

مَجِيبُ السَّأَلِ  
فِي  
سِرِّهِ قَطْرِ النَّزْرِ

مَجْلِسُ السُّنَنِ  
فِي  
سِرِّهِ قَطْرِ السَّيِّدِ

لِلْعَلَمَةِ

جَمَالُ الدِّينِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَحْمَدَ الْمَلِكِيِّ الْفَاكِرِيِّ الْمَتَوْفَى ٩٧٢ هـ

وَهُوَ مُرَرَّجٌ مُخَيَّرٌ عَلَى كَلَّابِ

« قَطْرِ السَّيِّدِ وَبَلِّ الصَّدَى »

لِلرَّجُلِ هَسَامِ الْأَنْصَارِيِّ الْمَتَوْفَى ٧٦١ هـ

دِرَاسَةٌ وَتَحْقِيقٌ

وَمُؤَسَّسٌ بِإِحْسَانِ مُحَمَّدٍ الْبَدْرِيِّ

أَهْتَدَى الْبَحْثُ وَالصَّرْفُ الْمُسَاعِدُ فِي مَجَامِعِ بَيْتِ طَمٍ

الْمَدْرَسَةُ الْعِلْمِيَّةُ

لِلنَّشْرِ

مَجْلِسُ الْأَحْقَافِ الْمَحْفُوظَةِ

الطَّبْعَةُ الْأُولَى

١٤٢٩ هـ - ٢٠٠٨ م

الْمَدْرَسَةُ الْعِلْمِيَّةُ

لِلنَّشْرِ

الطَّبْعَةُ الْأُولَى - ١٤٢٩ هـ - ٢٠٠٨ م

## \* ملخص الرسالة \*

«مَجِيبُ النَّدَا فِي شَرْحِ قَطْرِ النَّدَى»

لجمال الدين عبد الله بن أحمد المكي الفاكهي المتوفى سنة ٩٧٢هـ

دراسة وتحقيق

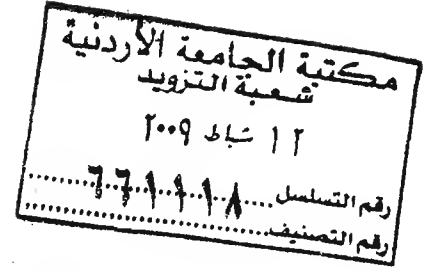
أصل هذا الكتاب رسالة علمية قُدمت إلى جامعة عين شمس للحصول على درجة الدكتوراة، وقد وفقني الله فيها فنجحت وحصلت على درجة الامتياز مع مرتبة الشرف الأولى في ربيع عام ٢٠٠٦م، وكان قد أشرف عليها كل من الأستاذة الدكتورة عفاف محمد حسانين والأستاذ الدكتور ياسر إبراهيم الملاح، وقد شرفني بمناقشتها كل من الأستاذ الدكتور البدر اوي عبد الوهاب زهران والأستاذ الدكتور صبري إبراهيم السيد.

لقد عُني هذا البحث بتحقيق كتاب تراثي في النحو والصرف، وكان قد ذاع صيته في زمانه، ألا وهو «مَجِيبُ النَّدَا فِي شَرْحِ قَطْرِ النَّدَى»، وهو شرح مُمَيَّز مشهور على كتاب آخر طبقت شهرته الآفاق؛ وهو كتاب «قَطْرِ النَّدَى وَبَلِّ الصَّدَى»، فهو متن تعليمي موجز لابن هشام الأنصاري المتوفى عام ٧٦٢هـ، ولأهمية هذا المتن وميزاته فقد انبرى كثير من العلماء لشرحه أو نظمه أو تحشيطه، ومن أبرز الشروح التي أقيمت عليه شرح الفاكهي هذا، ولتميّز هذا الشرح وشهرته وشموليته - حتى وُصف بأنه الغاية في الحسن - قام نخبة من العلماء بشرحه أو التعليق عليه.

وجاء هذا البحث في مقدّمة وقسمين رئيسين:

أما المقدمة فقد بيّنت فيها موضوع بحثي، وسبب اختياره، وخطتي فيه، وأبرز الصعوبات التي واجهتني في إعداده، وأهم المصادر والمراجع التي اعتمدتها فيه.

وأما القسم الأول فقد خصّصته للدراسة، فجعلتها في تمهيد وفصلين وخاتمة:



أما التمهيد فقد تناولت فيه بإيجاز شديد الحياة السياسية والاجتماعية والثقافية في القرن العاشر الهجري الذي شهد انتهاء دولة المماليك وتوسع دولة العثمانيين، وأظهرت أثر ذلك على الحياة الفكرية في هذا القرن خصوصاً.

وأما الفصل الأول فقد رفعت فيه الحجاب عن سيرة هذا العالم الفذ من حيث النسب واللقب والأسرة والنشأة والمسيرة العلمية والمؤلفات والوفاة.

وفي الفصل الثاني درست الكتاب - «مجيّب الندا في شرح قطر الندى» - حيث جاءت الدراسة في ثلاثة مباحث:

المبحث الأول تناولت فيه كتاب «قطر الندى وبلّ الصدى» من حيث التعريف به وبمؤلفه ومنهجه فيه، إضافة إلى بيان شروح الكتاب الأخرى.

والمبحث الثاني درست فيه الكتاب «مجيّب الندا في شرح قطر الندى»، فوثقت نسبة الكتاب ووضّحت أبوابه، ومصادره، وسهات الشرح، والأصول التي اعتمدها المؤلف فيه، ومنهجه في الكتاب.

وأما المبحث الثالث، فقد أفردته للموازنة بين ثلاثة من الشروح التي أقيمت على متن «قطر الندى وبلّ الصدى»، وهي شرح ابن هشام نفسه «شرح قطر الندى وبلّ الصدى»، وشرح الشربيني «مغيث الندا في شرح قطر الندى»، وشرح الفاكهي «مجيّب الندا في شرح قطر الندى».

وأما القسم الثاني - وهو قسم التحقيق - فقد جعلته في فصلين، وضّحت في الفصل الأول دواعي التحقيق، ومواضع نسخ الكتاب في مكتبات العالم، ووصفت مخطوطاته الست التي اعتمدتها في التحقيق، ووضّحت المنهج الذي انتهجته فيه، مع بيان الرموز والاصطلاحات المعتمدة في التحقيق، وختمت الفصل بعرض نماذج من نسخ المخطوطة المعتمدة.

واشتمل الفصل الثاني على نصّ الكتاب «مجيّب الندا في شرح قطر الندى» محققاً تحقيقاً علمياً، ثم ختمت هذا الفصل بفهارس فنية بلغت اثني عشر فهرساً توزعت على الموضوعات التالية: الآيات القرآنية، والقراءات المتواترة والشاذة، والأحاديث الشريفة، والأشعار، وأقوال العرب وأمثالها، والأعلام، والكتب الواردة في متن الكتاب، والمواضع والبلدان، ومسائل الخلاف، والمصادر والمراجع، والمحتويات.

وبعد؛ فإن أبرز النتائج التي جنيته من هذا البحث تتمثل في إخراج هذا الكتاب التراثي النفيس في حلّة بهيئة مزينة بتحقيق علمي يوثق النصوص المقتبسة في المتن، ويوضح غوامضه، ويخرج أشعاره وأحاديثه، ويوثق الآيات التي استشهد بها، وهو كتاب أكد البحث على نسبته لصاحبه دون أدنى شك يُذكر.

فإن أصبت في هذا البحث فهو من فضل الله وتوفيقه، وإن كانت الأخرى فحسبي أني بذلت الوسع والطاقة، والحمد لله أولاً وآخراً.



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## المقدمة

الحمد لله على نعمائه، والشكر له على آلائه، حمداً يوازي نعمه، ويدفع نقمه، ويكافئ مزيدة، والصلاة والسلام على سيدنا محمد المُشَرَّف بالشفاعة، المخصوص ببقاء شريعته إلى يوم الساعة، الرحمة المهداة، والنعمة المسداة، أفصح العرب لساناً، وأبينهم نطقاً، وأعظمهم بياناً، وعلى آله الأطهار، وأصحابه الأبرار، وأتباعه الأخيار، صلاة باقية ما دام ليل يعقبه نهار. ﴿رَبِّ أَسْرَحْ لِي صَدْرِي ۝ وَيَتْرِكْ لِأَمْرِي ۝﴾ وَأَحْلِلْ عُقْدَةً مِن لِسَانِي ﴿يَقُولُوا قَوْلِي﴾ [طه: ٢٥-٢٨].

أما بعد:

فإن تحقيق التراث العربي الإسلامي أولوية توازي ابتكار العلوم، كيف لا؟ وهي التي تزودنا بعدة في التأصيل، وأرضية صلبة ننطلق منها إلى الابتكار والتجديد، وإن تحقيق كتاب في النحو لمسألة مهمة، إذ إن اختيار موضوع جديد للدراسة في النحو هو أمر عسير، يكاد أن يكون صعب المنال حيث لم يبق موضوع نحو إلا أشبع بحثاً ودراسة، ولما كانت رغبتني أن أواصل البحث في مجال اللغة والنحو فقد عزمت على اختيار مخطوطة في النحو؛ لعلّي بذلك أميط اللثام عن كنز دفين من كنوز اللغة، وأسهم في إضافة جديد للمكتبة التراثية العتيقة، ومن هنا فقد استمررت بحثي عن مخطوطة مناسبة حتى هبّا الله لي نسختين من مخطوطة بعنوان «مَجِيبُ النَّدَا فِي شَرْحِ قَطْرِ النَّدَى» لجمال الدين عبد الله بن أحمد المكي الفاكهي المتوفى سنة ٩٧٢هـ، وعندما قرأت عن هذا المؤلف وجدت علامة من أعلام النحو العربي؛ كان يُوصَف بـ«سيوي» عصره في النحو، وأما كتابه فقد وُصف بأنه الغاية في الحسن، وآته من أفضل شروح متن «قطر الندى وبَلّ الصدى» لابن هشام الأنصاري، بل إن بعض المترجمين رأوا أنه شرح يفوق شرح ابن هشام نفسه لمتن «قطر الندى وبَلّ الصدى» وبعد استشارة ذوي الاختصاص، وبعد التأكد من عدم وجود

دراسة أو تحقيق لهذه المخطوطة، شمرت عن ساعدي الجد والاجتهاد، وبدأت هذه الرحلة الميمونة متكللاً على الله سائلاً إياه التوفيق والسداد.

وقد دفعني إلى اختيار هذه المخطوطة «مَجِيبُ النَّدَا فِي شَرْحِ قَطْرِ النَّدَى» أسباب كثيرة، أبرزها:

١- أنه مخطوط طُبِع دون تحقيق طبعة حجرية تكررت مرات، أقربها قبل نصف قرن ونيف، وهو مخطوط يستأهل ألا تخلو منه مكتبة باحث، وبالأخص إن كان باحثاً لغوياً.

٢- أن هذه الطبعة قد اعترها كثير من الخلط والاضطراب بل وسقط منها أسطر بأكملها، أضف إلى ذلك سوء طبعتها وإخراجها.

٣- أن هذا الشرح من أبرز شروح متن «قطر الندى وبَلّ الصدى» لابن هشام الأنصاري، بل إنه يفوق شرح ابن هشام نفسه في الوضوح والتفصيل والاستدراك كما ذهب إلى ذلك جماعة.

٤- رغبتني الصداقة في أن أكشف اللثام عن كتاب نفيس ذاع صيته في كتب التراجم، وذوى ذكره في المكتبات ودور العلم والعلماء، فرغبت أن أضيف إلى مكتبة التراث شيئاً جديداً نفيساً.

٥- الرغبة في رفع الحجب عن مؤلفه «المكي الفاكهي» من خلال بيان سيرته ونشأته وأسرته ومنهجه ووفاته علماً بأن ما جمعه محققو كتبه الأخرى كشرح الحدود النحوية، ومتممة شرح الآجرومية لم يعطوا هذا المؤلف حقه من الترجمة، وسيجد القارئ ترجمة وافية لهذا العلامة لن يجدوها مجتمعة في مكان آخر.

٦- أن المكي الفاكهي من أكبر نحاة مكة المكرمة في القرن العاشر الهجري بل هو أكبرهم، وقد تتلمذ على كتابه في مصر قبل وصول المؤلف خلق كثير، فرغبت في إثبات دور مكة المكرمة في العصر العثماني في الإنتاج العلمي عامة، والإنتاج النحوي خاصة.

وأما خطة البحث؛ فقد جعلت أطروحتي في قسمين رئيسين ومقدمة:

أما المقدمة فقد أبرزت فيها موضوع بحثي، مبيناً أسباب اختياره، وخطتي فيه، وأبرز الصعوبات التي واجهتني فيه، وأهم المصادر والمراجع المعتمدة.

وأما القسم الأول فقد خصصته للدراسة، وقد جعلته في فصلين وخاتمة:

أما الفصل الأول فقد رفعت فيه الحجاب عن سيرة هذا العالم الفذ من حيث النسب واللقب والأسرة والنشأة والمسيرة العلمية والمؤلفات والوفاة.

وفي الفصل الثاني درست كتاب «مجيب النداء في شرح قطر الندى»؛ فكانت الدراسة في ثلاثة مباحث:

المبحث الأول تناولت فيه كتاب «قطر الندى وبّل الصدى» من حيث التعريف به، وبمؤلفه، ومنهج المؤلف فيه، إضافة إلى بيان شروح الكتاب الأخرى.

والمبحث الثاني درست فيه كتاب «مجيب النداء في شرح قطر الندى»، ففصلت في نسبة الكتاب وأبوابه، ومصادره، وسمات الشرح، والأصول التي اعتمدها المؤلف فيه، ومنهج الفاكهي فيه.

وختمت الفصل بالمبحث الثالث، حيث أفردته للموازنة بين ثلاثة من الشروح التي أقيمت على «متن قطر الندى وبّل الصدى»، وهي شرح ابن هشام نفسه المسمى بشرح قطر الندى وبّل الصدى، وشرح الشربيني المسمى بـ«مغيث النداء في شرح قطر الندى»، وشرح الفاكهي المسمى بـ«مجيب النداء في شرح قطر الندى».

وأما القسم الثاني - وهو قسم التحقيق - فقد جعلته في فصلين، رسمت في الفصل الأول دواعي التحقيق، ومواضع النسخ في العالم، ووصف المخطوطات الست التي اعتمدتها في التحقيق، ووضّحت المنهج الذي انتهجته في التحقيق، مع بيان الرموز والاصطلاحات المعتمدة في التحقيق، وختمت الفصل بعرض نماذج من نسخ المخطوطة المعتمدة.

واشتمل الفصل الثاني على نصّ الكتاب «مجيب النداء في شرح قطر الندى» محققاً تحقيقاً علمياً، ثم ختمت هذا الفصل بفهارس فنية بلغت اثني عشر فهرساً توزعت على الموضوعات الآتية: الآيات القرآنية، والقراءات المتواترة والشاذة، والأحاديث الشريفة، والأشعار، وأقوال العرب وأمثالها، والقبائل والجماعات، والأعلام، والكتب الواردة في متن الكتاب، والمواضع والبلدان، والمسائل النحوية، والمصادر والمراجع، والمحتويات.

وأما الصعوبات التي واجهتني فليست يدعاً؛ إذ واجهها كلّ من خاض هذه التجربة، وكابد مرارة التحقيق، ولعل أبرز هذه الصعوبات ما يأتي:

أ - إن اعتماد الفاكهي في كتابه على الشرح الممزوج بالمتن، جعلتني في بعض المواطن أقف حائراً في صياغة التركيب فكانت «النقطة» هي من ينقذني من هذه الحيرة حيناً، و«علامة الاعتراض» تفسّر كثيراً من الغموض في أحيان أخرى، لكنّ الاهتداء إليهما لم يكن بالأمر اليسير.

ب - كبر حجم المخطوطة نسبياً إذ تجاوز مائة وعشرين ورقة، في كل ورقة صفحتان، وقد عالج المخطوط معظم أبواب النحو وبعضاً من أبواب الصرف، وكان لجمع الفاكهي الآراء المختلفة في المسألة تصريحاً أو تلميحاً مزيداً من البحث والتحقيق.

ج - اقتصار المصنّف في بعض الأحيان على جزء بيت دونها إشارة إلى أنّه شعر، مما زاد في صعوبة تخريج الشواهد النحوية الشعرية، وكذا الحال في الآيات القرآنية فلم يكن يضع أي إشارة إلى أنها آية، وكان يكتفي من الآية بكلمتين أو ثلاث كما هو في باب حروف العطف.

د - كثرة الاقتباسات من علماء مبرزين كالفارسي وأبي حيان وابن مالك دونها إشارة إلى اسم الكتاب، مما تطلّب جهداً كبيراً في مراجعة أمات الكتب لتوثيق النقول ونسبتها إلى أصحابها.

وأما الدراسات السابقة، فلم تقم دراسة - فيما أعلم على هذا الكتاب، بل إن هذا الكتاب كان قد طُبِعَ مرات عدة آخرها في عام ١٩٥٣م، وذلك على هامش كتاب بعنوان «حاشية يس الحمصي على مجيب النداء»، ولم يُفرد بالطباعة مطلقاً، ويُشار هنا إلى أن محققي كتب الفاكهي الأخرى، ومنها «شرح الحدود النحوية» و«شرح متممة الآجرومية للرّعيني» و«حدود النحو» كانوا قد ترجموا للفاكهي ترجمة موجزة.

أما أبرز المصادر والمراجع التي اعتمدتها فقد تنوّعت بين كتب اللغة والنحو والصرف والتفسير والقراءات والحديث والتاريخ إضافة إلى بعض الرسائل الجامعية، وسأعرض عن التمثيل عليها مكتفياً بالإحالة إلى فهرس المصادر والمراجع الوارد في نهاية الكتاب.

ذلك هو عملي في هذا البحث، فإن أصبت فذلك الفضل من الله يؤتيه من يشاء، وإن تكن الأخرى فحسبي أني حاولت واجتهدت، وما في الوسع والطاقة بذلت، واستغفر الله لذنبي، وأسأله أن يُقِيلَ عثرتي، ويغفر زلّتي، ويغسل حوبتي، وأن يتجاوز عني الخطأ والخلل، ويوفقني في القول والعمل، ولا أنسى مقولة العباد الأصفهاني: «إني رأيت أنه لا يكتب إنسان كتاباً في يومه إلا قال في غده: لو غُيِّرَ هذا لكان أحسن، ولو زيد كذا لكان يُستحسن، ولو قُدِّمَ هذا لكان أفضل، ولو تُرِكَ هذا لكان أجمل، وهذا من أعظم العبر، وهو دليل على استيلاء النقص على جملة البشر».

﴿رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِنْ نَسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا رَبَّنَا وَلَا تَحْمِلْ عَلَيْنَا إَصْرًا كَمَا حَمَلْتَهُ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِنَا رَبَّنَا وَلَا تُحَمِّلْنَا مَا لَا طَاقَةَ لَنَا بِهِ وَاعْفُ عَنَّا وَارْحَمْنَا أَنْتَ مَوْلَانَا فَانصُرْنَا عَلَى الْقَوْمِ الْكَافِرِينَ﴾ [البقرة: ٦٨٢].

الباحث

مؤمن عمر محمد البدارين

السموع / الخليل / فلسطين الأبية

بتاريخ: الثاني من محرم الحرام من عام ١٤٢٦ هـ

الموافق: ١ / شباط / ٢٠٠٦ هـ.

## القسم الأول الدراسة

## الفصل الأول

ترجمة المكّي الفاكهّي

- مؤلّف كتاب «مُجيب النّدا في شرح قطر النّدى» -

أ - اسمه ونسبه

ب - مولده ونشأته

ج - لقبه ومن شاركه بهذا اللقب

د - أسرته

هـ - شيوخه وتلاميذه

و - منزلته العلمية وأقوال العلماء فيه

ز - آثاره ومؤلفاته

ح - وفاته

## الفصل الثاني

المبحث الأول: متن «قطر النّدى وبَلّ الصّدى»، وترجمة مؤلّفه.

أ - التعريف بابن هشام مؤلّفه

ب - منهج ابن هشام فيه

ج - شروح قطر النّدى

## المبحث الثاني: دراسة كتاب «مُجيب النَّدا في شرح قطر النَّدى»

أ - نسبة الكتاب

ب - أبواب الكتاب

ج - مصادر الفاكهي في «مُجيب النَّدا»

د - خصائص الشرح

هـ - منهج الفاكهي فيه

و - شروح كتابه

## المبحث الثالث: موازنة بين مجموعة من شروح قطر النَّدى

أ - شرح ابن هشام نفسه «شرح قطر النَّدى وبل الصدى»

ب - شرح الشرييني «مغيث النَّدا في شرح قطر النَّدى»

ج - شرح الفاكهي «مُجيب النَّدا في شرح قطر النَّدى»

الخاتمة

## الفصل الأول

ترجمة مؤلف كتاب

«مُجيب النَّدا في شرح قطر النَّدى»

أولاً: اسمه ونسبه:

هو جمال الدين عبد الله بن أحمد بن نور الدين علي بن محمد الأكبر بن علي بن محمد ابن عمر بن عبد الله بن أبي بكر نور الدين المكيّ الفاكهي<sup>(١)</sup>.

وقد اختلف أصحاب التراجم في تسميته، فجاء في كشف الظنون أنه: «الشهاب أحمد بن الجمال عبد الله بن أحمد الفاكهي»، وجاء في إيضاح المكنون أنه: «أحمد بن عبد الله ابن علي»، وجاء في معجم المطبوعات أن لقبه «عفيف الدين أو جمال الدين»، وجاء في الأعلام: «عبد الله بن أحمد بن عبد الله بن أحمد ابن علي الفاكهي».

وجميع هذه الاختلافات غير صحيحة، ويشهد لذلك نسب والده وجدّه وأشقائه التي سترد خلال هذا الفصل.

ثانياً: مولده ونشأته ورحلاته:

وُلد صاحبنا عام تسع وتسعين وثمانمائة (٨٩٩هـ) في مكة المكرمة، ونشأ بها وتعلّم على أشياخها، ثم رحل إلى مصر فأقام فيها مدة، ولا تسعفا مصادر ترجمته بما عمله في مصر وكم سنة أقام فيها؟<sup>(٢)</sup>.

(١) انظر ترجمته في: النور السافر ص ٢٧٧، وكشف الظنون ١٣٥٢/٢، وشذرات الذهب ٣٦٦/٨، وإيضاح المكنون ٣٩٦/١، و٢٠٢/٢، وهدية العارفين ٤٧٢/١، ومعجم المطبوعات العربية والمعرّبة ١٤٣١/٢-١٤٣٣، والأعلام ١٩٣/٤، ومعجم المؤلفين ٢٩٦/١.

(٢) انظر: النور السافر ص ١٣٨، وهدية العارفين ٢٤٥/١، والأعلام ١٩٣/٤.

ثالثاً: لقبه، ومن شاركه فيه:

- هو المكي؛ لأنه ولد بمكة المكرمة ونشأ بها، ثم مات فيها، وشاركه في هذا اللقب كثيرون.

- وهو الفاكهي؛ وهذه نسبة إلى الفاكهة وبيعها<sup>(١)</sup>، والبعض يقول «الفاكهاني»، وهو خطأ أشار إليه الصفدي<sup>(٢)</sup>.

وأما من شاركه في لقب «الفاكهي المكي» فهم قسمان: من شاركه في اللقب الأول فقط، ومن شاركه في اللقبين معاً.

أ- من كان لقبه «الفاكهي»:

١- موسى بن إبراهيم بن كثير المدني الفاكهي، تابعي محدث<sup>(٣)</sup>.

٢- أبو عمار زياد بن ميمون الثقفي الفاكهي، تابعي واهي الحديث<sup>(٤)</sup>.

٣- علي بن الحسن الحافظ أبو الفضل الهمداني المعروف بـ «ابن الفاكهي المحدث»، المتوفى سنة ٤٤٧ هـ، مصنف كتاب «الألقاب»<sup>(٥)</sup>.

٤- عثمان بن نصر الداراني الدمشقي الفاكهي، عالم في الحديث، توفي سنة ٧٥٦ هـ<sup>(٦)</sup>.

٥- ضياء بن محمد بن نصر الله الفاكهي، فقيه محدث أشتهر ببيع السفرجل، توفي سنة ٧٧١ هـ<sup>(٧)</sup>.

(١) انظر: الأنساب للسبعاني ٢٣٢-٢٣٣، واللباب في تهذيب الأنساب لابن الأثير الجزري ٢/٤٠٩، ولب اللباب في تحرير الأنساب للسيوطي ٢/٤٠٩، وخلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر ص ٢٣٥٢.

(٢) انظر: تصحيح التصحيح وتحريف التحريف ص ٨٢.

(٣) انظر الأنساب ٩/٢٣٣.

(٤) انظر: المرجع السابق في المكان نفسه.

(٥) انظر: هدية العارفين ١/٦٨٨.

(٦) انظر: الدرر الكامنة ١/٣٤١.

(٧) انظر: المرجع السابق ١/٢٥٦.

ب - من كان لقبه «المكي الفاكهي»:

١- أبو عبد الله محمد بن إسحق بن العباس المكي الفاكهي المتوفى سنة ٢٧٢ هـ، له كتاب في التاريخ بعنوان «تاريخ مكة»، وهو كتاب مطبوع<sup>(١)</sup>.

٢- الإمام أبو محمد عبد الله بن محمد بن العباس المكي الفاكهي، روى عنه الحاكم والبيزار، وله تصانيف في أخبار مكة، توفي سنة ٣٥٣ هـ<sup>(٢)</sup>.

٣- أفراد أسرته وهم جدّه ووالده وعمّه وأشقائه، وسيرد ذكرهم في المحاور التالية. رابعاً: أسرته:

وُلد المكي الفاكهي من أسرة عريقة علا شأنها في علوم العربية والفقه بدءاً بجدّه ووالده وعمه وانتهاء بأشقائه؛ فهو من بيت علم وتقى وورع، كيف لا وهم حفظة القرآن الكريم؟! وتلמדوا على شيوخ الحرم المكي الشريف في ميادين اللغة والفقه والتفسير والحديث، أما أمّه فهي جارية حبشية، ولما ولدته أصبحت «أم ولد» فحظيت بالحرية، وأصبحت إحدى زوجات أبيه.

وفيما يأتي ترجمة موجزة لأفراد أسرته:

١- جدّه: هو نور الدين علي بن محمد الأكبر بن علي بن محمد بن عمر بن عبد الله بن أبي بكر المصري الأصل المكي الشافعي، ولد في عام ٨٣٦ هـ بمكة ونشأ فيها، فحفظ القرآن والألفية والشاطبية وغيرها من المتون، واشتغل في مكة والقاهرة والشام وغيرها. من شيوخه العلم البلقيني والمناوي والمحلي وغيرهم كثير، وقد أذن له كثير منهم بالتدريس والإفتاء بالمسجد الحرام، وكان طلق العبارة بحثاً نظاراً ذا نظم ونثر، وقد تُوفي بمكة سنة ٨٨٠ هـ<sup>(٣)</sup>.

(١) انظر: كشف الظنون ص ٣٠٦، وهدية العارفين ٢/٢٠، ومعجم المؤلفين ٩/٤٠.

(٢) انظر: سير أعلام النبلاء ١٦/٤٥.

(٣) انظر: الضوء اللامع ص ١١٢٩.

٢- عمّه: هو ضيف الله أبو السعادات محمد بن نور الدين علي بن محمد الأكبر الفاكهيّ المكيّ، وُلد بمكة سنة ٨٦٤ هـ، ونشأ بها وحفظ القرآن وكثيراً من متون الحديث والفقه واللغة، وتلمذ على أبرز علماء مكة ومشايخها، وتوفي بمكة سنة ٨٩٣ هـ<sup>(١)</sup>.

٣- والده: هو الشهاب أحمد بن نور الدين علي بن محمد الأكبر الفاكهيّ المكيّ المصري الشافعي، ابن أخت السراج، وُلد بمكة سنة ٨٦٨ هـ، ونشأ بها، وكان عالماً نحوياً محدثاً، تلمذ على أيدي علماء الحجاز والقاهرة، منهم السخاوي وابن فهد، وكان قد رُزق بجملة من الأولاد أنجبهم عبد الله من حبشية، والباقيون من مكّة ومدنية، وهم: عبد القادر، وأبو السعادات محمد، وعمر. وكلّهم اشتهر بعلم خلا عمر<sup>(٢)</sup>، توفي بمكة سنة ٩٣٦ هـ<sup>(٣)</sup>.

٤- إخوته: كان للمكيّ الفاكهيّ ثلاثة إخوة برز اثنان منهم في العلم والحفظ؛ وهما:

أ- الإمام عبد القادر بن أحمد بن نور الدين علي المكيّ الفاكهيّ الشافعي، وُلد بمكة سنة ٩٢٠ هـ، عالم فقيه لغوي مفسّر كثير التصانيف حتى شُبّه بالسيوطي في كثرة تأليفه، من مصنفاته: مناهج الأخلاق السنية في مباحج الأخلاق السنية<sup>(٤)</sup>، وشرحان على البداية للغزالي، وغيرها كثير. وكانت وفاته بمكة سنة ٩٨٢ هـ<sup>(٥)</sup>.

ب- الإمام أبو السعادات محمد بن أحمد بن نور الدين علي المكيّ الفاكهيّ الحنبلي الشافعي، ولد بمكة سنة ٩٢٣ هـ، عالم موسوعي، فقيه محدث لغوي قارئ، تلمذ على ابن حجر الهيتمي، وأبي الحسن البكري وعلى كثير غيرهما. من مصنفاته: نور الأبصار شرح مختصر الأنوار في الفقه<sup>(٦)</sup>، ورسالة في اللغة. تُوفي بالهند سنة ٩٩٢ هـ<sup>(٧)</sup>.

(١) انظر: المرجع السابق ص ٢٢٨٧

(٢) انظر: المرجع السابق ص ١٠١، والنور السافر ص ٢٦٦، وشذرات الذهب ٨/٣٦٦.

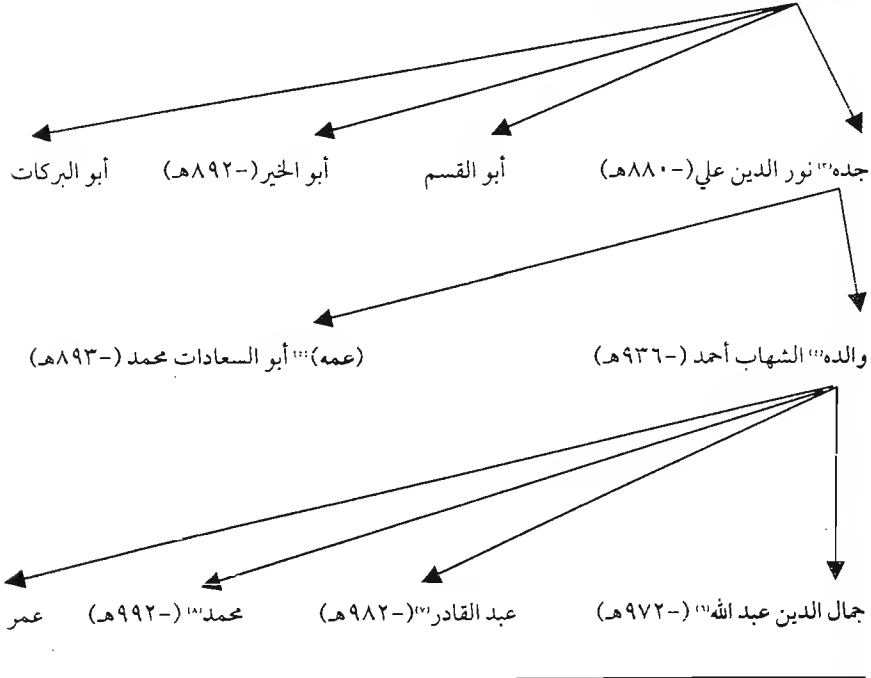
(٣) انظر: النور السافر ص ١٧٥، وكشف الظنون ص ٩١٨، و١٨٤٥، والكواكب السائرة ٣/١٦٩، وهدية العارفين ١/٥٩٨، والأعلام ٤/١٦١.

(٤) انظر: النور السافر ص ٢٠٠، وهدية العارفين ٢/٢٥٧، والأعلام ٤/١٦١، ومعجم المؤلفين ٨/٢٩٨.

قال العيدروس في ترجمة أبي السعادات: «ومن العجائب أنّ المشايخ الثلاثة هو وأخواه الشيخ عبد الله والشيخ عبد القادر كانوا كلهم أهل فضل وعلم، وكل واحد من الثلاثة مات قبل الآخر بعشر سنين، فكان أولهم موتاً الشيخ عبد الله وآخرهم موتاً الشيخ محمد صاحب الترجمة رحمه الله تعالى، آمين»<sup>(١)</sup>.

### - شجرة نسب الفاكهيّ -

محمد الأكبر (٨٥٣-هـ)<sup>(٢)</sup> بن علي بن محمد بن عمر بن عبد الله بن أبي بكر نور الدين الفاكهيّ والد جدّه.



(١) انظر: النور السافر ص ٢٠١.

(٢) عالم حافظ موسوعي.

(٣) عالم حافظ موسوعي.

(٤) عالم حافظ موسوعي.

(٥) عالم حافظ موسوعي.

(٦) عالم حافظ موسوعي.

(٧) عالم حافظ موسوعي.

(٨) عالم حافظ موسوعي.

## خامساً: شيوخه وتلامذته:

مع كثرة تنقل المكّي الفاكهّي ورحلاته بين الحجاز ومصر وتعدد مشايخه إلا أنّ كتب التراجم قد أغفلت أسماءهم واقتصرت على القول بأنّه درس على أيدي والده الشهاب أحمد الفاكهّي وعلى شيوخ الحرم المكّي الشريف دون أن تُسمّي أيّاً منهم.

أما تلامذته فمع كثرة إلقائه للدروس، وانتشار كتبه في مصر والحجاز إلا أنّ كتب التراجم قد أغفلت ذكر أسماء تلامذته عدا تلميذ واحد، وإليك ترجمة مختصرة له:

هو عبد الرحيم بن أبي بكر بن حسان المكّي الحنفّي، وهو إمام عالم فقيه محدث نحويّ موسوعيّ، وُلد بمكة ونشأ بها وحفظ القرآن وأخذ عن شيوخ الحرمين منهم سيّويه زمانه عبد الله الفاكهّي والعلامة ابن حجر الهيتميّ والشيخ تقي الدين بن فهد وغيرهم، وقد توفّي بمكة عام ١٠١٤ هـ.<sup>(١)</sup>

## سادساً: منزلته العلميّة وأقوال العلماء فيه:

يُعَدّ عبد الله الفاكهّي من كبار علماء مكة وأشهرهم في عصره، ومما يدلّ على ذلك النعوت التي وُسم بها، وكذلك ما وُسمت به كتبه.

والذي يدلّ على مكانته العلميّة طائفة من الأدلة:

١. أنّه بدأ التّأليف في صغره، حيث لم يتجاوز عمره ثمانية عشر عاماً عندما ألفه، ويشهد لذلك ما حُكي أنّه حضر في الجامع الأزهر وقارئ يقرأ «شرح القطر» على بعض المشايخ، فأشكل عليهم بعض العبارات فيه فحلّها الفاكهّي وذكر أنّه الشارح، فلم يصدّقوه لحداثته سنّه حتى أقام البيّنة على ذلك، وشهد له بذلك من كان هناك من أهل مكة.<sup>(٢)</sup>

٢. أنّ كتب التراجم وسمته بألقاب تشهد برسوخ قدمه منها: الشيخ العلامة، والشيخ الإمام العلامة، والإمام العالم العلامة، والعلامة العمدة الفهامة، والشيخ الإمام والليث الهبام، ووحيد دهره وفريد عصره.

(١) انظر: خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر ص ٥٧٤.

(٢) انظر: النور السافر ص ١٣٨، شذرات الذهب ٨/ ١٢٠.

٣. ما وُسمت به بعض كتبه من نعوت تدلّ على نضج صاحبها وتفوّقه على أقرانه، منها:<sup>(٣)</sup>

«أنّه أجاد فيها (أي تتمّة شرح الآجرومية للرّعيني) كلّ الإجابة».

«وشرح على قطر ابن هشام في غاية الحسن».

«واستنبط حدوداً في نحو كراسة، ثم شرحها، ولم يُسبق إلى مثل ذلك».

أما أقوال العلماء فيه؛ فأبرزها ما يأتي:

- قال العيدروس<sup>(٤)</sup>: «وبالجملة فإنّه لم يكن له نظير في زمانه في علم النحو، فكان آية الله، حتى قيل إنّ سيّويه عصره».

- قال الشيخ جار الله بن فهد<sup>(٥)</sup> في والد الفاكهّي: «ورُزق الشهاب أحد جملة من الأولاد أنجبهم عبد الله...».

- قال المحيّّي<sup>(٦)</sup> في ترجمة عبد الرحيم بن أبي بكر حسان (تلميذ الفاكهّي): «وأخذ عن شيوخ الحرمين منهم سيّويه زمانه عبد الله الفاكهّي».

سابعاً: آثاره ومؤلفاته<sup>(٧)</sup>:

١. «محيب النّدا في شرح قطر النّدى»، وهو موضوع التحقيق وسيأتي الكلام عنه.

٢. «حدود النحو» وقام بتحقيقه الدكتور عبد اللطيف العبد، وطُبّع ضمن كتاب (الحدود في ثلاث مسائل) ونشرته دار النهضة العربية سنة ١٩٧٨. وقد جاء في هذا الكتاب بمائة وسبعة وأربعين حدّاً، وكانت حدوده موجزة واضحة، وتقسيماته منطقية، يقول في مقدّمته:

(١) انظر: النور السافر ص ١٣٨، شذرات الذهب ٨/ ١٢٠.

(٢) انظر: النور السافر ص ١٣٨.

(٣) انظر: المرجع السابق ص ١٠١.

(٤) انظر: خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر ص ٥٧٤.

(٥) انظر: النور السافر ص ٢٧٧، وشذرات الذهب ٨/ ٣٦٧، وكشف الظنون ٢/ ١٣٥٢، وهديّة العارفين ص

٤٧٢، وإيضاح المكنون ١/ ٣٩٦، والأعلام ٤/ ١٩٣، ومعجم المؤلفين ٦/ ٢٨.



«... وبعد؛ فقد سألتني من لا يسعني مخالفته أن أجمع له الحدود المختارة المستعملة في علم النحو وما ضُم إليه، فأجبت إلى سؤاله وشرعت فيه مقتصرًا على ذكر الحدود، مستمدًا من الله التوفيق»<sup>(١)</sup>.

٣. «شرح كتاب الحدود في النحو»، وقام بتحقيقه الدكتور المتولي رمضان أحمد الدميري، وهو شرح لكتابه السابق ذكره «حدود النحو»، وطبعته دار التضامن في القاهرة في العام ١٩٨٨ م.

٤. «الفواكه الجنية على متممة الآجرومية في علم العربية»، وهو كتاب شرح فيه الشيخ عبد الله الفاكهي كتاب «متممة الآجرومية» للحطاب الرعيني المتوفى سنة ٩٠٢ هـ و«الآجرومية» متن مختصر مشهور في النحو لأبي عبد محمد الصنهاجي المعروف بابن آجروم المتوفى (٧٢٣ هـ)، وقد قام بتحقيق «الفواكه الجنية» الشيخ محمود محمد نصار، وطبعته دار الكتب العلمية في العام ٢٠٠٤ م، ويقع الكتاب في نحو (٣٥٠) صفحة من القطع المتوسط.

٥. «كشف النقاب عن مخدرات ملحّة الإعراب للحريري»، وقد طبعته المطبعة الميمنية في مصر عام ١٣٢٧ هـ.

٦. «شرح الآجرومية»: ذكره العيدروس في النور السافر، والدمشقي في شذرات الذهب.

٧. «حُسن التوسّل في آداب أفضل الرسل»، وقد طُبِع الكتاب بهامش «الإتحاف بحبّ الأشراف» للشيخ عبد الله الشبراوي وذلك في مصر عام ١٣١٣ هـ، وطُبِع مرة أخرى في المطبعة الميرية في مكة عام ١٣١٦ هـ، وذلك على هامش «خلاصة الوفا في أخبار المصطفى».

ثامناً: وفاته:

أجمعت كتب التراجم<sup>(٢)</sup> التي اشتملت على ذكره أنه تُوِّفِي بمكة المكرمة عام ٩٧٢ هـ (الموافق ١٥٦٥ م) رحمه الله رحمة واسعة، وكان عمره عندئذ يقارب ثلاثة وسبعين عاماً.

(١) انظر: شرح كتاب الحدود في النحو للفاكهي ص ٤٧.

(٢) انظر: النور السافر ص ٢٧٧ و ٣٧٨، وكشف الظنون ص ١٣٥٢، وشذرات الذهب ٣٦٦/٨، وهدية العارفين ١٤٥/١ و ٤٧٢، وإيضاح المكنون ٣٦٩/١، ٢٠٢/٢، ومعجم المطبوعات العربية والمعربة ص ١٤٣٢، والأعلام ١٩٣/٤، ومعجم المؤلفين ٢٨/٦.

## الفصل الثاني

المبحث الأول: التعريف بمتن «قطر الندى وبلّ الصدى»، وترجمة مؤلفه.

المطلب الأول: التعريف بمؤلفه ابن هشام.

المطلب الثاني: منهج ابن هشام في «قطر الندى وبلّ الصدى».

المطلب الثالث: شروح قطر الندى.

المبحث الثاني: دراسة الكتاب «مجيب النداء في شرح قطر الندى».

المطلب الأول: نسبة الكتاب.

المطلب الثاني: موضوع الكتاب وأبوابه.

المطلب الثالث: مصادر الفاكهي في «مجيب النداء».

المطلب الرابع: خصائص الشرح «مجيب النداء...».

المطلب الخامس: منهج الفاكهي النحوي من خلال «مجيب النداء».

المطلب السادس: شروح «مجيب النداء».

المبحث الثالث: موازنة بين مجموعة من شروح قطر الندى.

أولاً: «شرح قطر الندى وبلّ الصدى» لابن هشام الانصاري.

ثانياً: «مغيث النداء إلى شرح قطر الندى» للخطيب الشربيني.

ثالثاً: «مجيب النداء في شرح قطر الندى» للمكي الفاكهي.

## المبحث الأول

### كتاب «قطر الندى وبلى الصدى»

لقد عزمت في هذا المبحث على تناول كتاب «قطر الندى» لمؤلفه ابن هشام الأنصاري من حيث التعريف بالمؤلف تعريفاً فيه الشمول والاختصار، ثم الانتقال للحديث عن منهج ابن هشام فيه من حيث خصوصية الكتاب وأسباب تأليفه وموضوعاته واستعراضاً لشروحه والدراسات التي أقيمت عليه.

المطلب الأول: التعريف بمؤلفه ابن هشام:

١ - اسمه:

هو جمال الدين أبو محمد عبد الله بن يوسف بن أحمد بن هشام الأنصاري الشافعي ثم الحنبلي المصري، نحوي لغوي بلاغي مشهور، من كبار أئمة العربية، طبقت شهرته الآفاق، وعده الكثيرون بأنه «أنحى من سيويه»، له مصنفات كثيرة مشهورة، انفرد بطريقة تأليفها وحسن عرضها والابتكار فيها. ولد بالقاهرة سنة ٧٠٨ هـ، وتوفي بها سنة ٧٦١ هـ.

٢ - شيوخه:

تلقى ابن هشام تعليمه على يد كثير من الشيوخ، أبرزهم:

- ❖ قاضي القضاة بدر بن جماعة (ت ٧٢٣ هـ)؛ خطيب مفسر<sup>(١)</sup>.
- ❖ تاج الدين عمر بن علي اللخمي المعروف بالفاكهاني (ت ٧٣٤ هـ)؛ نحوي بارز، له كتاب الإشارة في النحو<sup>(٢)</sup>.
- ❖ عبد الله بن عبد العزيز بن أبي العزّ المعروف بابن المرحل (ت ٧٤٤ هـ)، نحوي مقرر<sup>(٣)</sup>.

(١) انظر: الدرر الكامنة ٢/ ١٨٧.

(٢) انظر: المرجع السابق ٣/ ١٧٨، وبغية الوعاة ٢/ ٢٢١.

(٣) انظر: الدرر الكامنة ٢/ ٤١٦.

❖ أثير الدين محمد بن يوسف المعروف بأبي حيان الأندلسي (ت ٧٤٥هـ)، نحوي لغوي مفسر<sup>(١)</sup>.

❖ أبو عبد الله محمد بن محمد بن نمير المعروف «بابن السراج» (ت ٧٤٩هـ)، كان مقرئاً بارعاً صاحب قراءات<sup>(٢)</sup>.

٣- تلاميذه:

تتلمذ على يد ابن هشام خلق كثير، من أبرزهم:

❖ ابن الملاح الطرابلسي (ت ٧٦٥هـ)<sup>(٣)</sup>

❖ ابنه «محب الدين» (ت ٧٩٩هـ)<sup>(٤)</sup>

❖ سراج الدين بن الملحق (ت ٨٠٤هـ)<sup>(٥)</sup>

❖ عز الدين بن جماعة (ت ٨١٩هـ)<sup>(٦)</sup>

٤- وفاته:

توفي ابن هشام سنة ٧٦١ هـ بالقاهرة رحمه الله.

٥- مؤلفاته<sup>(٧)</sup>:

تنوعت مؤلفات ابن هشام وكانت في عمومها تختص بعلمي النحو والصرف، وما يلحق ذلك من شواهد نحوية وقرآنية، وهي مؤلفات حظيت بالتحقيق والطباعة في وقت مبكر، وقد عرضت هذه المؤلفات في ثلاث مجموعات كما يأتي:

(١) انظر: المرجع السابق ٣/ ٢١.

(٢) انظر: الدرر الكامنة ٤/ ٣٥٠، وبغية الرعاة ١/ ٢٠.

(٣) انظر: الدرر الكامنة ٤/ ٢٠٩، وشذرات الذهب ٦/ ٢٠٦.

(٤) انظر: بغية الرعاة ١/ ١٤٨، حسن المحاضرة ١/ ٢٣٧.

(٥) انظر: الضوء اللامع ٦/ ١٠٠، والبدر الطالع ٥٠٢.

(٦) انظر: الضوء اللامع ٧/ ١٧١.

(٧) انظر: ابن هشام الأنصاري ص (١١-٣٨٦)، وشرح البصري ص ٢٧-٢٨.

أ- المطبوع منها:

١- اعتراض الشرط على الشرط، وقد حققه عبد الفتاح الحموز، وطبعته دار عمار في عمان.

٢- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، وقد حققه محمد محيي الدين عبد الحميد، وطبعته غير دار نشر.

٣- تخلص الشواهد وتلخيص الفوائد، وقد حققه عباس مصطفى الصالحي، وطبعته دار الكتاب العربي.

٤- الجامع الصغير في النحو، وقد حققه محمد الهرميل، وطبعته مكتبة الخانجي.

٥- شرح جبل الزجاجي، وقد حققه علي محسن عيسى جاد الله، وطبعته عالم الكتب.

٦- شذور الذهب، وشرحه، وقد حققه محمد محيي الدين عبد الحميد، وقد طبع مراراً.

٧- شرح قصيدة بانث سعاد، وقد حققه محمود حسن ناجي، وقد طبعته مؤسسة علوم القرآن في دمشق.

٨- القواعد الصغرى، وقد حققه حسن إسماعيل مروة، وطبعته مكتبة سعد الدين في دمشق.

٩- شرح قطر الندى وبل الصدى، وقد حققه غير واحد أشهرهم محمد محيي الدين عبد الحميد، وطبع مراراً.

١٠- شرح اللمحة البدرية في علم اللغة العربية، وقد حققه هادي نهر، وطبعته جامعة بغداد.

١١- المسائل السلفية في النحو، وقد حققه حسن إسماعيل مرة، وطبع مع كتاب «القواعد الصغرى» السابق ذكره.

١٢- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، وقد حققه محمد محيي الدين عبد الحميد، وأعاد تحقيقه مازن المبارك، وقد طبع مراراً.

١٣- نزهة الطرف في علم الصرف، وقد حققه أحمد عبد المجيد هريدي، وطبعته مكتبة الزهراء في القاهرة.

١٤- القواعد الكبرى أو «الإعراب عن قواعد الإعراب»، وقد حققه رشيد العبيدي، وطبعته دار الفكر، ثم أعاد تحقيقه علي فوده نيل، وطبعته جامعة الرياض.

١٥- موقد الأذهان وموقظ الوسنان، وقد حققه حسن إسماعيل مروة، وطبع مع كتاب «القواعد الصغرى» السابق ذكره.

١٦- مجموعة من الرسائل النحوية المحدودة، التي تناول فيها قضية جزئية أو شاهداً نحوياً<sup>(١)</sup>.

ب- المخطوط منها:

١- مختصر «الانتصاف من الكشاف لابن المنير»، وقد أثبت (علي فودة)<sup>(٢)</sup> أن هذه المخطوطة ليست لابن هشام بل لعلم الدين العراقي، وساق علي ذلك أدلة قوية. وله نسخة بمكتبة دبلن برقم (٧٩١)، ودار الكتب المصرية برقم (١٦٧ تفسير)، ومكتبة إحياء التراث الإسلامي بالقدس.

٢- «الروضة الأدبية في شواهد علوم العربية»، وهو شرح شواهد «كتاب اللمع لابن جني»، وموجود في مكتبة دبلن، وقد أثبت (علي فودة)<sup>(٣)</sup> أن هذا الكتاب مختصر عن (الاقتراح في أصول النحو) للسيوطي، ومن ثم فهو من الكتب المنسوبة خطأ أو ادعاء لابن هشام وهو منها براء.

(١) انظر: ابن هشام الأنصاري ص ١٨٩.

(٢) انظر: المرجع السابق ص ٣٤٧.

(٣) انظر: المرجع السابق ص ٣٢٩.

٣- «رسالة في استعمال المنادى في تسع آيات من القرآن الكريم»، وهي مخطوطة موجودة في برلين.

٤- «رسالة في انتصاب لغة وفضلاً، وإعراب خلافاً وأيضاً وهلم جرا»، موجود في مكتبة برلين وليدن ودار الكتب المصرية.

٥- «شرح القصيدة اللغزية في المسائل النحوية»، وهي مخطوطة موجودة في مكتبة برلين.

ج- المفقود منها:

١- التحصيل والتفصيل لكتاب التذيل والتكميل على شرح التسهيل لأبي حيان<sup>(١)</sup>.  
٢- حاشية على التسهيل لابن مالك أو «حواشي التسهيل»، وقد أكثر خالد الأزهري من النقل عنه<sup>(٢)</sup>.

٣- رفع الخصاصة عن قراء الخلاصة. ذكره السيوطي<sup>(٣)</sup>.

٤- التذكرة، نقل عنه السيوطي في الأشباه والنظائر<sup>(٤)</sup>.

٥- شرح الشواهد الصغرى، ذكره السيوطي<sup>(٥)</sup>.

٦- عمدة الطالب في تحقيق صرف ابن الحاجب<sup>(٦)</sup>.

٧- حواشي الألفية، نقل عنها خالد الأزهري في شرح التصريح<sup>(٧)</sup>.

٨- شرح التسهيل، وقد أشار إليه ابن هشام في شرح اللمحة البدرية<sup>(٨)</sup>.

(١) انظر: الدرر الكامنة ٤١٦/٢.

(٢) انظر: شرح التصريح ٦٧، ٦٥، ٣١/١.

(٣) انظر: الدرر الكامنة ٤١٦/٢، وبغية الوعاة ٦٤/٢، وشذرات الذهب ١٩٢/٦.

(٤) انظر: الدرر الكامنة ٤١٦/٢، وبغية الوعاة ٦٤/٢، وشذرات الذهب ١٩٢/٦.

(٥) انظر: الدرر الكامنة ٤١٦/٢، وبغية الوعاة ٦٤/٢، وشذرات الذهب ١٩٢/٦.

(٦) انظر: الدرر الكامنة ٤١٦/٢، وبغية الوعاة ٩٩/٢.

(٧) انظر: شرح التصريح ٣٣٠/١، وبغية الوعاة ٦٩/٢، وشذرات الذهب ١٩٢/٦.

(٨) انظر: شرح اللمحة البدرية ١١٥/١، وبغية الوعاة ٦٢/٢، وكشف الظنون ١٥٤/١، وشذرات الذهب ١٩٢/٦.

المطلب الثاني: منهج ابن هشام في «قطر الندى وبل الصدى»:

أ- تعريف بالكتاب:

هو مقدمة أو متن صغير يقع في تسع وعشرين صفحة من القطع الصغير<sup>(١)</sup>، وكان ابن هشام قد ألّفه للمبتدئين في النحو، فجاء موجز العبارة، صالح الحفظ، جامع الأسس، ولشدة اختصارها فقد أثارت العلماء على مرّ العصور، لشرحها وفتح إغلاقها، وتوضيح مشكلها، وتبسيط تركيبها، وتفصيل مجملها، بل إن ابن هشام نفسه لمس هذا مما حداه إلى شرحها، ويشهد لذلك ما جاء في مقدمة شرحه للقطر؛ فقال: «وبعد: فهذه نكت حررتها على مقدمتي المسماة بـ«قطر الندى وبل الصدى» رافعة لحجابها، كاشفة لنقابها، مكّلة لشواهدا، متممة لفوائدها، كافية لمن اقتصر عليها، وافية ببغية من جنح من طلاب علم العربية إليها»<sup>(٢)</sup>.

ب- موضوع الكتاب وتبويبه:

اقتصر ابن هشام - رحمه الله - في «قطر الندى» على مباحث النحو ولم يأت إلا بشيء يسير من مباحث الصرف كأشكال المشتقات، والوقف، وهزمة الوصل<sup>(٣)</sup>.

أما تبويب موضوعاته فقد انتهج ابن هشام فيها طريقة ابن مالك في الألفية وشرّحها، ولم يخرج عن هذا المنهج إلا في أبواب يسيرة كما في باب «الفعل المضارع المرفوع والمنصوب والمجزوم، وأدوات جزمه ونصبه» وذلك في أعقاب الإعراب بالعلامات الفرعية، في حين ورد هذا الباب في أواخر أبواب الألفية. ومما خالف فيه الترتيب المؤلف أيضاً تقديمه للمنادى عقب المفعول به مباشرة، في حين أورده ابن مالك عقب مبحث التوابع. وهناك اختلافات يسيرة أيضاً لكنها مجملها لا تؤثر في الترتيب العام الذي يتشابه مع تبويب ألفية ابن مالك وشرحها في معظم المواضع<sup>(٤)</sup>.

(١) انظر: قطر الندى وبل الصدى، طبعة البابي الحلبي و أولاده بالقاهرة سنة ١٣٥٧هـ / ١٩٣٨م.

(٢) انظر: شرح قطر الندى، ص ٤.

(٣) انظر: المرجع السابق ص ص ٣٢٥ - ٣٣٣.

(٤) انظر: ابن هشام الأنصاري ص ٩٥.

وسياقي تفصيل طريقة ترتيبه للأبواب في المبحث الثاني عند الحديث عن أبواب «مجيب الندى»<sup>(١)</sup>.

ج- أهم خصائصه<sup>(٢)</sup>:

١- الاختصار، ولشدة اختصاره أردفه المؤلف بشرح، بل دفع الكثيرين إلى شرحه وتحسينه.

٢- الإشارة إلى الخلافات دون تفصيل.

٣- اختيار رأي أو تصحيحه، أو دحضه بإيجاز شديد جداً.

٤- انتقاء العبارة السهلة الموجزة عموماً مع أن التركيز شديد.

٥- تجنب الحدود النحوية قدر الإمكان، فإن ذكرها فلا يزيد على حدّ واحد للمسألة.

٦- التخلص من أثر المنطق والفلسفة، لذا ابتعد عن التعليقات.

٧- قلة الشواهد والاكتفاء بالتمثيل إلا في مواضع يسيرة استشهد فيها.

٨- الأهمية والشهرة، فلقد لقي هذا المتن القصير من الشهرة الكثير نظراً لخصائصه وشهرة صاحبه، ولا أدلّ على ذلك من استعراض شروحه وحواشيه وشواهد، الوارد ذكرها في المطلب الآتي.

المطلب الثالث: شروح قطر الندى:

لما كانت شهرة كتاب «قطر الندى» قد طبقت الآفاق مع صغر حجمه وتركيز عبارته فقد أثار هذا رغبة علماء القرن العاشر وما بعده لتفسير هذا الكتاب وفك إعجابه، وفتح إغلاقه، وتوضيح معانيه، وإظهار مقاصده.

وأبرز هذه الشروح والحواشي مرتبة ترتيباً تاريخياً:

(١) انظر: ص ص ٣٨ - ٣٩ من هذا الكتاب.

(٢) انظر: ابن هشام الأنصاري ص ٩٥ - ١٠٠.

أ- شروح قطر الندى<sup>(١)</sup>:

- ١- شرح قطر الندى لابن هشام نفسه (٧٦٧ هـ).
- ٢- شرح لمعمر بن يحيى بن أبي الخير بن عبد القوى المالكي (٨٩٧ هـ)، وهو مخطوط في مصر.
- ٣- «بلوغ المرام» شرح عبد الملك بن جمال الدين العصام الإسفرائيني (٩٤٥ هـ).
- ٤- «موجب النداء إلى شرح قطر الندى» للفاكهي (٩٧٢ هـ)، وهو موضوع التحقيق.
- ٥- «مغيث النداء إلى شرح قطر الندى» للخطيب الشربيني (٩٧٧ هـ)، وقد حققته مريم فواز في جامعة دمشق لنيل درجة الماجستير سنة ١٩٩٠ م، ولم تُنشر.
- ٦- شرح لإسماعيل الشنواني (١٠١٩ هـ).
- ٧- شرح لمحمد بن علي الحريري (١٠٥٩ هـ).
- ٨- شرح صادق بن علي بن حسن الحسيني (١٢٠٥ هـ).
- ٩- شرح لعبد العزيز الفرغلي (١٢١٠ هـ).
- ١٠- شرح لعبد الرحيم بن عبد الله السويدي (١٢٣٧ هـ).
- ١١- شرح لمحمود الألوسي (١٢٧٠ هـ).
- ١٢- شرح المنصف لقطر الندى، لأحمد بن أحمد الدجُموني (١٢٨٠ هـ).

ب- حواشي قطر الندى<sup>(٢)</sup>:

- ١) حاشية على قطر الندى، لأبي بكر الشنواني (١٠١٩ هـ).
- ٢) حاشية يس الحمصي على موجب النداء، لياسين بن زين الدين العلمي الحمصي (١٠٦١ هـ).

(١) انظر: تاريخ الأدب العربي لبروكلمان / القسم السادس ١٠-١١/٧٢، ومقدمة تحقيق مغيث النداء ص ٣٠-٣١.

(٢) انظر: المرجع السابق ٦/٧٢-٧٤، وابن هشام الأنصاري ص ١٠٤-١٠٧.

(٣) انظر: نشأة النحو للطنطاوي ص ٢٥٥.

- ٣) حاشية على قطر الندى، ليوسف المالكي الفيثي (١٠٦١ هـ)، وهي مخطوطة في جامعة الملك سعود.
- ٤) حاشية محمد بن الأنباري (١٠٨٧ هـ).
- ٥) حاشية أحمد بن محمد السجاعي (١١٩٧ هـ)، وقد طبعت مراراً في بولاق دون تحقيق.
- ٦) حاشية على قطر الندى، حسن عبد الكبير (١٢٣٣ هـ)، وقد نشرت في تونس ١٢٨١ هـ.
- ٧) حاشية على قطر الندى، عبد الرحيم بن محمد بن عبد الرحمن الشهير بالسويدي (١٢٣٧ هـ)، وقد طبعت في بغداد ١٣٢٩ هـ.
- ٨) حاشية على قطر الندى، لمحمود الألوسي (١٢٧٠ هـ)، وقد طبعت في القدس عام ١٣٢٠ هـ.
- ٩) حاشية على شرح القطر بعنوان «حسن بيان الندى بشرح قطر الندى»، لأحمد بن أحمد الدجُموني (١٢٨٠ هـ).
- ١٠) حاشية «هدية الأريب لأصدق الحبيب» لأبي عبد الله محمد بن عاشور الطاهر (١٢٨٤ هـ)، وقد طبعت في القاهرة عام ١٢٩٦ هـ.
- ١١) حاشية لأحمد بن عبد الكريم عيسى الترماني (١٢٩٣ هـ).

ج- شرح شواهد قطر الندى<sup>(٣)</sup>:

أورد ابن هشام في القطر مائة وخمسين شاهداً من الشعر، منها سبعة شواهد لشعراء محدثين مولدين، وهم: أبو العتاهية وأبو نواس وأبو الطيب المتنبي، وأبيات هؤلاء أوردت للتمثيل لا للاستشهاد.

(١) انظر: معجم المؤلفين ٨١/١.

(٢) انظر: تاريخ الأدب العربي لبروكلمان القسم السادس ٧٢-٧٥، وابن هشام الأنصاري ص ١٠٧-١١٠.

وفهارس المخطوطات العربية المصورة في قسم إحياء التراث الإسلامي في القدس ص ١٧٩-١٨٢.

وقد انبرى لشرح هذه الشواهد من حيث اللغة والمعنى والإعراب والاستشهاد كوكبة من العلماء، وأبرز هذه الشروح ما يأتي:

١. «شرح شواهد قطر الندى» لابن هشام، لأبي القاسم بن محمد البجائي (٨٦٦-٩٠٠ هـ)، وهو مخطوط المكتبة الأحمدية بتونس.

٢. شرح لجمال الدين بن علوان القباني (٩٠٠-٩٠٠ هـ).

٣. «شرح شواهد قطر الندى» لمحمد بن أحمد الشريني (٩٧٧-٩٧٧ هـ)، وقد طبع ١٣٠٤ هـ.

٤. «شرح شواهد قطر الندى» لأبي العباس أحمد بن قاسم الصباغ بن قاسم العبادي (٩٩٢-٩٩٢ هـ).

٥. شرح لصادق بن علي بن حسن الحسيني (١٢٠٥-١٢٠٥ هـ)، وقد طبع سنة ١٣٠٤ هـ.

٦. «شرح شواهد قطر الندى» لمحمد أمين المدرس (١٢٣٢-١٢٣٢ هـ).

٧. «عالم الاهتدا شرح شواهد قطر الندى» لعثمان بن مكّي الزبيدي المعروف بالمكنّي التوزي، وقد طبع الكتاب سنة ١٣٢٤ هـ في القاهرة، وقد طبع مراراً في تونس.

٨. «شرح شواهد القطر» لتاج الدين أبي بكر الأحدي القفصي، وله نسخة مخطوطة في تونس.

٩. «تكميل المرام شرح شواهد ابن هشام» لعبد القادر الفاسي.

د- شروح «شرح قطر الندى» لابن هشام:

أ - شرح لشرح القطر، لأحمد الدجيموني (٨٣٨-٨٣٨ هـ).

ب - شرح على شرح القطر، للخطيب الشريني (٩٧٧-٩٧٧ هـ).

ت - شرح على شرح القطر، لإسماعيل بن تميم الجوهري (١١٦٠-١١٦٠ هـ).

ث - شروح أخرى غير مكتملة.

هـ - مختارات وشروح للديباجة والخاتمة:

١ - «مختارات من كتاب القطر» لصادق بن علي بن حسن الحسيني (٨٥٥-٨٥٥ هـ).

٢ - «شرح ديباجة شرح قطر الندى» لإسماعيل بن تميم الجوهري (١١٦٠-١١٦٠ هـ)، وهو مخطوط في القاهرة.

٣ - «خاتمة شرح قطر الندى» لمحمد بن أحمد عيش (١٢٩٩-١٢٩٩ هـ)، وهو مخطوط في القاهرة.

و - نظم قطر الندى:

١ - «نظم قطر الندى» لعبد العزيز الفرغلي، وقد طبع في بولاق سنة ١٢٦٤ هـ، وذلك على هامش «مجيب النداء»، ومعه قواعد الإعراب لابن هشام، وشواهد القطر مرتبة على حروف المعجم باعتبار أوائلها.

٢ - «نظم القطر» لسعيد بن عبد الله بن شاوي بك العبيدي الحميري (١١٧٨-١١٧٨ هـ)، وهو مخطوط في برلين.

٣ - «نظم القطر» لسليمان بك الشاوي (١٢٠٩-١٢٠٩ هـ).

٤ - نظم قطر الندى المسمى «نشأة الطلاب وبهجة الأحباب» لمحمد سعيد البوصري العمري.

(١) انظر: تاريخ الأدب العربي لبروكلمان القسم السادس / ٧٢، وابن هشام الأنصاري ص ص ١١٥-١١٦.

(٢) انظر: المرجعين السابقين في الموضوعين نفسيهما.

(١) انظر: تاريخ الأدب العربي لبروكلمان القسم السادس / ٧٤-٧٥، وابن هشام الأنصاري ص ص ١٠٧-١١٠.

## المبحث الثاني

## دراسة الكتاب «مَجِيب النَّدَا في شرح قطر النَّدى»

سأعرض في هذا المبحث هذا الكتاب - موضوع الرسالة - بصورة إجمالية من حيث: نسبته إلى صاحبه، والأبواب التي اشتمل عليها، والمصادر التي اعتمدها الشارح، وخصائص شرحه، ومنهج مؤلفه النحوي، وأبرز الدراسات التي أُقيمت على هذا الشرح.

المطلب الأول: نسبة الكتاب إلى مؤلفه:

لا يساور الباحث أدنى شك في نسبة الكتاب «مَجِيب النَّدَا في شرح قطر النَّدى» إلى صاحبه الفاكهِيّ، وذلك لأنّ جميع من ترجم للفاكهِيّ ذكر الكتاب مُسنِداً إليه، بل وأثنى على هذا التأليف، أضف إلى ذلك ما ازدانت به الورقات الأولى في بعض مخطوطات الكتاب التي اعتمدتها في التحقيق حيث حملت اسم الكتاب واسم صاحبه الفاكهِيّ.

من ذلك ما جاء في نسخة القدس الثانية «د»: «هذا شرح القطر، للشيخ العالم العلامة الفاكهِيّ رحمه الله تعالى آمين». وفي نسخة القدس الأولى «ق»: «كتاب شرح القطر للعلامة الفاكهِيّ رحمه الله تعالى آمين».

وفي نسخة باريس الأولى «ب»: «هذا كتاب شرح قطر النَّدا وبل الصدا تأليف الشيخ الإمام العالم العلامة الفاكهِيّ تغمده الله».

ومنها أيضاً أنّ هذا الكتاب لم ينسبه أحد إلى غير الفاكهِيّ، بل أقرّ كلّ من تعرض لهذا الكتاب بنسبته للفاكهِيّ.

المطلب الثاني: موضوع الكتاب وأبوابه:

إنّ عنوان الكتاب ليدلّ على مضمونه بوضوح فهو شرح لقطر النَّدى، و«قطر النَّدى» لابن هشام، وهو كتاب معروف المضمون ذائع الصيت، وعليه فكتابنا «مَجِيب

النَّدا في شرح قطر النَّدى» كتاب في النحو العربي قد جمع بين دفتيه أبواب النحو كلها، وشيئاً يسيراً من أبواب الصرف.

وكان الفاكهِيّ قد ربّته بنفس ترتيب ابن هشام في «قطر النَّدى»، لكنّه بسط فيه القول، وشرح ما فيه من المجمل، ومثّل فيه على المبهم، وأغنى فيه الشواهد، وعلّق فيه على بعض المسائل التي أجملها ابن هشام، ثم وضّحها ورجّح فيها الأقوال.

وقد بدأ بخطبة الكتاب، فحمد الله وأثنى عليه، ثم بيّن نوع هذا الشرح وأهدافه، ثم ذكر اسم صاحب «قطر النَّدى» مبيناً مكانته ورسوخ قدمه، ثم عرّج على المنهج الذي سيتبعه في شرحه للقطر موضّحاً أنّه سمّى هذا الشرح بـ«مَجِيب النَّدَا في شرح قطر النَّدى». ثم انتقل بعد ذلك إلى مقدمة عامة في النحو العربي، عرّف من خلالها بهذا العلم وموضوعه وغايته.

ثم بدأ بعد ذلك بأبواب الكتاب فكانت كما يأتي:

١. الكلمة؛ تعريفها وأقسامها.
٢. الاسم؛ تعريفه، وأنواعه، وعلاماته.
٣. الفعل؛ تعريفه، وأقسامه، وعلاماته.
٤. الحرف؛ تعريفه، وأنواعه، وبنائوه.
٥. الكلام؛ تعريفه، وصور تأليفه.
٦. الإعراب بالحركات الظاهرة.
٧. الإعراب بالحروف.
٨. الإعراب التقديري.
٩. نواصب الفعل المضارع وجوازمه.
١٠. النكرة؛ تعريفها ودرجاتها.
١١. المعرفة؛ تعريفها وأنواعها.



١٢. المبتدأ والخبر، وأحكامهما.

١٣. كان وأخواتها، وأحكامهما.

١٤. الحروف المشبهة بـ«ليس»، وأحكامها.

١٥. إن وأخواتها، وأحكامها.

١٦. لا النافية للجنس، وأحكامها.

١٧. ظن وأخواتها، وأحكامها.

١٨. باب في ذكر الفاعل وأحكامه.

١٩. فاعل نعم وبئس.

٢٠. النائب عن الفاعل.

٢١. باب الاشتغال.

٢٢. باب التنازع في العمل.

٢٣. المنصوبات وأحكامها: (المفعول به - المنادى - المفعول المطلق - المفعول له -

المفعول فيه - المفعول معه - الحال - التمييز - المستثنى).

٢٤. المخفوضات وأحكامها: (المجرور بحرف الجر - المجرور بالإضافة).

٢٥. باب في الأسماء العاملة عمل فعلها: (اسم الفعل - المصدر - اسم الفاعل -

صيغة المبالغة - اسم المفعول - الصفة المشبهة - اسم التفضيل).

٢٦. باب التوابع وأحكامها: (النعت - التوكيد - عطف البيان - عطف النسق - البدل).

٢٧. باب العدد.

٢٨. باب في ذكر موانع الصرف.

٢٩. باب التعجب.

٣٠. باب في أحكام الوقف، وكتابة ما يوقف عليه.

٣١. همزة الوصل ومواضعها.

المطلب الثالث: مصادر الفاكهي في «مجيب النداء في شرح قطر الندى»

تنوعت مصادر الفاكهي في شرحه، فمنها النحوي واللغوي والبلاغي وكتب التفسير والقراءات، وهذا يدل على سعة علمه وتنوع ثقافته وشمول شرحه، وقد جاءت وفق التفسيرات الآتية:

أ - المصادر النحوية:

وهي كثيرة جداً نص عليها أو على أصحابها في المتن، وخاصة كتب ابن هشام وابن مالك وشروح الألفية وشروح مغني اللبيب.

ب - كتب إعراب القرآن الكريم وتفسيره:

لم يعرض الفاكهي لأي من هذه الكتب باستثناء كتاب واحد هو «لغات القرآن» للفرء، لكنه أفاد منها بصورة أو بأخرى، ويظهر ذلك من خلال القراءات التي استشهد بها.

ت - المصادر البلاغية:

لم يظهر الفاكهي اهتماماً بالمصادر البلاغية، سوى ما استشهد به في موضع واحد من كتاب التفتازاني «المطول»، وموضع آخر من كتاب شرح التلخيص للسبكي.

ث - المصادر اللغوية:

اعتمد الفاكهي في تفسير الكلمات اللغوية على معاجم اللغة، وقد صرح بذلك القاموس المحيط في متن الكتاب.

إن المنهج الذي اعتمده في الإفادة من هذه المصادر لتوظيفها في كتابه «مجيب النداء» يلزمه بأن يشير إلى الكتاب أو الكتب التي نقل منها، لكنه في أحيان نادرة كان ينقل من كتاب عدة أسطر دون أدنى إشارة إلى الكتاب المنقول عنه أو صاحبه.

- وأما ابرز الكتب التي صرح بها مرتبة وفق مؤلفيها ونسبة النقل منها ترتيباً تنازلياً:
- (١) كتب ابن هشام؛ حيث شكّلت هذه الكتب أكبر نسبة من حيث حجم النقل، إذ تجاوزت (١٦٠) موضعاً من عشرة كتب لابن هشام، وهي الآتية:
- ١- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك في (٥٦) موضعاً.
  - ٢- مغني اللبيب في (٣٠) موضعاً.
  - ٣- الجامع الصغير في النحو (٢٣) موضعاً.
  - ٤- شرح قطر الندى (١٩) موضعاً.
  - ٥- شذور الذهب (١٩) موضعاً.
  - ٦- شرح شذور الذهب (٩) مواضع.
  - ٧- شرح اللمحة البدرية (٣) مواضع.
  - ٨- شرح بانت سعاد في موضع واحد.
  - ٩- عمدة الطالب في تحقيق صرف ابن الحاجب في موضع واحد.
  - ١٠- حواشي التسهيل في موضع واحد.
- (٢) كتب ابن مالك: وقد جاءت كتب ابن مالك في المرتبة الثانية من حيث نسبة الاقتباس منها، حيث بلغت ثمانية كتب ونُقل عنها في نحو (٥٧) موضعاً، وهي الآتية:
- ١- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد في (٢٧) موضعاً.
  - ٢- الألفية في (١١) موضعاً.
  - ٣- شرح التسهيل في (٧) مواضع.
  - ٤- شرح الكافية الشافية في (٧) مواضع.
  - ٥- سبك المنظوم وفك المختوم في موضعين.
  - ٦- شرح عمدة الحافظ في موضع واحد.
  - ٧- تحفة المودود في المقصور والمدود في موضع واحد.
  - ٨- النكت على كافية ابن الحاجب في موضع واحد.

- (٣) كتب أبي حيان: حيث جاء ذكرها في سبعة مواضع:
- أ- ارتشاف الضرب في (٦) مواضع.
  - ب- النكت الحسان في موضع واحد.
  - (٤) شرح الكافية للرضي في (٣) مواضع.
  - (٥) كتب التفتازاني في موضعين:
  - أ- المطول في موضع واحد.
  - ب- حاشية الكشاف في موضع واحد.
  - (٦) المفصل للزمخشري في موضعين.
- وأما ما تبقى من كتب فقد جاء كل منها في موضع واحد، وهي:
- أ- الأمالي النحوية لابن الحاجب.
  - ب- التذكرة للفارسي.
  - ج- القاموس المحيط للفيروز آبادي.
  - د- اللباب في علل البناء والإعراب للعكبري.
  - هـ- البسيط في شرح كافية ابن الحاجب لركن الدين الاسترأبادي.
  - و- المستوفي لابن مسعود.
  - ز- حاشية على المحلى لابن أبي شريف.
  - ح- حاشية على كافية ابن الحاجب لعلي الجرجاني.
  - ط- شرح الألفية للأبناسي.
  - ي- شرح الألفية للشاطبي.
  - ك- شرح الألفية للمكودي.
  - ل- سر صناعة الإعراب لابن جني.
  - م- لغات القرآن للفراء.

ن - شرح الآجرومية للفاكهي الجد (جد المصنف).

س - شرح التلخيص للسبكي.

ع - شرح الجزولية لابن الخطباز.

ف - شرح الجمل لابن عصفور.

ص - شرح الفصول لابن إياز.

ق - شرح قواعد الإعراب للكافيجي.

ر - شرح الكتاب للسيرافي.

ش - نكت الحاجبية لابن الناظم.

ت - شرح التسهيل للدمايني.

ث - القاموس المحيط للفيروز آبادي.

أما الكتب التي ذكر أصحابها دون تحديدها، وقام الباحث بتوثيقها من مصادرها

فهي متعددة؛ أبرزها:

١ - الدمايني وكتابه «شرح التسهيل»، و«تحفة الغريب في شرح مغني اللبيب».

٢ - الشمني وكتابه «المنصف من الكلام على مغني ابن هشام».

٣ - السيوطي وكتابه «همع الهوامع»، وقد أكثر من النقل عنه دون إشارة.

٤ - الرضي الاسترابادي وكتابه «شرح الكافية» و«شرح الشافية».

٥ - عبد القاهر الجرجاني وكتابه «المقتصد في شرح الإيضاح».

٦ - الخبيصي وكتابه «الموشح على كافية ابن الحاجب».

٧ - سيبويه وكتابه «الكتاب».

٨ - أبو حيان وكتابه «ارتشاف الضرب».

٩ - ابن مالك وكتابه «شرح التسهيل».

١٠ - ابن الحاجب وكتابه «الكافية في النحو».

وأما الكتب التي اقتبس منها الفاكهي في بعض المواضع دون أي إشارة إلى المؤلف والكتاب، فلا تكاد تتجاوز عدد أصابع اليد الواحدة؛ فقد كانت محدودة جداً، وهذا يدل على مستوى الأمانة العلمية، والدقة في المعلومة، والمنهجية في البحث، وقد جاءت كما يأتي:

١ - همع الهوامع، وذلك في مبحث «جوازم الفعل المضارع»<sup>(١)</sup>.

٢ - شرح الكافية، وذلك في مبحث «الخلاف في إعراب الأسماء الستة»<sup>(٢)</sup>.

٣ - ارتشاف الضرب، وذلك في مبحث «إن النافية»<sup>(٣)</sup>.

### المطلب الرابع: خصائص الشرح «موجب النداء في شرح قطر الندى»

لقد اتسم شرح الفاكهي بسمات متنوعة ميّزته عن باقي الشروح، وفيما يأتي أبرز هذه

السمات:

أ - التفصيل دون استقصاء:

إنّ النظرة العامة في الشرح «موجب النداء» بالمقارنة بالمتن «قطر الندى» تُظهر بوضوح كم قدّم الفاكهي من تفصيل لما انبهم من كلمات وقواعد أوجزها ابن هشام، حيث بلغت صفحات المخطوطة (٢٤٠) صفحة مقارنة بـ (٢٠) صفحة للمتن، أما المطبوع من «موجب النداء» فقد وصل إلى نحو «٣٠٠» صفحة دون تحقيق، و«٤٥٠» صفحة بعد التحقيق، أما قطر الندى فبلغت صفحاته المطبوعة «٣٠» صفحة.

لقد وضع الفاكهي هدفاً رئيساً لهذا الشرح يفسّر لنا اعتداله في الشرح بحيث لا نجده يفصل الخلاف بين النحاة إلا بقدر ذكر الرأي منسوباً حيناً ومجرداً حيناً آخر مع الابتعاد عن ذكر أدلة كل فريق، والاقتصار على الترجيح دون تعليل، فمثلاً يقول الفاكهي في مقدّمة شرحه:

(١) انظر: موجب النداء ص ٩٧.

(٢) انظر: المرجع السابق ص ٥٠.

(٣) انظر: المرجع السابق ص ١٩٣.

«فهذا شرح لطيف على المقدمة الموضوعة في علم العربية المسماة بقطر الندى وبل الصدى... يتكفل بحل الفاظها، وتبين معانيها،... جانباً فيها الإيجاز المخل والإطناب الممل»<sup>(١)</sup>.

#### ب - الشرح الممزوج:

لقد التزم الفاكهية بمنهج مزج فيه شرحه بألفاظ المتن بحيث يصعب التمييز بينهما إلا بالعودة إلى متن القطر، فنجد الفاكهية يعتمد إلى لفظة من كلام ابن هشام فيميزها في شرحها بحيث لا يمكن أن يراودك أدنى شك بأن الكلمة هي من كلام غيره لشدة اتساقها مع ألفاظ الشرح.

يقول في مقدمته للكتاب: «فهذا شرح... يتكفل بحل ألفاظها وتبين معانيها ممتزجاً بكلماتها مع الإتيان بدليل المسائل وتعليلها في الغالب...»<sup>(٢)</sup>.

#### ج - عدم التبويب والتنسيق:

إن طبيعة المنهج الذي اعتمده الفاكهية «الشرح الممزوج بالمتن» اقتضى الالتزام بما يوبه ابن هشام ونسقه، وبالتالي فإنه من النادر أن تجد تبويباً أو عنواناً من الفاكهية نفسه<sup>(٣)</sup>، ونظراً لطول الكتاب فقد رأيت أن بقاءه دون عنوان يجعله صعب القراءة، ومن هنا فقد أضفت إلى الشرح جملة كبيرة من العناوين الرئيسة والفرعية تيسيراً على القارئ فهماً ووصولاً واستعمالاً لهذا الكتاب النفيس، وقد جعلت هذه العناوين بين أقواس مركنة تمييزاً عن كلام الفاكهية رحمه الله.

(١) انظر: مجيب النداء ص ٢.

(٢) انظر: المرجع السابق نفسه والمكان نفسه.

(٣) كل ما ورد في الشرح «مجب النداء» من عناوين بارزة لم تتجاوز عشرة عناوين فقط، وقد جاءت في الصفحات التالية: ٧٢، ١١٣، ١٥٣، ٢٦٥، ٢٧٣، ٢٧٦، ٢٨٠. في حين جاءت في متن «قطر الندى» في نحو ٢٤ موضعاً معنونة بـ «باب» في (١٥) موضعاً، و«فصل» في (٩) مواضع.

#### د - الاستدراك على ابن هشام:

لقد اتسم شرح الفاكهية عموماً بالتعليق والاستدراك على أقوال ابن هشام في معظم القضايا التي يطرحها فقد يوافقه وقد ينتقده، فمثلاً في تعريف ابن هشام للكلمة استدرك عليه فقال: «وأسقطه المصنّف كغيره... وأسقط أيضاً من التعريف الوضع»<sup>(١)</sup>.

وعند حديث ابن هشام عن أنواع التنوين الأربعة، أشار الفاكهية إلى أنها عشرة كان ابن الحجاز قد جمعها<sup>(٢)</sup>.

وعندما يذكر ابن هشام حكماً مختلفاً فيه، نجد الفاكهية يفصل في الأقوال دونها عرض للأدلة، ثم يرجح رأياً على آخر، ونادراً ما كان يسند الأقوال إلى أصحابها، من ذلك تفصيله في الخلاف في بعض الأفعال كـ «نعم وبش وعسى وليس»؛ هل هي أسماء أم أفعال؟<sup>(٣)</sup>

هـ - مقارنة أقوال ابن هشام في كتبه المتعددة:

اعتمد الفاكهية عند عرضه أي قضية نحوية أن يحاكم ابن هشام إلى أقواله في الكتب الأخرى إذا غيّر فيها ابن هشام حكمه، ولا أدل على ذلك من اعتماده عشرة من كتب ابن هشام مصادر لكتابه كان قد أشار إليها في شرحه.

ومن ذلك الخلاف في مجيء «لن» للدعاء أم لا؟ فقال: «فيه خلاف، اختار في المغني الأول.. لكنه صرح في الشرح وفي الأوضح بخلافه»<sup>(٤)</sup>. والأمثلة على ذلك كثيرة جداً.

ولم يقتصر في نقده على ابن هشام، فقد وازن بين أقوال ابن مالك أيضاً في كتبه المختلفة منها اجتماع اللقب والاسم فقال: «ووافقهم ابن مالك في الألفية، وخالفهم في التسهيل، واعتذر في شرحه عن سيئويه...»<sup>(٥)</sup>.

(١) انظر: مجيب النداء ص ٥.

(٢) انظر: المرجع السابق ص ٩.

(٣) انظر: المرجع السابق ص ٢٤.

(٤) انظر: المرجع السابق ص ٧٧.

(٥) انظر: المرجع السابق ص ١٢٧.

ومن ذلك أيضاً الخلاف في تقدّم التمييز على ناصبه خلافاً للكسائي.. ووافقهم في التسهيل والعمدة، ونصّ في الألفية على قلته<sup>(١)</sup>.

و- كثرة الشواهد :

لقد امتاز مجيب النّدا بحشد عدد كبير من الشواهد القرآنية والشعرية، فقد استشهد بنحو (٤٠٠) آية قرآنية، منها (٣٤) آية من القراءات، وأما الأحاديث الشريفة فقد استشهد بنحو (٤١) حديثاً، وأما الشواهد الشعرية فقد تجاوزت (٢٢٨) شاهداً تنوعت بين أبيات كاملة أو مشطورة أو كلمات منها، وجميعها من عصور الاحتجاج إلا أبياتاً يسيرة أوردها من باب التمثيل مثل بيت الحريري<sup>(٢)</sup> والمتنبي<sup>(٣)</sup> أو من باب النظم التعليمي<sup>(٤)</sup>.

ز - كثرة الاقتباسات النحوية :

«مجيب النّدا» كتاب متأخر، فلا غرو إذن أن يعتمد على نقولات النحاة السابقين ومقولاتهم، لكنّه امتاز بكثرة الاقتباسات حيث أورد الفاكهّي في كتابه ما يربو على (٣٥٠) نصّاً نحويّاً مقتبساً من كتب النحاة، فمنها ما كان نصّاً طويلاً، ومنها ما كان نصّاً مقتضباً، ومنها ما كان نقلاً بالمعنى دون اللفظ.

وأما أبرز من نقل عنهم فهم ابن مالك وابن هشام وسيبويه وأبو حيان وابن الحاجب والفراء والرضي، فقد نقل عن ابن مالك ما يزيد على (٦٥) نقلاً، وعن ابن هشام ما يربو على (٤٠) موضعاً، وعن سيبويه (٣٠) موضعاً، والباقون أقل من (٢٠) موضعاً. أما أبو حيان وابن الحاجب والفراء والرضي فقد نقل عن كل منهم أكثر من (١٥) نصّاً، وقد بلغ عدد النحاة الذين نقل عنهم الفاكهّي نحواً من (٩٠) عالماً، وقد نقل عن كل منهم ما نسبته أقل من (١٠) نصوص.

(١) انظر : مجيب النّدا ص ٣١٥.

(٢) انظر : المرجع السابق ص ١٨٦.

(٣) انظر : المرجع السابق ص ٣٣٢.

(٤) انظر : المرجع السابق ص ٨١ / ٩٢ / ٤٤٠.

ح - عدم بروز النزعة التعليمية في الكتاب بصورة جلية :

اتسمت كتب الشروح للكتب التعليمية ببروز النزعة التعليمية، لكنّ الفاكهّي في شرحه لم تبد عنده هذه السمة بوضوح؛ فقليلاً ما نجده يشرح الكلمات اللغوية أو يضبطها بالحروف، أو يكثر من التمرينات والتدريبات اللغوية المعتمدة على التمثيل بنحو «زيد وعمرو».

المطلب الخامس : منهج الفاكهّي النحوي من خلال كتابه «مجيب النّدا» :

في البداية لا بُدّ من الإشارة إلى أنّ الفاكهّي نحويّ متأخر؛ فهو من علماء القرن العاشر الهجري، ومعلوم أنّ النحو قد استوى على سوقه منذ القرن الثالث الهجري على يد أعلام مدرستي البصرة والكوفة، ومنذ ذلك الوقت والنحاة لا يأتون بجديد سوى تنف من هنا وهناك، فإذا ما وصلنا إلى ابن مالك وابن هشام فقد استدركا أشياء مهمة، وعندهما وصل النحو كماله، والبدر تمامه، بحيث لم يبقياً لمتزید ليزيد، ولا لمستدرك ليستدرك، ومن هنا فإنّ جهد الفاكهّي - كغيره من النحاة المتأخرين - مقتصر على التقليد وتحسين العرض وتحقيق التيسير على طالبي العلم، ومن هنا فإنّ العصر العثماني في النحو عموماً عصر شروح وتعليقات وحواشٍ لا عصر استنتاج واستنباط واستدراك.

أما منهج الفاكهّي في كتابه «مجيب النّدا»؛ فسأعرضه من خلال الجوانب الآتية :

أولاً : الفاكهّي وأصول النحو :

١ - السماع :

يُعرف السماع بأنه ما ثبت في كلام من يُوثق بفصاحته، وهو يشمل القرآن الكريم، والحديث الشريف، وكلام العرب شعراً ونثراً مما ثبت قوله في عصور الاحتجاج<sup>(١)</sup>.

وقد اعتمد الفاكهّي شأن كلّ النحاة على القرآن في إثبات القاعدة وتوضيحها، لكنّ الذي يُحسب للفاكهّي كثرة استشهاده بالآيات القرآنية، فقد فاقت نحواً من أربعمائة آية، أما القراءات الشاذة فلم يتجاوز استشهاده بها أكثر من عشرة مواضع.

(١) انظر : الاقتراح في أصول النحو ص ٥١.

وكننت قد أعددت فهرساً خاصاً بالآيات وآخر بالقراءات، ويظهر من خلالها كثرة الاستشهاد بالآيات القرآنية، وندرة استشهاده بالقراءات القرآنية وبخاصة الشاذة منها.

أما الحديث الشريف فلم تتجاوز الأحاديث التي استشهد بها الفاكهي واحداً وأربعين حديثاً شريفاً، والاختلاف في الاستشهاد بالحديث والاختلاف في شروطه قضية تناولها الباحثون بإسهاب<sup>(١)</sup>. وتتلخص هذه القضية في انقسام النحاة إلى فريقين: فالفريق الأول؛ يرى بأن الأحاديث الشريفة كلها حجة، وقد ترأس هذا الفريق ابن مالك ومنه صاحبنا، وأما الفريق الثاني فرأى أن الحديث الشريف ليس بحجة، وترأس هذا الفريق معظم النحاة وبخاصة القدامى منهم.

ومن هنا فالنحاة المتأخرون بين أحد المذهبين السابقين ولا ثالث لهما، والفاكهي أخذ برأي المجيزين بدليل استشهاده بنحو أربعين حديثاً في كتابه.

وقد جاء الفاكهي بهذه الأحاديث لأغراض شتى، منها إثبات معنى كلمة، أو بيان قاعدة نحوية، أو تأصيل لمنهج بحثي، ومن هنا فنستطيع التأكيد على أن الفاكهي قد اتخذ الحديث الشريف مصدراً من مصادر السماع شأنه شأن ابن مالك وأبي حيان وابن هشام رحمهم الله جميعاً.

أما الشعر فقد اعتمد عليه الفاكهي كثيراً شأنه شأن النحاة المتقدمين والمتأخرين، ولا أدل على ذلك من وجود ما يربو على مائتين وثمانية وعشرين شاهداً نحوياً، منها خمسة وخمسون شاهداً مجهول القائل، ولكن هذا لا يقلل من درجة الاستشهاد بها بدليل اشتغال كتاب سيبويه على خمسين بيتاً لا يعرف قائلوها<sup>(٢)</sup>، مع أن ابن الأنباري على سبيل المثال لم يقبل الاستشهاد بالمجهول القائل<sup>(٣)</sup>. لكنه عندما كان يذكر البيت فلا نجده يعلق عليه سوى ما يتعلق بوجه الشاهد في بعض الأحيان، وفي كثير من الأحيان نجده يتجاوز ذلك ويُعرض عنه.

(١) انظر: المرجع السابق ص ٥٤، وخزانة الأدب ٧/١.

(٢) انظر: خزانة الأدب ٨/١.

(٣) انظر: الإنصاف في مسائل الخلاف ٥٨٣/٢.

وتما يذكر هنا أن الفاكهي لم يكن يذكر البيت كاملاً في معظم الأحيان، فقد يذكر ثلثيه أو شطره أو ثلثه، مما زاد من عناء الباحث في تحقيق الأبيات من مصادرها المختلفة.

وأما الأبيات التي استشهد بها فأغلبيتها من عصور الاحتجاج، لكن هذا لم يمنعه من توظيف شعر المولدين كأمثال الحريري<sup>(١)</sup> والعروضي<sup>(٢)</sup>، وهذا قليل نادر.

أما النثر من لهجات العرب؛ فقد تباين النحاة من بصريين وكوفيين في أخذ ما سُمع من العرب للاستشهاد به على القاعدة النحوية، فالبصريون لا يلتفتون إلى كل مسموع خلافاً للكوفيين، والقضية أشهر من أن أفصل فيها، ففي كتب أصول النحو الغناء كله<sup>(٣)</sup>.

وقد أشار الفاكهي إلى بعض لغات العرب في أماكن محصورة مبيّناً توجيه البصريين والكوفيين، لكنه لم يرجح أو يعلق على هذه الآراء، ومن هذه اللغات التي أشار إليها: لغة أكلوني البراغيث<sup>(٤)</sup>، ولغة القصر في «أولاء» عند أسد<sup>(٥)</sup>، وإعمال (إن) عمل ليس<sup>(٦)</sup>، والجر بـ (لعل) عند بني عقيل<sup>(٧)</sup>، ولغة حمير في (أل)<sup>(٨)</sup>، وغيرها<sup>(٩)</sup>.

(١) وهو قوله:

فإن وصل الأذنب فَوُضِّلَ وإن صرماً فصَرِمَ كالطلاقي.

(انظر: مجيب النداء ص ١٨٦).

(٢) وهو قوله:

اعلموا أنّي لكم حافظ شاهداً ما كنتُ أو غائباً

(انظر: مجيب النداء ص ١٧٨).

(٣) انظر: الخصائص ٢٩/٢، والاقتراح في أصول النحر ص ١٦٦.

(٤) انظر: مجيب النداء ص ٢٣٣.

(٥) انظر: المرجع السابق ص ١٢٩.

(٦) انظر: المرجع السابق ص ١٩٣.

(٧) انظر: المرجع السابق ص ١٩٧.

(٨) انظر: المرجع السابق ص ١٥١.

(٩) انظر: فهرس القبائل والجماعات في نهاية الكتاب ص ص ٤٨٣-٤٨٤.

وقد ذكر الفاكهية السماع مع القياس في مواضع عدة دون ترجيح لأحدهما، من ذلك عدم الجزم بـ«كيفها»، قال الفاكهية: «وفي كيفها عدم الجزم، لعدم السماع بذلك. وأجاز الكوفي الجزم بها قياساً على غيرها»<sup>(١)</sup>.

وقد يرجح السماع على القياس في مواضع، من أبرزها قول الفاكهية في (ما) العاملة عمل ليس: «والأصل أن لا تعمل لما تقدّم في ما النافية، لكن ورد السماع بعملها على خلاف القياس»<sup>(٢)</sup>.

وقد يستشهد بالسماع على ما ثبت في القياس، وهذا كثير منه قوله في صيغة المبالغة: «والصحيح جواز إعمالها حملاً على أصلها وهو اسم الفاعل، لإفادته ما يفيد مكرراً، ولورود السماع به»<sup>(٣)</sup>.

## ٢- القياس:

القياس هو حمل فرع على أصل بعلّة، أو ردّ الشيء إلى نظير، وله أركان وشروط<sup>(٤)</sup>.

وقد اختلف البصريون والكوفيون في الشروط، لكنهم أجمعوا على اعتبار القياس مصدراً رئيساً من مصادر أصول النحو العربي، ولا يخالف لهم. قال الأنباري: «النحو علم بالمقاييس المستنبطة من كلام العرب، فمن أنكر القياس فقد أنكر النحو، ولا يُعلم أحد من العلماء أنكره لثبوته بالدلائل القاطعة والبراهين الساطعة»<sup>(٥)</sup>.

إنّ عالماً نحوياً من القرن العاشر الهجري لا يتوقع منه أن يأتي ليؤصّل في النحو أو يستخدم القياس في إثبات حكم، وليس هذا لأنّ الفاكهية قصير باع، وإنّما لكون هذا

العلم قد استوى على سوقه منذ القرن الثالث الهجري، وما جاء به النحاة بعد ذلك التاريخ ما هو إلا إعادة صياغة وحسن عرض وتحليل وتعليل، سوى ما انفرد به العلّامتان ابن مالك وابن هشام رحمهما الله. والفاكهية شأنه شأن نحاة العصر العثماني مقلّد شارح لا مخترع مؤسّس، وما ورد في (موجب النّدا) من صور قياس فما هو إلا أعمال لنحاة سبقوه، فلا فضل له إلا في حسن عرضه وجمعه ما نقص عند ابن هشام، ومن هنا فيمكن القول باطمئنان إنّ الفاكهية كغيره من النحاة مقلّد لا رجل قياس.

إنّ الفاكهية العالم المتميّز والشارح المتبحّر كان لديه من القدرة في أن يقيس في مواطن القياس، أو أن يرد شيئاً بناءً على القياس، أو يعلل لشيء بعلّة استنبطها، وهذا يظهر في مواضع كثيرة منها على سبيل المثال:

<sup>٤</sup> - أن تنوين التنكير يلحق العلم المختوم بـ«ويه» قياساً<sup>(١)</sup>.

- زيادة الهاء والسين في نحو «أهريق وأسطيع» على خلاف القياس<sup>(٢)</sup>.

ومن المسائل التي حكم عليها مستنداً إلى القياس فصاحة لغة النقص في (هن)، وقد قاسها على نحو (يد)<sup>(٣)</sup>، ومنها إعمال (إذن) قياساً على «ظنّ»<sup>(٤)</sup>، وإعمال (ما) عند بني تميم لأنها غير مختصة<sup>(٥)</sup>.

وقد أظهر الفاكهية أن السماع مقدّم على القياس إذا تعارضا وهذا ما ذهب إليه الجمهور أيضاً، من ذلك إعمال «لا» النافية للجنس لورودها سماعاً خلافاً للقياس<sup>(٦)</sup>.

(١) انظر: موجب النّدا ص ٨.

(٢) انظر: موجب النّدا ص ٣١.

(٣) انظر: المرجع السابق ص ٥١.

(٤) انظر: المرجع السابق ص ٨٠.

(٥) انظر: المرجع السابق ص ١٨٨.

(٦) انظر: المرجع السابق ص ٢١٦.

(١) انظر: موجب النّدا ص ١٠٧.

(٢) انظر: المرجع السابق ص ٢١٦.

(٣) انظر: المرجع السابق ص ٣٥٥.

(٤) انظر: لمع الأدلة ص ٩٣، والتعريفات ص ١٨١.

(٥) انظر: لمع الأدلة ص ٤٤.

ومنها أن العطف على الضمير المجزور بالحرف لا تستوجب إعادة الخافض لوروده سماعاً، ومن ثم فالقياس مرفوض<sup>(١)</sup>.

وفي بعض المواضع نجد الفاكهية يعلّق على ما قيل بقياسيته، من ذلك ترخيم غير العلم فقد أجاز به بعضهم قياساً، فضعّفه الفاكهية بقوله: «وهو قياس على شاذ<sup>(٢)</sup>»، ومع هذا وذلك فلا يمكن البتّ بالمدرسة التي ينتسب إليها الفاكهية في القياس لعدم ظهور منهج واضح، ولعلّ ذلك يظهر بصورة جلية في المبحث القادم «منهج الفاكهية».

### ٣- الإجماع:

وهو إجماع أهل مدرستي البصرة والكوفة على أمر ما بشرط ألا يخالف نصّاً<sup>(٣)</sup>، وهو أحد أدلة النحو الإجمالية التي يستند إليها النحاة في الاحتجاج على حكم نحوي أو ردّ رأي، ولما كان الفاكهية مهتماً بالمسائل الخلافية فقد نصّ في نحو ستة عشر موضعاً على الإجماع، من ذلك:

❖ أن جميع الحروف مبنية بإجماع<sup>(٤)</sup>.

❖ أن الفعل المضارع المجرد من العوامل ولم يتصل بنون التوكيد ونون النسوة مرفوع بإجماع من النحاة<sup>(٥)</sup>.

❖ أن الفعل المقدّر في شبه الجملة هو جملة بإجماع<sup>(٦)</sup>.

❖ أن اسم التفضيل لا ينصب المفعول به إجماعاً<sup>(٧)</sup>.

(١) انظر: المرجع السابق ص ٣٩٨.

(٢) انظر: المرجع السابق ص ٢٧٧.

(٣) انظر: تاج اللغة وصحاح العربية ١١٩٨/٣، والاقتراح في أصول النحو ص ٨٣.

(٤) انظر: مجيب النّدا ص ٣٩.

(٥) انظر: المرجع السابق ص ٧٥.

(٦) انظر: المرجع السابق ص ١٥٩.

(٧) انظر: المرجع السابق ص ٢٩٣.

### ٤- استصحاب الحال:

هذا أصل اختلف فيه، فابن جني أسقطه واعتبر أن الأدلة ثلاثة: السماع والإجماع والقياس، أمّا ابن الأنباري فأسقط الإجماع واستبدله باستصحاب الحال، والسيوطي جمع الأربعة<sup>(١)</sup>.

وقد استخدم الفاكهية هذا الدليل في عدة مواضع منها:

❖ أن الاسم المبني لشبهه بالحرف إن عارضه ما يقتضي الإعراب استُصحب الأصل فأعرب<sup>(٢)</sup>.

❖ أن الاسم المبني على الكسر قُدّم في الترتيب على المبني على الكسر، لآته الأصل في تحريك البناء<sup>(٣)</sup>.

❖ أن الأصل في المبني أن يُبنى على السكون استصحاباً للأصل وهو عدم الحركة<sup>(٤)</sup>.

❖ بناء المضارع المتصل بالنون استصحاباً للأصل في أنّ الفعل مبني<sup>(٥)</sup>.

❖ ومنها تأصيل أشياء ككون الاسم نكرة في الأصل<sup>(٦)</sup>.

### ٥- العامل النحوي:

يكاد يتفق جمهور النحاة على أن نظرية العامل النحوي ثابتة، وبغيرها لا نستطيع فهم الإعراب، لذا نجدهم يرجعون كل تغيّر في علامة الإعراب إلى عامل لفظي أو معنوي، والفاكهية ليس بدعاً في هذا فكل تغيّر سببه عامل، قال الفاكهية: «والعوامل جمع عامل، وهو ما أثر في آخر الكلمة من اسم أو فعل أو حرف»<sup>(٧)</sup>.

(١) انظر: الخصائص ٩٧/١، ٩٩، ٨٨/٢، ولمع الأدلة ص ٨٦، والاقتراح في أصول النحو ص ٣٥.

(٢) انظر: مجيب النّدا ص ١٤.

(٣) انظر: المرجع السابق ص ١٥.

(٤) انظر: المرجع السابق ص ٢٠.

(٥) انظر: المرجع السابق ص ٣٢.

(٦) انظر: المرجع السابق ص ١١٣.

(٧) انظر: المرجع السابق ص ١٢.



## ٦- التعليق:

لقد اهتم الفاكهية كثيراً بالتعليق النحوي، لأن هذا يسهم بشكل جلي في شرح الحكم النحوي، ولا أدل على ذلك من ذكره مجموعة من العلل في مواضع مختلفة توضيحاً للأحكام والقواعد، ومن ذلك:

\* علة الخفة والثقل، قال الفاكهية: «واختص المثنى في الرفع بالألف، والمجموع فيه بالواو؛ لأن المثنى أكثر دوراناً في الكلام من الجمع، والألف خفيفة والواو ثقيلة، فجعلوا الخفيف في الكثير، والثقل في القليل ليكثر في كلامهم ما يستخفون، ويقل في كلامهم ما يستقلون...»<sup>(١)</sup>

\* وعلة الاستصحاب للأصل، قال الفاكهية في معرض حديثه عن الاسم المبني على السكون: «وهو أصل البناء لحفته وثقل البناء واستصحاباً للأصل...»<sup>(٢)</sup>.

\* وعلة الشبه، قال الفاكهية: «وإنما يُبنى الاسم إذا أشبه الحرف شبيهاً قوياً»<sup>(٣)</sup>.

ثانياً: موقفه من المدارس النحوية والنحاة:

لما كان الفاكهية عالماً بالأصول والفروع في النحو، وكان قد اطلع على آثار المدارس النحوية بدءاً بالبصرية فالكوفية فالبغدادية فالأندلسية، فهو جدير بأن يكون انتقائياً في مذهبه، بحيث يرجح رأياً لهذا الفريق في المسألة، ثم يجعل رأي فريق آخر راجحاً في مسألة أخرى، وهكذا، فيمكن أن نطلق على المدرسة التي ينتسب إليها الفاكهية بالمدرسة الاصطفائية، وشأن الفاكهية شأن النحاة المتأخرين، لكن هذا لا يعني أنه لا يميل إلى مدرسة دون أخرى، بل إنه يغلب رأي البصريين في كثير من الأحيان، وإن كان لا يعدم ترجيحاً لرأي كوفي، وبالذات مما كان ابن هشام قد اختاره من قبل.

(١) انظر: مجيب النداء ص ٥٤.

(٢) انظر: المرجع السابق ص ٢٠، وانظر أيضاً: ص ص ٢٠١/٢٠٤/٢١٨.

(٣) انظر: المرجع السابق ص ١٤، وانظر أيضاً: ص ص ١١٩/١٢٠.

وإذا كان الخلاف بين ابن مالك وابن هشام - وهو قليل جداً -، فإن الفاكهية يلتزم الصمت غالباً؛ فلا يرجح رأياً على آخر، وذلك لأنه يراهما أكثر العلماء تأثيراً فيه، وحق له ذلك، فالعالمان رسخت قدمهما، وعلا شأنهما، وذاع صيتهما.

\* ومن أمثلة اختياره لرأي البصريين الخلاف في اعتبار كان وأخواتها رافعة لاسمها<sup>(١)</sup>.

\* ومن أمثلة اختياره لرأي الكوفيين جواز جزم الفعل بعد الترجي<sup>(٢)</sup>.

\* ومن أمثلة مناصرته لابن هشام على ابن مالك الاسم المضاف إلى ياء المتكلم يجر بكسرة مقدرة<sup>(٣)</sup>.

\* من أمثلة عدم تعليقه على اختلاف ابن مالك وابن هشام جواز تقدم المفعول به على الفعل وفاعله إن كان ضمير الفاعل ضميراً متصلاً عند ابن هشام خلافاً لابن مالك<sup>(٤)</sup>، وامتناع ترخيم المضاف خلافاً لابن مالك<sup>(٥)</sup>.

\* ومن أمثلة عدم تعليقه على الخلاف البصري الكوفي الخلاف في إعراب الفعل الواقع بعد لام الجحود<sup>(٦)</sup>.

ثالثاً: تأثيره بالعلوم الأخرى:

الفاكهية من كبار علماء زمانه في النحو والفقه الشافعي إضافة إلى معرفته بباقي الفنون والعلوم لكنه برز في النحو والفقه؛ ولذا جاءت معظم مصنفاته في النحو، وبعضها في الفقه، لكن هذا لا يمنع من امتلاكه ثقافة واسعة ومعرفة بالعلوم الأخرى، ويدل على ذلك تأثيره ببعض هذه العلوم، ومنها:

(١) انظر: المرجع السابق ص ١٧٦.

(٢) انظر: المرجع السابق ص ٩٦.

(٣) انظر: المرجع السابق ص ٧٢.

(٤) انظر: مجيب النداء ص ٢٤٣.

(٥) انظر: المرجع السابق ص ٢٧٦.

(٦) انظر: المرجع السابق ص ٨٧.

- علم الحديث الشريف، ويظهر من خلال كثرة استشهاده بالحديث الشريف.
- علم التفسير، ويظهر ذلك من خلال ميله إلى التبسيط والشرح وظهور النزعة التعليمية في شرحه.
- علم المنطق، ومعلوم بأن النحو مرتبط بالمنطق، ولا أدل على ذلك من استعارة ألفاظ المناطق من مثل العدمي والوجودي<sup>(١)</sup>، والحد المانع أو غير المانع<sup>(٢)</sup>.
- وفي ختام هذه الجولة في منهج الفاكهي النحوي؛ فإن البحث يثبت أن الفاكهي نحوي مقلد في موقفه من الأصول النحوية، ونحوي انتقائي في موقفه من النحاة، وإن كان في الغالب الأعم بصري النزعة كثير التأثير برأي ابن هشام، ومن هنا فإن مذهبه النحوي مذهب اصطفاي بصري قريب من المذهب البغدادي، قد يختار رأياً كوفياً حيناً والآراء البصرية في أحيان كثيرة.

#### المطلب السادس: شروح «مجبب الندا»:

لقد حظي شرح الفاكهي «مجبب الندا» بشهرة تكاد تعادل شرح ابن هشام نفسه لقطر الندى، وما ذلك إلا لحسن تنظيمه ودقة تنسيقه ووضوح تفصيله، ولا أدل على ذلك من تصدي مجموعة لامعة من العلماء لشرح «مجبب الندا» والتعليق عليه، وأبرز هؤلاء الشراح مترجماً لهم بإيجاز:

- ١- الشنواني<sup>(٣)</sup>: وهو أبو بكر بن إسماعيل بن شهاب الدين عمر بن علي الشنواني نحوي تونسي الأصل، وُلد في شنوان (بالمناوية - بمصر) وتعلّم في القاهرة، وبها وفاته عام ١٠١٩ هـ. له كتب كلها شروح وحواش على (الآجرومية) و(الشذور) و(القطر) في

(١) انظر: مجبب الندا ص ٤٤، ٧٥، ٣٤٨.

(٢) انظر: المرجع السابق ص ٢، ٥٣، ٢١٨.

(٣) انظر: كشف الظنون ص ١٣٦، وإيضاح المكنون ١/ ٤٢٠، ومعجم المؤلفين ٢/ ٢٨٣.

النحو، منها: «هداية مجبب الندا إلى شرح قطر الندى»، و«ديباجة مختصر خليل» في فقه المالكية، و«الدرة الشنوانية» في شرح الآجرومية.

٢- العسيلي<sup>(١)</sup>: وهو محمد بن موسى بن علاء الدين القدسي المعروف بالعسيلي القدسي المتوفى سنة ١٠٣١ هـ، عالم موسوعي فقيه لغوي مفسر، من تصانيفه: حاشية على شرح الفاكهي على قطر الندى، ونظم التقريب في خصائص الحبيب صلى الله عليه وسلم، وغيرهما.

٣- الحرفوشي<sup>(٢)</sup>: وهو محمد بن علي بن أحمد العاملي الدمشقي الحريري الشيعي المعروف بالحرفوشي، لغوي نحوي أديب شاعر، سافر إلى العجم هرباً بعد نسبة الرفض والتشيع إليه، وسكن عندهم إلى أن توفي بها سنة ١٠٥٩ هـ. من تصانيفه: «دليل الهدى في شرح الفاكهي لقطر الندى. وبّل الصدى»، و«شرح ألفية ابن مالك في النحو»، و«نهج النحاة فيما اختلف فيه النحاة»، وغيرها كثير.

وسُمّي «الحريري»، لأنه كان يعمل في القماش الحريري، وكان حانوته حلقة علم يقرأ فيه على طلبته وهو يعمل. وسُمّي «حرفوشي»، نسبة لآل حرفوش أمراء بعلبك.

٤- يس الحمصي<sup>(٣)</sup>: وهو الشيخ يس بن زين الدين الحمصي الشافعي الشهير بالعلّيمي: المتوفى سنة ١٠٦١ هـ، شيخ عصره في علوم العربية، ولد بحمص، ونشأ واشتهر وتوفي بمصر. له حواش كثيرة، منها: «حاشية على مجبب الندا»، وحاشية على ألفية ابن مالك، و«حاشية على شرح التلخيص المختصر للسعد التفتازاني» و«حاشية على فتح الرحمن شرح لقطعة العجلان» في الأصول، و«حاشية على شرح الاستعارات»، و«حاشية على التصريح شرح التوضيح»، وغيرها ومعظم هذه المؤلفات مطبوعة متداولة.

(١) انظر: خلاصة الأثر ٤/ ٢٣٤، وهدية العارفين ٢/ ٢٧٢، ومعجم المؤلفين ١٢/ ٦٥.

(٢) انظر: كشف الظنون ص ١٣٥٢، وخلاصة الأثر ٤/ ٤٩-٥٤، وهدية العارفين ٢/ ٢٨٤، ومعجم المؤلفين

١٠/ ٣٠٤-٣٠٥.

(٣) انظر: خلاصة الأثر ٤/ ٤٩١، وهدية العارفين ٢/ ٥٠٢، والأعلام ٩/ ١٥٥، ومعجم المؤلفين ١٣/ ١٧٧.

٥- النبتيتي<sup>(١)</sup>: وهو علي بن عبد القادر النبتيتي المصري الحنفي المتوفى نحو ١٠٦٥ هـ: عالم بالمليقات والحساب، من أهل نبتيت بشرقية مصر. له كتب، منها: حاشية باسم «إجابة طلاب الهدى في شرح مجيب النداء إلى شرح قطر الندى»، و«شرح الرحبية» في الفرائض، ورسائل وكتب في فنون شتى.

٦- البيئوشي<sup>(٢)</sup>: عبد الله بن محمد الكردي البيئوشي، أبو محمد المتوفى سنة ١٢٢١ هـ: نحوي فاضل، وُلد في بيتوش التابعة لكردستان إيران، ونشأ بها ثم هاجر إلى بغداد، ومات في الإحساء، له كتب منها: شرح على الفاكهي على قطر الندى، ومنظومة «كفاية المعاني» في النحو.

٧- إبراهيم الرّياحي<sup>(٣)</sup>: إبراهيم بن عبد القادر بن أحمد الرياحي التونسي، أبو إسحاق المتوفى سنة ١٢٦٦ هـ، فقيه مالكي، من أهل المغرب وُلد في «تستور» ونشأ وتوفي «بتونس». من مصنفاته: حاشية على شرح الفاكهي، وديوان خطب منبرية.

### المبحث الثالث

#### موازنة بين مجموعة من شروح قطر الندى

يهدف هذا المبحث إلى بيان الفروق المنهجية الأساسية بين ثلاثة من شروح «قطر الندى» وبَلّ الصدى» وهي:

١- شرح ابن هشام نفسه (-٧٦١ هـ) لقطر الندى المُسمّى بـ: «شرح قطر الندى وبَلّ الصدى».

٢- شرح الخطيب الشربيني (-٩٧٧ هـ) لقطر الندى المُسمّى بـ: «مغيث النداء إلى شرح قطر الندى».

٣- شرح الفاكهي (-٩٧٠ هـ) لقطر الندى المُسمّى بـ: «مجيّب النداء في شرح قطر الندى».

وقد تناولت في هذه الموازنة الجوانب الآتية:

حجم الشرح / منهج الشرح / نسبة الشواهد الشعرية / النزعة التعليمية / لغة العرض وتنسيقه / الاقتباسات النحوية / تفصيل المسائل النحوية.

وقد اعتمدت في هذه الموازنة على دراستين الأولى لعلي فودة نيل<sup>(١)</sup> على «شرح قطر الندى لابن هشام»، والثانية دراسة لمريم فواز<sup>(٢)</sup> على «مغيث الندى إلى شرح قطر الندى» للخطيب الشربيني.

أولاً: «شرح قطر الندى» لابن هشام الانصاري:

وضع ابن هشام مقدمة أو متناً صغيراً لا يتجاوز في طباعته ٢٩ صفحة من القطع الصغير، بحيث يمكن للمبتدئين حفظه وفهمه، لكن حرصه على الإيجاز وتركيز العبارة

(١) انظر: خلاصة الأثر ٣/١٦١، وإيضاح المكنون ١/٥٩، والأعلام ٥/١١٥، ومعجم المؤلفين ٧/١٢٦.

(٢) انظر: هدية العارفين ١/٤٨٧، ومعجم المطبوعات العربية والمعربة ٦٢٣، ومعجم المؤلفين ٦/١٣٩.

(٣) انظر: إيضاح المكنون ١/٥٠١، ٥٠٦، ومعجم المطبوعات العربية والمعربة ص ٩٥٧-٩٥٨، ومعجم المؤلفين ١/٤٩.

(١) انظر: ابن هشام الأنصاري؛ آثاره ومذهبه النحوي: للدكتور علي فودة نيل.

(٢) انظر: مغيث النداء في شرح قطر الندى للشربيني، دراسة وتحقيق مريم فواز.

أدى إلى غموض في مصطلحات الكتاب وقواعده، فرأى ابن هشام عندئذ أن يشرح هذا المتن، لفك مقفله، وتذليل صعوباته، وشرح مجمله، وتوضيح مفصلة، وقد أكد على هذا في مقدمة هذا الشرح، حيث قال<sup>(١)</sup>:

«وبعد، فهذه نكت حررتها على مقدمتي المسماة بـ(قطر الندى وبِلّ الصدى) رافعة لحجابه، كاشفة لتقايها، مكملة لشواهدا، متممة لفوائدها، كافية لمن اقتصر عليها، وافية ببغية من حجّ من طلاب علم العربية إليها».

وفيما يأتي أبرز السمات التي اتسم بها شرح ابن هشام لقطر الندى<sup>(٢)</sup>:

#### ١- الفصل بين المتن والشرح:

وكان ابن هشام قد جعل يأخذ فقرة من المتن، ثم يبدأ بشرحها شرحاً مفصلاً في فقرة مستقلة عن فقرة المتن، وقد وضع قبل فقرة المتن حرف (ص)، وقبل فقرة الشرح حرف (ش) للتمييز بينهما.

#### ٢- الاختصار:

لقد حرص ابن هشام في شرحه على الإيجاز والاختصار ليُبقى للمتن وشرحه هذه المزية، ومن الأمثلة على ذلك:

أ/ باب مسوغات الابتداء بالنكرة: فقد أوصل النحاة هذه المسوغات إلى نيّف وثلاثين مسوغاً، اكتفى ابن هشام منها باثنتين رئيسيتين هما «العموم والخصوص»<sup>(٣)</sup>، في حين أورد ابن مالك<sup>(٤)</sup> في ألفيته ستة منها، وأورد ابن عقيل<sup>(٥)</sup> أربعة وعشرين منها.

(١) انظر: شرح قطر الندى وبِلّ الصدى ص ١٠.

(٢) انظر: ابن هشام الأنصاري: آثاره ومذهبه النحوي ص ص ٩٦-١٠١.

(٣) انظر: شرح قطر الندى ص ص ١١٧-١١٨.

(٤) انظر: شرح ابن عقيل ١/ ١٨٥.

(٥) انظر: المرجع السابق ١/ ١٨٦-١٩٣.

ب/ باب الحال: حيث اقتصر ابن هشام في هذا الباب على مسائل محددة هي: تعريف الحال، وشرط تنكيره، وشروط صاحبها، وقد أوردتها في نحو (٣٦) سطرًا في (٣) صفحات<sup>(٦)</sup>، وعند مقارنة هذا الباب بما أوردته ابن هشام نفسه في كتابه «أوضح المسالك» يظهر الفرق بجلاء؛ فقد استقصى فيه أبواباً كثيرة إضافةً إلى الأبواب الثلاثة، وقد جاء باب الحال في نحو مائتي سطر تقريباً<sup>(٧)</sup>.

#### ٣- التفصيل في بعض المواطن:

ومع أنّ الطابع العام لشرح القطر هو الاختصار، فقد فصّل ابن هشام في بعض المباحث بصورة تفوق ما أوردته في كتبه المطوّلة، من ذلك ما أوردته في شروط عمل المصدر؛ حيث أوصلها إلى ثمانية شروط<sup>(٨)</sup>، أما ما جاء من هذه الشروط في كتابه المطول «أوضح المسالك» فلا يتجاوز شرطاً واحداً؛ وهو صحة حلول فعل مع «أن» أو «ما» محله، وما جاء في كتابه «شرح شذور الذهب» هو أربعة شروط لا غير<sup>(٩)</sup>.

#### ٤- الاختيار والنقد:

لقد حرص ابن هشام على ذكر آراء النحاة في المسائل الرئيسة مع أنّ الكتاب مختصر، وكان غالباً ما يختار أحد الآراء فيدافع عنه ويردّ الأقوال الأخرى، وقد يقول رأياً ثالثاً، من ذلك ما أوردته في الفعل المضارع المرفوع حيث اختلفت النحاة في عامل الرفع، فقد نُقل عن الفراء وأصحابه أنّ رافعه هو تجرّده من الناصب والجازم، وعن الكسائي: حروف المضارعة، وعن ثعلب: مضارعه للاسم، وعن البصريين: حلوله محلّ الاسم. ثمّ عقب على هذه الآراء بقوله: «وأصحّ الأقوال الأول... ويفسد قول الكسائي أنّ جزء الشيء لا

(١) انظر: شرح قطر الندى ص ص ٢٣٤-٢٣٦.

(٢) انظر: أوضح المسالك ٢/ ٢٩٣-٣٥٩.

(٣) انظر: شرح قطر الندى ص ص ٢٦٠-٢٦٦.

(٤) انظر: شرح شذور الذهب ص ص ٣٨١-٣٨٢.

يعمل فيه، وقول ثعلب أن المضارعة اقتضت إعرابه من حيث الجملة.. ويردّ قول البصريين ارتفاعه في نحو «هلاً يقوم» لأن الاسم لا يقع بعد حروف التحضيض...<sup>(١)</sup>.

ومن أمثلة نقده للآراء أيضاً تخطئته للزجاجي، يقول ابن هشام: «وزعم الزجاجي أن من العرب من يبنى «أمس» على الفتح، وأنشد عليه قوله: «مذ أمسا» وهو وهم، والصواب ما قدّمنا من أنه معرب غير منصرف...»<sup>(٢)</sup>.

ومنها أيضاً خلاف النحاة في مسألة حرفية «إذما»؛ فقد قال ابن هشام بعد إسناد الآراء والردود: «وفي هذا الجواب نظر، لا يحتمله هذا المختصر»<sup>(٣)</sup>.

#### ٥- سهولة التعبير ويبره:

لقد حدّد ابن هشام لنفسه هدفاً وراء تصنيف كتابه وهو التيسير على الناشئة، لشرح (متن القطر) يقول ابن هشام: «وبعد فهذه نكت حررتها على مقدمتي المسماة «بقطر الندى» وبل الصدى» رافعةً لحجابها، كاشفةً لنقابها، مكتملةً لشواهداها، متممةً لفوائدها، كافية لمن اقتصر عليها، وافيةً ببغية من جنح من طلاب علم العربية إليها»<sup>(٤)</sup>.

وقد حرص ابن هشام على الشرح والتوضيح لما كان غامضاً، وهذا الحرص دعاه إلى الابتعاد عن المصطلحات المنطقية والخلافات الجدلية، من ذلك قوله في تعريف التوابع فيقول: «التوابع عبارة عن الكلمات التي لا يمسّها الإعراب إلا على سبيل التبع لغيرها»، وذلك عند شرحه لعبارة المتن: «باب التوابع: يتبع ما قبله في إعرابه خمسة...»<sup>(٥)</sup>.

وتظهر سهولة هذا التعريف ويسره بالمقارنة مع التعريفات المشهورة للتابع، من ذلك ما جاء عند ابن عقيل، إذ يقول: «الاسم المشارك لما قبله في إعرابه مطلقاً»، ومع

(١) انظر: شرح قطر الندى ص ٥٧.

(٢) انظر: شرح قطر الندى ص ١٩.

(٣) انظر: المرجع السابق ص ٣٧.

(٤) انظر: المرجع السابق ص ١٠.

(٥) انظر: المرجع السابق ص ٢٨٣.

قصر هذا التعريف إلا أن كلمة «مطلقاً» تحتاج توضيحاً لبيان المقصود منها ومحترزاتها، وإذا قارنا هذا التعريف مع قول ابن الناظم: «التابع هو المشارك لما قبله في إعرابه الحاصل والمتجدّد»<sup>(١)</sup>، فانظر كم تحتاج من الوقت لتوضيح كلمتي «الحاصل والمتجدّد».

#### ٦- انحصار المصادر المذكورة في الشرح:

لم تتجاوز المصادر التي نصّ عليها ابن هشام في شرحه خمسة مصادر هي:

أ- الحلبيات لأبي علي الفارسي.

ب- والأنموذج للزنجشري.

ج- والكشاف للزنجشري.

د- والإجازة لابن عصفور.

هـ- وشرح الجمل لابن عصفور.

وأما أئمة النحو الذين أكثر ابن هشام من ترديدتهم في كتابه فهم: سيبويه، والأخفش، والفراء، والكسائي، وابن السراج، والمبرد، والزرجاج، وابن خروف.

#### ثانياً: «مغيث النّدا إلى شرح قطر الندى» للخطيب الشربيني:

يعتبر الخطيب الشربيني من معاصري الفاكهي وأقرانه، حيث كانت وفاته بعد سبعة أعوام فقط من وفاة الفاكهي، ومولده في مصر في فترة مقاربة لمولد الفاكهي في مكة المكرمة، ولكلا الرجلين شهرتهما وتميّزهما ومنهجهما، وفيما يأتي الخصائص العامة لشرح الشربيني في كتابه «مغيث النّدا»<sup>(٢)</sup>:

#### ١. الموسوعية:

ففيه السعة والإحاطة والاستقصاء، أما السعة فالكتاب وقع في (١٧٥) ورقة من القطع الكبير، وأما الإحاطة فلم يترك باباً في النحو إلا عرضه بتفصيل بحيث لم يبق زيادة

(١) انظر: شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك ص ٣٥٠.

(٢) انظر: دراسة مغيث النّدا لمريم فواز ص ٣٦-٤٠.

لمستزید. وأما الاستقصاء فيظهر من خلال محاولته تتبع جزئيات الحكم النحوي واستثناءاته وما شذ عنه. من ذلك ما أورده عند الحديث عن جزم الفعل المضارع، فبعد أن استعرض أدوات الجزم كلها، ذكر علامات جزمه، وما شذ عن القاعدة<sup>(١)</sup>.

## ٢. مزج الشرح بالمتن:

فقد جعل الشريبي شرحه ممتزجاً بكلام ابن هشام، مما أفقد الشرح سمة التبويب والتنسيق إلا في القليل إلى حدٍ يختلط فيه النصان.

## ٣. الاستدراك على ابن هشام:

لم يكن الشريبي يسمح لنفسه بالابتعاد عن محور كلام ابن هشام في «قطر الندى»، إلا أنه في بعض الأحيان يستدرك على ابن هشام بعض المسائل الجزئية التي أغفلها، من ذلك إغفال ابن هشام لـ (كي) عند حديثه عن الموصولات الحرفية - وهي موصول حرفي -، مع أن ابن هشام كان قد ذكرها في كتابه أوضح المسالك<sup>(٢)</sup>.

## ٤. الغنى بالشواهد القرآنية والحديثية والشعرية:

يُعد «مغيث النداء» من المراجع الغنية بشواهدا المتنوعة بتنوع مصادر السماع بدءاً بالقرآن الكريم متواتره وشاذه، والحديث الشريف، وكلام العرب شعره ونثره، حيث بلغت شواهد من القرآن الكريم ما يربو على (٨٠٠) موضع، ومن القراءات (٥٥) موضعاً منها (١٥) قراءة شاذة، ومن الأحاديث الشريفة (٣٠) حديثاً، ومن الشعر ما يربو على (٢٥٠) شاهداً، كما مثل بأبيات قليلة من شعر المولدين لكنه لم يقصد بها الاستشهاد بل التمثيل على القاعدة<sup>(٣)</sup>، أو لباحكم هذا الشعر بالقاعدة، كما في قول

(١) انظر: مغيث النداء ص ٦٦، ٦٩.

(٢) انظر: دراسة مغيث النداء ص ٩.

(٣) كما في قول المعري: «فلولا الغمد يمسه لسالا»، حيث جاء المعري بإثبات خبر لولا المخصص وفقاً للقاعدة القياسية. (انظر: مغيث النداء ص ٢٣).

أبي فراس<sup>(١)</sup>: «تعالى أقاسمك المهوم تعالي»<sup>(٢)</sup>.

فقد أتى بالبيت ليظهر لحن أبي فراس، وما رد به النحاة عد

## ٥. كثرة النقول النحوية:

ليس الأمر غريباً أن تجد نحويّاً متأخراً حريصاً على جمع أقوال ليوازن بينها فيبين راجحها ومرجوحها، ومن هنا فقد نقل الشريبي أكثر من (٣٠٠) نصّاً عن نحاة سابقين بدءاً بسيبويه وانتهاءً بخالد الأزهري، وكان تركيزه في النقل عن ابن هشام وابن مالك وسيبويه.

## ٦. النزعة التعليمية في الكتاب:

إن من يقرأ هذا الكتاب يظهر له بوضوح أن هدف الشريبي هو التعليم، ويظهر ذلك من عدة أوجه، أهمها:

### أ - الشرح اللغوي:

وذلك للكلمات الغامضة في الأبيات أو الآيات، مع ضبط المفردات والمصطلحات النحوية كما في قوله: «المنادى، بفتح الدال»<sup>(٣)</sup>، وفي قوله «الأراجيز جمع أرجوزة، اللؤم

(١) أبو فراس الحمداني (٣٢٠ - ٣٥٧ هـ)، هو الحارث بن سعيد بن حمدان التغلبي الربيعي: أمير، شاعر، فارس. وهو ابن عم سيف الدولة. كان صاحب بن عباد يقول: «بُدئ الشعر بملك وختم بملك - يعني امرأ القيس وأبا فراس - وله وقائع كثيرة، قاتل بها بين يدي سيف الدولة. وجرح في معركة مع الروم، فأُسروه سنة ٣٥١ هـ، فامتاز شعره في الأسر بروميائه. وبقي في القسطنطينية أعواماً، ثم فداه سيف الدولة. قتل في تدمر. (انظر: شذرات الذهب ٣/ ٢٤، والأعلام ٢/ ١٥٥).

(٢) عجز بيت من الوافر لأبي فراس الحمداني يخاطب حمامة طليقة بينها كان يرزح تحت الأسر الرومي، وهو ليس ممن يُنتج بكلامه أو شعره، ويأتي النحاة بمثل هذا الشعر للتمثيل لا للاستشهاد. وصدره: (أيا جارنا ما أنصف الدهر بيننا).

وموضع التمثيل: (تعالى)، حيث وردت بكس اللام والأصل أن تكون بفتح اللام دانهاً.

(٣) انظر: مغيث النداء ص ١٥٥.

بفتح الميم هو اجتماع الشخ وذناء الإباء ومهانة النفس...»<sup>(١)</sup>، وقد يتجاوز شرح المفردات إلى شرح المعنى كاملاً، وقد يبين المناسبة التي قيل فيها الشاهد.<sup>(٢)</sup>

ب - التمرينات الافتراضية:

من ذلك ما أورده في الاستثناء المكرر بتكرار (إلا)، نحو: «ما قام إلا زيداً إلا عمراً إلا بكرةً إلا خالدًا» فهذا المثال لا نكاد نستخدمه إلا لتدريب النشء على الاستثناء المكرر بحيث يتدرّب على القاعدة التي سبقت الإشارة إليها وهي قوله: «وإن كررت إلا لغير التوكيد وهو التأسيس، وكان العامل قبل إلا مفرغاً تركته يؤثر في واحد من المستثنيات، ونصبت ما عدا ذلك على الاستثناء، نحو: «ما قام...» رفعت الأول بالفعل على أنه فاعل، ونصب الباقي. وإن كان العامل غير مفرغ وتقدّمت المستثنيات على المستثنى منه، نُصبت كلها كقولك: «ما قام إلا زيداً إلا عمراً إلا بكرةً أحدًا»<sup>(٣)</sup>. و

ثالثاً: «مجيّب النداء في شرح قطر الندى» للمكيّ الفاكهيّ:

لقد امتاز شرح الفاكهيّ على «قطر الندى وبل الصدى» لابن هشام بجملته من الخصائص سبق ذكرها في هذه الدراسة<sup>(٤)</sup>، وهي جملة تتمثل في ما يأتي:

أ - التفصيل دون استقصاء.

ب - الشرح المزوج.

ج - عدم التبويب والتنسيق.

د - الاستدراك على ابن هشام.

هـ - مقارنة أقوال ابن هشام في كتبه المتعددة.

و - الغنى بالشواهد.

(١) انظر: المرجع السابق ص ١٣٢.

(٢) انظر: دراسة مغيث النداء ص ٣٨.

(٣) انظر: مغيث النداء ص ص ١٩٣-١٩٤، ودراسة مغيث النداء ص ص ٣٨-٣٩.

(٤) انظر: ص ص ٤٢-٤٤ من هذا الكتاب.

ز - الغنى بالاقتراسات النحوية.

ح - عدم بروز النزعة التعليمية في الكتاب.

وإن موازنة موجزة بين شرحي ابن هشام والشريني من جهة وصاحبنا من جهة أخرى، تثبت رسوخ قدم الفاكهيّ في شرحه من خلال السمات الآتية:

١/ الاعتدال في التفصيل: فهو لم يختصر ولم يتهم بالإطالة والإيغال، فكان متوسطاً، إذ بلغت أوراقه المخطوطة نحواً من (١٢٠) ورقة بواقع صفحتين في كل ورقة، في حين تجاوزت عند الشريني نحواً من (١٧٠) ورقة، أما شرح ابن هشام فلم تتجاوز ورقاته (٧٥) ورقة تقريباً.

٢/ الاعتدال في رصد الشواهد: حيث بيّنت الدراسة قلة شواهد ابن هشام في شرحه والمبالغة عند الشريني في استقصاء الشواهد من جهة أخرى في حين جاء الفاكهيّ بشواهد بين بين.

٣/ الحرص على مقابلة آراء ابن هشام في مؤلفاته المختلفة: حيث قام الفاكهيّ بتتبع تعدد آراء ابن هشام في القضية الواحدة عندما عرضها في أكثر من كتاب، وهذا مما أغفله الشريني؛ ويدلّ هذا الأمر على وضوح ودقة وموضوعية في منهج الفاكهيّ.

٤/ مزج الشرح بالمتن: لقد انتهج الفاكهيّ هذه الطريقة بحيث لا يمكن للقارئ أن يميّز بينهما مما اضطرني لإضافة كلام ابن هشام في حاشية كل صفحة، وهذا يدلّ على همة عالية ولغة راقية واعتداد عند الفاكهيّ جعلته يورد ألفاظ ابن هشام مختلطة بألفاظه دون نفور بينها أو انحدار في المستوى أو معازلة في الجمل، وهذا يعزّز ما قيل عنه بأن شرحه يكاد يفوق شرح ابن هشام نفسه.

٥/ وضوح تأثيره فيمن جاء بعده: فقد كان لشرح الفاكهيّ تأثير في العلماء اللاحقين شأنه شأن ابن هشام، ولا أدلّ على ذلك من وجود العديد من الشروح التي أقيمت على شرح الفاكهيّ وقد سبق ذكرها<sup>(١)</sup>.

إنّ القارئ لـ«مغيث النداء» ليشعر بتقارب في منهج الرجلين، بل وفي السمات العامة لهما، وهذا الأمر أثار في نفسي الريبة فالرجلان متعاصران وبارزان فمن تأثر بالآخر؟!

(١) انظر: ص ص ٥٢-٥٣ من هذا الكتاب.

وبعد موازنة عامة بينهما خلُصت إلى أن الشربيني قد اطلع على «موجب النداء» واقتبس منه وتأثر به، والذي أوصلني إلى هذه النتيجة أمور عدة؛ أبرزها:

١. أن تأليف الفاكهي لكتابه يعود إلى العام ٩٢٤ هـ حيث كان شاباً لم يتجاوز العشرينيات من عمره، في حين ألف الشربيني كتابه في العام ٩٥٩ هـ.

٢. وجود نصوص في شرح الشربيني تتطابق تماماً مع ما جاء في موجب النداء دون إحالة، من ذلك:

\* قال الفاكهي<sup>(١)</sup>: «وزاد ابن مالك في تعريفها في التسهيل «مستقل»؛ لإخراج أبعاض الكلمات الدالة على معنى؛ كحروف المضارعة وياء النسب وتاء التانيث وألف المفاعلة؛ فإنها ليست بكلمات لعدم استقلالها».

وقال الشربيني<sup>(٢)</sup>: «وزاد ابن مالك في التسهيل «مستقل»؛ لإخراج أبعاض الكلمات الدالة على معنى؛ كحروف المضارعة وياء النسب وتاء التانيث؛ فإنها ليست بكلمات لعدم استقلالها».

\* قال الفاكهي<sup>(٣)</sup>: (وأسقطه المصنف كغيره؛ لعله لما جنح إليه الرضي من أنها - مع ما هي فيه - كلمتان صارتا كالكلمة الواحدة لشدة الامتزاج، فجعل الإعراب على آخره كالمركب المزجي. وأسقط أيضاً من التعريف «الوضع» المخرج للمهمّل؛ للاستغناء عنه بتعبيره بـ «القول»....، وأثر «القول» على «اللفظ»؛ لكونه جنساً قريباً بالنسبة إلى «اللفظ»؛ إذ «اللفظ» يصدق... وقدم تعريف «الكلمة» على «الكلام»؛ لأنها جزؤه، والجزء مقدم على الكل طبعاً، فقدم وضعاً؛ ليوافق الوضع الطبع، ومن قدم «الكلام» فلائه أهم؛ إذ به يقع التفاهم والتخاطب).

(١) انظر: موجب النداء ص ٤.

(٢) انظر: موجب النداء ص ٤.

(٣) انظر: موجب النداء ص ٥.

وقال الشربيني<sup>(١)</sup>: (وأسقطه المصنف كغيره؛ لعله لما قبل من أنها - مع ما هي فيه - كلمتان صارتا كالكلمة الواحدة لشدة الامتزاج، فجعل الإعراب على آخره كالمركب المزجي. وأسقط أيضاً من التعريف «الوضع» المخرج للمهمّل؛ لاستغنائه عنه بتعبيره بـ «القول»....، وأثر «القول» هنا على «اللفظ»؛ لكونه جنساً قريباً بالنسبة إلى «اللفظ»؛ إذ «اللفظ» يصدق... وقدم المصنف تعريف «الكلمة» على «الكلام»؛ لأنها جزؤه، والجزء مقدم على الكل طبعاً، فقدم وضعاً؛ ليوافق الوضع الطبع، ومن قدم «الكلام» فلائه أهم؛ إذ به يقع التفاهم والتخاطب).

\* قال الفاكهي<sup>(٢)</sup>: (وتقسيمها إلى هذه الثلاثة من تقسيم الكلّ إلى جزئياته، كانقسام الحيوان إلى إنسان وفرس، ومن جعلها أقساماً للكلام أو للكلم؛ فهو من تقسيم الكلّ إلى أجزائه؛ كانقسام «السكنجبل» إلى الخلّ والعسل، وعلامات الأول صدق اسم المقسوم على كلّ من أقسامه، بخلاف الثاني؛ فقد ظهر الفرق بينهما).

وقال الشربيني<sup>(٣)</sup>: (وتقسيم الكلمة إلى هذه الثلاثة من تقسيم الكلّ إلى جزئياته، كانقسام الحيوان إلى إنسان وفرس، وتقسيم الكلام أو الكلم إليها من تقسيم الكلّ إلى أجزائه؛ كانقسام «السكنجبل» إلى خلّ وعسل، وعلامات الأول صدق اسم المقسوم على كلّ من أقسامه، بخلاف الثاني...).

والأمثلة على الاقتباس المعنوي كثيرة. كما عند حديثه عن التنوين وأقسامه<sup>(٤)</sup>، ويضاف إلى ذلك توظيف الشربيني لمعظم شواهد الفاكهي الحديثية والقرآنية والشعرية.

وفي الختام نخلص إلى أن شرح الفاكهي هو أشهر شرح (لقطر الندى) بعد شرح ابن هشام نفسه، لكنه لم يحظ بما حظي به شرح ابن هشام من شهرة واهتمام؛ فتأخرت الإفادة منه حتى أذن الله لهذه الدراسة أن ترى النور، والله الحمد أولاً وآخرأ.

(١) انظر: مغيب النداء ص ٥.

(٢) انظر: موجب النداء ص ٦.

(٣) انظر: مغيب النداء ص ٦.

(٤) انظر: موجب النداء ص ٨-١٠، ومغيب النداء ص ٧-٨.



## الخاتمة

وفي ختام هذه الدراسة خرج الباحث بنتائج مهمة، أبرزها ما يأتي:

١. إن إخراج هذا السفر العظيم محققاً تحقيقاً علمياً وميسراً للقراء والباحثين ودور الكتب هو أهم نتيجة تُذكر.

٢. لقد أكدت الدراسة على نسبة الكتاب «موجب النداء في شرح قطر الندى» لصاحبه المكّي الفاكهيّ دون أدنى ريب أو شك.

٣. إن دراسة «موجب النداء في شرح قطر الندى» أكدت على تفوق هذا الشرح على غيره من حيث الاعتدال في التفصيل، واستيعاب أبرز مسائل الخلاف ثم ترجيح رأي على آخر دونها إغراق في سوق الأدلة أو ردّ الحجج، ومن هنا فإنّ البحث يثني على ما قيل عن هذا الشرح بأنّه الغاية في الحسن.

٤. أكدت الدراسة على ظهور أثر ابن مالك وابن هشام في اتجاه النحاة الذين جاؤوا بعدهما، وهذه شهادة إضافية لصالح هذين العالمين المجدّدين.

٥. أثبتت الدراسة أن المكّي الفاكهيّ عالم موسوعي متمكّن، فهو نحوي لغوي فقيه محدّث، وقد دلّ على ذلك تنوع مؤلفاته وتعدّد مصادره ومراجعته، فمنها كتب القراءات والتفسير والحديث واللغة والنحو والصرف والبلاغة والمنطق.

٦. أثبتت الدراسة أنّ المكّي الفاكهيّ نحويّ مقلّد في موقفه من الأصول النحوية، ونحويّ انتقائيّ في موقفه من النحاة، ممّا يجعله قريباً من المذهب البغدادي، لكنّه في الغالب الأعمّ بصريّ النزعة شديد التأثير برأي ابن هشام كثيراً، ومن هنا فإنّ مذهب النحوي يوجب عليه أن يختار الرأي الكوفيّ حيناً والآراء البصرية في أحيان كثيرة.

٧. استطاع البحث أن يثبت أن للحجاز عموماً ومكة خصوصاً دوراً في الإنتاج النحوي في العصر العثماني، وهذا ما يخالف كثيراً من المؤرّخين الذين اعتبروا أنّ مكة خلّو من الابتكار اللغوي، وعُطلّ من الإنتاج النحوي.

٨. أكّد البحث نتائج أبحاث سابقة بأنّ العصر العثماني هو عصر شروح وحواشي، مع التأكيد على أنّ هذه السمة قد حفظت للغة تواصل الإنتاج، بالإضافة إلى دور الحواشي والشروح في المحافظة على كثير من النصوص المطموسة والكتب التي اندثرت فيما بعد من خلال كثرة النقول عنها.

تلك كانت أبرز النتائج التي استخلصتها خلال هذه الرحلة البحثية الممتعة، ربّنا اختتم بالصالحات أعمالنا، ووفقنا لما فيه الخير والصلاح، والحمد لله أولاً وآخراً.

## القسم الثاني

### التحقيق

## الفصل الأول

مخطوطات كتاب

«محيب النداء إلى شرح قطر الندى»

## تمهيد....

هذا الكتاب على نفاسته وشهرته لم يحظ بتحقيق علمي فيما أعلم، وإن كان قد طُبِع في القرن الماضي فقد كان مجرد حاشية على كتاب، وقد اخترمها الخلل والسقط والتصحيف في أماكن كثيرة لا يمكن إحصاؤها، عدا عن افتقاد هذه الطبعة للعناوين الفاصلة، ومثل هذا الكتاب لا يمكن أن تُلْتَقَط درره، ولا تُكشَف حجبه إلا بتحقيق علمي محكم.

وأحسب أن هذا التحقيق - وهذا ما أرنو إليه - يُعيد إلى الكتاب حقّه، ويقرّ للمؤلف بفضلّه، وهو من جهة ثالثة يمثل موسوعة نحوية اشتملت على كثير من المسائل المهمة والآراء النحوية المبرّزة، وقد حرصت على أن أقف على مواضع نسخ الكتاب في العالم، لانتقاء أوثقها لتكون معتمدة في التحقيق، وسترّد مواضعها وأوصافها وناسخوها ومنهج التحقيق الذي اعتمدته فيها يأتي، وقبل كل ذلك أرى لزماً عليّ أن أبيّن أهمّ الأسباب التي دعّنتي لتحقيق هذا السفر العظيم.

## أولاً: دواعي التحقيق:

لا يخفى على الباحثين أنّ إخراج كتاب من ظلام أروقة دور المخطوطات إلى نور التحقيق والنشر غاية تُضرب له أكباد الإبل، فكيف إذا كانت المخطوطة لعالم حجازي من علماء القرن العاشر الهجري، وهو جمال الدين عبد الله بن أحمد المكيّ الفاكهيّ «سيبويه زمانه» - كما وسمه بعض العلماء -!، وكيف - أيضاً - إذا كانت المخطوطة قد حظيت بشهرة تكاد توازي شهرة «شرح قطر الندى لابن هشام» نفسه!، لكنّها لم تحظ بتحقيق علمي بل لم تحظ بطباعة مقبولة.

إنّ هذا الكتاب يُعتبر أقدم شرح متكامل لقطر الندى بعد شرح ابن هشام، بل هو الأشهر من بين هذه الشروح مع كثرتها، فحقّه أن يُحقّق ويُنشر ليتبين الناس كم كان فضل هذا الشرح على غيره من الشروح النحوية؟!.

إنّ هذا الكتاب يُفصّل في مسائل نحوية مهمة استند الفاكهيّ فيها إلى مصادر النحو العربي بدءاً بالخليل وانتهاءً بخالد الأزهرى؛ فهو بحق موسوعة نحوية.

إنّ هذا الكتاب يمثل إنتاج الحجاز النحوي، وفي ذلك ردّ على كثيرين ظنّوا أنّ منطقة الحجاز خلو من هذا العلم، وعاطلة عن شرف المشاركة فيه.

### ثانياً: نسخ المخطوط وأماكنها:

لقد تعدّدت نسخ الكتاب، وتبعثرت في العديد من دور المخطوطات، وقد أحصى «بروكلمان» للكتاب سبع عشرة نسخة في أماكن متفرقة من أنحاء المعمورة، وكنت قد وجدت نسختين في باريس واثنين في القدس لم يُشر إليهما بروكلمان، بل هنالك نسخ في مكتبات أخرى لم يشر إليها بروكلمان منها الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة وجامعة أم القرى، وفيما يلي قائمة بأسماء أماكنها وأرقامها مرتّبة وفق سنة نسخها:

- ١ - نسخة في مكتبة المتحف العراقي برقم (٣٤٧٠)، وقد نُسخَت سنة ٩٩٩هـ.
- ٢ - نسخة في المكتبة الوطنية بباريس برقم (٤١٥٢)، وقد نُسخَت سنة ١٠٠٠هـ.
- ٣ - نسخة في دار الكتب الظاهرية برقم (٧٣٥٣)، وقد نُسخَت سنة ١٠٥٠هـ.
- ٤ - نسخة في دار الكتب الظاهرية برقم (٦١٨٩)، وقد نُسخَت سنة ١٠٥٨هـ.
- ٥ - نسخة في مكتبة إحياء التراث الإسلامي بالقدس برقم (٢/٥٨٩)، وقد نُسخَت سنة ١٠٥٨هـ.
- ٦ - نسخة في دار الكتب الظاهرية برقم (١٧١٥)، وقد نُسخَت سنة ١٠٨٩هـ.
- ٧ - نسخة في مكتبة المتحف العراقي برقم (١٨١٧)، وقد نُسخَت سنة ١١٠٧هـ.
- ٨ - نسخة في دار الكتب الظاهرية برقم (٤٩٦٠)، وقد نُسخَت سنة ١١١٩هـ.
- ٩ - نسخة في دار الكتب المصرية برقم (٥٦٢٤)، وقد نُسخَت سنة ١١٢٢هـ.
- ١٠ - نسخة في مكتبة المسجد الأقصى برقم (١٨٨)، وقد نُسخَت سنة ١١٢٢هـ.
- ١١ - نسخة في مكتبة إحياء التراث الإسلامي بالقدس برقم (٢/٢٥٥)، وقد نُسخَت سنة ١١٢٢هـ.

- ١٢ - نسخة في دار الكتب الظاهرية برقم (١١٥٢)، وقد نُسخَت سنة ١١٣٤هـ.
  - ١٣ - نسخة في دار الكتب المصرية برقم (٥٨٨٥)، وقد نُسخَت سنة ١١٥١هـ.
  - ١٤ - نسخة في المكتبة الوطنية بباريس برقم (٤١٥٣)، وقد نُسخَت (١١٥٣هـ).
  - ١٥ - نسخة في دار الكتب الظاهرية برقم (٣٦٧٨)، وقد نُسخَت سنة ١١٥٣هـ.
  - ١٦ - نسخة في دار الكتب الظاهرية برقم (٣٦٥٤)، وقد نُسخَت سنة ١٢٦٨هـ.
  - ١٧ - نسخة في معهد التراث العلمي العربي / جامعة حلب برقم (٨٥/إنطاكي)، دون تاريخ.
  - ١٨ - نسخة في دار الكتب الظاهرية برقم (١٧٠٦ - عام)، دون تاريخ.
  - ١٩ - نسخة في دار الآثار والمتاحف برقم (٣٣٧)، دون تاريخ.
  - ٢٠ - نسخة في مكتبة المتحف العراقي برقم (٩٨٧)، دون تاريخ.
  - ٢١ - نسخة في دار الكتب الظاهرية برقم (٤٩٦٠)، وقد نُسخَت سنة ١١١٩هـ.
- إضافة إلى عشرات النسخ في المتاحف والمكتبات الأوروبية المختلفة، مثل: الإمبروزيانا، وليدن، وجوتا، وغيرها.

### ثالثاً: وصف المخطوطات المعتمدة في التحقيق :

وقد انتقيت من هذه النسخ ستاً، سأورد فيها يأتي وصفاً لكل منها:

#### ١ - النسخة الأم:

هي نسخة المتحف العراقي التي تحمل رقم (١٨١٧)، وقد اعتبرت أصلًا لعدة أسباب؛ منها:

- ❖ أنّ هذه النسخة منسوخة عن نسخة المؤلف نفسه، بدليل ما جاء في ختامها وهو قوله: «وكان الفراغ من تعليقه... على يد مؤلفه.... وكان الفراغ من نسخه.... سنة ١١٠٧هـ».
- ❖ أنّ هذه النسخة مقابلة على نسخة المؤلف نفسه بعد نسخها، بدليل وجود تصحيحات متعدّدة في حاشية المتن.
- ❖ أنّ هذه النسخة قد انفردت بذكر مؤلفها وسنة كتابته للكتاب، وناسخها وسنة نسخة الكتاب.

❖ أن هذه النسخة قد سلمت من الحرم أو الشطب أو النقص.

❖ أن هذه النسخة قد كتبت بخط نسخي واضح جميل.

مواصفات النسخة الأم:

١. لقد بلغت هذه النسخة (١١٠) أوراق، في كل ورقة صفحتان، وفي كل صفحة (٢٣) سطرًا، وفي كل سطر ما بين (٩-١٣) كلمة.

٢. لقد حملت المخطوطة أرقاماً متسلسلة بدءاً برقم (٢)، لأن الورقة الأولى وهي «ورقة العنوان» قد فقدت.

٣. النسخة كلها مكتوبة بخط واحد، وهو خط نسخي واضح جميل، لكنه يفتقر إلى الضبط.

٤. يوجد فيها نظام التعقيبة؛ أي نسخ الكلمة الأولى من الصفحة الثانية (ب) ووضعها في نهاية الصفحة الأولى (أ).

٥. لم تسلم النسخة الأم من الأخطاء الإملائية إلا أنها تكاد تنحصر في أخطاء متكررة وهي تسهيل الهمزات، وكتابة «عَلَى» بالياء «علي»، والخلط بين الألف المتطرفة القائمة واليائية كما في «الندى» فتكتب «الندا»...

٦. المخطوطة كاملة من أولها إلى آخرها، باستثناء صفحة العنوان، وجاء في بدايتها:

«بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله الرفع من انخفض لعزه وسلطانه، المفيض على من نحاه وقصده سحائب عفوه وغفرانه المغني بوسع فضله من افتقر لجوده وإحسانه...».

وجاء في نهايتها:

«وليكن هذا آخر ما أردنا إيراد على هذه المقدمة. .. قال مؤلفه رحمه الله وغفر له ولجميع المسلمين وكان الفراغ من تعليقه يوم الاثنين ثالث عشر رجب الفرد سنة ٩٢٤هـ أحسن الله عاقبتها على يد مؤلفه الفقير إلى الله تعالى عبد الله بن أحمد بن علي الفاكهي المكي الشافعي غفر الله له ولجميع المسلمين آمين، وكان الفراغ من نسخه نهار الاثنين غرة شهر شعبان سنة ١١٠٧هـ على يد أفقر العباد وأحوجهم إلى الله محمد بن عبد الله...».

٢- نسخة مكتبة المتحف العراقي الثانية (ع):

وهي نسخة تحمل الرقم (٣٤٧٠)، وقد رمزت إليها بالرمز (ع)، وتقع هذه النسخة في (١٢١) ورقة، في كل ورقة صفحتان، في كل صفحة (٢١) سطرًا، في كل سطر (١٠-١٣) كلمة، وقد كتبت بخط ثلث متراص، وقد أحيطت كل صفحة بإطار مزدوج. وقد خلت هذه النسخة من صفحة العنوان.

وقد تميزت بقلّة التصحيحات، وتسهيل الهمزات، وقلّة الأخطاء الإملائية إلا في نحو «على» فكتبت «علي»، وفي بعض الأحيان يدرج الناسخ تفسيراً يؤدي إلى غموض في الفكرة وركاكة في الأسلوب.

وجاء فيها استخدام بعض الرموز مثل س: بمعنى سيويه، وح: بمعنى حيثنذ، والمصد: بمعنى المصنف، وقد أصاب بعض الصفحات غموض وطمس نتيجة للتآكل في الأصل.

وجاءت خاتمة النسخة خالية من اسم الناسخ أو المؤلف، ومنها:

«وليكن هذا آخر ما أردنا إيراد على هذه المقدمة. .. وأن أعمل صالحاً ترضاه وأدخلني برحمتك في عبادك الصالحين، تم الكتاب بعون الله الملك الوهاب سنة ٩٩٩هـ».

٣- نسخة مكتبة المسجد الأقصى الأولى (ق):

وهي النسخة التي تحمل رقم (٢٥٥/٢) في مؤسسة إحياء التراث الإسلامي بمدينة القدس الشريف، وقد رمزت إليها بالرمز (ق)، وتقع في (١٠٤) أوراق، في كل ورقة صفحتان، وفي كل صفحة (٢٣) سطرًا، وفي كل سطر (١٠-١٣) كلمة، وقد كتبت بخط رقعة متراص إلا أنه واضح مقروء.

وقد تميزت هذه النسخة بقلّة الأخطاء الإملائية والنحوية فيها، لكن بعض صفحاتها طُست بسبب انسكاب الحبر عليها مثل (الورقة ٤٩).

واشتملت النسخة على صفحة العنوان وفيها : «كتاب شرح القطر، للعلامة الفاكهي رحمه الله تعالى أمين»، وعليها تمليكات متعددة آخرها : «من كتب المفتقر إلى الله تعالى السيد محمد نوفان سنة ١٢٨٧».

وجاء في نهاية النسخة:

«وليكن هذا آخر ما أردنا إirاده على هذه المقدمة.. وكتبها بيده الفانية.. عبد السلام بن علي بن محمد الدهنة الشافعي... وكملت نهار السبت في أوائل شهر صفر المبارك من شهور سنة ألف ومائة واثنين وعشرين».

٤- نسخة مكتبة المسجد الأقصى الثانية (د):

هي نسخة تحمل الرقم (٢/٥٨٩) في مؤسسة إحياء التراث الإسلامي بمدينة القدس الشريف، وقد رمزت إليها بالرمز (د)، وتقع هذه النسخة في (١١١) ورقة، في كل ورقة صفحتان، وفي كل صفحة (٢٣) سطراً، وفي كل سطر (٨-١١) كلمة.

وقد كتبت بخط نسخي اشترك فيها غير ناسخ، وقد قلت تصحيحاتها وكثرت تصحيقاتها، بل قد وصلت هذه التصحيقات إلى مرحلة التناقض، كما يلاحظ أنها قد أصابها النقص والخرم والطمس لأسطر أو كلمات أو أحرف كما في الأوراق «٤٥، ٤٦، ٤٧، ٤٨، ٤٩».

ونظراً لكثرة ما عور هذه النسخة فقد كنت انتقائياً في إثبات زياداتها، أو الفروق التي تمتاز بها عن النسخة الأم.

وقد اشتملت هذه النسخة على صفحة العنوان وجاء فيها: «هذا شرح القطر للشيخ العالم العلامة الفاكهي رحمه الله تعالى أمين»، وقد اشتملت على تملike واحدة وهي: «من كتب المرحوم الشيخ محمد الخليلي الموقوفة».

وجاءت خاتمة هذه النسخة خالية من اسم الناسخ غير أن سنة كتابة النسخة مثبتة، ومنها:

«وليكن هذا آخر ما أردنا إirاده على هذه المقدمة.. قال مؤلفه رحمه الله كان الفراغ يوم الاثنين ثالث عشر رجب الفرد سنة أربعة وعشرين وتسعمائة، والحمد لله وحده».

وكان الفراغ من تعليق هذه النسخة المباركة نهار الخميس من العشر الأواخر من شهر رجب الفرد من عام سنة ١٠٥٨ هـ أحسن الله ختامها وغفر لكتابها ولمستكتبها. أمين».

٥- نسخة باريس الأولى (ب):

وهي نسخة تحمل الرقم (٤١٥٢) في المكتبة الوطنية بباريس، وقد رمزت إليها بالرمز (ب). وتقع هذه النسخة في (١٢٣) ورقة، في كل ورقة صفحتان، في كل صفحة (١٩) سطراً، في كل سطر (٩-١١) كلمة.

وقد كُتبت هذه النسخة بخط نسخ واضح مشكول في بعض المواطن، وهي نسخة مرقمة، عليها حواشي بعضها للشربيني وبعضها للمالكلي.

وقد اشتملت هذه النسخة على صفحة العنوان، وفيها : «هذا كتاب شرح قطر الندى وبلّ الصدا تأليف الشيخ الإمام العالم العلامة الفاكهي» كما اشتملت الصفحة على تملike واحدة.

وجاءت خاتمة هذه النسخة كما يلي :

«وليكن هذا آخر ما أردنا إirاده على هذه المقدمة.. وتم الشرح المبارك بحمد الله وعونه وحسن توفيقه على يد أقل عبيد الله وأحوجهم إلى مغفرته وكرمه، محمد بن جمال الدين بن كمال الدين الأنصاري نسبة الشافعي مذهبا الأزهري موطناً ومحلّاً الخطيبي محبة ومعتقداً في يوم الجمعة بعد الصلاة سادس عشر ربيع الثاني سنة ألف من الهجرة النبوية على صاحبها أفضل الصلاة والسلام».

٦- نسخة باريس الثانية (س):

وهي نسخة تحمل الرقم (٤١٥٣) في المكتبة الوطنية بباريس، وقد رمزت إليها بالرمز (س). وتقع هذه النسخة في (١٣٣) ورقة، في كل ورقة صفحتان، في كل صفحة (١٦) سطراً، في كل سطر (١٠-١٤) كلمة.

وقد كتبت هذه النسخة بخط نسخ جميل واضح، وهي نسخة مرقمة لا حواشي عليها، وتخلو من التصحيحات، لكن هذه النسخة تشتمل على تصحيقات ظاهرة، بل غريبة في بعض الأحيان.

وجاءت الصفحة الأولى مشتملة على العنوان دون مؤلفه «محبب النَّدَا في شرح قطر النَّدَى».

وجاءت خاتمة هذه النسخة كما يلي:

«قال مؤلفه نفع الله بعلومه وليكن هذا آخر ما إirاده على هذه المقدمة ... وكان الفراغ من تمام هذه النسخة على ما وجدناه فيها صبيحة يوم السبت خامس والعشرون من شهر جمادى الثاني سنة ١١٥٣ هـ ألف ومائة وثلاثة وخمسين على يد ... سرحان بن عبد الخضر الديلمي ...».

رابعاً: منهج التحقيق:

كان منهجي في تحقيق هذه المخطوطة النفيسة يقوم على توخي الدقة في العمل والأمانة العلمية، حيث حرصت على تتبع منهج أساطين اللغة والتحقيق في العصر الحديث، وهم أشهر من أن أذكرهم، وهو منهج يقوم على القواعد والأسس الآتية:

١- المحافظة على النص كما أراده المؤلف، وإخراجه بصورة بهيئة منسقة ومضافاً إليه علامات الترقيم، تيسيراً على القارئ فهمها وقراءتها.

٢- الاعتماد على ست نسخ مخطوطة، اخترت أفضلها وأكملها أصلاً، وقابلتها مع باقي النسخ، فأثبتت التصحيقات والاختلافات الواردة بين النسخ في الهامش؛ لإثبات الفروق بينها زيادة أو نقصاً أو اختلافاً.

٣- إثبات الزيادات المهمة في الأصل بعد وضعها بين قوسين معقوفين مع التوثيق.

٤- إثبات الفروق بين النسخ في الحواشي إلا إذا كانت أنسب للنص من الأصل، فأثبتها في النص وأشرت إلى هذا الاختلاف في الحاشية.

٥- وضع قسم كبير من العناوين إضافة إلى عناوين المؤلف القليلة، وذلك زيادة في التيسير والإيضاح، وحصر ما وضعته من عناوين بين قوسين لئلا يتوهم أنها من كلام المؤلف.

٦- تخريج الآيات الكريمة بعد وضعها بين قوسين مزهرين، وأشرت في الهوامش إلى مواضعها من المصحف الكريم مبتدئاً باسم السورة ثم رقم الآية، وإذا رأيت حاجة في إتمام الآية فإني أذكرها كاملة في الحاشية.

٧- تخريج ما ورد من قراءات متواترة أو شاذة من مصادرها مع نسبة القراءة إلى صاحبها ما استطعت إلى ذلك سبيلاً.

٨- تخريج نصوص الحديث الشريف من كتب الحديث المشهورة، مع الإتيان بكامل النص في الحاشية.

٩- تخريج النصوص والنقول اللغوية والنحوية مُسندة إلى قائلها من أصولها، وإلا فمن المصادر التي نقلت عنها.

١٠- تخريج الشواهد الشعرية من مظائنها، فبدأت بالديوان وإلا فمن مصادر اللغة والنحو، وقد حرصت على توثيقها من ثلاثة مصادر أو أربعة على الأكثر، وابتعدت عن طريقة استقصاء الكتب التي ورد فيها الشاهد رغبة في تخفيف الحواشي مما لا فائدة كبيرة فيه، وقد حرصت على نسبة الشواهد لأصحابها - إن تيسر ذلك - وإتمام البيت في الحاشية مبيّناً بحرّه، موضحاً موطن الشاهد وتوجيهه كما أراده المصنف.

١١- ترجمة للأعلام الواردة في النص باختصار، وقد اقتصر في الترجمة على الاسم والكنية، وتاريخ الوفاة، والتخصص العلمي، وأبرز كتابين أو ثلاثة من مصنفاته.

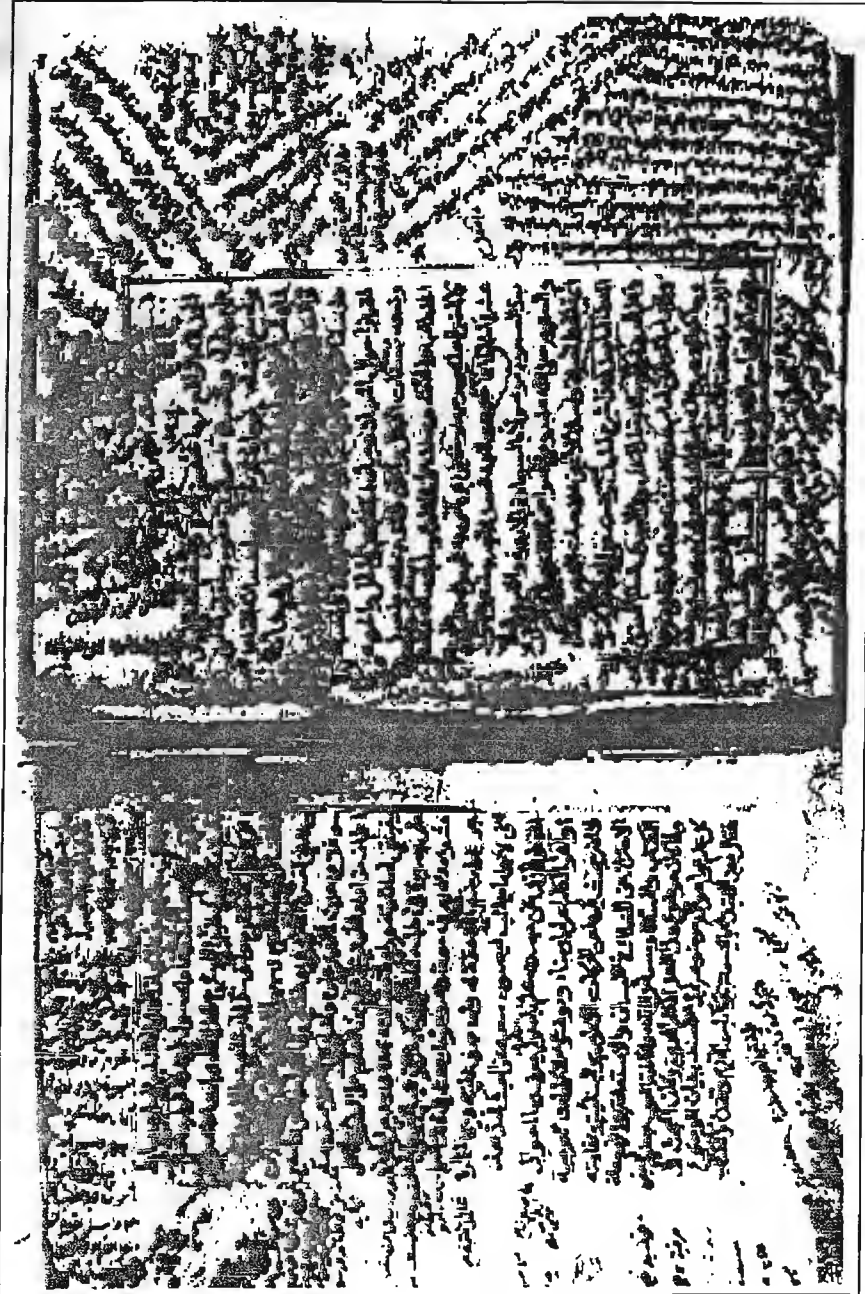
١٢- شرح الألفاظ اللغوية الغريبة أو الصعبة باختصار بالاعتماد على معاجم اللغة كلسان العرب والقاموس المحيط والمعجم الوسيط.



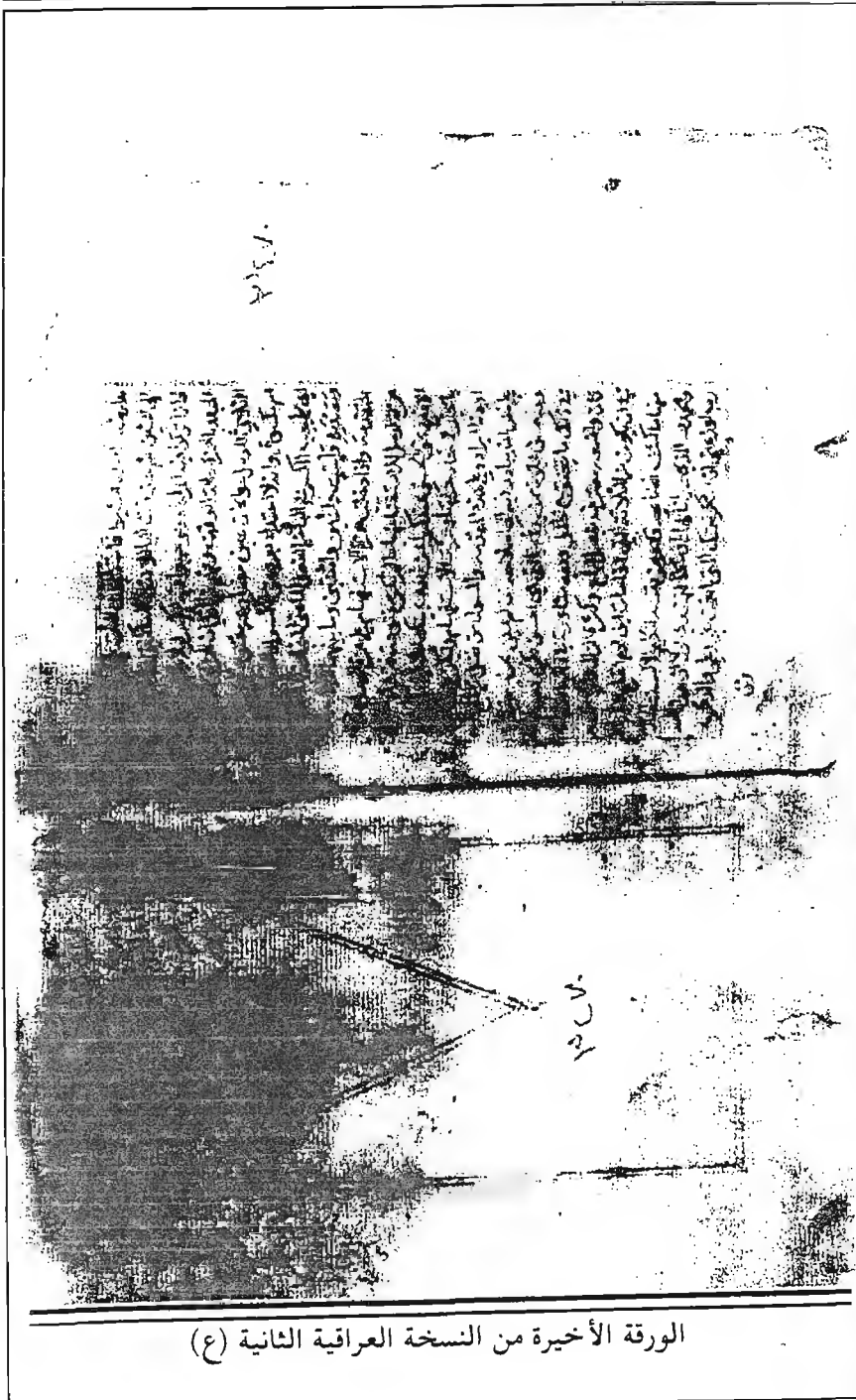
- ١٣- تخريج الأمثال والأقوال من كتب الأمثال، ذاكراً وجه الاستشهاد وموضحاً ما غمض فيها من ألفاظ.
- ١٤- ضبط ألفاظ النص المحتملة، وتحريك أواخر جميع الكلمات وضبطها بما يتوافق مع موقعها في السياق حرصاً مني على التيسير على القارئ قراءة وفهماً.

صور المخطوطات

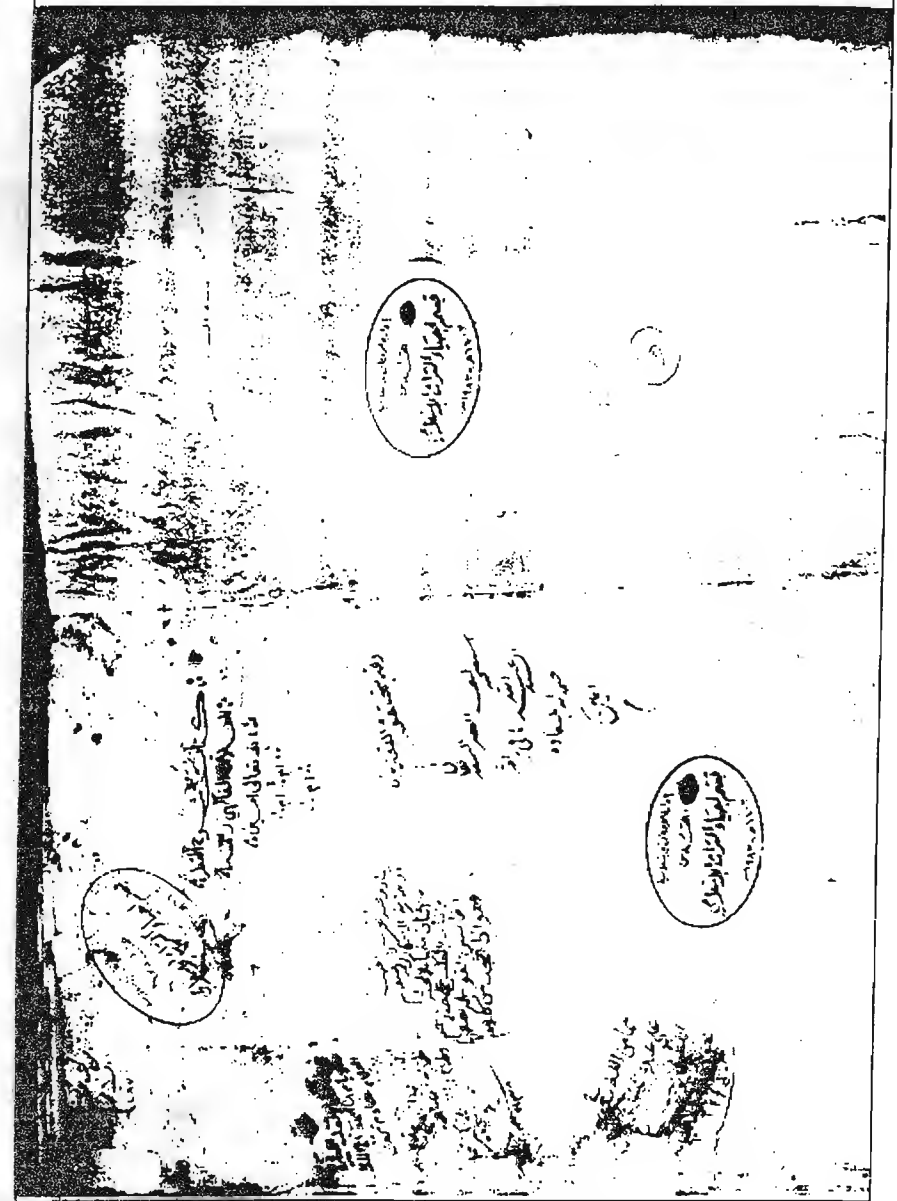
١٠٠  
 ١٠١  
 ١٠٢  
 ١٠٣  
 ١٠٤  
 ١٠٥  
 ١٠٦  
 ١٠٧  
 ١٠٨  
 ١٠٩  
 ١١٠  
 ١١١  
 ١١٢  
 ١١٣  
 ١١٤  
 ١١٥  
 ١١٦  
 ١١٧  
 ١١٨  
 ١١٩  
 ١٢٠  
 ١٢١  
 ١٢٢  
 ١٢٣  
 ١٢٤  
 ١٢٥  
 ١٢٦  
 ١٢٧  
 ١٢٨  
 ١٢٩  
 ١٣٠  
 ١٣١  
 ١٣٢  
 ١٣٣  
 ١٣٤  
 ١٣٥  
 ١٣٦  
 ١٣٧  
 ١٣٨  
 ١٣٩  
 ١٤٠  
 ١٤١  
 ١٤٢  
 ١٤٣  
 ١٤٤  
 ١٤٥  
 ١٤٦  
 ١٤٧  
 ١٤٨  
 ١٤٩  
 ١٥٠  
 ١٥١  
 ١٥٢  
 ١٥٣  
 ١٥٤  
 ١٥٥  
 ١٥٦  
 ١٥٧  
 ١٥٨  
 ١٥٩  
 ١٦٠  
 ١٦١  
 ١٦٢  
 ١٦٣  
 ١٦٤  
 ١٦٥  
 ١٦٦  
 ١٦٧  
 ١٦٨  
 ١٦٩  
 ١٧٠  
 ١٧١  
 ١٧٢  
 ١٧٣  
 ١٧٤  
 ١٧٥  
 ١٧٦  
 ١٧٧  
 ١٧٨  
 ١٧٩  
 ١٨٠  
 ١٨١  
 ١٨٢  
 ١٨٣  
 ١٨٤  
 ١٨٥  
 ١٨٦  
 ١٨٧  
 ١٨٨  
 ١٨٩  
 ١٩٠  
 ١٩١  
 ١٩٢  
 ١٩٣  
 ١٩٤  
 ١٩٥  
 ١٩٦  
 ١٩٧  
 ١٩٨  
 ١٩٩  
 ٢٠٠  
 ٢٠١  
 ٢٠٢  
 ٢٠٣  
 ٢٠٤  
 ٢٠٥  
 ٢٠٦  
 ٢٠٧  
 ٢٠٨  
 ٢٠٩  
 ٢١٠  
 ٢١١  
 ٢١٢  
 ٢١٣  
 ٢١٤  
 ٢١٥  
 ٢١٦  
 ٢١٧  
 ٢١٨  
 ٢١٩  
 ٢٢٠  
 ٢٢١  
 ٢٢٢  
 ٢٢٣  
 ٢٢٤  
 ٢٢٥  
 ٢٢٦  
 ٢٢٧  
 ٢٢٨  
 ٢٢٩  
 ٢٣٠  
 ٢٣١  
 ٢٣٢  
 ٢٣٣  
 ٢٣٤  
 ٢٣٥  
 ٢٣٦  
 ٢٣٧  
 ٢٣٨  
 ٢٣٩  
 ٢٤٠  
 ٢٤١  
 ٢٤٢  
 ٢٤٣  
 ٢٤٤  
 ٢٤٥  
 ٢٤٦  
 ٢٤٧  
 ٢٤٨  
 ٢٤٩  
 ٢٥٠  
 ٢٥١  
 ٢٥٢  
 ٢٥٣  
 ٢٥٤  
 ٢٥٥  
 ٢٥٦  
 ٢٥٧  
 ٢٥٨  
 ٢٥٩  
 ٢٦٠  
 ٢٦١  
 ٢٦٢  
 ٢٦٣  
 ٢٦٤  
 ٢٦٥  
 ٢٦٦  
 ٢٦٧  
 ٢٦٨  
 ٢٦٩  
 ٢٧٠  
 ٢٧١  
 ٢٧٢  
 ٢٧٣  
 ٢٧٤  
 ٢٧٥  
 ٢٧٦  
 ٢٧٧  
 ٢٧٨  
 ٢٧٩  
 ٢٨٠  
 ٢٨١  
 ٢٨٢  
 ٢٨٣  
 ٢٨٤  
 ٢٨٥  
 ٢٨٦  
 ٢٨٧  
 ٢٨٨  
 ٢٨٩  
 ٢٩٠  
 ٢٩١  
 ٢٩٢  
 ٢٩٣  
 ٢٩٤  
 ٢٩٥  
 ٢٩٦  
 ٢٩٧  
 ٢٩٨  
 ٢٩٩  
 ٣٠٠  
 ٣٠١  
 ٣٠٢  
 ٣٠٣  
 ٣٠٤  
 ٣٠٥  
 ٣٠٦  
 ٣٠٧  
 ٣٠٨  
 ٣٠٩  
 ٣١٠  
 ٣١١  
 ٣١٢  
 ٣١٣  
 ٣١٤  
 ٣١٥  
 ٣١٦  
 ٣١٧  
 ٣١٨  
 ٣١٩  
 ٣٢٠  
 ٣٢١  
 ٣٢٢  
 ٣٢٣  
 ٣٢٤  
 ٣٢٥  
 ٣٢٦  
 ٣٢٧  
 ٣٢٨  
 ٣٢٩  
 ٣٣٠  
 ٣٣١  
 ٣٣٢  
 ٣٣٣  
 ٣٣٤  
 ٣٣٥  
 ٣٣٦  
 ٣٣٧  
 ٣٣٨  
 ٣٣٩  
 ٣٤٠  
 ٣٤١  
 ٣٤٢  
 ٣٤٣  
 ٣٤٤  
 ٣٤٥  
 ٣٤٦  
 ٣٤٧  
 ٣٤٨  
 ٣٤٩  
 ٣٥٠  
 ٣٥١  
 ٣٥٢  
 ٣٥٣  
 ٣٥٤  
 ٣٥٥  
 ٣٥٦  
 ٣٥٧  
 ٣٥٨  
 ٣٥٩  
 ٣٦٠  
 ٣٦١  
 ٣٦٢  
 ٣٦٣  
 ٣٦٤  
 ٣٦٥  
 ٣٦٦  
 ٣٦٧  
 ٣٦٨  
 ٣٦٩  
 ٣٧٠  
 ٣٧١  
 ٣٧٢  
 ٣٧٣  
 ٣٧٤  
 ٣٧٥  
 ٣٧٦  
 ٣٧٧  
 ٣٧٨  
 ٣٧٩  
 ٣٨٠  
 ٣٨١  
 ٣٨٢  
 ٣٨٣  
 ٣٨٤  
 ٣٨٥  
 ٣٨٦  
 ٣٨٧  
 ٣٨٨  
 ٣٨٩  
 ٣٩٠  
 ٣٩١  
 ٣٩٢  
 ٣٩٣  
 ٣٩٤  
 ٣٩٥  
 ٣٩٦  
 ٣٩٧  
 ٣٩٨  
 ٣٩٩  
 ٤٠٠  
 ٤٠١  
 ٤٠٢  
 ٤٠٣  
 ٤٠٤  
 ٤٠٥  
 ٤٠٦  
 ٤٠٧  
 ٤٠٨  
 ٤٠٩  
 ٤١٠  
 ٤١١  
 ٤١٢  
 ٤١٣  
 ٤١٤  
 ٤١٥  
 ٤١٦  
 ٤١٧  
 ٤١٨  
 ٤١٩  
 ٤٢٠  
 ٤٢١  
 ٤٢٢  
 ٤٢٣  
 ٤٢٤  
 ٤٢٥  
 ٤٢٦  
 ٤٢٧  
 ٤٢٨  
 ٤٢٩  
 ٤٣٠  
 ٤٣١  
 ٤٣٢  
 ٤٣٣  
 ٤٣٤  
 ٤٣٥  
 ٤٣٦  
 ٤٣٧  
 ٤٣٨  
 ٤٣٩  
 ٤٤٠  
 ٤٤١  
 ٤٤٢  
 ٤٤٣  
 ٤٤٤  
 ٤٤٥  
 ٤٤٦  
 ٤٤٧  
 ٤٤٨  
 ٤٤٩  
 ٤٥٠  
 ٤٥١  
 ٤٥٢  
 ٤٥٣  
 ٤٥٤  
 ٤٥٥  
 ٤٥٦  
 ٤٥٧  
 ٤٥٨  
 ٤٥٩  
 ٤٦٠  
 ٤٦١  
 ٤٦٢  
 ٤٦٣  
 ٤٦٤  
 ٤٦٥  
 ٤٦٦  
 ٤٦٧  
 ٤٦٨  
 ٤٦٩  
 ٤٧٠  
 ٤٧١



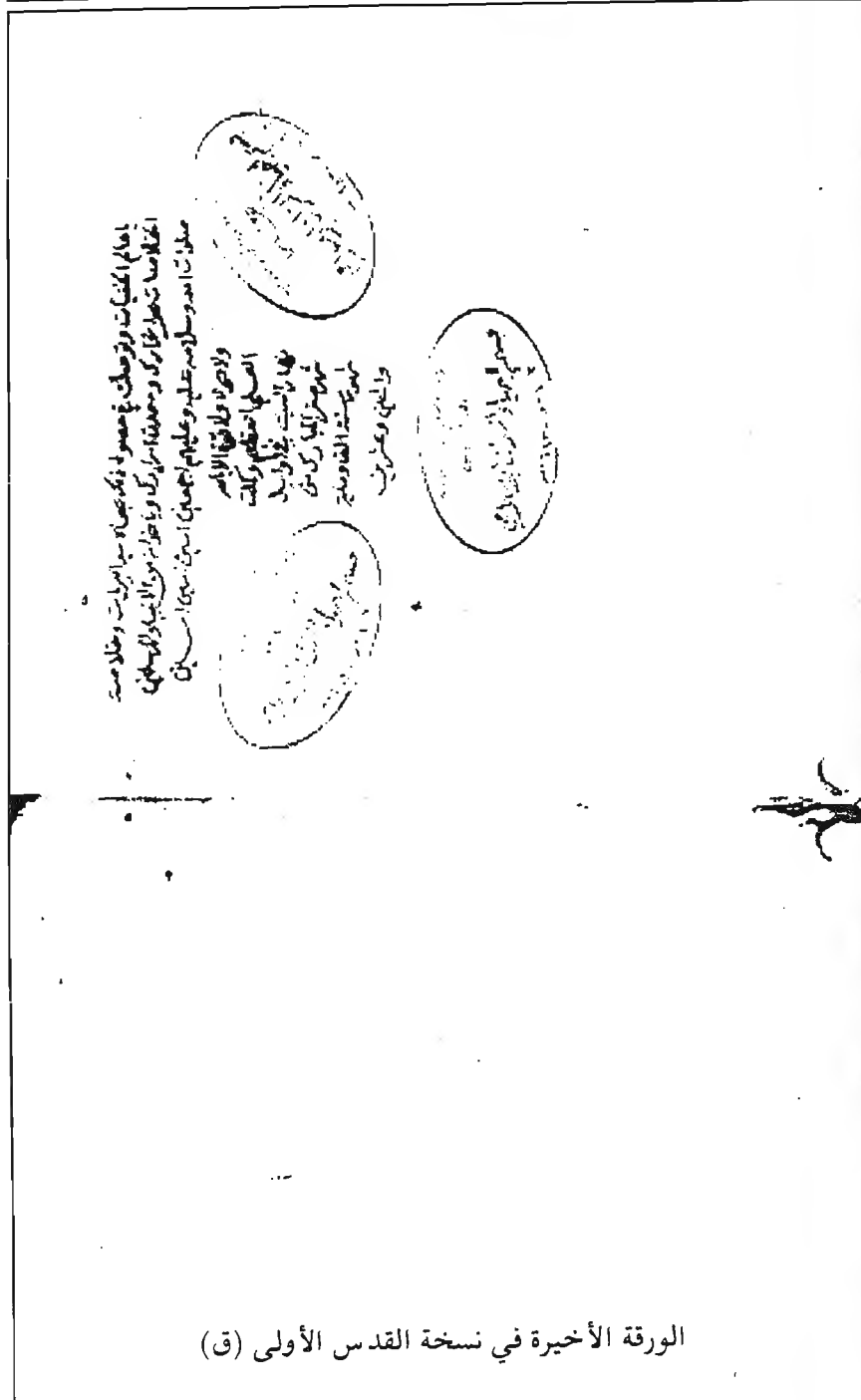
الورقة الأولى من النسخة العراقية الثانية (ع)



الورقة الأخيرة من النسخة العراقية الثانية (ع)

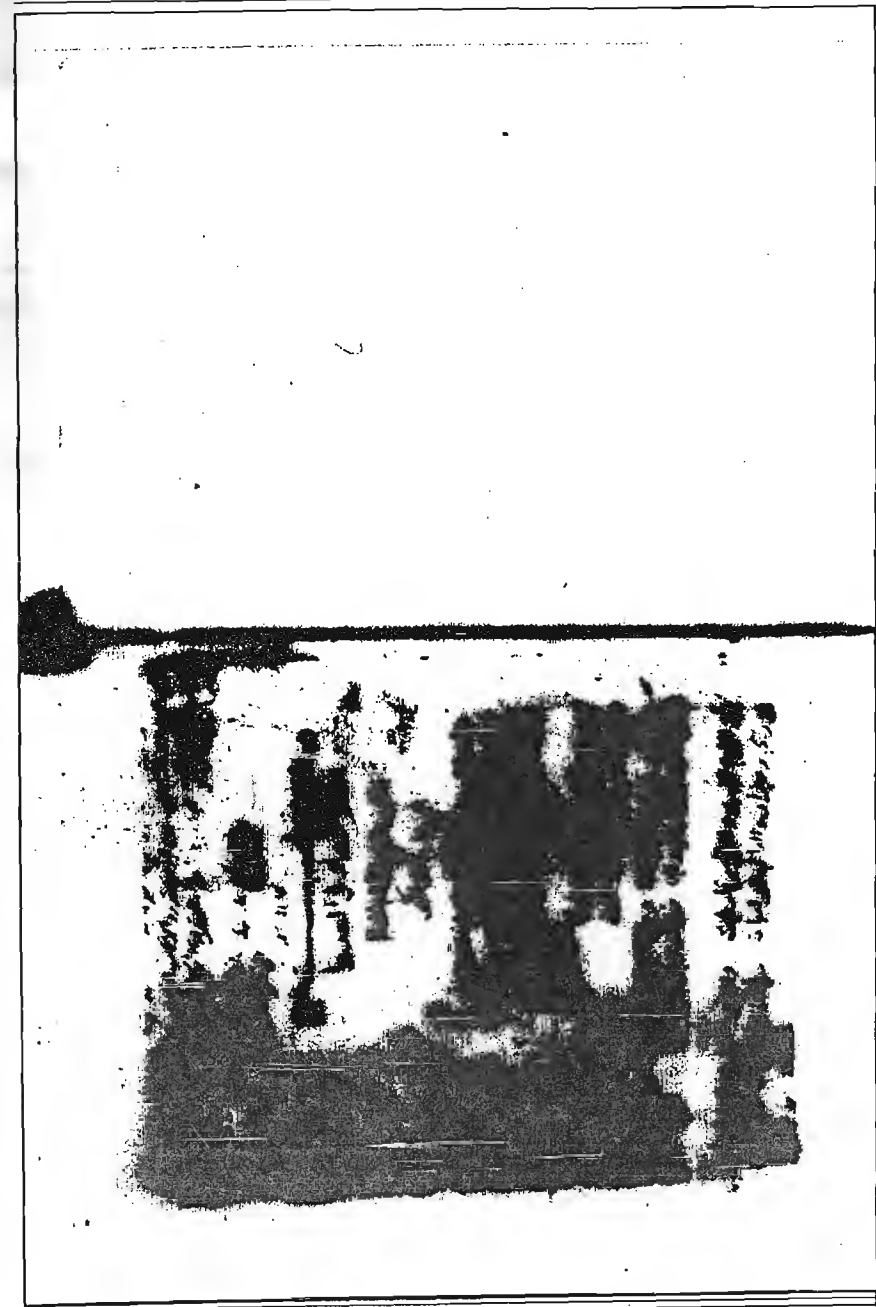


الورقة الأولى من نسخة القدس الأولى (ق)

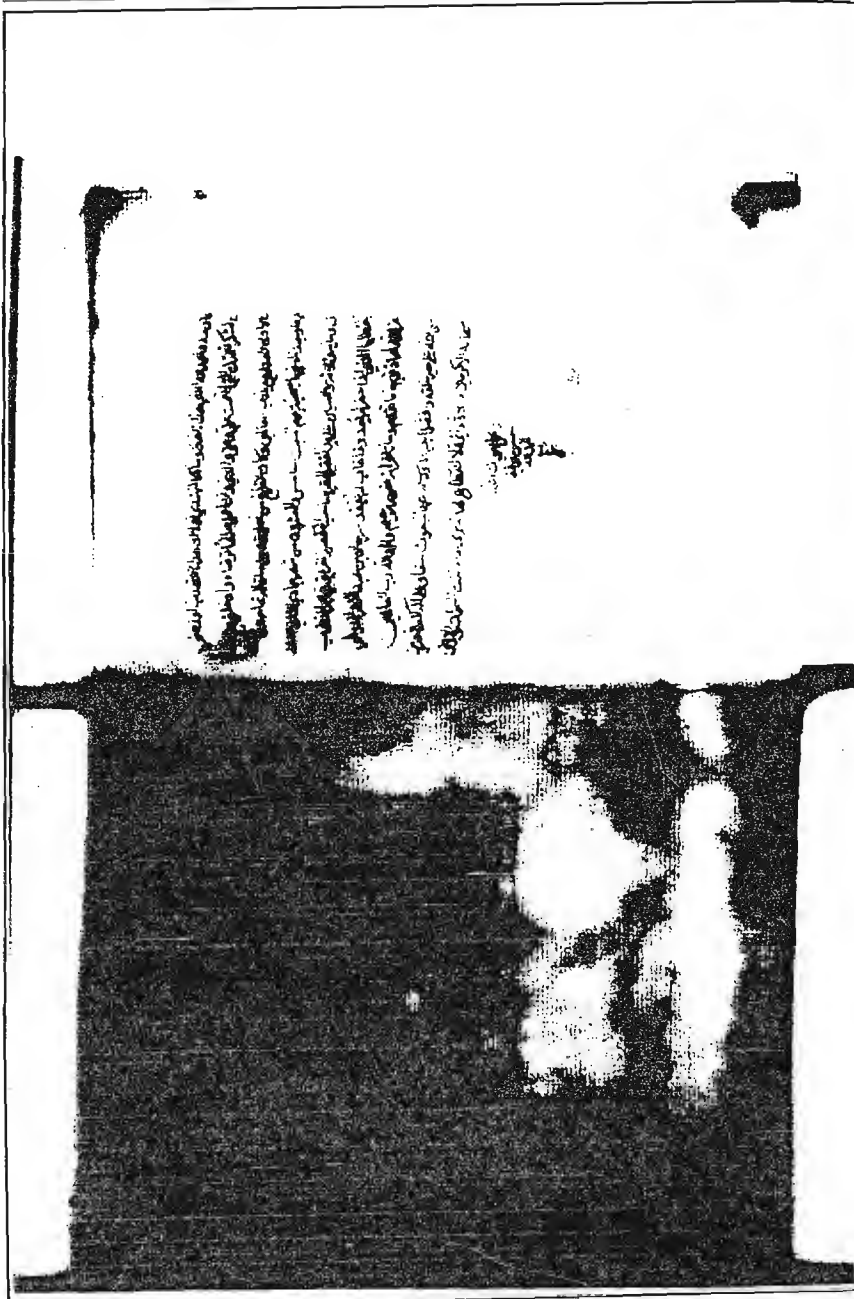


الورقة الأخيرة في نسخة القدس الأولى (ق)





الورقة الأولى من نسخة باريس الأولى (ب)



الورقة الأخيرة من نسخة باريس الثانية (س)

# مَجِيبُ السُّدَا فِي سِرِّهِ قَطْرِ السَّرَى

للعائلة

بجمال الدين عبد الله بن أحمد المكي الفاكهي المتوفى ٩٧٢ هـ

وهو مشروح مختصر على كتاب

«قطر السدى وبل الصدى»

لأجنه هشام الأنصاري المتوفى ٧٦١ هـ

دراسة وتحقيق

د. مؤمن بن محمد محمد السيد العربي

أستاذ النحو والصرف المساعد في جامعة عين شمس

الدار العربية للكتاب

للنشر

## الفصل الثاني

### نصّ الكتاب محققاً



## خُطْبَةُ الْكِتَابِ

/ ١١ / بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ، [وبِهِ نَسْتَعِينُ] (١)

الحمد لله الرفع من انخفض لعزّه وسلطانه، المفيض على من نحاه وقصده  
سحاب عفوه وغفرانه، المغني بواسع فضله من افتقر لجوده وإحسانه، الفاعل لما يشاء؛  
فلا معاند له في فعله، ولا ثمائل له في شأنه. والصلاة (٢) والسلام على سيدنا محمد الذي  
بعثه من خلاصة العرب بالآيات والمعجزات الجمّة، ونصّبته لتمييز أحوال العباد وبيان  
أحكامهم من الحلال والحرم، ونعته بصفات الكمال وأكد ذلك بنطقه بفصل الخطاب  
والحكمة، وعطف على الأنام عموماً بإرساله، فكان - كما أخبر - للعالمين رحمة، وخصّ  
من آمن به، فجعل له بدل الحسنة عشر (٣) أمثالها، فما أشمل جوده! وما أعمه! فحصل  
لأئمة به تسهيل الفوائد بعد الصعوبة، موصولاً بالسعادة الأبدية، والأمن من العذاب  
والعقوبة، ﷺ وعلى آله وأصحابه المقتفين لأوضح المسالك (٤) أئمة الهدى، صلاة  
وسلاماً دائماً دائمين عدد حبات (٥) الأرض وقطرات (٦) الندى:

أما بعد (٧)؛ فهذا شرح لطيف وضعته على المقدمة الموضوعة في علم العربية  
المسماة بقطر الندى وبل الصدى للعالم المحقق، والإمام المدقق، إمام هذه الصنعة  
وعالمها وقاضي شريعتها وحاكمها أبي عبد الله جمال الدين محمد بن يوسف بن هشام

(١) زيادة من ق وب ود.

(٢) في ق: والصلاة.

(٣) في ع: عشرة.

(٤) سقطت وسلم من ب ود.

(٥) في ق: مسالك.

(٦) في د: نبات.

(٧) في ق: قطر.

(٨) في ق: وبعد - بإسقاط أما -.

الأَنْصَارِيَّ - رَحْمَةُ اللَّهِ عَلَيْهِ - يَتَكَفَّلُ بِحَلِّ أَلْفَظِهَا وَتَبْيِينِ مَعَانِيهَا، مُتَمَرِّجاً بِكَلِمَاتِهَا مَعَ الْإِثْنَانِ بِدَلِيلِ الْمَسَائِلِ وَتَعْلِيلِهَا فِي الْغَالِبِ، جَانِبَتْ فِيهِ الْإِيجَازُ الْمُخَلَّ وَالْإِطْنَابُ الْمُؤَمَّلُ، حِرْصاً عَلَى التَّقْرِيبِ لِفَهْمِ مَقَاصِدِهَا، وَالْحَصُولِ عَلَى ١ / ب / جُمْلَةٍ فَوَائِدِهَا، وَسَمَّيْتُهُ مُجِيبَ النَّدَا إِلَى شَرْحِ قَطْرِ النَّدى. وَبِاللَّهِ أَعْتَصِمُ، وَعَلَيْهِ أَتَوَكَّلُ، وَإِلَيْهِ أَتَضَرَّعُ وَأَتَوَسَّلُ أَنْ يَنْفَعَ بِهِ طَالِبُهُ، وَأَنْ يَجْعَلَهُ خَالِصاً لَوَجْهِهِ الْكَرِيمِ، وَسَبَباً لِلْفَوْزِ بِجَنَاتِ النَّعِيمِ، وَأَنْ يَبْلَغَنِي أَحْسَنَ الْأَمَلِ، وَيُوفِّقَنِي فِي الْقَوْلِ وَالْعَمَلِ، إِنَّهُ خَيْرُ مُوَفِّقٍ وَمُعِينٍ، لَا رَبَّ غَيْرُهُ، وَلَا مَأْمُولَ إِلَّا خَيْرُهُ.

## مُقَدِّمَةٌ

إِعْلَمُ أَنَّ مَنْ أَرَادَ الْخَوْصَ فِي عِلْمِ مِنَ الْعُلُومِ عَلَى الْوَجْهِ الْأَكْمَلِ، يَنْبَغِي لَهُ أَنْ يَتَصَوَّرَ أَوَّلًا حَقِيقَتَهُ بِحَدِّهِ أَوْ<sup>(١)</sup> رَسْمِهِ؛ لِيَكُونَ عَلَى بَصِيرَةٍ فِي طَلَبِهِ - فَإِنَّ مَنْ رَكِبَ مَتَنَ عَمِيَاءَ، خَبَطَ<sup>(٢)</sup> خَبَطَ عَشَوَاءَ<sup>(٣)</sup> - وَأَنْ يَعْرِفَ مَوْضُوعَهُ؛ وَهُوَ مَا يَبْحَثُ فِي ذَلِكَ الْعِلْمِ عَنْ عَوَارِضِهِ الذَّاتِيَّةِ<sup>(٤)</sup> الْلَا حَقَّةَ لَهُ<sup>(٥)</sup>، وَأَنْ يَعْرِفَ غَايَتَهُ؛ وَهِيَ الثَّمَرَةُ الَّتِي لِأَجْلِهَا يُطَلَّبُ لِيَصُونَ سَعْيُهُ عَنِ الْعَبَثِ.

[عِلْمُ النُّحُو: حَدُّهُ، وَمَوْضُوعُهُ، وَغَايَتُهُ]

فَحَدُّ هَذَا الْعِلْمِ الَّذِي نَحْنُ بِصَدْرِهِ: عِلْمٌ بِأَصُولٍ يُعْرِفُ بِهَا أَحْوَالَ أَوَاخِرِ الْكَلِمِ إِعْرَاباً وَبَنَاءً.

وَمَوْضُوعُهُ الْكَلِمَاتُ الْعَرَبِيَّةُ؛ لِأَنَّهُ<sup>(٦)</sup> يَبْحَثُ فِيهَا<sup>(٧)</sup> عَنِ الْحَرَكَاتِ الْإِعْرَابِيَّةِ وَالْبَنَائِيَّةِ.

(١) فِي (ع): وَرَسْمِهِ.

(٢) فِي (ع): تَخَبَّطَ.

(٣) الْخَبَطُ: الضَّرْبُ بِالْيَدِ، مِنْ خَبَطَ يَخْبُطُ. وَالْعَشَوَاءُ: تَأْنِيثُ الْأَعْشَى، وَهِيَ النَّاقَةُ الَّتِي لَا تَبْصُرُ لَيْلًا، فَتَخْبُطُ بِيَدِهَا عَلَى عَمَى، فَرُبَّمَا تَرَدَّتْ فِي مَهْوَاةٍ، وَرُبَّمَا وَطَّئَتْ سَبْعاً أَوْ حَيَّةً أَوْ غَيْرَ ذَلِكَ. وَيُقَالُ فِي الْمَثَلِ: هُوَ خَابِطٌ خَبَطَ عَشَوَاءً؛ أَي: قَدِ رَكِبَ رَأْسَهُ فِي الضَّلَالَةِ كَالنَّاقَةِ الَّتِي لَا تَبْصُرُ لَيْلًا. وَمِنْهُ قَوْلُ زَهْرِي:

رَأَيْتُ الْمَنَاطِيَا خَبَطَ عَشَوَاءً مِنْ تَصَبُّهُ، وَمِنْ تَخَطَّيْءٍ يُعَمَّرُ فِيهِمْ

(انظر: ديوان زهير بن أبي سلمى ص ٢٥، وشرح الزوزني ص ٧٤).

(٤) سَقَطَتِ الذَّاتِيَّةُ مِنْ عَوْقٍ وَبِوَدٍّ.

(٥) سَقَطَتْ لَهُ مِنْ ق.

(٦) فِي ع: لَا أَنَّهُ. وَهَذَا خَطَأٌ.

(٧) فِي عَوْقٍ: فِيهِ.

وغايته الاحتراز عن الخطأ في اللسان، والاستعانة على فهم معاني الكتاب والسنة ومسائل الفقه ومخاطبة العرب بعضهم لبعض.

ولما كان موضوع هذا العلم الكلم العربية، وكان البحث في كل علم عن أحوال موضوعه، بدأ المصنف ببيان الموضوع؛ فقال بعد الابتداء بالبسملة - تبركاً باسمه القديم، واقتداء بالكتاب الكريم، وعملاً بقول النبي العظيم: «كُلُّ أَمْرٍ ذِي بَالٍ لَا يُبْتَدَأُ فِيهِ بِإِسْمِ اللَّهِ، فَهُوَ أَتْرُكٌ»؛ أي: أقطع -:

## تعريف الكلمة<sup>(١)</sup>

الكلمة<sup>(٢)</sup> - بفتح الكاف وكسر اللام - أفصح من فتحها وكسرها مع إسكان اللام فيهما<sup>(٣)</sup>، وهي لغة: تُقَالُ لِلْجَمْلِ الْمَفْدَةِ<sup>(٤)</sup>؛ كقوله تعالى: ﴿وَكَلِمَةُ اللَّهِ هِيَ الْأَلْفُ﴾<sup>(٥)</sup> ﴿وَتَمَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ الْحُسْنَى﴾<sup>(٦)</sup>؛ وهو<sup>(٧)</sup> من إطلاق الجزء مراداً به الكل.

واصطلاحاً: قول؛ أي: مقول تحقيقاً أو تقديرأ - استعمالاً للمصدر بمعنى المفعول، / ٢ / كاللفظ بمعنى الملفوظ -، وهو اللفظ الموضوع لمعنى: مفرداً كان أو مركباً، مفيداً كان<sup>(٨)</sup> أو غير مفيد.

(١) قال ابن هشام في قطر الندى: الكلمة قول مفرد، وهي اسم، وفعل، وحرف (انظر: شرح قطر الندى ص ٨-٩).  
(٢) قالوا ابن منظور: وتقيم تقول: هي كلمة، بكسر الكاف، وحكى الفراء فيها ثلاث لغات: كلمة وكلمة وكلمة... والكلمة: اللفظة، حجازية، وجمعها كَلِمٌ، تذكر وتؤنث (انظر: لسان العرب - مادة كلم). وقال الفيروزآبادي: الكلمة: اللفظة، والعضدة ج: كَلِمٌ، كالكلمة - بالكسر - ج: كَكْسِرٌ، والكلمة - بالفتح - ج: بالناء (انظر: القاموس المحيط - كلم).

(٣) أي: كلمة أفصح من كلمة وكلمة.

(٤) أي: تطلق على الجمل المفيدة. (انظر: همع الموامع ١/١٩).

(٥) سورة التوبة، من الآية ٤٠. وتمامها ﴿إِلَّا تَضُرُّوهُ فَقَدْ نَصَرَهُ اللَّهُ إِذْ أَخْرَجَهُ الَّذِينَ كَفَرُوا ثَانِيَ اثْنَيْنِ إِذْ هُمَا فِي الْغَارِ إِذْ يَقُولُ لِصَاحِبِهِ لَا تَحْزَنْ إِنَّ اللَّهَ مَعَنَا فَأَنزَلَ اللَّهُ سَكِينَتَهُ عَلَيْهِ وَأَيَّدَهُ بِجُودِهِ لَمْ تَرَوْهُ وَجَعَلَ كَلِمَةَ الَّذِينَ كَفَرُوا السُّفْلَى وَكَلِمَةُ اللَّهِ هِيَ الْأَلْفُ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾.

(٦) في ب: كلمات.

(٧) سورة الأعراف من الآية ١٣٧. والحسن زيادة في ع و ق. وهي بتأنيدها ﴿وَأَوْرَثْنَا الْقَوْمَ الَّذِينَ كَانُوا يُسْتَضَعُونَ مَشَارِقَ الْأَرْضِ وَمَعْرِبَهَا أَلَيَّ بَرْكُنَا فِيهَا وَتَمَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ الْحُسْنَى عَلَى بَنِي إِسْرَءِيلَ بِمَا صَبَرُوا وَدَمَرْنَا مَا كَانُوا يَفْعَلُونَ وَفَوَقَهُمْ وَكَانُوا يَتْرِكُونَ﴾.

(٨) في ع و ق: وهي.

(٩) سقطت كان من ب.

(١) في ع و ق: يبدأ.

(٢) الحديث برواية أبي هريرة رضي الله عنه؛ وقد روي على أوجه بذكر الله / بسم الله / بحمد الله وقد حسنه ابن الصلاح والسيوطي في حين ضعفه علماء منهم ابن حجر والألباني (انظر: الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع للخطيب ٢/٦٩-٧٠، وسنن ابن ماجه ١/٦١٠، والفتوحات الربانية لابن حجر ٣/٢٩٠، وفتح الباري ١/٨، وضعيف الجامع الصغير للألباني برقم ٤٢١٦).

واللفظ ما يتلفظ به الإنسان مُهملاً كان أو مُستعملاً<sup>(١)</sup>. فالقول أخص منه؛  
لاختصاصه بالموضوع، فكل قول لفظ ولا عكس بالمعنى اللغوي.

### [محتركات التعريف]

فخرج<sup>(٢)</sup> بالقول غيره كالدوال<sup>(٣)</sup> الأربع؛ وهي: الخط والإشارة والعقد والنصب<sup>(٤)</sup>،  
المُشاركة للكلمة في الدلالة على المعنى. وصح الإخراج به - وإن كان جنساً - لما قالوه  
من أن الجنس إذا كان بينه وبين فصله عموم وخصوص من وجه، صح أن يُخرج به ما  
يتناوله<sup>(٥)</sup> عموم فصله.

والقول مع فصله - الذي هو مفرد - كذلك<sup>(٦)</sup>، لصدقيهما على زيد ونحوه، وانفراد  
القول بصدقه على المركب، والمفرد بصدقه على المعنى دون اللفظ، كما يقال معنى مفرد.

والمُرَاد بالمفرد ما لا يدل جزؤه على جزء معناه كزيد، فإن أجزاءه هي ذوات  
حروفه الثلاثة التي هي: ز ي د، وكل منها لا تدل<sup>(٧)</sup> على معنى، وليست أجزاءه الزاي

(١) قال ابن يعيش: المهمل ما يمكن ائتلافه من الحروف، ولم يضعه الواضع بإزاء معنى، نحو: صص وكن  
ونحوهما.. وقال الجرجاني: المهمل ما لم يُوضع في الأصل، والموضوع ينقسم إلى مستعمل وغير مستعمل. أو  
المهمل لفظ غير دال على معنى بالوضع (انظر: شرح المفصل ١/ ١٩، والتعريفات ص ٢٣٧).

(٢) في ع وق: وخرج.

(٣) الدوال: جمع دالة، من دله على الشيء يدلّه دلاً ودلالة فاندل: سدّه إليه، ودلّته فاندل، والدليل: ما يُستدل  
به. والدليل: الدال، (انظر: لسان العرب: دل / عقد).

(٤) الخط: أي الكتابة كان تكتب (هذا عصفور)، إذ لا يُعدّ كلاماً، وكذلك الإشارة، إذ لو أشرت إلى العصفور  
دون التلفظ بقولك (هذا عصفور) فهذا كله لا يدخل في الكلام الاصطلاحي. والعقد: العهد، والجمع  
عقود، وهي أوكد العهود. والنصب العلم المنسوب، ويحرك... وبضمتين: كل ما جعل علماً كالنصبة، وكل  
ما رُفع واستقبل به شيء فقد نُصب، (انظر: القاموس المحيط / نصب).

(٥) في ع وق وب ود: تناوله.

(٦) أي: بينهما عموم وخصوص من وجه. (انظر: حاشية الحمصي ١/ ١٠)

(٧) في ع ود: يدلّ.

والياء والدال، خلافاً لما في الشرح<sup>(٨)</sup>، بل هذه أسماء مستماتة أجزاؤه، ومستماتة لا تدل  
على معنى، وإنما يُقال لها حروف المباني<sup>(٩)</sup>، ويُطلق<sup>(١٠)</sup> بإزاء حروف المعاني التي هي قسيمة  
الأسماء والأفعال، كما صرح به العلامة ابن أبي شريف<sup>(١١)</sup> في حاشيته على المحلّي<sup>(١٢)</sup>.

وخرج بالمفرد المركب؛ وهو ما يدلّ جزؤه على جزء معناه؛ كغلام زيد.

وزاد ابن مالك<sup>(١٣)</sup> في تعريفها في التسهيل<sup>(١٤)</sup> مستقل؛ لإخراج أبعاد الكلمات الدالة  
على معنى؛ كحروف المضارعة وياء النسب وتاء التأنيث وألف المفاعلة؛ فإنها ليست  
بكلمات لعدم استقلالها.

(١) انظر: شرح قطر الندى وبل الصدى ص ١١.

(٢) في الأصل إنما، والمثبت من ع وق ود.

(٣) حروف المباني ما تبنى من الكلمة وتتركب كالزاي في زيد، وحروف المعاني ما توصل معنى الفعل إلى الاسم؛  
ككتبت بالقلم.

(٤) في ع وق ود: وتطلق.

(٥) هو محمد بن محمد بن أبي بكر المرّي القدسي، كمال الدين المعروف بابن أبي شريف: فقيه، أصولي، مفسر،  
متكلم، ولد في القدس وبها توفي ٩٠٦ هـ، من مصنفاته: الفتاوى، وحاشية على تفسير البيضاوي لم تكتمل،  
وغيرهما. (انظر: كشف الظنون ص ٥ و ١٩٣، وشذرات الذهب ٨/ ٢٩، ومعجم المؤلفين ١١/ ٢٠٠).

(٦) أي: على شرح المحلّي، والمحلّي: هو جلال الدين محمد بن أحمد بن محمد المحلّي المصري: مفسر فقيه متكلم  
أصولي نحوي منطقي، توفي بالقاهرة ٨٦٤ هـ، من مصنفاته: شرح جمع الجوامع للسبكي - وهو في أصول  
الفقه - وشرح تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لابن مالك، وتفسير للقرآن أكمله السيوطي وسماه  
تفسير الجلالين، وغيرها. (انظر: كشف الظنون ص ١٢٤ و ٤٠٧، وشذرات الذهب ٧/ ٣٠٣، ومعجم  
المؤلفين ٨/ ٣١١-٣١٢).

(٧) هو جمال الدين محمد بن عبدالله بن الملك الطائي الجبالي، ولد بجيان في الأندلس ٦٠٠ هـ وتوفي بدمشق ٦٧٢  
هـ، له مصنفات شهيرة في اللغة والنحو والصرف، واشتهر بألفيته التي جمع فيها قواعد النحو والصرف.  
(انظر: بغية الوعاة ١/ ١٣٠-١٣٧، وشذرات الذهب ٥/ ٣٣٩).

(٨) انظر: شرح التسهيل ١/ ١٢، قال ابن مالك: الكلمة لفظ مستقل دال بالوضع تحقيقاً أو تقديرًا أو منويّ معه  
كذلك.

وأسقطه<sup>(١)</sup> المصنّف كغيره؛ لعلّه لما جنح إليه الرضي<sup>(٢)</sup> من أنها - مع ما هي فيه - كلمتان صارتا كالكلمة الواحدة لشدة الامتزاج، فجعل الإعراب على آخره كالمركّب المزجي<sup>(٣)</sup>.

وأسقط أيضاً من التعريف الوضع المخرج للمهمّل؛ للاستغناء عنه بتعبيره<sup>(٤)</sup> بالقول الموضوع لمعنى لا غير، / ٢ ب / لكن خالف في تعريف الكلام، فعبر باللفظ دون القول، وآثر القول على اللفظ؛ لكونه<sup>(٥)</sup> جنساً قريباً بالنسبة إلى اللفظ؛ إذ اللفظ يصدّق عليه وعلى غيره، والقول - وإن أُطلق على غير اللفظ<sup>(٦)</sup> - من الرأي والاعتقاد بطريق الاشتراك، فالمراد<sup>(٧)</sup> به هنا اللفظ؛ للقربة الدالة على ذلك، فاستعمله في الحدّ أولى.

وقدّم تعريف الكلمة على الكلام؛ لأنها جزؤه، والجزء مقدّم على الكل طبعاً، فقدّم وضعاً؛ ليوافق الوضع الطبع، ومن قدّم الكلام فلائته أهم؛ إذ به يقع التفاهم والتخاطب.

واللام في الكلمة - كما قال الرضي<sup>(٨)</sup> - لماهية الجنس من حيث هي هي، من غير دلالة على قلّة ولا كثرة، فلا تنافي التاء التي للوحدة.

(١) أي: لفظ مستقل من تعريف الكلمة.

(٢) الرضي: هو محمد بن الحسن الاستراباذي السمناني، رضي الدين، الشهير بالرضي الاستراباذي ولُقّب بنجم الأئمة، المتوفى ٦٨٦ هـ: نحوي صرفي متكلم منطقي، صاحب شرح كافية ابن الحاجب في النحو، وكذلك شرح شافية ابن الحاجب في الصرف، وهما أفضل شرحين لكافية ابن الحاجب وشافيته، وأشهرهما. (انظر: بغية الرعاة ١/ ٥٦٧-٥٦٨، وكشف الظنون ص ١٣٧٠، وشذرات الذهب ٥/ ٣٩٥، ومعجم المؤلفين ٩/ ١٨٣).

(٣) انظر: شرح الكافية ١/ ١٥.

(٤) في ب: بالتعبير.

(٥) ما بين التجمتين مطموس في د.

(٦) يطلق القول على غير اللفظ مجازاً لا على الحقيقة. (انظر: حاشية الحمصي ١/ ١٢).

(٧) في ع: المراد.

(٨) انظر: شرح الكافية ١/ ١٤. واللام هنا هي لام التعريف.

والفائدة في ملاحظة التاء في مقام التعريف التنبيه من أول الأمر<sup>(١)</sup> على أن الكلمة لا تصدّق على أفرادها إلا بالوحدة الصّرفة دون الاجتماع، فلا يُقال لمجموع<sup>(٢)</sup> زيد قائم .. مثلاً - إنه كلمة.

### [أقسام الكلمة]

وهي بالاستقراء<sup>(٣)</sup> والقسمّة العقلية ثلاثة: اسم وفعل وحرف، لا رابع لها<sup>(٤)</sup>؛ لأنّ علماء هذا الفنّ تتبّعوا ألفاظ العرب فلم يجدوا غيرّها، ولأنّ الكلمة إمّا أن تدلّ على معنى في نفسها<sup>(٥)</sup> أو لا، الثاني الحرف<sup>(٦)</sup>، والأوّل إمّا أن يقرن بأحد الأزمّة الثلاثة<sup>(٧)</sup> أو لا، الثاني الاسم، والأوّل الفعل<sup>(٨)</sup>.

وتقسيمها إلى هذه الثلاثة من تقسيم الكلّي إلى جزئياته، كانقسام الحيوان إلى إنسان وفرس، ومن جعلها أقساماً للكلام أو للكلم؛ فهو من تقسيم الكلّ إلى أجزائه؛ كانقسام السكنجبيل<sup>(٩)</sup>

(١) في ق: وهلة.

(٢) في ق: مجموع.

(٣) تقول: قرّوت البلاد قرواً واستقرتها: إذا تتبعتها، تخرج من أرض إلى أرض، والاستقراء: هو الحكم على كلّ لوجوده في أكثر جزئياته (انظر: لسان العرب/ قرأ، وكتاب التعريفات ص ١٨).

(٤) خالف في ذلك أبو جعفر بن صابر حيث اعتبر اسم الفعل قسماً رابعاً، وسماه الخالفة، وهو رأي لا يعتدّ به كما قال الأشموني. (انظر: حاشية الصبان ١/ ٢٣، وجمع الهوامع ١/ ٢٢).

(٥) في ع و ق: بنفسها.

(٦) هذا يشمل الاسم والفعل؛ لأن كليهما يدلّان على معنى في نفسها، والفرق بينها هو اقتران الفعل بالزمان.

(٧) الحرف هو ما لا يدل على معنى في نفسه.

(٨) أي الفعل: الماضي أو المضارع أو الأمر.

(٩) هذه العبارة بنصّها موجودة في شرح الكافية لابن الحاجب ١/ ١٧.

(١٠) السكنجبين: كلمة فارسية معربة، وهي شراب مركّب من حامض وحلو (انظر: المعجم الوسيط - سكن)، أمّا السكنجبيل فلم أجد لها ذكراً في المعاجم أو كتب العرب أو الدخيل.

إلى الخلل والعسل<sup>(١)</sup>، وعلامات<sup>(٢)</sup> الأول<sup>(٣)</sup> صدق اسم المقسوم على كل من أقسامه، بخلاف الثاني<sup>(٤)</sup>؛ فقد ظهر الفرق بينهما.

وقدّم الاسم في الذكر للإخبار به وعنه، وأتبعه بالفعل للإخبار به لا عنه، وأخر الحرف لعدمها فيه، ولكل من الأقسام الثلاثة علامات وكذا حدود يعرف بها<sup>(٥)</sup>، ويتميز بها عن قسيميه. وآثر / أ / التمييز بالعلامة<sup>(٦)</sup> على التمييز بالحدّ - وإن كان الحدّ أضبط؛ لا طراديه وانعكاسه بخلافها؛ إذ لا تنعكس<sup>(٧)</sup> - سهيلاً على المبتدي.

### الاسم: تعريفه وعلاماته<sup>(٨)</sup>

فقال: فأما الاسم - وهو ما دلّ على معنى في نفسه، غير مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة وضعاً - فيعرف؛ أي: يميز<sup>(٩)</sup> عن قسيميه:

١/ بأل المعرفة من أوله؛ كالرجل، إذ هي المتبادرة عند الإطلاق، حتى إذا<sup>(١٠)</sup> أريد غيرها قيدت، فيقال: أل الموصولة أو الزائدة<sup>(١١)</sup>.

(١) في ع وق: خل وعسل.

(٢) في ع وق وب ود: علامة.

(٣) أي تقسيم الكلي إلى جزئياته.

(٤) أي: تقسيم الكل إلى أجزائه.

(٥) سقطت بها من ب.

(٦) في ع: بالعلامات على الحدّ.

(٧) في ع: ينعكس.

(٨) قال ابن هشام في قطر الندى: فأما الاسم فيعرف: بأل كالرجل، وبالتنوين كرجل وبالحدّث عنه كماء ضربت. (انظر: شرح قطر الندى ص ٩).

(٩) في ق: يميز، وفي ب: فيميز.

(١٠) في ب: وإذا مع إسقاط حتى.

(١١) ترد (أل) كاسم موصول في نحو ﴿إِنَّ الْمَصْدِقِينَ وَالْمُصَدِّقَاتِ﴾ (سورة الحديد: ١٨)، كما ترد زائدة في نحو:

التي، واللات، والعزى. (انظر: رصف المباني ص ١٦٤).

واختصت به؛ لأنها موضوعة للتعريف ورفع الإبهام، وإنما يقبل ذلك الاسم ومُرادُه به<sup>(١٢)</sup> ما يمكن دخول أل عليه - كما مثل -؛ لأن كثيراً من الأسماء لا يدخلها أل كالمضممرات والمبهمات وأكثر الأعلام. ويجوز أن يراد بأل ما هو أعم من المعرفة؛ لتدخل الموصولة والزائدة<sup>(١٣)</sup>، وكل منهما من خواص الأسماء<sup>(١٤)</sup> أيضاً، وذلك<sup>(١٥)</sup> لموافقتها أل المعرفة صورة وحكماً، ويحمل دخول الموصولة على المضارع<sup>(١٦)</sup> على أنه ضرورة أو شاذ، بل قال الجرجاني<sup>(١٧)</sup>: إنه خطأ بإجماع<sup>(١٨)</sup>، وهذا الاحتمال هو ظاهر إطلاقه هنا وفي الشذور<sup>(١٩)</sup>، لكن الأول هو مقتضى كلامه في الأوضح<sup>(٢٠)</sup> والجامع<sup>(٢١)</sup>.

وتعبيره بأل أولى من تعبير من ع بالالف واللام؛ إذ لا يقال في هل الهاء واللام، ولا في بل الباء واللام. وتعبير غيره بأداة التعريف أحسن من تعبيره بأل؛ لشموله لأل

(١) أي: الاسم.

(٢) بعدها في ب: وهو ظاهر إطلاقه هنا.

(٣) في ع وق: الاسم.

(٤) سقطت من ق.

(٥) كما في قوله: ما أنت بالحكم الترضى حكومته ولا الأصيل ولا ذي الرأي والجدل (انظر: رصف المباني ص ١٦٢).

(٦) هو أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجاني الشافعي المتوفى ٤٧٤ هـ؛ أديب لغوي نحوي، من تصانيفه:

دلائل الإعجاز، وأسرار البلاغة، والمقتصد... وغيرها كثير. (انظر: هدية العارفين ١/ ٦٠٦).

(٧) في ق: بالإجماع.

(٨) انظر: كتاب المقتصد في شرح الإيضاح ٧٢/ ١، وشرح شذور الذهب ص ٣١.

(٩) انظر: شرح شذور الذهب ص ١٩٣ و ٢٠٠، حيث قيد (أل) كاسم موصول في حالة دخولها على الأسماء المشتقة، فقال: وأل في نحو الضارب والمضروب.

(١٠) انظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ٢٠/ ١، حيث قال: فأما الموصولة فقد تدخل على المضارع كقوله:

ما أنت بالحكم الترضى حكومته.

(١١) انظر: الجامع الصغير في النحو ص ٣١.

واللام على قول مَنْ يراها وحدها هي المُعرِّفة، ولأَمْ بدلها على لغةٍ جَمِيرٍ<sup>(١)</sup>؛ كقوله عليه الصلاة والسلام: «ليس من أميرٍ<sup>(٢)</sup> أمصيامٍ في أمسفرٍ<sup>(٣)</sup>».

٢/ ويُعرَّف أيضاً من آخره بالتنوين؛ وهو نونٌ ساكنةٌ تُثَبِّتُ لفظاً لا خطأً، استغناءً عنها بتكرار الحركة. وأقسامه<sup>(٤)</sup> المختصة بالاسم أربعة:

أحدها: تنوين التمكين؛ وهو اللاحق للاسم المُعرب المُنصرف ماعدا الجمع بألفٍ وتاءٍ<sup>(٥)</sup> إشعاراً ببقائه على أصلته، بحيث لم يشبه الحرف فيبني، ولا الفعل فيمنع من الصرف، وذلك كرجلٍ ورجالٍ.

الثاني: / ٣ ب/ تنوين التنكير؛ وهو اللاحق لبعض الأسماء المبنية إشعاراً بأن المراد غير معيّن، وهو معنى قولهم: فرقاً بين معرفتها ونكرتها. ويقع سماعاً في باب اسم الفعل؛ كصه<sup>(٦)</sup>، وقياساً في العلم المختوم بويه؛ كسيويه<sup>(٧)</sup>.

الثالث: تنوين المُقابلة؛ وهو اللاحق للجمع<sup>(٨)</sup> بألفٍ وتاءٍ؛ كمُسلماتٍ، سُمَيّ بذلك؛ لأنَّ العرب جعلوه في مُقابلة النون في جمع المذكر السالم.

الرابع<sup>(٩)</sup>: تنوين العوض؛ وهو اللاحق لإذْ وكُلَّ وبعضٍ وأيٍّ عوضاً عن مُضافها إذا حُذِفَ؛ نحو: ﴿وَأَنْتُمْ حِينِيذٍ تَنْظُرُونَ﴾<sup>(١٠)</sup> ﴿وَكُلٌّ فِي فَلَكٍ﴾ [يَسْبَحُونَ]<sup>(١١)</sup> ﴿تِلْكَ﴾ الرُّسُلُ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ<sup>(١٢)</sup> ﴿أَيُّهَا مَا تَدْعُونَ﴾<sup>(١٣)</sup>، وللجمع المُتناهي<sup>(١٤)</sup> المُعتلّ اللام إذا حُذِفَتْ ياءؤه، كجوارٍ وغواشٍ؛ فالتنوينُ فيهما عوضٌ عن الياء المحذوفة على الصحيح<sup>(١٥)</sup>.

وأما التنوين اللاحق لرويّ البيت - وهو الحرف الذي تُعزى له القصيدة - وللأعاريض المقفأة والمصرعة<sup>(١٦)</sup>، فتسميته تنويناً مجازاً لا حقيقة؛ لعدم اختصاصه بالاسم ومجامعته لأل<sup>(١٧)</sup>،

(١) في ب: لما جمع.

(٢) في ع: وق: والرابع.

(٣) سورة الواقعة، الآية ٨٤.

(٤) زيادة من ق وب.

(٥) سورة يس، من الآية ٤٠. وهي بنامها ﴿لَا الشَّمْسُ يَنْبَغِي لَهَا أَنْ تُدْرِكَ الْقَمَرَ وَلَا اللَّيْلُ سَابِقُ النَّهَارِ وَكُلٌّ فِي فَلَكٍ يَسْبَحُونَ﴾.

(٦) سورة البقرة، من الآية ٢٥٣. ﴿تِلْكَ الرُّسُلُ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ يَنْهَى مَنْ كَلَّمَ اللَّهُ وَرَفَعَ بَعْضَهُمْ دَرَجَاتٍ وَءَاثَيْنَا عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ الْيَسَّيْنَةَ وَأَيَّدْنَاهُ بِرُوحِ الْقُدُسِ وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَفْتَقَلْنَا الَّذِينَ مِنْ بَعْدِهِمْ مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَتْهُمْ الْبَيِّنَاتُ وَلَكِنْ أَخْلَقُوا قُلُوبَهُمْ مَنْ ءَامَنَ وَمِنْهُمْ مَنْ كَفَرَ وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَفْتَقَلُوا وَلَكِنْ اللَّهُ يَفْعَلُ مَا يُرِيدُ﴾.

(٧) سورة الإسراء، من الآية ١١٠. وهي بنامها ﴿قُلْ أَدْعُوا اللَّهَ أَوْ ادْعُوا الرَّحْمَنَ أَيُّمَا مَا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى وَلَا تَجْهَرُوا بِصَلَاتِكُمْ وَلَا تَخَافُوا يَٰهَا وَابْتَغِ بَيْنَ ذَلِكَ سَبِيلًا﴾.

(٨) أي: صيغ متهي الجمع؛ وهو جمع تكسير على وزن مفاعل ومفاعيل وشبههما، حيث لا يمكن جمعها بعد ذلك.

(٩) أصلها: جوارئ، فاستقلت الضمة فحذفت، ثم حذفت الياء تخفيفاً، وعُوض عنها بتنوين كسر فأصبحت: جوارٍ.

(١٠) البيت المصروع: ما غُيِّرَتْ عروضه عما تستحقه للإلحاق بضربه في الوزن والروي، أما بزيادة فيها أو نقص فيها. (انظر: الكامل في العروض والقوافي ص ١١٨).

(١١) في ق وب: أل.

(١) حمير: بطن عظيم، من الفحطانية، ينتسب إلى حمير بن سبأ بن يشجب بن يعرب بن قحطان، واسم حمير العرنج. ومن بلاد حمير في اليمن: شبام - كانت بجانب جبل كوكبان -، وذمار - وهي قرية جامعة بها زروع وآبار قريبة، ينال ماؤها باليد - ورمع وغيرها. (انظر: معجم قبائل العرب القديمة والحديثة ١/ ٣٠٥-٣٠٦).

(٢) في ع: البر.

(٣) رواه البخاري ومسلم من حديث جابر قال: كان رسول الله - ﷺ - في سفر، فرأى زحاماً ورجل قد ظلل عليه، فقال: ما هذا؟ قالوا: صائم، فقال: ليس من البر الصوم في السفر انتهى. وزاد مسلم في لفظ: وعليكم برخصة الله التي رخص لكم انتهى. وروي ليس من امر امصيام في امسفر وهي لغة بعض العرب، رواها عبد الرزاق في مصنفه عن أم الدرداء عن كعب بن عاصم الأشعري عن النبي عليه السلام فذكره، وعن عبد الرزاق رواه أحمد في مسنده، ومن طريق أحمد رواه الطبراني في معجمه. (انظر: البخاري ٢/ ٦٨٧ برقم ١٨٤٤، ومسلم ٢/ ٧٨٦ برقم ١١١٥، والمسنَد ٥/ ٤٢٤، ونصب الراية ٢/ ٤٦١ برقم ١٨. قال الألباني: شاذ هذا اللفظ السلسلة الضعيفة ٣/ ٢٦٤ برقم ١١٣٠).

(٤) أي: أقسام التنوين.

(٥) لأن تنوينه تنوين مقابلة لا تمكين.

(٦) ضه: كلمة بنيت على السكون، وهو اسم سُمي به الفعل، ومعناه اسكت، تقول للرجل إذا سَكَنَتْه وأَسَكَّنَتْه ضه، فإن وصلت نونت قلت ضه ضه، وكذلك مَه، فإن وصلت قلت مَه مَه، وكذلك تقول للشيء إذا رَضِيته بَخٍ وبَخٍ، ويقال: ضه، بالكسر، قال ابن جني: أما قولهم ضه إذا تَوَنَّت فكأنك قلت سُكُوتاً، وإذا لم تَوَن فكأنك قلت السكوت، فصار التنوين علم التنكير وتركه علم التعريف. (انظر: لسان العرب/ ضه).

(٧) انظر: كتاب سيبويه ١/ ٢٢-٢٣، و٢/ ١٩٩.

وثبوته خطأ ووقفاً، وحذفه في الوصل. نص عليه<sup>(١)</sup> ابن مالك في التحفة<sup>(٢)</sup>، وتبعه ابنه<sup>(٣)</sup> في نكت الحاجية<sup>(٤)</sup>، والمصنّف في الأوضح<sup>(٥)</sup>، فلا يُردُّ على إطلاقه هنا.

وقد أنهى ابن الخباز<sup>(٦)</sup> في شرح الجزولية<sup>(٧)</sup> أقسام التنوين إلى عشرة<sup>(٨)</sup>، وجمعها بعضهم في قوله:

(١) سقطت عليه من ع.

(٢) لعله: تحفة المودود في المقصور والممدود، وهو كتاب مطبوع على هامش كتاب إكمال الأعلام بمثلث الكلام.

(٣) هو بدر الدين محمد بن محمد بن عبد الله بن عبد الله بن مالك المشهور بابن الناظم المتوفى في دمشق ٦٨٦هـ، إمام في اللغة والنحو والبيان، من مصنفاته: شرح ألفية والده، وشرح كافيته، وشرح لاميته، وتكملة شرح التسهيل، وشرح الحاجية، وغيرها (انظر: بغية الوعاة ١/ ٢٢٥).

(٤) نكت الحاجية كتاب لم أهتم إليه، ولعل ابن الناظم قد صنفه شرحاً لكتاب والده النكت على كافية ابن الحاجب، وهو أحد كتب ابن مالك المفقودة (انظر: مقدمة تحقيق كتاب شرح عمدة الحفاظ وعدة الالفاظ ١/ ٧٠).

(٥) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ١/ ١٥.

(٦) هو أحمد بن الحسين بن أحمد الإربلي الموصلية المعروف بابن الخباز المتوفى بالموصل ٦٣٩هـ؛ إمام في اللغة والنحو والفقه والفرائض، من مصنفاته: النهاية في شرح الكافية في النحو، وشرح ألفية ابن معطي، وتوجيه اللمع، وشرح الجزولية وغيرها. (انظر: بغية الوعاة ١/ ٣٠٤، وشذرات الذهب ٥/ ٢٠٢).

(٧) شرح الجزولية كتاب ذكره ابن هشام في المغني، والمرادي في شرح التسهيل، وأكد تحقيق المقدمة الجزولية شعبان عبدالوهاب محمد أن هذا الشرح من الكتب النفيسة المفقودة. (انظر: المقدمة الجزولية في النحو ص ٣٥، ٤٥).

(٨) أنواع التنوين عشرة، أربع منها شرحها الفاكهي في المتن في الصفحة السابقة، والباقي هو:

١- تنوين الزيادة: وهو تنوين المنادى المضموم كقوله سلام الله يا مطر

٢- تنوين الترتيم: وهو اللاحق للقوافي المطلقة؛ أي التي آخرها حرف مد، كقوله: (أقلى اللوم عاذل والعتابن)؛ وأصلها العتابا.

٣- تنوين الحكاية: وذلك كما إذا سميت بعاقلة لبيبة، وحكيته على ما كان عليه.

٤- تنوين الضرورة: وهو تنوين صرف ما لا ينصرف، نحو: (أحمد).

٥- تنوين الغالي: وهو اللاحق للقوافي المقيدة بزيادة على الوزن، ومن ثم سمي غالباً - من الغلو والزيادة - كقوله:

(قالت بنات العم يا سلمى وإنن)، وأصلها: إن.

٦- تنوين المجهوز: كقول بعضهم: هؤلاء قومك.

(انظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ١/ ١٥-١٨، وحاشية الحمصي ١/ ٢٢).

أقسام تنوينهم عشر، عليك بها  
فإن تقسيمها من خير ما حُرزا  
ممكن وعوض وقابل والمنكر ز  
رَنَم أو احك اضطرر وغلا وما هيزا

٣/ ويُعرف أيضاً بالحديث عنه؛ أي [الإسناد إليه] وهو أن يُضمَّ إليه ما تتم به الفائدة، كثناء ضربت - بتثليثها بالحركات -، فإتھا اسم؛ لأنك قد حدثت عنها بالضرب، وكمين وضرب من قولك: من حرف جر، وضرب فعل ماضٍ، فإن قيل: إذا كانا اسمين فكيف أخبرت عن الأول بأنه حرف وعن الثاني بأنه فعل؟ وهل هذا إلا تناقض؟ قلت: / ٤ أ / قال الرضي<sup>(١)</sup>: ليس المراد أنهما في هذا التركيب حرف وفعل، بل المراد أنهما إذا استعملتا فيما وُضعا له، كخرجت من الكوفة، وضربت زيداً، كان من حرفاً وضرب فعلاً، على أن جماعة - منهم ابن مالك<sup>(٢)</sup> - وتبعه الحبيصي<sup>(٣)</sup> - اعتبروا في الإسناد إلى القول إسناداً ما لمعناه؛ ليخرج ما أُسنَدَ إليه ما للفظه كالمثالين المذكورين، وأما إسناد خير إلى تسمع في قولهم: تسمع بالمعيدي<sup>(٤)</sup> خير من أن تراه<sup>(٥)</sup> فمؤول.

(١) في ع وق: وغال.

(٢) في ق: تَضَمَّ.

(٣) في ع: فهل.

(٤) انظر: شرح كافية ابن الحاجب ١/ ١٨، ولكن مع اختلاف يسير في اللفظ.

(٥) انظر: شرح التسهيل ١/ ١٦-١٧.

(٦) انظر: الموشح على كافية ابن الحاجب ص ٧، والحبيصي هو أبو بكر شمس الدين محمد بن أبي بكر بن محمد الحبيصي المتوفى ٧٣١هـ، وهو منسوب إلى قرية خبيص من قرى كرمات، من مصنفاته: شرح كافية ابن الحاجب المُسمَّى بالموشح. (انظر: خزنة الأدب ١٣/ ٧٦، وهديّة العارفين ٢/ ١٤٨، ومعجم المؤلفين ٩/ ١١٦).

(٧) في الأصل بالمعيد والمثبت من ق وب ود.

(٨) انظر: مجمع الأمثال للميداني ١/ ١٢٩ (برقم ٦٥٥).



## [أقسام الاسم]

وهو ؛ أي : الاسم ، بعد التركيب ضربان - أي : نوعان - :

أحدهما مُعَرَّبٌ ؛ وهو الأصل في الأسماء - أي : الغالب - . ولهذا قَدَّمَهُ ، ويُسمَّى مُتَمَكِّنًا ، وكذا أمكن إن انصرف .

وإنما كَانَ الأصل في الإعراب لاختصاصه بتعاقب معاني عليه ، لا يُمَيِّزُهَا إِلَّا الإعرابُ بخلاف الفعل ؛ إذ يمكن تمييزها بغيره ، والمُعَرَّبُ مُشْتَقٌّ مِنَ الإعراب ، فينبغي الكلام عليه أولاً ؛ إذ معرفة المُشْتَقِّ موقوفة على معرفة المُشْتَقِّ مِنْهُ .

## [تعريف الإعراب]

فالإعراب لغة : البيان والتغيير والتحسين ، يُقال : أعرب عن حاجته ؛ إذا أبان عنها ، وأعرَبَتْ مَعْدَةُ البعير ؛ إذا تغيرت لفساد ، وجارية عروبة ؛ أي : حسناء .

واصطلاحاً على القول بأنه لفظي : أثر ظاهر أو مُقَدَّرٌ يَحِلُّهُ العامل في آخر الكلمة ، أو ما نُزِّلَ منزلته . وعليه المُصَنَّفُ في الأوضح والشذور .

وعلى القول بأنه معنوي : تغيير أو آخر الكلم أو ما نُزِّلَ منزلتها ؛ لاختلاف العوامل الداخلة عليها لفظاً أو تقديرًا . وعليه كثيرٌ من المتأخرين ، وهو ظاهرٌ تعريفه للمُعَرَّبِ

(١) قال ابن هشام في قطر الندى : وهو ضربان : مُعَرَّبٌ ؛ وهو ما يتغير آخره بسبب العوامل الداخلة عليه : كزيد .

(انظر : شرح قطر الندى ص ٩) .

(٢) سقطت أي : نوعان من ق وب .

(٣) في ع : في الغالب .

(٤) ومن معاني الإعراب أيضاً : معرفتك بالفرس العربي من الهجين إذا سهل . وقال الأزهري : الإعراب والتعريب معناهما واحد ؛ وهو الإبانة ، والعروب هي المطيعة لزوجها المتحبة إليه . (انظر : لسان العرب - عرب) .

(٥) انظر : أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ٣٩ / ١ ، وشرح شذور الذهب ص ٥٤ .

بقوله<sup>(١)</sup> : وهو ما - أي الذي أو شيء - يتغير<sup>(٢)</sup> هيئة آخره لفظاً أو تقديرًا بسبب العوامل المختلفة المُقتضية رفعاً أو نصباً أو جرّاً ، الداخلة عليه لفظاً أو تقديرًا ، وذلك كزيد وموسى .

## [محترزات التعريف]

فقوله ما يتغير<sup>(٣)</sup> كالجنس للمُعَرَّبِ ، فدخل فيه التغيير<sup>(٤)</sup> الكائن في الأوائِل والأواسط<sup>(٥)</sup> ، وخرج بقوله آخره تغيير الأوائِل والأواسط<sup>(٦)</sup> ، والمُراد بالآخر ما كان / ب / آخره<sup>(٧)</sup> حقيقة ؛ كدال زيد ، أو مجازاً<sup>(٨)</sup> ؛ كدال يد .

## [أنواع الاسم المُعَرَّبِ]

فقولنا لفظاً أو تقديرًا إشارة إلى أن المُعَرَّبَ نوعان :

أ / لفظي ؛ وهو ما يظهر فيه الإعراب كزيد ونحوه<sup>(٩)</sup> .

ب / وتقديري ؛ وهو ما يُقَدَّرُ فيه ذلك كالفتى<sup>(١٠)</sup> وغلامي<sup>(١١)</sup> ، ومنه نحو : القاضي<sup>(١٢)</sup> رفعاً وجرّاً ، وجُع المذكر السالم المضاف إلى ياء المتكلم فقط<sup>(١٣)</sup> رفعاً ؛

(١) في ع : لقوله .

(٢) بعدها في ع وق : آخره أي .

(٣) في ب : ما تغير .

(٤) في ع وب : التغيير .

(٥) في ق : والأواسط وكذا في الموضع الآخر .

(٦) المراد أوائِل الكلمات وأواسطها ، نحو : أعجبنى أسدٌ ، وأعجبنى أسدٌ .

(٧) في ع وق وب : آخرًا .

(٨) أي ما حُذِفَ آخره ، فتُقدَّرُ عليه الحركة لا حركة الإعراب كما في : يدٌ وغواشٍ وقاضٍ ...

(٩) سقطت ونحوه من ع .

(١٠) لأنه اسم مقصور ، فتُقدَّرُ فيه الحركات الثلاث بسبب التعذر .

(١١) لأنه اسم مضاف إلى ياء المتكلم ، فتُقدَّرُ فيه الحركات الثلاث بسبب اشتغال المحل بحركة المناسبة .

(١٢) لأنه اسم منقوص ، فتُقدَّرُ فيه حركتا الرفع والجر بسبب الثقل ، أما النصب فيظهر لحقة الفتحة .

(١٣) سقطت فقط من ع .

كُمُسْلِمِيَّ<sup>(١)</sup>، وكذا الأسماء الستة، والجمع المذكور مطلقاً<sup>(٢)</sup>، والمثنى<sup>(٣)</sup> رفعا إذا أضيفت<sup>(٤)</sup> إلى كلمة أولها ساكن؛ نحو: جاء أبو الحسن، ومسلمو القوم وصالحا القوم. نبة عليه السَّيِّدُ<sup>(٥)</sup> في حاشيته وغيره<sup>(٦)</sup>.

وخرج بقوله بسبب العوامل ما تغيَّر آخره لا بسبب ذلك، بل<sup>(٧)</sup> بسبب غيرها؛ كالإتباع والنقل والحكاية والتقاء الساكنين<sup>(٨)</sup>. وقوله الداخلة عليه إشارة إلى أن آخر المُعَرَّب لا يتغيَّر لأجل العوامل إلا إذا كان العامل مُسلَّطاً عليه، سواء تقدَّم؛ كضربت زيدا، أم تأخر؛ كزيداً ضربت. ولا فرق في ذلك بين أن يكون العامل ملفوظاً به - كما مرَّ - أو مقدراً كما في نحو: بكم درهم اشتريت؟ إذ التقدير بكم من درهم، ولهذا قلنا ثانياً لفظاً أو تقديرأ.

(١) أصلها: (مسلمون + ي) ثم حذفت النون بسبب الإضافة فصارت (مسلموي) ثم أُغْلِت الواو ياء، ثم أدغمت في ياء المتكلم، ومن هنا فإن علامة رفعه - الواو - مقدرة استقلاً عند ابن الحاجب، وتعدراً عند غيره. (انظر: الكتاب ٤/١٤٤، وشرح الكافية ١/٣٣، وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ٣/١٩٦-١٩٨، وجمع الهوامع ٢/٤٣٥).

(٢) حيث نسقط العلامات لفظاً بسبب التقاء الساكنين - وإن بقيت خطأ -.

(٣) أما المثنى المنصوب فتثبت ياؤه، وتحرك بالكسرة منعاً لتقاء الساكنين، نحو: رأيتُ صالحِي المدينة.

(٤) في ع وق: أضيف

(٥) هو السيد الشريف علي بن محمد بن علي الجرجاني المتوفى ٨١٦ هـ، لغوي نحوي فقيه، له مصنفات عديدة منها: كتاب التعريفات، وحاشية على كافية ابن الحاجب، ولابنه حاشية أيضاً على الكافية (انظر: بغية الوعاة ٢/١٩٦-١٩٧، وخزانة الأدب ١٣/٧٦).

(٦) انظر: شرح الكافية ١/٨١.

(٧) سقط من ع: لا بسبب ذلك بل.

(٨) مثال الإِتباع في قراءة أبي جعفر المدني قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا﴾ - البقرة: ٣٤، ومثال النقل في قراءة ورش قوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَقْلَمْ أَنَّ اللَّهَ﴾ - البقرة: ١٠٦ - ومثال الحكاية قولك: مَنْ زيداً؟ بعد قول أحدهم: رأيت زيدا. ومثال التقاء الساكنين قوله تعالى: ﴿مَنْ يَشَاءُ اللَّهُ يُضِلَّهُ﴾ - الأنعام: ٣٩ - (انظر: شرح التسهيل ١/٥٧، وارتشاف الضرب ٢/٦٧٣).

## [العامل: تعريفه وأحكامه]

والعوامل جمع عامل، وهو ما أثر في آخر الكلمة من اسم أو فعل أو حرف.

والأصل فيه أن يكون من العل ثَمَّ من<sup>(١)</sup> الحرف ثَمَّ من الاسم. ولا يؤثر العامل أثرين في محل واحد، ولا يجتمع عاملان على معمول واحد، ولا يمتنع أن يكون له معمولات. والأصل تخالفه مع المعمول في النوع، فإن كانا من نوع واحد<sup>(٢)</sup>، فلمشابهة العامل ما لا يكون من نوع المعمول<sup>(٣)</sup>.

والصحيح في الإعراب أنه زائد على ماهية الكلمة<sup>(٤)</sup>، [وقيل: إنه جزء منها]<sup>(٥)</sup>، ومقارن للوضع<sup>(٦)</sup>.

## [الاسم المبني]

والثاني مبني<sup>(٧)</sup>؛ وهو ما كان بخلافه، أي: المُعَرَّب؛ أي<sup>(٨)</sup>: ما لم يتغيَّر آخره بسبب العوامل الداخلة عليه، ولو قال: وهو بضده، لكان أولى؛ لأن الإعراب ضد البناء،

(١) جاء في ع وق وب: ثم الحرف ثم الاسم بإسقاط من في الموضعين.

(٢) وهذا لا يكون إلا بين اسمين، فالفعل لا يعمل في مثله والحرف لا يعمل في مثله.

(٣) كاسم الفاعل.

(٤) اختلف النحاة في ماهية الألف والياء والواو كعلامات للإعراب في الثنية والجمع على ثلاثة أقوال: فالكوفيون اعتبروها الإعراب نفسه، والبصريون على أنها حروف إعراب، وذهب المازني والمبرد والأخفش إلى أنها دليل للإعراب فليست إعراباً ولا حروف إعراب. (انظر: الإيضاح في علل النحو للزجاجي ص ١٣٠، والإنصاف في مسائل الخلاف ١/١٧، وارتشاف الضرب ٢/٨٣٣-٨٣٤).

(٥) زيادة من ع وق.

(٦) أي إن الإعراب وضع مع اللغة بداية، وهذا محل خلاف أيضاً. (انظر: الإيضاح في علل النحو للزجاجي ٦٧-٦٩، وحاشية الحمصي ١/٣٠).

(٧) قال ابن هشام في قطر الندى: ومبني؛ وهو بخلافه، كهؤلاء في لزوم الكسر، وكذلك حذام وأمس في لغة الحجازيين، وكأحد عشر وأخواته في لزوم الفتح، وكثيل وبعث وأخواتها في لزوم الضم إذا حُذِف المضاف إليه ونوي معناه، وكمن وكمن في لزوم السكون، وهو أصل البناء. (انظر: شرح قطر الندى ص ٩).

(٨) سقطت من ع.

والضَّادان لا يجتمعان، والخلافان قد / ٥ أ / يجتمعان كالقعود والضحك، لكن<sup>(١)</sup> قد يُشعرُ  
ثبوت الواسط<sup>(٢)</sup>؛ لأنَّ الضَّدين يجوز ارتفاعهما، وهو مشتقٌّ من البناء.

### [تعريفُ البناء]

وهو لغة: وضعُ شيءٍ على شيءٍ على صفةٍ يُرادُ بها الثبوتُ.

واصطلاحاً - على القولِ بأنَّه لفظيٌّ - ما جيءَ به لا لبيانِ مُقتضىِ العاملِ من شبهِ الإعرابِ من  
حركةٍ أو حرفٍ أو سكونٍ أو حذفٍ، وليس حكايةً أو نقلاً أو إتباعاً أو تخلُّصاً من سكونين<sup>(٣)</sup>.  
وعلى القولِ بأنَّه معنويٌّ: لزومُ آخرِ الكلمةِ حالةً واحدةً لغيرِ عاملٍ<sup>(٤)</sup> ولا اعتلالٍ<sup>(٥)</sup>؛  
نحو: موسى<sup>(٦)</sup>. وعليه المُصنَّفُ في شرحِ الشذور<sup>(٧)</sup>، وظاهرُ عبارةِ المتنِ<sup>(٨)</sup> تقتضيه.

### [علةُ بناءِ الأسماءِ]

وإنَّما يُبنى الاسمُ إذا أشبهَ الحرفَ شَبهاً قوياً، يُدنيه منه في الوضعِ أو المعنى أو  
الاستعمالِ<sup>(٩)</sup>، فلو عارضَ شَبهُ الحرفِ ما يقتضي الإعرابَ، اُسْتُصِحِبَ؛ لأنَّه الأصلُ في الاسمِ.

(١) قوله لكن قد يشعر... ارتفاعهما ساقطة من ع وب.

(٢) أي: ما ليس مبنياً ولا مُعرَّباً؛ كالمحكّي عند بعض النحاة.

(٣) في ب: ساكنين.

(٤) لأنَّ حركة الحكاية أو النقل أو الإتيان أو التخلُّص من التقاء الساكنين ليست حركة بناء، وإن كانت لا تتأثر

بتغيّر العامل. (انظر: شرح التسهيل ١/ ٥٧).

(٥) أي: دون وجود عامل، ليخرج الظرف غير المتصرّف الملائم للنصب، فحركته إعراب لا بناء.

(٦) حيث إنَّ المعتل كموسى تُقدَّر فيه حركات الإعراب، حتى وإن لازم حركة واحدة.

(٧) عبارة نحو موسى سقطت من ع وق.

(٨) انظر: شرح شذور الذهب ص ١٠٤.

(٩) انظر: شرح قطر الندى ص ١٣.

(١٠) قال ابن مالك:

لشبه من الحروف مُدني  
والاسم منه معرب ومبني  
والمعنوي في متى وفي هنا  
تأثر، وكافتقار أصلاً

كالشبه الوضعي في اسمي (جنتنا)  
وكناية عن الفعل بلا

(انظر: شرح ابن عقيل ١/ ٣١-٣٣).

وإنَّما لم يُعرَّب الحرفُ عند مُشابهته الاسمَ، كما يُبنى الاسمُ لمُشابهته له<sup>(١)</sup>؛ لِعَدَمِ  
المُقْتَضَى لِإِعْرَابِهِ؛ إذ<sup>(٢)</sup> لا تعتوره المعاني حتَّى يُعرَّبَ لبيانِ ما أُريدَ منها.

تنبيه<sup>(٣)</sup>: اُخْتَلِفَ في الأسماءِ قبلَ التركيبِ<sup>(٤)</sup>:

أ/ فقيل: مبنيةٌ لوجودِ الشَبِّ الإهمالي<sup>(٥)</sup> فيها؛ لأنَّها لا عاملةٌ ولا معمولةٌ. واختاره  
ابن مالك.

ب/ وقيل: مُعرَّبةٌ حُكماً<sup>(٦)</sup>.

ج/ وقيل: موقوفةٌ؛ لِعَدَمِ مُقْتَضَىِ الإعرابِ وسببِ البناء، وهذا هو المُثْبِتُ الواسِطة<sup>(٧)</sup>.

### [أقسامُ الاسمِ المبنِي]

واعلَمَ أنَّ المبنِيَّ على أربعةِ أقسامٍ: مبنِيٌّ على الكسرِ، ومبنِيٌّ على الفتحِ، ومبنِيٌّ على  
الضمِّ، ومبنِيٌّ على السكونِ. وقدَّمَ ما كان مبنياً على الحركة<sup>(٨)</sup> جَرياً على العادةِ في تقديمها،  
وإنَّ كانَ الأنسبَ تقديمُ السكونِ؛ لأصاليتهِ في البناء. وخصَّ الكسرَ بالتقديمِ؛ لأنَّه الأصلُ  
في تحريكِ البناء.

(١) سقطت له من ع وق وب.

(٢) في ع: لأنه.

(٣) غموض وطمس في الأصل في قوله تنبيه: إلى آخر الورقة ١٥؛ أي: إلى قوله في الصفحة التالية وإن لم يوضع له  
حرف، والمثبت من ع وق.

(٤) كحروف الهجاء: ألف، باء... وأسماء العدد: واحد، اثنان.... والحروف المفتحة بها السور الكريمة: الم،  
حم.... (انظر: ارتشاف الضرب ٢/ ٦٧٦).

(٥) الشبه الإهمالي: أي إن الأسماء مبنية لكونها تشبه الحرف المهمل في كونه غير عامل ولا معمول. (انظر: شرح  
الكافية الشافية ١/ ٨٧، ومنحة الجليل على شرح ابن عقيل ١/ ٣٦).

(٦) وهذا اختيار الزمخشري في كشفه عندما تحدث عن فواتح السور، فاعتبرها معربة. (انظر: الكشف ١/ ٦٣-  
٦٥، وحاشية الحمصي ١/ ٣٤).

(٧) أي قول متوسط بين القولين السابقين، وهو اختيار أبي حيان. (انظر: حاشية الحمصي ١/ ٣٤).

(٨) في ع وق وب: الحركات.

## الاسم المبني على الكسر

والله أشار في المثال<sup>(١)</sup> في قوله كهؤلاء في لزوم الكسر في الأحوال الثلاثة، وهو من أسماء الإشارة، والهاء فيه للتنبيه. وكلها مبنية إلا دين وتين على قول<sup>(٢)</sup>؛ لتضمنها معنى الإشارة، فإنه من معاني الحروف / ٥ ب / وإن لم يوضع له حرف يؤدى<sup>(٣)</sup> به، كما وُضع للتمني والترجي، وإنها كان موجبة للبناء؛ لأن حق الاسم أن يدل على معنى في نفسه فقط، فإذا وجد مع ذلك قد دل على معنى في غيره، كان مشبهة للحرف في ذلك؛ إذ الدلالة على معنى في الغير إنما هي من شأن الحروف. وبني على الكسر للتخلص من التقاء الساكنين بالحركة الأصلية في ذلك.

## أنواعه

وأتى بكاف التشبيه مع حرف<sup>(٤)</sup> العطف في قوله: وكذلك حذام وأمس في لغة الحجاز؛ للإشارة إلى أن المبني على الكسر نوعان:  
أ/ متفق على بنائه؛ كهؤلاء، وقد مر الكلام عليه.  
ب/ وتختلف فيه؛ كحذام وأمس.

## الخلافاً في باب حذام

فأما حذام ونحوه مما هو على وزن فعال - بفتح أوله - علماً لمؤنث \* تشبيهاً له بنحو نزال في التعريف والتأنيث والزنة<sup>(٥)</sup>، كوبار اسم لقبيلة، وظفار اسم لبلدة، وسكاب اسم لفرس، وسجاح - بمهملة في آخره - اسم للكذابة التي ادعت النبوة:

(١) في ب: بالمثال مع إسقاط في.

(٢) انظر: شرح الكافية ٣/ ٧٨، وشرح شذور الذهب ص ٧٨، ٧٩، ١٧١.

(٣) في ع: تؤدى.

(٤) في ع: حروف.

(٥) سقطت عبارة الكلام عليهن ع وق.

(٦) ما بين النجمتين ساقط من ب.

أ/ فأهل الحجاز يبنونه على الكسر مطلقاً<sup>(٦)</sup>، قيل: تشبيهاً له بفعال الدال على الأمر<sup>(٧)</sup>، قال الشاعر:

١ - إذا قالت حذام فصداً فوها فإن القول ما قالت حذام<sup>(٨)</sup>

ب/ وأكثر<sup>(٩)</sup> بني تميم توافقهم<sup>(١٠)</sup> في كل ما ختم براء؛ فتبنوه على الكسر مطلقاً، وتعرّب غيره إعراب ما لا ينصرف<sup>(١١)</sup>.

ج/ وغير الأكثر منهم<sup>(١٢)</sup> ذهب إلى الإعراب مطلقاً إعراب ما لا ينصرف؛ للعلمية والعدل عن فاعلة عند سيبويه<sup>(١٣)</sup>، وللعلمية والتأنيث المعنوي عند المبرّد<sup>(١٤)</sup>، قيل: وهو

(١) انظر: الكتاب ٣/ ٢٧٨، والمقتضب ٣/ ٣٧٣.

(٢) وهو مبني على الكسر باتفاق الحجازيين والتميميين. (انظر: شرح الكافية ٣/ ١٨٨، وشرح شذور الذهب ص ١٣٠).

(٣) البيت من الوافر؛ للشاعر لجيم بن صعب وقيل سحيم بن صعب، وقد ورد في شرح المفصل ٤/ ٦٤، وشرح ابن عقيل ١/ ٩٤، وشرح الأشموني ٣/ ٢٦٨، ولسان العرب - رقتش.

موطن الشاهد: محبي (حذام) مبنية على الكسر في الشطرين في محل رفع فاعل، وهذه لغة الحجازيين.

(٤) بعدها في ع: قوم.

(٥) في ع وق وب: يوافقهم..... فينبه..... ويعرب.

(٦) انظر: الكتاب ٣/ ٢٧٧-٢٧٨، والمقتضب ٣/ ٣٧٥، وشرح المفصل ٤/ ٦٤، وشرح شذور الذهب ص ١٣٦-١٣٧.

(٧) أي من بني تميم.

(٨) انظر: الكتاب ٣/ ٢٧٠-٢٧٥، وسيبويه: هو أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر مولى بني الحارث بن كعب

المتوفى بشيراز في ١٨٠ هـ، إمام النجاة عامة، والبصريين خاصة، له: الكتاب (انظر: بغية الوعاة ٢/ ٢٢٩-٢٣٠، وهدية العارفين ١/ ٨٠٢).

(٩) انظر: المقتضب ٣/ ٣٧٥، والمبرد هو محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الأزدي البصري أبو العباس المتوفى في

الكوفة ٢٨٥ هـ. من مصنفاته: الكامل في اللغة والأدب، والمقتضب.. (انظر: إنباه الرواة ٣/ ٢٤١، وبغية

الوعاة ٢/ ٢٢٩-٢٣٠).

الظاهر؛ إذ لا يُعدّل إلى العدل إلا إذا لم يُوجد سببٌ غيره، وقد أمكن اعتبارُ التأنيث، فلا وجه لتكليفٍ<sup>(١)</sup> غيره.

وقد جمع الأعشى<sup>(٢)</sup> بين اللغتين التيميّتين في قوله:

٢ - ومَرَّ دَهْرٌ عَلَى وَبَارٍ فَهَلَكْتَ جَهْرَةً وَبَارٌ

فبنى وبارِ الأول<sup>(٣)</sup> على الكسر، وأعرَبَ الثاني.

[الخلاف في أمس]

وأما أمس؛ فأهلُ الحجاز يبنونه على الكسر مطلقاً؛ إذا / أ / أُريد به يومٌ معلوم<sup>(٤)</sup>، ولم يُصَف، ولم يُعرَف بآل، ولم يُكسَر، ولم يُصَغَر.

وعلةُ بنائه عندهم تضمُّنه معنى لامِ التعريف، وبُني على الحركة؛ ليعلمَ أنَّهُ أصلٌ في الإعراب، وكانت كسرة؛ لأنَّها الأصلُ في التخلُّصِ من التقاء الساكنين.

وأما بنو تميم؛ فمنهم من أعرَبه إعراب ما لا ينصرف مطلقاً؛ للعلمية والعدل عن الأمس، وأكثرُهم يخصُّ ذلك بحالة الرفع، ويبنيه على الكسر في غيرها، فإنَّ فُقدَ شرطٍ من الشروط المتقدمة، فلا خلاف في إعرابه وصرفه، وإن استعملت المُجرَّد المراد به مُعيَّن ظرفاً، فمبنيٌّ إجماعاً، كذا في الأوضح<sup>(٥)</sup>.

(١) في الأصل: للتكلف إلى والمثبت من ع وق.

(٢) الأعشى: هو ميمون بن قيس بن جندل المعروف بأعشى قيس، أو الأعشى الكبير، أبو بصير: شاعر جاهلي وأحد أصحاب المعلقات، عُمَر طويلاً فأدرك الإسلام ولم يسلم، له ديوان شعر. (انظر: الأغاني ١٠٨/٩ - ١٢٩، ومعجم المؤلفين ١٣/٦٥-٦٦).

(٣) البيت من مخَلع البسيط للأعشى وقد ورد في ديوانه ص ١٩٣، والكتاب ٢٧٩/٣، والمقتضب ٣٧٦/٣، وشرح المفصل ٦٤/٤، وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ١٣٠/٤. والشاهد واضح في المتن.

(٤) في ع: الأولى.

(٥) في ع وق: معيَّن.

(٦) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ١٣٢-١٣٥، وانظر: الكتاب ٢٨٣/٣.

١/ [الاسم المبني على الفتح]

وأشار إلى القسم الثاني<sup>(١)</sup> بقوله: وكأحد عشر وأخواته<sup>(٢)</sup> من ثلاثة عشر إلى تسعة عشر - بتذكير العشرة في المذكر، وتأنيثها في المؤنث، وعكس ذلك فيما دونها<sup>(٣)</sup> - في لزوم الفتح في الأحوال الثلاثة.

وكُلُّها مبنية على الفتح صدرأً وعجزاً؛ أما الأول فلافتقاره إلى الثاني<sup>(٤)</sup>، وقيل: لتنزيله من الثاني منزلة صدرِ المُركَّب<sup>(٥)</sup> من عجزه، وأما الثاني فلتضمُّنه معنى الحرف<sup>(٦)</sup> - أي: الواو-؛ لأنَّ أصلَ أحد عشر - مثلاً - أحد وعشر، ثم حُذِفَت الواو قصداً لمزج الاسمين، وجعلهما اسماً واحداً، وكان البناء على حركة لما مرَّ<sup>(٧)</sup>، وكانت فتحة قصداً لتخفيف الثقل الحاصل بالتركيب. وإنَّما لم يُمزج الاسمان في نحو: لا رجل وامرأة؛ لأنَّ الأحد والعشرة عبارة عن عددٍ واحدٍ كعشرة ومائة، بخلاف: لا رجل وامرأة.

وأما اثنا عشر واثنتا عشرة فلا يُبنى الصدرُ منهما؛ لوقوع العجزِ فيهما موقعَ النون<sup>(٨)</sup>، فكما أنَّ الإعراب ثابتٌ مع النون، أثبت مع الواقع موقعها. وترك المُصنِّف استثناءً إحالةً على ما سيأتي<sup>(٩)</sup> من أنَّه يُعرَبُ إعرابَ المُثنى، وبُني العجزُ فيهما لتضمُّنه<sup>(١٠)</sup> حرفَ العطف.

(١) أي: من أقسام الاسم المبني.

(٢) عبارة وكأحد عشر وأخواته مطموسة في ق.

(٣) أي: عندما تكون مفردة، حيث تخالف المعدود تذكيراً وتأنيثاً.

(٤) فلما افتقر إلى الثاني أشبه الحرف شبهاً افتقارياً فبُني.

(٥) في ب: الاسم، مع إسقاط من عجزه.

(٦) في ق: حرف العطف.

(٧) في الصفحة السابقة من أنَّ علة البناء على حركة؛ ليعلمَ أنَّ له أصلاً في الإعراب.

(٨) لأن (اثنا) أصلها (اثنان) فحُذِفَت النون للإضافة.

(٩) انظر: مبحث المثني في هذا الكتاب ص ٥٣.

(١٠) بعدها في ع وق: معنى.

وأشار إلى الثالث بقوله: وكقبل وبعد وأخواتها / ٦ ب / كالجهايت الست، وحسب، وأول، ودون في لزوم الضم لا مطلقاً، بل بشرط [وهو] إذا حُذِفَ لفظ المُضَافِ إليه، وتوَيَّ معناه دون لفظه؛ نحو: ﴿لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ﴾<sup>(١)</sup> بالضم في قراءة السبعة<sup>(٢)</sup>، أي:

من قبل الغلب ومن بعده، فحُذِفَ لفظ المُضَافِ إليه، وتوَيَّ معناه فُتِنَا لذلك، بخلاف ما إذا:

• صُرِّحَ بالمُضَافِ إليه؛ كجئتكَ قبل زيد وبعده.

• أو حُذِفَ وتوَيَّ ثبوت لفظه؛ كقوله:

٣ - ومن قبل نادى كلُّ مولى قرابةً فما عطفَتْ مولىً عليه العواطفُ<sup>(٣)</sup>

• أو حُذِفَ، ولم يُنَوَّ شيء أصلاً؛ كقوله:

(١) بعدها في ق: القسم

(٢) زيادة من ع.

(٣) سورة الروم، من الآية ٤. وهي بنهاها مع الآيات السابقة ﴿الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَرَزَقْنَاهُمْ مِنْ ثَمَرِهِمْ وَهُمْ يَقُولُونَ الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي هَدَانَا لِهَذَا وَمَا كُنَّا لِنَكْفُرَ بِهِ﴾ في يَضِجُ سِينَتُكَ لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ وَيَوْمَئِذٍ يَفْقَرُ الْمُؤْمِنُونَ

(٤) في الأصل السبع من ب، والقراء السبعة هم: نافع المدني (-١٦٩هـ)، وعبد الله بن كثير المكي (-١٢٠هـ)، وعاصم بن أبي النجود الكوفي (-١٢٧هـ)، وحزمة بن حبيب الزيات الكوفي (-١٥٦هـ)، وعلي بن حمزة الكسائي الكوفي (-١٨٩هـ)، وأبو عمرو بن العلاء البصري (-١٥٤هـ)، وعبد الله بن عامر الشامي (-١١٨هـ). (انظر: المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها ١/ ١٠٤-١٠٦).

(٥) بيت مجهول القائل من الطويل ورد في أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ٣/ ١٥٤، وشرح ابن عقيل ٢/ ٦٣، وشرح الأشموني ٢/ ٢٦٩. وللبيت رواية أخرى: (ومن قبل نادى كلُّ مولى قرابةً).

موطن الشاهد: محيىء (قبل) معربة مكسورة دون تنوين، مراعاة لنية الإضافة.

(٦) في الأصل: ينوى، والمثبت من النسخ الأخرى.

٤ - فسأغ لي الشراب، وكنت قبلاً أكاذُ أغصُ بالماء الفرات<sup>(١)</sup>

فإنهما في هذه الأحوال الثلاثة يُعْرَبَانِ - كما يُفْهَمُ ذلك من كلامه - نصباً على الظرفية أو خفضاً بمن، لكن بترك التنوين في الحالة الثانية مراعاةً للإضافة<sup>(٢)</sup>، وبوجوبه في الثالثة لزوال ما يُعَارِضُهُ في اللفظ والتقدير؛ إذ هما في هذه الحالة نكرتان كسائر النكرات، والتنوينُ فيهما للتمكين. وإنما أُعْرِبَا في الأحوال الثلاثة؛ لأنه لم يكْمَلْ فيهما شَبَهُ الحرف، فبقيا على مُقْتَضَى الأصل؛ وهو الإعراب.

وُتِنِيا عند وجود الشرط المذكور؛ لِشَابِهَيْتِهَا الحرف من حيث تضمُّنُها معنى الإضافة، الذي هو معنى الحرف، مع ما فيهما من شَبَهِ الحرف بالجمود والافتقار والتوغل في الإيهام، وقيل: لِشَبَهَيْتِهَا بحرف الجواب في الاستغناء بها عن لفظ ما بعدهما.

وُتِنِيا على الحركة لِمَا مَرَّ<sup>(٣)</sup>، وكانت ضمةً جبراً بأقوى الحركات؛ لِمَا لَحَقَهَا مِنَ الوهنِ بحذف المُضَافِ إليه مع أن معناه مقصود، أو ليكْمَلْ لهما جميع الحركات؛ لأنَّهما في حال الإعراب إمَّا مجرورانِ بمن أو منصوبان، أو لِتُخَالِفَ حركةُ بنائهما حركةَ إعرابهما.

ومثْلُهُما في جميع ما قدَّمناه أسماء الجهات، وما عُطِفَ عليها بما مَرَّ<sup>(٤)</sup>. وتُسَمَّى هذه الظروف غايات؛ / ٧ أ / لصيرورتها بعد الحذف غايةً في النطق بعد أن كانت وسطاً<sup>(٥)</sup>.

(١) البيت من الوافر، ليزيد بن الصعق، وقيل لعبد الله بن يعرب. وقد ورد في أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ٣/ ١٥٦، وشرح شذور الذهب ص ١٤٧، وشرح ابن عقيل ٢/ ٦٤، والمقاصد النحوية ٣/ ٣٥٤. موطن الشاهد: قوله (قبلاً) حيث قطع الظرف عن الإضافة لفظاً ومعنى، فجاء معرباً منوناً منصوباً على الظرفية.

(٢) بعدها في ق: فيه.

(٣) أي: في الصفحة (١٥) من أن البناء على حركة يُعْلَمُ أن له أصلاً في الإعراب.

(٤) انظر: ص ١٧ من هذا الكتاب.

(٥) أي: إن هذه الظروف تظهر دلالتها من خلال المُضَافِ إليه، إذ المُضَافُ إليه غاية الظرف، فاذا حُذِفَ المُضَافُ إليه صار المُضَافُ غايةً بحد ذاته إذ تضمَّنَ المُضَافُ معنى المُضَافِ إليه. (انظر: حاشية الحمصي ١/ ٤١).

## تنبيه [في بناء غير واستعمالها]

أُلْحِقَ بهذه الظروف في البناء والإعراب لفظه غير، الواقعة بعد لا أو ليس؛ كما في قولهم: قبضت عشرة ليس غير بالضم، أي: ليس المقبوض غيرَها، فأضمر اسم ليس فيها، وحُذِفَ ما أُضِيفَ إليه غيرُ وتوَيَّ معناه، فُبَيِّنَتْ على الضم؛ لمشاركتها لها في الإبهام.

وتقييد المصنّف في الأوضح<sup>(١)</sup> غير بالواقعة بعد ليس، يقتضي أن الواقعة بعد لا لا يثبت لها هذا الحكم كما صرح به في شرح الشذور<sup>(٢)</sup>، وقال في المغني<sup>(٣)</sup>: وقولهم لا غير لحن. والظاهر أنه لا فرق بين المنفية بليس أو بلا؛ إذ الحكم ثابت لها على كلا الأمرين، كما نصر عليه الزمخشري<sup>(٤)</sup> في المفضل<sup>(٥)</sup>، وابن الحاجب<sup>(٦)</sup> في الكافية<sup>(٧)</sup>، وتابَعَهُ على ذلك

(١) انظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ١٥٢/٣، قال ابن هشام: ومنها غير... وإذا وقع بعد ليس وعلم المضاف إليه جاز ذكره كقبضت عشرة ليس غيرَها وجاز حذفه لفظاً فيضم غير تنوين، ثم اختلف، فقال المبرد: ضمة بناء، لأنها قبل في الإبهام فهي اسم أو خبر، وقال الأخفش: إعراب؛ لأنها اسم ككل وبعض، لا ظرف قبل وبعد، فهي اسم لا خبر، وجوزها ابن خروف.

(٢) انظر: شرح شذور الذهب ص ١٤٩-١٥٠.

(٣) انظر: مغني اللبيب ص ٢٠٩.

(٤) هو محمود بن عمر بن محمد بن أحمد، أبو القاسم جار الله الزمخشري المتوفى ٥٣٨ هـ، عالم في اللغة والنحو والأدب والتفسير، له من المصنفات: الكشاف في التفسير، والفاث في غريب الحديث، والمفضل في النحو... (انظر: بغية الوعاة ٢/٢٧٩-٢٨٠، وكشف الظنون ص ١٧٧٤-١٧٧٧).

(٥) انظر: المفضل في علم اللغة ص ٩١. لكن الإشارة إلى ذلك غير واضحة، قال الزمخشري: والمستثنى يُحذف تخفيفاً، وذلك قولهم ليس إلا، وليس غير.

(٦) هو عثمان بن عمر بن أبي بكر الكردي المصري؛ جمال الدين أبو عمرو المالك النحوي المعروف بابن الحاجب المتوفى بالإسكندرية ٦٤٦ هـ، إمام في اللغة والنحو والفقه، من تصنيفه: الأمالي، والشافية في التصريف، والكافية في النحو... (انظر: بغية الوعاة ٢/١٣٤-١٣٥، وهدية العارفين ١/٦٥٤-٦٥٥).

(٧) انظر: شرح الكافية ٣/٢٤٧.

شارحو كلامه، ومنهم المحققون<sup>(٨)</sup>. وقد سُمِعَ وقوع غير بعد لا، أنشد ابن مالك في باب القسم من شرح التسهيل<sup>(٩)</sup> قوله:

٥ - جواباً به تنجو اعتماد، فوربنا لعن عمل أسلفت لا غير تُسأل<sup>(١٠)</sup>

فيُعمل به من غير توقّف، فما وقع في المغني وفي شرح الشذور لا يُعترّ به.

## ٤/[الاسم المبني على السكون]

وأشار إلى الرابع بقوله: وكنن وكمن في لزوم السكون في الأحوال الثلاثة.

ولا فرق في من بين أن تكون استفهامية أو شرطية أو موصولة أو نكرة موصوفة، ولا [فرق]<sup>(١١)</sup> في كم بين أن تكون استفهامية؛ بمعنى: أي عدد؟، أو خبرية؛ بمعنى: بعدد كثير.

وبُيِّنَتْ مَنْ في الجميع؛ لشيبهها بالحرف في الوضع<sup>(١٢)</sup> أو في المعنى فيما<sup>(١٣)</sup> إذا كانت شرطية أو استفهامية<sup>(١٤)</sup>، وفي الافتقار فيما إذا كانت موصولة أو<sup>(١٥)</sup> موصوفة<sup>(١٦)</sup>.

وبُيِّنَتْ كَم في الحالتين؛ لشيبهها بالحرف في الوضع أو في المعنى.

(١) انظر: شرح الكافية ٣/٢٥١، وشرح المفضل ٢/٩٥، والقاموس المحيط - غير.

(٢) انظر: شرح التسهيل ٣/٧٥.

(٣) البيت من الطويل بلا نسبة في شرح التسهيل ٣/٧٥، وشرح التصريح ٢/٥٠، والدرر اللوامع على همع الهوامع ٣/١١٦.

موطن الشاهد: قوله لا غير، حيث استعملت في فصيح الكلام، وفي هذا رد على ابن هشام الذي اعتبرها من باب اللحن.

(٤) زيادة من ب.

(٥) لكونها على حرفين فأشبهت من وفي.

(٦) في ع وق وب: كما.

(٧) من حيث المعنى فإن (من) الشرطية تشبه إن الشرطية، ومن الاستفهامية تشبه همزة الاستفهام.

(٨) بعدها في ع وق: نكرة.

(٩) الموصولة تنفرد إلى جملة الصلة، وهذا شبه افتقاري بالحرف، أما الموصوفة فليس شرطاً أن توصف بجملة، بل قد توصف بمفرد، وافتقارها إلى المفرد لا يدخلها في شبه الافتقاري. (انظر: حاشية الحمصي ١/٤٢).

## [الأصل في حركة المبني السكون]<sup>(١)</sup>

ولمّا كان تأخيرُه للسكون يُوهِمُ أنّه خلافُ الأصل، أشارَ إلى دفعِ ذلك التوهمَ بقوله: وهو أصلُ البناء؛ لحَفَّتِهِ، وثقلِ البناء، واستصحاباً ٧ ب / للأصل - وهو عدمُ الحركة -، فلا يُعدّلُ عنه إلّا لسببٍ.

## [أسبابُ البناءِ على الحركةِ دونَ السكون]

أ. كالتقاء الساكنين في نحو: أمْسٍ.

ب. وكونِ الكلمةِ على حرفٍ واحدٍ؛ كبعضِ المُضمراتِ.

ج. وكونها عُرْضةً لأنْ يُبتدأَ بها؛ كلامِ الابتداءِ.

د. وكونها لها أصلٌ في التمكين؛ كأوّلِ.

هـ. وسببُها بالمُعربِ؛ كضربٍ، فإنّه مشابهُ المضارعِ في وقوعِهِ صفةً وصلّةً وشرطاً وخبراً وحالاً<sup>(٢)</sup>.

## [علامات بناء الأفعال والحروف]

ومن أجلِ أنّ الأصلَ في البناءِ السكونُ؛ دخلَ في الكلمِ الثلاثِ؛ كهْلٌ وقُمْ وكَمْ. ولمّا كانَ الفتحُ أقربَ الحركاتِ إلى السكونِ لحصولِهِ بأدنى فتحِ الفمِّ؛ دخلَ أيضاً في الكلمِ الثلاثِ كسوفٌ وقامٌ وأينَ. ولمّا كانَ الكسرُ والضمُّ ثقيلينِ اختصّا بالحرفِ والاسمِ؛ لحَفَّتِهِما دونَ الفعلِ لِثِقَلِهِ.

(١) وقد زاد السيوطي عليها سبباً آخر، وهو التفضيل على غيره كالماضي الذي بُني على حركة تفضيلاً على فعل الأمر. (انظر: الأشباه والنظائر ٢/ ٣٣).

(٢) فمثال مجيئه صفة: جاء رجلٌ ضربَ صديقه أو يضرب صديقه، ومثال مجيئه صلة: وصل الذي ضرب جاره أو يضرب جاره، ومثال مجيئه شرطاً: إن درس عليّ نجح أو إن يدرس عليّ ينجح، ومثال مجيئه خبراً: الصديق ضرب معتدياً، أو يضرب معتدياً، ومثال مجيئه حالاً: جاء علي وقد ضرب جاره، أو يضرب جاره.

## الفعل وأقسامه<sup>(١)</sup>

وأما الفعل - وهو ما دلّ على معنى في نفسه، واقرنَ بأحدِ الأزمنة الثلاثة وضعاً - فثلاثة أقسام عند جمهور البصريين، وقسمان عند الكوفيين والأخفش<sup>(٢)</sup> "ياسقاط الأمر" - بناءً على أنّه مُقتطعٌ من المضارع - فهو عندهم مُعربٌ بلامِ الأمرِ مُقدَّرةً، وانتصرَ لهم المُصنّفُ في المعني "وقوّاهُ.

وإنّما كانت الأفعال ثلاثةً لانحصارِ الزمانِ في ذلك؛ لأنّ الفعلَ الذي هو الحدثُ إمّا متقدّمٌ على<sup>(٣)</sup> زمانِ الإخبارِ، أو مُقارِنٌ له، أو مُتأخِّرٌ عنه؛ فالأوّل هو الماضي، والثاني الحاضر، والثالث الاستقبال. وقال ابنُ الحُبَّاز<sup>(٤)</sup>: الدليلُ على أنّ الأزمنة ثلاثةٌ قوله تعالى: ﴿لَهُ مَا بَيْنَ أَيْدِينَا وَمَا خَلْفَنَا وَمَا بَيْنَ ذَلِكَ﴾<sup>(٥)</sup>، وقولُ زهير<sup>(٦)</sup>:

(١) قال ابن هشام في قطر الندى: ((وأما الفعلُ فثلاثة أقسام: ماضٍ ويُعرفُ ببناء التانيث الساكنة، وبتأوّه على الفتح، كضربَ إلامع واو الجماعة، فيُضمُّ كضربوا، أو الضمير المرفوع المتحرك، فيسكنُ كضربتُ، ومنه: نعم وبئس وعسى وليس في الأصح)). (انظر: شرح قطر الندى ص ١٨).

(٢) هو سعيد بن مسعدة المجاشعي، أبو الحسن البصري المشهور بالأخفش أو الأخفش الأوسط، المتوفى ٢١٠هـ وقيل ٢٢١هـ، عالم لغوي بصري قرأ النحو على سيويه وكان أسنّ منه، لكنه كثير المخالفة لجمهور البصريين، من تصانيفه: معاني القرآن، وكتاب الاشتقاق... (انظر: هدية العارفين ١/ ٣٨٨، وبغية الوعاة ١/ ٥٩٠-٥٩١).

(٣) انظر: المقتضب ٢/ ٤٤، ٣، ١٣١، وارتشاف الضرب ٢/ ٢٠٢٧.

(٤) مغني اللبيب ص ٣٠٠، وانظر: الإنصاف في مسائل الخلاف ٢/ ٥٢٤-٥٤٨.

(٥) في ب وس: عن.

(٦) شرح الجزولية لابن الحُبَّاز، كتاب مفقود (انظر ص ٩ من هذا الكتاب).

(٧) سورة مريم من الآية ٦٤. وهي بتمامها ﴿وَمَا نُنَزِّلُ إِلَّا بِأَمْرِ رَبِّكَ لَهُ مَا بَيْنَ أَيْدِينَا وَمَا خَلْفَنَا وَمَا بَيْنَ ذَلِكَ وَمَا كَانَ رَبُّكَ نَسِيًّا﴾.

موطن الشاهد: هذه الآية تدل على أن الأزمنة ثلاثة: ما ينتظرنا (المستقبل)، وما مضى (الماضي)، والحال (الآن).

(٨) هو زهير بن أبي سلمى المُزَنّي - واسم أبي سلمى ربيعة بن رياح -، شاعر جاهلي معروف، وصاحب إحدى العلقات المشهورة، وله ديوان شعر. (انظر: شعر زهير بن أبي سلمى للأعلم الشنتمري ص ٨).



٦- وأَعْلَمُ عِلْمَ الْيَوْمِ وَالْأَمْسِ قَبْلَهُ وَلَكِنِّي عَنْ عِلْمِ مَا فِي غَيْدِ عَمٍّ

### سُؤْلُوْلًا: الْفَعْلُ الْمَاضِي وَعَلَامَاتُ بَنَائِهِ

١/ ماضٍ؛ وهو ما دلَّ وضعاً على حدثٍ وزمانٍ انقضى.

وُسَمِيَ ماضياً باعتبارِ زمانِهِ الْمُسْتَفَادِ مِنْهُ.

وقَدَّمَهُ على فِعْلِ الْأَمْرِ؛ لَأَنَّهُ جَاءَ على الْأَصْلِ؛ إِذْ هُوَ مُتَّفَقٌ على بَنَائِهِ، ولأنَّ علامته مفردة، وقَدَّمَهَا على المضارع؛ لأَنَّهُمَا قد يكونانِ مُجَرَّدَيْنِ، والمُضَارِعُ لا يكونُ إِلَّا بالزِيَادَةِ<sup>(١)</sup>، والمزِيدُ فيه فرعٌ عن المَجْرَدِ<sup>(٢)</sup>. / ٨ أ / وَعَكَسَ في الْأَوْضَحِ<sup>(٣)</sup>، فَقَدَّمَ الْمَضَارِعَ؛ لَأَنَّهُ لَمَّا شَابَهُ الْأِسْمَ قَوِيَّ وَشُرْفَ، وَأَخَّرَ الْمَاضِي؛ لِتَأْخُرِهِ في الوجودِ<sup>(٤)</sup>؛ لَأَنَّهُ مَسْبُوقٌ بِالْحَالِ والاستقبالِ، وَلِزَمَ على هذا تَوَسُّطُ الْأَمْرِ.

[علامته]

وَيُعْرَفُ؛ أَي يُمَيَّزُ<sup>(٥)</sup> عن قِسْمَيْهِ بَتَاءِ التَّائِيثِ السَّاكِنَةِ الدَّالَّةِ على تَأْنِيثِ فاعِلِهِ، وتَلَحُّقُهُ مُتَصَرِّفاً كَانَ أو جامداً إِلَّا فَعْلَ التَّعَجُّبِ، وَحَبْدًا في المَدْحِ، وَأَفْعَالَ الاستثناءِ، وكَفَى في قولِهِم: كَفَى بَهْنِدٍ، ولا يَقْدَحُ ذَلِكَ في كونِها أَفْعَالاً ماضِيَةً؛ لَأَنَّ الْعَرَبَ التَّرَمَّتْ تذكيرَ فاعِلِها.

(١) البيت من الطويل لزهير بن أبي سلمى في ديوانه ص ٢٥، وشرح القصائد العشر للتبريزي ص ١٥٣، ولسان العرب/ عمي.

وموطن الشاهد: إشارة زهير إلى أن الأزمنة ثلاثة الماضي والحاضر والمستقبل.

(٢) أي: حروف المضارعة المجموعة في كلمة (تأتي).

(٣) وهذا أصل من الأصول العامة في القياس.

(٤) انظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ٢٧/١-٢٩.

(٥) أي: إن الاتصاف بالماضوية لا يكون إلا بعد اتصافه بالحالية.

(٦) في ب: يتميز.

وإنما اختصت التاء الساكنة به؛ للفرق بين تاء الأفعال وتاء الأسماء، ولم يعكس لئلا يُفْضِي ثَقُلُ الحَرَكَةِ إلى ثَقُلِ الْفَعْلِ<sup>(١)</sup>.

والمُرَاد بها الساكنة بالذات، فلا يضرُّ تحريكُها لعارضٍ، كأن يُلاقيها ساكنٌ فحينئذٍ تُكسَرُ؛ نحو: ﴿قَالَتْ أَمْرَأَتُ الْعَزِيزِ﴾<sup>(٢)</sup>، أو تُضَمُّ؛ نحو: ﴿وَقَالَتْ أَخْرِجْ عَلَيْنَ﴾<sup>(٣)</sup>؛ [وَتُفْتَحْ؛ نحو: ﴿قَالَتَا أَتَيْنَا طَائِعِينَ﴾<sup>(٤)</sup>] ولهذا قال المرادي<sup>(٥)</sup>: ولا اعتداد بحركة النقل، ولا بحركة التقاء الساكتين لعروضهما<sup>(٦)</sup>.

وخرج بالساكنة المتحركة، فإنها تدخل على الاسم؛ كقائمة، وعلى الحرف؛ كُرِبَتْ وَثُمَّتْ<sup>(٧)</sup>، إِلَّا أَنَّ حَرَكَتَهَا في الاسم حركة إعراب، وفي الحرف حركة بناء، وقد تكون في الاسم حركة بناء؛ نحو: لا حول ولا قوة.

(١) أي: لم تجعل التاء المتحركة للفعل والساكنة للاسم؛ لأن الساكنة خفيفة فناسبت الفعل الثقيل.  
(٢) سورة يوسف، من الآية ٥١. وهي بتمامها ﴿قَالَ مَا خَطْبُكَ إِذْ رَوَدْتَنِي يُوسُفُ عَنْ نَفْسِي، قُلْتُ خَشِيَ اللَّهُ مَا عَلِمْنَا عَلَيْكَ مِنْ شَيْءٍ قَالَتْ أَمْرَأَتُ الْعَزِيزِ الْكَذَّابُ فَصَحَّ الْحَقُّ أَنَا رَوَدْتُهُ عَنْ نَفْسِي. وَإِنَّهُ لَمِنَ الضَّالِّينَ﴾  
(٣) سورة يوسف من الآية ٣١، وهي بتمامها ﴿فَلَمَّا سَمِعَتْ بِمَكْرِهِنَّ أَرْسَلَتْ إِلَيْهِنَّ وَأَعْتَدَتْ لَهُنَّ مُتَّكًا وَأَتَتْ كُلَّ وَجْدَةٍ مِنْهُنَّ سِكِّينًا وَقَالَتْ أَخْرِجْ عَلَيْنَ فَمَا رَأَيْتَهُنَّ أَكْبَرَتْهُنَّ وَقَطَّعْنَ أَيْدِيَهُنَّ وَقُلْنَ خَشِيَ اللَّهُ مَا هَذَا بِشَيْءٍ إِنَّ هَذَا إِلَّا مَلَكٌ كَرِيمٌ﴾ يوسف ٣١، قرأ قالون والبصريان وعاصم وحمة بكسر التاء وصلًا، وقرأ ابن كثير ونافع وابن عامر والكسائي بضمها وصلًا. (انظر: البدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة ص ١٦٣، والكتاب الموضح في وجوه القراءات وعللها ٢/٦٧٧، ومعجم القراءات القرآنية ٣/١٦٦).

(٤) سورة فصلت، من الآية ١١. وهي بتمامها ﴿ثُمَّ أَسْرَفْنَا إِلَى السَّمَاءِ وَهِيَ دُخَانٌ فَقَالَ لَهَا وَلِلْأَرْضِ أُنْتِمَا طَوْعًا أَوْ كَرْهًا قَالَتَا أَتَيْنَا طَائِعِينَ﴾.

(٥) ما بين المعقوفتين زيادة من ق.

(٦) هو بدر الدين الحسن بن قاسم المرادي نسباً المغربي أصلاً المصري ولادة، اشتهر بنسبه إلى جدته أم قاسم، فكان ينسب إليها ويقال: ابن أم قاسم المتوفى سنة ٧٤٩هـ في مصر، تتلمذ على يد أبي حيان الأندلسي وغيره، وله مصنفات كثيرة منها: الجنى الداني في حروف المعاني، وشرح الألفية توضيح المقاصد والمسالك إلى ألفية ابن مالك. (انظر: بغية الوعاة ١/٥١٧، وشذرات الذهب ٦/١٦٠).

(٧) انظر: توضيح المقاصد والمسالك إلى ألفية ابن مالك ١/٢٨٨.

(٨) انظر: مغني اللبيب ص ص ١٥٧-١٥٨، ورفص المباني ص ٢٣٤.

وأما قولهم رُبْتُ وُثِمْتُ - بالسكونِ على قَلَةٍ<sup>(١)</sup>، حيثُ دخلتُ على الحرفِ - فلا يُرَدُّ على إطلاقه<sup>(٢)</sup>؛ لعدم دلالتها على تأنيثِ الفاعلِ، بل هي في مثلِ ذلكِ لتأنيثِ اللفظِ، والمُصَنَّفُ - وإنْ أُلْقِيَ التَّأْنِيثُ - فالمرادُ به<sup>(٣)</sup> تأنيثُ المعنى كما أشرنا إليه؛ إذ هو المُتَبَادِرُ عِنْدَ<sup>(٤)</sup> الإِطْلَاقِ<sup>(٥)</sup>.

### [أحوال بنائه]

ولما فرغ من تمييزه شرع في بيان حكمه، فقال: وبنائُهُ على الفتحِ لفظاً أو تقديرًا<sup>(٦)</sup>، ثلاثياً كان أو رباعياً أو خماسياً أو سداسياً، ولا يزيدُ على ذلكِ.

وُبُنِيَ على حركة<sup>(٧)</sup> لمشابهته المضارعَ فيما مرَّ<sup>(٨)</sup>، والاسمُ في وقوعه<sup>(٩)</sup> مَوْقَعُهُ<sup>(١٠)</sup>.

### [مواضع بناء الماضي على غير الفتح]

وُخَصَّ بالفتحة<sup>(١١)</sup> طلباً للخفة، إلا إذا كان:

(١) انظر: مغني اللبيب ص ١٥٨ و ١٨٤.

(٢) أي: إن دخول تاء التأنيث الساكنة على هذين الحرفين لا ينقض القول بأن تاء التأنيث الساكنة علامة للفعل

فقط، والعلة فصلها بعد ذلك.

(٣) سقطت به من ب.

(٤) في ب: على.

(٥) انظر: حاشية الحمصي ٤٧/١.

(٦) تقديرًا كما في نحو: دعا وقضى مما هو معتل بالألف؛ فتقدر فتحة البناء على الألف بسبب التعذر.

(٧) في ق: الحركة.

(٨) لأن المضارع مُعَرَّبٌ بالحركات، وقد أشبهه الماضي في وقوعه صفة وصله وحالاً وخبراً لكن مشابهة الماضي

للإسم والمضارع منقوصة، لذا بُنِيَ على حركة بدلاً من السكون.

(٩) في الأصل: بوقوعه والمثبت من ب.

(١٠) في الأصل: موقوعه، والمثبت من ق وب وس.

(١١) في ع: بالفتح.

أ - مع واو الجماعة، فيُضَمُّ آخرُهُ ضَمَّةً بِنَاءً<sup>(١)</sup>؛ كضربُوا للمناسبة. وأما<sup>(٢)</sup> نحو: / ب / دعُوا واشترُوا ففيه إعلالٌ معروف<sup>(٣)</sup>.

ب .. أو كان مع الضمير المرفوع المتحرك، فيسكُنُ آخرُهُ تسكينَ بِنَاءٍ؛ كضربتُ .. بتثنية التاء - كراهةً توالي أربع حركات<sup>(٤)</sup> فيما هو كالكلمة الواحدة؛ إذ الفاعل كجزءٍ من فعله. وخرجَ بالمرفوع المنصوب<sup>(٥)</sup>، وبالمتحرك الساكن غير الواو، ففي هاتين الحالتين يُبنى على الفتح - كما إذا تجرَدَ -، وقد شمل ذلك كله عمومُ المستثنى منه<sup>(٦)</sup>.

وذهب بعضهم إلى بنائه على الفتح مطلقاً. وأما نحو ضربتُ وضربُوا، فالسكون والضمُّ عارضانِ أو جبهما ما مرَّ<sup>(٧)</sup>، وعليه المُصَنَّفُ في الأوضح<sup>(٨)</sup>. وعبارةُ المتن - كالشرح<sup>(٩)</sup> - تُؤهِمُ أَنَّ الماضي مع واو الجماعة مبنيٌّ على الضمِّ، وليس كذلك؛ فقد صرحوا عند الكلام على ألقابِ البناءِ أَنَّ الضمَّ لا يدخلُ الفعلَ كالكسرِ، وقد مرَّ ذلك<sup>(١٠)</sup> فليتأمل<sup>(١١)</sup>.

(١) سقطت ضمة بناء من ب.

(٢) في ع: فأما.

(٣) أصلهما: دعاوا واشتراوا، فحذفت الألف لالتقاء السكتين، وفتح ما قبلها دليلاً على الألف المحذوفة (انظر: الكتاب ٣/ ٥٣٢-٥٣٤، وشذا العرف في فن الصرف ١٦٥-١٦٦).

(٤) في ق وب: متحركات.

(٥) نحو: ضَرَبْتُكَ، إذ لا يلزم توالي ما ذكر لأن ضمير النصب في معنى الانفصال (انظر: حاشية الحمصي ٤٨/١).

(٦) أي: في قوله: وبنائُهُ على الفتح لفظاً أو تقديرًا.

(٧) أي المناسبة وكراهة توالي الحركات، انظر: الصفحة السابقة.

(٨) انظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ٣٦/١.

(٩) انظر: شرح قطر الندى ص ٢٦-٢٧.

(١٠) انظر: ص ٢٠ من هذا الكتاب.

(١١) سقطت فليتأمل من ب.

وَيُعْرَفُ؛ أَي يَتَمَيَّزُ<sup>(١)</sup> عَنْ قَسَمِيَّهِ بِدَلَالَتِهِ عَلَى الطَّلَبِ، أَي: بِنَفْسِهِ، لَا بِانْضِمَامِ غَيْرِهِ إِلَيْهِ؛ لِيُخْرِجَ نَحْوُ لَا تُضْرِبْ، فَإِنَّ الدَّلَالََةَ عَلَى الطَّلَبِ - وَإِنْ فُهِمَتْ مِنْهُ - فَهِيَ بِوَاسِطَةِ حَرْفِ النَّهْيِ الَّذِي هُوَ طَلَبُ التَّرْكِ.

وَلَا بَدَّ مَعَ ذَلِكَ مِنْ قَبُولِ<sup>(٢)</sup> يَاءِ الْمُخَاطَبَةِ؛ نَحْوُ: ﴿فَكُلِي وَاشْرَبِي وَقَرِّي عَيْنًا﴾<sup>(٣)</sup>، أَوْ نُونِ التَّوَكُّيدِ؛ كَأَقْبَلْنَ. وَالْمُرَادُ بِيَاءِ الْمُخَاطَبَةِ يَاءُ الْفَاعِلَةِ<sup>(٤)</sup>، وَهِيَ اسْمُ مُضَمَّرٍ عِنْدَ سِيبَوِيهِ وَالْجُمْهُورِ<sup>(٥)</sup>.

فَلَوْ دَلَّتْ كَلِمَةُ عَلَى الطَّلَبِ، وَلَمْ تَقْبَلِ الْيَاءُ أَوْ النُّونَ؛ فَهِيَ اسْمُ فَعْلٍ كَنَزَالِ، أَوْ مُصَدَّرٌ كَضَرْبًا زِيدًا، أَوْ حَرْفٌ نَحْوُ: كَلَّا بِمَعْنَى انْتَهَ<sup>(٦)</sup>. أَوْ قَبْلَتُهُمَا<sup>(٧)</sup> وَلَكِنْ لَمْ تَدَلَّ عَلَى الطَّلَبِ؛ فَهِيَ فَعْلٌ مُضَارِعٌ نَحْوُ: ﴿لَيْسَ جَنَّ وَلَيْكُونَا﴾<sup>(٨)</sup>، أَوْ فَعْلٌ تَعَجُّبٍ<sup>(٩)</sup>.

(١) فِي ع وَس: يُتَمَيَّزُ.

(٢) الْوَاسِطَةُ هِيَ الْجَوْهَرَةُ الْفَاخِرَةُ فِي وَسْطِ الْقَلَادَةِ، وَالْوَاسِطُ فِي الرَّجُلِ مَا تَوَسَّطَ بَيْنَ الْقَادِمَةِ وَالْآخِرَةِ (انظر: لسان العرب - وسط)، قُلْتُ: وَالصَّحِيحُ أَنْ يَقُولَ: بِوَاسِطَةِ.

(٣) فِي ع وَس: قَبُولُهُ.

(٤) سُورَةُ مَرْيَمَ، مِنَ الْآيَةِ ٢٦. وَهِيَ بِنِهَايِهَا ﴿فَكُلِي وَاشْرَبِي وَقَرِّي عَيْنًا فَإِمَّا تَرَيَيْنَ مِنَ الْبَشَرِ أَحَدًا فَقُولِي إِنِّي نَذَرْتُ لِلرَّحْمَنِ صَوْمًا فَلَنْ أُكَلِّمَ الْيَوْمَ إِنْسِيًّا﴾.

(٥) أَي: الَّتِي تَتَّصِلُ بِالْفَعْلِ، وَتَكُونُ فِي مَحَلِّ رَفْعِ فَاعِلٍ، أَمَّا يَاءُ الْمُتَكَلِّمِ فِي نَحْوِ: ضَرَبَنِي زَيْدٌ، فَهِيَ فِي مَحَلِّ نَصَبِ مَفْعُولٍ بِهِ.

(٦) خِلَافًا لِلْبَازِنِيِّ وَالْأَخْفَشِ، فَهِيَ عِنْدَهُمْ حَرْفُ تَأْنِيثٍ وَالْفَاعِلُ مُسْتَر (انظر: مغني اللبيب ص ٤٨٧، وَحَاشِيَةُ

الْحَمَاصِيِّ ٥٢/١).

(٧) انظر: مغني اللبيب ص ٢٤٩.

(٨) أَي: الْيَاءُ وَالنُّونَ.

(٩) سُورَةُ يُوسُفَ، مِنَ الْآيَةِ ٣٢.

(١٠) لَا تَدْخُلُ نُونُ التَّوَكُّيدِ عَلَى فَعْلِ التَّعَجُّبِ إِلَّا شَدُودًا لِأَنَّ مَعْنَاهُ كَمَعْنَى الْفَعْلِ الْمَاضِي. (انظر: مغني اللبيب

ص ٤٤٣).

نَحْوُ: أَحْسِنُ زَيْدٌ - فَإِنَّهُ لَيْسَ أَمْرًا عَلَى الْأَصَحِّ<sup>(١)</sup>؛ بَلْ عَلَى صَوْرَتِهِ. وَإِنَّمَا قَالَ يَاءُ الْمُخَاطَبَةِ، وَلَمْ يَقُلْ يَاءُ الْمُتَكَلِّمِ؛ لِأَنَّ هَذِهِ تَكُونُ فِي الْأَسْمِ وَالْفِعْلِ وَالْحَرْفِ، نَحْوُ: مَرَّ بِي أَخِي فَأَكْرَمَنِي.

### [أحوال بنائه]

وَلَمَّا فَرَعَ مِنْ تَمْيِيزِهِ، شَرَعَ فِي بَيَانِ حُكْمِهِ، فَقَالَ: وَبِنَاؤُهُ عَلَى السَّكُونِ إِذَا كَانَ صَحِيحَ الْآخِرِ، وَلَمْ يَتَّصِلْ بِهِ ضَمِيرٌ ثَنِيَّةٌ، وَلَا ضَمِيرٌ جَمْعٌ، وَلَا ضَمِيرُ الْمُؤَنَّثَةِ الْمُخَاطَبَةِ؛ كَاضْرِبَ وَأَنْطَلِقَ وَاسْتَخْرِجَ؛ إِذْ مُضَارِعُهُ يُجَزَّمُ بِالسَّكُونِ إِلَّا:<sup>(٢)</sup>

أ/ الْمُعْتَلُّ - وَهُوَ مَا آخِرُهُ وَآوُ أَوْ أَلْفٌ أَوْ يَاءٌ -، فَعَلَى حَذْفِ آخِرِهِ بِنَاؤُهُ - وَهُوَ حَرْفُ الْعَلَّةِ - لَكِنْ بِشَرْطِ أَنْ لَا يَتَّصِلَ بِهِ مَا تَقْدَّمَ<sup>(٣)</sup>، أَوْ نُونُ النِّسْوَةِ<sup>(٤)</sup>؛ كَاغْزُ وَاخْشُ وَارْمُ؛ إِذْ مُضَارِعُهُ يُجَزَّمُ بِحَذْفِ آخِرِهِ، فَاغْزُ مَبْنِيٌّ عَلَى حَذْفِ ٩ ب / الْوَائِ، وَاخْشُ عَلَى حَذْفِ الْأَلْفِ، وَارْمُ عَلَى حَذْفِ الْيَاءِ؛ لِأَنَّ مُضَارِعَهَا مِثْلُهَا.

ب/ وَإِلَّا نَحْوُ: قُومًا، مِمَّا هُوَ صَحِيحُ الْآخِرِ وَاتَّصَلَ بِهِ ضَمِيرٌ ثَنِيَّةٌ. وَنَحْوُ: قُومُوا، مِمَّا اتَّصَلَ بِهِ ضَمِيرُ الْجَمَاعَةِ. وَنَحْوُ: قُومِي، مِمَّا اتَّصَلَ بِهِ ضَمِيرُ الْمُؤَنَّثَةِ الْمُخَاطَبَةِ، فَعَلَى حَذْفِ النُّونِ بِنَاؤُهُ؛ إِذْ مُضَارِعُهُ الْمُتَّصِلُ بِهِ ذَلِكَ يُجَزَّمُ بِحَذْفِهَا<sup>(٥)</sup>.

(١) خِلَافًا لِلْفَرَّاءِ وَالزَّجَّاجِ وَابْنِ كَيْسَانَ وَابْنِ خُرُوفَ، حَيْثُ رَأَوْا أَنَّ الْفَعْلَ أَمْرٌ لَفْظًا وَمَعْنَى، أَمَّا الْبَصَرِيُّونَ فَرَأَوْا أَنَّ لَفْظَهُ أَمْرٌ وَمَعْنَاهُ الْخَبَرُ. (انظر: شرح المفصل ١٤٨/٧، وَشرح الكافية الشافية ٤٩٠/١، وَأَوْضَحَ الْمَسَالِكَ ٢٥٣-٢٥٥/٣).

(٢) الْإِسْتِثْنَاءُ هُنَا مُنْقَطِعٌ لِأَنَّ الْمُعْتَلَّ لَيْسَ مِنْ جِنْسِ الْمُسْتَثْنَى مِنْهُ وَهُوَ الصَّحِيحُ الْآخِرُ، وَكَذَلِكَ مَا وَلِيَهَا مِنْ إِسْتِثْنَاءَاتٍ. (انظر: حاشية الحمصي ٥٣/١).

(٣) أَي: مِنَ الضَّمَانِ: ضَمِيرُ الثَّنِيَّةِ وَالْجَمْعِ وَالْمُخَاطَبَةِ.

(٤) لِأَنَّ اتِّصَالَ نُونِ النِّسْوَةِ بِجَعْلِهِ مَبْنِيًّا عَلَى السَّكُونِ، وَكَذَا نُونُ التَّوَكُّيدِ الَّتِي تَبْنِيهِ عَلَى الْفَتْحِ.

(٥) لِأَنَّهَا مِنَ الْأَفْعَالِ الْخَمْسَةِ؛ وَهِيَ تَجَزَّمُ وَتَنْصَبُ بِحَذْفِ نُونِ الْإِعْرَابِ مِنْ آخِرِهَا.

ومثله<sup>(١)</sup> في البناء المذكور المعتل المتصل به ذلك؛ نحو: اغزُوا، واغزُوا، واغزِي<sup>(٢)</sup>.

وإن اتصل بالمعتل نون النسوة بُني على السكون، نحو: اغزُون، وارمين، واخشين، كالصحيح المتصلة<sup>(٣)</sup> به النون المذكورة<sup>(٤)</sup>، نحو: فُمنَ واقعدن.

واعلم أن المصنّف لو قال - كما في الأوضح<sup>(٥)</sup> -: وبنأؤه على ما يُجزم به مضارعهُ<sup>(٦)</sup> لكان أحسن، لكن لما ذكر أن للماضي ثلاثة أحوال، أراد أن يذكر بالتنصيص أن للأمر كذلك.

[الخلاف في بعض أفعال الأمر: هلم وهات وتعال]

ومنه - أي من فعل الأمر - هلم في لغة بني تميم<sup>(٧)</sup> الملحقين بها الضائتر بحسب تن هي مُسندة إليه؛ نحو: هلم يا زيد، وهلمّي يا هند، وهلمّا يا زيدان، وهلمّوا يا زيدون، وهلمّمن يا هندات.

(١) ومثل الفعل الصحيح الآخر عندما يكون من الأفعال الخمسة، الفعل المعتل إذا أسند إلى ضائتر التثنية أو الجمع أو المخاطبة، حيث تنطبق عليه قاعدة الأفعال الخمسة، ويستوي عندئذ الصحيح الآخر والمعتل الآخر.

(٢) في ع: اغزوي وهذا تصحيف.

(٣) أصل هذه الأفعال على الترتيب: (اغزوان، واغزُون، واغزُون) أما الأول فلا تغيير عليه، أما الثاني، فبب استئصال الضمة على لام الكلمة (الواو الأولى) حُذفت فالتقى ساكنان، فحذفت لام الكلمة، وبسبب البناء على الأمر حذفت نون الإعراب، وأما (اغزُون)، فقد حذفت حركة الواو استئصالاً، فالتقى ساكنان، فحذفت لام الكلمة، ثم كسرت ضمة الزاي لتناسب الياء، وحذفت نون الإعراب بسبب بناء فعل الأمر لأنه من الأفعال الخمسة.

(٤) في الأصل المتصل، والمثبت من ع وق وب ود.

(٥) أي نون النسوة.

(٦) انظر: أوضح المسالك ٣٧/١.

(٧) وهذا هو رأي البصريين، أما الكوفيون فيرون أن فعل الأمر معرب لا مبني، وهو مجزوم بلام أمر محذوفة حُذفت مع حرف المضارعة (انظر: الإنصاف في مسائل الخلاف ٥٢٤/٢، ومعني اللب ٣٠٠، وكذلك ص ٢١ من هذا الكتاب).

(٨) انظر: الكتاب ٣/٥٢٩-٣٣٠، والمقتضب ٣/٢٥، ٢٠٢، وشرح المفصل ٤/٤١.

وأما أهل الحجاز<sup>(١)</sup>، فهي عندهم اسم فعل، لازم طريقة واحدة، ولا<sup>(٢)</sup> يختلف بحسب من أسند إليه، وبلغتهم جاء التنزيل؛ نحو: ﴿قُلْ هَلَمْ شَهِدَاءُكُمْ﴾<sup>(٣)</sup>، ﴿وَالْقَائِلِينَ لِإِخْوَانِهِمْ هَلَمْ إِلَيْنَا﴾<sup>(٤)</sup>.

وكذا هات بكسر التاء، ما لم يتصل به ضمير جماعية الذكور<sup>(٥)</sup> فيُضَمُّ؛ نحو: هاتوا. وتعال بفتح اللام لا غير في الأصح - أي: الصحيح -؛ لدلالتهما على الطلب، وقبولهما مع ذلك ياء المخاطبة؛ كهاتي وتعال، فإن أمرت بهما مذكراً، كان بناؤهما على حذف حرف العلة، فتقول: هات وتعال كارم واخش، وإن أمرت بهما مؤنثاً كان بناؤهما على حذف النون؛ فتقول: هاتي وتعالّي كارمي واخشّي؛ إذ بناء الأمر على ما يُجزم به مضارعهُ.

وقيل: إنهما اسما فعليين<sup>(٦)</sup>.

[الثالث: الفعل المضارع: علاماته، وبنأؤه]

وأشار إلى القسم الثالث بقوله<sup>(٧)</sup>: ومضارع؛ وهو ما دلّ وضعاً على حدث وزمان غير مُنقَضٍ، حاضراً كان أو مستقبلاً.

(١) انظر: الكتاب ١/٢٥٢، ٣/٥٢٩، ٥٣٤، وشرح المفصل ٤/٤١.

(٢) في الأصل لا، والمثبت من باقي النسخ.

(٣) سورة الأنعام، من الآية ١٥٠. وهي بتمامها ﴿قُلْ هَلَمْ شَهِدَاءُكُمْ الَّذِينَ يَشْهَدُونَ أَنَّ اللَّهَ حَرَّمَ هَذَا فَإِنْ شَهِدُوا فَلَا تَشْهَدُ مَعَهُمْ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَ الَّذِينَ كَذَبُوا بِقَائِنَتِنَا وَالَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِالْآخِرَةِ وَهُمْ يَرْجِعُونَ بَعْدَ لُوكَ﴾.

(٤) سورة الأحزاب، من الآية ١٨. وهي بتمامها ﴿قَدْ يَعْلَمُ اللَّهُ الْمُعَوِّقِينَ يَشْكُرُ الْقَائِلِينَ لِإِخْوَانِهِمْ هَلَمْ إِلَيْنَا وَلَا يَأْتُونَ الْبَاسَ إِلَّا قَلِيلًا﴾.

(٥) في ق وب وس ود: المذكرين.

(٦) انظر: الصحاح - علا / هيت، وشرح المفصل ٤/٣٠، وشرح الكافية ٣/١٧٢، ومصباح المعاني ص ٢٢١ و ٥٠٣.

(٧) قال ابن هشام في قطر الندى: ومضارع؛ ويُعرف بلم، وافتتاحه بحرف من حروف تأيّد، نحو: نقوم، وأقوم، ويقوم، ويُضم أوله إن كان ماضيه رباعياً، كيد حرج ويكرم، ويُفتح في غيره ك يضرب، ويجمع، ويستخرج، ويُسكن آخره مع نون النسوة، نحو: ﴿يَتَرَفَّضَنَّ﴾، و﴿إِلَّا أَنْ يَعْقُوكَ﴾ ويُفتح مع نون التوكيد المباشرة لفظاً وتقديراً، نحو: ﴿لَيُؤَدَّنَّ﴾، ويُعرب فيما عدا ذلك، نحو: يقوم زيد، ﴿وَلَا تَنِمَّانِ﴾، ﴿لَتُسْجَلُوكَ﴾، ﴿فَإِمَّا تَرَيْنَ﴾، ﴿وَلَا يَصُدَّنَّكَ﴾. (انظر: شرح قطر الندى ص ٢٦-٢٧).

١٠ / أ / وُسَمِيَ مضارعاً من المضارعة، وهي المُشَابَهَةُ؛ لِشَابَهَتِهِ الاسمَ في أَنَّ كُلاًّ منهما يطرأ عليه بعد التركيب معاني مُخْتَلِفَةٌ<sup>(١)</sup> تتعاقب على صيغة واحدة. وقضية ذلك<sup>(٢)</sup> الاشتراك في الإعراب، لكن لما كانت المعاني المتعاقبة على الاسم لا يميّزها إلا الإعراب، وعلى المضارع يميّزها غيره أيضاً؛ كان الاسم أشدَّ احتياجاً إلى الإعراب من المضارع، فجعل الإعراب أصلاً فيه وفرعاً<sup>(٣)</sup> في المضارع. وما قيل من أن العلة في التسمية مُشَابَهَتُهُ للاسم<sup>(٤)</sup> في: الإبهام<sup>(٥)</sup>، والتخصيص، وقبول لام الابتداء<sup>(٦)</sup>، والجريان على حركات اسم الفاعل وسكناته، فردّه ابن مالك في شرح التسهيل<sup>(٧)</sup>.

### [علامات الفعل المضارع]

ويُعرَفُ؛ أي يُميّزُ<sup>(٨)</sup> عن قسيميه:

- بلم - أي بدخولها عليه - نحو: ﴿لَمْ يَكِدْ وَلَمْ يُولَدْ﴾<sup>(٩)</sup>.
- وتما يميّزُ به أيضاً دخول حرف التنفيس عليه كسوف.
- وكذا دخول اللام أو لا التليين.

وإنما اقتصر المصنّف على لم كابتين مالِك في أَلْفِيَّتِهِ<sup>(١٠)</sup>؛ لأن لها امتزاجاً بالفعل بتغير<sup>(١١)</sup> معناه إلى المُضَيِّ<sup>(١٢)</sup> حتى صارت كجزئيه، قاله الرضي<sup>(١٣)</sup>.

وافتحاه - بالرفع على الابتداء كما هو قضية كلامه في الشرح<sup>(١٤)</sup> - يكون بحرف واحد زائد من أحرف تأيُّت؛ أي: بَعُدْتُ، أو أَتَيْتُ؛ أي: أَدْرَكْتُ، نحو قولك: نقوم، وأقوم، ويقوم زيد، وتقوم يا عمرو. ولم يذكُر هذه الأحرف ليعرف بها المضارع؛ لوجودها في أوّل الماضي<sup>(١٥)</sup>، وإنما ذكرها تمهيداً للحكم<sup>(١٦)</sup> الذي بعدها كما سيأتي.

ومن النحاة مَنْ جعل افتتاحه بأحدها من علاماته أيضاً<sup>(١٧)</sup>، وهو ظاهر كلام المصنّف<sup>(١٨)</sup>، بل قيل: إن التمييز بها أولى من التمييز بلم؛ لعدم انفكاكها عنه، ولاتصالها به، وللتنصيص على جميع أمثله بخلاف لم. وعليها اقتصر ابن مالك في التسهيل<sup>(١٩)</sup>. وعليه فيشترط في الهمزة أن تكون للمتكلم وحده، وفي النون أن تكون للمتكلم ومن معه، أو للمعظم نفسه ولو ادعاءً، وفي الباء أن تكون للغائب المُذَكَّرِ مُطلقاً، / ١٠ ب / أو لجمع

(١) قال ابن مالك: سواهما الحرف كهل وفي ولم فعل مضارع يلي لم ك يشم (انظر: شرح ابن عقيل ١/ ٢٧).

(٢) في ق: بتغير.

(٣) في ب وس ود: الماضي.

(٤) انظر: شرح الكافية ٤/ ٨٢.

(٥) يشير الفاكهي هنا إلى أن ابن هشام في شرحه على القطر أكد أن أحرف (تأيت) ليست علامة للمضارع بل ذكرها لما لها من أثر في الإعراب، ولو كانت علامة لأحقها بالعلامات الأربع السابقات، وكانت كلمته افتتاحية مكسورة عطفاً على قوله يُميّز... بلم... مع أن المتن يوحى بأنها علامة (انظر: شرح قطر الندى ص ٢٦ و ٣٤).

(٦) كما في نحو: أكرم الضيف، ونزجس العطر، ويرنا الشيب - أي خَصَبَه -، وتعلّم الحساب. (انظر: شرح قطر الندى ص ٣٤، وحاشية الحمصي ١/ ٥٧).

(٧) أي: حكم حركة أول المضارع.

(٨) انظر: الكتاب ١/ ١٣، والمقتضب ١/ ١٣١، وشرح المفصل ٧/ ٦.

(٩) انظر: شرح قطر الندى ص ٢٦.

(١٠) انظر: شرح التسهيل ١/ ٣٨.

(١) كما في ما أحسن فاطمة! فقد يكون (أحسن) فعلاً للتعجب، أو فعلاً ماضياً، أو خبراً للمبتدأ (ما) الاستفهامية

وهكذا، فالإعراب هو الذي يدفع هذه المعاني المتعاقبة، ويحدد المقصود من الجملة.

(٢) أي: تعاقب المعاني على صيغة الاسم والفعل المضارع استلزم أن يدخلها الإعراب للتمييز بين المعاني المحتملة.

(٣) في الأصل فرعاً، والمثبت من س.

(٤) في ق: مشابهة الاسم.

(٥) لأن الاسم النكرة مبهم ويتخصص بالتعريف، والمضارع يحتمل الحال والمستقبل، ويتخصص للاستقبال

بالسين وسرف. (انظر: حاشية الحمصي ١/ ٥٦).

(٦) لأن لام الابتداء تدخل على الاسم والفعل المضارع، نحو: ﴿وَإِنْ رَبَّكَ لَيَحْكُمَنَّ﴾ - النحل: ١٢٤ -، ﴿وَإِنْ فِي

ذَٰلِكَ لَآيَةٌ﴾ - النور: ٤٤، والنازعات: ٢٦ -.

(٧) أي رد هذه الأسباب كعمل في إعراب المضارع، ولم يردّها كعلة للتسمية (انظر: شرح المفصل ٧/ ٦، وشرح

التسهيل ١/ ٣٩-٤٠، وحاشية الحمصي ١/ ٥٦).

(٨) في ق: يتميّز.

(٩) سورة الصمد، الآية ٣.

الغائبات، وفي التاء أن تكون للمُخاطَب مُطلقاً، أو للغائبتين؛ وبهذا يظهر أن التعبير بأنبت أنسب<sup>(١)</sup> بالنسبة للتضعيفية من تعبيره<sup>(٢)</sup> بنأيت.

### [حركة أوله]

والحكم الذي أشرنا إليه فيما مر، هو قوله:

١/ ويضُم أوله - أي: المضارع - أي: الحرف المُفتتح به إن كان ماضيه رباعياً، سواء كان كل حروفه أصولاً، كيدحرج؛ إذ ماضيه دحرج، أم بعضها زائداً كيُجيب ويكرم؛ إذ ماضيهما أجاب وأكرم، والهمزة فيها زائدة؛ لأن وزئهما أفعل.

٢/ ويفتح أوله في غيره - أي<sup>(٣)</sup> غير المضارع الذي ماضيه رباعي<sup>(٤)</sup> - بأن كان ماضيه:

أ. ثلاثياً كيضرب؛ إذ ماضيه ضرب، ولا يكون إلا أصلي الحروف.

ب. أو خماسياً أو سداسياً كينطلق ويستخرج؛ إذ ماضيهما انطلق واستخرج، ولا يكونان إلا مزيداً فيها<sup>(٥)</sup>. ومن الخماسي نحو: خصم وقتل - بالتشديد<sup>(٦)</sup>؛ فإن أصلها اختصم واقتتل، أذغمت التاء فيما بعدها، وحذفت الهمزة<sup>(٧)</sup>؛ ولهذا فتج حرف المضارعة منها.

(١) في ع: أولى وأنسب.

(٢) في ع: التعبير عنه.

(٣) بعدها في ع ود: في.

(٤) في ع وب: رباعياً، وهذا تصحيف.

(٥) لأن الخماسي والسداسي في الأفعال لا يكون مجرداً قط، فالخماسي: أما أن يكون ثلاثياً مزيداً بحرفين؛ كانطلق، أو رباعياً مزيداً بحرف واحد، كتدحرج. والسداسي: أما أن يكون ثلاثياً مزيداً بثلاثة أحرف؛ كاستخرج، أو رباعياً مزيداً بحرفين كافرنقع.

(٦) سقطت بالتشديد من ع. ومنه قوله تعالى: ﴿مَا يَنْظُرُونَ إِلَّا صَيْحَةً وَاحِدَةً تَأْخُذُهُمْ وَهُمْ يَخِصِّمُونَ﴾ - يس ٤٩ -

(٧) حذفت همزة الوصل استغناء عنها، لأن أول الفعل أصبح متحركاً بعد نقل حركة التاء المدغمة إليه. فأصبح

ويُستثنى من كلامه نحو: إخال؛ فإن الهمزة منه مكسورة على الأفص.

أهريق<sup>(١)</sup> وأسطيع<sup>(٢)</sup>؛ فإن الهمزة فيها مضمومة، مع أن ماضيهما - وهو أه

ليس رباعي، وقد يُقال بأنهما<sup>(٣)</sup> من الشواذ فلا استثناء، أو بأن الهاء والسين ر - - - - - سى خلاف القياس، فكأنهما على أربعة أحرف تقديراً.

### [الفعل المضارع المبني]

١/ ويسكن آخره تسكين بناء على الأصح<sup>(٤)</sup>، إن كان مع نون النسوة نحو:

﴿وَالْمُطَلَّقَاتُ يَرْجِعْنَ﴾<sup>(٥)</sup> و﴿إِلَّا أَنْ يَفْقُوتَ﴾<sup>(٦)</sup>.

(١) قال ابن منظور: خال الشيء بخال خيلاً و... ظنة... وتقول في مستقبله: إخال، بكسر الألف، وهو الأفصح،

وبنو أسيد يقولون: أخال، بالفتح، وهو القياس، والكسر أكثر استعمالاً (انظر: لسان العرب - خيل).

(٢) قال الفيروز آبادي: هراق يُهريقه - بفتح الهاء - هراقة.. وأهراقه يُهريقه إهراقاً، وأهراقه يُهريقه إهريقاً: صبّه، وأصله: أراقه يُريقه إراقاً... (انظر: القاموس المحيط لاهرق).

(٣) قال الفيروز آبادي: طاع له يطوع ويطاع: انقاد... واستطاع: أطاق، ويقال: استطاع، ويجذفون التاء استغناءً لها مع الطاء، ويكرهون إدغام التاء فيها فتتحرك السين، وهي لا تحرك أبداً.... وبعض العرب يقول: استاع يستيع، وبعضهم يقول: استطاع يُسطيع - بقطع الهمزة - بمعنى أطاع يُطيع (انظر: القاموس المحيط - طوع).

(٤) في ب وس: إنها.

(٥) خلافاً للسهلي وابن طلحة وابن دُستويه، علماً بأن ابن مالك في شرح التسهيل قال بأن لا يخالف في هذا

الحكم، وهو وهم (انظر: شرح الكافية ٢/ ٢٢٨-٢٢٩، وشرح التسهيل ١/ ٤١، وارتشاف الضرب ٢/ ٦٧٤، ومع الموامع ١/ ٦٧، وحاشية الحمصي ١/ ٥٩).

(٦) سورة البقرة، من الآية ٢٢٨. وهي بتامها ﴿وَالْمُطَلَّقَاتُ يَرْجِعْنَ بِأَنفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ وَلَا يَحِلُّ لَهُنَّ أَنْ يَكْتُمْنَ مَا خَلَقَ اللَّهُ فِي أَرْحَامِهِنَّ إِنْ كُنَّ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَهُوَ لَهُنَّ أَحْسَنُ رَازِقٍ فِي ذَلِكَ إِنْ أَرَادُوا إِصْلَاحًا وَلَهُنَّ مِثْلُ الَّذِي عَلَيْهِنَّ بِالْمَعْرُوفِ وَلِلرِّجَالِ عَلَيْهِنَّ دَرَجَةٌ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾.

(٧) سورة البقرة، من الآية ٢٣٧. وهي بتامها ﴿وَإِنْ طَلَّقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ وَقَدْ فَرَضْتُمْ لَهُنَّ فَرِيضَةً فَيُصَفِّ مَا فَرَضْتُمْ إِلَّا أَنْ يَعْفُوَ أَلَّذِي بَيْنَهُمَا عُقْدَةٌ أَلِكَاظٍ وَأَنْ تَعْفُوا أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى وَلَا تَنْسُوا الْفَضْلَ بَيْنَكُمْ إِنَّ اللَّهَ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ﴾.

وَبُنِيَ الْفَعْلُ مَعَهَا رَجوعاً إِلَى الْأَصْلِ مِنْ بِنَاءِ الْفَعْلِ؛ لِفَوَاتِ شَبْهِهِ بِالْأَسْمِ الْمُقْتَضِي لِإِعْرَابِهِ بِاتِّصَالِهِ بِالنُّونِ الَّتِي لَا تَتَّصِلُ إِلَّا بِالْفَعْلِ<sup>(١)</sup>.

وَبُنِيَ عَلَى السَّكُونِ؛ لِأَنَّهُ الْأَصْلُ فِي الْبِنَاءِ كَمَا مَرَّ<sup>(٢)</sup>، وَحَمَلًا عَلَى الْمَاضِي الْمُتَّصِلِ بِهَا. وَإِذَا دَخَلَ عَلَيْهِ عَامِلٌ - نَحْوُ: لَمْ يَضْرِبَنَّ، أَوْ لَنْ يَضْرِبَنَّ - لَمْ يُوَثِّرْ فِيهِ لَفْظًا<sup>(٣)</sup>، وَإِلَى ذَلِكَ أَشَارَ بَعْضُهُمْ مُلْغِزًا، حَيْثُ قَالَ<sup>(٤)</sup>:

وَمَا نَاصِبٌ لِلْفَعْلِ أَوْ جَازِمٌ / ١١ أ / لَهُ وَلَا حُكْمٌ لِلْإِعْرَابِ فِيهِ يُشَاهَدُ

[الفرق بين النِّسَاءِ يَعْفُونَ والرجالُ يَعْفُونَ]

ووزنُ يَعْفُونَ يَقْعُلَنَّ، والواوُ فيه لَامُ الْكَلِمَةِ لَا ضَمِيرُ الْجَمَاعَةِ، والنونُ ضميرُ النسوة لا نونُ الرفع.

بِخِلَافِ نَحْوِ<sup>(٥)</sup>: الرِّجَالُ يَعْفُونَ؛ فَإِنَّ الْوَائِ فِيهِ ضَمِيرُ الْجَمَاعَةِ، وَلَامُ الْكَلِمَةِ مَحذُوفَةٌ، وَالنُّونُ عَلَامَةُ الرَّفْعِ، وَالْفَعْلُ مَعَهَا مُعَرَّبٌ، وَأَصْلُهُ<sup>(٦)</sup> يَعْفُوونَ بِوَائِينَ، أَوْ لَاهِمَا لَامُ الْكَلِمَةِ، فَاسْتُقِلَتِ الضَّمَّةُ عَلَى وَاوٍ قَبْلَهَا ضَمَّةٌ، فَحُذِفَتِ الضَّمَّةُ<sup>(٧)</sup>، فَالْتَقَى سَاكِنَانِ، فَحُذِفَتِ الْوَائِ الْأُولَى، فَبَقِيَ يَعْفُونَ عَلَى وَزْنِ يَقْعُونَ، وَخُصِّصَتْ بِالْحَذْفِ لِأَنَّهَا جُزْءُ الْكَلِمَةِ، وَلِأَنَّهَا آخِرُ الْفَعْلِ، وَلِأَنَّهَا لَا تَدُلُّ عَلَى مَعْنَى بِخِلَافِ الثَّانِيَةِ؛ وَلِذَلِكَ حُذِفُوا لَامُ الْكَلِمَةِ فِي نَحْوِ: قَاضٍ وَغَارِزٌ دُونَ التَّنْوِينِ<sup>(٨)</sup>؛ لِأَنَّهُ كَلِمَةٌ مُسْتَقْلِلَةٌ، وَلَا يُوصَفُ بِأَنَّهُ آخِرٌ وَجِيءٌ بِهِ لِمَعْنَى<sup>(٩)</sup>.

(١) انظر: شرح التسهيل ٤٢/١.

(٢) انظر: ص ٢٠ من هذا الكتاب.

(٣) ويقتصر تأثير العامل رفعاً ونصباً في محل الفعل فقط.

(٤) لم أعثر لهذا البيت على ذكر أو نسبة في مصادر اللغة المعروفة.

(٥) سقطت من ق.

(٦) في ب: وأصل يعفون، وفي د: والأصل فيه.

(٧) سقطت الضمة من ب وس ود.

(٨) وفق قاعدة إعلال قاضي.

(٩) ومن معاني التنوين معنى التذكير أو الصرف أو العوض أو المقابلة، ووفقاً لهذه المعاني تنوع التنوين في اللغة العربية.

وَكَمَا يَسْكُنُ مَعَ نُونِ النَّسْوَةِ يَسْكُنُ مَعَ نُونِ الذَّكُورِ، كَقَوْلِهِ:

٧- وَيَرْجِعَنَّ مِنْ دَارَيْنِ يُجَرِّ الحَقَائِبِ<sup>(١)</sup>

فَلَوْ عَبَّرَ بِنُونِ الْجَمْعِ لَكَانَ أَوْلَى، وَلَصَدَقَ عَمُومُ قَوْلِهِ فِيهَا بَعْدُ، وَيُعَرَّبُ فِيهَا عِدَا ذَلِكَ.

٢/ وَيُفْتَحُ آخِرُهُ فَتْحَةً بِنَاءً<sup>(٢)</sup>، إِنْ كَانَ مَعَ نُونِ التَّوَكِيدِ - خَفِيفَةً كَانَتْ أَوْ ثَقِيلَةً - الْمُبَاشِرَةِ<sup>(٣)</sup>؛ وَهِيَ الْمُتَّصِلَةُ بِهِ مِنْ غَيْرِ حَاجِزٍ لَفْظًا وَتَقْدِيرًا<sup>(٤)</sup>. هَذَا مَذْهَبُ الْجُمْهُورِ وَبِهِ جِزْمُ ابْنِ مَالِكٍ وَطَائِفَةٍ<sup>(٥)</sup>. وَعِلَّةُ الْبِنَاءِ عِنْدَهُمْ تَرْكِيبُهُ مَعَهَا تَرْكِيبَ خَمْسَةِ عَشَرَ، بِدَلِيلِ [أَنَّهُ]<sup>(٦)</sup> لَوْ فَصَّلَ بَيْنَ الْفَعْلِ وَالنُّونِ فَاصِلٌ، لَمْ يَحْكُمُوا<sup>(٧)</sup> بِنِيبَاتِهِ؛ لِأَنَّهُمْ لَا يَرْكَبُونَ

(١) عجز بيت من الطويل لأعشى همدان، وقيل للأحوص أو جرير، ورد في الكتاب ١١٥/١، وشرح أبيات سيبويه ٣٤٠/١، والإنصاف في مسائل الخلاف ٢٩٣/١، وشرح الكافية الشافية ٢٩٥/١، وعدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك ٢١٨/٢، وصدره: يَمْرُونُ بِالْذَّنْخِ خِفَافًا عِيَابَهُمْ.

اللغة: العياب جمع عيبة، وهي ما يُجْعَلُ فِيهِ الثِّيَابُ، وَيُحْمَلُ خَلْفَ الرَّكَّابِ. وَدَارَيْنِ اسْمُ مَوْضِعٍ فِي الْبَحْرَيْنِ يُؤْتَى مِنْهُ الطَّيْبُ. وَبِجَرِّ جَمْعِ بُجْرَةٍ وَهِيَ الْمَثَلَةُ. وَالْحَقَائِبُ جَمْعُ حَقِيْبَةٍ، وَهِيَ وَعَاءٌ يُجْعَلُ فِيهِ الرَّجُلُ زَادَهُ. مَوْطِنُ الشَّاهِدِ: بِحِجْيَةِ نُونِ النَّسْوَةِ لِلدَّلَالَةِ عَلَى جَمَاعَةِ الذَّكُورِ بِدَلِيلِ أَنَّهُ عَطَفَ (يَرْجِعَنَّ) عَلَى (يَمْرُونُ) وَأَنَّ فَاعِلَهُ بِتَأْوِيلِ الْجَمَاعَةِ، وَيُرْوَى بِدَل (يَرْجِعَنَّ) يَجْرُجَنَّ.

(٢) كما هو عند الجمهور خلافاً للسيرافي وسيبويه في قول - كما يقول الزجاج - حيث اعتبرها حركة عارضة بسبب التقاء الساكنين إذ بناؤها على السكون كما في نون النسوة. (انظر: الكتاب ٥١٩/٣، وارتشاف الضرب ٦٦٢/٢، وحاشية الحمصي ٦٠-٦١).

(٣) في الأصل: المشاركة، والمثبت من باقي النسخ.

(٤) في ع: أو تقديراً. وهذا وهم نبت عليه الحمصي في حاشيته ٦١/١، ومثال الحاجر اللفظي ألف الإثنين في نحو تذهباً، ومثال الحاجر التقديري واو الجماعة في نحو تذهبنَّ.

(٥) كالتخشي والرضي وابن يعيش (انظر: شرح المفصل ١٠/٧، وشرح الكافية ١٤-١٥، وشرح التسهيل ٤٠-٤١/١).

(٦) زيادة من ع وق وب.

(٧) في ع ود: لم يحكم.

ثلاثة أشياء [ويجعلونها] (١) كشيء واحد (٢). ومعنى مباشرتها (٣) له تقديران أن لا يُنَوَّى هناك فاصِلٌ.

وذهب قوم (٤) إلى البناء مطلقاً؛ لأنَّ النونَ لَمَّا لحقته أكدت فيه الفعلية، وردَّته إلى أصله من البناء. وذهب جمعٌ إلى الإعراب مطلقاً، والأصحُّ الأول (٥).

ولم يُقيَّد نونُ النسوة بما قيَّد به نونُ التوكيد؛ لأنها لا تكون إلا مباشرة بخلاف المؤكدة، فإنَّها قد تكون مباشرة؛ نحو: ﴿لَيُبَدَنَّ﴾ (٦) بالبناء للمفعول، وقد لا تكون كما سيأتي (٧).

### [الفعل المضارع المُعَرَّبُ]

ويعرَّب (٨) المضارع فيما عدا ذلك المُتَقَدِّم، وهو ما إذا عُرِّي من النونين؛ نحو: يقرؤم زيد، وما إذا لم تباشره نونُ التوكيد لفظاً أو (٩) تقديراً - وإن / ١١ ب / اتصلت به لفظاً - بأن فُصل بينه وبينها فاصِلٌ (١٠)، حسياً كان أو مقدراً:

(١) زيادة من ع وق وب.

(٢) في ع وق: كالكلمة الواحدة.

(٣) في الأصل: مباشرته.

(٤) كالأخفش والزجاج وأبي علي الفارسي (انظر: ارتشاف الضرب ص ٢/ ٦٦٢، وحاشية الحمصي ١/ ٦١).

(٥) انظر: شرح الكافية ٤/ ١٤، وشرح المفصل ٧/ ١٠، وارتشاف الضرب ٢/ ٦٧٤، وجمع الهوامع ١/ ٦٨،

وحاشية الحمصي ١/ ٦١.

(٦) سورة الهمة، من الآية ٤، والآية بتامها ﴿كَلَّا لَيُبَدَنَّ فِي الْخَطَمَةِ﴾.

(٧) كما في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَتَّبِعَانِ﴾ - يونس: ٨٩ -.

(٨) بعدها في ق: أي.

(٩) في ع وق وب: وتقديراً.

(١٠) وهو ألف الاثنين وواو الجمع وباء المخاطبة.

فالأوَّل نحو ﴿وَلَا تَتَّبِعَانِ﴾ (١)؛ أصله قبل التوكيد والنهي تَتَّبِعَانِ (٢)، بتخفيف نونِ الرفع، فدخل الجازمُ فحذف نونَ الرفع، ثم أُكِّد بالنونِ الثقيلة؛ فالتقى ساكنان: الألفُ والنونُ المدغمة، ولم يُجْزِ حذفُ الألف؛ لثلاث يلتبس بفعل الواحد (٣)، ولا النون؛ لفوات المقصود منها (٤)، فحرَّكت النونُ بالكسرة (٥) تشبيهاً بنونِ التثنية الواقعة بعد الألف.

و﴿تَتَّبِعُونِ﴾ (٦) مُضَارِعٌ بلا يَلُو، مَبْنِيٌّ للمجهول مُسَنَّدٌ لجماعة المُذَكَّر (٧)، أصله قبل التوكيد لتَبْلُونُ بواوَيْن: أُولَاهُمَا لامُ الكلمة، تحرك حرفُ العلة وانفتح ما قبله؛ فُلَبَّت الواوُ ألفاً (٨)، ثُمَّ حُذِفَتْ (٩) لالتقاء الساكنين، فصَارَ تَتَّبِلُونُ، ثُمَّ أُكِّدَ بالثقل فاجتمع ثلاث نونات، فحُذِفَتْ نونُ الرفع لاستثقالِ توالي الأمثال، فالتقى ساكنان: الواوُ التي هي نائبُ الفاعل والنونُ المدغمة، وتعدَّزَ حذفُ أحدهما (١٠)،

(١) سورة يونس، من الآية ٨٩، والآية بتامها ﴿قَالَ قَدْ أُجِيبَتِ دَعْوَتُكُمَا فَاسْتَجِبَا وَلَا تَلْبِغَايَ سَكِينَةَ الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾.

(٢) في ع: فلا تتبعان وهو تصحيف.

(٣) سقطت نون من س.

(٤) أي: الفعل المسند إلى المخاطب المفرد، نحو: ولا تَتَّبِعَنَّ.

(٥) لأن حذف النون يؤدي إلى ضياع معنى التوكيد، الذي جلبت لأجله نون التوكيد.

(٦) في الأصل بالكسر والمثبت من ع وق وب.

(٧) آل عمران من الآية ١٨٦، والآية بتامها ﴿تَتَّبِعُونَ فِي أُمُورِكُمْ وَأَنْفُسِكُمْ وَلَتَسْمَعُنَّ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكُمْ وَمِنَ الَّذِينَ أَشْرَكُوا أَذًى كَثِيراً وَإِنْ نَصَرُوا وَتَوَقَّعُوا فَإِنَّ دَوْلَتَكُمْ مِنْ عِزِّهِمْ أَلَمُورٌ﴾.

(٨) في ع وق وب ودوس: الذكور.

(٩) في ع وق وب: وأصله.

(١٠) في ع وق وب ودوس: فقلبت ألفاً مع إسقاط الواو.

(١١) في ق وب ودوس: حذف.

(١٢) أما امتناع حذف النون، فلأن حذفها يفوت معنى التوكيد. وأما الواو فلأن حذفها يستدعي ترك ضمة على ما قبلها دليلاً عليها، ولما كان الحرف الذي قبلها (اللام) مشغولاً بحركة الفتحة التي هي دليل على لام الكلمة المحذوفة وهي الألف، لذا تخلص من التقاء الساكنين بتحريك الساكن الأول وهو الواو بالضم.



فَحُرِّكَتْ<sup>(١)</sup> الواو بحركة مجانسة<sup>(٢)</sup> لها وهي الضمة؛ لندل على المحذوف<sup>(٣)</sup>، فصَارَ لَتَبْلُونَ على وزن تُفْعُونَ.

فَأَمَّا ﴿تَرَيْنَ﴾<sup>(٤)</sup> أصله قبل التوكيد تَرَيْنِ، نُقِلَتْ حركة الهمزة إلى ما قبلها، ثُمَّ حُذِفَتْ الهمزة، فصَارَ تَرَيْنَ بفتح الراء وكسر الياء الأولى وإسكان الثانية، فحُرِّكَتِ الياء [الأولى]<sup>(٥)</sup> وانفتح ما قبلها فقلبت ألفاً، ثُمَّ حُذِفَتْ لالتقاء الساكنين، فصَارَ تَرَيْنَ، ثُمَّ دَخَلَ الْجَازِمُ فَحُذِفَتْ<sup>(٦)</sup> نون الرفع، ثُمَّ أُكِّدَ بالنون الثقيلة، فالتقى ساكنان: ياء المُخَاطَبَةِ والنون المُدْغَمَةُ، فَحُرِّكَتِ الياء بحركة مجانسة لها؛ لندل على المحذوف<sup>(٧)</sup>، فصَارَ تَرَيْنَ على وزن تَفِينٍ.

وَالثَّانِي<sup>(٨)</sup> نَحْوُ ﴿وَلَا يَصُدُّنَكَ﴾<sup>(٩)</sup>، أصله قبل التوكيد: يَصْدُونَكَ، فَدَخَلَ الْجَازِمُ<sup>(١٠)</sup> فَحُذِفَ نون الرفع [فصَارَ يَصْدُونَكَ]<sup>(١١)</sup>، ثُمَّ أُكِّدَ بالنون

(١) في ع: فحُرِّكَتْ.

(٢) في ق: تجانساها.

(٣) أرى أن هذا التعليل غير مستقيم، فاختيار الضمة هنا لا لتدل على أصل المحذوف - وهو الواو التي قلبت ألفاً فيما بعد -، بل سبب الاختيار هو تناسب الضمة مع واو الجماعة، والدليل على ذلك أننا إذا أسندنا الفعل نفسه (بلا يبلو) إلى ياء المخاطبة بعد التوكيد، فيقال فيها: لَتَبْلَيْنَ، فكسرت ياء المخاطبة لمناسبة الياء لا دليلاً على المحذوف، وهو الواو التي انقلبت ألفاً ثم حُذِفَتْ. (انظر أيضاً: شرح الشافية ١٥٩/٣ - ١٦٠، وحاشية الحمصي ٦٢/١، والتطبيق الصرفي لعبده الراجحي ٦٠-٦٢).

(٤) سورة مريم، من الآية ٢٦. وهي بتمامها ﴿فَكُلِّي وَأُخَرِّي وَقَرِّي عَسَىٰ فَإِمَّا تَرَيْنَ مِنَ الْبَشَرِ أَحَدًا فَقُولِي إِنِّي نَذَرْتُ لِلرَّحْمَنِ صَوْمًا فَلَنَأْكُلَنَّهُ الْيَوْمَ إِنشِيًّا﴾.

(٥) زيادة من ع.

(٦) في ع وب وس: فحذف.

(٧) وفيه نظر، كما سبق الإشارة إليه في الحاشية (رقم ١٥) في الصفحة السابقة.

(٨) أي: ما فُصِّلَ بينه وبين نون التوكيد بفواصل مُقَدَّرٍ كواو الجماعة أو ياء المخاطبة.

(٩) سورة القصص من الآية ٨٧. وهي بتمامها ﴿وَلَا يَصُدُّنَكَ عَنْ مَّآئَتِ اللَّهِ بَعْدَ إِذْ أُنْزِلَتْ إِلَيْكَ وَادْعُ إِلَىٰ رَبِّكَ وَلَا تَكُونَنَّ مِنَ الْمُنْشَرِكِينَ﴾.

(١٠) وهو لا الناهية هنا.

(١١) زيادة من ب.

[الثقيلة]<sup>(١٢)</sup>، فالتقى ساكنان: الواو والنون المُدْغَمَةُ، فَحُذِفَتِ الواو لاعتلاها، ولوجود الضمة الدالة عليها. وقوله في الشرح<sup>(١٣)</sup>: أصله قبل دخول الجازم يَصْدُونَنَّكَ، فلما دخل الجازم حذفت نون الرفع إنما يأتي على شذوذ، وهو تأكيد الفعل الخالي عن / ١٢ / أ / الطلب.

وقد تبين مما قررنا أن الفعل في هذه الأمثلة - ما عدا الثاني منها<sup>(١٤)</sup> - مُعَرَّبٌ لفظاً؛ إذ الإعراب فيها ظاهر؛ إذ هو بحذف النون للجازم، فما وقع في الأوضح<sup>(١٥)</sup> من أنه مُعَرَّبٌ في الأول والثالث تقديرًا كالثاني - وهو لتبْلُون - سهو، وإنما لم يُبين فيها على الأصح لانتفاء تركبها؛ لأنهم لا يركبون ثلاثة أشياء فيجعلونها كشيء واحد، والضابط في ذلك أن ما كان من المضارع رفعه بالضمة إذا أُكِّدَ بالنون بُنِيَ على الفتح، وما كان رفعه بثبوت<sup>(١٦)</sup> النون إذا أُكِّدَ بالنون يبقى<sup>(١٧)</sup> على إعرابه لفظاً أو تقديرًا، لعدم مباشرتها له، وإنما بُنِيَ مع عدم مباشرتها له في نحو: هل تضربنان يا هندات؛ لوجود المُقْتَضَى لبنائه<sup>(١٨)</sup>، وهو ظاهر.

وإنما قدّم المصنّف حالة بنائه على إعرابه؛ لأنه الأصل فيه، والله أعلم.

(١) زيادة من س.

(٢) انظر: شرح قطر الندى ص ٣٦.

(٣) أي: ﴿لَتَبْلُونَنَّكَ﴾ فهو مرفوع - تقديرًا - بثبوت نون الإعراب المحذوفة بسبب توالي الأمثال (انظر: إعراب القرآن الكريم وبيانه ١٢٦/٢).

(٤) انظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ٣٨٠/١.

(٥) في الأصل بثبات، والمثبت من ق وب وس ود.

(٦) في ع وب: بقي.

(٧) وهو إسناده إلى نون النسوة، حيث بُنِيَ على السكون، ولا أهمية لنون التوكيد هنا، لأنها غير مباشرة أصلاً حتى يُبنى الفعل معها.

## الحرف وعلامته<sup>(١)</sup>

وأما الحرف؛ وهو ما دلَّ على معنى في غيره فقط، فيُعرَفُ؛ أي: يُمَيَّزُ<sup>(٢)</sup> عن قسيميهِ بأن لا يقبل شيئاً من علامات الاسم المتقدمة ولا غيرها، ولا شيئاً من علامات الفعل المتقدمة ولا غيرها، فحينئذٍ يمتنع كونه واحداً منهما، فيتعيَّن كونه حرفاً؛ إذ لا يخرج<sup>(٣)</sup> عن ذلك كما دلَّ عليه الاستقراء، نحو:

هل من حروف الاستفهام، وتدخل على الجملتين الاسمية والفعلية<sup>(٤)</sup>، حيث لم يكن في حيزها فعل، أما إذا كان تختص بالفعل<sup>(٥)</sup>. ولا منافاة حينئذٍ بين ما ذكرناه هنا، وبين قولهم في باب الاشتغال من أنه يجب النصب إذا وقع الاسم بعد ما يختص بالفعل كهل، والعلة في ذلك ما قاله الرضي<sup>(٦)</sup> وغيره من أن أصلها أن تكون بمعنى قد، كما في: ﴿هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ﴾<sup>(٧)</sup>، وقد مختصة بالفعل فكذا<sup>(٨)</sup>، هل، لكنها لما تطفلت على همزة الاستفهام، انحطت رتبته عن قد في اختصاصها بالفعل، فاختصت به فيما إذا كان في حيزها؛ لأنها إذا رأته في حيزها تذكّرت عهداً بالحي<sup>(٩)</sup>، وحتت إلى الإلف

(١) قال ابن هشام في قطر الندى: وأما الحرف فيعرَف: بأن لا يقبل شيئاً من علامات الاسم والفعل، نحو: هل، وبَل. وليس منه مهما وإذما، بل ما المصدرية ولما الرابطة في الأصح. (انظر: شرح قطر الندى ص ٣٦).

(٢) في ع وق: يتميز.

(٣) في ع وب: يخرج.

(٤) مثال دخولها على الجملة الفعلية ﴿هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ حِينَ لَم يَكُنْ شَيْئاً مَّذْكُوراً﴾ - الإنسان ١، ومثال دخولها على الجملة الاسمية ﴿وَقِيلَ لِلنَّاسِ هَلْ أَنْتُمْ مُجْتَبِعُونَ﴾ - الشعراء ٣٩.

(٥) ولا تدخل الاسم عندئذٍ إذا كان خبره فعلاً، فلا يقال: هل زيد ينطلق؟ وهل زيد سافر. (انظر: الكتاب ٩٩/١، وحاشية الحمصي ٦٣/١).

(٦) في ب: ذكر.

(٧) انظر: معاني القرآن للفراء ٢١٣/٣، والكشاف ٦٦٦/٤، وشرح الكافية ٣٧٣/٢، ومغني اللبيب ص ٤٦٠.

(٨) سورة الإنسان (الدهر)، من الآية ١: وهي بتمامها ﴿هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ حِينَ لَم يَكُنْ شَيْئاً مَّذْكُوراً﴾.

(٩) في س: فكذا.

(١٠) في ع وق وس ود: الحمي.

المألوف، وعانقته، ولم ترص بافتراق الاسم بينهما، وإذا لم تره في حيزها تسلت عنه ذاهلة.

وبَل من حروف العطف / ١٢ ب / ومعناها الإضراب<sup>(١)</sup>.

[الخلاف في بعض الحروف: مهما وإذما وما المصدرية ولما]

والحرف ليس منه مهما لعود الضمير عليه في نحو: ﴿مَهْمَا تَأْتَانِي بِهِ مِنْ آيَةٍ﴾<sup>(٢)</sup>، والضمير لا يعود إلا على الأسماء، وقيل: إنه حرف<sup>(٣)</sup>.

ولا إذما، بل ظرف زمان بمنزلة متى، فإذا قلت: إذما تقم أقم، فمعناه: متى تقم أقم، ويدل على اسميتها أنها كانت قبل دخول ما اسماً، والأصل بقاء الشيء على ما كان عليه. وقيل: إنها حرف بمنزلة إن الشرطية<sup>(٤)</sup>، وأن المعنى في المثال: إن تقم أقم، وهو الأصح كما في الأوضح<sup>(٥)</sup>.

وأجيب عما تقدم<sup>(٦)</sup> أن<sup>(٧)</sup> إذ قد سلب منها معناها الأصلي بدخول ما، بدليل أنها كانت للماضي فصارت للمستقبل، واستعملت مع ما الزائدة<sup>(٨)</sup> استعمال إن، فكانت حرفاً في الشرط.

(١) انظر: مغني اللبيب ص ١٥١-١٥٣.

(٢) سورة الأعراف، من الآية ١٣٢. وهي بتمامها ﴿وَقَالُوا مَهْمَا تَأْتَانِي بِهِ مِنْ آيَةٍ لَتَسْحَرَنَا بِهَا فَمَا نَحْنُ لَكَ بِمُؤْمِنِينَ﴾.

(٣) في (مهما) ثلاثة أقوال:

١- هي اسم عند الجمهور.

٢- هي حرف، قال به السهيلي وتبعه ابن يسعون.

٣- هي ظرف زمان، عند بعضهم. (انظر: مغني اللبيب ص ص ٤٣٥-٤٣٦)

(٤) قال ابن هشام: إذما أداة شرط تجزم فعلين، وهي حرف عند سيبويه بمنزلة إن الشرطية، وظرف عند المبرد وابن السراج والفارسي. وعملها الجزم قليل، لا ضرورة، خلافاً لبعضهم. مغني اللبيب ص ١٢٠. (وانظر: المقتضب ٤٥/٢، وشرح التسهيل ٣٨٦-٣٨٧، وارتشاف الضرب ٤/١٨٦٢).

(٥) انظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ٢٠٥/٤.

(٦) من أن (إذما) اسم.

(٧) في ع: بأن.

(٨) في ع ود: بعد دخول.

(٩) في ع ود: الزائدة.

وفيه نظر. قلت: ولعل وجه النظر أنه لا يلزم من تغيير زماها انسلخها عن الاسمية إلى الحرفية، بدليل أن المضارع موضوع للحال، أوله وللاستقبال، وإذا دخلت عليه لم قلبت معناه إلى الماضي<sup>(١)</sup>، ولم يخرج لفظه عن كونه مضارعاً.

بل منه ما المصدرية، وهي المسبوكة مع ما بعدها بالمصدر؛ نحو: ﴿وَدُّوْا مَا عَنِتُّمْ﴾<sup>(٢)</sup>، - أي: عنتكم -، وقيل إنها اسم<sup>(٣)</sup>.

ولما الرابطة، أي: لوجود شيء بشيء، وهي عند سيبويه حرف وجود لوجود<sup>(٤)</sup>، وقيل: إنها ظرف<sup>(٥)</sup>؛ فقال ابن جني<sup>(٦)</sup>: بمعنى حين، وقال ابن مالك<sup>(٧)</sup>: بمعنى إذ، وفيه<sup>(٨)</sup> معنى الشرط. واستظهره المصنف في المغني، وعلله بأنها مختصة بالماضي، والإضافة إلى الجمل - كما هو شأن إذ - وعليه فعاملها جواها<sup>(٩)</sup>.

ورد بأنها أجيئت بما النافية وإذا الفجائية، وما بعدها لا يعمل فيما قبلها. ولا خلاف بينهم أن لما النافية حرف، وتختص<sup>(١٠)</sup> بالمضارع<sup>(١١)</sup>. وكذا لما الايجابية<sup>(١٢)</sup> إلا أنها تدخل على الجمل الاسمية، وعلى الماضي لفظاً لا معنى، كما صرح به في المغني<sup>(١٣)</sup>.

والحكم على مئها وإذما بالاسمية، وعلى ما ولما [الرابطة]<sup>(١٤)</sup> بالحرفية، إنها هو في<sup>(١٥)</sup> الأصح / ١٣ أ / من القولين فيها.

وقد مر أن الأصح في إذما أنها حرف<sup>(١٦)</sup>. فقوله على الأصح منظور فيه بالنسبة إليها. وما حكاؤه من الخلاف في ما المصدرية حكاؤه غيره. وحكى ابن خروف<sup>(١٧)</sup> الاتفاق على حرفيتها، ورد على من نقل فيها خلافاً. قال في المغني<sup>(١٨)</sup>: والصواب مع ناقل الخلاف؛ فقد صرح الأخفش وأبو بكر<sup>(١٩)</sup> باسميتها.

(١) في ع وق وس ود: الماضي.

(٢) سورة آل عمران، من الآية ١١٨. والعنت: دخول المشقة على الإنسان، يُقال: أعنت فلان فلاناً إعنتاً إذا أدخل عليه عتاً، أي: مشقة. (لسان العرب - عنت). والآية بنامها ﴿يَتَأْتِيَ الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَلْجِدُوا يُطَاقَةً مِنْ دُونِكُمْ لَا يَأْتُونَكُمْ خَبَآ وَلَا دَوَا مَا عَنِتُّمْ قَدْ بَدَتِ الْبَغْضَاءُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ وَمَا تُخْفِي صُدُورُهُمْ أَكْبَرُ قَدْ بَيَّنَّا لَكُمُ الْآيَاتِ إِنْ كُنْتُمْ تَقُولُونَ﴾.

(٣) وهذا ما ذهب إليه الأخفش وابن السراج وجماعة من الكوفيين. (انظر: الجني الداني ص ٣٣٢، ومغني اللبيب ص ٣٩٩، ٤٠٢، ٤٠٠).

(٤) انظر: الكتاب ٤ / ٢٣٤.

(٥) قال به ابن السراج وتبعه الفارسي وابن جني وتبعهم جماعة. (انظر: الأصول في النحو ٢ / ١٥٧، ومغني اللبيب ص ٣٦٩، وارتشاف الضرب ٤ / ١٨٩٥).

(٦) ابن جني: هو عثمان بن جني أبو الفتح النحوي الموصل، كان أبوه مملوكاً رومياً لسلیمان بن فهد الموصل توفى ببغداد سنة ٣٩٢ هـ، وكان إماماً في اللغة والنحو، لزم أبا علي الفارسي أربعين سنة، من مصنفاته: الخصائص، وسر صناعة الإعراب، واللمع في النحو وغيرها. (انظر: بغية الوعاة ٢ / ١٣٢، وهدية العارفين ١ / ٦٥٢).

(٧) انظر: شرح التسهيل ٣ / ٧١٤، ونصه: إذا ولي لها فعل ماضٍ لفظاً ومعنى، فهو ظرف بمعنى (إذا) فيه معنى الشرط.

(٨) في الأصل فيه، والمثبت من ق.

(٩) انظر: مغني اللبيب ص ٣٦٩، وذكر فيه معنى آخر ل (لما) وهو: حرف وجوب لوجوب.

(١) في ب: ويختص.

(٢) انظر: ارتشاف الضرب ٤ / ١٨٥٩.

(٣) في الأصل: الاجابية وهو خطأ.

(٤) انظر: مغني اللبيب ص ٣٧٠-٣٧١. وسماها حرف استثناء، كقوله تعالى: ﴿إِنْ كُنْتُمْ تَحِبُّونَ لَآتِيكُمْ مِنْهَا حَافِظٌ﴾ - الطارق: ٥، أي: إلا.

(٥) زيادة من ع.

(٦) في ب وس ود: على.

(٧) انظر التفصيل في الخلاف في حرفيتها في الصفحة السابقة.

(٨) ابن خروف: هو علي بن محمد بن علي بن محمد الحضرمي نظام الدين أبو الحسن القرطبي النحوي المالكي، المعروف بابن خروف، المتوفى سنة ٦٠٩ هـ، إمام في العربية والنحو، من مصنفاته: شرح الجمل للزجاجي في النحو، وتبرئة أئمة النحو عما نسب إليهم من الخطأ والسهو. (انظر: بغية الوعاة ٢ / ٢٠٣، وهدية العارفين ١ / ٧٠٤).

(٩) انظر: مغني اللبيب ص ٤٠٢.

(١٠) هو ابن السراج النحوي صاحب الأصول في النحو (انظر ترجمته ص ٧١ من هذا الكتاب).

## [أنواع الحروف من حيث الاختصاص والإعراب]

واعلم أن الحروف ستة أنواع:

- أحدها: ما لا يختص بالأسماء ولا بالأفعال، بل يدخل على كل منها ولا يعمل؛ كهل.
- الثاني: ما لا يختص بهما، ولكنه يعمل؛ كالأحرف المشبهة بليس.
- الثالث: ما يختص بالأسماء، ويعمل فيها الجر؛ كفي، أو النصب والرفع؛ كإن وأخواتها.
- الرابع: ما يختص بالأسماء، ولا يعمل فيها؛ كلام التعريف.
- الخامس: ما يختص بالأفعال، ويعمل فيها الجزم؛ كلم، أو النصب؛ كلن.
- السادس: ما يختص بالأفعال، ولا يعمل فيها؛ كقد والسين وسوف.

[بناء الحروف: علته وأنواعه]<sup>(١)</sup>

وجميع الحروف مبنية بإجماع، لا حظ لها في الإعراب؛ لأنها لا تتصرف<sup>(٢)</sup>، ولا يتعاقب<sup>(٣)</sup> عليها من المعاني التركيبية ما تحتاج<sup>(٤)</sup> معه إلى الإعراب<sup>(٥)</sup>؛ ثم منها:

- أ. ما هو مبني على السكون؛ كقد ولم<sup>(٦)</sup>.
- ب. وما هو [مبني]<sup>(٧)</sup> على الفتح؛ كإن وليت.
- ج. وما هو [مبني]<sup>(٨)</sup> على الكسر؛ كلام الجر وبائه.

(١) قال ابن هشام في قطر الندى: وجميع الحروف مبنية. (انظر: شرح قطر الندى ص ٤٣).

(٢) أي: هي جامدة، فلا يشتق منها مطلقاً.

(٣) في ب وس ود: يعتقب.

(٤) في ع وق وب وس: يحتاج.

(٥) أي إن معانيها واحدة، ولا تتغير بتغير موقعها في السياق، فلم يبق داع لإعرابها، إذ لا لبس فيها خلافاً للأسماء.

(٦) في ق: لن.

(٧) زيادة من س.

(٨) زيادة من ع وس ود.

د. وما هو [مبني]<sup>(٩)</sup> على الضم؛ كمُنْدُ في لغة من جرَّ بها<sup>(١٠)</sup>.

وقد تقدّم أن الأصل في البناء السكون كما<sup>(١١)</sup> مرَّ<sup>(١٢)</sup>، فإذا جاء شيء مما الأصل فيه البناء مبنياً فلا يُسأل عن سبب بنائه؛ لمجيئه على أصله<sup>(١٣)</sup>. ثم إن جاء مبنياً على السكون فلا يُسأل أيضاً عن سبب بنائه عليه لذلك، أو على حركة يُسأل<sup>(١٤)</sup> عنه سؤالاً: لم يُعَدَلْ إلى الحركة؟ ولم كانت الحركة كذا؟

وإن جاء شيء مما الأصل فيه الإعراب<sup>(١٥)</sup> مبنياً على السكون، سُئِلَ<sup>(١٦)</sup> عنه سؤال واحد: لم بُنِيَ؟، أو على حركة سُئِلَ عنه ثلاثة أسئلة: لم بُنِيَ؟ ولم يُعَدَلْ<sup>(١٧)</sup> إلى الحركة؟ ولم كانت الحركة فيه<sup>(١٨)</sup> كذا؟.

(١) زيادة من س ود.

(٢) مُدَّ ومُنْدُ لها ثلاث حالات، فإذا كانا:

أ / حرفي جرٍّ، فما بعدهما اسم مجرور.

ب / ظرفين، فما بعدهما مضاف إليه مجرور مفرد.

ج / ظرفين مضافين إلى جملة اسمية أو فعلية، فالجملة في محل جر بالإضافة. (انظر: الكتاب ١/ ١٧، ومعني

الليب ص ٤٤١-٤٤٢).

(٣) في باقي النسخ: لما.

(٤) انظر ص ٢٠ من هذا الكتاب.

(٥) في ق: الأصل.

(٦) في ع: فيسأل، وفي ب وس ود: سئل.

(٧) بعدها في ع: فيه، وهو تصحيف.

(٨) في ق: يسأل.

(٩) في ب: بني.

(١٠) سقطت فيه من ق وس.

## تعريفُ الكلام<sup>(١)</sup>

والكلامُ لغةً: عبارةٌ عن القول<sup>(٢)</sup>، وما كان مُكتفياً بنفسه؛ كما<sup>(٣)</sup> في القاموس<sup>(٤)</sup>.

واصطلاحاً: لفظٌ - أي ملفوظٌ كالخلقِ بمعنى المخلوق، وهو في الأصلِ مصدرٌ بمعنى / ١٣ ب / الرَّمي، ثُمَّ خُصَّ بالرَّمي مِنَ الفهمِ، ثُمَّ أُطْلِقَ عليه<sup>(٥)</sup> مِنْ بابِ إطلاقِ المصدرِ على اسمِ المفعولِ، وقد مرَّ تعريفُه<sup>(٦)</sup>، ولو عبَّرَ بالقولِ هنا كما في الكلمةِ لكان<sup>(٧)</sup> أولى لِمَا مرَّ<sup>(٨)</sup>، وخرجَ به ما ليس بلفظٍ: كالخطِّ والإشارةِ وشبههما، وإن كان مفيداً فإنه لا يُسمَّى كلاماً اصطلاحاً، وصحَّ الإخراجُ به، وإن كان جنساً لِمَا مرَّ<sup>(٩)</sup> - مفيدٌ؛ أي: دالٌّ على معنى<sup>(١٠)</sup> يحسُنُ السكوتُ عليه مِنَ المُتَكَلِّمِ عليه، بحيثُ لا يصيرُ السامعُ مُتَنظِراً لشيءٍ آخرَ؛ لأنَّ الفائدةَ حيثُ وقعتْ قيداً للفظِ أو القولِ، فالمرادُ بها الفائدةُ التامةُ، أي: التركيبية<sup>(١١)</sup> لا الناقصةُ التي هي الإفراديةُ؛ إذ هي غيرُ مُعتدَّةٍ بها في نظرهم.

وخرَجَ به ما لا فائدةَ فيه؛ كالمرْكَبِ الإضافيِّ والمَزَجِيِّ والإسناديِّ<sup>(١٢)</sup> المُسمَّى به: كبرقِ نحره، ودخل فيه ما لا يُجهَلُ معناه: كالسماءِ فوقنا والأرضِ تحتنا، إلَّا أن يُرادَ بالمفيدِ<sup>(١٣)</sup> المفيدُ بالفعلِ؛ فلا يُسمَّى كلاماً، وعليه جَرَى بعضُهم<sup>(١٤)</sup>، واقتصره هنا على ذِكْرِ المُفيدِ - كما في الأوضح<sup>(١٥)</sup> - مُعني<sup>(١٦)</sup> عن ذِكْرِ المرْكَبِ؛ إذ المُفيدُ بالمعنى المذكورِ مستلزمٌ<sup>(١٧)</sup> التركيبِ.

واعتبرَ بعضُهم في الكلامِ القصْدَ؛ ليُخرِجَ كلامَ النائمِ ونحوه، فإنه عارٍ من<sup>(١٨)</sup> القصْدِ، وجَرى عليه في المغني والشذور<sup>(١٩)</sup>، وأسقطه قومٌ لعدمِ اعتباره عندهم، وصحَّحه أبو حيان<sup>(٢٠)</sup>، وتبعهم المُصنِّفُ هنا وفي الأوضح<sup>(٢١)</sup>. وما قيل<sup>(٢٢)</sup> في الاعتذارِ عن المُصنِّفِ في عدمِ ذكره من أنَّ المفيدَ مستلزمُه<sup>(٢٣)</sup>؛ إذ حُسْنُ سكوتِ المتكلمِ يستدعي أن يكونَ قاصداً بما<sup>(٢٤)</sup> تكلمَ به، فغيرُ مُسلمٍ، ولو سلَّمْ فيكونُ قوله في المغني وغيره مقصودٌ مُستدرَكًا، إلَّا أن يُقالَ إنه من قبيلِ التصريحِ بما علمَ التزاماً.

(١) مثال المرْكَبِ تركيباً إضافياً عبد الله، ومثال المرْكَبِ تركيب مزج بعلبك، ومثال التركيب الإسنادي: وهو ما كان جملةً في الأصل شاب قرناها. (انظر: الإيضاح في شرح المفصل ١/ ٦٩، وشرح قطر الندى ص ٩٧).

(٢) في ق: إن أريد بمفيد، وفي ب وس: أن يراد بمفيد.

(٣) منهم ابن مالك. (انظر: شرح التسهيل ١/ ١٥).

(٤) انظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ١/ ١١.

(٥) في الأصل: مغني وهو تصحيف.

(٦) في ع وق وب وس: يستلزم.

(٧) في ع: عن.

(٨) انظر: شرح شذور الذهب ص ص ٢٣-٢٤، ومغني اللبيب ص ٤٩٠.

(٩) انظر: ارتشاف الضرب ٢/ ٨٣١-٨٣٢.

(١٠) انظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ١/ ١١-١٣.

(١١) انظر: شرح التصريح ١/ ٢٠-٢١، وحاشية الحمصي ١/ ٦٨.

(١٢) في ع وق وب وس: يستلزمه.

(١٣) في ع وق: لما.

(١) قال ابن هشام في قطر الندى: والكلامُ لفظٌ مُفيدٌ (انظر: شرح قطر الندى ص ٦٣).

(٢) قال في القاموس: القول: الكلام، أو كل لفظ مدل به اللسان - أي: أفشاء - تاماً أو ناقصاً، (ج) أقوال (وجج) أقاويل (انظر: القاموس المحيط - قول).

(٣) في ق ود: كذا، وفي ب: كذا قاله.

(٤) انظر: القاموس المحيط - كلم.

(٥) أي: أطلق المصدر لفظ على اسم المفعول ملفوظ.

(٦) انظر: ص ٣ من هذا الكتاب.

(٧) سقطت من ع.

(٨) لأنَّ القول أخصُّ من اللفظ، لاختصاصه بالموضوع، أمَّا اللفظ فيشمل المستعمل والمهمَل. (انظر ص ٣ من هذا البحث).

(٩) انظر: ص ٣ من هذا الكتاب.

(١٠) في ق: ما.

(١١) أي التراكيب، وفيه نظر لأنه لا يلزم من التركيب أن يكون مستقلاً بالمعنى، بل رُبَّما استند على تركيب أو تراكيب أخرى. (انظر: حاشية الحمصي ١/ ٦٧).

واعلم أن بين اللفظ والإفادة عموماً من وجه [وخصوصاً من وجه]<sup>(١)</sup>؛ لصدقهما على قام زيد ونحوه، وانفراد اللفظ بصدقه على المفرد، والإفادة بصدقها على الإشارة.

### [صور تأليف الكلام]<sup>(٢)</sup>

والصور التي يتألف منها الكلام ستة: اسمان، وفعل واسم، وفعل واسمان، وفعل / ١٤ أ / وثلاثة أسماء، وفعل وأربعة أسماء، وجملة الشرط وجوابه، والقسم<sup>(٣)</sup> وجوابه - وهو خبر إن احتمل الصدق والكذب، وإلا لإنشاء -، والأصح انحصاره فيهما<sup>(٤)</sup>، وأن الجملة أعم منه<sup>(٥)</sup>.

وأقل اثنائه عند النحاة خبراً كان أو إنشاء من:

أ / اسمين حقيقة؛ كهذا زيد، أو حكماً؛ كزيد قائم؛ فإن الوصف مع مرفوعه المستتر في حكم الاسم المفرد، بدليل أنه لا يبرز مع الشبهة والجمع<sup>(٦)</sup>، بخلاف الفعل مع مرفوعه المستتر<sup>(٧)</sup>، فسقط ما قيل من<sup>(٨)</sup> أن زيد قائم ثلاثة أسماء لا اسمان فقط. كذا قيل فليتأمل.

(١) زيادة من ب.

(٢) قال ابن هشام في قطر الندى: «وأقل اثنائه من اسمين كزيد قائم، أو من فعل واسم كقام زيد». (انظر: شرح قطر الندى ص ٤٤).

(٣) في ع وق وب ود: أو القسم.

(٤) أي انحصار القسم في الخبر أو الإنشاء، وقوله الأصح يشير إلى رأي مفاده تقسيم الكلام إلى خبر وإنشاء وطلب، والطلب هو ما تأخر وجود معناه عن وجود لفظه كاضرب، والإنشاء هو ما اقترن وجود لفظه بوجود معناه. (انظر: شرح شذور الذهب ص ٥٢، وحاشية الحمصي ٦٩/١).

(٥) أي: والأصح أن الجملة أعم من الكلام، لأنه يشترط فيه الإفادة بخلافه، فيقال: جملة الشرط وجملة الصلة، ولا تعتبران كلاماً.

(٦) في ع: أو الجمع.

(٧) نحو: يقوم، يقومان، يقومون.

(٨) سقطت من من ق وب وس.

(٩) في الأصل: زيداً، والمثبت من ق.

ب / أو [من]<sup>(١)</sup> فعل واسم؛ كقام زيد و﴿يَعْمَ الْعَبْدُ إِنَّهُ أَوَّاحٌ﴾.

ولا يشترط في جزأي الكلام من<sup>(٢)</sup> أن يلفظ<sup>(٣)</sup> بهما معاً - كما مثل -، بل قد يلفظ بأحدهما دون الآخر؛ كاستقيم، وقد لا يلفظ بهما معاً؛ كالمقدّر بعد نعم في جواب من قال: أقام زيد؟؛ إذ الكلام هو المقدّر بعدها على الصحيح<sup>(٤)</sup>.

والتأليف وقوع الألفة بين الجزأين، فهو أخص من التركيب، إذ هو ضم كلمة إلى أخرى فأكثر، فكل مؤلف مركّب، ولا عكس بالمعنى اللغوي.

(١) زيادة من باقي النسخ.

(٢) سورة ص، من الآية ٣٠. والآية بنهاية ﴿وَهَيَّا لِيَاوُدَ سَلِيمًا﴾ يَعْمَ الْعَبْدُ إِنَّهُ أَوَّاحٌ ﴿﴾.

(٣) سقطت من من باقي النسخ.

(٤) في د: يتلفظ.

(٥) انظر: شرح شذور الذهب ص ٢٢٢.

## أنواع الإعراب وعلاماته<sup>(١)</sup>

فصل عقده لأنواع الإعراب وعلاماته، وقد تقدّم معنى الإعراب لغة واصطلاحاً<sup>(٢)</sup>.

وأنواع الإعراب الذي هو جنس لها عند النحاة<sup>(٣)</sup> أربعة باستقراء<sup>(٤)</sup>؛ وهي:

١- ٢/ رَفَعُ بحركة أو حرف، ونَصَبُ بذلك أو بحرف<sup>(٥)</sup>، وكلاهما يُوجدُ في المُعَرَّبِ من اسمٍ وفعلٍ؛ فالرَفَعُ فيهما نحو: زيدٌ يقومُ، والنصبُ فيهما نحو: إنَّ زيداً لن يقومَ.

٣/ وَجَرُّ بحركة أو حرف، ولا يُوجدُ إلّا في اسمٍ؛ لحِفْظِهِ، ولأنَّ كُلَّ مَجْرُورٍ مُخَبَّرٌ عَنْهُ في المَعْنَى، والمُخَبَّرُ عَنْهُ لا يكونُ إلّا اسماً، نحو: مررتُ بزيدٍ، فزيدٌ في المعنى مُخَبَّرٌ عَنْهُ بأنّه ممرورٌ به.

٤/ وَجَزْمٌ بسكونٍ أو حذفٍ، ولا يُوجدُ إلّا في فعلٍ، وذلك نحو: لم يقمَ؛ لثِقَلِهِ، وليكونَ الجزمُ فيه كالعوضِ من الجرِّ؛ لِمَا فَاتَهُ مِنَ الْمُشَارَكَةِ فِيهِ، فيحصلُ لكلِّ مِنْ صِنْفِي المُعَرَّبِ ثلاثة أوجهٍ مِنَ الإعرابِ. وقيل: إنّما اختصَّ به؛ لأنّه لو دخلَ / ١٤ ب / الاسمَ لأدّى وجوده إلى عديمه، وما أدّى وجوده إلى عديمه كان باطلاً، وذلك أنّ المُنَوَّنَ مِنَ الْأَسْمَاءِ إِنْ جُزِمَ التَّقَى فِيهِ سَاكِنَانِ: الحَرْفُ الْمَجْزُومُ وَالتَّنْوِينُ، فَيَحْرُكُ السَّاكِنُ الْأَوَّلُ، فيؤدّي وجودَ الجزمِ إلى عديمه، وغيرُ المُنَوَّنِ يَحْمُولُ عَلَيْهِ.

(١) قال ابن هشام في قطر الندى: فصل: أنواع الإعراب أربعة: رَفَعٌ، وَنَصَبٌ في اسمٍ وفعلٍ؛ نحو: زيدٌ يقومُ، وإنَّ زيداً لن يقومَ، وَجَرٌّ في اسمٍ، نحو: بزيدٍ، وَجَزْمٌ في فعلٍ، نحو: لم يقمَ. فَيَرْفَعُ بضمّةٍ، وَنُصِبَ بفتحةٍ، وَجُزِمَ بِكسرةٍ، وَجُزِمَ بِحذفٍ حركةٍ. (انظر: شرح قطر الندى ص ٤٥).

(٢) انظر: ص ١١ من هذا الكتاب.

(٣) انظر: الكتاب ١/ ١٣-١٧، والمقتضب ١/ ٣-٤، وشرح التسهيل ١/ ٤٢-٤٤.

(٤) في ع وب وس ود: بالاستقراء.

(٥) في ع وق وس: بحذف.

وقدّم الرَفَعُ لِعَدَمِ اسْتِغْنَاءِ الْكَلَامِ عَنْهُ؛ كجاءَ زيدٌ، ثُمَّ النَّصَبُ؛ لاشتراكِ الاسمِ والفعلِ فِيهِ، ولأنَّ عَامِلَهُ قد يكونُ فِعْلاً وَالْعَمَلُ لَهُ بِالْأَصَالَةِ، فيكونُ معمولُهُ أصلاً بالنسبة للمَجْرُورِ، ثُمَّ الْجَرُّ؛ لاختصاصِهِ بِالْأَشْرَفِ<sup>(١)</sup>.

وكونُ الحركاتِ أنواعَ الإعرابِ جاريٌّ على مذهبِ البصريّينَ مِنْ أَنَّ الإعرابَ ما اختلفَ بِهِ آخِرُ الْمُعَرَّبِ<sup>(٢)</sup>، لا أَنَّهُ اختلفَ آخِرُ الْمُعَرَّبِ<sup>(٣)</sup> على ما هو مذهبُ الكوفيّينَ. وعبرَ بالأنواعِ دُونَ الْأَلْقَابِ الْمُعَبَّرِ بِهَا بَعْضُهُمْ؛ لَأَنَّ الإعرابَ عَنْدهُ لَفْظِيٌّ، وَلأنَّ مِنْ حَقِّ اللَّقَبِ أَنْ يَصْدُقَ عَلَى مَا لُقِّبَ بِهِ، كَأَنَّ يُقَالَ: الإعرابُ الرَفَعُ، وكذا البَوَاقِي. وهو مُتَمَنِّعٌ؛ لاسْتِزَامِهِ حَمَلِ الْأَخْصَصِ عَلَى الْأَعْمِ.

### أ/ علاماتُ الإعرابِ الْأَصْلِيَّةِ

ولهذه الأنواعِ الأربعةُ علاماتُ أصولٌ وعلاماتُ فروغٍ نائيةٌ عنها، أشارَ إلى الْأَوَّلِ بقوله فَيَرْفَعُ - أي: المَرْفُوعُ<sup>(٤)</sup> من اسمٍ وفعلٍ - بضمّةٍ، وَنُصِبَ - أي: المَنْصُوبُ مِنْهَا - بفتحةٍ، وَجُزِمَ - أي: المَجْزُومُ مِنْ اسْمٍ - بِكسرةٍ، وَجُزِمَ - أي: المَجْزُومُ مِنْ فِعْلٍ - بِحذفٍ حركةٍ.

(١) أي الاسم.

(٢) أي: إنّ الإعرابَ هو الحركاتِ اللاحقةُ آخرِ المعرباتِ مِنَ الْأَسْمَاءِ وَالْأَفْعَالِ، وعلى هذا فالإعرابَ عندهم لفظيٌّ، وهو اختيار ابن خروف، وابن الحاجب، والأسناذ أبي علي، وابن مالك (انظر: الإيضاح في شرح المفصل ١/ ١١٨، والتوطئة ص ١٣١-١٣٢، وشرح الكافية ١/ ٤٥، وشرح التسهيل ١/ ٣٨-٣٩).

(٣) أي: إنّ الإعرابَ هو التغيّرُ في آخرِ الكلمة، والحركاتِ علاماتُ الإعرابِ، ودلائلُ عليه، وهذا هو قول الكوفيّينَ لأنَّ الإعرابَ عندهم معنويٌّ، وهو ظاهر قول سيبويه، واختيار الأعلام. (انظر: الكتاب ١/ ١٣-١٤، والمقتضب ٢/ ١٥١، وارتشاف الضرب ١/ ٨٣٣).

(٤) أي: علاماتُ الإعرابِ الْأَصْلِيَّةِ، وهي الضمةُ والفتحةُ والكسرةُ والسكونُ.

(٥) أي ما يصحّ رفعه، لا المرفوعُ بالفعل، حتى لا يلزمُ تحصيلُ الحاصلِ.

فالضمة عَلمٌ ومُسماؤه الرَّفْعُ، وكذا الباقي، وقد مرَّ أمثلتها. هذا هو الأصل؛ لأنَّ الإعراب بالحركات والسكون أصلٌ للإعراب بالحروف والحذف؛ إذ لا يُعدَّلُ عنهما إلَّا عند تعذُّرهما.

## ب/ [علامات الإعراب الفرعية]

وخرجَ عن ذلك الأصل باعتبار المحلِّ<sup>(١)</sup> لا النائب<sup>(٢)</sup> سبعة أبواب، أُعربت بغير ما دُكر، وتُسمَّى أبواب النابات<sup>(٣)</sup>؛ لأنَّ الإعراب الواقع فيها نائبٌ عن الأصل.

ووجه انحصارها في سبعة أنَّ النائب فيها إمَّا:

- أ. حرفٌ عن حركة؛ وهو بابُ الأسماء الستة، وبابُ المثنى، وبابُ جمع المذكر السالم.
- ب. أو حركة عن حركة؛ وهو بابُ الجمع بألفٍ وتاء، وبابُ ما لا ينصرف.
- ج. أو حرفٌ عن حركة، وحذفه<sup>(٤)</sup> عن حركة / ١٥ أ / وسكون<sup>(٥)</sup>؛ وهو بابُ الأمثلة الخمسة.
- د. أو حذف حرفٍ فقط عن سكون؛ وهو بابُ الفعل المعتل.

وقدَّم الأسماء الستة لكونها مفردة، والمفرد سابقٌ عن<sup>(٦)</sup> المثنى والمجموع<sup>(٧)</sup>. وأتبعه بالمثنى لكونه يليه. ثمَّ أتى بجمع المذكر السالم قبل جمع المؤنث السالم لشرف المذكر. ثمَّ<sup>(٨)</sup> ما لا ينصرف لشبهه بالفعل. ثمَّ بالأمثلة الخمسة قبل الفعل المعتل؛ لصحة آخرها في غالب الأحوال.

لكنَّ كانَ الأولى أنَّ يبدأ بما ناب فيه حركة عن حركة - كما في التسهيل والشذور<sup>(٩)</sup> -؛ لأنَّ ذلك أقرب إلى الأصل، وحيثُ بدأ بالأسماء الستة فكان ينبغي أن يُثنى بها لا ينصرف؛ لكونه مفرداً، وإنَّ لزِم منه الفصل بين ما يُعرَّب بالحروف بما يُعرَّب بالحركة. إذا تقرَّر هذا فقولُه: إلَّا الأسماء الستة وما عُطِفَ عليها - مِنَ المثنى وغيره بما سيأتي - منصوبٌ على الاستثناء ممَّا قبله.

## ٨/ الأسماء الستة<sup>(١٠)</sup>

وهذا هو الباب الأول ممَّا خرجَ عن الأصل، وهي: أبوه، وأخوه، وخموها، وفوه، وهنوه، وذو مالٍ؛ أي: صاحبه.

وبعضهم عدَّها خمسةً بنقصِ الهن منكراتٍ جوازاً إتمامه<sup>(١١)</sup> كما سيجيء<sup>(١٢)</sup>. والأسماء الستة عَلمٌ بالغلبة على هذه الأمثلة<sup>(١٣)</sup>، كلفظي العبادلة والعشرة<sup>(١٤)</sup> بالنسبة إلى الصحابة - رضي الله [تعالى] عنهم - وإن أُطلقت على غيرها؛ فتوسَّع.

والحمُّ أقارب الزوج أباً كان أو أخاً أو غيرهما؛ فهذا آث الضمير. وقد يُطلق على أقارب الزوجة<sup>(١٥)</sup>.

(١) انظر: شرح التسهيل ١/ ٤٥ وما بعدها، وشرح شذور الذهب ص ٦٠ وما بعدها.

(٢) قال ابن هشام في قطر الندى: إلَّا الأسماء الستة، وهي: أبوه، وأخوه، وخموها، وهنوه، وفوه، وذو مالٍ، فترفع بالواو، وتُصَبُّ بالألف، وتُجرُّ بالياء والأفصح استعمالُ الهن كغند. (انظر: شرح قطر الندى ص ٤٦-٤٧).

(٣) إتمامه أي: إعرابه بالحروف.

(٤) انظر: ص ٥١ من هذا الكتاب.

(٥) في ق: والأسماء الستة على هذه الأمثلة علم بالغلبة.

(٦) العبادلة هم عبدالله بن مسعود، وعبد الله بن عباس، وعبد الله بن عمر، وعبد الله بن الزبير. والعشرة هم المبشرون بالجنة. (انظر: المفصل في علم اللغة ص ٢٢، ولسان العرب - عبد).

(٧) زيادة من ع وق وب.

(٨) فيقال عندئذ: حموه - بالتذكير -.

(١١) أي المواضع التي تقع فيها النيابة (انظر: حاشية الحمصي ١/ ٧٤).

(١٢) أي باعتبار لفظ النائب عن الأصل، وهو عشرة أبواب؛ فينوب عن الضمة الواو في جمع المذكر السالم، والأسماء الستة، والألف في المثنى، وثبوت النون في الأفعال الخمسة، وهكذا...

(١٣) في باقي النسخ: النيابة.

(١٤) في ع: أو حذف.

(١٥) في ب وس ود: أو سكون.

(١٦) في ع: على.

(١٧) في ق: الجمع.

(١٨) بعدها في ع: أتى بها.





٢/ وأن تكون مُكَبَّرَةً، فلو صُغِّرَتْ أُعْرِبَتْ بحركات ظاهرة.

٣/ وأن تكون مُضَافَةً لغير ياء المُتَكَلِّم ولو تقديرًا، كقوله:

٨ - خَالَطَ مِنْ سَلَمَى خِيَاشِيمَ وَقًا<sup>(١)</sup>

أي: خياشيمها وفاها، فلو أُضِيفَتْ إلى الياء أُعْرِبَتْ على الأصحَّ بحركات مُقدَّرة، وكُلُّها تُضَافُ إلى الياء إِلَّا ذُو.

٤/ وأن يكون<sup>(٢)</sup> غير متسوبٍ إليها، فلو نُسِبَ إليها كانت مُعَرَّبَةً بالحركات. نَبَّ عليه ابنُ الصائغ<sup>(٣)</sup> والهُوَارِيُّ<sup>(٤)</sup> وغيرُهما، وهو مستغنى عنه باسْتِثْنَاءِ الإضافة<sup>(٥)</sup>.

(١) هذا بيت من مشطور الرجز للعجاج في ديوانه ٢/ ٢٢٥، وشرح أبيات سيبويه ١/ ٢٠٤، وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ١/ ٤٠، ولسان العرب - صهب، وخزانة الأدب ٣/ ٤٤٢، ٤٤٤. وبعده قوله: صهباء خرطومًا عُقَارًا قَرْقًا

اللغة: (الخياشيم) جمع خيشوم وهو الأنف. (صهباء، خرطوم، عقار، قرقف) هي أوصاف للخمر، فالصهباء لونها، والخرطوم أول عصيرها، والعقار لعقرها صاحبها وستر عقله، والقرقف من أسائها، والخمر يؤثت كثيرا وقد يُذَكَّر.

وموطن الشاهد: مجيء (فا) معربة بالحروف مع أنها مضافة إلى غير المتكلم تقديرًا لا لفظًا، والمقدر فالموجود وإعرابه: اسم معطوف منصوب، وعلامة نصبه الألف لأنه من الأسماء الستة وهو مضاف إلى الضمير (ها) المحذوفة. واختلف النحاة في توجيه البيت فالجمهور على أنه ضرورة والأخفش والكوفيون وتابعه ابن مالك على أن الإضافة فيه منوثة (انظر: مع الهوامع ١/ ١٣٢، وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ١/ ٤١).

(٢) في ع وس ود: تكون.

(٣) في ع: الضائع. وابن الصائغ: هو محمد بن عبد الرحمن بن علي المعروف بابن الصائغ الزمردى الحنفي المتوفى بمصر سنة ٧٧٦هـ، نحوي لغوي فقيه محدث، من تصانيفه: شرح ألفية ابن مالك، والتذكرة، وحاشية على مغني ابن هشام (انظر: بغية الوعاة ١/ ١٥٥-١٥٦، وهدية العارفين ٢/ ٩٩)، أمّا ابن الصائغ: فهو علي بن محمد بن علي بن يونس الأشبيلي أبو الحسن المعروف بابن الصائغ، المتوفى سنة ٦٨٠هـ، إمام في النحو، من مصنفاته: شرح كتاب سيبويه، وشرح الجمل وغيرهما. (انظر: بغية الوعاة ٢/ ٢٠٤، وكشف الظنون ص ٦٠٤، ١٤٢٨، وهدية العارفين ١/ ٧١٣).

(٤) الهواري: هو محمد بن عبد السلام بن يوسف الهواري التونسي المالكي، أبو عبدالله المتوفى ٧٤٩هـ، فقيه أصولي متكلم محدث عالم بالعربية، ولي القضاء بتونس، وله مصنفات. (انظر: هدية العارفين ٢/ ١٥٥-١٥٦، ومعجم المؤلفين ١٠/ ١٧١).

(٥) لأنه لا يجتمع النسب والإضافة في كلمة واحدة. (انظر: حاشية الحمصي ١/ ٧٧).

فإذا توفّرت هذه الشروط أُعْرِبَتْ بالحروف. واستغنى المُصَنِّفُ<sup>(١)</sup> عن التصريح بذكرها فيها؛ لِتَطْبِيقِهَا كَذَلِكَ، كما استغنى عن تقييد ذُو بمعنى صاحب، وفُو بِالْخُلُوِّ مِنَ الْمِيمِ.

### [اللغات في فم وإعرابها]

فإن لم يخل منها<sup>(٢)</sup> أُعْرِبَ<sup>(٣)</sup> بحركات ظاهرة مع تضعيف ميمه، ودوثة<sup>(٤)</sup> منقوصاً، وبحركات مقدّرة مقصوراً؛ كعصا. ولك تثليث فائيه منقوصاً ومقصوراً<sup>(٥)</sup> وإتباعها لميمه، فهذه عشر لغات<sup>(٦)</sup>؛ أفصحها فتح فائيه منقوصاً. واقتصر في التسهيل على تسع<sup>(٧)</sup>.

### [علة إعرابها بالحروف]

ولمّا أُعْرِبَتْ بالحروف؛ لأنّ الحروف وإن كانت فروعاً عن الحركات إلا أنّها أقوى منها؛ لأنّ كلّ حرفٍ علةٌ كحركتين، فكُره استبدادُ<sup>(٨)</sup> المثنى والمجموع الفرعيتين<sup>(٩)</sup> عن المفرد بالإعراب بالأقوى، فاخترنا هذه الأسماء، وجعلوها مُعَرَّبَةً بالحروف؛ ليكون في المُفْرَدَاتِ الإعرابُ بالأصل؛ وهو الحركة، وبالأقوى؛ وهو الحروف.

(١) سقطت المصنف من ب وس ود.

(٢) أي: إذا لم يخل (فو) من الميم.

(٣) في الأصل أُعْرِبَتْ والمثبت من ب.

(٤) أي: دون التضعيف.

(٥) في ع وق وب وس: قصراً ونقصاً.

(٦) اللغات العشر هي: فَم - بتثليث الفاء مع النقص وتخفيف التشديد -، فُم - بتثليث الفاء مع النقص والتشديد، فُها - بتثليث الفاء مع القصر والتخفيف. (فُم/ فُها / فُها / فُم) باتباع حركة الفاء لحركة الميم كما في امرئ. (انظر: لسان العرب - فوه).

(٧) انظر: شرح التسهيل ١/ ٥١-٥٤، وهي اللغات السابقة باستثناء (فُم).

(٨) أي: استقلال.

(٩) كذا في الأصل: - بيائين - وفي ع: الفرعتين.

وخصّوا هذه الأسماء لمُشابهتها المُتَنى والمجموع في أن آخرها حرفٌ علّةٌ يصلح للإعراب، وفي استلزام كل منها ذاتاً أخرى؛ كالأخ للأخ والأب لابن.  
وخصّوا ما ذُكِرَ بحالٍ إضافتها؛ لتظهر تلك اللام الزائدة، فتَقوى المشابهة. وفُضِّلَت على<sup>(١)</sup> المُتَنى والمجموع باستبقاء الحروف الثلاثة؛ لأصالتها / ١٦ أ / بالإنفراد<sup>(٢)</sup>.

### [الخلافاً في إعرابها]

وما تقدّم من أنها مُعرَبة بالحروف هو المشهور<sup>(٣)</sup> من أقوال عشرة<sup>(٤)</sup>.

ورُدَّ بأن الإعراب زائدٌ على الكلمة، فيؤدّي إلى بقاء<sup>(٥)</sup> فيك وذي مالٍ على حرفٍ واحدٍ، ولا نظيرٍ لذلك. وأجيب بأنّه لا تحذور في جعل الإعراب حرفاً من نفس الكلمة إذا صلح له، كما جعلوه في المُتَنى والمجموع من نفسيهما، وهو علامات<sup>(٦)</sup> التثنية والجمع. وقيل: إنها مُعرَبة بحركاتٍ مقدّرة على أحرف العلة كما في المقصور، وأُتبع فيها ما قبل الآخر [للاخر]<sup>(٧)</sup> رفعاً وجرّاً. وهو مذهب الجمهور، وصحّحه جماعةٌ منهم

المُصنّف<sup>(٨)</sup> وابن مالك<sup>(٩)</sup>؛ ورجّحه بأن الأصل في الإعراب أن يكون بحركة<sup>(١٠)</sup> ظاهرة أو مُقدّرة، فإذا أمكن التقدير مع وجود النظر لم يُعدّل عنه، وقد أمكن في هذه، ورجّحه بغير ذلك بما يطول إيرادُه ثمّ تعقّبهُ.

### [اللغات في هن]

١ / والأفصح استعمالُ هن مضافاً كغدي؛ أي: منقوصٌ مُعرَّبٌ بحركاتٍ ظاهرة كإعرابٍ غدي ونحوه ممّا حُدِفَ لامُهُ اعتباراً<sup>(١١)</sup>، وجُعِلَ الإعرابُ على عينه، فهذا هنك - مثلاً - أفصحُ من: هذا هنوك. ومنه الحديث<sup>(١٢)</sup>: «مَنْ تَعَزَّى بعزاء الجاهلية، فأَعْضَوْهُ بِهِنِ أَبِيهِ وَلَا تَكُنُوا»<sup>(١٣)</sup>.

وَعَلِمَ أَنَّ لغةَ النقص مع كونها أكثر استعمالاً هي أفصحُ قياساً؛ لأنّ ما كان ناقصاً في الأفرادِ فحقّه أن يبقى على نقصه في الإضافة؛ كما في يدٍ لَمَّا حُدِفَتْ<sup>(١٤)</sup> لامُها في الأفرادِ،

(١) أي في غير هذا المتن، لأن صريح كلامه هنا موافقة الرأي المشهور.

(٢) انظر: شرح المفصل ٥٣/١، وشرح التسهيل ٥٣-٥٢/١، وجمع الهوامع ١٢٦/١. وتوضيح هذا الرأي أن أصل قام أبوك: قام أبوك، ثم أتبع حركة الباء حركة الواو فصارت: أبوك، فاستقلت ضمة الواو فحذفت. وأصل رأيت أباك: رأيت أبوك - تحركت الواو وانفتح ما قبلها قلبت ألفاً - أباك. وأصل مررت بأبيك: مررت بأبوك - ثم أتبع حركة الباء حركة الواو فصارت: أبوك، استقلت كسرة الواو فحذفت، فلما سكنت الواو إثر كسرة قلبت ياءً، فصارت: أبيك. (انظر: جمع الهوامع ١٢٦/١).

(٣) في ع وق وب وس: بحركات.

(٤) أي دون علة موجبة.

(٥) الحديث رواه أحمد عن أبي بن كعب رضي الله عنه (انظر: مسند أحمد ١٣٦/٥ برقم ٢١٥٥٣. ومصنف ابن أبي شيبة ٤٥٦/٧، برقم ٣٧١٨٢، وعمل اليوم والليلة ٥٣٩/١ برقم ٩٧٤، وجمع الزوائد ٣/٣).

(٦) تعزّى انتسب وانتسب، أعضوه أي: قولوا له: اعضض على هن أبيك، لا تكتنوا قولوا ذلك تصريحاً لا كناية وتلميحاً، عزاء الجاهلية أي: دعوة الناس لنصرته بالباطل بقوله بالبنى فلان. (انظر: شرح التسهيل ٤٨/١، وعدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك ٤٤/١).

(٧) في الأصل حذف، والمثبت من باقي النسخ.

(١) في ب: عن.

(٢) انظر: شرح الكافية ٦٧/١.

(٣) في ق: الأشهر.

(٤) قال به قطرب والزيادي والزجاجي وهشام الكوفي؛ وجمع السيوطي اثني عشر قولاً؛ ذكر هنا اثنين منها، وأما أبرز ما تبقى فهو ما يأتي:

١ - هي معربة بالحركات التي قبل الحروف، والحروف إشباع لتلك الحركات.

٢ - هي معربة بالحركات التي قبل الحروف، وهي منقولة من الحروف.

٣ - هي معربة بالحركات التي قبل الحروف، وليست منقولة من الحروف.

٤ - هي معربة من مكانين بالحركات والحروف معاً.

٥ - هي معربة في الرفع بالنقل، وفي النصب بالبدل، وفي الجر بالنقل والبدل معاً.

(انظر: شرح المفصل ٥٣-٥٢/١، وشرح الكافية ٦٣-٦٦، وجمع الهوامع ١٢٥-١٢٨).

(٥) في ع: لإبقاء.

(٦) في ق وب وس ود: علامة.

(٧) زيادة من باقي النسخ.

وَجُعِلَ الإِعْرَابُ<sup>(١)</sup> على ما قَبْلَ اللامِ، واستصبحوا ذلكَ حالً<sup>(٢)</sup> الإضافة، فأعربت بالحركات، قاله في شرح الشذور<sup>(٣)</sup>.

٢/ وفي كلامه هنا إشارة إلى أَنَّ إعرابه بالحروف لغة قليلة؛ وهو كذلك. ولِقَلَّتْهَا وليكونها غير مشهورة لم يطلع عليها الفراء<sup>(٤)</sup> ولا الزجاجي<sup>(٥)</sup>؛ فادعيا أَنَّ الْمُعْرَبَ بالحروف خمسة أسماء لا ستة<sup>(٦)</sup>. وكثيرٌ مِنَ النُّحَاةِ يذكرونه مع هذه الأسماء، ولم يُنَبِّهوا على قَلَّةِ إعرابه بالحروف، فيوهِّم ذلك مساواته هُكُنَّ. قال ابن مالك<sup>(٧)</sup> - [رحمه الله]<sup>(٨)</sup> -: وَمَنْ لَمْ يُنَبِّهْ عَلَى قِلَّتِهِ فَلَيْسَ بِمُصِيبٍ، وَإِنْ حَظِّي مِنَ الْفَضْلِ بِأَوْفَرِ نَصِيبٍ.

### [لغة النقص في الأسماء الستة]

ولا ١٦/ ب / يَخْفَى أَنَّ الْمُرَادَ بِالنَّقْصِ هُنَا النَقْصُ اللُّغَوِيُّ<sup>(٩)</sup>، أي: حذف الآخر وجعل ما قبله آخرًا، ولا يختص بالهن، بل يجوز بقلّة في الأب والأخ والحَم، ومثله قوله:

(١) في ع وب: إعرابها.

(٢) في ع: حالة.

(٣) انظر: شرح شذور الذهب ص ٦٩.

(٤) الفراء: هو أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله بن مروان الديلمي الكوفي المعروف بالفراء المتوفى سنة ٢٠٧ هـ؛ أديب نحوي لغوي فقيه مفسر أخذ عن الكسائي ويونس، من مصنفاته: معاني القرآن، والوقف والابتداء، والمصادر في القرآن. (انظر: معجم الأدباء ١٤/٢٠-٩، وبغية الوعاة ٣٣٣/٢، وشذرات الذهب ١٩/٢، ٢٠، وهدية العارفين ٥١٤/٢).

(٥) في ق: الزجاج. الزجاجي: هو عبد الرحمن بن إسحق أبو القاسم المعروف بالزجاجي، المتوفى سنة ٣٣٩ هـ، وهو منسوب إلى شيخه الزجاج، إمام في اللغة والنحو، ومن مصنفاته: الجمل في النحو، والإيضاح في النحو، شرح أدب الكاتب لابن قتيبة وغيرها... (انظر: بغية الوعاة ٧٧/٢، وهدية العارفين ٥١٣/١).

(٦) انظر: شرح شذور الذهب ص ٦٩، وجمع الهوامع ١٢٤-١٢٥.

(٧) انظر: شرح التسهيل ٤٨/١.

(٨) زيادة من ق.

(٩) يقابله النقص الاصطلاحي كما في قاضي.

٩- بِأَيِّهِ اقْتَدَى عَدِيٌّ فِي الْكِرْمِ وَمَنْ يُشَابِهَ أَبَهُ فَمَا ظَلَمَ<sup>(١)</sup> وَحَكِي أَبُو زَيْدٍ<sup>(٢)</sup>: جَاءَنِي أَخُكَ، وَالْفَرَاءُ: هَذَا حُكُّكَ، فَدَلَّ ذَلِكَ عَلَى أَنَّهُ لُغَةٌ لَا ضَرُورَةَ.

### [لغة القصر في الأسماء الستة]

ويجوز في الأب وتاليته<sup>(٣)</sup> أيضاً القصر؛ وهو التزام<sup>(٤)</sup> الألف مطلقاً في آخرها، وهو أشهر فيها من النقص، كقوله:

١٠- إِنَّ أَبَاهَا وَأَبَا أَبَاهَا [قد بلغنا في المجد غايتها]<sup>(٥)</sup>

وقول بعضهم: مُكْرَهُ أَخَاكَ لَا بَطْلَ<sup>(٦)</sup>، وَحُكِّيَ عَنِ الْأَصْمَعِيِّ أَنَّهُ يُقَالُ لِلْمَرْأَةِ: حَمَاءُ<sup>(٧)</sup>.

(١) الرجز لرؤية في ديوانه ص ١٢٨، وشرح التصريح ٦٤/١، والمقاصد النحوية ١٢٩/١، والدرر اللوامع ١٠٦/١. والشاهد فيه: (بأبه، أبه) وكلاهما جاء على لغة النقص؛ حيث الإعراب بالحركات الظاهرة بعد بقاء الكلمة على حرفين.

(٢) أبو زيد: هو سعيد بن أوس بن ثابت بن بشير الأنصاري البصري، المعروف بأبي زيد الأنصاري المتوفى سنة ٢١٥ هـ، أديب لغوي نحوي، من مصنفاته: اللغات، والإبل، والجمع والثنية.. وغيرها. (انظر: معجم الأدباء ١١/٢١٢-٢١٧، وبغية الوعاة ١/٥٨٢-٥٨٣، وشذرات الذهب ٢/٣٤-٣٥).

(٣) تاليها هما: أخ وحَم.

(٤) في ب: إلزام.

(٥) زيادة من ع وب.

(٦) اختلف في نسبة هذا البيت، ف قيل لأبي النجم العجلي، وقيل لرؤية بن العجاج وقيل لأبي الغول الطهيري، وقد ورد هذا البيت في شرح التسهيل ٤٩/١، وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ٤٦/١، وشرح ابن عقيل ١/٤٩، وخزانة الأدب ٧/٤٥٥.

موطن الشاهد: أبا أباه حيث جاءت أباه الثانية مجرورة بكسرة مقدرة على الألف مع أنها مستوفية لشروط الإعراب بالحروف وهذه لغة القصر، ويستعملها بعض العرب.

(٧) انظر: مجمع الأمثال للميداني ١/١٥٢، ٢/٣١٨ (وقد ورد عنده مكره أخوك لا بطل)، وورد بلفظ (أخاك) في أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ٤٨/١. وموطن الشاهد: أخاك حيث جاء مرفوعاً بضمزة مقدرة على الألف على لغة القصر.

(٨) موطن الشاهد: (حماة) حيث تستعمل للمؤنث وهذا يعني أنهم يستخدمون (حما) للمذكر على لغة القصر. كما يقولون: فتى وفناة...

وَأَلَّا الْمُثْنَى (٢)؛ أَي (٣): وهو ما دَلَّ على الاثْنَيْنِ (٤) وأَغْنَى عن المتعاطفين، كالزيدانِ أصله: زَيْدٌ وزَيْدٌ، فعدلوا عنه كراهية (٥) التطويل والتكرار. والمُرَادُ بالمتعاطفين: المُتَّفَقَانِ في اللفظ، بدليل اشتراطهم في التثنية اتفاق اللفظ؛ فَسَقَطَ ما قِيلَ مِنْ أَنَّ هذا الحدَّ غَيْرُ مانع؛ لِشُمُولِهِ نَحْوَ (٦) العَمَرَيْنِ (٧).

## [شروط التثنية]

وَيُشْتَرَطُ فِي كُلِّ مَا يُثْنَى ثمانية شروط (٨) وهي: الإعراب، والإفراد، وعدم التركيب، والتنكير، واتفاق اللفظ، واتفاق المعنى، ووجود ثانٍ له في الخارج، وأن لا يُسْتَغْنَى بتثنية غيره عن تثنيته.

## [علامات إعرابه]

فإذا توفرت هذه الشروط فَيُرْفَعُ حيثُذُ بالألف نيابة عن الضمة؛ كجاء الزيدان. ويُقَالُ فيه مثنى حقيقة (٩).

(١) قال ابن هشام في قطر الندى: والمثنى كالزيدان؛ فَيُرْفَعُ بالألف، وجمع المذكر السالم كاليُزِيدُون؛ فَيُرْفَعُ بالواو، ويُجَرَّانِ ويُنصبان بالياء. (انظر: شرح قطر الندى ص ٤٨).

(٢) أي: ويستثنى مما أعرب بالحركات الأصلية المثنى؛ لأنه يُعَرَّبُ بالحروف نيابة عن الحركات.

(٣) سقطت أي من ع و س ود.

(٤) في الأصل: اثنين، وما أثبتناه من ع.

(٥) في ق ود: كراهة.

(٦) في ع وق ود: لنحو.

(٧) العُمَرَانِ هما أبو بكر الصديق وعمر بن الخطاب رضي الله عنهما، وهي تثنية من باب التغليب كالأسودان، والأبوان... ومثل هذا يحفظ ولا يُقَاسُ عليه. (انظر: همع الهوامع ١/ ١٣٧، وحاشية الحمصي ١/ ٨١).

(٨) في ع وق وب: الأفراد والإعراب.

(٩) أرجأ الحديث عن علامة النصب والجر، لأنه جمعها مع جمع المذكر السالم في الصفحة التالية.

وَأَلَّا جَمْعَ الْمُذَكَّرِ السَّالِمِ (بِنَصْبِ الميم)، وَعَطَفَهُ على ما قبله (١) قبل إنهاء الكلام على المثنى؛ ليجمعهما في حالتي الجر والنصب؛ لاشتراكهما فيها، مُحَافَظَةً على الاختصار، وتَفَنُّتاً في العبارة. [تعريفه وشروطه]

وهو ما دَلَّ على أَكْثَرَ مِنْ اثْنَيْنِ مَعَ سَلَامَةٍ بِنَاءٍ مُفْرَدِهِ (٢).

وَيُشْتَرَطُ فِيهِ مَا اشْتُرِطَ فِي الْمُثْنَى، وَزِيَادَةٌ على ذلك:

- أَنْ يَكُونَ مَفْرُودُهُ عِلْمًا لِمُذَكَّرٍ عَاقِلٍ خَالِيًا (٣) مِنْ تَاءِ التَّأْنِيثِ الْمَغَايِرَةِ لِتَاءِ عِدَّةٍ وَثْبَةٍ عِلْمَيْنِ.
- أَوْ صِفَةً لِمُذَكَّرٍ عَاقِلٍ خَالِيَةٍ مِنْ تَاءِ التَّأْنِيثِ قَابِلَةً لَهَا (٤)، أَوْ دَالَّةً على التفضيل (٥).
- فلا يُجْمَعُ هذا الجمعُ نحو: رجلٍ، وزينبٍ، وواشِقٍ (٦)، وطلحةً، وسيبويه، وبرقٍ نحرة، ولا نحو: ١٧/ أ/ حائضٍ، وسابِقٍ (٧)، وعلامة (٨)، وجريحٍ، وصبورٍ، وسكرانٍ، وأحمر (٩).

(١) أي المثنى.

(٢) في قوله (اثنين) إخراج لجمع المؤنث السالم، لأنه يدل على أكثر من اثنتين، وفي قوله (سلامة بناء مفردة) ليخرج جمع التكسير.

(٣) في الأصل (خالٍ)، والمثبت من د.

(٤) أي: لتاء التأنيث؛ وعليه فلا يُجمع هذا الجمع صفة لا تقبل التاء، أو تقبل تاء لغير التأنيث كالمبالغة.

(٥) أي: أو لم تقبل التاء لكنها تدل على التفضيل، وهي عندئذ معرفة بال أو مضافة إلى نكرة نحو الأفضلون أو أفضلو بني فلان، بخلاف اسم التفضيل النكرة غير المضاف لأنه لا يجمع عندئذ بل يلزم التوحيد نحو هم أفضل أخلاقاً (انظر: حاشية الحمصي ١/ ٨٤).

(٦) واشق: علم لكَلْبٍ. (انظر: القاموس المحيط - وشن).

(٧) سابق (هنا): من سبق الفرس في الحلبة: جَلَى. (انظر: القاموس المحيط - سبق).

(٨) التاء في (علامة) للمبالغة لا للتأنيث.

(٩) أما رجل فلانة ليس علماً ولا صفة، وأما زينب فلانها علم لمؤنث، وأما واشق فلانة علم لغير عاقل، وأما طلحة فلانة منه بناء تأنيث، وأما سيبويه فلانة مركب تركيباً مزجياً، وأما برق نحرة فلانة مركب تركيباً إسنادياً، وأما حائض فلانة صفة لمؤنث، وأما سابق فلانة صفة لغير عاقل، وأما علامة فلانة ختم بناء أصلها للتأنيث ثم أصبحت للمبالغة، وأما جريح وصبور فلانة يستوي فيها وصف المذكر والمؤنث، وأما سكران فلانة من باب فعلان ومؤنثه فعل، وأما أحمر فلانة من باب أفعل ومؤنثه فعلاء.

فإذا توفرت هذه الشروط:

١/ فترفع حينئذ كل من الاسم وتلك الصفة بالواو - المضموم ما قبلها ولو تقديرًا - نيابة عن الضمة؛ كجاء الزيدون والعاقلون.

٢/ وأشار إلى ما اشتركا فيه بقوله: ويجزان ويُنصبان بالياء - المكسور ما قبلها ولو تقديرًا، المفتوح ما بعدها في الجمع، وفي المثنى بالعكس - نيابة عن الكسرة والفتحة.

وجعلت الياء علامة لهما حلاً للنصب على الجر دون الرفع؛ لاشتراكهما في كون كل منهما فضلة مستغنى عنه، بخلاف الرفع فإنه عمدة الكلام - وإثما حملوا النصب على الجر؛ لأن حق الياء أن تكون للجر، إذ علامته الأصلية الكسرة، وهي بعض الياء.

### [علة الفرق بين إعراب المثنى والجمع المذكر السالم]

واختص المثنى في الرفع بالألف، والمجموع فيه بالواو؛ لأن المثنى أكثر دوراناً في الكلام من الجمع، والألف خفيفة والواو ثقيلة بالنسبة إليها، فجعلوا الخفيف في الكثير، والثقل في القليل؛ ليكثر في كلامهم ما يستخفون، ويقل في كلامهم ما يستثقلون، قاله ابن إياز<sup>(١)</sup> في شرح الفصول.

(١) كما في المصطفون حيث حذفت لام الكلمة (الألف)، وتركت الفتحة دليلاً عليها.

(٢) أي نون المثنى تكسر، ويُفتح ما قبل ياء المثنى؛ نحو: رجلين.

(٣) بعدها في ع وب: في.

(٤) لأن المنصوب والمجرور لا يأتي عمدة على الأصل، أما المرفوع فيأتي عمدة فاعلاً أو مبتدأ، ولا يرد هنا ما كان أصله مبتدأ وخبراً بعد دخول كان أو إن لأن هذا تحول عن الأصل. (انظر: حاشية الحمصي ٨٥/١).

(٥) ابن إياز: هو الحسين بن بدر بن إياز بن عبد الله أبو محمد المثنوي سنة ٦٨١ هـ، علامة في النحو والصرف، من مصنفاته: المحصول في شرح الفصول الخمسين في النحو لابن معيط، والإسعاف في الخلاف (انظر: بغية

الوعاة ٥٣٢/١، وكشف الظنون ص ٨٥، و٤١٢).

### [علة فتح نون الجمع وكسر نون المثنى]

وحرك ما بعد علامة التننية المزيد - لدفع توهم إضافة أو إفراد<sup>(١)</sup> فراراً من التقاء الساكنين - بالحركة الأصلية<sup>(٢)</sup> في ذلك، ورُبما فُتح مع الياء<sup>(٣)</sup>، وضم مع الألف<sup>(٤)</sup>، وفتح ما قبلها<sup>(٥)</sup>؛ لأن الألف لا يكون ما قبلها إلا فتحة، والياء محمولة عليها. وضم ما قبل الواو وكسر ما قبل الياء في الجمع؛ ليكون [ذلك]<sup>(٦)</sup> دليلاً على شدة الامتزاج، وليسلم<sup>(٧)</sup> من التغير<sup>(٨)</sup> والانتقال.

وحركت نون الجمع المزيدة أيضاً لدفع توهم إضافة أو إفراد<sup>(٩)</sup>؛ هرباً من التقاء الساكنين<sup>(١٠)</sup>، وفتحت تخفيفاً في اللفظ؛ لأن قبلها في الرفع وأو قبلها ضمة، وفي الجر والنصب ياء قبلها كسرة، فلو ضمت أو كسرت لثقل اللفظ جداً. ورُبما كسرت بعد الياء ضرورة<sup>(١١)</sup>.

(١) كما في: جاء خليلان موسى وعيسى؛ فالنون الزائدة للتننية منعت توهم إضافة (خليلان) إلى موسى، وكما في:

جاء هذان؛ فالنون الزائدة للتننية منعت توهم هذا المفرد. (انظر: همع الهوامع ١/١٥٩، وحاشية الحمصي ٨٦/١).

(٢) الحركة الأصلية عند التقاء الساكنين هي الكسرة.

(٣) هذه لغة، وعليها بيت حميد بن ثور الأسدي: على أحوذتين استقلت عشية فما هي إلا لمحّة وتغيب.

والأحوذتي: الخفيف في مشبه لحذقه (انظر: معاني القرآن للفرأ ٢/٤٢٣، وشرح الفصل ١/٧٨، ٤/١٤١،

وشرح الكافية الشافية ١/٨٠).

(٤) هذه لغة، ومنه قول رؤبة: يا أبنا أرقني القذآن فالنوم لا تطعمه العينان. (انظر: ملحق ديوان رؤبة ص ١٨٦،

وشرح التصريح ١/٧٨، وهمع الهوامع ١/١٦٢، والقذآن: البراغيث، واحده فذّة).

(٥) أي فُتح ما قبل علامة التننية، وهذه الجملة معطوفة على بداية الفقرة: وحرك ما بعد علامة التننية.

(٦) سقطت ما من ق وب ود.

(٧) زيادة من باقي النسخ.

(٨) أي الواو والياء - علامتا الإعراب في جمع المذكر السالم.

(٩) في ق وب وس ود: التغير.

(١٠) كما في رأيت بنين كرماء - فالنون الزائدة منعت توهم الإضافة - ومررت بالهتدين - فالنون الزائدة منعت

توهم الإفراد (انظر: همع الهوامع ١/١٥٩، وحاشية الحمصي ٨٧/١).

(١١) الساكنان هنا هما سكون واو الرفع أو ياء النصب والجر، وسكون النون المزيدة.

(١٢) قال ابن مالك كسرهما لغة، ومنه قول جرير: عرفنا جعفرأ وبني رياح وأنكرنا زعائف آخرين.

(انظر: ديوان جرير ص ٤٢٩، وشرح الكافية الشافية ١/٨٠، ولسان العرب - عرف، والزعانف: هم

الأقوام التابعون لهم).

وأعربا بالحروف طلباً للتناسب من حيث إتيهما كالفرع بالنسبة للمفرد؛ لكونهما بزيادة عليه، / ١٧ ب / فالإعراب بالحروف فرعٌ بالنسبة إلى الإعراب بالحركات.

[أنواع التغير في بناء المفرد عند التثنية والجمع السالم]

ثمَّ الاسمُ إذا ثَنِيَ وكانَ صحيحاً، أو مُعتلاً جاريّاً تجرأه<sup>(١)</sup>، أو منقوصاً، أو مهموزاً غيرَ ممدود<sup>(٢)</sup>، أو ممدوداً همزته أصلية<sup>(٣)</sup>، لحقته العلامة من غير تغيير سوى فتح ما قبلها وردَّ ياء المتقوص<sup>(٤)</sup>.

وأما المقصورُ فألفه إن كانت زائدة على ثلاثة<sup>(٥)</sup>، أو بدلاً عن ياء<sup>(٦)</sup>، أو مجهولة الأصل أو أصلية<sup>(٧)</sup> وأميلت<sup>(٨)</sup>؛ فليث ياء، وإلا فواو<sup>(٩)</sup>.

وحكمه<sup>(١٠)</sup> إذا جُمع كما إذا ثَنِيَ من لحوق العلامة من غير تغيير، ولا يُستثنى إلا المنقوص والمقصور<sup>(١١)</sup>؛ فإنَّ آخرهما يُحذفُ لالتقاء الساكنين، ثُمَّ يُفْتَحُ ما قبلَ آخرِ المقصورِ دلالةً على ما حُذِفَ، ويضُمُّ ما قبلَ آخرِ المنقوصِ في الرفع، ويكسَرُ في غيره مُناسبةً للحرف<sup>(١٢)</sup>.

(١) نحو: دُلُو وظَنِي مما آخره واو أو ياء مسبوقه بسكون.

(٢) نحو: رَشَأُ.

(٣) نحو: قَرَأَ.

(٤) نحو: قاضي ومثناها قاضيان.

(٥) نحو: حُبْلَى - حُبْلَيَانِ.

(٦) نحو: فَتَى - فَتَيَانِ.

(٧) سقطت وأميلت من ع وس.

(٨) الإمالة هنا قيد فيها إذا كانت مجهولة الأصل أو أصلية غير مزيدة، حيث يشترط أن يُسمَعَ فيها الإمالة.

(٩) نحو: عصا - عصوان لأنه ثلاثي واوي، ونحو: ددا - ددوان لأنها مجهولة الأصل ولم تُحْمَلْ والددا والددن هو اللعب واللهو (المعجم الوسيط - ددا)، ونحو: على - علوان لأنها أصلية ولم تُحْمَلْ. (انظر: حاشية الحمصي ١/ ٨٨).

(١٠) في ع وفي حكمه.

(١١) في ع وب وس: إلا المقصور والمنقوص.

(١٢) نحو: قاضي، ومصطفى تُجمع على: قاضون ومصطفون، وأصلها: قاضيون، ومصطفون. فوقع فيها إعلال بالحذف والقلب.

## [الملحق بالمشني<sup>(١)</sup>]

وقد أُلْحِقَ بكلٍّ من المشني والمجموع في الإعراب ألفاظٌ شابهتهما<sup>(٢)</sup> في الدلالة على معنهما، وإن لم تكن منهما؛ لفقد ما اعتُبرَ فيهما من الشروط منها، فالمُلْحَقُ بالمشني هنا أربعة ألفاظ:

١ / لفظان بشرط، وهما كلا وكلتا، ولا ينفكان عن الإضافة إلى ظاهر أو مضمَر<sup>(٣)</sup>.

والشرط في إلحاقهما كونهما مع المضمَر؛ فحينئذ يُرفعان بالألف، ويُجران ويُنصبان بالياء كالمثنى؛ لأنهما في الأغلب إذا أُضيفا إلى ضمير غائب، كانا تابعين للمثنى تأكيداً له؛ كجاء الزيدان كلاهما، فجُعلا موافقين لمتبوعيهما في الإعراب، ثُمَّ طُرِدَ ذلك فيما إذا أُضيفا إلى ضمير مُتَكَلِّمٍ أو مُخَاطَبٍ بخلاف ما إذا أُضيفا إلى ظاهر، فإنهما لا يجريان على المثنى أصلاً؛ فلذا لم يُلْحَقَا به، وجُعِلَ إعرابهما بحركات<sup>(٤)</sup> مقدرة على الآخر كالمقصور، نظراً إلى إفراد اللفظ؛ كقوله تعالى: ﴿كَلَّا الْجَنَّتَيْنِ ءَأَنْتَ أَكْلَهُمَا﴾<sup>(٥)</sup>.

ولما كان الإعراب بالحروف فرعاً عن الإعراب بالحركات، والإضافة إلى المضمَر فرعاً عن الإضافة إلى المظهر، جُعِلَ الفرع للفرع، والأصل للأصل.

(١) قال ابن هشام في قطر الندى: «وكلا وكلتا مع الضمير كالمثنى، وكذا اثنان واثنان مُطلقاً». (انظر: شرح قطر الندى ص ٤٨).

(٢) في ع: تشابههما.

(٣) أي في هذا الشرح، ويزاد عليها ما سُمِّيَ به من المثنى. (انظر: حاشية الحمصي ١/ ٨٩).

(٤) انظر: شرح الكافية ١/ ٧٤-٧٧، ومغني اللبيب ص ٢٦٨-٢٦٩. فقد تُضَافُ (كلا وكلتا) إلى نكرة أو معرفة، ظاهر أو مضمَر. وخالف الجمهور في إضافتها إلى النكرة.

(٥) في ع: وجعلا.

(٦) في ب: بحركة.

(٧) سورة الكهف، من الآية ٣٣. وهي بتامها ﴿كَلَّا الْجَنَّتَيْنِ ءَأَنْتَ أَكْلَهُمَا وَلَمْ نَطْلُبْ لَهُنَّ شَيْئاً وَفَجَّرْنَا خِلْفَهُمَا نَهراً﴾.

٢/ ولفظان بلا شرط، وإليهما أشار بقوله: كذا اثنان واثنان مطلقاً، أي: سواء أضيفا إلى ظاهر، أم إلى مضمير، أم لم يُضافا<sup>(١)</sup>؛ لأن وضعهما وضع المثنى، وإن لم يكونا مثنيين حقيقة؛ إذ لم يثبت لهما مفرد فيعربان إعرابه ١٨ / وإن رُكبا مع العشرة: كجاءني اثنا عشر واثننا عشرة. وكلامه يوهّم جواز إضافتهما إلى كل مضمير، وليس كذلك؛ فإن إضافتهما إلى ضمير التثنية مُمتنعة، فلا يُقال: جاء الرجلان اثناهما، أو المرأتان اثنتاهما أو<sup>(٢)</sup> اثنتاهما؛ لأن ضمير التثنية نص في الاثنين، فإضافة<sup>(٣)</sup> [الاثنين] إليه من إضافة الشيء إلى نفسه، نبة عليه في شرح اللّمة<sup>(٤)</sup>.

٣/ تنبيه: لم يذكر فيما ألحق بالمثنى في الإعراب ما سُمي به منه كزيدان علماً، وكان<sup>(٥)</sup> الأولى ذكره؛ كما ذكر فيما ألحق بالجمع الآتي ما سُمي به منه<sup>(٦)</sup>. فيرفع بالآلف ويجر وينصب بالياء. ويجوز فيه أن يجري مجرى سلمان؛ فيعرّب إعراب ما لا ينصرف؛ للعلمية وزيادة الألف والنون، وإذا دخل عليه أل جر بالكسرة؛ كقوله:

١١- ألا ياديّار الحيّ بالسيّبعان .....<sup>(٧)</sup>

## [المُلحق بجمع المذكر السالم]<sup>(٨)</sup>

والمُلحق بالجمع المذكر السالم في إعرابه أربعة أنواع:

أحدها: أسماء جموع؛ وهو ما لا واحد لها من لفظها، فمنها:

أ/ أولو - بمعنى أصحاب - اسم جمع لا واحد له من لفظه، بل من معناه؛ وهو ذو، نحو: ﴿وَلَا يَأْتَلِ أُولُوا الْفَضْلِ مِنْكُمْ وَالسَّعَةِ أَنْ يُؤْتُوا أُولَى الْقُرْبَى﴾<sup>(٩)</sup> ونحو: ﴿إِنَّ فِي ذَلِكَ لَعِبْرَةً لِّأُولِي الْأَبْصَارِ﴾<sup>(١٠)</sup>.

ب/ وعشرون اسم جمع وليس مفردة عشرة، وإلا جاز إطلاقه على ثلاثين؛ لوجوب إطلاق الجمع على ثلاثة مقادير الواحد، ووجب أن يُقال: عشرون بفتح العين والشين<sup>(١١)</sup>.

ج/ وأخوانه، وهي من ثلاثين إلى تسعين<sup>(١٢)</sup> بإدخال الغاية والمبدأ<sup>(١٣)</sup>.

د/ وعالمون - بفتح اللام - اسم جمع لعالم لا جمعاً فهُ؛ لاختصاصه بمن يعقل، والعالم عامٌّ فيه وفي غيره، والجمع لا يكون أخصّ من المفرد<sup>(١٤)</sup>؛ ولذلك أبى سيويه أن يجعل الأعراب جمع عرب؛ لأنّ العرب يعمّ الحاضرين والبادين، والأعراب خاصّ

(١) قال ابن هشام في قطر الندى: «وأولو وعشرون وأخوانه، وعالمون وأهلون وإبلون وأرضون وسنون وبابه، وبئون وعليون وشبهه كالجمع» (انظر: شرح قطر الندى ص ٤٨).

(٢) سورة النور، من الآية ٢٢. والآية بتمامها ﴿وَلَا يَأْتَلِ أُولُوا الْفَضْلِ مِنْكُمْ وَالسَّعَةِ أَنْ يُؤْتُوا أُولَى الْقُرْبَى وَالْمَسْكِينِ وَالْمُهَاجِرِينَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَلْيَعْفُوا وَلْيَصْفَحُوا أَلَا يَعْلَمُونَ أَنَّ يَغْفِرَ اللَّهُ لَكُمْ وَلِلَّهِ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾.

(٣) سورة آل عمران، من الآية ١٣. والآية بتمامها ﴿قَدْ كَانَ لَكُمْ آيَةٌ فِي فِئَتَيِ الْقَتْلِ إِذْ تُضَيِّقُ فِيكُمْ سَبِيلَ اللَّهِ وَأَخْرَجَ كَافِرَةٌ بُرُوقَهُمْ فِي فَلْسَةٍ رَأَى الْعَيْنَ وَاللَّهُ يُؤَيِّدُ بِنَصَرِهِ مَنْ يَشَاءُ لِمَكَ فِي ذَلِكَ لَعِبْرَةٌ لِّأُولِي الْأَبْصَارِ﴾ وقد ورد تصحيف في الأصل ونسخة ب؛ فقال [أولي الأبواب] بدلاً من [الأبصار].

(٤) لأن المفرد عشرة، ولو كان عشرون جمعاً سالماً لقل: عشرون. والعشرون: عشرتان. (انظر: القاموس المحيط - عشر).

(٥) في ع: من الثلاثين إلى التسعين.

(٦) سقطت والمبدأ من باقي النسخ.

(٧) في ع وق وس ود: مفردة.

(١) أمثلة ذلك على الترتيب: جاء اثنا القادة، ووصل اثناهم، وحضر اثنان منهم.

(٢) سقطت ثنتاهما أو من ع وق وس.

(٣) في الأصل فإضافته، والمثبت من باقي النسخ.

(٤) زيادة من باقي النسخ، وهي مثبتة أيضاً في شرح اللّمة البدرية.

(٥) شرح اللّمة البدرية لابن هشام ١/ ٢١٨.

(٦) في ع وق وب: فكان.

(٧) ما بين النجمتين ساقط من د.

(٨) صدر بيت من الطويل لتميم بن أبي مقبل في ديوانه ص ٢٣٥، وكتاب سيويه ٤/ ٢٥٩، وشرح الكافية ٣/ ٣٤٢، وشرح التصريح ١/ ٦٩، وخزانة الأدب ٧/ ٣٠٢. وتماه: أمل عليها بالليّ الملّوان.

اللغة: السبعان اسم واد، والملّوان: الليل والنهار، أمل: طال عليها الوقت.

موطن الشاهد: قوله (السبعان) حيث جاءت اسم موضع وأصله مثنى، وقد أعرب كمنوع من الصرف.

وقد صرف بسبب دخول أل التعريف عليه.



بالبادين. هذا قول ابن مالك وَمَنْ تَبِعَهُ<sup>(١)</sup>. وعلى ما قاله غيره يكون جمع تصحيح لم يستوف الشروط؛ لأن عالماً اسماً جنس، وليس بعلم ولا صفة.

والثاني: جوع تصحيح لم تستوف الشروط، منها: أهلون جمع أهل، وابلون جمع / ١٨ ب / وابل وهو المطر الغزير؛ فإتباعها<sup>(٢)</sup> ليسا علمين ولا صفتين.

والثالث: جوع تكسير، وهي ما لم يسلم فيها بناء واحد، منها:

أ. أرضون (بفتح الزاء) جمع أرض (بسكونها)، وجمع هذا الجمع لأنه ربها يورد في مقام الاستعظام؛ كقوله:

١٢ - لقد ضجبت الأرضون إذ قام من بني سويد<sup>(٣)</sup> خطيب فوق أعواد منبر<sup>(٤)</sup>

ب. وسئون (بكسر السين) جمع سنة (بفتحها)، ولأما واو أو هاء<sup>(٥)</sup>؛ لقولهم في الجمع سنوات أو سنهات، وليجيء الفعل على سائيت وسائت. وأصل سائيت سائوت، فقلبت الواو ياء لتجاوزها متطرفة ثلاثة أحرف.

(١) شرح التسهيل ٨٣/١، وانظر: شرح شذور الذهب ٨٨/١.

(٢) في ع: يستوف.

(٣) في ع وس ود: لأنها.

(٤) في ع وق وس: سدوس.

(٥) البيت من الطويل، وهو لكعب بن معدان وفيه رواية أخرى: (من بني هداد) بدلاً من (سواد) في المحتسب ٢١٨/١، والدرر اللوامع على همع الهوامع ١٣٣/١، وبلا نسبة في شرح التسهيل ٨٤/١، وشرح شذور الذهب ص ٨٩، وشرح التصريح ٧٣، ١٢/١١.

موطن الشاهد: (الأرضون) والأصل بفتح الزاء، لكنها سكتت للضرورة الشعرية، وهو ملحق بجمع المذكر السالم لـ (أرض) واعتبر ملحفاً لأن مفردة ليس مذكراً عاقلاً بل مؤنثاً جماداً.

(٦) انظر: القاموس المحيط - سنو، سنه.

(٧) في ع وس: و.

ج. وبائه؛ وهو كل ما كان جمعاً ثلاثياً حذفت لامه، وعوض عنها هاء التأنيث، ولم يكسر آخره<sup>(١)</sup>؛ كعزة وعزين، وعضة وعضين<sup>(٢)</sup>. بخلاف نحو تمة؛ لعدم الحذف، ونحو عدة وزنة؛ لأن المحذوف الفاء، ونحو يد ودم؛ لعدم التعويض.

وشد أبون وأخون<sup>(٣)</sup>، ونحو: اسم وبنت؛ لأن العوض غير الهاء<sup>(٤)</sup>، ونحو: شاة وشفة؛ لتكسيريهما<sup>(٥)</sup> على شياه وشفاه، وبنون جمع ابن، وقياس جمعه جمع السلامة بنون كما يقال في التثنية ابنان، ولكن خالف تصحيحه تثنيته لعلية تصريفية<sup>(٦)</sup> أدت إلى حذف الهمزة.

والرابع: ما سمي به منه أو مما ألحق به، فمنه:

أ/ عليون؛ اسم لأعلى الجنة، وهو في الأصل جمع علي - بكسر العين واللام<sup>(٧)</sup> مع تشديد اللام والياء، ووزنه فعيل من العلو.

ب/ وشبهه مما سمي به؛ كزيدون علماً.

فهذا وما قبله من الأنواع كالجمع المذكّر السالم في إعرابه بالحروف، ويجوز في هذا أن يجري مجرى غسيلين<sup>(٨)</sup> في لزوم الياء، والإعراب بالحركات الظاهرة على النون

(١) سقطت آخره من ق وب وس ود.

(٢) العزة، كعدة: العصة من الناس، ج: عزون. والتعضية: التجزئة والتفريق، كالعضو. والعضة كعدة: الفرقة والقطعة والكذب ج: عضون. والعضون: السحر، جمع عضبة - بالهاء. (انظر: القاموس المحيط - عزو/ عضو).

(٣) لعدم التعويض عن اللام المحذوفة.

(٤) وهو همزة الوصل في (اسم)، والتاء في (بنت).

(٥) في ب: لتكسريهما.

(٦) قيل هي خفة التثنية وثقل الجمع، لذا أبقوا الألف في (ابنان) وحذفوها في (بنون).

(٧) سقطت من ق.

(٨) الغسيلين: ما يغسل من الثوب ونحوه، وما يسيل من جلود أهل النار، والشديد الحر، وشجر في النار. (انظر: القاموس المحيط - غسل).

مُنَوْنَةٌ إِنْ لَمْ يَكُنْ أَعْجَمِيًّا، فَإِنْ كَانَ كَقِنْسَرِينَ<sup>(١)</sup> امْتَنَعَ [التنوين]<sup>(٢)</sup> وَأَعْرَبَ<sup>(٣)</sup> إِعْرَابَ مَا لَا يَنْصَرَفُ.

### [الخلافاً في إعرابِ المثنى والجمع]

وما تقدّم من أن المثنى والمجموع يُعرَبَانِ<sup>(٤)</sup> بالحروف<sup>(٥)</sup>، هو المشهور من أربعة مذاهب<sup>(٦)</sup> فيهما، وكلها مُستشكِلة.

ومذهبُ الخليل<sup>(٧)</sup> وسيبويه<sup>(٨)</sup> أن هذه الأحرف محالٌ للإعراب؛ كالدال من زيد،

(١) يُقال: قَنَسَرُ الْإِنْسَانُ: شَاخٌ وَقَبَضَ، وَقِنْسَرِيٌّ وَقِنْسَرُونُ، بِالْكَسْرِ فِيهَا: كُورَةٌ بِالشَّامِ، وَتُكْسَرُ نَوْنُهَا، وَالْكُورَةُ - بِالضَّمِّ -: الْمَدِينَةُ وَالصُّفْعُ، ج: كُورٌ. وَالْكُورُ: قَرْيَةٌ بِالْمَوْصِلِ. (انظر: القاموس المحيط - قسر / كور).

(٢) زيادة من باقي النسخ.

(٣) في ع: وإعرابه.

(٤) في ع وب ود: معربان.

(٥) في ع: بالحرف.

(٦) الصحيح أن المذاهب في إعرابها ستة، ذكر ثلاثة منها، وتبقى ثلاثة:

الأول: تعرب بحركات مقدرة فيما قبلها، وهي الدال من الزيدان والزيدون والزيدين، وهو رأي الأخفش.

الثاني: الحروف دلّائل الإعراب، بمعنى أنك إذا رأيتها فكانت رأيت الإعراب، وبه فتر أبو علي مذهب الأخفش.

الثالث: الإعراب ببقاء الألف والواو رفعاً، وانقلابها نصباً وجراً. وعليه الجرمي والمازني وابن عصفور.

وهذا بناء على أن الإعراب معنوي لا لفظي. وكل من المذاهب الستة فيها إشكاليات وردود، ولذا قال

المكي: وكلها مستشكلة.

(انظر: شرح الكافية ١/ ٧٠-٧٣، وجمع الهوامع ١/ ١٥٧-١٥٨).

(٧) انظر: الكتاب ١/ ١٧-١٨، والمقتضب ٢/ ١٥١، وارتشاف الضرب ٢/ ٥٦٨-٥٦٩، وجمع الهوامع ١/ ١٥٨.

والخليل هو الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي الأزدي البصري أبو عبد الرحمن المتوفى سنة ١٧٥ هـ

وقيل سنة ١٧٠ هـ: نحوي لغوي صوتي وهو شيخ سيبويه، من مصنفاته: العين، والجمال، والعروض،

والشواهد، والايقاع وغيرها. (انظر: معجم الأدباء ١١/ ٧٢-٧٧، ووفيات الأعيان ١/ ٢١٦-٢١٨، وبغية

الوعاة ١/ ٥٥٧-٥٦٠، والفهرست ١/ ٤٣).

(٨) سقطت سيبويه من ع.

والحركات مُقدَّرةٌ فيها. واختارهُ الأَعلَمُ<sup>(٩)</sup>، وهو / ١٩ أ / أقوى المذاهب، ومع ذلك فقد رُدَّ بها هوَ مذكورٌ مع جوابه في المطولات.

وذهب الزجّاج<sup>(١٠)</sup> إلى أنّهما مَبْنِيَانِ<sup>(١١)</sup>؛ لِتَضْمُنِيهِمَا وَاوَّ الْعَطْفِ كخَمْسَةَ عَشَرَ، وَلَيْسَ الْاِخْتِلَافُ إِعْرَاباً عِنْدَهُ، بَلْ كُلُّ وَاحِدَةٍ صِيغَةٌ مُسْتَأْنَفَةٌ، كَمَا قِيلَ فِي هَذَا فِي هَذَا وَاللَّذَانِ عِنْدَ غَيْرِهِ، وَرَدَّهُ الرَّضِيُّ<sup>(١٢)</sup>.

### [أوجه الإعراب في لغة قصر المثنى]

ومن العرب<sup>(١٣)</sup> مَنْ يُلْزِمُ الْمُثْنَى الْأَلْفَ مُطْلَقاً، وَيُعْرِبُهُ بِحَرَكَاتٍ مُقَدَّرَةٍ عَلَى الْأَلْفِ كَالْمَقْصُورِ. وَمِنْهُمْ مَنْ يُلْزِمُهُ الْأَلْفَ دَائِماً، وَيُعْرِبُهُ بِحَرَكَاتٍ ظَاهِرَةٍ عَلَى التَّوْنِ إِجْرَاءً لَهُ تَجْرَى الْمُفْرَدِ<sup>(١٤)</sup>.

### [الملحق بما جُمِعَ بالألف والتاء المزدتين<sup>(١٥)</sup>]

أ / وإلّا أولات بمعنى ذوات؛ وهو اسم جمع لا واحد له من لفظه، بل من معناه وهو ذات. ونظيره أولو في كونه اسم جمع إلّا أنّ أولو مختص بالعاقل. ولم يذكر هنا بما جُمِلَ على جمع المؤنث السالم غيره<sup>(١٦)</sup>.

(١) الأَعلَمُ: هو يوسف بن سليمان بن عيسى الشنتمريّ الأندلسيّ المالكيّ، أبو الحجاج المعروف بالأَعلَمُ، توفي بأشبيلية سنة ٤٧٦ هـ، عالم في اللغة والنحو والشعر، من مصنفاته: شرح أبيات الجمل، وشرح الجمل، وشرح الحماسة.. وغيرها. (انظر: بغية الوعاة ٢/ ٣٥٦، وهدية العارفين ٢/ ٥٥١).

(٢) في ب الزجّاجي، والزجّاج: هو إبراهيم بن السري بن سهل البغداديّ أبو إسحاق الزجّاج، المتوفى سنة ٣١١ هـ، إمام في اللغة والنحو والتفسير، من مصنفاته: الأمل في النحو، ومعاني القرآن، وكتاب ما ينصرف وما لا ينصرف. (انظر: بغية الوعاة ١/ ٤١١-٤١٣، وهدية العارفين ١/ ٥).

(٣) انظر: الإنصاف في مسائل الخلاف ١/ ٣٣، وارتشاف الضرب ٢/ ٥٦٨.

(٤) انظر: شرح الكافية ٣/ ٤١٧. ورده الرضي بأن خمسة عشر لم يُحذف فيها المعطوف بل حُذف حرف العطف فنصته المعطوف فبني، وأما المثنى والجمع فقد حُذف المعطوف والعاطف.

(٥) هي لغة بني الحارث بن كعب من مذحج، وعلى لغتهم وَجْهَتِ الْآيَةُ ﴿إِنَّ هَٰذَيْنِ لَسَجِرَتَيْنِ﴾ - طه ٦٣ - . (انظر: شرح الكافية ٣/ ٤١٣، وشرح الكافية الشافية ١/ ٧١).

(٦) فنقول على هذه اللغة: جاء رجلان، ومررت برجلان، ورأيت رجلان.

(٧) قال ابن هشام في قطر الندى: وأولاء وما جُمِعَ بِأَلْفٍ وَتَاءٍ مَزِيدَتَيْنِ، وَمَا سُمِّيَ بِهِ مِنْهَا، فَيُنْصَبُ بِالْكَسْرِ نَحْوُ: ﴿خَلَقَ اللَّهُ السَّمَوَاتِ﴾ وَ﴿أَصْطَفَى النَّبَاتِ﴾. (انظر: شرح قطر الندى ص ٥٠).

(٨) أي غير (أولات)، حيث لم يرد في كلامهم ملحق بالجمع بالألف والتاء غيرها إلّا ما سُمِّيَ بِهِ كَمَا فِي الصَّفْحَةِ الْآتِيَةِ.

ب/ ومثله ما سُمِّيَ به مِنْهُ؛ كأذرعاتٍ وعرفاتٍ بالتثنية فيهما<sup>(١)</sup>. وبعضُهم يحدِّفُهُ مراعاةً لِلْعِلْمِيَّةِ والتأنيثِ. وبعضُهم يُعَرِّبُ هذا النوعَ إعرابَ ما لا ينصرفُ مراعاةً لِلتَّسْمِيَةِ<sup>(٢)</sup>. وقد رُوِيَ بِالْأَوْجِهِ الثلاثةِ قولُ امرئِ القيسِ<sup>(٣)</sup>:  
 ١٣- تَنَوَّزْتُهَا مِنْ أَذْرَعَاتٍ وَأَهْلُهَا [يَشْرَبُ وَأَدْنَى دَارَهَا نَظَرٌ عَالِيًا]<sup>(٤)</sup>

### [الجمعُ بِالْأَلْفِ والتاءِ المزيديتين]

وما<sup>(٥)</sup> جُمِعَ بِالْفِ وتاءِ مزيديتين على مُفْرَدِهِ. وَعَدَلَ عَنْ تَعْبِيرِ غَالِبِهِمْ بِجَمْعِ الْمُؤَنَّثِ السالمِ - وَإِنْ كَانَ جَرِيًّا عَلَى الْغَالِبِ كَمَا قَالَ الْحَبِيشِيُّ - إِلَى مَا قَالَهُ تَبَعًا لِأَبِي حَيَّانٍ<sup>(٦)</sup>؛ لِيَشْمَلَ

(١) ومنه قوله تعالى: ﴿فَإِذَا أَقْبَضْتُم مِّنْ عَرَفَاتٍ﴾ - البقرة ١٩٨ -.

(٢) انظر: شرح الكافية الشافية ٨٢/١.

(٣) هو امرئ القيس بن حجر الكندي من بني أكل المرار، المتوفى سنة ٨٠ ق. هـ: شاعر جاهلي معروف، وصاحب إحدى المعلقات، وله ديوان شعر صغير. (انظر: الأغاني ٧٧/٩-١٠٧، والأعلام ٣٥١/١-٣٥٢، ومعجم المؤلفين ٣٢٠/٢).

(٤) زيادة من ق وب.

(٥) هذا البيت من الطويل لامرئ القيس، في ديوانه ص ٣١، والكتاب ٢٣٣/٣، وشرح المفضل ٤٧/١، وخزانة الأدب ٥٦/١.

اللغة: (أذرعات) اسم بلد في أطراف الشام (تنورتها): أي نظرت من بعيد إلى نار أهل المحبوبة التي يشبونها دليلاً على الكرم وهم في المدينة والشاعر في أذرعات الشامية، (أدنى): أقرب مكان من أماكن ديارها، (نظر عالي) أي يحتاج إلى نظر بعيد.

موطن الشاهد: (أذرعات) حيث رويت بثلاثة أوجه: (أذرعات) مراعاة له قبل التسمية (أذرعات) لأنه علم ممنوع من الصرف (وأذرعات) الجمع بين اللغتين السابقتين بمعنى مراعاة للجمع جر بالكسرة ومراعاة للعلم منع من التثنية.

(٦) ما الموصولة وصلتها معطوفة على قوله (أولات) - في الصفحة السابقة من هذا الكتاب - الواقعة مستثنى من الإعراب بالحركات الأصلية.

(٧) انظر: ارتشاف الضرب ٥٨٦/٢، وأبو حيان: هو محمد بن يوسف بن... حيان الجبائي الغرناطي أثر الدين، المعروف بأبي حيان الأندلسي المتوفى بمصر سنة ٧٥٤ هـ، إمام في اللغة والنحو والقراءات والتفسير والتأريخ والأدب، من مصنفاته: تفسير البحر المحيط، وارتشاف الضرب من لسان العرب، وغيرها. (انظر: بغية الوعاة ٢٨٠-٢٨٥، وشذرات الذهب ١٤٥-١٤٦، والدرر الكامنة ٣٠٤/٤، وهدية العارفين ١٥٢/٢-١٥٣).

مَا كَانَ مُفْرَدُهُ مُذَكَّرًا؛ كحِمَامَاتٍ، وَمَا سَلِمَ فِيهِ بِنَاءُ الْوَاحِدِ كَمَا ذَكَرَ<sup>(١)</sup>، وَمَا تَغَيَّرَ فِيهِ ذَلِكَ كَسَجَدَاتٍ.

لكن يَرِدُ عَلَيْهِ أَنَّ الَّذِي جُمِعَ بِالْفِ وتاءِ هو المُفْرَدُ، وهو لَا يُنْصَبُ بالكسرة. ويُجَابُ بِمَا قَالَهُ ابْنُ الصَّائغِ<sup>(٢)</sup>: إِنَّ الَّذِي جُمِعَ بِهِمَا<sup>(٣)</sup> مَعْنَاهُ: الَّذِي وَقَعَ عَلَيْهِ مَا يُجْمَعُ بِهِمَا، وهو المَجْمُوعُ بِهِمَا؛ فهو المُفْرَدُ بوصفٍ ضَمَّ غَيْرَهُ<sup>(٤)</sup> إِلَيْهِ، لَا الْمَفْرَدُ قَبْلَ ضَمِّ غَيْرِهِ إِلَيْهِ. واشتَرَطَ كَغَيْرِهِ أَنْ تَكُونَ الْأَلْفُ والتاءُ مزيديتين احترازاً عَنْ<sup>(٥)</sup> نَحْوِ قُضَاةٍ وَأَبْيَاتٍ؛ إِذِ الْأَلْفُ فِي الْأَوَّلِ والتاءُ فِي الثَّانِي أَصْلِيَّتَانِ.

قَالَ جَدِّي<sup>(٦)</sup> - رَحِمَهُ اللَّهُ [تعالى]<sup>(٧)</sup> - فِي شَرْحِهِ عَلَى الْآجِرَوِيَّةِ<sup>(٨)</sup>: وَلَا حَاجَةَ إِلَى هَذِهِ الزِّيَادَةِ؛ / ب ١٩ / لِأَنَّ ذَلِكَ غَيْرُ دَاخِلٍ تَحْتَ قَوْلِنَا: مَا جُمِعَ بِالْفِ وتاءِ؛ إِذِ الْمُتَبَادِرُ مِنْ ذَلِكَ أَنْ تَكُونَ الْأَلْفُ والتاءُ مُسْتَحْدَثَيْنِ لِأَجْلِ الْجَمْعِ، وَلِهَذَا اقْتَصَرَ ابْنُ مَالِكٍ عَلَى قَوْلِهِ:  
 وَمَا بِنَا وَأَلْفٌ قَدْ جُمِعَا

(١) وذلك عند قوله تعالى: ﴿خَلَقَ اللَّهُ السَّمَوَاتِ﴾، انظر: حاشية الصفحة السابقة.

(٢) في ع: الضائع.

(٣) في ع: به.

(٤) أي الألف والتاء.

(٥) في ع: من.

(٦) جدّه: هو نور الدين علي بن محمد الأكبر بن... بن أبي بكر المصري الأصل المكي الشافعي، ولد في عام ٨٣٦ هـ بمكة ونشأ فيها، فحفظ القرآن والألفية والشاطبية وغيرها من المتون، واشتغل في مكة والقاهرة والشام وغيرها. من شيوخه العلم البلقيني والمتاوي والمحلي وغيرهم كثير، وقد أذن له كثير منهم بالتدريس والإفتاء بالمسجد الحرام، وقد توفى بمكة سنة ٨٨٠ هـ. (انظر: الضوء اللامع ص ١١٢٩).

(٧) زيادة من ق.

(٨) في ع وس: الجرومية، وانظر: شرح كتاب الحدود في النحو للمكي الفاكهي ص ١١٥.

(٩) هذا صدر بيت في الألفية، وتاممه: يُكسّر في الجُر وفي النصب معاً. (انظر: شرح ابن عقيل ٦٨/١).

## [الأسماء التي تُجمعُ جمعَ مؤنثٍ سالماً]

والذي يُجمعُ باللفِ وتاءٍ قياساً مُطَرِّداً خمسةُ أنواعٍ:

١/ ذو التاءِ مطلقاً<sup>(١)</sup>؛ عَلِمَ أو غَيْرُهُ<sup>(٢)</sup>.

٢/ وَعَلِمَ الْمُؤَنَّثُ كَذَلِكَ<sup>(٣)</sup> إلّا ما اسْتثنِي مِنْهَا<sup>(٤)</sup>.

٣/ وصفةٌ مُذَكَّرٌ لَا يَعْقِلُ.

٤/ وَمُصَغَّرُهُ<sup>(٥)</sup>.

٥/ واسمٌ لجنسٍ<sup>(٦)</sup> مؤنثٍ بالالفِ إلّا ما اسْتثنِي مِنْهُ<sup>(٧)</sup>.

[ما يُصاحبُ الجمعَ بالالفِ والتاءِ مِن تَغْيِيرَاتٍ، وعلامةُ نصبه]

وتُحذَفُ لَهُ - أي للجمع<sup>(٨)</sup> - التاءُ، فَإِنْ كَانَ<sup>(٩)</sup> قَبْلَهَا أَلِفٌ أو همزةٌ فَكَالتثنية<sup>(١٠)</sup>. وتُجْمَعُ<sup>(١١)</sup>

حُرُوفُ الْمُعْجَمِ<sup>(١٢)</sup>؛ فَمَا كَانَ فِيهِ أَلِفٌ جَارَ قَصْرُهُ وَمُدُّهُ بِالِاجْمَاعِ<sup>(١٣)</sup>.

فَيُنْصَبُ بالكسرة وجوباً حلاً للنصبِ على الجرِّ قياساً على أصلِهِ، وهو جمعُ المُذَكَّرِ السالمِ.

وقضيةٌ إطلاقيةٌ أَنَّهُ يُنْصَبُ بها، وَإِنْ كَانَ مَحذُوفَ اللامِ كَثِيبَةً وَلُغَةً، وهو مذهبُ البصريين<sup>(١٤)</sup>.

وذهبَ بعضُ النحاة<sup>(١٥)</sup> إلى أَنَّ مَحذُوفَ اللامِ إِذَا لَمْ تُرَدِّ إِلَيْهِ لَامُهُ فِي حَالِ الْجَمْعِ، يَكُونُ نَصْبُهُ

بِالْفَتْحَةِ<sup>(١٦)</sup>. وفي التسهيلِ<sup>(١٧)</sup>: إِنَّ ذَلِكَ لُغَةٌ، وَجَرَى عَلَيْهِ فِي الْأَوْضَحِ<sup>(١٨)</sup> وَسَكَتَ عَنْ رَفْعِهِ

وَجَرَّه؛ لِجَبِثِهَا عَلَى الْأَصْلِ، وَحِينَئِذٍ يُعْلَمُ اسْتَوَاءُ جَرِّهِ وَنَصْبِهِ فِي الْإِعْرَابِ بالكسرة.

وإنَّا نَحْلَفُ الْفَرْعُ عَنِ الْأَصْلِ فِي الْإِعْرَابِ بِالْحَرْفِ<sup>(١٩)</sup> لِعَلَّةِ مَفْقُودَةٍ فِي الْفَرْعِ؛ وَهِيَ أَنَّهُ لَيْسَ

فِي آخِرِهِ حُرُوفٌ تَصْلُحُ لِلْإِعْرَابِ، كَمَا خَلَقَ اللَّهُ السَّمَوَاتِ<sup>(٢٠)</sup>؛ فَالسَّمَاوَاتُ مَنْصُوبَةٌ بالكسرة على

المفعولِ بِهِ عِنْدَ الْجُمْهُورِ، وَعَلَى الْمَفْعُولِ الْمُطْلَقِ عِنْدَ الْجَرَاجَانِ وَالزُّخْمَشَرِيِّ وَابْنِ الْحَاجِبِ<sup>(٢١)</sup>،

(١) وهي أَلِفٌ، بَاءٌ، تَاءٌ... (الحروف الهجائية) فيقال في جمعها: أَلِفَاتٌ، بَاءَاتٌ، تَاءَاتٌ. وسبب جمعها أنها أعلام.

(٢) نحو: بَاءٌ، تَاءٌ، فيجوز فيها القصر والمد، فنقول: بَيَاتٌ قَصراً. وبَاءَاتٌ مداً (انظر: همع الهوامع ٨٢/١).

(٣) انظر: شرح الكافية الشافية ٨٢/١.

(٤) منهم هشام بن معاوية الضربير الكوفي المتوفى ٢٠٩ هـ. (انظر: شرح الأشموني - محققاً - ١٠٣/١، وبغية الوعاة ٣٢٨/٢، وحاشية الحمصي ٩٧/١).

(٥) ومنه قول العرب سمعتُ لغاتهم. (انظر: شرح الأشموني - محققاً - ١٠٣/١).

(٦) انظر: شرح التسهيل ٨٦-٨٩، وشرح الكافية الشافية ٨٢/١.

(٧) انظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ٦٨/١.

(٨) في باقي النسخ بالحروف.

(٩) سورة العنكبوت من الآية ٤٤، وسورة الروم من الآية ٨. وآية العنكبوت بتامها ﴿خَلَقَ اللَّهُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ يَاحَيُّ إِنَّكَ فِي ذَلِكَ لَآيَةٌ لِّلْمُؤْمِنِينَ﴾، وآية الروم بتامها ﴿أَوَلَمْ يَتَفَكَّرُوا فِي أَنفُسِهِمْ مَّا خَلَقَ اللَّهُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا إِلَّا يَاحَيُّ وَأَجَلٌ مُّسَمًّى وَإِنَّ كَثِيرًا مِّنَ النَّاسِ بِلِقَائِي رَبِّهِمْ لَكَافِرُونَ﴾.

(١٠) انظر: أمالي ابن الحاجب ٧٠٢/٢، ومغني اللبيب ص ٨٦٧ وحاشية الدسوقي على مغني اللبيب ٢٨٦/٢، والأشباه والنظائر ط الكليات الأزهرية - ٩٧/٤. (قلت: لم أجد اختلافاً في إعرابها في كتب التفسير

والإعراب التي تسر الوصول إليها، وهذا ما أكده د. فخر قدادة في تحقيقه لأمالي ابن الحاجب ٧٠٣/٢، ومدار الاختلاف بينهم مبني على أن السموات مخلوقة ومن ثم لَمَّا سُبِقَتْ بفعل خَلَقَ أُعْرِبَتْ مفعولاً مطلقاً،

ومن رأى بأن السهوات متعلقة بالخلق أعربها مفعولاً به.

(١١) نحو: ثَمَرَةٌ - ثَمَرَاتٌ، وَبِنْتُ - بَنَاتٌ. (انظر: شرح التسهيل ١١١-١١٢).

(١٢) سقطت علم أو غيره من ع وق وس.

(١٣) وعلم المؤنث مطلقاً، سواء تأنيثه لفظي ومعنوي أم معنوي فقط، نحو: عَزَّةٌ، وَزَيْنَبٌ (انظر: شرح التسهيل ١١٢/١).

(١٤) أي: إلّا ما استثنى من النوعين الأولين، نحو: شَفَّةٌ، وَشَاةٌ، وَامْرَأَةٌ، وَأَمَةٌ، وَفُلَانَةٌ، وَفُلَةٌ، فهذه لا تُجمع بالالف

والتاء استثناءً بجمع العرب لهن جمع تكسير. (انظر: الكتاب ٣/٤٠١-٤٠٢، وارتشاف الضرب ٥٨٥/٢).

(١٥) نحو: جبال راسيات، ودرهيات قليلة. (انظر: ارتشاف الضرب ٥٧٨/٢، وهمع الهوامع ٧٩/١).

(١٦) في ع وق وب ود: جنس.

(١٧) يستثنى من اسم الجنس المؤنث بالالف نحو: فَعَلَى مؤنث فعْلان، وَفَعْلَاءَ مؤنث أفعال: نحو: سَكْرَى وحمرَاء؛ فَتُجْمَعُ جمع

تكسير إلّا إِذَا سُمِّيَ بها فتُجمع عندئذٍ بالالف والتاء. (انظر: شرح التسهيل ١١١-١١٢، وهمع الهوامع ٧٩/١).

(١٨) سقطت أي للجمع من باقي النسخ.

(١٩) بعدها في ق: ما.

(٢٠) عند تنبيه المقصور، تُقلب ألفه ياءً إِذَا كَانَ ثَلَاثِيًّا يَأْتِي أو رِبَاعِيًّا مطلقاً، نحو: فَتَى، فَتَيَانٌ، وَمَقْهَى: مقهيان، أَمَّا إِنْ

كَانَ ثَلَاثِيًّا أَوْ رِبَاعِيًّا فَتُحْذَرُ أَلْفُهُ وَأَوَّاءٌ، نحو: عَصَا: عصوان. وَأَمَّا الْمُدُودُ فَإِنْ كَانَتْ هَمْزَةً أَصْلِيَّةً بَقِيَتْ؛ نَحْو: قَرَاءٌ

وَقَرَاءَانٌ، وَإِنْ كَانَتْ زَائِدَةً لِلتَّأْنِيثِ قَلِبَتْ وَأَوَّاءٌ؛ نَحْو: صَحْرَاوَانٌ، وَإِنْ كَانَتْ مُقْلَبَةً عَنْ أَصْلٍ جَازِ الْوُجْهَانِ؛ نَحْو:

كِسَاءَانٌ وَكِسَاوَانٌ. (انظر: شرح التسهيل ٩٢-٩٥، وارتشاف الضرب ٥٩١/٢، وهمع الهوامع ١٤٧/١).

(٢١) في الأصل يجمع، والمثبت من ع وق ود.

ورجّحه في المُغني<sup>(١)</sup>؛ بأنَّ المفعول به ما كان موجوداً قبل الفعل الذي عَمِلَ فيه، ثمَّ أوقع الفاعل [به]<sup>(٢)</sup> فعلاً، والمفعول المُطلَق ما كان الفعل العامل فيه هو فعلٌ<sup>(٣)</sup> إيجاده وإن كان ذاتاً؛ لأنَّ الله - سبحانه<sup>(٤)</sup> وتعالى - مُوجدٌ للأفعالِ والذواتِ جميعاً.

ومثله في هذا الخلاف خَلَقَ اللهُ تعالى<sup>(٥)</sup> العالمَ، و﴿أَصْطَفَى الْبَنَاتِ﴾<sup>(٦)</sup>. أفادَ بذكرِ المثالين أنَّ هذا الجمعَ بعضُه مقيسٌ؛ كبناتٍ في جمعِ بنتٍ، وبعضُه مسموعٌ<sup>(٧)</sup>؛ كسماواتٍ جمعُ سماءٍ، وأنَّ ما فيه تاءُ التانيث - إذا أُريدَ<sup>(٨)</sup> جمعهُ هذا الجمعَ - تُحذفُ / ٢٠ / تاؤه هرباً من اجتماعِ علامتي تانيثٍ في كلمةٍ واحدةٍ.

### الممنوع من الصرف<sup>(٩)</sup>

وإلا ما لا ينصرفُ؛ وهو الاسمُ المُعرَّبُ الفاقِدُ للصَّرْفِ الذي هو التنوينُ وحده<sup>(١٠)</sup>؛ لوجودِ عِلَّتَيْنِ فَرَعِيَّتَيْنِ فيه من عللٍ تسعٍ، أو واحدةٍ تقومُ مقامَهما كما سيأتي في آخرِ الكتابِ<sup>(١١)</sup>.

وأما الجرُّ فليسَ داخلاً في مُسمّاهُ؛ بدليلِ أنَّ الشاعرَ متى اضطرَّ إلى صرفِ الممنوعِ نَوْنُهُ، وإنَّما حُذِفَ<sup>(١٢)</sup> تبعاً لحذفِ التنوينِ؛ لأنَّه لو جُرَّ بعدَ حذفِ التنوينِ لالتبسَ بالمبنيِّ على الكسرِ؛ كنزالٍ ودرالكِ.

### [إعرابه]

فِيُجَرُّ بالفتحة نيابةً عن الكسرة حملاً للجرِّ على النصبِ دونَ غيره؛ لأنَّ الفتحة إلى الكسرة أقربُ منها إلى الضمة، فحُمِلت على الأقربِ؛ نحو: مررتُ بأفضلِ مِنْهُ، وبمساجدَ وصحراءَ.

### [متى يُصرفُ الممنوعُ من الصرف]

وهذا الحكمُ<sup>(١٣)</sup> مستمرٌّ فيه إلا مع:

١ / آل، أو بدلها<sup>(١٤)</sup> سواءً كانت آلٌ موصولةٌ أم مُعرِّفةٌ أم زائدةٌ؛ نحو: مررتُ بالأفضلِ<sup>(١٥)</sup>، وباليزیدِ<sup>(١٦)</sup>، ونحو قولِهِ:

١٤ - [إِنَّ شِمْتَ مِنْ نَجْدٍ بَرِيْقاً تَأَلَّقَا]<sup>(١٧)</sup> تبيْتُ بليلى أمأرمِدَ اعتادَ أولُفقا<sup>(١٨)</sup>

(١) أي: الجرّ - الكسرة - (انظر: همع الهوامع ٨٦/١).

(٢) أي المنع من الصرف.

(٣) بدلها هو (أم) كما في لغة طيِّئ. (انظر: همع الهوامع ٨٦/١).

(٤) سقطت من ع.

(٥) آل فيها موصولة.

(٦) آل فيها زائدة، ومنه قول الشاعر من الطويل:

رأيتُ الوليدَ بنَ اليزيدِ مباركاً  
شديداً بأعباءِ الخلافةِ كاهله

(انظر: شرح الشافية ٣٦/١، وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ٧٣/١، وشرح التصريح ١٥٣/١، ولسان العرب - وسع).

(٧) زيادة من ع.

(٨) البيت من الطويل لبعض الطائيين في المقاصد النحوية ٢٢٢/١، وبلا نسبة في شرح الكافية الشافية ٦٨/١، وشرح الأشموني ٤٢/١، والدرر اللوامع على همع الهوامع ٨٨/١. وفي رواية: (تكايد ليل) بدلاً من (تبيت بليلى).

اللغة: (الأولق): الجنون أو شبهه، وألق، كقنني، ألقاً. والمألوق: المَجْنُونُ، و(الأرمَد) من الرَّمَد: وهو هيجان العين، ورمَد فلان فهو أرمَد ورمَدَ وهي رمداً (انظر: القاموس المحيط - ولق/ رمَد).

موطن الشاهد: (أما رمَد) أي الأرمَد، حيث أبدلت لام التعريف ميماً وهذه لغة طيِّئ.

(١) انظر: مغني اللبيب ص ٨٦٧.

(٢) زيادة من باقي النسخ.

(٣) سقطت فعل من ق.

(٤) سقطت سبحانه من ق وب وس ود.

(٥) سقطت تعالى من ع وق وس ود.

(٦) سورة الصفات، من الآية ١٥٣. وهي بتمامها ﴿أَصْطَفَى الْبَنَاتِ عَلَى الْبَنِينَ﴾.

(٧) تُعتبر (السماوات) جمعاً سماعياً لأنه ليس من الأنواع الخمسة القياسية الوارد ذكرها في الصفحة السابقة، فالسما اسم جنس لكنه ليس مؤنثاً إذ الهمزة فيه منقلبة عن (واو) أصلية.

(٨) بعدها في ع: به.

(٩) قال ابن هشام في قطر الندى: وما لا ينصرفُ، فَيُجَرُّ بالفتحة نحو: بأفضلِ منه إلا مع آل نحو: بالأفضلِ أو الإضافة نحو بأفضلِكم. (انظر: شرح قطر الندى ص ٥١).

(١٠) أي تنوين التمكين فقط - أمّا غيره فلا اعتداد به كجوار - لأنّه يدلّ على عدم مشابهة الاسم للفعل والحرف.

(١١) سيرد هذا في (باب موانع الصرف) في نهاية الكتاب ص ٤٠٨.

٢ / أو مع الإضافة - ولو تقديرًا - نحو: مررت بأفضلكم، وقوله: إبدأ إذا من أول<sup>(١)</sup>، في رواية الكسر بلا تنوين على نية المضاف إليه، فإنه يُجْزَى حينئذ بالكسرة لفظاً أو تقديرًا على الأصل؛ لأن الكسرة إنما حُذِفَتْ تَبَعاً لحذف التنوين.

والمُضَافُ وما فيه أَل لا يَقبلانِ التنوين؛ فلا يُقال: إِنَّهُ مَحذُوفٌ مِنْهُمَا؛ لَيَسْتَتَبِعَ حَذْفُهُ حَذْفَ الجُرِّ. وظاهرُ كلامِهِ أَنَّهُ في ذلك باقٍ على منعِ صرفِهِ، لكنَّهُ يُجْزَى بالكسرة.

[الخِلَافُ في حُكْمِ المَمْنُوعِ مِنَ الصَّرْفِ إِذَا أُضِيفَ أَوْ عُرِّفَ بِأَل]

وفي المسألة ثلاثة أقوال<sup>(٢)</sup>:

١ / الصرْفُ مطلقاً؛ بناءً على أَنَّ الصرْفَ هو الجُرِّ.

٢ / والمنعُ مطلقاً؛ لِفَقْدِ التنوين.

٣ / والتفصيل؛ إن زالتْ مِنْهُ إحدى العَلَتَيْنِ بالإضافة أو بأَل صُرِفَ كَالْعَلَمِ؛ فَإِنَّهُ تَزُولُ<sup>(٣)</sup> مِنْهُ الْعِلْمِيَّةُ بِالإضافة ودُخُولُ أَل [عليه]<sup>(٤)</sup>، وإلا فلا؛ كالوصف، وهو الْمُخْتَارُ. وسَكَتَ عن رَفْعِهِ ونَصْبِهِ لِأَنَّهما على الأصل. وحينئذٍ يُعْلَمُ أيضاً استواءُ جَرِّهِ ونَصْبِهِ في الإعرابِ بالفتحة، ويظهرُ الفرقُ بينهما - كما قال ابنُ مالِكٍ<sup>(٥)</sup> - بالعاملِ أو<sup>(٦)</sup> التابع.

(١) هذا قول حكاه الفارسي بروايات ثلاث: بضم اللام وفتحها وكسرها؛ فالضم على البناء لنية المضاف إليه معنى، والفتح على الإعراب لعدم نية المضاف إليه لفظاً ومعنى، وإعرابها إعراب ما لا ينصرف للصفة ووزن الفعل، والكسر على نية المضاف إليه لفظاً. (انظر: شرح ابن عقيل ٢/٦٥، وحاشية الصبان على شرح الأشموني ٩٦/١، وحاشية الخضري على شرح ابن عقيل ٥٢٢/٢).

(٢) القول الأول اختاره السيوطي وعليه السرياني والزجاج والزجاجي، والثاني اختاره جماعة وهو ظاهر كلام ابن مالك في الألفية كما يقول الأشموني، أما الرأي الثالث فاختره كثير من المتأخرين منهم ابن مالك في نكته على ابن الحاجب وتابعهم الفاكهي. (انظر: شرح الأشموني - محققاً -، وجمع الهوامع ٨٦/١).

(٣) في ع وب ود: يزول.

(٤) زيادة من ع ود.

(٥) انظر: شرح عمدة الحفاظ وعدة اللافت ١٣٦/١. وقد مثل على ذلك بقوله: رأيت أحمر قانياً، وانضعت بأحمر قان.

(٦) في ق وب وس: و.

## [الأفعال الخمسة]<sup>(١)</sup>

وإلا الأمثلة الخمسة، سُمِّيَتْ بذلك؛ / ٢٠ ب / لأنها ليست أفعالاً بأعيانها كما أَنَّ الأسماء الستة أسماءً بأعيانها، وإنَّما هي أمثلةٌ يُكْنَى بِها عن كُلِّ فعلٍ كانَ بِمَنْزِلَتِها، فَإِنَّ يَفْعَلانِ كِنَايَةً عن يَذْهبانِ وَيَسْتَخرجانِ<sup>(٢)</sup> ونحوهما، وكذلك الباقي.

وسُمِّيَتْ خمسةً على إدراجِ الْمُخاطَبَتَيْنِ تحتِ الْمُخاطَبَيْنِ، والأحسنُ أَنْ تُعَدَّ ستةً، قاله المصنّف في شرح اللَّمْحَةِ<sup>(٣)</sup>.

[تعريفها]

وهي كُلُّ فعلٍ مُضارعٍ اتَّصلَ بِهِ أَلْفٌ اثْنينِ أَوْ واوٌ جماعيةٌ أَوْ ياءٌ مخاطبةٌ<sup>(٤)</sup>؛ نحو: يَفْعَلانِ بالياءِ التَّحْتِيَّةِ لِلْغائِبَيْنِ، وَيَفْعَلُونَ بالياءِ كذلك [للجماعة]<sup>(٥)</sup> الغائِبَيْنِ، وَتَفْعَلانِ بالتاءِ الْفَوْقِيَّةِ لِلْمُخاطَبَيْنِ، وَتَفْعَلُونَ بالتاءِ كذلك لِلْمُخاطَبَيْنِ، وَتَفْعَلَيْنِ بالتاءِ كذلك لِلْمُخاطَبَةِ.

ولا فرقَ بَيْنَ أَنْ يَكُونَ الألفُ والواوُ ضميرينِ؛ نحو: الزيدانِ يَفْعَلانِ، والزيدونَ يَفْعَلُونَ، أَوْ علامتينِ في لُغَةٍ طَبِيعِيَّةٍ<sup>(٦)</sup>؛ نحو: يَفْعَلانِ الزيدانِ، وَيَفْعَلُونَ الزيدونَ. وأما ياء<sup>(٧)</sup>

(١) قال ابن هشام في قطر الندى: والأمثلة الخمسة، وهي: تفعلان، وتفعلون - بالياء والتاء فيها - وتفعلين؛ فترفع بثبوت النون، وتجزم وتُصَبِّبُ بحذفها، نحو: ﴿إِنْ لَمْ تَفْعَلُوا وَلَنْ تَفْعَلُوا﴾ (انظر: شرح قطر الندى ص ٥٤).

(٢) في ع وق: أو يستخرجان.

(٣) انظر: شرح اللوحة البدرية ٢/٢٢٩.

(٤) في الأصل المخاطبة، والمثبت من ع وق.

(٥) زيادة من ق.

(٦) هي اللغة المشهورة بلغة أكلوني البراغيث.

(٧) في ق: تاء وهو تصحيف.

المُخاطبة فلا تكونُ إلَّا ضميراً. وإذا بُسِطَتْ هذه الأمثلة كانت ثمانية<sup>(١)</sup>، كما قاله المَكودي<sup>(٢)</sup>.

#### [علامات إعرابها]

وكلُّها خرجت عن الأصل في جميع الأحوال؛ فترفع بثبوت النون المكسورة بعد الألف غالباً<sup>(٣)</sup> المفتوحة بعد أختيها<sup>(٤)</sup> نيابة عن الضمة، نحو: أنتم تفعلون؛ لأنها شبيهة بالواو من حيث الفتح، ومن حيث إنها تُحذف للجازم. ويجزم ويُنصب<sup>(٥)</sup> بحذفها نيابة عن السكون والفتحة؛ نحو: ﴿إِن لَّمْ تَفْعَلُوا وَلَكِنْ تَفْعَلُوا﴾<sup>(٦)</sup>.

ولا فرق فيما ذكر<sup>(٧)</sup> بين أن يكون الفعل المتصل به ما تقدم<sup>(٨)</sup> صحيح الآخر أو معتله، وإن لحقه شيء من الحذف والتغيير كما في نحو: أنت تدعين؛ فلعلية تصريفية<sup>(٩)</sup>.

(١) وذلك بإضافة يفعلاي الزيدان وتفعلاي الهندان ويفعلون الزيدون إلى الخمسة السابق ذكرها.

(٢) انظر: شرح المكودي على الألفية، ص ١٩. والمكودي هو: أبو زيد عبد الرحمن بن علي بن صالح المكودي الفاسي المالكي، نحوي صرفي لغوي، توفى بفاس سنة ٨٠٧هـ، من مصنفاته: شرح الألفية، والبسط والتعريف في التصريف، وغيرهما (انظر: بغية الوعاة ٨٣/٢، والنور السافر ص ١٣، وشذرات الذهب ٤/٨، وهدية العارفين ١/٥٢٩).

(٣) بسبب سكون الألف فتحرك النون بالكسر منعاً لالتقاء الساكنين، وقبل تشبيهاً بالثني وقد تفتح بعد الألف بقلّة نحو: ﴿أَتَعِدَّائِيَ﴾ - الأحقاف ٤٦ - . (انظر: ارتشاف الضرب ٢/٨٤٤، وتفسير البحر المحيط ٨/٦٢).

(٤) أختاها: هما الواو والياء.

(٥) في باقي النسخ: ونجزم وتنصب.

(٦) سورة البقرة، من الآية ٢٤. والآية بتامها ﴿إِن لَّمْ تَفْعَلُوا وَلَكِنْ تَفْعَلُوا فَاتَّقُوا النَّارَ الَّتِي يُوَدُّهَا النَّاسُ وَالْجَحِيمَةَ أَعِدَّتْ لِلْكَافِرِينَ﴾.

(٧) في ع وب ود: ذكره.

(٨) أي: واو الجماعة أو ألف الاثنين أو ياء المخاطبة.

(٩) أصل الفعل: تدعوين، فلما استثقلت الكسرة على الواو حُذفت، فالتقى ساكنان لام الكلمة والضمير، فحذفت الواو فصار الفعل: (تدعين)، وحتى تسلم الياء قُليت الضمة كسرة، فصار الفعل (تدعين) على وزن (تفعين).

وقدّم الجزم على النصب؛ لأنّ النصب محمول على الجزم كما حُمِلَ على الجرّ في المثني والمجموع على حدّه؛ لأنّ الجزم نظير الجرّ في الاختصاص.

وأما نحو: ﴿أَتَحْكُمُونِي﴾<sup>(١)</sup>؛ فالمحذوف منه نون الوقاية على الأصح<sup>(٢)</sup>، لا نون الرفع<sup>(٣)</sup>؛ لفقْد الناصب والجازم. وما قيل من أنّ حذف نون الوقاية مُفَوّت للغرض الذي جيء بها لأجله، منظور فيه؛ إذ هو حاصل بنون الرفع. هذا ما جرى عليه في الشذور<sup>(٤)</sup>، / ١٢١ / وعكس في الأوضح<sup>(٥)</sup>، فصَحّح<sup>(٦)</sup> أنّ المحذوف نون الرفع تبعاً لابن مالك<sup>(٧)</sup>. وقد تقدّم<sup>(٨)</sup> أنّها تُحذف أيضاً لتوالي الأمثال، وأما حذفها لغير ذلك فشاؤ نثراً<sup>(٩)</sup>. ونظماً؛ كقوله:

(١) سورة الأنعام من الآية ٨٠؛ والآية بتامها ﴿وَحَاجُّهُ قَوْمُهُ، قَالَ أَتَحْكُمُونِي فِي اللَّهِ وَقَدْ هَدَانِي وَلَا أَخَافُ مَا تُشْرِكُونَ بِوَيْحٍ لَا أَن يَشَاءَ رَبِّي شَيْئًا وَسِعَ رَبِّي كُلَّ شَيْءٍ عِلْمًا أَفَلَا تَتَذَكَّرُونَ﴾؛ حيث قرأ نافع وابن ذكوان وهشام وأبو جعفر بنون خفيفة، وقرأ الباقون بنون ثقيلة على الأصل (انظر: إتحاف فضلاء البشر ص ٢٦٧).

(٢) اختلف النحاة في نحو: تضيوي - بحذف إحدى النونين: نون الرفع ونون الوقاية - على قولين:

١- فمذهب سيويه أنّ المحذوفة هي نون الرفع، وإليه ذهب أكثر المتأخرين، ونسبه ابن مالك إلى الأخفش أيضاً، ورجّحه.

٢- وذهب المراد والفارسي وابن جني إلى أنّ المحذوف هو نون الوقاية، ونسبه أبو حيان والسيوطي إلى الأخفش أيضاً.

(٣) انظر: الكتاب ٣٦٩/٢، وشرح التسهيل ١/٥٥-٥٦، وارتشاف الضرب ٢/٨٤٥، وجمع الهوامع ١/١٧٢-١٧٣.

(٤) لأنّ نون الرفع علامة إعراب، فنون الوقاية أولى بالحذف لأنها استغني عنها بوجود نون الرفع.

(٥) انظر: شرح شذور الذهب ص ٩٣.

(٦) في ق: التوضيح، علماً بأنّه لم يرد ذكر ذلك عند حديثه في الأفعال الخمسة والفعل المضارع. (انظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ١/٣٧-٣٨، و٧٤-٧٥).

(٧) في الأصل: الصحيح، والمثبت من ع وق.

(٨) انظر: شرح التسهيل ١/٥٥-٥٦.

(٩) انظر: ص ٣٣-٣٥ من هذا الكتاب عند الحديث عن الفعل المضارع المعرب.

(١٠) كما في قوله تعالى: ﴿قَالُوا سِحْرَانِ تَظَاهَرَا﴾ - القصص: ٤٨ - في قراءة يحيى الذماري (انظر: مختصر شواذ القرآن ص ١١٤، وتفسير البحر المحيط ٧/١١٨، وارتشاف الضرب ٢/٨٤٥).

١٥- أبيتُ أسري ونبيتي تدلُكي وجهك بالعنبر<sup>(١)</sup> والمِسكُ الذكي<sup>(٢)</sup>

### [الفعل المضارع المعتل الآخر]

والأفعال المضارعة المعتلة الآخر؛ وهو ما آخره ألف أو واو أو ياء. وسميت أحرف علة؛ لأن من شأنها أن ينقلب بعضها إلى بعض. وحقيقة العلة تغيير الشيء عن حاله. وتقييده الفعل بالمضارع كغيره لبيان الواقع لا للاحتراز؛ إذ لا يُعرب من الأفعال سواه.

[علامة جزمه]

فيُجزم بحذف آخره - وهو حرفُ العلة - نيابةً عن السكون؛ لأنَّ أحرفَ العلة - لِصَفِهَا بِسُكُونِهَا - صارت كالحرركات، فتسلط عليها العاقلُ تسلطاً على الحركات، نحو: زيدٌ لم يَغزُ، ولم يَحشْ، ولم يرم، بحذف أو آخرهين<sup>(٣)</sup>، والحرركات أدلة<sup>(٤)</sup> عليهن. وأما نحو قوله: ١٦- أَلَمْ يَأْتِيَنَّكَ وَالْأَنْبَاءُ تَنْمِي بِمَا لَأَقْتُ لَبُونٌ بَنِي زِيَادٍ<sup>(٥)</sup>

فضرورة عند الجمهور<sup>(٦)</sup>، ولغة عند ابن مالك<sup>(٧)</sup>.

والجزم مُقدَّرٌ على حرفِ العلة؛ لأنَّه آخِرُ الكلمة. وهو محل الإعراب ظاهراً أو مُقدَّراً<sup>(٨)</sup>، وقوله تعالى: ﴿إِنَّهٗ [مَنْ يَتَّقِ وَيَصْبِرْ]﴾<sup>(٩)</sup> - في قراءة قُتَيْبٍ<sup>(١٠)</sup> - مؤوَّلٌ. وقد يُحذف حرفُ العلة لغير جازم<sup>(١١)</sup>؛ نحو: ﴿وَسَمِعَ اللَّهُ الْبَطِلَ﴾<sup>(١٢)</sup>، ﴿سَدَّعَ الرَّبَابِيَّةَ﴾<sup>(١٣)</sup>.

### [الخلاف في حذف حرفِ العلة العارض عند الجزم]

تنبيه: محل حذف حرفِ العلة للجازم إذا كان أصلياً.

(١) انظر: شرح الكافية الشافية ١/ ٢٥٧، وجمع الهوامع ١/ ١٧٦.

(٢) اعتبرها ابن مالك في شرح التسهيل ضرورة لا غير ١/ ٥٨-٥٩، وأغفلها في شرح الكافية الشافية.

(٣) في ع: ظاهر أو مقدَّر.

(٤) سورة يوسف، من الآية ٩٠، وهي بتامها ﴿قَالُوا أَمْ لَكَ لَأَنْتَ يُوسُفُ قَالَ أَنَا يُوسُفُ وَهَذَا أَخِي قَدْ مَنَّ اللَّهُ عَلَيْنَا إِنَّهُ مَنْ يَتَّقِ وَيَصْبِرْ فَإِنَّ اللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجْرَ الْمُحْسِنِينَ﴾؛ وقراءة الجمهور ﴿وَمَنْ يَتَّقِ﴾، وقد وجه النحاة قراءة قُتَيْبٍ عدة توجيهات منها أنها لغة، وقيل إن الفعل يتقي مرفوع (مَنْ) موصولة وسكون (يصبر) للتخفيف، وقيل الفعل مجزوم يتقي لكن الكسرة أشبعت فصارت يتقي. (انظر: شرح شذور الذهب ص ٩٧، ومغني اللبيب ص ٦٢١، وإتحاف فضلاء البشر ص ٣٣٥).

(٥) في ع و: وس ود: على.

(٦) قُتَيْبٍ: هو الإمام محمد بن عبد الرحمن بن خالد، أبو عمر المكي المتوفى سنة ٢٩١ هـ، كان راوياً لقراءة شيخه ابن كثير أحد القراء السبعة المشهورين. (انظر: غاية النهاية ٢/ ١٦٥، ومعرفة القراء ١/ ٢٣٠).

(٧) يرى أبو حيان أنَّ حذف الواو في (يَمْحُ، وسَدَّعُ) يعود إلى عدم ظهورها في اللفظ، لأنَّه لا يوقف عليها اختصاراً، ولما سقطت من اللفظ سقطت من الخطِّ (انظر: تفسير البحر المحيط ٧/ ٤٩٥).

(٨) سورة الشورى، من الآية ٢٤. وهي بتامها ﴿أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَقَ عَلَى اللَّهِ كَذِبًا فَإِنْ بَشَى اللَّهُ بِمَحَذِّهِ عَلَى قَلْبِكَ وَمَنَّ اللَّهُ عَلَى الْقَبِيلِ وَيَحْنُ الْمُنْجَى بِكَلِمَاتِهِ إِنَّهٗ عَلِيمٌ بِذَاتِ الصُّدُورِ﴾ والشاهد فيها: (ويَمْحُ) وهو مرفوع، وقد حُذفت الواو دون جزم.

(٩) سورة العلق، الآية ١٨، والشاهد فيها: (سَدَّعُ) وهو مرفوع، وقد حُذفت الواو دون جزم.

(١) في الأصل: العنبري، والمثبت من ع وق.

(٢) البيت من الرجز بلا نسبة في الخصائص ١/ ٣٨٨، ولسان العرب / ذلك، وارتشاف الضرب ٢/ ٨٤٥، والمساعد على تسهيل الفوائد ١/ ٣٢، وخزانة الأدب ٨/ ٣٣٩-٣٤٠.

اللغة: (أسري) هو السير ليلاً (تدلكي) من دلكت الشيء إذا مرسته بيدك، و(الذكي) الشديد الرائحة، ووردت (وجهك) في رواية أخرى جلدك.

موطن الشاهد: (تدلكي) والأصل (تدلكين) لأنَّ الفعل لم يُسبق بناصب ولا جازم. ويحتمل أن يكون تدلكي بدلاً من (تنبتي) وهذا الفعل يحتمل وجهاً آخر هو أنه منصوب بأن مضمرة بعد واو المعية على اعتبار أنه مسبوق بهمزة استفهام محذوفة (أأبيت)، وعندئذ فلا شاهد فيه (انظر: حاشية الحمصي ١/ ١٠١ وخزانة الأدب ٨/ ٣٣٩-٣٤١).

(٣) في ع ود: كتسلطه.

(٤) في ع وب ود: آخرهن.

(٥) في ع وب: دالة.

(٦) البيت من الوافر لقيس بن زهير العبسي، وقد ورد في الأغاني ١٧/ ١٣١، وشرح أبيات سيبويه ١/ ٣٤٠، وشرح التسهيل ١/ ٥٩، وخزانة الأدب ٨/ ٣٥٩، والدرر اللوامع على جمع الهوامع ١/ ١٦٢. اللغة: (لبون) هي الابل ذات اللبن، (تنمي) تزيد وتكثر، (بني زياد) هم الكلمة من الرجال وهم الأربعة من أبناء زياد بن سفيان العبسي.

موطن الشاهد: (ألم يأتيك) حيث جُزم الفعل المعتل الآخر بالسكون بدلاً من حذف آخره، وهذه ضرورة عند الجمهور.



وأما العارضُ "فلا يُحذفُ عندَ الأكثرِ، وأجازَهُ ابنُ عَصْفُورٍ" فيما إذا كانَ الإبدالُ قبلَ دخولِ الجازمِ "، وَجَرى عليه في الأوضحِ ".

### [الخلافُ في تقديرِ الحركاتِ في الفعلِ المعتلِّ الآخرِ]

وما ذهبَ إليه مِن أنَّ علامةَ الجزمِ فيها حذفُ حرفِ العلةِ "إنَّها يَتِمُّشَى على قولِ ابنِ السَّراجِ، مِن أنَّ هذه الأفعالَ لا يُقدَّرُ فيها الإعرابُ في حالَتَيِ الرفعِ والنصبِ؛ لأنَّها قَدَرْنَا الإعرابَ في الاسمِ؛ لأنَّه فيه أصلٌ " فتجبُ المُحافظةُ عليه، وفي الفعلِ فرعٌ فلا حاجةٌ لتقديرِهِ "، وجَعَلَ الجازمَ كالدواءِ المُسهِّلِ، والحركةُ كالفضلةِ في الجسمِ، فالجازمُ إنَّ وَجَدَ فَضْلَهُ أزالها، وإلَّا أَخَذَ مِنْ قُوَّةِ "البدنِ. / ٢١ ب /

وذهبَ سيبويه " إلى تقديرِ الإعرابِ فيها. فعلى قولِهِ لَمَّا دَخَلَ الجازمُ حَذَفَ الحركةُ المُقدَّرةُ واكتفى بها، ثُمَّ لَمَّا صارتْ صورةُ المَجزومِ والمرفوعِ واحدةً فَرَّقُوا بينهما

بحذفِ حرفِ العلةِ؛ فحرفُ العلةِ محذوفٌ عندَ الجازمِ لا بِهِ. وعلى قولِ ابنِ السَّراجِ "؛ الجازمُ حَذَفَ حرفَ العلةِ نفسَه ".

فقد ظهرَ أنَّ مَنْ يقولُ بعدمِ التقديرِ يقولُ: إنَّ الجزمَ بحذفِ حرفِ الآخرِ "، وَمَنْ يقولُ بالتقديرِ يقولُ: إنَّ الجزمَ ليسَ بحذفِ الآخرِ، بل بحذفِ الحركةِ، وحُذِفَ الآخرُ للفرقِ. نَبَّهَ عليه المُصنِّفُ وغيرُهُ "، فقولُهُ هنا إنَّ الجزمَ بحذفِ الآخرِ لا يناسبُهُ ما سيأتي قريباً مِن أنَّ الفعلَ المضارعَ يُقدَّرُ فيه الإعرابُ.

- (١) العارض: هو حرف العلة المنقلب عن همزة في آخر الكلمة؛ نحو: يقرأ من يقرأ.
- (٢) ابن عصفور: هو علي بن مؤمن بن محمد، أبو الحسن ابن عصفور، النحوي الحنفي الإبلي المتوفى سنة ٦٦٣هـ، إمام في النحو، تلمذ على الشلوين والدياج، من مصنفاته: الممتع في التصريف، والمقرب، وشرح جمل الزجاجي.. وغيرها. (انظر: بغية الوعاة ٢/ ٢١٠، وشذرات الذهب ٥/ ٣٣٠، وفوات الوفيات ٢/ ١٨٤).
- (٣) انظر: المقرب ١/ ٥٠.
- (٤) انظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ١/ ٨٠-٨١، وجمع الهوامع ١/ ١٧٦. أمّا إذا كان الإبدال بعد دخول الجازم، فيمتنع الحذف عندئذ لاستيفاء الجازم عمله وهو تسكين الهمزة. كما في لم يقرأ ثم سهلت لتصبح: لم يقرأ.
- (٥) انظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ١/ ٧٦.
- (٦) في ق ود: لأن فيه أصلي.
- (٧) لأن الفعل معرب أصلاً. (انظر: الأصول في النحو ٢/ ١٤٦).
- (٨) في الأصل قوتي، والمثبت من د.
- (٩) انظر: الكتاب ١/ ٢٣، والمقتضب ٣/ ١٦٦.

- (١) هو أبو بكر محمد بن سهل، المعروف بابن السَّراج النحوي أبو عبد الله البغدادي المتوفى في بغداد سنة ٣٦٦هـ، إمام في اللغة والنحو، انتهت إليه الرئاسة في النحو بعد موت شيخه المبرد. من تلاميذه: الزجاجي والسيرافي والفارسي والرماني، ومن مصنفاته: الأصول في النحو. (انظر: معجم الأدباء ١٨/ ١٩٨، وفيات الأعيان ٣/ ٤٦٢، وإنباه الرواة ٣/ ١٤٥، وهدية العارفين ٢/ ٣٠).
- (٢) انظر: الأصول في النحو ٢/ ١٦٤.
- (٣) في ع ود: حرف العلة، وفي ق: الحرف.
- (٤) انظر: الكتاب ١/ ٢٣، وشرح التسهيل ١/ ٥٨، وجمع الهوامع ١/ ١٧٤.

## فصل في الإعراب التقديري<sup>(١)</sup>

وهو جارٍ في الأسماء والأفعال، وهو في كلٍّ منهما قسمان؛ لأنَّ المُقدَّرَ في المُعرَّبِ إما جميع حركاته أو بعضها:

# فالقسم الأول من الأسماء؛ وهو ما يُقدَّرُ فيه جميع حركاته شيان [هنا]؛ هما:

■ المُضَافُ إلى ياء المُتَكَلِّمِ.

■ والمقصور.

### [١/ الاسم المُضَافُ إلى ياء المُتَكَلِّمِ]

وقد أشار إليهما بقوله: وتُقدَّرُ جميع الحركات الثلاث في نحو غلامي من كلِّ ما أُضيفَ لياء المُتَكَلِّمِ، وليس مُثنًى، ولا مجموعاً جمع سلامة مُذَكَّرٌ، ولا منقوصاً، ولا مقصوراً؛<sup>(٢)</sup> لاشتغال المحلِّ بكسرة المناسبة. والمحلُّ الواحد لا يقبل حركتين في آنٍ واحدٍ. ومذهب ابن مالك<sup>(٣)</sup> أنَّ المُقدَّرَ فيه إنها هو الضمة والفتحة، وأما الكسرة فهي ظاهرة فيه. ورُدَّ بأنها مُستَحَقَّةٌ قبل التركيب، وإنَّها دخل عامل الجُرِّ بعد استقرارها.

(١) قال ابن هشام في قطر الندى: «فصل: تُقدَّرُ جميع الحركات في نحو: غلامي والفتى، ويُسمى الثاني مقصوراً، والضمة والكسرة في نحو: القاضي، ويُسمى منقوصاً، والضمة والفتحة في نحو: يخشى، والضمة في نحو: يدعو ويقضي، وتظهر الفتحة في نحو: إن القاضي لن يقضي ولن يدعو» (انظر: شرح قطر الندى ص ٥٥).

(٢) زيادة من ق وب وس ود، مع إسقاط هما التي بعدها.

(٣) أما المثنى فيُعَرَّبُ بالحرّوف، تقول: هذان صديقاى ورأيت صديقَيَّ، وأما جمع المذكر السالم، فنقول: هؤلاء معلّمين - مرفوع بالواو المنقلبة ياءً والمدغمة في ياء المتكلم - ورأيت معلّمتي - منصوب بالياء المدغمة في ياء المتكلم. وأما المنقوص والمقصور فالحركات مقدّرة فيهما قبل الإضافة أصلاً، وسبب التقدير ليس اشتغال المحل بل النقل في المنقوص والتعذر في المقصور، فنقول: جاء قاضي وفتاى، ورأيت قاضي وفتاى...

(٤) انظر: شرح التسهيل ١٤٤/٣. وهناك رأي ثالث يرى أنَّ المضاف إلى ياء المتكلم مثنى، وقال به الجرجاني وابن الحشّاب وابن الحُبّاز، ورده ابن مالك. (انظر: شرح الكافية الشافية ٤٤٦/١).

## [٢/ الاسم المقصور: تعريفه وإعرابه]

وتُقدَّرُ<sup>(١)</sup> جميعها أيضاً في نحو الفتى، من كلِّ اسمٍ مُعرَّبٍ آخره ألف لازمة قبلها فتحة؛ لتعذر تحريك الألف مع بقاء كونها ألفاً.

ويُسمى هذا مقصوراً؛ لامتناع مدّه<sup>(٢)</sup> أو لآته قَصْرٌ عن ظهور الحركات فيه، أي: مُنِعَ منها. ومثله المُدْغَمُ<sup>(٣)</sup> والمَحْكِيُّ<sup>(٤)</sup> بين<sup>(٥)</sup>.

وإعرابه بالحركات الثلاث<sup>(٦)</sup> مخصوصٌ بالمنصرفِ مِنْهُ، أمّا غيرُ المنصرفِ مِنْهُ - كموسى - فالمُقدَّرُ فيه الضمة والفتحة فقط دون الكسرة لعدم دخولها / ٢٢ / فيه؛ هذا مذهب الجمهور. وذهب ابنُ فلاح اليميني<sup>(٧)</sup> إلى تقديرها<sup>(٨)</sup> أيضاً فيه؛ لأنها إنّما امتنعت فيما لا ينصرف كأحمدٍ للثقل، ولا يُقَلُّ مع التقدير<sup>(٩)</sup>.

(١) في ق وب وس: ويقدر.

(٢) مدّ الألف في المقصور يؤدي إلى إضافة الهزمة ليصبح ممدوداً، نحو: حمى - حمراء، والألف في المقصور وإن كانت حرف مد فإنها قصيرة الصوت إذا ما قورنت بالألف في الممدود. (انظر أيضاً: حاشية الحمصي ١٠٥/١).

(٣) أي: المدغم آخره فيما بعده فيسكن للإدغام فتقدّر عليه حركة الإعراب، نحو: ﴿وَالْعَدِيدَاتِ ضَبْحًا فَالْمُتَوَرِّثَاتِ ضَبْحًا﴾ في قراءة أبي عمرو (انظر: إتحاف فضلاء البشر ص ٥٩٥).

(٤) المحكي (بمن) كما إذا قال أحدهم رأيت زيداً، قلت له: مَنْ زيداً؟ فزيداً: خبر مرفوع بضمة مقدرة منع من ظهورها حركة الحكاية. (انظر: الجمل في النحو للزجاجي ص ٣٣١).

(٥) في الأصل الثلاثة، والمثبت من ع وق وب.

(٦) ابن فلاح: هو تقي الدين منصور بن فلاح بن محمد اليميني النحوي المشهور بابن فلاح المتوفى سنة ٦٨٠ هـ، من مصنفاته: الكافي في أصول الفقه، والمغني في النحو. (انظر: كشف الظنون ص ١٧٥١، وهذبة العارفين ٤٧٤/٢).

(٧) أي: الكسرة.

(٨) انظر: همع الهوامع ١٧٨/١.

(٩) أي: الكسرة.

### [٣/ الاسم المنقوص: إعرابه وتعريفه]

# والقسم الثاني من الأسماء: وهو ما يُقدَّر فيه بعض حركاته، وهو "الاسم المنقوص". وهو المُشار إليه بقوله: والضمة والكسرة في نحو: القاضي من كل اسم مُعرَّب آخره ياء لازمة قبلها كسرة؛ لِثقلها على الياء.

هذا ما "لم يكن على صيغة الجمع المُتناهي"، فإن كان فالمُقدَّر فيه حينئذ الضمة والفتحة كجوار؛ لِمَا "مر في المقصور". وإنما لم تظهر الفتحة فيه حالة الجر؛ لِنباتها عن حركة ثقلية، فعُوملت معاملةً. ويُسمى منقوصاً؛ لِأنه نَقَصَ منه بعض الحركات، أو لِأنه تُحذف لامه لِأجل التنوين، كذا قيل. هذا ما يُقدَّر في الأسماء.

### [٤/ الفعل المعتل الآخر]

وأما ما يُقدَّر في الأفعال فأشار إلى:

القسم الأول منها، وهو ما يُقدَّر فيه جميع حركاته بقوله: والضمة والفتحة في نحو: زيدٌ يَحْشَى، ولن يَحْشَى، من كل فعلٍ مُعتلٍّ بالالف "لِتَعْدُر تحريكها.

وإلى الثاني منها بقوله: والضمة في نحو: زيدٌ يَدْعُو وَيَقْضِي، من كل فعلٍ مُعتلٍّ بالواو والياء لِثقلها عليهما.

(١) في الأصل: هو، والمثبت من ع.

(٢) في ب ود: إذا.

(٣) في ق: منتهى الجموع؛ وهي كل جمع تكسير جاء بعد ألف جمعه حرفان أو ثلاثة؛ حيث تُنمَع من الصرف فلا يدخلها الكسرة، نحو: مررت بجوار، والتنوين هنا للعوض.

(٤) في ع ود: كما.

(٥) انظر: ص ٧٢ من هذا الكتاب.

(٦) أي الكسرة.

(٧) في ب: منها.

(٨) في ع: الحركات.

(٩) سقطت لن يَحْشَى من ع.

(١٠) في الأصل ب ألف، والمثبت من ع وب وس.

وتظهر "الفتحة في المنقوص حالة النصب، والمُعتل بالواو والياء نحو: إن القاضي لن يقضي ولن يدعو؛ لِخَفَّتْها.

تنبيه: قد مر "أن من يقول بتقدير الحركات في المُعتل يرى أن جزمه بحذف الحركة، ومن يقول بعدم تقديرها فيرى "أن جزمه بحذف آخره. والمُصنَّفُ جمع بين دعوى تقدير الحركة "وحذف الحرف للجازم. وهو في ذلك مُحالِفٌ للقولين جميعاً". ثم اقتصره على الحركات يُوهم اختصاص التقدير بها، وليس كذلك. بل الحروف "أيضاً قد تُقدَّر كالواو في جمع "المذكر السالم المُضاف للياء؛ نحو مُسَلِّمٍ كما مر"، والنون "في نحو: لتضربان وتضربن وتضربن مُطلقاً"، وتضربن وتضربن وصلأ، نبة عليه في الجامع ".

ومن ذهب "إلى أن الإعراب في الأسماء الستة والمثنى والجمع بحركات مُقدَّرة، فيحتاج إلى عدّها في قسم التقديري "٢٢/ ب /.

(١) في ع: فظهر.

(٢) لقد مرّت المسألة مفصلة في الصفحتين ٧٠-٧١ من هذا الكتاب.

(٣) في ع وب وس: فيه يرى، وفي د: فيه يقول.

(٤) في س: الحركات.

(٥) انظر: ص ٧٠ من هذا الكتاب.

(٦) في ق: الحرف.

(٧) في ق: يقدر.

(٨) في ع: الجمع.

(٩) انظر: ص ١٢ من هذا الكتاب.

(١٠) أي: نون الرفع، حيث تُحذف إذا أُكِّد الفعل بنون التوكيد الثقيلة وصلأ ووقفاً، وتُحذف أيضاً إذا أُكِّد الفعل بنون التوكيد الخفيفة وصلأ فقط، أمّا في حال الوقف فإن نون التوكيد الخفيفة تُحذف ويعود الفعل إلى أصله

قبل التوكيد فمثلاً: لتضربن - يصبح في الوقف: لتضربوا.

(١١) أي: وقفاً وصلأ، وتُحذف النون هنا لتوالي الأمثال.

(١٢) انظر: الجامع الصغير في النحو ص ١٦.

(١٣) انظر ص ١٢ من هذا الكتاب.

(١٤) في باقي النسخ: التقدير.

## الفعل المضارع المرفوع<sup>(١)</sup>

فصل في الكلام على الفعل المضارع باعتبار رفعه ونصبه وجزميه:

يُرفعُ الفعلُ المضارعُ إذا سَلِمَ من ثَوْنِي التوكيد والإناث، وكانَ مع ذلكَ خالياً من ناصبٍ ينصبُهُ، وجازمٍ يَجْزِمُهُ؛ نحو: يقومُ زيدٌ<sup>(٢)</sup>، بإجماعٍ من النحاة.

وأما قولُ عليٍّ - رضي الله عنه -:

١٧ - مُحَمَّدٌ تَقْدِ نَفْسَكَ كُلَّ نَفْسٍ [إذا ما خِفتَ مِن شَيْءٍ تَبالاً]<sup>(٣)</sup>

فالجازمُ فيه مُقدَّرٌ؛ أي: لِتَقْدِ. وقولُ بعضهم:

١٨ - فالْيَوْمَ أَشْرَبَ غَيْرُ مُسْتَحْقِبٍ .....

فضرورة.

## عاملُ رفعِ الفعلِ المضارعِ

ورافعُهُ تجرُّدُهُ مِنَ الناصبِ والجازمِ عِنْدَ الفراءِ ومُوافقيهِ، وهو الأصحُّ<sup>(٤)</sup>. وما قيلَ مِن أَنَّ التجرُّدَ أمرٌ عَدَمِيٌّ، والرفعُ [أمرٌ]<sup>(٥)</sup> وجوديٌّ، والعَدَمِيُّ لا يكونُ عِلَّةً للوجوديِّ<sup>(٦)</sup> ممنوعٌ، بل هو الإتيانُ بالمضارعِ على أوَّلِ أحوالِهِ، وهذا ليسَ بعَدَمِيٍّ. ولو سُلِّمَ<sup>(٧)</sup>، فلا نسلَمُ<sup>(٨)</sup> أَنَّهُ لا يَعْمَلُ في الوجوديِّ، بل يَعْمَلُ؛ لَأَنَّهُ هُنا علامةٌ لا مؤثِّر.

وقيلَ رافعُهُ حلولُهُ محلَّ الاسمِ<sup>(٩)</sup>. وقيلَ غيرُ ذلكَ<sup>(١٠)</sup>.

وإنما رُجِّحَ عاملُ النصبِ والجزمِ على عاملِ الرفعِ إذا دخلَ على الفعلِ؛ لكونِهِ قوياً؛ إذ هو عاملٌ لفظيٌّ، وعاملُ الرفعِ معنويٌّ.

## الفعلُ المضارعُ المنصوبُ<sup>(١١)</sup>

ويُنصبُ المضارعُ بحرفٍ واحدٍ مِن أربعة:

١/ لَنْ

بدأ منها بَلَنْ؛ لِئَلَّا زِمَتْهَا النصبُ؛ وهي حُرْفُ نفيٍ ونصبٍ واستقبالٍ. ولا دِلالةَ لها على

(١) قال به أيضاً ابن مالك وابن الحجاز (انظر: شرح التسهيل ٣/٣٢٨، وجمع الهوامع ١/٥٢٦)، وسيأتي تفصيل المسألة.

(٢) زيادة من ب.

(٣) في الأصل: الموجدِي، والمثبت من ع وس ود، وجاءت في ق: الوجودِي، وفي ب: للوجود.

(٤) في ع: علم.

(٥) في ب: يسلم.

(٦) هذا مذهب سيبويه وجمهور البصريين. (انظر: شرح التسهيل ٣/٣٢٨، وجمع الهوامع ١/٥٢٦).

(٧) ذكر السيوطي في جمع الهوامع خمسة أقوال أخرى. (انظر: الإنصاف في مسائل الخلاف ٢/٥٥٠-٥٥٥، وجمع الهوامع ١/٥٢٦-٥٢٧).

(٨) قال ابن هشام في قطر الندى: «ويُنصب بَلَنْ، نحو: ﴿لَنْ نَبْرَحَ﴾، ويَكْنِي المصدرية، نحو ﴿لَكِنَّهَا تَأْسَوْا﴾، ويأذن مُصدِّرةً وهو مُستقبل مُتَّصِلٌ أو مُنفصلٌ يقسم، نحو: إذن أكرمك و: إذن والله نرميهم بحرب» (انظر: شرح قطر الندى ص ٥٧-٥٨).

(١) قال ابن هشام في قطر الندى: يُرفعُ المضارعُ خالياً من ناصبٍ وجازمٍ، نحو: يقومُ زيدٌ. (انظر: شرح قطر الندى ص ٥٧).

(٢) سقطت زيد من ع ود.

(٣) زيادة من ب.

(٤) البيت من الوافر وقد اختلف في نسبه فهو لعل بن أبي طالب عند صاحبنا، ولأبي طالب في شرح شذور الذهب ص ٢١١، وله أول لأعشى في خزنة الأدب ١١/٩ والدرر اللوامع ٥/٦١، ويلا نسبة في الكتاب ٣/٨، وشرح المفصل ٧/٣٥. اللغة: (النبال) سوء العاقبة، وهو بمعنى الوبال وكان التاء أبدلت من الواو.

موطن الاستشهاد: (تَقْدِ)، فظاهاه مجزوم دون جازم، واختلف في توجيهه فقيل: تقدي نفسك - على الخبر -، ولكن حُذِفَ الياء تخفيفاً، وقيل الجازم فيه مقدَّر، أي: لِتَقْدِ.

(٥) هذا صدر بيت من السريع لامرئ القيس، وقد ورد في ديوانه ص ١٢٢، والكتاب ٤/٢٠٤، وشرح المفصل ١/٤٨، وخزنة الأدب ٤/١٠٦. وعجزه: إثمًا من الله ولا واغل.

اللغة: (مستحقب) أصله من يجمع حاجاته في الحقيقة، ثم أصبح بمعنى غير مكتسب، (الواغل) من يشارك الناس في شرايهم دون دعوة.

والشاهد فيه: تسكين (أشرب) وهو مرفوع أصلاً، وللعلماء فيه ثلاثة مذاهب: الجواز مطلقاً - كما عن ابن مالك -، والمنع مطلقاً - كما عند المبرد -، والجواز في الشعر خاصة كما عند الجمهور. (انظر: جمع الهوامع ١/١٨٣-١٨٤).

تأبيد النفي ولا تأكيده خلافاً للزخشي في ذلك. وقال في المفصل: هي لتأكيد نفي المستقبل<sup>(١)</sup>، وفي الأنموذج<sup>(٢)</sup>: لنفي المستقبل على التأبيد.

[الخلافاً في بعض أحكامها]

ومحل الخلاف في أنها:

أ/ هل تقتضي التأبيد، أم لا فيما إذا أطلق النفي أو قيد بالتأبيد؟

أما إذا قيد بغيره نحو: ﴿فَلَنْ أَكَلِمَ الْيَوْمَ إِنْسِيًّا﴾<sup>(٣)</sup> فلا خلاف بينهم في أنها لا تفيده. فقد ظهر أن من رد<sup>(٤)</sup> على الزخشي في قوله بتأبيد النفي بهذه الآية وشبهها بما قيد فيه منفيها بغير التأبيد ليس على تحقيق في المسألة، ورد ما ذهب إليه الزخشي بأنه لا دليل عليه. قال ابن مالك<sup>(٥)</sup>: والحامل له على أن لن لتأبيد النفي اعتقاده الباطل<sup>(٦)</sup> من أن الله تعالى لا يرى<sup>(٧)</sup> في الآخرة - جعلنا الله من أهل الرؤية -.

وأما استفادة التأبيد / ٢٣ أ/ في نحو: ﴿لَنْ يَخْلُقُوا ذُبَابًا﴾<sup>(٨)</sup> ونحو: ﴿وَلَنْ يَخْلِفَ اللَّهُ

وَعْدَهُ﴾<sup>(٩)</sup> فمن خارج كما في قوله تعالى: ﴿وَلَنْ يَتَمَنَّوْهُ أَبَدًا﴾<sup>(١٠)</sup>، وكون أبداً فيه للتأكيد - كما قيل - خلاف الظاهر<sup>(١١)</sup>.

ب/ وهل تأتي للدعاء أم لا؟<sup>(١٢)</sup> فيه خلاف؛ اختار في المعني الأول، قال فيه<sup>(١٣)</sup>: وتأتي لن للدعاء وفقاً لجماعة، والحجة في قوله:

١٩- لن تزلوا كذلككم ثم لا زلت لكم خالداً خلود الجبال<sup>(١٤)</sup>

لكنه صرح في الشرح<sup>(١٥)</sup> وفي الأوضح<sup>(١٦)</sup> بخلافه.

ج/ والأصح<sup>(١٧)</sup> أنها بسيطة على وضعها الأصلي.

د/ ولا يفصل بينها وبين معمولها إلا في ضرورة<sup>(١٨)</sup>، كقوله:

(١) سورة الحج، من الآية ٤٧. وهي بتمامها ﴿وَيَسْتَعْجِلُونَكَ بِالْعَذَابِ وَلَنْ يَخْلِفَ اللَّهُ وَعْدَهُ وَإِنَّ يَوْمًا عِنْدَ رَبِّكَ كَأَلْفِ سَنَةٍ مِمَّا تَعُدُّونَ﴾.

(٢) سورة البقرة، من الآية ٩٥. وهي بتمامها ﴿وَلَنْ يَتَمَنَّوْهُ أَبَدًا بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ وَاللَّهُ عَلِيمٌ بِالظَّالِمِينَ﴾.

(٣) لأن تأكيد الشيء بنفسه لا فائدة فيه.

(٤) أي: هل يكون الفعل الذي بعدها للدعاء أم لا - كباقي أدوات النفي كما في قولنا: لا فُضَّ فوك - ؟.

(٥) انظر: مغني اللبيب ص ٣٧٤، ومن هذه الجماعة ابن عصفور.

(٦) البيت من الخفيف للأعشى في ديوانه ص ٦٣، والدرر اللوامع على جمع الهوامع ٤٢/٢، وبلا نسبة في شرح الأشموني ٣/ ٥٤٨، وشرح التسهيل ٣/ ٣٣٧.

موطن الشاهد: (لن تزلوا) وهي تفيد الدعاء بدليل أن الفعل المعطوف عليها بعدها بتم لا زلت وهو يفيد الدعاء كما هو ظاهر في البيت.

(٧) انظر: شرح قطر الندى ص ٥٨ حيث قال: ولا تقع لن للدعاء خلافاً لابن السراج.

(٨) انظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ٤/ ١٤٩ - ١٥٠.

(٩) ذهب الخليل إلى أنها مركبة من لا وأن الناصبة، وذهب الفراء إلى أنها مفردة، وأصلها: لا ثم قلبت ألفها نوناً، وذهب سيبويه إلى أنها مفردة غير مركبة من شيء. (انظر: شرح المفصل ١٠/ ١١٢، وشرح التسهيل ٣/ ٣٣٧).

(١٠) في المسألة خلاف، فالبصريون يمنعون الفصل، وما ورد فإنه عندهم ضرورة، خلافاً للكسائي والفراء اللذين يميزان الفصل بالقسم أو بغيره، ووافقهم سيبويه في جواز الفصل بالقسم. (انظر: الكتاب ٣/ ١٢، وارتشاف الضرب ٤/ ١٦٤٤، وحاشية الحمصي ١/ ١١٠).

(١) انظر: المفصل في علم اللغة ص ٣٦٥. وتأكيده المستقبل هو نفسه التأبيد (انظر: حاشية الحمصي ١/ ١٠٩).

(٢) هذه العبارة غير ثابتة في الأنموذج مع شهرتها، بل قال: ولن نظيره لا في نفي المستقبل ولكن على التأكيد، ولعل الفاكهي قد أطلع على نسخة أخرى. (انظر: الأنموذج ص ١٠٢).

(٣) سورة مريم، من الآية ٢٦. وهي بتمامها ﴿فَكَفَى وَكَفَى عَيْنًا فَإِمَّا تَرَيْنَ مِنَ الْبَشَرِ أَحَدًا فَقُولِي إِنَّي نَذَرْتُ لِلرَّحْمَنِ صَوْمًا فَلَنْ أَكَلِمَ الْيَوْمَ إِنْسِيًّا﴾.

(٤) منهم ابن هشام في مغني اللبيب ص ٣٧٤، حيث قال: ولو كانت للتأبيد لم يقيد منفيها باليوم في ﴿فَلَنْ أَكَلِمَ الْيَوْمَ إِنْسِيًّا﴾، وكان ذكر الأبد في ﴿وَلَنْ يَتَمَنَّوْهُ أَبَدًا﴾ تكراراً، والأصل عدمه. ومنهم أيضاً: مكى بن أبي طالب في حاشية الأوضح. (انظر: الجنى الداني ص ٢٧٠-٢٧١، وحاشية الحمصي ١/ ١٠٩).

(٥) انظر: شرح التسهيل ٣/ ٣٣٦.

(٦) يُعتبر الزخشي من شيوخ المعتزلة، وهي فرقة إسلامية تخالف أهل السنة والجماعة في مسائل اعتقادية متعددة، منها مسألة رؤية الله في الآخرة، حيث أنكروها وأولوا ما ورد من أحاديث صحيحة تثبت رؤية المؤمنين لربهم كروية البدر ليلة التمام. (انظر: الملل والنحل ١/ ٣٨-٣٩).

(٧) في ق: من أن لا يرى الله.

(٨) سورة الحج، من الآية ٧٣. وهي بتمامها ﴿يَتَذَكَّرُهَا النَّاسُ ضَرِيحًا مَثَلًا فَاسْتَجْعَلُوا لَهُ إِنَّكَ الْذِي تَدْعُوهُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ لَنْ يَخْلُقُوا ذُبَابًا وَلَوْ اجْتَمَعُوا لَهُ وَإِنْ يَسْلُبْهُمُ الذُّبَابُ شَيْئًا لَا يَسْتَفِيدُوا مِنْهُ ضَعُفَ الطَّالِبِ وَالْمَطْلُوبِ﴾.

٢٠- لَمَّا رَأَيْتُ أَبَا يَزِيدَ مُقَاتِلًا أَدْعَى الْقِتَالَ وَأَشْهَدَ الْهَيْجَاءَ<sup>(١)</sup>

## [٢/ كي المصدرية]

وَأَتْبَعَهَا<sup>(٢)</sup> بِكَيْ الْمَصْدَرِيَّةِ؛ لِإِشَارَتِهَا لَهَا فِي الْعَمَلِ مِنْ غَيْرِ شَرْطٍ. وَعَلَامَةُ الْمَصْدَرِيَّةِ تَقْدُمُ اللَّامُ<sup>(٣)</sup> عَلَيْهَا، نَحْوُ: ﴿لَيْكَيْلَاتَأَسَوْا﴾<sup>(٤)</sup>؛ إِذْ لَا يَجُوزُ حَيْثُذُ كَوْنُهَا جَارَةً؛ لِأَنَّ حَرْفَ الْجَرِّ لَا يَبَاشِرُ مِثْلَهُ.

والتقييدُ بِكَيْ<sup>(٥)</sup> الْمَصْدَرِيَّةِ مُخْرِجٌ لِكَيْ التَّعْلِيلِيَّةِ الْجَارَةِ<sup>(٦)</sup>، وَعَلَامَتُهَا<sup>(٧)</sup> ظُهُورُ أَنَّ الْمَفْتُوحَةَ

بَعْدَهَا؛ نَحْوُ: جِئْتُكَ كَيْ أَنْ تُكْرِمَنِي، أَوْ اللَّامُ<sup>(٨)</sup>؛ نَحْوُ: جِئْتُكَ كَيْ لِتُكْرِمَنِي؛ إِذْ لَا يَجُوزُ حَيْثُذُ جَعْلُهَا مَصْدَرِيَّةً. أَمَّا فِي الْأَوَّلِ<sup>(٩)</sup>؛ فَلِوُجُودِ أَنَّ الْمَصْدَرِيَّةَ بَعْدَهَا، وَالْحَرْفُ الْمَصْدَرِيُّ لَا

(١) البيت من الكامل مجهول القائل، قال ابن هشام: وهو لُغَزُ، يُقَالُ فِيهِ: أَيْنَ جَوَابُ لَمَّا؟ وَبِمِ انتصب أَدْعَى؟ وَجَوَابُ الْأَوَّلِ أَنَّ الْأَصْلَ لَنْ مَا ثُمَّ أَدْعَمْتُ النَّوْنَ فِي الْمِيمِ لِلتَّقَارُبِ، وَوُصِلَا خَطًّا لِلإِلْتَغَاظِ، وَإِنَّمَا حَقَّقَهَا أَنْ يَكْتُبَا مُنْفَصِلَيْنِ: لَنْ مَا (انظر: مغني اللبيب ص ٣٧٣).

موطن الشاهد: الفصل بين لَنْ المدغمة في (ما) الظرفية ومنصوبها (أَدْعَى) والأصل فِيهِ: لَنْ - مَا رَأَيْتُ أَبَا يَزِيدَ مُقَاتِلًا - أَدْعَى الْقِتَالَ... والمعنى: لَنْ أَدْعَى الْقِتَالَ وشهود المراكز مدة رؤيتي أَبَا يَزِيدَ مُقَاتِلًا.

(٢) الضمير (ها) يعود إلى (لَنْ) الناصبة، أي: وَأَتْبَعَ الْمُصَنِّفُ لَنْ النَّاصِبَةِ بِكَيْ الْمَصْدَرِيَّةِ...

(٣) أي لام الجر.

(٤) سورة الحديد، من الآية ٢٣. والآية بتمامها ﴿لَيْكَيْلَاتَأَسَوْا عَلَيَّ مَا فَاتَكُمْ وَلَا تَفْرَحُوا بِمَا آتَاكُمْ وَأَلَّهِ لَا يُحِبُّ كُلُّ مُخْتَالٍ فَخُورٍ﴾.

(٥) سقطت كي من ع وق وب.

(٦) كي التعليلية الجارة هي حرف جر بمنزلة لام التعليل معنى وعملاً، وهي الداخلة على ما الاستفهامية في نحو كَيْمَ بِمَعْنَى: لَيْهِ، وَعَلَى مَا الْمَصْدَرِيَّةِ فِي نَحْوِ: كَيْمَا يَضُرُّ، وَعَلَى (أَنَّ) الْمَصْدَرِيَّةِ مُضْمَرَةٌ، نَحْوُ جِئْتُكَ كَيْ تَكْرِمَنِي. وَاخْتَلَفَ فِي ظُهُورِ (أَنَّ) بَعْدَهَا فَالْجُمْهُورُ عَلَى الْمَنْعِ وَالْكَوْفِيُّونَ يَجِيزُونَ. (انظر: الإنصاف في مسائل الخلاف - المسألة ٨٠ - ٥٧٩/٢، ومغني اللبيب ص ٢٤١).

(٧) أي علامة كي التعليلية الجارة خلافاً للكوفيين الذين يرون أَنَّ (كَيْ) لَا تَكُونُ إِلَّا حَرْفَ نَصْبٍ وَلَا يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ حَرْفَ خَفْضٍ. (انظر: الإنصاف في مسائل الخلاف - مسألة ٧٨ - ٥٧٠/٢).

(٨) بعدها في ع: بعدها.

(٩) أي في قوله: جِئْتُكَ كَيْ أَنْ تَكْرِمَنِي، حَيْثُ ظَهَرَ أَنَّ بَعْدَهَا.

يُبَاشِرُ مِثْلَهُ، وَأَمَّا فِي الثَّانِي<sup>(١٠)</sup> فَلَيْلَا يُلْزَمُ الْفَصْلُ بَيْنَ الْحَرْفِ الْمَصْدَرِيِّ وَصَلْتِهِ بِاللَّامِ. فَإِنْ لَمْ تَظْهَرِ اللَّامُ قَبْلَهَا وَلَا أَنَّ بَعْدَهَا؛ نَحْوُ: ﴿كَيْ لَا يَكُونُ دَوْلَةً﴾<sup>(١١)</sup>، أَوْ ظَهَرَتْ مَعًا؛ كَقَوْلِهِ:

٢١- أَرَدْتُ لِكَيْمَا أَنْ تَطِيرَ بِقُرْبَتِي.....<sup>(١٢)</sup>

جَارَ الْأَمْرَانِ، أَيْ: كَوْنُهَا مَصْدَرِيَّةً وَكَوْنُهَا جَارَةً، وَالثَّانِي أَرْجَحُ عِنْدَ بَعْضِهِمْ بِالنِّسْبَةِ لظُهُورِهَا مَعًا. وَقَدْ تَكُونُ مُخْتَصِرَةً مِنْ كَيْفَ؛ كَقَوْلِهِ:

٢٢- كَيْ تَجْنَحُونَ إِلَى سَلْمٍ وَمَا تُثِيرُ قِتْلَاكُمْ وَلَطَى الْهَيْجَاءِ تَضْطَرُّمٌ؟<sup>(١٣)</sup> أَيْ: كَيْفَ تَجْنَحُونَ؟

## [٣/ إذن]

وَأَتَى بِإِذْنٍ<sup>(١٤)</sup> قَبْلَ أَنْ لِيَطُولَ الْكَلَامُ عَلَيْهَا؛ وَهِيَ حَرْفُ جَوَابٍ وَجَزَاءٍ، فَإِذَا قُلْتَ لَمِنْ قَالَ أَزُورُكَ غَدًا: إِذْنُ أَكْرِمَكَ؛ فَقَدْ أَجَبْتَهُ، وَجَعَلْتَ إِكْرَامَكَ<sup>(١٥)</sup> جَزَاءَ زِيَارَتِهِ.

(١) أي في قوله: جِئْتُكَ كَيْ لِتَكْرِمَنِي حَيْثُ ظَهَرَ لَا مِ الْجَرِّ بَعْدَهَا.

(٢) سورة الحشر، من الآية ٧.

(٣) صدر بيت من الطويل مجهول القائل، وقد ورد في الإنصاف في مسائل الخلاف ٥٨٠/٢، وشرح الفصل ١٩/٧،

١٦/٩، وَأَوْضَحَ الْمَسْأَلَةَ إِلَى أَلْفِيَّةِ ابْنِ مَالِكٍ ١٥٤/٤، وَخَزَانَةُ الْأَدَبِ ٥٨٥/٣. وَعَجَزَهُ: فَتَرَكَهَا شَتَاءً بِيَدَاءَ بَلْقَعٍ.

اللُّغَةُ: (الشَّنْ) الْقُرْبَةُ الْبَالِيَّةُ، (بَلْقَعٌ) مَقْفَرَةٌ، (بِيَدَاءٌ) صَحْرَاءُ.

موطن الشاهد: (لكيما أَنْ تَطِيرَ) حَيْثُ ظَهَرَ اللَّامُ الْجَارَةُ وَأَنَّ الْمَصْدَرِيَّةَ مَعَ كَيْ، فَيَجُوزُ عِنْدُنَا عِتْبَارُ كَيْ جَارَةً تَعْلِيلِيَّةً مُؤَكَّدَةً لِلَّامِ الْجَرِّ السَّابِقَةِ، وَيَجُوزُ عِتْبَارُهَا مَصْدَرِيَّةً نَاصِبَةً مُؤَكَّدَةً بِأَنَّ الْمَصْدَرِيَّةَ التَّالِيَةَ لَهَا.

(٤) البيت من البسيط مجهول القائل، ورد في الجنى الداني ص ٢٦٥، وَمَغْنِي اللَّيْبِ ص ٢٤١، وَهَمْعُ الْهَوَامِعِ ٢١٤/١، وَخَزَانَةُ الْأَدَبِ ١٠٦/٧.

موطن الشاهد: (كَيْ) وَهِيَ اخْتِصَارٌ لِكَيْفَ، فَحَذَفَتْ الْفَاءَ، وَمِثْلُهُ قَوْلُ بَعْضِهِمْ سَوْ أَفْعَلُ يَرِيدُ: سَوْفَ.

(٥) اختلف النحاة في كتابة إِذْنٍ عَلَى أَرْبَعَةِ مَذَاهِبٍ: الْأَوَّلُ بِالْأَلْفِ (إِذَا) كَمَا فِي الْمَصَاحِفِ وَهُوَ رَأْيُ الْجُمْهُورِ، الثَّانِي بِالنُّونِ (إِذْنٌ) كَمَا عِنْدَ الْمَازَنِيِّ وَالْمُتَرَدِّدِ، الثَّالِثُ: بِالنُّونِ إِذَا عَمِلَتْ النُّونُ، وَبِالْأَلْفِ إِنْ لَمْ يَعْمَلْ، وَعَلِيهِ الْفَرَاءُ، الرَّابِعُ: عَكْسُ الثَّالِثِ عِنْدَ الْفَرَاءِ وَابْنِ خُرُوفٍ. (انظر: مغني اللبيب ص ٣١، وَهَمْعُ الْهَوَامِعِ ٤٦١/٤، وَحَاشِيَةُ الصَّبَاحِ ٢٠٦/٤، وَفَنُ الْإِمْلَاءِ لِلْحَمُوزِ ص ٩٢٩-٩٣٠).

(٦) فِي الْأَصْلِ: أَكْرِمَكَ، وَالْمُثَبَّتُ مِنْ ق.

## [الخلاف في دلالتها على الجواب والجزاء]

ومجئتها لها هو نصٌ سيوي<sup>(١)</sup>؛ واختلِف فيه<sup>(٢)</sup>:

- فحملَه الشلوبيين<sup>(٣)</sup> على ظاهره؛ فقال<sup>(٤)</sup>: إنها لها في كلِّ موضع، وتكلّف تخريج ما خفيّ فيه ذلك<sup>(٥)</sup>.
- وحملَه الفارسي<sup>(٦)</sup> / ٢٣ ب / على الغالب، وقد تمخّض عنده للجواب؛ فإذا قلت

- لِمَنْ قَالَ: أَحَبُّكَ -: إذنْ أَصَدُّكَ؛ فقد أجبتُه، ولا يتصوّر هنا الجزاء<sup>(٧)</sup>.

والأصحُّ أنها حرف<sup>(٨)</sup>، وعليه فالأصحُّ أنها بسيطة<sup>(٩)</sup>.

(١) انظر: الكتاب ١٢/٣-١٣ و ٢٣٤/٤.

(٢) انظر: مغني اللبيب ص ٣٠، ومعجم الهوامع ٢/٢٩٤.

(٣) هو الأستاذ أبو علي عمر بن محمد الإشبيلي الأزدي الأندلسي، المعروف بالشلوبي، وأورده بعض المؤرخين دون ياء، أي: الشلوبيين، ونسبته إلى حصن شلوبيّة في الأندلس، وقد ولد بإشبيلية سنة ٥٦٢ هـ وتوفي بها سنة ٦٤٥ هـ، من تلامذته ابن عصفور وابن مالك. ومن مؤلفاته: التوطئة، وشرح المقدمة الجزولية الكبير وغيرهما. (انظر: سير أعلام النبلاء ١٣/٢٧٤، وبغية الوعاة ٢/٢٢٤-٢٢٥).

(٤) انظر: شرح المقدمة الجزولية الكبير ٢/٤٧٧، والتوطئة ص ١٤٥، وارتشاف الضرب ٤/١٦٥٤.

(٥) كما في قولك لمن قال أحبك: إذنْ أَصَدُّكَ، فتأويله وفق رأي الشلوبيين: إن كنت قلت ذلك حقيقة صدقتك (انظر: حاشية الحمصي ١/١١١).

(٦) انظر: المقتصد في شرح الإيضاح ٢/١٠٥٤، ورصف المباني ص ١٥١، وارتشاف الضرب ٤/١٦٥٤. والفارسي هو: الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفسوي، المشهور بأبي علي الفارسي، إمام مشهور في اللغة والنحو، توفي ببغداد سنة ٣٧٧ هـ، وله مصنفات كثيرة منها: الحجة، والتذكرة، والمسائل الحليات وغيرها. (انظر: بغية الوعاة ١/٤٩٦-٤٩٧، وهدية العارفين ١/٢٧٢).

(٧) أي الآن، أنا متصّف بمحبتي لك (حاشية الحمصي ١/١١١).

(٨) لأن الشرط والجزاء أمّا في المستقبل أو الماضي، أمّا في الحال فلا مدخل للجزاء فيه. (انظر: شرح الكافية ٤/٣٩).

(٩) هذا رأي الجمهور، وقال بعض الكوفيين: إنها اسم ظرف وأصلها إذا ظرفية. (انظر: مغني اللبيب ص ٣٠، وارتشاف الضرب ٤/١٦٥٠، ومعجم الهوامع ٢/٢٩٤).

(١٠) قال الخليل في أحد أقواله هي حرف مركّب من إذ وأن، وقال أبو علي الرندي هي مركّبة من إذا وأن. وقال الجمهور هي حرف بسيط. (انظر: مغني اللبيب ص ٣٠، ومعجم الهوامع ٢/٢٩٤).

## [إعمالها: مسوغاته وشروطه]

وأنتها ناصبة<sup>(١)</sup> بنفسها<sup>(٢)</sup>، وكان القياس إلغاؤها<sup>(٣)</sup> لعدم اختصاصها<sup>(٤)</sup>، ولكنْ أعملوها حملاً لها على ظنّ؛ لأنّها مثّلها في جوازِ تقدّمها<sup>(٥)</sup> على الجملة وتأخّرها عنها وتوسطها بينْ جزأَيْها، كما حمّلت ما على ليس، وإنْ كانت غيرَ مختصة.

وشرطُ إعمالها ثلاثة<sup>(٦)</sup> أمور:

الأوّل: أنْ تكونَ مُصدّرةً في أوّل الكلام، فإنْ وقعتْ حشواً فيه بأنْ كانَ ما بعدها معتمداً على ما قبلها أهملت؛ قال الرضي<sup>(٧)</sup>: وذلك في ثلاثة مواضع:

- الأوّل أنْ يكونَ ما بعدها خبراً لِمَا قبلها؛ نحو: أنا إذنْ أكرمُكَ، وإني إذنْ أكرمُكَ.

■ الثاني أنْ يكونَ<sup>(٨)</sup> جزاءً للشرط الذي قبلها؛ نحو: إنْ تأتيني إذنْ أكرمُكَ.

■ الثالث أنْ يكونَ<sup>(٩)</sup> جواباً للقسم الذي قبلها؛ نحو: والله إذنْ لأخرُجنَّ، وقوله:

(١) في ق وب وس ود: الناصبة.

(٢) خلافاً للزجاج والفارسي والخليل في رواية عنه؛ فالناصب عندهما (أنْ) المضمرة بعدها؛ لأنّها غير مختصة، فتدخل على الجمل الابتدائية، نحو: إذنْ عبد الله يأتيك، وتليها الأسماء مبنية على غير الفعل (انظر: الكتاب ١٦/٣، ومعاني القرآن للزجاج ٢/٥١، وارتشاف الضرب ٤/١٦٥٠، ومعجم الهوامع ٢/٢٩٤).

(٣) في ع وق: إلغائها.

(٤) قال ابن الناطم: وزعم عيسى بن عمر أن ناساً يقولون: إذنْ أكرمُكَ بالرفع، وإليه الإشارة بقوله - أي الناطم - : ويُصَبّ غالباً بإذنْ... (انظر: الكتاب ٣/١٦، وشرح الكافية ٤/٤٣، وشرح التسهيل ٣/٣٤٢).

(٥) في س: تقديمها.

(٦) في الأصل ثلاث، والمثبت من ع وق وس.

(٧) انظر: شرح الكافية ٤/٤٣-٤٦.

(٨) في الأصل تكون، والمثبت من ق وس ود. والمقصود هنا أن يكون ما بعدها جزءاً....

(٩) في الأصل تكون، والمثبت من س ود.

٢٣- لَكِنَّ عَادِلِي عَبْدُ الْعَزِيزِ بِمِثْلِهَا وَأَمَكْنِي مِنْهَا؛ إِذَنْ لَا أَقِيلُهَا<sup>(١)</sup>

ولا يقع المضارع بعدها في غير هذه المواضع الثلاثة معتمداً على ما قبلها بالاستقراء، بل تقع متوسطاً في غيرها؛ نحو: يقتلُ إذن زيدٌ عمرًا، وليس الرجلُ<sup>(٢)</sup> إذن زيداً انتهى. نعم إن تقدمها واوٌ أو فاءٌ جازَ النصبُ بها على قلة.

الشرط الثاني: وإليه أشار بقوله: وهو - أي: المضارع الذي يليها - مستقبلٌ، فإن كان حالاً أهملتُ؛ كما إذا كان إنسانٌ يحدثُك فقلتَ له: إذن أُصدِّقُك؛ لأنَّ نواصبَ الفعلِ تخلصُهُ للاستقبالِ، فلا تعملُ في الحالِ للتدافعِ<sup>(٣)</sup>، وما أوهَمَ خلافَ ذلكَ ضرورةٌ أو مؤوَّلٌ<sup>(٤)</sup>.

الثالث: وإليه أشار بقوله مُتَّصِلٌ - ذلكَ المضارعُ بها - أو مُتَّفَصِّلٌ عنها: إما بقسم، أو بلا النافية كما في المُغْنِي والشُّدُورِ<sup>(٥)</sup>.

وأشارَ إلى مثاليَّ الاتصالِ والانفصالِ بالقسمِ بقوله: نحو: إذن أكرمُك، و:

٢٤- إِذَنْ وَاللهِ نَرْمِيهِمْ / ٢٤ أ / بِحَرْبٍ [تُسَيِّبُ الْطِفْلَ مِنْ قَبْلِ الْمَشْيِ]<sup>(١)</sup>

على طريقِ اللَّفِّ والنَّشْرِ المُرْتَبِ. ومثَالُ الانفصالِ بلا النافيةِ نحو: إذن لا أفعلُ. واغْتَفَرَ الْفَصْلُ بِالْقِسْمِ؛ لَأَنَّهُ زَائِدٌ جِيءَ بِهِ لِلتَّأْكِيدِ، فَلَا يَمْنَعُ النَّصْبُ كَمَا لَا يَمْنَعُ الْجَرُّ فِي قَوْلِهِمْ: إِنَّ الشَّاةَ لَتَجْتَرُّ؛ فَتَسْمَعُ صَوْتَ - وَاللهِ - رَبِّهَا<sup>(٢)</sup>.

وبلا النافية؛ لأنَّ النافيَّ كالجزءِ مِنَ الْمَنفِيِّ فَكَأَنَّهُ لَا فَاصِلَ. واغْتَفَرَ ابْنُ بَابِشَادٍ<sup>(٣)</sup> الْفَصْلَ بِالنَّدَاءِ، وَابْنُ عُصْفُورٍ الْفَصْلَ بِالظَّرْفِ وَشِبْهِهِ<sup>(٤)</sup>.

وإلى ذلكَ أشارَ بعضهم حيثُ قالَ<sup>(٥)</sup> - وفيه أيضاً ذكرُ الشروطِ الثلاثةِ -:  
أَعْمَلُ إِذَنْ إِذَا أَتَيْتُكَ أَوَّلًا      وَسُقِّتَ فَعَلًا بَعْدَهَا مُسْتَقْبَلًا  
وَاحْدَرْتُ إِذَا أَعْمَلْتُهَا أَنْ تَفْصِلَا      إِلَّا بِحَلْفٍ أَوْ نَدَاءٍ أَوْ بَلَا  
وَأَفْصَلُ بِظَرْفٍ أَوْ بِمَجْرُورٍ      عَلَى رَأْيِ ابْنِ عُصْفُورٍ رَئِيسِ النُّبَلَا

(١) زيادة من ع. واليت من الوافر لحسان بن ثابت الانصاري - رضي الله عنه - وقد ورد في ديوان حسان ص ٢٢، ومغني اللبيب ص ٩١٠، وشرح شذور الذهب ص ٣٨١، وشرح الأشموني ٣/ ٥٥٤.  
موطن الشاهد: (إذن والله نرْمِيهم) حيث نصب الفعل (نرمي) بإذن مع أنها مفصولة عن الفعل بالقسم، والفصل بالقسم لا يمنع إذن عن العمل؛ وعلة ذلك واضحة في المتن.

(٢) سمعه أبو عبيدة من العرب (انظر: الإنصاف في مسائل الخلاف ٢/ ٤٣٥، وشرح الكافية الشافية ٢/ ١١٨).  
(٣) ابن بابشاد: هو طاهر بن أحمد بن بابشاد أبو الحسن المصري الجوهري، نحوي لغوي محدث، توفي بمصر سنة ٤٦٩ هـ، له من المصنفات: شرح جمل الزجاجي، والمحتمس في النحو، وغيرهما. (انظر: معجم الأدباء ١٧/ ١٢-١٩، وإنباء الرواة ٢/ ٩٥-٩٧، وبغية الوعاة ٢/ ١٧، وشذرات الذهب ٣/ ٣٣٣).  
(٤) واغترف الكسائي وهشام الضرير الفصل بمعمول الفعل، واغترف أبو حيان الفصل بالقسم والظرف والمجرور والنداء، ومثل عليها بالترتيب: إذن والله أكرمك، إذن يوم الجمعة أجيء، إذن في الشدائد تحذني، إذن يا زيد أكرمك. (انظر: المقرب ١/ ٢٦٢، والنكت الحسان ص ١٤٥، ومغني اللبيب ص ٣٢، وشرح التصريح على التوضيح ٢/ ٢٣٤-٢٣٥، وجمع الهوامع ٢/ ٢٩٥).

(٥) أورد البيت الأول والثاني شهاب الدين الألبدي في كتابه حدود النحو. (انظر: ص ٥٢).  
(١١٧)

(١) البيت من الطويل لكثير عزة في ديوانه ٧٨/ ٢، والكتاب ٤١٢/ ١، وشرح الكافية ٤/ ٤٥، وخزانة الأدب ٤٧٣/ ٨. والبيت من قصيدة يمدح بها عبد العزيز شقيق عبد الملك بن مروان، وفي هذا البيت يقيم كثير بأنه لن يرد الوظيفة التي كلّفه بها عبد العزيز إن أعاد عرضها عليها وهي كاتب الوالي.  
اللغة: الرقص ضرب من الحبيب في العدو والمقصود هنا الإبل التي تسير في الحج، تغول الغباني تقطع الصحاري، النصّ والذميل ضربان من العدو. - انظر: خزانة الأدب ٨/ ٤٨٠..  
موطن الشاهد: (إذن لا أقيلها) حيث جاء الفعل مرفوعاً بعد إذن، لأنه جاء جواباً للقسم المذكور في البيت السابق لهذا البيت وهو قوله: حلفتُ ربِّ الراقصات إلى منى تغول الغباني نضها وذميل.  
(٢) في الأصل وباقي النسخ ليس، وفي شرح الكافية لبس. (انظر: شرح الكافية ٢/ ٢٣٩).  
(٣) التدافع بين الدلالة على الاستقبال والحال.

(٤) أي وما أوهَمَ بأنّه لا يشترط في (إذن) أن تكون مصدرة في أول الكلام - هو من باب الضرورة أو يُجَرِّجُ على أنّ (إذن) فيه بداية جملة مستأنفة كما في قول الراجز: لا تركنني فيهم شطيرا إني إذن أهليكَ أو أطيرا. (انظر: الإنصاف في مسائل الخلاف ١/ ١٧٧، وشرح التسهيل ٣/ ٣٤٤، وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ٤/ ١٦٦، وجمع الهوامع ٢/ ٢٩٦).

(٥) انظر: مغني اللبيب ص ٣١، وشرح شذور الذهب ص ٣٨٠.



وَيُنْصَبُ المضارع أيضاً بأن المصدرية، أي المُنْسَبَكَةُ<sup>(٢)</sup> مع مدخولها بالمصدر، وهي أمّ الباب؛ لِعَمَلِهَا ظاهرة؛ نحو: ﴿وَالَّذِي أَلْمَعَ أَنْ يَغْفِرَ لِي﴾<sup>(٣)</sup>، ومُضْمَرَةٌ كما سيأتي، والتقييد<sup>(٤)</sup> بالمصدرية مُخْرِجٌ لِلْمُفْسَّرَةِ والزائدة.

### [أَنْ الْمَفْسَّرَةُ أَنْ الزائدة]

فالأولى هي المَسْبُوقَةُ بِجُمْلَةٍ فِيهَا مَعْنَى الْقَوْلِ دُونَ حُرُوفِهِ<sup>(٥)</sup>، الْمُتَأَخَّرُ عَنْهَا جُمْلَةً، ولم تقترن بجار؛ نحو: ﴿فَأَوْحَيْنَا إِلَيْهِ أَنْ اصْنَعْ الْفُلْكَ﴾<sup>(٦)</sup>.

والثانية<sup>(٧)</sup> - قال في أوضحه<sup>(٨)</sup> - هي:

○ التَّالِيَةُ لِلْمَا؛ نحو: ﴿فَلَمَّا أَنْ جَاءَ الْبَشِيرُ﴾ [أَلْفَنُهُ]<sup>(٩)</sup>.

(١) قال ابن هشام في قطر الندى: وبأن المصدرية، ظاهرة، نحو: ﴿أَنْ يَغْفِرَ لِي﴾ ما لم تسبق بعلم، نحو: ﴿عَلِمَ أَنْ سَبَّكَوْنَ وَيَكْفُرْنَ﴾ فإن سُبِقَتْ بظن فوجهان، نحو: ﴿وَحَسِبُوا أَلَّا يَكُونُوا فِتْنَةً﴾ (انظر: شرح قطر الندى ص ٦٠).

(٢) في س: المسبوك.

(٣) سقطت لي من ق.

(٤) سورة الشعراء، من الآية ٨٢. وهي بتامها ﴿وَالَّذِي أَلْمَعَ أَنْ يَغْفِرَ لِي خَطِيئَتِي يَوْمَ الدِّينِ﴾.

(٥) في الأصل التقيد والمثبت هو من: ع، ود، وب.

(٦) في الأصل حرفه والمثبت هو من: ع، ود، وب.

(٧) سورة المؤمنون، من الآية ٢٧. وقد وردت في الأصل والنسخ الأخرى (وأوحينا) وهو تصحيف والصحيح (فأوحينا)، والآية شاهد على مجيء أن المفسرة وقد اكتملت شروطها الأربعة. والآية بتامها ﴿فَأَوْحَيْنَا إِلَيْهِ أَنْ اصْنَعْ الْفُلْكَ بِأَعْيُنِنَا وَوَحْيُنَا فَإِذَا جَاءَ أَمْرُنَا وَكَارَ الْوَعْدُ فَأَسْلَفْنَا فِيهَا مِنْ كُلِّ زَوْجَيْنِ اثْنَيْنِ وَأَهْلَكَ إِلَّا مَنْ سَبَقَ عَلَيْهِ الْقَوْلُ مِنْهُمْ وَلَا تُخَاطَبُنِي فِي الَّذِينَ ظَلَمُوا إِنَّهُمْ مُغْرَقُونَ﴾.

(٨) أي: أن الزائدة.

(٩) انظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ١٥٩/٤ - ١٦٠.

(١٠) زيادة من د.

(١١) سورة يوسف، من الآية ٩٦، ولما هي ظرف زمان متضمن معنى الشرط غير الجازم. والآية بتامها ﴿فَلَمَّا أَنْ جَاءَ الْبَشِيرُ أَلْفَنَهُ عَلَى وَجْهِهِ فَآزَدَ بَصِيرًا قَالَ أَلَمْ أَقُلْ لَكُمْ إِنَِّّي أَعْلَمُ مِنَ اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾.

○ والواقعةُ بَيْنَ الكافِ ومَجْرُورِهَا؛ كقوله:

٢٥- ..... كَأَنْ ظَبِيَّةً تَعْطُو إِلَى وَارِقِ السَّلَمِ<sup>(١)</sup>

○ أَوْ بَيْنَ الْقِسْمِ وَلَوْ؛ كقوله:

٢٦- فَأَقْسِمُ أَنْ لَوْ التَّقِينَا وَأَنْتُمْ .....<sup>(٢)</sup>

○ زَادَ فِي الْمُغْنِي<sup>(٣)</sup>: والواقعةُ بعد إذا؛ كقوله:

٢٧- فَاْمَهْلُهُ حَتَّى إِذَا أَنْ كَانَهُ ..... مُعَاطِي يَدٍ فِي لُجَةِ الْمَاءِ<sup>(٤)</sup> غَامِرُ<sup>(٥)</sup>

### [أنواع أَنْ]

١/ ومحلُّ النصبِ بأن المصدرية ما لم يُسَبِّقْ بعلم؛ أي: بلفظٍ دالٍ على اليقين<sup>(٦)</sup>، وإن لم يكن بلفظِ العلم.

(١) هذا عجز بيت من الطويل لأرقم بن علياء الشكري في الكتاب ١/ ٢٨١، و٤٨١، وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ١/ ٣٧٧ و٤/ ١٥٩، وخزانة الأدب ٤/ ٣٦٤ و٤٨٩. وصدره: ويوماً تُؤافينا بوجه مُقَسَّم.

اللغة: (تعطو) تناول، و(السلم) شجر العضاء، و(المقسم) الجميل.

موطن الشاهد: كأن ظبية حيث نُجِزَت بالكاف في كان، باعتبار أن زائدة.

(٢) هذا صدر بيت من الطويل للمسيب بن علس مخاطب بني عامر، وورد هذا البيت في الكتاب ١/ ٤٥٥،

وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ٤/ ١٦٠، وخزانة الأدب ١٠/ ٨٠. وعجزه: لَكَانَ لَكُمْ يَوْمَ مِنَ الشَّرِّ مُظْلِمٌ.

موطن الشاهد: (فأقسم أن لو) حيث زيدت أن بين فعل القسم ولو الشرطية.

(٣) انظر: مغني اللبيب ص ٥١.

(٤) في د: البحر.

(٥) البيت من الطويل لأوس بن حجر في ديوانه ص ٧١، وفي مغني اللبيب ص ٥١. وهو يصف فيها صيداً أو

رجلاً غريقاً.

موطن الشاهد: (إذا أن كانه) حيث زيدت أن بعد إذا.

(٦) كعلم وتحقق وتيقن ورأى ونحوها (انظر: معجم الهوامع ٢/ ٢٨٢).

٢ / فَإِنْ سُبِقَتْ بِهِ أَهْلِيَتْ، وَتُسَمَّى حِينَئِذٍ مُخَفَّفَةً مِنَ الثَّقِيلَةِ؛ نَحْوُ: ﴿عَلِمَ أَنَّ سَبَكُونُ﴾<sup>(١)</sup>،  
﴿أَفَلَا يَرْوْنَ أَلَّا يَرْجِعُ﴾ [إِلَيْهِمْ]<sup>(٢)</sup>،<sup>(٣)</sup>.

٣ / فَإِنْ سُبِقَتْ بظنٍّ؛ أَي: بلفظٍ دالٍّ عليه - وإن لم يكن بلفظِ الظنِّ<sup>(٤)</sup>، فوجهانِ  
الرفعُ والنصبُ؛ نَحْوُ: ﴿وَحَسِبُوا أَلَّا تَكُونَ﴾ [فِتْنَةً]<sup>(٥)</sup>، ﴿قُرِئَ بِالرَّفْعِ﴾<sup>(٦)</sup> إجراءً للظنِّ  
تجرى العلم، وبالنَّصْبِ إجراءً لَهُ على ٢٤ ب / أَصْلِهِ مِنْ غَيْرِ تَأْوِيلٍ وَهُوَ أَرْجَحُ؛ وَلِهَذَا  
أَجْمَعُوا عَلَيْهِ فِي ﴿آلَةِ﴾<sup>(٧)</sup> أَحَسِبَ النَّاسُ أَنْ يُتْرَكُوا<sup>(٨)</sup>.

٤ / وَمِنَ الْعَرَبِ مَنْ يَجْزِمُ بِأَنَّ<sup>(٩)</sup>؛ كَقَوْلِهِ:

٢٨ - إِذَا مَا غَدَوْنَا قَالَ وَلِدَانُ أَهْلِنَا: تَعَالَوْا إِلَى أَنْ يَأْتِنَا الصَّيْدُ نَخْطُبُ<sup>(١٠)</sup>

(١) سورة المزمل، من الآية ٢٠. .... عَلِمَ أَنَّ سَبَكُونُ يَتْرَكُونُ وَيُضْرَبُونَ فِي الْأَرْضِ يَتَّبِعُونَ مِنْ فَضْلِ اللَّهِ ....

(٢) زيادة من ع.

(٣) سورة طه، من الآية ٨٩. والآية بتمامها ﴿أَفَلَا يَرْوْنَ أَلَّا يَرْجِعُ﴾ [إِلَيْهِمْ] قَوْلًا وَلَا يَمْلِكُ لَهُمْ صَرًّا وَلَا نَفْعًا<sup>(١)</sup> و(ألا)  
أصلها أن المخففة من الثقلة واسمها محذوف؛ أي أنه لا.

(٤) كما في حَسِبَ وزعم وخال ونحوها.

(٥) زيادة من س.

(٦) سورة المائدة، من الآية ٧١. ﴿وَحَسِبُوا أَلَّا تَكُونَ﴾ [فِتْنَةً] فَمَتَّوْا وَصَمَّوْا ثُمَّ تَابَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ ثُمَّ عَمُوا وَصَمَّوْا  
كَثِيرٌ مِنْهُمْ وَاللَّهُ بِعَمِيرٍ يَمَّا يَعْمَلُونَ<sup>(٢)</sup>.

(٧) قرأ أبو عمرو وحمة والكسائي ويعقوب وخلف برفع النون على أَنَّ أَنَّ مخففة من الثقلة واسمها ضمير الشأن  
محذوف وحسب بمعنى تيقن، وقرأ الباقر بالنصب على أَنَّ أَنَّ ناصبة للمضارع، وحسب بمعنى ظن.  
(انظر: تفسير البحر المحیط ٥٤٢/٣، وإتحاف فضلاء البشر ص ٢٥٥-٢٥٦).

(٨) سورة العنكبوت، من الآيتين الأولى والثانية وتمامها ﴿آلَةِ﴾<sup>(١)</sup> أَحَسِبَ النَّاسُ أَنْ يُتْرَكُوا أَنْ يَقُولُوا آمَنَّا وَهُمْ لَا  
يُفْتَنُونَ<sup>(٢)</sup>.

(٩) ذكره بعض الكوفيين وأبو عبيدة معمر بن المثنى، ونقله اللحياني عن بعض بني صباح من ضبة. (انظر: مغني  
اللبيب ص ٤٥، وجمع الهوامع ٢/ ٢٨٤).

(١٠) البيت من الطويل لامرئ القيس في ديوانه ص ٥٣، ومغني اللبيب ص ٤٥.

والشاهد هنا: (أَنَّ يَأْتِنَا) حيث عملت أَنَّ الجزم في (يَأْتِ)، وجوزّه بعض الكوفيين خلافاً للجمهور. ويروى:  
إلى أَنَّ يَأْتِي الصَّيْدُ وَحِينَئِذٍ فَلَا شَاهِدَ فِيهِ.

٥ / وَمِنْهُمْ مَنْ أَهْمَلَهَا حَمَلًا عَلَى مَا أَخِيَهَا - أَي: الْمَصْدَرِيَّةَ - كَقَوْلِهِ:

٢٩ - أَنْ تَقْرَأَ عَلَى أَسْمَاءَ - وَيَحْكُمَا - مِنِّي السَّلَامَ، وَأَنْ لَا تُشْعِرَا أَحَدًا<sup>(١)</sup>

كما أعلمت ما المصدريَّة قليلاً حَمَلًا عَلَيْهَا؛ نَحْوَ مَا رُوِيَ فِي<sup>(٢)</sup> الْحَدِيثِ: «كَمَا تَكُونُوا  
يُؤَلَّى عَلَيْكُمْ»<sup>(٣)</sup>.

[مَوَاضِعَ إِضْمَارٍ أَنْ جَوَازًا]<sup>(٤)</sup>

وَمُضْمَرَةٌ؛ وَإِضْمَارُهَا إِذَا جَوَازًا أَوْ جَوَابًا؛ أَمَّا [إِضْمَارُهَا]<sup>(٥)</sup> جَوَازًا ففِي  
مَوَاضِعَ:

أحدهما: بعد عاطفٍ، وهو هنا الواو والفاء وثم وأو؛ تسبوق ذلك العاطفُ باسمٍ  
خالصٍ مِنْ تَأْوِيلِهِ بِالْفِعْلِ:

٣

(١) البيت من البسيط بلا نسبة في الخصائص ١/ ٣٩٠، وشرح التسهيل ٣/ ٣٣٣، ومغني اللبيب ص ٤٩، وخزانة  
الأدب ٨/ ٤٢٠. وقبل البيت قوله:

يَا صَاحِبِي فَدَتِ نَفْسِي نَفْسُكَمَا  
وَحَيْثُمَا كُنْتُمَا لَقِيتُمَا رَشْدًا  
أَنْ تَحْمِلَا حَاجَةً لِي خَفَّ حَمْلُهَا  
تَسْتَوْجِبَانِعْمَةً عِنْدِي بِهَا وَيَدَا

والشاهد فيه: (أَنْ تَقْرَأَ) حيث رفع الفعل بعد (أَنْ) - وهو قليل - لأنها مهملة، وهذا رأي البصريين، أما  
الكوفيون فينكرون مجيء الفعل بعد (أَنْ) مرفوعاً، ويؤولون ما ورد على هذا الظاهر، فاعتبرت (أَنْ) في هذا  
البيت مخففة من الثقلة وقد شدَّ اتصالها بالفعل.

(٢) في س: مِنْ.

(٣) الحديث بتمامه، وهو من رواية أبي بكرة رضي الله عنه. (انظر: فيض القدير لعبد الرؤوف المناوي ٤٧/٥،  
ومعجم الشيوخ ١/ ١٤٩، وهو حديث ضعيف ورد أيضاً في كشف الخفاء ٢/ ١٦٦، والمقاصد الحسنة  
للسخاوي ص ٣٢٦).

(٤) قال ابن هشام في قطر الندى: ومضمرة جوازاً بعد عاطف مسبوقة باسم خالص، نحو: ولبس عباءة وتقرَّرَ  
عيني، وبعد اللام نحو: ﴿إِثْنَيْنِ لِلنَّائِينَ﴾ (انظر: شرح قطر الندى ص ٦٠).

(٥) زيادة من ب.

مثالُه بعد الواو نحو قولِ ميسونَ زوجِ معاويةَ - رضيَ اللهُ [تعالى] عنه -:

٣٠- ولُبِسُ عِباءةٌ وتَقَرَّ عيني أحبُّ إليَّ مِن لُبْسِ الشُّفوفِ<sup>(١)</sup>

فتقرَّ منصوبٌ بأنَّ مضمرةَ جوازاً بعد عاطفٍ وهو الواو، وأنَّ والفعل في تأويلٍ مصدرٍ مرفوعٍ بالعطفِ على لُبِسِ الخالصِ مِنَ التأويلِ بالفعلِ؛ والتقديرُ: ولُبِسُ عِباءةٍ وقرَّةٌ عيني، ورَبَّما وقعَ في بعضِ النسخِ لَلْبُسُ<sup>(٢)</sup> باللام مكان الواو العاطفة على قولها قبله:

٣١- لَبِيتُ تَخْفُقُ الأرياحُ فيه أحبُّ إليَّ مِن قَصْرِ مُنَليفٍ

وهو تحريفٌ نبَّهَ عليه المصنِّفُ في شرحِ بَانتَ سعاداً<sup>(٣)</sup>.

ومثالُه بعدَ الفاءِ قولُ الشاعرِ:

٣٢- لولا تَوَقَّعُ مُعَتَّرٍ فَأَرْضِيهِ .....<sup>(٤)</sup>

(١) زيادة من ب.

(٢) البيت من الوافر لميسون بنت بحدل الكلبيّة، وهي أعرابية تزوّج بها معاوية بن أبي سفيان، ثم طلقها لشدة حنينها وتعلّقها بأهلها ورفضها لمعيشة معاوية، وقد ورد في الكتاب ٤٥/٣، وسرّ صناعة الإعراب ١/٢٧٣، وشرح المفصل ٢٥/٧، وخزانة الأدب ٨/٥٠٣-٥٠٤.

الشاهد فيه: (تقرَّ) حيث نصب الفعل بأن مضمرة جوازاً بعد الواو.

(٣) بعدها في ب: عِباءة.

(٤) انظر: شرح بَانت سعاد ص ٢٣.

(٥) صدر بيت من البسيط مجهول القائل، وقد ورد في شرح التسهيل ٣/٣٧٠، وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ٤/١٩٤، وشرح ابن عقيل ٢/٣٠٦، وجمع الهوامع ٢/١٧. وعجزه: ما كنت أوتّرُ إتراباً على ترَبِّ. اللغة: المعتَرُ السائل أو المعتَرَضُ للسؤال، والأتراب مصدر أثرب الرجل: إذا استغنى وصارت أمواله كالتراب، والترَبُّ الفقر.

الشاهد فيه: (فأرضيه) حيث نصب الفعل بأن مضمرة جوازاً بعد الفاء العاطفة على تَوَقَّع وهو اسم خالص من التأويل بالفعل والمعنى: لولا تَوَقَّعُ مُعَتَّرٍ وإرضائي إياه.

وبعد ثُمَّ قوله:

٣٣- إني وقَتلي سُلَيْكاً ثُمَّ أَعْقَلَهُ [كالثور يُضْرَبُ لَمَّا عَافَتِ البقرُ]<sup>(١)</sup>

وبعد أو قوله تعالى: ﴿أَوْ يُرْسِلَ رَسُولاً﴾<sup>(٢)</sup> بالنصب في قراءة غير نافع عطفاً على وحياً.

وخرج بقوله خالِصٌ غيره؛ فلا يُنصَبُ الفعلُ المعطوفُ عليه؛ كقولهم: الطائرُ فيغضبُ زيدٌ الذبابُ، برفعٍ يغضبُ وجوباً؛ لأنَّ الاسمَ المعطوفَ عليه مُؤَوَّلٌ بالفعلِ؛ لوقوعِهِ صلةً لِأَلْ، أي: الذي يطيرُ.

والثاني: بعد اللامِ الجارة<sup>(٣)</sup> سواءً كانت:

(١) زيادة من ب.

(٢) البيت من البسيط لأنس بن مدركة، وقد ورد في الأغاني ٢٠/٢٥٧، وشرح التسهيل ٣/٣٧٠، وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ٤/١٩٥، ولسان العرب - ثور. اللغة: أعقله: أي ادفع ديتَه، عافت البقر أي كرهت البقر وورود الماء لوجود الثور عنده، سليك هو ابن السلّك شاعر صعلوك مشهور بالعدو.

والشاهد فيه: (ثُمَّ أعقله) حيث نصب المضارع بأن مضمرة جوازاً بعد ثُمَّ التي عطفته على اسم خالِص من التأويل بالفعل قتل.

(٣) سورة الشورى من الآية ٥١. وهي بتمامها ﴿وَمَا كَانَ لِنَبِيٍّ أَنْ يَكْلِمَهُ اللَّهُ إِلَّا وَحياً أَوْ مِنْ وَرَآئِ حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولاً فَيُوحِيَ بِإِذْنِهِ مَا يَشَاءُ إِنَّهُ عَلَى حَكِيمٍ﴾ هكذا قرأ الجمهور، وقرأ نافع يرسل بالرفع كخبر عن المبتدأ المحذوف: هو يرسل أو على الاستئناف. (انظر: الحجة في القراءات السبع ص ٢٠٨، وإتحاف فضلاء البشر ص ٤٩٣).

(٤) الضمير في عليه عائد إلى (غيره)، أي إلى الاسم المؤوَّل بالفعل كما في الطائر، أي: الذي يطير. وإعراب هذا القول: الطائر: (أل) فيه مبتدأ ونقل إعرابها إلى ما بعدها لأنها على صورة حرف، (طائر) بمعنى يطير صلة الموصول، (يغضب زيد) جملة معطوفة على الصلة. (الذباب) خبر المبتدأ الطائر. (انظر: حاشية الحمصي ١١٧/١).

(٥) تقدّر أن الناصبة هنا لأن اللام للجر وهي لا تدخل إلا على الأسماء، فلما قدّرت أن أصبحت لام الجر داخلية على مصدر مؤوَّل من أن والمضارع وهذا مستساغ. (انظر: شرح التسهيل ٣/٣٧٠).

أ/ للتعليل<sup>(١)</sup>؛ كما في نحو: ﴿إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ فَتْحًا مُبِينًا ۖ لِيَغْفِرَ لَكَ اللَّهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِكَ وَمَا تَأَخَّرَ ۖ﴾<sup>(٢)</sup>.

ب/ أم للعاقبة<sup>(٣)</sup> المُستأوَ بِلَامِ الصَّيرُورَةِ / ٢٥ أ / ولامِ المَالِ؛ وهي التي يكون ما بعدها نقيضاً [المقتضى]<sup>(٤)</sup> ما قبلها، نحو: ﴿فَالنَّقْطَةُءَالٌ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا ۖ﴾<sup>(٥)</sup>، فالتقاطهم إنما كان لِرافَتِهِمْ عليه لِمَا ألقى الله عليه مِنَ المحبة، فلا يراه أحدٌ إِلَّا أَحِبَّةً<sup>(٦)</sup>، فقصودوا أَنْ يَصِيرَ قَرَّةٌ عَيْنٍ لَهُمْ، فَالْأَمْرُ إِلَى أَنْ صَارَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا.

ج/ أم للتأكيد<sup>(٧)</sup>؛ وهي الآتية بعد فعلٍ متعَدٍّ، نحو: ﴿وَأْمُرْنَا لِلْإِسْلَامِ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ ۖ﴾<sup>(٨)</sup>.

(١) اختلف النحاة في ناصب المضارع بعد لام التعليل: فذهب الكوفيون إلى أن لام (كي) هي الناصبة للفعل بنفسها، وذهب البصريون إلى أن ناصب الفعل هو (أن) المقدرة بعد اللام. (انظر: الإنصاف في مسائل الخلاف ٢/ ٥٧٥-٥٧٩، المسألة ٧٩).

(٢) سورة الفتح، من الآيتين الأولى والثانية. وتمامها ﴿إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ فَتْحًا مُبِينًا ۖ لِيَغْفِرَ لَكَ اللَّهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِكَ وَمَا تَأَخَّرَ ۖ﴾. والشاهد فيها: ليغفر حيث نصب الفعل المضارع بأن مضمرة جوازاً بعد لام الجزر التعليلية.

(٣) في الأصل للمعاقبة والمثبت من جميع النسخ الأخرى.

(٤) زيادة من ق وع وس.

(٥) سورة القصص، من الآية ٨. والشاهد فيها: (ليكون) حيث نصب الفعل المضارع بأن مضمرة جوازاً بعد لام الجزر التي تفيد العاقبة أو الصيرورة. والآية بتمامها ﴿فَالنَّقْطَةُءَالٌ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا إِنَّ فِرْعَوْنَ وَفُؤَادَهُ مَا كَانَ فِي شَيْءٍ مِنَ الْحَقِّ بِشَيْءٍ ۖ﴾.

(٦) في: د: محبة.

(٧) سها ابن مالك الزائدة ومثل عليها بقوله تعالى: ﴿يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَجْمَعًا وَيُطَهِّرَ الْبَاطِلَ وَيُخْلِقَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَجْمَعًا﴾ - النساء ٢٦ - وتعبيره هنا أولى وأسلم.

(٨) سورة الأنعام، من الآية ٧١. والشاهد فيها: لنسلم حيث نصب الفعل المضارع بأن مضمرة جوازاً بعد لام الجزر المؤكدة. والآية بتمامها ﴿قُلْ أَتَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ مَا لَا يَنْفَعُنَا وَلَا يَضُرُّنَا وَنُرَدُّ عَلَى أَعْقَابِنَا بَعْدَ إِدْعَانَا هَدًى اللَّهُ كَأَنَّهُ اسْتَمْتَحَنَهُ الشَّيْطَانُ فِي الْأَرْضِ حَيْرَانًا لَهُ أَصْحَابٌ يَدْعُونَهُ إِلَى الْهُدَى آتَيْنَا قُلْ إِنَّ هُدَى اللَّهِ هُوَ الْهُدَى ۖ وَإِنَّا لَإِسْلَامُ رَبِّ الْعَالَمِينَ ۖ﴾.

[مواضع إظهار أن وجوباً]<sup>(١)</sup>

فأن مضمرة جوازاً إِلَّا إذا اقترن الفعل بعدها بلا، سواء أكانت<sup>(٢)</sup>:

○ مؤكدة كالتي في نحو: ﴿لَيْتَ يَعْلَمُ أَهْلُ الْكِتَابِ ۖ﴾.

○ أم نافية نحو: ﴿لَيْتَ يَكُونَ لِلنَّاسِ ۖ﴾، فتظهر أن وجوباً بعدها<sup>(٣)</sup> لا غير؛ كراهة اجتماع لامين.

[مواضع إضمار أن وجوباً]

١/ [بعد لام الجحود]<sup>(١)</sup>

وإلا<sup>(٢)</sup> في نحو ﴿وَمَا كَانَتْ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ ۖ﴾، بما هو مسبوق بكونٍ ماضٍ ولو معني<sup>(٣)</sup>، منفي بما أو لم فقط، مُسْتَدٍّ لِمَا أُسْنِدَ إِلَيْهِ الفعل المقرون باللام، كما في المُعْنَى،

(١) قال ابن هشام في قطر الندى: إلا في نحو ﴿لَيْتَ يَعْلَمُ ۖ﴾ و﴿لَيْتَ يَكُونَ لِلنَّاسِ ۖ﴾ فتظهر لا غير (انظر: شرح قطر الندى ص ٦٠).

(٢) في الأصل كانت، والمثبت من ق.

(٣) سورة الحديد، من الآية ٢٩. والشاهد فيها: (لثلا يعلم) حيث ظهرت أن وجوباً لاقتزان الفعل بلا المؤكدة غير النافية، ومعنى قوله لثلا يعلم: ليعلم. (انظر: الكشف ٤/ ٤٨٠).

(٤) سورة البقرة من الآية ١٥٠، والنساء ١٦٥. وآية البقرة بتمامها ﴿وَمِنْ حَيْثُ خَرَجْتَ قَوْلٌ وَجْهَكَ تُنْظِرُ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ وَحَيْثُ مَا كُنْتَ فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَهُ ۚ لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ إِلَّا الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْهُمْ فَلَا تَحْشَوْهُمْ وَاخْشَوْنِي ۚ لِلَّذِينَ هُمْ عَنْكُمْ وَعَمَّا كَانَتْ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ ۖ﴾.

(٥) سقطت بعدها من: ع، د، س.

(٦) قال ابن هشام في قطر الندى: ونحو ﴿وَمَا كَانَتْ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ ۖ﴾ فُضِمَ لا غير (انظر: شرح قطر الندى ص ٦١).

(٧) وإلا عطفاً على الجملة السابقة فأن مضمرة جوازاً إِلَّا إذا اقترن الفعل بعدها بلا... أي لا تضمر أن جوازاً بل تضمر وجوباً.

(٨) سورة الأنفال، من الآية ٣٣. وهي بتمامها ﴿وَمَا كَانَتْ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَنْتَ فِيهِمْ ۖ وَمَا كَانَتْ اللَّهُ مُعَذِّبَهُمْ وَهُمْ يَسْتَغْفِرُونَ ۖ﴾.

والشاهد فيها: (ليعذبهم) حيث نصب الفعل بأن مضمرة وجوباً بسبب اتصال الفعل بلام الجحود.

(٩) الماضي في المعنى هو المضارع المنفي بلم.

فُتْصِمَرُ وجوباً لا غير، وتُسَمَّى هذه اللام لَامُ الْجُحُودِ من تسمية العام بالخاص<sup>(١)</sup>، واختُلِفَ في الفعل الواقع بعدها<sup>(٢)</sup>:

أ- فذهب الكوفي<sup>(٣)</sup> إلى أنه خبرٌ كان واللام للتوكيد؛ [أي: زائدة]<sup>(٤)</sup>. وجرى عليه ابن مالك في التسهيل<sup>(٥)</sup>، لكنه يقول بوجوب إضمار أن تبعاً للبصري؛ فهو قول مركَّب من قولين<sup>(٦)</sup>.

ب- وذهب البصري إلى أن خبر كان محذوف، وأن هذه اللام متعلقة بذلك الخبر المحذوف، وأن الفعل ليس بخبر؛ بل المصدر المنسبك من أن المضمر والفعل المنصوب بها على الأصح في موضع جر، والتقدير في نحو: ﴿وَمَا كَانَتْ أَلَلَةٌ لِّعَذَابِهِمْ﴾<sup>(٧)</sup> ما كان الله مريداً لتعذيبهم. ويُقدَّر في كل موضع ما يليق به على حسب سياق الكلام، والدليل على هذا التقدير أنه قد جاء مُصَرَّحاً به في بعض كلام العرب؛ قال:

١

(١) لام الجحود أصلاً لام زائدة تنفيذ التوكيد، ولكونها تقع في سياق نفي فإنها تؤكد، والنفي عام، والجحود خاص، لذا سميت بهذا الاسم. قال النحاس: والصواب تسميتها لام النفي، لأن الجحد في اللغة إنكار ما تعرفه، لا مطلق الإنكار (انظر: مغني اللبيب ص ٢٧٨-٢٧٩).

(٢) كما وقع خلاف في إعمال لام الجحود، فقال الكوفيون هي ناصبة بنفسها ويجوز إظهار أن بعدها للتوكيد، وقال الجمهور بل هي مهملة، وتضم أن بعدها وجوباً. (انظر: الإنصاف في مسائل الخلاف ٥٩٣/٢، وارتشاف الضرب ١٦٥٦/٤، وجمع الهوامع ٣٤٦/٢).

(٣) في ع: الكوفيون.

(٤) زيادة من د.

(٥) في د: تسهيله.

(٦) قال في التسهيل: أما لام الجحود فهي المؤكدة لنفي خبر ماضيه لفظاً... أو معنى... وسميت مؤكدة لصحة الكلام بدونها، وهي لام الاختصاص، دخلت على الفعل لقصد معنى: ما كان زيد مقدراً أو هاماً أو مستعداً لأن يفعل (انظر: شرح التسهيل ٣/٣٤٥-٣٤٦، والإنصاف في مسائل الخلاف ٥٩٣/٢، والجنى الداني ص ١١٩-١٢٠). قلت: وهذا يظهر جمع ابن مالك للقولين فاللام مؤكدة والخبر محذوف.

(٧) سورة الأنفال، من الآية ٣٣. وهي بتمامها ﴿وَمَا كَانَتْ أَلَلَةٌ لِّعَذَابِهِمْ وَأَنْتَ فِيهِمْ وَمَا كَانَتْ أَلَلَةٌ مِّعَذَابِهِمْ وَهُمْ يَسْتَغْفِرُونَ﴾.

٣٤- سموت، ولم تكن أهلاً لتسمو.....<sup>(١)</sup>

فصرح بالخبر الذي هو قوله أهلاً مع وجود اللام والفعل بعدها.

وفي كلامه استعمال لا غير، وقد صرح في المغني بأن قولهم لا غير لحن، وفي الشذور بأنه لم تتكلم به العرب، ٢٥ ب / وقد مر ما فيه<sup>(٢)</sup>. وأما إضمار أن وجوباً ففي خمسة مواضع: أحدها هذا.

٢/ [إضمار أن بعد حتى الجارة، ومعانيها]<sup>(٣)</sup>

والثاني أشار إليه بقوله كإضمارها - أي: أن وجوباً بعد حتى الجارة نظماً ونثراً.

١- ومجروها إن كان اسماً صريحاً؛ فهي فيه بمعنى إلى، نحو: ﴿حَتَّى مَطْلَعِ الْفَجْرِ﴾<sup>(٤)</sup>.

٢- وإن كان مؤولاً من أن والفعل؛ فتارة:

أ/ تكون<sup>(٥)</sup> بمعنى إلى؛ وذلك إذا كان ما بعدها غاية لِمَا قبلها، نحو: لأسيرن حتى تطلع الشمس.

ب/ وتارة تكون<sup>(٦)</sup> بمعنى كي؛ وذلك إذا كان ما قبلها علة لِمَا بعدها، نحو: أسلم حتى تدخل الجنة. ويحتملها نحو: ﴿حَتَّى تَقَى إِلَى أَمْرِ اللَّهِ﴾<sup>(٧)</sup>، هذا مذهب الجمهور<sup>(٨)</sup>.

(١) هذا صدر بيت من الوافر مجهول القائل، وقد ورد في الجنى الداني ص ١١٩، ولسان العرب - لوم، وشرح التصريح ٢٣٥/٢، وجمع الهوامع ٢٩٨/٢. وعجزه: ولكن المضجع قد يُصَاب، والاستشهاد به ظاهر في النص.

(٢) انظر: ص ١٩ من هذا الكتاب تحت عنوان تنبيه في بناء غير واستعمالها.

(٣) قال ابن هشام في قطر الندى: كإضمارها بعد حتى إذا كان مستقبلاً، نحو: ﴿حَتَّى يَرْجِعَ إِلَيْنَا مَوْثِقُ﴾ (انظر: شرح قطر الندى ص ٦١).

(٤) سورة القدر، من الآية ٥. وهي بتمامها ﴿سَلِّمْهُمْ حَتَّى مَطْلَعِ الْفَجْرِ﴾.

(٥) في ع: يكون، وسقطت من س.

(٦) في ع: يكون.

(٧) سورة الحجرات، من الآية ٩. وهي بتمامها ﴿وَلَنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا فَأَصْلَحُوا بَيْنَهُمَا فَإِنْ بَغَتْ إِحْدَاهُمَا عَلَى الْأُخْرَىٰ فَقَاتِلُوا الَّتِي تَبْغِي حَتَّى تَفْقَهُ إِلَىٰ أَمْرِ اللَّهِ فَإِنْ فَاتَتْ فَأَصْلَحُوا بَيْنَهُمَا بِالْعَدْلِ وَأَقْسِطُوا إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ﴾.

(٨) انظر: الكتاب ١٧/٣، وشرح الكافية الشافية ١٢١/٢، وارتشاف الضرب ١٦٦٢/٤، ١٧٥٢-١٧٥٦.

ج/ وأثبت ابن مالك<sup>(١)</sup> لها معنى ثالثاً؛ وهو أن تكون بمعنى إلا أن، واستظهره المصنف في قوله:

٣٥- ليس العطاء من الفضول ساحة حتى تجود وما لديك قليل<sup>(٢)</sup>

مع أن احتمال الغاية متأت<sup>(٣)</sup>، وكذا التعليل.

[الخلاف في إعمال حتى]

والأصح<sup>(٤)</sup> أن النصب بعدها بأن مضمرة لا بها؛ لأنه قد ثبت جرُّها للأسماء، فوجب نسبة العمل هنا لأن؛ لما تقرر من أن عوايمل الأسماء لا تكون عوايمل في<sup>(٥)</sup> الأفعال؛ لأن ذلك ينفي الاختصاص.

ولما لم تكن مثل كي جارة وناصة بنفسها؛ - قال أبو حيان<sup>(٦)</sup> - لأن النصب بكي أكثر من الجر، ولم<sup>(٧)</sup> يمكن تأويل الجر فحكيم به. وحتى ثبت جرُّ الأسماء بها، وأمكن حمل

ما انتصب بعدها على ذلك بما قدّمنا من الإضمار، والاشتراك خلاف الأصل. ولأنها بمعنى واحد في الفعل والاسم بخلاف كي؛ فإنها سبكت في الفعل وخلصته<sup>(٨)</sup> للاستقبال.

[شرط الفعل بعد حتى الناصبة]

ولا ينصب المضارع بأن<sup>(٩)</sup> بعدها إلا إن<sup>(١٠)</sup> كان مستقبلًا، بالنظر إلى ما قبلها، سواء كان مستقبلًا أيضاً بالنظر إلى زمن التكلم؛ نحو: ﴿قَالُوا لَنْ نَبْرَحَ عَلَيْهِ عَنكِفِينَ حَتَّى يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَى﴾<sup>(١١)</sup>، أم لا؛ نحو: ﴿وَزُلْزِلُوا حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ﴾<sup>(١٢)</sup> بالنصب في قراءة غير نافع؛ فإن قول الرسول - وإن كان ماضياً بالنظر إلى زمن التكلم - مستقبل بالنظر إلى زلزالهم.

وقد تظهر أن مع المعطوف على منصوبها، كقوله:

٣٦- حتى يكون عزيزاً من<sup>(١٣)</sup> نفوسهم أو أن يبين<sup>(١٤)</sup> / أجمعاً وهو مختار<sup>(١٥)</sup>

(١) في س: وخلصت.

(٢) في س: فلم.

(٣) في دوب: إذا.

(٤) لأن (أن) تلخص الفعل للاستقبال، فإن كان الفعل ماضياً وقع التناقض.

(٥) سورة طه، من الآية ٩١. والآية بتامها ﴿قَالُوا لَنْ نَبْرَحَ عَلَيْهِ عَنكِفِينَ حَتَّى يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَى﴾.

(٦) سورة البقرة، من الآية ٢١٤. قرأ نافع (يقول) بالرفع، لأنه ماضٍ بالنسبة إلى زمن الإخبار، أو حال باعتبار حكاية الحال الماضية، والناصب يخلص للاستقبال فتناها، وقرأ الباكون بالنصب لأن القول حينئذ مستقبل بالنظر إلى زمن الزلزال، والآية بتامها ﴿أَمْ حَسِبْتُمْ أَنْ تَدْخُلُوا الْجَنَّةَ وَلَمَّا يَأْتِكُمْ مَثَلُ الَّذِينَ خَلَوْا مِنْ قَبْلِكُمْ مَسْتَهْمِبًا أَلْأَسَاءُ وَالضَّرَّةُ وَزُلْزِلُوا حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ وَالَّذِينَ آمَنُوا مَعَهُ مَتَى نَصْرَانَا أَلَا إِنَّ نَصْرَ اللَّهِ قَرِيبٌ﴾. (انظر: الحجة في القراءات السبع ص ٤٢، وإنحاف فضلاء البشر ص ٢٠٢).

(٧) في ع: في.

(٨) في دوب: تبين.

(٩) البيت من البسيط ليزيد بن حمار السكوني في شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ٢١٩، ومعجم الشعراء ص ٤٩٣، ومعني اللبيب ٢/ ٦٩٢، ومعجم الهوامع ٢/ ٣٠٠.

والشاهد فيه: (أو أن يبين) حيث عطف الفعل المنصوب بأن الظاهرة على الفعل المنصوب بعد حتى وهو يكون.

(١) ووافقه الخضراوي أيضاً (انظر: شرح التسهيل ٣/ ٣٤٦، ومعجم الهوامع ٢/ ٢٩٩).

(٢) البيت من الكامل للمقتع الكندي في شرح ديوان الحماسة ص ١٢١٧، وشرح التسهيل ٣/ ٣٤٦، ومعني اللبيب ١/ ١٢٥، وخزانة الأدب ٣/ ٣٧٠.

والشاهد فيه: (حتى تجود) حيث تحتل حتى معنى إلا أن كما ذهب إليه ابن مالك، وتحتل معنى (إلى) الغائية، وأما معنى التعليل فهو معنى غير ظاهر هنا خلافاً لما ذكره الشارح.

(٣) في دوب: ثابت.

(٤) هذا هو مذهب البصريين، أما الفراء والكسائي فيعتبرون أنها ناصبة بنفسها وليست جارة، وما جاء مجروراً بعدها فلناية حتى مناب إلى عند الفراء، ولكون إلى تضم بعدها كما عند الكسائي، وذهب بعض الكوفيين إلى أنها ناصبة بنفسها كأن، أو جارة بنفسها أيضاً تشبيهاً بلى. (انظر: الكتاب ٣/ ١٧-١٨، والإنصاف في مسائل الخلاف ٢/ ٥٨٧-٦٠٢، المسألة ٨٣، وارتشاف الضرب ٤/ ١٧٥٢-١٧٥٣، ومعجم الهوامع ٢/ ٣٠٠).

(٥) سقطت في من ع وب.

(٦) قلت: ما جاء في النكت الحسان لأبي حيان مخالف لهذا النقل، إذ يقول فيه: وإذن... النصب بها نفسها، وقول من قال إن أن مضمرة بعدها دعوى... (انظر: النكت الحسان في شرح غاية الإحسان ص ١٤٤).

(٧) في س: فلم.

قال أبو حيان: وفي هذا دليل على دعوى البصريين من أن أن مضمرة بعد حتى؛ ولذلك ظهرت في المعطوف؛ لأن الثواني تحتل ما لا تحتمله<sup>(١)</sup> الأوائل<sup>(٢)</sup>.  
[أنواع حتى]

والتقييد بالجارّة مُحَرِّجٌ للعاطفة؛ وهي التي تعطف بعضاً على كل كما سيأتي<sup>(٣)</sup>.  
والابتدائية؛ وهي الداخلة على جملة؛ مضمونها غاية لشيء قبلها، كقوله:  
٣٧- ..... حتى ماء دجلة أشكل<sup>(٤)</sup>

وقولهم<sup>(٥)</sup>: شربت الإبل حتى يبيء البعير يجر بطنه.

[شروط الفعل بعد حتى الابتدائية]

ولا يكون الفعل الذي بعدها إلّا حالاً أو مؤولاً به، بخلاف الجارّة فإنه يتعين أن يكون مُستقبلاً كما تقدّم. وقد عُلِمَ من كلامه<sup>(٦)</sup> أن الاستقبال شرط في صحّة<sup>(٧)</sup> النصب، فإن انتفى وجب الرفع. لكن يجب مع ذلك أن يكون الفعل بعدها مُسبباً<sup>(٨)</sup> عمّا قبلها فضلة، نحو: مرّض زيد حتى<sup>(٩)</sup> لا يرجوه<sup>(١٠)</sup>.

(١) في د: يُحتَمَلُ في، وفي ب وس: تحتمل.

(٢) انظر رأي أبي حيان في همع الهوامع ٢/ ٣٠٠.

(٣) انظر مبحث معاني أحرف العطف في ص ٣٨٨ من هذا الكتاب وما بعدها.

(٤) هذا جزء بيت من الطويل لجرير في ديوانه - ط صادر - ص ٣٦٧، واللمع ص ١٦٣، وشرح المفصل ٨/ ١٨، وهمع

الهوامع ٢/ ٢٥٨، وخزانة الأدب ٩/ ٤٧٧، وهو بتمامه:

فما زالت القتلى تمجّ دماءها بدجلة، حتى ماء دجلة أشكل.

اللغة: الأشكل الذي فيه بياض وحمرة مختلطان، ومجّ الماء ونحوه يمجّ: لفظه.

والشاهد فيه: (حتى ماء) حيث جاءت حتى ابتدائية وما بعدها ماء، وهو مرفوع على الابتداء.

(٥) انظر: الكتاب ٣/ ١٨، وسقطت من عبارة الكتاب الإبل.

(٦) بعدها في س: ما مرّ.

(٧) في باقي النسخ: وجوب.

(٨) في ب: متسبباً.

(٩) بعدها في ق وب: إنهم.

(١٠) أي: حتى إنه الآن لا يرجي شفاؤه. (انظر: الكتاب ٣/ ٢٠، وهمع الهوامع ٢/ ٣٠١).

٣/ [بعد أو العاطفة]<sup>(١)</sup>

والموضع الثالث بما يجب فيه إضمار أن، أشار إليه بقوله: بعد أو العاطفة الصالح في موضعها إلى أو إلّا<sup>(٢)</sup>.

فالأول نحو قولك: لألزمك أو تقضييني<sup>(٣)</sup> حقّي، أي: إلى أن تقضييني حقّي، وقوله:

٣٨- لأستسهلن الصعب أو أدرك المنى [فما انقادت المال إلا لصابر]<sup>(٤)</sup>

والثاني نحو قوله:

٣٩- وكنت إذا غمرت قناة قوم كسرت كعوبها أو تستقيما<sup>(٥)</sup>

أي: إلّا أن تستقيم<sup>(٦)</sup>.

والفعل في هذه الأمثلة ونحوها مؤول بمصدر معطوف على مصدر مُنسبٍ من الفعل المُتقدّم، أي: ليكونن لزوم مني أو قضاء منك<sup>(٧)</sup>، وليكونن كسر<sup>(٨)</sup> مني لكعوبها أو استقامة منها.

(١) قال ابن هشام في قطر الندى: «وبعد أو التي بمعنى إلى، نحو: لأستسهلن الصعب أو أدرك المنى، أو التي بمعنى إلّا، نحو: وكنت إذا غمرت قناة قوم كسرت كعوبها أو تستقيما». (انظر: شرح قطر الندى ص ٦١).

(٢) أما إذا لم يصلح موضعها إلى أو إلّا، فإنه يكون عندئذ عاطفاً دون إضمار أن، حيث يتساوي الفعل الذي بعده بما قبله، نحو: ليقيم زيد أو يذهب ويأكل زيد أو يشرب. (انظر شرح التسهيل ٣/ ٤٧).

(٣) في س: تعطيني.

(٤) زيادة من د وب.

(٥) البيت من الطويل مجهول القائل، وقد ورد في شرح المفصل ٥/ ١٥، وشرح التسهيل ٣/ ٤٧، وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ٤/ ١٧٢، وهمع الهوامع ٢/ ٣٠٤.

والشاهد فيه: (أو أدرك) حيث نصب المضارع بأن مضمرة وجوباً بعد أو العاطفة التي وقعت موقع (إلى).

(٦) البيت من الوافر لزياد الأعجم في ديوانه ص ١٠١، والكتاب ٣/ ٤٨، والمقتضب ٢/ ٩٢، وشرح المفصل ٥/ ١٥، وشرح التسهيل ٣/ ٣٤٨.

والشاهد فيه: (أو تستقيما) حيث نُصب المضارع بأن مضمرة وجوباً بعد أو العاطفة التي وقعت موقع إلّا.

(٧) في د وب: تستقيما.

(٨) في ب وس: منه.

(٩) في ع: وليكون الكسر.

وأشار إلى الرابع والخامس بقوله <sup>(٢)</sup> بعد فاء السببية - وهي التي قصد بها الجزاء - أو واو المعية - وهي المفيدة معنى مع - حال كونها مسبوقتين <sup>(٣)</sup>:

أ/ بنفي محض؛ أي: خالص من معنى الإثبات. فخرج نحو: ألم تأتينا فنكرمك، وما تزال تأتينا فتحدثنا، وما تأتينا إلا فتحدثنا <sup>(٤)</sup>.

ب/ أو طلب بالفعل لا غير؛ لأصاليته في ذلك. فخرج الطلب <sup>(٥)</sup> بلفظ الخير؛ نحو: حسبك حديث <sup>(٦)</sup> فينام الناس، وبالمصدر نحو: سقياً فيرويك، وباسم الفعل نحو: صه فنكرمك؛ فلا يجوز نصب بعد شيء منها.

وخرج بقيد السببية والمعية العاطفتان / ٢٦ ب / على صريح الفعل، والمستأنفتان <sup>(٧)</sup>.

(١) اختلف النحاة في عامل نصب الفعل المضارع بعد فاء السببية: فذهب الكوفيون إلى أن المضارع الواقع بعد الفاء في جواب الطلب ينتصب بالخلاف؛ ففي قولنا اتنا فنكرمك ما قبل الفاء أمر وما بعدها ليس بأمر وهكذا.. أما البصريون فالمضارع هنا منصوب بأن مضمرة وجوبا، وذهب أبو عمر الجرمي وبعض الكوفيين إلى أنه منصوب بالفاء نفسها.

كما اختلفوا أيضا في المضارع بعد واو المعية كما في نحو: لا تأكل السمك وتشرب اللبن، فالكوفيون على أنه منصوب على الصرف. والبصريون على أنه منصوب بتقدير أن. والجرمي من البصريين على أنه منصوب بالواو نفسها لأنها خرجت عن باب العطف. (انظر: الإنصاف في مسائل الخلاف المسألة ٧٥ و ٧٦ - ٢ / ٥٥٥-٥٥٩، وارتشاف الضرب ٤ / ١٦٦٨-١٦٦٩).

(٢) قال ابن هشام في قطر الندى: وبعد فاء السببية أو واو المعية مسبوقتين بنفي محض أو طلب بالفعل؛ نحو ﴿لَا يُقْضَى عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا﴾، ﴿وَلَا تَطْفُوا فِيهِ فَيَجِلَّ﴾، ولا تأكل السمك وتشرب اللبن. (انظر: شرح قطر الندى ص ٦١).

(٣) في دوب وس: مسبوقين.

(٤) أما المثال الأول فلاستفهام بفيد الإنكار، والثاني يفيد الإثبات، والثالث يفيد الإثبات أيضا.

(٥) يشمل الطلب كلاً من الأمر والنهي والحض والعرض والتمني والترجي والاستفهام.

(٦) سقطت من دوب وس.

(٧) في س: أو المستأنفتان ومثال المستأنفة ﴿فَلَمَّا أَتَاهُمَا صَليحًا جَعَلَا لَهُ شُرَكَاءَ فِيمَا آتَاهُمَا فَتَعَالَى اللَّهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ - الأعراف ١٩٠ -.

[أنواع النفي المحض كشرط لإعمال واو المعية وفاء السببية]

وشمل قوله بنفي محض:

- النفي بالحرف؛ نحو: ﴿لَا يُقْضَى عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا﴾ <sup>(١)</sup>، وما تأتينا فتحدثنا إلا <sup>(٢)</sup> في الدار.
- وبالفعل؛ نحو: ليس زيد حاضراً فيكلمك.
- وبالاسم؛ نحو: أنت غير آت فتحدثنا.

▪ والنفي مع الواو كذلك؛ نحو: ﴿وَلَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنْكُمْ وَيَعْلَمِ الضَّالِّينَ﴾ <sup>(٣)</sup>، وقس <sup>(٤)</sup> الباقي.

[أنواع الطلب بالفعل كشرط لإعمال واو المعية وفاء السببية]

وشمل قوله أو طلب بالفعل الأمر، والنهي، والدعاء، والاستفهام، والعرض <sup>(١)</sup>، والتمني، والتضيض <sup>(٢)</sup>، فهذه سبعة مع النفي المتقدم تصير ثمانية أشياء، وهي المعبر عنها بالأجوبة الثمانية. وزاد الفراء الترجي، واختاره ابن مالك <sup>(٣)</sup> لثبوت ذلك سماعاً؛ فتصير على هذا تسعة، وقد جمعها بعضهم <sup>(٤)</sup> في بيت، وهو:

(١) سورة فاطر، من الآية ٣٦. وهي بتمامها ﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا لَهُمْ نَارُ جَهَنَّمَ لَا يُقْضَى عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا وَلَا يُخَفَّفُ عَنْهُمْ مِنْ عَذَابِهَا كَذَلِكَ نَجْزِي كُلَّ كَاذِبٍ﴾.

(٢) سقطت من س.

(٣) آل عمران، من الآية ١٤٢. وهي بتمامها ﴿أَرْحَبْنِمُ أَنْ نَدْخُلُوا الْجَنَّةَ وَلَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنْكُمْ وَيَعْلَمِ الضَّالِّينَ﴾.

(٤) في ب: وقس، وفي س: وفسر.

(٥) العرض: هو الطلب برفق ولين، وأداته هي ألا.

(٦) التضيض: هو الطلب بشدة وإلحاح، وأدواته هي هَلَا، أَلَا، وغيرهما...

(٧) انظر: شرح التسهيل ٣ / ٣٥٦. وقد خالف الجمهور في إضافة الترجي إلى الأجوبة الثمانية.

(٨) سقطت من ع.



مُرْ وَاِنَّهُ وَاَدْعُ وَسَلْ وَاَعْرِضْ لِحَضْرَتِهِمْ تَمَنَّ وَارْجُ<sup>(١)</sup>، كَذَلِكَ<sup>(٢)</sup> النَّفْسُ قَدْ كَمَلَا

مثال النصب بعد الفاء والواو:

أ/ في جواب الأمر قول الشاعر:

٤٠ - يَا نَاقَ سِيرِي عَنَقًا فَسِيحًا إِلَى سَلِيمَانَ؛ فَتَسْتَرِيحًا<sup>(٣)</sup>

وقوله:

٤١ - فَقُلْتُ اذْعِي وَاَدْعُوْا اِنَّ اُنْدَى لَصَوْتِ اَنْ يُنَادِي دَاعِيَانِ<sup>(٤)</sup>

ب/ وفي جواب النهي قوله تعالى: ﴿وَلَا تَطْغَوْا فِيهِ فَيَحِلَّ عَلَيْكُمْ غَضَبِي﴾<sup>(٥)</sup>، [ولا

تأكل السمك وتشرب اللبن]<sup>(٦)</sup>، وقول الشاعر:

٤٢ - لَا تَنَّهُ عَن خُلُقٍ وَتَأْتِي مِثْلَهُ [عَارٌّ عَلَيْكَ إِذَا فَعَلْتَ عَظِيمٌ]<sup>(٧)</sup>

ج/ وفي جواب الدعاء نحو قولك: اللَّهُمَّ تُبْ عَلَيَّ فَاتُوبَ، وقولك: اللَّهُمَّ ارْزُقْنِي بغيراً وأحج عليه<sup>(٨)</sup>.

د/ وفي جواب الاستفهام نحو: ﴿فَهَلْ لَنَا مِنْ شُفَعَاءَ فَيَشْفَعُوا لَنَا﴾<sup>(٩)</sup>، وقوله:

٤٣ - أَتَبَيْتُ رِيَانَ الْجُفُوفِ مِنَ الْكَرَى وَأَبَيْتُ مِنْكَ بَلِيلَةَ الْمَلْسُوعِ<sup>(١٠)</sup>

لكن يُشْتَرَطُ فِيهِ أَنْ لَا يَكُونَ بِأَدَاةٍ تَلِيهَا جُمْلَةٌ اسْمِيَّةٌ خَبَرُهَا جَامِدٌ؛ فَلَا يَجُوزُ هَلْ أَخُوكَ زَيْدٌ فَأَكْرِمَهُ؟ بِالنَّصْبِ.

هـ/ وفي جواب العرض قوله:

٤٤ - يَا ابْنَ الْكِرَامِ<sup>(١١)</sup> أَلَا تَدْنُو فَتَبْصُرَ مَا قَدْ حَدَّثُوكَ فَمَا رَأَى كَمَنْ سَمِعَا<sup>(١٢)</sup>

ونحو: أَلَا يَقُومُ<sup>(١٣)</sup>، وأقوم.

(١) في ب: وارجو.

(٢) في د: وس: كذلك.

(٣) البيت من الرجز لأبي النجم العجلي في الكتاب ٣/ ٣٥، وشرح التسهيل ٣/ ٣٥٠، ولسان العرب - عنق، وجمع الهوامع ٢/ ١٠.

اللغة: العَنَقُ ضرب من السير، ناق مرتخم ناقة، فسبحاً واسعاً، سليمان هو ابن عبد الملك بن مروان. والشاهد فيه: (فتستريحاً) حيث جاء الفعل المضارع منصوباً بأن مضمرة وجوباً بعد الفاء السببية وقد جاءت في جواب الأمر سيري.

(٤) البيت من الوافر للأعشى في الكتاب ٣/ ٤٥، والدرر اللوامع ٤/ ٨٥، وينسب للفرزدق في الأمالي ٢/ ٩٠ - وليس في ديوانيهما - وبلا نسبة في الإنصاف في مسائل الخلاف ٢/ ٥٣١، وشرح التسهيل ٣/ ٣٥٨، وجمع الهوامع ٢/ ٣١١.

والشاهد فيه: (وأدعو) حيث جاء الفعل المضارع منصوباً بأن مضمرة وجوباً بعد واو المعية، وقد جاءت في جواب الأمر ادعي.

(٥) سورة طه، من الآية ٨١. وهي بتمامها ﴿كُلُوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا رَزَقْنَاكُمْ وَلَا تَطْغَوْا فِيهِ فَيَحِلَّ عَلَيْكُمْ غَضَبِي وَمَنْ يَحِلَّ عَلَيْهِ غَضَبِي فَقَدْ هَوِيَ﴾. والشاهد فيها: فيحل حيث نصب بأن مضمرة وجوباً بعد فاء السببية، وقد جاءت في جواب نهى ولا تطغوا.

(٦) زيادة من د.

(١) زيادة من د.  
(٢) صدر بيت من الكامل لأبي الأسود الدؤلي في ديوانه ص ٤٠٤، وجمع الهوامع ٢/ ٣١٢، ونُسب للأخطل في الكتاب ٣/ ٤٢، وشرح المفصل ٧/ ٢٤، وقيل لغيرهما في الأغاني ١٢/ ١٥٦. وعجزه: عارٌّ عليك إذا فعلت عظيم. والشاهد فيه: وتأتي حيث نصب بأن مضمرة وجوباً بعد واو المعية، وقد جاءت في جواب نهى لا تنه.

(٣) أي اللهم اجمع بين رزقي بغيراً وأحج عليه.  
(٤) سورة الأعراف من الآية ٥٣. والآية بتمامها ﴿هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا تَأْوِيلَهُ يَوْمَ يَأْتِي تَأْوِيلَهُ يَقُولُ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ قَبْلُ قَدْ جَاءَتْ رُسُلُنَا بِالْحَقِّ فَهَلْ لَنَا مِنْ شُفَعَاءَ فَيَشْفَعُوا لَنَا أَوْ نُرَدُّ فَنَعْمَلْ غَيْرَ الَّذِي كُنَّا نَعْمَلُ قَدْ خَسِرُوا أَنْفُسَهُمْ وَصَلَّ عَنْهُمْ مَا كَانُوا يَفْتَرُونَ﴾. والشاهد فيها: فيشفعوا حيث نصب بأن مضمرة وجوباً بعد فاء السببية وقد جاءت في جواب استفهام هل.....

(٥) البيت من الكامل للشريف الرضي في ديوانه ١/ ٤٩٧، والدرر اللوامع ٤/ ٨٧، وللشريف المرتضى في مغني اللبيب ٢/ ٦٦٨ وبلا نسبة في شرح الأشموني ٣/ ٥٦٦، وجمع الهوامع ٢/ ٣١٢. والشاهد فيه: (وأبيت) حيث نصب بأن مضمرة وجوباً بعد واو المعية، وقد جاءت في جواب الاستفهام أتبيت....

(٦) في الأصل بن، والمثبت من ق وع.  
(٧) البيت من البسيط مجهول القائل في شرح ابن عقيل ٢/ ٢٩٨، وشرح الأشموني ٣/ ٥٦٣، والدرر اللوامع ٤/ ٨٢. والشاهد فيه: فتبصر حيث نصب بأن مضمرة وجوباً بعد فاء السببية، وقد جاءت في جواب العرض ألا تدنو.

(٨) في س: تقوم.

و/ وفي جواب التمني نحو [قوله تعالى]: ﴿يَلَيْتَنِي كُنْتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ فَوْزًا عَظِيمًا﴾<sup>(١)</sup>، ونحو: ﴿يَلَيْتَنَّا نَرُدُّ وَلَا نَكْذِبُ بِمَا كُنَّا نَكْذِبُ رِيتًا وَنَكُونُ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾<sup>(٢)</sup> في قراءة النصب.

ز/ وفي جواب التحضيض نحو: هَلَا اتَّقَيْتَ اللَّهَ فَيَغْفِرَ لَكَ<sup>(٣)</sup>.

ح/ وفي جواب الترجي عند القائل به<sup>(٤)</sup>، نحو: ﴿لَعَلِّي أَتْلُعَ الْأَسْبَابَ﴾<sup>(٥)</sup> أَسْبَبَ ٢٧/ أ/ أَلْتَمَلَوْتُ فَأُطْلِعَ<sup>(٦)</sup> بالنصب في<sup>(٧)</sup> قراءة حفص<sup>(٨)</sup> عن عاصم<sup>(٩)</sup>، ونحو: لعلِّي أراجع الشيخ ويُفهمني.

ولم يُسمع النصب بعد الواو في المواضع المذكورة إلا في خمسة: النفي والأمر والنهي والتمني والاستفهام. وقاسه النحويون في الباقي، صرح بذلك في شرح الشذور<sup>(١٠)</sup>.

تنبيه: [هل يجوز حذف معمول الحرف الناصب دونه؟]<sup>(١١)</sup>

نواصب المضارع لا يجوز أن يُحذف معمولها وتبقى هي؛ ولو لدليل، فلو قيل: أتريد أن تخرج؟ لم يُجَزَّ أن تُجيب بقولك: أريد أن، وتُحذف أخرج.

وأجازة بعضهم<sup>(١٢)</sup> محتجاً بما وقع في صحيح البخاري<sup>(١٣)</sup>: «فيذهب كيمًا، فيعود ظهره طبقاً واحداً»؛ يريد: كيمًا يسجد، قال<sup>(١٤)</sup>: وهذا كقولهم: جثث ولها. قال أبو حيان: وليس مثله؛ لأن حذف الفعل بعد لهما لدليل جائز منقول في فصح الكلام، ولم يُنقل من نحو هذا شيء في كلام العرب<sup>(١٥)</sup>.

(١) انظر: شرح شذور الذهب ص ٤٠٨.

(٢) هذه الفقرة كاملة منقولة عن معجم الموامع ٢/ ٢٩٧.

(٣) أي: بعض المغاربة كما في معجم الموامع ٢/ ٢٩٧.

(٤) هذا جزء من حديث طويل رواه البخاري: عَنْ أَبِي سَعِيدٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: يَكْثِفُ رَبُّنَا عَنْ سَاقِهِ، فَيَسْجُدُ لَهُ كُلُّ مُؤْمِنٍ وَمُؤْمِنَةٍ، فَيَقْبِي كُلُّ مَنْ كَانَ يَسْجُدُ فِي الدُّنْيَا رِيَاءً وَسُمُوعًا، فَيَذْهَبُ لِيَسْجُدَ، فَيَعُودُ ظَهْرُهُ طَبَقًا وَاحِدًا. (انظر: صحيح البخاري، وتفسير القرآن ٤٥٣٨).

أما هذه الرواية فيقول فيها ابن حجر في فتح الباري: ذكر العلامة جمال الدين بن هشام في المغني أنه وقع في البخاري في هذا الموضع كيمًا مجردة وليس بعدها لفظ يسجد، فقال بعد أن حكى عن الكوفيين أن كيمًا ناصبة دائمًا قال: ويرده قولهم كيمه كما يقولون له، وأجابوا بأن التقدير كي تفعل ماذا ويلزمهم كثرة الحذف وإخراج ما الاستفهامية عن الصدر، وحذف ألفها الجر، وحذف الفعل المنصوب مع بقاء عامل النصب، وكل ذلك لم يثبت. نعم وقع في صحيح البخاري في تفسير ﴿يَوْمَ يُؤْخَذُ النَّاسُ فِي حُكْمِهِمْ﴾ فيذهب كيمًا، فيعود ظهره طبقاً واحداً أي: كيمًا يسجد، وهو غريب جداً لا يحتمل القياس عليه انتهى كلامه. وكأنه وقعت له نسخة سقطت منها هذه اللفظة لكنها ثابتة في جميع النسخ التي وقفت عليها حتى إن ابن بطال ذكرها بلفظ كي يسجد بحذف ما، وكلام ابن هشام يومهم أن البخاري أوردته في التفسير وليس كذلك بل ذكرها هنا فقط. (انظر: فتح الباري ١٣/ ٤٢٨).

(٥) أي: بعض أصحاب أبي حيان (انظر: ارتشاف الضرب ٤/ ١٦٥٥-١٦٥٦، والمساعد على تسهيل الفوائد ٤/ ١٦٥٥).

(٦) انظر رأي أبي حيان في معجم الموامع ٢/ ٢٩٧، ولم أجده في كتب أبي حيان.

(١) زيادة من د.  
(٢) سورة النساء، من الآية ٧٣. والتقدير: يا ليت لي كونا معهم فأفوز. والآية بتامها ﴿وَلَيْنَ أَصَابَكُمْ فَضْلٌ مِّنَ اللَّهِ لَيَقُولُنَّ كَأَن لَّمْ تَكُنْ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُ مَوَدَّةٌ يَا لَيْتَنِي كُنْتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ فَوْزًا عَظِيمًا﴾.

(٣) سورة الأنعام، من الآية ٢٧. والآية بتامها ﴿وَلَوْ تَرَىٰ إِذْ يَقُولُ أَفَلَا يَلْبِسُنَا نَرَدُّ وَلَا تَكْذِبُ بِمَا كُنَّا نَكْذِبُ رِيتًا وَنَكُونُ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾. قرأ حفص وحزرة ويعقوب ووافقه الأعمش بنصب نكذب ونكون على إضمار أن بعد واو المية في جواب التمني، وأن مدخولها في تأويل مصدر معطوف بالواو على مصدر متوهم من الفعل، أي: يا ليتنا لنا رد، وانتفاء من التكذيب وكون من المؤمنين. وقرأ الباقون بالرفع، وقرأ ابن عامر برفع الأول ونصب الثاني (انظر: تفسير البحر المحيط ٤/ ١٠٥-١٠٦، وإتحاف فضلاء البشر ص ص ٢٦١-٢٦٢).

(٤) سقطت من ع.

(٥) قال به الكوفيون، ومنعه البصريون، واستشهد الكوفيون بقوله تعالى: ﴿وَمَا يَذْكُرُ لَكُمْ، يَرَىٰ ﴿٢﴾ أَوْ يَذْكُرُ نَفْسَهُ﴾ سورة عبس: ٣-٤. (انظر: ارتشاف الضرب ٤/ ١٦٧٣، والمساعد على تسهيل الفوائد ٣/ ٨٨).

(٦) سورة غافر، من الآيتين ٣٦ و ٣٧. قرأ حفص بنصب ﴿فَأُطْلِعَ﴾ وقرأ الباقون بالرفع ﴿فَأُطْلِعَ﴾ (انظر: تفسير البحر المحيط ٧/ ٤٤٦، وإتحاف فضلاء البشر ص ٤٨٦). والآيتين بتامهما ﴿وَقَالَ فِرْعَوْنُ يَنْهَكُنْ أَبْنِيَّ لِي صَرِيحًا لَعَلِّي أَتْلُعُ الْأَسْبَابَ﴾ (٣) أَسْبَبَ أَلْتَمَلَوْتُ فَأُطْلِعُ إِلَى اللَّهِ مُوسَىٰ وَإِنِّي لِأُظَنُّ كَذِبًا وَكَذَلِكَ زَيْنُ الْفِرْعَوْنَ سَوْءُ عَمَلِهِ وَصَدَّ عَنِ السَّبِيلِ وَمَا كَيْدُ فِرْعَوْنَ إِلَّا فِي تَبَابٍ﴾.

(٧) في س: على.

(٨) هو حفص بن سليمان أبو عمر الأسدي مولاهم الكوفي المقرئ الإمام، صاحب عاصم وابن زوجة عاصم، قال خلف بن هشام: مولد حفص سنة تسعين ومات سنة ثمانين ومئة. أما في القراءة فثقة ثبت ضابط لها بخلاف حاله في الحديث، وقد عاش تسعين سنة، وكانت القراءة التي أخذها عن عاصم ترتفع إلى علي - رضي الله عنه - (انظر: معرفة القراء الكبار ص ٢٣، وشذرات الذهب ١/ ٨١).

(٩) هو عاصم بن أبي النجود بهذلة الكوفي الأسدي بالولاء، المتوفى سنة ١٢٧ هـ: أحد القراء السبعة، تابعي من أهل الكوفة ووفاته فيها، رواههما حفص، وأبو بكر (انظر: تهذيب التهذيب ٥/ ٣٨، والوفيات ١/ ٢٢٣، والأعلام ٣/ ٢٤٨).

## جوازُ الفعلِ المضارعِ

[١/ الوقوعُ في جوابِ الطلبِ<sup>(١)</sup>]

فإن سقطتِ الفاءُ مِنَ المضارعِ الواقعِ بعدَ الطلبِ - ولو بلفظِ الخيرِ<sup>(٢)</sup> - وقُصِدَ به الجزاءُ للطلبِ السابقِ عليه، بأن قُدِّرَ مُسَبِّباً عنه؛ جُزِمَ ذلكَ المضارعُ وجوباً بأداةٍ شرطٍ مقدَّرةٍ هي وفعلُ الشرطِ، نحو: ﴿قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ﴾<sup>(٣)</sup>.

فأتلُ تقدَّمَهُ طلبٌ - وهو تعالَوْا - وقُصِدَ به الجزاءُ فجُزِمَ، وعلامةُ جزمِهِ حذفُ الواوِ، والمعنى: تعالَوْا؛ فإن تأتوني أتلُ عليكم، فالتلاوةُ عليهم مُسَبِّبَةٌ عَنْ مجيئِهِمْ. ومثله: أين بيتُك أُرزُك؟، وحسبك حديثُ يَنَمُ النَّاسُ<sup>(٤)</sup>، وقوله:

٤٥- ..... مكانكُ مُحَمَّدِي أو تستريحي<sup>(٥)</sup>

(١) قال ابن هشام في قطر الندى: فإن سقطتِ الفاءُ بعدَ الطلبِ وقُصِدَ الجزاءُ، نحو قوله تعالى: ﴿قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ﴾ وشرطُ الجزمِ بعدَ النهي صِحَّةُ حلولِ إن لا محله، نحو: لا تدنُ من الأسدِ تسلِّمُ، بخلاف: يأكلُك (انظر: شرح قطر الندى ص ٧٩).

(٢) كاسمِ الفعلِ والجملةِ الاسميةِ الموضوعةِ للطلبِ والخبريةِ إذا أريدَ منها الطلبُ. (انظر: حاشية الحمصي ١/١٢٦).  
(٣) سورة الأنعام، من الآية ١٥١. وهي بنماها ﴿قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبِّيَ عَلَيْكُمْ أَن تَقْرَأُوا بِهِ سِفَاتِهَا وَيَأْتُوا لَهَا بِسَفَاتٍ وَلَا تَقُولُوا لَوْلَا أُولَئِكَ مِنَّا إِنَّا لَنُفَصِّلَنَّ عَنْ رَزَقِكُمْ وَإِنَّا لَنُفَصِّلَنَّ عَنْ رَزَقِكُمْ وَلَا تَقْرَأُوا الْقُرْآنَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطُرَ وَلَا تَقُولُوا لَوْلَا أُولَئِكَ لَمْ يَكُنْ لَهُمْ لَكُمْ وَهُمْ لَكُمُ الْقُرْآنُ الَّذِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ ذَلِكُمْ وَصَّيْتُكُمْ بِهِ لَكُمُ الْقُرْآنُ لَعَلَّكُمْ تَقُولُونَ﴾.

(٤) الشاهد في هاتين الجملتين (أُرزُك، يَنَمُ) حيث جُزِمَا لوقوعِ الأولِ في جوابِ الاستفهامِ أين ولوقوعِ الثاني في جوابِ طلبِ باسمِ الفعلِ حسبك لأن معناه اكتفٍ، والتقدير في الأول: (عَرَفَنِي بَيْتُكَ، فإن أَعْرِفُهُ أُرزُك) وفي الثاني: إن تكفَّ عن الحديثِ يَنَمُ الناسُ.

(٥) في ع: فتستريحي.

(٦) عجز بيت من الوافر لعمر بن الإطانية الخزرجي في إنباه الرواة ٣/٢٨١، وخزانة الأدب ٢/٤٢٨، وبلا نسبة في شرح المفصل ٤/٧٤، وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ٤/١٨٩، وصدر البيت: وقولي كلما جشأت وجاشت.

اللغة: (جشأت) ثارت ونهضت من فزع ونحوه، (جاشت) غلت، (مكانك) اثبت، (مُحمدي) بمحمدك الناس، (تستريحي) من الخوف والحزن.

موطن الشاهد: (مكانك مُحمدي) حيث جُزِمَ المضارعُ مُحمدي لوقوعه في جوابِ الأمرِ باسمِ الفعلِ مكانك. والتقدير: الزمي مكانك مُحمدي بالشجاعة أو تستريحي بالقتل من موم الدنيا. (انظر: حاشية الحمصي ١/١٢٧).

وكذلك يُجُزَمُ المضارعُ بعدَ الترجي إذا سقطتِ الفاءُ عندَ مَنْ أجازَ نصبَهُ. قال أبو حيان في الارتشاف<sup>(٦)</sup>: وقد سُمِعَ الجُزْمُ بعدَ الترجي. واستشهد<sup>(٧)</sup> له في شرح التسهيل<sup>(٨)</sup> بقول الشاعر:

٤٦- لعلَّ التفاتاً مِنكَ نَحْوِي مُيسَّرٌ يَمِلُ مِنكَ بَعْدَ العُسْرِ عِطْفِيكَ لِلْيُسْرِ<sup>(٩)</sup>

قال المرادي<sup>(١٠)</sup>: وهذا دليلٌ على صحَّةِ مذهبِ الكوفيين.

فإن سقطتِ الفاءُ بعدَ غيرِ الطلبِ - وهو الخبرُ المُثَبَّتُ والمنفي<sup>(١١)</sup> - أو بعدَ الطلبِ؛ ولم يُقْصَدَ بها بعدها الجزاءُ، وجب الرفعُ<sup>(١٢)</sup>.

[الخلافُ في جازمِ المضارعِ الواقعِ في جوابِ الطلبِ]

وما ذكرناه من أن المضارعَ / ٢٧ ب / بعدَ سُقوطِ الفاءِ مجزومٌ بالأداةِ المقدَّرةِ هو مذهبُ الجمهورِ<sup>(١٣)</sup>، وهو الأصحُّ كما في المُغني<sup>(١٤)</sup>.

(١) ارتشاف الضرب ٤/١٦٨٣.

(٢) في د: فاستشهد.

(٣) انظر: شرح التسهيل ٣/٣٦١.

(٤) في ق: عطفك بدلاً من عطفيك، وفي س: يُميل بك من بعد العساوة للرحم.

(٥) البيت من الطويل بلا نسبة في شرح التسهيل ٣/٣٦١، ومع الهوامع ٢/٣١٥، والدرر اللوامع ٤/٨٨.

اللغة: (العطف) من الشيء: جانبه، وهو من الإنسان من لدن رأسه إلى وركه.

موطن الشاهد: (يَمِلُ) حيث جاء الفعل مجزوماً لسقوطِ الفاءِ بعدَ لعل التي تفيد الترجي وهذا سائغ عند الكوفيين شاذٌّ عند الجمهور.

(٦) انظر: توضيح المقاصد والمسالك ٣/١٢٦٠.

(٧) كما في قولنا: (أنت تزورنا تحدُّثنا، أو ما تزورنا تحدُّثنا) حيث سقطتِ الفاءُ من المضارعِ ورُفِعَ الفعلُ؛ لأنه لم يُسبق بطلب بل بخبر.

(٨) كما في قوله تعالى: ﴿فَهَبْ لِي مِن لَّدُنكَ وَلِيًّا ۖ ۝٥ يَرْثِي﴾ - سورة مريم: ٥- فالمضارعُ مرفوعٌ لأنه لم يقصد بالطلب الجزاء.

(٩) انظر: شرح الكافية الشافية ٢/١٢٩، وارتشاف الضرب ٤/١٦٨٤، والمساعد على تسهيل الفوائد ٣/٩٦.

(١٠) انظر: مغني اللبيب ص ٨٥٧، ومع الهوامع ٢/٣١٧.

وقيل [إنه] "مجزوم بنفس الطلب؛ لتضمينه معنى حرف الشرط، كما أن أساء الشرط إنما جُزِمَتْ لذلك، وهو مذهب الخليل وسيبويه، وجرى عليه في الشرح".  
وقيل: إنه مجزوم بنفس الطلب لنيابته عن الشرط، كما أن النصب بضرباً في قولك: ضرباً زيداً؛ لنيابته عن اضرب لا لتضمينه معناه، وهو مذهب الفارسي "والسيراقي".

### [شرط إضافي في الأمر والنهي حتى يُجَزَم الفعل بعدهما]

وشرط الجزم بعد الأمر صحة حلول إن تفعل محله - كما في التسهيل والجامع -، نحو: أحسن إلي أحسن إليك، بخلاف لا أحسن إليك.  
وبعد النهي عند غير الكسائي "صحة حلول إن الشرطية مع لا النافية محله"؛ أي: النهي مع صحة المعنى. وظاهر "عبارة الألفية" أن لا هذه ناهية بالهاء لا "بالفاء،

وشرحها على ذلك الشاطبي<sup>(١)</sup> والمكودي<sup>(٢)</sup>، وذلك نحو: لا تدن من الأسد تسلم<sup>(٣)</sup>؛ إذ يصح أن يقال: إن لا تدن من الأسد تسلم؛ لأن السلامة مسببة عن عدم الدنو، بخلاف نحو: لا تدن من الأسد يأكلك؛ إذ لا يصح أن يقال: إن لا تدن من الأسد يأكلك؛ لأن الأكل لا يتسبب عن عدم الدنو، وإنما يتسبب عن الدنو؛ ولهذا الشرط أجمعت<sup>(٤)</sup> السبعة على الرفع في: ﴿وَلَا تَمْنُنْ تَسْتَكْثِرُ﴾<sup>(٥)</sup>.

وأما قوله - عليه الصلاة والسلام -: «مَنْ أَكَلَ مِنْ هَذِهِ الشَّجَرَةِ، فَلَا يَقْرَبَنَّ» مسجداً يؤذنا<sup>(٦)</sup>، فالجزم على الإبدال من يقرب بدل اشتغال، لا على الجواب؛ لعدم صحة إن لا يقرب يؤذنا؛ لأن الإيذاء إنما يتسبب عن القرب لا عن عدمه.

(١) شرح الشاطبي على الألفية المسمى المقاصد الشافية في حل الخلاصة الكافية، وهي مخطوطة مفقودة عثر على جزء يسير منها، فقام عبدالله الحسيني هلال بتحقيقه وهو مبحث الحال فقط. وهو مطبوع في مطبعة الحسين في القاهرة عام ١٩٩٠ م. والشاطبي هو: محمد بن علي بن يوسف، رضي الدين أبو عبد الله الشاطبي البلسني اللغوي المتوفى سنة ٦٨٤ هـ، إمام في اللغة والقراءات والفقه، من مصنفاته: شرح ألفية ابن مالك، وحاشية على الصحاح. (انظر: بغية الوعاة ١/ ١٩٤-١٩٥، وخزانة الأدب ١٣/ ١٥، ومعجم المؤلفين ١١/ ٧٢).

(٢) يقول المكودي في شرح بيت (وشرط جزم...): يعني أن الجزم بعد النهي مشروط بصلاحيه وضع إن الشرطية قبل لا النافية انظر: شرح المكودي على الألفية ص ٢٨٤. قلت: وهذا يظهر أن ما قاله انفكاكاً غير صحيح، إلا إذا كان نقله عن نسخة أخرى للمكودي.

(٣) في د: فنسلم.

(٤) في ع ود: اجتمعت.

(٥) سورة المدثر، الآية ٦.

(٦) في باقي النسخ: يقرب.

(٧) الحديث برواية أبي هريرة رضي الله عنه قال: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ أَكَلَ مِنْ هَذِهِ الشَّجَرَةِ فَلَا يَقْرَبَنَّ مَسْجِدَنَا وَلَا يُؤْذِنًا بِرِيحِ الثَّوَمِ» (انظر: صحيح مسلم، كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب: نهى من أكل ثوماً، رقم ٨٧٣، ومسنند أحمد ٢/ ٢٦٦، برقم ٧٥٩٩، وشرح النووي على صحيح مسلم ٥/ ٤٧، وصحيح ابن خزيمة ٣/ ٨٥، ومجمع الزوائد ٢/ ١٧). أما الرواية المثبتة في المتن فلم أجدها في كتب الحديث المختلفة.

(١) زيادة من ب.  
(٢) شرح قطر الندى ص ٨٠. وانظر: الكتاب ٣/ ٩٣-٩٤، وشرح التسهيل ٣/ ٣٦٢، ومعجم الهوامع ٢/ ٣١٦.  
(٣) سقطت بضرباً من ب.  
(٤) انظر: ارتشاف الضرب ٤/ ١٦٨٤، والمساعد على تسهيل الفوائد ٣/ ٩٧، ومعجم الهوامع ٢/ ٣١٧.  
(٥) السيراقي: هو الحسن بن عبد الله بن المرزبان، أبو سعيد السيراقي المتوفى ببغداد سنة ٣٦٨ هـ، إمام في اللغة والنحو والفقه والشعر والقراءات والحديث، من مصنفاته: شرح كتاب سيبويه، والوقف والابتداء. (انظر: سير أعلام النبلاء ١/ ٢٠٧-٢٠٨، ومعجم الأدباء ٨/ ١٤٥، والنجوم الزاهرة ٤/ ١٣٣-١٣٤، وبغية الوعاة ١/ ٥٠٧-٥٠٨).  
(٦) انظر: شرح التسهيل ٣/ ٣٦٢، والجامع الصغير في النحو ص ١٧٩، ومعجم الهوامع ٢/ ٣١٦.  
(٧) الكسائي: هو علي بن حمزة بن عبد الله بن عثمان الإمام أبو الحسن الكسائي، المتوفى سنة ١٨٢ هـ، إمام الكوفيين في النحو واللغة وأحد القراء السبعة المشهورين، من مصنفاته: معاني القرآن، والقراءات، وال نوادر. وغيرها (انظر: إنباء الرواة ٢/ ٢٦٧، وبغية الوعاة ٢/ ١٦٢-١٦٤).

(٨) انظر: شرح التسهيل ٣/ ٣٦٤.

(٩) في ع: وظاهرة.

(١٠) قال الناظم في الألفية: وشرط جزم بعد نهى أن تضع إن قبل لا دون تخالف يقع (انظر: شرح ابن عقيل ٢/ ٣٠٢).

(١١) بعدها في ع وس: نافية.

وأما الكسائي فلم يشترط ذلك، وجوّز الجزم في نحو: لا تدن من الأسد يأكلك،  
بتقدير إن تدن بغير نفي محتجاً بالسماع والقياس<sup>(١)</sup>. وعبرة التسهيل توهم إجراء خلاف<sup>(٢)</sup>  
الكسائي في مسألة الأمر<sup>(٣)</sup>.

[٢/ لم]<sup>(٤)</sup>

ويجزم المضارع أيضاً بلم؛ وهي<sup>(٥)</sup> حرف جزم لنفي المضارع وقلبه ماضياً، نحو:  
﴿لَمْ يَكِلِدْ وَلَمْ يُؤَلِّدْ﴾<sup>(٦)</sup>، وقد تهمل حملاً على ما أو لا، فيرفع المضارع بعدها<sup>(٧)</sup>، لكن  
هل هو ضرورة أو لغة؟ فيه خلاف، / ٢٨ أ / والنصب بها لغة<sup>(٨)</sup> حكاهما اللحياني<sup>(٩)</sup>،  
وقريء ﴿أَلَمْ تَشْرَحْ﴾<sup>(١٠)</sup> [بالنصب، لكن لك أن تقول بالجزم على هذه القراءة أصله  
نشرح بنون التوكيد]<sup>(١١)</sup>.

(١) أما القياس فهو أن المنصوب بعد الفاء جاز فيه ذلك، فكذلك إذا سقطت الفاء نحو قوله تعالى: ﴿لَا تَقْرَءُوا عَلَى  
اللَّهِ كَذِبًا فَيَسْجُجَكُمْ يَعَذَابُ﴾. وأما السماع فكما في الحديث النبوي الشريف من أكل من هذه الشجرة....  
وقول الصحابة أيضاً: يا رسول الله لا تشرف يصبك سهم (انظر: حاشية الحمصي ١/ ١٢٨).

(٢) بعدها في ق: مسألة.

(٣) قال ابن مالك: «فإن لم يحسن إقامة إن تفعل وإن لا تفعل مقام الأمر والنهي لم يجزم جوابها خلافاً للكسائي»  
(انظر: شرح التسهيل ٣/ ٣٦٢).

(٤) قال ابن هشام في قطر الندى: ويجزم أيضاً بلم؛ نحو: ﴿لَمْ يَكِلِدْ وَلَمْ يُؤَلِّدْ﴾، ولما؛ نحو: ﴿لَمْ يَنْقِضْ﴾  
(انظر: شرح قطر الندى ص ٧٩).

(٥) في ع: وهو.

(٦) سورة الإخلاص، الآية ٣.

(٧) من ذلك ما أنشده الأخفش وثلث: لولا فوارس من نعم وأشرتهم يوم الصلفاء لم يوفون بالجار

(انظر: سمر صناعة الإعراب ٤٤٨/ ١، وشرح المفصل ٨٨/ ٧، وجمع الهوامع ٤٤٧/ ٢).

(٨) انظر: جمع الهوامع ٤٤٧/ ٢، وتفسير البحر المحيط ٤٨٣/ ٨.

(٩) اللحياني: هو علي بن المبارك وقيل ابن حازم، أبو الحسن اللحياني كان حياً قبل سنة ١٨٩ هـ، تتلمذ على  
الكسائي والأصمعي، وأخذ عنه أبو عبيد القاسم بن سلام، من مصنفاته: النوادر المشهورة. (انظر: معجم  
الأدباء ١٠٦/ ١٤، وبغية الوعاة ١٨٥/ ٢، وهدية العارفين ٦٦٨/ ١، والفهرست ٤٨/ ١).

(١٠) سورة الانشراح من الآية ١. وهذه قراءة أبي جعفر وخرجت على أنها لغة إهمال لم، وقيل أصل الفعل  
نشرح ثم أبدلت النون ألفاً ثم حذفت الألف تخفيفاً. (انظر: تفسير البحر المحيط ٤٨٣/ ٨).

(١١) زيادة من دوس.

[٣/ لم]

ولما أختها، وهي مركبة من لم وما. ويقال فيها: حرف جزم لنفي المضارع وقلبه  
ماضياً، متصلاً بنفيه، متوقفاً بثبوته، نحو: ﴿لَمْ يَنْقِضْ مَا أَمَرَهُ﴾<sup>(١)</sup>.

[الاتفاق والاختلاف بين لم ولما]

ويشتركان في الحرفية، والاختصاص بالمضارع، والنفي، والجزم، والقلب للماضي<sup>(٢)</sup>،

وجواز دخول همزة الاستفهام عليهما<sup>(٣)</sup>.

وتنفرد لم: ١ / بمصاحبة أداة الشرط؛ نحو: إن لم، ولو لم.

٢ / وبجواز<sup>(٤)</sup> انقطاع نفي منفيها؛ نحو: ﴿هَذَا أَقَى عَلَى الْإِنْسَانِ حِينَ مَنَ الْذَهَرِ لَمْ يَكُنْ  
شَيْئًا مَذْكُورًا﴾<sup>(٥)</sup>، ومن ثم جاز: لم يكن ثم كان، وامتنع: لما يكن ثم كان. قال الدماميني<sup>(٦)</sup>:  
لما فيه من التناقض؛ لأن امتداد النفي واستمراره إلى زمن التكلم يمنع من الإخبار بأن  
ذلك المنفي<sup>(٧)</sup> المستمر نفيه وجد في الزمن<sup>(٨)</sup> الماضي. نعم الإخبار بأنه سيكون فيما يستقبل  
صحيح، ولا ينافي استمرار النفي في الحال<sup>(٩)</sup>.

(١) سورة عبس، من الآية ٢٣. وقد ورد في الأصل يقضي وهو تحريف. والآية بتامها ﴿لَمْ يَنْقِضْ مَا أَمَرَهُ﴾.

(٢) في ع ود وب: للمضي.

(٣) في الأصل عليها، والمثبت من ق وب.

(٤) في الأصل ويجوز، والمثبت من ق وب ود.

(٥) سورة الدهر، الآية ١.

(٦) الدماميني: هو محمد بن أبي بكر بن عمر القرشي المخزومي، بدر الدين المعروف بابن الدماميني المتوفى بالهند

سنة ٨٢٧ هـ، أديب نحوي عروضي فقيه، تتلمذ على ابن خلدون، من تصانيفه: تحفة الغرب في شرح مغني  
الليبي، وشرح لامية العرب. (انظر: بغية الوعاة ٦٦-٦٧، وحسن المحاضرة ١١٣/ ١، وهدية العارفين

١٨٥/ ٢، وشذرات الذهب ١٨١/ ٧).

(٧) في ع: النفي.

(٨) سقطت الزمن من ق وب ود.

(٩) انظر: تحفة الغرب في شرح مغني الليبي، للدماميني - مخطوطاً - اللوحة ١٧١، الصفحة الثانية.

وتنفرد لها: ١/ بجواز حذف مجزومها اختياراً؛ تقول: قاربْتُ البلدَ ولما، أي [ولما] أَدْخُلُها، وأما قوله:

٤٧- إَحْفَظْ وَدِيعَتَكَ الَّتِي<sup>(١)</sup> اسْتَوْدَعْتَهَا يَوْمَ الْأَعَازِبِ إِنْ وَصَلْتَ وَإِنْ لَمْ

فضرورة.

٢/ وَتَوَقَّعْ مَنْفِيَّهَا؛ نحو: ﴿وَلَمَّا يَدْخُلِ الْإِيمَانُ فِي قُلُوبِكُمْ﴾<sup>(٢)</sup>، ومن ثَمَّ امْتَنَعَ أَنْ يُقَالَ: لَمَّا يَجْتَمِعُ الضَّدَانُ؛ لاستحالة اجتماعهما، وتوقع المستحيل محال.

[٤/ اللام ولا الطليتين]

ويجزم المضارع أيضاً باللام ولا الطليتين - أي: الدالتين على الطلب - فدخل في ذلك:

■ لَامُ الْأَمْرِ؛ نحو: ﴿لِيُنْفِقْ ذُو سَعَةٍ مِّن سَعَتِهِ﴾<sup>(٣)</sup>.

■ وَلَا مِ الدَّعَاءِ؛ نحو: ﴿لِيَقْضِيَ إِلَيْنَا رَبُّكَ﴾<sup>(٤)</sup>.

(١) زيادة من ع.

(٢) في د: الذي.

(٣) البيت من الكامل لإبراهيم بن هرمة في ديوانه ص ١٩١، وخزانة الأدب ٨/٩-١٠، والدرر اللوامع ٦٦/٥، وبلا نسبة في أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ٤/٢٠٢، وجمع الهوامع ٢/٤٤٧.

اللغة: (الأعازب) التباعد، ورُوي: الأغارب. ويوم الأعازب يوم من أيام العرب المجهولة الذكر.

والشاهد فيه: (وإن لم) حيث حذف مجزوم (لم)، وتقديره: تصل، وهذا الحذف من الضرورة.

(٤) سورة الحجرات، من الآية ١٤. وهي بتمامها ﴿قَالَتِ الْأَعْرَابُ آمَنَّا قُلْ لَمْ تُؤْمِنُوا وَلَكِنْ قُولُوا أَسْلَمْنَا وَلَمَّا يَدْخُلِ الْإِيمَانُ فِي قُلُوبِكُمْ وَلَنْ يُطِيعُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ لَا يَلِتُكَرْمِنْ أَعْمَالِكُمْ شَيْئاً إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾.

(٥) قال ابن هشام في قطر الندى: وباللام ولا الطليتين: نحو ﴿لِيُنْفِقْ﴾، ﴿لِيَقْضَى﴾، ﴿لَا تُشْرِكْ﴾، ﴿لَا تُؤَاخِذْنَا﴾ (انظر: شرح قطر الندى ص ٧٩).

(٦) سورة الطلاق، من الآية ٧، وهي بتمامها ﴿لِيُنْفِقْ ذُو سَعَةٍ مِّن سَعَتِهِ وَمَنْ قُدِرَ عَلَيْهِ رِزْقُهُ فَلْيُفْسِقْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ غَنِيّاً﴾.

(٧) سورة الزخرف، من الآية ٧٧. وهي بتمامها ﴿وَنَادُوا بِمَكِيلِكَ لِيَقْضِيَ إِلَيْنَا رَبُّكَ قَالَ إِنَّكُمْ تُكَذِّبُونَ﴾.

■ ولا الناهية؛ نحو: ﴿لَا تُشْرِكْ بِاللَّهِ﴾<sup>(١)</sup>.

■ ولا الدعائية؛ نحو: ﴿رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِنْ نَسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا﴾<sup>(٢)</sup>.

وجزم فعل الغائب والمُخاطَب بلا كثير؛ قال الرضي<sup>(٣)</sup>: على السواء، ولا تختص بالغائب كاللام، وفي الارتشاف ما يخالفه<sup>(٤)</sup>.

وأما جزمها فعل المتكلم فقليل جداً؛ سواءً بُني للفاعل أم للمفعول. وما في الأوضح<sup>(٥)</sup> من التفصيل فهو طريقة لبعضهم.

(١) سورة لقمان، من الآية ١٣. وهي بتمامها ﴿وَإِذْ قَالَ لُقْمَنُ لِبْنِهِ، وَهُوَ يَعِظُهُ، يَبْنَى لَا تُشْرِكْ بِاللَّهِ إِنَّ الشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ﴾.

(٢) سورة البقرة، من الآية ٢٨٦. وهي بتمامها ﴿لَا يَكْلِفُ اللَّهُ نَفْساً إِلاً وَسَعَهَا لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِنْ نَسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا رَبَّنَا وَلَا تَحْمِلْ عَلَيْنَا إَصْرًا كَمَا حَمَلْتَهُ عَلَى الَّذِينَ مِن قَبْلِنَا رَبَّنَا وَلَا تُحَمِّلْنَا مَا لَا طَاقَةَ لَنَا بِهِ وَاعْفُ عَنَّا وَارْحَمْنَا أَنْتَ مَوْلَانَا فَانصُرْنَا عَلَى الْقَوْمِ الْكَافِرِينَ﴾.

(٣) انظر: شرح الكافية ٨٨/٤. والعبارة بتمامها كما في شرح الكافية: ولأه النهي تحي للمخاطب والغائب على السواء، ولا تختص بالغائب كاللام.

(٤) في ب: يختص.

(٥) قال أبو حيان: الأكثر كونها للمخاطب، ويضعف للمتكلم نحو قوله: لا أعرفن... وللغائب، نحو: لا يخرج زيد (انظر: ارتشاف الضرب ٤/١٨٥٨، وجمع الهوامع ٢/٤٤٥).

(٦) كقوله عليه السلام: لا ألفين أحدكم متكئاً على أريكته.. (انظر: جمع الهوامع ٢/٤٤٥، وسنن أبي داود برقم ٤٦٠٥).

(٧) انظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ٤/١٩٨، حيث قال ابن هشام: وجزمها فعلي المتكلم مبنيين للفاعل نادر؛ كقوله:

لا أعرفن ربرباً حوراً مدامعها،

وقال:

إذا ما خرجنا من دمشق فلا نعد

ويكثر لا أخرج ولا نخرج لأن النهي غير المتكلم. (والربرب: القطيع من البقر، والمدامع: أماكن الدمع وهي العيون).

وهذه الأحرف الأربعة المتقدمة مع الطلب - إن قلنا إنه الجازم بنفسه<sup>(١)</sup> - تجزئ<sup>(٢)</sup> فعلاً واحداً كما مثلنا.

وبقية الأدوات الآتية تجزئ فِعْلَيْنِ متَفَقِّينِ أو مُخْتَلَفَيْنِ:

■ امْضَارِعَيْنِ؛ فَالْجَزْمُ لِلْفِظْهِمَا، نَحْوَ: ﴿وَإِنْ تَعُوذُوا نَعُدْ﴾<sup>(١٨)</sup>.

(٢) كقوله عليه السلام: فَلَأُصِلَّ لَكُمْ (انظر: حاشية الحمصي ١/ ١٣٠).

(٤) اختلف النحاة في جازم الفعل المضارع الواقع بعد طلب على أربعة مذاهب:

الثاني: إن فعل الطلب قد ناب عن شرط، أي حذفت جملة الشرط، وأُنبتت هذه في العمل منابها، وقال به الفارسي وصححه ابن عصفور.

الرابع: إنه يجوز بشرط مقدّر قبلها دلّ عليه ما قبله، وعليه أكثر المتأخرين واختاره أبو حيان. (انظر: الكتاب ٩٨/٣، وشرح جبل الزجاجة ١٩٥/٢-١٩٦، وارتشاف الضرب ٤/١٦٨٤، وشرح التصريح ٢٤١/٢).

(٦) قال ابن هشام في قطر الندى: وَيَجْزُمُ فَعْلَيْنِ: إِنْ، وَإِذَا مَا، وَأَيْنَ، وَأَنْتَى، وَأَيَّانَ، وَمَتَى، وَمَهْمَا، وَمَنْ، وَمَا، وَحَيْثَمَا، نَحْوُ: ﴿إِنْ يَسَأْ يَدْعُبُكُمْ﴾ ﴿مَنْ يَعْصِلْ سَوْءًا يُجْزِ بِهٖ﴾ ﴿مَا نَسَخَ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِنْهَا﴾<sup>١</sup> وَيُسَمَّى الْأَوَّلُ شَرْطًا وَالثَّانِي جَوَابًا وَجَزَاءً. (انظر: شرح قطر الندى ص ٧٩).

(٨) سورة الأنفال، من الآية ١٩. وهي بتامها ﴿إِنْ تَسْتَفِخُوا فَقَدْ جَاءَكُمْ الْفَتْحُ وَإِنْ تَنْتَهُوا فَهُوَ حَرٌّ لَكُمْ وَإِنْ تَعُودُوا نَعْدُ وَلَنْ نُنْفِ عَنْكُمْ فِتْنًا وَلَكُمْ كُفْرٌ وَأَنَّ اللَّهَ مَعَ الْمُؤْمِنِينَ﴾.

ب. وَإِنْ كَانَا مُخْتَلِفَيْنِ مَاضِيًا وَمُضَارِعًا، وَعَكْسُهُ؛ فَلَكَ مِنْهُمَا حُكْمُهُ؛ نَحْوُ: ﴿مَنْ كَانَتْ يُرِيدُ حَرْثَ الْآخِرَةِ نَزَدْنَاهُ فِي حَرْثِهِ﴾<sup>(١١)</sup>، وَنَحْوُ: «مَنْ يَقُمْ لَيْلَةَ الْقَدْرِ إِيَّانَا احْتِسَابًا غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ»<sup>(١٢)</sup> [ مِنْ ذَنْبِهِ ]<sup>(١٣)</sup>.

١-٢/ وهي إن وإذما؛ وهما موضوعان للدلالة على مجرّد تعليق الجواب على الشرط.

فهو في نحو: أَيُّهُمْ يَنْقُضُ أَقْمَ مَعَهُ لَنْ يَعْقِلَ، وفي نحو: أَيُّ الدوابِّ تَرْكَبُ أَرْكَبُ لَهَا لَا يَعْقِلُ، وفي<sup>(١)</sup> نحو: أَيُّ يَوْمٍ تَصُومُ أَصْمُ لِلزَّمَانِ، وفي نحو: أَيُّ مَكَانٍ تَجْلِسُ أَجْلِسُ لِلْمَكَانِ.

٦-٧ / وأَيَّانَ وَمَتَى؛ وهُمَا مَوْضُوعَانِ لِلدَّلَالَةِ عَلَى الزَّمَانِ، ثُمَّ ضُمْنَا مَعْنَى الشَّرْطِ.

(٢) سورة الشورى، من الآية ٢٠. وهي بتمامها ﴿مَنْ كَانُ يُرِيدُ حَرْثَ الْآخِرَةِ نَزِدْ لَهُ فِي حَرْثِهِ وَمَنْ كَانُ يُرِيدُ حَرْثَ الدُّنْيَا نُؤْتِهِ مِنْهَا وَمَا لَهُ فِي الْآخِرَةِ مِنْ نَصِيبٍ﴾.

(٤) زيادة من ع.

ذَنبِهِ (انظر: صحيح البخاري، كتاب الايمان، باب قيام ليلة القدر، رقم ٣٤، والمسند المستخرج على صحيح الإمام مسلم لأبي نعيم ٣٥٥/٢)، وللحديث رواية أخرى: من قام رمضان إيماناً واحتساباً غُفِرَ له ما تقدم من ذنبه، ومن قام ليلة القدر إيماناً واحتساباً غُفِرَ له ما تقدم من ذنبه. (انظر: صحيح البخاري/ كتاب الصيام - رقم ١٨٠٢ - ٦٧٢/٢، وصحيح ابن حبان ٢٨٤/٦، وسنن النسائي ١٥٥/٤، ومسند أحمد ٣٧٤/٢ و ٤٠٨).

(٦) سقطت وفي من ع.

٨-٩ / ومهما وما؛ وهما موضوعان للدلالة على ما لا<sup>(١)</sup> يعقل، ثم ضمنا معنى الشرط.

١٠ / \* ومن؛ وهو موضوع لمن يعقل، ثم ضمنا معنى الشرط<sup>(٢)</sup>.

١١ / وحيثما، وهو كإين وأنى.

[شواهد على أدوات الشرط الجازمة]

مثال الجزم بأن نحو: ﴿إِنْ يَشَأْ يُذْهِبْكُمْ﴾<sup>(٣)</sup>.

وبإذما<sup>(٤)</sup> نحو:

٤٨ - وَأَنْتَ إِذْ نَسِيتَ مَا أَنْتَ أَمْرٌ بِهِ تُلْفِ مَنْ إِيَّاهُ تَأْمُرُ أَتِيَا<sup>(٥)</sup>

وبأيي نحو: ﴿أَيُّمَا مَا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى﴾<sup>(٦)</sup>.

وبأين نحو: ﴿أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِكُكُمُ الْمَوْتُ﴾<sup>(٧)</sup>.

وبأني نحو قوله:

٤٩ - خَلِيلِي أَنَّى تَأْتِيَانِي تَأْتِيَا أَخَا غَيْرِ مَا يُرْضِيكُمَا لَا يُجَاوِلُ<sup>(٨)</sup>

وبأيان نحو:

٥٠ - أَيَّانَ تُؤْمِنُكَ تَأْمَنُ غَيْرَنَا.....<sup>(٩)</sup>

وبمتى نحو:

٥١ - متى تَأْتِيهِ تَعْشُو إِلَى ضَوْءِ نَارِهِ تَحْذُ خَيْرَ نَارٍ عِنْدَهَا خَيْرٌ مُوقِدٍ<sup>(١٠)</sup>

وبمهما نحو: ﴿مَهْمَا تَأْتِيَانِي مِنْ آيَةٍ لَنَسْحَرَنَّ بِهَا فَمَا نَحْنُ لَكَ بِمُؤْمِنِينَ﴾<sup>(١١)</sup>.

وبمن نحو: ﴿مَنْ يَعْمَلْ سُوءًا يُجْزَ بِهِ﴾<sup>(١٢)</sup>.

وبما نحو: ﴿مَا نَنْسَخْ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِنْهَا أَوْ مِثْلَهَا﴾<sup>(١٣)</sup>.

(١) البيت من الطويل لليدبين ربيعة في ديوانه ص ٢٢٠، والكتاب ٣/ ٥٨، والمقتضب ٢/ ٤٨، وشرح التسهيل ٣/ ٣٨٩.

والشاهد فيه: (أتى تأتاني.... تأتيا) حيث جاءت أتى جازمة للفعلين المضارعين.

(٢) صدر بيت من البسيط بلا نسبة في شرح التسهيل ٣/ ٣٩٠، وشرح شذور الذهب ص ٤٣٦، وشرح

الأشمنوني ٣/ ٥٧٩، وشرح ابن عقيل ٢/ ٣١٢. والبيت بتمامه: أيان تؤمنك تأمن غيرنا، وإذا لم تدرك الأمن

متا لم تزل حذرا.

والشاهد فيه: (أيان تؤمنك... تأمن) حيث جاءت أيان جازمة للفعلين المضارعين.

(٣) البيت من الطويل للحطيفة في ديوانه برواية ابن السكيت ص ٨١، والكتاب ٣/ ٨٦، وشرح ابن عقيل ٢/

٣١١، وخزانة الأدب ٣/ ٧٤.

اللغة: (تعشو) تحييه على غير هداية، (موقد) أراد الأمر بالإيقاد دلالة على الكرم.

والشاهد فيه: (متى تأته.... تحذ) حيث جاءت متى جازمة للفعلين المضارعين.

(٤) سورة الأعراف، من الآية ١٣٢. وهي بتمامها ﴿وَقَالُوا مَهْمَا تَأْتِيَانِي مِنْ آيَةٍ لَنَسْحَرَنَّ بِهَا فَمَا نَحْنُ لَكَ بِمُؤْمِنِينَ﴾<sup>(١)</sup>.

(٥) سورة النساء، من الآية ١٢٣. وهي بتمامها ﴿لَيْسَ بِأَمَانِيكُمْ وَلَا أَمَانِي أَهْلِ الْكِتَابِ مَنْ يَعْمَلْ سُوءًا يُجْزَ

بِهِ وَلَا يُجِزْ لَهُ مِنْ دُونِ اللَّهِ وَلِيًّا وَلَا نَصِيرًا﴾<sup>(٢)</sup>.

(٦) سورة البقرة، من الآية ١٠٦. وهي بتمامها ﴿مَا نَنْسَخْ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِنْهَا أَوْ مِثْلَهَا أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ

اللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾<sup>(٣)</sup>.

(١) سقطت لا من ع.

(٢) ما بين النجمتين ساقط من ب.

(٣) سورة النساء من الآية ١٣٣، وسورة إبراهيم من الآية ١٩، وسورة فاطر من الآية ١٦. ونعام آية النساء ﴿إِنْ

يَشَأْ يُذْهِبْكُمْ أَيُّهَا النَّاسُ وَيَأْتِ بِغَيْرِكُمْ﴾<sup>(١)</sup> وَكَانَ اللَّهُ عَلَى ذَلِكَ قَدِيرًا<sup>(٢)</sup>.

(٤) في ق: وإذما.

(٥) البيت من الطويل بلا نسبة في شرح عمدة الحفاظ ص ٣٦٥، وشرح التسهيل ٣/ ٣٨٦، وشرح الأشمنوني

٣/ ٥٨٠، وشرح ابن عقيل ٢/ ٣١٣.

والشاهد فيه: (إذما تأت.... تلّف) حيث جاءت إذما جازمة للفعلين المضارعين.

(٦) سورة الإسراء، من الآية ١١٠. وهي بتمامها ﴿قُلْ أَدْعُوا اللَّهَ أَوْ ادْعُوا الرَّحْمَنَ أَيُّمَا مَا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى وَلَا

تَجْهَرُوا بِصَلَاتِكُمْ وَلَا تَخَافُ يَاسَ وَابْتَغِ بَيْنَ ذَلِكَ سَبِيلًا﴾<sup>(١)</sup>.

(٧) سورة النساء، من الآية ٧٨. وهي بتمامها ﴿أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِكُكُمُ الْمَوْتُ وَلَوْ كُنْتُمْ فِي بُرُوجٍ مُشِيدَةٍ وَإِنْ تُصِبْهُمْ حَسَنَةٌ

يَقُولُوا هَذِهِ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ وَإِنْ تُصِبْهُمْ سَخِيَةٌ يَقُولُوا هَذِهِ مِنْ عِنْدِكَ قُلْ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ قُلْ هَؤُلَاءِ الْقَوْمُ لَا يَكَادُونَ يَفْقَهُونَ

حَدِيثًا﴾<sup>(٢)</sup>.



وَبِحَيْثُهَا<sup>(١)</sup> نَحْوُ:

٥٢- حَيْثُهَا تَسْتَقِمُّ يُقَدَّرُ لَكَ اللهُ نَجَاحاً فِي غَابِرِ الْأَزْمَانِ<sup>(٢)</sup>

فَعَلِمَ أَنَّ هَذِهِ الْأَدَوَاتِ / ٢٩ أ / بِالنَّظَرِ لِمَوْضُوعِهَا سِتَّةَ أَقْسَامٍ، وَلَهَا صَدْرُ الْكَلَامِ.

[أقسام أدوات الشرط وفقاً للاسمية والحرفية]

وهي بالنظر إلى الخلاف في حقيقتها أربعة أقسام:

الأول: ما هو حرف باتفاق<sup>(٣)</sup>؛ وهو إن.

الثاني: ما هو اسم باتفاق؛ وهو الباقي ماعدا إذما ومهما.

الثالث: ما فيه خلاف [أيضاً]<sup>(٤)</sup>؛ والأصح أنه حرف<sup>(٥)</sup> وهو إذما.

الرابع: ما فيه خلاف؛ والأصح أنه اسم<sup>(٦)</sup> وهو مهما.

[إعراب أسماء الشرط]

ثُمَّ ما هو اسم باتفاق<sup>(٧)</sup> إن وقع على:

■ زمانٍ أو مكانٍ فظرفٌ.

(١) في ع: أو.

(٢) البيت من الخفيف بلانسية في شرح شذور الذهب ص ٣٣٧، وشرح ابن عقيل ٢/ ٣١٣، وشرح الأشموني ٤/ ١١.

والشاهد فيه: حيثما تستقيم يُقَدَّرُ... حيث جزم بحيثما فعلين.

(٣) في ع: بالاتفاق.

(٤) زيادة من ع وب وس.

(٥) هذا عند الجمهور وهي عند سيبويه بمنزلة (إن) الشرطية، وخالفهم المبرد وابن السراج والفارسي فقالوا بأن

(إذما) ظرف. (انظر: الكتاب ٣/ ٥٦-٥٧، والمقتضب ٢/ ٤٩، وشرح التسهيل ٣/ ٣٨٧، ومغني اللبيب

ص ١٢٠، وارتشاف الضرب ٤/ ١٨٦٢).

(٦) هذا عند الجمهور وخالفهم السهيلي فهي عنده حرف بمنزلة (إن)، وتبعه ابن يسعون (انظر: مغني اللبيب

ص ٤٣٥، وارتشاف الضرب ٤/ ١٨٦٣، والجنى الداني ٦١١-٦١٢).

(٧) سقطت من ق وع ود وس.

■ أو حدثٍ فمفعولٌ مطلقٌ.

■ وإلا؛ فإن وقع بعده فعلٌ لازمٌ فمبتدأٌ خبرُهُ جملةُ الشرطِ<sup>(١)</sup> على ما صحَّحه في المُغْنِي<sup>(٢)</sup>.

■ أو متعدِّدٌ واقعٌ عليه فمفعولٌ به.

■ أو على ضميره أو متعلِّقِهِ فاشتغالٌ<sup>(٣)</sup>. وكذا القول في أسماء الاستفهام<sup>(٤)</sup>.

[تسمية فعلي أداة الشرط]

ويُسمَّى الفعلُ الأوَّلُ مِنَ الفعلينِ المجزومينِ بأحدِ هذه الأدواتِ شرطاً؛ لِتَعْلِيْقِ<sup>(٥)</sup> الحكمِ عليه. ويُسمَّى الثاني منهما جواباً؛ لِأَنَّهُ مُتَرَتَّبٌ<sup>(٦)</sup> على الشرطِ كما يترتَّبُ الجوابُ على السؤالِ، وجزاءٌ أيضاً؛ لِأَنَّ مضمونَهُ جزاءٌ لمضمونِ الشرطِ. وتسميتهُ جواباً مجازٌ، وكذا<sup>(٧)</sup> جزاءٌ؛ لِأَنَّ الجزاءَ هو الفعلُ المترتَّبُ<sup>(٨)</sup> على فعلٍ آخرٍ ثواباً عليه أو عقاباً، وهذا مفقودٌ هنا.

(١) بعدها في د: نحو: من يقوم أقم معه، ونحو: أي مكانٍ تجلسُ أجلسُ، ولعله إدراج من الناسخ أو الشارح.

(٢) انظر: مغني اللبيب ص ٦٠٧-٦٠٨، وذكر فيه قولين آخرين مرجوحين هما اعتبار جملة جواب الشرط هي الخبر أو مجموع الشرط والجواب هما الخبر.

(٣) كما في: مَنْ رَأَيْتَهُ فَأَكْرَمَهُ، وَمَنْ رَأَيْتَ أَخَاهُ فَأَكْرَمَهُ. (انظر: مغني اللبيب ص ٦٠٨، وحاشية الحمصي ١/ ١٣١).

(٤) نحو: ﴿أَيَّانَ يَعْشَوْنَ﴾ - النحل: ٢١ -، ﴿فَإِنَّ نَازِعَاتٍ﴾ - التكاوير: ٢٦ - وكلاهما منصوبان على الظرفية

الزمانية أو المكانية، و﴿أَيَّ مُنْقَلَبٍ يَنْقَلِبُونَ﴾ - الشعراء: ٢٢٧ - منصوب على المفعولية المطلقة، وَمَنْ أَب

لك؟ مرفوع على الابتداء، وَمَنْ زَيْدٌ؟ مرفوع على الخبرية - وَمَنْ قَامَ؟ مرفوع على أنه مبتدأ، و﴿فَأَيَّ عَائِدَتٍ

أَلَّهُ تُنْكِرُونَ﴾ - غافر: ٨١ - منصوب على المفعول به، وَمَنْ رَأَيْتَهُ؟ وَمَنْ رَأَيْتَ أَخَاهُ؟ منصوب على الاشتغال

أو مرفوعة على الابتداء. (انظر: مغني اللبيب ص ٦٠٧-٦٠٨).

(٥) في ق وع ود وس: تعلق.

(٦) في ع ود: يترتب.

(٧) في ق وع ود وس: وكذلك.

(٨) في س: المرتب.

## [الخلاف في اعتبار بعض أدوات الشرط جازمة]

وأسقط من الجوازم ما ذكره بعضهم؛ وهو إذا وكيفما ولو:

# لأن المشهور في إذا أنها لا تجزم إلا في الشعر خاصة<sup>(١)</sup>؛ كقوله<sup>(٢)</sup>:

٥٣- وإذا تُصَبَّك من الحوادث نكبة فاصبر فكل غمامة<sup>(٣)</sup> فستنجلي<sup>(٤)</sup>

# وفي كيفما عدم الجزم؛ لعدم السماع بذلك. وأجاز الكوفي<sup>(٥)</sup> الجزم بها قياساً على غيرها، وكذا أجاز الجزم بها دون ما.

# [وأما<sup>(٦)</sup> لو؛ فالأصح<sup>(٧)</sup> أنها لا تجزم أصلاً، ومن أجازها خصه بالشعر، كقوله:

٥٤- لو يشأ طار بها ذو مينة لاحق الأطال<sup>(٨)</sup> نهد ذو خصل<sup>(٩)</sup>

(١) انظر: الكتاب ٦١/٣، وشرح الكافية الشافية ١٥١/٢.

(٢) في ق: كقول الشاعر.

(٣) في ق: ملقة، وفي س: صباية.

(٤) البيت من الكامل لعبد الرحمن بن عبد الله المعروف بالأعشى الهمداني في ديوانه، والوافي بالوفيات ١٦٨/١٨، ولغيره في المحاسن والمساوي ص ١٣٤، وروايات البيت في غير رواية الفاكهي: ضباية تنكشف، بلية تنكشف، غمامة تنكشف.

والشاهد: مجيء إذا جازمة، وهو خاص بالشعر.

(٥) أي جمهور الكوفيين. (انظر: شرح التسهيل ٣/٣٩٠، وارتشاف الضرب ٤/١٨٦٨).

(٦) طمس في الأصل، والمثبت من جميع النسخ الأخرى.

(٧) في إعمال (لو) خلاف، فالجمهور على إهمالها، وأجاز قوم منهم ابن الشجري الجزم بها في الشعر خاصة (انظر: أمالي ابن الشجري ١/١٨٦-١٨٧، وارتشاف الضرب ٤/١٨٩٩، وخزانة الأدب ١١/٢٩٨).

(٨) البيت من الرمل لعلقة الفحل في ديوانه ص ١٣٤، ولامرأة من بني حارث في شرح التسهيل ٣/٤٠١، وخزانة الأدب ١١/٢٩٨، والدرر اللوامع ٥/٩٧.

(٩) اللغة: (المينة) النشاط، وأول جري الفرس (الأطال) الخواصر، واحده إطل، و(لاحق الأطال) أي قد لصقت إطله بأختها من الضمر، و(النهد) الجسيم المشرف من الخيل، و(الخصل) جمع خصلة وهي من الشعر معروفة، والمراد ذيله الكثير الشعر.

والشاهد فيه: (لو يشأ) حيث جزم الفعل بـلو، وهو ضرورة عند الجمهور وقياس في الشعر عند ابن الشجري، ورد ابن مالك استدلال ابن الشجري بأن يشأ في البيت مُسهلة يشأ فهو مقصور ثم أبدلت الألف همزة (انظر: شرح التسهيل ٣/٤٠١).

## [لحاق ما بأدوات الشرط]

وفهم من كلامه أن [الجزم]<sup>(١)</sup> بحيث وإذ مخصوص باقتران ما بهما كما لفظ به؛ وهو الأصح<sup>(٢)</sup>. وأما غيرهما فهو قسمان:

١/ قسم لا يلحقه ما؛ وهو من وما<sup>(٣)</sup> ومهما وأنى.

٢/ وقسم يجوز فيه الأمران؛ وهو إن وأين<sup>(٤)</sup> وأي ومتى وأيان.

## [الآراء في جازم فعلي الشرط]<sup>(٥)</sup>

١/ وما ذكره من أن هذه الأدوات جازمة ٢٩/ب / للشرط والجواب معاً هو مذهب سيبويه ومحققي أهل البصرة<sup>(٦)</sup>.

واعترض بأن الجازم كالجاء؛ فلا يعمل في شيئين، وبأنه ليس لنا ما يتعدّد عمله إلا ويختلف كرفع ونصب<sup>(٧)</sup>. وأجيب بالفرق؛ بأن الجازم لما كان لتعليق حكم على آخر عمل فيهما بخلاف الجاء، وبأن تعدّد العمل قد عُهد من غير اختلاف؛ كمفعولي ظن ومفاعيل أعلم.

٢/ وقيل إن الشرط مجزوم بالأداة، والجواب مجزوم بالشرط. واختاره ابن مالك في التسهيل<sup>(٨)</sup>.

(١) طمس في الأصل، والمثبت من جميع النسخ الأخرى.

(٢) قال سيبويه: ولا يكون الجزاء في حيث ولا في إذ حتى يُضم إلى كل واحد منهما ما فتصير إذ مع ما بمنزلة إنا وكأنا (انظر: الكتاب ٣/٥٦-٥٧، وارتشاف الضرب ٤/١٨٦٦، ١٨٦٢).

(٣) سقطت ما من س.

(٤) سقطت أين من د و ب و س، وسقطت إن من ق.

(٥) انظر المسألة الرابعة والثانين في الإنصاف في مسائل الخلاف ٢/٦٠٢-٦١٥.

(٦) انظر: الكتاب ٣/٦٢-٦٣، وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ٤/٢٠٤، والمساعد على تسهيل الفوائد ٣/١٥٢.

(٧) وقد رده ابن مالك في شرح التسهيل ٣/٣٩٨.

(٨) قاله الأخفش. (انظر: شرح التسهيل ٣/٣٩٧، وشرح التصريح ٢/٢٤٨، وجمع الموامع ٢/٤٦١).

٣/ وَقِيلَ إِنَّ الْأَدَاةَ وَالشَّرْطَ كِلَاهُمَا جَزَمَ الْجَوَابَ؛ كَمَا قِيلَ إِنَّ الْإِبْتِدَاءَ وَالْمُبْتَدَأَ كِلَاهُمَا رَفَعَ الْخَبَرَ<sup>(١)</sup>.

٤/ وَقِيلَ إِنَّ الشَّرْطَ وَالْجَوَابَ تَجَاوَزَا؛ كَمَا قِيلَ إِنَّ الْمُبْتَدَأَ وَالْخَبَرَ تَرَاوَعَا<sup>(٢)</sup>.

[حَكْمُ دُخُولِ الْفَاءِ فِي جَوَابِ الشَّرْطِ]<sup>(٣)</sup>

[أ/ وجوباً]

وإذا لم يصلح الجواب لمباشرة الأداة<sup>(٤)</sup> - أي: أداة الشرط - كأن كان؛ أي: الجواب<sup>(٥)</sup>:

١. جملة اسمية.

٢. أو فعلية؛ فعلها:

• طلبي.

• أو جامد.

• أو منفى بحرف نافٍ غير لا ولم.

• أو مقرون بقَدْ أو بحرف تنفيس.

قُرِنَ بِالْفَاءِ وَجُوباً؛ لِيَحْصُلَ الرِّبْطُ بَيْنَ الْجَوَابِ وَشَرْطِهِ.

وُخْصِصَتِ الْفَاءُ بِذَلِكَ؛ لِمَا فِيهَا مِنْ مَعْنَى السَّبَبِيَّةِ، وَلِمُنَاسِبَتِهَا لِلْجُزْأِ مِنْ مَعْنَى مِنْ حَيْثُ إِنَّ مَعْنَاهَا التَّعْقِيبُ بِلا فَصْلٍ، كَمَا أَنَّ الْجُزْأَ يَتَعَقَّبُ عَلَى الشَّرْطِ كَذَلِكَ.

(١) نسب هذا القول إلى سيبويه والخليل والأخفش أيضاً. (انظر: الكتاب ٣/ ٦٣، وارتشاف الضرب ٤/ ١٨٧٧، والمساعد على تهليل الفوائد ٣/ ١٥٢، وجمع الهوامع ٢/ ٤٦١).

(٢) وهذه المذاهب للبصريين، وذهب المازني أيضاً إلى أنه مبني على الوقف، أما الكوفيون فذهبوا إلى أن جواب الشرط مجزوم على الجوار. (انظر: الإنصاف في مسائل الخلاف ٢/ ٦٠٢، وشرح التسهيل ٣/ ٣٩٧، والمساعد على تهليل الفوائد ٣/ ١٥٣).

(٣) قال ابن هشام في قطر الندى: وإذا لم يصلح لمباشرة الأداة قُرِنَ بِالْفَاءِ، نحو: ﴿وَإِنْ يَسْسَسْكَ بِخَيْرٍ فَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾، أو بإذا النجائية؛ نحو: ﴿وَإِنْ نَصَبْتُمْ سِنَّةً يَمَاقِدَ مَتَّ أَيْدِيَهُمْ إِذَا هُمْ يَفْتَنُونَ﴾ (انظر: شرح قطر الندى ص ٧٩).

(٤) سترد أمثلة هذه الحالات في الصفحة التالية.

(٥) سقطت أي الجواب من ع ودوب وس.

[ب/ امتناعاً]

فَإِنْ<sup>(١)</sup> صَلَحَ لِذَلِكَ امْتِنَعَ دُخُولُهَا عَلَيْهِ.

[ج/ جوازاً]

نَعَمْ إِنْ كَانَ مُضَارِعاً مُثَبِّتاً أَوْ مَنفِيّاً بِلَا؛ فَوْجِهَانِ كَمَا فِي الْكَافِيَةِ لِابْنِ الْحَاجِبِ، وَجَزَمَ بِهِ الرُّضِيُّ<sup>(٢)</sup>.

وَمَا ذَكَرَهُ قَانُونُ كُلِّي حَسَنٌ فِي ضَبْطِ<sup>(٣)</sup> مَا تَدْخُلُهُ<sup>(٤)</sup> الْفَاءُ، وَقَدْ سَبَقَهُ إِلَيْهِ ابْنُ مَالِكٍ<sup>(٥)</sup>.

قَالَ أَبُو حَيَّانَ<sup>(٦)</sup>: وَهَذَا أَحْسَنُ وَأَقْرَبُ بِمَا ذَهَبَ إِلَيْهِ بَعْضُ أَصْحَابِنَا مِنْ تَعْدَادِ مَا تَدْخُلُهُ<sup>(٧)</sup> الْفَاءُ.

[شَوَاهِدٌ عَلَى دُخُولِ الْفَاءِ فِي جَوَابِ الشَّرْطِ]

فَالْجُمْلَةُ الْأَسْمِيَّةُ؛ نَحْوُ: ﴿وَإِنْ يَسْسَسْكَ بِخَيْرٍ فَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾<sup>(٨)</sup>.

وَالْفَعْلِيَّةُ الَّتِي فَعْلُهَا طَلْبِيٌّ؛ نَحْوُ: ﴿إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ﴾<sup>(٩)</sup>، وَقَيْسٌ<sup>(١٠)</sup> عَلَيْهِ بَقِيَّةُ<sup>(١١)</sup> أَنْوَاعِ الطَّلَبِ الْمُتَقَدِّمَةِ.

(١) في د: فإذا.

(٢) انظر: شرح الكافية ٤/ ١١٥، ١١٧.

(٣) في د: كل.

(٤) في ع: يدخله.

(٥) انظر: شرح التسهيل ٣/ ٣٩٤.

(٦) لم أجد هذا النص في كتب أبي حيان التي وقعت عليها.

(٧) في ع: يدخله.

(٨) سورة الأنعام، من الآية ١٧. والآية بتمامها: ﴿وَإِنْ يَسْسَسْكَ بِخَيْرٍ فَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾.

(٩) سقطت يحيبكم الله من ق وب وس.

(١٠) سورة آل عمران، من الآية ٣١. والآية بتمامها: ﴿قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾.

(١١) في ع ودوب وس: وقس.

(١٢) في س: بعض.

والتي فعلها جامد؛ نحو: ﴿إِنْ تَرَنِ أَنَا أَقَلَّ مِنْكَ مَالًا وَوَلَدًا﴾ ﴿٣٨﴾ فَعَسَى رَبِّي ﴿٣٩﴾ والمنفي؛ نحو: ﴿وَمَا يَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ فَلَنْ يُكْفَرُوهُ﴾ ﴿٤٠﴾، ونحو: ﴿إِنْ تَوَلَّيْتُمْ فَمَا سَأَلْتُكُمْ مِنْ أَجْرٍ﴾ ﴿٤١﴾.

والمقرون / ٣٠ / بقض؛ نحو: ﴿إِنْ يَسْرِقْ فَقَدْ سَرَقَ أَخٌ لَهُ مِنْ قَبْلُ﴾ ﴿٤٢﴾.

أو "بحرف تنفيس؛ نحو: ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ عَيْلَةً فَسَوْفَ يُغْنِيَكُمْ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ﴾ ﴿٤٣﴾.

### [حذف الفاء]

وقد تحذف الفاء ضرورة؛ كقوله:

٥٥- مَنْ يَفْعَلِ الْحَسَنَاتِ اللَّهُ يَشْكُرْهَا [والشرُّ بالشر عند الله مثلان] ﴿٤٤﴾

(١) سورة الكهف، من الآيتين ٣٩ و٤٠. والآيتان بتامهما ﴿وَلَوْلَا إِذْ دَخَلْتَ جَنَّتِكَ قُلْتَ مَا شَاءَ اللَّهُ لَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ﴾ ﴿٤٥﴾ فَعَسَى رَبِّي أَنْ يُؤْتِيَنِي خَيْرًا مِنْ جَنَّتِكَ وَيُرْسِلَ عَلَيْهَا حُسْبَانًا مِنَ السَّمَاءِ فَتُصْبِحُ صَعِيدًا زَلَقًا ﴿٤٦﴾.

(٢) سورة آل عمران، من الآية ١١٥. والآية بتامهما ﴿وَمَا يَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ فَلَنْ يُكْفَرُوهُ وَاللَّهُ عَلِيمٌ بِالْمُفْعِلِينَ﴾ ﴿٤٧﴾.

(٣) سورة يونس، من الآية ٧٢. في الأصل: (وإن) وهو تصحيف. والآية بتامهما ﴿إِنْ تَوَلَّيْتُمْ فَمَا سَأَلْتُكُمْ مِنْ أَجْرٍ إِنْ أَجَرْتُمْ إِلَّا عَلَى اللَّهِ وَأَمِرتُ أَنْ أَكُونَ مِنَ الْمُنْذِرِينَ﴾ ﴿٤٨﴾.

(٤) سورة يوسف، من الآية ٧٧. والآية بتامهما ﴿قَالَ لَوْ أَنَّ لِی بَيْتًا مِثْلَ بَيْتِ آلِ يُوسُفَ لَأُصِيبَهُ وَكَمْ يُبْدِيهَا لَهُمْ قَالَ أَنْتُمْ شَرُّ مُمَكِّنَاتٍ وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا تَصِفُونَ﴾ ﴿٤٩﴾.

(٥) في ق و ب وس: وبحرف.

(٦) سقطت من فضله من ق.

(٧) سورة التوبة، من الآية ٢٨. والآية بتامهما ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّمَا الْمُشْرِكُونَ نجسٌ فَلَا يَقْرَبُوا الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ بِنَدَائِهِمْ هَكَذَا وَإِنْ خِفْتُمْ عَيْلَةً فَسَوْفَ يُغْنِيَكُمْ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ إِنْ شَاءَ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾ ﴿٥٠﴾.

(٨) زيادة من ع.

(٩) البيت من البسيط لكعب بن مالك في ديوانه ص ٢٨٨، وشرح أبيات سيبويه ١٠٩/٢، وبلا نسبة في الكتاب ٣/١١٤، والمحاسب ١/١٩٣، وشرح التسهيل ٣/٣٩٥.

والشاهد فيه: (الله يشكرها) هي جملة اسمية جواب الشرط، وكان الأصل أن يدخلها الفاء، لكنها حذفت للضرورة.

أو ندوراً؛ كقوله - عليه الصلاة والسلام -: «فإن جاء صاحبها وإلا استمتع بها» ﴿٥١﴾.

ولا يختص حذفها بها إذا كان الجواب جملة اسمية بدليل هذا الحديث، وقوله:

٥٦- مَنْ لَا يَزِلْ يَنْقَادُ لِلْغَيِّ وَالْهَوَى سَيُلْفَى عَلَى طَوْلِ السَّلَامَةِ نَادِمًا ﴿٥٢﴾

[ربط الجواب بإذا الفجائية بدل فاء الجزاء]

والربط بها "متعين في غير الجملة الاسمية، وأما فيها فيكون بها كما تقدم" ﴿٥٣﴾، أو بإذا الفجائية؛ لشيئها بالفاء في كونها لا يبتدأ بها، ولا تقع "إلا بعد ما هو متعقب" ﴿٥٤﴾، بما قبلها ﴿٥٥﴾، نحو: ﴿وَإِنْ تَصِبْهُمْ سَيِّئَةً يَمَا قَدَمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ﴾ ﴿٥٦﴾.

(١) الحديث برواية سويد بن غفلة قال: لَقِيتُ أَبِي بَنِ كَعْبٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - فَقَالَ: أَخَذْتُ صُرَّةَ مِائَةِ دِينَارٍ، فَأَتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَ: عَرَفْتُهَا حَوْلًا. فَعَرَفْتُهَا حَوْلًا، فَلَمْ أَجِدْ مَنْ يَعْرِفُهَا، ثُمَّ أَتَيْتُهُ فَقَالَ: عَرَفْتُهَا حَوْلًا، فَعَرَفْتُهَا، فَلَمْ أَجِدْ ثُمَّ أَتَيْتُهُ ثَلَاثًا، فَقَالَ: اخْفِظْ وَعَاءَهَا وَعَدَدَهَا وَوَكَّاءَهَا، فَإِنْ جَاءَ صَاحِبُهَا وَإِلَّا فَاسْتَمْتِعْ بِهَا، فَاسْتَمْتَعْتُ فَلَقِيتُهُ بَعْدَ بَمَكَّةَ، فَقَالَ: لَا أَذْرِي ثَلَاثَةَ أَحْوَالٍ أَوْ حَوْلًا وَاجِدًا (انظر: صحيح البخاري، كتاب اللقطة ٢/٨٥٥-٨٥٦، رقم ٢٢٤٨، وصحيح مسلم ٣/١٣٥٠، وسنن أبي داود ٢/١٣٤، برقم ١٧٠١)، وحيث فلا شاهد في هذه الرواية، وأما رواية الفاكهي فلم أجدها.

والشاهد فيه: حذف الفاء من جواب (إن)، والتقدير: إن جاء صاحبها فأعطه إياها، وإن لم يجي فاستمتع بها؛ أي: اللقطة.

(٢) البيت من الطويل، بلا نسبة في شرح التسهيل ٣/٣٩٥، وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ٤/٢١١، وشرح الأشموني ٣/٥٨٨، وشرح التصريح ٢/٢٥٠.

والشاهد فيه: (من لا يزل... سيلقى...) حيث سقطت الفاء من الجواب، وهو شاذ أو ضرورة.

(٣) أي: بالفاء.

(٤) انظر ص ١٠٩ من هذا الكتاب.

(٥) في ع: يقع.

(٦) في د: مستعقب.

(٧) بعدها في ع: والأحسن بما بعدها وهو إدراج من الناسخ؛ ليسلم المعنى، وهذا ما نته إليه الحمصي قائلاً: لعل الصواب بما بعدها (انظر: حاشية الحمصي ١/١٣٤). قلت: لعله تحريف من الناسخ أو سهو من المصنف.

(٨) سورة الروم، من الآية ٣٦. والآية بتامها ﴿وَإِذَا أَذْنُكَ النَّاسَ رَحِمَهُ فَوِّجُوا بِهَا وَإِنْ تَصِبْهُمْ سَيِّئَةً يَمَا قَدَمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ﴾ ﴿٥٧﴾.

## [شروط الجملة الاسمية المقترنة بإذا]

لكن لا بُدَّ في الجملة المقترنة بها أن:

١/ لا تكون طلبية؛ نحو: إن<sup>(١)</sup> أطاع زيد فسلام عليه.

٢/ ولا مقرونة بأداة نفي<sup>(٢)</sup>؛ نحو: إن قام زيد فما عمرو قائم.

٣/ ولا بيان؛ نحو: إن قام زيد فإن عمراً قائم.

فإن كانت أحد هذه الثلاثة وجبت الفاء. واستغنى عن ذكرها إحالة على المثال؛ فإنه

جامع للشروط الثلاثة.

وظاهر إطلاقه أن إذا يُربط بها الجواب - وإن كان جملة فعلية - وليس كذلك، وقد

اعتذر عنه في الشرح<sup>(٣)</sup>.

وظاهره أيضاً كغيره أن إذا يُربط بها الجواب بعد إن وغيرها من أدوات الشرط. ووقع

في بعض نسخ<sup>(٤)</sup> التسهيل<sup>(٥)</sup> تخصيص ذلك بـإن، وجرى<sup>(٦)</sup> عليه المصنف في أوضحه<sup>(٧)</sup>.

والمعتمد الإطلاق؛ لقوله تعالى: ﴿فَإِذَا أَصَابَ بِهِ مِنْ يَسَاءٍ مِنْ عِبَادِهِ إِذَا هُمْ يَسْتَبْشِرُونَ﴾<sup>(٨)</sup>.

(١) في د: إذا.

(٢) سقطت من س.

(٣) قال ابن هشام في شرح قطر الندى: وإنما لم أقيد في الأصل إذا الفجائية بالجملة الاسمية لأنها لا تدخل إلا

عليها، فأغنائي ذلك عن الاشتراط. (انظر: ص ٩٣).

(٤) سقطت من ق.

(٥) انظر: شرح التسهيل ٤٠١/٣.

(٦) في ق: هذا ما جرى، وفي د: وجب.

(٧) انظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ٢١٢-٢١٣/٤.

(٨) في ق وس: كقوله.

(٩) سورة الروم، من الآية ٤٨. والآية بتمامها ﴿اللَّهُ الَّذِي يُرْسِلُ الرِّيحَ فَتُبْرِئُ سَحَابًا فَيَبْسُطُهُ فِي السَّمَاءِ كَيْفَ يَشَاءُ وَيَجْعَلُهُ كِسَفًا فَتَرَى الْوَدْقَ يَخْرُجُ مِنْ خِلَالِهِ. فَإِذَا أَصَابَ بِهِ مِنْ يَسَاءٍ مِنْ عِبَادِهِ إِذَا هُمْ يَسْتَبْشِرُونَ﴾.

لكن قال أبو حيان<sup>(١)</sup>: السماع إنما ورد في إن وإذا من أدوات الشرط في إثبات ذلك في غير إن وإذا إلى سماع<sup>(٢)</sup>.

## [الجمع بين الفاء وإذا الفجائية]

وقد يجمع بين الفاء وإذا الفجائية لمجرد التوكيد<sup>(٣)</sup>؛ نحو: ﴿فَإِذَا هِيَ شَاخِصَةٌ

أَبْصُرُ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾<sup>(٤)</sup>. ومنعه بعضهم<sup>(٥)</sup>؛ لأنها عوض عن الفاء فلا يجتمعان. فعلى الأول

كلمة أو في عبارته لمنع<sup>(٦)</sup> الخلو<sup>(٧)</sup>، أو بناء على الغالب كما يشعر به لفظه قد في قولنا وقد

يجمع. ٣٠/ب/.

(١) لم أجد هذا النص في كتب أبي حيان المشهورة، بل جاء في ارتشاف الضرب خلاف ما ورد هنا، ونصه: والنصوص

متضاربة على الربط بـ(إذا) في الجملة الاسمية مطلقاً مع أدوات الشرط (انظر: ارتشاف الضرب ٤/١٨٧١).

(٢) بعدها في ع: وقد يحتاج السماع.

(٣) في ق: التأكيد.

(٤) سورة الأنبياء، من الآية ٩٧. والآية بتمامها ﴿وَاقْرَبِ الْوَعْدَ الْحَقِّ فَإِذَا هِيَ شَاخِصَةٌ أَبْصُرُ الَّذِينَ كَفَرُوا

يَتَوَلَّوْنَ أَكْثَرُ غَفْلَةٍ مِنْ هَذَا بَلْ كُنَّا ظَالِمِينَ﴾.

(٥) قال سيويه: وزعم الخليل أن إدخال الفاء على إذا قبيح. (انظر: الكتاب ٣/٦٤، وشرح التسهيل ٣/٤٠٣،

وارتشاف الضرب ٤/١٨٧٢).

(٦) في ق: لنفي.

(٧) في س: الخلط. قلت: وهذا تصحيف بين.

## النكرة والمعرفة<sup>(١)</sup>

فصلٌ في تقسيم الاسم إلى نكرة ومعرفة؛ الاسم بحسب التنكير والتعريف ضربان فقط<sup>(٢)</sup> :  
١/ نكرة وهي الأصل؛ لاندرج كل معرفة تحتها من غير عكس، ولأن الشيء أول وجوده تلزمه الأسماء العامة، ثم تعرض له بعد ذلك الأسماء الخاصة؛ كالآدمي إذا ولد يسمى ذكراً أو أنثى أو إنساناً أو مولوداً أو رضيعاً، وبعد ذلك يوضع له الاسم والكنية واللقب.  
[تعريفها]

وهو - أي: الاسم النكرة - ما شاع في جنس:

- موجود في الخارج تعدده، كرجل؛ فإنه شائع في جنس الرجال الصادق على كل حيوان ناطق ذكر بالغ من بني آدم، وتعدده في الخارج موجود مُشاهد.
- أو مُقدّر وجود تعدده في الخارج، كشمس؛ فإنها تصدق على مُتعدّد<sup>(٣)</sup>، لأنها موضوعة للكوكب النهاري الناسخ ظهوره وجود الليل، وإن لم يوجد في الخارج غير هذا الفرد الواحد، فالمُعتبر في النكرة صلاحيتها للتعدّد لا وجود التعدّد، وأما جمعها كما في قوله:  
٥٧..... فكأنه لمعان برقي أو شعاع شمس<sup>(٤)</sup>

فباعتبار تجدد الشمس في كل يوم.

وخاصتها أنها ما تقبل ال المؤثرة للتعريف<sup>(٥)</sup> أو تقع موقع<sup>(٦)</sup> ما يقبلها<sup>(٧)</sup>.

- (١) قال ابن هشام في قطر الندى: فصل؛ الاسم ضربان: نكرة؛ وهو ما شاع في جنس؛ موجود كرجل أو مُقدّر كشمس، ومعرفة. (انظر: شرح قطر الندى ص ٩٣).
- (٢) قال البعض بوجود واسطة بين المعرفة والنكرة؛ وهو الخالي من التوطين واللام، نحو: ما ومن. (انظر: حاشية الحمصي ١/ ١٣٥).
- (٣) في ق و د وس: بمتعدّد.
- (٤) عجز بيت من الكامل للأشتر النخعي في لسان العرب/ شمس، وأساس البلاغة/ ومض، وتاج العروس/ شمس، ومض، وصدرة: حمي الحنيد عليهم فكانه، ورواية لسان العرب ومضان بدل لمعان، والشاهد ظاهر في المتن.
- (٥) كرجل وامرأة..
- (٦) في د وس: يقع موقع، وفي ع: يقع موضع.
- (٧) كمن بمعنى إنسان، وما بمعنى شيء... (انظر: حاشية الحمصي ١/ ١٣٦).

## [التفاوت في درجة التنكير]

والنكرات تتفاوت في بعضها كالمعارف؛ فبعضها أنكر من بعض، فأنكرها شيء ثم موجود<sup>(١)</sup> ثم مُتَحَيَّرٌ ثم جِسْمٌ ثم نَامٌ ثم حَيَوَانٌ ثم مَاشٍ ثم ذُو رَجْلَيْنِ ثم إِنْسَانٌ ثم ذَكَرٌ ثم بالغ<sup>(٢)</sup> ثم رَجُلٌ<sup>(٣)</sup>.

والضابط أن النكرة إذا دخل غيرها تحتها ولم تدخل تحت غيرها؛ فهي أنكر النكرات، فإن دخلت تحت غيرها ودخل غيرها تحتها فهي بالإضافة إلى ما يدخل تحتها أعم، وبالإضافة إلى ما تدخل تحتها أخص.

## [المعرفة: تعريفها وأنواعها]<sup>(٤)</sup>

٢/ والضرب الثاني معرفة؛ وهي الفرغ لها مر، وهي ما وُضِعَ لِيُسْتَعْمَلَ في مُعَيَّن.

وهي ستة أقسام: الضمير والعلم واسم الإشارة والمُحَلَّى بأل والموصول<sup>(٥)</sup> والمضاف إلى واحد منها. وزاد ابن مالك<sup>(٦)</sup> سابعاً وهو المُنادى المقصود، وتبعه المُصَنَّف في الأوضح<sup>(٧)</sup>، ولعله / ٣١ أ / إنما تركه لذكره له في باب المُنادى كما سيجيء<sup>(٨)</sup>.

(١) سقطت ثم موجود من ق و د و ب وس.

(٢) سقطت ثم ذكر ثم بالغ من ق و ع و ب وس.

(٣) انظر: شرح جل الزجاجي ٢/ ١٣٤، والكليات ص ٨٩٦.

(٤) قال ابن هشام في قطر الندى: وهي ستة: الضمير... ثم العلم... ثم الإشارة... ثم الموصول... ثم ذو الأداة..

والمضاف إلى واحد مما ذكر.. (انظر: شرح قطر الندى ص ٩٣-١١٦).

(٥) في ق و د و ب وس: والموصول والمُحَلَّى بأل.

(٦) انظر: شرح التسهيل ١/ ١١٤، وقد عُرِفَ المُنادى عنده بالقصد.

(٧) انظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ١/ ٨٣.

(٨) انظر: مبحث المُنادى في هذا الكتاب ص ٢٦٧ وما بعدها.

الأول الضمير؛ ويُقال له المضمَر أيضاً. والكوفي <sup>(٢)</sup> يُسميه كنايةً ومكنياً؛ لأنه ليس بصريح، والكناية تُقابل الصريح.

وقدَّمه؛ لأنه أعرَفُ المعارف على الأصح <sup>(٣)</sup> بعد اسم الله [تعالى] <sup>(٤)</sup>، ويليه العلمُ ثم الذي بعده، وهكذا <sup>(٥)</sup> إلى آخرها <sup>(٦)</sup> كما يُؤخذ من كلامه فيها بعد؛ حيث عطف بعضها على بعضٍ بـثم.

[تعريفه وشرطه]

والضمير هو ما دلَّ وضعاً على متكلِّم كإنا، أو مخاطبٍ كأت، أو غائبٍ كهو. ولا بدَّ له من مُفسِّر:

أ. فإن كان يُتكلم أو مخاطبٍ؛ فمفسِّره حضور مَنْ هو له.

- (١) قال ابن هشام في قطر الندى: «الضمير، وهو ما دلَّ على متكلِّم أو مخاطب أو غائب، وهو إما مُستترٌ كالمقدَّر وجوباً في نحو أقوم ونقوم، أو جوازاً في نحو زيد يقوم، أو بارز، وهو إما مُتصلٌ كناء فمت وكاف أكرمك وهاء غلامه أو منفصلٌ كإنا وهو وإياي». (انظر: شرح قطر الندى ص ٩٣).
- (٢) انظر: شرح شذور الذهب ص ١٨٢، وارتشاف الضرب ٩١١/٢، وجمع الهوامع ١٩٠/١.
- (٣) في ع: الصحيح. وفي المسألة خلاف كما يلي:

فالجمهور وسيبويه على أن الضمير أعرَفُ المعارف، واختاره أبو حيان في ارتشاف الضرب. وقيل: العلم أعرَفُها، وعليه الصيمري، وعُزي للكوفيين، ونُسب لسيبويه، واختاره أبو حيان في رواية. وقيل: اسم الإشارة أعرَفُها، ونُسب الأمر لابن السراج. وقيل: إن المعارف لا تتفاوت، وعليه ابن حزم. وقيل: المعرف بال. والمراد بقولهم هذا أعرَفُ من ذلك أن ما تطرَّق إليه الاحتمال قليلاً هو أعرَفُ من هذا الذي تطرَّق الاحتمال إليه أكثر (انظر: الكتاب ٧٠٧/٢ - ٧٠٥/٢، والمقتضب ٢٨١ - ٢٨٣، والإنصاف في مسائل الخلاف ... مسألة ١٠١ - ٧٠٧/٢، وشرح جبل الزجاجي ١٣٦/٢، وارتشاف الضرب ٩٠٨/٢، وجمع الهوامع ١٨٧/١ - ١٨٨، وحاشية الحمصي ١٣٧/١).

(٤) زيادة من ع وس.

(٥) سقطت وهكذا من ع.

(٦) في دوس: آخره.

ب. أو لغائبٍ؛ فمفسِّره إنا:

- معلوم - أي مُتَعَقِّلٌ في الذهن - نحو: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ﴾ <sup>(١)</sup>.
  - وإما مذكورٌ متقدِّم - وهو الأصل - لفظاً ورتبةً؛ نحو: ﴿وَالْقَمَرَ قَدَرْنَاهُ﴾ <sup>(٢)</sup> [منازل] <sup>(٣)</sup>، أو لفظاً لا رتبةً؛ نحو: ﴿وَإِذْ أَنْتَلَى إِلَهَكُمْ رَبُّهُ﴾ <sup>(٤)</sup>، أو رتبةً لا لفظاً؛ نحو: ﴿فَأَوْحَسَ فِي نَفْسِهِ خِيفَةَ مُوسَى﴾ <sup>(٥)</sup>.
  - أو متأخِّرٌ لفظاً ورتبةً؛ وهو مُنَحْصِرٌ في سبعة مواضع <sup>(٦)</sup> ذكرها في المُعْني والشذور <sup>(٧)</sup>.
- [مسألة خلافية في اعتبار ضمير الغائب معرفة]
- واعلم أن ضمير الغيبة إن كان مرجعُه مختصاً <sup>(٨)</sup> فهو معرفة، وإلا ففيه ثلاثة مذاهب:

- (١) سورة الدخان من الآية ٣، وسورة القدر من الآية ١. ونعام آية الدخان ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ مُبَرَّكَةٍ إِنَّا كُنَّا مُنذِرِينَ﴾.
- (٢) زيادة من ق.
- (٣) سورة يس، من الآية ٣٩. وهي بتمامها ﴿وَالْقَمَرَ قَدَرْنَاهُ مَنَازِلَ حَتَّىٰ عَادَ كَالْعُرْجُونِ الْقَدِيرِ﴾.
- (٤) سورة البقرة، من الآية ١٢٤. وهي بتمامها ﴿وَإِذْ أَنْتَلَى إِلَهَكُمْ رَبُّهُ يَكْبِتُونَ قَائِمَتَهُمْ قَالَ إِنِّي بِمَا كُنْتُمْ إِنَّمَا تَقُولُونَ﴾.
- (٥) سورة طه، الآية ٦٧.
- (٦) سقطت مواضع من ب وس.
- (٧) انظر: مغني اللبيب ص ٦٣٥ - ٦٤١، وشرح شذور الذهب ص ١٨٣، وجمع الهوامع ٢١٨/١ - ٢٢٤، والمواضع السبعة هي:
- ١- ضمير الشأن؛ كقوله تعالى ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ - سورة الصمد: ١.
  - ٢- الضمير المرفوع بنعم أو بش، المفسَّر بتميز؛ نحو: نعم رجلاً زيداً.
  - ٣- الضمير المجرور برُبِّ مفسَّراً بتميز؛ نحو: ربه رجلاً.
  - ٤- أن يكون مخبراً عنه بمفسِّره؛ كقوله تعالى: ﴿إِنَّ هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا الدُّنْيَا﴾ - الأنعام: ٢٩.
  - ٥- باب التنازع وذلك بأن يكون مرفوعاً بأول المتنازعين المُعْمَلُ ثانياً؛ نحو: قاما وقعد أخواك.
  - ٦- الضمير المبدل منه الظاهر المفسَّر له بعده؛ نحو: ضربته زيداً.
  - ٧- الضمير المتصل بالفاعل المقدم ومفسَّره مفعول مؤخر؛ نحو: جزي ربه عني عدي بن حاتم.
- (٨) مختصاً؛ أي: معرفة نحو: أعطيتُ علياً كتاباً. وخلافه هو غير المختص أي النكرة؛ نحو: أعطيتُ رجلاً كتاباً.

١ / قيل معرفة مطلقاً؛ وهو ظاهر إطلاقه هنا وفي الأوضح<sup>(١)</sup>.

٢ / وقيل نكرة مطلقاً<sup>(٢)</sup>.

٣ / وقيل إن كان مرجعهُ جائز التنكير فمعرفة؛ نحو: جاءني رجلٌ فأكرمتُهُ، أو واجبه فنكرة<sup>(٣)</sup>؛ نحو: رُبُّهُ رجلاً ورُبَّ رجلٍ وأخيه، وعليه جرى في شرح السُّدُور<sup>(٤)</sup>.  
[الضميرُ المُستترُ: إعرابه وتعريفه وأقسامه]

وهو - أي الضمير - إما مُستترٌ، ولا يكونُ إلّا مرفوعاً؛ وهو ما ليس له صورةٌ في اللفظ، بل يُنَوَّى كالضمير المُقدَّرِ إمّا:

أ/ وجباً؛ وهو ما لا يخلُفه ظاهرٌ ولا ضميرٌ منفصلٌ، وذلك في ثمانية مواضع:

أحدها وثانيها: المضارعُ المبدوءُ بالهمزة والنون<sup>(٥)</sup>؛ نحو: أقومُ ونقومُ.

ثالثها: المضارعُ المبدوءُ بتاءِ خطابٍ<sup>(٦)</sup> الواحدِ؛ نحو: تقومُ.

رابعها: فعلُ الأمرِ المُسنَدُ إلى الواحدِ؛ نحو: استقيم.

خامسها: أفعالُ الاستثناءِ كخلا وعدا ونحوهما؛ نحو: قاموا ما خلا زيداً، وما عدا عمراً.

(١) وهذا هو مذهب البصريين وابن مالك. (انظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ١/ ٨٣، وشرح قطر الندى ص ٩٥).

(٢) وهذا ما قال به الكوفيون. (انظر: شرح شذور الذهب ص ١٨١).

(٣) اختلف في هذا الضمير المجزور برَبٍّ، فذهب كثير منهم الفارسي إلى أنه معرفة، لكنه جرى مجرى النكرة. وذهب قوم إلى أنه نكرة، وبه قال الزمخشري وابن عصفور. (انظر: شرح جل الزجاجي ١/ ٥١٤، والجنى الداني ص ٤٥٠، وارتشاف الضرب ٤/ ١٧٤٧).

(٤) انظر: شرح شذور الذهب ص ١٨١.

(٥) في ق وع وب ود: أو النون.

(٦) في الأصل الخطاب، وفي ع المخاطب، والمثبت من ق ود وب وس.

(٧) في ب: أو ما.

سادسها: أفعَل في التعجُّب؛ نحو: ما أحسنَ زيداً!

سابعها: اسمُ الفعلِ غيرِ الماضي<sup>(٨)</sup>؛ كأَوْه<sup>(٩)</sup> / ٣١ ب / ونَزَالِ<sup>(١٠)</sup>.

ثامنُها: المصدرُ الواقعُ بدلاً من اللفظِ بفعلِهِ؛ نحو: ضرباً زيداً.

وعدٌّ في الأوضح<sup>(١١)</sup> بما يجبُ فيه الاستتارُ أفعَل التفضيل؛ نحو: ﴿هُمْ أَحْسَنُ أَتْنًا وَرِيًّا﴾<sup>(١٢)</sup>، فعلى هذا تكونُ تسعة، وهو غيرُ ظاهر؛ لأنَّه قد يرفعُ الظاهرَ كما سيأتي<sup>(١٣)</sup> في مسألة الكحل<sup>(١٤)</sup>.

ب/ أو جوازاً؛ وهو ما يخلُفه ذلك<sup>(١٥)</sup>:

- كالمرفوع بفعلِ الغائبِ أو الغائبةِ في نحو: زيدٌ يقومُ وهندٌ تقومُ.
- أو بالصفاتِ المَحْضَةِ<sup>(١٦)</sup>؛ نحو: زيدٌ قائمٌ أو مضروبٌ أو حسنٌ.
- أو باسمِ الفعلِ الماضي؛ نحو: زيدٌ هيهات.

فالضميرُ في هذه الأمثلة مُستترٌ جوازاً؛ بدليلِ جوازِ: زيدٌ يقومُ أبوه، أو<sup>(١٧)</sup> ما يقومُ إلّا هو، وكذا الباقي.

(١) في الأصل ماضٍ، والمثبت من ق.

(٢) في ع: أوّاه.

(٣) أما اسم الفعل الماضي فإنه يرفع الظاهر، نحو: هيهات العقيق.

(٤) انظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ١/ ٨٨.

(٥) زيادة من ع، و(أثنا ورتيا) أي: ملاً ومتاعاً ومنظراً؛ انظر: أيسر التفاسير ٣/ ٣٢٦.

(٦) سورة مريم، من الآية ٧٤. والآية بتمامها ﴿وَكَلَّاهُمَا نَحْمًا وَقَلَّاهُمَا مَنَاقِبًا﴾.

(٧) في جميع النسخ الأخرى: كما في مسألة الكحل كما سيأتي.

(٨) وذلك إذا سبقه نفي، وكان مرفوعاً أجنبياً، مفضلاً على نفسه باعتبارين، فإن أفعَل التفضيل يرفع الاسم الظاهر باطراد نحو: ما رأيت رجلاً أحسنَ في عينيه الكحلُ منه في عين زيدٍ وسُميت هذه المسألة بمسألة

الكحل. (انظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ٣/ ٢٩٧-٢٩٨).

(٩) أي ما يخلُفه اسم ظاهر أو ضمير منفصل.

(١٠) في ب: المختصة.

(١١) في ق: و.



أو بارز - عطف على مستتر فهو قسيم<sup>(١)</sup> له - وهو ما له صورة في اللفظ، ثم هو إما:

أ/ متصل بعامليه؛ وهو ما لا يُبتدأ<sup>(٢)</sup> به، ولا يقع بعد إلا اختياراً.

وينقسم إلى مرفوع؛ كناء قمت، وإلى منصوب؛ نحو: كاف أكرمك، وإلى مجرور؛ نحو: هاء غلامي.

وينقسم أيضاً بحسب مواقع الإعراب إلى ثلاثة أقسام:

١/ ما يختص بمحل الرفع؛ وهو أربعة: التاء كقمت، والالف كقاما، والواو كقاموا، والنون كقمتن.

٢/ وما هو مشترك بين محلي النصب والجزم؛ وهو ثلاثة:

ياء المتكلم؛ نحو: ﴿رَبِّتْ أَكْرَمِينَ﴾<sup>(٣)</sup>، وكاف الخطاب؛ نحو: ﴿مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ﴾<sup>(٤)</sup>، وهاء الغائب؛ نحو: ﴿قَالَ لَهُ صَاحِبُهُ وَهُوَ يُحَاوِرُهُ﴾<sup>(٥)</sup>.

٣/ وما هو مشترك بين الثلاثة؛ وهو نا خاصة؛ نحو: ﴿رَبَّنَا إِنَّا سَمِعْنَا﴾<sup>(٦)</sup>، و:

(١) في د: قسم.

(٢) في ع: يبدأ.

(٣) سورة الفجر، من الآية ١٥. وهي بتمامها ﴿قَالُوا الْإِنْسَانُ إِذَا مَا ابْنَلَهُ رَبُّهُ فَأَكْرَمَهُ وَنَعَّمَهُ فَيَقُولُ رَبِّي أَكْرَمَنِ﴾ وهذه قراءة يعقوب والبرقي وصلاً ووقفاً، وبها قرأ نافع وأبو جعفر وصلاً فقط، وقرأ الباقون بحذف الياء ﴿أَكْرَمَنِ﴾ (انظر: الحجة في القراءات السبع ص ٢٤٤، وإحاف فضلاء البشر ص ٥٨٣).

(٤) سورة الضحى، من الآية ٥. وهي بتمامها ﴿مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَى﴾.

(٥) سورة الكهف، من الآية ٣٧. وهي بتمامها ﴿قَالَ لَهُ صَاحِبُهُ وَهُوَ يُحَاوِرُهُ أَكَفَرْتَ بِالَّذِي خَلَقَكَ مِنْ تُرَابٍ ثُمَّ يَنْفُخُ فِيهِ ثُمَّ يُوقِنُ أَنَّكَ رَجُلٌ﴾.

(٦) سورة آل عمران، من الآية ١٨٣. وهي بتمامها ﴿رَبَّنَا إِنَّا سَمِعْنَا مُنَادِيًا يُنَادِي لِلْإِيمَانِ أَنْ آمِنُوا بِرَبِّكُمْ فَآمَنَّا رَبَّنَا فَاغْفِرْ لَنَا ذُنُوبَنَا وَكَفِّرْ عَنَّا سَيِّئَاتِنَا وَتَوَقَّنَا مِنَ الْآبِرَارِ﴾.

كَاعْرِفَ بِسَنَاءِنَا إِنَّا لِلْمَسْحِ<sup>(١)</sup>

ب/ أو منفصل - عطف على متصل<sup>(٢)</sup>، فهو قسيم له - وهو ما يُبتدأ به، ويقع بعد إلا اختياراً. وينقسم إلى:

أ/ مرفوع؛ ك:

• أنا للمتكلم وحده، وفرعه نحن؛ له ومعه<sup>(٣)</sup> غيره، أو للمعظم نفسه حقيقة أو ادعاء.

• وأنت للمخاطب، وفروعه: أنت للمخاطبة، وأنتما للمخاطبتين مطلقاً<sup>(٤)</sup>، وأنتم للمخاطبين، وأنتن للمخاطبات.

• وهو للغائب، وفروعه: هي<sup>(٥)</sup> للغائبة، وهما للغائبتين مطلقاً، وهن للغائبتين.

ب/ وإلى منصوب؛ نحو:

○ إيتاي للمتكلم وحده، وفرعه إيتانا<sup>(٦)</sup>؛ له ومعه / ٣٢ / غيره، أو للمعظم نفسه.

○ وإيتاك للمخاطب، وفروعه: إيتاك للمخاطبة، وإيتاكم للمخاطبتين مطلقاً، وإيتاكم للمخاطبتين، وإيتكن للمخاطبات.

(١) هذا عجز بيت من ألفية ابن مالك، وصدده: للرفع والنصب وجزنا صلح، وقد ورد في شرح ابن عقيل ١/ ٨٤. وموضع التمثيل فيه: قوله بنا.. فلننا.. لننا.. حيث ورد فيها ضمير المتكلم في الأولى في محل جر بالباء، وفي الثانية اسماً لأن في محل نصب، وفي الثالثة فاعلاً لنال.

(٢) أي: في قول ابن هشام: وهو إما متصل كناء.. أو منفصل كأننا.. (انظر: شرح قطر الندى ص ٩٣).

(٣) في ع: أو.

(٤) أي: للمثنى المذكر المخاطب أو للمثنى المؤنث المخاطبة.

(٥) في ب: وهي.

(٦) في د: فروعه.

(٧) في ق: إيان.

○ وإيائه للغائب، وفروعه: إيائها للغائبة، وإيائها للغائبين مطلقاً، وإيائهم للغائبين، وإيائهن للغائبات.

ولا يكون الضمير المنفصل مجروراً؛ لثلاً يلزم تقديم المجرور على الجار.

[الخلاف في تعيين الضمير في نحو أنا وإياك وأخواتهما]

والضمير على المختار<sup>(١)</sup> في ذلك هو أن وإيا، وما عداها حروف تبيين الأحوال من أفراد وتثنية وجمع وتذكير وتأنيت وتكلم وخطاب وغيبة<sup>(٢)</sup>.

[الخلاف في أصل الضمائر]

وظاهر كلامه أن كلاً من المتصل والمنفصل أصل برأيه<sup>(٣)</sup>، وذهب بعضهم<sup>(٤)</sup> إلى أن المتصل أصل للمنفصل، محتجاً بأن مبنى الضمائر على الاختصار، والمتصل أخصر من المنفصل.

[علة بناء الضمائر]

والضمائر كلها مبنية؛ كسبها بالحرف<sup>(٥)</sup> وضعاً، كالتاء في ضربت، والكاف في أكرمتك، ثم أُجريت بقية الضمائر كنحن مجراها طرداً للباب.

(١) هذا مذهب البصريين بدليل حذفها وصلأ، وقول بعض العرب هذا قضي أنه حيث عاقبت هاء السكت الألف التي زيدت في الوقف. وذهب الكوفيون إلى أن الضمير هو المجموع بدليل إثبات الألف وصلأ ووقفاً في لغة، ومنه قول أبي النجم:

أنا أبا النجم وشعري شعري. وذهب ابن كيسان في نحو أنت إلى أن الضمير هو التاء فقط (وأن) للتكثير. (انظر: الكتاب ١/ ٢٤٥، وشرح المفصل ٣/ ٩٣، وارتشاف الضرب ٢/ ٩٢٧، وجمع الموامع ١/ ٢٠٠-٢٠١).

واختلف البصريون في تحديد إعراب اللواحق في ضمائر النصب المنفصلة، فسيويه على اعتبار أنها حروف كاللواحق في أساء الإشارة، وذهب الخليل إلى أنها أساء مضمرة أضيف إليها الضمير (انظر: الكتاب ٢/ ٣٥٦، وشرح الكافية ٣/ ٢٣، ٣٠، وارتشاف الضرب ٢/ ٩٣٠، وجمع الموامع ١/ ٢٠٥-٢٠٦).

(٢) في الأصل غيب، والمثبت من ع ود وب وس.

(٣) وهذا هو مذهب الجمهور (انظر: حاشية الحمصي ١/ ١٤٢).

(٤) قال الرضي: والمتصل مقدم على المنفصل؛ لكونه أخصر (انظر: شرح الكافية ٣/ ١٧).

(٥) في ق وب: بالحروف.

وقيل: لِسبها به في احتياجها إلى المُفسّر - أعني الحضور في المُتكلّم والمُخاطَب، وتقدّم الذكر في الغائب - كاحتياج الحرف إلى لفظ يُفهم به معناه الإفرادي.

[درجات تعريف الضمير]

وأخصّها أعرفها؛ فضمير المُتكلّم أخصّ من ضمير المُخاطَب، والمُخاطَب أخصّ من ضمير الغائب، وإذا اجتمع الأخصّ وغيره غلب الأخصّ تقدّم أو تأخّر<sup>(١)</sup>.

[امتناع استخدام الضمير المنفصل بدلاً من المتصل]<sup>(٢)</sup>

ولما كان المقصود من وضع الضمائر الاختصار - والمتصل أخصر<sup>(٣)</sup> من المنفصل - قال: ولا فصل للضمير في الاختيار مع إمكان [الوصل؛ أي]<sup>(٤)</sup> الإتيان بالضمير المتصل، فنحو<sup>(٥)</sup>: قمت وأكرمته لا يقال فيهما: قام أنا ولا: أكرمت إياك، وأما قوله:

٥٩- وما أصحاب من قوم فأذكرهم إلا يزيدهم حُباً إليّ هم<sup>(٦)</sup>

فضرورة، إلا في صورتين؛ يجوز فيهما الانفصال مع تأتي الاتصال:

(١) في باقي النسخ: وذا.

(٢) فيقال: أنا وأنت فعلنا، وأنت وأنا فعلنا، ولا يقال: فعلتما أنت وهو، أو هو وأنت فعلتما، ولا يقال: فعلا.

(انظر: جمع الموامع ٩/ ٢٠٨).

(٣) قال ابن هشام في قطر الندى: ولا فصل مع إمكان الوصل إلا في نحو الهاء من سلتيه بمرجوحية، وظننتك وكنته برجحان (انظر: شرح قطر الندى ص ٩٣).

(٤) في الأصل أخصّ، والمثبت من د وب.

(٥) زيادة من ع.

(٦) في ع: نحو.

(٧) البيت من البسيط لزياد بن منقذ في سر صناعة الإعراب ١/ ٢٧١، وشرح المفصل ٧/ ٢٦، وخزانة الأدب ٥/ ٢٥٠، ٢٥٥، ولبدن بن سعيد أخي زياد في الأغاني ١٠/ ٣٣٠، وبلا نسبة في شرح التسهيل ١/ ١٥٢،

ومغني اللبيب ١/ ١٤٦.

والشاهد فيه: (يزيدهم حباً إليّ هم) فهم الثانية فاعل يزيد، والأصل أن يقول يزيدونهم ففصل الضمير المتصل ضرورة لا غير.

إحداهما<sup>(١)</sup> أن يكون عاملُ الضميرِ عاملاً في [ضمير] آخر، أعرفَ منه، مُقدِّمٌ عليه، غيرَ مرفوع؛ وذلك نحوُ الهاءِ من قولك لِشخصٍ في عبدٍ: سَلِينِي، فيجوزُ فيها:

١- الانفصالُ بمرجوحيةٍ؛ ومنه قوله - عليه [الصلاة] السلام - / ٣٢ ب / «إِنَّ اللَّهَ مَلَكُكُمْ إِيَّاهُمْ»<sup>(٢)</sup>، ولو وصلَ لقَالَ: مَلَكُكُمْ هُمْ، لكنَّهُ فَرَّ مِنَ الثَّقَلِ الحاصلِ من اجتماعِ الواوِ مع ثلاثِ ضَمَاتٍ.

٢- والاتصالُ بِرجحانٍ؛ لأنَّه الأصلُ ولا مُرَجَّحَ لغيرِهِ؛ ولهذا لم يَأْتِ التنزيلُ إِلَّا بِهِ؛ قَالَ [الله] تعالى: ﴿إِنْ يَسْتَلْكُمُوهَا﴾<sup>(٣)</sup>، ﴿أَنْزَلْنَاهُمْ﴾<sup>(٤)</sup>؛ اللَّهُمَّ إِلَّا:

• أن يكونَ ذلكَ العاملُ اسماً، فالفصلُ أرجحُ؛ نحو: عَجِبْتُ مِنْ حُبِّي إِيَّاهُ.

• وكذا إِنْ كَانَ فِعْلاً نَاسِخاً مِنْ بَابِ ظَنٍّ؛ نحو: خَلْتَنِيهِ وَظَنَنْتُكَ:

أ/ فالفصلُ أرجحُ أيضاً عندَ الجمهورِ؛ لأنَّه خبرٌ في الأصلِ، وحقُّ الخبرِ الفصلُ قبلَ دخولِ الناسخِ، ومنه قوله: أَخِي حَسِبْتُكَ إِيَّاهُ.

ب/ وعندَ جماعةٍ<sup>(٥)</sup> الوصلُ أرجحُ؛ لأنَّه الأصلُ وقد أُمكِنَ، وبِهِ<sup>(٦)</sup> جاءَ التنزيلُ؛ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿إِذْ يُرِيكُمُ اللَّهُ﴾<sup>(٧)</sup>، وَوَرَدَ بِهِ الشَّعْرُ؛ كقوله:

٦٠- بُلَغْتَ صُنْعَ امْرِئٍ بَرٍّ إِخَالِكُهُ .....<sup>(٨)</sup>

ج/ وابنُ مالكٍ اضطربَ كلامُهُ؛ فتارةً وافقَ الجمهورَ وتارةً خالفَهُمْ<sup>(٩)</sup>. وردَ ما قالُوهُ مِنْ كونه خبراً في الأصلِ؛ بأنَّ ذلكَ يقتضي جوازَ الانفصالِ في الأوَّلِ؛ وذلكَ مُمتنعٌ، وما أَفضى إلى المُمتنعِ مُمتنعٌ.

والصورةُ الثانيةُ أن يكونَ الضميرُ منصوباً بكانَ أو إحدى أخواتها؛ سواءً كانَ قبلَهُ ضميراً أم لا. وبذلكَ فارقتِ الأولى؛ وذلكَ نحوُ: الصديقُ كَتَبَهُ<sup>(١٠)</sup>، وكأنَّه زيدٌ، فيجوزُ في الهاءِ:

١- الانفصالُ بِرجحانٍ، كظَنَنْتُكَ<sup>(١١)</sup> عندَ الجمهورِ<sup>(١٢)</sup>؛ ومنه قوله:

(١) رَجَّحَهُ ابنُ مالكٍ في الألفية. (انظر: شرح ابن عقيل ١/ ٩٢، وجمع الهوامع ١/ ٢١٣).

(٢) قبلها في س: قالوا.

(٣) سقطت قال الله تعالى من ع وب.

(٤) سورة الأنفال، من الآية ٤٣. وهي بتمامها ﴿إِذْ يُرِيكُمُ اللَّهُ فِي مَنَّامِكَ قَلِيلاً وَلَوْ أَرَأَيْتُمْ كَيْفَ لَفُشِّنَتْ وَلَكِنَّزَعُتْ فِي الْأَمْرِ وَلَكِنَّ اللَّهَ سَلَّمَ إِنَّهُ عَلَيْهِ يُدَاتِ الصُّدُورُ﴾.

(٥) صدر بيت من البسيط مجهول القائل، وقد ورد في أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ١/ ١٠٠، وشرح الأشموني ١/ ٥٣، والمقاصد النحوية ١/ ٢٨٧. وعجزه: إذ لم تزل لاكتساب الحمد مبتدرا.

موطن الشاهد: (إخالكه)، حيث أتى بالضمير الثاني الهاء متصلاً، وهو مفعول ثانٍ للفعل القلبي إخال، وهذا الموضع يجوز فيه فصل الضمير ووصله.

(٦) في شرح التسهيل وافق الجمهور فجعل الانفصال أولى، وفي الألفية خالف الجمهور؛ فقال:

ووصل أو انفصل هاء سَلِينِي، وما أشبهه، وفي كُنْتَهُ الخلفُ اتسمى

كذلك خَلْتَنِيهِ، واتصال أختارُ غيري اختار الانفصالا

(انظر: شرح التسهيل ١/ ١٥٠، وشرح ابن عقيل ١/ ٩٢).

(٧) في ق: كنت.

(٨) في الأصل ظَلَنْتُكَ، والمثبت من جميع النسخ الأخرى.

(٩) وعليه سيويه. (انظر: الكتاب ٢/ ٣٥٨، وارتشاف الضرب ٢/ ٣٣٩، وجمع الهوامع ١/ ٢١٣).

(١) في ب: أحدهما.

(٢) زيادة من جميع النسخ الأخرى.

(٣) في ق وع: متقدم.

(٤) زيادة من ق وب.

(٥) الحديث غير موجود في كتب الحديث المعروفة، وورد في شرح التسهيل ١/ ١٤٩، وتماهه: ولو شاء ملكهم إياكم.

(٦) زيادة من ع.

(٧) سورة محمد، من الآية ٣٧. وهي مع نهاية الآية السابقة ﴿وَلَا يَسْتَلْكُمُ أَمْوَالُكُمْ﴾<sup>(٨)</sup>، ﴿إِنْ يَسْتَلْكُمُوهَا فَيُخَفِّكُمُ تَبَخَّلُوا وَيُخْرِجْ أَضْعَفْتَكُمْ﴾.

(٨) سورة هود، من الآية ٢٨. وهي بتمامها ﴿قَالَ يَقْوَرُ أَزْهَبْتُمْ عَلَى بَيْتِي مِنْ رَبِّي وَأَنَا نَذِي رَحْمَةٍ مِنْ عِنْدِهِ فَعَبَّيْتُ عَلَيْكُمْ أَنْزَلْنَاهُمْ وَأَنْشَرْنَا لَهُمْ كَرِهُونَ﴾.

٦١- لو<sup>(١)</sup> كَانَ إِيَّاهُ لَقَدْ حَالَ بُعْدُنَا عَنِ الْعَهْدِ، وَالْإِنْسَانُ قَدْ يَتَغَيَّرُ<sup>(٢)</sup>

٢- وعند جماعة<sup>(٣)</sup> الوصل أرجح؛ ومنه الحديث: «إِنْ يَكُنْهُ فَلَنْ تُسَلِّطَ عَلَيْهِ»<sup>(٤)</sup>.  
وحجة الجميع ما تقدم.

[حالات وجوب استخدام الضمير المنفصل بدلاً من المتصل]  
ويتعين الانفصال إن:

أ. حُصِرَ بِإِلَا<sup>(٥)</sup> أَوْ إِنَّمَا<sup>(٦)</sup>.

(١) في ق و ع وس: لنن.

(٢) البيت من الطويل لعمر بن أبي ربيعة المخزومي في ديوانه ص ٩٤، وشرح الفصل ١٠٧/٣، وشرح التصريح ١٠٨/١،  
وخزانة الأدب ٣١٢-٣١٣، وبلا نسبة في المقرب ٩٥/١، وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ١٠٢/١.

موطن الشاهد: (كان إياه) حيث أتى بالضمير الواقع خبراً لكان منفصلاً إياه، وهذا جائز برجحان عند  
الجمهور، ويجوز أن تقول كانه وهو الأرجح عند ابن مالك.

(٣) منهم ابن مالك وابن الطراوة والرماني (انظر: شرح التسهيل ١٤٩/١، وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك  
١٠٢/١، وارتشاف الضرب ٣٣٩/٢).

(٤) الحديث برواية عبد الله بن عمر أخرجه أن عمر بن الخطاب انطلق مع رسول الله ﷺ في رهط قتل ابن صياد حتى  
وجده يلعب، وقد قارب ابن صياد يومئذ الحلم، فلم يشعر حتى ضرب رسول الله ﷺ ظهره بيده، ثم قال رسول  
الله ﷺ لابن صياد: أتشهد أني رسول الله؟ فنظر إليه ابن صياد، فقال: أشهد أنك رسول الأمين. فقال ابن صياد  
لرسول الله ﷺ: أتشهد أني رسول الله؟ فرفضه رسول الله ﷺ وقال: أمنت بالله وبرسله، ثم قال له رسول الله ﷺ:  
ماذا ترى؟ قال ابن صياد: يأتيني صادق وكاذب، فقال له رسول الله ﷺ: خلط عليك الأمر. ثم قال له رسول الله  
ﷺ: إني قد خبأت لك خبيثاً. فقال ابن صياد: هو الدخ. فقال له رسول الله ﷺ: احسأ فلن تعدو قدرك. فقال عمر  
بن الخطاب: ذري يا رسول الله أضرب عنقه. فقال له رسول الله ﷺ: إن يكنه فلن تسلط عليه، وإن لم يكنه فلا خير  
لك في قتله. (انظر: صحيح البخاري ١١٢/٣، برقم ٢٨٩٠، ومسلم ٤/٤٤٤٤).

والشاهد فيه: (يكنه) فيجوز فيه: يكن إياه.

(٥) كقوله تعالى: ﴿أَمَرَ آلَ عَبِيدٍ إِلَى إِيَّاهُ﴾ - يوسف ٤٠ -.

(٦) في ق بإتاء.

(٧) نحو قول الفرزدق:

أنا الذائد الحامي الديار وإنما يدافع عن أحسابهم أنا أو مثلي

(انظر: ديوان الفرزدق ١٥٣/٢).

ب. أو رُفِعَ بِمَصْدَرٍ مُضَافٍ لِمَنْصُوبٍ، أَوْ صِفَةٍ جَرَتْ عَلَى غَيْرِ صَاحِبِهَا<sup>(١)</sup>.

ج. أو أَضْمِرَ عَامِلُهُ<sup>(٢)</sup> أَوْ أُخْرَ<sup>(٣)</sup>.

د. أَوْ كَانَ مَعْنَوِيًّا، أَوْ حَرَفَ نَفْيٍ<sup>(٤)</sup>.

هـ. أَوْ فَصَلَهُ مَتَبَوِّعٌ<sup>(٥)</sup>.

و. أَوْ وَلَّى وَאו مَعَ<sup>(٦)</sup>، أَوْ إِمَّا، أَوْ لَامًا فَارَقَةً<sup>(٧)</sup>.

ز. أَوْ نَصَبَهُ عَامِلٌ فِي مُضْمَرٍ قَبْلَهُ غَيْرُ مَرْفُوعٍ إِنْ اتَّخَذَا رُتْبَةً<sup>(٨)</sup>. وَرُبَّمَا اتَّصَلَ / ٣٣ / أ  
غَيَّبَةً إِنْ اخْتَلَفَا لَفْظًا وَاتَّخَذَا رُتْبَةً<sup>(٩)</sup>.

(١) مثال الأول: عجبت من ضربك هو، ومثال الثاني: زيد هند ضاربها هو. (انظر: مع الهوامع ٢٠٩/١).

(٢) مثاله قول لبيد:

فإن أنت لم ينفعك علمك فانتسب  
لعلك تهديك القرون الأوائل

(انظر: ديوان لبيد بن ربيعة ص ٢٥٥).

(٣) كقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ﴾ - الفاتحة: ٥ -.

(٤) مثال الأول: أنت تقوم (فاعمله معنوي هو الابتداء)، ومثال الثاني: قوله تعالى: ﴿وَمَا أَنتَ بِمُعْجِزٍ﴾  
- العنكبوت: ٢٢ -.

(٥) كقول الشاعر: فالله يرعى أبا حرب وإيانا، حيث فصل (إيانا) من العامل (يرعى) بالمتبوع - المعطوف عليه -  
أبا حرب.

(٦) في الأصل واو بمعنى مع، والمثبت من جميع النسخ الأخرى.

(٧) مثال الأول قول الشاعر: تكون وإياها بها مثلاً بعدي، ومثال الثاني: قام إماماً أنا وإمّا أنت، ومثال الثالث قول  
الشاعر:

إن وجدتُ الصديقَ حقاً لإيّاك - م - فمُرني، فلن أزال مطيعاً.

(٨) نحو: علّمتني إيائي، وعلّمتك إيّاك، وعلّمته إياه بخلاف ما لو كان الضمير الأول مرفوعاً كالتاء من علّمتني  
فإنه لا يجوز فصل الياء بعدها. (انظر: مع الهوامع ٢١١/١).

(٩) كما في ما نقله الكسائي: هم أحسن الناس وجوها وأنضرهموها ومع ذلك فالفصل أكثر وأحسن، فإن لم  
يختلف اللفظان تعين الفصل. (انظر: مع الهوامع ٢١٢/١).

ثُمَّ الثَّانِي مِنَ الْمَعَارِفِ الْعَلَمُ؛ وَهُوَ مَا وُضِعَ لِمُعَيَّنٍ لَا يَتَنَاوَلُ غَيْرَهُ.

### [مَحْتَرَزَاتُ التَّعْرِيفِ]

فَخَرَجَ بِالْمُعَيَّنِ النِّكَرَاتُ، وَبِهَا بَعْدَهُ بَقِيَّةُ الْمَعَارِفِ:

فَإِنَّ الضَّمِيرَ صَالِحٌ لِكُلِّ مُتَكَلِّمٍ وَمُخَاطَبٍ وَغَائِبٍ، وَلَيْسَ مَوْضِعاً لَأَنْ يُسْتَعْمَلَ فِي مُعَيَّنٍ خَاصٍّ بِحَيْثُ لَا يُسْتَعْمَلُ فِي غَيْرِهِ، لَكِنْ إِذَا اسْتُعْمِلَ فِيهِ صَارَ جُزْئِيًّا، وَلَمْ يَشْرُكْهُ أَحَدٌ فِيهِمَا أَسْنَدٌ إِلَيْهِ. وَاسْمُ الْإِشَارَةِ صَالِحٌ لِكُلِّ مُشَارٍ إِلَيْهِ؛ إِذَا اسْتُعْمِلَ فِي وَاحِدٍ لَمْ يَشْرُكْهُ فِيهِمَا أَسْنَدٌ إِلَيْهِ أَحَدٌ. وَأَلٌ صَالِحَةٌ لِأَنْ يُعْرَفَ بِهَا كُلُّ نَكْرَةٍ، إِذَا اسْتُعْمِلَتْ فِي وَاحِدٍ عَرَفَتْهُ وَقَصُرَتْهُ عَلَى شَيْءٍ بَعِيْنِهِ، وَهَذَا مَعْنَى قَوْلِهِمْ إِنَّهَا كَلِمَاتٌ وَضَعُوا جُزْئِيَّاتٍ اسْتَعْمَالاً<sup>(٢)</sup>.

### [أَقْسَامُ الْعَلَمِ بِاعْتِبَارِ تَشْخِصِهِ لِمُسَمَّاهُ]

وَيَنْقَسِمُ بِاعْتِبَارِ تَشْخِصِهِ<sup>(٣)</sup> وَعَدَمِ ذَلِكَ إِلَى قَسْمَيْنِ؛ لِأَنَّهُ إِمَّا:

١/ شَخْصِيٌّ<sup>(٤)</sup>؛ وَهُوَ مَا وُضِعَ لِمُعَيَّنٍ فِي الْخَارِجِ لَا يَتَنَاوَلُ غَيْرَهُ مِنْ حَيْثُ الْوَضْعُ لَهُ؛ كَزَيْدٍ وَشَبِيهِهِ، فَدَخَلَ الْعَلَمُ الْعَارِضُ الْإِشْرَاقَ كَعُمُرٍ مُسَمًّى<sup>(٥)</sup> بِهِ كُلُّ مَنْ جَمَاعَةٍ، وَهُوَ قَسَمَانِ:

أ - مُرْتَجِّلٌ؛ وَهُوَ مَا اسْتُعْمِلَ مِنَ أَوَّلِ الْأَمْرِ عَلَمًا؛ كَسُعَادٍ وَقَفْعَسٍ<sup>(٦)</sup> وَمَوْهَبٍ.

(١) قَالَ ابْنُ هِشَامٍ فِي قَطْرِ النَّدَى: ثُمَّ الْعَلَمُ، وَهُوَ إِمَّا شَخْصِيٌّ كَزَيْدٍ، أَوْ جِنْسِيٌّ كَأَسَامَةِ (انظر: شرح قطر الندى ص ٩٦).

(٢) فِي د: يَشَارِكُهُ.

(٣) انظر: هَمْعُ الْهَوَامِعِ ٢٣٢/١.

(٤) فِي ب: تَشْخِصُهُ.

(٥) فِي د: مَحْضٌ.

(٦) فِي س: تَسْمَى.

(٧) فَعْعَسَ: عَلِمَ مَرْتَجِلًا قِيَاسِيًّا، وَقَفْعَسَ بَنَ طَرِيفًا: أَبُو حَيٍّ مِنْ أَسَدٍ. (انظر: الْقَامُوسُ الْمَحِيطُ - فَعْسَ).

ب - وَمَنْقُولٌ؛ وَهُوَ الْغَالِبُ، وَهُوَ مَا اسْتُعْمِلَ قَبْلَ الْعِلْمِيَّةِ فِي غَيْرِهَا؛ كَزَيْدٍ، وَأَسَدٍ، وَحَارِثٍ، وَشَمْرٍ، وَيَشْكُرُ، وَاصْمُتَ<sup>(١)</sup>، وَشَابَ قَرْنَاهَا، وَزَيْدٌ مَنْطَلِقٌ<sup>(٢)</sup>.

٢/ أَوْ جِنْسِيٌّ<sup>(٣)</sup>؛ وَهُوَ مَا وُضِعَ لِمُعَيَّنٍ فِي الذَّهْنِ - أَي: مُلَاخَظِ الْوُجُودِ فِيهِ - كَأَسَامَةِ عَلَمٍ لِلسَّبْعِ؛ أَيِ لِمَاهِيَّتِهِ الْحَاضِرَةِ فِي الذَّهْنِ، فَهُوَ فِي التَّعْيِينِ<sup>(٤)</sup> كَاسْمِ الْجِنْسِ الْمُعْرَفِ بِإِلَامِ الْحَقِيقَةِ، فَقَوْلُكَ: أَسَامَةُ أَجْرًا مِنْ نُعَالَةٍ<sup>(٥)</sup> بِمَنْزِلَةِ قَوْلِكَ: الْأَسَدُ أَجْرًا مِنَ الثَّلَبِ<sup>(٦)</sup>.

### [وَجْهُ الشَّبهِ بَيْنَ الْعَلَمِ الْجِنْسِيِّ وَالشَّخْصِيِّ]

وَدَلِيلُ اعْتِبَارِ التَّعْيِينِ فِي عِلْمِ الْجِنْسِ إِجْرَاءُ الْأَحْكَامِ اللَّفْظِيَّةِ لِعَلَمِ الشَّخْصِ عَلَيْهِ؛ كَمَنْعِهِ مِنْ: أَلٍ، وَالْإِضَافَةِ، وَالصَّرْفِ مَعَ سَبَبٍ آخَرَ؛ كَالْتَأْنِيثِ فِي أَسَامَةٍ وَنُعَالَةٍ. وَمَجِيءُ الْحَالِ مِنْهُ؛ كَهَذَا أَسَامَةٍ مُقْبِلًا، وَعَدَمُ نَعْتِهِ بِالنَّكْرَةِ<sup>(٧)</sup>.

### [الْفَرْقُ بَيْنَ عِلْمِ الْجِنْسِ وَاسْمِ الْجِنْسِ]

وَأَمَّا اسْمُ الْجِنْسِ النَّكْرَةُ الْمُعَبَّرُ عَنْهُ فِي الْأَصُولِ بِالْمُطْلَقِ، فَهُوَ مَا وُضِعَ لِلْمَاهِيَّةِ مُطْلَقًا؛ أَي: بِلا تَعْيِينٍ كَأَسَدٍ اسْمٌ لِمَاهِيَّةِ السَّبْعِ، يُقَالُ: أَسَدٌ أَجْرًا مِنْ ثَلَبٍ كَمَا يُقَالُ: أَسَامَةُ أَجْرًا مِنْ نُعَالَةٍ، وَيُعَبَّرُ عَنْهُ بِالنَّكْرَةِ أَيْضًا؛ لَكِنَّ الْفَرْقَ بَيْنَهُمَا بِالْإِعْتِبَارِ: إِنَّ اعْتِبَارَ فِي

(١) فِي د: صَمِتَ وَشَكَرَ.

(٢) وَقَدْ نَقَلَتْ هَذِهِ الْأَعْلَامُ وَفَقًا لِتَرْتِيبِهَا فِي الْمَتْنِ مِنْ: مُصَدَّرٍ، وَاسْمِ عَيْنٍ، وَاسْمِ فَاعِلٍ، وَفِعْلٍ مَاضٍ، وَفِعْلٍ مُضَارِعٍ، وَفِعْلٍ أَمْرٍ، وَجُمْلَةٍ فَعْلِيَّةٍ، وَجُمْلَةٍ اِسْمِيَّةٍ.

(٣) فِي د: جِنْسٌ.

(٤) فِي د: الْيَقِينُ، وَهُوَ تَصْحِيفُ يَنْ.

(٥) نُعَالَةٌ: عَلَمٌ جِنْسٌ لِلثَّلَبِ. قَالَ فِي الْقَامُوسِ: نُعَالَةٌ كَثَامَةٌ: أَنْثَى الثَّعَالِبِ (انظر: الْقَامُوسُ الْمَحِيطُ لِأَثَلِ).

(٦) انظر: هَمْعُ الْهَوَامِعِ ٢٣٢/١.

(٧) انظر: هَمْعُ الْهَوَامِعِ ٢٣٢/١.

اللفظ دلالة / ٣٣ ب / على الماهية بلا قيد؛ سُمِّيَ اسم جنس. ومطلقاً أو مع قيد الوحدة الشائعة<sup>(١)</sup>؛ سُمِّيَ نكرة.

ومثلها في الإبهام المَعْرِفُ بلام الجنس؛ بمعنى: بعض غير مُعَيَّن، نحو: إن رأيت الأسد - أي: فرداً منه - فَقَرَّ مِنْهُ.

ثُمَّ استعمال عَلَمِ الجنس أو اسمه مُعَرِّفاً أو مُنْكَراً في الفرد المُعَيَّن أو المُبْهِم؛ إن كَانَ من حيث اشتباهه على الماهية؛ فحقيقةً وإلاً فَمَجَازٌ.

وَمِنْ الْعَلَمِ مَا كُنِيَ بِهِ عَنْهُ: كَفُلَانٍ وَفُلَانِيَّةٍ، وكذا بعض الأعدادِ الْمُطْلَقَةِ<sup>(٢)</sup>.

وَالْأَصْحَحُ<sup>(٣)</sup> أَنَّ أَسْمَاءَ الْأَيَّامِ<sup>(٤)</sup> أَعْلَامٌ؛ وَلَا مُهْمَا لِلْمَحِ الْأَصْلِيِّ<sup>(٥)</sup>. وَأَنَّ التَّصْغِيرَ مُطْلَقاً لَا يُبْطِلُ الْعِلْمِيَّةَ<sup>(٦)</sup>.

[أقسام العلم باعتبار ذاته: (١)]

وَالْعَلَمُ هُوَ بِاعْتِبَارِ ذَاتِهِ - شَخْصِيّاً كَانَ أَوْ جِنْسِيّاً - إِمَّا:

١ / اسمٌ؛ وهو ما عدا الكنية واللقب؛ كما مثلنا من: زيدٌ وأَسَامَةُ.

٢ / أو لقبٌ؛ وهو ما أشعر برفع المُسَمَّى: كزَيْنِ الْعَابِدِينَ، أو بِضَعْتِهِ كِبَطَّة وَفَقَّة<sup>(٧)</sup>.

٣ / أو كُنْيَةً؛ وهو ما صُدِّرَ بِأَبٍ أَوْ أُمٍّ<sup>(٨)</sup>: كَأَبِي عَمْرٍو وَأُمِّ عَمْرٍو.

قَالَ الرُّضِيُّ: وَالْكُنْيَةُ عِنْدَ الْعَرَبِ قَدْ يُقْصَدُ بِهَا التَّعْظِيمُ، وَالْفَرْقُ بَيْنَهَا<sup>(٩)</sup> وَبَيْنَ اللَّقَبِ مَعْنَى أَنَّ اللَّقَبَ يَمْدَحُ الْمُلقَّبَ بِهِ، أَوْ يَذُمُّ بِمَعْنَى ذَلِكَ اللَّقَبِ بِخِلَافِ الْكُنْيَةِ؛ فَإِنَّهُ لَا يُعْظَمُ الْمُكْنَى بِمَعْنَاهَا، بَلْ يَعدَمُ التَّصْرِيحُ بِالاسْمِ؛ فَإِنَّ بَعْضَ النُّفُوسِ تَأَنَّفُ أَنْ تُخَاطَبَ بِاسْمِهَا<sup>(١٠)</sup>.

فَائِدَةٌ: لَيْسَ فِي كَلَامِهِمْ تَصْرِيحٌ بِتَلْقِيبِ الْإِنَاثِ<sup>(١١)</sup>، وَإِنَّمَا صَرَّحُوا بِتَكْنِيَتِهِنَّ<sup>(١٢)</sup>.

[أحكام اللقب والاسم إذا اجتمعا]<sup>(١٣)</sup>

# وَيُؤَخَّرُ اللَّقْبُ فِي الْلفْظِ عَنِ الْاسْمِ غَالِباً إِذَا اجْتَمَعَا<sup>(١٤)</sup> - وَيُجْعَلُ:

١ / تَابِعاً لَهُ فِي إِعْرَافِهِ؛ بَدَلًا أَوْ عَطْفَ بَيَانٍ - مُطْلَقاً؛ أَيْ سِوَاءَ كَانَا مُفْرَدَيْنِ: كَسَعِيدِ كُرْزٍ، أَمْ مُرْكَبَيْنِ: كَعَبْدِ اللَّهِ زَيْنِ الْعَابِدِينَ، أَمْ مُخْتَلَفَيْنِ إِفْرَاداً وَتَرْكِيباً: كَزَيْدِ زَيْنِ الْعَابِدِينَ وَعَبْدِ اللَّهِ كُرْزٍ.

- (١) فِي ق: يُسَمَّى.
- (٢) فِي الْأَصْلِ السَّابِقَةِ، وَالْمُثَبَّتِ مِنْ قِوَعٍ وَبِوَس.
- (٣) فِي ق: يُسَمَّى.
- (٤) الْأَعْدَادُ الْمُطْلَقَةُ هِيَ الَّتِي لَمْ تَقْدَمْ بِمَعْدُودٍ مَذْكُورٍ وَلَا مَحْذُوفٍ، وَإِنَّمَا تَدُلُّ عَلَى جَمْدِ الْعَدَدِ، كَقَوْلِهِمْ: ثَلَاثَةٌ نِصْفِ سِتَةٍ. (انظر: ارتشاف الضرب ٢/ ٩٧١).
- (٥) هَذَا مَذْهَبُ الْجُمْهُورِ، وَخَالَفَ الْمُبَرِّدُ فَقَالَ: إِنَّمَا غَيْرُ أَعْلَامٍ، وَلَا مَانَهَا لِلتَّعْرِيفِ فَإِذَا زَالَتْ صَارَتْ نَكَرَاتٍ. (انظر: همع الهوامع ١/ ٢٤١).
- (٦) أَيْ: السَّبْتُ، وَالْأَحَدُ..... وَالْجُمُعَةُ.
- (٧) فِي ق: الصِّفَةُ، لَكِنَّمَا سَقَطَتْ مِنْ بَاقِي النَّسْخِ.
- (٨) وَقِيلَ: يُبْطِلُهَا تَصْغِيرُ التَّرْخِيمِ فَقَطْ، وَرَدَّ ابْنُ جَنِّي بِقَوْلِ الْأَعْشَى:
- أَنْتِ خُرَيْثٌ زَائِرَةٌ جَنَابِيَّةٌ وَكَانَ خُرَيْثٌ فِي عِطَائِي جَامِداً (انظر: همع الهوامع ١/ ٢٤٣، وديوان الأعشى ص ١١٥).
- (٩) قَالَ ابْنُ هِشَامٍ فِي قَطْرِ النَّدَى: وَإِنَّمَا اسْمٌ كَمَا مَثَّلْنَا، أَوْ لَقَبٌ، كَزَيْنِ الْعَابِدِينَ وَفَقَّةً، أَوْ كُنْيَةً كَأَبِي عَمْرٍو وَأُمِّ كَلْثُومٍ (انظر: شرح قطر الندى ص ٩٦).
- (١٠) فِي ق: يُسَمَّى.
- (١١) فِي الْأَصْلِ السَّابِقَةِ، وَالْمُثَبَّتِ مِنْ قِوَعٍ وَبِوَس.
- (١٢) فِي ق: يُسَمَّى.
- (١٣) فِي ق: يُسَمَّى.
- (١٤) فِي ق: يُسَمَّى.

٢/ وكما يجوزُ الإتيانُ بجوزِ القطعِ عنِ التبعيةِ:

أ/ إمّا يرفعه خبراً لمبتدأ محذوف جوازاً<sup>(١)</sup>.

ب/ أو بنصبه مفعولاً لفعلٍ محذوف<sup>(٢)</sup>.

٣/ أو محفوضاً بإضافته؛ أي: الاسم إلى اللقب جوازاً، مُراداً بالأول المُسمّى، وبالثاني الاسم إن أُفردا. وذلك كسعيد كُرز، فيجوزُ فيه حينئذٍ الإتيانُ للأول - وهو الأقيس - والقطعُ عنه / ٣٤ أ / كما لو كان مُركّباً، والإضافةُ حيث لا مانعُ منها؛ وهي الأكثرُ، وجمهورُ البصريين يُوجبونها أخذاً من اقتصارِ سيبويه على ذكرها<sup>(٣)</sup>.

ووافقهم ابنُ مالكٍ في الألفية<sup>(٤)</sup>، وخالفهم في التسهيل<sup>(٥)</sup>، واعتذرَ في شرحه<sup>(٦)</sup> عن سيبويه بأنَّ الإضافةَ لما كانت على خلافِ الأصل - لأنَّ الاسمَ واللقبَ مدلولهما واحدٌ، فيلزمُ من إضافةِ أحدهما إلى الآخرِ إضافةُ الشيءِ إلى نفسه، فيحتاجُ إلى تأويلِ الأولِ بالمُسمّى والثاني بالاسمِ، حتى يخلَصَ من إضافةِ الشيءِ إلى نفسه، والإتيانُ والقطعُ لا يُجوزانِ إلى تأويلٍ، ولا يُوقعانِ في مخالفةِ أصلٍ - يَبَيِّنُ سيبويه استعمالَ العربِ للإضافة؛ إذ لا مُستندَ لها إلا السماعُ، بخلافِ الإتيانِ والقطعِ؛ فإنَّهما على الأصلِ، واستغنى بالتنبيهِ عليهما عن التنبيهِ عليهما.

(١) المبتدأ المحذوف جوازاً تقديره هو، نحو: مررت بعبد الله زين العابدين.

(٢) الفعل المحذوف تقديره أعني، نحو: مررت بعبد الله زين العابدين.

(٣) في ب: وهو.

(٤) انظر: الكتاب ٣/ ٢٩٤-٢٩٥.

(٥) قال في الألفية موافقا البصريين:

واسماً أنى وكنيةً ولقباً  
وآخرنَ ذا إن سواه صحبا  
وإن يكونا مفردين فأضف  
حتماً، وإلا أتبع الذي ردف

(انظر: شرح ابن عقيل ١/ ١٠٦، ١٠٨).

(٦) قال في التسهيل موافقا الكوفيين: ومن العلم اللقبُ، ويتلو غالباً اسم ما لُقِّبَ به بإتيانٍ، أو قطعٍ مطلقاً، وإضافةً أيضاً إن كانا مفردين (انظر: شرح التسهيل ١/ ١٦٩).

(٧) انظر: شرح التسهيل ١/ ١٦٩.

# وإذا اجتمعَ الاسمُ والكنيةُ، أو الكنيةُ واللقبُ، كنتَ في تقديمِ أحدهما بالخيار، ويليه الآخرُ مُعرباً بإعرابه مع<sup>(١)</sup> جوازِ قطعيه.

# نعم إذا اجتمعتِ الثلاثةُ، وقُدِّمَتِ الكنيةُ على الاسمِ، ثُمَّ جيءَ باللقبِ؛ فيظهرُ وجوبُ تأخيرِ اللقبِ عن الكنيةِ كما يؤخذُ من كلامهم<sup>(٢)</sup>، وإن لم أرَ في ذلك نقلاً؛ لأنَّه يلزمُ من تقديمه عليها حينئذٍ تقديمه على الاسمِ نفسه؛ وهو مُمتنعٌ.

[٣/ اسم الإشارة<sup>(٣)</sup>]

ثُمَّ الثالثُ من المعارفِ الإشارةُ - على حذفِ مُضافٍ -؛ أي: أسماؤها، حَدَقَهُ<sup>(٤)</sup>؛ للقرينةِ الدالةِ عليه، وهي ما وُضِعَ لُسمَى وإشارةً إليه.

والإشارةُ إمّا لمفردٍ مُذكرٍ أو مؤنثٍ، أو لثنتي كذلك<sup>(٥)</sup>، أو لجمعٍ كذلك. فهذه ستة [أقسام] <sup>(٦)</sup> إلا أنَّهم اکتَفَوْا بالإشارةِ إلى الجمعِ المذكرِ والمؤنثِ بلفظٍ واحدٍ، فصارتِ الأقسامُ الوضعيةُ<sup>(٧)</sup> لأسماءِ الإشارةِ بحسبِ مَنْ هيَ لَهُ خمسةٌ، وإن تعددت ألفاظُ بعضها كما سيجي.

(١) في ع: في.

(٢) قال ابن هشام: ويؤخر اللقب عن الاسم كزيد بن العابد بن، ورتباً يقدّم... ولا ترتيب بين الكنية وغيرها...

وقال ابن مالك: وأخرت ذا - أي اللقب - إن سواه صحبا أي: يؤخر اللقب وجوبا إذا اجتمع مع اسم أو كنية أو كليهما. ومذهب الجمهور أن الكنية لا ترتيب فيها مع غيرها، كقول الشاعر: أقسم بالله أبو حفص عمر، وقوله: سمعنا به إلا لسعيد أبي عمرو، وعلة تأخير اللقب أنه يشبه النعت في إشعاره بالمدح والذم، والنعت لا يقدّم على المنعوت، فكذلك ما أشبهه. (انظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ١/ ١٣٠، وشرح التصريح ١/ ١٢١).

(٣) قال ابن هشام في قطر الندى: ثُمَّ الإشارةُ، وهي: ذا للمذكر، وذِي وذِة، وِتي وَتِة، وتا للمؤنث، وذانٍ وتانٍ للمثنى: بالالف رفعاً، وبالياء جراً ونصباً، وأولاء لجمعها. (انظر: شرح قطر الندى ص ٩٨).

(٤) في ق: وحذفه.

(٥) سقطت من ع وق.

(٦) زيادة من ع.

(٧) في ق: الموضوع.

## [أقسام اسم الإشارة للقريب]

وهي: ١ / ذا للمذكر المفرد<sup>(١)</sup>.

٢ / وذو، وذو، وذي، ورتة - بإسكان الهاء -، وذهي، وذي، وتا، وذو، ورتة - بالاختلاس<sup>(٢)</sup> -، وذات - بالضم -، للمؤنث المفرد<sup>(٣)</sup>.

٣ / وذان وتان، ويُشار بالأول منهما للمثنى المذكور، وبالثاني للمثنى المؤنث.

## [مسألة خلافية في إعراب ذان وتان:]

أ- ويُعربان بالالف رفعاً وبالياء جرّاً ونصباً / ٣٤ ب / عند القائل بشنيتها حقيقة<sup>(٤)</sup>.

ب- والأصح<sup>(٥)</sup> - وعليه ابن الحاجب<sup>(٦)</sup> - أنها مبتنان جيء بهما على صورة المثنى، وليساً بمثنيين<sup>(٧)</sup> حقيقة؛ لأن من شرط التثنية قبول التنكير كما مرّ، وأسماء الإشارة ملازمة للتعريف. ففي حالة الرفع وُضِعَا على صيغة المثنى المرفوع، وفي حالة النصب والجرّ<sup>(٨)</sup> وُضِعَا على صيغة المثنى المجرور والمنصوب.

(١) اختلف البصريون في ألف (ذا) فقالوا هي منقلبة عن ياء أصلية لقولهم في التصغير ذبا، وقال بعضهم هي منقلبة عن واو أصلية.. وقال الكوفيون: هي زائدة بدليل سقوطها في التثنية. (انظر: جمع الهوامع ١/ ٢٤٤).

(٢) في ق: باختلاس. قال ابن منظور: خلّس: الخلّس: الأخذ في بُهْرَةٍ ومُحَانَلَةٍ؛ وَخَلَّسَهُ يَخْلِسُهُ خَلْسًا وَخَلَّسَهُ إِيَّاهُ، فَهُوَ خَالِيسٌ وَخَلَّاسٌ، الْجَوْهَرِيُّ: خَلَّسْتُ الشَّيْءَ وَخَلَّسْتُهُ وَخَلَّسْتُهُ إِذَا اسْتَلْبْتَهُ. (انظر لسان العرب - خلّس).

(٣) سقطت للمؤنث المفرد من ع.

(٤) انظر: ارتشاف الضرب ٢/ ٩٨٤.

(٥) بعدها في ع: أنها مبتنان أي: وعلى هذا الألف والياء بينهما علامتين إعراب، بل كل من الألف والياء أصل على حقيقة. قلت: لعل هذا إدراج من الناسخ لأن الأسلوب ركيك، لا يخلو من أخطاء، والمعنى مضطرب.

(٦) انظر: الإيضاح في شرح المفصل ١/ ٤٧٩، وشرح الكافية ١/ ٦٩.

(٧) في ق وع ود وس: مثنيين.

(٨) في ع ود: الجرّ والنصب.

ج- وكلامه في الأوضح<sup>(٩)</sup> عند أنواع الشبه يقتضي أن ثمّ لنا قولاً يقول بإعرابها مع عدم تشنيها؛ ولا قائل به كما نبّه عليه العلامة خالد<sup>(١٠)</sup>.

٤ / وأولاء<sup>(١١)</sup> ممدوداً ومقصوراً لجمعها؛ أي: المذكر والمؤنث، والمذكّر لغة أهل الحجاز، وهي الفصحى، وبها جاء التنزيل؛ نحو: ﴿هَؤُلَاءِ بَنَاتِي﴾<sup>(١٢)</sup>.

والقصر<sup>(١٣)</sup> لغة أهل نجد من [بني] تميم وقيس وربيعة وأسد. ذكر ذلك الفراء في لغات القرآن<sup>(١٤)</sup>، ولم يخصّه بتميم كما هو صريح عبارة الأوضح<sup>(١٥)</sup>.

والأكثر جميّة للعقلاء، وقد يجيء لغيرهم كقوله:

٦٢ - [ذمّ المنازل بعد منزلة اللوى]<sup>(١٦)</sup> والعيش بعد أولئك الأيام<sup>(١٧)</sup>

(١) قال ابن هشام: وإنما أعرب هذان وهاتان - مع تضمّنهما معنى الإشارة - لضعف الشبه بها عارضه من جميّتها على صورة المثنى، والتثنية من خصائص الأسماء، قلت: فصدر كلام ابن هشام يوحى بأنها معربان، وعجزه يوحى بأنها مبتنان. (انظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ١/ ٣١-٣٢).

(٢) قال الشيخ خالد الأزهرى: وهذا القول ملق من قولين، فإن من قال بأنها معربان، قال بشنيتها حقيقة، ومن قال بأنها مبتنان قال جيء بهما على صورة المثنى وليساً بمثنيين حقيقة، وهو الأصح. (انظر: شرح التصريح ١/ ٤٩-٥٠).

(٣) في ق: وألى.

(٤) سورة هود، من الآية ٧٨، وسورة الحجر من الآية ٧١. وتام آية هود ﴿وَجَاءَهُ نُوحٌ، يَهْرَعُونَ إِلَيْهِ وَمِنْ قَبْلُ كَانُوا يَعْمَلُونَ السَّيِّئَاتِ قَالَ يَتَقَوَّمُ هَؤُلَاءِ بَنَاتِي هُنَّ أَطْهَرُ لَكُمْ فَاتَّقُوا اللَّهَ وَلَا تَحْزُنُونِ فِي صَنِيعِ آلِيسَ مِنْكُمْ رَجُلٌ رَشِيدٌ﴾.

(٥) في ق: والمقصور.

(٦) زيادة من ق وس.

(٧) لعله كتاب اللغات الذي أشار إليه السيوطي، لكنّه لم يصلنا علماً بأن هذه المسألة غير واردة في كتاب معاني القرآن للفراء. (انظر: بغية الوعاة ٢/ ٣٣٣).

(٨) انظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ١/ ١٣٤. حيث قصره على تميم قائلًا: ولجمعها أولاء ممدوداً عند الحجازيين ومقصوراً عند تميم.

(٩) زيادة من ق.

(١٠) البيت من الكامل لجرير يهجو الفرزدق، وقد ورد البيت في ديوان جرير - ط صادر - ص ٤٥٢، وشرح المفصل ٩/ ١٢٩، وشرح الكافية ٢/ ٣١، وخزانة الأدب ٥/ ٤٣٠. اللغة: يوم اللوى: اسم موقعة في ذلك المكان.

الشاهد فيه: (أولئك الأيام) حيث أشار بأولاء إلى الأيام وهي غير عاقل.



وهذه الألفاظ المُتقدِّمة في المشارِ إليه القريب<sup>(١)</sup>.

### [اسم الإشارة للبعيد<sup>(٢)</sup>]

وأما البعيدُ فيُشارُ بها إليه<sup>(٣)</sup> لكنْ مُلحَقَةٌ وجوباً بالكافِ الحرفيةِ في الآخرِ؛ لِتبدلَ على البُعدِ، ولا فرقَ في الكافِ بينَ أنْ تكونَ مُجرَّدةً من اللامِ في جميعِ أسماءِ الإشارةِ مُطلقاً، أي: سواءَ كانَ المُشارُ إليه مُفرداً أم مُثنىً أم مجموعاً.

### [كافُ البعدِ في اسمِ الإشارةِ: تصرُّفُها وحرْفيتُها]

وهذه الكافُ تصرُّفُ في الكلامِ تصرُّفَ الكافِ الاسميةِ غالباً؛ لِيتبيَّنَ بها أحوالُ المُخاطَبِ من أفرادٍ وتثنيةٍ وجمعٍ وتذكيرٍ وتأنِيثٍ؛ كما يَتبيَّنُ بها لو كانتِ اسماً، فتُفتَحُ لِلْمُذَكَّرِ وتُكسَرُ لِلْمُؤنَّثِ وتتصلُ بها علامةُ التثنيةِ والجمعِ. فَلِلْمُخاطَبِ خمسةُ أحوالٍ وإنْ كانَ أصلُها ستةً، وقد تقدَّم أنَّ للمُشارِ إليه خمسةَ أحوالٍ، فذلكَ خمسةٌ وعشرونَ صورةً بحسبِ التقسيمِ الوضعيِّ.

وإنَّما حَكَمُوا بِحرفيةِ الكافِ في ذلك؛ لِعدمِ محلِّ لها من الإعرابِ، لانتفاءِ الرفعِ والناصبِ والحرفِ الجارِّ / ٣٥ / وانتفاءِ المُضافِ؛ لأنَّ أسماءَ الإشارةِ لا تُضافُ، لأنَّها لا تقبلُ التَّنْكِيرَ، والمُضافُ لا بدَّ أنْ يكونَ نكرةً - حتَّى لو كانَ معرفةً نُويَّ تنكيرُهُ - لأجلِ الإضافةِ.

### [اللغاتُ في كافِ البُعدِ]

وفي الكافِ المذكورةِ ثلاثُ لغاتٍ:

الأولى: أنَّ تختلفَ لاختلافِ أحوالِ المُخاطَبِ، وهذه هي الفُصْحى<sup>(٤)</sup>.

(١) في ق: قريب.

(٢) قال ابن هشام في قطر الندى: والبعيدُ بالكافِ مُجرَّدةً من اللامِ مُطلقاً، أو مقرونةً بها. (انظر: شرح قطر الندى ص ٩٨).

(٣) في ع ود وب وس: إليه بها.

(٤) فيقال: ذلك، ذلكما، ذلكن، ذاك، ذاكما... (انظر: ارتشاف الضرب ٢/ ٩٧٨).

الثانية: إفرادُها مفتوحةً في الأحوالِ كُلِّها، فيكونُ المقصودُ بها على هذه اللغةِ التنبيةَ على مُطلقِ الخطابِ فَقَطْ<sup>(١)</sup>.

الثالثة: إفرادُها مفتوحةً في التذكيرِ مكسورةً في التأنِيثِ، فلها على هذه اللغةِ حالتان<sup>(٢)</sup>.

### [حالاتُ امتناعِ اقترانِ اللامِ بكافِ البُعدِ<sup>(٣)</sup>]

أو مقرونةً تلكَ الكافُ بها مُبالغةً في البُعدِ إلَّا في ثلاثِ مسائل:

١/ في المُثنى مُطلقاً من غيرِ تقييدِ بلغةٍ دونَ أُخرى، ولا فرقَ بينَ تثنيةِ المُذَكَّرِ والمُؤنَّثِ.

٢/ وفي الجمعِ في لغةٍ من مدَّة؛ وهم الحجازيونَ، دونَ مَنْ قَصَرَهُ من أهلِ نجدٍ؛ كقيسٍ وربيعةٍ وأسدٍ. وأما بنو تميم - وإنْ كانَ لغَتُهُم القصرُ - فلا يأتونَ باللامِ كأهلِ الحجازِ، كما نبَّهَ عليه في أوضحِهِ؛ حيثُ قال: وبنو تميمٍ لا يأتونَ باللامِ مُطلقاً<sup>(٤)</sup>.

٣/ وفيما تقدَّمهُ من أسماءِ الإشارةِ ها التنبيةُ - بألفٍ غيرِ مهموزةٍ - كراهةٌ كثرةِ الزوائدِ؛ فتقول: هُذاكَ، ولا يجوز: هُذاكَ. وسُمِّيَتِ الهاءُ ها التنبيةَ؛ لأنَّها تُنبِّئُ المُخاطَبَ على المُشارِ إليه.

### [مراتبُ اسمِ الإشارةِ]

وقضيةٌ كلاميةٌ أنَّه ليسَ لاسمِ الإشارةِ إلَّا مرتبتانِ: قُربى وبُعدى، وهي طريقةُ ابنِ مالكٍ وغيرِهِ مِنَ المُحَقِّقِينَ<sup>(٥)</sup>. لكنَّ الجمهورَ على أنَّ له ثلاثَ مراتبٍ:

(١) ومنه قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نَجَّيْتُمُ الرُّسُلَ فَقَدِّمُوا بَيْنَ يَدَيْ جُرُثُكُمْ صَدَقَةٌ﴾ ذَلِكَ خَيْرٌ لَكُمْ وَأَطْهَرُ ﴿ - المجادلة: ١٢ - مع أنَّ المُخاطَبَ جمعٌ مذكَّر.

(٢) فنقول على هذه اللغة: ذاك رجلان، وذاك امرأتان.

(٣) قال ابن هشام في قطر الندى: أو مقرونةً بها إلَّا في المُثنى مُطلقاً، وفي الجمعِ في لغةٍ من مدَّة، وفيما تقدَّمهُ ها التنبية. (انظر: شرح قطر الندى ص ٩٨).

(٤) انظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ١/ ١٣٦، ومع الهوامع ١/ ٢٤٦.

(٥) انظر: شرح التسهيل ١/ ٢٣٣، وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ١/ ١٣٧، ومع الهوامع ١/ ٢٤٦، وقد ردَّ ابن مالك قول الجمهور بأربعة أوجه منها أنَّ المُشارِ إليه كالتنادي، والمنادى متفقٌ على أنَّ له مرتبتين، وأنَّ ما نُقِلَ من تباينِ بينِ الحجازيينِ والتميميِّينِ يؤكِّدُ أنَّ له مرتبتين....

أ - قُرْبَى؛ وهي الْمُجَرَّدَةُ مِنَ اللَّامِ وَالْكَافِ.

ب - وَبَعْدَى؛ وهي المَقْرُونَةُ بِهَا فِي غَيْرِ الْمُثْنَى، وبِالنَّوْنِ<sup>(١)</sup> المُشَدَّدَةِ وَالْكَافِ فِي الْمُثْنَى.

ج - وَوُسْطَى؛ وهي المَقْرُونَةُ بِالْكَافِ وَحَدَّهَا، لِأَنَّ زِيَادَةَ الْحَرْفِ<sup>(٢)</sup> تُشْعِرُ بِزِيَادَةِ الْمَسَافَةِ. وَعَلَيْهِ الْمُصَنَّفُ فِي شَرْحِ اللَّمْحَةِ<sup>(٣)</sup>، وَصَحَّحَهُ ابْنُ الْحَاجِبِ<sup>(٤)</sup>.

#### [٤/ الاسم الموصول]<sup>(٥)</sup>

[أنواعه]

ثُمَّ الرَّابِعُ مِنَ الْمَعَارِفِ الْمَوْصُولُ؛ وَهُوَ ضَرْبَانِ:

١/ حَرْفِيٌّ؛ وَهُوَ مَا أُوْلَ مَعَ صَلَاتِهِ بِمَصْدَرٍ وَلَمْ يَخْتَجْ إِلَى عَائِدٍ، وَهُوَ أَنْ، / ٣٥ ب /  
وَأَنْ، وَمَا، وَكَيْ، وَلَوْ<sup>(٦)</sup>.

(١) فِي الْأَصْلِ بِالنُّونِ، وَالْمُثَبَّتُ مِنْ ع وَد وَب وَس.

(٢) فِي ع: الْحُرُوفُ.

(٣) انْظُرْ: شَرْحُ اللَّمْحَةِ الْبَدْرِيَّةِ فِي عِلْمِ الْعَرَبِيَّةِ ١/ ٢٥٥-٢٥٧.

(٤) انْظُرْ: شَرْحُ الْكَافِيَةِ ٣/ ٧٥، وَهَمْعُ الْهَوَامِعِ ١/ ٢٤٧.

(٥) قَالَ ابْنُ هِشَامٍ فِي قَطْرِ النَّدَى: ثُمَّ الْمَوْصُولُ، وَهُوَ: الَّذِي، وَالتِّي، وَاللَّذَانِ، وَالتَّلَتَانِ - بِالْأَلْفِ رَفْعًا وَبِالْيَاءِ جَرًّا وَنَصْبًا -، وَلِجَمْعِ الْمَذْكُورِ: الَّذِينَ - بِالْيَاءِ مُطْلَقًا - وَالْأَلَى، وَلِجَمْعِ الْمُؤَنَّثِ: اللَّائِي وَاللَّائِي (انْظُرْ: شَرْحُ قَطْرِ النَّدَى ص ١٠٠-١٠١).

(٦) أَمَّا (أَنْ): فَهِيَ حَرْفٌ تَوْكِيدٌ وَمَصْدَرِيٌّ وَنَصْبٌ، نَحْوُ: عَلِمْتُ أَنَّكَ قَادِمٌ، أَيْ: قَدُومُكَ.

و(أَنَّ): هِيَ حَرْفٌ مَصْدَرِيٌّ وَنَصْبٌ لِلْفِعْلِ الْمُضَارِعِ، نَحْوُ: أَرِيدُ أَنْ تَقُومَ، وَأَعِجِبْنِي أَنْ قَمْتُ، وَاخْتَلَفَ فِي دُخُولِهَا عَلَى الْأَمْرِ، نَحْوُ: كَتَبْتُ إِلَيْهِ بِأَنْ قُمْ، فَقِيلَ هِيَ التَّفْسِيرِيَّةُ لَا غَيْرَ - وَهُوَ الرَّاجِحُ -.

و(كَيْ): التَّعْلِيلِيَّةُ الْمُقَرَّنَةُ بِاللَّامِ ظَاهِرَةٌ أَوْ مُقَدَّرَةٌ، نَحْوُ: جِئْتُ لَكِي تَكْرِمَتِي أَوْ كِي تَكْرِمَتِي.

و(مَا): تَدْخُلُ عَلَى الْمَاضِي كَثِيرًا وَعَلَى الْمُضَارِعِ قَلِيلًا، أَمَّا الْأَمْرُ فَلَا تَدْخُلُ عَلَيْهِ، نَحْوُ: ﴿وَصَافَتْ عَلَيْكُمْ الْأَرْضُ بِمَا رَحَبَتْ﴾ - التَّوْبَةُ: ٢٥ - ﴿وَلَا تَقُولُوا لِمَا نَصَبْنَا لَكُمْ﴾ - النُّحْلُ: ١١٦ - أَيْ لَوْصَفَ.

وَقَدْ خَالَفَ فِي كَوْنِ (مَا) مَصْدَرِيَّةً جَمَاعَةً مِنْهُمْ الْمُبْرَدُ وَالْمَازَنِيُّ وَالْأَخْفَشُ.

و(لَوْ): عِنْدَ جَمَاعَةٍ كَالْفَرَّاءِ وَالْفَارِسِيِّ وَابْنِ مَالِكٍ، وَشَرَطَهَا أَنْ تَوْصَلَ بِفِعْلِ مُتَصَرِّفٍ غَيْرِ أَمْرٍ، وَيُقَدَّرُ غَالِبًا مَعْنَى التَّمَنِّيِ كَوَدٍّ وَأَحْبَبٍّ وَأَتَمَّنِّي، وَمَنْعَ الْجُمْهُورِ أَنْ يَكُونَ مَصْدَرِيَّةً بَلْ تَلْزِمُ التَّعْلِيلَ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ: ﴿وَدَّوْا لَوْ تَدَّهْنُ يَدَهُمْ﴾ -

الْقَلَمُ: ٩ - ﴿يُودُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُصَمِّرُ آلُفَ سَنَةٍ﴾ - الْبَقَرَةُ: ٩٦ - وَزَادَ ابْنُ هِشَامٍ إِلَيْهَا سَادِسًا وَهُوَ (الَّذِي) كَحَرْفٍ، وَقَدْ رُذِّبَتْ أَوْجُهُ لَا بِجَمَالٍ لَذَكَرَهَا هُنَا. (انْظُرْ: شَرْحُ الْكَافِيَةِ ٤/ ٢٥، وَهَمْعُ الْهَوَامِعِ ١/ ٢٦٣-٢٦٥).

٢/ وَاسْمِيٌّ؛ وَهُوَ الْمُرَادُّ هُنَا بِقَرِينَةِ ذِكْرِهِ فِي الْمَعَارِفِ الَّتِي هِيَ أَحَدُ قِسْمَيْ الْأَسْمَاءِ.

[تعريفه]

وَهُوَ مَا افْتَقَرَ إِلَى الْوَصْلِ بِجُمْلَةٍ خَبَرِيَّةٍ، أَوْ ظَرْفٍ أَوْ مَجْرُورٍ تَامِّنٍ، أَوْ وَصْفٍ صَرِيحٍ، وَإِلَى عَائِدٍ أَوْ خَلْفِهِ<sup>(١)</sup>.

#### [أقسام الاسم الموصول الخاص]

وَهُوَ قِسْمَانِ: نَصٌّ وَمُشْتَرَكٌ؛ فَالنَّصُّ مَا وُضِعَ لِمَعْنَى وَاحِدٍ، وَهُوَ:

أ - الَّذِي<sup>(٢)</sup> لِلْمُفْرَدِ الْعَالِمِ وَغَيْرِهِ.

ب - وَالتِّي لِلْمُفْرَدِ الْمُؤَنَّثِ الْعَاقِلِ وَغَيْرِهِ.

ج - وَاللَّذَانِ لِمُثْنَى<sup>(٣)</sup> الْمَذْكُورِ.

د - وَالتَّلَتَانِ لِمُثْنَى<sup>(٤)</sup> الْمُؤَنَّثِ.

#### [مسألة خلافية في إعراب الموصول المثني ونونيهما]

وَيُعْرَبَانِ بِالْأَلْفِ رَفْعًا وَبِالْيَاءِ جَرًّا وَنَصْبًا عِنْدَ الْقَائِلِ<sup>(٥)</sup> بِثَنِيَّتَيْهِمَا حَقِيقَةً.

وَالْأَصَحُّ<sup>(٦)</sup> أَنَّهُمَا مَبْنِيَّانِ جِيءَ بِهِمَا عَلَى صُورَةِ الْمُثْنَى، وَلَيْسَا مُثْنِيَّيْنِ حَقِيقَةً لِمَا مَرَّ<sup>(٧)</sup>.

(١) سِيَاقِي التَّفْصِيلِ فِيهَا فِي أَنْوَاعِ صِلَةِ الْمَوْصُولِ. (انْظُرْ: ص ١٤٢ مِنْ هَذَا الْكِتَابِ).

(٢) أَصْلُ الَّذِي وَالتِّي هُوَ: لِيَذِي وَلِيَتِي، ثُمَّ زِيدَتْ عَلَيْهَا أَلْ زِيَادَةُ لَازِمَةٌ، أَوْ لِلتَّعْرِيفِ عَلَى قَوْلَيْنِ، وَقِيلَ غَيْرَ ذَلِكَ. (انْظُرْ: هَمْعُ الْهَوَامِعِ ١/ ٢٦٧).

(٣) فِي ق: وَع: لِلْمُثْنَى.

(٤) فِي ق: لِلْمُثْنَى.

(٥) وَمَنْ قَالَ بِهِ ابْنُ مَالِكٍ وَالرُّضِي (انْظُرْ: شَرْحُ الْكَافِيَةِ ٣/ ١٠٢، وَشَرْحُ التَّسْهِيلِ ١/ ١٨٦، وَأَوْضَحَ الْمَسَالِكَ إِلَى أَلْفِيَّةِ ابْنِ مَالِكٍ ١/ ١٣٩).

(٦) انْظُرْ: أَوْضَحَ الْمَسَالِكَ إِلَى أَلْفِيَّةِ ابْنِ مَالِكٍ ١/ ١٣٩.

(٧) انْظُرْ: مَبْحَثُ اسْمِ الْإِشَارَةِ فِي ص ١٢٨ مِنْ هَذَا الْكِتَابِ، حَيْثُ اشْتَرَطَ لِلثَّنِيَّةِ الْحَقِيقِيَّةِ قَبُولَ التَّنْكِيرِ، وَالْأَسْمَاءِ الْمَوْصُولَةِ مِلَازِمَةً لِلتَّعْرِيفِ.

وكلامه في الأوضح<sup>(١)</sup> عند أنواع الشبه<sup>(٢)</sup> يقتضي ما قلناه في ذين وتين، فكُنْ على بصيرة في ذلك؛ [لأنَّ التثنية من خصائص الأسماء عارضت شبه الحرف فصعفت، فأعرب، ويردُّ عليه عدم إعراب الجمع مع أنه من خصائص الأسماء]<sup>(٣)</sup>.

ولك في نونها وجهان:<sup>(٤)</sup>

■ إثباتها تخففة ومشددة.

■ وحذفها.

والأصل التخفيف والثبوت، قاله في شرح الشذور<sup>(٥)</sup>. وظاهر كلامه في الأوضح تخصيص حذفها بحالة الرفع<sup>(٦)</sup>.

هـ- وجمع المذكر شيان:

١/ الذين؛ ويُستعمل<sup>(٧)</sup> بالياء رفعاً وجرّاً ونصباً، ولذا قال: مُطلقاً. ورُبَّما جاء في حالة الرفع بالواو؛ كقوله:

(١) انظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ٣٣/١. حيث قال: وإنما أعرب اللذان واللذان.. لضعف شبه به عارضه من المجيء على صورة التثنية. وهذا رأي ثالث؛ كما مرَّ في مبحث اسم الإشارة.

(٢) في د: التثنية، وسقطت أنواع من س.

(٣) زيادة من د.

(٤) هي ثلاثة أوجه على الحقيقة، فنقول: اللذان، واللذان، واللذان. ومنه قول الأخطل التغلبي:  
أبني كليب إنَّ عمِّي اللذا قتل الملوك وفككا الأغلالا

(انظر: شرح الكافية ١٠٢/٣)

(٥) انظر: شرح شذور الذهب ص ١٩٤.

(٦) أي عند البصريين، وخالفهم ابن هشام والكوفيون مستدلاً بقراءة ابن كثير السبعية ﴿رَبَّنَا آتِنَا الَّذِي أَضَلَّانَا﴾

- فصلت: ٢٩ - (انظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ١٣٩/١-١٤٠، وإتحاف فضلاء البشر ص ٤٨٩).

(٧) في ع وب: وتستعمل.

٦٣- نحنُ الذون صبحوا الصباحا [يوم النخيل غارة ملحاحا]<sup>(١)</sup>

وإنما لم يُعرب كما أعرب اللذان واللذان؛ لعدم مجيئه على سنن الجموع من جهة أنه أخص من مفرديه؛ إذ هو خاص بالعاقل، والذي يُطلق عليه وعلى غيره؛ كذا قيل. وحذف نونه لغةً، وكذا حذف آل منه<sup>(٢)</sup>.

٢/ والثاني الألى بالقصر أشهر من المد<sup>(٣)</sup>.

و- وجمع المؤنث شيان أيضاً:

اللائي واللائي بإثبات الياء، وقد تحذف، وقد يتقارض<sup>(٤)</sup> الألى واللائي فيقع كلُّ منهما مكان الآخر، قال الشاعر:

(١) زيادة من ق.

(٢) هذا بيت من مشطور الرجز لرؤية في ملحق ديوانه ص ١٧٢، وللليل الأخيلية في ديوانها ص ٦١، وبلا نسبة في أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ١٤٣/١، وشرح ابن عقيل ١٢٧/١، وجمع الهوامع ٢٦٩/١.

والشاهد فيه: (الذون) حيث جاء به بالواو في حالة الرفع، لكن هذه الواو ليست علامة إعراب بل علامة بناء، لأن الذون مبنية على صورة المعرب، وقيل إنها معربة في لغة طي وهديل وعُقيل (انظر: شرح التسهيل ١٨٧/١، وجمع الهوامع ٢٦٩/١).

(٣) فيقال في الذين: الذي، ومنه قول الشاعر:

وإن الذي حانت بفلج دماؤهم هُم القومُ كلُّ القومِ يا أمَّ خالد

وقرى ﴿رَبَّنَا آتِنَا الَّذِي أَنْتَمَ عَلَيْهِمْ﴾ - الفاتحة: ٧ - (انظر: مختصر في شواذ القراءات ص ١، وشرح التسهيل ١/١٨٧، وجمع الهوامع ٢٧٢/١).

(٤) تمذأل قليلاً فتصبح آلاء، كقول كثير عزة:

أبى الله للشمم الألاء كآتهم سيوف أجاد القين يسوماً صقالها

(انظر: ديوانه ص ٨٧، وشرح التسهيل ١٨٩/١، والدرر اللوامع ٦٦٢/١).

(٥) في ع وب: تتقارض، وفي س يتعارض، وهو في س تصحيف.

(٦) في الأصل: كلا، والمثبت من ع وس.



- وَلِلْمُبْهَمِ أَمْرُهُ؛ كَقَوْلِ مَنْ رَأَى شَبَحًا مِنْ بَعِيدٍ لَا يَدْرِي مَا هُوَ: انْظُرْ إِلَى مَا ظَهَرَ.
- وَلِأَنْوَاعٍ مَنْ يَعْقِلُ؛ نَحْوُ: ﴿فَانْكُحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَتَى وَتِلْكَ﴾<sup>(١)</sup>.

٣- وأي؛ نَحْوُ: ﴿لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ﴾<sup>(٢)</sup>، وهي مُلَازِمَةٌ لِلإِضَافَةِ لَفْظًا أَوْ تَقْدِيرًا إِلَى مَعْرِفَةٍ<sup>(٣)</sup>، وَلَا تُضَافُ لِنَكْرَةٍ<sup>(٤)</sup> خِلَافًا لِابْنِ عَصْفُورٍ<sup>(٥)</sup>، وَلَا يَعْمَلُ فِيهَا إِلَّا مُسْتَقْبَلٌ مُتَقَدِّمٌ - كَمَا فِي الْآيَةِ - خِلَافًا لِلْبَصْرِيِّ<sup>(٦)</sup>.

وَسُئِلَ الْكَسَائِيُّ: لِمَ لَا يَعْمَلُ فِيهَا الْمَاضِي؟ فَلَمْ تَلُحْ لَهُ الْعِلَّةُ؛ فَقَالَ: أَيُّ كَذَا خُلِقَتْ. وَأَجَابَ غَيْرُهُ<sup>(٧)</sup> بِأَنَّ أَيْبًا وَضِعَتْ عَلَى الْعُمُومِ وَالْإِبْهَامِ، وَالْمُضَارِعُ مُبْهَمٌ، فَبِهِ مُنَاسَبَةٌ لَهَا بِخِلَافِ الْمَاضِي؛ إِذْ لَا إِبْهَامَ<sup>(٨)</sup> فِيهِ، فَيَحْصُلُ التَّنَافِي وَالخُرُوجُ عَمَّا وَضِعَتْ لَهُ.

(١) سقطت متنى وثلاث من جميع النسخ الأخرى.

(٢) سورة النساء، من الآية ٣. وهي بتمامها ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تَقْسِطُوا فِي الْيَتَامَى فَانْكُحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَتَى وَتِلْكَ وَرِزْقٌ فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تَدْلُوا فَوَاحِدَةً أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ ذَلِكَ آذَنُكُمْ أَلَّا تَعُولُوا﴾.

(٣) سورة مريم، من الآية ٦٩. وهي بتمامها ﴿ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عَيْنًا﴾.

(٤) مثال المضاف إلى المعرفة لفظًا: أقصد أيُّهم هو أكرم، أو تقديرًا: سئل منهم أيًّا تلقاه. (انظر: الكتاب ٤٠٣/٢، وشرح الكافية ١٠٦/٣).

(٥) في ق وب إلى النكرة، وفي س إلى نكرة.

(٦) نحو قولهم: يعجبني أي رجل عندك، وأي رجلين، وأي رجال.... وقد منع الجمهور ذلك - وخالفهم ابن عصفور، لأنها عندئذ تصبح نكرة، والموصولات معارف، لذا امتنع كونها موصولة في قوله تعالى: ﴿وَيَسْئَلُكَ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَىُّ مُنْقَلَبٍ يَنْقَلِبُونَ﴾ الشعراء ٢٢٧. (انظر: شرح جمل الزجاجي ٤٧٥/٢-٤٧٦، وشرح الأشموني ١٦٧/١، وشرح التصريح ١٣٥/١، وجمع الهوامع ٢٧٥).

(٧) يرى البصريون أنه لا يُشترط التقدم للعامل في (أي) بل يجوز تقديمه وتأخره، نحو: أكرم أيُّهم جاء، وأيُّهم جاء أكرم. أما الكوفيون فيرون أنه لا يعمل فيها إلا عامل متقدم مستقبل احتجاجاً بما سُمِعَ عن العرب، ورده ابن مالك في شرح التسهيل. (انظر: شرح التسهيل ١٩٥/١، وجمع الهوامع ٢٧٦/١، وحاشية الحمصي ١٥٧/١).

(٨) منهم ابن السراج وابن الباذش. (انظر: الأصول في النحو ٣٢٦/٢، وشرح الكافية ١٠٦/٣، وحاشية الحمصي ١٥٧/١).

(٩) في ع: إذ الإبهام، وهو تصحيف ظاهر.

وَأَشْتَرَطَ كَوْنَ الْعَامِلِ مُتَقَدِّمًا لِيَتِمَّازَ عَنِ الشَّرْطِيَّةِ وَالِاسْتِفْهَامِيَّةِ<sup>(١)</sup>؛ لِأَنَّهَا لَا يَعْمَلُ فِيهَا إِلَّا مُتَأَخِّرٌ.

### [الحالات الإعرابية لأي]

وَعَلِمَ أَنَّ لِأَيٍّ أَرْبَعَ حَالَاتٍ، تُعَرَّبُ فِي ثَلَاثٍ مِنْهَا<sup>(٢)</sup>، ٣٦ ب / وهي:

أ. ما إِذَا أُضِيفَتْ وَذُكِرَ صَدْرُ صَلَاحَتِهَا؛ نَحْوُ: يُعْجِبُنِي أَيُّهُمْ هُوَ قَائِمٌ.

ب. أَوْ ذُكِرَ صَدْرُ صَلَاحَتِهَا وَلَمْ تُضَفْ؛ نَحْوُ: يُعْجِبُنِي أَيُّ هُوَ قَائِمٌ.

ج. أَوْ لَمْ تُضَفْ وَلَمْ يُذَكَّرْ صَدْرُ صَلَاحَتِهَا؛ نَحْوُ: يُعْجِبُنِي أَيُّ قَائِمٌ.

د. وَتُبْنَى فِي الرَّابِعَةِ عَلَى الضَّمِّ تَشْبِيهًا بِالْغَايَاتِ؛ وَهِيَ مَا إِذَا أُضِيفَتْ لَفْظًا وَكَانَ صَدْرُ صَلَاحَتِهَا ضَمِيرًا مُحذُوفًا؛ نَحْوُ: ﴿أَيُّهُمْ أَشَدُّ﴾<sup>(٣)</sup>، وَقَوْلُهُ:

٦٦-..... فَسَلِّمْ عَلَى أَيُّهُمْ أَفْضَلُ<sup>(٤)</sup>

(١) مثال الشرطية قوله تعالى: ﴿أَيُّهَا مَا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى﴾ - الإسراء: ١١٠-، ومثال الاستفهامية قوله تعالى ﴿فَأَيُّ الْفَرِيقَيْنِ أَحَقُّ بِالْأَمْنِ﴾ - الأنعام: ٨١-. وسبب وجوب مجيء العامل فيها متأخراً كونها من ألفاظ الصدارة، فلا يعمل فيها ما سبق.

(٢) إعرابها في ثلاث حالات هو مذهب سيبويه، خلافاً للخليل ويونس والكوفيين حيث رأوا إعرابها مطلقاً. واحتجوا على ذلك بوجود قراءة ﴿أَيُّهُمْ أَشَدُّ﴾ وبرواية أخرى للبيت: فسَلِّمْ على أيُّهم أفضل. (انظر: الكتاب ٣٩٨-٤٠٤، وشرح الكافية ١٤٤/٣، وشرح الأشموني ١٦٦/١، وشرح التصريح على التوضيح ١/١٣٧-١٣٦).

(٣) سورة مريم، من الآية ٦٩. وهي بتمامها ﴿ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عَيْنًا﴾.

(٤) عجز بيت من المتقارب لغسان بن وعله في شرح التصريح ١٣٥/١، والدرر اللوامع ٢٧٢/١، وبلا نسبة في غيرها كأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ١٥٣/١، وشرح الأشموني ١٦٦/١، ولسان العرب - أبا، وجمع الهوامع ٢٧٥/١.

وصدر البيت: إِذَا لَقِيتَ بَنِي مَالِكٍ

والشاهد فيه: (على أيُّهم أفضل) حيث بنيت أي على الضم بسبب إضافتها إلى هم لفظاً مع حذف صدر صلتها هو.

وبها رُدَّ على ثعلب<sup>(١)</sup> المُنكرِ لموصولة أي<sup>(٢)</sup>.

٤- وأل في وصفٍ صريحٍ؛ أي: خالصٍ الوصفية<sup>(٣)</sup> بأن لم تغلب عليه الاسمية لغير تفضيل، وذلك كاسمي<sup>(٤)</sup> الفاعلِ والمفعولِ كالضاربِ والمضروبِ، بخلاف الداخلة:

- على الاسمِ السالمِ من الوصفية؛ كالرجلِ.
- أو على ما غلبت عليه الاسمية؛ كالأبطح والأجرع.
- أو على ما دلَّ على التفضيل<sup>(٥)</sup>؛ كالأفضل والأعلم.

فإن أل في ذلك كله حرفٌ تعريفٍ.

[الخلاف في أل الداخلة على الصفة المشبهة]

وأما الداخلة على الصفة المشبهة؛ كالحسن:

أ/ فجنح ابنُ مالك<sup>(٦)</sup> إلى أنها موصولة اسمي<sup>(٧)</sup>. وجرى عليه المُصنّف في الشرح<sup>(٨)</sup> والأوضح<sup>(٩)</sup> في باب ما لا ينصرف.

(١) انظر: ارتشاف الضرب ١٠١١/٢، وشرح الأشموني ١/١٦٥.

(٢) لأن (أي) في البيت والآية لا تحتل غير الموصولة، فلو كانت استفهامية لعملت فيها (تنزع) فتُصَبّ، ولا يُقال عندئذ إنها معلقة لأن (تنزع) فعل غير قلبي، والتعليق من خصائص أفعال القلوب، وتعينت موصولة (أي) في البيت؛ لأنها لو كانت استفهامية لما رُفِعت بعد الجار (على). (انظر: همع الهوامع ١/٢٧٦، وحاشية الحمصي ١/١٥٨).

(٣) في ب: للوصفية.

(٤) في ق ود: كاسم.

(٥) في ق وس: تفضيل.

(٦) انظر: شرح التسهيل ١/١٩٥.

(٧) انظر: شرح قطر الندى ص ١٠٢.

(٨) انظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ١/١٦٥، قلت: وهذا موجود في باب الموصول فقط لا كما يقول الفاكهي. (انظر: أوضح المسالك ٤/١١٤-١٤٠).

ب/ لكن قال في المُعني: وليس<sup>(١)</sup> بشيء؛ لأن الصفة المشبهة للثبوت، فلا تُؤوّل بالفعل الدال على الحدوث، ولهذا كانت أل الداخلة على اسم التفضيل ليست موصولة باتفاق<sup>(٢)</sup>، وقضيته أنها حرفٌ تعريفٍ، وبه صرح في الأوضح في باب الصفة المشبهة<sup>(٣)</sup>.

وعلى الأول أُجيب بأن الصفة المشبهة تعمل<sup>(٤)</sup> في الفاعلِ الظاهرِ عملَ الفعلِ بآفراد، بخلاف اسم التفضيل. وما ذهب إليه - من أن أل الداخلة على هذا الوصف الصريح موصولة اسمي - هو الأصح؛ بدليل عود الضمير عليها في نحو: قد أفلح المُتقي ربّه.

ولست موصولاً حرفياً<sup>(٥)</sup>؛ لِمَا مرَّ، ولأنها لا تُؤوّل مع صلتها بالمصدر.

ولا حرفَ تعريفٍ<sup>(٦)</sup>؛ لعدم تقدّم معمولٍ مدخولها عليها، ولجواز عطفِ الفعلِ على مدخولها. وأيضاً لو كانت حرفَ تعريفٍ، لقدحَ إلحاقها في إعمالِ اسمي الفاعلِ والمفعولِ بمعنى الحالِ والاستقبالِ؛ لوجود المُبعدِ لهُ من مشابهته<sup>(٧)</sup> [من الفعلِ]<sup>(٨)</sup>، ٣٧ / أ / واللازم مُنتَقٍ؛ قال الرضي<sup>(٩)</sup>.

(١) في ق: ليس.

(٢) انظر: مغني اللبيب ص ٧١.

(٣) انظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ٣/٢٤٩، ٢٩٤.

(٤) في ع: يعمل.

(٥) خلافاً للمازني ومن وافقه. (انظر: شرح الكافية ٣/٩٣، وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ١/١٥٣، و همع الهوامع ١/٢٧٥).

(٦) خلافاً للأخفش والمازني في قول آخر، حيث رأى أن الألف واللام للتعريف، والضمير في نحو (الكريم أبوهما) عائد على موصوف محذوف. وقد ردّ ابن مالك هذا القول من وجهين. (انظر: شرح التسهيل ١/١٩٥-١٩٦، وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ١/١٥٣).

(٧) لأن لام التعريف من خواص الاسم، فدخولها على اسمي الفاعل والمفعول يبعد شبههما بالفعل فلا يعملان.

(٨) زيادة من ع وس.

(٩) انظر: شرح الكافية ٣/٩٤-٩٥.

وهذا الخلاف إن لم تكن اللام للعهد، أما إذا كانت له كما في قولك: جاءني ضاربٌ فأكرمتُ الضاربَ، فلا كلامٌ في حرفيّتها.  
[الصلة الشاذة لأل]

○ ووصلها بالظرف كما في قوله:

٦٧- مَنْ لَا يَزَالُ شَاكِرًا عَلَى الْمَعَةِ<sup>(١)</sup> .....

○ وبالجمله الاسميّة كما في قوله:

٦٨- مِنَ الْقَوْمِ الرَّسُولُ اللَّهِ مِنْهُمْ<sup>(٢)</sup> .....

ضرورة.

○ وكذا وصلها بالمضارع كما في قوله:

٦٩- مَا أَنْتَ بِالْحَكَمِ التَّرَضَى حُكُومَتُهُ<sup>(٣)</sup> .....

(١) في دوب وس: إذا.

(٢) في د: خلاف.

(٣) بعده في ع وب: أي الذي بعده.

(٤) صدر بيت من الرجز بلا نسبة في شرح التسهيل ١/١٩٨، والجنى الداني ص ٢٠٣، وشرح الأشموني ١/٧٦، وشرح ابن عقيل ١/١٤٠، وعجزه: فَهُوَ خَرَّ بَعِيشَةً ذَابَتْ سَعَةً.

والشاهد فيه: (المعه) أي: الذي معه.

(٥) صدر بيت من الوافر بلا نسبة في شرح التسهيل ١/١٩٨، والجنى الداني ص ٢٠١، وشرح الأشموني ١/٧٦، وشرح ابن عقيل ١/١٤٠. وعجزه: لَهُ دَانَتْ رِقَابُ بَنِي مَعَدٍّ.

والشاهد فيه: (الرسول الله منهم)، أي: الذي رسول الله منهم.

(٦) صدر بيت من البسيط لذي الخرق الطهوي في لسان العرب للجدة، وخزانة الأدب ١/٣١، والدرر اللوامع ١/٢٧٥، وبلا نسبة في شرح المفصل ٣/١٤٤، وشرح ابن عقيل ١/١٣٧. وعجزه: وَلَا الْأَصِيلُ وَلَا ذِي الرَّأْيِ وَالْجَدَلِ.

والشاهد فيه: (التُرَضَى حكومته)، وهذا مقبول على رأي ابن مالك جوازاً لا وجوباً.

على المُخْتَارِ<sup>(١)</sup> في تفسير الضرورة.

٥- وذو في لغة طحّي خاصةً دون غيرهم من العرب؛ كقوله:

٧٠- ..... وَيُثْرِي ذُو حَفَرْتُ وَذُو طَوَيْتٍ<sup>(٢)</sup>

والمشهور عنهم إفرادها وتذكيرها وبنائها على السكون، لا على الضمّ كما توهمه بعض المتأخرين؛ إذ ليست حرفاً واحداً بل حرفان<sup>(٣)</sup> الثاني منهما ساكنٌ، والبناء إنما يكون في الآخر.

ومِنْهُمْ مَنْ يُعَرِّبُهَا بِالْحُرُوفِ إِعْرَابَ ذِي الْمُعَرَّبِ<sup>(٤)</sup> كما مرّ، وخصّه ابن الصائغ<sup>(٥)</sup> بحالة الجرّ؛ لأنّه المسموع كقوله:

(١) هذا رأي الجمهور، وهو تخريج ما ورد على الضرورة، وخالف في ذلك ابن مالك فاعتبر أنّ وصلها بالمضارع سائغ لا ضرورة بدليل هذا البيت وأبيات أخرى منها:

- ما كالبروح ويغدو لاهياً قرحاً، أي: الذي يروح.

- إلى ربه صوت الحمار يُجَدِّعُ، أي: الذي يُجَدِّعُ.

(انظر: جمع الهوامع ١/٢٧٧-٢٧٨، وخزانة الأدب ١/٣١-٣٢، وتخليص الشواهد ص ١٥٤).

(٢) عجز بيت من الوافر لسان بن الفحل في الإنصاف في مسائل الخلاف ١/٣٨٤، وشرح التصريح ١/١٣٧، وخزانة الأدب ٦/٣٤، وبلا نسبة في شرح التسهيل ١/١٩٤، ولسان العرب - ذوا. وصدر البيت: فَإِنَّ الْمَاءَ مَاءٌ أَبِي وَجَدِّي.

اللغة: (طويت) بنيت وعرّشت (انظر: المعجم الوسيط - طوى)

والشاهد فيه: (ذو حفرت، وذو طويت) أي التي حفرت والتي طويت.

(٣) في الأصل حرفين، والصحيح بل حرفان لأنّ بل تفيد الإضراب والاستئناف لا العطف في خبر (ليس)، ثم إنّ المعنى لا يستقيم بالعطف.

(٤) في الأصل منها، والمثبت من جميع النسخ الأخرى.

(٥) أي: ذو بمعنى صاحب، فتعرب إعراب الأسماء الخمسة فنقول: جاءني ذو قام، ومررت بذوي قام. (انظر:

ارتشاف الضرب ٢/١٠٠٧).

(٦) في ع: الضائع.

٧١-..... فَحَسْبِي مِنْ ذِي عِنْدَهُمْ مَا كَفَانِيَا<sup>(١)</sup>

واستشكل إعرابها بأن سبب البناء موجود مع عدم المعارض.

وما جزم به هنا - من أن ذو تطلق عند طيبي على المؤنث أيضاً - هو المجزوم به في سائر كتب ابن مالك<sup>(٢)</sup>، وخصه في الجامع ببعضهم؛ فقال: وذو لكل مذكر، وذات لكل مؤنث، ويختصان بطني، ومنهم من يصرفهما<sup>(٣)</sup> ويعرّبهما، ومن يستعمل ذو للجميع<sup>(٤)</sup>، فحكى العموم عن بعض طيبي بعد تصديره بالأول، ويؤيده قول ابن الصائغ<sup>(٥)</sup>: الأفضح امتناع إطلاقها على المؤنث.

٦- وإذا حالة كونها بعد ما باتفاق من البصريين<sup>(٦)</sup>، أو بعد من الاستفهاميتين على الأصح عندهم<sup>(٧)</sup>. والرجع في ذلك إلى السماع، وكلاهما مسموع، قال [الله]<sup>(٨)</sup> تعالى: ﴿مَاذَا أَنْزَلَ رَبُّكُمْ﴾<sup>(٩)</sup>، وقال الشاعر:

٧٢- وقصيدة تأتي الملوكة غريبة قد قلتها؛ ليقل: من ذا قالها؟<sup>(١٠)</sup>

والكوفيون لا يلتزمون هذا الشرط<sup>(١١)</sup> احتجاجاً بقوله:

٧٣- [عدي، ما لعباد عليك إماراً]<sup>(١٢)</sup> أميت، وهذا تحمليين طليق<sup>(١٣)</sup>

أي: والذي<sup>(١٤)</sup> تحمليته طليق. ولا حجة فيه<sup>(١٥)</sup>.

ولا يختص ذا من بين أسماء<sup>(١٦)</sup> الإشارة بذلك عندهم، بل جميع أسماء الإشارة / ٣٧ ب / يجوز أن تكون عندهم موصولات<sup>(١٧)</sup>.

وأبلغ من ذلك جعلهم الاسم المحلى بأل من قبيل الموصولات، كقوله:

٧٤- لعمرك أنت<sup>(١٨)</sup> البيت أكرم أهلته وأقعد من أفنائيه بالأصائل<sup>(١٩)</sup>

(١) البيت من الكامل للأعشى في ديوانه ص ٧٧، وخزانة الأدب ٢٥٩/٤، وبلا نسبة في شرح شذور الذهب ص ١٨٩، وجمع الهوامع ٢٧٣/١.

والشاهد فيه: (من ذا قالها) أي: من الذي قالها.

(٢) الشرط هو تقدم من أو ما الاستفهاميتين على (ذا) الموصولية.

(٣) زيادة من ق وب.

(٤) البيت من الطويل ليزيد بن مفرغ في ديوانه ص ١٧٠، والإنصاف في مسائل الخلاف ٧١٧/٢، وشرح المفصل ٧٩/٤، وبلا نسبة في أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ١٦٢/١، وجمع الهوامع ٢٧٤/١.

والشاهد فيه: (وهذا تحمليين طليق) أي: الذي تحمليين طليق.

(٥) في ق: الذي.

(٦) لأن البيت الذي استدلل به الكوفيون يحتمل أن تكون (تحمليين) خبراً لذا الإشارة أو حالاً منها، و(طليق) خبراً ثانياً.

(٧) سقطت أسماء من ع وب.

(٨) كما في الآية الكريمة: ﴿وَمَا تَلَكَ يَمِينُكَ يَمِينُكَ يَمْشُونَ﴾ - طه: ١٧ -، ﴿هَآئِنَّمْ هَؤُلَاءِ خَتَجَتُ﴾ - آل عمران: ٦٦ -، حيث خرج الكوفيون تلك وهؤلاء على الموصولية بمعنى التي والذين، وأجيب عن الآية الأولى بأن يمينك حال لا صلة. (انظر: ارتشاف الضرب ١٠١٠/٢، وجمع الهوامع ٢٧٤/١).

(٩) في ق: لعمري لأنت.

(١٠) البيت من الطويل لأبي ذؤيب الهذلي في لسان العرب - أصل، وخزانة الأدب ٤٨٤/٥، والدرر اللوامع ٢٧٣/١، وبلا نسبة في الإنصاف في مسائل الخلاف ٧٢٣/٢، وجمع الهوامع ٢٧٦/١. والشاهد فيه ظاهر في المتن، و(البيت) خبر المبتدأ (أنت).

(١١) عجز بيت من الطويل لمفطوم بن سحيم في شرح المفصل ١٤٨/٣، وشرح التصريح ٦٣/١، والدرر اللوامع ٢٦٨/١، وللطائي في مغني اللبيب ٤١٠/٢، وبلا نسبة في شرح التسهيل ١٩٤/١. وصدر البيت: وإما كرام موبرون أتيتهم

والشاهد فيه: (من ذي عندهم) حيث جاءت ذو مجرورة بالياء حملاً لها على (ذو) بمعنى صاحب، قال ابن الصائغ إن (ذو) تعرب في حالة الجر فقط. وللبيت رواية أخرى من ذو عندهم، و(ذو) عندئذ مبنية في محل جر.

(١٢) انظر: شرح التسهيل ١٩٤/١، شرح الكافية الشافية ١١٤/١.

(١٣) فيقولون: ذو، ذوا، ذو، ذات، ذاتا، ذوات.

(١٤) انظر: الجامع الصغير في النحو لابن هشام ص ٢٩، وقد أسقط المؤلف هنا من قبل يعربها.

(١٥) في ع: الضائع.

(١٦) في الأصل البصرية، والمثبت من ق وس.

(١٧) قال أبو حيان: زعم ابن الأنباري أنهم لا يركبونها مع (من) فلا يقولون: من ذا؟، كما يقولون: ماذا؟ والصحيح سماع ذلك من العرب. (انظر: ارتشاف الضرب ١٠٠٨/٢ وجمع الهوامع ٢٧٣/١).

(١٨) زيادة من ب وس.

(١٩) سورة النحل، من الآية ٢٤ أو ٣٠. والآية ٢٤ بتامها ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ مَاذَا أَنْزَلَ رَبُّكُمْ قَالُوا لَسْطِيرُ الْأَرْبَابِ﴾.



أي: لأنّ الذي أُكْرِمَ أهْلُهُ، فأُكْرِمَ صلّة البيت.

[الشروط في ذا حتى تكون موصولة]

ومحلّ كون ذا موصولة إذا لم تُلغ، ولم تكن للإشارة.

فإنّ<sup>(١)</sup> أُلغيت - بأن كانت مركبة مع ما أو من - لم تكن موصولة، بل تكون مع ما قبلها اسماً<sup>(٢)</sup> واحداً دالاً على الاستفهام، لا يعمل فيه فعلٌ مُتقدّم. ويظهر أثر ذلك في البدل. إذا قلت مثلاً: من ذا ضربت؛ أزيداً أم عمراً؟ فإن رفعت البدل فذا غير ملغاة، وإن نصبته كانت ملغاة. ويدل على إلغائها أيضاً إثبات ألف ما مع دخول الجار عليها في نحو قولهم: عماذا تسأل؟.

وكذا إن كانت للإشارة؛ لأنّها حينئذٍ تدخل على المفرد، نحو: من ذا الذاهب؟ ما ذا الذاهب؟<sup>(٣)</sup> وما ذا التواني؟، والمفرد لا يكون صلةً لغير أل.

[أنواع صلة الموصول]<sup>(٤)</sup>

ولما أنهى الكلام على الموصولات شرّع في بيان الصلّة؛ فقال:

أ/ وصلة أل الموصولة الوصف الصريح، وقد مرّ<sup>(٥)</sup> الكلام عليه.

ب/ وصلة غيرها من الموصولات<sup>(٦)</sup>: إما جملة؛ وشرطها - اسمية كانت أو فعلية -

(١) في س: فإذا.

(٢) سقطت اسم من ع وب.

(٣) سقطت ماذا الذاهب من ع وب وس.

(٤) قال ابن هشام في قطر الندى: وصلة أل الوصف، وصلة غيرها: إما جملة خبرية ذات ضمير مطابق للموصول يُسمى عائداً، وقد يُحذف نحو: ﴿أَيُّهُمْ أَشَدُّ﴾ ﴿وَمَا عَمَلَتْهُ أَيْدِيهِمْ﴾ ﴿فَافِزَ مَا أَنْتَ قَاضٍ﴾ ﴿وَيَشْرَبُ وَمَا تَشْرَبُونَ﴾، أو ظرف، أو جارٍ ومجرور تامان متعلقان باستقرّ محذوفاً (انظر: شرح قطر الندى ص ١٠١).

(٥) في ق: قدّم.

(٦) انظر ص ١٣٧ من هذا الكتاب.

(٧) سقطت من الموصولات من ع.

١/ أن تكون خبرية، وهي المُحمّلة للصدق والكذب في نفسها من غير نظرٍ إلى قائلها.

٢/ وأن تكون معهودة للمُخاطَب؛ لِيَتَمَيَّزَ بها الموصولُ إلّا في مقام التهويل والتفخيم، فيحسن<sup>(١)</sup> إنبأها؛ نحو: ﴿فَأَوْحَىٰ إِلَىٰ عَبْدِهِ مَا أَوْحَىٰ﴾<sup>(٢)</sup>.

٣/ وأن لا تكون مُستدعية كلاماً قبلها، فلا يُقال: جاء الذي لكنّه قائم؛ لأنّ فيه استعمال لكنّ من غير استدراك.

٤/ ولا بدّ أن تكون الصلّة ذات ضمير غالباً طبق الموصول<sup>(٣)</sup>؛ أي: مُطابق<sup>(٤)</sup> له في الأفراد والتذكير وفروعها ليربطها به، وهذا الضمير يُسمى عائداً؛ لِعَوْدِهِ إلى الموصول، وقد يُخلّفه الظاهر فيقوم مقامه، كقوله:

٧٥- سعادُ التي<sup>(٥)</sup> أضناك حبُّ سعادا  
أي: حُبّها.

وأجاز ابن الضائع<sup>(٦)</sup> خلوّ الصلّة منه إذا عطفَ عليها جملةً بالفاء<sup>(٧)</sup> مشتملةً عليه، نحو: الذي يقوم أخوك/ ٣٨أ/ فيغضب هو زيد؛ لحصول الارتباط بالفاء وصيرورتها جملةً واحدة.

(١) في ع: فيستحسن.

(٢) سورة النجم، الآية ١٠.

(٣) في ق: مطابق للموصول.

(٤) في ب: مطابقاً.

(٥) في ق وس: الذي.

(٦) صدر بيت من الطويل بلا نسبة في شرح شذور الذهب ص ١٩١، وشرح الأشموني ٦٧/١، وشرح التصريح على التوضيح ١/ ١٤٠، والمعجم المفصل في شواهد اللغة العربية ١٧١/٢. وعجزه: وإعراضها عنك استمر وزادا. اللغة: (أضناك) أمرضك، (إعراضها) هجرانها وصدودها.

والشاهد فيه: (التي أضناك حب سعادا) حيث جاء بالاسم الظاهر سعادا عائداً بدلاً من الضمير، وهذا قليل.

(٧) نسب السيوطي هذا الجواز إلى ابن الصانع، ويشهد لذلك نسخة س. ونسبه أبو حيان إلى الفارسي (انظر: ارتشاف الضرب ٢/ ٩٩٩، وجمع الهوامع ١/ ٢٨١).

(٨) في جميع النسخ: بالفاء جملة.

٥ / ولا بدّ للموصول من الصلة، ومن تأخرها عنه؛ لأنها من كماله ومُتَرَلَّة منزلة جزئيه<sup>(١)</sup> المتأخر؛ ولهذا سُمِّيَ ناقصاً.

٦ / ولا يجوز الفصل بينها وبينه بفواصل، ويجوز حذفها كالموصول إن دلّ عليها دليل، كقوله:

٧٦- نحنُ الألى فاجمع جموعك، ثم وجههم<sup>(٢)</sup> إلينا<sup>(٣)</sup>

أي: نحنُ الألى عرفوا بالشجاعة<sup>(٤)</sup>.

تنبيه [في أوجه مطابقة العائد للاسم الموصول]

١ / اعلم أن الموصول إذا<sup>(٥)</sup> طابق لفظه معناه، وجب مطابقة العائد له لفظاً ومعنى<sup>(٦)</sup>.

٢ / وإن خالف لفظه معناه - بأن كان مفرد اللفظ مُذكرًا، وأريد به غير ذلك كمن وما - جاز لك<sup>(٧)</sup> في العائد وجهان:

أحدهما: - وهو الأكثر - مراعاة اللفظ؛ نحو: ﴿وَمِنْهُمْ مَنْ يَسْتَمِعُ إِلَيْكَ﴾<sup>(٨)</sup>.

والثاني: مراعاة المعنى؛ نحو: ﴿وَمِنْهُمْ مَنْ يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ﴾<sup>(٩)</sup>، ما لم يحصل من مطابقة اللفظ لبس؛ نحو: أعط من سائلك - ولا يقال: من سالك<sup>(١٠)</sup> - أو قبح؛ نحو: من هي حمراء أمك، فيجب حينئذ مراعاة المعنى<sup>(١١)</sup>. وما لم يعضد المعنى سابق، فيختار مراعاة المعنى<sup>(١٢)</sup>، كقوله:

٧٧- وإن من النسوان من هي روضة تهيج الرياض نحوها وتصوح<sup>(١٣)</sup>

[أحكام حذف العائد من الصلة]

والغالب في العائد المُستَمِلَّة عليه الصلة ذكره في اللفظ، وقد يُحذف مرفوعاً ومنصوباً وتجروراً:

○ فالمرفوع: إن كان فاعلاً أو نائباً عنه<sup>(١٤)</sup> أو خبراً لمبتدأ أو ناسخ أو اسماً له لم يُجز حذفه. وإن كان مبتدأ جاز حذفه إن أُخبر عنه بمفرد، ولم يكن بعد نفي ولا أداة حصر ولا معطوفاً على غيره ولا معطوفاً عليه غيره؛ نحو: ﴿لَنَرْعَنَكَ مِنْ كُلِّ شَيْعَةٍ أَيْبَمُ أَشَدُّ﴾<sup>(١٥)</sup>، أي: الذي هو أشد.

(١) سورة يونس، من الآية ٤٢. والآية بتمامها ﴿وَمِنْهُمْ مَنْ يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ أَفَأَنْتَ تَسْمَعُ أَلْصَمَ وَلَوْ كَانُوا لَا يَعْقِلُونَ﴾، والشاهد: (من يستمعون) حيث طابق بين العائد (و) ومعنى (من) لا لفظها.

(٢) لأنك لا تعرف عندئذ هل السائل مذكر أم مؤنث؟

(٣) لأنه لو قيل: من هي أحر أمك، أو من هو حمراء أمك لزم الإخبار في جملة الصلة بالمذكر عن المؤنث أو العكس. ولو قيل: من هو أحر أمك لزم تخالف الموصول وخبره، لأن الصلة والموصول كشيء واحد فكانت حينئذ أخبرت عن موصول مذكر بمؤنث. (انظر: شرح التسهيل ٢٠٩/١، وحاشية الحمصي ١٦٤/١).

(٤) في ق و د وس: مراعاته.

(٥) البيت من الطويل لجران العود في ديوانه ص ٤٤، ولسان العرب/ صرقح، وبلا نسبة في شرح التسهيل ٢٠٨/١، وشرح التصريح ١٤٠/١. ورواية شرح التسهيل: تهيج قلبها وتصوح ورؤي: قبلها بدلاً من نحوها في لسان العرب.

والشاهد فيه: (من النسوان) حيث عاضد معنى التانيث في (من) فقال في الصلة: هي.

(٦) في ق: نائبه.

(٧) سورة مريم، من الآية ٦٩. والآية بتمامها ﴿ثُمَّ لَنَرْعَنَكَ مِنْ كُلِّ شَيْعَةٍ أَيْبَمُ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عِتِيًّا﴾.

(١) في الأصل جزئيه والمُثبت من ق و ع وب وس.

(٢) في جميع النسخ: جهّهم.

(٣) البيت من مجزوء الكامل لعبيد بن الأبرص في ديوانه ص ١٤٢، ولسان العرب - أولى، وخزانة الأدب ٢/٢٨٩، وبلا نسبة في مغني اللبيب ص ٨٦/١، وشرح التصريح ١٤٢/١.

والشاهد فيه: حذف صلة الألى لدلالة السياق عليها، وهو جائز.

(٤) في الأصل عرفوا الشجاعة، والمُثبت من ق و ع وب وس.

(٥) في ق و د وب: إن.

(٦) مثلاً: جاء الذي فاز، والتي فازت، واللذان فازا....

(٧) سقطت لك من ع وس.

(٨) سورة الأنعام من الآية ٢٥، وسورة محمد من الآية ١٦. وتام آية الأنعام ﴿وَمِنْهُمْ مَنْ يَسْتَمِعُ إِلَيْكَ وَجَعَلْنَا عَلَى قُلُوبِهِمْ أَكِنَّةً أَنْ يَفْقَهُوهُ وَفِي آذَانِهِمْ وَقْرًا وَإِنْ يَرَوْا كَلِمًا أَنْبَاؤُهَا أَحَىٰ إِذَا جَاءَهُمْ يُجِدُونَهَا يَمَازِلُونَكَ يَقُولُ الَّذِينَ كَفَرُوا هَذَا إِلَّا أَسْطِيرُ الْأَوَّلِينَ﴾.

والشاهد: أن من أريد بها (الذين) فطابق لفظ (من) وهو مذكر مفرد فقال (يستمع) ولم يقل يستمعون.

ولا فرق في جواز حذف المرفوع بين صلة أيّ وغيرها، لكن لا يكثر الحذف في صلة غيرها إلا إن طالت الصلة؛ نحو: ﴿وَهُوَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ إِلَهُ﴾<sup>(١)</sup>، أي: هو في السماء إله، وإلا فالحذف قليل شاذ إلا في قولهم: لا سيّما زيد، بالرفع / ٣٨ ب / فإنه مقيس غير شاذ تنزيلاً<sup>(٢)</sup> للا سيّما منزلة إلا الاستثنائية.

○ والمنصوب إن كان منفصلاً لم يحذف، أو متصلاً متعيناً للربط، وناصبه فعل تام، أو وصف غير صلة أل العائد عليها<sup>(٣)</sup> المنصوب جاز حذفه، نحو: ﴿وَمَا عَمِلَتْهُ أَيْدِيهِمْ﴾<sup>(٤)</sup>، أي: عملته كما قرئ به، وقوله: ٧٨- ما الله موليك فضل فأخذته به .....<sup>(٥)</sup>

أي: الذي الله موليكه فضل. وأما قوله:

٧٩- ما المستفتر الهوى محمود عاقبة [ولو أتبع له صفو بلا كدر]<sup>(٦)</sup> فساد.

وحذف منصوب الفعل كثير، والوصف قليل جداً، وإن اشتركا في الجواز، وليساً متساويين في الحذف كما توهّمه عبارة الألفية<sup>(٧)</sup>.

○ والمجرور نوعان: مجرور بالمضاف، ومجرور بالحرف:

فالأول مجرور حذفه إن كان المضاف وصفاً عاملاً ليس اسم مفعول؛ نحو: ﴿فَأَقِصْ مَا أَنْتَ قَاصٍ﴾<sup>(٨)</sup>، أي: ما أنت قاصيه، وقوله:

٨٠- لعمرك ما تدري الطوارق بالخصى ولا زاجرات الطير ما الله صانع<sup>(٩)</sup>

والثاني مجرور حذفه أيضاً إن تعيّن للربط، وكان الموصول أو المضاف للموصول أو الموصوف بالموصول، مجروراً بمثل ما جرّ به العائد معنى ومتعلقاً، ولم يكن العائد محصوراً، ولا نائباً عن الفاعل، ولا موقعاً حذفه في لبس؛ نحو: ﴿وَيَشْرِبُونَ مِمَّا قَشَرُوا﴾<sup>(١٠)</sup>، أي: منه، وقوله:

٨١- لا تركنن إلى الأمر الذي ركنت أبناء يعصّر حين اضطرها القدر<sup>(١١)</sup>

(١) قال ابن مالك:

والحذف عندهم كثير منجلى .....

في عائد متصل إن انصب بفعل، أو وصفي: كمن ترجو يهب

(انظر: شرح ابن عقيل ١/ ١٤٤-١٤٥).

(٢) سورة طه، من الآية ٧٢. ونماها ﴿قَالُوا لَنْ نُؤْفِكَ عَلَى مَا جَاءَنَا مِنَ الْآيَاتِ وَالَّذِي فَطَرَنَا فَأَقِصْ مَا أَنْتَ قَاصٍ إِنَّمَا تَقْفِي هَذَا الْحَيَاةَ الدُّنْيَا﴾.

(٣) البيت من الطويل للبيد في ديوانه ص ١٧٢، ولسان العرب ١٠/ ٢١٥، وبلا نسبة في شرح التسهيل ١/ ٢٠١.

والشاهد فيه: (ما الله صانع) حيث حذف العائد المجرور جوازاً، وأصل الكلام: ما الله صانعه.

(٤) سورة المؤمنون، من الآية ٣٣. وهي بنماها ﴿وَقَالَ الْمَلَأُ مِنْ قَوْمِهِ الَّذِينَ كَفَرُوا وَكَذَّبُوا بِآيَاتِنَا الْآخِرَةِ وَأُتْرَقَتْهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا مَا هَذَا إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ بَلْ كُنْتُمْ تَكْفُرُونَ﴾.

(٥) البيت من البسيط لكعب بن زهير في شرح التصريح ١/ ١٤٧، والمقاصد النحوية ١/ ٤٤٩، وبلا نسبة في أوضح المسالك ١/ ١٧٤، وشرح الأشموني ١/ ٨١.

اللغة: لا تركن أي لا تمل، وركن من باب علم أو نصر، ويعصر اسم رجل وهو جدّ قبيلة من باهلة.

الشاهد: (الذي ركنت أبناء) حيث حذف العائد جوازاً من جملة الصلة لدلالة النص عليه.

(١) سورة الزخرف، من الآية ٨٤.

(٢) في ق: بتنزيل لا سبها.

(٣) في ق وب وس: إليها.

(٤) سورة يس، من الآية ٣٥. وهذه قراءة أبي بكر وحمة والكسائي وخلف، وقرأ الباقر (عملته)، انظر: إتحاف فضلاء البشر ص ٤٦٧. والشاهد هو حذف العائد من الصلة عملت أيديهم. والآية بنماها ﴿يَأْكُلُوا مِنْ ثَمَرِهِ وَمَا عَمِلَتْهُ أَيْدِيهِمْ أَفَلَا يَشْكُرُونَ﴾.

(٥) صدر بيت من البسيط بلا نسبة في شرح التسهيل ١/ ٢٠٠، وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ١/ ١٦٩، وشرح الأشموني ١/ ٧٩، وشرح ابن عقيل ١/ ١٤٨. وعجزه: فما لدى غيره نفع ولا ضرر.

الشاهد فيه: (ما الله موليك) حيث حذف العائد على الاسم الموصول لأنه منصوب باسم الفاعل، وأصل الكلام: ما الله موليكه.

(٦) زيادة من ق وب.

(٧) صدر بيت من البسيط بلا نسبة في شرح التسهيل ١/ ٢٠٢، وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ١/ ١٧١، والدرر اللوامع ١/ ٢٩٨.

اللغة: المستفتر اسم فاعل من استفتره بمعنى أزعجه واستخفه، والهوى صفة النفس وميلها نحو شهواتها.

والشاهد فيه: (المستفتر الهوى) حيث حذف العائد المنصوب من صلة الألف واللام في المستفتر؛ وأصل الكلام: ما المستفتر الهوى، وهذا الحذف قليل عند ابن مالك، شاذ عند الجمهور.

أي: ركنت إليه، وقولك: مررت بـغلام الذي مررت أي: به.

### [حالات امتناع حذف العائد المجرور]

أ/ فإن لم يتعين العائد للربط؛ كمررت بالذي مررت به في داره.

ب/ أو مجزاً معاً<sup>(١)</sup> بغير حرف؛ كجاء غلام الذي أنت غلامه.

ج/ أو لم يجز الموصول أصلاً؛ كجاء الذي مررت به.

د/ أو جرّ بحرف ثنائي لهما جرّ به العائد لفظاً لا معنى؛ كمررت بالذي مررت<sup>(٢)</sup> به؛ لأنّ

أحد الحرفين للسببية، أو لفظاً ومعنى لا متعلقاً؛ كمررت بالذي مررت<sup>(٣)</sup> به.

هـ/ أو كان محصوراً؛ كمررت بالذي ما مررت إلا به.

و/ أو نائباً عن الفاعل؛ كمررت بالذي مررت به.

ز/ أو حذفه مُلبساً؛ كـرغبت فيما رغبت فيه؛

لم يجز الحذف في الصور كلها.

واعلم أنّ هذه الشروط التي<sup>(٤)</sup> / ٣٩ أ / ذكرناها لصحة جواز حذف العائد من

حيث هو<sup>(٥)</sup>، لم يُصرّح بها. ولعلّه إنّما تركها إحالة على الأمثلة؛ فإنّها جامعة للشروط.

وصلة غير أل إمّا جملة كما مرّ<sup>(٦)</sup>.

(١) أي: العائد والموصول معاً.

(٢) في ق: مررت.

(٣) في ق وع وس: سرت، وهو تصحيف ظاهر.

(٤) في ع: الذي.

(٥) أي سواء كان مرفوعاً أو منصوباً أو مجروراً.

(٦) انظر ص ١٤٢ من هذا الكتاب.

ج/ أو ظرف أو جارّ ومجرور تامّان؛ أي: تتمّ بهما الفائدة؛ كجاء الذي عندك أو في الدار، فلا يوصل بها لا يكون كذلك<sup>(١)</sup>.

وكلاهما إذا وقعا صلتين متعلّقان باستقرّ وشبهه<sup>(٢)</sup> - إمّا هو فعل حال كونه محذوفاً وجوباً - لا بمستقرّ وشبهه إمّا هو اسم لإفراجه.

وهما<sup>(٣)</sup> في اصطلاح النحاة كالفقير والمسكين في اصطلاح الفقهاء؛ إذا أُطلق أحدهما شَمِلَ الآخر، وإذا ذُكِرَا فِلِكُلِّ [حكم]<sup>(٤)</sup> معنى، ولذا<sup>(٥)</sup> نظائر منها الإيذان والإسلام، والمُشْرِك والكافر.

### [٥/ المُعرّف بأل؛ والخلاف في مُعرّفه<sup>(٦)</sup>]

ثمّ الخامس من المعارف ذو الأداة؛ وهي<sup>(٧)</sup> أداة التعريف.

أ- وهي أل بجملتها للتعريف عند الخليل<sup>(٨)</sup> وسيبويه؛ لكنّ عند الخليل الهمزة أصلية، فهي همزة قطع كهمزة أم، وإنّ حذفت في الوصل لكثرة الاستعمال.

(١) فلا يوصل بنحو: جاء الذي أمس أو به؛ لعدم الفائدة لأنّها غير تامين. وضابط التام أن يكون تعلّقها بالكون العام فيحصل به فائدة، نحو: زيد في الدار وعندك. (انظر: حاشية الحمصي ١/ ١٦٧، وارتشاف الضرب ٢/ ١٠٠).

(٢) شبه استقرّ: حصل وثبتّ بما يدلّ على كون عام خلافاً لقام وقعد لدالّتها على كون خاص. (انظر: حاشية الحمصي ١/ ١٦٨).

(٣) أي: الظرف والمجرور.

(٤) زيادة من د.

(٥) في جميع النسخ الأخرى: ولذلك.

(٦) قال ابن هشام في قطر الندى: ثمّ ذو الأداة، وهي أل عند الخليل وسيبويه لا اللام وحدها، خلافاً للأخفش. (انظر: شرح قطر الندى ص ١١٢).

(٧) في ق وع وب: أي.

(٨) انظر: الكتاب ٣/ ٣٢٤.

وسبويه يخالفه في أصالة الهمزة، فهي عنده همزة وَصَلٍ زائدة لكنها مُعْتَدَّةٌ بها في الوضع<sup>(١)</sup>. هذا ما حكاه ابن مالك في شرح التسهيل من الخلاف بينهما، ووافق فيه الخليل فيما ذهب إليه. واستدل على صحته بوجوه ذكرها فيه، وأطال في تقريرها<sup>(٢)</sup>، ونازعه أبو حيان في ذلك، وردّها، وأنكر أن يكون ما ذكره ابن مالك عن الخليل مذهباً له، وقال: ليس في كلام الخليل ما يدل على أن الهمزة أصلية<sup>(٣)</sup> مقطوعة في الوصل، كهمزة أم وأن<sup>(٤)</sup>.

ب- لا اللام وحدها للتعريف، وُضِعَتْ ساكنة، فاجْتُلِبَتْ همزة الوصل للتمكّن من الابتداء بالساكن، وفتحت لكثرة استعمالها مع اللام، خلافاً للأخفش وسبويه في أحيد قوليه المشهور عنه<sup>(٥)</sup>.

ورجّحه ابن مالك في سبك المنظوم<sup>(٦)</sup>، واختاره المصنّف في حواشيه<sup>(٧)</sup>، وقال: إنّه من الحُسنِ بمكان.

وجميع ما اعترضوا به عليه مُقَابِلٌ بِمِثْلِهِ [مردود]<sup>(٨)</sup> أو مُجَابٌّ عَنْهُ، لكنّه رجّح في الجامع<sup>(٩)</sup> قول الخليل، وهو ظاهر عبارته هنا وفي الشذور<sup>(١٠)</sup>. ٣٩ ب /  
وإنّما لم تُتْرَكِ<sup>(١١)</sup> الهمزة وتُحْرَكِ اللام على قول الأخفش؛ لأنّها إن<sup>(١٢)</sup> حُرِّكَتْ بالكسر حصل الثقل مع كثرة الاستعمال والتبسّت بلام الجرّ، أو بالفتح التبسّت بلام الابتداء، أو بالضمّ فلا نظير لها.

ج- وعن المُبرِّد أن الهمزة<sup>(١٣)</sup> للتعريف واللام زِيدَتْ<sup>(١٤)</sup> للفرق بينها وبين همزة الاستفهام<sup>(١٥)</sup>.  
[أقسام أَل التعريف]<sup>(١٦)</sup>

١- وتكون أَل للعهد؛ وهي التي عُهِدَ مَصْحُوبُهَا:

• إمّا ذِكرًا؛ نحو: ﴿فِي دُجَاةٍ الرَّجَاةُ﴾<sup>(١٧)</sup>. وفائدتها التنبية على أن مصحوبها هو الأول بعينه، إذ لو جيء به مُنْكَرًا لَتَوَهَّم أَنَّهُ غَيْرُهُ.

(١) زيادة من ع.

(٢) انظر: الجامع الصغير في النحو ص ٣٧.

(٣) انظر: شرح شذور الذهب ص ٢٠١.

(٤) في ع: يترك.

(٥) في ق: إذا.

(٦) في الأصل الهمز، والمثبت من ع وب.

(٧) في باقي النسخ: زائدة.

(٨) انظر: شرح الكافية ١٣١/٢، وشرح النصريح ١٤٨/١. يقول الرضي: وذكر المبرد في كتاب الشاي أن حرف التعريف الهمزة المفتوحة وحدها، وإنّما ضُمّ اللام إليها لتلا يشبه التعريف بالاستفهام. أما ما ورد في المقتضب فلا يُشير فيه إلى زيادة اللام. (انظر: المقتضب ٨٣/١).

(٩) قال ابن هشام في قطر الندى: وتكون للعهد نحو ﴿فِي دُجَاةٍ الرَّجَاةُ﴾ وجاء القاضي، أو للجنس كـ أهلك الناس الدينار والدرهم، ﴿وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَاءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيًّا﴾، أو لاستغراق أفرادها نحو ﴿وَخَلَقَ الْإِنْسَانَ صَوِيغًا﴾ وصفاته نحو: زيد الرجل. (انظر: شرح قطر الندى ص ١١٢).

(١٠) سورة النور، من الآية ٣٥. وهي بتمامها ﴿اللَّهُ نُورٌ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ مِثْلُ نُورِهِ كَيْشَفُورٍ فِيهَا مِصْبَاحٌ الْيَصْبَاحُ فِي دُجَاةٍ الرَّجَاةُ كَأَنَّهُ كَوْكَبٌ دُرِّيٌّ يُوقَدُ مِنْ شَجَرٍ مُبَارَكٍ زَيْتُونُهُ لَا يَسْرِقُ وَلَا غَرِيبٌ يَكَادُ رَبُّهَا يُضِيءُ وَلَوْ لَمْ تَمْسَسْهُ نَارٌ نُورٌ عَلَى نُورٍ يَهْدِي اللَّهُ لِنُورِهِ مَنْ يَشَاءُ وَيَضْرِبُ اللَّهُ الْأَمْثَالَ لِلنَّاسِ وَاللَّهُ يَكُنْ عَلِيمٌ﴾.

(١) في ق: اعتد.

(٢) انظر: الكتاب ١٤٧/٤.

(٣) انظر: شرح التسهيل ٢٤٦-٢٤٨، وقد ذكر فيه ستة أوجه للاستدلال على رأي الخليل، قال ابن مالك: على أن الصحيح عندي قول الخليل لسلامته من وجوه كثيرة مخالفة للأصل وموجبة لعدم النظائر: أحدها: تصدير الزيادة نيا لا أهلية فيه للزيادة وهو الحرف.

الثاني: وضع كلمة مستحقة للتصدير على حرف واحد ساكن، ولا نظير لذلك.

الثالث: افتتاح حرف بهمزة وصل ولا نظير لذلك أيضاً.

الرابع: لزوم فتح همزة الوصل بلا سبب، ولا نظير لذلك أيضاً..... الخ.

(٤) في ق وس: أصل.

(٥) انظر: ارتشاف الضرب ٩٨٥/٢. قلت: لكنّه لم ينكر على ابن مالك نقله.

(٦) انظر: همع المواع ٢٥٦/١.

(٧) لم أستطع الوقوف على هذا الكتاب سبب المنظوم وفكّ المختوم لابن مالك لعدم توافره.

(٨) لعله حواشي ابن هشام على الألفية أو على التسهيل لابن هشام، وكلاهما من كتب ابن هشام المفقودة. (انظر: ابن هشام الأنصاري آثاره ومذهبه النحوي ص ص ٣٦١-٣٦٣).

• أو ذهناً؛ نحو: ﴿إِذْ هُمَا فِي الْفَكَارِ﴾<sup>(١)</sup>، وجاء القاضي في قاضي بينك وبين مخاطبتك عهد فيه.

• أو حضوراً؛ نحو: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾<sup>(٢)</sup>.

أو للجنس؛ وهي التي لم يُعهد مصحوبها أصلاً، وهي ثلاثة أنواع كالتالي للعهد؛ لأنها إما أن تكون: أ/ لبيان الحقيقة من حيث هي [هي]<sup>(٣)</sup>؛ أي لا باعتبار شيء: كأهلك الناس الدينار والدرهم؛ أي: جنسهما، ﴿وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَاءِ﴾<sup>(٤)</sup> - أي: من حقيقة الماء المعروف، وقيل: المني - ﴿كُلُّ شَيْءٍ حَيٍّ﴾<sup>(٥)</sup>، وهذه لا تخلفها كل حقيقة ولا مجازاً.

ب/ أو لاستغراق أفراد؛ وهي التي تخلفها كل حقيقة، نحو: ﴿وَخَلَقَ الْإِنْسَانَ ضَعِيفًا﴾<sup>(٦)</sup>، أي: كل فرد من أفراد الإنسان ضعيفاً. وتعرف بصحة الاستثناء من مدخولها؛ نحو: ﴿إِنَّ الْإِنْسَانَ لِرَبِّهِ خَشِيرٌ﴾<sup>(٧)</sup> إِلَّا الَّذِينَ ءَامَنُوا<sup>(٨)</sup>.

(١) سورة التوبة، من الآية ٤٠. وهي بتامها ﴿إِلَّا نَنْصُرُوهُ فَقَدْ نَصَرَهُ اللَّهُ إِذْ أَخْرَجَهُ الَّذِينَ كَفَرُوا ثَانِيَ اثْنَيْنِ إِذْ هُمَا فِي الْفَكَارِ إِذْ يَقُولُ لِصَاحِبِهِ لَا تَخَافْ إِنَّ اللَّهَ مَعَكُ فَأَنْزَلَ اللَّهُ سَكِينَتَهُ عَلَيْهِ وَأَيَّدَهُ بِجُثُودٍ لَمْ تَرَوهَا وَجَعَلَ لَكُمُ الْآيَاتِ الْآلِ الْآلِ الَّذِينَ كَفَرُوا الشُّقْلَى وَكَلِمَةُ اللَّهِ هِيَ الْغَالِبُ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾.

(٢) سورة المائدة، من الآية ٣. وهي بتامها ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ الْمَيْتَةُ وَالْدَّمُ وَلَحْمُ الْخِنْزِيرِ وَمَا أَهْلَ الْبَيْتِ لِلَّهِ يَدِيهِ وَالْمُنْخَفَقَةُ وَالْمَوْفُودَةُ وَالْمَتْرُودَةُ وَالنَّطِيجَةُ وَمَا أَكَلَ السَّبُعُ إِلَّا مَا ذَكَّيْتُمْ وَمَا ذُبِحَ عَلَى النُّصُبِ وَأَنْ تَسْتَقْسِمُوا بِالْآزَلَةِ ذَلِكَ كُمْ يَنْشَأُ الْيَوْمَ يَبْسُ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ دِينِكُمْ فَلَا تَحْسَبُوهُمْ وَآخِثُونَ الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتَمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا فَمَنِ اضْطُرَّ فِي مَخْمَصَةٍ غَيْرِ مُتَجَانِفٍ لِإِثْمٍ فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾.

(٣) زيادة من جميع النسخ الأخرى.

(٤) سورة الأنبياء، من الآية ٣٠. وهي بتامها ﴿أَوَلَمْ يَرِ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنَّ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ كَانَتَا رَتْقًا فَفَتَقْنَاهُمَا وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَاءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ أَفَلَا يُؤْمِنُونَ﴾.

(٥) في الأصل: لا استغراق وهو تصحيف، والثبت من جميع النسخ الأخرى.

(٦) سقطت من س.

(٧) سورة النساء، من الآية ٢٨. وهي بتامها ﴿يُرِيدُ اللَّهُ أَنْ يُخَفِّفَ عَنْكُمْ وَخَلَقَ الْإِنْسَانَ ضَعِيفًا﴾<sup>(١)</sup> ﴿يُرِيدُ اللَّهُ أَنْ يُخَفِّفَ عَنْكُمْ وَخَلَقَ الْإِنْسَانَ ضَعِيفًا﴾.

(٨) سورة العصر، من الآيتين ٣ و ٢. وتامها ﴿إِنَّ الْإِنْسَانَ لِرَبِّهِ خَشِيرٌ﴾<sup>(٢)</sup> إِلَّا الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَتَوَّصُوا بِالنَّحْيِ وَتَوَّصُوا بِالنَّصْرِ﴾.

ج/ أو لاستغراق صفاته؛ وهي التي تخلفها كل مجازاً، نحو: زيد الرجل، أي: الجامع لصفات الرجال المحموده؛ إذ لو قيل: زيد كل رجل على وجه المجاز والمبالغة لصح؛ بمعنى أنه اجتمع فيه ما افرق في غيره من الرجال من جهة كماله، ولا اعتداد بغيره؛ لقصوره عن رتبة الكمال.

[مسألة في نيابة (أل) عن الضمير]

والمختار<sup>(١)</sup> جواز نيابتها عن الضمير المضاف إليه؛ نحو: ﴿إِنَّ الْجَنَّةَ هِيَ الْمَأْوَى﴾<sup>(٢)</sup>، وقيد ابن مالك بغير الصلة<sup>(٣)</sup>. وجوز الزخشي نيابتها عن الاسم الظاهر<sup>(٤)</sup>، وأبو شامة<sup>(٥)</sup> نيابتها عن ضمير المتكلم<sup>(٦)</sup>.

قال في المغني: والمعروف من كلامهم إنما هو التمثيل بضمير الغائب<sup>(٧)</sup>.

(١) المسألة خلافية، فأكثر البصريين منع التعويض مطلقاً، وقال الكوفيون وبعض البصريين ومنهم سيبويه وأكثر المتأخرين بجوازه، وقيد ابن مالك الجواز بغير الصلة. (انظر: شرح التسهيل ١/ ٢٥٤-٢٥٥، والجنى الداني ص ١٩٩، والجمع ١/ ٢٦٠).

(٢) سورة النازعات، الآية ٤١. والشاهد في قوله المأوى، وأصله مأواه، فحذف الضمير وعوض عنه بال التعريف.

(٣) انظر: شرح التسهيل ١/ ٢٥٦.

(٤) قال الزخشي شارحاً لقوله تعالى: ﴿وَعَلَّمَ آدَمَ الْأَسْمَاءَ كُلَّهَا﴾<sup>(١)</sup> - البقرة ٣١ - أي: أسماء المسميات فحذف المضاف إليه لكونه معلوماً مدلولاً عليه بذكر الأسماء، لأن الاسم لا بد له من مسمى، وعوض منه اللام كقوله: ﴿وَأَسْتَقَلَّ الرَّأْسُ﴾<sup>(٢)</sup> - مريم ٤ - (انظر: الكشف ١/ ١٥٤-١٥٥).

(٥) أبو شامة: هو عبد الرحمن بن اسماعيل المقدسي الدمشقي الشافعي شهاب الدين المعروف بأبي شامة، محدث حافظ مؤرخ مفسر نحوي مقرئ، توفي سنة ٦٦٥ هـ بدمشق، من مصنفاته: نظم المفصل للزخشي في النحو، مختصر تاريخ ابن عساكر (انظر: طبقات الشافعية للسبكي ٥/ ٦١-٦٢، وبغية الرعاة ٢/ ٧٧-٧٨، وشذرات الذهب ٥/ ٣١٨).

(٦) كما في قول الشاعر: (بدأت بباسم الله في النظم أولاً) أي في نظمي. فجوز أبو شامة إنابتها عن ضمير المتكلم. (انظر: مغني اللبيب ص ٧٨، وجمع الهوامع ١/ ٢٦٠).

(٧) انظر: مغني اللبيب ص ٧٨.

وقد تلخّص من / ٤٠ أ / كلام المصنّف أنّ أَل المَعْرِفَة إمّا عَهْدِيَّة أو جَنَسِيَّة،  
وكلُّ مِنْهُمَا ثلاثة أنواعٍ كما مرَّ.

وقد تكونُ أَل زائدة كاللاتي<sup>(١)</sup>، ونحو: ادخلوا الأوّل فالأوّل.

وقد مرَّ<sup>(٢)</sup> أنّها تكونُ مَوْصُولَةً<sup>(٣)</sup>.

[طمطانية جَمِير]<sup>(٤)</sup>

وإبدال اللام في أَل المَعْرِفَة ميماً لغةً جَمِيرِيَّة، كقولهم في الرجلِ والفَرَسِ:  
أمرِ رجلٌ وأَمْفَرَسٌ، وقد نَطَقَ بِهَا [النبيُّ]<sup>(٥)</sup> عليه الصلاة والسلام [حينَ قالَ له  
السائلُ: يا رسولَ الله، أَمِنْ أَمْرٍ في أَمْسَفِرٍ؟]<sup>(٦)</sup>؛ فقال: «[ليسَ]<sup>(٧)</sup>» مِنْ أَمْرٍ أَمْصِيامٌ في  
أَمْسَفِرٍ<sup>(٨)</sup>.

ونُقِلَتْ هذه اللغةُ أيضاً عَنْ نَفَرٍ مِنْ طَيِّيّ؛ قالَ شاعرُهُم:

(١) في ق وب وس: اللات، وهو اسم صنم في الجاهلية.

(٢) أي في كل اسم موصول، لأنَّ تعريفه عندئذ بالصلة لا بآل، وآل فيها لازمة، أما الزائدة غير اللازمة فهي  
الداخلية على بعض الأعلام والأحوال مثل: اللات - اسما لصنم - وادخلوا الأوّل فالأوّل. (انظر: الجني  
الداني ص ١٩٧).

(٣) في د: صرّحوا.

(٤) انظر: ص ١٣٨ من هذا الكتاب.

(٥) قال ابن هشام في قطر الندى: وإبدال اللام ميماً لغةً جَمِيرِيَّة (انظر: شرح قطر الندى ص ١١٤).

(٦) زيادة من ق وع وب.

(٧) زيادة من ق وع وب.

(٨) زيادة من ق وع وب.

(٩) انظر: مسند الشافعي ١/ ١٥٧، وروي على اللغة الفصحى ليس من البرّ الصيام في السفر في فتح الباري ٤/

١٨٣، وشرح النووي على مسلم ٧/ ٢٢٩.

٨٢- ذاك خليلي وذو يواضلني يررمي ورائي بامسهم وامسلمه<sup>(١)</sup>

[٦/ المضاف إلى معرفة]<sup>(٢)</sup>

ثمّ السادس من المعارف المضاف إضافة محضة إلى واحدٍ بما ذُكِرَ من الخمسة  
المُتَقَدِّمَة ولو بواسطة، ما لم يكن مُتَوَعِّلاً في الإبهام كغير ومثل، ولا واقعاً موقع نكرة؛  
كجاء وحده.

[الآراء في رتبة المضاف في التعريف]

أ/ وهو في التعريف بحسب ما يُضاف إليه عند الأكثر؛ فالمضاف للعَلَم في  
رتبة العَلَم، والمُضاف لاسم الإشارة في رتبة اسم<sup>(٣)</sup> الإشارة، وكذا البواقي إلّا  
المُضاف إلى الضمير - كغلامي - فليس في رتبة الضمير، وإنّما هو كالعَلَم؛ أي: في  
رُتَبَتِهِ، وإلّا لما صحَّ نحو: مررتُ بزيد صاحبك؛ إذ الصفة لا تكونُ أعرفَ من  
الموصوف.

(١) البيت من المنسرح لجُبَيْر بن غنمة في لسان العرب - سلم، والدرر اللوامع ٤٤٦/١، وبلا نية في شرح

المفصل ١٧/٩، والجني الداني ص ١٤٠، والبيت ملفّق من البيتين:

ذاك خليلي وذو يعاتبني لا إخنة ولا جـرئة

ينصرن منك غير معتذر يررمي ورائي بامسهم وامسلمه

اللغة: ذو يعاتبني أي: الذي يعاتبني، إخنة الحقد، امسلمه أراد السلمة؛ وهي الواحدة من السلم وهي  
الحجارة الصلبة، جرّمة هي الجرم والجريمة.

والشاهد فيه: قوله (بامسهم وامسلمه) بدلا من (السهم والسلمة) حيث أبدل لام التعريف ميما وذلك في  
لغة من لغات العرب.

(٢) قال ابن هشام في قطر الندى: والمُضاف إلى واحدٍ بما ذُكِرَ، وهو بحسب ما يُضاف إليه، إلّا المضاف إلى  
الضمير فكالعلم. (انظر: شرح قطر الندى ص ١١٦).

(٣) سقطت من ب.

ب/ وقيل<sup>(١)</sup>: إِنَّ [كُلَّ]<sup>(٢)</sup> ما أُضيفَ إلى معرفة فهو في رتبة ما تحتها. قَالَ الْمُصَنَّفُ:  
ويدلُّ على بطلانِهِ قولُهُ:

٨٣- ..... كَخَذَرُوفِ الْوَلِيدِ الْمُثَقَّبِ<sup>(٣)</sup>

فَوَصَفَ الْمُضَافَ إِلَى الْمَعْرِفِ بِأَلٍ بِالْمَعْرِفِ بِهَا. وَالصِّفَةُ لَا تَكُونُ أَعْرَفَ مِنَ الْمَوْصُوفِ.  
وَلَا يَرُدُّ عَلَى إِطْلَاقِ قَوْلِهِمْ هُنَا أَنَّ الْمُضَافَ إِلَى الْمَعْرِفَةِ مَعْرِفَةٌ مَا لَا يَتَعَرَّفُ  
بِالإِضَافَةِ كَالصِّفَةِ الْمُضَافَةِ إِلَى مَعْمُولِهَا، وَالْمُتَوَعَّلِّ فِي الْإِنْبِهَامِ، وَالْوَاقِعِ مَوْقِعَ نَكْرَةٍ؛ لِمَا  
تَقَرَّرَ فِي بَابِ الإِضَافَةِ مِنْ أَنَّ كَلَامًا مِنْهَا لَا يَتَعَرَّفُ بِالإِضَافَةِ، وَالْحُكْمُ إِذَا عَلِمَ فِي بَابِهِ بِشَيْءٍ  
كَانَ قِيدًا لِلْحُكْمِ الَّذِي يُذَكَّرُ مُطْلَقًا فِي بَابٍ آخَرَ.

## بَابُ الْمُبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ<sup>(١)</sup>

بَابُ فِي ذِكْرِ الْمُبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ؛ وَمَا يَتَعَلَّقُ بِهِمَا مِنَ الْأَحْكَامِ:

### [تَعْرِيفُ الْمُبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ]

وَالْمُبْتَدَأُ هُوَ الْأِسْمُ الْمُجَرَّدُ عَنِ الْعَوَامِلِ اللَّفْظِيَّةِ لَفْظًا أَوْ حُكْمًا، مُخْبِرًا عَنْهُ، / ٤٠ ب  
/ أَوْ صِفًا رَافِعًا لَهَا أَنْفَصَلَ وَأَغْنَى عَنِ الْخَبَرِ.

وَالْخَبَرُ مَا تَحْصُلُ بِهِ الْفَائِدَةُ مَعَ مُبْتَدَأٍ غَيْرِ الْوَصْفِ الْمَذْكُورِ.

### [مَسْأَلَةٌ فِي أَصَالَةِ الْمُبْتَدَأِ وَفِرْعَيْهِ]

وَبَدَأَ هُنَا فِي الْجَامِعِ<sup>(٢)</sup> بِالْمُبْتَدَأِ قَبْلَ الْفَاعِلِ؛ تَبَعًا لِمَنْ يَرَى أَنَّهُ أَصْلُ الْمَرْفُوعَاتِ،  
وَخَالَفَ فِي الشُّذُورِ؛ فَبَدَأَ بِالْفَاعِلِ نَظْرًا إِلَى أَنَّهُ أَصْلُهَا كَمَا قَالَ<sup>(٣)</sup>. وَذَهَبَ جَمْعٌ إِلَى أَنَّ كَلَامًا  
مِنْهَا أَصْلٌ، وَاخْتَارَهُ الرُّضِيُّ<sup>(٤)</sup>، قَالَ أَبُو حَيَّانَ<sup>(٥)</sup>: وَهَذَا الْخِلَافُ لَا يُجِدِي فَائِدَةً.

### [إِعْرَابُهُمَا]

الْمُبْتَدَأُ وَالْخَبَرُ كِلَاهُمَا مَرْفُوعَانِ بِاتِّفَاقٍ؛ كَاللَّهِ رَبُّنَا، وَمُحَمَّدٌ - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ -  
نَبِيِّنَا، لِمَنْ يُعْتَقَدُ [عَدَمٌ]<sup>(٦)</sup> [إِيمَانُهُ].

(١) قَالَ ابْنُ هِشَامٍ فِي قَطْرِ النَّدَى: «بَابُ: الْمُبْتَدَأُ وَالْخَبَرُ مَرْفُوعَانِ، كَاللَّهِ رَبُّنَا، وَمُحَمَّدٌ نَبِيُّنَا». (انظر: شرح قطر الندى ص ١١٦).

(٢) انظر: الجامع الصغير في النحو ص ٤١، ٧٥.

(٣) انظر: شرح شذور الذهب ص ٢١٢.

(٤) انظر: شرح الكافية ١/ ١٦١.

(٥) انظر رأي أبي حيان في همع الموامع ١/ ٣٠٨. ومن هنا فيتحصل في المسألة ثلاثة أقوال:

١- المبتدأ أصل، ونائب لسيويه.

٢- الفاعل أصل، وعزى للخليل.

٣- الفاعل والمبتدأ كلاهما أصلان، ونسب إلى الأخفش وابن السراج واختاره الرضي.

(انظر: شرح الكافية ١/ ١٦١، وهمع الموامع ١/ ٣٠٧-٣٠٨).

(٦) زيادة من جميع النسخ الأخرى.

(١) بقي قول ثالث في المسألة؛ وهو أَنَّ ما أُضيفَ إلى معرفة فهو في رتبة ما تحتها مطلقاً ولا يُستثنى المضمَر، قال به بعضهم، وقد ردّه ابن هشام بنحو: مررت بزيد صاحبك. (انظر: شرح شذور الذهب ص ٢١٠).

(٢) زيادة من ق و ع وب.

(٣) هذا جزء من عجز بيت من الطويل لامرئ القيس في ديوانه بشرح السكري ١/ ٣٩٤، وبلا نسبة في شرح شذور الذهب ص ٢١١، والمعجم المفصل في شواهد اللغة العربية ١/ ٤٤٥.

والبيت بتمامه: فأدرك لم يُجهد، ولم يُثَنِّ شأوه يمر كخذرُوف الوليد المثقب  
اللغة: الشأو الغاية والشوط الطويل، والخذرُوف لعبة صغيرة تُدار بخيط فتدور بسرعة حتى لا تكاد تُرى،  
والبيت في وصف فرسٍ سريع يطارد فارسَهُ وحشاً. والشاهد ظاهر في المتن.



## [الخلاف في رافع المبتدأ والخبر]

وإنما اختلفوا في رافعيهما على أقوال<sup>(١)</sup>؛ أصحها أن المبتدأ مرفوعٌ بالابتداء، وهو التجرد من<sup>(٢)</sup> العوامل اللفظية للإسناد - وقد مر ما فيه<sup>(٣)</sup> - والخبر مرفوعٌ بالمبتدأ، وصح رفعه به - وإن كان يقع جامداً -؛ لأن أصل العمل الطلب، والمبتدأ طالبٌ للخبر من حيث كونه محكوماً به [عليه]<sup>(٤)</sup> طلباً لازماً؛ كما أن فعل الشرط لما كان طالباً للجواب عمل فيه عند طائفة<sup>(٥)</sup>.

## [علة أصالة تعريف المبتدأ]

واعلم أن الأصل في المبتدأ أن يكون معرفة؛ لأن الغرض من الكلام حصول الفائدة، والمبتدأ مخبر عنه، والإخبار عن غير معين لا يفيد؛ ولأن القصد من الكلام إعلام السامع ما يحتمل أن يجهله، والأمور الكلية قل أن يجهلها أحد، وإنما تجهل الأمور الجزئية. وأورد على الأول<sup>(٦)</sup> مجيء الفاعل نكرة، وهو مخبر عنه. وأجيب بأن الفاعل تخصص بالحكم المتقدم عليه. قال الرضي: وهذا وهم؛ لأنه إذا حصل تخصيصه بالحكم فقط،

كان يغير الحكم غير مخصص؛ فتكون قد حكمت على الشيء قبل معرفته، وقد قالوا إن الحكم على الشيء لا يكون إلا بعد معرفته<sup>(٧)</sup>.

## [مسوغات الابتداء بالنكرة]<sup>(٨)</sup>

إذا علمت ذلك فلا يبتدأ بنكرة إلا إذا أفادت، والفائدة تحصل في الغالب إذا تخصصت النكرة بمخصص من المخصصات وهي كثيرة، وأنهاها بعضهم إلى نيف وثلاثين موضعاً.

وذكر بعضهم أنها ترجع إلى شيئين: العموم والخصوص. وظاهر كلامه اعتناء ذلك حيث قال: ويقع المبتدأ نكرة إن عم كل فرد من جنسه، / ٤١ أ / أو خص فرداً من ذلك الجنس<sup>(٩)</sup>.

أ / فالعالم نحو: ما رجل في الدار؛ لأن النكرة في سياق النفي تعم، فإذا عمّت كان مدلولها جميع أفراد الجنس، فأشبهت المَعْرِفَ بأل الجنسية، ومنه نحو: ﴿أَوَلَمْ مَعَ اللَّهِ﴾<sup>(١٠)</sup>، و﴿كُلُّ لَهُ فَنِينُونَ﴾<sup>(١١)</sup>، ومن يقيم أقم معه.

(١) اختلف النحاة في رافع المبتدأ والخبر على أقوال أبرزها:

أ - المبتدأ مرفوع بعامل معنوي هو الابتداء، والخبر مرفوع بالمبتدأ، وهو مذهب الجمهور وسيبويه.

ب - المبتدأ والخبر مرفوعان بعامل معنوي هو الابتداء، وعليه الأخفش وابن السراج والرماني.

ت - المبتدأ والخبر ترافعا، فالمبتدأ رفع الخبر والخبر رفع المبتدأ، وهو رأي الكوفيين، واختاره ابن جني وأبو حيان والسيوطي.

ث - المبتدأ مرفوع بالابتداء، والخبر مرفوع بالمبتدأ والابتداء معاً. (انظر: شرح الكافية ١/ ٢٠٠-٢٠١، وارتشاف الضرب ٣/ ١٠٨٥، وجمع الهوامع ١/ ٣١١-٣١٢).

(٢) في ق و ب وس: عن.

(٣) انظر: مبحث الفعل المضارع المرفوع في ص ٧٥ من هذا الكتاب.

(٤) زيادة من ق.

(٥) هذا ما ذهب إليه الأخفش، وذهب المحققون من البصريين إلى أن الأداة هي الجازمة لفعل الجواب، وذهب الخليل وسيبويه إلى أن الجواب مجزوم بالأداة وفعل الشرط معاً، وذهب الكوفيون إلى أنه انجزم على الجوار. (انظر: الكتاب ٣/ ٦٢-٦٣، وشرح الأشموني ٤/ ١٦، وشرح التصريح ٢/ ٢٤٨، وارتشاف الضرب ٤/ ١٨٧٧).

(٦) أي: الإخبار عن غير معين لا يفيد.

(١) انظر: شرح الكافية ١/ ٢٠٣.

(٢) قال ابن هشام في قطر الندى: ويقع المبتدأ نكرة إن عم أو خص؛ نحو: ما رجل في الدار، ﴿أَوَلَمْ مَعَ اللَّهِ﴾ و﴿وَلَعَبْدٌ مُّؤْمِنٌ خَيْرٌ مِّنْ مُّشْرِكٍ﴾ وخمس صلوات كتبهن الله (انظر: شرح قطر الندى ص ١١٧).

(٣) انظر: شرح قطر الندى ص ١١٧ - بتصرف..

(٤) سورة النمل، من الآية ٦٠ أو ٦١ أو ٦٢ أو ٦٣ أو ٦٤. وتام الآية الستين ﴿أَمَّنْ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَأَنْزَلَ لَكُمْ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَنْبَتْنَا بِهِ حَبَائِقَ ذَاتَ نَهْجٍ مَا كُنَّا لَنَكُونُ أَنْتَهَا شَجَرَهَا أَوَلَمْ مَعَ اللَّهِ بَلْ هُمْ قَوْمٌ يَعْدِلُونَ﴾.

(٥) سورة البقرة من الآية ١١٦، وسورة الروم من الآية ٢٦. وآية البقرة بتامها ﴿وَقَالُوا لَنُحْذِثَهُ وَلَكِنْ سَتَجِدُنَا بَلْ لَهُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ كُلُّ لَه فَنِينُونَ﴾.

ب/ والخاص نحو: ﴿وَلَعَبْدٌ مُؤْمِنٌ خَيْرٌ مِّنْ مُّشْرِكٍ﴾<sup>(١)</sup>؛ لأنّ الوصف يُخصّص الموصوف النكرة؛ فتحصل به فائدة ليست للعبد الذي لم يُوصف، ويُحتمل أن يكون من الأول أيضاً. ومن الخاص قوله - عليه الصلاة والسلام - : «خمس صلوات كتبهنّ الله على العباد»<sup>(٢)</sup>، لتخصيصه بالإضافة، وقوله : «أمر بمعروف صدقة، ونهي عن منكر صدقة»<sup>(٣)</sup>، وقولك: رَجُلٌ جَائِلٌ جَاءَنِي؛ لأنّه بمعنى: رجلٌ صغيرٌ جاءني.

#### [أنواع الخبر]

أ- ويقع الخبر مفرداً جامداً<sup>(٤)</sup> فلا يتحمل ضمير المبتدأ، ومُشتقاً<sup>(٥)</sup> فيتحمل ضمير المبتدأ، ما لم يرفع

ظاهراً أو ضميراً بارزاً<sup>(٦)</sup>. ويجب إبراز المُنحَمَل - وإن أُمِنَ اللبس<sup>(٧)</sup> - إذا جرى الوصف على غير من هو له<sup>(٨)</sup>.

ب- ويقع جملة لها - أي: فيها - رابطٌ وجوباً يربطها بالمبتدأ الذي سيقت له، اسمية كانت أو فعلية.

#### [مواضع حذف الرابط بين المبتدأ وخبر الجملة]

ويجوز حذفه إن عُلِمَ ونُصِبَ بفعل<sup>(٩)</sup> أو وصِفَ<sup>(١٠)</sup>، أو جُرَّ باسم فاعل<sup>(١١)</sup>، أو حرف تبعية<sup>(١٢)</sup>، أو ظرفية<sup>(١٣)</sup>، أو بمسبوق ثماني لفظاً ومعمولاً؛ نحو: ﴿وَكَلَّا﴾ وَعَدَّ اللَّهُ الْحُسَيْنَ ﴿١٤﴾، وقوله:

(١) ومثاله - مع أمن اللبس - زَيْدٌ هُنْدٌ ضاربها هو، ومثاله مع خوف اللبس: زَيْدٌ عمرو ضاربها هو. ففي هذين المثالين ونحوهما يجب إبراز الضمير.

(٢) فإن رفع ظاهراً أو ضميراً بارزاً فإنه لا يتحمل ضمير المبتدأ.

(٣) أي: على مبتدأ غير الاسم الذي الخبر له؛ فمثال ما ألبس: غلامٌ زيد ضاربها هو، إذا كانت الهاء للغلام، فإن كانت الهاء لزيد فقد جرى الوصف على من هو له. ومثال المأمون لبسه: غلامٌ هند ضاربها هي. (انظر: حاشية الحمصي ١/١٧٦).

(٤) كما في قوله تعالى: ﴿وَكَلَّا وَعَدَّ اللَّهُ الْحُسَيْنَ﴾ - الحديد ١٠ -، أي: وعدّه.

(٥) كما في قولنا: الدرهم أنا معطيك، أي: معطيكه (انظر: معجم الموامع ١/٣١٨).

(٦) كما في قول الشاعر: وما كُلُّ من وافى مِنِّي أنا عارفٌ، أي: عارفه. (انظر: حاشية الحمصي ١/١٧٦).

(٧) كما في: إذ ذاك من عزيز، أي: منهم.

(٨) كما في: ويومٌ نساء، ويومٌ نسر (انظر: حاشية الحمصي ١/١٧٦).

(٩) في ب وس: وكلاً.

(١٠) سورة الحديد، من الآية ١٠. قرأ ابن عامر كلّ وقرأ الجمهور كلاً، ونعم الآية ﴿وَمَا لَكُمْ أَلَّا تُؤْمِنُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَلَئِنْ يَرَوْا السَّيْئَاتِ وَالْأَرْضَ لَا يَسْتَوِي يَسْكُرُ تَرْتِيقُ مِنْ قَبْلِ الْفَتْحِ وَقَتْلُ أُولَئِكَ أَكْثَرُ دَرَجَةٍ مِنَ الَّذِينَ أَنْفَعُوا مِنْ بَعْدِ وَقَتْلُوا وَكَلَّا وَعَدَّ اللَّهُ الْحُسَيْنَ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ﴾، أما في الآية ٩٥ من سورة النساء وهي قوله: ﴿وَكَلَّا وَعَدَّ اللَّهُ الْحُسَيْنَ﴾، فقد اتفق على قراءتها بالنصب. (انظر: تفسير البحر المحيط ٨/٢١٨، وإتحاف فضلاء البشر ص ٢٤٥ و ٥٣٢).

(١) سقطت من مشرك من ق وع..

(٢) سورة البقرة، من الآية ٢٢١. وهي بنهاها ﴿وَلَا تَنكِحُوا الْمُشْرِكِيْنَ حَتَّى يُؤْمِنُ وَلَكُمْ مِّنْهُ حَبْرٌ مِّنْ مُّشْرِكَةٍ وَلَوْ أَعْجَبَكُمْ وَلَا تَنكِحُوا الْمُشْرِكِيْنَ حَتَّى يُؤْمِنُوا وَلَعَبْدٌ مُّؤْمِنٌ خَيْرٌ مِّنْ مُّشْرِكٍ وَلَوْ أَعْجَبَكُمْ أُولَئِكَ يَدْعُونَ إِلَى النَّارِ وَاللَّهُ يَدْعُو إِلَى الْجَنَّةِ وَالْمَغْفِرَةِ بِإِذْنِهِ وَيُبَيِّنُ آيَاتِهِ لِلنَّاسِ لَعَلَّهُمْ يَتَذَكَّرُونَ﴾.

(٣) جزء من حديث رواه عبادة بن الصامت - رضي الله عنه - قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: خمس صلوات كتبهنّ الله تبارك وتعالى على العباد، من أتى بهنّ لم يضيع منهنّ شيئاً استخفافاً بحقهنّ كان له عند الله - تبارك وتعالى - عهد أن يدخله الجنة، ومن لم يأت بهنّ فليس له عند الله عهد؛ إن شاء عذبه وإن شاء غفر له. (انظر: سنن أبي داود، ٢/٦٢، برقم ١٢٢٠، وسنن الدارمي ١/٤٤٦، برقم ١٥٧٧، ومسند أحمد ٥/٣١٥، برقم ٢٢٧٤٥).

(٤) جزء من حديث عن أبي ذر - رضي الله عنه - قال: ثم إن ناساً من أصحاب رسول الله ﷺ قالوا للنبي ﷺ يا رسول الله، ذهب أهل الدثور بالأجر؛ يصلون كما نصلي، ويصومون كما نصوم، ويتصدقون بفضول أموالهم. قال ﷺ: أو ليس قد جعل الله لكم ما تصدقون به؟! كلّ تسبيحة صدقة، وكلّ تكبيرة صدقة، وكلّ تحميدة صدقة، وكلّ تهليل صدقة، وأمر بمعروف صدقة، ونهي عن المنكر صدقة. (انظر: صحيح ابن حبان ٣/١١٩، برقم ٨٣٨، وصحيح مسلم ١/٤٩٨، برقم ١١٨١. وسنن البيهقي الكبرى ٣/٤٧، برقم ٤٦٧٧، والمسند المستخرج على صحيح مسلم لأبي نعيم ٢/٣١٥).

(٥) قال ابن هشام في قطر الندى: والخبر جملة لها رابط، كزيد أبوه قائم، ﴿وَلْيَأْسَ النَّفْسُ ذَلِكَ خَيْرٌ﴾، و﴿الْمُتَّقَةُ﴾<sup>(١)</sup> ما الْمُتَّقَةُ، وزيد نعم الرجل، إلا في نحو ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾. (انظر: شرح قطر الندى ص ١١٨).

(٦) فمثال الخبر المفرد الجامد: زيد أسد، ومثال الخبر المفرد المشتق: زيد قائم، ومثال المشتق الرفع الظاهر: زيد قائم أبوه، ومثال المشتق الرفع لضمير بارز: زيد قائم هو.

(٧) في ب: أو مشتقاً.

(٨) في ق: فيحتمله.

### [أنواع الرابط لجملة الخبر]

وروابط<sup>(١)</sup> الجملة بما هي خبرٌ عنه أو صلها في المُنغني<sup>(٢)</sup> إلى عشرة<sup>(٣)</sup> على خلاف في بعضها، واقتصر منها هنا على أربعة:

أحدها: الضمير؛ وهو الأصل في الروابط<sup>(٤)</sup>، ومن ثمَّ يُربطُ به مذكوراً؛ كزيد أبوه قائم، وعمرو قام أخوه، ومخدوفاً كما مرَّ<sup>(٥)</sup>.

والثاني: الإشارة؛ نحو: ﴿وَلْيَأْسُ النَّفْوَى ذَلِكَ خَيْرٌ﴾<sup>(٦)</sup>؛ إنَّ قُدِّرَ ذلك مبتدأً ثانياً، وإلاَّ بأنَّ قُدِّرَ تابعاً للباسِ على أنَّه بدلٌ أو عطْفٌ ببيان؛ فالخبر مفردٌ.

(١) صدر بيت من الطويل مجهول القائل، ورد في حاشية الخضري على شرح ابن عقيل ١/١٧٦، وحاشية الحمصي ١/١٧٦، وعجزه: فلاتك إلا في الخيار مُنافسا. والشاهد فيه: (أنت مفلح) أي: به، نحذف العائد لأنه سبق بمائل في قوله (ترضى به).

(٢) في ع: رابط.

(٣) انظر: مغني اللبيب ص ص ٦٤٧-٦٥٢.

(٤) ذكر منها خمسة في المتن، وأما الخمسة الباقية فهي:

١ - إعادة المبتدأ بمعناه، نحو: زيد جاءني أبو عبد الله - إذا كان أبو عبد الله كنية لزيد -.

٢ - أن يعطف بقاء السببية جملة ذات ضمير على جملة خالية منه أو بالعكس، نحو قوله تعالى: ﴿الْفَرْسَ أَنْتَ اللَّهُ أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَتُصْبِحُ الْأَرْضُ مُخْضَرَةً﴾ - سورة الحج: ٦٣ -.

٣ - العطف بالواو، أجازته هشام وحده، نحو: زيد قامت هند وأكرمها.

٤ - شرط يشتمل على ضمير مدلول على جوابه بالخبر، نحو: زيد يقوم عمرو وإن قام.

٥ - (أل) النابتة عن الضمير، وهو قول للكوئين، نحو: ﴿وَأَمَّا مَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِ وَنَهَى النَّفْسَ عَنِ الْهَوَىٰ﴾ (١) فَإِنَّ الْجَنَّةَ هِيَ الْمَأْوَىٰ - النازعات: ٤٠، ٤١ -.

(انظر: مغني اللبيب ص ص ٦٤٩-٦٥٢، وارتشاف الضرب ٣/١١١٦-١١١٨).

(٥) في ع وس: الربط.

(٦) انظر الصفحة السابقة من هذا الكتاب.

(٧) سورة الأعراف، من الآية ٢٦. وهي بتمامها ﴿يَتَّبِعْ آدَمَ قَدْ أَنْزَلْنَا عَلَيْكَ لُبَاسًا يُورِي سَوْءَ نِكَمٍ وَرِيثًا وَلِبَاسَ النَّفْوَى ذَلِكَ خَيْرٌ ذَلِكَ مِنْ آيَاتِ اللَّهِ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ﴾.

والثالث: إعادة المبتدأ بلفظه؛ وأكثر وقوع ذلك في مقام التهويل والتعظيم؛ نحو: ﴿الْفَكَارَةُ﴾<sup>(١)</sup> مَا الْفَكَارَةُ<sup>(٢)</sup>؛ فالقارعة مبتدأ أول، وما اسم استفهام مبتدأ ثان، والقارعة خبره، وهما ٤١ / ب / خبر الأول، والتقدير: القارعة أي شيء هي؛ كما تقول: أي رجل زيد، إذا أردت التعظيم والتفخيم لشأنه.

والرابع: العموم؛ بأن تكون جملة الخبر مُشْتَمِلَةً على اسم أعم من المبتدأ، فيكون المبتدأ داخلاً تحته؛ نحو: زيد نعم الرجل، فأل في الرجل للجنس؛ وهو مُشْتَمِلٌ على كل أفرادِه، وزيد فردٌ منها فدخل في العموم فحصل الربط؛ ومنه قوله:

٨٥- ..... وأما الصبرُ عنها فلا صبرا<sup>(٣)</sup> .....

والربط بالعموم تبع فيه - هنا وفي أوضحه<sup>(٤)</sup> - جماعة من النحاة<sup>(٥)</sup>، وذكره في المُنغني كالمتبرئ منه، ثم قال: ويلزمهم أن يُجيزوا: زيد مات الناس، وعمرو كل الناس يموتون، وخالد لا رجل في الدار، وخرج المثل والبيت<sup>(٦)</sup> بما هو مذكور فيه فراجع<sup>(٧)</sup>.

(١) سورة القارعة، الآيتان ١ و٢.

(٢) في الأصل صبر، والمثبت من ق و د.

(٣) جزء من عجز بيت من الطويل لابن ميادة في ديوانه ص ١٣٤، والأغاني ٢/٢٣٧، وبلا نسبة في الكتاب ١/٣٨٦، وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ١/١١٩، وجمع الهوامع ١/٣١٩.

والبيت بتمامه:

ألا ليت شِعري هل إلى أم مُغمِرٍ سبيلٌ، فأما الصبرُ عنها فلا صبرا

والشاهد فيه: مجيء الخبر جملة برباط هو العموم، حيث إن جملة لا صبر لي في محل رفع خبر عن الصبر والرباط بينها العموم في اسم لا، لأن النكرة في سياق النفي تفيد العموم. وروايته في الأصل: صبر وهو مخالف لرواية البيت في باقي المصادر.

(٤) انظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ١/١٩٩.

(٥) في ق: النحويين.

(٦) في ق: البيت والمثال.

(٧) قال ابن هشام: أما المثال فقيل: الرابط إعادة المبتدأ بمعناه على قول أبي الحسن في صحة تلك المسألة، وعلى القول بأن (أل) في فاعلي نعم وبش للعهد لا للجنس، وأما البيت فالرابط فيه إعادة المبتدأ بلفظه، وليس العموم فيه مراداً، إذ المراد أنه لا صبر له عنها، لأنه لا صبر له على شيء. (انظر: مغني اللبيب ص ٦٥١).

[جملة الخبر التي يُستغنى فيها عن الرابط]

ولما كان من الجملة الواقعة خبراً ما لا يحتاج إلى رابط<sup>(١)</sup>؛ نَبَّهَ على ذلك بقوله: إلا في نحو: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾<sup>(٢)</sup>، مما الجملة المخبر بها نفس المبتدأ في المعنى؛ أي: فلا يحتاج إلى رابط اكتفاء بها عنه؛ لأنها مفسرة للمبتدأ، والمفسر عين المفسر. هذا إن قُدِّرَ هو ضمير الشأن، وإلا بأن قُدِّرَ ضمير المسئول عنه؛ فالخبر مفرد وهو الله، وأحد خبر بعد خبر أو بدل.

قال الدماميني تبعاً للمراد<sup>(٣)</sup>: والتحقيق أن مثل هذا ليس من الإخبار بالجملة، بل بالمفرد على إرادة اللفظ كما في عكسه؛ نحو: «لا حول ولا قوة إلا بالله، كنز من كنوز الجنة»<sup>(٤)</sup>.

ج- ويقع أيضاً - الخبر<sup>(٥)</sup> - ظرفاً زمانياً ومكانياً حالة كونه منصوباً لفظاً بما تعلق به؛ نحو: ﴿وَالرَّكْبُ اسْفَلَ مِنْكُمْ﴾<sup>(٦)</sup>، والرحيل غداً.

د- ويقع أيضاً جازاً ومجروراً منصوباً أيضاً<sup>(٧)</sup> محلاً بذلك؛ كـ ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾<sup>(٨)</sup>.

وشرطها أن يكونا تامين بالمعنى المتقدم؛ فلا يجوز: زيد أمس، ولا زيد بك.

[الخلاف في تعلق شبه الجملة]

ولما كان الخبر إذا وقع ظرفاً أو مجروراً راجعاً في التقدير إلى المفرد أو الجملة قال: وتعلقها حينئذ:

١/ إما بمستقر ونحوه بما هو اسم فاعل، وهو اختيار طائفة<sup>(٩)</sup>؛ محتجين بأن المحذوف هو الخبر في الحقيقة. والأصل في / ٤٢ أ / الخبر الأفراد، وصححه في الأوضح<sup>(١٠)</sup>، ورجحه ابن مالك<sup>(١١)</sup> بأمر منها:

• أن اجتماع اسم الفاعل والظرف قد ورد؛ كقوله:

..... فأنت لدى بخبوحة الهون كائن<sup>(١٢)</sup> ٨٦-

(١) في ع: الرابط.

(٢) سورة الصمد، الآية ١.

(٣) انظر: توضيح المقاصد والمسالك ١/ ٤٧٧ - بتصرف -.

(٤) الحديث من رواية أبي موسى الأشعري قال: قال لي رسول الله ﷺ: ألا أدلك على كلمة من كنوز الجنة؟ أو قال على كنز من كنوز الجنة. فقلت: بلى. فقال: لا حول ولا قوة إلا بالله. (انظر: صحيح مسلم، كتاب الذكر والدعاء والتوبة والاستغفار، رقم ٤٨٧٥، وسنن النسائي ١٦/ ٦، ومسند أحمد ١٥٦/ ٥، برقم ٢١٤٢٤).

(٥) في ق وع وس: الخبر أيضاً.

(٦) قال ابن هشام في قطر الندى: وظرفاً منصوباً، نحو: ﴿وَالرَّكْبُ اسْفَلَ مِنْكُمْ﴾، وجازاً ومجروراً، كـ ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾، وتعلقها بمستقر أو استقر محذوفين (انظر: شرح قطر الندى ص ١١٩).

(٧) سورة الأنفال، من الآية ٤٢. وهي بتمامها ﴿إِذْ أَنْتُمْ بِالْعُدْوَةِ الدَّنْيَا وَهُمْ بِالْعُدْوَةِ الْقُصْوَى وَالرَّكْبُ اسْفَلَ مِنْكُمْ وَلَوْ تَوَاعَدْتُمْ لَأَخْلَفْتُمْ فِي الْوَيْعِدِ وَلَكِنْ لِيَقْضِيَ اللَّهُ أَمْرًا كَانَ مَفْعُولًا لِيَهْلِكَ مَنْ هَلَكَ عَنْ بَيِّنَةٍ وَيَحْيَى مَنْ حَيَّ عَنْ بَيِّنَةٍ وَإِنَّ اللَّهَ لَسَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾.

(١) سقطت من ق.

(٢) زيادة من ق وع وس.

(٣) سورة الفاتحة، الآية ٢، وسورة الأنعام من الآية ٤٥، وسورة يونس من الآية ١٠، وغيرها....

(٤) منهم: الأخفش وابن مالك وابن هشام والسيوطي (انظر: شرح التسهيل ١/ ٣٠٣، وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ١/ ٢٠١، وارتشاف الضرب ٣/ ١٢٢١، وجمع الهوامع ١/ ٣٢١).

(٥) انظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ١/ ٢٠١.

(٦) انظر: شرح التسهيل ١/ ٣٠٣.

(٧) عجز بيت من الطويل بلا نسبة في مغني اللبيب ص ٥٨٢، وشرح ابن عقيل ١/ ١٨٢، والمقاصد النحوية ١/ ٥٤٤، والدرر اللوامع ٢/ ١٨. وصدده: لك العز إن مولاك عز وإن يهن. اللغة: ببحوكة وسط الشيء، الهون الذل والهوان.

الشاهد فيه: قوله (كانن) وهو متعلق الظرف الواقع خبراً، وقد صرح به شذوذاً، ولكن استدلل به على أن المتعلق اسم لا فعل.

ولم يرد اجتماع الفعل والظرف في كلام يُستشهد به.

• ومنها أن الفعل المُقدَّر جملة بإجماع، واسم الفاعل ليس بجملة والمفرد أصل، وقد أمكن فلا عدول عنه.

• ومنها تعيينه اتفاقاً بعد أمّا و"إذا الفجائية؛ لامتناع إيلائها الفعل".

٢/ أو باستقَرَّ ونحوه بما هو فعل، وهو اختيار أكثر البصريين<sup>(١)</sup>؛ محتجّين بأن المحذوف عامل في الظرف والمجرور. والأصل في العامل أن يكون فعلاً، ورجحه ابن الحاجب<sup>(٢)</sup> بوجوب تقديره في الصلة.

٣/ قال في المغني<sup>(٣)</sup>: والحقّ عندي أنه لا يترجّح تقديره اسماً ولا فعلاً؛ بل بحسب المعنى، ثم قال<sup>(٤)</sup>: وإن جهلت المعنى فقدّر الوصف؛ لأنه صالح للأزمنة كلّها، وإن كان حقيقة في الحال.

### [أحكام المتعلّق بشبه الجملة وصفاً أو فعلاً]

أ/ محذوفين وجوباً، وذلك المتعلّق المحذوف - من حيث هو في الحقيقة - هو الخبر على ما صحّحه في الأوضح<sup>(٥)</sup> لا الظرف، وإنما أطلق عليه الخبر لينابته<sup>(٦)</sup> عن المحذوف،

(١) في ع: أو.

(٢) نحو: أما عندك فريد، وجئت فإذا عندك زيد.

(٣) منهم ابن السراج، والزحسري، وابن الحاجب. (انظر: الأصول في النحو ١/ ٦٣، وتوضيح المقاصد والمسالك ١/ ٤٧٩، وارتشاف الضرب ٣/ ١١٢١، وجمع الهوامع ١/ ٣٢١).

(٤) انظر: شرح الكافية ١/ ٢١٤.

(٥) انظر: مغني اللبيب ص ٥٨٤.

(٦) انظر: مغني اللبيب ص ٥٨٥ - بتصرف يسير -.

(٧) انظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ١/ ٢٠١.

(٨) في ع: للنباية.

ولهذا لا يُجمع بينهما إلا شذوذاً<sup>(١)</sup>.

ب/ وظاهر كلامه أن المتعلّق:

• لا يكون إلا كوناً مطلقاً، وبه صرح في التسهيل<sup>(٢)</sup>. قال في المغني<sup>(٣)</sup>: وهو شرط لوجوب الحذف.

• وصرّح فيه بجواز تقدير الكون الخاصّ لدليل، وبجواز<sup>(٤)</sup> حذفه حينئذ. وعليه خرّج قوهم: مَنْ لي بكذا؟ أي: مَنْ يتكفّل لي بكذا؟، وقوله تعالى: ﴿الْحَرْبُ بِالْحَرْبِ وَالْعَبْدُ بِالْعَبْدِ وَالْأَنْثَى بِالْأُنْثَى﴾<sup>(٥)</sup>، التقدير: مقتول أو يُقتل.

ج/ والأصل فيه أن يُقدَّر مقدّماً على الظرف كسائر العوامل مع معمولاتها. وقد يعرّض ما يقتضي ترجيح تقديره مؤخراً<sup>(٦)</sup>، وما يقتضي إيجابه<sup>(٧)</sup>.

٤

(١) كما في قول الشاعر: فأنت لدى محبوبية الهون كائنٌ لا وقد مرّ ذكره في الصفحة السابقة من هذا البحث - بقي من الآراء ما نُسب إلى ابن السراج من أن شبه الجملة هو الخبر بعينه، فلا يُقدَّر فيه فعلاً ليكون من قبيل الخبر الجملة، ولا اسماً ليكون من قبيل الخبر المفرد. (انظر: شرح جمل الزجاجي ١/ ٣٥١).

قلت: وما ورد في أصول النحو مخالف لهذا النقل. (انظر: الأصول في النحو ١/ ٦٣).

(٢) انظر: شرح التسهيل ١/ ٢٩٨.

(٣) انظر: مغني اللبيب ص ٥٨٥.

(٤) في ب: يجوز.

(٥) سورة البقرة، من الآية ١٧٨. وهي بنسبها ﴿يَتَأْتِيَ الَّذِينَ آمَنُوا كَيْفَ عَلَيْكُمْ الْقِسَاصُ فِي الْقَتْلِ الْخُرُ بِالْخُرِ وَالْعَبْدُ بِالْعَبْدِ وَالْأُنْثَى بِالْأُنْثَى فَمَنْ عَنِ لَهُ مِنْ آخِيهِ نَتَى فَأَنْبِغُ بِالْمَعْرُوفِ وَأَدَاءُ إِلَيْهِ بِإِحْسَنِ ذَلِكَ تَخْفِيفٌ مِنْ رَبِّكُمْ وَرَحْمَةٌ فَمَنْ اعْتَدَى بِكَ ذَلِكَ فَهُوَ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾.

(٦) نحو: في الدار زيد لأن المحذوف هو الخبر، والأصل فيه التأخر عن المبتدأ، لذا ترجّح تقديره متأخراً، أي: في الدار زيد استقرّ أو مستقر.

(٧) نحو: إن في الدار زيدا لأن إن لا يليها مرفوعها، لذا وجب تقديره متأخراً، أي: إن في الدار زيدا مستقر.

• وفيه أيضاً<sup>(١)</sup> ويلزم من قدر المتعلق فعلاً أن يقدّره مؤخراً [في جميع أحواله]<sup>(٢)</sup> في جميع المسائل؛ لأن الخبر إذا كان فعلاً لا يتقدّم على المبتدأ.

• وفي حاشية الكشاف<sup>(٣)</sup> للتفتازاني<sup>(٤)</sup>: إنَّ<sup>(٥)</sup> مما يجب التنبيه<sup>(٦)</sup> له<sup>(٧)</sup> أنه إذا قُدِّرَ في الظرف كانَ أو كائناً، فهو من [كان]<sup>(٨)</sup> التامة - بمعنى: حصل وثبت -، والظرف / ٤٢ ب/ بالنسبة إليه لغو، لا الناقصة، وإلا لكان الظرف في موضع الخبر، بتقدير كان أخرى، وتتسلسل<sup>(٩)</sup> التقديرات.

### [أقسام الظرف بحسب متعلقه]

فائدة: أعلم أن الظرف عندهم بحسب متعلقه قسمان: مُستقرّ - بفتح القاف -، ولغو:

أ - فالمُستقرّ ما كان متعلقه عامّاً واجب الحذف؛ نحو: ﴿وَعِنْدَهُ عِلْمُ السَّاعَةِ﴾<sup>(١٠)</sup>.

(١) أي: في معني اللبيب ص ٥٨٧.

(٢) زيادة من ع.

(٣) في الأصل الكاشف، والمثبت من جميع النسخ الأخرى.

(٤) التفتازاني: هو مسعود بن عمر بن عبد الله الهروي الخراساني، سعد الدين الشهير بالتفتازاني، المتوفى بسمرقند سنة ٧٩١ هـ، إمام في اللغة والنحو والمنطق، من مصنفاته: إرشاد الهادي في النحو، وتهذيب المنطق والكلام، والمطول في شرح التلخيص، وحاشية الكشاف، ولكنها لم تتم وقد قام بتحقيق الجزء الأول منها عبد الفتاح عيسى بربري في جامعة الأزهر لنيل درجة الدكتوراة، وغيرها. (انظر: بغية الوعاة ٢/ ٢٨٥، وهدية العارفين ٤٢٩/٢ - ٤٣٠).

(٥) سقطت إن من ق وس.

(٦) في ق: التنبيه.

(٧) في ع: عليه.

(٨) زيادة من ق.

(٩) في الأصل تسلسل، والمثبت من ق ود وب.

(١٠) سورة الزخرف، من الآية ٨٥. وهي بتامها ﴿وَبَارِكْ الَّذِي لَهُ مَلِكُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا وَعِنْدَهُ عِلْمُ السَّاعَةِ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾.

ب - واللغو ما كان متعلقه خاصاً كالقيام والقعود سواءً وجب حذفه؛ نحو: يوم الجمعة صُمْتُ فيه، أو<sup>(١)</sup> جازاً؛ نحو<sup>(٢)</sup>: يوم الجمعة جواباً لِمَنْ قَالَ: متى قَدِمْتَ؟.

وجه تسمية الأول مُستقرّاً والثاني لغوّاً، أن المتعلق العامّ لما كان إذا حُذِفَ انتقل الضمير الذي كان مُستقرّاً فيه إلى الظرف، سُمِّيَ ذلك الظرف مُستقرّاً لاستقرار الضمير فيه؛ فهو في الأصل مُستقرّ فيه، ثم حُذِفَت الصلة<sup>(٣)</sup> اختصاراً<sup>(٤)</sup> لكثرة دَوْرِهِ بَيْنَهُمْ، كقولهم في المُشْتَرَكِ فِيهِ مُشْتَرَكٌ، ولما كان الآخر لم ينتقل إليه شيء من متعلقه سُمِّيَ لغوّاً أو مُلغى؛ كأنه ألغى ولم يُعْتَبَرِ اعتبار الأول قاله الدماميني<sup>(٥)</sup>.

قاعدة:

كل ظرف أو جارّ ومجرور ليس بزائد<sup>(٦)</sup> ولا بما يُستثنى به<sup>(٧)</sup> لا بُدَّ أن يتعلّق بالفعل، أو ما يُشبهه، أو ما أوّل بما يشبهه، أو ما يُشير إلى معناه<sup>(٨)</sup>.

والمتعلّق إما أن يكون ملفوظاً به أو مُقدّراً. والمُقدّر إمّا واجب الحذف أو لا، وواجب الحذف في ثمانية مواضع ذكرها في المُغني<sup>(٩)</sup>.

(١) في ع: أم.

(٢) سقطت من ع.

(٣) بعدها في ق: وهي فيه.

(٤) في س: اختصاراً.

(٥) انظر: تحفة الغرب في شرح معني اللبيب - مخطوطاً - اللوحة ٢٨٣، الصفحة الثانية.

(٦) مثال الزائد الباء في قوله تعالى: ﴿كَفَنَّا بِاللَّوْثِ شَيْدًا﴾ - يونس: ٢٩ -، فلا تعلق للمجرور عندئذ.

(٧) مثال ما يُستثنى به خلا وحاشا إذا جرّت ما بعدها، نحو: وصل القوم خلا زيد.

(٨) مثال ما يشبه الفعل الوصف، نحو: ﴿غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾ - الفاتحة: ٧ -، ومثال ما أوّل بما يشبهه قوله تعالى: ﴿وَهُوَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ إِلَهٌ﴾ - الزخرف: ٨٤ -، أي: وهو الذي هو إله في السماء، ففي السماء متعلقة بإله، وهو اسم غير صفة، وصحّ التعلق به لتأوله بمعبود. ومثال ما يشير إلى معناه، نحو: أنا ابن مائة إذ جدّ نفر فتعلّق إذ بالاسم العلم، لا لتأولها باسم يشبه الفعل بل لما فيهما من معنى قولك الشجاع أو الجواد. (انظر: حاشية الحمصي ١/ ١٨٣).

(٩) انظر: معني اللبيب ص ص ٥٨١ - ٥٨٣. منها: أن بقعا صفة، نحو: ﴿أَوْ كَصَيِّبٍ مِنَ السَّمَاءِ﴾ - البقرة: ١٩ -، أو حالاً، نحو: ﴿فَخَرَجَ عَلَى قَوْمِهِ فِي زِينَتِهِ﴾ - القصص: ٧٩ - أو صلة، نحو: ﴿وَلَهُ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَنْ عِنْدَهُ لَا يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِهِ﴾ - الأنبياء: ١٩ - أو خبراً، نحو: زيد عندك أو في الدار أو أن يرفعا الاسم الظاهر، نحو: ﴿أَفَى اللَّهِ سَعْدٌ﴾ - إبراهيم: ١٠ -.

[الإخبارُ بالظرفِ عن اسمي الذاتِ والمعنى]<sup>(١)</sup>

ولا يُخبرُ باسمِ الزمانِ عن المُبتدأِ الجوهرِ المُعبرِّ عنه باسمِ الذاتِ، فلا يُقالُ: زيدُ اليومَ؛ لِعَدَمِ الفائدةِ، فإنَّ حَصَلَ جازَ؛ كأنَّ يَكُونُ المُبتدأُ عامًّا والزمانُ خاصًّا، نحو: نحنُ في شهرٍ كذا أو في زمانٍ طيِّبٍ<sup>(٢)</sup>.

وفُهِمَ مِنْهُ أَنَّ اسمَ المكانِ<sup>(٣)</sup> يُخبرُ بِهِ عن الجوهرِ؛ نحو: زيدُ أمامَكَ، وعن اسمِ المَعنى؛ نحو: الخيرُ عندَكَ. وَأَنَّ اسمَ المَعنى يُخبرُ عنه بالزمانِ، وهو كذلك إذا كانَ الحدثُ غيرَ مُستمرٍّ؛ نحو: الصومُ غدًا، وإلا فلا؛ لِعَدَمِ الفائدةِ.

[توجيهُ قولهم الليلةُ الهلالُ]

وأما نحوُ قولهم: الليلةُ الهلالُ بما ظاهرُهُ أَنَّهُ أخيرُ فيه باسمِ الزمانِ عن الجوهرِ، فهو: ١/ مُتَأَوَّلٌ بِحذفِ اسمٍ معنًى مُضافًا هو المُبتدأُ في الحقيقةِ؛ كرويةُ الهلالِ الليلةَ، فالإخبارُ إِنَّمَا هو عن ٤٣/ أ / اسمِ المعنى لا عن الجوهرِ.

٢/ وقيل: لا تأويلُ، بلِ الليلةُ خبرٌ عن الهلالِ؛ لِشَبْهِهِ باسمِ المعنى من حيثُ إِنَّهُ يحدثُ في وقتٍ دونَ آخرٍ<sup>(٤)</sup>.

[الاستغناءُ عن الخبرِ]<sup>(٥)</sup>

ولَمَّا كَانَ مِنَ المُبتدأِ ما لا خبرَ له - لَأَنَّهُ فِي مَعْنَى الفِعْلِ - لَكِنَّهُ<sup>(٦)</sup> لَهُ مرفوعٌ يُغْنِي عَنْهُ، نَبَّهَ عَلَيْهِ بِقَوْلِهِ: وَيُغْنِي عَنِ الْخَبَرِ فِي حَصُولِ الْفَائِدَةِ مرفوعٌ وصفٌ يَكْتَفِي بِهِ؛ فاعلاً كانَ أو نائبه.

(١) قال ابن هشام في قطر الندى: ولا يُخبرُ بالزمانِ عن الذاتِ، واللييلةُ الهلالُ مُتَأَوَّلٌ (انظر: شرح قطر الندى ص ١٢٠).

(٢) انظر: ارتشاف الضرب ٣/ ١١٢٣.

(٣) في ع وس: وفهم أن المكان.

(٤) في ق: وقت.

(٥) قال ابن هشام في قطر الندى: وَيُغْنِي عَنِ الْخَبَرِ مرفوعٌ وصفٌ مُعْتَمِدٌ عَلَى اسْتِفْهَامٍ أَوْ نَفْيٍ، نحو: أَقَاطَنُ قَوْمٌ سَلَمَى، وما مَضْرُوبُ الْعَمْرَانِ (انظر: شرح قطر الندى ص ١٢١).

(٦) في ق و ع وب وس: لكن.

والمُرَادُ بالوصفِ<sup>(١)</sup> اسمُ الفاعِلِ واسمُ المفعولِ والصفةُ المشبَّهةُ واسمُ التفضيلِ والمنسوبِ.

[شروطُ الوصفِ المستغني بمرفوعِهِ عن الخبرِ]

مُعْتَمِدٌ ذَلِكَ الوصفُ - ليصحَّ الاكتفاءُ بالمرفوعِ - على:

أ . أداة استفهام<sup>(٢)</sup>؛ حرفاً كانت أو اسماً.

أو أداة نفي كذلك، أو فعلاً:

فالاستفهامُ بالحرفِ نحو:

٨٧- أَقَاطَنُ قَوْمٌ سَلَمَى أَمْ نَوَوَا ظَعَنًا

.....<sup>(٣)</sup>

وبالاسمِ نحو: كَيْفَ جَالِسُ الْعَمْرَانِ؟

والنفي بالحرفِ نحو: ما مَضْرُوبُ الْعَمْرَانِ.

وبالفعلِ نحو: لَيْسَ قَائِمُ الزَيْدَانِ.

وبالاسمِ نحو: غَيْرُ قَائِمِ الزَيْدَانِ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ:

٨٨- غَيْرُ مَأْسُوفٍ عَلَى زَمَنِ يَنْقُضِي بِأَلْهَمٍ وَالْحَزَنَ<sup>(٤)</sup>

(١) قال أبو حيان: الوصفُ المغني هو اسمُ الفاعِلِ واسمُ المفعولِ ونحوهما من الأسماءِ المشتقةِ التي لها عملٌ، وما جرى مجراها باطرادٍ، نحو: أَقْرَشِي أَبْوَكَ.. وما كريمةٌ نساؤكم. (انظر: ارتشاف الضرب ٣/ ١٠٨٠).

(٢) في ع: الاستفهام.

(٣) صدر بيت من البسيط بلا نسبة في شرح التسهيل ١/ ٢٦٠، وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ١/ ١٩٠، والمقاصد النحوية ١/ ٥١٢، وعجزه: إِنْ يَظْعَنُوا فَعَجِبْ عَيْشُ مَنْ قَطْنَا.

اللغة: القاطن هو المقيم، والظاعن المرتحل.

والشاهد فيه: (أَقَاطَنُ قَوْمٌ) حيث جاء الفاعل قَوْمٌ ساداً مسدداً للخبر، لأنَّ المُبتدأَ وصفٌ مسبوقٌ باستفهام.

(٤) البيت من المديد لأبي نواس في خزانة الأدب ١/ ٣٤٥، والدرر اللوامع ٦/ ٢٦، وبلا نسبة في شرح الأشموني ١/ ٨٩، والمقاصد النحوية ١/ ٥١٣، وجمع الهوامع ١/ ٣٠٩.

والشاهد فيه: (غَيْرُ مَأْسُوفٍ عَلَى زَمَنِ) فشبه الجملة على زمن سَدَّتْ مسدداً للخبر؛ لأنَّ المُبتدأَ (غير) مضاف إلى وصف، وقد رفع هذا الوصف شبه الجملة على زمن.

والنفي في المعنى كالنفي الصريح؛ نحو: إنما قائم الزيدان.

ولا فرق في المرفوع أيضاً بين أن يكون اسماً ظاهراً كما مر، أو ضميراً بارزاً كقوله:

٨٩- خليلي ما واف بعهدي أنتما [إذا لم تكونا على من أقطع] (١)

وجعل النفي بالفعل والاسم كالحرف، فيه تجوز؛ لخروج الوصف عن كونه مبتدأ حقيقة.

واعتماده على ما ذكره شرط لازم عند جمهور البصريين (٢)، وما أوهم خلاف ذلك مؤول عندهم.

[أوجه تطابق الوصف مع مرفوعه حكماً وإعراباً]

ثم هذا الوصف مع مرفوعه إما أن يتطابق أو لا:

١- فإن تطابقاً لإفراد (٣) - نحو: أقائم زيد - جاز في الوصف وجهان: الابتدائية والخبرية إلا في نحو: أقائم اليوم امرأة، فيتعين الأول. وهذا يقدر في قولهم: إنه متى أوقع تقدم الخبر في لباس المبتدأ بالفاعل وجب تأخير.

٢- وإن تطابقاً تنبئيةً وجمعاً - نحو: أقائم الزيدان؟ وأقائمون الزيدون؟- تعين خبرية الوصف على اللغة الفصحى لتحمله الضمير.

٣- وإن لم يتطابقا؛ تعين ابتدائية الوصف، وما بعده فاعلاً أو نائباً عنه مغنياً عن الخبر.

(١) زيادة من ع.

(٢) البيت من الطويل بلا نسبة في شرح التسهيل ١/ ٢٦٠، وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ١/ ١٨٩، والمقاصد النحوية ١/ ٥١٦، والدرر اللوامع ٢/ ٥.

والشاهد فيه: (ما واف بعهدي أنتما) حيث جاء الفاعل أنتما ساداً مسدّ خبر المبتدأ واف، وهو وصف مسبوق بها النافية.

(٣) خلافاً للكوفيين والأخفش. (انظر: المقتصد ١/ ٥١٢، وشرح التسهيل ١/ ٢٦٤-٢٦٥، وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ١/ ١٨٨-١٩١، وارتشاف الضرب ٣/ ١٠٨٢-١٠٨٣).

(٤) في ق: أفردا.

[جواز تعدد الخبر] (١)

والأصل / ٤٣ ب / أن يجز عن المبتدأ الواحد بخير واحد كما مر.

وقد يتعدّد الخبر [نحو: ﴿وَهُوَ الْغَفُورُ الْودُودُ﴾] (٢) جوازاً على الأصح (٣)؛ لأن الخبر كالنعت، فجاز تعدده - وإن اختلف الجنس - نحو: ﴿فَإِذَا هِيَ حَيَّةٌ تَسْعَى﴾ (٤).

[أنواع التعدد في الخبر]

والتعدد على ثلاثة أنواع:

أحدها: أن يتعدّد لفظاً ومعنى لا ليتعدّد المخبر عنه. وعلامة هذا النوع صحة الاختصار على كل واحد من الخبرين أو الأخبار؛ نحو: زيد فقيه شاعر كاتب، فإن استعملته بالعطف جاز اتفاقاً.

ثانيها (٥): أن يتعدّد لفظاً لا معنى؛ لقيام المتعدّد فيه مقام خير واحد؛ نحو: هذا حلو حامض. ولا يجوز في هذا العطف؛ لأن مجموعهما بمنزلة الخير الواحد؛ إذ المعنى هذا مزج خلافاً لأبي علي (٦)، ولهذا امتنع توسط المبتدأ بينهما، وتقدمهما عليه على الأصح (٧).

(١) قال ابن هشام في قطر الندى: وقد يتعدّد الخبر، نحو: ﴿وَهُوَ الْغَفُورُ الْودُودُ﴾ (انظر: شرح قطر الندى ص ١٢٤).

(٢) سورة البروج، الآية ١٤.

(٣) زيادة من ق.

(٤) هذا قول الجمهور، خلافاً لابن عصفور وكثير من المغاربة حيث منعوا تعدد الخبر، وقصر بعضهم الجواز على ما كان المعنى منها واحداً، وقيل غير ذلك. (انظر: شرح جمل الزجاجي ١/ ٣٦٦، وارتشاف الضرب ٣/ ١١٣٧، وجمع الهوامع ١/ ٣٤٦).

(٥) سورة طه، من الآية ٢٠. وهي بتامها ﴿فَالْقَنَاهُ فَإِذَا هِيَ حَيَّةٌ تَسْعَى﴾.

(٦) في الأصل: ثانيهما، والمثبت من ق وع وس.

(٧) انظر: شرح التسهيل ١/ ٣١١، فعنده أن قول القائل: هذا حلو وحامض جائز، وقد رده ابن مالك.

(٨) خلافاً لابن جني، إذ أجاز تقدم أحد الخبرين على المبتدأ. (انظر: التمام في تفسير أشعار هذيل لابن جني ص ٢٣٤، وارتشاف الضرب ٣/ ١١٣٨، وجمع الهوامع ١/ ٣٤٦).



ثالثها: أن يتعدّد لتعدّد صاحبه:

• إما حقيقة؛ نحو: بنوك فقيه وشاعر وكاتب، وقوله:

٩٠- يداك يد خيرها يُرتجى وأخرى لأعدائها غائضة<sup>(١)</sup>

• أو حكماً؛ نحو: ﴿أَنَا الْحَيَاةُ الدُّنْيَا لَعِبٌ وَلَهُوَ وَرِيثَةٌ وَتَفَاخُرٌ بَيْنَكُمْ وَتَكَاثُرٌ﴾<sup>(٢)</sup>، وهذا مما<sup>(٣)</sup> يجب فيه العطف. وصرّح ابن مالك في التسهيل بعدم التعدّد فيه وفي النوع الثاني، وفي شرحه بأن التعبير فيها بغير لفظ الوحدة لا يقال إلا مجازاً<sup>(٤)</sup>؛ فمّا في الشرح<sup>(٥)</sup> من حكاية الإجماع على التعدّد فيها منظور فيه، اللهم إلا أن يُريد إجماع من تقدّم.

فائدة [في تعدّد المُبتدآت]

إذا تعدّدت مُبتدآت مُتواليّة فلک في الإخبار عنها طريقان:

أحدهما: أن تجعل الروابط في المُبتدآت؛ فتُخبر عن آخرها، وتجعله مع خبره خبراً لِمَا قبله، وهكذا إلى أن تُخبر عن الأول بتاليه مع ما بعده، وتُضيف غير<sup>(٦)</sup> الأول إلى ضمير متلوه؛ نحو: زيد عمّه خاله أخوه أبوه قائم، والمعنى: (أب<sup>(٧)</sup> أخ خال عمّ زيد قائم)<sup>(٨)</sup>.

(١) البيت من المتقارب لطرفة بن العبد في ملحقات ديوانه ص ١٥٥، والمقاصد النحوية ١/٥٧٢، وبلا نسبة في خزنة الأدب ١/١٣٣.

الشاهد فيه: (يداك يد... وأخرى...) حيث جاء الخبر متعدداً لتعدّد صاحبه.

(٢) سورة الحديد، من الآية ٢٠، وهي بتمامها ﴿اعْلَمُوا أَنَّمَا الْحَيَاةُ الدُّنْيَا لَعِبٌ وَلَهُوَ وَرِثَةٌ وَتَفَاخُرٌ بَيْنَكُمْ وَتَكَاثُرٌ فِي الْأُمُورِ وَالْأَوَّلُ عَلَى كَثَلٍ غَيْبٍ أَعْيَبَ الْكُفَّارَ بَنَانَهُ، ثُمَّ يَبِيعُ فَرِيضَةً مُصَفَّرًا ثُمَّ يَكُونُ حُطَمًا وَفِي الْآخِرَةِ عَذَابٌ شَدِيدٌ وَمَغْفِرَةٌ مِّنَ اللَّهِ وَرِضْوَانٌ وَمَا الْحَيَاةُ الدُّنْيَا إِلَّا مَتَاعُ الْعُرُورِ﴾.

(٣) سقطت مما من ق ود وب وس.

(٤) انظر: شرح التسهيل ١/٣١٠.

(٥) قال ابن هشام في الشرح: وأجمعوا على عدم التعدّد في مثل زيد شاعر وكاتب وفي نحو: الريدان شاعر وكاتب وفي نحو: هذا حلّو حامض لأن ذلك كله لا تعدّد فيه في الحقيقة. (انظر: شرح قطر الندى ص ١٢٤).

(٦) في ع: على.

(٧) في ع وس: أبو.

(٨) في هـع الهوامع ١/٣٤٧: أبو أخي خال عمّ زيد قائم.

والآخر<sup>(١)</sup>: أن تجعل الروابط في الأخبار؛ فتأتي بعد خبر الأخير بهاء آخراً لأوّل<sup>(٢)</sup>، وتالٍ لمتلوه؛ نحو: زيد هند الأخوان زيدون ضاربوها عندها بإذنيه، والمعنى: الريدون ضاربو الأخوين عند هند بإذن زيد. وهذا المثال ونحوه لم يُوجد مثله / ٤٤ أ / في كلام العرب، وإنما وضّعه النحاة للاختبار والتمرين، قاله أبو حيان<sup>(٣)</sup>.

[تقديم الخبر على المُبتدأ]<sup>(٤)</sup>

واعلم أن الأصل في الخبر أن يتأخّر عن المُبتدأ؛ لأنّه وصف له في المعنى، فحقّه أن يتأخّر عنه وضماً كما هو متأخّر عنه طبعاً، ولكنه قد يتقدّم عليه - حيث لا مانع -:

أ- إما جوازاً؛ نحو: في الدار زيد.

ب- أو وجوباً:

• بأن يكون له صدر الكلام:

١ / إما بنفسه كالاستفهام، وذلك نحو: أين زيد؟ إذ لو أخرّ لخرّج ما له صدر الكلام عن صدرتيه.

٢ / أو بغيره؛ نحو: صبيحة أي يوم سفرك؟.

• أو يوقع تأخّره في لبس ظاهر؛ نحو: عندي درهم، ولي وطّر<sup>(٥)</sup>، إذ لو أخرّ لتوهّم أنّه صفة للنكرة، فالتزم تقدّمه<sup>(٦)</sup> دفعاً لللباس.

(١) في ق وب: والأخرى.

(٢) في ق: آخر لأول.

(٣) انظر: ارتشاف الضرب ٣/١١٣٩-١١٤٠ - بتصرف يسير -، وجمع الهوامع ١/٣٤٧.

(٤) قال ابن هشام في قطر الندى: وقد يتقدّم، نحو: في الدار زيد، وأين زيد؟ (انظر: شرح قطر الندى ص ١٢٤).

(٥) جزء من أحد أبيات ألفية ابن مالك، والبيت بتمامه:

ونحو عندي درهم ولي وطّر ملتزم فيه تقدّم الخبر

(انظر: شرح ابن عقيل ١/٢٠٤).

(٦) في ق وع ود: تقديمه.

• أو يكون المبتدأ محصوراً فيه بالآ:

= لفظاً؛ نحو:

٩١- ..... ما لنا إلا اتباع أحمد<sup>(١)</sup> - عليه السلام<sup>(٢)</sup> -

= أو معنى؛ نحو: إنها قائمٌ زيدٌ؛ إذ لو أُخِّرَ لأوهم الانحصار في الخبر.

• أو يعود ضميرٌ متصلٌ بالمبتدأ على بعضٍ مُتعلّقٍ بالخبر؛ نحو: على التمرة مثلاً رُبداً<sup>(٣)</sup>، أو على مُضارٍ إليه الخبر؛ كقوله:

٩٢- ..... ولكن ملء عين حبيبها<sup>(٤)</sup>

إذ لو أُخِّرَ لَزِمَ عودُ الضمير على متأخرٍ لفظاً ورتبةً.<sup>(٥)</sup>

[حذف المبتدأ والخبر جوازاً]<sup>(٦)</sup>

وقد يُحذفُ كلٌّ من المبتدأ والخبر جوازاً للعلم به، وقد اجتمع حذفُ كلٍّ منهما وبقاء

الآخر في نحو: ﴿سَلِّمْ قَوْمٌ مُنْكَرُونَ﴾<sup>(٧)</sup>؛ فسلامٌ مبتدأٌ والمسوّغُ له الدعاءُ، والخبرُ محذوفٌ؛ أي: عليكم، وقومٌ خبرٌ لمبتدأٍ محذوفٍ؛ أي: أنتم.

[مسألة: المبتدأ والخبر أيهما الأولي بالحذف]

قال ابنُ إياز<sup>(٨)</sup>: وإذا دارَ الأمرُ بينَ كونِ<sup>(٩)</sup> المحذوفِ مبتدأً وكونه خبراً، فأيهما أولى؟ قال الواسطي<sup>(١٠)</sup>: الأولى كونُ المحذوفِ المبتدأ؛ لأنَّ الخبرَ تحطُّ الفائدة. وقال العبدِيُّ<sup>(١١)</sup>: الأولى الخبر؛ لأنَّ التجوُّزَ في آخرِ الجملةِ أسهلُّ.

وفي المحذوفِ من نحو: زيدٌ وعمرو قائمٌ أقوالٌ<sup>(١٢)</sup>، ثالثها التخيير.

[حذف المبتدأ وجوباً]

وقد يجبُ حذفُ كلٍّ منهما، فيجبُ حذفُ المبتدأ - ولم ينبَ عليه هنا -:

١. إذا أُخِرَ عنه بنعتٍ مقطوعٍ لمجردِ مدحٍ أو ذمٍّ أو ترحيمٍ؛ كمررتُ بزيدِ الكريمِ<sup>(١٣)</sup>.

(١) سورة الذاريات، من الآية ٢٥. وتماها مع الآية السابقة ﴿هَلْ أَتَاكَ حَدِيثُ صَيْفِ بْنِ مَكْرُومٍ﴾<sup>(١٤)</sup> إذ دخلوا عليه فقالوا سلماً قال سَلِّمْ قَوْمٌ مُنْكَرُونَ.

(٢) انظر: معجم الهوامع ١/ ٣٣٤-٣٣٥.

(٣) في ع: أن يكون.

(٤) الواسطي: هو القاسم بن القاسم بن عمرو بن منصور، أبو محمد الواسطي، المتوفى بحلب سنة ٦٢٦ هـ لغوي ونحوي، من مصنفاته: شرح اللمع، وشرح التصريف الملوكي، وغيرهما. (انظر: بغية الوعاة ٢/ ٢٦٠-٢٦١).

(٥) العبدِي: هو أحمد بن بكر بن أحمد بن بَقِيَّةِ العبدِي أبو طالب النحوي، المتوفى سنة ٤٠٦ هـ، إمام في النحو واللغة، قرأ على السيرافي والرماني والفارسي، من تصانيفه: المختصر في النحو (انظر: بغية الوعاة ١/ ٢٩٨، وهدية العارفين ١/ ٧١).

(٦) ذهب سيبويه والمازني والمبرد إلى أنَّ المذكور خبر الأول والمحذوف خبر الثاني، وذهب ابن السراج وابن عصفور إلى عكس ذلك، وذهب آخرون إلى التخيير. (انظر: المتقضب ٤/ ٢٢٨، وارتشاف الضرب ٣/ ١٠٨٨، ومعجم الهوامع ١/ ٣٣٥).

(٧) ومثال النعت المقطوع لمجرد ذم: أعوذ بالله من الشيطان الرجيم، ومثال النعت المقطوع لمجرد الترحيم: مررت بعلي المسكين.

(١) جزء من أحد أبيات الألفية، وهو بتمامه:

كما لنا إلا اتباع أحمد

وخبر المحصور قدّم أبداً

(انظر: شرح ابن عقيل ١/ ٢٠٥).

(٢) في ق: وَيُزِيدُ، وفي س: عليه الصلاة والسلام.

(٣) من أقوال العرب، ورُبداً هنا تُعرب تمييزاً، والرُّبْد: هو خلاصة اللبن، واحدته رُبْدَةٌ (انظر: التوطئة ص ٣١١، ومغني اللبيب ١/ ٤١٣، ولسان العرب - زيد، وارتشاف الضرب ٣/ ١٥٥٣، وخزانة الأدب ٣/ ٤٤٦).

(٤) جزء من عجز بيت من الطويل للمجنون في ديوانه ص ٥٨، ولنصيب بن رباح في ديوانه ص ٦٨، وبلا نسبة في شرح التسهيل ١/ ٢٨٩، وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ١/ ٢١٥.

والبيت بتمامه:

أهابك إجلالاً، وما بكِ قُدرةٌ عليّ، ولكن ملء عين حبيبها.

والشاهد ظاهر في النص.

(٥) قال ابن هشام في قطر الندى: وقد يُحذفُ كلٌّ من المبتدأ والخبر، نحو: ﴿سَلِّمْ قَوْمٌ مُنْكَرُونَ﴾، أي: عليكم، أنتم

(انظر: شرح قطر الندى ص ١٢٥).

٢. وبِمَخْصُوصِ نِعَمٍ وَيُسْ مؤخراً عَنْهَا؛ كَنِعَمِ الرَّجُلِ زَيْدٌ، / ٤٤ ب / إذا قُدِّرَ خبراً<sup>(١)</sup>.

٣. أو بصريح<sup>(٢)</sup> القسم؛ نحو: في ذِمَّتِي لأفعلنَ، أي: يمين<sup>(٣)</sup>.

٤. أو بمصدرٍ جِيءَ بِهِ بدلاً مِنْ اللفظِ بِفعله؛ كصبرٍ جميلٍ، أي: صبري.

[حذف الخبر وجوباً]<sup>(٤)</sup>

وأما حذفُ الخبرِ وجوباً؛ فقد نَبَّهَ عليه بِقوله: ويجبُ - أي: الحذفُ - في الخبرِ<sup>(٥)</sup> في أربع مسائل:

الأولى والثانية: قبلَ جوابي لولا الامتناعية - أي الدالة على امتناع الثاني لوجود الأول - والقسم الصريح؛ وهو ما يُعْلَمُ بِمَجَرَّدِ لفظِهِ كَوْنُ الناطقِ بِهِ مُقْسِماً؛ نحو: لَعَمْرُكَ، وَأَيُّمُنُ اللهَ، وأمانةُ الله، بِخلافٍ غيرِهِ؛ نحو: على عهدِ الله، فلا يُعْلَمُ ذَلِكَ إِلَّا بِقَرِينَةٍ؛ كذكرِ جوابٍ بعده. فهذا يجوزُ فِيهِ الإثباتُ والحذفُ.

ومحلُّ وجوبِ الحذفِ في الأولى أَنْ تُعْلَقَ<sup>(٦)</sup> الامتناعُ على نفسِ المبتدأ - كما هو الغالبُ في لولا - وهذا هو المرادُ بقولهم: يجبُ الحذفُ إذا كانَ الخبرُ كَوْنًا مُطْلَقًا<sup>(٧)</sup>؛ نحو: لولا

(١) وفيه وجه آخر على اعتبار (زيد) مبتدأ مؤخرًا، و(نعم الرجل) جملة فعلية في محل رفع خبر مقدم، وعلى هذا الوجه لا شاهد في الجملة عندئذ.

(٢) في س: أو بها يدل على.

(٣) في الأصل يميني، والمثبت من ع وق وب وس.

(٤) قال ابن هشام في قطر الندى: «ويجب حذفُ الخبرِ قبلَ جوابي لولا والقسم الصريح، والحال الممتنع كونها خبراً، وبعد واو المصاحبة الصريحة، نحو: ﴿لَوْلَا أَنْتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ﴾، ولعمرك لأفعلن، وضري زيداً قائماً، وكل رجل وضيعته». (انظر: شرح قطر الندى ص ١٢٥).

(٥) سقطت في الخبر من ق وع.

(٦) في ع وب: يتعلّق، وفي س: يعلّق.

(٧) في المسألة خلاف؛ فالجمهور يوجبون حذف خبر لولا دائماً على اعتبار أن خبرها لا يأتي إلا كَوْنًا عاماً، وخالفهم الرماني وابن السجري والشلوبين وابن مالك، حيث قيدوا وجوب الحذف فيما إذا كان الكون عاماً، أما إذا دل على كون خاص ودل عليه دليل جاز حذفه وإلا امتنع. (انظر: شرح التسهيل ١/ ٢٦٧، ومغني اللبيب ص ٣٦٠، وارتشاف الضرب ٣/ ١٠٨٩، وجمع الهوامع ١/ ٣٣٧).

زيداً لأكرمك، أي: لولا زيدٌ موجودٌ، فإن تعلّقَ على نسبةِ الخيرِ إلى المبتدأ، جازَ الحذفُ إن دلَّ على الخيرِ دليلٌ، وإلّا يجبُ<sup>(٨)</sup> ذكرُهُ؛ نحو: «لولا قومك حديثو عهدٍ بالإسلام لهدمتُ الكعبة»<sup>(٩)</sup>.

والثالثة: قبلَ الحالِ المُمتنعِ كونُها خبراً عن المبتدأ المذكورِ قبلها؛ بأن يكونَ المبتدأ مصدرًا عاملاً في مُفسِّرِ صاحبِ الحال - كما سيأتي<sup>(١٠)</sup> - أو مُضافاً إلى المصدرِ المذكورِ؛ نحو: أكثرُ شُرَبي السَّويقِ<sup>(١١)</sup> ملتوتاً، أو إلى مُؤوِّلٍ بِهِ؛ نحو: أخطبُ ما يكونُ الأميرُ قائماً.

ويجوزُ تقديمُ هذه الحالِ على المصدرِ عندَ البصريين<sup>(١٢)</sup>، وتوسُّطُ مَعْمُولِها بينها وبينَ المصدرِ ومَعْمُولِهِ<sup>(١٣)</sup>، لا توسُّطُها بينَ المصدرِ ومَعْمُولِهِ<sup>(١٤)</sup>؛ لِلْفَصْلِ بينهما. وَخَرَجَ بِقوله

(١) في ق وع وب وس: وجب.

(٢) جزء من حديث من رواية عائشة أم المؤمنين - رضي الله عنها - عن النبي - ﷺ - قال: لولا أن قومك حديثو عهد بجاهلية - أو قال بكفر - لأنفقت كنز الكعبة في سبيل الله، ولجعلت بابها وضوء، ولأدخلت فيها الحجر. (انظر: صحيح البخاري - كتاب الحج - رقم الحديث ١٥٨٥، وصحيح مسلم ٢/ ٩٦٩، برقم ١٣٣٣).

والشاهد فيه: لولا قومك حديثو عهد حيث ذكر الخبر - حديثو - وجوباً لآته كون خاص ولا دليل عليه.

(٣) نحو: ضربي زيداً قائماً، وسيأتي في الصفحة التالية.

(٤) السَّويق: ما يتخذ من الخنطة والشعير، سُمِّيَ بذلك لانسحاقه من الخلق، (ج) أَشَوْقَةٌ. (انظر: لسان العرب والمعجم الوسيط السوق).

(٥) في المسألة أربعة أقوال ذكر أولها، أما الثاني فالمنع وعليه الفراء، وأما الثالث فالجواز إذا كانت الحال من مضمير نحو: مُسرِعاً قِيَامُكَ، والمنع إذا كانت من ظاهر نحو: مُسرِعاً قِيَامُ زَيْدٍ، وعليه الكسائي وهشام، وأما الرابع فالمنع إن كان المصدر متعدياً وعليه الكسائي والفراء وهشام، نحو: ملتوتاً شربك السَّويق، والجواز إن كان لازماً. (انظر: ارتشاف الضرب ٣/ ١٠٩٦-١٠٩٧، وجمع الهوامع ١/ ٣٤٣).

(٦) نحو: ضربي زيداً فرساً ركباً وهذا جائز عند البصريين والكسائي؛ لعدم الفصل بين المصدر ومعموله، وقد منعه الفراء. (انظر: جمع الهوامع ١/ ٣٤٣).

(٧) نحو: شربك ملتوتاً السَّويق، وهذا لا يصح؛ لأن فيه الفصل بين المصدر وشربك ومعموله السَّويق، وقد منعه الفراء. (انظر: ارتشاف الضرب ٣/ ١٠٩٧، وجمع الهوامع ١/ ٣٤٣).

○ الثاني وقوع الجملة الاسمية مقرونة بالواو موضعة<sup>(١)</sup>؛ كالحديث: «أقرب ما يكون العبد من ربه وهو / ٤٥ ب / ساجد»<sup>(٢)</sup>.

ونحو: كل رجل وضعته - بالضاد المعجمة والمثناة التحتية - وهي الحرفة سُميت بذلك؛ لأنها إذا تركها صاحبها<sup>(٣)</sup> ضاعت، فيكون قد ضيعها أو ضاع بتركها، فكل مبتدأ، ورجل مضاف إليه، وضعته معطوف على المبتدأ، والخبر محذوف؛ أي: مقرونان؛ لدلالة الواو وما بعدها على المصاحبة والاقتران، ووجب لقيام الواو مقام مع<sup>(٤)</sup>.

## باب في ذكر ما ينسخ المبتدأ والخبر<sup>(١)</sup>

النواسخ لحكم المبتدأ والخبر ثلاثة أنواع من حيث العمل:

أحدها<sup>(٢)</sup>: ما يرفع المبتدأ وينصب الخبر؛ وهو كان وأخواتها، وما حيل على ليس، وأفعال المقاربة.

والثاني: عكسه؛ وهو إن وأخواتها، وما حيل على إن.

والثالث: ما<sup>(٣)</sup> ينصبها معاً؛ وهو ظن وأخواتها، وأعلم وأخواتها.

وسُميت نواسخ؛ لإزالتها حكم<sup>(٤)</sup> المبتدأ والخبر أخذاً من النسخ، وهو لغة<sup>(٥)</sup> الإزالة. وبدأ بالنوع الأول غير متعرض<sup>(٦)</sup> لأفعال المقاربة.

(١) قال ابن هشام في قطر الندى: باب؛ النواسخ لحكم المبتدأ والخبر ثلاثة أنواع. (انظر: شرح قطر الندى ص ١٢٦).

(٢) في الأصل إحداها، والمثبت من ع وس ود.

(٣) سقطت ما من ب.

(٤) في ع: لحكم.

(٥) قال الجوهري: نسخ: نسخت الشمس الظل وانتسخته؛ أزالته، ونسخت الريح آثار الدار؛ غيرتها. ونسخت الكتاب، وانتسخته، واستنسخته، كله بمعنى. والنسخة بالضم: اسم المتنسخ منه. ونسخ الآية بالآية: إزالة مثل حكمها، فالثانية ناسخة والأولى منسوخة؛ والتناسخ في الميراث: أن يموت ورثة بعد ورثة وأصل الميراث قائم لم يقسم.

(انظر: الصحاح - نسخ).

وقال ابن فارس: نسخ النون والسين والحاء أصل واحد، إلا أنه مختلف في قياسه: قال قوم: قياسه رفع شيء وإثبات غيره مكانه، وقال آخرون: قياسه تحويل شيء إلى شيء. قالوا: النسخ: نسخ الكتاب، والنسخ: أمر كان يعمل به من قبل ثم ينسخ بحادث غيره، كالأية ينزل فيها أمر ثم تنسخ بآية أخرى، وكل شيء خلف شيئاً فقد انتسخه؛ وانتسخت الشمس الظل، والشيب الشباب، وتناسخ الورثة: أن يموت ورثة بعد ورثة وأصل الإرث قائم لم يقسم، ومنه تناسخ الأزمنة والقرون. قال السجستاني: النسخ: أن تحول ما في الخلية من العسل والنخل في أخرى، قال: ومنه نسخ الكتاب. (انظر: مقاييس اللغة - نسخ).

(٦) في ع وس: معترض.

(١) في ق و د وب وس: موقعه.

(٢) الحديث من رواية أبي هريرة رضي الله عنه - أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ - قَالَ: أَقْرَبُ مَا يَكُونُ الْعَبْدُ مِنْ رَبِّهِ وَهُوَ سَاجِدٌ، فَأَكْثِرُوا الدُّعَاءَ. (انظر: صحيح مسلم، كتاب الصلاة، رقم ٧٤٤، وشرح النووي على صحيح مسلم ١٠٥/١، والسنن الكبرى ٢٤٢/١، برقم ٧٢٣، وعون المعبود ٩٥/٣، وكشف الحفاء ١٨١/١).

(٣) سقطت من ق و ب وس.

(٤) بنيت مسألة واحدة في مواضع وجوب حذف الخبر؛ وهي في قول العرب حسبك يَمِّ الناس، فالجمهور على أَنَّ حسبك مبتدأ مرفوع، والخبر محذوف لدلالة المعنى عليه، والتقدير: حسبك السكون يَمِّ الناس. وذهب الأخفش وابن طاهر إلى أنه مبتدأ لا خبر له، لأن معناه: اكتب. (انظر: ارتشاف الضرب ١٠٩٢/٣، وجمع الهوامع ٣٣٩/١).

## كَانَ وَأَخَوَاتُهَا<sup>(١)</sup>

ثُمَّ اَعْلَمْ أَنَّ كَانَ وَأَخَوَاتُهَا عَلَى ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ:

أ. أَحَدُهَا: مَا يَعْمَلُ هَذَا الْعَمَلُ مِنْ غَيْرِ شَرْطٍ، وَهُوَ<sup>(٢)</sup> ثَمَانِيَّةٌ: كَانَ وَأَمْسَى وَأَصْبَحَ وَأَضْحَى وَظَلَّ وَبَاتَ وَصَارَ وَلَيْسَ، وَفِي مَعْنَى صَارَ: أَضَ وَرَجَعَ وَعَادَ وَاسْتَحَالَ وَحَارَ<sup>(٣)</sup> وَرَاحَ وَتَحَوَّلَ.

ب. الثَّانِي: مَا يَعْمَلُ<sup>(٤)</sup> بِشَرْطٍ تَقَدُّمِ نَفْيٍ أَوْ تَهْيٍ أَوْ دَعَاءٍ؛ وَهُوَ أَرْبَعَةٌ: مَا زَالَ - مَا ضَيَّ يَزَالُ، لَا مَاضِي يَزِيلُ وَلَا يَزُولُ؛ فَإِنَّهَا تَامَانٌ: الْأَوَّلُ<sup>(٥)</sup> مِنْهَا مُتَعَدِّ إِلَى وَاحِدٍ وَمَصْدَرُهُ الزَّيْلُ، وَالثَّانِي<sup>(٦)</sup> قَاصِرٌ وَمَصْدَرُهُ الزَّوَالُ - وَمَا فَتَى وَمَا انْفَكَ وَمَا بَرَحَ، وَهَذِهِ الْأَرْبَعَةُ مَعَانِيهَا مُتَّفِقَةٌ بِلَا خِلَافٍ:

مِثَالُ النَّفْيِ: ﴿وَلَا يَزَالُونَ يُخْلِفُونَ﴾<sup>(٧)</sup>، ﴿لَنْ نَبْرَحَ عَلَيْهِ عَاكِفِينَ﴾<sup>(٨)</sup>، وَمِنْهُ ﴿تَاللَّهِ تَقْتَوْنَ﴾ [تَذَكَّرُ يُوسُفَ]<sup>(٩)</sup>، وَقَوْلُهُ:

٩٣- فَقُلْتُ: يَمِينُ اللَّهِ أَبْرَحُ قَاعِدًا

إِذِ الْأَصْلُ: لَا تَفْتَأُ، وَلَا أَبْرَحُ.

وَمِثَالُ النَّهْيِ قَوْلُهُ:

٩٤- صَاحِ شَمْرٌ وَلَا تَزَلْ<sup>(١٠)</sup> ذَاكَرَ الْمَوْتِ؛ فَنِسْبَتُهُ ضَالَلٌ مُبِينٌ<sup>(١١)</sup>

وَالدَّعَاءُ قَوْلُهُ:

٩٥- ..... وَلَا زَالَ مُنْهَلًا / ٤٦ أ / بِجَرَ عَائِكَ الْقَطْرُ<sup>(١٢)</sup>

وَقِيْدُهُ فِي الْارْتِشَافِ بِلَا خَاصَّةٍ كَمَا فِي الْبَيْتِ<sup>(١٣)</sup>.

ج. الْقِسْمُ الثَّلَاثُ: مَا يَعْمَلُ هَذَا الْعَمَلُ بِشَرْطٍ تَقَدُّمِ مَا الْمَصْدَرِيَّةُ الظَّرْفِيَّةُ؛ وَهُوَ دَائِمٌ<sup>(١٤)</sup> لَا غَيْرَ؛ كـ

٩٦- ..... أَعْطِ مَا دَمَتْ مُصِيْبًا دِرْهَمًا<sup>(١٥)</sup>

(١) صدر بيت من الطويل لامرئ القيس في ديوانه ص ٣٢، والكتاب ٥٠٤ / ٣، والخصائص ٢٨٤ / ٢، وهو بلا نسبة في أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ١ / ٢٣٢. وعجزه: ولو قطعوا رأسي لديك وأوصالي.

اللغة: الأوصال جمع وصل: وهو كل عظم يُفَصَّلُ من الآخر. الشاهد فيه: (أبرحُ قاعدًا) حيث أعمل - أبرح - مع أنه لم يسبق بحرف النفي، لكنه مقدر، أي: لا أبرحُ قاعدًا.

(٢) في الأصل: تزال، والمثبت من ق وع وب وس.

(٣) البيت من الخفيف، وهو بلا نسبة في أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ١ / ٢٣٤، وشرح ابن عقيل ١ / ٢٢٧، والمقاصد النحوية ١٤ / ٢، والدرر اللوامع ٤٤ / ٢.

والشاهد فيه: (ولا تَزَلْ ذَاكَرَ الْمَوْتِ) حيث أجرى فيه مضارع زال مجرى كان في العمل لأنها مسبوقة بحرف النفي، وهو شبه نفي.

(٤) عجز بيت من الطويل لذي الرمة غيلان بن عقبة في ديوانه ص ٥٥٩، والإنصاف في مسائل الخلاف ١ / ١٠٠، ولسان العرب - يا، وبلا نسبة في أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ١ / ٢٣٥، والدرر اللوامع ١١٧ / ٥.

وصدر البيت: ألا يا اسلمي يا دارَ مِيٍّ على البلى.

اللغة: الجرعاء: رملة مستوية لا تنبت شيئاً، والقطر: المطر.

والشاهد فيه: (لا زال منهلًا) حيث أجرى زال مجرى كان لأنها سُبِقَتْ بِبِلا الدُعَائِيَّةِ، والدُعَاءُ شِبْهِ النَّفْيِ.

(٥) انظر: ارتشاف الضرب ٣ / ١٦٠.

(٦) في ق: ما دام.

(٧) عجز بيت من ألفية ابن مالك، وصدرة: ومثلُ كان دَائِمٌ مسبوقةً بِمَا. (انظر: شرح ابن عقيل ١ / ٢٢).

(١١) قال ابن هشام في قطر الندى: أحدهما: كَانَ، وَأَمْسَى، وَأَصْبَحَ، وَأَضْحَى، وَظَلَّ، وَبَاتَ، وَصَارَ، وَلَيْسَ، وَمَا زَالَ، وَمَا فَتَى، وَمَا بَرَحَ، وَمَا دَامَ (انظر: شرح قطر الندى ص ١٢٦-١٢٧).

(١٢) في س: و.

(١٣) في الأصل حال، والمثبت من ق وع وب. و حار بمعنى رجع كما في لسان العرب.

(١٤) في ق وع وس: يعمله.

(١٥) يُقَالُ: زَالَهُ عَنْ مَكَانِهِ يَزِيلُهُ زَيْلًا، وَأَزَالَهُ إِزَالَةً وَإِزَالًا، وَتَزِيلُوا تَزِيلًا وَتَزِيلًا: تَفَرَّقُوا، وَزَيْلُهُ: فَرَقُهُ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَزَيْلَنَا بِتَنَاهُمْ﴾ - يونس: ٢٨-. (انظر: القاموس المحيط - زيل).

(١٦) يُقَالُ: زَالَ يَزُولُ زَوَالًا، وَالزَّوَالُ: الذَّهَابُ وَالْإِسْتِحَالَةُ. وَزَالَ النَّهَارُ: ارْتَفَعَ، وَزَالَتِ الشَّمْسُ زَوَالًا وَزَوَالًا: مَالَتْ عَنِ كِبِدِ السَّاءِ، وَزَاوَلَهُ مُرَاوَلَةً وَزَوَالًا: عَالَجَهُ وَحَاوَلَهُ وَطَالَبَهُ. (انظر: القاموس المحيط - زول)، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَلَكِنَّ زَالِئًا أَنْ مَسَّكُمْ﴾ - فاطر: ٤١-، وَقَوْلُهُ: ﴿لَنْ كَانَتْ مَكْرَهُمْ لِيَزُولَ مِنْهُ الْجَبَالُ﴾ - إبراهيم: ٤٦-.

(١٧) سورة هود، من الآية ١١٨. وَهِيَ بِتَامِهَا وَمَا بَعْدَهَا: ﴿وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَجَعَلَ النَّاسَ أُمَّةً وَاحِدَةً وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ﴾<sup>(١٨)</sup> إِلَّا مَنْ رَجَعَ رَبُّكَ وَلَدَيْكَ خَلْقَهُمْ وَتَمَّتْ كَلِمَةُ رَبِّكَ لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنَ الْجِنَّةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ.

(١٨) سورة طه، من الآية ٩١. وَهِيَ بِتَامِهَا: ﴿قَالُوا لَنْ نَبْرَحَ عَلَيْهِ عَاكِفِينَ حَتَّى يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَى﴾.

(١٩) زيادة من ق.

(٢٠) سورة يوسف، من الآية ٨٥. وَهِيَ بِتَامِهَا: ﴿قَالُوا تَاللَّهِ تَقْتَوْنَ تَذَكَّرُ يُوسُفَ حَتَّى تَكُونَ حَرَضًا أَوْ تَكُونَ مِنَ الْهَالِكِينَ﴾.

أي: مُدَّة دَوَامِكَ مُصِيباً [درهماً، وكقولهِ تعالى ﴿وَأَوْصِنِي بِالصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ مَا دُمْتُ حَيًّا﴾<sup>(١)</sup>].  
وُسُمِّيتْ ما هذه مصدرية ظرفية؛ لأنها تُقَدَّرُ بالمصدرِ والظرفِ. فلو<sup>(٢)</sup> لم يتقدَّمها<sup>(٣)</sup>  
ما، أو كانت مصدرية غير ظرفية لم تعمل. وإن وليَ مَرْفُوعُهَا منصوبٌ فهو حالٌ؛ كعجبتُ  
بما دامَ زيدٌ صحيحاً، أي: من دَوَامِهِ صحيحاً. ولا يلزمُ من وجودِ المصدريةِ الظرفيةِ  
وجودُ العملِ المذكورِ، بدليلِ قولهِ تعالى: ﴿مَا دَامَتِ السَّمَوَاتُ وَالْأَرْضُ﴾<sup>(٤)</sup>؛ إذ لا يلزمُ من  
وجودِ الشرطِ وجودُ المَشروطِ، ولا توجدُ الظرفيةُ بدونِ المصدريةِ.

### [الخلافُ في ليسَ]

وَاتَّفَقَ النحاةُ على أَنَّ كَانََ وَأَخَوَاتَهَا أَفْعَالٌ إِلَّا لَيْسَ؛ فَإِنَّ الْفَارِسِيَّ وَمَنْ تَبَعَهُ يَذْهَبُ<sup>(٥)</sup> إِلَى  
حَرْفِيَّتِهَا. والصحيحُ<sup>(٦)</sup> فعليُّتها؛ لاتِّصَالِ ضَمَائِرِ الرِّفْعِ الْبَارِزَةِ وَتَاءِ التَّائِيثِ السَّاكِنَةِ بِهَا كَمَا تَقَدَّمَ.  
[عملُها]<sup>(٧)</sup>

فيرفعن<sup>(٨)</sup> - هذه الأفعالُ وكذا ما تصرَّفَ منها - المبتدأُ تشبيهاً بالفاعلِ، ويُسمَّى اسماً هُنَّ  
حقيقةً وفاعلاً مجازاً، وينصبُن خبره تشبيهاً بالمفعولِ، ويُسمَّى خبراً هُنَّ حقيقةً، ومفعولاً مجازاً.

(١) زيادة من ق. والآية من سورة مريم برقم ٣١. وهي بتمامها ﴿وَجَعَلْنِي مُبَارَكًا إِنَّ مَا كُنْتُ وَأَوْصِنِي بِالصَّلَاةِ  
وَالزَّكَاةِ مَا دُمْتُ حَيًّا﴾.

(٢) في س: ول.

(٣) في ع: تتقدمها.

(٤) سورة هود، من الآية ١٠٧ أو ١٠٨. والآيتان بتمامها: ﴿خَلَقْنَاكَ مِنْ غَدَاقٍ مَاءً مَلِيحًا تَتَذَكَّرُ بِهِ نَبَاتَ الْأَرْضِ وَآلَ مَا شَاءَ رَبُّكَ إِنَّا زَكَّيْنَاهُ  
فَقَالُوا لِمَا يَرِيدُ<sup>(١)</sup>﴾ وَأَمَّا الَّذِينَ سُعِدُوا فَفِي الْجَنَّةِ خَالِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ السَّمَوَاتُ وَالْأَرْضُ إِلَّا مَا شَاءَ رَبُّكَ عَطَا غَيْرَ تَحْدُودٍ<sup>(٢)</sup>.

(٥) في ب ود: ذهب.

(٦) في المسألة خلاف، فالجمهور على أَنَّ (ليس) فعلٌ لاتِّصَالِ ضَمَائِرِ الرِّفْعِ وَتَاءِ التَّائِيثِ السَّاكِنَةِ بِهِ، وَذَهَبَ ابْنُ السَّرَاجِ - كَمَا  
يُرْوَاهُ أَبُو حَيَّانٍ خِلَافاً لِمَا فِي كِتَابِهِ الْأَصُولُ فِي النُّحُو - إِلَى حَرْفِيَّتِهَا مُسْتَنَداً إِلَى عَدَمِ تَصَرُّفِهِ، وَوَأَفَقَهُ الْفَارِسِيُّ وَابْنُ شَقِيرٍ  
الْبَغْدَادِيُّ، وَذَهَبَ الزَّجَاجِيُّ إِلَى أَنَّ (كَانَ) وَأَخَوَاتَهَا حُرُوفٌ. (انظر: الكتاب ٣٧/٢، والأصول في النحو لابن السراج  
٨٢/١، والمسائل الخليليات ص ٢٢١-٢٢٣، وارتشاف الضرب ١١٤٦/٣، وجمع الهوامع ٤٠/١-٤١).

(٧) قال ابن هشام في قطر الندى: فَيَرْفَعُنَ الْمَبْتَدَأُ اسْمًا هُنَّ، وَيُنْصَبُنَ الْخَبْرُ خَبَرًا هُنَّ، نحو: ﴿وَكَانَ رَبُّكَ قَدِيرًا﴾ (انظر:  
شرح قطر الندى ص ١٢).

(٨) في الأصل فترفعن، والمثبت من ق وع وس.

### [شروطُ المبتدأِ حتَّى يُنْسَخَ بكانَ]

لكن يُشْتَرَطُ فِي الْمَبْتَدَأِ الَّذِي تَدْخُلُ عَلَيْهِ: أَنْ لَا يُجَبَّرَ عَنْهُ بِجُمْلَةٍ طَلِبِيَّةٍ وَلَا إِنشَائِيَّةٍ،  
وَأَنْ لَا يَلْزَمَ التَّصْدِيرُ<sup>(١)</sup>، وَلَا الْحَذْفُ<sup>(٢)</sup>، وَلَا عَدَمُ التَّصْرِيفِ<sup>(٣)</sup>، وَلَا الْإِبْتِدَائِيَّةُ<sup>(٤)</sup>؛ سِوَاهُ كَانَتْ  
لِنَفْسِهِ<sup>(٥)</sup> أَوْ<sup>(٦)</sup> لِمَصْحُوبٍ لِفِظِي<sup>(٧)</sup> أَوْ<sup>(٨)</sup> مَعْنَوِي<sup>(٩)</sup>؛ نَحْوُ: ﴿وَكَانَ رَبُّكَ قَدِيرًا﴾<sup>(١٠)</sup>، وَأَمَّا قَوْلُهُ:

٩٧- وَكُونِي بِالْمَكَارِمِ ذَكْرِي نِسِي.....<sup>(١١)</sup>

فنادِرٌ، وَلَعَلَّهُ اسْتَعْنَى عَنْ ذِكْرِ هَذِهِ الشُّرُوطِ إِحَالَةً عَلَى الْمَثَالِ<sup>(١٢)</sup>؛ فَإِنَّهُ جَامِعٌ لَهَا.

### [الخلافُ في عملِها]

وما اقتضاهُ كَلَامُهُ مِنْ نِسْبَةِ الرِّفْعِ إِلَى هَذِهِ الْأَفْعَالِ هُوَ مَذْهَبُ الْبَصَرِيِّينَ<sup>(١٣)</sup>.

(١) مثال ما لزم التصدير أسماء الشرط والاستفهام وكم الخبرية والمقترن بلام الابتداء (انظر: ارتشاف الضرب  
١١٤٨/٣-١١٤٩).

(٢) مثال ما لزم الحذف المخبر عنه بنعت مقطوع، نحو: مررتُ بزيد العالم.

(٣) في ع وب: التصريف، ومثالها: أَيْمَنَ اللَّهُ - فِي الْقِسْمِ -، وَطُوبَى لِلْمُؤْمِنِ، وَوَيْلٌ لِلْكَافِرِ..

(٤) في ق: ابتدائية.

(٥) مثال ما لزم الابتدائية لنفسه: أَقْبَلَ رَجُلٌ يَقُولُ ذَلِكَ.

(٦) في باقي النسخ: أم.

(٧) كالمبتدأ بعد لولا الامتناعية وإذا الفجائية ولام الابتداء، نحو: لولا زيد سالم لهلك.

(٨) في ب وس: أم.

(٩) مثل (ما) التعجبية، وما جرى مثلاً، نحو: الكلاب على البقر أي أرسل الكلاب. (انظر: جهمرة الأمثال ١٤١/٢).

(١٠) سورة الفرقان، من الآية ٥٤. وهي بتمامها ﴿وَهُوَ الَّذِي خَلَقَ مِنَ الْمَاءِ بَشَرًا فَجَعَلَهُ نَسَبًا وَصِهْرًا وَكَانَ رَبُّكَ قَدِيرًا﴾.

(١١) صدر بيت من الوافر لبعض بني غنشل في خزانة الأدب ٢٦٦/٩، وبلا نسبة في سر صناعة الإعراب ٣٨٩/١.

ومعني الليبي ٥٨٤/٢، والدرر اللوامع ٥٤/٢. وعجزه: وَذَلِّي دَلَّ مَا جَدُّ صَنَاعِ

والشاهد فيه: (وكوني بالمكارم ذكرني) حيث جاء خبر كان جملة طلبية أمرية، وهو شاذ.

(١٢) وهو قوله تعالى: ﴿وَكَانَ رَبُّكَ قَدِيرًا﴾ - الفرقان: ٥٤.

(١٣) انظر: الكتاب ٤٩/١، ١٤٨/٢، وشرح جل الزجاجي ٣٨٣/١، وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ٢٣١/١.

ج . وكتأخر مرفوع الخبر؛ نحو: كَانَ زَيْدٌ حَسَنًا وَجْهَهُ؛ إِذْ لَوْ قُدِّمَ وَقِيلَ: كَانَ حَسَنًا زَيْدٌ وَجْهَهُ، أَوْ حَسَنًا كَانَ زَيْدٌ وَجْهَهُ، لَزِمَ الْفَصْلُ بَيْنَ الْعَامِلِ وَمَعْمُولِهِ الَّذِي هُوَ كَجَزَائِهِ بِالْأَجْنَبِيِّ<sup>(١)</sup>.  
[تقديم الخبر على الناسخ واسمِه<sup>(٢)</sup>]

[١/ جوازاً] وقد يتقدم الخبر على الفعل واسمِه مع جميعها<sup>(٣)</sup>، ولو كَانَ جُمْلَةً عَلَى الْأَصَحِّ<sup>(٤)</sup>؛ بِدَلِيلِ ﴿أَهْوَلَاءُ إِنَّا كَرَّمْنَاكَ كَانُوا يَعْبُدُونَ﴾<sup>(٥)</sup>؛ فَإِنَّ تَقْدِيمَ الْمَعْمُولِ يُؤْذَنُ بِجَوَازِ تَقْدِيمِ الْعَامِلِ - \* كَذَا قِيلَ<sup>(٦)</sup> - وَهُوَ غَيْرُ لَازِمٍ؛ فَقَدْ يَتَقَدَّمُ الْمَعْمُولُ حَيْثُ لَا يَتَقَدَّمُ الْعَامِلُ<sup>(٧)</sup>؛ بِدَلِيلِ ﴿فَأَمَّا آلِثَمَرٍ فَلَا تَقْهَرُ﴾<sup>(٨)</sup>، وَجَوَازِهِمْ<sup>(٩)</sup>؛ نَحْوُ: زَيْدًا لَمْ أَضْرِبْ، وَعَمْرًا لَمْ<sup>(١٠)</sup> أَضْرِبْ، مَعَ امْتِنَاعِ تَقْدِيمِ الْفَعْلِ عَلَى لَمْ وَلَنْ، وَالْأَوَّلَى أَنْ يُسْتَشْهَدَ بِبَيِّنِ الْعَرُوضِ<sup>(١١)</sup>؛ وَهُوَ قَوْلُهُ:

- ١ (١) بقي موضع من مواضع وجوب تأخير الخبر؛ وهو أن يكون في الخبر ضمير يعود على شيء في الاسم، نحو: كَانَ غُلَامٌ هِنْدِيٌّ مَبْغُضًا (انظر: شرح الأشموني ١/ ٣٣٢).  
(٢) قال ابن هشام في قطر الندى: وقد يتقدم الخبر، إلا خبر دَامَ وَلَيْسَ. (انظر: شرح قطر الندى ص ١٣٢).  
(٣) أي: جميع أخوات كان.  
(٤) في المسألة أقوال: الأول بالمتع مطلقاً، والثاني بالجواز مطلقاً وعليه ابن السراج وابن مالك والفاكهي، والثالث التفصيل فالمتع إذا كان الخبر جملة فعلية رافعة لضمير الاسم والجواز في غيرها وصححه ابن عصفور. (انظر: شرح التسهيل ١/ ٣٣٦، وفتح الهوامع ١/ ٣٧٤).  
(٥) سورة سبأ، من الآية ٤٠. وهي بتمامها ﴿وَيَوْمَ نَحْشُرُهُمْ جَمِيعًا ثُمَّ نَقُولُ لِلْمَلَكِكَةِ أَهْوَلَاءُ إِنَّا كَرَّمْنَاكَ كَانُوا يَعْبُدُونَ﴾.  
(٦) نقله ابن مالك في شرح التسهيل تبعاً للفارسي وابن جني لكنه رده (انظر: شرح التسهيل ١/ ٣٣٦، وفتح الهوامع ١/ ٣٧٤، وحاشية الحمصي ٢/ ٦).  
(٧) ما بين النجمتين ساقط من ع.  
(٨) سورة الضحى، الآية ٩.  
(٩) في س: وتجويزهم.  
(١٠) في ع: لا.  
(١١) هو أحمد بن محمد بن أحمد العروضي المتوفى ٣٤٢ هـ، عالم بالعروض من شيوخه الزجاج وثلعب، من مصنفاته: الجامع في العروض والقوافي، وكتاب في غريب القرآن. (انظر: إنباء النحاة ١/ ١٢٨، ومعجم الأدباء ٤/ ٢٣٣، ومعجم المؤلفين ٢/ ٧٣).

٩٩ - اعلّموا أنّي لكم حافظٌ شاهدٌ ما كنتُ أو غائباً<sup>(١)</sup>

[٢/ وجوباً] وقد يجب التقديم<sup>(٢)</sup> كأن يكون له صدر الكلام<sup>(٣)</sup>؛ نحو: أين كَانَ زَيْدٌ؟. وقد يجب التأخر<sup>(٤)</sup> كما يُعلّم بما مرّ<sup>(٥)</sup>.

[الخلاف في تقديم خبر ليس]

وَلَا يُسْتَنَى مِنْ هَذِهِ الْأَفْعَالِ إِلَّا خَبَرٌ لَيْسَ فَإِنَّهُ ٤٧ أ / لَا يَجُوزُ تَقْدِيمُهُ عَلَيْهَا - عَلَى الْأَصَحِّ<sup>(٦)</sup> - قِيَاسًا عَلَى عَسَى وَنَعَمْ بِجَامِعِ الْجُمُودِ.  
وَمَا احْتَجَّ بِهِ الْمُحِيزُ مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى ﴿أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ﴾<sup>(٧)</sup> لَا حُجَّةَ فِيهِ، لِجَوَازِ أَنْ يَكُونَ يَوْمَ<sup>(٨)</sup> مَنْصُوبًا بِفَعْلِ مُقَدَّرٍ - أَي: يَعْرِفُونَ<sup>(٩)</sup> - لَا بِالْخَبَرِ، أَوْ أَنَّهُ ظَرْفٌ؛

- (١) البيت من المديد ورد في الجامع في العروض والقوافي للعروضي ص ١٠٤، ونسبته إليه غير ظاهرة في نص كتابه، وجاء غير منسوب في العقد الفريد ٥/ ٤٦٤.  
والشاهد فيه: (شاهدًا ما كنت) حيث تقدم خبر كان عليها وعلى اسمها معاً، وهذا مختلف في جوازه كما يظهر في المتن.  
(٢) في ق وس: التقديم.  
(٣) وذلك إذا كان الخبر فيه معنى الاستفهام - كما مثل في المتن -، أو إذا كان مضافاً إلى ما فيه معنى الاستفهام؛ نحو: غلامٌ من كان زَيْدٌ؟. (انظر: شرح التسهيل ١/ ٣٣٢).  
(٤) في س: التأخير.  
(٥) انظر الصفحة السابقة.  
(٦) هذا رأي الكوفيين وكثير من البصريين وأكثر المتأخرين؛ أما الرأي الثاني فاختره قدماء البصريين وابن جني واختاره الزمخشري وابن عصفور والشلوبين، حيث رأوا جواز تقديم خبر ليس عليها. (انظر: المسائل الحلييات ص ص ٢٨٠-٢٨١، والخصائص ١/ ١٨٨، والإنصاف في مسائل الخلاف ١/ ١٦٠-١٦٤، والتوطئة ص ٢٢٨، وشرح جبل الزجاجة ١/ ٣٩٥-٣٩٦، وارتشاف الضرب ٣/ ١١٧١-١١٧٢، وفتح الهوامع ١/ ٣٧٣).  
(٧) سورة هود، من الآية ٨. وهي بتمامها ﴿وَلَيْنَ أَخْرَجْنَا عَنْهُمْ الْعَذَابَ إِلَا أَنَّهُ مَعْدُودَةٌ لَيَقُولُنَّ مَا يَحْبِسُهُ أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ وَحَاقَ بِهِمْ مَا كَانُوا بِهِ يَسْتَهْزِئُونَ﴾.  
(٨) سقطت يوم من س.  
(٩) في س: تعرفون.

والظرف<sup>(١)</sup> يُتوسَّع فيه ما لا<sup>(٢)</sup> يُتوسَّع في غيره؛ ولذلك جازَ ما عندكَ زيدٌ ذاهباً، ولم يجزَ ما طعماكَ زيدٌ أكلاً. لكنَّ هذا يقتضي جوازَ تقديم خبر ليسَ عليها إذا كانَ ظرفاً، وقد أطلقوا بمنعِهِ<sup>(٣)</sup>.

### [الخلافاً في تقدُّم خبرٍ ما دام]

وإلا خبرٌ دامَ فَإِنَّهُ لا يجوزُ تقديمُهُ عليها معَ ما باتفاقٍ؛ لأنَّ معمولَ صلةِ الحرفِ المصدرِي لا يتقدَّم<sup>(٤)</sup> عليه. ولا على دامَ وحدها؛ لعدمِ تصرُّفها، ولثلاثٍ يلزمُ الفصلُ بينَ الموصولِ الحرفيِّ<sup>(٥)</sup> وصلتيه. وظاهرُ كلامِ الألفيَّةِ<sup>(٦)</sup> كالشرح<sup>(٧)</sup> أنَّ هذا مُجمَعٌ عليه أيضاً. قالَ المُرادِي<sup>(٨)</sup>: وفيه نظرٌ، لأنَّ المنعَ مُعلَّلٌ بعِلَّتَيْنِ<sup>(٩)</sup>، وكلُّ مِنْهُمَا لا يَنْهَضُ مانِعاً باتفاقٍ.

(١) في ع: الظروف.

(٢) سقطت لا من ع.

(٣) في ع: منعه.

(٤) في ع: يقدَّم.

(٥) في ع: الحرف المصدرِي.

(٦) قال ابن مالك:

وفي جميعها توشطُ الخبرَ أجزء، وكلُّ سبقةٍ دامَ حَظَرُ

(انظر: شرح ابن عقيل ١/٢٣١).

(٧) قال ابن هشام في الشرح: فأما امتناعه في خبر دام فبالاتفاق. (انظر: شرح قطر الندى ص ١٣٣).

(٨) انظر: توضيح المقاصد والمسالك ١/٤٩٦.

(٩) والعِلَّتَانِ هما:

١ - عدم تصرُّفها، وهذه علةٌ غير مانعة، لأنَّهم اختلفوا في (ليس) فأجاز بعضهم تقدُّم الخبر عليها، مع أنَّها جامدة.

٢ - أنَّ (ما) موصول حرفي، ولا يفصل بينه وبين صلتِه. وهذه العلة تختلف فيها، فقد أجاز الكثيرون الفصل بين الموصول الحرفي وبين صلتِه إذا كان غير عامل ك (ما) المصدرية.

(انظر: توضيح المقاصد والمسالك ١/٩٦، وشرح الأشموني ١/١١٣).

ومثُلُ دامَ كلُّ فعلٍ قارنُهُ<sup>(١)</sup> حرفٌ مصدرِيٌّ؛ كيُعجِبُنِي أَنْ تكونَ<sup>(٢)</sup> عالِهاً. وإذا نُفِيَ الفعلُ بما امتنعَ تقديمُ الخبرِ على ما - كما يمتنعُ على ما دامَ؛ لأنَّ ما لها صدرُ الكلامِ - لا<sup>(٣)</sup> توسُّطُهُ بينها وبينَ الفعلِ؛ فيجوزُ: ما قائماً كانَ زيدٌ دونَ قائماً ما كانَ زيدٌ.

### [تعدُّد خبرِ النواسخِ، وأنواعُهُ]

واعلم أنَّ خبرَ هذه الأفعالِ كخبرِ المبتدأ في جوازِ تعدُّدِهِ، ووقوعِهِ مُفرداً وجملةً لها رابطٌ. وله مع الاسمِ حالاتٌ:

• فإنَّ كانا معرفتَيْنِ؛ فالاسمُ هو المعلومُ للمُخاطَبِ مُطلقاً. فإنَّ عَلِمَهُمَا وَجَهَلَ انتسابَ أحدهما إلى الآخرِ، فالاسمُ هو الأعرَفُ على المُختارِ، ما لم يكنِ الآخرُ اسمَ إشارةٍ اتَّصلَ بِهِ ها التنبيهِ. فإنَّ لم يكنِ أحدهما أعرفَ؛ فالتخييرُ.

• وكذا إنَّ كانا نكرتَيْنِ، ولكلٍّ مِنْهُمَا مسوِّغٌ، وإنَّ كانَ لأحدهما فقط<sup>(٤)</sup> فهو الاسمُ.

• وإن اختلفا تعريفاً وتنكيراً ولا مسوِّغَ؛ فالمعرفةُ هو الاسمُ، والآخرُ هو الخبرُ<sup>(٥)</sup>.

ولا ينعكسُ<sup>(٦)</sup> إلَّا في الضرورة. وجوزَهُ ابنُ مالكٍ<sup>(٧)</sup> اختياراً / ٤٧ ب / بشرطِ الفائدة، وكونِ النكرة غيرَ صفةٍ محضةٍ، ومن ورودِهِ قوله:

١٠٠ ..... يكونُ مزاجها عسلٌ وماءٌ<sup>(٨)</sup>

(١) بعدها في س: كل.

(٢) في ب: يكون.

(٣) في س: لأن.

(٤) سقطت فقط من س.

(٥) سقطت هو الخبر من ع، وسقطت هو من س.

(٦) في ق وب وس ود: يُعكس.

(٧) انظر: شرح التسهيل ١/٣٣٧، وارتشاف الضرب ٣/١١٧٨، وجمع الهوامع ١/٣٧٨.

(٨) عجز بيت من الوافر لحسان بن ثابت في ديوانه ص ٧١، والكتاب ١/٤٩، والمحاسب ١/٢٧٩، وشرح

المفصل ٧/٩٣. وصدرة: كأنَّ سُلَاقَةً في بيت رأسٍ

اللغة: السُلَاقَةُ: خلاصةُ الخمر، وبيت رأسٍ قرية في شمال الأردن.

الشاهد فيه: (يكون مزاجها عسلٌ) حيث جعل اسمها نكرة وخبرها معرفة، وهو من باب الضرورة عند الجمهور خلافاً لابن مالك.



[ما يُضْمَنُ معنى صارَ مِنَ النواسخ<sup>(١)</sup>]

وتختص الخمسة الأول - وهي كان وظل وما بينهما<sup>(٢)</sup> - بمرادفة صار<sup>(٣)</sup> الدالة على تحوّل الموصوف عن صفته التي كان عليها إلى صفة أخرى، إمّا باعتبار العوارض<sup>(٤)</sup> أو الحقائق<sup>(٥)</sup>؛ فيصير المعنى واحداً؛ نحو: ﴿فَكَانَتْ هَبَاءً مُنْبِتًا﴾ (٦) وَكُنْتُمْ أَزْوَاجًا ثَلَاثَةً<sup>(٧)</sup>، وقوله:

١٠١ - أُمِيتَ خَلَاءً وَأَمْسَى أَهْلُهَا احْتَمَلُوا [أَخْنَى عليها الذي أَخْنَى على لُبْدٍ]<sup>(٨)</sup>

وقوله تعالى: ﴿فَأَصْبَحْتُمْ بِنِعْمَتِهِ إِخْوَانًا﴾<sup>(٩)</sup>. وقول الشاعر:

١٠٢ - أَضْحَى يَمْزُقُ أَثْوَابِي وَيَضْرِبُنِي أَبْعَدَ شَيْبِي يَبْغِي عِنْدِي الْأَدْبَا<sup>(١٠)</sup>؟<sup>(١١)</sup>

(١) قال ابن هشام في قطر الندى: وتختص الخمسة الأول بمرادفة صار. (انظر: شرح قطر الندى ص ١٣٣).

(٢) أي: أمسى وأصبح وأضحى.

(٣) أي: ترادف صار في المعنى.

(٤) أي: التحول من صفة عارضة إلى صفة عارضة، نحو: صار زيد غنياً.

(٥) أي: الانتقال من حقيقة إلى حقيقة أخرى، نحو: صار الطين خزفاً.

(٦) سورة الواقعة، الآيتان ٦ و٧. هباءً منبثاً: غباراً منتشراً، وأزواجاً ثلاثة: أصنافاً ثلاثة؛ أصحاب اليمين

وأصحاب الشمال والمقربون. (انظر: أيسر التفاسير ٢٣٨/٥).

(٧) البيت من البسيط للنايفة الذبياني في ديوانه ص ٣١، وخزانة الأدب ٥/٤، والدرر اللوامع ٥٧/٢.

(٨) اللغة: أخنى: أفسد، ولُبد: اسم نسر من نسور لقمان الحكيم.

والشاهد فيه: (أُمِيتَ خَلَاءً) حيث جاءت أمسى بمعنى صار.

(٩) سورة آل عمران، من الآية ١٠٣. وهي بتمامها ﴿وَأَعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا وَاذْكُرُوا نِعْمَتَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ كُنْتُمْ أَعْدَاءً فَأَلَّفَ بَيْنَ قُلُوبِكُمْ فَأَصْبَحْتُمْ بِنِعْمَتِهِ إِخْوَانًا وَكُنْتُمْ عَلَى شَفَا حُفْرَةٍ مِنَ النَّارِ فَأَنْقَذَكُمْ مِنْهَا كَذَلِكَ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ آيَاتِهِ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ﴾.

(١٠) في الأصل وقال، والمثبت من ق و ع وس.

(١١) سقط عجز البيت من ع وب وس ود.

(١٢) البيت من البسيط، وقد نسب لأم ثواب الهزانية من عنزة بن أسد في الكامل في اللغة والأدب ٨/٢٣٩-٢٤٠.

وشرح الحماسة للمرزوقي ٧٥٦/٢، وبلا نسبة في شرح جبل الزجاني ٤٢٠/١، وارتشاف الضرب ٣/١١٥٥.

ورواية الكامل والحماسة (أنشأ يمزق) ولا شاهد في هذه الرواية عندنا.

والشاهد فيه: (أضحى يمزق) حيث استعمل أضحى بمعنى صار، لأنه يدل على التحويل من حال إلى حال.

وقوله تعالى: ﴿فَطَلَّتْ أَعْنَاقُهُمْ لَهَا خَاضِعِينَ﴾<sup>(١)</sup>.

وكما تختص هذه الخمسة بمرادفة صار، تختص صار وليس وما بعدهما<sup>(٢)</sup> بعدم الدخول على مبتدأ خبره ماضٍ؛ فلا يقال: صار زيد عليم، ولا: ما دام زيد قعد<sup>(٣)</sup>، وكذا البواقي<sup>(٤)</sup>؛ لأن هذه الأفعال تُفهم الدوام على الفعل واتصاله بزمن الإخبار، والماضي يُفهم الانقطاع؛ فتدافعاً.

[مجيء غالب الأفعال الناسخة تامة]

وتختص غير ليس وفتى وزال من هذه الأفعال بجواز التمام؛ أي: الاستغناء بالمرفوع عن الخبر، ويُقال له فاعل حقيقة؛ هذا هو الصحيح عند ابن مالك<sup>(٥)</sup>. وذهب الأكثرون<sup>(٦)</sup> إلى أن معنى تمامها دلالتها على الحدث والزمان.

فعلى الأول معنى نقصانها عدم اكتفائها بالمرفوع، وعلى الثاني دلالتها على الزمان فقط. قال في المغني<sup>(٧)</sup>: والصحيح أنها كلها دالة على الحدث إلا ليس.

(١) سورة الشعراء، من الآية ٤. وهي بتمامها ﴿إِنْ شَاءَ نَزَّلَ عَلَيْهِم مِّنَ السَّمَاءِ آيَةً فَظَلَّتْ أَعْنَاقُهُمْ لَهَا خَاضِعِينَ﴾.

(٢) مازال، وما فتى، وما برح، وما انفك، وما دام.

(٣) سقطت ما من ق.

(٤) في ع وقعد.

(٥) استثنى ابن مالك في شرح التسهيل (ليس) فيجوز عنده بقلة دخول ليس على مبتدأ خبره فعل ماضٍ، واستدل

بإرواه البخاري من قول الرسول ﷺ: أليس قد صليت معنا؟ - انظر: صحيح البخاري ٨/٢٠٧ -.

(٦) انظر: شرح التسهيل ١/٣٢٠.

(٧) منهم المبرد، وابن السراج، والفارسي، وابن جني، والجرجاني، وابن برهان، والشلوبين، وهو ظاهر مذهب

سيبويه. (انظر: الكتاب ١/٢٦٤-٢٦٥، والأصول في النحو ١/٨٢-٨٣، والتوطئة ص ٢٢٤، وشرح

التسهيل ١/٣٢٠، ومغني اللبيب ص ٥٧، وجمع الهوامع ١/٣٦٢).

(٨) انظر: مغني اللبيب ص ٥٧٠.

وأبطل ابن مالك مذهب الأكثرين بعشرة أمور<sup>(١)</sup>، ذكرها في شرحه على التسهيل وفي الارتشاف<sup>(٢)</sup>.

وهذا الخلاف مبني عليه خلاف، من أنها: هل يتعلق بها الظرف والجار والمجرور أم لا؟ فمن قال بدلاليتها على الحدث: أجاز تعلقها بها، ومن قال لا؛ منع ذلك<sup>(٣)</sup>.  
[معاني الأفعال الناسخة إذا استعملت تامة]<sup>(٤)</sup>

وإذا استعملت تامة كانت بمعنى فعل لازم:

فكان بمعنى: حصل؛ نحو: ﴿وَإِنْ كَانَتْ ذُو عُسْرَةٍ﴾<sup>(٥)</sup>؛ أي: وإن حصل.

وأمسى / ٤٨ / وأصبح بمعنى: دخل في المساء وفي الصباح؛ نحو: ﴿فَسَبَّحْنَهُ اللَّهُ حِينَ تُمْسُونَ﴾<sup>(٦)</sup>؛ أي: [حين] تدخلون في المساء، ﴿وَحِينَ تَضِيحُونَ﴾<sup>(٧)</sup>؛ أي: تدخلون في الصباح.

(١) قال ابن مالك: ودعواهم باطلة من عشرة أوجه:

أحدها: أن مدعي ذلك معترف بفعلية هذه العوامل، والفعلية تستلزم الدلالة على الحدث والزمان معاً، إذ الدال على الحدث وحده مصدر، والدال على الزمان وحده اسم زمان، والعوامل المذكورة ليست بمصادر ولا أنشاء زمان، فيلزم كونها دالة على أحد المعنيين دون الآخر.

الثاني: أن مدعي ذلك معترف بأن الأصل في كل فعل الدلالة على المعنيين، فحكمه على العوامل المذكورة بما زعم إخراج له عن الأصل، فلا يقبل إلا بدليل.

الثالث: أن العوامل المذكورة لو كانت دلالتها مخصوصة بالزمان لجاز أن تعقد جملة تامة من بعضها ومن اسم معنى، وفي عدم جواز ذلك دليل على بطلان دعواه. الرابع: الخ... (انظر: شرح التسهيل ١/ ٣٢٠-٣٢٣).

(٢) انظر: شرح التسهيل ١/ ٣٢٠-٣٢٣، وارتشاف الضرب ٣/ ١١٥١.

(٣) وهم المبرد والفارسي وابن جني والجرجاني وابن برهان والشلوبين. (انظر: مغني اللبيب ص ٥٧٠).

(٤) قال ابن هشام في قطر الندي: وغير ليس وفتى وزال بجواز التام؛ أي: الاستغناء عن الخبر، نحو: ﴿وَإِنْ كَانَتْ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَى مَيْسَرَةٍ﴾، ﴿فَسَبَّحْنَهُ اللَّهُ حِينَ تُمْسُونَ وَحِينَ تُضِيحُونَ﴾، ﴿خَلِيلَيْكَ فِيهَا مَا دَامَتِ السَّمَوَاتُ وَالْأَرْضُ﴾ (انظر: شرح قطر الندي ص ١٣٦).

(٥) سورة البقرة، من الآية ٢٨٠. وهي بتمامها ﴿وَإِنْ كَانَتْ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَى مَيْسَرَةٍ وَأَنْ يَصَدَّقُوا خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾.

(٦) سورة الروم، من الآية ١٧. وهي بتمامها ﴿فَسَبَّحْنَهُ اللَّهُ حِينَ تُمْسُونَ وَحِينَ تُضِيحُونَ﴾.

(٧) زيادة من ع.

(٨) سورة الروم، من الآية ١٧. وهي بتمامها ﴿فَسَبَّحْنَهُ اللَّهُ حِينَ تُمْسُونَ وَحِينَ تُضِيحُونَ﴾.

ودام بمعنى: بقي؛ نحو: ﴿خَلِيلَيْكَ فِيهَا مَا دَامَتِ السَّمَوَاتُ وَالْأَرْضُ﴾<sup>(٩)</sup>؛ أي: بقيت.

وأضحى بمعنى: دخل في الضحى؛ نحو: أضحينا؛ أي: دخلنا في الضحى.

وبات بمعنى: عرس؛ كقول عمر<sup>(١٠)</sup> - رضي الله عنه -: أما رسول الله ﷺ فقد بات يمني؛ أي: عرس بها. وقد تكون بمعنى: نزل؛ قالوا: بات بالقوم؛ أي: نزل بهم ليلاً.

وصار بمعنى: انتقل؛ نحو: صار الأمر إليك؛ أي: انتقل. وقد تأتي بمعنى: رجع، نحو: ﴿أَلَا إِلَى اللَّهِ تَصِيرُ الْأُمُورُ﴾<sup>(١١)</sup>؛ أي: ترجع.

وظل بمعنى: دام واستمر؛ نحو: ظل اليوم؛ أي: دام ظله.

وبرح بمعنى: ذهب؛ نحو: ﴿وَإِذْ قَالَ مُوسَى لِفَتْنِهِ لَا أَجْرَ﴾<sup>(١٢)</sup>؛ أي: [لا] أذهب.

وانفك بمعنى: انفصل؛ نحو: فككت الخاتم فانفك؛ أي: انفصل.

(١) سورة هود، من الآية ١٠٧ أو ١٠٨. وهما بتمامهما ﴿خَلِيلَيْكَ فِيهَا مَا دَامَتِ السَّمَوَاتُ وَالْأَرْضُ إِلَّا مَا شَاءَ رَبُّكَ إِنَّ رَبَّكَ فَقَالَ لَمَّا يُرِيدُ﴾<sup>(١٣)</sup> وَأَمَّا الَّذِينَ سَعَدُوا فِي الْجَنَّةِ خَلِيلَيْنِ فِيهَا مَا دَامَتِ السَّمَوَاتُ وَالْأَرْضُ إِلَّا مَا شَاءَ رَبُّكَ عَطَاءٌ غَيْرُ يُجَدُّونَ.

(٢) الحديث هو من رواية ابن عمر رضي الله عنهما في كل كتب الحديث. وقد وهم الفاكهي هنا فأسنده إلى عمر رضي الله عنه فقال: إنا نبتاع أو قال نتابع بأموال النساء، فيأتي أحدنا مكة فيبيت على المال، فقال: أما رسول الله ﷺ فبات أو قال قد بات يمني وظل. (انظر: سنن البيهقي الكبرى ٥/ ١٥٣، رقم ٩٤٧١، ونصب الراية ٣/ ٨٧، وعون المعبود ٥/ ٣٠٥).

(٣) سورة الشورى، من الآية ٥٣. وهي بتمامها ﴿صِرْطُ اللَّهِ الَّذِي لَهُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ إِلَّا إِلَى اللَّهِ تَصِيرُ الْأُمُورُ﴾.

(٤) بعدها في ع الأرض، وهو خطأ.

(٥) سورة الكهف، من الآية ٦٠. وهي بتمامها ﴿وَإِذْ قَالَ مُوسَى لِفَتْنِهِ لَا أَجْرَ حَتَّىٰ أَتِلَّ مَجْمَعَ الْبَحْرَيْنِ أَوْ أَمْضِيَ حُقُبًا﴾.

(٦) زيادة من ع وب وس ود.

وَأَمَّا لَيْسَ وَفَتَى زَالَ فَإِنَّهَا ملازمةٌ للنقص<sup>(١)</sup>، وما أَوْهَمَ خلافَ ذلكَ يُؤَوَّلُ<sup>(٢)</sup>.

### [اختصاصُ كَانَ ببعضِ الأحكام]

وتختصُّ كَانَ:

١/ بِمِرَادِفَةٍ لَمْ يَزَلْ كَثِيرًا، فتفيدُ استمرارَ خبرِها لاسمِها؛ نحو: ﴿وَكَانَ اللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرًا﴾<sup>(٣)</sup>.

٢/ وَبِجَوَازِ زِيَادَتِهَا<sup>(٤)</sup> مُتَوَسِّطَةً بَيْنَ شَيْئَيْنِ مُتَلَازِمَيْنِ - لَيْسَا جَارًّا وَبَجَرًّا -:

- كَالْمُبْتَدَأِ وَخَبَرِهِ؛ نحو: زَيْدٌ - كَانَ - عَالِمٌ.
- وَالْفِعْلِ وَمَرْفُوعِهِ؛ نحو: لَمْ يَوْجَدْ - كَانَ - مِثْلُكَ.
- وَالْمَوْصُولِ وَصَلَتِهِ؛ نحو: جَاءَ الَّذِي - كَانَ - ضَرْبَتُهُ<sup>(٥)</sup>.

(١) أما (ليس) فتلزمُ النقصَ باتفاق، وخالفَ الفارسي في (زال)، وخالفَ الفراء والصاغاني وتابعهما ابنُ مالك في فتى، قالَ الفراء: فأنته عن الأمر كسرته، وفنأت النار أطفأتها، وقال الصاغاني: فتت عن الأمر إذا نسبته. قال أبو حيان تعقياً على قول الفراء: وهذا وهم وتصحيح، إنا ذاك بالتاء الثالثة كما في الصحاح والمحكم. قلت: جاء في القاموس المحيط - فتاً -: (أما فتاً، مثلثة التاء: ما زال، وفتى عنه لكسمع -: نسيه وانقذع عنه، - وكمنع: كثر وأطفأ، وعزاه ابنُ مالك للفراء وهو صحيح، وغلِط أبو حيان وغيره في تغليطه. وفتاً الغضب - كجمع -: سكته وكثره، وفتاً القدر فتاً وفتوءاً: سَكَنَ غليانها) (انظر: المسائل الحلييات ص ٢٧١-٢٧٣، وشرح التسهيل ١/ ٣٢٥ وارتشاف الضرب ٣/ ١١٥٧، والتكملة والذيل والصلة الفتاً -، وجمع الهوامع ١/ ٣٦٨-٣٦٩).

(٢) نحو قول الرازي: وفي حُما بَغْيِهِ تَفْجُشٌ ولا يزال وهو أَلْوَى أَلَيْسَ (والتفجُّش: التكبر، والأليس: الشجاع، والألوى: الرجل المجتنب المُنفرد)، وقول آخر: إنما يجزي الفتى لَيْسَ الجمل، حيث استغنى في البيت الأول بالجملة الحالية عن خبر (لا يزال) وكأنه تام، وتأويله أن الخبر محذوف، والتقدير: ولا يزال متفجساً وهو أَلْوَى. ويُؤَوَّلُ الثاني على جعل الجمل اسماً لليس، وخبرها ضمير متصل عائد على الفتى، أي ليسه الجمل. (انظر: شرح التسهيل ١/ ٣٢٤، وحاشية الحمصي ٢/ ١١).

(٣) سورة الأحزاب من الآية ٢٧، وسورة الفتح الآية ٢١. أي: لم يزل متصفاً بذلك. وآية الأحزاب بتامها ﴿وَأَرْزَقَكُمْ أَنْفُسَهُمْ وَبَنَاتِهِمْ وَآمَنَ لَكُمْ وَأَرْزَا لَمْ تَطْوَها وَكَانَ اللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرًا﴾.

(٤) قال ابن هشام في قطر الندى: وكان بجواز زيادتها متوسطة، نحو: ما كان أحسنَ زيداً. (انظر: شرح قطر الندى ص ١٣٨).

(٥) في ق: ضربت.

• والموصوف وصفته؛ نحو: جاء رجلٌ - كَانَ - عالِمٌ.

• وأطرَدَ زيادتها بينَ ما وفعلٍ التعجب؛ نحو: ما - كَانَ - أحسنَ زيداً.

ومعنى زيادتها أنها لم يُؤْتِ<sup>(١)</sup> بها للإسناد.

وفهم من قوله كَانَ أنها تُرَادُّ بلفظ الماضي<sup>(٢)</sup>، وأنَّ غيرها من أخواتها لا يُرَادُّ<sup>(٣)</sup>، وهو كذلك، وما وردَ بخلاف ذلك فشاذ<sup>(٤)</sup>.

ومن قوله متوسطة أنها لا تُرَادُّ في صدر الكلام ولا آخره، وهو كذلك؛ لأنَّ ما دُكِرَ أولاً يكونُ مُعْتَنَى بِشَأْنِهِ، وما دُكِرَ آخرًا يكونُ محطَّ الفائدة، وكلاهما يُنَافِي الزيادة.

وجَوَزَ / ٤٨ ب / الفراء زيادتها آخرًا<sup>(٥)</sup> قياساً على إلغاء ظنَّ آخرًا. والأصحُّ المنع؛ لأنَّ الزيادة خلافُ الأصل، فلا تُستعملُ إلَّا فيما اعتيدَ استعمالها فيه.

### ٣/ [جوازُ حذفِ نونِ مُضَارِعِها المجزوم]

وتختصُّ بِجَوَازِ حَذْفِ نونِ مُضَارِعِها المجزوم - أي: بالسكون؛ إذ هو الأصل والمُتَبَادِرُ عندَ الإطلاق، فلا تُحذفُ من غيرِ المجزوم، والمجزوم بالحذف - وصلاً؛ فلا تُحذفُ من المجزوم بالسكون حالَ الوقف - نحو: لَمْ أَكُنْ - لأنَّ الفعلَ الموقوفَ عليه إذا دخله الحذفُ حتَّى بقيَ على حرفٍ أو حرفينِ يجبُ الوقفُ عليه بهاءِ السكتِ؛ كعِة، ولم يَعة.

(١) في ق: توت.

(٢) خلافاً للفراء، وقد استدلَّ بقول أمِّ عقيل من مشطور الرجز: أنت تكونُ ماجدٌ نبيلٌ إذا تهبُّ سَمَلٌ لبيلٌ، وخرَّجها الجمهور على الشذوذ. (انظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ١/ ٢٥٥، وشرح الأشموني ١/ ٢٤١، وجمع الهوامع ١/ ٣٨١).

(٣) جَوَزَ الكوفيون زيادةً أصبح وأمسى، وجَوَزَ الفراء زيادةً سائر أفعال هذا الباب، وكل فعل لازم من غير هذا الباب (انظر: شرح جمل الزجاجي ١/ ٤٢١-٤٢٢، وارتشاف الضرب ٣/ ١١٨٦، وجمع الهوامع ١/ ٣٨١).

(٤) نحو ما حكته العرب: ما أصبح أبردها، وما أمسى أدفأها. (انظر: ارتشاف الضرب ٣/ ١١٨٦).

(٥) نحو: زيدٌ قائمٌ كان (انظر: جمع الهوامع ١/ ٣٨١).

(٦) قال ابن هشام في قطر الندى: وحذف نونِ مُضَارِعِها المجزوم، وصلاً، إن لم يَلْقَها ساكنٌ، ولا ضميراً نُظِبَ مُتَصِلٌ (انظر: شرح قطر الندى ص ١٣٨).

فلَمْ يَكْ كَلَمْ يِع، فالوقفُ عليه بإعادة الحرفِ الذي كَانَ فِيهِ أَوَّلَى مِنْ اجْتِلَابِ حَرْفٍ لَمْ يَكُنْ، وَإِنَّمَا لَمْ يَلْزَمْ مِثْلُهُ فِي لَمْ يِع؛ لِأَنَّ إِعَادَةَ الْيَاءِ تُؤَدِّي إِلَى إلْغَاءِ الْجَازِمِ، بِخِلَافِ لَمْ أَكُنْ؛ فَإِنَّ الْجَازِمَ إِنَّمَا اقْتَضَى حَذْفَ الضَّمَّةِ لَا حَذْفَ النُّونِ.

إِنْ لَمْ يَلْقَهَا سَاكِنٌ، فَلَا تُحَذَفُ مِنَ الْمُتَّصِلِ بِالسَّاكِنِ؛ لِتَعَاصِيهَا عَلَى الْحَذْفِ؛ لِقَوِّئِهَا بِالْحَرَكَةِ الْعَارِضَةِ لِلتَّلَاقِ السَّاكِنِينَ [نَحْوَ: لَمْ يَكُنْ] <sup>(١)</sup>، خِلَافاً لِيُونُسَ <sup>(٢)</sup> مُسْتَنَداً إِلَى نَحْوِ قَوْلِهِ:

١٠٣ - إِذَا لَمْ تَكْ <sup>(٣)</sup> الْحَاجَاتُ مِنْ هِمَّةِ الْفَتَى .....

وهذا ونحوه <sup>(٤)</sup> مَحْمُولٌ عِنْدَ الْمَانِعِ - الْمُعْتَدِّ فِي الْمَنْعِ بِمُطْلَقِ الْحَرَكَةِ - عَلَى الْضَرُورَةِ، كَقَوْلِهِ:

١٠٤ - ..... وَلَاكِ اسْقِنِي إِنْ كَانَ مَاؤُكَ ذَا فَضْلٍ <sup>(٥)</sup>

وَلَا ضَمِيرٌ نَصَبٍ مُتَّصِلٍ؛ فَلَا تُحَذَفُ <sup>(٦)</sup> مِنَ الْمُتَّصِلِ بِهِ؛ نَحْوَ: «إِنْ يَكُنْهُ فَلَنْ تُسَلِّطَ عَلَيْهِ» <sup>(٧)</sup>؛ إِذِ الضَّمِيرُ تَرُدُّ الْأَشْيَاءَ إِلَى أَصُولِهَا، فَلَا يُحَذَفُ مَعَهَا بَعْضُ الْأَصُولِ.

فَإِذَا تَوَقَّرَتْ هَذِهِ الشُّرُوطُ جَازَ الْحَذْفُ؛ نَحْوَ: ﴿وَلَمْ أَكْ بَغِيًّا﴾ <sup>(٨)</sup>، أَصْلُهُ: أَكُونُ، فَحُذِفَتِ الضَّمَّةُ لِلجَازِمِ، وَالْوَاوُ لِلسَّاكِنِينَ، وَالنُّونُ لِلتَّخْفِيفِ.

وَلَا يَخْتَصُّ الْحَذْفُ بِكَانَ النَّاكِصَةِ بَلِ التَّامَّةِ كَذَلِكَ؛ قُرِئَ ﴿وَإِنْ تَكْ حَسَنَةً يَضْعَفْهَا﴾ <sup>(٩)</sup> بَرَفْعٍ حَسَنَةٍ.

٤ / [حَذْفُ كَانَ وَحَدَّهَا مَعَ بَقَاءِ عَمَلِهَا] <sup>(١٠)</sup>

وَيَخْتَصُّ أَيْضاً بِوَجوبِ حَذْفِهَا وَحَدَّهَا دُونَ اسْمِهَا وَخَبَرِهَا مُعَوَّضاً عَنْهَا بَعْدَ الْحَذْفِ مَا الزَّائِدَةُ، وَذَلِكَ مَطْرُودٌ <sup>(١١)</sup> بَعْدَ أَنَّ الْمَصْدَرِيَّةَ الْوَاقِعَةَ فِي كُلِّ مَوْضِعٍ أُريدَ فِيهِ تَعْلِيلُ فَعْلٍ بِفَعْلٍ، كَمَا فِي مِثْلِ قَوْلِهِ:

١٠٥ - أَبَا خُرَاشَةَ أَمَا أَنْتَ ذَا نَفَرٍ فَإِنَّ قَوْمِي لَمْ يَأْكُلْهُمْ <sup>(١٢)</sup> «الضَّبْعُ» <sup>(١٣)</sup> / ٤٩ أ /

(١) في س: يحذف.

(٢) جزء من حديث شريف سبق تخريجه في ص ١٢٢ من هذا الكتاب.

والشاهد فيه هنا: (إن تكنه) حيث لم تحذف النون لتحلّف الشرط الرابع وهو ألا تتصل بضمير نصب، وقد اتصل به هنا.

(٣) سورة مريم، من الآية ٢٠. وهي بتمامها ﴿قَالَتْ أَنَّى يَكُونُ لِي غُلَامٌ وَلَمْ يَمْسَسْنِي بَشَرٌ وَلَمْ أَكْ بَغِيًّا﴾.

(٤) سقطت يضاعفها من ع وس.

(٥) سورة النساء، من الآية ٤٠. قرأ نافع وابن كثير وأبو جعفر برفع (حسنة) على أَنَّ (كان) تامة، وقرأ الباقون بالنصب خبراً على أَنَّ (كان) ناقصة، واسمها يعود على (مثقال). (انظر: إنحاف فضلاء البشر ص ٢٤١).

(٦) قال ابن هشام في قطر الندى: وحذفها وحدها معوضاً عنها (ما) في مثل أَمَا أَنْتَ ذَا نَفَرٍ، ومع اسمها في مثل إِنْ خَيْراً فَخَيْرٌ وَالتَّمَسُّ وَلَوْ خَاتِماً مِنْ حَدِيدٍ (انظر: شرح قطر الندى ص ١٣٩).

(٧) في ع: يطرّد.

(٨) في ق وس: تأكلهم.

(٩) البيت من البسيط للعباس بن مرداس في ديوانه ص ١٢٨، وخزانة الأدب ٤/ ١٣، ولجريد في ديوانه ١/ ٣٤٩،

والكتاب ١/ ٢٩٣، وبلا نسبة في أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ١/ ٢٦٥. والشاهد واضح في المتن.

(١) زيادة من ع.

(٢) أجاز يونس حذفها مع الساكن، ووافقه ابن مالك تمسكاً بثبوت ذلك في كلام العرب (انظر: شرح التسهيل ١/ ٣٤٨، وجمع الهوامع ١/ ٣٨٨).

(٣) صدر بيت من الطويل بلا نسبة في تخلص الشواهد ص ٢٦٨، ولسان العرب - رتم، وجمع الهوامع ١/ ٣٨٨، والدرر اللوامع ٢/ ٩٦. وعجزه: فَلَيْسَ بِمُعْنٍ عَنْهُ عَقْدُ الرِّثَامِ وَفِي رِوَايَةِ التَّنَائِمِ.

الشاهد فيه: (لم تك الحاجات) حيث حذف نون كان مع أنها متصلة بساكن؛ وهو ضرورة عند الجمهور مقيس عند يونس.

(٤) في الأصل: تكن، والمثبت من باقي النسخ.

(٥) كقول الشاعر: فَإِنْ لَمْ تَكْ الْمَرْأَةُ أَبَدَتْ وَسَامَةٌ فَقَدْ أَبَدَتْ الْمَرْأَةُ جِهَةً ضَيِّعَمَ

(انظر: سر صناعة الإعراب ٢/ ٥٤٢، وخزانة الأدب ٩/ ٣٠٤).

(٦) عجز بيت من الطويل للنجاشي الحارثي - يصف حاله مع ذنب عرض له في السفر - في ديوانه ص ١١١، والكتاب ١/ ٢٧، وشرح أبيات سيويه ١/ ١٩٥، وخزانة الأدب ١/ ٤١٨. وصدره: فَلَسْتُ بِأَتِيهِ وَلَا أُسْتَطِيعُهُ.

والشاهد فيه: (ولالك) وأصلها ولكن فحذف النون من (لكن) وهذا من الضرورة.

أصله: افتخرت لِأَن كُنْتَ ذا نَفَرٍ، ثُمَّ قُدِّمَتِ الْعَلَّةُ عَلَى الْمَعْلُولِ لِإِفَادَةِ الْإِخْتِصَاصِ، ثُمَّ حُذِفَتِ اللَّامُ وَكَانَ لِلْإِخْتِصَاصِ<sup>(١)</sup>، فَاَنْفَصَلَ الضَّمِيرُ وَصَارَ<sup>(٢)</sup>: أَنْ أَنْتَ ذا نَفَرٍ، ثُمَّ زِيدَتْ مَا عَوَضاً عَنْ كَانَ الْمَحذُوفَةِ، وَأُدْغِمَتِ النُّونُ فِي الْمِيمِ؛ لِمَا بَيْنَهُمَا مِنَ التَّقَارُبِ فِي الْمَخْرَجِ، فَصَارَ أَمَّا أَنْتَ ذا نَفَرٍ. وَيُقَاسُ بِضَمِيرِ الْمُخَاطَبِ غَيْرُهُ، وَقَدْ مَثَّلَ سَيَبَوِيهِ<sup>(٣)</sup> ضَمِيرَ الْمُخَاطَبِ<sup>(٤)</sup> بِأَمَّا زَيْدٌ ذَاهِبًا. وَإِنَّمَا خَصَّ ضَمِيرَ الْمُخَاطَبِ بِالذِّكْرِ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُسْمَعْ مِنَ الْعَرَبِ حَذْفُهَا إِلَّا مَعَهُ.

ولا يجوزُ الجمعُ بَيْنَ ما وَكَانَ؛ لِامْتِنَاعِ الْجَمْعِ بَيْنَ الْعَوَاضِ وَالْمُعَوَّضِ. وَجَوَزَهُ الْمُبَرِّدُ<sup>(٥)</sup>، وَجَرَى عَلَيْهِ فِي الشَّرْحِ<sup>(٦)</sup>.

٥ / [حذف كان مع اسمها]

وتختصُّ أيضاً بِجَوَازِ حَذْفِهَا مَعَ اسْمِهَا - ضَمِيرًا كَانَ أَوْ ظَاهِرًا - دُونَ خَبَرِهَا، وَذَلِكَ مُطَرِّدٌ بَعْدَ أَنْ وَلَوْ الشَّرْطِيَّتَيْنِ؛ كَمَا فِي مِثْلِ قَوْلِ الْحَرِيرِيِّ<sup>(٧)</sup>:

(١) في ع: للاختصاص.

(٢) في ق: فصار.

(٣) انظر: الكتاب ١/ ٢٩٣.

(٤) سقط ضمير المخاطب من ع وب.

(٥) أي: جَوَزَ الْجَمْعُ بَيْنَ (ما) و(كان) عَلَى أَنَّ (كانَ) زائدة لا يعوض، لكنّه لم يستدلّ بسماع على ذلك، ومثاله: أما كنت منطلقاً انطلقت معك. (انظر: شرح الكافية ٢/ ١٧٩، وشرح الأشموني ١/ ٢٤٤، وارتشاف الضرب ٣/ ١١٩٢).

(٦) قلت: هذا ليس واضحاً في الشرح لا من قريب ولا من بعيد، ولعله ورد في نسخة عن الشرح لم تصلنا. (انظر: شرح قطر الندى ص ١٣٩-١٤٢).

(٧) هو أبو محمد القاسم بن علي الحريري البصري (- ٥١٦ هـ)، والحريري نسبة إلى الحرير لعمله فيه، أديب لغوي نحوي ناظم ناثر، له مصنّفات في اللغة والنحو أبرزها: مقامات الحريري، ودرّة الغواص في أوهام الخواص، وملحة الإعراب، وغيرها. (انظر: وفيات الأعيان ١/ ٥٣٠-٥٣٣، ومعجم الأدباء ١٦/ ٢٦١-٢٩٣، ومعجم المؤلفين ٨/ ١٠٨).

١٠٦ - فَإِنْ وَصَلَا الدُّبَّهِ فَوَضِلْ وَإِنْ صَرَمًا فَصَرْمٌ كَالطَّلَاقِ<sup>(١)</sup>

وقولهم<sup>(٢)</sup>: «النَّاسُ يَجْزِيُونَ بِأَعْمَالِهِمْ إِنْ خَيْرًا فَخَيْرٌ، وَإِنْ شَرًّا فَشَرٌّ»؛ أَي: إِنْ كَانَ عَمَلُهُمْ خَيْرًا فَجَزَاؤُهُمْ خَيْرٌ [وإِنْ كَانَ عَمَلُهُمْ شَرًّا فَجَزَاؤُهُمْ شَرٌّ]<sup>(٣)</sup>. وقوله - عليه الصلاة والسلام<sup>(٤)</sup>: «الْتَمِسْ وَلَوْ خَاتَمًا مِنْ حَدِيدٍ»؛ أَي: وَلَوْ كَانَ مَا تَلْتَمِسُهُ خَاتَمًا مِنْ حَدِيدٍ. وقول الشاعر:

١٠٧ - لَا يَأْمُنُ الدَّهْرَ ذُو بَغْيٍ وَلَوْ مَلِكًا

.....<sup>(٥)</sup>

أي: وَلَوْ كَانَ الْبَاغِي مَلِكًا.

٦ / [حذف كان مع خبرها]

وَأَمَّا حَذْفُ كَانَ مَعَ خَبَرِهَا وَإِبْقَاءُ الْاسْمِ فَضَعِيفٌ. وَعَلَيْهِ «إِنْ خَيْرٌ» - بِالرَّفْعِ -.. أَي: إِنْ كَانَ فِي عَمَلِهِمْ خَيْرٌ. فَفِي هَذَا وَنَحْوِهِ أَرْبَعَةُ أَوْجُهٍ

(١) البيت من الوافر للحريري في مقاماته الأدبية ص ٢٣٩. وألذّ أي أنلذّ به، وصرما: أي قطعاً وهجراً. موطن الشاهد: فإن وصلّا أي: إن كان وصلاً، حيث حُذفت كان مع اسمها وبقي الخبر وهذا جائز بعد إن الشرطية. (٢) القول حكاه سيبويه وأبو حيان في شرحه للتسهيل، وتماه: الناس يجزيون بأعمالهم إن خيراً فخير، وإن شراً فشر، والمرء مقتول بما قتل به (انظر: الكتاب ١/ ٢٥٨ و ٣/ ١١٣، وتفسير القرطبي ١٤/ ٣٣٨، وفيض القدير ٥/ ٤٢٠، وكشف الخفاء ١/ ٣٩٧، برقم ١٠٧٠). (٣) زيادة من ق، وقد سقط منها فجزاؤهم خبرٌ. (٤) الحديث من رواية سهيل بن سعد قال: جَاءَتْ امْرَأَةٌ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَتْ: إِنِّي وَهَبْتُ مِنْ نَفْسِي، فَقَاتَتْ طَوِيلًا. فَقَالَ رَجُلٌ: رَوَّجِيهَا إِنْ لَمْ تَكُنْ لَكَ بِهَا حَاجَةٌ. قَالَ: هَلْ عِنْدَكَ مِنْ شَيْءٍ تُصِدِّقُهَا؟ قَالَ: مَا عِنْدِي إِلَّا إِزَارِي. فَقَالَ: إِنْ أَعْطَيْتَهَا إِثَاءً جَلَسَتْ لَا إِذَا رَأَتْكَ فَالْتَمِسْ شَيْئًا. فَقَالَ: مَا أَجِدُ شَيْئًا. فَقَالَ: الْتَمِسْ وَلَوْ خَاتَمًا مِنْ حَدِيدٍ. فَلَمْ يَجِدْ. فَقَالَ: أَمَتَكَ مِنَ الْقُرْآنِ شَيْءٌ؟ قَالَ: نَعَمْ، سُورَةُ كَذَا وَسُورَةُ كَذَا لِسُورٍ سَمَاءًا. فَقَالَ: قَدْ رَوَّجْنَاكَهَا بِمَا مَعَكَ مِنَ الْقُرْآنِ (انظر: صحيح البخاري ٥/ ١٩٧٣، برقم ٤٧٤٠، و٤٨٤٢. وموطأ مالك ٢/ ٥٢٦ برقم ١٠٩٦، ومسنّد أحمد ٥/ ٣٣٦، برقم ٢٢٩٠١).

(٥) صدر بيت من البسيط لِلْعَيْنِ الْمُتَقَرِّي فِي خَزَانَةِ الْأَدَبِ ١/ ٢٥٧، والدرر اللوامع ٢/ ٨٥، وبلا نسبة في أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ١/ ٢٦٢. وعجزه: جُنُودُهُ ضَاقَ عَنْهَا السَّهْلُ وَالْجَبَلُ. الشاهد فيه: (ولو ملكاً) حيث حُذفت كان مع اسمها وهو جائز، والتقدير: ولو كان ذو البغي ملكاً.

مشهورة<sup>(١)</sup>، وإن ضُمَّتْ إِلَيْهِ «وإن شَرَّاً» فَشَرٌّ كَانَ فِي الْمَجْمُوعِ بِالقِسْمَةِ الْعَقْلِيَّةِ سِتَّةَ عَشَرَ وَجْهاً<sup>(٢)</sup>.

٧ / [حَذَفُ كَانَ مَعَ اسْمِهَا وَخَبَرِهَا]

وَقَدْ تُحَذَفُ<sup>(٣)</sup> مَعَ اسْمِهَا وَخَبَرِهَا بَعْدَ إِنْ الشَّرْطِيَّةِ؛ كَقَوْلِهِمْ: إِفْعَلْ هَذَا إِمَّا لَا؛ أَيْ: إِنْ كُنْتَ لَا تَفْعَلْ غَيْرُهُ. فَهِيَ عَوِضٌ مِنْ<sup>(٤)</sup> كَانَ، وَلَا هِيَ النَافِيَةُ لِلْخَيْرِ.

[الْحُرُوفُ الْمَشَبَّهَةُ بِلَيْسَ]

[أولاً: ما]<sup>(٥)</sup>

وَلَمَّا فَرَعَ مِنْ كَانَ وَأَخَوَاتِهَا؛ أَخَذَ يَتَكَلَّمُ عَلَى مَا<sup>(٦)</sup> تُحْمَلُ عَلَى لَيْسَ، وَهُوَ مَا وَلَا وَلَات. وَيَدَّأُ بِهَا فَقَالَ<sup>(٧)</sup>: وَمَا النَّافِيَةُ عِنْدَ الْحِجَازِيِّينَ كَلَيْسَ فِي رَفْعِ الْاسْمِ وَنَصْبِ الْخَيْرِ؛ لِشَبَّهَاتِهَا<sup>(٨)</sup> بِهَا فِي:

١ / نَفْيِ الْحَالِ.

٢ / وَالدَّخُولِ عَلَى الْمَعَارِفِ / ٤٩ ب / وَالنِّكَارَاتِ.

٣ / وَفِي دَخُولِ الْبَاءِ فِي الْخَيْرِ.

(١) والأوجه الأربعة هي:

١- إِنْ خَيْرٌ فَخَيْرٌ؛ أَيْ: إِنْ كَانَ عَمَلُهُمْ خَيْرًا، فَجَزَاؤُهُمْ خَيْرٌ.

٢- إِنْ خَيْرٌ فَخَيْرٌ؛ أَيْ: إِنْ كَانَ عَمَلُهُمْ خَيْرًا، فَيُجْزَوْنَ خَيْرًا.

٣- إِنْ خَيْرٌ فَخَيْرٌ؛ أَيْ: إِنْ كَانَ فِي عَمَلِهِمْ خَيْرٌ، فَجَزَاؤُهُمْ خَيْرٌ.

٤- إِنْ خَيْرٌ فَخَيْرٌ؛ أَيْ: إِنْ كَانَ فِي عَمَلِهِمْ خَيْرٌ، فَيُجْزَوْنَ خَيْرًا.

(انظر: الكتاب ١/ ٢٥٩، وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ١/ ٢٦١-٢٦٢، وارتشاف الضرب ٣/ ١١٩٠).

(٢) في ع: شَرٌّ.

(٣) أَيْ: مَنْ ضَرَبَ الْأَوْجُهَ الْأَرْبَعَةَ فِي الْعِبَارَةِ الْأُولَى إِنْ خَيْرٌ فَخَيْرٌ فِي الْأَوْجُهَ الْأَرْبَعَةَ فِي الْعِبَارَةِ الثَّانِيَةِ وَإِنْ شَرٌّ فَشَرٌّ.

(٤) في ع: يَحْذَفُ.

(٥) في ق ود: عَنْ.

(٦) قَالَ ابْنُ هِشَامٍ فِي قَطْرِ النَّدَى: وَمَا النَّافِيَةُ عِنْدَ الْحِجَازِيِّينَ كَلَيْسَ، إِنْ تَقَدَّمَ الْاسْمُ، وَلَمْ يُسَبِّقْ يَأْ، وَلَا بِمَعْمُولِ الْخَيْرِ إِلَّا ظَرْفًا أَوْ جَارًا وَبِجَرُورٍ، وَلَا اقْتَرَنَ الْخَيْرُ بِيَا، نَحْوُ: ﴿مَا هَذَا بَشَرًا﴾ (انظر: شرح قطر الندى ص ١٤٢-١٤٣).

(٧) سَقَطَتْ مَا مِنْ ع.

(٨) في ع: قَالَ.

(٩) في ب: تَشْبِيهَاً.

وَبَنُو تَمِيمٍ لَا يَعْمَلُونَهَا، بَلْ هِيَ عِنْدَهُمْ مُهْمَلَةٌ، وَهُوَ الْقِيَاسُ؛ لِأَنَّهَا حَرْفٌ لَا يَخْتَصُّ<sup>(١)</sup> بِقَبِيلٍ، بَلْ تَدْخُلُ عَلَى الْأَسْمَاءِ وَالْأَفْعَالِ؛ فَأَصْلُهَا أَنْ لَا تَعْمَلَ، قَالَ شَاعِرُهُمْ:

١٠٨- وَمُتَهَفِّفُ الْأَعْطَافِ<sup>(٢)</sup> قَلْتُ لَهُ: انْتَسِبْ، فَأَجَابَ: مَا قَتَلُ الْمُحِبَّ حَرَامٌ<sup>(٣)</sup>  
أَي: هُوَ تَمِيمِي لَا حِجَازِي.

[شُرُوطُ الْحِجَازِيِّينَ لِإِعْمَالِ مَا عَمَلَ لَيْسَ]

وَلَمَّا كَانَ عَمَلُهَا عَلَى خِلَافِ الْأَصْلِ شَرَطَ الْحِجَازِيُّونَ لَهُ أَرْبَعَةَ شُرُوطٍ:

١. أَشَارَ إِلَى الْأَوَّلِ بِقَوْلِهِ: إِنْ تَقَدَّمَ<sup>(٤)</sup> الْاسْمُ عَلَى الْخَيْرِ. فَلَوْ قُدِّمَ الْخَيْرُ - نَحْوُ: مَا مَسِيَءٌ مَنْ أَعْتَبَ<sup>(٥)</sup> - بَطَّلَ عَمَلُهَا خِلَافًا لِلْفَرَاءِ<sup>(٦)</sup>؛ وَإِنْ كَانَ ظَرْفًا أَوْ<sup>(٧)</sup> بِجَرُورٍ خِلَافًا لِابْنِ عُصْفُورٍ<sup>(٨)</sup>.

(١) فِي ع وَس: تَخْتَصُّ.

(٢) فِي ع: الْأَطْرَافِ.

(٣) الْبَيْتُ مِنَ الْكَامِلِ لِابْنِ الْحَنْبَلِيِّ شَمْسُ الدِّينِ مُحَمَّدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْحَنْبَلِيِّ فِي رِيحَانَةِ الْأَلْبَا وَزَهْرَةِ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا ١/ ١٧٢، وَهُوَ بِلا نِسْبَةٍ فِي نَفْحِ الطَّيِّبِ مِنْ غَضَنِ الْأَنْدَلُسِ الرَّطِيبِ ٥/ ٢٢٧.

وَمَوْطِنُ الشَّاهِدِ: هُوَ بَجْيَاءُ مَا مَلْعَاةٌ عَلَى لُغَةِ التَّمِيمِيِّينَ.

(٤) فِي س: يَتَقَدَّمُ.

(٥) وَرَدَ فِي أَمْثَالِ الْعَرَبِ: مَا أَسَاءَ مِنْ أَعْتَبَ، وَيُضْرَبُ لِمَنْ يَعْتَذِرُ إِلَى صَاحِبِهِ وَيُخْبِرُ أَنَّهُ سَبِعْتُ. (انظر: مجمع الأمثال ٢/ ٢٨٨).

(٦) فَلَا يَشْتَرِطُ الْفَرَاءُ هَذَا الشَّرْطَ، وَاسْتَدَلَّ بِحِكَايَةِ: مَا مَسِيئًا مِنْ أَعْتَبَ، فَقَالَ الْجَرْمِي هِيَ لُغَةٌ. (انظر: ارتشاف الضرب ٣/ ١١٩٨، وَشَرْحُ النَّصْرِ ١/ ١٩٨، وَهَمْعُ الْهَوَامِعِ ١/ ٣٩٢).

(٧) فِي ع وَب وَس وَد: وَ.

(٨) إِذَا تَقَدَّمَ شِبْهُ الْجُمْلَةِ خَيْرًا عَلَى اسْمٍ (لَا) نَحْوُ: مَا فِي الدَّارِ زَيْدٌ، مَا عِنْدَكَ زَيْدٌ، مَا بِي أَنْتَ مَعْنَى فِي الْمَسْأَلَةِ أَرْبَعَةُ أَقْوَالٍ:

الْأَوَّلُ: مَنَعَ النَّصْبِ كَغَيْرِهَا مِنَ الْأَخْبَارِ الْمُتَوَسِّطَةِ، وَقَالَ بِهِ الْأَخْفَشُ وَالْكَوْفِيُّونَ.

وَالثَّانِي: الْجَوَازُ لِلتَّوَسُّعِ فِيهَا، وَبِهِ قَالَ الْبَصْرِيُّونَ وَصَحَّحَهُ ابْنُ عُصْفُورٍ.

وَالثَّالِثُ: الْجَوَازُ إِذَا كَانَ الظَّرْفُ مَعْمُولًا لِلْخَيْرِ، وَالْمَنْعُ إِذَا كَانَ الظَّرْفُ هُوَ الْخَيْرُ بِنَفْسِهِ، وَذَهَبَ إِلَيْهِ ابْنُ مَالِكٍ وَابْنُ هِشَامٍ فِي الْجَامِعِ.

وَالرَّابِعُ: عَكْسُ الثَّالِثِ تَمَامًا، وَإِلَيْهِ ذَهَبَ السِّيُوطِيُّ (انظر: شرح جمل الزَّجَاجِيِّ ١/ ٦٠٧، وَشَرْحُ التَّسْهِيلِ ١/ ٣٥٢، وَالْجَامِعُ الصَّغِيرُ فِي النَّحْوِ ص ٥٧، وَارتشاف الضرب ٣/ ١١٩٨-١١٩٩، وَهَمْعُ الْهَوَامِعِ ١/ ٣٩٣).

٢. وإلى الثاني بقوله: ولم يُسبق الاسمُ بأن الزائدة. فلو سبقَ بها كقوله:

١٠٩ - بنى عُدانة ما إن أنتم ذهبٌ .....<sup>(١)</sup>

بطلَ عملُها وجوباً عند البصريين<sup>(٢)</sup>؛ لأنَّها محمولةٌ على ليس في العمل، وليس لا يقرنُ اسمُها بأن فُبعِدَتْ عن الشبه. وروى ذهباً بالنصب، وأوَّلَ على أن إن نافيةٌ مؤكدةٌ لها<sup>(٣)</sup> لا زائدة.

٣. وإلى الثالث بقوله: ولا بمعمول<sup>(٤)</sup> الخبر؛ فإنَّ سبقَ به نحو:

١١٠ - وما كلٌّ من وافي مني أنا عارفٌ .....

بطلَ عملُها وجوباً؛ لِضَعْفِها في العمل، فلا يُتصرَّفُ في معمولٍ خيرها بالتقديم إلا إذا كان المعمول ظرفاً أو جاراً ومجروراً<sup>(٥)</sup> فإنَّه لا يَبْطُلُ، نحو: ما عندك زيدٌ مُقيماً، وما بي أنتَ مَعِيناً؛ لِتَوْسُعِهِمَ فيهما ما لم يُتوسَّعَ في غيرهما، ولم يُنبَّه على هذا الشرط في الشرح<sup>(٦)</sup>.

(١) صدر بيت من البسيط بلا نسبة في أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ١/ ٢٧٤، ولسان العرب - صرف، والمقاصد النحوية ٢/ ٩١، والدرر اللوامع ٢/ ١٠١. وعجزه: ولا صريفٌ ولكن أنتم الخذف.

اللغة: الصريف الفضة الخالصة، والخزف الفخار.

والشاهد فيه: (ما إن أنتم ذهبٌ)، حيث أهملت (ما) بسبب دخول (إن) الزائدة على الاسم.

(٢) وخالفهم الكوفيون، حيث أجازوا النصب، واعتبروا (إن) نافية لا كافة. (انظر: ارتشاف الضرب ٣/ ١٢٠٠).

(٣) سقطت لما من ق وع.

(٤) في ق وس: بمعمل، وهو تصحيف.

(٥) عجز بيت من الطويل لمزاحم بن عمرو العقيلي، وقد ورد في: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ١/ ٢٨٢،

وشرح شذور الذهب ص ٢٥٨، وشرح الأشموني ١/ ١٢٢، وشرح شواهد سيبويه ١/ ٣١-٣٧. وصدرة:

وقالوا تعرَّفُها المنازل من منى.

والشاهد فيه: (وما كلٌّ من وافي مني أنا عارفٌ) حيث أهملت (ما) بسبب مجيء معمول الخبر قبل الاسم. وروى (كلُّ)

بالرفع، وعندئذ فلا شاهد، لأن (كل) اسم لما و (أنا عارف) جملة اسمية في محل نصب خبر (ما) الحجازية.

(٦) في ع ود: أو مجروراً.

(٧) قال ابن هشام: ولإعمالها عندهم ثلاثة شروط. (انظر: شرح قطر الندى ص ١٤٣).

٤. وإلى الرابع أشار<sup>(١)</sup> بقوله: ولا الخبر بالرفع عطفاً على الضمير المُستكن في يُسبق، أي: ولم يُسبق الخبرُ بـ لا، فلو سبقَ بها - نحو ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ﴾<sup>(٢)</sup> - بطلَ عملُها<sup>(٣)</sup> لِيُطْلانَ معنى ليس.

٥. وزاد بعضهم شرطين: أن لا تتكرَّر<sup>(٤)</sup>، وأن لا يُبدَل من خيرها مُوجبٌ، نحو: ما زيدٌ بشيءٍ إلا شيءٌ لا يُعْبَأُ به<sup>(٥)</sup>.

فإذا توقَّرت هذه الشروط عملت كليس؛ نحو: ﴿مَا هَذَا بَشَرًا﴾<sup>(٦)</sup>، ﴿مَا هَذَا بَشَرًا﴾<sup>(٧)</sup>.

[الأوجه في إعراب الاسم المعطوف على خبر ما]

أ/ وإذا عطِفَ على خيرها بـ لكن أو ببل؛ تعيَّن في المعطوف الرفع على أنَّه خبرٌ مبتدأٌ محذوف، نحو: ما زيدٌ قائماً / ٥٠ أ / لكن قاعدٌ أو بل قاعدٌ، ولا يجوزُ النصب؛ لأنَّ المعطوفَ بهما مُوجبٌ، وما لا تعملُ إلا في منفي<sup>(٨)</sup>.

(١) سقطت أشار من باقي النسخ الأخرى.

(٢) سورة آل عمران، من الآية ١٤٤. وهي بتمامها ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِهِ الرُّسُلُ أَفَإِنْ مَاتَ أَوْ قُتِلَ انْقَلَبْتُمْ عَلَى أَعْقَابِكُمْ وَمَنْ يَنْقَلِبْ عَلَى عَقْبَيْهِ فَلَنْ يَصُرَ اللَّهُ شَيْئًا وَسَيَجْزِي اللَّهُ الشَّاكِرِينَ﴾.

(٣) خلافاً للأخفش، فأجاز نحو: ما قائماً إلا زيداً (انظر: الأصول في النحو ١/ ٩٤-٩٥، وشرح التسهيل ١/ ٣٥٥، وارتشاف الضرب ٣/ ١٩٩٨).

(٤) في ب: يتكرر. ومثال تكرارها: ما ما زيدٌ ذاهبٌ، وأجاز جماعة من الكوفيين النصب. (انظر: ارتشاف الضرب ٣/ ١٢٠٠).

(٥) انظر: الكتاب ٢/ ٣١٦، وارتشاف الضرب ٣/ ١٢٠١.

(٦) سورة يوسف، من الآية ٣١. وهي بتمامها ﴿فَلَمَّا سَمِعَتْ بِمَكْرِهِنَّ أَرْسَلَتْ إِلَيْهِنَّ وَأَعْتَدَتْ لَهُنَّ مُتَّكًا وَأَتَتْ كُلَّ وَاحِدَةٍ مِّنْهُنَّ سِكِّينًا وَقَالَتِ اخْرُجْ عَلَيْهِنَّ فَلَمَّا رَأَيْنَهُ أَكْبَرْنَهُ وَقَطَّعْنَ أَيْدِيَهُنَّ وَقُلْنَ حَاشَ لِلَّهِ مَا هَذَا بَشَرًا إِنْ هَذَا إِلَّا مَلَكٌ كَرِيمٌ﴾.

(٧) سورة المجادلة، من الآية ٢. وهي بتمامها ﴿الَّذِينَ يُظَاهِرُونَ مِنْكُمْ مَنْ تُسَائِلُهُمْ مَّا مِنْ أُمَّهَاتِهِمْ إِنْ أُمَّهَاتُهُمْ إِلَّا اللَّائِي وَلَدْنَهُمْ وَإِنَّهُمْ لَيَقُولُونَ مُنْكَرًا مِنَ الْقَوْلِ وَرُورًا وَإِنَّ اللَّهَ لَعَفُوٌّ غَفُورٌ﴾.

(٨) في ب وس: المنفي، وفي ق وع ود: النفي.

ب/ وأما المعطوفُ بغيرِهما فيجوزُ فيه الأمران، والنصبُ أجودُ<sup>(١)</sup>.

[ثانياً: لا النافية للوحدة]<sup>(٢)</sup>

وكذا لا النافية للوحدة أو للجنسِ ظاهراً عندَ الحجازيينِ كليسَ فيما تقدّم، لكنَّ عملها قليلٌ جداً<sup>(٣)</sup>، لم يردْ إلّا في الشعرِ خاصّةً<sup>(٤)</sup>. ويُشترطُ لهُ:

١. ما تقدّم في<sup>(٥)</sup> عملٍ ما من الشروطِ الأربعة ما عدا الثاني<sup>(٦)</sup>.

٢. وزيادة على ما مرَّ تنكيرٌ معموليّها؛ فلا تعملُ في معرفةٍ خلافاً لابنِ جنيّ<sup>(٧)</sup>،

مُستنداً لقولِ النابغة:

١١١ - وحلّت سوادَ القلبِ لا أنا باغياً  
سواها ولا عن حُبِّها مُتراحياً<sup>(٨)</sup>

(١) نحو: ما زيدٌ قائماً ولا قاعدًا، ويجوز: ولا قاعدًا، فالنصب على العطف على الخبر (قائماً)، والرفع على إضمار مبتدأ قبلها: هو قاعدًا. (انظر: شرح جمل الزجاجي ٦٠٨/١).

(٢) قال ابن هشام في قطر الندى: وكذا لا النافية في الشعر، بشرط تنكير معموليّها، نحو: تعزّزَ فلا شيءٌ على الأرضِ باقياً ولا ورزّ بما قضَى الله واقياً

(انظر: شرح قطر الندى ص ١٤٤).

(٣) انظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ٢٨٤/١، وارتشاف الضرب ١٢٠٨/٣.

(٤) في مسألة إعمال لا عمل ليس أقوال، الأول وهو المشهور: أنّها تعمل ك(ما) وهذا رأي سيبويه والمبرد والجمهور. والثاني: أنّها مهملة دائماً ويرتفع ما بعدها بالابتداء والخبر ونُسب إلى الأخفش والمبرد. والثالث أنّها تعمل عمل ليس في الاسم فقط وبه قال الزجاج. والرابع أنّها لا تعمل إلا في الشعر، وقال به أبو حيان. (انظر: الكتاب ٣٠٠/٢، والمقتضب ٣٨٢/٤، والجنى الداني ٢٩٣، وارتشاف الضرب ١٢٠٨/٣، وجمع الهوامع ٣٩٧-٣٩٨).

(٥) في ع: من.

(٦) الشرط الثاني هو: ألا تسبق بإن الزائدة، وقد أسقط هنا في (لا) لأنّ (إن) لا تزداد بعد (لا) أصلاً. (انظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ٢٨٦/١).

(٧) انظر: الجنى الداني ص ٢٩٣، وارتشاف الضرب ١٢٠٩/٣، وجمع الهوامع ٣٩٨/١.

(٨) البيت من الطويل للناطقة الجعدي في ديوانه ص ١٧١، وشرح ابن عقيل ٢٦٧/١، والدرر اللوامع ١١٤/٢. والشاهد فيه: (لا أنا باغياً)، فقد عملت (لا) عمل ليس مع أنّ اسمها معرفة (الضمير أنا).

وأجازَ في شرح التسهيل القياسَ عليه مع تصرّيحِهِ في التسهيلِ بالدور<sup>(١)</sup>. وتَأَوَّلَهُ المانعونَ على جعلِ أنا مرفوعاً بفعلٍ مُضمَرٍ، وباغياً نصباً<sup>(٢)</sup> على الحالِ تقديرُهُ: ولا أرى باغياً، فلمّا أُضْمِرَ الفعلُ برزَ الضميرُ وانفصلَ.

٣. والغالبُ في خير<sup>(٣)</sup> لا أن يكونَ محذوفاً حتّى قيلَ بلزومِهِ، والصحيحُ جوازُ ذكرِهِ<sup>(٤)</sup>، نحو قولِهِ:

١١٢ - تعزّزَ فلا شيءٌ على الأرضِ باقياً ولا ورزّ بما قضَى الله واقياً<sup>(٥)</sup>

[ثالثاً: لات]<sup>(٦)</sup>

وكذا يعملُ عمَلُ ليسَ لاتٍ خلافاً للأخفش<sup>(٧)</sup>؛ وهي لا زيدت<sup>(٨)</sup> عليها

(١) قال ابن مالك في التسهيل: ورفعها معرفة نادرٌ، وقال في الشرح: والقياس على هذا شائع عندي (انظر: شرح التسهيل ٣٥٧/١، و٣٦٠).

(٢) في ب ود: نصب.

(٣) في ع: الخبر.

(٤) انظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ٢٨٦/١.

(٥) هذا بيت من الطويل، مجهول القائل ورد في ارتشاف الضرب ١٢٠٨/٣، وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ٢٨٦/١، وشرح ابن عقيل ٣١٣/١.

والشاهد فيه: (فلا شيء... باقياً، ولا ورزّ... واقياً) حيث ورد فيه خبر (لا) التي عملت عمل ليس، واسمها وخبرها نكرتان.

(٦) قال ابن هشام في قطر الندى: ولاتٌ لكن في الحين، ولا يُجمَعُ بينَ جزأَيْها، والغالبُ حذفُ المرفوع، نحو: ﴿وَلَاتِ جِبْنَ مَنَاصٍ﴾ (انظر: شرح قطر الندى ص ١٤٧).

(٧) اختلف النحاة في إعمال (لات) عمل ليس على أربعة أقوال:

الأول: هو مذهب الجمهور وسيبويه، بأنّها تعمل عمل (ليس).

الثاني: هو مذهب الأخفش والسيرافي، بأنّها لا تعمل شيئاً.

الثالث: وهو منسوب إلى الأخفش، بأنّها تعمل عمل لا النافية للجنس.

الرابع: هو مذهب الفراء والكوفيين، بأنّها حرف جرّ تخفض الأسماء. (انظر: الكتاب ٥٨/١، وشرح الكافية

٢٢٩-٢٣٠، وارتشاف الضرب ١٢١١-١٢١٢، وشرح الأشموني ٢٥٦/١، وجمع الهوامع ٤٠٠-٤٠٢).

(٨) في ق: زيد.



التاء<sup>(١)</sup> لتأنيث اللفظ، وحُرِّكَتْ للتخلص من التقاء الساكنين، وفُتِحَتْ تخفيفاً. قَالَ فِي الْأَوْضَحِ<sup>(٢)</sup>: وَعَمَلُهَا بِإِجْمَاعٍ مِنَ الْعَرَبِ انْتَهَى. [شروط عملها]

١/ ولكن لا تعمل إلا في الحين. نصّ عليه سيبويه<sup>(٣)</sup>، فأخذ بعضهم بظاهره، وقصر عملها على لفظ الحين. وقال بعضهم: المراد أساء الزمان؛ وهو ظاهر عبارة الأوضح<sup>(٤)</sup>، وكذا<sup>(٥)</sup> ابن مالك في التسهيل حيث قال<sup>(٦)</sup>: وتختص بالحين أو مرادفه. وصرّح في الشذور وشرحه<sup>(٧)</sup> بأنها تعمل في الحين بكثرة، وفي الساعة والأوان بقلّة، وهذا منه كالتوسط في المسألة.

٢/ ولا يجمع في كلام بين جزأها؛ أي: اسمها وخبرها لضعفها، بل لا بدّ من حذف أحدهما لصحة عملها. والغالب في كلامهم حذف اسمها المرفوع وبقاء المنصوب؛ نحو: ﴿وَلَاتَ جِئْنَ مَنَاصٍ﴾<sup>(٨)</sup>؛ أي: ليس الحين حين فرار. ومن غير الغالب / ٥٠ ب / عكسه، وعليه قرئ شذوذاً ﴿وَلَاتَ جِئْنَ مَنَاصٍ﴾<sup>(٩)</sup> بالرفع. قال بعضهم: وكان القياس أن

يكون هذا هو الغالب، بل كان ينبغي أن حذف المرفوع لا يجوز البتّة؛ لأنّ مرفوعها محمول على مرفوع ليس، ومرفوع ليس لا يحدّف، فهذا فرع تصرّفوا فيه ما لم يتصرّفوا في أصله<sup>(١٠)</sup>.

وأفهم [كلامه]<sup>(١١)</sup> أنّه لا يشترط في عملها تنكير معموليها<sup>(١٢)</sup>.

[رابعاً: إن النافية]

ولم يتعرّض لإن النافية؛ لأنّ إعمالها نادر كما في الأوضح<sup>(١٣)</sup> تبعاً لابن مالك<sup>(١٤)</sup>، بل ذهب الفراء<sup>(١٥)</sup> وأكثر البصريين إلى المنع<sup>(١٦)</sup>. وإعمالها لغة أهل العالية<sup>(١٧)</sup>؛ كقول بعضهم<sup>(١٨)</sup>: إن أخذ خيراً من أحدٍ إلّا بالعافية انتهى<sup>(١٩)</sup>. وقول الشاعر:

١١٣- إن هو مستولياً على أحدٍ إلّا على أضعف المجانين<sup>(٢٠)</sup>

(١) انظر: همع الهوامع ٤٠٢/١.

(٢) زيادة من ع وب وس.

(٣) في ع: معمولها.

(٤) انظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ١/٢٩١.

(٥) انظر: شرح التسهيل ١/٣٥٧.

(٦) انظر: همع الهوامع ١/١٢٤، وخزانة الأدب ٤/١٦٧.

(٧) خلافاً للكسائي والمبرد وأكثر الكوفيين وابن السراج والفارسي وابن جني وابن مالك وأبي حيان. (انظر: الكتاب ٣/١٢، والمقتضب ٢/٣٦٢، والأصول في النحو ١/٩٥، ٢/١٩٥، والجنى الداني ٢٠٩، وارتشاف الضرب ٣/١٢٠٧، وشرح الأشموني ١/٢٥٥، وهمع الهوامع ١/٣٩٤).

(٨) العالية: تطلق على ما فوق أرض نجد إلى تهامة، وإلى ما وراء مكة وما والاها، والعالية أيضاً قرى بظاهر المدينة، وهي العوالي. (انظر: القاموس المحيط للعلّاء).

(٩) انظر: ارتشاف الضرب ٣/١٢٠٨.

(١٠) سقطت انتهى من ق وس ود.

(١١) هذا بيت من المنسرح لقائل مجهول، ورد في المُقَرَّب ١/١٠٥، وتفسير البحر المحيط ١/٢٧٦، وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ١/٢٩١، وخزانة الأدب ٤/١٦٦.

والشاهد فيه: (إن هو مستولياً) حيث أعمل (إن) النافية عمل (ليس) فرفع بها الاسم (هو) ونصب خبرها (مستولياً).

(١) اختلف النحاة في ماهية (لات): فالجمهور على أنها حرف (لا) ولحقته التاء، كما في ثمّت، وذهب سيبويه إلى أنّه من تركيب الحرف مع الحرف مثل إنيّا، وذهب بعض النحاة إلى أنّها فعل ماضٍ بمعنى نَقَضَ، وقال ابن أبي الربيع إنّ أصلها ليس، أبدلت سينها تاء. (انظر: الكتاب ٢/٣٧٥، ومعاني القرآن للزجاج ٤/٢٤١، والجنى الداني ٤٨٨، وارتشاف الضرب ٣/١٢١٠، وشرح التصريح ١/٢٠٠، وهمع الهوامع ١/٣٩٩).

(٢) قال ابن هشام: وأما لات... وعملها واجب، وفي نسخة أخرى اعتمدها الأزهري في شرح التصريح قال ابن هشام: وعملها إجماع من العرب. (انظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ١/٢٨٧، وشرح التصريح ١/٢٠٠).

(٣) انظر: الكتاب ١/٥٧.

(٤) انظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ١/٢٨٧.

(٥) في ع: وكذلك.

(٦) انظر: شرح التسهيل ١/٣٥٧.

(٧) انظر: شرح شذور الذهب ص ٢٦٣.

(٨) سورة ص، من الآية ٣. وهي بنيامها ﴿كَرَّاهِلَكُنَّابِينَ قَلْبِهِمْ مِنْ قَرْنٍ فَنَادَوا وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾.

(٩) سورة ص، من الآية ٣. وهي بنيامها ﴿كَرَّاهِلَكُنَّابِينَ قَلْبِهِمْ مِنْ قَرْنٍ فَنَادَوا وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾، وقد قرأ أبو السمال برفع (حين)، وقرأ عيسى بن عمر بكسر (حين) وهي من الشواذ (انظر: الكتاب ١/٥٨، والكشاف ٤/٧٣، وتفسير البحر المحيط ٧/٣٦٧).

والنوع الثاني من أنواع النواسخ إِنَّ بالكسر والتشديد، وَأَنَّ بالفتح والتشديد؛ وهما موضوعان للتأكيد<sup>(٢)</sup>؛ أي: لتأكيد الحكم المُقترِن بأحدهما ونفي الشك عنه والإنكار له، ومن ثمَّ لا يُؤتى بهما إذا كان السامع خالي الذهن من<sup>(٣)</sup> الحكم والتردد فيه.

ويفترقان من حيث إِنَّ إِنَّ المكسورة لا تُغيِّرُ الجملة بدخولها عليها، وَأَنَّ المفتوحة تُصيِّرُها في حكم المفرد؛ ولهذا تقع الجملة المقرونة بها موقع الفاعل والمفعول والمجرور، فتؤول بمفرد.

وظاهر إطلاقه - غيره - أَنَّ إِنَّ لتوكيد الإيجاب والنفي، ويشهد له قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَظْلِمُ النَّاسَ شَيْئًا﴾<sup>(٤)</sup>، وهو الملائم لقول البيهقي<sup>(٥)</sup>: إِنَّ زيدا ليس بقائم، فيه توكيدان<sup>(٦)</sup>، لكن ذكروا في باب لا التبرئة ما يُنافي الإطلاق.

ولكنَّ بالتشديد<sup>(٧)</sup>؛ وهي موضوعة للاستدراك؛ وهو رفع توهم

(١) قال ابن هشام في قطر الندى: إِنَّ وَأَنَّ للتأكيد، ولكنَّ للاستدراك، وكأنَّ للتشبيه أو الظنَّ، وليتَّ للتمني، ولعلَّ للترجي أو الإشفاق أو التعليل. (انظر: شرح قطر الندى ص ١٤٧).

(٢) في ق: لتأكيد.

(٣) في ق: عن.

(٤) سورة يونس من الآية ٤٤.

(٥) منهم الإمام فخر الدين الرازي في كتابه نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز ص ٢٢٢.

(٦) والتوكيدان هما إِنَّ والباء في بقائم.

(٧) اختلف النحاة في ماهية لكنَّ، فذهب البصريون إلى أنها بسيطة، وذهب الفراء إلى أنها مركبة، وأصلها لكنَّ أَنَّ ثم طرحت (الهمزة) فكانت (لكن)، وذهب الكوفيون إلى أنها مركبة من (لا) و(إن) و(الكاف) زائدة، والهمزة محذوفة، وقيل غير ذلك. (انظر: شرح الفصل ٨/ ٧٩-٨٠، وارتشاف الضرب ٣/ ١٢٣٧، والجنى الداني ص ص ٦١٧-٦١٨).

يتولَّد<sup>(٨)</sup> من الكلام السابق رفعاً شبيهاً بالاستثناء<sup>(٩)</sup>، تقول: زيدٌ شجاعٌ، فيوهم إثبات الشجاعة لزيد إثبات الكرم له؛ لأنَّ من سمة<sup>(١٠)</sup> الشجاعة الكرم، فإذا أردت رفع هذا التوهم، تأتي بلكن فتقول: لكنَّه بخيلٌ، ٥١ أ / وقس<sup>(١١)</sup> على هذا النفي.

ولا بُدَّ أن يتقدَّمها كلامٌ إمَّا:

- مُناقِضٌ لِمَا بعدها؛ نحو: ما هذا ساكِنٌ<sup>(١٢)</sup> لكنَّه مُتحرِّكٌ.
- أو ضدُّ له؛ نحو: ما هذا أسودٌ لكنَّه أبيضٌ.
- أو خلافٌ له على الأصحَّ<sup>(١٣)</sup>؛ نحو: ما قام زيدٌ لكنَّ عمرًا شاربٌ.
- ويمتنع أن يكون مُمَّاثِلًا له باتِّفاق<sup>(١٤)</sup>؛ قاله<sup>(١٥)</sup> أبو حيان في النكت الحسان<sup>(١٦)</sup>. وقد تأتي للتوكيد؛ نحو: لو جاءني أحسنتُ إليه، لكنَّه لم يَجِئ<sup>(١٧)</sup>.

وكأَنَّ - بفتح الهمزة والتشديد - للتشبيه المؤكَّد عند الجمهور؛ لتركبها من الكاف المفيدة للتشبيه وأنَّ المفيدة للتأكيد، سواء كان خبرها جامداً أو<sup>(١٨)</sup> مُشتقاً، نحو: كأنَّ زيدا

(١) في ع: متولد.

(٢) لأن قولك: زيدٌ شجاعٌ لكنَّه بخيلٌ، بمعنى: زيد شجاع إلا أنه بخيل.

(٣) في ع: سجيّة، وفي س: شيمة، وفي د: شأن.

(٤) في ب: قيس.

(٥) في ع وب وس ود: ساكناً.

(٦) انظر: ارتشاف الضرب ٣/ ١٢٣٧، والجنى الداني ص ٦١٦.

(٧) فيمتنع نحو: ما زيدٌ قائمٌ لكنَّ عبد الله ليس بقائم.

(٨) في الأصل قال، والمثبت من ع وب وس.

(٩) النكت الحسان في شرح غاية الإحسان ص ٧٩، وانظر: المقرب ١/ ١٠٦، ومغني اللبيب ص ٣٨٣.

(١٠) لأن لو تفيد في هذا المثال عدم المجيء، وقوله: لكنَّه لم يَجِئ تفيد توكيد الخبر السابق.

(١١) في ع ود: أم.

وأما قولُ فرعونَ: ﴿لَعَلِّي أَبْلُغُ الْأَسْبَابَ﴾ (٣٦) أَسْبَابَ السَّمَوَاتِ ﴿٣٧﴾؛ فجَهْلٌ مِنْهُ أَوْ إِفْكٌ. قَالَ فِي الْمُغْنِيِّ، وَلَوْ عَبَّرَ بِالتَّوَقُّعِ لَكَانَ أَخْصَرَ؛ لِشُمُولِهِ لَهَا ذَكَرَ.

٣- أَوْ لِلتَّلْعِيلِ عَلَى رَأْيِ الْكَسَائِيِّ وَالْأَخْفَشِ؛ نَحْوُ: ﴿فَقُولَا لَهُ، قَوْلًا لِنَا لَعَلَّهُ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَى﴾ (٣٨)؛ أَيْ: لِكَيْ يَتَذَكَّرَ. وَهَذَا وَنَحْوُهُ عِنْدَ الْجُمْهُورِ لِلتَّرَجِّيِّ (٣٩).

٤- وَتَرُدُّ لِلْإِسْتِفْهَامِ عِنْدَ بَعْضِ الْكُوفِيِّينَ (٤٠)؛ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَمَا يَذُرُّكَ لَعَلَّهُ يَزَنُّ﴾ (٤١)، وَقَوْلِهِ - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ - لِبَعْضِ أَصْحَابِهِ، وَقَدْ خَرَجَ إِلَيْهِ مُسْتَعِجِلًا: «لَعَلَّنَا أَعْجَلْنَاكَ» (٤٢).

وَالْآيَةُ عِنْدَ الْمَانِعِ مَحْمُولَةٌ (٤٣) عَلَى التَّرَجِّيِّ، وَالْحَدِيثُ عَلَى الْإِشْفَاقِ.

[لَعَلَّ فِي لُغَةِ بَنِي عُقَيْلٍ]

وَعُقَيْلٌ نَجْرٌ بِهَا الْمُبْتَدَأُ (٤٤). وَهُمْ فِي لَامِهَا الْأَوَّلَى الْإِثْبَاتُ وَالْحَذْفُ، وَالثَّانِيَةِ الْفَتْحُ

(١) سورة غافر، من الآية ٣٦ و ٣٧. وَتَمَامُهَا: ﴿وَقَالَ فِرْعَوْنُ يَهْمُنُ آيُنِي صَرَحًا لَعَلِّي أَبْلُغُ الْأَسْبَابَ﴾ (٣٦) أَسْبَابَ السَّمَوَاتِ فَأَطَّلِعَ إِلَى إِلَهِ مُوسَى وَإِنِّي لأَظُنُّهُ كَذِبًا وَكَذَلِكَ دُرِيَ لِفِرْعَوْنَ سُوءُ عَمَلِهِ، وَصَدَّ عَنِ السَّبِيلِ وَمَا كَيْدُ فِرْعَوْنَ إِلَّا فِي تَبَابٍ ﴿٣٧﴾.

(٢) انظر: مغني اللبيب ص ٣٧٩.

(٣) سقطت أو يخشى من ع وب.

(٤) سورة طه، الآية ٤٤.

(٥) انظر: معاني القرآن للأخفش ٢/ ٤٤٥، والجنى الداني ص ٥٨٠، ومغني اللبيب ص ٣٧٩، وشرح الأشموني ١/ ٢٧١.

(٦) انظر: ارتشاف الضرب ٣/ ١٢٤٠، والجنى الداني ٥٨٠-٥٨١، ومغني اللبيب ص ٣٧٩.

(٧) سورة عبس، الآية ٣.

(٨) الحديث من رواية أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ مَرَّ عَلَى رَجُلٍ مِنَ الْأَنْصَارِ، فَأَرْسَلَ إِلَيْهِ، فَخَرَجَ وَرَأْسُهُ يَقُطِرُ، فَقَالَ: لَعَلَّنَا أَعْجَلْنَاكَ، قَالَ: نَعَمْ يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَالَ: إِذَا أَعْجَلْتَ أَوْ أَفْحَطْتَ فَلَا تُغْسِلْ عَلَيْكَ وَعَلَيْكَ الْوُضُوءُ، وَقَالَ ابْنُ بَشَّارٍ إِذَا أَعْجَلْتَ أَوْ أَفْحَطْتَ. (انظر: صحيح البخاري ١/ ٧٧ برقم ١٧٨، صحيح مسلم، كتاب الحيض برقم ٥٢١، ومسند أحمد ٣/ ٢١).

(٩) في ع: محمول.

(١٠) وعلى لغتهم قال كعب الغنوي في رثاء أخيه أبي المغوار:

فقلت: ادع أخرى وارفع الصوت جهرة  
لعلَّ أبي المغوار منك قريب

(انظر: الجنى الداني ٥٨٤، وشرح ابن عقيل ١/ ٢٣٦).

وَالْكَسْرُ (٤٥)، وَهِيَ [حِينَئِذٍ] (٤٦) غَيْرُ عَامِلِيَّةٍ عَمَلٌ إِنَّ كَمَا فِي الْمُغْنِيِّ (٤٧)، وَكَلَامُهُ فِي الْأَوْضَحِ (٤٨) يُشْعِرُ بِخِلَافِهِ.

[عَمَلٌ إِنَّ وَأَخَوَاتِهَا] (٤٩)

فَيَنْصَبْنَ (٥٠) - هَذِهِ الْأَحْرَفُ الْمُتَقَدِّمَةُ - الْمُبْتَدَأُ اتِّفَاقًا بِدُخُولِهَا عَلَيْهِ، وَيُسَمَّى اسْمًا لَهْنً، وَيَرْفَعْنَ الْخَبَرَ؛ أَيْ: خَبَرَ الْمُبْتَدَأِ، وَيُسَمَّى خَبْرًا لَهْنً. لَكِنْ يُشْتَرَطُ فِي اسْمِهَا مَا تَقَدَّمَ فِي اسْمِ كَانٍ وَأَخَوَاتِهَا.

[الْخِلَافُ فِي رَافِعِ خَبَرِهَا]

وَنِسْبَةُ الرَّفْعِ إِلَى هَذِهِ الْأَحْرَفِ هُوَ مَذْهَبُ الْبَصْرِيِّينَ.

وَأَمَّا الْكُوفِيُّونَ (٥١) فَذَهَبُوا إِلَى أَنَّ الْخَبَرَ مَرْفُوعٌ بِهَا كَانَ مَرْفُوعًا بِهِ قَبْلَ دُخُولِهَا؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَتَغَيَّرْ عَمَّا كَانَ عَلَيْهِ، وَلِهَذَا لَا يَجُوزُ: إِنَّ قَائِمًا زَيْدًا، وَلَوْ كَانَ مَعْمُولًا لَهَا لَجَازَ.

وَالْأَصَحُّ الْأَوَّلُ؛ لِأَنَّ لِهَذِهِ الْأَحْرَفِ شَبَهًا بِكَانٍ النَاقِصَةِ فِي لَزُومِ دُخُولِهَا عَلَى الْمُبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ، وَالِاسْتِغْنَاءِ بِهَا؛ فَعَمِلْنَ عَمَلَهَا مَعَكُوسًا لِيَكُونَ الْمُبْتَدَأُ وَالْخَبَرُ مَعَهُنَّ كَمَفْعُولٍ قُدِّمَ وَفَاعِلٍ أُخِّرَ، تَنْبِيهًا عَلَى الْفُرْعَانِ. وَلِأَنَّ مَعَانِيَهَا فِي الْأَخْبَارِ، فَكُنَّ كَالْعُمَدِ، وَالْأَسْمَاءِ

(١) قال المرادي: وفي لعل الجارة أربع لغات: لَعَلَّ، وَعَلَّ، وَلَعَلَّ، وَعَلَّ. (انظر: شرح التسهيل ١/ ٤٢٠، والجنى الداني ص ٥٨٦).

(٢) زيادة من ق وع وب ود.

(٣) حيث اعتبر المجرور بلعل في محل رفع بالابتداء، لتنزيل لعل منزلة حرف الجر الزائد نحو بحسبك درهم بجامع ما بينهما من عدم التعلق بعامل. (انظر: مغني اللبيب ص ٣٧٧).

(٤) قال ابن هشام: وعُقَيْلٌ تَحْيِيزٌ جَرَّ اسْمُهَا وَكُسِرَ لَامُهَا الْأَخِيرَةُ (انظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ١/ ٣٢٩).

(٥) قال ابن هشام في قطر الندى: فَيَنْصَبْنَ الْمُبْتَدَأُ اسْمًا لَهْنً، وَيَرْفَعْنَ الْخَبَرَ خَبْرًا لَهْنً. (انظر: شرح قطر الندى ص ١٤٧).

(٦) في ب: فتنصبين.

(٧) انظر: الإنصاف في مسائل الخلاف ١/ ١٧٦-١٨٥، وارتشاف الضرب ٣/ ١٢٣٧، وجمع الهوامع ١/ ٤٣١.

كالفضلات، فأعطيا إعراب العمد والفضلات. كذا قيل<sup>(١)</sup> في تقرير<sup>(٢)</sup> العلة، وهي متأية<sup>(٣)</sup> في ما الحجازية، ولم يتقدم<sup>(٤)</sup> منصوبها.

[مسألة في المعطوف على اسمها قبل استكمال الخبر]

ويبنى<sup>(٥)</sup> على هذا الخلاف خلاف في جواز العطف بالرفع<sup>(٦)</sup> على اسم إن قبل استكمال الخبر، فمن نسب الرفع لها منع العطف؛ لئلا / ٥٢ أ / يتوارد عاملان على معمول واحد، ومن منع أجاز العطف لانتفاء ذلك.

[أثر دخول ما الحرفية الزائدة على إن وأخواتها]<sup>(٧)</sup>

وما اقتضاه كلامه من نسبة العمل لمن محله إن لم يقترن<sup>(٨)</sup> بين ما الحرفية الزائدة؛ فإن

(١) قاله ابن مالك في التسهيل ونقله السيوطي في همع الهوامع. (انظر: شرح التسهيل ١/ ٣٨٧، وهمع الهوامع ١/ ٤٣١).

(٢) في ع: تقرّر.

(٣) في الأصل مأتية، والمثبت من ع وب وس.

(٤) في س ود: يقدم.

(٥) في ق: وينبنى.

(٦) اتفق النحاة على جواز مجيء توابع أسماء إن وأخواتها منصوبة، سواء استكمل الخبر أم لا، نحو: إن زيدا وعمرا قائما، أو إن زيدا قائم وعمرا، واختلفوا في مجيء التابع مرفوعا مراعاة لمحل (إن مع اسمها) كما يلي: / اشترط الجمهور لجواز العطف بالرفع على اسم إن شرطين: استكمال الخبر، وكون العامل أن أو إن أو لكن وعليه خرجوا قوله تعالى: ﴿أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ﴾، أي: ورسوله بريء أيضا.

ب/ وذهب الكوفيون إلى جواز العطف على موضع إن قبل تمام الخبر، ثم اختلفوا فالكسائي أجاز مطلقا، وقيد الفراء ليا يظهر فيه عمل إن، وخرجوا عليه قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِئِينَ... مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ﴾ حيث اعتبروا أن (الصابئون) اسم معطوف على محل اسم (إن) حتى قبل استكمال الخبر، وخرج الجمهور أدلة الفراء والكسائي على التقديم والتأخير، أي: والصابئون كذلك. (انظر: الإنصاف في مسائل الخلاف ١/ ١٨٥-١٩٥، وشرح جل الزجاجي ١/ ٤٦٦-٤٦٧، وشرح الكافية ٤/ ٣٥٨، وارتشاف الضرب ٣/ ١٢٨٨، وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ١/ ٣٥٨-٣٦٣).

(٧) قال ابن هشام في قطر الندى: إن لم تقترن بين ما الحرفية، نحو: ﴿إِنَّمَا اللَّهُ إِلَهٌ وَحْدٌ﴾، إلا لیت فيجوز الأمران (انظر: شرح قطر الندى ص ١٤٩).

(٨) في ق وس ود: تقترن.

اقرنت بين؛ نحو: ﴿إِنَّمَا اللَّهُ إِلَهٌ وَحْدٌ﴾، و﴿قُلْ إِنَّمَا يُوحِي إِلَيَّ أَنَّمَا إِلَهُكُمْ إِلَهٌ وَحْدٌ﴾، و﴿كَأَنَّمَا يُسَافُونَ إِلَى الْمَوْتِ﴾، و:

١١٥- ولكننا أسعى لمجد مؤنل.....<sup>(١)</sup>

و:

١١٦- ..... لعلها أضاءت لك النار الحمار المقيدا<sup>(٢)</sup>

بطل عملهن وجوبا؛ لزوال اختصاصها بالأسماء، ولهذا سُميت ما هذه<sup>(٣)</sup> كافة؛ لِكفها ما اقرن بها عن العمل.

[إعمال ليت مع ما]

ولا يُستثنى من ذلك إلا ليت؛ فيجوز حينئذ فيها<sup>(٤)</sup> الأمران، أي:

(١) سورة النساء، من الآية ١٧١. وهي بتمامها ﴿يَا أَهْلَ الْكِتَابِ لَا تَغْلُوا فِي دِينِكُمْ وَلَا تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ إِلَّا الْحَقَّ إِنَّمَا الْمَسِيحُ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ رَسُولُ اللَّهِ وَكَلِمَتُهُ أَلْقَاهَا إِلَى مَرْيَمَ وَرُوحٌ مِنْهُ فَآمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَلَا تَقُولُوا ثَلَاثَةٌ انْتَهُوا خِيراً لَكُمْ إِنَّمَا اللَّهُ إِلَهٌ وَحْدٌ سُبْحَانَهُ أَنْ يَكُونَ لَهُ وَلَدٌ لَهُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ وَكَفَى بِاللَّهِ وَكِيلاً﴾.

(٢) سورة الأنبياء، من الآية ١٠٨. وهي بتمامها ﴿قُلْ إِنَّمَا يُوحِي إِلَيَّ أَنَّمَا إِلَهُكُمْ إِلَهٌ وَحْدٌ فَهَلْ أَنْتُمْ مُسْلِمُونَ﴾.

(٣) سورة الأنفال، من الآية ٦. وهي بتمامها ﴿يُحْيِدُونَكَ فِي الْحَقِّ بَعْدَ مَا بَيَّنَّ كَأَنَّمَا يُسَافُونَ إِلَى الْمَوْتِ وَهُمْ يَنْظُرُونَ﴾.

(٤) صدر بيت من الطويل لامرئ القيس في ديوانه ص ٣٩، وشرح أبيات سيبويه ١/ ٣٨، والإنصاف في مسائل الخلاف ١/ ٨٤. وعجزه: وقد يدرك المجد المؤنل أمثالي

والشاهد فيه: (ولكننا أسعى) حيث دخلت (ما) الزائدة على (لكن) فأبطلت عملها واختصاصها.

(٥) البيت من الطويل للفرزدق في ديوانه ١/ ١٨٠، وشرح المفصل ٨/ ٥٧، والدرر اللوامع ٢٢/ ٢٠٨.

والبيت بتمامه:

أعذ نظراً يا عبد قيس لعلها أضاءت لك النار الحمار المقيدا

والشاهد: (لعلها أضاءت) حيث دخلت (ما) الكافة على (لعل) فألغت عملها واختصاصها.

(٦) سقطت هذه من ع.

(٧) سقطت فيها من ع.

■ الإعمال؛ وهو الأرجح<sup>(١)</sup> لبقائها على اختصاصها بالأسياء مع ما على الأصح<sup>(٢)</sup>.

■ والإهمال حملاً على أخواتها. وقد روي بهما قول النابغة:

١١٧ - قالت ألا ليتما هذا الحمام لنا .....

قال ابن مالك في شرح الكافية<sup>(٣)</sup>: ورفعهُ أقيس<sup>(٤)</sup>، وما اقتضاه كلامه من وجوب الإلغاء فيها عدا ليت، وجوازه فيها هو الراجح<sup>(٥)</sup>، وقيل بجوازه في الكل وهو ظاهر الألفية<sup>(٦)</sup>، وقيل بوجوب الإعمال في ليت<sup>(٧)</sup>.

(١) في ق: الراجح.

(٢) أجاز قدامى البصريين مجيء الفعل بعد ليتما، وخالفهم الفراء ومتأخرو البصريين حيث منعوا دخول ليتما على الجملة الفعلية؛ لأنها باقية على اختصاصها حتى بعد إهمالها (انظر: ارتشاف الضرب ٣/١٢٨٤، وجمع الهوامع ١/٤٦٠، وخزانة الأدب ١٠/٢٥٢).

(٣) صدر بيت من البسيط للناطقة الذبياني في ديوانه ص ٢٤، والكتاب ٢/١٣٧، والخصائص ٢/٤٦٠، والإنصاف في مسائل الخلاف ٢/٤٧٩. وعجزه: إلى حمامتنا، أو نصفه فقد اللغة: (قد) اسم فعل بمعنى يكفي أو اسم بمعنى كاف.

والشاهد فيه: (ليتما هذا الحمام) حيث روي (الحمام) مرفوعاً ومنصوباً، أما النصب فعل تقدير إعمال (ليت) وأن (ما) المتصلة بها زائدة غير كافية، وأما الرفع فعل تقدير إهمال (ليت) وإبطال عملها و(ما) المتصلة بها هي الكافة، وهذا من باب الجواز.

(٤) سقطت في شرح الكافية من ب.

(٥) انظر: شرح الكافية الشافية ١/٢١٣.

(٦) وقال بهذا جمهور البصريين ووافقهم السيوطي. (انظر: الكتاب ٣/١٢٩-١٣٠، وشرح جمل الزجاجي ١/٤٤٢-٤٤٣، وجمع الهوامع ١/٣٥٨-٣٥٩).

(٧) قال ابن مالك في الألفية: وَوَصَلَ (ما) بذى الحروف مُبْطِلٌ لإعمالها، وقد يبقى العمل - شرح ابن عقيل ١/٣١٤ - وقال بهذا الزجاج والزجاجي وابن السراج والزمخشري ووافقهم ابن مالك، لكن الزجاج أجازها في ليت ولعل وكأن فقط. (انظر: جمع الهوامع ١/٤٦٠، وشرح جمل الزجاجي ١/٤٤٢، وشرح التسهيل ١/٤١٩، وشرح الأشموني ١/٢٨٤).

(٨) قال به الفراء، حيث أوجب الإعمال في ليت ولعل (انظر: ارتشاف الضرب ٣/١٢٨٥، وجمع الهوامع ١/٤٦٠، وخزانة الأدب ١٠/٢٥٢).

[ما غير الحرفية الزائدة لا تؤثر في العمل]

وخرج بالحرفية:

أ - الاسمية، فلا تكف عن العمل؛ كقوله:

١١٨ - ..... ولكننا<sup>(١)</sup> يُقضى فسوف يكون<sup>(٢)</sup>

ب - ومثلها ما المصدرية؛ نحو: إِنَّمَا فعلتَ حسنٌ، أي: إِنَّ فَعَلَكَ حسنٌ. ويحملها<sup>(٣)</sup> قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا صَنَعُوا كَيْدَ سِحْرٍ﴾<sup>(٤)</sup>، وليس لك أن تُقدِّرها كافة؛ لأنَّ ذلك يُوجبُ نصبَ كيد.

ووقع في الشرح<sup>(٥)</sup> وفي بعض نسخ الأوضح<sup>(٦)</sup> الاستشهاد بقوله ولكننا يُقضى فسوف يكون<sup>(٧)</sup> لما الكافة، وهو غير ظاهر.

[تخفيف إن وأخواتها]<sup>(٨)</sup>

كأنَّ المكسورة<sup>(٩)</sup>، أي كما يجوز في إنَّ المكسورة ذلك حال كونها مُحْفَفةً مِنَ الثَّقیلة، بأن سَكَنَ<sup>(١٠)</sup>

(١) يعتبر وصل (ما) الاسم الموصول ولكن خطأ كتابياً، لأنَّ ما يُوصل بها هو الحرف فقط كافاً أو زائداً أو مصدرياً (انظر: أدب الكاتب لابن قتيبة ص ١٧١، وفن الإملاء للحموز ١/٤٠١-٤٠٢).

(٢) عجز بيت من الطويل للأفوه الأودي في الدرر اللوامع ٢/٤٠، وأيس في ديوانه، وبلا نسبة في أمالي القاضي ١/٩٩، وشرح التصريح ١/٢٢٥، والمقاصد النحوية ٢/٣١٥. وصدرة: فوائده ما فارقكم قالياً لكم. والشاهد فيه: (ولكن ما) حيث دخلت لكن على ما الموصولة فلم تكفها عن العمل، بل (ما) هي اسم لكن.

(٣) في ع: ويحملها.

(٤) سورة طه، من الآية ٦٩. وهي بتامها ﴿وَأَلْقَى مَا فِي بَيْتِكَ لَفَقَفَ مَا صَنَعُوا إِنَّمَا صَنَعُوا كَيْدَ سِحْرٍ وَلَا بَفْلَحٍ السَّاجِرُ حَيْثُ أَنْ﴾.

(٥) انظر: شرح قطر الندى ص ١٤٩.

(٦) انظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ١/٣٤٨. وفي هذه النسخة أكد أن (ما) فيه ليست الكافة.

(٧) سقطت فسوف يكون من ع وب وس ود.

(٨) قال ابن هشام في قطر الندى: كإنَّ المكسورة مُحْفَفةً، فأما لكن مُحْفَفةً فنهمل (انظر: شرح قطر الندى ص ١٥٣).

(٩) أي: (ليتما) يجوز إعمالها وإهمالها حملاً على إنَّ المخففة من الثَّقیلة؛ إذ يجوز إعمالها وإهمالها.

(١٠) في ق وب وس ود: أسكن.

نوتها، لكن الإهمال كثير؛ ليزوال اختصاصها بالأسماء. وإنما عملت قليلاً استصحاباً للأصل، وقد قرئ بها قوله تعالى: ﴿وَإِنْ كَلَّا لَمَا يُؤْفِقْتَهُمْ﴾<sup>(١)</sup>.

ويكثر كون الفعل الداخلة عليه ناسخاً، والأكثر فيه كونه ماضياً؛ نحو: ﴿وَإِنْ كَانَتْ لَكَبِيرَةً﴾<sup>(٢)</sup>، ﴿وَإِنْ وَجَدْنَا أَكْثَرَهُمْ لَفَتَقِينَ﴾<sup>(٣)</sup>، ووقوع غير الناسخ بعدها نادراً، والمضارع أندر، كقوله: ﴿إِنْ يَزِيْكَ لِنَفْسِكَ﴾، ٥٢ ب / وإن يشينك لهيه، وإذا أهملت لزم الخبر اللام في الغالب كما سيأتي؛ لئلا يتوهم كونها نافية.

### [لكن المخففة]

وأما لكن إذا كانت مخففة من الثقيلة فتهمل وجوباً؛ ليزوال اختصاصها بالأسماء، بدليل ﴿وَلَكِنْ كَانُوا هُمْ الظَّالِمِينَ﴾<sup>(٤)</sup>. وعن يونس والأخفش جواز الإعمال قياساً، وعن يونس<sup>(٥)</sup> أنه حكاة عن العرب.

(١) سورة هود، من الآية ١١١. وهي بنماها ﴿وَإِنْ كَلَّا لَمَا يُؤْفِقْتَهُمْ رَبُّكَ أَهْلَهُمْ إِنَّهُ بِمَا يَمْلِكُونَ خَبِيرٌ﴾.

قرأ نافع وابن كثير ووافقه ابن محيص بتخفيف نون إن وميم لما هنا على إعمال أن المخففة؛ وهي لغة ثابتة، واللام في ما داخلة في خبر إن وما موصولة وليوفيتهم صلة الموصول. وأجمعت السبعة على نصب كلاً. ومن القراءات الشاذة: قرأ أبي الحسن وأبان بن ثعلب ﴿وَإِنْ كُلُّ لَمَّا﴾ وقرأ حفص وورش والدوري والسوسي ﴿وَإِنْ كَلَّا لَمَا يُؤْفِقْتَهُمْ﴾. (انظر: تفسير البحر المحيط ٥/٢٦٦، وإتحاف فضلاء البشر ص ٣٢٦).

(٢) سورة البقرة، من الآية ١٤٣. وهي بنماها ﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ وَيَكُونَ الرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا وَمَا جَعَلْنَا الْقِبْلَةَ الَّتِي كُنْتَ عَلَيْهَا إِلَّا لِنَعْلَمَ مَنْ يَتَّبِعِ الرَّسُولَ مِمَّنْ يَنْقَلِبْ عَلَى عَقْبَيْهِ وَإِنْ كَانَتْ لَكَبِيرَةً إِلَّا عَلَى الَّذِينَ هَدَى اللَّهُ وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُضِلَّ عِبَتَكُمْ إِنَّكَ اللَّهُ غَالِيُ السَّاسِ لَرَوْفٌ رَّحِيمٌ﴾.

(٣) سورة الأعراف، من الآية ١٠٢. وهي بنماها ﴿وَمَا وَجَدْنَا لِأَكْثَرِهِمْ يَنْ عَهْدًا وَإِنْ وَجَدْنَا أَكْثَرَهُمْ لَفَتَقِينَ﴾. (٤) قال الفراء: كلام العرب أن يولوها الماضي. قالوا: وقد حكي: إن يزيك لنفسك وإن يشينك لهيه. (انظر: الأصول في النحو ١/٢٦٠، وشرح الكافية الشافية ١/٢٢٤).

(٥) سورة الزخرف، من الآية ٧٦. وهي بنماها ﴿وَمَا ظَلَمْنَاهُمْ وَلَكِنْ كَانُوا هُمْ الظَّالِمِينَ﴾.

(٦) انظر: ارتشاف الضرب ٣/١٢٧٤، والجنى الداني ص ٥٨٦، وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ١/٣٨١، وجمع الهوامع ١/٤٥٧.

### [أن المخففة]

وأما أن المفتوحة إذا خففت فتعمل وجوباً<sup>(١)</sup> كما إذا لم تخفف بخلاف المكسورة؛ لأنها أشبه<sup>(٢)</sup> بالفعل منها، قاله ابن مالك في شرح الكافية<sup>(٣)</sup>.

### [شروط تخفيف أن]

ولكن يجب في غير ضرورة:

١ - حذف اسمها، وكونه ضمير شأن. تتبع<sup>(٤)</sup> في هذا ابن الحاجب<sup>(٥)</sup>، وأما ابن مالك<sup>(٦)</sup> فلم يوجب ذلك، بل يجوز أن يكون غيره، وهو ظاهر عبارة المصنف في الشذور والأوضح<sup>(٧)</sup>.

٢ - وكون خيرها جملة - اسمية كانت أو فعلية -؛ لاشتغالها على المسند والمُسند إليه محافظة على الأصل، حيث لم يذكر الاسم.

وأما في الضرورة فلا يجب شيء مما تقدم؛ كقوله:

(١) قال ابن هشام في قطر الندى: وأما أن فتعمل، ويجب - في غير الضرورة - حذف اسمها ضمير الشأن، وكون خيرها جملة مفصلة - إن بدئت بفعل متصرف غير دعاء - بقَدْ أو تنفيس أو نفي أو كَو. (انظر: شرح قطر الندى ص ١٥٣).

(٢) في ع: المخففة.

(٣) خلافاً للكوفيين، حيث أوجبوا إعمالها إذا خففت، واشترط الفراء لتخفيفها أصلاً مجيء اسمها ضميراً فقط. (انظر: ارتشاف الضرب ٣/١٢٧٥، والجنى الداني ٢١٩).

(٤) طمست لأنه أشبه من ق.

(٥) انظر: شرح الكافية الشافية ١/٢٢٠.

(٦) في ع: تتبع.

(٧) انظر: شرح الكافية ٤/٣٤٢-٣٤٣.

(٨) انظر: شرح التسهيل ١/٤٢١.

(٩) انظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ١/٣٧٠، وشرح شذور الذهب ص ٣٦٨.

١١٩- بَأْنِكَ رَبِّيعٌ وَغَيْثٌ مَرِيحٌ وَأَنْتَ هُنَاكَ تَكُونُ السَّمَاءُ<sup>(١)</sup>

١- وَكُونُ الْجُمْلَةُ مَفْصُولَةٌ مِنْ أَنْ- إِنْ بُدِئَتْ بِفِعْلِ مُتَصَرِّفٍ غَيْرِ دُعَاءٍ- إِمَّا:

أ/ بِقَدْ؛ نَحْوُ: ﴿وَنَعْلَمَ<sup>(٢)</sup> أَنْ قَدْ صَدَقْتَنَا<sup>(٣)</sup>﴾.

ب/ أَوْ بِحَرْفِ تَنْفِيسٍ<sup>(٤)</sup>؛ نَحْوُ: ﴿عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ [مِنْكَ مَرْحِيٌّ]<sup>(٥)</sup>﴾، وَقَوْلُهُ:

١٢٠- فَاغْلَمَ فَعِلْمُ الْمَرْءِ يَنْفَعُهُ أَنْ سَوْفَ يَأْتِي كُلُّ مَا<sup>(٦)</sup> قُدِرَ<sup>(٧)</sup>

(١) البيت من المتقارب لجنوب بنت عجلان الهذلية في شرح شواهد مغني اللبيب ١/ ١٠٦، وشرح التصريح ١٣٢/ ١، وخزانة الأدب ١٠/ ٢٨٢، وبلا نسبة في أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ١/ ٣٧٠.

اللغة: الغيث المربع الزرع الخصب، والغيث هو الذخر والغيث.

والشاهد فيه: (بأنك ربيع... وأنت تكون) ففي العبارتين لجاء اسم (أن) المخففة ضمير مخاطب هو الكاف، لا ضمير شأن محذوف، وفي هذا ضرورة عند الجمهور وسانغ عند ابن مالك وغيره.

(٢) سقطت ونعلم من ق.

(٣) سورة المائدة، من الآية ١١٣. وهي بتمامها ﴿قَالُوا نُرِيدُ أَنْ نَمُنَ بِمَا نَعْبُدُ رَبَّنَا وَتَقْلَمَ فُلُوبُنَا وَنَعْلَمَ أَنْ قَدْ صَدَقَتُنَا وَنَكُونُ عَلَيْهِمْ مِنَ الشَّاهِدِينَ﴾.

(٤) طمست تنفيس في ق.

(٥) زيادة من ع.

(٦) سورة المزمل، من الآية ٢٠. وهي بتمامها ﴿إِنْ رَزَقَكَ يَوْمَئِذٍ نِعْمَ أَدْنَىٰ مِنْ كُلِّ أَلِيلٍ يُضَعِّفُهُ، وَنُكِّلُهُ، وَطَافَهُ مِنَ الَّذِينَ مَلَكَ، وَأَلَّهُ يَخْذِرُ أَلِيلَ وَالنَّهَارِ عَلَيْهِ أَنْ لَنْ تُخْصَوْهُ فَنَابَ عَلَيْكَ قَافِرُهُمْ مَا يَنْتَرُونَ مِنَ الْفَرِّ، إِنْ عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ مِنْكَ مَرْحِيٌّ وَآخَرُونَ يَقْرِئُونَ فِي الْأَرْضِ يَنْتَعُونَ مِنْ فَضْلِ اللَّهِ، وَآخَرُونَ يَقُولُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ قَافِرُهُمْ مَا يَنْتَرُونَ مِنْهُ، وَأَقْبَرُوا السَّلَاةَ وَآثَرُوا الزَّكَاةَ وَأَقْرَضُوا اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا وَمَا تُقِيمُوا لِأَنْفُسِكُمْ مِنْ خَيْرٍ يَجِدُوهُ عِنْدَ اللَّهِ هُوَ خَيْرٌ وَأَعْظَمُ أَجْرًا وَأَسْتَعْفِرُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾.

(٧) بعدها في ق قد.

(٨) البيت من الكامل، وهو بلا نسبة في مغني اللبيب ٢/ ٣٩٨، وشرح ابن عقيل ١/ ٣٢٤، والمقاصد النحوية ٣١٣/ ٢، والدرر اللوامع ٤/ ٣٠. (ورواية البيت في المصادر الأخرى واعلم).

والشاهد فيه: (أَنْ سَوْفَ يَأْتِي) حيث أتى بخبر أن المخففة من الثقيلة جملة فعلية، وليس فعلها دعاء، وقد فصل بين (أَنْ) وخبرها بحرف التنفيس (سوف).

ج/ أَوْ بِحَرْفِ تَنْفِيسٍ؛ نَحْوُ: ﴿وَحَسِبُوا أَلَّا تَكُونَ فِتْنَةً<sup>(١)</sup>﴾، ﴿عَلِمَ أَنْ لَنْ تُخْصَوْهُ<sup>(٢)</sup>﴾، ﴿يَحْسَبُ أَنْ لَمْ يَرَهُ أَحَدٌ<sup>(٣)</sup>﴾.

د/ أَوْ لَوِ الْاِمْتِنَاعِيَّةُ؛ نَحْوُ: ﴿أَنْ لَوْ نَشَاءُ أَصْبَنَهُمْ [يَذْنُوبِيهِمْ]<sup>(٤)</sup>﴾. وَقُلْ مَنْ ذَكَرَهَا مِنَ النَّحَاةِ<sup>(٥)</sup>.

وَرُبَّمَا جَاءَ ذَلِكَ بِلا فَصْلٍ؛ كَقَوْلِهِ:

١٢١- عَلِّمُوا أَنْ يُؤْمَلُونَ فَجَادُوا [قَبْلَ أَنْ يُسْأَلُوا بِأَعْظَمِ سُؤْلِ]<sup>(٦)</sup>

وَأَطْلَقَ النَّافِي هُنَا وَقِيدَهُ فِي الْأَوْضَحِ<sup>(٧)</sup> بَلا وَلَنْ وَلَمْ، فَاقْتَضَىٰ ذَلِكَ أَنَّهُ مَقْصُورٌ عَلَىٰ أَحَدِهَا.

(١) سقطت فتنة من ع.

(٢) سورة المائدة، من الآية ٧١. وهي بتمامها ﴿وَحَسِبُوا أَلَّا تَكُونَ فِتْنَةً فَعَمُوا وَصَمُوا ثُمَّ تَابَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ ثُمَّ عَمُوا وَصَمُوا كَثِيرٌ مِنْهُمْ وَاللَّهُ بِصِيرٍ بِمَا يَعْمَلُونَ﴾، قرأ أبو عمرو وحمة والكسائي ويعقوب وخلف برفع النون في (تكون) على اعتبار أن (أن) مخففة من الثقيلة، وقد جاءت مفصولة عن خبرها بلا النافية، واسمها ضمير شأن محذوف (وحسب): بمعنى يقرن. وقرأ الباقون بنصب (تكون) على أن (أن) هي الناصبة للمضارع (وحسب) عندئذ بمعنى الظن، لأنها - أي الناصبة للمضارع - لا تقع بعد يقين مطلقاً. (انظر: إتحاف فضلاء البشر ص ص ٢٥٥-٢٥٦).

(٣) سورة المزمل، من الآية ٢٠.

(٤) سورة البلد، الآية ٧.

(٥) زيادة من ق وس.

(٦) سورة الأعراف، من الآية ١٠٠. وهي بتمامها ﴿أَوَلَمْ يَهْدِ لِلَّذِينَ يَرِثُونَ الْأَرْضَ مِنْ بَعْدِ أَهْلِهَا أَنْ لَوْ نَشَاءُ أَصْبَنَهُمْ بِذُنُوبِهِمْ وَنَطْعُ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ فَهُمْ لَا يَسْمَعُونَ﴾.

(٧) منهم أبو حيان (انظر: ارتشاف الضرب ٣/ ١٢٧٧).

(٨) زيادة من د.

(٩) البيت من الخفيف، وهو بلا نسبة في أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ١/ ٣٧٣، وشرح ابن عقيل ١/ ٣٢٥، والمقاصد النحوية ٢/ ٢٩٤، والدرر اللوامع ٢/ ١٩٧.

الشاهد فيه: (أَنْ يُؤْمَلُونَ) حيث خففت أَنْ وجاء الخبر جملة فعلية فعلها متصرف غير دعائي، ولم يُفصل بينه وبين (أَنْ). (١٠) انظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ١/ ٣٧٢.

وأفهم كلامه أن الجملة إن بُدِثَ باسم أو فعلٍ جامِدٍ أو دُعائيٍّ لم تحتجْ إلى فاصلٍ بينها وبين أن؛ نحو: ﴿وَأَخِرُ دَعْوَتُهُمْ أَنْ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾<sup>(١)</sup>، ﴿وَأَنْ لَيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى﴾<sup>(٢)</sup>، ﴿وَالْحَمْدُ أَنْ غَضَبَ اللَّهُ عَلَيْهَا﴾<sup>(٣)</sup> في قراءة بعضهم.

[كَانَ الْمُخَفَّفَةُ]<sup>(٤)</sup>

وأما كأن إذا خُفِّفَتْ فَتَعْمَلُ / ٥٣ أ / وجوباً عند الجمهور<sup>(٥)</sup>؛ استصحاباً للأصل، وخملاً لها على أن المفتوحة، لكن تخالفها في أن خبرها لا يلزم كونه جملة، وفي أن اسمها لا يجب كونه ضمير شائن، ولا حذفه، بل يجوز إظهاره كما قال، ويقُلُّ ذكر اسمها في اللفظ؛ كقوله:

١٢٢ - ..... كأن طبية تعطو إلى وارق السلم<sup>(٦)</sup>

(١) في ع: دعاء.

(٢) في ع وب وس ود: محتج.

(٣) سورة يونس، من الآية ١٠. وهي بتمامها ﴿دَعْوَتُهُمْ فِيهَا سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ وَتَحْيَاتُهُمْ فِيهَا سَلَامٌ وَأَخِرُ دَعْوَتُهُمْ أَنْ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾.

(٤) سورة النجم، الآية ٣٩.

(٥) سورة النور، من الآية ٩. وهي بتمامها ﴿وَالْحَمْدُ أَنْ غَضَبَ اللَّهُ عَلَيْهَا إِنْ كَانَ مِنَ الصَّادِقِينَ﴾، قرأ نافع بتخفيف (أَنْ) و(غَضِبَ) كفعل، وهذا موطن الشاهد حيث دخلت (أَنْ) المخففة على فعل دعائي دون فاصل وهو موافق للقاعدة. وقرأ الباقون بتشديد (أَنْ) وحينئذ لا شاهد في الآية. (انظر: تفسير البحر المحیط ٦/ ٣٩٩).

(٦) قال ابن هشام في قطر الندى: وأما كأن فتعمل، ويقُلُّ ذكر اسمها، ويُفَصِّلُ الفعل منها بلم أو قد. (انظر: شرح قطر الندى ص ١٥٧).

(٧) في إعمال (كأن) المخففة أقوال: أحدها المنع وعليه الكوفيون، والثاني الجواز مطلقاً، والثالث الجواز في المضمَر فقط والرابع الوجوب مطلقاً وعليه الجمهور. (انظر: الإنصاف في مسائل الخلاف ١/ ١٩٥، وجمع الهوامع ٤٥٦-٤٥٧).

(٨) عجز بيت من الطويل، وقد اختلف في نسبه فهو لباغث بن صريم الشكري في الكتاب ٢/ ١٣٤، ولغيره في المقاصد النحوية ٢/ ٣٠١، وجمع الهوامع ٤٥٦/ ١. وصدره: ويوماً توافينا بوجهٍ مُقسَّم الشاهد فيه: (كأن ظلية) حيث جاءت (ظلية) اسم لكان وهو من التاليل. وقد روي البيت روايتين أخريين؛ برفع (ظلية) على اعتبار أنها مبتدأ (تعطو) الخبر، والجملة الاسمية خبر (كأن) واسمها ضمير شأن محذوف، وجر (ظلية) على اعتبار أن (كأن) مركبة من (الكاف) حرف الجر و(أن) الزائدة، و(ظلية) اسم مجرور.

في رواية<sup>(١)</sup> نصبٍ ظلية.

## [فصل خبر كأن إذا كان جملة فعلية]

ويُفَصِّلُ الفعل المتصرف الواقع بعدها، ولا يكون إلا خبرياً مفصلاً<sup>(٢)</sup> منها بأحد شيئين لا غير: إمّا بلم؛ نحو: ﴿كَانَ لَمْ تَقْنِ بِالْأَمْسِ﴾<sup>(٣)</sup>، أو قد؛ نحو:

١٢٣ - ..... فمحدورها كأن قد الس

فإن كان خبرها مفرداً أو جملة اسمية لم تحتجْ إلى فاصل؛ كقوله:

١٢٤ - وصدرٍ مُشرقٍ النحر كأن ثدياه<sup>(٤)</sup> حقان<sup>(٥)</sup>

(١) بعدها في ق من.

(٢) سقطت مفصلاً من ق وع وس ود.

(٣) سورة يونس، من الآية ٢٤. وهي بتمامها ﴿إِنَّمَا مَثَلُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا كَمَاءٍ أُنْزِلَتْ مِنْ السَّمَاءِ فَاتَّخِذَتْ يَوْءَ نَبَاتِ الْأَرْضِ وَمِمَّا يَأْكُلُ النَّاسُ وَالْأَنْعَامُ حَتَّى إِذَا أَغْذَيَا الْأَرْضَ زُرْعَتِهَا وَازْدَيَّتْ وَطَرَسَ أَهْلُهَا أَنَّهُمْ قَدْ زُودُوا عَلَيْهَا أَنَّهُمْ أَمْرًا لَيْلًا أَوْ نَهَارًا فَجَعَلْنَاهَا حَصِيدًا كَأَنْ لَمْ تَقْنِ بِالْأَمْسِ كَذَلِكَ نُفَصِّلُ الْآيَاتِ لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ﴾.

(٤) جزء من عجز بيت من الخفيف، مجهول القائل، ورد في شرح التسهيل ١/ ٤٢٦، وارتشاف الضرب ٣/ ١٢٨٠، وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ١/ ٣٧٩، والمساعد على تسهيل الفوائد ١/ ٣٣٢، وشرح الأشموني ١/ ٢٩٤، وتمامه: لا يهولسك اصطلاء لظى الحر ب، فمحدورها كأن قد الس

والشاهد فيه: كأن قد ألها حيث استعمل فيه (كأن) المخففة من الثقيلة، واسمها ضمير مستتر وخبرها جملة فعلية فعلها متصرف، وقد فصل عن (كأن) بقد.

(٥) في ق ود: تحتج.

(٦) في الأصل: سدياه، والمثبت من باقي النسخ.

(٧) عجز بيت من المهرج، وهو بيت بلا نسبة في الكتاب ٣/ ١٣٥، والإنصاف في مسائل الخلاف ١/ ١٩٧، وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ولسان العرب - أنن. وصدره: ووجهٍ مُشرقٍ الصدر

الشاهد فيه: (كأن ثدياه حقان) حيث رويت هذه العبارة بروايتين: الأولى تدييه على أنه اسم كان المخففة، وهذا قليل نظراً إلى حذف اسمها ومحجى خبرها جملة. والثانية ثدياه وهي موطن الشاهد، على أنه مبتدأ وخبره (حقان)، والجملة الاسمية في محل رفع خبر (كأن) واسمها ضمير شأن محذوف، ولم يؤت بفاصل لأن الخبر جملة اسمية.



وَيُرَوَّى: كَأَنَّ ثَدْيَيْهِ<sup>(١)</sup> حُقَانٍ.

وترك ذكر ليت ولعل؛ لأنهما لا يُخَفَّفَانِ. والحاصل أن ما خُفِّفَ<sup>(٢)</sup> من هذه الأحرف على ثلاثة أقسام:

١ - قسمٌ يجوزُ إلغاؤه؛ وهو إن المكسورة.

٢ - وقسمٌ يجبُ إلغاؤه؛ وهو لكن.

٣ - وقسمٌ يمتنعُ إلغاؤه؛ وهو أن المفتوحة، وكأن المُلَحَقَةَ بها.

[أحكام توسط خبر إن وأخواتها وتقدمه]<sup>(٣)</sup>

وهذه الأحرف لا يتوسط خبرهنَّ بينهنَّ وبين أسمائهنَّ؛ لِضَعْفِهِنَّ في العمل؛ لِعدم تصرُّفِهِنَّ، وإن عملن عمل الأفعال.

وكذا لا يتقدم عليهنَّ ولو ظرفاً لذلك<sup>(٤)</sup> - كما يفهم بالأولى - إلا إذا كان الخبر ظرفاً أو جازاً ومجروراً؛ فيجوزُ توسطُهُ لِتوسُّعِهِمْ فِيهِمَا مع تأخُّرِهِمَا عن العامل، نحو: ﴿إِنَّ فِي ذَلِكَ لَعِبْرَةً لِّعِبْرَةٍ﴾<sup>(٥)</sup> مِثَالٌ لِلْمَجْرُورِ، ﴿إِنَّ لَدَيْنَا أَنْكَالًا﴾<sup>(٦)</sup> مِثَالٌ لِلظرفِ<sup>(٧)</sup>.

(١) في الأصل سديه، والمثبت من باقي النسخ.

(٢) في ق وب وس: خُفِّفَتْ.

(٣) قال ابن هشام في قطر الندى: ولا يتوسط خبرهنَّ إلا ظرفاً أو مجروراً، نحو: ﴿إِنَّ فِي ذَلِكَ لَعِبْرَةً لِّعِبْرَةٍ﴾<sup>(٤)</sup> ﴿إِنَّ لَدَيْنَا أَنْكَالًا﴾ (انظر: شرح قطر الندى ص ١٦١).

(٤) أي: لِضَعْفِهِنَّ في العمل.

(٥) سورة آل عمران من الآية ١٣، وسورة النور من الآية ٤٤، وسورة النازعات من الآية ٢٦. وتام آية آل عمران ﴿قَدْ كَانَ لَكُمْ آيَةٌ فِي فِئَتَيْنِ الْتَقَتَا فِئَةٌ تُقَاتِلُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَأُخْرَى كَافِرَةٌ يَرَوْنَهُمْ مُمِلِّيْنَ رَأَى الْعَبْدُ النَّبِيَّ إِذْ يَخْلُقُ مِنْ يَدَيْهِ مِمَّنْ يَنْضَرُّهُ مَنْ يَشَاءُ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَعِبْرَةً لِّأُولِي الْأَبْصَارِ﴾. وتام آية النور ﴿يُقَلِّبُ اللَّهُ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَعِبْرَةً لِّأُولِي الْأَبْصَارِ﴾. وتام آية النازعات ﴿إِنَّ فِي ذَلِكَ لَعِبْرَةً لِّمَنْ يَخْشَى﴾.

(٦) سورة المزمل، من الآية ١٢. وهي بتمامها ﴿إِنَّ لَدَيْنَا أَنْكَالًا وَجَحِيمًا﴾.

(٧) في ق ود: الظرف.

وقد يجبُ ذلك لِعارض<sup>(١)</sup>؛ نحو: إِنَّ عِنْدَ هِنْدَ عَبْدَهَا، وإنَّ في الدارِ صاحبَهَا.

[أحكام تقدم معمول الخبر]

وكذا لا يجوزُ تقديمُ معمولِ خبرهنَّ عليهنَّ مُطلقاً<sup>(٢)</sup>، ولا إيلاًؤُهُ هُنَّ، إلا إذا<sup>(٣)</sup> كان ظرفاً [أو جازاً]<sup>(٤)</sup> أو مجروراً، فيجوزُ<sup>(٥)</sup> توسطُهُ بينَ الاسمِ والخبرِ مُطلقاً<sup>(٦)</sup>.

[حذف خبر إن وأخواتها]

ويجوزُ حذفُ خبرهنَّ إذا عَلِمَ مُطلقاً عند سيبويه<sup>(٧)</sup>، وقد يجبُ إذا سَدَّ مسدَّهُ واوُ المصاحبة<sup>(٨)</sup>، أو حال<sup>(٩)</sup>، أو مصدرٌ مُكسَّرٌ<sup>(١٠)</sup>، وبعدَ ليتِ شِعْري إذا أُردِفَ

(١) أي: يجب توسط خبر إن لأمر عارض؛ كاشتغال الاسم على ضمير يعود على الخبر كما في المثال الذي ذكره المؤلف.

(٢) فلا يقال: إِنَّ طَعَامَكَ زَيْدًا أَكَلْتُ.

(٣) في ع ود: إن.

(٤) زيادة مع ع.

(٥) في الأصل: ويجوز وهو تصحيف لأن المعنى لا يستقيم.

(٦) مثاله قول الشاعر:

فَلَا تَلْحَنِي فِيهَا فَإِنْ يَحُبُّهَا أَخَاكَ مَصَابُ الْقَلْبِ جَمٌّ بِلَايِلُهُ

(انظر: الكتاب ٢/١٣٣، وخزانة الأدب ٨/٤٥٣).

(٧) في الأصل: س وهو اختصار لسيبويه، انظر: الكتاب ١/١٤١. وخالف في ذلك الكوفيون فاشتروا لجواز حذف

الخبر المعلوم أن يكون الاسم نكرة، وخالف الفراء فاشتراط التكرير، نحو: إِنَّ زَيْدًا وَإِنَّ عَمْرًا، أي: إِنَّ لَنَا. (انظر:

الأصول في النحو ١/٢٥٨، والخصائص ٢/٣٧٤، وارشاف الضرب ٣/١٢٤٩، وجمع الهوامع ١/٤٣٥).

(٨) نحو: إِنَّكَ مَا وَخِرَآ، أي: إِنَّكَ مع خير، وما زائدة (انظر: جمع الهوامع ١/٤٣٦).

(٩) نحو:

إِنْ اخْتَارَكَ مَا تَبْغِيهِ ذَائِقَةً بِاللَّهِ مُسْتَظْهِراً بِالْحَزْمِ وَالْجَلْدِ

(انظر: الدرر اللوامع ٢/١٧٥، وجمع الهوامع ١/٤٣٦).

(١٠) نحو: إِنَّ زَيْدًا سَيَرًا سَيَرًا، أي: إِنَّ زَيْدًا يسير سيرا، فحذف الفعل وجعل تكرار المصدر بدلا منه. (انظر:

شرح الكافية الشافية ١/٢١١).

باستفهام<sup>(١)</sup>، قاله في الكافية<sup>(٢)</sup> الكبرى<sup>(٣)</sup>.

[حذف اسم إن وأخواتها]

وأما حذف الاسم<sup>(٤)</sup> فخاص بالضرورة - كما صححه ابن عصفور<sup>(٥)</sup> -، وجزم به في سبك المنظوم<sup>(٦)</sup>، ومن جوزه اختياراً<sup>(٧)</sup> / ٥٣ ب / خصه بضمير الشأن غالباً.

[فتح همزة إن وكسرهما]

واعلم أن لهزمة إن ثلاث حالات: وجوب الكسر إن لم يسد المصدر مسدها ومسد معموليها<sup>(٨)</sup>، ووجوب الفتح إن سد ذلك، وجواز الأمرين إن صح الاعتباران.

(١) نحو:

ألا ليت شعري كيف حادث وصلها وكيف تراعي وصلة المتغيب

(انظر: ديوان امرئ القيس ص ٤٢، والدرر اللوامع ١٧٥/٢) والخبر محذوف تقديره: ليت شعري بكذا ثابت أو موجود.

(٢) في ق: الكفاية.

(٣) انظر: شرح الكافية الشافية لابن مالك ١/ ٢١١-٢١٢.

(٤) نحو قول الفرزدق:

فلو كنت ضيياً عرفت قرابتي ولكن زنجي عظيم المشافر

أي: ولكنك زنجي. (انظر: ديوان الفرزدق ص ٤٨١، والكتاب ١٣٦/٢، والإنصاف في مسائل الخلاف ١/ ١٨٢).

(٥) في مسألة حذف الاسم مذاهب ستة ذكر اثنين في المتن، وهذا تمامها:

أ - أنه حسن مطلقاً ما لم يؤد حذفه إلى أن يلي إن وأخواتها فعل.

ب - أنه حسن في الشعر فقط، ما لم يؤد حذفه إلى أن يلي إن وأخواتها فعل.

ج - أنه حسن مطلقاً إن لم يؤد الحذف إلى أن يلي إن وأخواتها اسم يصح عملها فيه، نحو: إن في الدار قام زيد.

د - أن حذف الاسم خاص بـ إن دون سائر أخواتها. (انظر: شرح جل الزجاجي ١/ ٤٥٠-٤٥٢، وارتشاف

الضرب ٣/ ١٢٤٥-١٢٤٨، وجمع الهوامع ١/ ٤٣٧-٤٣٨، وخزانة الأدب ١٠/ ٤٤٥).

(٦) لم أستطع الوقوف على هذا الكتاب سبك المنظوم وفك المختوم لابن مالك لعدم توافره.

(٧) وهم الجمهور، نحو: إن بك زيد مأخوذ أي: إنه، ومن غير الغالب حذف اسمها إن لم يكن ضمير شأن، نحو:

فليت دفعتم الهم عني ساعة أي: فليتك. (انظر: الكتاب ٢/ ١٣٢، وارتشاف الضرب ٣/ ١٢٤٦).

(٨) في ق: معمولها.

[كسر همزة إن]<sup>(١)</sup>

وعلى الحالة الأولى اقتصر المصنف، وذكر من صورها أربعة؛ فقال: وتكسر إن:

١ / إذا وقعت في الابتداء - أي في ابتداء الكلام حقيقة أو حكماً - نحو: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ﴾<sup>(٢)</sup>، ﴿أَلَا إِنَّكَ أَوْلَىٰ بِآلِ اللَّهِ﴾<sup>(٣)</sup> إذ لو فتحت لصارت مبتدأ بلا خير؛ ليتأولها بالمفرد، وهو لا يستقل<sup>(٤)</sup> الكلام به<sup>(٥)</sup>.

٢ / وبعد القسم؛ أي بأن تقع جواباً<sup>(٦)</sup> له، سواء وجد معه اللام؛ نحو: ﴿وَالْقُرْآنَ الْحَكِيمَ﴾<sup>(٧)</sup> إِنَّكَ لَئِنْ أَلْمَسْتَلِينَ<sup>(٨)</sup> أم لا<sup>(٩)</sup> كما في: ﴿وَالْكِتَابِ الْمُبِينِ﴾<sup>(١٠)</sup> إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ<sup>(١١)</sup>؛ لأن جواب القسم يجب أن يكون جملة. ولا يُعارض ما هنا إجازة الوجهين بعد فعل القسم؛

(١) قال ابن هشام في قطر الندى: وتكسر إن في الابتداء؛ نحو: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ﴾<sup>(١٢)</sup>، وتعد القسم؛ نحو: ﴿حَمْدُ الْكِتَابِ الْمُبِينِ، إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ﴾<sup>(١٣)</sup>، والقول؛ نحو: ﴿قَالَ إِنِّي عَبْدُ اللَّهِ﴾<sup>(١٤)</sup>، وقبل اللام؛ نحو: ﴿وَاللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لِرَسُولِهِ﴾<sup>(١٥)</sup>. (انظر: شرح قطر الندى ص ١٦٣).

(٢) سورة يوسف، من الآية الثانية وهي بتامها ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾<sup>(١٦)</sup>، وسورة القدر من الآية الأولى. وهي مثال على الابتداء الحقيقي.

(٣) سورة يونس من الآية ٦٢. وهي مثال على الابتداء الحكمي لوجود (ألا) الاستثنائية. وهي بتامها ﴿أَلَا إِنَّ أَوْلِيَاءَ اللَّهِ لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾<sup>(١٧)</sup>.

(٤) في ع: يستعمل.

(٥) في باقي النسخ به الكلام.

(٦) سقطت أي: بأن تقع جواباً من ع.

(٧) سورة يس، الآيتان الثانية والثالثة.

(٨) خلافاً للكوفيين والمبرد والبغداديين الذين يميزون فتحها في جواب القسم إذا لم يكن في خبرها اللام، وردّه الرضي قائلاً: وفيه بُعد، إذ لا يقع المفرد الصريح جواباً للقسم. (انظر: الأصول في النحو ١/ ٢٧٩، وشرح الكافية ٤/ ٣٤٣، وارتشاف الضرب ٣/ ١٢٥٦).

(٩) سورة الدخان، من الآيتين الثانية والثالثة. وهما وما قبلها ﴿حَمِّمْ﴾<sup>(١٨)</sup> وَالْكِتَابِ الْمُبِينِ<sup>(١٩)</sup> إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ بُرُؤِكُمْ<sup>(٢٠)</sup> إِنَّا كُنَّا مُنْذِرِينَ<sup>(٢١)</sup>.

حيث لا لام معه كما في الأوضح وغيره<sup>(١)</sup>، نحو [قوله]<sup>(٢)</sup>:  
 ١٢٥ - أو تحلفي بربك العليّ أني أبو ذئب لك الصبي<sup>(٣)</sup>

لأن من فتحها لم يجعلها جواباً للقسم.

٣/ وبعد القول؛ بأن تقع مع معموليها<sup>(٤)</sup> محكية به؛ نحو: ﴿قَالَ إِنِّي عَبْدُ اللَّهِ﴾<sup>(٥)</sup>، لأن تحكي القول لا يكون إلا جملة أو ما يؤدي معناها، فإن وقعت بعد القول غير محكية [به]<sup>(٦)</sup> وجب كسرها في<sup>(٧)</sup> نحو: ﴿وَلَا يَخْزَنُكَ قَوْلُهُمْ إِنَّ الْعِزَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا﴾<sup>(٨)</sup>، وفتحها في نحو: أخضك بالقول أنك صالح، ونحو: أنقول<sup>(٩)</sup> أن زيدا عاقل.

٤/ وقبل اللام الابتدائية المتعلقة للعامل عن العمل؛ نحو: ﴿وَاللَّهُ يَعْلَمُ أَنَّكَ لَرَسُولُهُ﴾<sup>(١٠)</sup>، لوجود اللام؛ إذ لو فتحت إن لزم تسليط العامل عليها، ولا لالام الابتداء لها صدر الكلام،

(١) انظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ١/ ٣٤٠. وقد جاز الوجهان بعد فعل القسم الذي لا لام بعده على اعتبارين، الأول: جواز كسر همزة إن إذا قدرتها ومعموليها جواباً للقسم، والثاني: جواز فتح همزة إن إذا قدرتها ومعموليها مخلوقاً عليه مسبقاً بحرف جر محذوف. وعلة الجواز تعود إلى أن العرب يأتون بعد جملة القسم بأحد شيئين: المحلوف عليه أو جواب القسم. (انظر: عدة السالك إلى أوضح المسالك ١/ ٣٤٢).

(٢) زيادة من ق.

(٣) البيت من الرجز لرؤبة في ملحق ديوانه ص ١٨٨، والمقاصد النحوية ٢/ ٣٣٢، وبلا نسبة في شرح التسهيل ١/ ٤٠٦، وشرح ابن عقيل ١/ ٣٠٢.

والشاهد فيه: أي حيث يجوز فتحها، والتقدير: أو تحلفي على كوني أباً لهذا الصبي، ويجوز كسرها على اعتبار أنها ومعموليها جملة لا محل لها من الإعراب لأنها جواب للقسم.

(٤) في ع: يفتحها.

(٥) في ع: معمولها.

(٦) سورة مريم، من الآية ٣٠. وهي بتمامها ﴿قَالَ إِنِّي عَبْدُ اللَّهِ آتَنِي الْكِتَابَ وَجَعَلَنِي نَبِيًّا﴾.

(٧) زيادة من ق.

(٨) سقطت في من ب.

(٩) سورة يونس، من الآية ٦٥. وهي بتمامها ﴿وَلَا يَخْزَنُكَ قَوْلُهُمْ إِنَّ الْعِزَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا هُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ﴾.

(١٠) في ع: أنقله.

(١١) سورة المنافقون، من الآية ١. وهي بتمامها ﴿إِذَا جَاءَكَ الْمُنَافِقُونَ قَالُوا لَنْ نَبْهُتَكَ لَنْ نُسْئِلَ لِرَسُولِ اللَّهِ وَاللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُ وَاللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ الْمُنَافِقِينَ لَكَاذِبُونَ﴾.

وما لهُ صدرُ الكلام لا يعمل ما قبله فيها بعده، وهذه اللام - وإن تأخرت لفظاً لِمَانَعِ<sup>(١)</sup> - فرتبتها التقديم على إن.

٥/ وتُكسر أيضاً إذا وقعت في أول الجملة المخبر بها عن اسم العين<sup>(٢)</sup>.

٦-٩/ وفي أول الصلة، والصفة، والجملة الحالية، والمُضاف إليها ما يختص<sup>(٣)</sup>

بالجمل<sup>(٤)</sup> كما ذُحِثُ<sup>(٥)</sup>.

وقضية كلام ابن الحاجب في كافيته<sup>(٦)</sup> وجوب الفتح / ٥٤ أ / بعدما يختص بالجمل.

### [الخلافاً في دخول حيث على المفرد]

قال بعض العلماء<sup>(٧)</sup>: والأوجه جواز الوجهين بعد حيث: الكسر باعتبار كون المضاف إليه جملة، والفتح باعتبار كونه في معنى المصدر. ولزوم إضافتها إلى الجملة لا يقتضي وجوب الكسر؛ لأن الأصل في المضاف إليه أن يكون مفرداً<sup>(٨)</sup>. وامتناع إضافتها إلى المفرد إنما هو في اللفظ لا في المعنى، على أن الكسائي جَوَزَ إضافتها

(١) المانع هنا هو مجيء إن التوكيدية، فحتى لا يدخل المؤكد على مثله أخرت اللام، نحو: إن زيدا لصادق.

(٢) نحو: زيد إنه منطلق. وهذا التركيب يمنعه الكوفيون خلافاً للبصريين (انظر: معاني القرآن للفراء ٢/ ٢١٨، وجمع الهوامع ١/ ٤٣٩).

(٣) في س: تختص.

(٤) في ع: بالجملة.

(٥) مثال الصلة: ﴿وَأَتَيْنَهُ مِنَ الْكَوْزِ مَا إِنَّ مَفَاحَهُ لَسَتْ بِالْمُصْبَكِ﴾ - القصص ٧٦ -، ومثال الصفة: مررت بصديق إنه فريخ، ومثال الحال: ﴿كَمَا أَخْرَجَكَ رَبُّكَ مِنْ بَيْتِكَ بِالْحَقِّ وَإِنَّ فَرِيقًا مِنَ الْمُؤْمِنِينَ لَكَرِهُونَ﴾ - الأنفال: ٥ -.

ومثال المضاف إليه: اجلس حيث إن زيدا جالس، على اعتبار أن حيث لا تضاف إلا إلى الجمل (انظر: ارتشاف

الضرب ٣/ ١٢٥٦، وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ١/ ٣٣٤-٣٣٦، وجمع الهوامع ١/ ٤٣٩).

(٦) انظر: شرح الكافية ٤/ ٣٤٢.

(٧) هو أبو عبد الله محمد بن علي القاياني (-٨٥٠هـ). (انظر: حاشية الحمصي ٢/ ٢٧، ومعجم المؤلفين ١١/ ٦٠).

(٨) في ع: منفرداً.

إليه<sup>(١)</sup>، ومن ثم قال المُرادِي<sup>(٢)</sup>: ويتخرَّجُ الفتحُ على مذهبِ الكسائي. وعلى ذلك ينبغي جوازُهما أيضاً بعدَ إذْ، ويؤيِّدُهُ جوازُهما في إذا الفجائية مع اختصاصِهما بالجملة<sup>(٣)</sup>.

### [فتح همزة إن]

تتمَّة: تُفْتَحُ أَنْ وجوباً إذا وقعت فاعلاً<sup>(٤)</sup>، أو نائباً عنه<sup>(٥)</sup>، أو مفعولاً به<sup>(٦)</sup> غيرَ محكية<sup>(٧)</sup>، أو مبتدأ<sup>(٨)</sup>، أو خبراً عن اسم<sup>(٩)</sup> معنى غير قول ولا صادقي عليه<sup>(١٠)</sup> خبرها<sup>(١١)</sup>، أو مجرورة بحرف أو بها<sup>(١٢)</sup> لا يختص بالجملي<sup>(١٣)</sup>، أو تابعة لشيءٍ من ذلك<sup>(١٤)</sup>.

### [جوازُ فتح همزة إن وكسرها]

وتُكْسَرُ إنَّ أو تُفْتَحُ إذا وقعت بعدَ إذا الفجائية<sup>(١٥)</sup>، أو فاء الجزاء<sup>(١٦)</sup>، أو أما<sup>(١٧)</sup>، أو لا جرَمَ<sup>(١٨)</sup>، أو واو مسبوقه بمفرد صالح للعطف عليه<sup>(١٩)</sup>، أو وقعت في موضع التعليل<sup>(٢٠)</sup>، أو خبراً عن قول<sup>(٢١)</sup> وخبرها قول، وفاعل القولين واحد<sup>(٢٢)</sup>، وقد بسط في الأوضح<sup>(٢٣)</sup> الكلام على هذه الأمور.

(١) نحو قول الشاعر: إذا أتته عبدُ القفا واللاهزم قُروِي بالكسر على عدم التأويل وبالفتح على معنى: إذا عبوديته حاصلة.

(٢) نحو قوله تعالى: ﴿مَنْ عَمِلْ مِنْكُمْ سُوءًا بِجَهْدِكُمْ ثُمَّ تَابَ مِنْ بَعْدِهِ، وَأَصْلَحَ فَأَنَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ - الأنعام: ٥٤ - فالكسر على معنيهِ غفور رحيم دون تأويل، والفتح على تأويل المصدر؛ أي: فالغفران والرحمة حاصلان. وقد قرئ بها (انظر: تفسير البحر المحيط ١٤٤/٤، وإتحاف فضلاء البشر ص ٢٦٤).

(٣) نحو: أما أنك فاضل، فالكسر على أنها حرف افتتاح بمنزلة ألا، والفتح على أنها بمعنى أحقاً - انظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ١/٣٤٤ -.

(٤) نحو: ﴿لَا جَرَمَ أَنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ﴾ - النحل: ٢٣ - فالفتح على أنَّ (جرَم) فعل ماضٍ بمعنى (وَجَبَ) (وَأَنَّ) وصلتها فاعل، والكسر على أنَّ (لا جرم) لفظة قسم.

(٥) نحو: ﴿إِنَّ لَكَ أَلَّا تَجُوعَ فِيهَا وَلَا تَعْرِى﴾ (١٧) وَأَنَّكَ لَا تَظْمَأُ فِيهَا وَلَا تَصْحَى - طه: ١١٨ و ١١٩ - فالكسر على الاستئناف، أو بالعطف على جملة (إنَّ) الأولى، والفتح بالعطف على (أَن لا تجوع).

(٦) نحو: ﴿إِنَّا كُنَّا نَبِيْلٌ نَدْعُوهُ إِنَّهُ هُوَ الْبَرُّ الرَّحِيمُ﴾ - الطور: ٢٨ - قرئ بالفتح على تقدير لام العلة، وبالكسر على أنه تعليل مُستأنف. (انظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ١/٣٤٠، وإتحاف فضلاء البشر ص ٥١٩).

(٧) سقطت عبارة أو خبراً عن قول من ع.

(٨) نحو: قولي أتى أحمد الله فالكسر على أنَّ خبر (قولي) جملة (إني أحمد الله) ولم نحتاج إلى رابط لأن الخبر هو نفس المبتدأ في المعنى. والفتح على أنَّ الخبر مفرد (حمد الله).

(٩) انظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ١/٣٣٨-٣٤٤. وقد أسقط المؤلف هنا موضعين من مواضع الجواز هما: أ - بعد (حتى) باعتبارها ابتدائية فتكسر بعدها، وباعتبارها جارة أو عاطفة فتفتح أن بعدها.

ب - بعد فعل قسم، ولا لام بعدها، نحو: حلفت إن زيدا قائم، فالكسر على أنه جملة جواب قسم، والفتح على تقدير على قبل أن وصلتها، والبصريون يوجبون في هذه المسألة الكسر فقط. (انظر: ارتشاف الضرب ٣/١٢٥٦، ١٢٦٠، وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ١/٣٤٢).

(١) ومن إضافتها إلى المفرد قول الفرزدق: بيض المواضي حيث لي العائم (انظر: شرح المفصل ٩٢/٤، ومصابيح المغاني ص ٢٤٣، ومغني اللبيب ص ١٤١، خزنة الأدب ٦/٥٥٣).

(٢) انظر: توضيح المقاصد والمسالك ١/٥٢٧.

(٣) في ق وب وس: بالجملي.

(٤) نحو قوله تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَكْفِهْهُمُ أَنَّا أَنْزَلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ﴾ - العنكبوت ٥١ -.

(٥) نحو قوله تعالى: ﴿قُلْ أُوْحَىٰ إِلَيَّ أَنَّهُ اسْتَمَعَ نَفَرٌ مِّنَ الْجِنِّ﴾ - الجن: ١ -.

(٦) سقطت به من ق وع وب وس.

(٧) نحو قوله تعالى: ﴿وَلَا تَخَافُوكَ أَنْتُمْ أَشْرَكْتُمْ بِاللَّهِ﴾ - الأنعام: ٨١ -.

(٨) نحو قوله تعالى: ﴿وَمِنَ الْيَتِيمِ إِنَّكَ تَرَى الْأَرْضَ خَالِيَةً﴾ - فصلت: ٣٩ - ويحمل على المبتدأ ما كان أصله مبتدأ، نحو: كان عندي أنك فاضل.

(٩) طُمت عن اسم من ق.

(١٠) سقطت عبارة ولا صادق عليه خبرها من ع.

(١١) نحو: اعتقادي أنه فاضل خلافاً ل قولي إنك فاضل لأن الجملة قصد حكاية لفظها فهي نفس المبتدأ في المعنى فلا تحتاج إلى رابط، فوجب كسر همزة إن. وخلافاً ل اعتقاد زيد إنه حق لأن الرابط بين المبتدأ والخبر الجملة هو اسم إن العائد على (زيد).

(١٢) طُمت بها من ق.

(١٣) مثال المجرور بالحرف قوله تعالى: ﴿ذَلِكَ يَأْنِ اللَّهُ هُوَ الْحَقُّ﴾ - الحج: ٦ - ومثال المجرور بالإضافة إلى المفرد قوله: ﴿يَنْتَلِ مَا أَنْتُمْ نَاطِقُونَ﴾ - الذاريات ٢٣ -.

(١٤) ويشمل الإتيان بالعطف والبدل، فمثال العطف قوله تعالى: ﴿أَذْكُرُوا نِعْمَتِيَ الَّتِي أَنْمَتُ عَلَيْكُمْ وَأَنِّي فَضَّلْتُكُمْ عَلَى الْكَافِرِينَ﴾ - البقرة: ٤٧ - حيث عطف (أني فضلتكم) على (نعمتي)، ومثال البدل قوله تعالى: ﴿وَأَذِيعُكُمْ اللَّهُ إِحْدَى أَلْفًا يَفْتَنِي أَهْلَكُمْ﴾ - الأنفال: ٧ -، حيث أبدلت (أهل لكم) من (إحدى).

ويجوز دخول اللام الابتدائية عند إرادة المبالغة في التأكيد على:

١/ ما - أي: الذي أو شيء - تأخر:

أ - من خير إن المكسورة - وإن تقدم معموله - نحو: إني لَوَزَّرْتُ، وإن زيدا لأبوه قائم. فلو قدّم الخبر امتنع دخول اللام عليه<sup>(٢)</sup>، كما لو كان مع تأخيره متفياً<sup>(٣)</sup> أو ماضياً متصرفاً خالياً من قد<sup>(٤)</sup>، وهذه اللام هي الداخلة على المبتدأ<sup>(٥)</sup>.

وإنما أُخِّرَتْ مع الخبر كراهة اجتماع حرفي تأكيد؛ وتسمى اللام المُرَحَلَّة. ورُحِلَتْ دونَ إنَّ لئلا يتقدّم معمولها عليها.

ب - أو من اسمها عن خيرها؛ نحو: ﴿لَا تَكُنْ فِي ذَلِكَ لَعِينَةً لِّلْأَوَّلِينَ﴾<sup>(٦)</sup> ﴿لَا تَكُنْ فِي ذَلِكَ لَعِينَةً لِّلْأَوَّلِينَ﴾<sup>(٧)</sup>. ولا يكون الخبر في ذلك إلا ظرفاً أو مجروراً.

ج - أو عن معمول خيرها؛ نحو: إنَّ فيكَ لَزَيْدًا رَاغِبٌ.

وعبارة بعضهم<sup>(٨)</sup> تقتضي أنَّ تأخر الاسم عن<sup>(٩)</sup> الخبر شرط في دخول اللام عليه، وليس كذلك. بل الشرط أن لا تلي<sup>(١٠)</sup> إنَّ<sup>(١١)</sup>؛ لئلا يُجمَعَ بين حرفي تأكيد كما مثلنا.

٢/ أو ما توسَّطَ / ٥٤ ب / بين الخبر والاسم، أو بين الاسم وغيره من:

أ/ معمول الخبر؛ نحو: إنَّ زيدا لَطَعَامَكَ أَكَلٌ، وإنَّ في الدارِ لَعِنْدَكَ زَيْدًا<sup>(١٢)</sup> جالسٌ. فلو أُخِّرَ عن الخبر امتنع دخولها عليه<sup>(١٣)</sup>؛ كما لو كان مع توسُّطه حالاً<sup>(١٤)</sup>، أو الخبر غير هـ الح

(١) سقطت لأولي الأبصار من ع وب ود.

(٢) سورة آل عمران، من الآية ١٣، وسورة النور من الآية ٤٤. وتام آية آل عمران ﴿قَدْ صَبَّحْتَ لَكُمْ آيَةً فِي فَتَاتِي الْأَنْتَقَا وَفَتْةَ تَنْتِيلٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَأَخْرَجَ كَافِرَةٌ يَرْوَنَّهُمْ مِّنَ الْعَمِيقِ وَاللَّهُ يُؤَيِّدُ بَصُرَهُ مَن يَشَاءُ﴾. ﴿لَا تَكُنْ فِي ذَلِكَ لَعِينَةً لِّلْأَوَّلِينَ﴾. وتام آية النور ﴿فَلْيَلْبِ اللَّهُ الْبَلَّ وَالنَّهَارَ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَعِبْرَةً لِّأُولِي الْأَبْصَارِ﴾.

(٣) كابن مالك والمرادي وابن عقيل، قال ابن مالك: وتصحُّب الواسط معمول الخبر والفصل واسماً حلَّ قبله الخبر.

(٤) انظر: توضيح المقاصد والمسالك ١/ ٥٣٢، وشرح ابن عقيل ١/ ٣١١، ٣١٣.

(٥) في الأصل على، والمثبت من باقي النسخ.

(٦) بدءاً من هذا الموضع إلى نهاية الورقة ساقط من س.

(٧) في ق و د: يلي.

(٨) خلافاً للكسائي الذي أجاز دخول اللام على الاسم غير مفصول بشيء، فحكى عن العرب: خرجت فإذا إن

لغراباً، قال أبو حيان: وهذا شاذ. (انظر: ارتشاف الضرب ٣/ ١٢٦٣).

(٩) في ع: زيد.

(١٠) نحو: إنَّ زيدا لَطَعَامَكَ، وأجاز الزجاج كما في الارتشاف دخولها عليه بشرط أن تدخل على الخبر أيضاً،

نحو: إنَّ زيدا لقائمٌ لفي الدار، وجاء في شرح جل الزجاجي إسناد هذا الرأي للمبرد، وعكسه للزجاج.

(انظر: شرح جل الزجاجي ١/ ٤٤٠، وارتشاف الضرب ٣/ ١٢٦٤)

(١١) نحو: إنَّ زيدا ضاحكاً مُقْبِلٌ، وأجاز ذلك بعضهم، فيقول: إنَّ زيدا لضاحكاً مُقْبِلٌ. (انظر: ارتشاف الضرب

٣/ ١٢٦٥).

(١) قال ابن هشام في قطر الندى: ويجوز دخول اللام على ما تأخر من خير إن المكسورة، أو اسمها، أو ما توسَّط من معمول الخبر أو الفصل، (انظر: شرح قطر الندى ص ١٦٤).

(٢) لأنَّ لام الابتداء لا تدخل على خبر إنَّ إلا بثلاثة شروط: كونه مؤخراً ومثباً وغير ماضٍ، نحو ﴿إِنَّ رَبِّي لَسَمِيعٌ الدُّعَاءُ﴾ - إبراهيم: ٣٩ - ﴿وَأَنَّ رَبَّكَ لَيَعْلَمُ﴾ - النمل: ٧٤ - بخلاف نحو: ﴿إِنَّ لَدَيْنَا أَنْكَالًا وَجَحِيمًا﴾ - المزل: ١٢ - بسبب تقدم الخبر، ونحو: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَظْلِمُ النَّاسَ شَيْئًا﴾ - يونس: ٤٤ - لأنَّ الخبر منفي، ونحو: ﴿إِنَّ اللَّهَ أَصْلَفُ﴾ - آل عمران: ٣ - بسبب كون الخبر فعلاً ماضياً. (انظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ١/ ٣٤٤-٣٤٦).

(٣) المثال مقتبس من ألفية ابن مالك، والبيت بتمامه: (وبعد ذات الكسر نصحبُ الخبر لأم ابتداء، نحو: إني لَوَزَّرْتُ) والوزر: هو المعتصم والمُلجأ الذي يُستعان به (انظر: شرح ابن عقيل ١/ ٣٥٠، والمعجم الوسيط - وزر)

(٤) نحو: إنَّ في البيت رجلاً، فلا يُقال: إنَّ لفي البيت لرجلاً.

(٥) نحو: إنَّ زيدا لن يقوم، أو لا يقوم، أو ما يقوم (انظر: ارتشاف الضرب ٣/ ١٢٦٣).

(٦) نحو: إنَّ زيدا قام، فلا يُقال إنَّ زيدا لقام، وأجاز ذلك الكسائي وهشام على إضمار قد. (انظر: ارتشاف الضرب ٣/ ١٢٦٤، وشرح الأشموني ١/ ٢٨٢، وشرح التصريح ١/ ٢٢٣).

(٧) هذا رأي الجمهور، وذهب الكسائي إلى أنها لام تأكيد للخبر، وذهب الفراء وهشام وأبو عبد الله الطوال إلى أنَّ اللام جوابٌ للقسم، والقسم قبل إنَّ محذوف. (انظر: الجنى الداني ص ١٣٠، وارتشاف الضرب ٣/ ١٢٦٣،

ومغني اللبيب ٣٠١-٣٠٢).

فإن أُعْمِلَتْ<sup>(١)</sup> أو ظهر المَعْنَى لوجود قرينة رافعة لاحتمال النفي: لفظية بأن يكون الخبر منفياً؛ نحو: إن زيدا لن يقوم، أو معنوية؛ كأن يكون الكلام سيقاً للمدح، كقوله:

١٢٩- أنا ابنُ أباة الضَّيْمِ من آلِ مالكٍ وإنْ مالِكُ كانتْ كرامَ المعادين<sup>(٢)</sup>

لم يجب دخولها، بل قد يجب تركها كالمثال<sup>(٣)</sup> المذكور.

[الخلاف في تحديد دلالة اللام الفارقة]

وقضية كلامه في الشرح<sup>(٤)</sup> أن هذه اللام / ٥٥ / هي لام الابتداء، وبه صرح في الأوضح، وهو مذهب سيويه واختاره ابن مالك<sup>(٥)</sup>.

وذهب بعضهم إلى أنها لام أخرى أُجْتُلبِت للفرق<sup>(٦)</sup>.

وثمره الخلاف تظهر فيما إذا تقدّم عليها فعل قلبي؛ كقوله - عليه الصلاة والسلام -:

«قد علمنا إن كنتَ لمُؤمناً»<sup>(١)</sup>. فمن جعلها لام الابتداء كسر همزة إن، ومن جعلها لاماً أخرى فتحتها<sup>(٢)</sup>.

~~[لا النافية للجنس]~~<sup>(٣)</sup>

ومثل إن المُشَدَّدة في نصب الاسم ورفع الخبر لا النافية للجنس؛ لمشابهتها لها<sup>(٤)</sup> في التوكيد، ولزوم الصدر، والدخول على الجملة الاسمية.

وتُسمَّى لا<sup>(٥)</sup> التبرئة؛ لأنها تدل على نفي الجنس، فكأنها تدل على البراءة منه.

[محترزات التسمية]

وخرج بالنافية لا الناهية؛ فإنها تختص بالمضارع، والزائدة؛ فلا تعمل شيئاً، وهي التي دخولها في الكلام كخروجها.

(١) الحديث من رواية أنسَاء بنت أبي بكر الصديق أنها قالت: أتيت عائشة زوج النبي ﷺ حين خيفت الشمس، فإذا الناس قيام يصلون، وإذا هي قائمة تضي. فقلت: ما للناس؟ فأشارت بيدها نحو السماء، وقالت: سبحان الله. فقلت: آية. فأشارت برأسها أن نعم. قالت: ففقت حتى تجلاني الغشي، وجعلت أصب فوق رأبي السماء، فحمد الله رسول الله ﷺ وأثنى عليه، ثم قال: ما من شيء كنت لم أراه إلا قد رأيته في مقامي هذا حتى الجنة والنار، ولقد أوجي إلي أنكم تفتنون في القبور مثل أو قريباً من فئة الدجال - لا أدري أيتهما قالت أنسَاء - يؤتى أحدكم فيقال له: ما علمك بهذا الرجل؟ فأما المؤمن أو المؤمنة - لا أدري أي ذلك قالت أنسَاء - فيقول: هو محمد رسول الله، جاءنا بالبينات والهدى فأجبنا وأمنّا واتبعنا. فيقال له: ثم صالحاً، قد علمنا إن كنت لمؤمناً. وأما المنافق أو المنافقة - لا أدري أيتهما قالت أنسَاء - فيقول: لا أدري سمعت الناس يقولون شيئاً فقلته. (انظر: موطأ مالك، كتاب صلاة الكسوف، باب ما جاء في صلاة الكسوف، برقم ٤٣٣، والمعجم الكبير ١١٧/٢٤، برقم ٣١٥).

(٢) لأن لام الابتداء من ألفاظ الصدارة فتعلق عمل الفعل القلبي، أما إن كانت لا ما أخرى فلا تعلق العمل القلبي، فتفتح همزة إن، ليكون المصدر المؤول من أن وما بعدها في محل مفعولي علم. (انظر: ارتشاف الضرب ٣/١٢٧٢).

(٣) قال ابن هشام في قطر الندى: ومثل إن لا النافية للجنس، لكن عملها خاص بالكرات المتصلة بها، نحو: لا صاحب علم ممقوت، ولا عشرين درهماً عندي (انظر: شرح قطر الندى ص ١٦٦).

(٤) سقطت لها من ق.

(٥) سقطت لا من ع.

(١) في ع: أهملت، وهو تصحيف بين.

(٢) البيت من الطويل للطرمح في ديوانه ص ٥١٢، والدرر اللوامع ١٩٣/٢، وبلا نسبة في أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ٣٦٧/١.

(٣) الشاهد فيه: (وإن مالك كانت) حيث ترك لام الابتداء (الفارقة) جوازاً، لأن قرينة المدح تفيد كون (إن) مخففة من الثقيلة لا نافية.

(٤) وهو قوله إن زيدا لن يقوم.

(٥) انظر: شرح قطر الندى لابن هشام ص ١٦٤.

(٦) انظر: الكتاب ١٣٩/٢، والجنى الداني ص ١٢٨، وشرح التسهيل ٤١٦/١، وارتشاف الضرب ٣/١٢٦٢، وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ٣٦٦/١.

(٦) أي: للفرق بين الكلام الذي يكون جواباً لكلام مضى على الجحد، نحو: ما زيد قائم، فتقول: إن زيدا لقائم، وبين ما لا يكون جواباً، بل مستأنف أخبار كما هو عند الفراء. أو إنها للفرق بين إن وإن النافية إذا خُفِّت إن وأهملت، كما هو عند الفارسي وابن أبي العافية والشلوبين، وابن أبي الربيع. (انظر: شرح جل الزاجي ٤٣٩/١، والنوطة ٢٣٢-٢٣٣، وارتشاف الضرب ٣/١٢٧٢، ١٢٦٢، وجمع الهوامع ٤٥١/١).

أ - فَإِنْ كَانَ مُفْرَدًا لَفْظًا وَمَعْنَى، أَوْ لَفْظًا فَقَطْ، أَوْ جَمَعَ تَكْسِيرَ لُذْكَرٍ أَوْ مُؤَنَّثٍ<sup>(١)</sup> يُبَيَّنُ عَلَى الْفَتْحِ، كَمَا فِي نَحْوِ: لَا رَجُلَ، وَلَا قَوْمَ، وَلَا رَجَالَ، وَلَا هُنُودَ فِي الدَّارِ، وَمِنْهُ نَحْوُ: «لَا مَانِعَ لِمَا أُعْطِيَ، وَلَا مُعْطِي لِمَا مَنَعَتْ».

ب - وَبُيِّنَ عَلَيْهِ<sup>(٢)</sup>، أَوْ عَلَى الْكَسْرِ مَعَ عَدَمِ التَّنْوِينِ عِنْدَ الْجُمْهُورِ إِنْ كَانَ يَمَّا جُمِعَ بِالْفِ وَتَاءٍ كَمَا فِي نَحْوِ: لَا مُسْلِمَاتٍ. وَقَدْ رُويَ بِهَا قَوْلُهُ:

١٣٠ - إِنَّ الشَّبَابَ الَّذِي يَجُذُّ عَوَاقِبُهُ<sup>(٣)</sup> فِيهِ نَلْدٌ وَلَا لَذَاتٍ لِلشَّيْبِ<sup>(٤)</sup>

فَالْكَسْرُ اسْتِصْحَابًا لِلْأَصْلِ، وَالْفَتْحُ نَظَرًا لِلْأَصْلِ فِي بِنَاءِ الْمُرَكَّبَاتِ. قَالَ الْمُصَنِّفُ: وَهُوَ أَرْجَحُ<sup>(٥)</sup>، وَالتَّزْمَةُ ابْنُ عُصْفُورٍ<sup>(٦)</sup>.

(١) فِي ق: لَمُؤَنَّث.

(٢) جُزْءٌ مِنْ حَدِيثِ طَوِيلٍ عَنِ الْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَقُولُ فِي دُبُرِ كُلِّ صَلَاةٍ مَكْتُوبَةٍ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، لَهُ الْمُلْكُ وَلَهُ الْخَلْقُ، وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ. اللَّهُمَّ لَا مَانِعَ لِمَا أُعْطِيَ، وَلَا مُعْطِي لِمَا مَنَعَتْ وَلَا يَنْفَعُ ذَا الْجَدِّ مِنْكَ الْجَدُّ. (انظر: صحيح البخاري، كتاب الأذان، باب الذكر بعد الصلاة، رقم ٧٩٩، وصحيح مسلم ٣٤٣/١ برقم ٤٧١، وسنن الدارمي ٣٤٤/١ برقم ١٣١٣).

(٣) أَي: الْبِنَاءُ عَلَى الْفَتْحِ، وَقَالَ بِهِ الْمَازَنِيُّ وَالْفَارِسِيُّ وَالرَّمَانِيُّ وَالصَّقَلِيُّ، وَذَهَبَ بَعْضُ النُّحَاةِ الْمُتَقَدِّمِينَ وَابْنُ خَرُوفٍ إِلَى كَسْرِ التَّاءِ وَالتَّنْوِينِ، وَهَذَا يَتَحَقَّقُ فِي الْمَسْأَلَةِ ثَلَاثَةَ آرَاءٍ. (انظر: المسائل الحليات ٣١٠-٣١٢، والخصائص ٣/٣٠٥، وارتشاف الضرب ٣/١٢٩٧، وشرح التصريح ١/٢٣٩).

(٤) سَقَطَ صَدْرُ الْبَيْتِ مِنْ قِوَعٍ وَبِوَدٍ.

(٥) الْبَيْتُ مِنَ الْبَسِيطِ لِسَلَامَةِ بَنِ جَنْدَلٍ فِي دِيَوَانِهِ ص ٩١، وَخَزَانَةُ الْأَدَبِ ٢٧/٤، وَالدَّرَرُ اللَّوَامِعُ ٢/٢٢٤. وَالشَّاهِدُ فِيهِ: (وَلَا لَذَاتٍ لِلشَّيْبِ) حَيْثُ جَاءَ اسْمُ لَا جَمْعَ مُؤَنَّثًا سَالِمًا، وَقَدْ رُويَ بِوَجْهَيْنِ: بِالْبِنَاءِ عَلَى الْكَسْرِ نِيَابَةً عَنِ الْفَتْحَةِ، وَالْبِنَاءِ عَلَى الْفَتْحِ، وَهَذَا جَائِزٌ فِي اللَّغَةِ.

(٦) فِي ع: الْأَرْجَحُ.

(٧) أَي: الْفَتْحُ (انظر: مغني اللبيب ص ٣١٤).

(٨) انظر: الْمُقَرَّبُ ١/١٩٠.

ج - وَبُيِّنَ عَلَى الْبِنَاءِ - عَلَى الْأَصَحِّ<sup>(١)</sup> - إِنْ كَانَ مُثْنًى أَوْ مُجْمُوعًا عَلَى حَدِّهِ، كَمَا فِي نَحْوِ: لَا رَجُلَيْنِ وَلَا مُسْلِمَيْنِ عِنْدَنَا<sup>(٢)</sup>.

[أَوْجُهُ إِعْرَابٍ لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ<sup>(٣)</sup>]

وَقَدْ تَقَدَّمَ أَنَّ لَا إِذَا تَكَرَّرَتْ كَانَ عَمَلُهَا جَائِزًا لَا وَاجِبًا.

فَلِذَلِكَ قَالَ: وَلَكَ فِي نَحْوِ: لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ، مِنْ كُلِّ تَرْكِيبٍ تَكَرَّرَتْ فِيهِ لَا وَاسْمُهَا مُفْرَدٌ:

١/ فَتُحُ الْأَوَّلُ مِنَ الْأَسْمَيْنِ، وَإِذَا<sup>(٤)</sup> فَتَحَتْهُ فِيهِ الثَّانِي ثَلَاثَةَ أَوْجِهٍ:

أ/ الْفَتْحُ عَلَى إِعْمَالٍ لَا الثَّانِيَةِ؛ نَحْوُ: ﴿فَلَا رَفَتْ وَلَا قُسُوفٌ﴾<sup>(٥)</sup>، بِالْفَتْحِ فِيهِمَا، وَالكَلَامُ حِينَئِذٍ جَمَلَتَانِ.

ب/ وَالنَّصْبُ عَلَى جَعْلِهَا زَائِدَةً، وَعَطْفُ الْأِسْمِ بَعْدَهَا عَلَى مَحَلِّ اسْمٍ لَا قَبْلَهَا، فَإِنَّ مَحَلَّهُ نَصْبٌ، نَحْوُ:

١٣١ - لَا نَسَبَ الْيَوْمَ وَلَا خُلَّةً<sup>(٦)</sup> .....

(١) خِلَافًا لِلْمَبْرَدِ، حَيْثُ اعْتَبَرَهُمَا مُعْرَبَيْنِ. (انظر: الْمُقْتَضِبُ ٤/٣٦٦، وَشرح الكافية ٢/١٨٦-١٨٧، وَارتشاف الضرب ٣/١٢٩٦، وَهَمْعُ الْهَوَامِعِ ١/٤٦٧).

(٢) فِي عِوَسٍ وَد: عِنْدَكَ.

(٣) قَالَ ابْنُ هِشَامٍ فِي قَطْرِ النَّدَى: وَلَكَ فِي نَحْوِ لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ: فَتْحُ الْأَوَّلِ لَا وَفِي الثَّانِي: الْفَتْحُ وَالنَّصْبُ وَالرَّفْعُ كَالصَّفَةِ فِي نَحْوِ: لَا رَجُلٌ ظَرِيفٌ لَا وَرَفْعُهُ؛ فَيَمْتَنِعُ النَّصْبُ (انظر: شرح قطر الندى ص ١٦٨).

(٤) فِي ع وَإِنْ، وَفِي سٍ فَإِذَا.

(٥) سُورَةُ الْبَقَرَةِ، مِنَ الْآيَةِ ١٩٧. وَهِيَ بِتَمَاهِمَا ﴿الْحَيُّ أَشْهَرُ مَعْلُومَتٍ فَمَنْ وَضَّ فِيهِكَ الْحَيَّ فَلَا رَفَتْ وَلَا قُسُوفٌ وَلَا حِدَالَ فِي الْحَيِّ وَمَا تَفَعَّلُوا مِنْ خَيْرٍ يَسْلَمَهُ اللَّهُ وَكَسَرُوا قَلْبَكَ خَيْرَ الزَّادِ الْقَوِيُّ وَأَتَقَوْنَ يَتَأَذَّرُ﴾.

(٦) صَدْرُ بَيْتٍ مِنَ السَّرِيعِ لَأَنَسِ بْنِ الْعَبَّاسِ بْنِ مَرْدَاسٍ فِي الْكِتَابِ ٢/٢٨٥، وَشرح التصريح ١/٢٤١، وَالدَّرَرُ اللَّوَامِعُ ٦/١٧٥. وَعِجْزُهُ: اتَّسَعَ الْخَرْقُ عَلَى الرَّافِعِ.

وَالشَّاهِدُ فِيهِ: (وَلَا خُلَّةً) حَيْثُ نَصَبَ عَلَى تَقْدِيرِ أَنْ تَكُونَ (لَا) زَائِدَةً لِلتَّأَكِيدِ، وَيَكُونُ (خُلَّةً) مَعْطُوفًا بِالرَّوَاوِ

عَلَى مَحَلِّ اسْمٍ (لَا) الْأَوَّلِ وَهُوَ النَّصْبُ. وَخَصَّ يُونُسَ وَجَمَاعَةَ تَنْوِينِ (خُلَّةً) بِالضَّرُورَةِ، وَاعْتَبَرُوا أَنَّ (لَا)

الثَّانِيَةِ عَامِلَةٌ عَمَلُ إِنَّ. وَالْعَطْفُ عِنْدُنَا مِنْ بَابِ جَمْعَةٍ عَلَى جَمْلَةٍ. (انظر: أَوْضَحُ الْمَسَالِكِ إِلَى أَلْفِيَةِ ابْنِ مَالِكٍ ٢/٢٠).

بنصب الثاني، والكلام حينئذ جملة واحدة<sup>(١)</sup>.

ج/ والرفع على إعمالها عمل ليس أو زيادتها<sup>(٢)</sup>، وعطف ما بعدها على محل لا الأولى مع اسمها؛ فإن موضعها<sup>(٣)</sup> رفع بالابتداء<sup>(٤)</sup> لأنهما<sup>(٥)</sup> بالتركيب صارا كالشيء الواحد، وحق الاسم المخبر عنه أن يرفع بالابتداء. والكلام على إعمالها عمل ليس جملتان<sup>(٦)</sup>.

وهذه الأوجه الثلاثة جائزة في الثاني أيضاً، إذا كان اسم لا الأولى مُعرباً؛ نحو: لا غلام رجل ولا / ٥٦ / امرأة.

[أوجه إعراب التابع لاسم لا]

١/ كالصفة<sup>(٧)</sup> إذا كانت مُفردة مُتصلة باسم لا المبني؛ كما في نحو: لا رجل ظريف، ولا ماء<sup>(٨)</sup> ماء بارداً عندنا<sup>(٩)</sup>.

أ - فالفتح على أن الصفة والموصوف رُكبا تركيب خمسة عشر، ثم أُدخلت لا عليهما بعد أن صارا كاسم واحد.

ب - والنصب على إتباع الصفة لمحل اسم لا.

(١) لأن الثاني خلة معطوف على محل اسم لا وهو النصب.

(٢) زيادتها لتأكيد نفي لا الأولى.

(٣) في س: موضعها.

(٤) في ع: على الابتداء.

(٥) في س: لأنها بالتركيب صار.

(٦) لأنه لا يجوز أن يُقدر الخبر لها لا النافية للجنس ولا العاملة عمل ليس جميعاً، لئلا يلزم اجتماع عاملين على معمول واحد ليسا متباينين في الأثر. (انظر: حاشية الحمصي ٣٥/٢)

(٧) أي: إعراب الاسم بعد لا الثانية المحتمل لثلاثة أوجه كإعراب الصفة لاسم (لا) المبني.

(٨) سقطت ماء من ق و ع وس ود.

(٩) تعتبر (ماء) الثانية نعتاً لـ (ماء) الأولى، وقد سَوَّغ مجيئه نعتاً مع أنه اسم جامد كونه موصوفاً بـ (بارداً)، ولذلك اعتبر إعراب (ماء) الثانية توكيداً خطأ، لأن (الماء) الثاني ليس عين الأول بدليل وصفه بالبرودة. (انظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ٢/٢٤٣ وشرح التصريح ١/٢٤٣).

ج - والرفع على إتباعها لمحل لا مع اسمها.

٢/ وكالصفة في ذلك التوكيد اللفظي المتصل<sup>(١)</sup>.

٣/ وأما البدل فإن كان نكرة فكالصفة المفصولة<sup>(٢)</sup> على ما سيأتي؛ نحو: لا أحد رجلاً وامرأة في الدار<sup>(٣)</sup>، ومثله عطف البيان إن أجريناه في النكراة.

وإن كان معرفة وجب الرفع كالنسق المعرفة؛ نحو: لا أحد زيد فيها.

٢/ ولك فيه أيضاً رفعه<sup>(٤)</sup> - أي: الأول - على الابتداء، أو على إعمال لا عمل ليس، وإذا رفعته فيمتنع حينئذ في الثاني النصب؛ لعدم نصب المعطوف عليه لفظاً أو محلاً، ويجوز فيه:

أ/ الفتح على إعمال لا الثانية فيها؛ نحو:

١٣٢ - فلا<sup>(٥)</sup> لغو ولا تأثيم فيها .....

ب/ والرفع على إعمالها<sup>(٦)</sup> عمل ليس، أو زيادتها وعطف الاسم بعدها على ما قبلها؛ نحو:

١٣٣ - لا ناقة لي فيها ولا جمل<sup>(٧)</sup> .....

(١) نحو: لا رجل رجل في الدار (أو رجلاً أو رجل).

(٢) نحو: لا رجل فيها كرياً. (وسياقي ذكرها في نهاية الصفحة).

(٣) ويجوز وجهان هنا الرفع والنصب، ولا يجوز الفتح لأنه يمتنع تركيب اسم لا مع نعته بسبب الفصل.

(٤) هذا هو الوجه الرئيس الثاني في إعراب عبارة لا حول ولا قوة إلا بالله (انظر الوجه الأول في ص ٢١٨).

(٥) في ع: لا.

(٦) صدر بيت من الوافر لامية بن أبي الصلت في ديوانه ص ٥٤، وشرح التصريح ١/٢٤١، والدرر اللوامع ١٧٨/٦، وبلا نسبة في أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ١٩/٢. وعجزه: وما فاهوا به أبداً مقيم

والشاهد فيه: (فلا لغو ولا تأثيم) حيث كَرَّرَ لا، فأعمل الثانية عمل إن وأهمل الأولى أو أعملها عمل ليس.

(٧) في ق: إعمال لا.

(٨) عجز بيت من البسيط للراعي النميري في الكتاب ٢/٢٥٤، واللمع في العربية ص ٩٨، وشرح المنفصل ١١١/٢، وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ١٥/٢. وصدره: وما هجرتك حتى قُلْتَ مُغْلِيَةً

والشاهد فيه: (لا ناقة.. ولا جمل) حيث أهمل (لا) في الموضعين، أو أعملها عمل (ليس)، ورُبَّما اعتبر الثانية زائدة لتأكيد النفي، و(جمل) اسم معطوف على (ناقة).



ففي جملة التركيب خمسة أوجه: وجهان في الأول، وثلاثة في الثاني. ولو قلت: لا رجل ولا طالعاً جبلاً، امتنع الفتح لامتناع تركيب غير المفرد.

[مسائل لا يجوز فيها فتح التابع لاسم لا]<sup>(١)</sup>

١ - وإن لم تتكرر لا مع المعطوف<sup>(٢)</sup>؛ نحو: لا حول وقوة.

٢ - أو فصلت الصفة من موصوفها؛ نحو: لا رجل فيها كريماً.

٣ - أو كانت غير مفردة بأن كانت غير<sup>(٣)</sup> مضافة أو شبيهة<sup>(٤)</sup> به؛ سواء كان الموصوف مفرداً أم<sup>(٥)</sup> لا، نحو: لا رجل صاحب بر عندنا، أو لا غلام رجل صاحب بر عندنا.

٤ - أو كانت مفردة وهو غير مفرد؛ نحو: لا غلام سفر ظريفاً عندنا.

امتنع في المسائل الأربع في المعطوف والصفة الفتح؛ لعدم لا في الأولى، وامتناع التركيب في الباقي؛ لأنهم لم يركبوا ثلاثة أشياء فيجعلونها كشيء واحد، وجاز فيها الرفع والنصب؛ كقوله:

١٣٤ - فلا أب وابناً مثل مروان وابنيه .....

يروي برفع ابن ونصبيه<sup>(٦)</sup>.

(١) قال ابن هشام في قطر الندى: وإن لم تتكرر لا، أو فصلت الصفة أو كانت غير مفردة، امتنع الفتح. (انظر: شرح قطر الندى ص ١٦٨).

(٢) في ب: المعطوفة.

(٣) سقطت غير من ب وس ود.

(٤) في ق وع ود: شبيهة.

(٥) في ق: أو.

(٦) صدر بيت من الطويل للربيع بن ضبع الفزاري في شرح التصريح ٢٤٣/١، وخزانة الأدب ١٠٢/٢، والمقاصد النحوية ٣٥٥/٢، وبلا نسبة في الكتاب ٢٨٥/٢. وعجزه: إذا هو بالمجد ارتدى وتأزرا

والشاهد فيه: (فلا أب وابناً) حيث عطف على اسم (لا) النافية للجنس دون تكرار (لا)، وجاء بالمعطوف منصوباً بالمعطف على محل اسم لا.

(٧) سقطت الجملة كاملة من ق.

[حذف خبر لا النافية للجنس واسمها]

تيممة: إذا علم خبر لا جاز حذفه كثيراً عند ٥٦ ب / الحجازيين، ووجب عند بني تميم والطائيين؛ نحو: ﴿قَالُوا لَا صَبْرَ﴾<sup>(١)</sup>؛ أي علينا، ولا إله إلا الله؛ أي: موجود<sup>(٢)</sup>.

فإن جهل وجب ذكره عند جميع العرب؛ كقوله - عليه الصلاة والسلام<sup>(٣)</sup> -: «لا أحد أغير من الله عز وجل».

وقد يُحذف اسم لا للعلم به؛ كقوله: لا عليك، أي: لا بأس عليك.

[ظن وأخواتها]<sup>(٤)</sup>

الثالث من أنواع النواسخ:

١ / ظن؛ من الظن<sup>(٥)</sup> بمعنى الحساب [يكسر الحاء]<sup>(٦)</sup> لا بمعنى اتهم، وقد ترد بمعنى علم.

(١) سورة الشعراء، من الآية ٥٠. وهي بتامها ﴿قَالُوا لَا صَبْرَ لَنَا إِنَّكَ لَرَبُّنَا مُقْبِلُونَ﴾.

(٢) الأولى أن يقدر الخبر المحذوف بحق، لأن تقديره بغي الوجود لا يُسلم به، بل إن الله سبحانه أثبت في كتابه العزيز تعدد الآلهة وأنها آلهة باطلة؛ فقال: ﴿وَاتَّخَذُوا مِنْ دُونِ اللَّهِ آلِهَةً لِيَكُونُوا لَهُمْ عِزًّا﴾ - مريم: ٨١، وقال أيضاً: ﴿وَمَا ظَلَمْنَاهُمْ وَلَكِنْ ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ فَمَا أَغْنَتْ عَنْهُمْ آلِهَتُهُمُ الَّتِي يَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ مِنْ شَيْءٍ لَنَا جَاءَ أَمْرُنَا بِكَ وَمَا زَادُهُمْ عِزًّا فَنُصِيبُ﴾ - هود: ١٠١ -.

(٣) الحديث من رواية حفص بن عمر قال: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ عَمْرِو عَنْ أَبِي وَإِثْل عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - قَالَ: لَا أَحَدَ أَغْيَرُ مِنَ اللَّهِ، وَلِذَلِكَ حَرَّمَ الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ، وَلَا شَيْءَ أَحَبَّ إِلَيْهِ الْمَذْخُ مِنْ اللَّهِ، وَلِذَلِكَ مَدَحَ نَفْسَهُ. قُلْتُ: سَمِعْتُهُ مِنْ عَبْدِ اللَّهِ؟ قَالَ: نَعَمْ، قُلْتُ: وَرَفَعَهُ؟ قَالَ: نَعَمْ. (انظر: صحيح البخاري، تفسير القرآن، باب قوله لا تقرّبوا الفواحش ١٦٩٦/٤ - برقم ٤٣٥٨، ٤٢٦٨، وفي صحيح مسلم ٢١١٤/٤ - برقم ٢٧٦٠، وسنن الترمذي ٥٤٢/٥، برقم ٣٥٣٠، وكشف الخفاء ٥١٠/٢، برقم ٣١٥٥).

(٤) قال ابن هشام في قطر الندى: الثالث: ظن ورأى وحسب ودرى وخال وزعم ووجد القليبات. (انظر: شرح قطر الندى ص ١٧٠).

(٥) الظن: التردد الراجع بين طرفي الاعتقاد غير الجازم.. وقد يُوضع موضع العلم. والظنة: التهمة... والظنين: المتهم، وأظنته: أتهمته. (انظر: القاموس المحيط - ظن).

(٦) زيادة من ق.

٢/ ورأى؛ بمعنى عَلِمَ لا مِن الرأي، وقد تردُّ بِمَعْنَى ظَنَّ<sup>(١)</sup>.

٣/ وحسب؛ وهي<sup>(٢)</sup> كظن.

٤/ ودَرَى في لغة<sup>(٣)</sup> بِمَعْنَى عَلِمَ، والأكثرُ تعدُّها بالباءِ لواحِدٍ، فإنْ دخلتْ عليها الهمزةُ تعدَّتْ لآخرِ بنفسِها.

٥/ وخال ماضِي يخال؛ وهي كظن لا ماضِي يَخُولُ بِمَعْنَى يَتَكَبَّرُ<sup>(٤)</sup>.

٦/ وزعم؛ وهي كظن، والأكثرُ وقوعُها على أَنَّ وَأَنْ وصلتهما، فتسُدُّ مَسَدَ معموليها<sup>(٥)</sup>. والزعمُ قولٌ يُطْلَقُ على الحقِّ والباطلِ، وأكثرُ ما يُقالُ فيما يُشَكُّ فيه. وفي شرح التلخيصِ للسُّبْكِيِّ<sup>(٦)</sup>: ولم يُستعملِ الزعمُ في القرآنِ إلَّا للباطلِ<sup>(٧)</sup>، واستُعملَ في غيره للصحيح؛ كقولِ هرقلَ لأبي سفيانَ: زعمت. وهو كثيرٌ، ولكن إذا تأملتَه تجده يُستعملُ حيثُ يكونُ المتكلمُ شاكاً؛ فهو كقولٍ لم يَقُمْ الدليلُ على صحته، وإن كان صحيحاً في نفس الأمرِ انتهى.

وَمِنْ اسْتِعْمَالِهِ فِي الصَّحِيحِ قَوْلُ أَبِي طَالِبٍ<sup>(٨)</sup>:

١٣٥- ودعوتني وزعمت أنك ناصحٌ ولقد صدقت وكنت ثم أميناً<sup>(٩)</sup>

٧/ وَوَجَدَ بِمَعْنَى عَلِمَ لا بِمَعْنَى حَزِنَ أو حَقَّدَ<sup>(١٠)</sup>.

٨/ وَعَلِمَ بِمَعْنَى تَيَقَّنَ لا بِمَعْنَى عَرَفَ<sup>(١١)</sup>.

[مجيءُ ظنٍّ وأخواتها غيرَ ناسخة]

وخرجَ بقوله القليبات - أي: القائمُ معانيها بالقلب - ما إذا كانت معانيها غيرَ قلبية، فإنَّها تكونُ لازمةً غالباً ك:

❖ رأى بِمَعْنَى أَبْصَرَ؛ كَرَأَيْتُ الْهَلَالَ أَي: أَبْصَرْتُهُ.

❖ وَحَسِبَ<sup>(١٢)</sup> بِمَعْنَى احْمَرَّ لَوْنُهُ وَايْبَضَّ، يُقال: حَسِبَ الرَّجُلُ إِذَا احْمَرَّ لَوْنُهُ وَايْبَضَّ كَالْبَرَصِ.

(١) هو عم النبي ﷺ وناصره، واسمه عبد مناف على المشهور، واشتهر بكنيته توفي في السنة العاشرة من البعثة، وهو ابن بضع وثمانين سنة. (انظر: خزنة الأدب ٢/ ٧٥).

(٢) البيت من الكامل لأبي طالب عم النبي - عليه الصلاة والسلام - في ديوانه ص ٩١، وشرح بانت سعاد ص ٣٥، وحاشية الصبان ٢/ ٢٢، وخزنة الأدب ٢/ ٧٦، وحاشية الخضري على ابن عقيل برقم ١/ ٢٩٧. وبعده: ولقد علمت بأن دين محمد من خير أديان البرية ديناً.

موطن الشاهد: (وزعمت) حيث استعمل زعم في القول الصحيح.

(٣) وَجَدَ المطلوب - كوعد وورم - يجده ويحده وَجْدًا وَجْدَةً ووجداناً: أدركه، ووجد المال يجده وَجْدًا وَجْدَةً: استغنى ووجد عليه يجد مَوْجِدَةً وَوَجْدًا: غضب، وَوَجَدَ به وَجْدًا ويحده: أحبه أو حزن (انظر: القاموس المحيط - وجد).

(٤) عَلِمَهُ - كَسَمِعَهُ - عَلِمًا: عَرَفَهُ، وَعَلَّمَهُ - كَنَصَرَهُ وَضَرَبَهُ: وَسَّمَهُ، وَعَلَّمَ شَفْتَهُ يَعْلِمُهَا: شَقَّهَا (انظر: القاموس المحيط - علم).

(٥) حَسَبَهُ حَسْبًا وَحُسْبَانًا، بالضم، وحُسْبَانًا وحِسَابًا وحِسْبَةً وحِسَابَةً، بكسر هين: عَدَّهُ. وَالْأَخْسَبُ: يَبْعُرُ فِيهِ بَيَاضٌ وَخُمْرَةٌ، وَرَجُلٌ فِي شَعَرِ رَأْسِهِ شَقْرَةٌ، وَمَنْ أَيْبَضَّتْ جِلْدَتُهُ مِنْ دَاءٍ فَفَسَدَتْ شَعْرَتُهُ فَصَارَ أَيْبَضَ وَأَخْمَرَ، وَالْأَبْرَصُ.... (انظر: القاموس المحيط - حسب).

(١) في ب: الظن.

(٢) الرؤية: النظر بالعين والقلب، والرأي: الاعتقاد، والرؤيا: ما رأيته في منامك. والرؤية بالعين تتعدى إلى مفعول واحد، وبمعنى العلم تتعدى إلى مفعولين فنقول: رأى زيداً عالماً، ورأى رأياً ورؤية وراءاً. (انظر: لسان العرب والقاموس المحيط - رأى) قُلْتُ: لم يرد في القاموس المحيط ولسان العرب إشارة بمعنى الظن لرأى.

(٣) في ق و ع: وهو.

(٤) في ع وب وس: لغية.

(٥) خال الشيء يخاله خيلاً وخيلة.. ظنه، وخال الرجل خولاً واختال إذا تكبر، وهو ذو نخية، وخال بخال خولاً، إذا صار ذا خول بعد انفراد، والحوّل هم الأتباع. (انظر: لسان العرب - خول، صل).

(٦) في باقي النسخ: مفعوليها.

(٧) السُّبْكِيُّ: هو أحمد بن علي بن عبد الكافي، بهاء الدين السُّبْكِيُّ المتوفى بمكة ٧٧٣هـ، إمام في اللغة والبلاغة والفقه، من مصنفاته: عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح، وشرح مطول على مختصر ابن الحاجب، وغيرهما. (انظر: بغية الوعاة ١/ ٣٤٢-٣٤٣، والدرر الكامنة ١/ ٢١٠).

(٨) قوله تعالى ﴿وَزَعَمَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنْ لَنْ يُبْعَثُوا قُلْ بَلَى وَرَبِّي لَشَاعِنُ﴾ - سورة التغابن: ٧-.

❖ وَدَرَى<sup>(١)</sup> بمعنى حَتَلَ<sup>(٢)</sup>؛ نحو: درى الذئب الصيد إذا حَتَلَ<sup>(٣)</sup>، واستخفى له ليفترسه.

❖ وَخَالَ<sup>(٤)</sup> بمعنى ظَلَعَ<sup>(٥)</sup>؛ يُقال: خَالَ الفرس إذا ظَلَعَ<sup>(٦)</sup>.

❖ وَزَعَمَ<sup>(٧)</sup> بمعنى سَمِنَ أو هَزَلَ؛ نحو: زَعَمَتِ الشاة إذا سَمِنَتْ أو هَزَلَتْ.

❖ وَوَجَدَ بِمَعْنَى اسْتَغْنَى؛ يُقال: وَجَدَ زَيْدٌ / أ / إذا اسْتَغْنَى؛ فصار<sup>(٨)</sup> ذا حِدة.

❖ وَعَلِمَ<sup>(٩)</sup> بمعنى انشقاق الشفة العليا؛ يُقال: عَلِمَتِ الشَّفَةُ<sup>(١٠)</sup> إذا انشَقَّت.

(١) درى: دَرَى الشيء ذَرِيًا وِزْيَانًا؛ عن اللحياني، وِزْيَةً وِزْيَانًا وِزْيَانَةً: عَلِمَهُ... وَدَرَى الصيد ذَرِيًا وَاذْرَاهُ وَتَذَرَاهُ: حَتَلَهُ... حَتَلَهُ يَحْتِلُهُ وَيَحْتِلُهُ حَتْلًا وَحَتْرَانًا: حَذَعَهُ، وَالذَّئْبُ الصَّيْدَ: حَتَفَى لَهُ، فَهُوَ خَاتِلٌ وَتَحْتَوْلُ (انظر: لسان العرب - درى، والقاموس المحيط - درى).

(٢) في ب ود: أختل.

(٣) في ب وس ود: أختله، وفي ع ختاله.

(٤) والخال: كالظَّلْع والغَمَز يكون بالدابة، وقد خَالَ يَخَال خَالًا، وهو خائل.... الظَّلْع: الظِّلْعُ: كالغَمَز. ظَلَعَ الرجلُ والدابةُ في مَشْيِهِ يَظْلَعُ ظَلْعًا: عَرَجَ وَغَمَزَ فِي مَشْيِهِ... ظَلَعَ البعيرُ، كَمَنَعَ: غَمَزَ فِي مَشْيِهِ، وَالْأَرْضُ بِأَهْلِهَا: ضَاقَتْ بِهِمْ لِكَثَرَتِهِمْ (انظر: لسان العرب - خال/ ظلع، والقاموس المحيط - خال/ ظلع).

(٥) في الأصل ظلع، والمثبت من ق وس.

(٦) في الأصل ظلع، والمثبت من ق وس.

(٧) قال ابن منظور: الرُّعْمُ يَأْتِي فِي كَلَامِ الْعَرَبِ عَلَى أَرْبَعَةِ أَوجِهٍ يَكُونُ بِمَعْنَى الْكَفَالَةِ وَالضَّمَانِ؛ وَبِمَعْنَى وَعَدٍ، وَيَكُونُ بِمَعْنَى الْوَعْدِ... وَتَكُونُ بِمَعْنَى الْقَوْلِ وَالذِّكْرِ... وَيَكُونُ بِمَعْنَى الظَّنِّ... وَالرُّعُومُ مِنَ الْإِبِلِ وَالْغَنَمِ الَّتِي يُشَكُّ فِي سِمَنِهَا فَتُغَبِّطُ بِالْأَيْدِي وَقِيلَ الرُّعُومُ الَّتِي يَزْعُمُ النَّاسُ أَنَّ بِهَا نَفْيًا؛ وَالرُّعُومُ: الْعَبِيُّ اللَّسَانُ، كَالرُّعُومِ، وَالْقَلِيلَةُ الشُّحْمِ، وَالتَّكْبِيرُ، ضِدٌّ، كَالرُّعُومَةِ، كَمُكْرَمَةٍ، وَالَّتِي يُشَكُّ فِيهَا طَرِيقُ أَمٍّ لَا (انظر: لسان العرب - زعم).

(٨) في ب و.

(٩) في ب ود: وصار.

(١٠) والعَلَمُ والعَلَمَةُ والعَلْمَةُ: الشَّقُّ فِي الشَّفَةِ الْعُلْيَا، وَقِيلَ: فِي أَحَدِ جَانِبَيْهَا، وَقِيلَ: هُوَ أَنْ تَنْشَقَّ فَتَبَيَّنَ. عَلِمَ عَلِمًا، فَهُوَ أَعْلَمُ، وَعَلِمَتُهُ أَعْلَمُهُ عَلَمًا، مِثْلَ كَثَرَتْهُ أَكْبَرُهُ كَسْرًا: شَقَّقَتْ شَفَتَهُ الْعُلْيَا، وَهُوَ الْأَعْلَمُ. وَيُقَالُ لِلْبَعِيرِ أَعْلَمُ لِعَلَمٍ فِي بَشْفَرِهِ الْأَعْلَى، وَإِنْ كَانَ الشَّقُّ فِي الشَّفَةِ السُّفْلَى فَهُوَ أَفْلَحُ، وَفِي الْأَنْفِ أَخْرَمُ، وَفِي الْأُذُنِ أَخْرَبُ، وَفِي الْجَنْبِ أَشْرَبُ، وَيُقَالُ فِيهِ كُلُّهُ أَشْرَمُ. وَفِي حَدِيثِ سَهِيلِ بْنِ عَمْرٍو: أَنَّهُ كَانَ أَعْلَمَ الشَّقْفَةِ؛ قَالَ ابْنُ السَّكَيْتِ: الْعَلَمُ مُصْدَرُ عَلِمْتُ شَفَتَهُ أَعْلَمُهَا عَلَمًا، وَالشَّفَةُ عَلَمَاءُ. وَالْعَلَمُ: الشَّقُّ فِي الشَّفَةِ الْعُلْيَا، وَالْمَرْأَةُ عَلَمَاءُ. (انظر: لسان العرب / علم).

(١١) بعدها في ب: الأولى.

## [عملُ ظَنٍّ وأخواتها]<sup>(١)</sup>

وهذه الأفعال المذكورة وكذا متصرفاتها<sup>(٢)</sup> تدخل على المبتدأ والخبر بعد استيفاء فاعلها، فتنصبها معاً مفعولين لها عند الجمهور<sup>(٣)</sup>؛ نحو: ﴿وَطَنُوا أَنْ لَا مَلْجَأَ مِنْ اللَّهِ إِلَّا إِلَيْهِ﴾<sup>(٤)</sup>، وقوله:

١٣٦ - رَأَيْتُ اللَّهَ أَكْبَرَ كُلِّ شَيْءٍ مُحَاوَلَةً وَأَكْثَرَهُمْ جُنُودًا<sup>(٥)</sup>

وقوله:

١٣٧ - حَسِبْتُ التَّقَى وَالْجُودَ خَيْرَ تِجَارَةٍ.....<sup>(٦)</sup>

(١) قال ابن هشام في قطر الندى: فتنصبها مفعولين، نحو: رأيت الله أكبر كل شيء (انظر: شرح قطر الندى ص ١٧٠).

(٢) طمس في الأصل، والمثبت من ق، وجاء في د: ما تصرف منها.

(٣) اختلف النحاة في أصل مفعولي ظَنٍّ: فذهب الجمهور إلى أنها مبتدأ وخبر، وذهب السهيلي إلى أنها كمفعولي أعطى التي تنصب مفعولين ابتداء. أي ليس أصلها مبتدأ وخبراً، وذهب الفراء إلى أن الأول نُصِبَ بظنٍّ أمّا المفعول الثاني فقد نُصِبَ على الحالية. (انظر: ارتشاف الضرب ٢٠٩٧/٤، والمساعد على تسهيل الفوائد ٣٥٢/١، وشرح التصريح ٢٤٦-٢٤٧، وجمع الهوامع ٤٨٦/١)

قلت: ولكن جاء ما يخالف هذا النقل عن السهيلي، إذ جاء في نتائج الفكر أن السهيلي يرى رأي الجمهور، ويفسر هذا التضارب في رأي السهيلي بتراجعه عن مخالفته للجمهور، والله أعلم. (انظر: نتائج الفكر ص ٢٦٢).

(٤) سورة التوبة من الآية ١١٨. وهي بشامها ﴿وَعَلَى الَّذِينَ كَفَرُوا حَتَّى إِذَا ضَاقَتْ عَلَيْهِمُ الْأَرْضُ بِمَا رَحُبَتْ وَضَاقَتْ عَلَيْهِمْ أَنْفُسُهُمْ وَظَنُّوا أَنْ لَا مَلْجَأَ مِنْ اللَّهِ إِلَّا إِلَيْهِ ثُمَّ تَابَ عَلَيْهِمْ لِيَتُوبُوا إِنَّ اللَّهَ هُوَ التَّوَّابُ الرَّحِيمُ﴾.

(٥) البيت من الوافر لحداش بن زهير في نوادر أبي زيد ٢٧، والمقاصد النحوية ٣٧١/٢، وبلا نسبة في المقتضب ٩٧/٤، وشرح التسهيل ١٣/٢، وشرح الأشموني ١٩/٢، ورواية المقتضب: محافظةً وأكثرهم جنوداً

والشاهد فيه: (رأيت الله أكبر) حيث نصبت رأي مفعولين أصلهما مبتدأ وخبر.

(٦) صدر بيت من الطويل للبيد بن ربيعة في ديوانه ص ٢٤٦، وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ٤٤/٢، والدرر اللوامع ٢٤٧/٢، والمقاصد النحوية ٣٨٤/٢، وعجزه: رباحاً إذا ما المرء أصبح ناقلاً.

اللغة: ناقلاً: أي ميتاً، ورباحاً: الربيع.

والشاهد فيه: (حسبت التقى خير...) حيث استعمل الشاعر حسب بمعنى علم، ونصب به مفعولين.

وقوله:

١٣٨- دُرَيْتُ الْوَفِيِّ الْعَهْدَ<sup>(١)</sup> يَاعَرَوْ فَاغْتَبِطُ.....<sup>(٢)</sup>

وقوله:

١٣٩- مَا خَلْتُنِي زِلْتُ بَعْدَكُمْ ضَمِينًا.....<sup>(٣)</sup>

وقوله:

١٤٠- زَعَمْتَنِي شَيْخًا وَلَسْتُ بِشَيْخٍ.....<sup>(٤)</sup>

وقوله تعالى: ﴿إِنَّا وَجَدْنَاهُ صَابِرًا﴾<sup>(٥)</sup>، وقوله: ﴿فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَاتٍ﴾<sup>(٦)</sup>.

(١) سقطت العهد من ق.

(٢) صدر بيت من الطويل بلا نسبة في أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ٣٣/٢، والدرر اللوامع ٢٤٥/٢،

والمقاصد النحوية ٣٧٢/٢. وعجزة: فَإِنْ اغْتَبِطَ بِالْوَفَاءِ حَمِيدٌ

والشاهد فيه: (دریت الوفی)، فَإِنْ (دری) فعل دال على اليقين، وقد نصب مفعولين أحدهما التاء التي وقعت

نائباً للفاعل، والثاني (الوفاي).

(٣) صدر بيت من المنسرح مجهول القائل، وقد ورد في أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ٤٧/٢، وتهذيب اللغة في باب

الضاد والنون، وورد أيضاً في لسان العرب والصحاح والعين في مادتي ضمن وحمي، والمقاصد النحوية ٣٨٦/٢.

وعجزة: (أَشْكُو إِلَيْكُمْ مُحْوَةً الْأَمِّ).

اللغة: ضمناً مشتاقاً عاشقاً، أو مبتلى بلاء أو مرض، ومحوة الألم سورته وشدته (انظر: لسان العرب/ هو، ضمن).

موطن الشاهد: (خلتني ضمناً) حيث استعمل خال فعلاً قليلاً بمعنى الرجحان، فأخذ مفعوليه.

(٤) صدر بيت من الخفيف لأبي أمية أوس الحنفي في شرح التصريح ٢٤٨/١، والمقاصد النحوية ٣٩٧/٢، والدرر

اللوامع ٢١٤/١، وبلا نسبة في أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ٣٨/٢، وعجزة: إِنَّمَا الشَّيْخُ مِنْ يَدْبُ دَبِيَّاً.

والشاهد فيه: (زعمتني شيخاً) حيث استعمل فيه زعم بمعنى ظن، ونصب به مفعولين (ياء المتكلم،

وشيخاً)، (وزعم) هنا دال على اليقين بمعنى (اعتقد).

(٥) سورة ص، من الآية ٤٤. وهي بنامها ﴿وَلَا تَحْتِثْ إِنَّا وَجَدْنَاهُ صَابِرًا نِعْمَ الْعَبْدُ إِنَّهُ أَوَّابٌ﴾.

(٦) سورة الممتحنة، من الآية ١٠. وهي بنامها ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا جَاءَكُمْ الْمُسْتَضْعَفَاتُ فَاجْزَيْنَ فَمَا تَجِدْنَ فِي أَنْفُسِكُنَّ مِنْ غَيْرِ

فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَاتٍ فَلَا تَرْجِعُوهُنَّ إِلَى الْكُفَّارِ لَا هُنَّ حِلٌّ لَّهُمْ وَلَا هُمْ يَحِلُّونَ لَهُنَّ وَآَنُوهُمْ مَا أَنْفَقُوا وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ أَنْ تَنْكِحُوهُنَّ إِذَا

أَنْبَسْتُمُوهُنَّ لِمُؤْمِنَةٍ وَلَا تَنْكِحُوا الْمُؤْمِنَاتِ الْكَافِرَاتِ وَسَبُّهُنَّ مَا أَنْفَقْتُمْ وَلَسْتُمْ لَهُنَّ أَنْفَقُوا إِلَيْكُمْ حُكْمُ اللَّهِ يَحْكُمُ بَيْنَكُمْ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾.

## [إلغاء عملهن جوازاً]<sup>(١)</sup>

والأصل في هذه الأفعال أن يعملن<sup>(٢)</sup>، ولكن قد<sup>(٣)</sup> يعرض لهن ما يضعفهن عن

العمل، فيعملن معه<sup>(٤)</sup> بمرجوحية، ويُلبَّغْنَ برُجحان. والإلغاء إبطال العمل لفظاً ومحلاً؛

لضعف العامل بتوسطه أو تأخيره إن تأخرن<sup>(٥)</sup> عن المفعولين، نحو قوله:

١٤١- القوم في أثري ظننتُ.....<sup>(٦)</sup>

فأخَّرَ الفعل وأهْمَلَ لضعفه بالتأخير<sup>(٧)</sup>، وما قبله مبتدأ وخبر.

وُلبَّغْنَ بمساواة لإعمالهن إن توسطنَ بينهما؛ نحو قوله:

١٤٢- أباالأراجيز يا ابن اللؤم توعِدني وفي الأراجيز خلت اللؤم والخور<sup>(٨)</sup>

فتوسَّط<sup>(٩)</sup> الفعل بين اللؤم والأراجيز، وأهْمَلَ لضعفه بالتوسُّط أيضاً.

(١) قال ابن هشام في قطر الندى: وُلبَّغْنَ برُجحان إن تأخرن، نحو: القوم في أثري ظننتُ، وبمساواة إن توسَّطنَ،

نحو: وفي الأراجيز خلت اللؤم والخور. (انظر: شرح قطر الندى ص ١٧٠).

(٢) في ب تعمل.

(٣) سقطت قد من ب.

(٤) سقطت معه من ب.

(٥) في ق: تأخر.

(٦) جزء من بيت من الكامل مجهول القائل، ورد في تذكرة النحاة ص ٦٨٣، وشرح قطر الندى ص ١٧٥.

والبيت بتمامه:

القوم في أثري ظننتُ، فإين يكن ما ظننتُ؛ فقد ظفرت وخابوا

والشاهد فيه: (القوم في أثري ظننتُ) حيث تأخرت (ظنن) عن معموليها فأهملت جوازاً.

(٧) في ق: بالتأخير.

(٨) البيت من البسيط للعين المقرئ في الكتاب ١٢٠/١، والمقاصد النحوية ٤٠٤/٢، والجريز في ملحق ديوانه

ص ١٠٢٨، وشرح أبيات سيبويه ٤٠٧/١.

والشاهد فيه: (في الأراجيز خلت اللؤم) حيث توسَّط خال مع فاعله بين المبتدأ المتأخر اللؤم، والخبر المتقدم

في الأراجيز، فلما توسَّط الفعل بينهما ألغيت جوازاً.

(٩) في ع وس: فوسَّط.

## [علة جواز الإعمال والإلغاء]

وإنما كان الإلغاء والإعمال مع التوسط على حد سواء؛ لأنَّ ضَعْفَ العَامِلِ بالتوسط سَوَّاهُ مُقَاوَمَةُ الْإِبْتِدَاءِ لَهُ، فَكُلُّ مِنْهُمَا مَرَجُّحٌ، قَالَهُ أَبُو حَيَّانَ<sup>(١)</sup>.

وقيل: الإعمال أرجح؛ لأنَّ العَامِلَ اللفظيَّ أقوى من [العامل] المعنوي، وبِهِ جَزَمَ فِي الْأَوْضَحِ<sup>(٢)</sup>، وَفُهِمَ مِنْ كَلَامِهِ أَنَّ الْإِلْغَاءَ حَيْثُ<sup>(٣)</sup> جَائِزٌ لَا وَاجِبٌ<sup>(٤)</sup>، وَأَنَّهُ لَا يَجُوزُ مَعَ تَقَدُّمِ الْعَامِلِ عَلَى الْمَعْمُولَيْنِ وَإِنْ تَقَدَّمَ عَلَيْهِ غَيْرُهُ، وَهُوَ كَذَلِكَ عَلَى الْمَشْهُورِ<sup>(٥)</sup>.

[تعليقهنَّ عن العمل]<sup>(٦)</sup>

وهذه الأفعال إن وليهنَّ ما له صدرُ الكلام - وهو واحدٌ من ستة؛ وهي:

١- ٣/ ما مُطلقاً، ولا وإن في جوابِ قَسَمٍ مَلْفُوظٍ بِهِ أو مُقَدَّرٍ؛ إذ ليس لهما صدرُ الكلام إلَّا حينئذٍ؛ النَّافِيَاتُ لِمَا وَلِيَهُنَّ، نَحْوُ: عَلِمْتُ / ٥٧ ب / ما زِيدٌ قَائِمٌ، وَعَلِمْتُ وَاللهُ لَا زِيدَ فِي الدَّارِ وَلَا عَمْرُو، وَعَلِمْتُ وَاللهُ إِنْ زِيدٌ قَائِمٌ.

(١) انظر: ارتشاف الضرب ٤/ ٢١٠٩.

(٢) زيادة من ع وب.

(٣) انظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ٢/ ٦٠.

(٤) سقطت حينئذٍ من ع وب وس ود.

(٥) خلافاً للأخفش الذي أوجب إلغاء (ظن) إذا توسطت أو تأخرت، وتابعه ابن أبي الربيع خلافاً للجمهور (انظر: ارتشاف الضرب ٤/ ٢١٠٧، وجمع الهوامع ١/ ٤٩٠).

(٦) في المسألة خلاف؛ فالبصريون والفراء لا يميزون إلغاء ظن وأخواتها إذا تصدرت في الجملة، وخالفهم الكوفيون وابن الطراوة حيث أجازوا إلغاء مع تصدده، واستحسن ابن الطراوة الإعمال، واستدلوا بقول الشاعر:

كذلك أدبت حتى صار من خلقي  
أني رأيت ملاك الشيمة الأدب

(انظر: ارتشاف الضرب ٤/ ٢١٠٧-٢١٠٨، وشرح الأشموني ٢/ ٢٨، وجمع الهوامع ١/ ٤٩١).

(٧) قال ابن هشام في قطر الندى: وإن وليهنَّ ما أو لا أو إن النافيات، أو لام الابتداء، أو القسم، أو الاستفهام؛ بطل عملهن في اللفظ وجوباً، وسمي ذلك تعليقاً، نحو ﴿لَتَعْلَمَنَّ الْغُرَبَاءُ أَنَّا كُنَّا مِنْكُمْ﴾ (انظر: شرح قطر الندى ص ١٧٠).

٤/ أو<sup>(١)</sup> لام الابتداء؛ نحو: ﴿وَلَقَدْ عَلِمُوا لَمَنِ اشْتَرَاهُ﴾<sup>(٢)</sup> الآية، ومنه قوله:

١٤٣- ..... أَنِّي رَأَيْتُ مَلَكَ الشَّيْمَةِ الْأَدَبِ<sup>(٣)</sup>

٥/ أو<sup>(٤)</sup> لام القسم؛ علمت والله ليقومنَّ زيدٌ، وقوله:

١٤٤- وَلَقَدْ عَلِمْتُ لَتَأْتِيَنَّ<sup>(٥)</sup> مَنِّي [إِنَّ الْمَنَاسِيَا لَا تَطِيشُ سِهَامُهَا]<sup>(٦)</sup>

٦/ أو<sup>(٧)</sup> استفهام سواء تقدمت أدائه على المفعول الأول، نحو: ﴿وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ الْقُرَىٰ لَكَافَرُوا﴾<sup>(٨)</sup>، أم كان المفعول اسم استفهام كما سيأتي، أم أُضيفَ إلى ما فيه معنى الاستفهام؛ كعلمت أبو من زيد.

(١) في ع: أم.

(٢) سورة البقرة، من الآية ١٠٢. وهي بتمامها ﴿وَاتَّبِعُوا مَا نَزَّلْنَا مِنَ السَّيِّطِينَ عَلَىٰ مَلِكٍ سُلَيْمَانَ وَمَا كَفَرَ سُلَيْمَانُ وَلَكِنَّ السَّيِّطِينَ كَفَرُوا يُعَلِّمُونَ النَّاسَ السِّحْرَ وَمَا أُنْزِلَ عَلَى الْمَلَائِكَةِ بِإِذْنِ هَارُونَ وَمَا يُعَلِّمَانِ مِنْ أَحَدٍ حَتَّى يَقُولَا إِنَّمَا نَحْنُ فِتْنَةٌ فَلَا تَكْفُرْ فَيَتَعَلَّمُونَ مِنْهُمَا مَا يُفَرِّقُونَ بِهِ بَيْنَ الْمَرْءِ وَزَوْجِهِ وَمَا هُمْ بِضَارِينَ بِهِ مِنَ أَحَدٍ إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ وَيَتَعَلَّمُونَ مَا يَضُرُّهُمْ وَلَا يَنْفَعُهُمْ وَلَقَدْ عَلِمُوا لَمَنِ اشْتَرَاهُ مَا لَهُ فِي الْآخِرَةِ مِنْ خَلْقٍ وَلَوْ فَشَرْنَا مَا يَشْكُرُوا بِهِ أَنْفُسَهُمْ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ﴾.

(٣) عجز بيت من البسيط لبعض الفزاريين في خزنة الأدب ٩/ ١٣٩، ١٠/ ٣٣٥، والدرر اللوامع ٢/ ٢٥٧، وبلا نسبة في المقاصد النحوية ٢/ ٤١١، وصدرة: كذلك أدبت حتى صار من خلقي

والشاهد فيه: (رأيت ملاك الشيمة الأدب) حيث علّق عمل (رأى) لوجود لام الابتداء المقدرة والأصل: (لَمَلَكَ) ثم حذفت اللام وبقي التعليق، وقد استدلت الكوفيون والأخفش بهذا البيت على جواز إلغاء (ظن) المتصدرة، وردّه الجمهور، ووجه البيت على التعليق بلام ابتداء محذوفة. (انظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ٢/ ٦٨).

(٤) في ق: و.

(٥) في الأصل: لتأتيني، والمثبت من ق وع وس ود.

(٦) زيادة من د.

(٧) البيت من الكامل للبيد بن ربيعة العامري رضي الله عنه في ديوانه ص ٣٠٨، والكتاب ٣/ ١١٠، والدرر اللوامع ٢/ ٢٦٣. والشاهد فيه: (علمت لتأتين) حيث علّقت (علم) عن العمل لوجود لام القسم، وهي من ألفاظ الصدارة فأوجب التعليق.

(٨) في ق: و.

(٩) سورة الأنبياء، من الآية ١٠٩. وهي بتمامها ﴿فَإِنْ تَوَلَّوْا فَقُلْ آذَنْتُكُمْ عَلَىٰ سَوَاءٍ وَإِنْ أَذْرَيْتُمْ أَقْرَبَ أَمْرَبِعِدُّ مَا تُوعِدُونَ﴾.

فإن كان الاستفهام في الثاني؛ كعلمت زيدا أبو من هو، فالأرجح نصب الأول لأنه غير مُستفهم به، ولا مُضاف إليه، قاله ابن مالك في شرح الكافية<sup>(١)</sup> - بطل عملهن؛ أي: عمل هذه الأفعال في اللفظ دون المحل وجوباً؛ لوجود المانع من العمل، وهو اعتراض ما له صدر الكلام. ويُسمى ذلك تعليقاً؛ لأنه يبطال في اللفظ مع تعلّق العامل بالمحل، فهو كالمرأة المُعلّقة التي هي<sup>(٢)</sup> لا مُزوجة ولا مطلقة، بدليل صحة العطف بالنصب على محلّ الجملة التي علّق العامل عنها<sup>(٣)</sup>.

ولا فرق في الاستفهام بين أن يكون عمدة؛ نحو: ﴿لَعَلَّه أَى الْحَزِينِ أَحْصَى﴾<sup>(٤)</sup>، ونحو: علمت متى السفر؟، أو فضلة؛ نحو: ﴿وَسَيَعْلَمُ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَى مُنْقَلَبٍ يَنْقَلِبُونَ﴾<sup>(٥)</sup>، فأَيّ منقلبٍ مفعولٌ مُطلَقٌ منصوبٌ بما بعده، لا مفعولٌ به منصوبٌ بما قبله؛ لأنّ الاستفهام له صدر الكلام. ٧ / تنمّة: ذكر أبو عليّ في التذكرة<sup>(٦)</sup> أن<sup>(٧)</sup> من<sup>(٨)</sup> جملة المُعلّقات لعلّ،

(١) انظر: شرح الكافية الشافية ١/ ٢٥٠.

(٢) سقطت هي من ق.

(٣) نحو:

وما كنت أدري قبل عزة ما البكى ولا موجعات القلب حتى تولت

حيث عطف (موجعات) بالنصب على محل (ما البكى) التي هي في محل نصب لأدري المُعلّقة. (انظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ٢/ ٦٤).

(٤) سقطت أحصى من ق.

(٥) سورة الكهف من الآية ١٢. وهي بنهاها ﴿ثَرَبَتْهُمْ لَعَلَّه أَى الْحَزِينِ أَحْصَى لِمَا لَسُوا أَمْدًا﴾.

(٦) سورة الشعراء، من الآية ٢٢٧. وهي بنهاها ﴿إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَذَكَرُوا اللَّهَ كَثِيرًا وَانْتَصَرُوا مِنْ بَعْدِ مَا ظَلَمُوا وَسَيَعْلَمُ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَى مُنْقَلَبٍ يَنْقَلِبُونَ﴾.

(٧) انظر: التذكرة أحد كتب أبي علي الفارسي المفقودة، وقد أشار إلى فقدانه صلاح الدين السكاوي محقق المسائل البغداديات ص ٢٨، وارتشاف الضرب ٤/ ٢١١٦.

(٨) في ب لقوله.

(٩) سقطت أن من ب وع وس وق.

كقوله<sup>(٩)</sup> تعالى: ﴿وَإِنْ أَدْرَى لَعَلَّه فِتْنَةٌ لَكُمْ﴾<sup>(١٠)</sup>. وجزّم به في الشذور وشرحه<sup>(١١)</sup>.

٨ / وذكر بعضهم أن من جملتها لو، وجزّم به في التسهيل<sup>(١٢)</sup>، والمُصنّف في الشذور وشرحه أيضاً<sup>(١٣)</sup>؛ كقوله:

١٤٥ - قد علم الأقوام لو أن حاتمًا أراد ثراء المال كان له وفرًا

[حذف معموليها لدليل]

ولا يجوز حذف المفعولين أو<sup>(١٤)</sup> أحدهما لغير دليل<sup>(١٥)</sup>؛ لأنّك إذا اقتصرْتَ على ظننتُ مثلاً،

(١١) في ع: في.

(١٢) سورة الأنبياء، مع الآية ١١١. وهي بنهاها ﴿وَإِنْ أَدْرَى لَعَلَّه فِتْنَةٌ لَكُمْ وَمَتَّعَ إِلَىٰ حِينٍ﴾.

(١٣) انظر: شرح شذور الذهب ص ٤٦٥، ٤٨٤.

(١٤) انظر: شرح التسهيل ٢/ ٢١.

(١٥) انظر: شرح شذور الذهب ص ٤٦٥، ٤٨٤.

(١٦) البيت من الطويل لحاتم الطائي في ديوانه ص ٢٠٢، والأغاني ٧/ ٢٧٦، وشرح الأشموني ١/ ١٦١، والدرر اللوامع ٢/ ٢٦٤.

والشاهد فيه: (علم الأقوام لو أن...) حيث علّقت (علم) من العمل في لفظ الجملة؛ لوقوع لو الشرطية في صدر الجملة، والجملة سدت مسدّ مفعولي علم.

(١٧) في ق ولا.

(١٨) اختلف النحاة في حذف مفعولي ظنّ اقتصاراً على أربعة أقوال:

الأول: المنع مطلقاً، وعليه سيويه والأخفش والجرمي وابن مالك.

الثاني: الجواز مطلقاً، وهو مذهب الأكثرين.

الثالث: الجواز في أفعال الظنّ، والمنع في أفعال اليقين، وهو مذهب الأعلام.

الرابع: المنع قياساً، والجواز في ظنّ وحسب وخال سماعاً، وهو اختيار أبي العلاء إدريس.

أما حذف أحد المفعولين اقتصاراً فلا يجوز اتفاقاً. (انظر: الكتاب ١/ ٣٩-٤٠، وشرح جل الزجاجي ١/ ٣١٧-

٣١٩، وشرح التصريح ١/ ٢٥٩-٢٦٠، وشرح الأشموني ٢/ ٣٤-٣٥، وارتشاف الضرب ٤/ ٢٠٩٧).

لم يكن<sup>(١)</sup> فيه فائدة؛ إذ لا يخلو الإنسان من ظنٍّ ما، فإن دلَّ دليل / ٥٨ / جازَ ذلك<sup>(٢)</sup>.

[إجراء القولِ تجرى ظنٌّ]

تنبيه: قد يُضمَّن<sup>(٣)</sup> القولُ معنى الظنِّ، فيَنْصُبُ المبتدأ والخبرَ مفعولين عند سُلَيْمٍ<sup>(٤)</sup> مطلقاً، وغيرهم يَحْصِيه بِمَضَارِعِ<sup>(٥)</sup> مبدوء بقاء الخطابِ بعد استفهامٍ مُتَّصِلٍ به أو مُنْفَصِلٍ عنه بظرفٍ أو مفعولٍ؛ نحو: أُنْقِوْ زَيْدًا مُنْطَلَقًا، وأفي الدارِ تقولُ عمراً مُقْبِيًا، و:

١٤٦ - أَجْهَالًا تَقُولُ بَنِي لُؤْيٍ .....

فإن لم يستوفِ<sup>(٦)</sup> الشروطَ تَعَيَّنَتِ الحِكَايَةُ<sup>(٧)</sup>.

(١) في ب تكن.

(٢) وخالف في ذلك ابن ملكون، حيث منع حذف أحد المفعولين اختصاراً. (انظر: شرح الأشموني ٣٥/٢، وشرح التصريح ١/٢٦٠).

(٣) في ب: تضمن.

(٤) بنو سليم: قبيلة عربية عدنانية قيسية تُنسب إلى سليم بن منصور الذي أسسها قبل مجيء الإسلام بعدة قرون، وينتهي نسبه إلى مُضَرِّ بن نزار بن معد بن عدنان، وهي أكثر قبائل قيس عدداً، وأعلاها شهرة، ومن شعرائها الحنساء والعباس بن مرداس. (انظر: جهرة أنساب العرب ٢٦١-٢٦٤، وبنو سليم ٦٧-٦٩، وبناء الجملة العربية في شعر السلميين ص ٦).

(٥) خلافاً للسيرافي، حيث أجاز مجيئه ماضياً؛ نحو: أُنْقِوْ زَيْدًا مُنْطَلَقًا؟ (انظر: شرح الأشموني ٣٦/٢، وارتشاف الضرب ٤/٢١٢٧).

(٦) صدر بيت من الوافر للكعب بن زيد في الكتاب ١/١٢٣، وخزانة الأدب ٩/١٨٣، والدرر اللوامع ٢/٢٧٦.

وعجزه: لَعَمْرُؤُ أَبَيْكَ أَمْ مُتْجَاهِلِينَا.

والشاهد: (أجْهَالًا تَقُولُ بَنِي لُؤْيٍ) حيث أُعْمِلَ تقول عمل تظنَّ فنصب به مفعولين، أحدهما (جهالاً) والثاني (بني).

(٧) في س: تستوف.

(٨) نحو: أَأَنْتَ تَقُولُ زَيْدٌ مُنْطَلَقٌ، حيث فُصِّلَ بين أداة الاستفهام والفعل بأجنبي، فوجبت الحكاية. (انظر:

ارتشاف الضرب ٤/٢١٢٨).

## بَابُ فِي ذِكْرِ الْفَاعِلِ وَأَحْكَامِهِ<sup>(١)</sup>

**الفاعل** هو<sup>(٢)</sup> اسم<sup>(٣)</sup> أو ما في تأويله، قُدِّمَ عليه فعل تامٌّ أو ما في تأويله، وأُسْنِدَ إليه

على جهة قيامه به، أو وقوعه منه. وله أحكامٌ منها:

أ / أنه مرفوعٌ بما أُسْنِدَ إليه، ورفعُهُ إمَّا حَقِيقَةٌ؛ كَقَامَ زَيْدٌ وَعَمَرُو قَائِمٌ أَبُوهُ، وَمَاتَ عَمَرُو وَخَالِدٌ مَيِّتٌ أَبُوهُ، أَوْ حُكْمًا كَالْمَجْرُورِ بِوَجْهِ الزائدة؛ نحو: ﴿وَمَا يَأْتِيهِمْ مِنْ ذِكْرٍ﴾<sup>(٤)</sup>، أَوْ بإضافة المصدرِ إليه؛ نحو: ﴿وَلَوْ لَا دَفَعُ اللَّهُ النَّاسَ﴾<sup>(٥)</sup>.

ومثل بمثالي تنبيهاً على أنَّ الفاعلَ نوعان: نوعٌ يكون المُسْنَدُ واقعاً من الفاعلِ كالأول، ونوعٌ يكون المُسْنَدُ قائماً به كالثاني.

ب / ومنها أنه لا يتأخَّرُ عاملُهُ عَنْهُ، بَأَن يَتَقَدَّمَ الفاعلُ عليه<sup>(٦)</sup>؛ لِأَنَّهُمَا لَمَّا كَانَا كَالْكَلِمَةِ الْوَاحِدَةِ امْتَنَعَ تَقْدِيمُ الْفَاعِلِ عَلَيْهِ، كَمَا يَمْتَنَعُ تَقْدِيمُ عَجَزِ الْكَلِمَةِ عَلَى صَدْرِهَا. واستدلَّ

(١) قال ابن هشام في قطر الندى: باب، الفاعل مرفوع، كقام زيد ومات عمرو، ولا يتأخَّرُ عامله عنه (انظر: شرح قطر الندى ص ١٨٠).

(٢) في ب وهو.

(٣) في ق: الاسم.

(٤) سورة الأنبياء، من الآية ٢. وهي بتمامها ﴿وَمَا يَأْتِيهِمْ مِنْ ذِكْرٍ مِنْ رَبِّهِمْ تُخَذِّلُ إِلَّا أَتَسْمَعُوهُ وَمَنْ يُنْعَبُونَ﴾.

(٥) سورة البقرة من الآية ٢٥١، وسورة الحج من الآية ٤٠. وتام آية البقرة ﴿فَهَزَمُوهُمْ بِإِذْنِ اللَّهِ وَقَتَلَ دَاوُدُ جَالُوتَ وَكَانَتْ إِلَيْهِ الْكَلِمَةُ وَعَلَّمَهُ مَا يَشَاءُ وَلَوْ لَا دَفَعُ اللَّهُ النَّاسَ بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ لَفَسَدَتِ الْأَرْضُ وَلَكِنَّ اللَّهَ ذُو فَضْلٍ عَلَى الْعَالَمِينَ﴾. وتام آية الحج ﴿الَّذِينَ أُخْرِجُوا مِنْ دِينِهِمْ بِغَيْرِ حَقٍّ إِلَّا أَنْ يَقُولُوا رَبُّنَا اللَّهُ وَلَوْ لَا دَفَعُ اللَّهُ النَّاسَ بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ لَفَسَدَتِ السَّمَاوَاتُ وَالْأَرْضُ وَمَنْ فِيهِنَّ وَلَكِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ ذُو انْتِقَامٍ﴾.

(٦) وخالف في ذلك الكوفيون، حيث أجازوا تقدُّمَ الفاعلِ على فعله، واستدلُّوا بقول الزَّيَّاء: ما للجمال مشيهاً ونيداً، وأوَّله البصريون على أنَّ مشيهاً مبتدأ، وخبره محذوف بقي معموله (ونيداً) وتقديره يكون ونيداً. وتظهر ثمرة الخلاف في التثنية والجمع، فيجوز الكوفيون الزيدان قام، ولا يجيزه البصريون. (انظر: شرح جل الزجاجي ١/١٦٠-١٦٢، وارتشاف الضرب ٣/١٣٢٠، وشرح الأشموني ٤٦/٢).

وقوله:

١٤٩ - يَلُمُونَنِي فِي اشْتِرَاءِ النَّخِيبِ — لِأَهْلِي فَكَلَّهْمُ الْيَوْمُ<sup>(١)</sup>

وقوله:

١٥٠ - نَتَجَّ الرِّبْعُ مُحَاسِنًا — أَلْفَحْنَهَا غُرَّ السَّحَابِ<sup>(٢)</sup>

### [لغة أكلوني البراغيث]

وهذه لغة طيبي، يُسميها<sup>(٣)</sup> النحويون لغة أكلوني البراغيث، وعليها جاء ظاهر<sup>(٤)</sup> قوله - عليه الصلاة والسلام - : «يَتَعَابُونَ فِيكُمْ مَلَائِكَةُ اللَّيْلِ وَمَلَائِكَةُ النَّهَارِ<sup>(٥)</sup>»، وقوله

(١) البيت من المتقارب لأمية بن أبي الصلت في ديوانه ص ٤٨، وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ١٠٠/٢، وشرح التصريح ٢٧٦/١، والدرر اللوامع ٢٨٣/٢.

والشاهد فيه: (يلوموني أهلي) حيث جمع الفعل على لغة أكلوني البراغيث.

(٢) البيت من مجزوء الكامل مجهول القائل في أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ١٠٢/٢، والدرر اللوامع ٢٨٤/٢، والمقاصد النحوية ٤٦٠/٢.

والشاهد فيه: (ألفحنها غر) حيث ألحق نون النسوة بالفعل مع أن فاعله اسم ظاهر، وهذه على لغة أكلوني البراغيث. وقد نسب محمد محيي الدين عبد الحميد في تحقيقه على أوضح المسالك إلى أبي فراس الحمداني قائلا: وهذا البيت في حقيقته للتمثيل لا للاستشهاد؛ لأن أبا فراس ولد بعد عصور الاحتجاج. (انظر: عدة السالك إلى أوضح المسالك ١٠٣/٢).

(٣) في الأصل: تسميها، والمثبت هو الصحيح.

(٤) في ع: يسميها.

(٥) في الأصل: يتعابون فيكم ملائكة في الليل والنهار، والمثبت باقي النسخ.

(٦) الحديث بتمامه عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال: يَتَعَابُونَ فِيكُمْ مَلَائِكَةُ اللَّيْلِ وَمَلَائِكَةُ النَّهَارِ، وَيَحْتَمِلُونَ فِي صَلَاةِ الْفَجْرِ وَصَلَاةِ الْعَصْرِ، ثُمَّ يَرْجِعُ الَّذِينَ بَاتُوا فِيكُمْ، فَيَسْأَلُهُمْ - وَهُوَ أَعْلَمُ بِهِمْ - كَيْفَ تَرَكْتُمْ عِبَادِي؟ فَيَقُولُونَ: تَرَكْنَاهُمْ وَهُمْ يُصَلُّونَ، وَأَتَيْنَاهُمْ وَهُمْ يُصَلُّونَ. (انظر: صحيح البخاري، كتاب مواقيت الصلاة، باب فضل صلاة العصر، رقم ٥٢٢، وشرح النووي على صحيح مسلم ١٣٣/٥، وفتح الباري ٣٤/٢، برقم ٥٣٠).

أيضاً لورقة بن نوفل<sup>(١)</sup>: «أَوْ مُخْرِجِي هُمْ» - بتشديد الياء - حين قال له ورقة<sup>(٢)</sup>: ليتني أكون معك إذ يخرجك قومك، وأصله: أَوْ مُخْرِجُوِي<sup>(٣)</sup> هُمْ؛ اجتمعت الواو والياء وسبقت إحداهما<sup>(٤)</sup> بالسكون، فقلبت الواو ياء، وأدغمت [الياء]<sup>(٥)</sup> في الياء، وكسرت ما قبلها؛ فصارت أَوْ مُخْرِجِي هُمْ.

(١) جزء من حديث طويل عن عروة بن الزبير عن عائشة أم المؤمنين أنها قالت: ثم أول ما بدىء به رسول الله ﷺ من الوحي الرؤيا الصالحة في النوم، فكان لا يرى رؤيا إلا جاءت مثل فلق الصبح، ثم حُبب إليه الخلاء، وكان يخلو بغار حراء، فيتحنث فيه وهو التعبد الليالي ذوات العدد قبل أن ينزع إلى أهله، ويتزود لذلك، ثم يرجع إلى خديجة فيتزود لمثلها حتى جاءه الحق وهو في غار حراء، فجاءه الملك فقال: اقرأ. قال: ما أنا بقارئ. قال: فأخذني فغطني حتى بلغ مني الجهد ثم أرسلني. فقال: اقرأ. قلت: ما أنا بقارئ. فأخذني فغطني الثانية حتى بلغ مني الجهد، ثم أرسلني. فقال: اقرأ. فقلت: ما أنا بقارئ. فأخذني فغطني الثالثة ثم أرسلني، فقال: اقرأ باسم ربك الذي خلق خلق الإنسان من علق اقرأ وربك الأكرم. فرجع بها رسول الله ﷺ يرجف فؤاده، فدخل على خديجة بنت خويلد - رضي الله عنها - فقال: زملوني زملوني. فزملوه حتى ذهب عنه الروح، فقال لخديجة وأخبرها الخبر: لقد خشيت على نفسي، فقالت خديجة: كلا والله ما يخزيك الله أبدا، إنك لتصل الرحم، وتحمل الكل، وتكسب المعدوم، وتقري الضيف، وتعين على نوائب الحق. فانطلقت به خديجة حتى أتت به ورقة بن نوفل بن أسد بن عبد العزى ابن عم خديجة، وكان امرأاً تنصر في الجاهلية، وكان يكتب الكتاب العبراني، فيكتب من الإنجيل بالعبرانية ما شاء الله أن يكتب، وكان شيخاً كبيراً قد عمي. فقالت له خديجة: يا بن عم اسمع من ابن أخيك. فقال له ورقة: يا بن أخي، ماذا ترى؟ فأخبره رسول الله ﷺ خبر ما رأى. فقال له ورقة: هذا الناموس الذي نزل الله على موسى، يا ليتني فيها جذع، ليتني أكون حيا إذ يخرجك قومك. فقال رسول الله ﷺ: أومر ججي هم، قال: نعم، لم يأت رجل قط بمثل ما جئت به إلا عودي، وإن يدركني يومك أنصرك نصرًا مؤزرا. ثم لم ينشب ورقة أن توفي وفتر الوحي. (انظر: صحيح البخاري ٤/١ الحديث رقم ٢) في باب بدء الوحي، وصحيح مسلم ١٣٩/١-١٤١، برقم ١٦٠، ومسنند أحمد ٢٢٣/٦، برقم ٢٥٩٠٧).

(٢) بعدها في ق: بن نوفل.

(٣) في ق: أومر ججي.

(٤) في ع: وسبق أحديهما.

(٥) زيادة من ق وع.



وفهم من كلامه أن هذه الأحرف اللاحقة للعامل ليست بضائراً<sup>(١)</sup>، وهو كذلك على هذه اللغة، بل هي علامات للفاعل كالتاء في قامت هند.

والصحيح أن هذه اللغة لا تمتنع مع المفردات المتعاطفة<sup>(٢)</sup> خلافاً للخضراوي<sup>(٣)</sup>.

وإنما كان الفصيح ترك علامة تشية الفاعل وجمعه عكس علامة تأنيثه؛ لأن تشيته<sup>(٤)</sup> وجمعه يعلمان من لفظه دائماً بخلاف تأنيثه، فإنه قد لا يعلم من لفظه؛ بأن يكون مقدرأ به التأنيث<sup>(٥)</sup> مع أن في الإلحاق هنا زيادة ثقل بخلافه ثم.

د/ ومنها<sup>(٦)</sup> أن عامله تلحقه علامة التأنيث<sup>(٧)</sup> في آخره إن كان ماضياً أو وصفاً، وفي أوله / ٥٩ / أ / إن كان مضارعاً إن كان الفاعل مؤنثاً:

• حقيقياً كان؛ وهو ما له فرج، كقامت هند، وتقوم دعد<sup>(٨)</sup>، وزيد قائمة أمه.

(١) اختلف النحاة في توجيه هذه اللغة، فالجمهور على أنها حروف دوال كناء التأنيث في ضربت، وهي لغة أزد شنوءة وطئ، وذهب نحويون إلى أنها ضائراً، وما بعدها من اسم ظاهر هو بدل منها، وقيل ما بعدها مبتدأ والجملة السابقة خبر له. (انظر: الكتاب ٢/ ٤٠، وشرح الكافية الشافية ١/ ٢٥٩-٢٦٠، وارتشاف الضرب ٢/ ٧٣٩، ومغني اللبيب ص ص ٤٧٨-٤٧٩، وجمع الهوامع ١/ ٥١٣-٥١٤).

(٢) نحو: جاءوا زيد وعمرو وبكر، وجاء زيد وعمرو، فهذا على لغة أكلوني البراغيث خلافاً لابن هشام الخضراوي، قال ابن هشام الأنصاري: وقول غيره أولى. (انظر: مغني اللبيب ص ص ٤٨٠-٤٨١).

(٣) الخضراوي: هو محمد بن يحيى بن هشام الأنصاري الخزرجي الأندلسي، أبو عبد الله المعروف بابن هشام الخضراوي المتوفى بتونس سنة ٦٤٦ هـ، إمام في اللغة والنحو وتلمذ على ابن خروف وتلمذ له الشلوبين، من مصنفاته: الإيضاح بفوائد الإيضاح، وشرح ألفية ابن معط، وغيرها. (انظر: بغية الوعاة ١/ ٢٦٧-٢٦٨، وهدية العارفين ٢/ ١٢٤).

(٤) في ب: تأنيثه.

(٥) في ق و ع وس ود: مقدر التأنيث.

(٦) أي: من أحكام الفاعل.

(٧) قال ابن هشام في قطر الندى: وتلحقه علامة تأنيث إن كان مؤنثاً، كقامت هند، وطلعت الشمس (انظر: شرح قطر الندى ص ١٨٠).

(٨) في ب: هند.

• أو مجازياً؛ وهو بخلافه، نحو: طلعت الشمس، وتغرب الشمس، واليوم طالعة الشمس فيه من جهة الجنوب.

[حالات وجوب تأنيث الفعل]

والحافها له واجب إذا:

١/ أسند إلى ظاهر متصل حقيقي التأنيث؛ ولو مُنثى كقامت الهندان<sup>(١)</sup>، أو مجموعاً بالألنب والتاء، كقامت الهندات.

٢/ أو إلى ضمير متصل<sup>(٢)</sup> عائد إلى مؤنث مطلقاً؛ كالشمس طلعت. وشذ قول بعضهم: قال فلانة، وأما قوله:

١٥١ - ولا أرض أبقل إبقالها<sup>(٣)</sup> .....

فضرورة.

[حالات جواز تأنيث الفعل]<sup>(٤)</sup>

ويجوز الوجهان - أي: إلحاق العامل للعلامة<sup>(٥)</sup> وعدمه - في أربع مسائل؛ والإلحاق أرجح في جميعها:

(١) سقطت قامت الهندان من ع وب.

(٢) سقطت متصل من ع.

(٣) حكاة سيويه عن بعض العرب وهو شاذ عند الجمهور أو لغية، وخالف في ذلك الأخفش والرماني فأجاز القياس عليه. (انظر: الكتاب ٢/ ٣٨، والمقرب ١/ ٣٠٢، وارتشاف الضرب ٢/ ٧٣٤).

(٤) عجز بيت من المتقارب لعامر بن جوين الطائي في الكتاب ٢/ ٤٦، وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ٢/ ١٠٨، وخزانة الأدب ١/ ٤٥، والدرر اللوامع ٦/ ٢٦٨. وصدرة: فلا مژنة ودقت ودقها.

والشاهد فيه: (ولا أرض أبقل) حيث حذف تاء التأنيث من الفعل المسند إلى ضمير المؤنث.

(٥) قال ابن هشام في قطر الندى: ويجوز الوجهان في مجازي التأنيث الظاهر؛ نحو: ﴿فَقَدْ جَاءَ نَكَمٌ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّكُمْ﴾،

﴿فَقَدْ جَاءَ نَكَمٌ بَيِّنَةٌ﴾، وفي الحقيقي المنفصل؛ نحو: حضرت القاضي امرأة، والمتصل في باب نعم ونس؛

نحو: نعمت المرأة هند، وفي الجمع؛ نحو: ﴿قَالَتِ الْأَعْرَابُ﴾. (انظر: شرح قطر الندى ص ١٨٠).

(٦) والصحيح أن يقول: إلحاق العلامة للعامل لا العكس. (انظر: حاشية الحمصي ٢/ ٤٦).

# إحداهما<sup>(١)</sup> في العامل إذا أُسندَ إلى مجازي التأنيث الظاهر المتصل؛ نحو: طلعت الشمس أو طلعَ الشمس، والمتنصل؛ نحو: ﴿قَدْ جَاءَكُمْ مَوْعِظَةٌ﴾<sup>(٢)</sup>، ونحو: ﴿فَقَدْ جَاءَكُمْ بَيِّنَةٌ﴾<sup>(٣)</sup>. وكلامه في الشرح يقتضي أن التأنيث في هذا أرجح، وكلامهم صريح في خلافه كما سترأه.

# والثانية<sup>(٤)</sup> في العامل إذا أُسندَ إلى حقيقي<sup>(٥)</sup> التأنيث المتنصل من العامل بغير إلّا؛ نحو: قامت اليوم هند، وحضرت القاضي امرأة، ونحو: ﴿إِذَا جَاءَكَ الْمُؤْمِنَتُ﴾<sup>(٦)</sup>، وقوله:

١٥٢ - إِنَّ امْرَأَ غَرَّةٍ مِنْكُنَّ وَاحِدَةٌ .....

(١) في الأصل أحدها، والمثبت من ب ود.

(٢) سورة يونس، من الآية ٥٧. وهي بتمامها ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ قَدْ جَاءَكُمْ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّكُمْ وَشَقَاءٌ لِمَا فِي الصُّدُورِ وَهَذَى وَرَحْمَةٌ لِلْمُؤْمِنِينَ﴾.

(٣) سورة الأنعام، من الآية ١٥٧. وهي بتمامها ﴿أَوْ تَقُولُوا لَوْ أَنَّا أُنْزِلَ عَلَيْنَا الْكِتَابُ لَكُنَّا أَهْدَى مِنْهُمْ فَقَدْ جَاءَكُمْ بَيِّنَةٌ مِنْ رَبِّكُمْ وَهَذَى وَرَحْمَةٌ وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ كَذَبَ بِآيَاتِ اللَّهِ وَصَدَقَ عَنْهَا سَجَرَى الَّذِينَ يَصْدُقُونَ عَنْ آيَاتِنَا سُوءَ الْعَذَابِ بِمَا كَانُوا يَصْدُقُونَ﴾.

(٤) انظر: شرح قطر الندى ص ١٨٣.

(٥) في الأصل والثاني، والمثبت من ق و ع وب وس.

(٦) في ع وب وس ود: الحقيقي.

(٧) سورة الممتحنة، من الآية ١٢. وهي بتمامها ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا جَاءَكَ الْمُؤْمِنَتُ يُبَايِعُكَ عَلَى أَنْ لَا يَنُكِحَنَّ يَدَهُنَّ وَلَا يَتَرَفْنَ وَلَا يَرْبِزْنَ وَلَا يَقُولْنَ أَوْلَدَهُنَّ وَلَا يَبَيِّنَنَّ بَهْتَنَ بَقَرَتِهِ، بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلِهِمْ وَلَا يَعْصِيَنَّكَ فِي مَعْرِفٍ فَبَايِعْهُنَّ وَاسْتَغْفِرْ لَهُنَّ اللَّهُ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾.

(٨) صدر بيت من البسيط بلا نسبة في الإنصاف في مسائل الخلاف ١/ ١٧٤، وشرح المفصل ٥/ ٩٣، والمقاصد

النحوية ٢/ ٤٧٦، والدرر اللوامع ٦/ ٢٧١. وعجزه: بعدي وبعدي في الدنيا لمغرور

والشاهد فيه: (عَرَّ مَنَكُنَّ واحدة) حيث حذف تاء التأنيث من الفعل جوازاً؛ لأنه فُصل عن فاعله الحقيقي

التأنيث.

[تأنيث الفعل المُسند إلى مجازي التأنيث المتنصل بغير إلّا]

وخرج بقوله الحقيقي غيره؛ نحو: طلع اليوم الشمس، فترك العلامة أحسن؛ إظهاراً لفضل الحقيقي على غيره، قاله الدماميني في شرح التسهيل<sup>(١)</sup> نقلاً عن النحاة، ثم قال: والذي يظهر لي خلاف ذلك؛ فإن الكتاب العزيز قد كثر الإتيان فيه<sup>(٢)</sup> بالعلامة عند الإسناد إلى ظاهر غير حقيقي<sup>(٣)</sup> كثرة فاشية، فوقع فيه من ذلك ما ينيف على مائتي موضع، ووقع فيه ما تُركت<sup>(٤)</sup> فيه<sup>(٥)</sup> العلامة في الصورة المذكورة نحو خمسين موضعاً، وأكثرية أحد الاستعمالين دليل على أرجحيته، فينبغي المصير إلى القول بأن الإتيان بالعلامة في ذلك أحسن انتهى. وما ٥٩٧ ب/ بحثه موافق لمقتضى عبارة الشرح<sup>(٦)</sup>.

# والثالثة هي المشار إليها بقوله: أو المتصل - بعامله كما - في باب نعم وبش، وذلك نحو: نعمت أو نعم المرأة هند؛ فالتأنيث على مقتضى الظاهر، والتذكير على إرادة الجنس؛ إذ ليس المراد امرأة واحدة بل المراد الجنس، فمدحوة أو ذموة عموماً، ثم خصوا من أرادوا مدحها أو ذمها مبالغة بذكره مرتين.

# والرابعة في العامل إذا أُسندَ إلى الجمع سواء كان جمع تكسيرٍ لذكرٍ؛ نحو: ﴿قَالَتِ الْأَعْرَابُ [ءَامَنَّا]﴾<sup>(٧)</sup>، أو<sup>(٨)</sup> مؤنث؛ كقامت الهندو، أم اسم جمع؛ كقامت النساء، أم اسم

(١) لم استطع الوقوف على هذا الكتاب شرح التسهيل للدماميني لعدم توافره.

(٢) في ب وس ود: فيه الإتيان.

(٣) في ق و ع وب وس ود: الحقيقي.

(٤) في ب: نزلت.

(٥) سقطت فيه من ق.

(٦) انظر: شرح قطر الندى ص ١٨٣.

(٧) في س: المسند مع إسقاط إذا.

(٨) زيادة من ع.

(٩) سورة الحجرات، من الآية ١٤. وهي بتمامها ﴿قَالَتِ الْأَعْرَابُ ءَامَنَّا قُلْ لَمْ تُؤْمِسُوا وَلَكِنْ قُولُوا أَسْلَمْنَا وَلَمَّا يَدْخُلِ الْإِسْلَمُ فِي قُلُوبِكُمْ وَإِنْ تُطِيعُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ، لَا يَلِتْكُمْ مِنْ أَعْمَالِكُمْ شَيْئاً إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾.

(١٠) في ب وس ود: أم.

جنس؛ كأورقت الشجر؛ فالتأنيث في ذلك [كله] (١) على التأويل بالجماعة، والتذكير على التأويل بالجمع.

ولا يُستثنى من الجمع إلا جمع (٢) التصحيح المذكر والمؤنث؛ فكُمفرديهما، أي في التذكير والتأنيث (٣).

### [وجوب تذكير الفعل]

فيجب التذكير على الأصح (٤) في نحو: قام الزيدون، بما هو جمع للمذكر سالم، كما يجب في نحو: قام زيد؛ لأن سلامة نظمه تدل على التذكير.

وقضية هذه العلة جواز الوجهين في نحو: جاء البنون؛ لتغير نظم واحد، وبه صرح بعضهم (٥)، بل نقل الشاطبي (٦) الاتفاق على ذلك.

### [وجوب تأنيث الفعل]

ويجب التأنيث في نحو: قامت الهندات بما هو جمع لمؤنث سالم، كما يجب في نحو: قامت هند. وهذا مذهب جمهور البصريين (٧)، وصححه المرادي (٨) وغيره.

واستثنوا منه ما يكون واجده مذكراً كالطلحات، أو مغيراً كبنات، فحكمه حكم جمع (٩) التكسير، ونقل الشاطبي الاتفاق على ذلك أيضاً في الصورة الثانية (١٠).

### [علة منع التأنيث في الفاعل الحقيقي التأنيث المفصول بإلا] (١١)

ولما كان هنا مظنة سؤال؛ هو أن يقال: قد مر أن الفاعل الحقيقي المنفصل يجوز فيه الوجهان؛ فلتم منعتم التأنيث في نحو: ما قامت إلا هند مع أنه حقيقي التأنيث؟

أشار إلى دفعه بقوله (١٢): وإنما امتنع في الشر أن يقال: ما قامت إلا هند بتأنيث الفعل؛ لأن الفاعل في الحقيقة ليس هو ما بعد إلا، وإنما هو مذكر محذوف، والفعل مُسند إليه، وما بعد إلا بدل منه، والتقدير: ما قام / أ / أحد إلا هند، وقضية هذه العلة امتناع نحو: ما طلعت إلا الشمس.

وأفهم كلامه جواز التأنيث في النظم؛ وهو مذهب الأخفش، كقول الشاعر:

١٥٣ - ما برئت من ربيّة وذمّ في حربنا إلا بنات العمّ (١٣)

(١) سقطت جمع من ق وب.

(٢) انظر: شرح التصريح ١/ ٢٧٩ - ٢٨٠.

(٣) المألة خلافية؛ فالجمهور يمنع تأنيث الفعل إذا فصل عن فاعله بإلا، وأجاز ابن مالك، وقصر الأخفش تأنيثه على الضرورة الشعرية. (انظر: شرح التسهيل ٤٧/ ٢، وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ١١٣/ ٢ - ١١٦، وارتشاف الضرب ٢/ ٧٣٤، وجمع الهوامع ٣/ ٢٩٤).

(٤) قال ابن هشام في قطر الندى: «وإنما امتنع في الشر ما قامت إلا هند لأن الفاعل مذكر محذوف». (انظر: شرح قطر الندى ص ١٨٠).

(٥) البيت من الرجز بلا نسبة في أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ١١٣/ ٢، وشرح الأشموني ١/ ١٧٤، والمقاصد النحوية ٢/ ٤٧١، والدرر اللوامع ٦/ ٢٧٢.

والشاهد فيه: ما برئت من ربيّة.. إلا بنات حيث لحقت تاء التأنيث الفعل مع فاعله المؤنث الحقيقي المنفصل بإلا. وهذا عند الجمهور خاص بالضرورة خلافاً للأخفش وابن مالك.

(١) زيادة من ق وس ود.

(٢) في ق وع وس ود: جمعي.

(٣) قال ابن هشام في قطر الندى: إلا جمعي التصحيح فكُمفرديهما، نحو: قام الزيدون، وقامت الهندات (انظر: شرح قطر الندى ص ١٨٠).

(٤) خلافاً للكونيين، حيث أجازوا: قامت الزيدون (انظر: جمع الهوامع ٣/ ٢٩٤).

(٥) انظر: جمع الهوامع ٣/ ٢٩٤.

(٦) انظر: شرح التصريح ١/ ٢٨٠.

(٧) وخالفهم الكوفيون وأبو علي حيث أجازوا الوجهين في الجمع بالأنف والتاء دون المفرد بشرط ألا يكون مفصلاً عن فعله، نحو: قام الهندات قياساً على جمع التكسير. (انظر: ارتشاف الضرب ٢/ ٧٣٤، وشرح الأشموني ٢/ ٥٤، وجمع الهوامع ٣/ ٢٩٣).

(٨) انظر: توضيح المقاصد والمسالك ٢/ ٥٩٢.

وقضية كلام الألفية والتسهيل جوازُهُ في الشرِّ<sup>(١)</sup>، وصحَّحه المُراديُّ<sup>(٢)</sup> بِقَلَّةٍ، وصرَّح المصنَّفُ في الشذور بِمَرِّ جوحِيَّهِ<sup>(٣)</sup>، ومنه قراءة أبي جعفر<sup>(٤)</sup>: ﴿إِنْ كَانَتْ إِلَّا صَبِيحَةً وَجِدَةً﴾<sup>(٥)</sup>، بالرفع.

[حذف الفاعل]<sup>(٦)</sup>

وحذف الفاعل في هذا<sup>(٧)</sup> جائزٌ<sup>(٨)</sup> مُطَرِّدٌ كحذفه:

أ/ إذا وقع فاعِلُ المصدر؛ كما في نحو: ﴿أَوْ يُطْعَمُ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ﴾<sup>(٩)</sup> يَبْسًا<sup>(١٠)</sup>، فإِطْعَامُ مصدرٌ، وفاعِلُهُ محذوفٌ، والتقديرُ: أو إطعامُهُ يتباً بالإضافة إلى الفاعلِ.

(١) انظر: شرح التسهيل ٤٧/٢، وشرح ابن عقيل ٣٩٧/١.

(٢) انظر: توضيح المقاصد والمسالك ٥٨٩/٢.

(٣) انظر: شرح شذور الذهب ص ٢٣١.

(٤) هو: أبو جعفر القارئ المدني المخزومي مولى عبد الله بن عياش بن أبي ربيعة، اسمه: يزيد بن القعقاع، وقيل: فيروز، وقيل: جندب بن فيروز، والأول أشهر المتوفى ١٣٠ هـ. إمام أهل المدينة في القراءة، روى عن مولاة وأبي هريرة وابن عمر وابن عباس وجابر وزيد بن أسلم، وهو من أفرانه ودخل على أم سلمة زوج النبي عليه السلام وهو صغير فمسحت على رأسه ودعت له بالبركة. (انظر: معرفة القراء الكبار للذهبي ١٥٧/١، وغاية النهاية ٣٨٦/٢، وتهذيب التهذيب ص ١٨٩٥).

(٥) سورة يس، من الآية ٢٩ أو ٥٣. وهما بتمامهما ﴿إِنْ كَانَتْ إِلَّا صَبِيحَةً وَجِدَةً فَإِذَا هُمْ خُمُودٌ﴾، ﴿إِنْ كَانَتْ إِلَّا صَبِيحَةً وَجِدَةً فَإِذَا هُمْ جَمِيعٌ لَدَيْنَا مُحْضَرُونَ﴾، قرأ أبو جعفر برفع (صبيحة) في الموضعين على أن (كان) تامة، وفاعلها (صبيحة)، وقد لحق الفعل التاء مع أن الفاعل مفصول بالآ، وقد استشهد بها ابن مالك على جواز ذلك في الشر. وقرأ الباقر بنصب صبيحة على أنها خبر لكان الناقصة، واسمها مُضمر، ولا شاهد في هذه القراءة عندئذ. (انظر: تفسير البحر المحيط ٣١٧/٧، وإتحاف فضلاء البشر ص ٤٦٦).

(٦) قال ابن هشام في قطر الندى: كحذفه في نحو: ﴿أَوْ يُطْعَمُ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ﴾<sup>(١١)</sup> يَبْسًا، و﴿فُضِيَ الْأَمْرُ﴾، و﴿أَسْمِعْ يَوْمَ وَأَبْصِرْ﴾ ويمتنع في غيرهن (انظر: شرح قطر الندى ص ١٨٠).

(٧) أي في نحو: ما قام إلا هند، وهذا هو الموضع الأول الذي يطرُد فيه حذف الفاعل جوازاً.

(٨) سقطت جائز من ب.

(٩) سورة البلد، من الآية ١٤. وهما بتمامهما ﴿أَوْ يُطْعَمُ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ﴾<sup>(١٢)</sup> يَبْسًا ذَا مَقَرَبَةٍ.

ب/ وكحذفه في باب النياية عن الفاعل؛ نحو: ﴿فُضِيَ الْأَمْرُ﴾<sup>(١٣)</sup>، أصله - والله أعلم - فُضِيَ الله الأمر.

ج/ وكحذفه في باب التعجب عند وجود ما يدل عليه؛ نحو: ﴿أَسْمِعْ يَوْمَ وَأَبْصِرْ﴾<sup>(١٤)</sup>، أي: بهم، وهذا بناء على أن أَفْعَلَ خبرٌ بصيغة الأمر، وأصله أَفْعَلَ بصيغة الماضي، وما بعده فاعِلٌ كما سيأتي في بابهِ<sup>(١٥)</sup>، لكن لما غيَّرت الصيغة قُبِحَ رفعُهُ للظاهر؛ لكونه على صورة الأمر؛ فزيدت الباء في فاعِلِهِ لإصلاح اللفظ، كما زيدت في فاعل كَفَى، لا بمعنى وقى.

فهذه أربعة<sup>(١٦)</sup> مواضع يطرُد حذفُ الفاعل [فيها، ويُضاف]<sup>(١٧)</sup> إليها:

د/ فاعِلُ فعلِ الجماعة المُؤَكَّدِ بالنون؛ نحو: إِضْرِبْنَ يا زِيدُونَ، وإضْرِبْنَ<sup>(١٨)</sup> يا هُنْدُ<sup>(١٩)</sup>، كما قرَّرَ في محلِّهِ<sup>(٢٠)</sup>.

ويمتنعُ حذفُهُ في غيرهنَّ؛ لآئِه عمدة<sup>(٢١)</sup> وكالجزء من الكلمة، وذلك لا يجوزُ [حذفُهُ]<sup>(٢٢)</sup>. بل إن ظَهَرَ في اللفظِ فذلك<sup>(٢٣)</sup> واضحٌ، وإلا فهو ضميرٌ مستترٌ راجعٌ:

(١) سورة يوسف من الآية ٤١، وسورة مريم من الآية ٣٩. وتام آية يوسف ﴿يَصْحَجِي إِلَيْهِنَّ أَيَّامًا آخِذًا كَمَا فَتَنَ فِي رَبِّهِ خَمْرًا وَأَمَّا الْآخِرُ فَوَاقِلُ الطُّغْيَانِ مِنْ رَبِّهِمْ فُضِيَ الْأَمْرُ الَّذِي فِيهِ تَسْتَفْتِيَانِ﴾، وتام آية مريم ﴿وَأَنْذِرْهُمْ يَوْمَ الْحَسْرَةِ إِذْ فُضِيَ الْأَمْرُ وَهُمْ فِي غَفْلَةٍ وَهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾.

(٢) سورة مريم، من الآية ٣٨. وهي بتمامها ﴿أَسْمِعْ يَوْمَ وَأَبْصِرْ يَوْمَ يَأْتُونَنَا لَكِنَّا الظَّالِمُونَ الْيَوْمَ فِي ضَلَالٍ مُبِينٍ﴾.

(٣) انظر: ص ٤٢٣ من هذا الكتاب.

(٤) في ب: أربع.

(٥) طمس في الأصل، والمثبت هو من باقي النسخ.

(٦) طمس في الأصل، والمثبت من ق وب وس. قلت: لعل هذا المثال مسبوق بعبارة مقدرة هي: ويُضاف إليها فاعل فعل المؤنثة المخاطبة المؤكد بالنون.

(٧) في الأصل هندات، والمثبت من باقي النسخ.

(٨) انظر: مبحث الفعل المضارع في (ص ٢٩) من هذا الكتاب.

(٩) طمس في الأصل، والمثبت من ق وب وس.

(١٠) زيادة من ع وب وس.

(١١) في ق وب ود: فذلك.

# إمّا المذكور؛ كهنْد قامت.

# أو لِمَا دَلَّ عَلَيْهِ الْفَعْلُ؛ كَقَوْلِهِ<sup>(١)</sup> - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ - : «وَلَا يَشْرَبُ الْخَمْرَ حِينَ يَشْرِبُهَا»؛ أَي: لَا<sup>(٢)</sup> يَشْرَبُ الشَّارِبُ، وَحَسَّنَ ذَلِكَ تَقْدُّمُ نَظِيرِهِ فِي قَوْلِهِ: «وَلَا يَزِينِي الزَّانِي».

# أو لِمَا دَلَّ عَلَيْهِ الْحَالُ الْمُشَاهِدَةُ<sup>(٣)</sup>؛ نَحْوَ [قَوْلِهِ تَعَالَى<sup>(٤)</sup>]: ﴿كَلَّا إِذَا بَلَغَتِ النَّفْسُ أَهْلَهَا﴾ أَي: بَلَغَتِ الرُّوحُ. / ٦٠ ب / .

[أَصَالَةُ اتِّصَالِ الْفَعْلِ بِفَاعِلِهِ<sup>(٥)</sup>]

وَالْأَصْلُ فِي الْفَاعِلِ أَنْ يَلِيَ عَامِلُهُ؛ لِأَنَّهُ كَالْجُزْءِ مِنْهُ، وَلِذَلِكَ سُبَّكَنَ لِمَا أَخَّرَ الْفَعْلَ إِذَا كَانَ ضَمِيرًا؛ كَرَاهَةً تَوَالِي أَرْبَعِ مُتَحَرِّكَاتٍ<sup>(٦)</sup>، وَإِنَّمَا يَكْرَهُونَ ذَلِكَ فِي كَلِمَةٍ وَاحِدَةٍ؛ فَدَلَّ ذَلِكَ<sup>(٧)</sup> عَلَى أَنَّهَا كَالْكَلِمَةِ الْوَاحِدَةِ بِخِلَافِ الْمَفْعُولِ؛ فَالْأَصْلُ فِيهِ أَنْ يَنْفَصَلَ عَنْهُ، وَيَتَأَخَّرَ عَنِ الْفَاعِلِ؛ لِأَنَّهُ فَضْلَةٌ.

(١) رواه البخاري من حديث أبي هريرة قال: قال رسول الله - عليه الصلاة والسلام - : ثُمَّ لَا يَزِينِي الزَّانِي حِينَ يَزِينِي وَهُوَ مُؤْمِنٌ، وَلَا يَشْرَبُ الْخَمْرَ حِينَ يَشْرَبُ وَهُوَ مُؤْمِنٌ، وَلَا يَتَهَبُّ نَهْبَةً يَرْفَعُ النَّاسُ إِلَيْهِ فِيهَا أَبْصَارَهُمْ حِينَ يَتَهَبُّهَا وَهُوَ مُؤْمِنٌ (انظر: صحيح البخاري ٢١١٩/٥ - برقم ٥٢٥٣، وصحيح مسلم ٧٧/١ - برقم ٥٧، والدارمي ١٥٦/٢ - برقم ٢١٠٦، ومسند أحمد ١٣٩/٦ - برقم ٢٥١٣٢).

(٢) فِي قَوْلِهِ: وَلَا.

(٣) فِي الْأَصْلِ الْمَشَاهِدُ، وَالْمَثْبُوتُ مِنْ قَوْلِهِ وَسُودَ.

(٤) زِيَادَةُ مَنْ ق.

(٥) سُورَةُ الْقِيَامَةِ، الْآيَةُ ٢٦.

(٦) قَالَ ابْنُ هِشَامٍ فِي قَطْرِ النَّدَى: وَالْأَصْلُ أَنْ يَلِيَ عَامِلُهُ، وَقَدْ يَتَأَخَّرُ: جَوَازًا، نَحْوَ ﴿وَلَقَدْ جَاءَ آلَ فِرْعَوْنَ النَّذِيرُ﴾، وَ: كَمَا أَتَى رَبُّهُ مُوسَى عَلَى قَدَرٍ، وَجَوَابًا نَحْوَ: ﴿وَإِذْ أُنْتَلَى إِلَهُكُمْ رَبُّكُمْ﴾، وَضَرَبَنِي زَيْدٌ (انظر: شرح قطر الندى ص ١٨٤).

(٧) فِي قَوْلِهِ: حَرَكَاتٍ.

(٨) سَقَطَتْ ذَلِكَ مَنْ ق.

[تَوْسُطُ الْمَفْعُولِ بَيْنَ الْفَعْلِ وَفَاعِلِهِ]

وَقَدْ نَجَاءٌ بِخِلَافِ الْأَصْلِ؛ فَيَلِي<sup>(١)</sup> الْمَفْعُولُ الْفَعْلَ<sup>(٢)</sup>، وَيَتَأَخَّرُ<sup>(٣)</sup> الْفَاعِلُ عَنْهُ:

أ/ إمّا جَوَازًا؛ كَمَا فِي نَحْوِ: ﴿فَلَمَّا جَاءَ آلَ لُوطٍ الْمُرْسَلُونَ﴾<sup>(٤)</sup>، وَقَوْلُهُ تَعَالَى<sup>(٥)</sup>: ﴿وَلَقَدْ جَاءَ آلَ فِرْعَوْنَ النَّذِيرُ﴾<sup>(٦)</sup>، وَقَوْلُهُ:

١٥٤ - جَاءَ الْخِلَافَةُ أَوْ كَانَتْ لَهُ قَدَرًا كَمَا أَتَى رَبُّهُ مُوسَى عَلَى قَدَرٍ<sup>(٧)</sup>

وَلَا يَضُرُّ فِي هَذَا اتِّصَالُهُ بِضَمِيرِ الْفَاعِلِ الْمُتَأَخِّرِ؛ لِتَقْدُّمِهِ فِي الرُّتْبَةِ.

ب/ وَإِمَّا وَجُوبًا؛ وَذَلِكَ فِي ثَلَاثِ<sup>(٨)</sup> مَسَائِلَ:

أَحَدَاهَا<sup>(٩)</sup>: أَنْ يَتَّصَلَ بِالْفَاعِلِ ضَمِيرُ الْمَفْعُولِ؛ كَمَا فِي نَحْوِ: ﴿وَإِذْ أُنْتَلَى إِلَهُكُمْ رَبُّكُمْ﴾<sup>(١٠)</sup>؛ إِذْ لَوْ أَخَّرَ لِلزَّمِّ عَوْدُ الضَّمِيرِ عَلَى مُتَأَخِّرٍ لَفْظًا وَرُتْبَةً، وَذَلِكَ لَا يَجُوزُ إِلَّا فِي الضَّرُورَةِ<sup>(١١)</sup>

(١) فِي ب: قَبْلِي، وَهُوَ تَصْحِيفٌ بَيْنَ.

(٢) فِي ب: الْفَعْلُ الْمَفْعُولُ.

(٣) فِي ب: وَقَدْ يَتَأَخَّرُ.

(٤) سُورَةُ الْحَجَرِ، الْآيَةُ ٦١.

(٥) زِيَادَةُ مَنْ ق.

(٦) سُورَةُ الْقَمَرِ، الْآيَةُ ٤١.

(٧) الْبَيْتُ مِنَ الْبَسِيطِ لَجْرِيرِ بْنِ عَطِيَّةٍ يَمْدَحُ الْخَلِيفَةَ الْأُمَوِيَّ عُمَرَ بْنَ عَبْدِ الْعَزِيزِ فِي مَغْنَى اللَّيْلِبِ ص ٨٩، وَبِلَا نِسْبَةٍ فِي أَوْضَحِ الْمَسَالِكِ إِلَى أَلْفِيَّةِ ابْنِ مَالِكٍ ١٢٤/٢، وَشَرَحَ ابْنُ عَقِيلٍ ١٩٧/٢.

وَالشَّاهِدُ فِيهِ: (أَتَى رَبُّهُ مُوسَى) حَيْثُ قَدَّمَ الْمَفْعُولَ عَلَى الْفَاعِلِ جَوَازًا؛ لِاشْتِهَالِ الْمَفْعُولِ عَلَى ضَمِيرِ يَعُودُ عَلَى الْفَاعِلِ الْمُتَأَخِّرِ لَفْظًا مُتَقَدِّمٌ رُتْبَةً، وَهَذَا جَائِزٌ عِنْدَ النُّحَاةِ.

(٨) فِي الْأَصْلِ ثَلَاثَةٌ، وَالْمَثْبُوتُ مِنْ غَوْبِ وَس.

(٩) فِي ب: أَحَدَهَا.

(١٠) سُورَةُ الْبَقَرَةِ، مِنَ الْآيَةِ ١٢٤. وَهِيَ بِتَامِهَا ﴿وَإِذْ أُنْتَلَى إِلَهُكُمْ رَبُّكُمْ﴾، وَكَتَبْتُمْ فَاتَّخَذْتُمْ قَالَ إِنْ جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا قَالَ وَبَيْنَ ذَٰلِكُمْ قَالَ لَا يَأْتِيَنَّكَ عَهْدِي الْظَّالِمِينَ.

(١١) كَقَوْلِ حَسَّانَ بْنِ ثَابِتٍ:

وَلَوْ أَنَّ مَجْدًا أَخْلَدَ الدَّهْرَ وَاحِدًا  
مِنَ النَّاسِ أَبْقَى مَجْدَهُ الدَّهْرَ مُطْعَمًا

(انظر: ديوان حسان ص ٢٤٣، وشرح الكافية الشافية ١/٢٦١).

و[في] (١) مواضع مخصوصة، وأجازَهُ ابنُ جَنِّي (٢) في النثرِ بَقْلَةً، وتبعَهُ ابنُ مالِك (٣)؛ قال: لأنَّ استلزامَ الفعلِ للمفعولِ يقومُ مقامَ تقديمِهِ.

الثانية: أن يكونَ المفعولُ ضميراً مُتَّصِلاً بالفعل؛ وذلك نحو: ضربني زيدٌ، إذ لو قُدِّمَ والحالة هذه لانفصلَ الضميرُ مع تأتِي اتِّصالِهِ، وهو لا يجوزُ إلَّا فيما أُسْتُثِنِي (٤).

الثالثة: أن يُحصَرَ الفاعِلُ بأنَّها؛ نحو: ﴿إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ﴾ (٥)، أو (٦) بإلَّا على الأصح (٧)؛ نحو: ما ضربَ عمراً إلَّا زيدٌ.

[وجوبُ تقدُّمِ الفاعِلِ على المفعولِ] (٨)

وقد يجبُ ذلك الأصلُ الذي هو: إيلاءُ الفاعِلِ لعاملِهِ وتأخُّرُ المفعولِ عنه؛ وذلك في ثلاثة (٩) مواضع (١٠) أيضاً:

(١) زيادة من باقي النسخ.

(٢) انظر: الخصائص ١/ ٢٩٤-٢٩٥.

(٣) وأجازَهُ أيضاً الأخفش والطَّوَال. (انظر: شرح الكافية الشافية ١/ ٢٦٠-٢٦١، وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ٢/ ١٢٥).

(٤) انظر: مبحث الضمير في هذا الكتاب ص ١١٥ وما بعدها.

(٥) سورة فاطر، من الآية ٢٨. وهي بتمامها ﴿وَمَنْ أَلَّاسِ وَالَّذِينَ تَبَوَّءُوا الدَّوَابَّ وَأَلْمَعُوا خَلْقَ الْوَلَدِ كَذَلِكَ إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ﴾.

(٦) في ع: و.

(٧) في المسألة ثلاثة أقوال:

الأول - امتناع تقديم المحصور بإلَّا إذا كان فاعلاً فقط، وجوازه إذا كان مفعولاً به، وهو مذهب الفراء وابن الأباري.

الثاني - جواز تقديم المحصور بإلَّا فاعلاً كان أو مفعولاً، وهو مذهب الكسائي.

الثالث - امتناع تقديم المحصور بإلَّا فاعلاً كان أو مفعولاً، واختاره الجزولي والشوليين وابن عصفور وصححه السيوطي. (انظر: شرح جل الزجاجة ١/ ١٦٤-١٦٥، وشرح الكافية الشافية ١/ ٢٦٣-٢٦٤، وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ٢/ ١٢٩، وشرح ابن عقيل ١/ ٤٠٨-٤٠٩، وجمع الهوامع ١/ ٥١٦-٥١٧).

(٨) قال ابن هشام في قطر الندى: ((وقد يجب تأخير المفعول كـ ضربتُ زيداً وما أحسنَ زيداً! وضربَ موسى عيسى، بخلاف أر ضعت الصغرى الكبرى)) (انظر: شرح قطر الندى ص ١٨٤).

(٩) في ق و ع وس: ثلاث.

(١٠) في ب وس: مسائل.

أحدها (١)؛ أن يكونَ الفاعِلُ ضميراً مُتَّصِلاً بالفعل؛ كضربتُ زيداً؛ إذ لو قُدِّمَ على (٢) الفاعِلِ لانفصلَ الضميرُ مع إمكانِ اتِّصالِهِ.

ولا يخفى عليك أن تأخيرَ (٣) المفعولِ إنَّما يجبُ إذا كانَ ضميراً مُتَّصِلاً أيضاً، وإلَّا فتقديمُهُ على عاملِهِ جائزٌ، كما صرَّحَ به في الأوضح (٤)، واعتَرَضَ فيه (٥) على ابنِ مالِك بأنَّ كلامَهُ في الألفية (٦) يُوهِمُ امتناعَ التقديمِ.

الثانية: أن يُخافَ التباسُ أحدهما / ٦١ أ / بالآخر؛ لعدمِ ظهورِ الإعرابِ، وعدمِ قرينةٍ تُمَيِّزُ (٧) أحدهما عن الآخر؛ سواءً كانا (٨)؛ مقصورين، أم (٩) اسمي إشارة، أم موصولين، أم مُضَافَيْنِ إلى ياءِ المُتَكَلِّمِ؛ وذلك نحو: ضربَ موسى عيسى، أو غلامي غلامِي، أو هذا ذاك، أو مَنْ في الدارِ مَنْ على البابِ، فيتعيَّن في مثل هذا كونُ الأوَّلِ فاعلاً والثاني مفعولاً، خلافاً لابنِ الحاج (١٠) مُحْتَجّاً بأنَّ العربَ تُجَيِّزُ تصغيرَ عُمَرَ وعَمْرُو على عُمَيْرٍ، وبأنَّ الإجمالَ مِنْ مقاصِدِ العُقلاءِ، وبأنَّه يجوزُ ضربُ أحدهما

(١) في ب: إحداها.

(٢) سقطت على من ع.

(٣) في ب ود: تأخَّر.

(٤) انظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ٢/ ١٣٣-١٣٥.

(٥) في ع: به.

(٦) قال ابن مالك: وأخَّرَ المفعولَ إن كَبَسَ حُجْرَ أو أضمرَ الفاعِلَ غيرَ مُنْخَصَرٍ (انظر: شرح ابن عقيل ١/ ٤٠٤).

(٧) في ب. ب: وفي س: يُمَيِّز.

(٨) في ب: أكانا.

(٩) في ب: أو.

(١٠) في ع وب ود: ابن الحاجب وهو وهم، ويشهد لذلك نقل السيوطي (انظر: جمع الهوامع ١/ ٥١٥). وابن الحاج:

هو أحمد ابن محمد بن أحمد الأزدي الإشبيلي المالكي، شهاب الدين الشهير بابن الحاج، المتوفى سنة ٦٤٧ هـ، إمام في اللغة والنحو وأصول الفقه، قرأ على الشوليين، من تصانيفه: حاشية على سر الصناعة، وشرح الإيضاح للفراسي، ومختصر المستصفي للغزالي وغيرها. (انظر: هدية العارفين ١/ ٩٥، وبغية الوعاة ١/ ٣٥٩-٣٦٠).

الآخر، وبأن تأخير البيان لوقت الحاجة جائز عقلاً باتفاق وشرعاً على الأصح، وبأن الزجاج<sup>(١)</sup> نقل الاتفاق على أنه يجوز في نحو: ﴿فَمَا زَالَتْ تِلْكَ دَعْوَاهُمْ﴾<sup>(٢)</sup> كون تلك اسمها، ودعواهم خبرها، وبالعكس<sup>(٣)</sup>.

بخلاف ما إذا وجدت قرينة لفظية أو معنوية؛ فلا يجب التأخير، بل يجوز التقديم، كما في نحو: أَرْضَعَتِ الصُّغْرَى الْكُبْرَى، وضربت موسى سعدى.

الثالثة: أن يُحْصَرَ المفعول بإنها؛ نحو: إِنَّمَا ضَرَبَ زَيْدٌ عَمْرًا، أو بدلاً على الأصح<sup>(٤)</sup>؛ نحو: مَا ضَرَبَ زَيْدٌ إِلَّا عَمْرًا.

[مواضع تقدم المفعول على الفعل والفاعل]<sup>(٥)</sup>

وقد يتقدم المفعول على العامل والفاعل؛ إما جوازاً؛ نحو: ﴿فَرِيقًا هَدَىٰ وَفَرِيقًا حَقَّ عَلَيْهِمُ الضَّلَالَةُ﴾<sup>(٦)</sup>، وإما وجوباً؛ وذلك في مسألتين:

(١) في ع وب: الزجاجي، وهو تصحيف بدليل وجود هذا الرأي في معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٣/٣١٣.

(٢) سورة الأنبياء، من الآية ١٥. وهي بتمامها ﴿فَمَا زَالَتْ تِلْكَ دَعْوَاهُمْ حَتَّىٰ جَعَلْنَاهُمْ حَصِيدًا خَامِدِينَ﴾.

(٣) انظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٣/٣١٣.

(٤) في المسألة أقوال، أبرزها:

١- وجوب تقدم الفاعل، وهو مذهب الجزولي والشلوبين وابن عصفور وصححه الفاكهي.

٢- جواز تقدم الفاعل وتأخره، وهو مذهب البصريين والقراء والكسائي وابن الأنباري. (انظر: التوطئة

١٦٥، وشرح جل الزجاجي ١/١٦٤-١٦٥، وارتشاف الضرب ٣/١٣٤٩).

(٥) قال ابن هشام في قطر الندى: وقد يتقدم على العامل: جوازاً؛ نحو ﴿فَرِيقًا هَدَىٰ﴾، وجوباً؛ نحو ﴿أَيُّهَا مَا تَدْعُوا﴾. (انظر: شرح قطر الندى ص ١٨٤).

(٦) سورة الأعراف، من الآية ٣٠. وهي بتمامها ﴿فَرِيقًا هَدَىٰ وَفَرِيقًا حَقَّ عَلَيْهِمُ الضَّلَالَةُ إِنَّهُمْ اتَّخَذُوا الشَّيَاطِينَ أَوْلِيَاءَ مِن دُونِ اللَّهِ وَيَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ مُّهْتَدُونَ﴾.

[إحداها]<sup>(١)</sup>: أن يكون له صدر الكلام؛ نحو: ﴿أَيُّهَا مَا تَدْعُوا﴾<sup>(٢)</sup>، فأياً اسم شرط جازم مفعول مُقَدَّم لتدعوا، وما صلة<sup>(٣)</sup>، وتدعوا مجزومٌ بآياً، فكلُّ منهما عاملٌ في عامله من جهتين مختلفتين.

الثانية: أن يقع عامله بعد فاء الجزاء في جواب أمّا، وليس للعامل منصوبٌ غيره مُقَدَّم؛ نحو: ﴿فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ﴾<sup>(٤)</sup>، ونحو: ﴿وَرَبَّكَ فَكَبِّرْ﴾<sup>(٥)</sup>.

[الخلاصة في أحوال تقدم الفاعل والمفعول]

والحاصل أن للفاعل ثلاث حالات: تأخره جوازاً، أو<sup>(٦)</sup> وجوباً، وتوسطه وجوباً.

وللمفعول أربع حالات: تأخره وجوباً، وتوسطه وجوباً، وتقدمه عليهما وجوباً، وعلى الفاعل جوازاً.

(١) زيادة من ع وس.

(٢) سورة الإسراء، من الآية ١١٠. وهي بتمامها ﴿قُلْ أَدْعُوا اللَّهَ أَوْ ادْعُوا الرَّحْمَنَ أَيُّهَا مَا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَىٰ وَلَا تَجْهَرُوا بِصَلَاتِكُمْ وَلَا تَخَافُوهَا وَابْتَغِ بَيْنَ ذَلِكَ سَبِيلًا﴾.

(٣) في ع: صلته.

(٤) سورة الضحى، الآية ٩.

(٥) سورة المدثر، الآية ٣.

(٦) في ع وس ود: و.

## بابُ فاعِلِ نِعَمٍ وبِئْسَ<sup>(١)</sup>

ويُوجدُ في بعضِ النسخ: وإن<sup>(٢)</sup> كانَ الفعلُ العامِلُ في الفاعِلِ نِعَمٍ وبِئْسَ، فالفاعلُ إمَّا ظاهرٌ أو / ٦١ ب / مُضمَّرٌ:

[أولاً]: فالظاهرُ يجبُ أن يكونَ إمَّا:

أ - مُعرِّفاً بآلِ الجنسيةِ على أحدِ القولين، أو العهديَّةِ على القولِ الآخر - والقولُ بأنَّها للجنسِ حقيقةً أو مجازاً أو للعهدِ الذهنيِّ أو الشخصيِّ مذكورٌ في المُطَوَّلَاتِ<sup>(٣)</sup> - نحو: ﴿نِعَمَ الْعَبْدُ إِنَّهُ أَوَّابٌ﴾<sup>(٤)</sup>، و﴿بِئْسَ الشَّرَابُ﴾<sup>(٥)</sup>.

ب - أو<sup>(٦)</sup> مُضافاً لِمَا هِيَ - أي أَل<sup>(٧)</sup> الجنسيةِ - فيه؛ نحو: ﴿وَلِنِعَمِ دَارِ الْمُتَّقِينَ﴾<sup>(٨)</sup>، ﴿فَبِئْسَ مَثْوَى الْمُتَكَبِّرِينَ﴾<sup>(٩)</sup>.

(١) قال ابن هشام في قطر الندى: وإذا كان الفعل نِعَمَ أو بِئْسَ؛ فالفاعلُ إمَّا مُعرِّفٌ بآلِ الجنسيةِ نحو ﴿نِعَمَ الْعَبْدُ﴾، أو مضافٌ لما هي فيه نحو ﴿وَلِنِعَمِ دَارِ الْمُتَّقِينَ﴾، أو ضميرٌ مستترٌ مُفسَّرٌ بتمييزٍ مطابقٍ للخصوصِ نحو ﴿بِئْسَ لِلظَّالِمِينَ بَدَلًا﴾ (انظر: شرح قطر الندى ص ١٨٤).

(٢) في ق: فإن.

(٣) انظر على سبيل المثال: الجنى الداني ص ص ١٩٢-٢٠٤، وارتشاف الضرب ٤/ ٢٠٤٣-٢٠٤٦، وشرح الأشموني ٣/ ٢٩-٣٠.

(٤) سورة ص، من الآية ٣٠ أو ٤٤. وهما بتمامها ﴿وَوَهَبْنَا لِذَاوُدَ سُلَيْمَانَ نِعَمَ الْعَبْدِ إِنَّهُ أَوَّابٌ﴾، ﴿وَحَذَّ يَدَاكَ مِنْغَمًا فَاضْرِبْ بِهِ، وَلَا تَحْنَأْ إِنَّا وَجَدْنَاهُ صَابِرًا نِعَمَ الْعَبْدِ إِنَّهُ أَوَّابٌ﴾.

(٥) سورة الكهف، من الآية ٢٩. وهي بتمامها ﴿وَقُلِ الْحَقُّ مِن رَّبِّكَ قَدْ مَنَّ اللَّهُ عَلَى الَّذِينَ آمَنُوا إِذْ أَتَوْا بِقُرْآنٍ مِّنْ بَيْنِ يَدَيْهِمْ فَتَرَوْا بِالْآيَةِ أَنَّ هَٰذَا لَلْآخِرَةُ خَيْرٌ مِّنْ الْأُولَىٰ وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَهُمْ لَا يَعْلَمُونَ﴾.

(٦) قبلها في ق فعل ذم، ولعله إدراج من الناسخ.

(٧) سقطت أَل من ع.

(٨) سورة النحل، من الآية ٣٠. وهي بتمامها ﴿وَقِيلَ لِلَّذِينَ اتَّقَوْا مَاذَا أَنزَلَ رَبُّكُمْ قَالُوا خَيْرٌ لِّلَّذِينَ أَحْسَنُوا فِي هَٰذِهِ الدُّنْيَا حَسَنَةٌ وَلِلَّذِينَ اتَّقَوْا فِي الْآخِرَةِ خَيْرٌ وَلِنِعَمِ دَارِ الْمُتَّقِينَ﴾.

(٩) سورة غافر من الآية ٧٦، وسورة الزمر من الآية ٧٢. وجاء في الأصل (وبئس) وهو تصحيف. وتام آية غافر ﴿أَنخَلُوا أَنزَابًا فِيهَا فَبِئْسَ مَثْوَى الْمُتَكَبِّرِينَ﴾، وتام آية الزمر ﴿فَبِئْسَ مَثْوَى الْمُتَكَبِّرِينَ﴾.

ج - أو مُضافاً إلى مُضافٍ لِمَا هِيَ فيه؛ كنِعَمِ ابْنِ أَخْتِ القوم، وبِئْسَ ابْنُ غلامِ الرجل.

[الاختلافُ في اشتراطِ اتصالِ فاعِلِ نِعَمِ الظاهرِ بِها]

واشتراطُ كونِ الظاهرِ بآلٍ أو مُضافاً لما هي فيه، هو الغالبُ كما قال المُرادِيُّ<sup>(١)</sup>. فقد حَكَى الأخفشُ أنَّ ناساً من العربِ يرفعونَ بنِعَمِ النكرةِ مُنفردةً<sup>(٢)</sup> ومُضافةً<sup>(٣)</sup>.

وأجازَ الجرميُّ<sup>(٤)</sup> أن يكونَ عَلَمًا<sup>(٥)</sup>؛ كقولِهِ - عليه الصلاة والسلام -: «نِعَمَ عَبْدُ اللَّهِ خَالِدُ ابْنُ الْوَلِيدِ»<sup>(٦)</sup>، وهذا ونحوه مما يُوهِمُ ظاهِرُهُ أنَّ الفاعِلَ عَلَمٌ، أو مُضافٌ إلى عَلَمٍ، شاذٌّ أو مُؤَوَّلٌ.

(١) انظر: توضيح المقاصد والمسالك ٢/ ٩٠٥.

(٢) في ع وب وس ود مفردة. ومثال هذه الحالة قوله: ونعم نيم من قول الشاعر:

(وسلمى أكمل الثقلين حسنا وفي أثوابها قمراً وزينم  
نباؤ القُرط غراء الثنايا وريد للنساء ونعم نيم)

والنيم: هي النعمة التامة، ومن يُؤْتَس به. (انظر: توضيح المقاصد والمسالك ٢/ ٩٠٦، وشرح الأشموني ٣/ ٢٩).

(٣) ومنه قول الشاعر:

فَنِعَمَ صَاحِبِ قَوْمٍ لَا سِلَاحَ لَهُمْ وَصَاحِبِ الرِّكَبِ عِثْمَانُ بْنُ عَفَانَا

(انظر: شرح جمل الزجاجي ١/ ٦١٣، وتوضيح المقاصد والمسالك ٢/ ٩٠٦، وشرح الأشموني ٣/ ٢٨).

(٤) الجرمي: هو صالح بن اسحق، أبو عمر الجرمي البصري المتوفى ببغداد سنة ٢٢٥هـ، نحوي لغوي فقيه محدث، أخذ عن الأخفش والأصمعي، وحذث عنه المبرد، من مصنفاته: الكتاب المختصر في النحو، وكتاب الأبنية، وغيرها (انظر: معجم الأدباء ١٢/ ٦٠٥، وبغية الوعاة ٢/ ٨-٩، ووفيات الأعيان ١/ ٢٨٥-٢٨٦، وشذرات الذهب ٢/ ٥٧).

(٥) انظر: توضيح المقاصد والمسالك ٢/ ٩٠٧.

(٦) عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ تَرَلْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مَنَزَلًا، فَجَعَلَ النَّاسُ يَمُرُّونَ، فَيَقُولُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: مَنْ هَٰذَا يَا أَبَا هُرَيْرَةَ؟ فَأَقُولُ: فَلَانٌ. فَيَقُولُ: نِعَمَ عَبْدُ اللَّهِ هَٰذَا. وَيَقُولُ: مَنْ هَٰذَا؟ فَأَقُولُ: فَلَانٌ. فَيَقُولُ: بِئْسَ عَبْدُ اللَّهِ هَٰذَا. حَتَّى مَرَّ خَالِدُ بْنُ الْوَلِيدِ، فَقَالَ: مَنْ هَٰذَا؟ فَقُلْتُ: هَٰذَا خَالِدُ بْنُ الْوَلِيدِ. فَقَالَ: نِعَمَ عَبْدُ اللَّهِ خَالِدُ بْنُ الْوَلِيدِ سَيِّفٌ مِنْ سُيُوفِ اللَّهِ. (انظر: سنن الترمذي، المناقب عن رسول الله رقم ٣٧٨١، ومجمع الزوائد ٩/ ٣٤٨).

(٧) نحو قول الشاعر:

بِئْسَ قَوْمُ اللَّهِ قَوْمٌ طَرِقُوا فَقَرَوْا جَارَهُمْ لِحاً وَجِرَ

(انظر: توضيح المقاصد والمسالك ٢/ ٩٠٧، وشرح الأشموني ٣/ ٢٩).



## [الاختلاف في إعراب مرفوعيهما]

وكون المرفوع بعدهما فاعلاً، هو عند القائل بفعليهما<sup>(١)</sup>. وأما من يرى اسميتهما فقال صاحب البسيط<sup>(٢)</sup>: ينبغي أن يكون تابعا لنعم إما بدلاً أو عطفاً بيان، ونعم اسم يراؤ به المدح.

[ثانياً: وأما الفاعل المضمّر؛ فقد أشار<sup>(٣)</sup> إليه بقوله: أو ضميراً<sup>(٤)</sup> مُفرداً مُستتراً وجوباً مُفسراً؛ لكونه مُبهماً بتمييز بعده، قابل<sup>(٥)</sup> لآل مذكور غالباً، مطابق ذلك التمييز للمخصوص<sup>(٦)</sup> بالمدح أو الذم؛ إفراداً وتذكيراً وفرعاً؛ نحو: ﴿يَنْتَسِلُ لِلظَّالِمِينَ بَدَلًا﴾<sup>(٧)</sup>، ونحو: نِعَمَ امراً هَرَمَ، ونِعَمَ رجلين<sup>(٨)</sup> الزيدان، ونِعَمَ رجلاً الزيدون.

والمخصوص بالمدح أو الذم مبتدأ، والجملة خبر<sup>(٩)</sup> - تقدّم عليها أو تأخّر - والرباط بينهما العموم فيها إذا كان الفاعل ظاهراً كما مرّ، وكذا إذا كان مضمراً؛ فتأمل.

(١) قال بذلك الجمهور خلافاً للفرء وأكثر الكوفيين حيث ذهبوا إلى أنها اسمان لدخول حرف الجر عليهما في نحو: نِعَمَ السير على بنس الغير. (انظر: معاني القرآن للفرء ١/٥٦-٥٨، والإنصاف في مسائل الخلاف في مسائل الخلاف ١/٩٧-١٢٦، وتوضيح المقاصد والمسالك ٢/٩٠٢).

(٢) انظر: توضيح المقاصد والمسالك ٢/٩٠٢ نقلاً عن البسيط في شرح كافي ابن الحاجب لركن الدين حسن بن محمد الاسترأبادي (-١٧١٧هـ)، علماً بأن ركن الدين في شرحه الثاني للكافية لم يورد إلا وجهاً واحداً لنعم وبس وهو فعليتهما (انظر: الوافية في شرح الكافية ص ٣٨٢-٣٨٦، وخزانة الأدب ١٣/٧٧).

(٣) في ب: فأشار، مع إسقاط قد.

(٤) في ق وع: قابلاً.

(٥) في ع ود: المخصوص.

(٦) في ع ود: وفروعهما.

(٧) سورة الكهف، من الآية ٥٠. وهي بتمامها ﴿وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا لِآدَمَ فَسَجَدُوا إِلَّا إِبْلِيسَ كَانَ مِنَ الْجِنِّ فَفَسَقَ عَنْ أَمْرِ رَبِّهِ أَفَتَتَّخِذُونَهُ وَذُرِّيَّتَهُ أَوْلِيَاءَ مِنْ دُونِكُمْ عِدُوًّا يُبْغِى لِلظَّالِمِينَ بَدَلًا﴾.

(٨) في ق وس ود: الرجلين.

(٩) في ق وب وس: خبره، وقبلها في ب: بعده.

ولا يجوز توسّطه بين الفعل والفاعل، ولا بينه وبين التمييز؛ فلا يُقال: نِعَمَ زيدُ الرجل، ولا: نِعَمَ زيدُ رجلاً.

ويجوز حذفه لدليل؛ نحو: ﴿إِنَّا وَجَدْنَاهُ صَابِرًا نِعَمَ الْعَبْدِ﴾<sup>(١)</sup>؛ أي: أيوب<sup>(٢)</sup>.

(١) سورة ص، من الآية ٤٤. وهي بتمامها مع الآيات السابقة ﴿رَأَى عَبْدَنَا أَيُّوبَ إِذْ نَادَى رَبَّهُ أَنِّي مَسْنِي الشَّيْطَانُ يَصْبِرْ وَعَذَابِ ١١ أَرْكُضْ بِرَحْمَتِكَ هَذَا غُدُوًّا بَارِدٌ وَشَرَابٌ ١٢ وَوَهَبْنَا لَهُ أَهْلَهُ وَمِثْلَهُمْ مَعَهُمْ رَحْمَةً مِنَّا وَذِكْرًا لِأُولَى الْأَنْبِيَاءِ ١٣ وَخَذَ بِيَدَيْكَ مُضْغَةً فَأَخْرَجَ يُوْسُفَ وَلَا تَحْنُتْ إِنَّا وَجَدْنَاهُ صَابِرًا نِعَمَ الْعَبْدِ إِنَّهُ أَوَّابٌ ١٤﴾، فلما دلّ السياق على أيوب عليه السلام حذف.

(٢) سقطت أي أيوب من ق.

## باب في ذكر النائب عن الفاعل<sup>(١)</sup>

(وهو ما حُذِفَ فاعله<sup>(٢)</sup> / أ / ، وأقيم هو مقامه.)

[أعراض حذف الفاعل]

يُحَذَفُ الْفَاعِلُ:

أ/ للجهل به؛ كسرق المتاع.

ب/ أو لغرض لفظي؛ كتصحيح النظم<sup>(٣)</sup>.

ج/ أو معنوي؛ كالتعظيم<sup>(٤)</sup>.

[أحكام النائب عن الفاعل وأنواعه]

فينوب عنه في أحكامه كلها: من وجوب الرفع، والتأخير عن العامل، واستحقاقه للاتصال<sup>(٥)</sup> به، وتأنيت العامل لتأنيته، وامتناع حذفه، وغير ذلك من الأحكام للفاعل - وهذه العبارة لعمومها أحسن من عبارته في الأوضح<sup>(٦)</sup> - مفعول به إذا وُجِدَ؛ وهو النائب

(١) قال ابن هشام في قطر الندى: باب النائب عن الفاعل: يُحَذَفُ الْفَاعِلُ فينوب عنه في أحكامه كلها مفعول به، فإن لم يوجد فما اختص وتصرف من ظرف، أو مجرور أو مصدر. (انظر: شرح قطر الندى ص ١٨٧).

(٢) في ب: عامله.

(٣) كقول عنتره:

وَإِذَا شَرِبْتُ فَإِنِّي مُسْتَهْلِكٌ  
مَالِي وَعِرْضِي وَإِفْرٌ لَمْ يُكَلِّمْ

ديوان عنتره ص ٢٠٦ -

(٤) أي لتعظيم الفاعل بحذفه، وعدم إقرانه بالمفعول؛ نحو قوله عليه السلام: إِذَا بُلِيتُمْ فَاسْتَرَوْا وَقُولُوا: خَلِّقَ الْخَنَزِيرَ، ومن الأغراض المعنوية أيضاً التحقير؛ نحو: طعن عمر، أو للإبهام؛ نحو: ضرب زيد، والخوف منه أو عليه؛ نحو: قُتِلَ الأمير. (انظر: شرح جمل الزجاجي ١/ ٥٤٥).

(٥) في ب: الاتصال.

(٦) انظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك (١٣٧/٢)، حيث يقول: فينوب عنه في رفعه، وعمديته، ووجوب التأخير عن فعله، واستحقاقه للاتصال به، وتأنيت الفعل لتأنيته، وسبب استحسان الفاكهي لعبارة ابن هشام هنا - وهي قوله فينوب عنه في أحكامه كلها - يعود إلى شمولية هذه العبارة في حين أسقط ابن هشام في الأوضح بعضاً من هذه الأحكام.

عن الفاعل<sup>(١)</sup> بالأصالة، ولهذا لا ينوب عنه<sup>(٢)</sup> غيره مع وجوده<sup>(٣)</sup>؛ نحو: ﴿قُضِيَ الْأَمْرُ﴾<sup>(٤)</sup>، كما يفهم من قوله: فإن<sup>(٥)</sup> لم يوجد في اللفظ، فينوب عنه ما - أي: الذي أو شيء - اختص وتصرف من:

أ/ ظرف زمني أو مكاني؛ نحو: صيم رمضان، وجلس أمام الأمير.

والمُتَصَرَّفُ؛ ما استعمل في الظرفية وغيرها<sup>(٦)</sup>، والمُخْتَصَّصُ ما اختص بعلمية أو إضافة أو غيرهما<sup>(٧)</sup>.

ب/ أو مجرور بحرف لغير تعليل؛ نحو: ﴿وَلَمَّا سَقَطَتْ أَيْدِيهِمْ﴾<sup>(٨)</sup>.

(١) في ق وع وب ود: عنه.

(٢) سقطت عنه من ق.

(٣) خلافاً للكوفيين وابن مالك؛ إذ أجازوا نيابة غير المفعول به مع وجوده مطلقاً، وخصه الأخفش بشرط تقدم النائب؛ نحو: لم يُعَنَ بالعلياء إلا سيّداً. (انظر: معاني القرآن ١١٠/٢، وشرح التسهيل ٥٩/٢، وشرح الأشموني ٦٨/٢، وخزانة الأدب ١/ ٣٣٧).

(٤) سورة يوسف من الآية ٤١، وسورة إبراهيم من الآية ٢٢، وسورة مريم من الآية ٢٩. والآيات بتمامها بالترتيب ﴿يُصْجِي السَّجْنِ أَمَّا أَحَدُكُمْ فَاسْتَقِ رَبَّهُ، خَمْرًا وَأَمَّا الْآخَرُ فَيُصْلَبْ فَتَأْكُلُ الطَّلِيمُ مِنْ رَأْسِهِ. قُضِيَ الْأَمْرُ الَّذِي فِيهِ تَسْتَفْتِيَانِ﴾ - يوسف ٤١ -، ﴿وَقَالَ الشَّيْطَانُ لَمَّا قُضِيَ الْأَمْرُ إِنَّ اللَّهَ وَعَدَكُمْ وَعْدَ الْحَقِّ وَوَعَدْتُكُمْ فَأَخْلَفْتُكُمْ وَمَا كَانَ لِي عَلَيْكُمْ مِنْ شَيْءٍ إِلَّا أَنْ دَعَوْتُكُمْ فَاسْتَجَبْتُمْ لِي فَلَا تَلُمُونِي وَلَوْلَا أَنْفُسُكُمْ مَا آتَاكُمْ بِمُصْرِخِكُمْ وَمَا آتَاكُمْ بِمُصْرِخِكُمْ إِنِّي كَفَرْتُ بِمَا أَشْرَكْتُمُونِ مِنْ قَبْلُ إِنَّ الطَّالِثِينَ لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ - إبراهيم ٢٢ -، ﴿وَأَنذِرْهُمْ يَوْمَ الْحَسْرَةِ إِذْ قُضِيَ الْأَمْرُ وَهُمْ فِي غَفْلَةٍ وَهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ - مريم ٣٩ -.

(٥) في ق: وإن.

(٦) كيوم في نحو: يسير عليه يوم الخميس، بخلافاً لوقت وحين لأنها ظروف غير مختصة فهي مبهمة، وخلافاً لسخر وعممة يوم معين. كظرفي زمان - وهنا وعند - كظرفي مكان - لأنها غير متصفة. وأجاز الأخفش إقامة غير المتصرف، نحو جُلس عندك. (انظر: ارتشاف الضرب ٣/ ١٣٣٣-١٣٣٤).

(٧) انظر: مبحث المفعول فيه ص ٢٩٣-٢٩٥ من هذا الكتاب.

(٨) سورة الأعراف، من الآية ١٤٩. وهي بتمامها ﴿وَلَمَّا سَقَطَتْ أَيْدِيهِمْ وَرَأَوُا أَنَّهَمْ قَدْ صَلُّوا قَالُوا لَيْنَ لَمْ يَرَحْمَنَ رَبَّنَا لَنَكُونَنَّ مِنَ الْخَاسِرِينَ﴾.

ومعنى كونه مُتصَرِّفاً أن لا يلزم الجارُّ له وجهاً واحداً في الاستعمال؛ كمُذَّوَّبٌ وما خُصَّ بقسمٍ أو استثناء:

### [مسألة خلافتي في نيابة الجارِّ والمجرور]

وظاهرُ كلامه أن النائب هو المجرور فقط، وهو ما نقله في الارتشاف<sup>(١)</sup> عن اتفاق البصريين والكوفيين<sup>(٢)</sup>.

وقال ابنُ مالك<sup>(٣)</sup>: النائبُ الجارُّ مع مجروره. وفي الارتشاف<sup>(٤)</sup>: أنه لم يقل به أحد.

وقال الفراء<sup>(٥)</sup>: النائبُ الجارُّ فقط، وهو بعيد؛ إذ الحرف لا حظَّ له في الإعراب لا لفظاً ولا محلاً.

ج/ أو مصدر؛ نحو: ﴿فَإِذَا نَفَخَ فِي الصُّورِ نَفْخَةً وَاحِدَةً﴾<sup>(٦)</sup>.

والمُتَصَرِّفُ منه ما فارقَ النصبَ على المصدرية، والمختصُّ ما اختصَّ بنوعٍ ما من الاختصاص؛ لتحديد العدد أو كونه اسم نوع.

### [الخلافة في أولوية النيابة]

وأفهم عطفه هذه الأشياء بأوَّ أنه لا أولوية لبعضٍ منها على بعضٍ، واختار في الجامع<sup>(٧)</sup> تبعاً لابن عصفور<sup>(٨)</sup> أولوية المصدر. وفهم من تخصيصه النيابة بما ذكر أنه

(١) انظر: ارتشاف الضرب ١٣٣٦/٣.

(٢) في ق: الكوفيون.

(٣) انظر: شرح التسهيل ٥٨/٢.

(٤) انظر: ارتشاف الضرب ١٣٣٧/٣.

(٥) انظر: شرح التسهيل ٦٦/٢، وجمع الهوامع ٥٢٢/١.

(٦) سورة الحاقة، الآية ١٣.

(٧) انظر: الجامع الصغير في النحو ص ٧٩.

(٨) انظر: شرح جل الزجاجي ٥٤٩/١، وجمع الهوامع ٥٢٣/١.

لا يجوز نيابة الحال، ولا<sup>(٩)</sup> التمييز<sup>(١٠)</sup>، ولا المُسْتثنى، ولا المفعول له<sup>(١١)</sup>، ولا<sup>(١٢)</sup> المفعول معه.

ومن في قوله: من ظرف للبيان.

### [تغيير الفعل عند بنائه للمجهول]<sup>(١٣)</sup>

وقد / ٦٢ ب / أشار إلى ما لا يتأتى النيابة بدونه بقوله:

١ / وَيُضْمُّ أَوَّلُ الْفِعْلِ الْمُتَصَرِّفِ عِنْدَ إِرَادَةِ إِسْنَادِهِ<sup>(١٤)</sup> إِلَى النَّائِبِ لَفْظاً أَوْ تَقْدِيرًا مُطْلَقاً؛ أَيْ: مَاضِياً كَانَ أَوْ مُضَارِعاً، ثَلَاثِيًّا\* أَوْ رِبَاعِيًّا، مُجَرَّدًا<sup>(١٥)</sup> أَوْ مُزِيدًا.

ويشاركه في الضمِّ ثاني الماضي المبدوء\*<sup>(١٦)</sup> بتاء زائدة مُعتادة، وإن لم تكن للمطاوعة؛ نحو: تُعَلِّمُ، وتُضَوِّبُ، وثالثُ الماضي المبدوء بهمزة الوصل؛ نحو: أَنْطَلِقَ، وَأُسْتَخْرِجَ.

٢ / وَيُفْتَحُ مَا قَبْلَ آخِرِهِ لَفْظاً أَوْ تَقْدِيرًا إِنْ كَانَ مُضَارِعاً مُجَرَّدًا أَوْ مُزِيدًا؛ فَإِنْ كَانَ مَفْتُوحاً فِي الْأَصْلِ بَقِيَ عَلَيْهِ، وَكَذَا إِنْ كَانَ أَوَّلُهُ مَضْمُوماً فِي الْأَصْلِ.

(١) سقطت لا من ق.

(٢) وأجاز ذلك الكسائي وهشام فيقال في نحو: طاب زيد نفساً: طيب نفس زيد، وحكى الكسائي: خذهُ مَطُوبَةً به نفس. (انظر: شرح الكافية ١٩٣/١، وشرح التسهيل ٦١/٢).

(٣) خلافاً لبعض النحاة الذين أجازوا نيابة المفعول لأجله؛ بشرط أن يسبق بحرف جر، ومنه قول الفرزدق:

يُغْضِي حَيَاءً وَيُغْضِي مِنْ مَهَابَةٍ.... (انظر: ارتشاف الضرب ١٣٣٧/٣)

(٤) في ب وس ود: و.

(٥) قال ابن هشام في قطر الندى: وَيُضْمُّ أَوَّلُ الْفِعْلِ مُطْلَقاً، وَيُشَارِكُهُ ثَانِي نَحْو: تُعَلِّمُ، وَثَالِثُ نَحْو: أَنْطَلِقَ، وَيُفْتَحُ مَا قَبْلَ الْآخِرِ فِي الْمَضَارِعِ، وَيُكْسَرُ فِي الْمَاضِي (انظر: شرح قطر الندى ١٨٧).

(٦) في ع ود: الإنابة.

(٧) في ب: الفعل.

(٨) قبلها في ق مضارعاً.

(٩) سقطت ما بين النجمتين من س.

٣/ وَيُكْسَرُ كَذَلِكَ إِنْ كَانَ مَاضِيًا؛ كضَرَبَ زَيْدٌ - بضمٍّ أَوَّلِهِ وكسِرٍ ما قَبْلَ آخِرِهِ - وَيُضْرَبُ عَمْرُو - بضمٍّ أَوَّلِهِ أيضاً وفتحٍ ما قَبْلَ الآخِرِ<sup>(١)</sup> -

[ما يمتنعُ بناؤه للمجهول]

وَأَمَّا الفعلُ الجَامِدُ فلا يُبْنَى للنائبِ<sup>(٢)</sup> اتفاقاً، وفي كَانَ وكَادَ وأخواتِهما خلافٌ<sup>(٣)</sup>؛ مذهبُ الجمهورِ الجوازُ، وعليه فالأصحُّ أَنَّهُ لا يُقَامُ خبرُها، بل لو<sup>(٤)</sup> قلنا إِنَّهَا تعملُ في الظرفِ أَيْقَمَ، وإِلَّا تَعَيَّنَ ضميرُ المَصْدَرِ.

ولم يتعرَّضْ لِرَافِعِ النائبِ إِذَا كَانَ اسماً، وذكر في الجامعِ<sup>(٥)</sup> أَنَّهُ لا يُغَيَّرُ إِذَا كَانَ مَصْدَرًا، وَيُحوَّلُ اسمُ الفاعِلِ إلى اسمِ المفعولِ.

[اللغاتُ في فاءِ الفعلِ الثلاثيِّ الاجوفِ المبنيِّ للمجهولِ]<sup>(٦)</sup>

ولكَ في فاءِ الفعلِ الثلاثيِّ المعتلِّ العينِ - نحو: قَالِ مِمَّا عَيْنُهُ وَاوُ، وباعٍ مِمَّا عَيْنُهُ ياءٌ -:

(١) في ق و د: آخره.

(٢) في ب: للفاعل.

(٣) في مسألة إقامة نائب الفاعل في (كان) المبنية للمجهول أقوال:

الأول - يُقام ضميرُ مصدرها مع حذف اسمها وخبرها، وقال به السيرافي وابن خروف.  
الثاني - يُقام الظرف أو المحرور ويحذف اسمها وخبرها، وعليه ابن عصفور، وقد صحَّحه الفاكهي هنا.  
الثالث - يُقام الخبر المفرد إِذَا كَانَ اسماً أو فعلاً، وعليه الفراء، فيقال: كَيْفَ قَانَمُ أو يُقَامُ أو يقيم.  
أما في (كاد) فلم يُجزَّ بناءها للمجهول إِلا الفراء والكسائي، وقال الجمهور بالمنع مطلقاً. (انظر: شرح الكافية ١٩١/١، وشرح جمل الزجاجي ٥٤٦-٥٤٧، وارتشاف الضرب ١٣٢٦/٣، وجمع الهوامع ١/٥٢٤).

(٤) في ق و ب و د: إن.

(٥) انظر: الجامع الصغير في النحو ص ٧٩، ومثال نيابة المصدر قوله تعالى: ﴿وَإِذَا نْفَخَ فِي الصُّورِ نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ﴾ - الحاقة: ١٣ -.

(٦) قال ابن هشام في قطر الندى: ولك في نحو: قال وباعَ الكسرُ مُخْلِصًا، ومُسَمًّا ضَمًّا، والضمُّ مُخْلِصًا (انظر: شرح

قطر الندى ص ١٨٧).

١/ الكسرُ مُخْلِصًا؛ نحو: قِيلَ وبيعَ، والأصل: قُولَ وُبَيْعَ؛ نُقِلَتْ حركةُ العينِ لاستِقْطالِها إلى ما قَبْلَها بعدَ إسْكانِها، ثُمَّ قَلِبَتْ الواوُ ياءً لسكونِها وانكسارِ ما قَبْلَها، وسَلِمَتِ الياءُ في الثاني لسكونِها بعدَ حركةِ تَجَانُسِها، وهذه اللغةُ<sup>(١)</sup> العُلْيَا.

٢/ والكسرُ مُسَمًّا ضَمًّا؛ تنبيهاً على أَنَّ الضمَّ هو الأصلُ. ومعنى الإشْمام هنا: شُرْبُ<sup>(٢)</sup> الكسرةِ شيئاً من صوتِ الضمةِ ولا تُغَيَّرُ الياءُ؛ ولهذا قِيلَ<sup>(٣)</sup> ينبغي أن يُسَمَّى رَومًا، مع أَنَّ الفراءَ<sup>(٤)</sup> قد عَبَّرَ بِهِ، وهذه اللغةُ الوُسْطَى<sup>(٥)</sup>؛ وبها قرأَ ابنُ عامِرٍ والكسائيُّ في<sup>(٦)</sup>: ﴿قِيلَ﴾، ﴿وَعِصَى﴾<sup>(٧)</sup>.

٣/ والضمُّ مُخْلِصًا؛ نحو: قُولَ وُبُوعَ [وغيوض]، بحذفِ<sup>(٨)</sup> حركةِ العينِ / ٦٣ / أ / وقلبِ الياءِ واوًا<sup>(٩)</sup>؛ لسكونِها وانضمامِ ما قَبْلَها، ومِنْهُ قولُهُ:

(١) بعدها في س: هي، وسقطت من ق: وهذه اللغة الوسطى.

(٢) وهذه لغة الحجاز؛ قریش ومن جاورهم (انظر: ارتشاف الضرب ١٣٤١/٣).

(٣) في ق وس: شوب، وفي د: إشراب.

(٤) قاله أبو الحكم الحسن بن غُدرة الأنصاري المتوفى سنة ٦٢٢ هـ. (انظر: ارتشاف الضرب ١٣٤٢/٣، وبغية الوعاة ١/٥١٠).

(٥) انظر: حاشية الصبان ٦٢/٢.

(٦) هي لغة فقَّعس ودُبَّير من بني أسد، وكذا لغة هذيل (انظر: شرح الأشموني ٦٣/٢، شرح التصريح ١/٢٩٥).

(٧) سقطت في من ق.

(٨) بعدها في ق و ب: بيع.

(٩) سورة هود من الآية ٤٤. والآية بتمامها ﴿وَقِيلَ يَتَّارِضْ أَبْلَی مَاءً لَكَ وَكَسَمَاءَ أَقْلَی وَغِصَى أَلَمَاءَ وَفُصَى أَلَامُرْ وَأَسْتَوَتْ عَلَى الْجُودِيِّ وَقِيلَ بُعْدًا لِلْقَوْمِ الظَّالِمِينَ﴾ قرأ الجمهور ﴿قِيلَ﴾ ﴿وَعِصَى﴾ بالكسر الخالص، وقرأها بالإشْمام هشام والكسائي ورويس. (انظر: إتحاف فضلاء البشر ص ٣٢١).

(١٠) زيادة من ق.

(١١) في ق: لحذف.

(١٢) في ب: الواو ياء.

١٥٥ - حُوكت على زَيْرِينَ إِذْ تُحَاكُ

[تَحْتَطُّ الشُّوكَ وَلَا تُشَاكُ] (١)

وقوله:

لَيْتَ شَبَاباً بَوَّعَ فَاشْتَرَيْتُ (٢)

١٥٦ - .....

وهذه لغة (٣) ضعيفة (٤).

وظاهر إطلاقه جواز اللغات الثلاث في المعتل العين؛ وإن حصل لبس، وهو مذهب سيبويه (٥). وخص ابن مالك (٦) الجواز بما إذا لم يكن لبس؛ فإن حصل لبس بين فعل الفاعل (٧) وفعل المفعول بأحد الأوجه (٨) الثلاثة أجنبنت؛ كبعت وعقت (٩) - مبنيين للمفعول - فلا يجوز عنده الكسر في الأول، ولا الضم في الثاني، وجزم به في الجامع (١٠). ومثل قال وباع نحو: اختار وانقاد بما أعل عينه.

(١) زيادة من د.

(٢) هذا بيت من الرجز المشطور بلا نسبة في أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ١٥٦/٢، وشرح ابن عقيل ٤١٨/١، والدرر اللوامع ٢٦١/٦، والمقاصد النحوية ٥٣٦/٢، وبعده: تحتط الشوك ولا تشاك اللغة: النيران - تنية نير - وهو علم الثوب أو لحمة، وهي كناية عن شدة إحكامه ومكانته، والبيت في وصف حلة أو ملحفة محكمة النسيج وأنها إذا اصطدمت بالشوك لم يؤذيها ولم يعلق بها. والشاهد فيه: (حُوكت)، وقد روي البيت بوجهين: حُوكت وحيكّت وهما شاهدان على لغة الكسر الخالص والضم الخالص.

(٣) هذا عجز بيت من الرجز لرؤية بن العجاج في ملحق ديوانه ص ١٧١، والمقاصد النحوية ٥٢٤/٢، والدرر اللوامع ٢٦٤/٤، وصدرة: ليت، وهل ينفع شيئاً ليت؟ والشاهد فيه: (بوع) وأصلها بُيع، وهي لغة فصيحة.

(٤) في ق وع: اللغة.

(٥) وهذه لغة كثير من قيس وأكثر بني أسد (انظر: شرح التصريح ٢٩٤/١).

(٦) انظر: الكتاب ٣٤٢/٤.

(٧) انظر: شرح التسهيل ٦٣/٢.

(٨) طمت الفاعل في ع.

(٩) في ق وع وب وس: الوجوه.

(١٠) في الأصل: عتقت، والمثبت من ق وب وس ود.

(١١) انظر: الجامع الصغير في النحو ص ٨٠.

## باب الاشتغال

أي اشتغال العامل عن المعمول؛ وهو أن يتقدم اسم ويتأخر عنه عامل مشغول عن العمل فيه بالعمل في ضميره أو ملابسه، لولا ذلك لعمِل هو أو مناسبه (١) فيه.

والمراد بالعامل هنا ما يجوز عمله فيما قبله.

[أحكام الاسم المشتغل عنه] (٢)

ثم الاسم السابق بحسب الإعراب على خمسة أقسام:

ما يترجح رفعه على نصبه، وما يترجح نصبه، وما يجب نصبه، وما يجب رفعه، وما يستوي فيه الأمران. هكذا ذكره النحويون، وتبعهم المصنف.

[أولاً: يترجح الرفع على النصب في مسائل]

فشرع في بيانها بقوله (٣): يجوز في نحو: زيد ضربته، أو زيد مررت به، أو زيد ضربت أخاه أو رجلاً يجه:

١/ رفع زيد بالابتداء - وهو الراجح -؛ لعدم احتياجه إلى تقدير، فالجملة بعده في محل رفع على أنها خبر له، والرباط بينهما الضمير. وجملة الكلام حينئذ اسمية ذات وجهين.

(١) في ع: ملابسه.

(٢) قال ابن هشام في قطر الندى: باب الاشتغال: يجوز في نحو: زيداً ضربته أو ضربت أخاه أو مررت به رفع زيد بالابتداء فالجملة بعده خبر، ونصبه بإضمار ضربت وأهنت وجاوزت واجبة الحذف فلا موضع للجملة بعده. (انظر: شرح قطر الندى ١٩٢).

(٣) في ب: فقال.

٢/ ونصبه بإضمار عامل - على الأصح<sup>(١)</sup> - موافق للمذكور لفظاً ومعنى، أو معنى فقط، مُقدّم على الاسم إلاً لبايع<sup>(٢)</sup>.

فيقدّر في المثال الأول ضربت؛ فيقال: ضربت زيدا ضربته؛ لعدم المانع من ذلك. وفي الثاني جاوزت؛ فيقال: جاوزت زيدا مررت به؛ إذ لا يصل مررت إلى الاسم بنفسه. وفي الثالث أهنّت؛ فيقال: أهنّت زيدا / ٦٣ ب / ضربت أخاه أو رجلاً يحبه؛ لأنّ من ضربته فقد أهان زيدا.

فالاسم في هذه الأمثلة منصوب بعوامل مضمرة واجبة الحذف؛ لأنّ المذكور عوض عن<sup>(٣)</sup> المُقدّر فلا يجمع بينهما، فلا موضع للجُملة التي هي بعده من الإعراب؛ لأنّها مُفسّرة، وجُملة الكلام حينئذٍ فعلية.

ومحلّ جواز الوجهين صلاحية الاسم السابق للابتداء كما مرّ؛ فإن لم يصلح - كما في نحو: رجلاً أكرمته<sup>(٤)</sup> - تعيّن نصبه خلافاً للفارسي.

(١) خلافاً للفرّاء والكسائي، حيث رأى الفرّاء بأنّ الفعل ناصب الضمير ينصب الاسم المشتغل عنه أيضاً، ورأى الكسائي أنّ المشتغل عنه منصوب بالفعل نفسه أما الضمير فقد ألغى عمل الفعل فيه. (انظر: معاني القرآن للفرّاء ٢/ ٢٥٥، وارتشاف الضرب ٤/ ٢١٧١، وشرح التصريح ١/ ٢٩٦، وجمع الهوامع ٣/ ٦٠٧).

(٢) من الموانع للنصب: الحصر أو كون الاسم مما يلزم الصدارة، نحو: أثيم ضربته، أو لآته يلزم على تقديمه الفصل بين أما والفاء، نحو: ﴿وَأَمَّا تَمُودُ فَهَدَّبَنَّهُمْ﴾ - فصلت: ١٧ - في قراءة النصب (انظر: مشکل إعراب القرآن ص ٥٩٤، وحاشية الحمصي ٢/ ٥٨).

(٣) في س: من.

(٤) في ق وع: المحذوف.

(٥) سقطت حينئذٍ من ق.

(٦) لأنّ رجلاً نكرة غير مخصصة، فلا تُعرب مبتدأ إلا عند الفارسي فيجوز اعتبارها مبتدأ. (انظر: مغني اللبيب ص ٧٥١، وحاشية الحمصي ٢/ ٥٩).

[ثانياً: [ وبترجح النصب<sup>(١)</sup> على الرفع في نحو:

أ/ زيداً اضربه أو لا تضربه، بما الفعل المشغول ذو طلب ولو بصيغة الخبر<sup>(٢)</sup>؛ وإنّا رُجّح للطلب الواقع بعد الاسم؛ إذ في الرفع الإخبار بالطلب عن المبتدأ. وهو خلاف القياس، بل منعه بعضهم، وأوّل ما ورد من ذلك.

وإنّا وجب الرفع في نحو: زيداً أحسن به؛ لأنّ الضمير في محلّ رفع، وأمّا نحو: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا﴾<sup>(٣)</sup>، فإنّا أجمعت القرّاء السبعة على الرفع فيه - مع أنّ الفعل ذو طلب -؛ لأنّه متأوّل عند سيويه<sup>(٤)</sup> على حذف الخبر والمُضاف، وإقامة المُضاف إليه مقامه، والتقدير: بما يُتلى عليكم حكم السارق والسارقة ثمّ أُستؤنف<sup>(٥)</sup> الحُكم؛ وذلك لأنّ الفاء لا تدخل عنده في الخبر في نحو هذا، ومثله ﴿الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا﴾<sup>(٦)</sup>.

ب/ وبترجح أيضاً في نحو: ﴿وَالْأَنْثَمَ خَلَقَهَا لَكُمْ﴾<sup>(٧)</sup> بعد ﴿خَلَقَ الْإِنْسَانَ مِنْ نُطْفَةٍ﴾<sup>(٨)</sup>؛ ممّا الاسم السابق واقع بعد عاطفٍ له على جملة فعلية، ولم يُفصل ذلك العاطف بأمّا.

(١) قال ابن هشام في قطر الندى: وبترجح النصب في نحو زيداً اضربه للطلب، ونحو ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا﴾ متأوّل، وفي نحو ﴿وَالْأَنْثَمَ خَلَقَهَا لَكُمْ﴾ للتناسب، ونحو ﴿أَشْرَاكُنَا وَجَدًا نُبْعُهُ﴾، وما زيداً رأيتُه لغلبة الفعل (انظر: شرح قطر الندى ص ١٩٢).

(٢) نحو: زيداً غفر الله له.

(٣) سورة المائدة، من الآية ٣٨. وهي بتامها ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا جَزَاءً بِمَا كَسَبَا نَكَالًا مِنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾.

(٤) انظر: الكتاب ١/ ١٤٣-١٤٤.

(٥) في ق ود: استأنف.

(٦) سورة النور، من الآية ٢. وهي بتامها ﴿الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ جَنْدٍ مِنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ وَلَا تَأْخُذْكُم بِهِمَا رَأْفَةٌ فِي دِينِ اللَّهِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَلَشَهِدَ عِدَاهُمَا طَائِفَةٌ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾.

(٧) سورة النحل، من الآية ٥. وهي بتامها ﴿وَالْأَنْثَمَ خَلَقَهَا لَكُمْ فِيهَا دِفْءٌ وَمَنْفَعٌ مِنْهَا فَكُلُون﴾.

(٨) سورة النحل، من الآية ٤. وهي بتامها ﴿خَلَقَ الْإِنْسَانَ مِنْ نُطْفَةٍ فَإِذَا هُوَ خَصِيمٌ مُبِينٌ﴾.

وإنما رُجِّحَ للتناسبِ بينَ المَعطوفِ والمَعطوفِ عليه بعطفِ جملةٍ فعليةٍ على مثلها، وهو أولى من التخالُفِ.

فإن فُصِّلَ عما قبله بأمّا - نحو: قامَ زيدٌ، وأمّا عمروٌ فأكرمه - ترجَّحَ الرِّفعُ؛ لأنَّ أمّا تقطعُ ما بعدها عما قبلها.

وحتى ولكن وبلى كالعاطفِ؛ نحو: ضربتُ القومَ حتّى زيداً ضربته. قاله في الأوضح.

ج/ وبترجُّحِ أيضاً / ٦٤ أ / في نحو: ﴿أَبَشْرًا مِمَّا وَجَدْنَا نَتَّبِعُهُ﴾<sup>(١)</sup>، وما زيداً رأيته، ممّا الاسمُ الواقعُ<sup>(٢)</sup> بعد شيءٍ يغلبُ دخوله على الفعلِ؛ كإِنْ ولا النافيتين وحيثُ مُجرَّدةٌ من ما، نحو: حيثُ زيداً تلقاهُ فأكرمه. وإنما رُجِّحَ لغلبةِ وقوعِ الفعلِ بعدَ همزةِ الاستفهامِ وما النافية<sup>(٣)</sup>. نعم؛ إن فُصِّلَ بينَ الاسمِ والهمزةِ<sup>(٤)</sup> بغيرِ ظرفٍ - نحو: أنتَ<sup>(٥)</sup> زيدٌ تضربه؟ - فالْمُختارُ الرِّفعُ.

د/ وبترجُّحِ النصبِ أيضاً؛ إذا وقعَ الاسمُ السابقُ جواباً لاستفهامٍ منصوبٍ، كزيداً ضربته، جواباً لِمَنْ قالَ: أيهم ضربتَ أو مَنْ ضربتَ؟.

هـ/ أو كانَ رَفْعُهُ يُوهِمُ أَنَّ الفِعْلَ المُستغِلَّ بالضميرِ صفةٌ لِمَا قبله؛ نحو: ﴿إِنَّا كُلُّ شَيْءٍ خَلَقْتُهُ بِقَدَرٍ﴾<sup>(٦)</sup>. وإنما لم يُتَوَهَّمْ ذلكَ معَ نصبيهِ؛ لأنَّ الصِّفَةَ لا تعملُ في الموصوفِ، وما لا يعملُ لا يفسَّرُ عاملاً - كما أشرنا إلى ذلكَ أوَّلَ البابِ<sup>(٧)</sup>.

[ثالثاً:] ويجبُ النصبُ<sup>(٨)</sup> إذا وقعَ الاسمُ السابقُ بعدَ ما يختصُّ بالفعلِ؛ كما إذا وقعَ بعدَ:

- أداة شرطٍ، كما في نحو: إنَّ زيداً لقيتهُ فأكرمه، ومتى عمراً تلقه<sup>(٩)</sup> فأحسِنَ إليه.
- أو أداة تحضيضٍ؛ كما في نحو: ألا<sup>(١٠)</sup> عمراً أهنته، وهلاً زيداً أكرمته.
- أو أداة استفهامٍ غيرِ الهمزة، نحو: هل زيداً حدَّثتُه؟.

وإنما وجبَ لوجوبه؛ أي: لوجوبِ وقوعِ الفِعلِ بعدَ هذهِ الأدواتِ، فلو جازَ الرِّفعُ لخرجتُ عن اختصاصِها بالأفعالِ.

وصرَّحَ في الأوضح<sup>(١١)</sup> بأنَّ أدواتِ الاستفهامِ - أي: وغيرِ الهمزة - وأدواتِ الشرطِ لا يقعُ الاشتغالُ بعدها إلا في الشعرِ؛ إلا إذا كانتَ أداةَ الشرطِ إذا مُطلقاً، أو إنَّ والفعلُ ماضٍ فيقعُ في الكلامِ.

[رابعاً:] ويجبُ الرِّفعُ على الابتداءِ<sup>(١٢)</sup>:

أ/ إذا وقعَ الاسمُ بعدَ ما يختصُّ بالابتداءِ كما إذا الفجائية؛ كما في نحو: خرجتُ فإذا

(١) انظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ١٦٩/٢.

(٢) سورة القمر، من الآية ٢٤. وهي بتمامها ﴿فَقَالُوا أَبَشْرًا مِمَّا وَجَدْنَا نَتَّبِعُهُ إِنَّا أَفْئَى سَلَكٍ وَسُوءٍ﴾.

(٣) في ع وب وس ود: السابق واقع.

(٤) في ق: النافيتين.

(٥) سقطت نعم من ق.

(٦) في ق: بين الهمزة والاسم.

(٧) في ق: أنت.

(٨) لأنَّ الاستفهامَ حيثُ داخل على الاسم، وهذا مبني على أنَّ أنت في المثال مبتدأ، فيترجَّح الرِّفعُ وهذا رأي الجمهور، وخالف في ذلك الأخفش حيث رجَّح محييه منصوباً، على أساس أنَّ الضمير أنت فاعل فعل محذوف، وانفصل بعد حذفه. (انظر: حاشية الحمصي ٦١/٢).

(١) سورة القمر، الآية ٤٩.

(٢) انظر: باب المنصوبات في هذا الكتاب ص ٢٦٥.

(٣) قال ابن هشام في قطر الندى: «ويجبُ في نحو: إنَّ زيداً لقيتهُ فأكرمه، وهلاً زيداً أكرمه لوجوبه». (انظر: شرح

قطر الندى ص ١٩٢).

(٤) في ق وع: لقيته.

(٥) في ق: هلاً.

(٦) انظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ١٦١/٢.

(٧) قال ابن هشام في قطر الندى: «ويجبُ الرِّفعُ في نحو: خرجتُ فإذا زيدٌ يضربه عمرو لا متناعه». (انظر: شرح

قطر الندى ص ١٩٢).

زيدٌ يضربه عمرو<sup>(١)</sup>؛ لأنَّ إذا الفجائية لا يليها إلا مبتدأ أو خبر<sup>(٢)</sup>، نحو<sup>(٣)</sup>: ﴿إِذَا لَهْرَمَكَ﴾<sup>(٤)</sup>؛ فلا يجوزُ النصبُ بفعلٍ مُضمرٍ لامتناعه - أي لامتناع وقوع الفعل بعدها -، ولهذا قُدِّرَ<sup>(٥)</sup> مُتعلِّقٌ بالخبرِ بعدها اسماً كما مرَّ<sup>(٦)</sup> في باب<sup>(٧)</sup> الابتداء<sup>(٨)</sup>.

ب/ وكذا يجبُ الرفعُ إذا / ٦٤ ب / وقع الفعلُ المشتغلُ بالضميرِ بعدَ ما له صدرُ الكلام، كالاستفهام وما النافية وأدوات الشرط؛ نحو: زيدٌ هل أكرمته؟ وعمرو ما صحبتُهُ، وخالدٌ إن رأيته فأكرمه<sup>(٩)</sup>؛ لأنَّ ما له صدرُ الكلام لا يعملُ ما بعده فيما قبله، وما لا يعملُ لا يُفسَّرُ عاملاً.

وذكرُهُ لهذا القسمِ إفادةً لتمامِ القسمِ، وإن كانَ ليسَ من هذا البابِ؛ لعدمِ صدقِ ضابطِ هذا<sup>(١٠)</sup> البابِ عليه؛ كما قالَهُ في الأوضح<sup>(١١)</sup>.

[خامساً: ] ويستويان<sup>(١٢)</sup> - أي: الرفعُ والنصبُ - إذا وقعَ الاسمُ بعدَ عاطفٍ غيرِ مفعولٍ بأمَّا مسبوقٍ بجملةٍ ذاتٍ وجهينِ غيرِ تعجبية؛ كما في نحو: زيدٌ قامَ، وعمرو

(١) في الأصل عمر، والمثبت من باقي النسخ.

(٢) في ق: خبراً.

(٣) سقطت نحو من ب.

(٤) سورة يونس، من الآية ٢١. وهي بنهاها ﴿وَإِذَا أَذَقْنَا النَّاسَ رَحْمَةً مِن بَعْدِ صَرَّةٍ فَسَكَنُوا﴾ إِذَا لَهْرَمَكَ فِي آيَاتِنَا قُلِ اللَّهُ أَسْرَعُ مَكْرًا إِنَّ رُسُلَنَا يَكْتُوبُونَ مَا تَمْكُرُونَ ﴿١٠﴾.

(٥) في ب قيد، وفي د قبل.

(٦) سقطت مر من ق.

(٧) انظر ص ١٥٣ وما بعدها في هذا الكتاب.

(٨) في ب وس ود: المبتدأ.

(٩) في ق وب وس: أكرمه.

(١٠) سقطت هذا من ق وع وس ود.

(١١) انظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ١٧٠ / ٢.

(١٢) قال ابن هشام في قطر الندى: «ويستويان في نحو زيدٌ قام وعمرو أكرمته للتكافؤ». (انظر: شرح قطر الندى

ص ١٩٢).

أكرمته لأجله، أو فعمرو أكرمته<sup>(١)</sup>؛ فيجوزُ في عمرو الرفعُ والنصبُ للتكافؤِ الحاصلِ على كلِّ تقديرٍ؛ لأنَّ الجملةَ الأولى اسميةُ الصدرِ فعليةُ العجزِ؛ فإن راعيتَ صدرها رفعتَ، وإن<sup>(٢)</sup> راعيتَ عجزها نصبتَ، فالتشاكلُ بينَ المتعاطفينِ حاصلٌ على كلا التقديرين، ولا مُرجَّح.

وظاهرٌ تمثيله بها ذكرُ أنَّه لا يشترطُ في الجملةِ المَعطوفةِ وجودَ رابطٍ يربطُها بالمَعطوفِ عليها، وهو ما جزمَ به في الجامعِ حيثُ قال<sup>(٣)</sup>: ولا يشترطُ الرابطُ إنْ نُصِبَتْ وفاقاً لسيبويه والفراسي<sup>(٤)</sup>. لكنْ خالفَ في أوضجه<sup>(٥)</sup> فجزمَ باشتراطِ ذلك، ومنعَ النصبَ في نحوِ المثالِ المذكورِ؛ لعدمِ الربطِ<sup>(٦)</sup> [فجزمَ]<sup>(٧)</sup> تبعاً للأخفشِ والسيراfi<sup>(٨)</sup>، قال: وهو المُختارُ.

### [مسائلُ توهمُ الاشتغالَ وليستَ مِنْهُ]<sup>(٩)</sup>

وليسَ مِنْهُ - أي: مِنْ بابِ الاشتغالِ - ﴿شَيْءٌ فَعَلُوهُ فِي الزُّبُرِ﴾<sup>(١٠)</sup> أي: الكُتُبِ؛ لعدمِ صحَّةِ<sup>(١١)</sup> تسليطِ<sup>(١٢)</sup> العاملِ على ما قبله؛ إذ لو صحَّ لكانَ تقديرُهُ فعلوا كلَّ شيءٍ في

(١) سقطت فعمرو أكرمته من ع.

(٢) في ق: أو إن، وفي ع سقطت وإن راعيت.

(٣) انظر: الجامع الصغير في النحو ص ٨٣.

(٤) انظر: الكتاب ٨٨ / ١، والمسائل البصريات ص ٢١٣.

(٥) انظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ١٧١ / ٢.

(٦) في ب وس ود: الرابط.

(٧) زيادة من ع.

(٨) انظر: ارتشاف الضرب ١٢٧٠ - ١٢٧١، وشرح الأشموني ٨١ / ٢، وشرح النصريح ٣٠٤ / ١.

(٩) قال ابن هشام في قطر الندى: وليسَ مِنْهُ ﴿وَكُلُّ شَيْءٍ فَعَلُوهُ فِي الزُّبُرِ﴾ وأزيدُ ذُهِبَ بِهِ. (انظر: شرح قطر الندى ص ١٩٢).

(١٠) سورة القمر، الآية ٥٢.

(١١) سقطت صحة من ق وع وس ود.

(١٢) في باقي النسخ تسلط.



الرُّبْر؛ وهو باطلٌ. فرفعُ كُلِّ واجبٍ على الابتداء، وجعلهُ فعلوهُ في موضعِ رفعٍ<sup>(١)</sup> صفةٌ كُلٌّ، أو في موضعٍ جرٍّ صفةٌ لشيءٍ، و<sup>(٢)</sup> في الرُّبْر خبرٌ لكلٍّ<sup>(٣)</sup>، والمعنى: وكلُّ شيءٍ مفعولٌ لهم ثابتٌ في الرُّبْر.

وكذا ليسَ منه: أزيدُ ذهبٍ به؟ - بالبناء للمفعولِ وفاقاً لسيبويه<sup>(٤)</sup>؛ لعدمِ صدقِ ضابطِ البابِ عليه<sup>(٥)</sup>؛ إذ لو سُلِّطَ العاملُ على ما قبله لامتنعَ إعمالُهُ / ٦٥ أ / النصبُ فيه، فرفعُ زيدٍ واجبٌ: إمّا على الابتداء، أو على إضمارِ فعلٍ تقديرُهُ: أذهبَ زيدٌ فذهبَ<sup>(٦)</sup> به. ولم ينبّه على هذا في الشرح<sup>(٧)</sup>.

### تتمّة [في دخول الاشتغالِ الأسماءِ المرفوعة]

الاشتغالُ كما يجري في النصبِ يجري في الرفعِ؛ بأن يكونَ الرفعُ على الابتداء أو على الفاعليّة بإضمارِ فعلٍ، ويأتي فيه الأقسامُ الخمسةُ. ذكره في الأوضحِ والجامعِ<sup>(٨)</sup> وابنُ مالكٍ في التسهيلِ والكافيةِ الكُبرى<sup>(٩)</sup>.

(١) سقطت في موقع رفع من ع.

(٢) في الأصل: وهو وهو تصحيف، والمثبت من باقي النسخ.

(٣) في ق: كل.

(٤) انظر: الكتاب ١/ ١٠٤، وشرح التسهيل ٧٧/ ٢.

(٥) سقطت عليه من ب.

(٦) في ق وع وب وس: ذهب.

(٧) انظر: شرح قطر الندى لابن هشام ص ١٩٧، وقد بينَ المحقق محمد محيي الدين عبد الحميد أن تعليق ابن هشام في شرحه على هذا المثال قد سقط من عدة نسخ فأثبتها بين معقوفين وهو قوله: وليس منه أزيدُ ذهبٍ به؛ لعدم اقتضائه النصب مع جواز التسلط.

(٨) انظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ١٧٤/ ٢ - ١٧٥، والجامع الصغير في النحو ص ص ٨٣ - ٨٤.

(٩) انظر: شرح التسهيل ٧٦/ ٢ - ٧٧، وشرح الكافية الشافية ٢٧٩/ ١.

فيجبُ الابتداءُ في نحو: خرجتُ فإذا زيدٌ يكتبُ<sup>(١)</sup>، ويترجّعُ في نحو: زيدٌ قامَ، عندَ<sup>(٢)</sup> المبردِ<sup>(٣)</sup>، وتجبُ الفاعليّةُ في نحو: ﴿إِنْ أَمَرْتُكُمْ هَٰذَا﴾<sup>(٤)</sup>، ويترجّعُ في نحو: ﴿أَبَشَرُ يَهْدُونَنَا﴾<sup>(٥)</sup>، ويستويان<sup>(٦)</sup> في نحو: زيدٌ قامَ، وعمروُ قعدَ.

(١) لأن إذا الفجائية تختصّ بالدخول على الجملة الاسمية. (انظر: الكتاب ١/ ١٠٧، والمقتضب ٣/ ١٧٨)

(٢) سقطت عند المبرد من ق وب.

(٣) وغيره يوجب ابتدائه؛ لعدم تقدّم طالب الفعل. (انظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ٢/ ١٧٤).

(٤) سقطت نحو من ق.

(٥) سورة النساء، من الآية ١٧٦، وتجب الفاعلية هنا لأن (إن) الشرطية لا تدخل إلا على الأفعال. والآية بتمامها ﴿يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي الْكَلَالَةِ إِنْ أَمَرْتُكُمْ هَٰذَا لَيْسَ لَهُ وَلَدٌ وَلَهُ أُخْتٌ فَلَهَا نِصْفُ مَا تَرَكَ وَهُوَ يَرِثُهَا إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهَا وَلَدٌ فَإِنْ كَانَتَا أُخْتَيْنِ فَلَهُمَا النِّصْفَانِ مِمَّا تَرَكَ وَإِنْ كَانُوا إِخْوَةً رِجَالًا وَنِسَاءً فَلِلَّذَكَرِ نِصْفُ الْأُنثَىٰ بَيْنَ يَمِينٍ﴾<sup>(١)</sup> الله لكم أن تصلوا والله يكلّ شئاً عليهم.

(٦) سورة التغابن، من الآية ٦، وترجع الفاعلية هنا لأن (همزة الاستفهام) يغلب دخولها على الأفعال. والآية بتمامها ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّهُ كَانَتْ تَأْتِيهِمْ رُسُلُهُم بِالْبَيِّنَاتِ فَقَالُوا أَبَشَرٌ يَهْدُونَنَا فَكَفَرُوا وَتَوَلَّوْا وَاسْتَغْنَى اللَّهُ وَاللَّهُ غَنِيٌّ حَمِيدٌ﴾.

(٧) أي: تستوي الفاعلية والابتداء لأنه لا موجب لأحدهما ولا مرجح.

## باب التنازع في العمل

وهو أن يتوجه عاملان مُتصَرِّفان فأكثر - ليس أحدهما مؤكداً للآخر - إلى معمولٍ فأكثر، متأخِر عنهما.

[أوجه إعمال المتنازعين]

يجوز لك إذا تنازع عاملان اتفاقاً في العمل - كقيام وقعد أخواك - أم اختلفا - كما في نحو: ضربتني وضربتُ زيداً -:

١ / إعمال الأول منهما في الاسم الظاهر وإهمال الثاني.

وهذا الوجه اختاره الكوفيون<sup>(١)</sup>؛ لقوته في السبق<sup>(٢)</sup>. فتصوّر في الثاني المهمَل كل ما يحتاجه من مرفوع ومنصوب ومجروى مطابق<sup>(٣)</sup> للمتنازع فيه؛ إذ لا محذور فيه، لرجوع الضمير إلى مُتَقَدِّم رتبة؛ لأنه معمولٌ للأول، نحو: قام وقعدا أخواك، أو قام وضربتُهما<sup>(٤)</sup>، أخواك، أو قام ومررتُ بهما أخواك، وقد يُحذف

(١) قال ابن هشام في قطر الندى: «باب في التنازع: يجوز في ضربني وضربتُ زيداً إعمال الأول، واختاره الكوفيون، فيُضَمَّر في الثاني كل ما يحتاجه، أو الثاني واختاره البصريون، فيُضَمَّر في الأول مرفوعه فقط، نحو: جفوني ولم أجف الأختلاء». (انظر: شرح قطر الندى ص ١٩٧).

(٢) سقطت كما من ق.

(٣) انظر: الإنصاف في مسائل الخلاف ١/ ٨٣-٩٦، وشرح الكافية ١/ ١٨١، وشرح التسهيل ٢/ ٩٦، وجمع الهوامع ٣/ ٩٤.

(٤) في ب وس: بالسبق.

(٥) في ب وس ود: فيُضَمَّر.

(٦) في ب وس: مطابقاً.

(٧) في ع: التنازع.

(٨) في ق وع: ورأيتها.

منصوباً<sup>(١)</sup> للضرورة<sup>(٢)</sup>، وعن السيرافي إجازة حذف غير المرفوع، واختاره ابنُ الحاجب<sup>(٣)</sup> إلا أن يمنع مانع<sup>(٤)</sup> فيظهر.

٢ / وإعمال الثاني في الظاهر وإهمال الأول.

وهذا الوجه اختاره البصريون<sup>(١)</sup>؛ لقربه ولسلامته<sup>(٢)</sup> من الفصل بين العاَمِلِ<sup>(٣)</sup> ومعمولِهِ بأجنبي، وهو الصحيح؛ لأن إعماله في كلام العرب أكثر من إعمال الأول، ذكر ذلك سيويه<sup>(٤)</sup>. قال المُرادِي<sup>(٥)</sup>: وإذا تنازع ثلاثة<sup>(٦)</sup>؛ فالحكم كذلك بالنسبة إلى الأول والثالث.

(١) كما في قول عائكة بنت عبد المطلب:

بعكاظ يُعشي الناظرين إذا هم لحواشعاعه

أي: لمحوه.

(٢) انظر: شرح التصريح ١/ ٣٢٠، جمع الهوامع ٣/ ٩٥ الدرر اللوامع ٥/ ٣١٥

(٣) وأجاز ابن مالك حذفه دون ضرورة، فيقال في نحو: ضربني وضربته زيداً، وضربني وضربتُ زيداً (انظر: شرح التسهيل ٢/ ١٠٣).

(٤) انظر: شرح الكافية ١/ ١٨٢.

(٥) نحو: مال عني وملت إليه زيداً؛ فحذف الضمير منه غير جائز لإيهامه أن يكون المراد مال عني وملت عنه زيداً.

(٦) انظر: شرح الكافية ١/ ١٨١، وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ٢/ ١٩٨، وارتشاف الضرب ٤/ ٢١٤٢.

(٧) في ق: وسلامته.

(٨) في ب: الفاعل.

(٩) انظر: الكتاب ١/ ٧٦.

(١٠) انظر: توضيح المقاصد والمسالك ٢/ ٦٣٤، ٦٣١؛ رشح التصريح ١/ ٣١٧.

(١١) في ق: فإذا.

(١٢) ومثال قوله رسولنا ﷺ: تسبحون وتكبرون وتحمدون دبر كل صلاة ثلاثاً وثلاثين، حيث تنازعت الأفعال الثلاثة: تسبحون / تكبرون / تحمدون، ومعمولها هو الظرف (دبر)، والنائب عن المفعول المطلق (ثلاثاً)، فأعمل الأخير لقربه، وأعمل الأولين في ضميريهما، ثم حذفهما لأنهما فضلتان، والأصل: تسبحون الله فيه إياه، وتكبرون الله فيه إياه. (انظر: شرح التصريح ١/ ٣١٦)

قال الشيخ العلامة خالد الأزهرى<sup>(١)</sup>: وسكتوا عن المتوسط<sup>(٢)</sup>؛ فهل يلحق بالأول يسبقه على الثالث، أو بالثاني لقربه من المعمول بالنسبة / ٦٥ ب / إلى<sup>(٣)</sup> الأول، أو<sup>(٤)</sup> يستوي فيه<sup>(٥)</sup> الأمران؟ لم أر<sup>(٦)</sup> في ذلك نقلاً.

### [حكم العامل الملغى في باب التنازع]

١ / فيضم<sup>(٧)</sup> في الأول المهمل مرفوعه فقط - فاعلاً كان أو نائبه - مطابقاً للاسم الظاهر؛ لا متنازع حذف العمدية وإن لزم منه الإضمار قبل الذكر؛ لوقوعه في غير هذا الباب كباب نعم وبئس، بل وفي هذا الباب<sup>(٨)</sup> نثراً ونظماً<sup>(٩)</sup>؛ نحو: ضربوني وضربت قومك، حكاة سيويه<sup>(١٠)</sup>. وقوله:

١٥٧ - جفوني ولم أجف الأخلاء إنني لغير جميل من خليي مهمل<sup>(١١)</sup>

(١) انظر: شرح التصريح (إلا أنه لم يرد فيه هذا اللفظ، انظر: شرح التصريح ٣١٦/١)، ولعله في كتاب آخر، وانظر الخلاف في المسألة مفصلاً في ارتشاف الضرب ٢١٤٦-٢١٤٧/٤.

(٢) في ع: المتوسط.

(٣) في ع: بلا.

(٤) في ع: إن.

(٥) سقطت فيه من ق وع.

(٦) في الأصل أرى، والمثبت من ق وب.

(٧) في ق وع: فتضم.

(٨) سقطت الباب من ق.

(٩) في ب: أو نظماً.

(١٠) انظر: الكتاب ٤٠/١، وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ٢٠٠/٢.

(١١) البيت من الطويل بلا نسبة في أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ٢٠٠/٢، والمقاصد النحوية ١٤/٣.

والدرر اللوامع ٢١٩/١.

والشاهد فيه: (جفوني ولم أجف الأخلاء) حيث أعمل العامل الثاني أجف في الأخلاء وأعمل العامل الأول

جفوني في ضميره.

وأوجب الكسائي<sup>(١)</sup> حذفه؛ هرباً من الإضمار قبل الذكر لفظاً ورتبة<sup>(٢)</sup>.

والفراء<sup>(٣)</sup> إضماره مؤخراً إن طلب الثاني منصوباً؛ لئلا يلزم من الإضمار قبل الذكر، أو حذف الفاعل، وإلا أعملها<sup>(٤)</sup> في المرفوع. وهو مُشْكِل؛ فإن اجتماع مؤثرين على أثر واحد ممنوع في الأصول، والنحويون يجرون العوامل كالمؤثرات الحقيقية، قاله الرضي<sup>(٥)</sup>.

٢ / وأفهم كلام المصنف حذف غير المرفوع؛ وهو كذلك إن استغني عنه؛ كضربت وضربني زيد، ومررت ومر<sup>(٦)</sup> بي زيد. ولا يجوز إضماره؛ لئلا يلزم الإضمار قبل الذكر من غير ضرورة.

فإن لم يستغن<sup>(٧)</sup> عنه بأن أوقع حذفه في لبس؛ كرجبت ورجب في الزيدان عنهما، أو كان عمدة في الأصل بأن كان العامل من باب كان أو ظن<sup>(٨)</sup>؛ نحو: كنت وكان زيد صديقاً إياه، وظننت زيداً قائماً إياه<sup>(٩)</sup>، وجب إضماره مؤخراً عن المتنازع فيه؛ لخوف اللبس في الأول، ولكون<sup>(١٠)</sup> المنصوب عمدة في الأصل في الثاني، لكن صحح في الأوضح<sup>(١١)</sup> جواز حذفه في الثاني، قال: لأنه حذف لدليل.

(١) انظر: شرح الكافية ١٨٢/١، وارتشاف الضرب ٢١٤٤/٤.

(٢) سقطت رتبة من ق.

(٣) انظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ٢٠٢/٢، وشرح الكافية ١٨٣/١، وشرح الأشموني ١٠٣/٢.

(٤) في ق وب ود: أعملها.

(٥) انظر: شرح الكافية ١٨٣/١، وجمع الهوامع ٩٤/٣.

(٦) في الأصل مرتي، والمثبت من ق وع وب وس.

(٧) في الأصل يستغني، والمثبت من ق وب.

(٨) في ب: ظل، وهو تصحيف.

(٩) في ق وع: ظننت وظننتي زيداً صديقاً إياه.

(١٠) في ع: ويكون.

(١١) انظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ٢٠٣/١.

[مسائل تُوهِمُ التنازعَ، وليست مِنْهُ] <sup>(١)</sup>

وليس مِنْهُ - أي مِنْ هذا الباب - نحو:

• ما قامَ وقعدَ إلَّا زيدٌ؛ لانعكاسِ معنى المُهمَلِ.

• ولا نحو:

١٥٨ - ..... وعزّةٌ مَطْوُولٌ مُعْنَى غَرِيْمُهَا <sup>(٢)</sup>

لِزوالِ الارتباطِ <sup>(٣)</sup>، قالَهُ في الجامع <sup>(٤)</sup>.

• ولا قولُ امرئِ القيسِ:

١٥٩ - ولو أنَّ ما أَسْعَى لأدنى معيشَةٍ كَفَانِي - ولم أَطْلُبْ - قَلِيلٌ مِنَ المَالِ <sup>(٥)</sup>

لِفَسَادِ المَعْنَى؛ إذ لو وَجَّهَ كَفَانِي ولم أَطْلُبْ إلى قَلِيلٍ، لَزِمَ مِنْ ذَلِكَ / ٦٦ أ / اجْتِمَاعُ النَقِیْضِیْنِ <sup>(٦)</sup>؛ لأنَّ لو لامْتَنَاعِ الشَّيْءِ لامْتِنَاعِ غَیْرِه، فیلزِمُ كَوْنُ المُتَّبَتِّ في سِیَاقِهَا وَسِیَاقِ <sup>(٧)</sup>

(١) قال ابن هشام في قطر الندى: وليس منه: كفاني - ولم أَطْلُبْ - قَلِيلٌ مِنَ المَالِ؛ لفساد المعنى (انظر: شرح قطر الندى ص ١٩٨).

(٢) عجز بيت من الطويل لكثير عزة في ديوانه ص ١٤٣، وشرح المفصل ٨/ ١، وخزانة الأدب ٥/ ٢٢٣، والدرر اللوامع ٥/ ٣٢٦. وصدره: قضی كُلُّ ذی دَیْنٍ فوَقَّ غَرِیْمَهُ.

والشاهد فيه: (وعزّةٌ مَطْوُولٌ مُعْنَى غَرِيْمُهَا) حيث بدا أنَّ في البيت تنازعاً بين مَطْوُولٌ ومعنى لـ (غريمها) وهذا مردود عند ابن مالك وتابعه ابن هشام وكذلك الفاكهي.

(٣) في ع: الإرباط.

(٤) انظر: الجامع الصغير في النحو ص ٨٦.

(٥) البيت من الطويل لامرئ القيس في ديوانه ص ٣٩، والكتاب ١/ ٧٩، والإنصاف في مسائل الخلاف ١/ ٩٠، وارتشاف الضرب ٣/ ١٣٨٤.

والشاهد فيه: (كفاني) ولم أَطْلُبْ قَلِيلٍ (فظاهر العبارة وجود عاملين يتنازعان (قليل)، لكن المعنى ينقض هذا الظاهر، فالصحيح أنه ليس من باب التنازع، وأما معمول الفعل الثاني ولم أَطْلُبْ فمحذوف تقديره: ولم أَطْلُبْ المَلِكُ والمجد.

(٦) في ب: النقيض.

(٧) في ع: وفي سياق.

جوابها منفيّاً، والمنفيّ فيها مثبتّاً؛ إذ امتناعُ الإثباتِ نفيٌّ، وامتناعُ النفيِّ إثباتٌ؛ فيكونُ السعيُّ لأدنى معيشةٍ منفيّاً، إذ هو مُثَبَّتٌ في سياقِ لو.

ولو وَجَّهَ ولم أَطْلُبْ إلى قَلِيلٍ لكانَ طَلَبُ القَلِيلِ مُثَبَّتاً؛ إذ هو منفيٌّ في سياقِ جوابِها، وهما واحدٌ في المعنى، فيؤدِّي إلى إثباتِ الشَّيْءِ ونفيه في كلامٍ واحدٍ، وهو باطلٌ.

فتعيّن أن يكونَ مفعولُ أَطْلُبْ محذوفاً تقديرُهُ ولم أَطْلُبْ المَلِكُ والمجد، ويدلُّ عليه قوله بعد <sup>(١)</sup>:

١٦٠ - ولكنَّها أَسْعَى لِجَدِّ مُؤَثِّلٍ وقد يُدْرِكُ المجدَ المُؤَثِّلَ أمثالي <sup>(٢)</sup>

(١) سقطت بعد من ق.

(٢) البيت من الطويل لامرئ القيس في ديوانه ص ٣٩، والإنصاف في مسائل الخلاف ١/ ٩٠، وشرح المفصل ١/ ٧٩، وارتشاف الضرب ٣/ ١٢٨٤، والدرر اللوامع ٢/ ٢٠٧.

اللغة: المؤثِّل من أَثَلَّ بِأَثَلٍ أَثُولاً، وتَأَثَّلَ: تَأَصَّلَ. وَأَثَلُ مَالُهُ تَأَثُّلاً: زَكَاةٌ وَأَصْلُهُ، وَمُثْلُهُ: عَظْمُهُ، والمجد: نَيْلُ الشَّرَفِ، والكَرَمُ، ولا يكونُ إلَّا بِالْأَبَاءِ، أو كَرَمُ الْآبَاءِ خَاصَّةً. والمجد من مَجَّدَ، كَنَصَرَ وَكَرَّمَ، مَجَّدًا وَمَجَادَةً، فهو ماجِدٌ وَمَجِيدٌ. وَأَمَجَّدُهُ وَمَجَّدَهُ: عَظَّمَهُ، وَأَثْنَى عَلَيْهِ، وَ- العطاء: كَثَرُهُ. (انظر: القاموس المحيط / أثل، ومجد).

موطن الشاهد: في البيت شاهدان: الأول توضيح لمعنى البيت السابق في أنه لا تنازع فيه كما يظهر في الشرح. والثاني في استعماله لكنَّ بعد اتصاليها بها الزائدة فألغت اختصاصها بالجملة الاسمية ومن ثمَّ أهملت.

## المنصوبات في اللغة العربية

باب في ذكر المنصوبات، وبدأ منها بالمفاعيل؛ لأنها الأصل في النصب، وغيرها محمول عليها، فقال: المفعول منصوبٌ أبداً كما أنَّ الفاعل مرفوعٌ أبداً، وسبب ذلك أنَّ الفاعل لا يكون إلا واحداً بخلاف المفعول، والرفع أثقل والفتح أخفُّ، فأعطوا الأقل الأثقل والأخفَّ الأكثر؛ ليكون ثقل الرفع موازناً لثقل الفاعل، وخفة الفتح "موازنة" لكثرة المفعول، وهو خمسة على المشهور<sup>(١)</sup>:

### [١/ المفعول به وأحكامه]

أحدها المفعول به<sup>(٢)</sup>، وقدمه على غيره من المفاعيل؛ لأنه أحوَجُ إلى الإعراب إزالةً للتباسه بالفاعل. وهو - كما قال ابن الحاجب<sup>(٣)</sup> - ما وقع عليه فعل الفاعل؛ وذلك كضربتُ زيداً، فزيداً مفعولٌ به لوقوع فعل الفاعل عليه؛ وهو الضربُ. والمرادُ بوقوع الفعل تعلُّقه بشيءٍ من غير واسطة، بحيث لا يُعقل إلا بعد تعقل ذلك الشيء؛ فسقط<sup>(٤)</sup> ما قيل من أنه غير جامع؛ لخروج نحو: ما ضربتُ زيداً، ولا تضربُ عمراً؛ إذ الفعل لم يقع فيهما على المفعول.

(١) في ع وب وس: الفتحة.

(٢) في ب ود: موازية.

(٣) هذا ما ذهب إليه البصريون، وذهب الكوفيون إلى أنه ليس للفعل إلا مفعول واحد هو المفعول به، وباقيها مشبهة به. (انظر: ارتشاف الضرب ٣/ ١٣٥١).

(٤) قال ابن هشام في قطر الندى: باب، المفعول منصوبٌ، وهو خمسة: المفعول به؛ وهو ما وقع عليه فعل الفاعل، كضربتُ زيداً. (انظر: شرح قطر الندى ص ٢٠١).

(٥) انظر: شرح الكافية ١/ ٣٢.

(٦) في ق: فيسقط.

وخرجَ بقوله وقع عليه فعل الفاعل بقية المفاعيل؛ إذ المفعول المطلق<sup>(١)</sup> نفس فعل الفاعل، والمفعول له وقع لأجله، والمفعول فيه وقع فيه، والمفعول / ٦٦ ب / معه وقع معه.

### [العامل في المفعول به]

والناصب له إمّا:

أ - فعل؛ نحو: ﴿وَوَرِثَ سُلَيْمَنُ دَاوُدَ﴾<sup>(٢)</sup>.

ب - أو وصف؛ نحو: ﴿إِنَّ اللَّهَ بَلِّغَ أَمْرِهِ﴾<sup>(٣)</sup>.

ت - أو مصدر؛ نحو: ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ﴾<sup>(٤)</sup>.

ث - أو اسم فعل؛ نحو: ﴿عَلَيْكُمْ أَنْفُسَكُمْ﴾<sup>(٥)</sup>.

(١) سقطت نفس من ع.

(٢) سورة النمل، من الآية ١٦. وهي بتمامها ﴿وَوَرِثَ سُلَيْمَنُ دَاوُدَ وَقَالَ يَتَىٰهَا النَّاسُ عِلْمًا مِّنْطِقِ الطَّيْرِ وَأُوتِينَا مِنْ كُلِّ شَيْءٍ إِنَّ هَذَا لَهُوَ الْفَضْلُ الْعَظِيمُ﴾.

(٣) سورة الطلاق، من الآية ٣. وهي بتمامها ﴿وَيَرْزُقُهُ مِنْ حَيْثُ لَا يَحْتَسِبُ وَمَنْ يَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ فَهُوَ حَسْبُهُ إِنَّ اللَّهَ بَلِّغُ أَمْرِهِ قَدْ جَعَلَ اللَّهُ لِكُلِّ شَيْءٍ قَدْرًا﴾، وقد قرأ حفص ﴿بَلِّغُ أَمْرِهِ﴾ بإضافة الوصف إلى مفعوله، وقرأ الباقون بالتنوين والنصب على الأصل في إعمال اسم الفاعل. (انظر: تفسير البحر المحيط ٨/ ٢٧٩، وإتحاف فضلاء البشر ص ٥٤٦).

(٤) سورة البقرة، من الآية ٢٥١، وسورة الحج من الآية ٤٠. وتامهما على الترتيب ﴿فَهَكَزْهُمْ بِأَذْنِ اللَّهِ وَقَتْلَ دَاوُدَ جَالُوتَ ۖ وَآكَنَّهُ اللَّهُ الشَّالَكَ وَالْحَكَمَةَ وَعَلَّمَهُ مِمَّا يَشَاءُ وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ لَّفَسَدَتِ الْأَرْضُ وَلَٰكِنَّ اللَّهَ ذُو فَضْلٍ عَلَى الْعَالَمِينَ﴾ البقرة ٢٥١، ﴿الَّذِينَ أَخْرَجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ يَنْصَرُّوْنَ إِلَى اللَّهِ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا أَن يَقُولُوا رَبُّنَا اللَّهُ وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ لَفَسَدَتِ الْأَرْضُ وَلَٰكِنَّ اللَّهَ ذُو فَضْلٍ عَلَى الْعَالَمِينَ﴾ الحج ٤٠.

(٥) سورة المائدة، من الآية ١٠٥. ﴿يَتَىٰهَا الَّذِينَ آمَنُوا عَلَيْكُمْ أَنْفُسَكُمْ لَا تَضُرُّكُمْ مَنْ ضَلَّ إِذَا اهْتَدَيْتُمْ إِلَى اللَّهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا فَبِئْسَ لَكُمْ بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ﴾.

وُسُمِعَ رَفْعُهُ وَنَصَبُ الْفَاعِلِ<sup>(١)</sup>، وَرَفْعُهُمَا<sup>(٢)</sup>، وَنَصَبُهُمَا<sup>(٣)</sup>. وَالْمَبِيحُ لِذَلِكَ كُلِّهِ فَهَمْ  
الْمَعْنَى وَعَدَمُ الْإِلْبَاسِ<sup>(٤)</sup>، وَلَا يُقَاسُ عَلَى شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ.

وَالضَّمِيرُ الْمَجْرُورُ فِي قَوْلِهِمْ مَثَلًا الْمَفْعُولُ بِهِ عَائِدٌ إِلَى<sup>(٥)</sup> أَلْ؛ أَيِ: الَّذِي يُفَعَّلُ بِهِ فِعْلٌ.

[حَذَفُ عَامِلِهِ]

وَقَدْ يُحَذَفُ عَامِلُهُ لِلْعِلْمِ بِهِ:

١/ إِمَّا جَوَازًا؛ نَحْوُ: ﴿قَالُوا خَيْرًا﴾<sup>(٦)</sup>.

٢/ أَوْ جَوَابًا قِيَاسًا؛ وَذَلِكَ فِيمَا نُصِبَ عَلَى الْاِسْتِغَالِ - كَمَا<sup>(٧)</sup> تَقَدَّمَ<sup>(٨)</sup> -، أَوْ عَلَى  
الِاخْتِصَاصِ؛ نَحْوُ: نَحْنُ - الْعَرَبُ - أَقْرَى النَّاسِ لِلضَّيْفِ، أَوْ عَلَى الْإِغْرَاءِ؛ نَحْوُ: السِّلَاحُ  
السِّلَاحُ!، أَوْ عَلَى التَّحْذِيرِ؛ نَحْوُ: الْأَسَدُ الْأَسَدُ!، أَوْ عَلَى النَّدَاءِ.

(١) مثال رفع المفعول به ونصب الفاعل قولهم: خَرَقَ الثُّوبَ الْمِسَارَ، وَكَسَرَ الزَّجَاجَ الْحَجَرَ. (انظر: مع  
المواضع ٦/٢).

(٢) ومثال رفع الفاعل والمفعول به معاً قول الشاعر:  
إِنْ مِنْ صَادٍ عَقَقْنَا لَشَوْمُ      كَيْفَ مِنْ صَادٍ عَقَقْنَا وَبِوَمُ

والعقق: طائر كالغراب - (انظر: مغني اللبيب ٩١٧-٩١٨، ومع المواضع ٦/٢، والدرر اللوامع على مع  
المواضع ٣/٥-٦).

(٣) ومثال نصب الفاعل والمفعول به معاً قول الشاعر: قَدْ سَالَمَ الْحَيَاتِ مِنْهُ الْقَدَمَا (انظر: مغني اللبيب ٩١٧-٩١٨،  
ومع المواضع ٦/٢، والدرر اللوامع على مع المواضع ٣/٥-٦).

(٤) فِي قَوْعٍ وَد: الْإِلْبَاسُ.

(٥) فِي قَوْعٍ وَد: عَلَى.

(٦) سُورَةُ النَّحْلِ، مِنْ آيَةِ ٣٠. وَهِيَ بِتَامِهَا ﴿وَقِيلَ لِلَّذِينَ اتَّقَوْا مَاذَا أَنْزَلَ رَبُّكُمْ قَالُوا خَيْرٌ لِلَّذِينَ أَحْسَنُوا فِي هَذِهِ  
الدُّنْيَا حَسَنَةٌ وَلَدَارُ الْآخِرَةِ خَيْرٌ وَلَنِعْمَ دَارُ الْمُتَّقِينَ﴾.

(٧) سَقَطَتْ كَمَا تَقَدَّمَ مِنْ ق.

(٨) انظر باب الاشتغال في ص ٢٥٣ من هذا الكتاب.

[عَمَّا يُلْحَقُ بِالْمَفْعُولِ بِهِ: الْمُنَادَى]<sup>(١)</sup>

كَمَا أَشَارَ إِلَيْهِ بِقَوْلِهِ: وَمِنْهُ الْأَسْمُ الْمُنَادَى بِجَمِيعِ أَنْوَاعِهِ؛ وَهُوَ الْمَطْلُوبُ إِقْبَالُهُ  
بِحَرْفِ نَائِبٍ مَتَابٍ أَدْعُو لَفْظًا أَوْ تَقْدِيرًا، فَإِنَّ قَوْلَكَ - مَثَلًا - يَا زَيْدُ أَصْلُهُ: أَدْعُو زَيْدًا،  
فَحُذِفَ الْفِعْلُ، وَعَوَّضَ عَنْهُ<sup>(٢)</sup> حَرْفُ النَّدَاءِ؛ لِلتَّخْفِيفِ وَلِيَدُلَّ عَلَى الْإِنْشَاءِ، وَإِنَّمَا وَجِبَ  
الْحَذْفُ؛ لِامْتِنَاعِ الْجَمْعِ بَيْنَ الْعَوَّضِ وَالْمُعَوَّضِ عَنْهُ<sup>(٣)</sup>.

[أَقْسَامُ الْمُنَادَى]

ثُمَّ الْمُنَادَى قِسْمَانِ: مُعَرَّبٌ؛ وَهُوَ مَا يَظْهَرُ فِيهِ النَّصَبُ، وَمُبْنِيٌّ وَهُوَ بِخِلَافِهِ.

[١ - الْمُنَادَى الْمُعَرَّبُ:]

وَالأَوَّلُ ثَلَاثَةُ أَنْوَاعٍ، وَقَدْ أَشَارَ إِلَى ذَلِكَ بِقَوْلِهِ: وَإِنَّمَا يُنْصَبُ الْمُنَادَى لَفْظًا:

أ/ إِذَا كَانَ مُضَافًا: سَوَاءٌ كَانَتْ الْإِضَافَةُ مُحَضَّةً؛ كَيَا عَبْدَ اللَّهِ، أَمْ لَا؛ كَيَا حَسَنَ  
الْوَجْهِ. وَجَمِيعُ الْأَسْمَاءِ الْمُضَافَةِ يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ مُنَادَى إِلَّا الْمُضَافَ إِلَى ضَمِيرِ الْمُخَاطَبِ؛  
فَلَا يُقَالُ: يَا غُلَامُكَ لَا سَتَلْزِمِيهِ اجْتِمَاعَ النَّقِيبَيْنِ؛ لِأَنَّ الْغُلَامَ مُخَاطَبٌ مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ مُنَادَى،  
وغيرُ مُخَاطَبٍ مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ مُضَافٌ إِلَى الْمُخَاطَبِ؛ لَوْ جُوبَ تَغَايُرُهُمَا.

ب/ أَوْ كَانَ شَبْهَهُ؛ وَهُوَ مَا اتَّصَلَ بِهِ شَيْءٌ مِنْ تَمَامٍ مَعْنَاهُ: إِمَّا بِعَمَلٍ<sup>(١)</sup>، أَوْ عَطْفٍ قَبْلَ  
النَّدَاءِ. وَالْعَمَلُ إِمَّا فِي فَاعِلٍ؛ كَيَا حَسَنًا وَجْهَهُ. / ٦٧ أ/

أَوْ مَفْعُولٍ؛ كَيَا ضَارِبًا زَيْدًا، وَيَا طَالِعًا جَبَلًا.

(١) قَالَ ابْنُ هِشَامٍ فِي قَطْرِ النَّدَى: وَمِنْهُ الْمُنَادَى، وَإِنَّمَا يُنْصَبُ مُضَافًا؛ كَيَا عَبْدَ اللَّهِ، أَوْ شَبْهَهُ، كَيَا حَسَنًا وَجْهَهُ، وَيَا  
طَالِعًا جَبَلًا، وَيَا رَفِيقًا بِالْعِبَادِ، أَوْ نَكْرَةً غَيْرَ مَقْصُودَةٍ؛ كَقَوْلِ الْأَعْمَى: يَا رَجُلًا خُذْ بِيَدِي (انظر: شرح قطر  
الندى ص ٢٠٢).

(٢) فِي ب وَد: مِنْهُ.

(٣) فِي د: مِنْهُ، وَقَدْ سَقَطَتْ عَنْهُ مِنْ ب.

(٤) فِي ب وَد: مِنْهُ.

أو مجرور؛ کیا خيراً من زيد، ويا رفيقاً بالعباد.

ومثال المَعطوف عليه قبل النداء: يا ثلاثة وثلاثين، فيمن سَمَّيْتَهُ بذلك. ويمتنع إدخال يا على ثلاثين؛ لأنه جزءٌ<sup>(١)</sup> من العَلَم. ومن المُشَبَّه به عند المُصَنِّف والرضي<sup>(٢)</sup> قَوْلُهُمْ: يا حليماً لا يعجل، ويا جواداً لا يبخل.

ج/ أو كَانَ نَكْرَةً غير مقصودة؛ سواءً أَكَانَتْ<sup>(٣)</sup> جامدةً أو<sup>(٤)</sup> مُشْتَقَّةً، كقول الأعمى - وفي معناه الغريق -: يا رجلاً خذ بيدي، ويا واقفاً أَنْقِذْنِي.

[٢- المُنَادَى المَبْنِي:]<sup>(٥)</sup>

وقد أشارَ إلى ذلك<sup>(٦)</sup> بقوله: والمُفْرَدُ - وهو ما ليس مضافاً، ولا شبيهاً به، ولا نكرة لم تُقْصَدْ<sup>(٧)</sup> - المعرفة؛ أي: المُعَيَّن، سواءً كَانَ معرفةً قبل النداء أم بعده.

[إعرابه]

يُنْصَبُ محلاً؛ لأنَّ إعراب المَبْنِي إعرابُ محلِّه، ويُنَى لفظاً على ما يُرْفَعُ به من حركة أو حرف؛ لمُشَابَهَتِهِ كافِ الخطابِ في نحو: أدعوك؛ من حيث الإفراد والتعريف والخطاب ووقوعه موقَّعةً.

ويُنَى على الحركة؛ للإعلام بأنَّ بناءً غير أصلي، وكانت على صورة الرفع للفرق بينه وبين المُنَادَى المُضَافِ إلى ياءِ المُتَكَلِّمِ في بعض لُغَاتِهِ؛ إذ لو بُنِيَ على الكسر لالتبس به

عند حذف يائه اكتفاءً بالكسرة عنها، أو على الفتح<sup>(٨)</sup> لالتبس به عند حذف ألفه اكتفاءً بالفتحة عنها.

وتعبيرُهُ<sup>(٩)</sup> بما ذكرَ أَوَّلَى من قول بعضهم<sup>(١٠)</sup>: يُنَى<sup>(١١)</sup> على الضم؛ لشمولِهِ للمَبْنِي على الضم؛ کیا زيد، وللمَبْنِي على الألف؛ نحو: يا زيدان، وللمَبْنِي على الواو؛ نحو: يا زيدون.

ومن المَبْنِي على الضم النكرة المقصودة؛ نحو: يا رجل - لمُعَيَّن.

ثمَّ المَبْنِي على الضمَّ إنَّ كَانَ صحيح الآخر ظهرت فيه الضمة، وإلا قُدِّرَتْ؛ نحو: يا موسى ويا قاضي. وكذا إنَّ كَانَ مَبْنِيّاً قبل النداء؛ نحو: يا حذام ويا سيويو ويا برق نحرهُ، وإذا اضطرَّ إلى تنوينه<sup>(١٢)</sup> جازَ أَنْ يُتَوَّنَ مضموماً ومنصوباً؛ وهو أقوى.

وإذا كَانَ علماً موصوفاً بابنٍ مُتَّصِلٍ / ٦٧ ب / به مُضَافٍ<sup>(١٣)</sup> إلى عَلَمٍ جازَ أَنْ يُفْتَحَ فتحةً إِتِّبَاعَ لما بعده؛ نحو: يا زيدُ بنَ عمرو.

[اللغات في نحو: يا غلامي]<sup>(١٤)</sup>

فَصَلَ في الكلام على المُنَادَى الصحيح الآخر المُضَافِ إلى ياءِ المُتَكَلِّمِ، أو إلى المُضَافِ إليها؛ وتقول في نحو يا غلام - مُريداً به الإضافة إلى الياء -:

(١) في ع: الفتحة.

(٢) وبهذا عثر ابن الحاجب في كافيته. (انظر: شرح الكافية ١/ ٣١٥).

(٣) انظر: شرح الفصل ١/ ١٢٨.

(٤) في ق: مبني.

(٥) في ق وع ود: ك.

(٦) في الأصل لتوينه، والمثبت من باقي النسخ.

(٧) في الأصل مضافاً، والمثبت من باقي النسخ.

(٨) قال ابن هشام في قطر الندى: «فَصَلَ، وتقول: يا غلامُ بالثلاث، وبالياء فتحةً وإسكاناً، وبالألف» (انظر: شرح

قطر الندى ص ٢٠٤).

(١) سقطت جزء من ق وع وس ود.

(٢) انظر: شرح الكافية ١/ ٣٢٢-٣٢٤، وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ٤/ ٢٠-٢٢.

(٣) في ق وع وس ود: كانت.

(٤) في ق وع وس: أم.

(٥) قال ابن هشام في قطر الندى: «والمفرد المعرفة يُنَى على ما يُرْفَعُ به کیا زيد ويا زيدان ويا زيدون ويا رجل

لمُعَيَّن» (انظر: شرح قطر الندى ص ٢٠٤).

(٦) في ق وع وس ود: الثاني.

(٧) في ع: يسقط.

١-٣/ يا غلام؛ بالحركات الثلاث على الميم من غير ياء.

٤/ وبالياء فتحاً؛ أي: مفتوحة، نحو: ﴿يَعْبَادِي الَّذِينَ آمَنُوا﴾<sup>(١)</sup>.

٥/ وإسكاناً؛ أي ساكنة، نحو: ﴿يَعْبَادِ قَاتِلُونَ﴾<sup>(٢)</sup>.

٦/ وبالألف؛ نحو: ﴿يَتَأَسَفَى عَلَى يُوسُفَ﴾<sup>(٣)</sup>.

فهذه ست لغات، لكنها متفاوتة في القوة والضعف: أفصحها<sup>(٤)</sup> حذف الياء اكتفاء بالكسرة، ثم إثباتها ساكنة ومفتوحة، ثم قلبها<sup>(٥)</sup> ألفاً، ثم حذف الألف اكتفاء بالفتحة، ثم ضم الاسم اكتفاء بنية الإضافة. وإنما يفعل<sup>(٦)</sup> ذلك فيما يكثر أن لا يُنادى إلا مُضافاً؛ حملاً للقلّة على الكثرة<sup>(٧)</sup>، كقول<sup>(٨)</sup> بعضهم: يا أم لا تفعل - بالضم - حكاة يونس<sup>(٩)</sup>.

[اللغات في نحو: يا ضاربي مما الإضافة فيه للتخفيف]

ثم جواز هذه اللغات مشروط<sup>(١٠)</sup> بما الإضافة<sup>(١١)</sup> فيه للتخصيص - كما في التسهيل<sup>(١٢)</sup>

(١) سورة الزمر، من الآية ٥٣. وهي بتمامها ﴿قُلْ يَعْبادِي الَّذِينَ آمَنُوا عَلَى أَنْفُسِهِمْ لَا تَقْنَطُوا مِنْ رَحْمَةِ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعاً إِنَّهُ هُوَ الْغَفُورُ الرَّحِيمُ﴾.

(٢) سورة الزمر، من الآية ١٦. وهي بتمامها ﴿لَهُمْ تَنْقِصُ قُوَّتُهُمْ ظُلُمٌ مِنَ النَّارِ وَمِنْ تَحْتِهِمْ ظُلُمٌ ذَلِكَ يُخَوِّفُ اللَّهُ بِهِ عِبَادَهُ يَعْبادِ قَاتِلُونَ﴾؛ قرأ يعقوب بإثبات الياء والآخرين على الحذف يا عباد. (انظر: تقريب النشر ص ١٨٧، وإتحاف فضلاء البشر ص ٤٨١).

(٣) سورة يوسف، من الآية ٨٤. وهي بتمامها ﴿وَتَوَلَّى عَنْهُمْ وَقَالَ يَتَأَسَفَى عَلَى يُوسُفَ وَأَيُّضْتُ عَبْنَاهُ مِنْكُمْ الْخُرْنُ فَهُوَ كَظِيمٌ﴾.

(٤) في ق وع؛ وأفصحها.

(٥) في ق وس؛ قبلها، وهو تصحيف.

(٦) في الأصل: يكثر، والمثبت من باقي النسخ.

(٧) في ب وس ود؛ حملاً للقليل على الكثير.

(٨) في ق: لقول.

(٩) انظر: الكتاب ٢/ ٢١٣.

(١٠) في ق وس: مشروطة.

(١١) سقطت الإضافة من ق.

(١٢) انظر: شرح التسهيل ٣/ ١٤٣.

والجامع<sup>(١٣)</sup> - احترازاً بما فيه الإضافة للتخفيف؛ نحو: يا مكرمي ويا ضاربي. فليس فيه إلا لغتان<sup>(١٤)</sup>: إثبات الياء مفتوحة، وساكنة.

[اللغات في المُنَادَى المعتل الآخر المُضَافِ إلى ياءِ المُتَكَلِّمِ]

ومثله في وجوب إثبات الياء - إلا أنها مفتوحة لا غير - المُنَادَى المعتل المُضَافُ إلى الياء؛ نحو: يا فتاتي ويا قاضي. ولا يجوز حذفها للإلباس<sup>(١٥)</sup>، ولا إسكانها لئلا يلتقي ساكنان، ولا تحريكها بالضم ولا بالكسر لثقلها على الياء.

[اللغات في نداء أب وأم مُضَافَتَيْنِ إلى ياءِ المُتَكَلِّمِ]<sup>(١٦)</sup>

وتقول في يا أبي ويا أمي - زيادة على اللغات الست -:

٧-٨/ يا أبت، ويا أمت، بفتح وكسر التاء<sup>(١٧)</sup> المَزِيدَةُ عوضاً عن ياءِ المُتَكَلِّمِ، والكسر أكثر في كلامهم، والفتح<sup>(١٨)</sup> أقيس.

٩/ وسُمِعَ ضمُّها تشبيهاً بنحو ثبة وهبة؛ وهو شاذ، وقد قرئ<sup>(١٩)</sup> يهن.

(١) انظر: الجامع الصغير في النحو ص ٩٥.

(٢) في ق: اثنان.

(٣) في ق: للإلباس.

(٤) قال ابن هشام في قطر الندى: ويا أبت، ويا أمت، ويا بن أم، ويا بن عم؛ بفتح وكسر، وإلحاق الألف أو الياء للأولين قبيح، وللآخرين ضعيف (انظر: شرح قطر الندى ص ٢٠٤).

(٥) في ق وع وب ود: للتاء.

(٦) في ب ود: لكن الفتح.

(٧) في قوله تعالى: ﴿يَتَأْتَيْنِ﴾ في سورة يوسف (من الآيات ٤، ١٠٠) وسورة مريم (من الآيات ٤٢، ٤٣، ٤٤، ٤٥) وسورة القصص (من الآية ٢٦)، وسورة الصافات (من الآية ١٠٢)، قرأ ابن عامر وأبو جعفر

والأعرج بفتح التاء، والباقون بالكسر. وقال الزجاج: وأجاز بعض أهل العربية يا أبة إني. (انظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٣/ ٧١-٧٢، ومشكل إعراب القرآن ص ٣٥٩، وتفسير البحر المحيط ٥/ ٢٨٠، وإتحاف فضلاء البشر ص ٣٢٨).



فهذه<sup>(١)</sup> تسع لغات جائزة في الأب والأم مضافين للياء في النداء، وسيأتي أن فيهما لغتين آخرين<sup>(٢)</sup>؛ فالمجموع إحدى عشرة<sup>(٣)</sup> لغة على خلاف في بعضها<sup>(٤)</sup>.

[المُنَادِي المُضَافُ إِلَى أُمٍّ أَوْ عَمٍّ المُضَافَتَيْنِ إِلَى يَاءِ المِتْكَلَمِ]

وتقول فيما إذا نُودِيَ المُضَافُ / ٦٨ أ / إلى المضاف إلى الياء - وكان لفظاً أمٍّ أو عمٍّ -  
يا ابنَ أمٍّ، ويا ابنَ عمٍّ، أو يا ابنةَ أمٍّ، ويا ابنةَ عمٍّ، بفتح آخرٍ كلٍّ مِنْهُمَا لِلخَفَةِ، وقيل إنَّهُما<sup>(٥)</sup>  
رُكِّبَا وَجُعِلَا اسماً واحداً مبنياً على الفتح. وكسر ذلك أيضاً؛ وهو الأكثرُ على حذفِ الياء  
والاجتزاء بالكسرة، وقد قرئ بالوجهين في السبعة<sup>(٦)</sup>.

وإنما جازَ فيهما الوجهان؛ لكثرة استعمالهما في النداء، فحُفِّفَا بالحذف بخلاف غيرهما،  
فحكمُ الياء فيه كحكمهما في غير النداء؛ نحو: يا ابنَ أخي، ويا ابنَ صاحبي.

١٠-١١ / وإلحاقُ الألفِ أو الياءِ للأُولَيَيْنِ<sup>(٧)</sup> - وهما يا أبتَ ويا أمتَ - قبيحٌ لما فيه  
من الجمعِ بينَ العوضِ والمُعَوِّضِ عنه أو بَدَلَهُ. وسبيلُ ذلك الشعرُ؛ ومنه قوله:

١٦١ - يا أبتا علكَ أو عساكا<sup>(٨)</sup>

(١) قبلها في ق: ولا يجوز الجمع بين ياء المتكلم والتاء إلا في الضرورة كما سيأتي.

(٢) في الأصل: آخرتين، والمثبت من ب وس ود.

(٣) في الأصل أحد عشر وهو وهم، لأنَّ المعداد مؤنث.

(٤) انظر: شرح التسهيل ٣/ ٢٦٣-٢٦٤.

(٥) في ق وع: على أنهما.

(٦) في قوله تعالى: ﴿قَالَ ابْنُ أُمٍّ إِنَّ الْقَوْمَ اسْتَضَعُّوْنِي﴾ - الأعراف ١٥٠ -، وقوله تعالى: ﴿يَبْتَغُونَ لَأَتَّخِذَ لِيَجَنِّي وَلَا يُرَآئِي﴾ - طه: ٩٤ - . حيث قرأ ابن عامر وأبو بكر وحمة والكسائي وخلف بكسر الميم فيهما كسر بناء عند البصريين، والباقيون بفتحها فيها. (انظر: تفسير البحر المحيط ٤/ ٣٩٤، وإحاف فضلاء البشر ص ٢٩٠).

(٧) في ع: ولحاق الألف والياء الأولين.

(٨) البيت من الرجز المشطور لرؤية في ملحق ديوانه ص ١٨١، والكتاب ٢/ ٣٧٥، ولسان العرب - روى، وخزانة الأدب ٥/ ٣٦٢.

والشاهد فيه: (يا أبتا) حيث جمع بين التاء التي هي عوض عن ياء المتكلم، والألف التي هي عوض عن ياء المتكلم المبدلة ألفاً للتخفيف، والجمع بين عوضين عن شيء واحد شاذ.

وقوله<sup>(١)</sup>:

١٦٢ - يا أمتا<sup>(٢)</sup> أبصرني راكب<sup>(٣)</sup> يسير في مُسْحَنَفٍ<sup>(٤)</sup> لا حِب<sup>(٥)</sup>

وقوله:

١٦٣ - يا أيتي لا زلتَ فينا قائماً.....<sup>(٦)</sup>

وإلحاقُهما<sup>(٧)</sup> للأخيرين - وهما: ابنُ أمٍّ، وابنُ عمٍّ - ضعيفٌ، لا يكادُ يُوجَدُ إلا في  
الضرورة؛ كقوليه:

١٦٤ - يا ابنةَ عمّا لا تلومي واهجعي<sup>(٨)</sup>

(١) في ق: ومنه قوله.

(٢) في د: أبتا.

(٣) في ق: واكتب.

(٤) في ق: مستخفر.

(٥) البيت من السريع من قول جارية لأُمِّها في سر صناعة الإعراب ١/ ٤١٩، والمحاسب ٢/ ٢٣٩، ولسان العرب/ حوز، والمقاصد النحوية ٤/ ٢٢٦.

اللغة: مسحنفر واسع أو كثير، ولاحب طريق واضح.

موطن الشاهد: (أمتا) حيث جمع بين التاء التي هي عوض عن ياء المتكلم، والألف التي هي عوض عن ياء المتكلم المبدلة ألفاً للتخفيف، والجمع بين عوضين عن شيء واحد شاذ.

(٦) صدر بيت من الطويل بلا نسبة في شرح التسهيل ٣/ ٢٦٣، وشرح الأشموني ٢/ ٤٥٨، وشرح التصريح ٢/ ١٧٨، والمقاصد النحوية ٤/ ٢١، وعجزه: لنا أمل في العيش ما دُمَّتْ عائشا.

والشاهد فيه: جاء بروايتين (يا أيتي ويا أبتا) وفي كليهما شاهد على لغات العرب في المنادى المضاف إلى ياء المتكلم.

(٧) في ق وب وس: ولحاقها.

(٨) البيت من الرجز المشطور لأبي النجم في الكتاب ٢/ ٢١٤، وشرح المفصل ٢/ ١٢، وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ٤/ ٤١، وخزانة الأدب ١/ ٣٦٤.

والشاهد فيه: (يا ابنة عمّا) حيث جاءت ياء المتكلم منقلبة ألفاً مع لفظ عم وهو خاص بالشعر.

وقوله:

١٦٥ - يا ابن أُمِّي<sup>(١)</sup> ويا شقيق نفسي<sup>(٢)</sup>.....

### فصل في أحكام توابع المُنَادَى<sup>(٣)</sup>

ويجري ما أُفرد أو ما أُضيف حالة كونه مقروناً بأل من نعت المُنَادَى المبني - العلم والنكرة<sup>(٤)</sup> المقصودة - وتأكيده، وعطف بيانه، وعطف نسقه<sup>(٥)</sup> المقرون بأل:

أ/ على لفظه، أي المبني؛ فيرفع مراعاة للفظ<sup>(٦)</sup>.

ب/ أو على محله فيُنصب مراعاة للمحل.

نحو: يا زيد الكريم أو الكريم الأب - بالرفع والنصب - ويا تميم أجمعون وأجمعين، ويا سعيد كرز وكرزاً، و﴿يَجِبَالُ أَوِي مَعَهُ وَالطَّيْرُ﴾<sup>(٧)</sup>، قُرى بالرفع والنصب.

(١) في ب: أبي.

(٢) صدر بيت من الخفيف لأبي زيد الطائي في ديوانه ص ٤٨، والكتاب ٢/ ٢١٣، ولسان العرب - شقق، والدرر اللوامع على جمع الهوامع ٥/ ٥٧. وعجزه: أنت خلقتني لدهر شديد.

والشاهد فيه: (يا ابن أُمِّي) حيث جاءت بياء المتكلم دون حذف، وهو خاص بالشعر.  
(٣) قال ابن هشام في قطر الندى: فصل: ويجري ما أُفرد أو أُضيف مقروناً بأل من نعت المبني وتأكيده وبيانه ونسقه المقرون بأل على لفظه أو محله، وما أُضيف مجزئاً على محله، ونعت أي على لفظه، والبدل المجزئ والنسق المجزئ كالمنادى المستقل مطلقاً. (انظر: شرح قطر الندى ص ٢٠٩).

(٤) في ق: أو.

(٥) في الأصل: نسق، والمثبت من باقي النسخ.

(٦) في ق: ود: للفظه.

(٧) سورة سبأ من الآية ١٠ وهي بتمامها ﴿وَلَقَدْ آتَيْنَا دَاوُدَ مِنَّا فَضْلًا يَجِبَالُ أَوِي مَعَهُ وَالطَّيْرُ وَأَلَنَّا لَهُ الْحَدِيدَ﴾، فقد قرأ السلمي وابن هرمز وابن مهران شذوذاً برفع الطير والجمهور بنصبها. (انظر: الكشف ٣/ ٥٨١، وتفسير البحر المحيط ٧/ ٢٥٣، وإحاف فضلاء البشر ص ٤٥٨).

### [خلاف النحاة في إعراب تابع المنادى]

والأول مختار الخليل والمازني<sup>(١)</sup>؛ تنبيهاً على أنه منادى ثانٍ<sup>(٢)</sup>.

والثاني مختار أبي عمرو ويونس<sup>(٣)</sup>؛ لأن ما فيه أل لا يلي حرف النداء، فلم يجعل لفظه كلفظ ما وليه.

وفصل المبرّد<sup>(٤)</sup> بين ما فيه أل التعريف<sup>(٥)</sup> فالنصب، وما لا فالرفع.

فهذه خمس / ٦٨ ب / صور يجوز فيها الرفع والنصب. لكن عبارة تقتضي أن الصور ثمانية؛ فإن من في قوله من نعت المبني بيان لما في قوله ما أُفرد أو أُضيف، وإنما ألحق المضاف المقرون بأل بالتابع المفرد في جواز الوجهين؛ لأن الإضافة غير محضة، فلم يعتد بها.

### [توابع المنادى المعرب]

وخرج بالمبني المعرب؛ فإن تابعه - من نعت وتوكيد وبيان ونسق مقرون بأل - منصوب لا غير، ولو كان مفرداً؛ نحو: يا عبد الله الحسن أو الحسن الوجه، ويا بني تميم أجمعين، ويا عبد الله كرزاً، ويا عبد الله والحارث. وسيأتي حكم البدل والنسق المجزئ.

### [التابع المضاف المجزئ من أل]

وأما التابع المضاف المجزئ؛ فقد أشار إليه بقوله: ويجري ما أُضيف من نعت وتوكيد وبيان حالة كونه مجزئاً من أل على محله دون لفظه؛ فيُنصب فقط كما

(١) انظر: الكتاب ٢/ ١٨٤، وشرح الكافية الشافية ٢/ ١٤، وارتشاف الضرب ٤/ ٢٢٠٠.

(٢) في الأصل: ثاني والمثبت من ق وع وب وس.

(٣) انظر: الكتاب ٢/ ١٨٥، والأصول في النحو ١/ ٣٤٧، وارتشاف الضرب ٤/ ٢٢٠١، وشرح التصريح ٢/ ١٧٦.

(٤) انظر: المقتضب ٤/ ٢٠٩ و ٢٣١، والأصول في النحو ١/ ٣٤٧، وشرح الكافية ١/ ٣٣٣، وشرح الكافية الشافية ٢/ ١٤.

(٥) في ع وب وس: للتعريف.

لو كَانَ مُنَادِيٌّ<sup>(١)</sup>؛ نحو: يَا زَيْدُ صَاحِبَ عَمْرٍو، وَيَا تَمِيمُ كُلَّهُمْ أَوْ كُلُّكُمْ، وَيَا زَيْدُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ.

وَأِنَّمَا لَمْ يُجَزَّ رَفْعُهُ<sup>(٢)</sup>؛ لِثَلَاثٍ يُفَضَّلُ الْفَرْعُ<sup>(٣)</sup> عَلَى<sup>(٤)</sup> الْأَصْلِ.

[نَعْتُ أَيِّ وَآيَةٍ]

ويجزي نعتُ أَيِّ وَآيَةٍ فِي تَبَعِيَّتِهِ لِتَبَوُّعِهِ عَلَى لَفْظِهِ<sup>(٥)</sup>، فَيُرْفَعُ فَقَطْ؛ لِأَنَّهُ الْمَقْصُودُ بِالنِّدَاءِ، نَحْوُ: ﴿يَا أَيُّهَا الْإِنْسَانُ﴾<sup>(٦)</sup>، ﴿يَا أَيُّهَا النَّفْسُ﴾<sup>(٧)</sup>.

وَجَوَزَ الْمَازِنِيُّ<sup>(٨)</sup> نَصْبَهُ عَلَى الْمَحَلِّ، وَقُرِئَ شَاذًا: ﴿قُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ﴾<sup>(٩)</sup>.

وَلَا تُنْعَتُ أَيُّ إِلَّا بِمَا فِيهِ أَلْ، أَوْ بِاسْمِ إِشَارَةٍ عَارٍ مِنْ كَافِ الْخِطَابِ؛ نَحْوُ: يَا أَيُّهَا الرَّجُلُ.

(١) فِي الْأَصْلِ الْمُنَادَى، وَالْمَثْبُتُ مِنْ بَاقِي النَّسَخِ.

(٢) أَجَازَ الْكَسَائِيُّ وَالْفَرَّاءُ وَابْنُ الْأَثَرِيِّ الرَّفْعَ فِي يَا زَيْدُ صَاحِبُنَا، وَأَوَّلُهُ الْجُمْهُورُ عَلَى النَّعْتِ الْمَقْطُوعِ. (انظر:

شرح الأشموني ١٤٨/٣، وحاشية الحمصي ٧٧/٢).

(٣) الْفَرْعُ هُنَا الرَّفْعُ وَالْأَصْلُ النَّصْبُ، لِأَنَّ الْأَصْلَ فِي الْمُنَادَى أَنْ يَكُونَ مَنْصُوبًا.

(٤) سَقَطَتْ عَلَى مَنْ قَوْعٌ وَبَوْسٌ.

(٥) فِي قَوْعٍ: لَفْظُهَا.

(٦) سُورَةُ الْإِنْفِطَارِ مِنَ الْآيَةِ ٦، وَسُورَةُ الْإِنْشِقَاقِ مِنَ الْآيَةِ ٦. وَتَمَامُ آيَةِ الْإِنْفِطَارِ ﴿يَا أَيُّهَا الْإِنْسَانُ مَا غَرَلَ بِرَبِّكَ الْكَافِرُ﴾. وَتَمَامُ آيَةِ الْإِنْشِقَاقِ ﴿يَا أَيُّهَا الْإِنْسَانُ إِنَّكَ كَادِحٌ إِلَىٰ رَبِّكَ كَدْحًا فَمُلَاقِيهِ﴾.

(٧) سَقَطَتْ الْآيَةُ يَا أَيُّهَا النَّفْسُ مِنْ ع.

(٨) سُورَةُ الْفَجْرِ، مِنَ الْآيَةِ ٢٧. وَهِيَ بِتَامِهَا ﴿يَا أَيُّهَا النَّفْسُ الْمُطْمَئِنَّةُ﴾.

(٩) انظر: ارتشاف الضرب ٢١٩٤/٤، وشرح الأشموني ١٥٠/٣.

(١٠) سُورَةُ الْكَافُرُونَ، الْآيَةُ الْأُولَى (انظر: حاشية الصبان ١٥٠/٣) عَلِيمًا بِأَنِّي لَمْ أَجِدْ هَذِهِ الْقِرَاءَةَ فِي كُتُبِ الْقِرَاءَاتِ الشَّاذَّةِ أَوْ الْمُتَوَاتِرَةِ الَّتِي تَمَكَّنْتُ مِنَ الْبَحْثِ فِيهَا.

(١١) فِي الْأَصْلِ: أَيُّ هَذَا.

[تَابِعُ الْمُنَادَى إِذَا كَانَ بَدَلًا أَوْ نَسْقًا مُجَرَّدًا مِنْ أَل]

وَالْبَدَلُ وَالنَّسْقُ الْمُجَرَّدُ مِنْ أَلٍ كَالْمُنَادَى الْمُسْتَقِلُّ؛ فَيُنْبِئَانِ عَلَى مَا يُرْفَعَانِ بِهِ حَيْثُ يُنْبِئُ<sup>(١)</sup> الْمُنَادَى، وَيُنْصَبَانِ حَيْثُ يُنْصَبُ<sup>(٢)</sup> - وَإِنْ كَانَ الْمَتَّبِعُ بِخِلَافِ ذَلِكَ -؛ وَلِهَذَا قَالَ: مُطْلَقًا - أَيُّ مَبْنِيًّا كَانَ أَوْ مُعْرَبًا - نَحْوُ: يَا سَعِيدُ كَرُّ، وَيَا عَبْدَ اللَّهِ كَرُّ، وَيَا زَيْدُ وَبَكْرُ، وَيَا عَبْدَ اللَّهِ وَخَالِدُ؛ وَسَبَبُ ذَلِكَ أَنَّ الْبَدَلَ فِي نِيَّةِ تَكَرُّرِ الْعَامِلِ، وَالْعَاطِفُ كَالنَّائِبِ عَنِ الْعَامِلِ، وَقَيَّدَ النَّسْقَ بِالْمُجَرَّدِ؛ لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ بِأَلٍ لَمْ يُعْطَ حُكْمُ الْمُسْتَقِلِّ؛ إِذْ هِيَ تَمْنَعُ مِنْ تَقْدِيرِهِ مُنَادِيًّا؛ إِذْ حُرِفَ النَّدَاءُ لَا يَجْتَمِعُ مَعَهَا.

[تَكَرَّرَ الْمُنَادَى الْمُضَافُ ثُمَّ حُذِفَ الْمُضَافُ إِلَيْهِ مِنَ الْأَوَّلِ]<sup>(٣)</sup>

وَلَكَ فِي تَكَرُّرِ<sup>(٤)</sup> لَفْظِ الْمُنَادَى الْمَبْنِيِّ عَلَى الضَّمِّ / ٦٩ أ / مُضَافًا<sup>(٥)</sup>؛ كَمَا فِي نَحْوِ قَوْلِهِ:

١٦٦ - يَا زَيْدُ زَيْدَ الْيَعْمَلَاتِ الدُّبَلِ تطاول الليل<sup>(٦)</sup> عليك فانزل<sup>(٧)</sup>

(١) فِي ب: بَنَى.

(٢) قَالَ ابْنُ هِشَامٍ فِي قَطْرِ النَّدَى: «وَلَكَ فِي نَحْوِ يَا زَيْدُ زَيْدَ الْيَعْمَلَاتِ فَتَحُّهَا، أَوْ ضَمُّ الْأَوَّلِ». (انظر: شرح قطر الندى ص ٢١٣).

(٣) فِي قَوْعٍ وَبَوْسٍ: تَكَرَّرَ.

(٤) سَقَطَتْ مُضَافًا مِنْ ب.

(٥) فِي عَوْسٍ: تَطَاوَلَ اللَّيْلُ عَلَيْكَ فَانْزِلْ.

(٦) الْبَيْتُ مِنَ الرَّجَزِ لِعَبْدِ اللَّهِ بْنِ رَوَاحَةَ فِي دِيْوَانِهِ ص ٩٩، وَالْكِتَابُ ٢٠٦/٢، وَشَرَحَ ابْنُ عَقِيلٍ ٢٢٩/٢، وَالدَّرَرُ اللَّوَامِعُ عَلَى مَعْمِ الْهَوَامِعِ ٢٨/٦.

(٧) اللَّغَةُ: (الْيَعْمَلَاتُ) الْإِبْلِيلُ الْقَوِيَّةُ عَلَى الْعَمَلِ، (الدُّبَلُ) جَمْعُ ذَابِلٍ وَذَابِلَةٌ: أَيُّ ضَامِرَةٌ مِنْ طَوْلِ السَّفَرِ، (زَيْدٌ) هُوَ زَيْدُ بْنُ أَرْقَمٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - الَّذِي لَقَّبَهُ الرَّسُولُ ﷺ بِزَيْدِ الْخَيْلِ.

الشَّاهِدُ فِيهِ: (يَا زَيْدُ زَيْدَ الْخَيْلِ) حَيْثُ تَكَرَّرَ لَفْظُ الْمُنَادَى، وَأُضِيفَ ثَانِي اللَّفْظَيْنِ، فَيَجِبُ فِي الثَّانِي النَّصْبُ، وَيَجُوزُ فِي الْأَوَّلِ الضَّمُّ وَالنَّصْبُ.

وجهان:

الأول: فتحهما على أَنَّ الأول مُنادى مُضاف لما بعد الثاني، وهو مُقَحَّم بينهما، ونصبه على التأكيد<sup>(١)</sup>، أو على أَنَّ الأول مُنادى مُضاف إلى محذوف مُماثل لما أُضيف إليه الثاني، ونصب الثاني على أَنَّهُ عطفُ بيانٍ أو بدلٌ أو ياضمارٍ يا أو أعني<sup>(٢)</sup>. وقال الفراء<sup>(٣)</sup>: كلاهما مُضافان إلى ما بعد الثاني. وهو ضعيف؛ لما فيه من توارد عاملين على معمولٍ واحدٍ.

والوجه الثاني: ضمُّ الأولِ مِنْهُمَا على أَنَّهُ مُنادى مُفَرَّدٌ معرفةً - وهو الأرجح<sup>(٤)</sup> - ونصب الثاني على ما سبق. وفهم من كلامه أَنَّهُ لا يجوز ضمُّ الثاني.

ولا يختص الوجهان بالعلم، بل اسم الجنس والوصف كذلك<sup>(٥)</sup>؛ نحو: يا رجل رجل القوم، ويا صاحب صاحب عمرو.

### فصل في ترخيم المُنادى<sup>(٦)</sup>

وهو - لغةً -: ترقيق الصوت وتليينه، يُقال: صوتٌ رخيمٌ؛ أي: رقيق<sup>(٧)</sup>.

واصطلاحاً: حذف بعض الكلمة على وجه مخصوص. وهو ثلاثة أنواع: ترخيم نداء، وترخيم ضرورة، وترخيم تصغير.

وعلى الأولِ اقتصر؛ فقال: ويجوزُ ترخيمُ المُنادى لا مطلقاً بل المعرفة؛ لأنَّها كثرُ نداءؤها، فدخلها<sup>(٨)</sup> التخفيفُ بحذفِ آخرها.

[ما لا يجوزُ ترخيمُهُ]

فلا يرخَّمُ نحو: يا رجلاً خذ بيدي؛ لأنَّه نكرة، وكذا لا يرخَّمُ المُستغاث ولا المندوب اتفاقاً، ولا المُضافُ بخلافاً للكوفيَّين<sup>(٩)</sup>، ولا المحكيُّ بخلافاً لابن مالك<sup>(١٠)</sup>، ولا المبني قبل النداء - كحذام - بخلافاً لبعضهم<sup>(١١)</sup>؛ قاله في الجامع<sup>(١٢)</sup>.

[تعريفُ ترخيمِ النداء]

وهو اصطلاحاً: حذف آخره تخفيفاً على وجه مخصوص. وخُصَّ الآخرُ بذلك؛ لأنَّه محلُّ التغيير.

[أنواع المُنادى المُرخَّم<sup>(١٣)</sup>]

ثم المُنادى ضربان: مختومٌ بئاء التانيث، ومجرَّدٌ عنها؛

١/ فذو التاء يُرخَّمُ مُطلقاً؛ أي: سواءً كانَ علماً أم لا، ثلاثياً أم لا: كيا طلع، ويا تُبُّ؛ في نداء طلحة وثبة.

٢/ وغيره - وهو المُجرَّدُ منها - ٦٩ ب / إنَّما يُرخَّمُ بشرط:

(١) في ع وس ود: فدخلها.

(٢) انظر: ارتشاف الضرب ٥/ ٢٢٢٧، وجمع الهوامع ٥٩/ ٢. ومنه قول زهير بن أبي سلمى:

خذوا حظكم يا آل عكرم واذكروا

وأصله: يا آل عكرمة، وخرجه سيبويه على الضرورة. (انظر: الكتاب ٢/ ٢٧١).

(٣) انظر: شرح التسهيل ٣/ ٢٧٩، فقد أجاز ترخيم المركب تركباً إسنادياً؛ نحو: يا تأبط ترخياً لا تأبط شراً.

(٤) كابن الحجاز الموصلي صاحب النهاية. (انظر: ارتشاف الضرب ٥/ ٢٢٢٨).

(٥) انظر: الجامع الصغير في النحو ص ١٠١.

(٦) قال ابن هشام في قطر الندى: «فذو التاء مطلقاً؛ كيا طلع ويا تُبُّ، وغيره بشرط ضمّه وعلميّه ومجاوزته ثلاثة أحرف؛ كيا جعفر - ضمّاً وفتحاً -». (انظر: شرح قطر الندى ص ٢١٣).

(١) وهذا رأي سيبويه، وأصل التقدير عنده: يا زيد عدي زيد. (انظر: الكتاب ٢/ ٢٠٦).

(٢) وهذا مذهب المبرد. (انظر: المقتضب ٤/ ٢٢٧).

(٣) انظر: معاني القرآن للفراء ٢/ ٣٢١-٣٢٢، وجمع الهوامع ٤٤/ ٢.

(٤) انظر: ارتشاف الضرب ٤/ ٢٢٠٤.

(٥) في ب: كذلك.

(٦) قال ابن هشام في قطر الندى: فصل، ويجوزُ ترخيمُ المُنادى المعرفة، وهو حذف آخره تخفيفاً. (انظر: شرح قطر الندى ص ٢١٣).

(٧) قال الفيروزآبادي: الرَّخَم: المحبة واللين.. ورخَّم الكلام فهو رخيم: لأنَّ وسهلاً.. ومنه الترخيم في الأسماء، لأنَّه تسهيل للنطق بها. (انظر: القاموس المحيط - رخم -).

لِيْنِ سَاكِنًا زَائِدًا مُكْمَلًا أَرْبَعَةً<sup>(١)</sup> فَصَاعِدًا، قَبْلَهُ حَرَكَةٌ مِنْ جَنْبِهِ وَلَوْ تَقْدِيرًا؛ فَتَقُولُ فِيهَا: يَا سَلَمَ  
وَيَا مَنَصُ وَيَا مَسْلِكُ<sup>(٢)</sup>، بِخِلَافِ نَحْوِ: سَفَرَجَلٌ وَهَبِيخٌ<sup>(٣)</sup> وَمُخْتَارٌ وَسَعِيدٌ وَفِرْعَوْنٌ وَغُرْنِيقٌ<sup>(٤)</sup>.

وإِلَى الثَّالِثِ<sup>(٥)</sup> بِقَوْلِهِ وَمِنْ نَحْوِ: مَعْدِي كَرَبَ - مِمَّا هُوَ مُرَكَّبٌ تَرْكِيبَ مَزْجٍ<sup>(٦)</sup> -.

الكَلِمَةُ الثَّانِيَةُ؛ فَتَقُولُ فِيهِ: يَا مَعْدِي. وَشَمَلَ كَلَامُهُ مَا آخِرُهُ وَيَهْ؛ كَسِيْبِيَهْ، وَمَا  
سُمِّيَ بِهِ مِنَ الْعَدَدِ الْمُرَكَّبِ؛ كَخَمْسَةَ عَشَرَ، وَلَمْ يُسَمَّ تَرْخِيمُهُ مِنَ الْعَرَبِ، وَإِنَّمَا أَجَارَهُ  
النَّحْوِيُّونَ قِيَاسًا<sup>(٧)</sup>. وَقَدْ تَقَدَّمَ أَنَّ الْمُجَرَّدَ إِنَّمَا يُرْخَمُ بِشَرْطِ ضَمِّهِ، وَكَأَنَّ هَذَا مُسْتَثْنَى.  
وَكَمَا يَجُوزُ تَرْخِيمُ الْأَسْمِ فِي النَّدَاءِ، يَجُوزُ تَرْخِيمُهُ فِي الْضَّرُورَةِ<sup>(٨)</sup> عَلَى اللَّغَتَيْنِ، بِشَرْطِ  
صَلَاحِيَّتِهِ لِأَنَّهُ يُنَادَى، وَمَجَاوِزَتِهِ ثَلَاثَةَ أَحْرَفٍ إِنْ لَمْ يَكُنْ بِالتَّاءِ<sup>(٩)</sup>.

(١) فِي ع: أَرْبَعًا.

(٢) فِي ب: مَسْكِي.

(٣) الْهَبِيخُ: الْغَلَامُ الْتَّاعِمُ، أَوِ الرَّجُلُ الَّذِي لَا خَيْرَ فِيهِ، أَوِ الْأَحْمَقُ الْمُسْتَرْخِي، أَوِ الْوَادِي الْعَظِيمُ، أَوِ النَّهْرُ  
الْعَظِيمُ. (انْظُرْ: لِسَانُ الْعَرَبِ - هَبِخَ، وَالْقَامُوسُ الْمَحِيطُ - هَبِخَ).

(٤) الْغُرْنِيقُ وَالْغُرْنِيقُ وَالْغُرْنِاقُ: الشَّابُّ الْأَبْيَضُ الْجَمِيلُ، وَجَمْعُهَا: غُرَانِيقٌ وَغُرَانِيقٌ وَغُرَانِيقَةٌ. (انْظُرْ: لِسَانُ الْعَرَبِ -  
غُرْنَقَ، وَالْقَامُوسُ الْمَحِيطُ - غُرْنَقَ).

(٥) فِي ق: الثَّالِثَةُ أَشَارَ.

(٦) فِي ب: تَرْكِيبًا مَزْجِيًّا.

(٧) خِلَافًا لِأَكْثَرِ الْكُوفِيِّينَ، فَقَالُوا فِي سَبِيْبِيَهْ، وَخَمْسَةَ عَشَرَ: يَا سَبِيْبِيَا خَمْسَةً. (انْظُرْ: ارْتِشَافُ الضَّرْبِ ٥/٢٢٣١،  
وَالْمُسَاعَدَةُ عَلَى تَسْهِيلِ الْفَوَائِدِ ٥٤٨/٢، وَهَمْعُ الْهَوَامِعِ ٦٢/٢).

(٨) مَا بَيْنَ النِّجْمَتَيْنِ السَّابِقَتَيْنِ سَاقِطٌ مِنْ ب.

(٩) مِثَالُ الْمَجْرَدِ مِنَ التَّاءِ وَقَدْ رُخِّمَ ضَرُورَةً (خَالِدٌ) فِي قَوْلِ عُبَيْدِ بْنِ الْأَبْرَصِ:

لَيْسَ حَيٌّ عَلَى الْمَنُونِ بِخَالٍ      فَلَوَى ذُرَّةَ فَجَنْبِي ذِيَالٍ

(وَمَالِكٌ) فِي قَوْلِ امْرِئِ الْقَيْسِ:

لَسَعَمَ الْفَتَى تَعَشَوْ إِلَى ضَوْءِ نَارِهِ      طَرِيفُ بْنُ مَالٍ لَيْلَةَ الْجُوعِ وَالْحَضِرِ

وَمِثَالُ مَا اقْتَرَنَ بِالتَّاءِ، وَقَدْ رُخِّمَ ضَرُورَةً قَوْلُ الشَّاعِرِ:

سَمَتْ وَزَكَّتْ ابْنَا أُمِّي بَغَايَةً      مِنْ الْمَجْدِ لَمْ تُدْرِكْ وَلَا هِيَ تُدْرِكُ

أَرَادَ: أُمِّيَّةً. (انْظُرْ: شَرْحُ التَّسْهِيلِ ٢٨٦/٣، وَهَمْعُ الْهَوَامِعِ ٥٧/٢-٥٨، وَالدَّرَرُ اللَّوَامِعِ ٤٧/٣).

## فَصْلٌ فِي الْاسْتِغَاثَةِ وَالنَّدْبَةِ<sup>(١)</sup>

فَالْاسْتِغَاثَةُ نِدَاءٌ مَنْ يُخْلَصُ مِنْ شِدَّةٍ، أَوْ يُعِينُ عَلَى دَفْعِ مَشَقَّةٍ. وَتَتَضَمَّنُ<sup>(٢)</sup>:

١/ الْمُسْتِغِيثُ.

٢/ وَالْمُسْتِغَاثُ مِنْ أَجْلِهِ.

٣/ وَالْمُسْتِغَاثُ<sup>(٣)</sup>.

وَلَا يُسْتَعْمَلُ مَعَهَا مِنْ أَحْرَفِ النَّدَاءِ إِلَّا يَا خَاصَّةً، وَيَجِبُ ذِكْرُهَا؛ لِأَنَّ الْغَرَضَ مِنْ  
ذَلِكَ إِطَالَةُ الصَّوْتِ، وَالْحَذْفُ مُنَافٍ لَهَا.

[حَالَاتُ الْمُسْتِغَاثِ بِهِ]

وَلَهُ ثَلَاثُ حَالَاتٍ:

إِحْدَاهَا<sup>(٤)</sup>: أَنْ يُجَرَّ بِلَامٍ مَفْتُوحَةٍ؛ وَهِيَ أَكْثَرُ أَحْوَالِهِ.

الثَّانِيَةُ: أَنْ يُزَادَ فِي آخِرِهِ أَلْفٌ تُعَاقِبُ اللَّامَ.

الثَّالِثَةُ: أَنْ يُجَرَّدَ مِنَ اللَّامِ وَالْأَلْفِ، وَيُجْعَلَ كَالْمَنَادَى الْمُسْتَقِيلِ<sup>(٥)</sup>؛ وَهَذِهِ أَقْلُهَا.

[الْحَالَةُ الْأُولَى: جَرُّ الْمُسْتِغَاثِ بِهِ بِلَامٍ مَفْتُوحَةٍ]

وَإِذَا<sup>(٦)</sup> تَقَرَّرَ هَذَا فَعَلَى الْأَوَّلِ يَقُولُ الْمُسْتِغِيثُ - إِذَا اسْتِغَاثَ بِاللَّهِ<sup>(٧)</sup> -: يَا اللَّهُ لِلْمُسْلِمِينَ!

(١) قَالَ ابْنُ هِشَامٍ فِي قَطْرِ النَّدَى: «فَصْلٌ، وَيَقُولُ الْمُسْتِغِيثُ: يَا اللَّهُ لِلْمُسْلِمِينَ! يَفْتَحُ لَامَ الْمُسْتِغَاثِ بِهِ، إِلَّا فِي لَامِ  
الْمَعْلُوفِ الَّذِي لَمْ يَتَكَرَّرْ مَعَهُ يَا؛ نَحْوُ: يَا زَيْدًا لِعَمْرٍو». (انْظُرْ: شَرْحُ قَطْرِ النَّدَى ص ٢١٨).

(٢) فِي ق وَ ع وَ س: وَيَتَضَمَّنُ.

(٣) فِي ق: الْمُسْتِغَاثُ لَهُ.

(٤) فِي ق وَ ع: أَحَدُهَا.

(٥) فِي ع وَ ب وَ د: الْمَطْلُوقُ.

(٦) فِي ق: وَإِذَا.

(٧) سَقَطَتْ بِاللَّهِ مِنْ ق وَ ع وَ س.

بفتح لامِ المُستغاثِ وجوباً؛ ليتزله منزلة الضمير، وجره بها للتنصيص على الاستغاثية.  
وهل هي زائدة، أو<sup>(١)</sup> متعلقة بيا، أو بالمحذوف؟ / ٧٠ ب / أقوال<sup>(٢)</sup>.

وإنما أُعرب المُستغاثُ؛ لِتَرْكِيبِهِ مَعَ اللّامِ فأشبههُ المُنادى المُضاف.

[نَعَتْ المُستغاثُ بِهِ]

وإذا نُعِتَ جازَ في نَعْيِهِ الجُرُّ على اللفظِ، والنَّصْبُ على المحلِّ؛ نحو: يا لزيدِ العادل<sup>(٣)</sup>  
لِلْمَظْلُومِ!

[لامُ المُستغاثِ لَهُ والمُستغاثُ بِهِ]

وأما المُستغاثُ لَهُ؛ فلامُهُ مَكسُورةٌ على الأصلِ غالباً، متعلّقةٌ بالمحذوفِ بخلافِ  
المُستغاثِ؛ فلامُهُ مفتوحةٌ إلّا:

أ - في المَعطوفِ الذي لمْ تَتَكَرَّرْ مَعَهُ يا،<sup>(٤)</sup> نحو:

١٦٧ - ..... يا لِلْكُهولِ وَلِلشَّبانِ لِلْعَجَبِ<sup>(٥)</sup>

(١) في ع: أم.

(٢) اختلف في هذه اللام على أقوال:

الأول - أنها زائدة، وعليه ابن خروف واختاره أبو حيان.

الثاني - أنها أصلية متعلقة بحرف النداء (يا)، وقال به ابن جني.

الثالث - أنها أصلية تتعلق بالفعل المضمر، وإليه ذهب سيويه، واختاره ابن عصفور. (انظر: الكتاب ٢/ ٤١٦-٢١٩،  
وسر صناعة الإعراب ١/ ٣٢٩، وارتشاف الضرب ٤/ ٢٢١١، وشرح الأشموني ٣/ ١٦٤، وجمع الهوامع ٢/ ٥٤).

(٣) في ق: العاقل.

(٤) في الأصل: الذي معه يا لم تكرر، والمثبت من باقي النسخ.

(٥) سقطت للعجب من ق.

(٦) عجز بيت من البسيط بلا نسبة في المقتضب ٤/ ٢٥٦، والمقرب ١/ ١٨٤، وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ٤/ ٤٧،  
وخزانة الأدب ٢/ ١٥٤، والدرر اللوامع على جمع الهوامع ٣/ ٤٢، وصدره: ييكك ناء بعيد الدار مغترب.

والشاهد فيه: (يا للكهول وللشبان للعجب) حيث كسر لام المستغاث به (للشبان) لكونه معطوفاً ولم تكرر معه (يا).

فإنَّها تُكسَّرُ لأَمِنِ اللبسِ؛ إذ عَطَفَهُ على المُستغاثِ الذي قَبْلَهُ يَقْتَضِي أَنَّهُ مُستغاثٌ  
أَيْضاً لا<sup>(١)</sup> مُستغاثٌ مِنْ أَجْلِهِ.

ب - وكذا تُكسَّرُ<sup>(٢)</sup> إذا كانَ ياءُ المُتكلِّمِ؛ نحو: يا لي<sup>(٣)</sup>! لِلْمُناسِبَةِ.

فإذا تَكَرَّرَتْ مَعَهُ يا فَتُحِتِ اللّامُ نحو:

١٦٨ - يا لِقُومِي<sup>(٤)</sup>، ويا لَأَمثالِ قُومِي!

[الحالةُ الثانيةُ: زيادةُ أَلِفٍ في آخرِ المُستغاثِ بِهِ بدلاً من اللامِ]

وعلى الحالةِ الثانيةِ تقولُ: يا زَيْداً لِعِمْرٍوا! بِالحاقِ أَلِفٍ<sup>(٥)</sup> في آخِرِهِ، عِوَضاً عن<sup>(٦)</sup> اللامِ  
في أَوَّلِهِ، ولا يَجُوزُ: يا لَزَيْدا لِعِمْرٍوا!

[الحالةُ الثالثةُ: تجريدُ المُستغاثِ بِهِ من اللامِ والألفِ]

وعلى الحالةِ<sup>(٧)</sup> الثالثةِ تقولُ: يا زَيْدُ<sup>(٨)</sup> لِعِمْرٍوا! بضمِّ زَيْدٍ كالمُنادي المُستقلِّ، ومِنْ  
ذلك قولُهُ:

(١) في ب: لا أنه.

(٢) في ق: يكر.

(٣) في ب: لأبي.

(٤) في الأصل: لقوم، والمثبت من باقي النسخ.

(٥) صدر بيت من الخفيف بلا نسبة في أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ٤/ ٦٤، وشرح الأشموني ٢/ ٤٦٢،  
والمقاصد النحوية ٤/ ٢٥٦. وعجزه: لأناس عتوهم في ازدياد.

والشاهد فيه: (يا لقومي ويا لأمثال قومي) حيث جُرَّ المستغاث به في الكلمتين بلام مفتوحة وجوباً، أما  
الأول فعلى الأصل، وأما الثاني فيسبب كونه معطوفاً وقد تكررت معه (يا).

(٦) في ق: الألف.

(٧) في ق وب وس ود: من.

(٨) سقطت الحالة من ق وس.

(٩) في س: لزيد.

١٦٩ - أَلَا يَا قَوْمُ لِلْعَجَبِ الْعَجِيبِ! وَلِلْغَفْلَاتِ تَعَرُّضُ لِلْأَرِيبِ! (١)

وقد يكونُ المُستغاثُ مُستغاثاً لَهُ، نحو: يَا لَزِيدٍ لَزِيدٍ! أَي: أَدْعُوكَ لِتُنصِفَ نَفْسَكَ (٢).

[النَّدْبَةُ] (٣)

وَأَمَّا النَّدْبَةُ؛ فَهِيَ نِدَاءُ الْمُتَفَجِّعِ عَلَيْهِ؛ لِفَقْدِهِ حَقِيقَةً أَوْ حُكْماً، أَوْ الْمُتَوَجِّعِ مِنْهُ؛ لِكُونِهِ مَحَلَّ أَلَمٍ أَوْ سَبَباً لَهُ؛ نَحْوُ:

١٧٠ - مُحَلَّتْ أَمْرًا عَظِيماً فَاصْطَبَرْتُ لَهُ (٤) وَقُمْتُ فِيهِ بِأَمْرِ اللَّهِ يَا عَمْرَأُ! (٥)

وَقَوْلِهِ:

١٧١ - فَوَا كَبِداً مِنْ حَبٍّ مَنْ لَا يَجْبِنِي! وَمِنْ عِبْرَاتٍ مَا لَهْنٌ فَنَاءُ! (٦)

(١) البيت من الوافر بلا نسبة في أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ٥٠/٤، وشرح الأشموني ٤٦٣/٢، وشرح التصريح ١٨١/٢، والمقاصد النحوية ٢٦٣/٤.

والشاهد فيه: (ألا يا قوم للعجب) حيث جاء المستغاث به خالياً من اللام المفتوحة في أوله، ومن الألف في آخره وهذا من الحالات القليلة إذ تحذف فيها العوض والمعوّض عنه. و(قوم) هنا منادى منصوب بفتحة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بالإضافة إلى ياء التكلم المحذوفة للضرورة.

(٢) في باقي النسخ من نفسك.

(٣) قال ابن هشام في قطر الندى: والنَّادِبُ: وازيدا! وأمير المؤمنين! وأساساً، ولك إلحاق الهاء وفقاً (انظر: شرح قطر الندى ص ٢٢٢).

(٤) سقط صدر البيت من ق و ع وس ود.

(٥) البيت من البسيط لجريز بن عطية يرثي أمير المؤمنين عمر بن عبد العزيز، وقد ورد في ديوان جريز ص ٧٣٦، وشرح التسهيل ٢٧١/٣، وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ٥٣/٤، والمقاصد النحوية ٢٢٩/٤، والدرر اللوامع على جمع الهوامع ٤٢/٣.

والشاهد فيه: (يا عمراً) حيث خُتمت بالنَّدْبَةِ لكونه متفجعاً عليه لفقده حقيقة، وثبت هذه الألف دليل على أنه مندوب، لا منادى ولو كان كذلك لُيُنِّي على الضم.

(٦) البيت من الطويل لقيس العامري (مجنون ليل) في ديوانه ص ٣٥، والأغاني ٣٧/٢، وشرح عمدة الحفاظ ٢٩١/١، وبلا نسبة في شرح الأشموني ٤٦٤/٢.

والشاهد فيه: (فواكبدا) حيث جاء المندوب متوجعاً منه لكونه محل ألم.

وهي من كلام النساء في الغالب (١)، والغرض منها الإعلام بعظمة المصائب (٢)، ومن ثم لا يُندَبُ إِلَّا المَعْرُوفُ. وَأَمَّا قَوْلُهُمْ: وَأَمَّنْ حَفَرَ بَيْتَ رَمَزَمَاءُ! فَهُوَ فِي قُوَّةِ قَوْلِهِمْ: وَأَعْبَدَ الْمُطَّلَبَاءُ! إِذْ مِنْ المَعْلُومِ أَنَّ مَنْ حَفَرَ بَيْتَ رَمَزَمَ هُوَ عَبْدُ الْمُطَّلَبِ (٣).

[حُرُوفُ النَّدْبَةِ]

وَلَا يَسْتَعْمَلُ مَعَ المَنْدُوبِ مِنْ حُرُوفِ (١) النَّدَاءِ إِلَّا حُرُوفَانِ:

١/ وَاهِي الغَالِبَةُ فِيهِ وَالمَخْتَصَّةُ بِهِ.

٢/ وَيَا إِذَا لَمْ يَلْتَبَسْ بِالمُنَادَى المَحْضِ.

[حُكْمُ المَنْدُوبِ]

وَحُكْمُهُ حُكْمُ المُنَادَى: فَيُضَمُّ إِنْ / ٧١ أ / كَانَ مُفْرَداً؛ نَحْوُ: وَأَيُّ زَيْدًا، وَيُنْصَبُ إِنْ كَانَ مُضَافاً أَوْ شَبِيهاً بِالمُضَافِ (١)، نَحْوُ: وَأَعْبَدَ اللَّهَ! وَأَضَارِباً زَيْدًا!

[زِيَادَةُ الأَلْفِ فِي آخِرِ المَنْدُوبِ]

وَلَكَ زِيَادَةُ الأَلْفِ فِي آخِرِهِ؛ وَهِيَ أَكْثَرُ أَحْوَالِهِ. وَإِلَيْهَا أَشَارَ بِقَوْلِهِ: وَالنَّادِبُ؛ أَي: وَيَقُولُ النَّادِبُ (٢): وَازيدا! بِأَلْفٍ فِي آخِرِهِ، مُفْرَداً كَانَ أَوْ مُضَافاً لِظَاهِرٍ (٣)؛ نَحْوُ: "وَأَمِيرَ"

(١) في ع: المثال.

(٢) في ع: المصائب.

(٣) انظر: ارتشاف الضرب ٢٢٢٢/٥.

(٤) في ع وس ود: أحرف.

(٥) في ب: يا.

(٦) في ق وب وس ود: به.

(٧) سقطت النادب من ب ود وق.

(٨) في ع ود: فالظاهر.

(٩) سقطت نحو من د.

المُؤْمِنِينَ، أو مُضْمَرٌ<sup>(١)</sup>؛ نحو: وا رأساء<sup>(٢)</sup>! أو شبيهاً بالمُضَافِ؛ نحو: وا طالِعاً جبلاً!، أو مُرَجَّباً؛ نحو: وا معديكرباً!

[ما يلزم من إضافة الألف إلى المندوب]

ويُحذفُ لهذه الألف ما قبلها من:

- أَلِفٌ؛ نحو: وا مُوساه!
- أو تنوين في صلة أو غيرها؛ نحو: وا<sup>(٣)</sup> مَنْ نَصَرَ مُحَمَّدًا! ونحو: وا أبا بكر!
- أو ضَمَّةٌ إعرابية أو بنائية؛ نحو: وا مُنْذاه! في مَنْ اسْمُهُ مُنْذُ.
- أو كسرة كذلك؛ نحو: وا عبدَ المَلِكاه! وا حذاماه!

فإن أوقع حذف<sup>(٤)</sup> الضمة أو الكسرة في لَبَسٍ<sup>(٥)</sup> أَبْقِيَا، وَقُلِبَتِ الألفُ ياءً بعدَ الكسرة؛ نحو: وا غلامَكِي!، وواواً بعدَ الضمة؛ نحو: وا غلامَهُو! وا غلامَكُمُوا<sup>(٦)</sup>، لأنَّكَ لو أَبْقَيْتَ الألفَ؛ لأوْهَمَ الإضافةَ إلى كافِ المُخاطَبِ وهاءِ<sup>(٧)</sup> الغائبةِ والمُشْتَى.

[زيادة هاء السكت في آخر المندوب]

ولك<sup>(٨)</sup> زيادة الهاء بعدَ أَلِفِ التَّذْبَةِ أو بدلها<sup>(٩)</sup> وقفاً؛ نحو: وا زيدا! [وا غلامَكُمُوه!]<sup>(١٠)</sup>

(١) في ق وب وس: لمضمر، وفي ع ود: المضمر.

(٢) في ب: وا رياه.

(٣) سقطت وا من ب.

(٤) في ق: حذفه.

(٥) في ق: اشتراك.

(٦) في ق: أو غلامكو.

(٧) في ق: وهي.

(٨) بعدها في ق: إلحاق.

(٩) في ق: وإبدالها.

(١٠) زيادة من ق وع ود.

واغلامَكُمُوه! لأنَّ الغرضَ مدُّ الصوتِ والتطويل. وأفهمَ كلامُهُ أنَّها لا تُزادُ وصلاً؛ نعم تُزادُ فيه ضرورة<sup>(١)</sup>، مضمومة ومكسورة، ومن ذلك قوله:

١٧٢ - أَلَا ياعَمُرُوعَمُرَاهُ! وعَمُرُوا<sup>(٢)</sup> ابْنُ الزُّبَيْرَاهُ!<sup>(٣)</sup>

وأجازَ الفراءُ<sup>(٤)</sup> إثباتها في الوصل بالوجهين.

[ثانياً: المفعول المطلق]<sup>(٥)</sup>

ولما فرغَ من المفعولِ بهِ [وما يتعلقُ بهِ]<sup>(٦)</sup> شرعَ يتكلَّمُ على المفعولِ الثاني، وهو المفعولُ المطلقُ؛ أي الذي يصدُقُ عليه اسمُ مفعولٍ من غيرِ تقييدٍ، ومن ثَمَّ قدَّمَهُ الزنخريُّ<sup>(٧)</sup> وابنُ الحاجبِ<sup>(٨)</sup> على المفعولِ بهِ بخلافِ بقيَّةِ المفاعيلِ؛ إذ صِدُقَ المفعوليَّةُ عليها مُقيَّدٌ بالأداة.

[ضابطُهُ]

وهو المصدرُ الفُضْلَةُ - أي المُستغنى عنه - المُسلَّطُ عليه عامِلٌ ينصبُهُ من مادَّةٍ لفظيَّةٍ؛ وذلك كضربتُ ضرباً، أو عامِلٌ من معناه بأنْ / ب / وافقَهُ في

(١) انظر: ارتشاف الضرب ٥/ ٢٢٢٠.

(٢) في الأصل وا عمراه، والمثبت من ب.

(٣) في الأصل: وا عمرو، والمثبت من ب.

(٤) البيت من المزج بلا نسبة في المقرَّب ١/ ١٨٤، وشرح التسهيل ٣/ ٢٧٤، وشرح ابن عقيل ٢/ ٢٤١، وشرح الأشموني ٢/ ٤٦٦، والدرر اللوامع على جمع الهوامع ٣/ ٤٢.

(٥) والشاهد فيه: قوله (عمراه) حيث زيدت هاء السكت في حال الوصل ضرورة. والمندوب هنا هو عمرو بن الزبير بن العوام وكان قد عُذِّبَ في السجن حتى مات فيه.

(٦) انظر: معاني القرآن للفراء ٢/ ٤٢٢، وجمع الهوامع ٢/ ٥٢.

(٧) قال ابن هشام في قطر الندى: «والمفعول المطلق، وهو المصدرُ الفُضْلَةُ المُسلَّطُ عليه عامِلٌ من لفظيَّةٍ كربتُ ضرباً، أو من معناه كقعدت جلوساً» (انظر: شرح قطر الندى ص ٢٢٤).

(٨) زيادة من ق وع وب ود.

(٩) انظر: المفصل في علم اللغة ص ٤٥.

(١٠) انظر: شرح الكافية ١/ ٢٦٨، ١/ ٣٠٠.



المعنى ولم يكن من مادته؛ وذلك كقعدت جلوساً؛ ألا ترى أنهما متجانان في المعنى دون المادة.

#### [محترزات التعريف]

فخرج بالفضلة العمدية؛ نحو: قيامك قياماً حسن، وجدّ جدّه، وبها بعدها نحو: سمعت حديثك، وقمت إجلالاً لك.

وانتصاب المصدر المرادف بالفعل المذكور هو مذهب الماضي<sup>(١)</sup>، والمنقول عن الجمهور<sup>(٢)</sup> أن ناصبة فعل من لفظ<sup>(٣)</sup> مُقدّر.

#### [أقسامه]

ثم المفعول المطلق ثلاثة أقسام:

١ / مؤكّد لِعامله؛ إن كان مصدرًا، وإلا فالمصدر<sup>(٤)</sup> المفهوم منه؛ نحو: ضربت ضرباً، ﴿وَالصَّفَقَتِ صَفَاً﴾<sup>(٥)</sup>، وأنت مطلوب طلباً.

وهذا لا يجوز تثنيت ولا جمعه باتفاق؛ لأنّه بمثابة تكرير الفعل، ولأنّه اسم جنس محتمل<sup>(٦)</sup> للقليل والكثير.

٢ / ومبيّن لنوع عامله؛ بأن دلّ على هيئة صدور الفعل؛ إمّا باسم خاص؛ نحو: رجّع القهقري [وقعد القرفصاء]<sup>(٧)</sup>، أو بإضافة؛ كضربت<sup>(٨)</sup> ضرب الأمير، أو بوصف؛ كضربت ضرباً أليماً، أو بلام العهد؛ كضربت الضرب؛ أي: الذي تعرفه، ويسمى المختص.

ويجوز تثنيت وجمعه إن ختم<sup>(٩)</sup> بئاء الوحدة؛ كضربة. وظاهر كلام سيويه المنع، واختاره الشلوين<sup>(١٠)</sup>.

٣ / ومبيّن لعدد عامله؛ بأن دلّ على مرّات صدور الفعل؛ كضربت ضربتين وضربات.

وهذا جائز تثنيت وجمعه باتفاق<sup>(١١)</sup>، وأدرجه ابن مالك في التسهيل<sup>(١٢)</sup> في المختص، وجعل المفعول المطلق قسمين: مبهماً ومختصاً. فعلى هذا المختص قسمان: معدود وغير معدود.

وناصبه إمّا فعله أو وصفه كما مرّ، أو مصدر مثله؛ كعجبت من ضربك ضرباً شديداً. وشرط الفعل التصرف والتمام<sup>(١٣)</sup>، والوصف الدلالة على الحدث.

#### [حذف عامل المفعول المطلق]

وقد يُحذف ناصب غير المؤكّد:

١ / جوازاً لقربية حالية أو مقالية؛ كقولك للقادم أو لمن قال سأقدم عليك: خير مقدّم، أي: قدّمت.

٢ / ووجوباً<sup>(١٤)</sup>: سماعاً؛ نحو: سقياً ورغياً وخدأً وشكراً.

(١) في ق: كضربه.

(٢) في ق: اختتم.

(٣) انظر: ارتشاف الضرب ٣/١٣٥٨، وشرح الأشموني ٢/١١٥، وجمع الهوامع ٣/٧٤.

(٤) انظر: ارتشاف الضرب ٣/١٣٥٨.

(٥) انظر: شرح التسهيل ٢/١٠٧.

(٦) في ق: المتصرف والتمام.

(٧) فيجب الحذف إذا كان المصدر بدلاً من اللفظ بالفعل، سواء كان الفعل مستعملاً كسقياً؛ أي: سقاك الله

سقياً، أو مهملاً كدَفَرًا - بمعنى نَتَأَ -، فإن كان مهملاً قدرنا لها فعلاً من معناها، كانته الله دَفَرًا - أي: نَتَأَ -.

(انظر: الكتاب ١/٣١١-٣١٢، وارتشاف الضرب ٣/١٣٦٠، وجمع الهوامع ٢/٧٩).

(١) وتابعه المبرد والسيرافي واختاره الرضي (انظر: شرح الكافية ١/٢٧٣).

(٢) انظر: الكتاب ١/٣٨٣، وشرح الكافية ١/٢٧٣، وارتشاف الضرب ٣/١٣٥٥.

(٣) في ق وع وب ود: لفظه.

(٤) في ب: فللمصدر.

(٥) سورة الصافات، الآية الأولى. والصفات: هي الملائكة التي تصف أقدامها في الصلاة، أو تصف أجنحتها في

الهواء واقفة منتظرة لأمر الله. (انظر: الكشف ٤/٣٦).

(٦) في ب: يحتمل.

(٧) زيادة من ع.

وقياساً<sup>(١)</sup> في مواضع<sup>(٢)</sup>؛ نحو: ﴿فَأَمَّا مَتَابَعْدُ وَإِنَّمَا فَذَاءُ﴾<sup>(٣)</sup>، وأنت سيراً سيراً، وما / ١٧٢ /  
أنت إلا سيراً، وهذا ابني<sup>(٤)</sup> حقاً<sup>(٥)</sup>، وله علي ألف عرفاً.

### [الأصل في المفعول المطلق المصدرية]

وأكثر ما يكون المفعول المطلق مصدراً - وهو اسم الحدث الجاري على الفعل -  
وليس علماً، وقد ينفك عن المصدرية إلى ما هو جار مجراها، كما أن المصدر يكون غير  
مفعول مطلق، فبينهما عموم من وجه، كما يفهم من التعريف مع قوله: وقد ينوب عنه  
- أي: عن المصدر - غيره؛ فينصب على أنه مفعول مطلق؛ لما فيه من الدلالة على  
المصدر.

(١) اختلف في جواز القياس على ما سُمع من نحو سقياً ورغباً... مما هي دعاء للإنسان أو عليه، فقال سيويه  
بعد جواز القياس على المسموع، وقال الأخفش والمبرد بجواز القياس، وذهب أبو حيان إلى جواز القياس  
إذا كان للمفعول المطلق فعل من لفظه وإلا فلا. (انظر: مع الهوامع ٢ / ٨٠).

(٢) من مواضع حذف عامل المصدر:

- أ - ما وقع في تفصيل عاقبة طلب أو خبر، كما في الآية ﴿فَأَمَّا مَتَابَعْدُ وَإِنَّمَا فَذَاءُ﴾.
- ب - ما وقع نائباً عن خبر اسم عين بتكرير، نحو: أنت سيراً سيراً، أي أنت تسير سيراً...
- ج - ما وقع نائباً عن خبر اسم عين بخضر، نحو: ما أنت إلا سيراً، أي... إلا يسير سيراً.
- د - ما وقع مؤكداً لمضمون جملة سواء لم يتطرق إليها احتمال، نحو: له علي دينار اعترافاً، أي: اعترف  
بذلك اعترافاً، أو تطرق لها الاحتمال، فجاء المصدر لينفيه ويؤكد الجملة، نحو: هذا ابني حقاً، أي  
أحقه حقاً.

(انظر: مع الهوامع ٢ / ٩٢).

(٣) سورة محمد، من الآية ٤. وهي بتمامها ﴿فَإِذَا لَيْسَ الَّذِينَ كَفَرُوا فَصْرَبَ الرَّقَابَ حَتَّى إِذَا أَخَذْتُمُوهُمْ فَشُدُّوا الزُّنَاقَ فَإِنَّمَا مَتَابَعْدُ  
وَإِنَّمَا فَذَاءُ حَتَّى تَضَعَ الْحَرْبُ أَوْزَارَهَا ذَلِكَ وَلَوْ يَشَاءُ اللَّهُ لَانْتَصَرَ مِنْهُمْ وَلَكِنْ لِيَبْلُوَ بَعْضَكُمْ بِبَعْضٍ وَالَّذِينَ قُتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَلَنْ يُضِلَّ  
أَعْمَلُهُمْ﴾.

(٤) في ق: النبي.

(٥) في بعدها في ع: وصدقاً.

### [النائب عن المفعول المطلق]<sup>(١)</sup>

١ / فَمَتَابَعْدُ<sup>(٢)</sup> نَابَ عَنِ الْمُبَيِّنِ لِلْعَدَدِ<sup>(٣)</sup>:

أ - اسم الآلة<sup>(٤)</sup>؛ كضربته سوطاً، أي: ضرباً بالسوط<sup>(٥)</sup>، فحذف الجار والمصدر، وأقيم  
ما بعده مقامه.

ب - واسم العدد؛ نحو: ﴿فَأَجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً﴾<sup>(٦)</sup>، أي: جلداً ثمانين جلدة، فحذف  
المصدر وأقيم العدد مقامه.

٢ / وَمَتَابَعْدُ نَابَ عَنِ الْمُبَيِّنِ لِلنَّوْعِ:

ما دل على كلية، أو بعضية مضافاً للمصدر؛ نحو: ﴿فَلَا تَمِيلُوا كُلَّ الْمِيلِ﴾<sup>(٧)</sup>،  
أي: ميلاً كل الميل، ﴿وَلَوْ نَقُولَ عَلَيْنَا بَعْضُ الْأَقَابِ﴾<sup>(٨)</sup>.

٣ / وَمَتَابَعْدُ نَابَ عَنِ الْمُؤَكِّدِ مَا شَارَكَهُ فِي مَادَّتِهِ، وهو ثلاثة:

أ - اسم مصدر؛ نحو: اغتسل غسلاً.

(١) قال ابن هشام في قطر الندى: «وقد ينوب عنه غيره ك: ضربته سوطاً، ﴿فَأَجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً﴾، ﴿فَلَا  
تَمِيلُوا كُلَّ الْمِيلِ﴾، ﴿وَلَوْ نَقُولَ عَلَيْنَا بَعْضُ الْأَقَابِ﴾، وليس منه ﴿وَكَلَّا مِنْهَا رَعْدًا﴾». (انظر: شرح قطر  
الندى ٢٢٤).

(٢) في ع: كما.

(٣) سقطت للعدد من ق.

(٤) في ب: عدد.

(٥) في باقي النسخ بسوط.

(٦) سورة النور، من الآية ٤. وهي بتمامها ﴿وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً وَلَا يَقْبَلُوا  
لَهُمْ شَهَادَةٌ أَبَدًا وَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ﴾.

(٧) سورة النساء، من الآية ١٢٩. وهي بتمامها ﴿وَلَنْ تَسْتَطِيعُوا أَنْ تَعِدُوا نِسَاءَ آلِ النَّسَاءِ وَلَوْ حَرَصْتُمْ فَلَا تَمِيلُوا  
كُلَّ الْمِيلِ فَيُكَلِّمَهُنَّ وَلَئِنْ تَصْلَحُوا وَتَتَّقُوا فَإِنَّ اللَّهَ كَانَ غَفُورًا رَحِيمًا﴾.

(٨) سورة الحاقة، الآية ٤٤.

ب - واسم عين؛ نحو: ﴿وَاللَّهُ أَنْبَتَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ نَبَاتًا﴾<sup>(١)</sup>.

ج - ومصدر لفعل آخر؛ نحو: ﴿وَبَنَىٰ إِلَيْهِ تَبْيِلًا﴾<sup>(٢)</sup>.

د - وجعل في الأوضح<sup>(٣)</sup> مماناب عنه ما رادفه؛ نحو: أحببته مقة<sup>(٤)</sup>، وفرحت جدلاً<sup>(٥)</sup>.

وليس منه - أي: من النائب عنه - صفته؛ كَرَعْدًا في قوله تعالى: ﴿وَكَلَّا<sup>(٦)</sup> مِنْهَا رَعْدًا﴾<sup>(٧)</sup>، وإنما هو حال من المصدر المفهوم من الفعل، والتقدير: فكلاً حالة كون الأكل رعداً، بدليل إقامتهم الجار والمجرور دون المصدر في قولهم: سبر عليه طويلاً؛ فدل ذلك على أنه حال لا مصدر، وإلا لجاز<sup>(٨)</sup> إقامته مقام الفاعل؛ إذ المصدر يقوم مقامه باتفاقي.

والقول بمنع إقامة صفته مقامه تبع فيه سيبويه<sup>(٩)</sup>، لكن خالفه<sup>(١٠)</sup> في الأوضح<sup>(١١)</sup> تبعاً لابن مالك<sup>(١٢)</sup>.

(١) سورة نوح، الآية ١٧.

(٢) سورة المزمل، من الآية ٨. وهي بتمامها ﴿وَإِذْ كَرَّمْنَا نَبِيَّكَ وَبَنَىٰ إِلَيْهِ تَبْيِلًا﴾.

(٣) انظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ٢/ ٢١٣.

(٤) ومقه - كورثه - ومقاً ومقة: أحبة، فهو وامق. (انظر: القاموس المحيط - ومق).

(٥) وجذل - كفريح: فهو جذل وجذلان. (انظر: القاموس المحيط - جذل).

(٦) في الأصل: فكلاً وهو تصحيف.

(٧) سورة البقرة من الآية ٣٥، وهي بتمامها ﴿يَقَادُمُ اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ وَكُلَا مِنْهَا رَغَدًا حَيْثُ شِئْتُمَا وَلَا تَقْرَبَا هَذِهِ الشَّجَرَةَ فَتَكُونَا مِنَ الظَّالِمِينَ﴾، وعيشة رعد ورعد: واسعة طيبة (انظر: القاموس المحيط - رعد).

(٨) في ق: جاز.

(٩) انظر: الكتاب ١/ ٣٨٣.

(١٠) في ق وب وس ود: خالف.

(١١) انظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ٢/ ٢١٣.

(١٢) انظر: شرح التسهيل ٢/ ١٠٧.

### [ثالثاً: المفعول له<sup>(١)</sup>]

والثالث من المفاعيل المفعول له؛ أي الذي يُفَعَّلُ له فعل / ٧٢ ب / ويوقع لأجله. [ضابطة]

وهو المصدر القلبي الفصلة المعلن - بكسر اللام -، أي: الواقع علة لحدث قد شاركه - أي المعلن - وقتاً وفاعلاً، أي: في الزمان والفاعل: سواء كان باعثاً وغاية؛ كقمت إجلالاً لك، أم باعثاً فقط؛ كقعدت عن الحرب جُبناً.

فإجلالاً مصدر قلبي علة للقيام باعثاً عليه وغاية<sup>(٢)</sup> له، وزمنه وزمن القيام وفاعلها واحد، وهو المتكلم، وجُبناً مصدر قلبي علة للقعود عن الحرب باعثاً عليه وليست غاية له. وعلامة المفعول له وقوعه في جواب: لم فعلت؟.

وإنما أشرط فيه أن يكون مصدراً؛ لأنه علة للفعل، والعلة إنما تكون بالمصادر لا بالذوات<sup>(٣)</sup>.

### [محترزات التعريف]

وخرج به<sup>(٤)</sup> غيره - كما سيأتي -، وبالقلبي نحو: جئتكَ قراءة للعلم، كما اعتمده في الأوضح<sup>(٥)</sup> تبعاً لابن الخباز وغيره، وخالفه<sup>(٦)</sup> في هذا الفارسي<sup>(٧)</sup>؛ فأجاز جئتكَ ضرب زيد

(١) قال ابن هشام في قطر الندى: «المفعول له؛ وهو المصدر المعلن لحدث شاركه وقتاً وفاعلاً؛ نحو: قمت إجلالاً لك، فإن فقد المعلن شرطاً جَرَّ بحرف التعليل، نحو: ﴿عَلَّقَ لَكَ﴾ و: إني لتعروني لذكرالك هزة و: فجئت وقد نصت لنوم ثباتها». (انظر: شرح قطر الندى ص ٢٢٦).

(٢) في ع: غايته.

(٣) في ق ود: بالذات.

(٤) أي: المصدر، خلافاً ليونس، حيث أجاز بجيشه اسم ذات، نحو: أما العبيد فذو عبيد، وقد أنكره سيبويه.

(٥) انظر: الكتاب ١/ ٣٨٩، وشرح الأشموني ٢/ ١٢٣.

(٦) انظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ٢/ ٢٢٥، وشرح التصريح ١/ ٣٣٤.

(٧) في باقي النسخ وخالف.

(٨) انظر: المسائل المثورة ص ١٣، وشرح الأشموني ٢/ ١٢٣، وارتشاف الضرب ٣/ ١٣٨٣.

أي: لتضرّبه. ويُؤخذ منه أنّه لا يُشترط الاتحاد في الفاعل أيضاً، وبالفضيلة نحو: حصل لي رغبة في الخير، وبالمعلّل لحدّث بقية المفاعيل؛ إذ لا تعليل فيها، وبما بعده ما اختلف فيه زمان العلة والمعلول، وما اختلف فيه فاعلها كما سيأتي.

[حكم المفعول له إذا اختلفت الشروط]

فإن فقد المعلّل لحدّث عامله شرطاً مما شمله التعريف جرّ وجوباً بحرف التعليل؛ وهو اللام ونحوها بما يفهم التعليل - وهو: من والباء وفي والكاف -، والظاهر أنّهم أرادوا بالشرط ما لا بد منه، وإلاّ ففيه نظر:

١/ ففاقد المصدرية نحو: ﴿خَلَقَ لَكُمْ﴾، فالمخاطبون علة للخلق، وليس ضميرهم مصدراً؛ فلذلك جرّ باللام، ومثله قوله - عليه الصلاة والسلام -: «إن امرأة دخلت النار في هرة»؛ أي: لأجل هرة.

٢/ وفاقد الاتحاد في الفاعل نحو:

١٧٣ - وإني لتعروني لذكراك هرة كما انتفض العصفور بلله القطر

(١) سقطت وإلا من ق.

(٢) سورة البقرة من الآية ٢٩، وسورة الشعراء من الآية ١٦٦، وسورة الروم من الآية ٢١. والآيات بنامها على الترتيب: ﴿هُوَ الَّذِي خَلَقَ لَكُمْ مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا﴾ البقرة: ٢٩، ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ خَلَقَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا لِتَسْكُنُوا إِلَيْهَا﴾ الروم: ٢١، ﴿وَتَذَرُونَ مَا خَلَقَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَنْ تَنْتَهَوْنَ عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ﴾ الشعراء: ١٦٦.

(٣) الحديث برواية أبي هريرة عن النبي ﷺ أن امرأة دخلت النار في هرة، زبطتها فلم تدعها تصيب من خشاش الأرضي، ولم تطعمها، ولم تشفيها حتى ماتت. (انظر: صحيح البخاري ٣/ ١٢٠٥، برقم ٣١٤٠، وصحيح مسلم ٤/ ٢٠٢٢، برقم ٢٢٤٢، ومسند الإمام أحمد، باقي مسند المكثرين، رقم ١٠١٧٩).

(٤) بعدها في ق: ﷺ وشرف وعظم وكرم.

(٥) البيت من الطويل لأبي صخر الهذلي في الإنصاف في مسائل الخلاف ١/ ٢٥٣، وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ٢/ ٢٢٧، وخزانة الأدب ٣/ ٢٥٤، والدرر اللوامع على جمع الهوامع ٣/ ٧٩.

اللغة: تعروني: من عراه الأمر يعرفه إذا نزل به وغشيه، والهزة: النشاط والارتياح والحركة، من هزه وهز به إذا حرّكه، والقطر: المطر. (انظر: القاموس المحيط: هز - عرا).

والشاهد فيه: قوله (الذكراك) حيث جرّ مع أنه مصدر يعلّل الفعل، لكن اختلاف الفاعلين أدى إلى جر المصدر.

فالذكرى هي علة عرو الهزة، وزمنها واحد، ولكن ٧٣/ أ / فاعلها مختلف، ففاعل العرو الهزة، وفاعل الذكرى هو المتكلم؛ لأنّ المعنى لذكرى إياك، فلذلك جرّ باللام. والهزة هي النشاط والارتياح. ومثله نحو: ﴿فَيُظْهِرُ مِنَ الَّذِينَ هَادُوا حَرَمًا عَلَيْهِمْ طَبِيتٌ أُحِلَّتْ لَهُمْ﴾، ﴿وَأَذْكُرُهُ كَمَا هَدَيْتُكُمْ﴾.

٣/ وفاقد الاتحاد في الوقت نحو:

١٧٤ - فجئت وقد نصت لنوم ثيابها لدى الستر إلا لبسة المتفضل

فالنوم علة لخلع الثياب، ولكن وقتها مختلف؛ فوقت الخلع سابق على وقت النوم. فلذلك جرّ باللام، ونصت - بتخفيف الضاد - المعجمة - من النص - وهو الخلع. وليسة - بكسر اللام - هيئة من اللبس، والمتفضل هو الذي يبقى في ثوب واحد، ومثله: ﴿كُلَّمَا أَرَادُوا أَنْ يَخْرُجُوا مِنْهَا مِنْ غَيْرِ أُعِيدُوا فِيهَا﴾، أي لأجل الغم.

(١) سقطت نحو من ق.

(٢) سورة النساء، من الآية ١٦٠. وهي بنامها ﴿فَيُظْهِرُ مِنَ الَّذِينَ هَادُوا حَرَمًا عَلَيْهِمْ طَبِيتٌ أُحِلَّتْ لَهُمْ وَيُصَدِّهِمْ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ كَثِيرًا﴾، والذين هادوا: هم اليهود، وسُموا بذلك لقولهم إنا هدنا إليك أي: تبنا ورجعنا (انظر تفسير ابن كثير ١/ ٥٥٣، وأيسر التفاسير ١/ ٦٤).

(٣) سورة البقرة، من الآية ١٩٨. وهي بنامها ﴿لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَبْتَغُوا فَضْلًا مِنْ رَبِّكُمْ فَإِذَا أَقَضْتُمْ مِنْ عَرَقَتِ فَأَذْكُرُوا اللَّهَ عِنْدَ الْمَشْعَرِ الْحَرَامِ وَأَذْكُرُوهُ كَمَا هَدَيْتُكُمْ وَإِنْ كُنْتُمْ مِنْ قَبْلِهِ لَمَنِ الصَّكَّالِينَ﴾.

(٤) البيت من الطويل لامرئ القيس من معلقته في ديوانه ١١٤، وشرح التسهيل ٢/ ١٩٦، وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ٢/ ٢٢٦، وخزانة الأدب ١٠/ ١٣٠.

اللغة: نصت - بتخفيف الضاد وتشديدها - خلعت، ولبسة المتفضل: ما تلبسه وقت النوم من قميص وإزار.

والشاهد فيه: (النوم) حيث جرّ المصدر المعلّل، لأن وقت الفعل ووقت المصدر المعلّل مختلفان.

(٥) سقطت الضاد من ق.

(٦) في ع: النضوض.

(٧) زيادة من ب.

(٨) سورة الحج، من الآية ٢٢. وهي بنامها ﴿كُلَّمَا أَرَادُوا أَنْ يَخْرُجُوا مِنْهَا مِنْ غَيْرِ أُعِيدُوا فِيهَا وَذُقُوا عَذَابَ الْحَرِينِ﴾.

واعلم أن هذه الشروط مُعْتَبَرَةٌ لِحَوَازِ النِّصَبِ لَا لِوُجُوبِهِ وَتَعْيِينِهِ<sup>(١)</sup>؛ حَتَّى إِنْ  
الْمُسْتَوْفِي لَجَمِيعِهَا يَجُوزُ فِيهِ أَنْ يُجَرَّ بِحَرْفِ التَّعْلِيلِ؛ كَمَا قَالَهُ فِي الْأَلْفِيَّةِ:

.....وَلَيْسَ يَمْتَنِعُ مَعَ الشُّرُوطِ.....<sup>(٢)</sup>

سواءً كَانَ مُجَرِّدًا مِنْ أَلٍ وَإِلِإِضَافَةٍ<sup>(٣)</sup>، أَمْ مُضَافًا<sup>(٤)</sup>، أَمْ مَحَلِّيٌّ بِأَلٍ<sup>(٥)</sup>، لَكِنَّ الْأَرْجَحَ فِي  
الْأَوَّلِ<sup>(٦)</sup> النِّصَبُ، وَفِي الثَّالِثِ<sup>(٧)</sup> الْجُرْ، وَيَسْتَوِيَانِ فِي الثَّانِي<sup>(٨)</sup>.

[رَابِعًا: الْمَفْعُولُ فِيهِ<sup>(٩)</sup>]

وَالرَّابِعُ مِنَ الْمَفَاعِيلِ الْمَفْعُولُ فِيهِ، وَهُوَ الْمُسَمَّى ظَرْفًا.

(١) فِي قَوْعٍ وَسُودٍ: تَعْيِينُهُ.

(٢) جُزْءٌ مِنْ بَيْتِ لَابِنِ الْمَلِكِ، وَهُوَ مَعَ مَا قَبْلَهُ:

.....، وَإِنْ شَرَطَ فَمَقْدَمٌ

فَاجْرِرُهُ بِالْحَرْفِ، وَلَيْسَ يَمْتَنِعُ مَعَ الشُّرُوطِ: كَلِيزُهُذَا قَسْبُ

(انظر: شرح ابن عقيل ١/٤٧٦).

(٣) نَحْوُ: مَنْ أَنْتُمْ لِرَغْبَةٍ فِيكُمْ جُزْءٍ وَمَنْ تَكُونُوا نَاصِرِيهِ يَنْتَصِرُ.

(٤) كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَأَيْنِئْتُمَا لَمَّا يَهَيِّطُ مِنَ خَشْيَةِ﴾ - البقرة: ٧٤ - وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ اتِّفَاعًا

مَرْضَاتٍ لِلَّهِ﴾ - البقرة: ٢٦٥ - (انظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ٢/٢٣٠، وارتشاف الضرب ٣/١٣٨٨).

(٥) أَيِ الْمَحَلِّيِّ بِأَلٍ، نَحْوُ قَوْلِ الشَّاعِرِ:

لَا أَقْعُدُ الْجَبِينَ عَنِ الْمُهَيْجَاءِ لَوِ تَوَالَتْ زَمَرُ الْأَعْدَاءِ

(انظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ٢/٢٢٨).

(٦) أَيِ: الْمَجْرَدُ مِنْ أَلٍ وَإِلِإِضَافَةٍ.

(٧) فِي الْأَصْلِ الثَّانِي، وَالثَّبْتُ مِنْ بَاقِي النِّسْخِ. وَالثَّالِثُ هُوَ الْمَحَلِّيُّ بِأَلٍ.

(٨) فِي الْأَصْلِ الثَّالِثُ، وَالثَّبْتُ مِنْ بَاقِي النِّسْخِ. وَالثَّانِي هُوَ الْمُضَافُ.

(٩) قَالَ ابْنُ هِشَامٍ فِي قَطْرِ النَّدَى: «وَالْمَفْعُولُ فِيهِ، وَهُوَ مَا سُلِّطَ عَلَيْهِ عَامِلٌ عَلَى مَعْنَى فِي مِنْ اسْمِ زَمَانٍ كَصُمْتُ

يَوْمَ الْخَمِيسِ، أَوْ حِينَ، أَوْ أَسْبُوعًا، أَوْ اسْمَ مَكَانٍ مُبْتَهَمٍ، وَهُوَ: الْجِهَاتُ السَّتُّ كَالْأَمَامِ وَالْفُرُقُ وَالْيَمِينِ

وَعَكْسِيهِنَّ، وَنَحْوَهُنَّ: كَعِنْدَ وَلَدِي، وَالْمَقَادِيرُ، كَالْفَرَسِيخِ، وَمَا صِيغَ مِنْ مَصْدَرٍ عَامِلٍ كَقَعْدْتُ مَقْعَدَ زَيْدٍ»

(انظر: شرح قطر الندى ص ٢٢٩).

[ضَابِطُهُ]

وَهُوَ مَا سُلِّطَ عَلَيْهِ عَامِلٌ يَنْصَبُهُ مِنْ فَعْلٍ أَوْ شِبْهِهِ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ وَاقِعًا فِيهِ عَلَى مَعْنَى  
فِي الظَّرْفِيَّةِ.

[مُحْتَزَّاتُ التَّعْرِيفِ]

وَخَرَجَ بِهَذَا الْقَيْدِ بَقِيَّةُ الْمَفَاعِيلِ؛ فَإِنَّ تَسْلُطَ الْعَامِلِ عَلَيْهَا لَيْسَ عَلَى مَعْنَى فِي لَهَا<sup>(١)</sup>  
تَقَدَّمَ<sup>(٢)</sup>، كَمَا<sup>(٣)</sup> فِي نَحْوِ: ﴿يَخَافُونَ يَوْمًا﴾<sup>(٤)</sup>، ﴿اللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ﴾<sup>(٥)</sup>؛ فَلَيْسَ  
الْمَنْصُوبُ فِيهَا مَفْعُولًا فِيهِ، بَلْ مَفْعُولًا<sup>(٦)</sup> بِهِ لَوْ قَوَّعَ الْفَعْلُ عَلَيْهِ لَا فِيهِ، وَنَاصِبٌ حَيْثُ يَعْلَمُ  
مَحْذُوفًا دَلَّ عَلَيْهِ أَعْلَمُ لَا هُوَ؛ لِأَنَّ اسْمَ التَّفْضِيلِ لَا يَنْصَبُ الْمَفْعُولُ بِهِ إِجْمَاعًا. وَقَوْلُهُ مِنْ  
اسْمِ زَمَانٍ بَيَانٌ لَهَا.

[أَقْسَامُ اسْمِ الزَّمَانِ]

ثُمَّ اسْمُ الزَّمَانِ قِسْمَانِ: مُبْتَهَمٌ وَمُخْتَصَّصٌ، وَذَلِكَ مُسْتَفَادٌ مِنْ قَوْلِهِ صُمْتُ يَوْمًا أَوْ<sup>(٧)</sup> يَوْمَ  
الْخَمِيسِ أَوْ حِينَ أَوْ أَسْبُوعًا:

١ / فَالْمُبْتَهَمُ مَا دَلَّ عَلَى قَدْرِ مِنَ الزَّمَانِ غَيْرِ مُعَيَّنٍ؛ كَقَوَيْتُ وَحِينَ وَسَاعَةً. وَيُنْصَبُ

٧٣ ب / عَلَى جِهَةِ التَّأَكِيدِ الْمَعْنَوِيِّ؛ لِأَنَّهُ لَا يَزِيدُ عَلَى دَلَالَةِ الْفَعْلِ.

(١) فِي قِي: كَمَا.

(٢) أَيِ: فِي الْمَفَاعِيلِ السَّابِقَةِ، حَيْثُ عَمِلَ فِيهَا عَامِلُهَا النَّصْبُ لَوْ قَوَّعَهُ عَلَى الْمَفْعُولِ بِهِ، أَوْ لَوْ قَوَّعَهُ لِأَجَلِهِ فِي الْمَفْعُولِ

لِأَجَلِهِ، أَوْ لَوْ قَوَّعَهُ مَعَ فِي الْمَفْعُولِ مَعَهُ أَوْ لِأَنَّهُ نَفْسُهُ فِي الْمَفْعُولِ الْمَطْلُوقِ.

(٣) سَقَطَتْ كَمَا مِنْ قِي.

(٤) سُورَةُ النُّورِ، مِنَ الْآيَةِ ٣٧. وَهِيَ بِتَامِهَا ﴿وَيَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تُلْهِمُهُمْ بُحْدًا وَلَا بِعْ عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ وَإِقَابِ الصَّلَاةِ وَإِنَّكَ لَازِكْوَةٌ بِمَا تَكُونُ

يَوْمًا تَنْقَلِبُ فِيهِ الْقُلُوبُ وَالْأَبْصَارُ﴾.

(٥) سُورَةُ الْأَنْعَامِ، مِنَ الْآيَةِ ١٢٤. وَهِيَ بِتَامِهَا ﴿وَيَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تُلْهِمُهُمْ بُحْدًا وَلَا بِعْ عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ وَإِقَابِ الصَّلَاةِ وَإِنَّكَ لَازِكْوَةٌ بِمَا تَكُونُ

يَوْمًا تَنْقَلِبُ فِيهِ الْقُلُوبُ وَالْأَبْصَارُ﴾. وَقَدْ قَرَأَ

ابْنُ كَثِيرٍ وَحَفْصُ رِسَالَتِهِ، وَقَرَأَ الْبَاقُونَ رِسَالَتَهُ. (انظر: تقريب النشر ص ١٤٤، وإتحاف فضلاء البشر ص ٢٧٣).

(٦) فِي عِ: وَد: مَفْعُولٌ.

(٧) سَقَطَتْ يَوْمًا أَوْ مِنْ بَاقِي النِّسْخِ.

٢/ والمُختَصُّ<sup>(١)</sup> بخلافه؛ كأسماء الأيام.

قال<sup>(٢)</sup> المرادي<sup>(٣)</sup>: وأما المعدودُ فهو من قبيلِ المختَصِّ، بخلافِ ما جعله قسماً ثالثاً انتهى. وعبارَةُ الْمُصْتَفِ في الجامع<sup>(٤)</sup>: وما صلح من الزمانِ جواباً لمتى؛ كشهرِ رمضانِ فمختَصٌّ، أو لكم؛ كيومينِ فمعدودٌ، أو لهما فمُختَصٌّ معدودٌ؛ كأسماءِ الشهورِ غيرَ ما أُضيفَ إليه شهرٌ، وهو الربيعانِ ورمضانَ، وغيرُهنَّ<sup>(٥)</sup> مُبْهَمٌ كحين.

[أقسامُ اسمِ المكانِ]

أو اسمِ مكانٍ مُبْهَمٍ - بالجرِّ -<sup>(٦)</sup> وهو ما لا يختصُّ بمكانٍ بعينه. وهذا القيدُ يُشعرُ بأنَّ اسمَ الزمانِ ينتصبُ<sup>(٧)</sup> مفعولاً فيه مُطلقاً، وأنَّ اسمَ المكانِ لا ينتصبُ<sup>(٨)</sup> منه إلا ما كان مُبْهَمًا. وهو ثلاثة أقسام:

أحدها: الجهاتُ الستُ؛ كالأمامِ والفوقِ واليمينِ وعكسِهِنَّ؛ أي: وراءَ وتحتَ وشمالَ. وسُمِّيتِ الجهاتُ الستُ باعتبارِ الكائنِ في المكانِ؛ فإنَّ له ستَّ جهاتٍ، ونحوهِنَّ في الإبهامِ كعندَ<sup>(٩)</sup> ولدى وناحية ومكانٍ.

(١) والمختَصُّ من ظرفِ الزمانِ على قسمين: المختَصُّ المحدود؛ وهو ما له مقدار معلوم من الزمانِ، نحو: يومين. والمختَصُّ غيرِ المحدود؛ كأعلامِ الأيامِ وما اختَصَّ بال... (انظر: توضيح المقاصد والمسالك ٢/ ٦٥٨، وارتشاف الضرب ٣/ ١٣٩١).

(٢) في ق: قاله.

(٣) انظر: توضيح المقاصد والمسالك ٢/ ٦٥٨.

(٤) انظر: الجامع الصغير في النحو ص ١١٠.

(٥) في ب: وغيرهم.

(٦) عطفًا على قول ابن هشام: من اسمِ زمانٍ (انظر: الصفحة السابقة).

(٧) في ق وب وس: ينصب.

(٨) في ب: ينصب.

(٩) في ق وب وس: عندي.

وثانيها: المقاديرُ؛ أي: الدالَّةُ على مسافة معلومة، كالفرسخِ والميلِ والبريدِ<sup>(١٠)</sup>.

وثالثها: ما صيغ - أي اشتق - من مصدرِ عاملِهِ المُسْلَطِ عليه؛ كقعدتُ مَقْعَدَ زيدٍ، ورميتُ مَرْمَى عمرو، وقُمْتُ مَقَامَ خالدٍ، وأنا قائمٌ مَقَامَكَ، وسَرَرَنِي جُلُوسِي مَجْلِسَكَ؛ فإنَّ صيغَ من غيرِ مصدرِ عاملِهِ تَعَيَّنَ جرُّه بفي؛ كجلستُ في مَرْمَى زَيْدٍ. كما تَعَيَّنَ<sup>(١١)</sup> ذلك مع غيرِ هذه الأقسامِ الثلاثةِ مِنْ أسماءِ المكانِ؛ كصليتُ في المسجدِ، وأقمتُ في الدارِ.

وأما نحو قولهم دخلتُ الدارَ؛ فمَنْصُوبٌ على المفعولِ بِهِ توسعًا.

وشذَّ قولهم هُوَ مَنِّي مَقْعَدَ القابِلَةِ وَمَرْجَرَ الكَلْبِ إن قُدِّرَ عاملُهُ مُستَقَرًّا أو نحوه، فإنَّ قُدِّرَ قعدَ في المَقْعَدِ، وَرَجَرَ في المَرْجَرِ، فلا شذوذَ<sup>(١٢)</sup>.

وما أفهمه كلامُهُ من أنَّ المُفِيدَ<sup>(١٣)</sup> لِلْمَقْدَارِ قِسْمٌ مِنَ المُبْهَمِ هو مذهبُ الجُمهورِ؛ نظرًا إلى أنَّه لا يختصُّ بِبُقْعَةٍ مُعَيَّنَةٍ، وبعضُهُمْ<sup>(١٤)</sup> جعله قَسِيمًا لَهُ؛ / ٧٤ أ / نظرًا إلى أنَّه دالٌّ على كميَّةٍ مُعَيَّنَةٍ، وهو ظاهرُ عبارةِ الشذور<sup>(١٥)</sup>.

(١٠) فرسخ الطريق: ثلاثة أميال هاشمية أو اثنا عشر ألف ذراع، والفرسخ: السكون والساعة والراحة. والبريد: فرسخان أو اثنا عشر ميلًا (انظر: القاموس المحيط لأفرسخ/ برد).

(١١) في ق ود: قمت.

(١٢) في ق: ضرني.

(١٣) في ق وب: يتعين.

(١٤) انظر: الكتاب ١/ ٤١٢-٤١٦، وشرح الكافية ١/ ٣٠٣، وارتشاف الضرب ٣/ ١٤٣٩.

(١٥) في ق: القيد.

(١٦) منهم أبو علي الشلوين وأبو حيان (انظر: ارتشاف الضرب ٣/ ١٤٣٠، وشرح ابن عقيل ١/ ٤٨٥، وشرح الأشموني ٢/ ١٣٠).

(١٧) انظر: شرح شذور الذهب ص ٣٠٨.

وما أفهمه<sup>(١)</sup> أيضاً من أن ما صيغ من مصدرٍ عامِلِه قِسْمٌ مِنَ السُّبْهَمِ مُخَالِفٌ لَهَا فِي الْأَوْضَحِ وَالْجَامِعِ وَالشُّذُورِ<sup>(٢)</sup> مِنْ أَنَّهُ قَسِيمٌ لَهُ لَا قِسْمٌ مِنْهُ، وَهُوَ ظَاهِرٌ كَلَامِ ابْنِ مَالِكٍ فِي شَرْحِ الْكَافِيَةِ<sup>(٣)</sup>، وَصَحَّحَهُ أَبُو حَيَّانَ<sup>(٤)</sup>، وَيُمْكِنُ حَمْلُ مَا فِي الْأَلْفِيَةِ<sup>(٥)</sup> عَلَيْهِ.

[حذفُ ناصِبِ الْمَفْعُولِ فِيهِ]

وقد يُحذفُ ناصِبُ الْمَفْعُولِ فِيهِ:

جوازاً لِلدَّلِيلِ؛ كَقَوْلِكَ: يَوْمَ الْجُمُعَةِ لَمَنْ قَالَ: مَتَى صُمْتَ؟

ووجوباً؛ كما إذا وَقَعَ صِفَةٌ أَوْ صِلَةٌ أَوْ خَبَرٌ أَوْ حَالاً<sup>(٦)</sup>.

[خامساً: المفعول معه]<sup>(٧)</sup>

والخامسُ مِنَ الْمَفَاعِيلِ الْمَفْعُولُ مَعَهُ؛ أَي: الَّذِي يُفَعَّلُ مَعَهُ فِعْلٌ. وَأَخَرَهُ لِلْخِلَافِ فِي كَوْنِهِ قِيَاسِيّاً دُونَ غَيْرِهِ، وَلَوْ صَوَّلَ الْعَامِلُ إِلَيْهِ بِوَاسِطَةِ الْوَائِدِ دُونَ غَيْرِهِ، وَلَمْ يَقَعْ فِي الْقِرَآنِ يَبْقِيَانِ.

(١) في ع: أفهم.

(٢) انظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ٢/٢٣٧، والجامع الصغير في النحو ص ١١١، وشرح شذور الذهب ص ٣٠٩.

(٣) انظر: شرح الكافية الشافية ١/٣٠٣.

(٤) انظر: ارتشاف الضرب ٣/١٤٣٩-١٤٤٠.

(٥) يقول ابن مالك:

يَقْبَلُهُ الْمَكَّانُ إِلَّا مُبْنُهُمَا      وَكُلُّ وَقْتٍ قَابِلٌ ذَاكَ، وَمَا

نَحْوُ الْجِهَاتِ وَالْمَقَادِيرِ، وَمَا      صَيَغَ مِنَ الْمَصْدَرِ كَمَرَمَى مِنْ رَمَى

(انظر: شرح ابن عقيل ١/٣٨٣-٤٨٤).

(٦) مثال وقوعه صفة: مررتُ بطائرٍ فوقَ غُضَنِ، ومثال الصلة: رأيتُ الذي عندك، ومثال الخبر: زيدٌ عندك، ومثال الحال: رأيتُ الهلالَ بين السحابِ.

(٧) قال ابن هشام في قطر الندى: «والمفعول معه؛ وهو اسمٌ فَضْلَةٌ بعد واوٍ أُرِيدَ بِهَا التَّنْصِيصُ عَلَى الْمَعْيَةِ مَسْبُوقَةٌ بِفِعْلٍ أَوْ مَا فِيهِ حُرُوفُهُ وَمَعْنَاهُ، كَسَرْتُ وَالنَّيْلَ، وَأَنَا سَائِرُ وَالنَّيْلَ». (انظر: شرح قطر الندى ص ٢٣١).

[ضابطُهُ]

وهو<sup>(١)</sup> اسمٌ فَضْلَةٌ وَقَعَ بَعْدَ وَائٍ أُرِيدَ بِهَا التَّنْصِيصُ عَلَى الْمَعْيَةِ، حَالَةٌ كَوْنِهَا مَسْبُوقَةٌ بِفِعْلٍ وَلَوْ تَقْدِيرًا، أَوْ اسْمٌ مُشْتَمِلٌ عَلَى مَا فِيهِ حُرُوفُهُ؛ أَي: الْفِعْلُ وَمَعْنَاهُ. فَلَاوُلُ كَسَرْتُ وَالنَّيْلَ، وَالثَّانِي أَنَا سَائِرُ وَالنَّيْلَ، وَالنَّاقَةُ مَتْرُوكَةٌ وَفَصِيلُهَا<sup>(٢)</sup>.

[محترزاتُ التعريفِ]

فخرجَ بِالاسْمِ غَيْرُهُ؛ نَحْوُ:

١٧٥- لَا تَسْنَهُ عَنْ خُلُقٍ وَتَأْتِي مِثْلُهُ .....<sup>(٣)</sup>

بِنَاءً<sup>(٤)</sup> عَلَى أَنَّ الْمُؤَوَّلَ مِنْ أَنَّ وَالْفِعْلَ لَا يُسَمَّى مَفْعُولاً مَعَهُ.

وَبِالْفَضْلَةِ الْعُمْدَةُ<sup>(٥)</sup>؛ نَحْوُ: اشْتَرَكَ زَيْدٌ وَعَمْرُو.

وَبِالْبَعْدِيَّةِ<sup>(٦)</sup> بَقِيَّةُ الْمَفَاعِيلِ، وَبِجُرُورٍ مَعَ وَبَاءِ الْمُصَاحِبَةِ؛ نَحْوُ: جِئْتُكَ مَعَ زَيْدٍ، وَبَعْتُكَ الْعَبْدَ بِثِيَابِهِ، وَإِنْ أَفَادَ الْمَعْيَةَ.

وَنَحْوُ: مَزَجْتُ عَسَلًا وَمَاءً؛ إِذِ الْوَائِدُ فِيهِ لِلْعَطْفِ، وَالْمَعْيَةُ أُسْتُفِيدَتْ مِنَ الْعَامِلِ، وَمَعْنَاهَا مُشَارَكَةٌ مَا بَعْدَهَا لَهَا قَبْلُهَا فِي الْعَامِلِ فِي وَقْتٍ وَاحِدٍ.

(١) في ق: هو.

(٢) انظر: الكتاب ١/٢٩٧-٢٩٨، والمساعد على تسهيل الفوائد ١/٥٣٩.

(٣) صدر بيت من الكامل لأبي الأسود الدؤلي في ديوانه ص ٤٠٤، وشرح التصريح ٢/٢٣٨، ونُسب إلى غيره في

الكتاب ٣/٤٢، وخزانة الأدب ٨/٥٦٤، وعجزة: عاژ عليك إذا فعلت عظيم.

والشاهد فيه: (وتأتي) حيث جاءت واو المعية في الفعل المضارع المنصوب بأن مُضْمَرَةٌ وَجُوبًا.

(٤) سقطت بناء من ق.

(٥) قبلها في ب: ذا.

(٦) في ع: وبالمعية.

وبما<sup>(١)</sup> بعدها نحو: كل رجلٍ وضيعته؛ لعدم سبق شيءٍ من ذلك، ونحو: هذا لك وأباك، فلا<sup>(٢)</sup> يُتكلَّم به<sup>(٣)</sup>، خلافاً لأبي علي<sup>(٤)</sup>؛ لعدم حروف<sup>(٥)</sup> الفعل، وإن كان فيه معنى أُنْبَهَ وأُشِيرَ واستقرَّ<sup>(٦)</sup>.

قال بعض العلماء<sup>(٧)</sup>: وإنما لم يُقدَّر الفعل فيه كما قدَّروه في: ما لك وزيداً؟ حيثُ / ٧٤ ب / أو جُوباً فيه النصب على المفعول معه؛ لقوة الداعي إلى تقدير الفعل في: ما لك وزيداً؟ بسبب تقدُّم ما الاستفهامية التي هي بالأفعالِ الأولى، وتأخُّر الجارِّ والمجرور؛ لاقتضائه ما يتعلَّق به وجوباً، بخلاف هذا لك وأباك؛ فإنَّه ليس فيه إلَّا دافع واحد، وهو تأخُّر الجارِّ والمجرور فافترقا هـ.

[أحوال المفعول معه]<sup>(٨)</sup>

ثمَّ الاسمُ الصالحُ لكونه مفعولاً معه له ثلاث حالات؛ وإليها أشار بقوله:

١ / وقد يجب: أي النصب على المفعول معه؛ لمانع يمنع من العطف:

أ . معنوياً كان؛ كقولك<sup>(٩)</sup> لَمَن يَنْهَى عن القبيح ويأتيه: لا تنه عن القبيح وإتيانه، فلو عطفَ لكانَ المعنى: لا تنه عن القبيح وعن إتيانه، وهو<sup>(١٠)</sup> خلافَ المعنى المراد<sup>(١١)</sup>، بل فيه الأمرُ بتقرير القبيح وإتيانه. ومثله: مات زيدٌ وطلوعُ الشمسِ، واستوى الماءُ والخشبة<sup>(١٢)</sup>.

ب. أو صناعياً؛ ومنه: قمتُ وزيداً، ومررتُ بك وزيداً، فلو عطفَ لَلزَمَ في الأول<sup>(١٣)</sup> العطفُ على الضميرِ المرفوعِ المتَّصلِ من غيرِ توكيدهِ بضميرٍ مُنفصلٍ أو فاصلٍ ما، وفي الثاني العطفُ على الضميرِ المجرورِ من غيرِ إعادةِ الخافضِ؛ وذلك لا يجوزُ على الأصح<sup>(١٤)</sup> من القولين فيها، ويرجعُ النصبُ على القولِ الآخر<sup>(١٥)</sup>.

٢ / ويرجعُ في نحو: كن أنتَ وزيداً كالآخِ، من جهةِ المعنى؛ إذ لو عطفَ زيدٌ على ما قبله لكانَ الأمرُ مُتوجِّهاً إليه أيضاً، وأنتَ لا تريدُ أن تأمره، وإنما تريدُ أن تأمرَ مخاطبك بأن يكونَ معه كالآخِ؛ كذا في الشرح<sup>(١٦)</sup>. قلتُ: مُقتضى هذا التعليلِ وجوبُ النصبِ<sup>(١٧)</sup> لا رُجائيته<sup>(١٨)</sup>.

(١) في الأصل كقوله، والمثبت من باقي النسخ.

(٢) في ق: فهو.

(٣) بعدها في ب: به.

(٤) استوى هنا بمعنى ارتفع، ولو كانت بمعنى استقام لما امتنع العطف. (انظر: حاشية الحمصي ٩٦/٢).

(٥) في ق: الأولى.

(٦) في ق: بدون.

(٧) هذا رأي البصريين خلافاً للكوفيين الذين أجازوا العطف على الضمير المجرور أو المرفوع دون فاصل أو إعادة للخافض. (انظر: الإنصاف في مسائل الخلاف، المسائلان ٦٥ و٦٦، ٤٦٣-٤٧٧، وارتشاف الضرب ٣/١٨٧).

(٨) أي: قول الكوفيين.

(٩) في ب ود: زيداً.

(١٠) انظر: شرح قطر الندى ص ٢٣٣.

(١١) لأن رجحان النصب يعني جواز العطف أيضاً، وقبول العطف يفسد المعنى بدليل قوله في المثال كن أنت وزيداً كالآخِ فلو جاز العطف لقليل كالأخوين.

(١٢) في ق وب وس ود: رجحانه.

(١) في ق: وما.

(٢) في ق وب: ولا.

(٣) لأنَّ سبويه يرى بأنَّ العامل المعنوي - كحرف التشبيه واسم الإشارة والجار والمجرور - لا ينصب المفعول معه. (انظر: الكتاب ١/٣٠٧، ٣١٠).

(٤) هو الفارسي، حيث أجازَه مستنداً بقول الشاعر: هذا ردائي مطوياً وسربالاً، وأجيب بأنَّ العامل في سربالاً مطوياً. (انظر: شرح التسهيل ٢/١٧٣، وارتشاف الضرب ٣/١٤٨٤، وشرح التصريح ١/٣٤٣، وجمع الهوامع ٢/١٧٧).

(٥) في ق: حرف.

(٦) (ها) حرف تنبيه ومعناه أنْبه، و(ذا) اسم إشارة ومعناه أشير، (لك) شبه جملة فهي مرتبطة باستقر. (انظر: حاشية الحمصي ٢/٩٥).

(٧) هو خالد الأزهرى. (انظر: شرح التصريح ١/٣٤٥، وحاشية الحمصي ٢/٩٥).

(٨) قال ابن هشام في قطر الندى: «وقد يجب النصب كقولك: لا تنه عن القبيح وإتيانه، ومنه: قمتُ وزيداً ومررت بك وزيداً، على الأصح فيها، ويرجع في نحو قولك: كن أنتَ وزيداً كالآخِ، ويضعفُ في نحو: قام زيدٌ وعمروٌ». (انظر: شرح قطر الندى ص ٢٣٢).



وبتقدير جواز الرفع بالعطف<sup>(١)</sup>، فظاهر كلامه أنه من عطف المفردات. وفيه نظر؛ إذ شرط عطف المفرد على مثله صلاحية المعطوف أو ما في معناه لباشرة العامل، وهو هنا غير صالح لذلك<sup>(٢)</sup>؛ إذ لو باشره للزم أن يكون فعل الأمر رافعاً للظاهر، وهو ممتنع؛ ولهذا قدر ابن مالك<sup>(٣)</sup> في نحو: ﴿أَتَكُنْ أَنْتَ / أَوْ ذَرَجَكَ الْجَنَّةَ﴾<sup>(٤)</sup> فعلاً محذوفاً؛ أي: وَلَيْسَ كُنْ، وأقره عليه في المغني<sup>(٥)</sup>، بل تابعه عليه في الأوضح<sup>(٦)</sup>. وأفهم قوله كالأخ أن ما بعد المفعول معه بحسب ما قبله فقط؛ فلا يجوز كالأخوين.

٣/ ويضعف<sup>(٧)</sup> في نحو: قام زيد وعمر؛ لأن العطف هو الأصل، وقد أمكن بلا ضعف، ومثله: ما أنت وزيداً؟ وكيف أنت وقصة من تريد؟ والنصب يكون<sup>(٨)</sup> فيها بتكون<sup>(٩)</sup> مضمرة وليست ناقصة<sup>(١٠)</sup>.

(١) فيقال: كُنْ أَنْتَ وَزَيْدٌ كَالْأَخِ.

(٢) في ع: كذلك.

(٣) انظر: شرح التسهيل ٢٢٩/٣.

(٤) سورة البقرة من الآية ٣٥، وسورة الأعراف من الآية ١٩. وتمام آية البقرة ﴿وَقُلْنَا يَتَذَكَّرْ أَنْتَ وَذَرَجَكَ الْجَنَّةَ وَكَلَّا مِنْهَا رَعْدًا حَيْثُ شِئْنَا وَلَا نَقْرَبُ هَٰذِهِ الشَّجَرَةَ فَتَكُونًا مِنَ الظَّالِمِينَ﴾، وتمام آية الأعراف ﴿وَيَتَذَكَّرْ أَنْتَ وَذَرَجَكَ الْجَنَّةَ فَكَلَّا مِنْ حَيْثُ شِئْنَا وَلَا نَقْرَبُ هَٰذِهِ الشَّجَرَةَ فَتَكُونًا مِنَ الظَّالِمِينَ﴾.

(٥) انظر: مغني اللبيب ص ٧٥٤.

(٦) انظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ٣٩٧/٣.

(٧) أي: يضعف النصب على أنه المفعول معه مع جوازه، وذلك إذا تقدم على الواو جملة متضمنة معنى الفعل، وجاء بعد الواو اسم لا يتعدى عليه العطف نحو: ما أنت وزيد؟ (انظر: الكتاب ٣٠٩/١-٣١٠).

(٨) سقطت يكون من ع وس ود.

(٩) في ق وب: والنصب فيها بكان.

(١٠) وهذا اختيار أبي علي الفارسي والشلوين، وخالفهم أبو حيان فرأى أنها (كان) الناقصة، و(كيف)، و(ما) في محل نصب خبرها مقدماً. (انظر: ارتشاف الضرب ١٤٨٩/٣).

والأصح<sup>(١)</sup> أن عاملة ما سبقه<sup>(٢)</sup> من فعل أو ما في معناه، وأنه مقيس<sup>(٣)</sup>، وأنه لا يتقدم على المصاحب<sup>(٤)</sup>.

[الحال]<sup>(٥)</sup>

ولما انتهى الكلام على المفاعيل، أخذ يتكلم على بقية المنصوبات، مبتدئاً بالحال، فقال: الحال يُذكر ويُؤنث لفظاً ومعنى<sup>(٦)</sup>، وهو الأفصح<sup>(٧)</sup>.

[أنواع الحال]

وهي نوعان:

■ مؤكدة؛ وستأتي<sup>(٨)</sup>.

(١) اختلف النحاة في ناصب المفعول معه على أقوال:

١ - ناصبه هو ما تقدمه من فعل وشبهه، وهو الذي صححه هنا، وعليه الجمهور.

٢ - ناصبه هو الواو لأنها مختصة بالاسم فعملت فيه، وهو قول الجرجاني وقد رد عليه.

٣ - ناصبه هو فعل مضمير بعد الواو، وعليه الزجاج.

٤ - ناصبه هو المخالفة، وهو عامل معنوي، ونسب إلى بعض الكوفيين.

(انظر: المقتصد ١/٦٥٩-٦٦١، وشرح التسهيل ٢/١٧٣-١٧٥، وارتشاف الضرب ٣/١٤٨٤، والجنى

الداني ١٥٥-١٥٦، وجمع الهوامع ٢/١٧٦-١٧٨).

(٢) في ع: سبق.

(٣) في المسألة خلاف لبعض النحاة اقتصر فيه على السماع، والجمهور على أنه قياسي. (انظر: جمع الهوامع ٢/١٧٥).

(٤) في المسألة خلاف أيضاً فمنع الجمهور تقدم المفعول معه على عامله ولا مصاحبه، خلافاً لابن جني الذي أجاز تقدم مصاحبه عليه، نحو: استوى والحشبة الماء، ومنه قول الشاعر: عليك ورحمك الله السلام. (انظر:

الخصائص ٢/٣٨٣، وشرح الأشموني ٢/١٣٧، وجمع الهوامع ٢/١٧٨-١٧٩).

(٥) قال ابن هشام في قطر الندى: «باب الحال، وهو: وصف فضلة يقع في جواب كيف كضربت اللص مكتوفاً، وشرطها التكثير». (انظر: شرح قطر الندى ص ٢٣٤-٢٣٥).

(٦) قال ابن منظور: الحال: كنية الإنسان، وهو ما كان عليه من خير أو شر، يُذكر ويُؤنث، والجمع أحوال، وأحولة... يُقال حال فلان حسنة وحسن، والواحدة حالة، يُقال: هو بحالة سوء، فمن ذكر الحال جمعه أحوالاً، ومن أنه جمعه حالات. (انظر: لسان العرب-حول).

(٧) في ق: الأصح.

(٨) انظر: ص ٣١٢ من هذا الكتاب.

▪ ومُؤَسَّسَةٌ؛ وهي ما لا يُستفادُ معناها بدونِ ذِكْرِها. وإليها أشارَ بقولِهِ: وهو وَصَفُ؛ ولو تقديراً، فَضْلَةٌ - أي: ليسَ<sup>(١)</sup> أحدُ جُزْئِي الكلامِ - يقعُ في جوابِ كَيْفَ.

[محترزاتُ التعريفِ]

فخرجَ بالفضلةِ نحو: القائمُ زيدٌ، وزيدٌ قائمٌ، وبما بعدها نعتُها؛ نحو: رأيتُ رجلاً فاضلاً، والتمييزُ؛ نحو: لله درُّه فارساً؛ لعدمِ صلاحيتها لذلك<sup>(٢)</sup>.

[الحالُ مُشتَقَّةٌ مُنتَقِلَةٌ]

والغالبُ في الحالِ أن تكونَ مُنتَقِلَةٌ - أي: غيرَ لازِمةٍ لصاحبها - مُشتَقَّةٌ مِنَ المصدرِ؛ للدلالةِ على مُتَّصِفٍ بِها.

[أنواعُ صاحبِ الحالِ]

وتأتي من:

أ. الفاعلُ؛ كجاءَ زيدٌ راكباً.

ب. ومن المفعولِ؛ كضربتُ اللصَّ مكتوفاً.

ج. ومنهما معاً؛ نحو: لقيتهُ راكِبَيْنِ.

د. ومن المُضَافِ إليه إنَّ<sup>(٣)</sup> كانَ المُضَافُ بعضُهُ؛ نحو: ﴿وَنَزَعْنَا مَا فِي صُدُورِهِمْ مِّنْ غَلِيٍّ إِخْوَانًا﴾<sup>(٤)</sup>، أو كانَ كـبعضِهِ في صحَّةٍ حذفِهِ والاعتناءُ عنه بالمُضَافِ إليه؛ نحو: ﴿أَنِ اتَّبَعَ مَلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا﴾<sup>(٥)</sup>، أو كانَ عامِلاً في الحالِ عملَ الفعلِ؛ نحو: ﴿إِلَى اللَّهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا﴾<sup>(٦)</sup>.

(١) في ق وس ود: ليست.

(٢) أي: للوقوع في جواب كَيْفَ.

(٣) في ق: إذا.

(٤) سورة الحجر، من الآية ٤٧. وهي بتمامها ﴿وَنَزَعْنَا مَا فِي صُدُورِهِمْ مِّنْ غَلِيٍّ إِخْوَانًا عَلَىٰ سُرُرٍ مُّتَقَابِلِينَ﴾.

(٥) سورة النحل، من الآية ١٢٣. وهي بتمامها ﴿ثُمَّ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ أَنِ اتَّبِعْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا وَمَا كَانَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾.

(٦) سورة يونس، من الآية ٤. وهي بتمامها ﴿إِلَى اللَّهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا وَعَدَ اللَّهُ حَقًّا إِنَّهُ يَبْدَأُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ لِيَجْزِيَ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ بِالْقِسْطِ وَالَّذِينَ كَفَرُوا لَهُمْ شَرَابٌ يَنْ حَمِيمٍ وَعَذَابٌ أَلِيمٌ مَا كَانُوا يَكْفُرُونَ﴾.

## [الأصلُ تنكيرُ الحالِ]

والحالُ شرطُها - مِن حيثُ هيَ - التنكيرُ؛ خلافاً / ٧٥ ب / ليونسَ والبغداديين<sup>(١)</sup> مُطلقاً، وللكوفيين<sup>(٢)</sup> فيما تضمَّنَ معنى الشرطِ<sup>(٣)</sup>، وإنَّما شرطُ ذلكَ؛ لأنَّ المقصودَ بِها<sup>(٤)</sup> بيانُ هيئَةٍ<sup>(٥)</sup> صاحبِها - أي: كَيْفِيَّةٌ وقوْعُ الفعلِ مِنْهُ أو عَلَيْهِ - وذلكَ حاصلٌ بلفظِ التنكيرِ فلا حاجةَ إلى تعريفِها<sup>(٦)</sup>؛ صوناً للفظِ عن الزيادةِ والخروجِ عن الأصلِ لِغيرِ غرضٍ.

[تأويلُ الحالِ المعرفةِ إلى نكرةٍ]

وقد يَقَعُ<sup>(٧)</sup> بلفظِ المعرفةِ فيؤوَّلُ<sup>(٨)</sup> بنكرةٍ، مُحَافِظَةً على ما استقرَّ لها مِن لزومِ التنكيرِ؛ نحو: اجتهدْ وحدَكَ أي: مُنفِرداً، وادخلوا الأوَّلَ فالأوَّلَ أي: مُرتَّبَيْنِ.

[شروطُ صاحبِ الحالِ]<sup>(٩)</sup>

وشرطُ صاحبِها - وهو مِن الحالِ وصفٌ لَهُ في المَعْنَى -:

١ / التعريفُ؛ لأنَّه مُخَبَّرٌ عَنْهُ بِها في المَعْنَى، والأصلُ فيه التعريفُ.

(١) نحو: جاءَ زيدٌ الراكِبَ، فحملوها على قولهم: ادخلوا الأوَّلَ فالأوَّلَ. (انظر: ارتشاف الضرب ١٥٦٢/٣،

وشرح ابن عقيلاً ٥٢٤/١، وشرح الأشموني ١٧٢/٢، ومعجم الهوامع ٢٣٠/٢).

(٢) في ب وس: والكوفيين.

(٣) نحو: عبدُ الله المُحسِنُ أَفْضَلُ مِنْهُ المَسِيءُ، والنقادير: إذا أَحْسَنَ أَفْضَلُ مِنْهُ إِذَا أَسَاءَ. (انظر: شرح ابن عقيلاً ١

/ ٥٢٤، وشرح التصريح ٣٧٤/١، ومعجم الهوامع ٢٣٠/٢).

(٤) في ع: منها.

(٥) في ع: لهيئة.

(٦) في ق وب وس ود: لتعريفها.

(٧) في ب: تقع.

(٨) في باقي النسخ: فتؤول.

(٩) قال ابن هشام في قطر الندى: «وشرطُ صاحبها: التعريفُ أو التخصيصُ أو التعميمُ أو التأخيرُ، نحو: ﴿

خُشَعَا أَبْصَرُهُمْ يَخْرُجُونَ﴾، ﴿فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَاءٌ لِلنَّاسِ لِئَالِيَن﴾، ﴿وَمَا أَهْلَكْنَا مِن قَرْيَةٍ إِلَّا هَا مُنْذِرُونَ﴾، لمية

موجِشاً طُلُلاً». (انظر: شرح قطر الندى ص ٢٣٦).

٢ / أو ما يقوم مقامه من المُسَوِّغَاتِ في إيضاح المَعْنَى؛ وهو:

أ . إما التخصيص بوصفٍ أو إضافة أو بمعمولٍ غير مُضافٍ إليه.

ب . أو التعميم؛ بأن يتلو نفيًا أو شبهة من نهي أو استفهام.

ج . أو التأخير؛ بأن يتأخر عن الحال.

فالأوّل نحو: ﴿خُشَعًا أَبْصَرُهُمْ يَخْرُجُونَ﴾<sup>(١)</sup>؛ فخاشعاً حالٌ من ضمير الفاعل في يخرجون، وهو أعرفُ المعارف.

والثاني نحو: ﴿فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَاءٌ لِلنَّسَائِلِينَ﴾<sup>(٢)</sup>؛ فسواءٌ حالٌ من أربعةٍ لا اختصاصها بالإضافة. ومنه قوله:

١٧٦ - نَجِيتُ يَا رَبِّ نوحاً واستجبتَ لَهُ في فُلِكَ ماخِرٍ في السِّمِّ مشحوناً<sup>(٣)</sup> وقولك<sup>(٤)</sup>: عَجِبْتُ مِنْ ضَرْبٍ أَخْوَكَ شديداً<sup>(٥)</sup>.

والثالثُ نحو: ﴿وَمَا أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْيَةٍ إِلَّا هَا مُنْذِرُونَ﴾<sup>(٦)</sup>؛ فجملةٌ لها مُنْذِرُونَ حالٌ من قرية؛ لوقوعها في سياقِ النفي، ونحو:

(١) سورة القمر، من الآية ٧. وهي بتمامها ﴿خُشَعًا أَبْصَرُهُمْ يَخْرُجُونَ مِنَ الْأُنْدَادِ كَأَنَّهُمْ جَرَادٌ مُنتَشِرٌ﴾، قرأ ابن عباس وابن جبير ومجاهد والجدري وأبو عمرو زحمة والكسائي ويعقوب وخلف (خاشعاً)، وقرأها الباقون (خُشَعًا) - كجمع تكسير - وقرأها أبي وابن مسعود (خاشعاً). (انظر: تفسير البحر المحیط ١٧٣/٨، وإتحاف فضلاء البشر ص ٥٢٤).

(٢) سورة فصلت، من الآية ١٠. وهي بتمامها ﴿وَجَعَلْ فِيهَا رَوْسًى مِنْ فَوْقِهَا وَبَنَرَكَ فِيهَا وَقَدَّرَ فِيهَا أَقْرَبَتَهَا فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَاءً لِلنَّسَائِلِينَ﴾.

(٣) البيت من البسيط بلا نسبة وقد ورد في شرح التسهيل ٢٤٨/٢، وشرح الأشموني ٢٤٧/١، والمقاصد النحوية ١٤٩/٣.

اللغة: الفلك السفينة، والمخير: من غرت السفينة إذا شقت الماء فسمعت لها صوتاً.

والشاهد فيه: قوله (مشحوناً) حيث جاءت حالاً من فلك وهي نكرة قد خُصِّصَتْ بالوصف ماخِر.

(٤) وموطن التمثيل هنا مجيء شديداً حالاً من ضربٍ وهي نكرة خُصِّصَتْ بمعمولها أخوك وهو فاعل لها.

(٥) في ق: عَجِبْتُ مِنْ ضَرْبِكَ أَخِيكَ شديداً.

(٦) سورة الشعراء، الآية ٢٠٨.

١٧٧ -

لا يَبِغُ<sup>(١)</sup> امرؤٌ على امرئٍ مُستسهلاً<sup>(٢)</sup> .....

وقوله:

١٧٨ - يا صاحٍ هل حُمَّ عيشٌ باقياً فترى  
لنفسك العذرَ في إبعادِها الأَمْلاً؟<sup>(٣)</sup>  
والرابعُ نحو:

١٧٩ - لِمَيَّةٍ مُوحِشاً طَلَلُ  
يَلُوحُ كَأَنَّهُ خِلَلُ<sup>(٤)</sup>

(١) في الأصل يبغي، والمثبت من باقي النسخ.

(٢) هذا جزء بيت من ألفية ابن مالك والبيت بتمامه:

يَنْ بَعْدَ نَفْيٍ أَوْ مَضَاهِيهِ، كَلَّا  
يَبِغُ امْرُؤٌ عَلَى امْرِئٍ مُسْتَهْلًا

وموطن التمثيل: (مستسهلاً) حيث جاءت حالاً من (امرؤ) وهي نكرة، وقد سَوَّغَ ذلك تخصيصها بوقوعها في سياق نهي وهو شبه نفي.

(٣) سقط عجز البيت من ق وب وس ود.

(٤) البيت من البسيط لرجل من طيء في شرح عمدة الحفاظ ص ٤٢٣، والمقاصد النحوية ١٥٣/٣، والدرر اللوامع على همع الهوامع ٦/٤، وبلا نسبة في أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ٣١٦/٢.

اللغة: حُمَّ قُدِّرَ وهَيَّئ، والعيش الحياة، صاحٍ منادى مرخم أصله: صاحبي، فالشاعر هنا يلوم على مخاطبه تكالبه على الدنيا مع أنها فانية، فلا استفهام هنا إنكاري.

والشاهد فيه: في قوله (باقياً) حيث جاءت حالاً من عيش وهي نكرة، لكنها عاتمة لوقوعها في سياق استفهام.

(٥) البيت من مجزوء الوافر لكثير عزة في ديوانه ص ٥٠٦، والكتاب ١٢٣/٢، وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ٣١٠/٢، وخزانة الأدب ٢١١/٣.

اللغة: طَلَلٌ ما بقي مرتفعاً وشاخصاً من آثار الديار، موحشاً خالياً من أهله فصار سكناً للوحوش، خِلَلٌ جمع خِلَّةٍ، وهي بطانة تغشى بها أجفان السيوف.

والشاهد فيه: (موحشاً) حيث جاءت حالاً من (طلل)، وهي نكرة سَوَّغَ مجيء الحال منها كونها متأخرة عن لفظ الحال. وقد اعتبر محمد محيي الدين رحمه الله أنَّ صاحب الحال هنا (طلل) مسوَّغة بالوصف (بلوح) لا بتقديم الحال، ثم إنَّ (طلل) مبتدأ.

ولم يُجْزِ مجيء الحال من المبتدأ إلا سيويه، فجاء البيت شاهداً لسيويه.

## [تَقْدُّمُهَا]

ويجوزُ \*تَقْدُّمُهَا\* على صاحبِها إلاً لمانع<sup>(١)</sup>، وكذا على عاملِها؛ إذا كانَ فعلاً مُتَصَرِّفاً أو صفةً تُشَبِّهُهُ إلاً لمانعٍ أيضاً<sup>(٢)</sup>، وقد يجبُ في<sup>(٣)</sup> ذلك \*<sup>(٤)</sup>

(١) في ق: تقديمها.

(٢) للحال مع صاحبها ثلاث حالات:

١ - جواز تقديمها على صاحبها، نحو: جاء زيدٌ ضاحكاً، وجاء ضاحكاً زيدٌ.

٢ - امتناع تقديمها، وذلك إذا وُجد مانع يمنع تقدُّمَ الحال على صاحبها، كأن يكون صاحبها مجروراً بالإضافة، نحو: عرفتُ قيامَ هندٍ مسرعةً، أو أن يكون صاحبها منصوباً بكان أو ليت أو لعل أو فعل تعجب، نحو: ما أجمل هنداً مسرعةً!

٣ - وجوب تقديمها على صاحبها، إذا كان مضافاً إلى ضميرها، نحو جاء متقاداً لعمرو صاحبه (انظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ٣/٣١٨-٣١٩، وارتشاف الضرب ٣/١٥٧٨-١٥٧٩، وجمع الهوامع ٢/٢٣٥-٢٣٧).

(٣) للحال مع عاملها ثلاث حالات:

١ - جواز تقديمها على العامل إن كان فعلاً متصرفاً أو صفةً تشبهه، ولم تنطبق عليه شروط الوجوب أو الامتناع، كقوله تعالى: ﴿حُشَعًا أَبْصَرُهُمْ يَخْرُجُونَ﴾ - القمر: ٧ -.

٢ - امتناع تقديمها على العامل وذلك في عدة صور منها:

أ - أن يكون العامل فعلاً غير متصرف، نحو: ما أحسن هنداً متجدة!

ب - أن يكون العامل مصدرًا، نحو: يعجني ركوب الفرس مُسرَّجاً!

ت - أن يكون العامل متصلاً بلام ابتداء أو لام القسم، نحو: لأصبرُ محْتَسِباً؛ والله لأقومنَّ طائِعاً.

٣ - وجوب تقديمها على العامل وذلك إذا كان العامل أفعال التفضيل واقتضى حالين، أو كان الحال من ألفاظ الصدارة؛ نحو: زيدٌ مفرداً أنفع من عمرو مُعاناً، وكيف جاء زيدٌ؟.

(انظر: ارتشاف الضرب ٣/١٥٨٢-١٥٨٣، وشرح الأشموني ٢/١٨٢-١٨٣، وجمع الهوامع ٢/٢٣٧-٢٤٠).

(٤) سقطت في من ع وب وس.

(٥) ما بين النجمتين ساقط من د.

فمُوجِشاً حالٌ من طللٌ الذي هو صاحبها، وسَوَّجَ مجيء الحالِ مِنْهُ تأخُّرُهُ عَنْهَا، أو الوصفُ، أو هما. وقيل: حالٌ مِنَ الضمير<sup>(١)</sup> في لَمِيَّةٍ؛ وحيثُذ / ٧٦ / لا يكونُ من قبيل<sup>(٢)</sup> تأخير<sup>(٣)</sup> الحالِ عَنْ صاحبِها<sup>(٤)</sup>. والقولانِ مبنيان على جوازِ الاختلافِ بَيْنَ عاملِ الحالِ وصاحبِها<sup>(٥)</sup>، وصَحَّحَهُ في الجامع<sup>(٦)</sup>، والمشهورُ المنع<sup>(٧)</sup>.

٣ / وقد يَقَعُ صاحبُها نكرةً مِنْ غَيْرِ مُسَوَّجٍ، ومنهُ الحديثُ: «وَصَلَّى وَرَاءَهُ رِجَالٌ قِيَاماً»<sup>(٨)</sup>؛ فلا<sup>(٩)</sup> يُقَاسُ عليه عندَ الخليلِ ويونس<sup>(١٠)</sup>.

(١) في الأصل ضمير، والمثبت من ع وب وس.

(٢) في ع: قيل.

(٣) في ب: تأخر.

(٤) هذه العبارة لا تستقيم إلا بحذف (لا) في قولهِ: وحيثُذ لا يكون، فلعله وهم من النسخ. (انظر: حاشية الحمصي ٢/١٠٠).

(٥) في ب: وصاحبها.

(٦) انظر: الجامع الصغير ص ١١٧-١٢٣ حيث لم يورد شيئاً حول هذه المسألة.

(٧) هذا رأي الجمهور وخالفهم ابن مالك حيث جَوَزَ بقلَّةٍ مجيء العامل في الحال مغايراً للعامل في صاحبها، وخرَّجَ عليه قوله تعالى: ﴿إِنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً﴾ - الأنبياء: ٩٢ - فأَمَتهُ حال وعاملها (هذه)، وصاحب الحال (أمتكم) وعامله (إن). (انظر: شرح التسهيل ٢/٢٦٩، وارتشاف الضرب ٣/١٦٠٠، وجمع الهوامع ٢/٢٤٢).

(٨) الحديث برواية عائشة أُمُّ الْمُؤْمِنِينَ أَنَّهَا قَالَتْ: صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي بَيْتِهِ، وَهُوَ سَاكٍ، فَصَلَّى جَالِسًا، وَصَلَّى وَرَاءَهُ قَوْمٌ قِيَامًا، فَأَشَارَ إِلَيْهِمْ أَنْ اجْلِسُوا، فَلَمَّا انْصَرَفَ قَالَ: إِنِّي جُعِلَ الْإِمَامُ لِيَوْمَ بِهِ، فَإِذَا رَكَعَ فَارْكَعُوا، وَإِذَا رَفَعَ فَارْفَعُوا، وَإِذَا صَلَّى جَالِسًا فَصَلُّوا جُلُوسًا. (انظر: صحيح البخاري ١/٢٤٤ برقم ٦٤٧، ٦٥٦، و سنن أبي داود ١/١٦٥، برقم ٦٥٥، ومسند أحمد ٦/٥٧، برقم ٢٤٣٤٨).

والشاهد فيه: (قياماً) وهي حال من (رجال)، وصاحب الحال نكرة غير مسوَّغة وهذا من القليل.

(٩) في ق ود: ولا.

(١٠) خلافاً لسيبويه حيث جَوَزَ بكثرة مجيء الحال من النكرة غير المسوَّغة، ومنه قولهم: عليه مائة يَبْضاً وفيها رجلٌ قائماً. (انظر: الكتاب ٢/١١٢، وارتشاف الضرب ٣/١٥٧٧، وجمع الهوامع ٢/٢٣٣).

[حذفها]

ويجوز حذفها إلا لمانع؛ ككونها:

▪ نائبة عن خبر؛ كضربي زيداً قائماً.

▪ أو جواباً؛ نحو: راكباً لمن قال: كيف جئت؟.

▪ أو منهيّاً عنها؛ نحو: ﴿لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَرَى﴾<sup>(١)</sup>.

[حذف عاملها]

ويُحذف عاملها؛ جوازاً<sup>(٢)</sup>؛ كقولك للمُساfer: راشداً مهدياً، أي: اذهب.

ووجوباً<sup>(٣)</sup>؛ كضربي زيداً قائماً، وزيدٌ أبوك عطوفاً.

[التمييز]<sup>(١)</sup>

ومن المنصوبات التمييز؛ أي: المُميّز - يكسر الياء على البناء للفاعل -، لكن اشتُهر إطلاق المصدر عليه. والتمييز والتبيين والتفسير ألفاظٌ مترادفةٌ.

[تعريفه]

وهو اسمٌ فضلةٌ نكرةٌ جامدةٌ<sup>(٢)</sup> غالباً يفسر ما إنبههم من الذوات أو النسب.

[محترزات التعريف]

فخرج بالفضلة غيرها؛ نحو: زيدٌ قائمٌ، وبالنكرة المعرفة؛ نحو: زيدٌ حسنٌ وجهه، وقد يأتي بلفظ المعرفة فيؤول بنكرة معنى<sup>(٣)</sup>؛ كقوله:

١٨٠ - ..... وطبت النفس يا قيس عن عمرو<sup>(٤)</sup>

(١) قال ابن هشام في قطر الندى: باب: والتمييز، وهو اسمٌ، فضلةٌ، نكرةٌ، جامدةٌ، مُفَسِّرٌ لما إنبههم من الذوات. (انظر: شرح قطر الندى ص ٢٣٧).

(٢) في ق وس: جامدة.

(٣) هذا على رأي الجمهور، أما الكوفيون وابن الطراوة فأجازوا مجيء التمييز معرفة ولا تأويل عندئذ، واستدلوا على ذلك بمجيئه مُعرِّفاً بآل ومضافاً إلى معرفة، نحو قول أمية بن أبي الصلت:

إلى ربح من الشيزى ملأه لباب البريل بك بالشهاد

فلباب: تمييز وهو مضاف إلى معرفة، وأوله الجمهور على أنه مفعول به بعد إسقاط حرف الجر، أما ما جاء معرِّفاً بآل فأوله النحاة على أن (آل) فيه زائدة. (انظر: شرح جمل الزجاجي ٢/ ٢٨٨، وشرح التصريح ٢/ ٣٩٤، وجمع الهوامع ٢/ ٢٦٩).

(٤) جزء بيت من الطويل لرشيد بن شهاب اليشكري مخاطباً قيس بن مسعود اليشكري في المقاصد النحوية ١/ ٥٠٢، والدرر اللوامع على جمع الهوامع ١/ ٢٤٩، وبلا نسبة في شرح عمدة الحافظ ص ١٥٣، وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ١/ ١٨١، وتام البيت:

رأيتك لئلا أن عرفت وجوهنا صددت، وطبت النفس يا قيس عن عمرو

والشاهد فيه: (وطبت النفس) حيث جاء التمييز معرفة، وهذا ضرورة عند البصريين أو مؤول بنكرة و(آل) فيه زائدة، أما الكوفيون فيرون جواز مجيء التمييز معرفة واستشهدوا بهذا البيت.

(١) سورة النساء من الآية ٤٣. وهي بتمامها ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَرَى حَتَّى تَعْلَمُوا مَا تَقُولُونَ وَلَا جُنْبًا إِلَّا عَارِي سَبِيلٍ حَتَّى تَغْتَسِلُوا وَإِنْ كُنْتُمْ مَرْضَىٰ أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِنْكُم مِّنَ الْغَائِطِ أَوْ لَمْ تَمْسِكُمُ النِّسَاءَ فَلَمْ يَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا فَامْسَحُوا بِوُجُوهِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَفُوًّا غَفُورًا﴾.

(٢) يجوز حذف عاملها إذا وجدت قرينة حالية، كقولك للمساfer: راشداً مهدياً، أي: تذهب، أو قرينة لفظية نحو: راكباً، لمن قال: كيف جئت؟ (انظر: الكتاب ١/ ٢٧٢، والمساعد على تسهيل الفوائد ٢/ ٣٧، وجمع الهوامع ٢/ ٢٦٠).

(٣) يجب إضمار عامل الحال في صور أبرزها:

أ - إن جرت مثلاً، نحو: حَظِييْنَ بناتٍ، صَليْفين كَناتٍ - هو مثل يُضرب في أمر يعسر طلب بعضه ويتيسر بعضه الآخر -.

ب - أو بيت الحال ازدياد ثمنه أو نقصانه، نحو: بعته بدرهم فصاعداً، وتصدق زيدٌ بدينارٍ فسافلاً

ج - أو نابت الحال عن خبر، نحو: ضربي زيداً قائماً.

د - أو أكثرت الحال مضمون جملة قبلها، نحو: زيد أبوك عطوفاً.

(انظر: الكتاب ١/ ٢٩٠، وارتشاف الضرب ٣/ ١٥٩٨-١٥٩٩، وشرح التصريح ١/ ٣٩٣، وجمع الأمثال ١/ ٢٠٩).

أي نفساً، وبها بعدها سائر الفضلات كالحال؛ فإنه مُبَيَّنٌّ لِلْهَيْئَةِ لَا رَافِعَ لِإِبْهَامِ ذَاتٍ وَلَا نِسْبَةٍ، وَكَالْنَعْتِ؛ فَإِنَّهُ مُخَصَّصٌ أَوْ مَقْيَّدٌ، وَرَفَعُ الْإِبْهَامِ إِنَّمَا حَصَلَ ضِمْنًا لَا قَصْدًا، وَرُبَّ شَيْءٍ يُقْصَدُ لِمَعْنَى خَاصَّةٍ، وَإِنْ لَزِمَ مِنْهُ مَعْنَى آخَرٌ.

### [الفرق بين الحال والتمييز]

واعلم أن التمييز كالحال من جهة كونه؛ منصوباً وفضلةً ومُفسِّراً للإبهام<sup>(١)</sup>، إلا أن الحال مُخَالَفَةٌ<sup>(٢)</sup> مِنْ<sup>(٣)</sup> ثَلَاثَةٍ أَوْجِهٍ<sup>(٤)</sup>:

أحدها: أنها في الغالب تكون مُشْتَقَّةً أَوْ مُؤَوَّلَةً بِهِ<sup>(٥)</sup>، والتمييز / ٧٦ ب / الغالب فيه كونه جامداً<sup>(٦)</sup>، ووقوعه مُشْتَقًّا قَلِيلٌ؛ نحو: لله دُرَّةٌ فَارِسَاءٌ.

ثانيها: أنها لِيَبَانِ الْهَيْئَةِ، وهو تارةً لِيَبَانِ الذَّوَاتِ<sup>(٧)</sup>، وأخرى لِيَبَانِ جِهَةِ النِّسْبَةِ.

ثالثها: أنها تقع جُمْلَةً أَوْ ظَرْفًا بِخِلَافِهِ.

(١) أغفل المؤلف هنا وجهين آخرين من وجوه الاشتراك بين الحال والتمييز وهما الاسمية والتكثير (انظر: مغني

الليب ص ٦٠٠).

(٢) في باقي النسخ يخالفه.

(٣) في ق: في.

(٤) ومن الفروق إضافة إلى ما ذكره الفاكهي:

■ أن التمييز لا يتعدد ولا يأتي مؤكداً بخلاف الحال فإنها تتعدد به، ونحييء مؤكدة لعاملها.

■ أن الحال قد يتوقف معنى الكلام عليها كقوله تعالى: ﴿يَتَأَيَّأُ الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَرَى﴾ - النساء: ٤٣ - بخلاف التمييز.

■ أن الحال تتقدم على عاملها إذا كان فعلاً متصرفاً أو وصفاً مشتقاً بخلاف التمييز (انظر: مغني الليب ص ص ٦٠٠-٦٠٤).

(٥) مثال الحال المشتقة: جاء زيدٌ ضاحكاً، ومثال الحال الجامدة المؤولة بالمشتق: رأيت علياً أسداً، أي: شجاعاً.

(٦) نحو: ﴿وَأَشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا﴾ - مريم: ٤ -، وطاب محمد نفساً.

(٧) في ق: وع: وس: الذات.

### [أنواع التمييز]<sup>(١)</sup>

وقد عُلِّمَ بما مرَّ أن التمييز نوعان:

أولاً/ تمييزٌ نسبى؛ وسيأتي<sup>(٢)</sup>.

ثانياً/ وتمييزٌ مُفْرَدٌ؛ وهو المرادُ بقوله، وأكثرُ وقوعه بعد:

١ / ما يفيدُ المقاديرَ من:

أ . مساحَةٍ؛ كجَرِبٍ<sup>(٣)</sup> نخلاً.

ب . أو كيلٍ؛ كقفيزٍ<sup>(٤)</sup> بُرّاً، وصاعٍ تمرّاً.

ج . أو وزنٍ؛ كرطلٍ زيتاً، ومنوينٍ عسلاً.

والجَرِبِ مقدارٌ مُعَيَّنٌ مِنَ الْأَرْضِ، ومنوينٍ تثنيةٌ مَنَّا<sup>(٥)</sup> بالتخفيف والقصر كَعَصَا؛ وهو آلةُ الوزنِ يُعرفُ بها مقاديرُ الموزونات.

٢ / وقد يقعُ بعدَ ما يُشَبِّهُ المقاديرُ:

أ . شَبَّهُ<sup>(٦)</sup> المساحَةِ؛ نحو: ما في السماءِ موضعُ راحةٍ<sup>(٧)</sup> سحاباً.

(١) قال ابن هشام في قطر الندى: «وأكثرُ وقوعه بعدَ المقاديرِ، كجَرِبٍ نخلاً، وصاعٍ تمرّاً، ومنوينٍ عسلاً، والعدو؛ نحو: ﴿أَعَدَّ عَنَرَكُوكَا﴾ و﴿يَسْعُ وَيَسْعُونَ نَجْمَةً﴾؛ ومنه تمييزُ كم الاستفهامية نحو: كم عبداً ملكت؟» (انظر: شرح قطر الندى ص ٢٣٨).

(٢) انظر: ص ٣١٢ من هذا الكتاب.

(٣) الجريب من الطعام والأرض: مقدار معلوم... والجريب: مكيال قدر أربعة أقفزة. والجريب: قدر ما يُزرع فيه من الأرض... والجمع: أجربة وجُربان. (انظر: لسان العرب - جرب)

(٤) القفيز: مكيال ثمانية مكايك والمكوك: مكيال يسع صاعاً ونصفاً، والقفيز من الأرض: قدر مئة وأربع وأربعين ذراعاً (انظر: القاموس المحيط - مكك، قفز).

(٥) المنا والمناة: كيلٌ أو ميزان، ويثنى متوان ومنيان، والمنا: رطلان. (انظر: القاموس المحيط - منا، مكك).

(٦) في ق: فيشبهه، وفي ب: وس: ود: فشبهه.

(٧) في ق: واحد.

ب. وشبه<sup>(١)</sup> الكيل؛ نحو: نحى سمنًا<sup>(٢)</sup>.

ج. وشبه الوزن؛ نحو: ﴿مَثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا﴾<sup>(٣)</sup>، وقولهم<sup>(٤)</sup>: على التمرة مثلها رُبدًا  
يحتمل الوزن والمساحة.

٣/ وقد يقع بعد ما هو فرغ له؛ نحو: هذا خاتم حديد؛ فإن الخاتم فرغ الحديد.

٤/ وأكثر وقوعه أيضاً بعد العدد الصريح؛ وهو من أحد<sup>(٥)</sup> عشر فما فوقها إلى تسعة  
وتسعين بإدخال الغاية؛ نحو: ﴿إِنِّي﴾<sup>(٦)</sup> رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا<sup>(٧)</sup>، ﴿وَبَعَثْنَا مِنْهُمُ اثْنَيْ  
عَشَرَ نَقِيبًا﴾<sup>(٨)</sup>، ﴿وَوَاعَدْنَا مُوسَى ثَلَاثِينَ لَيْلَةً﴾<sup>(٩)</sup> الآية. وهكذا إلى آخر ذلك؛ نحو: ﴿إِنَّ  
هَذَا أَخِي لَهُ يَسَعُ وَيَسْعُونَ نَجَةً﴾<sup>(١٠)</sup>.

(١) في ق: ويشبه.

(٢) النحي: الرُّق، أو ما كان للسمن خاصة، كالنحي والنحي، وجمعها: أنحاء ونحي ونحاء. والرُّق هو السقاء،

أو جلد يجز ولا يُنْتَف للشراب وغيره. (انظر: القاموس المحيط - زق، نحي).

(٣) سورة الزلزلة من الآية ٧. وهي بتمامها ﴿فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ﴾.

(٤) هذا المثل سبق نخرجه في ص ١٦٦ من هذا الكتاب، والرُّبد: رُبد اللبن، وهو معروف. (انظر: القاموس

المحيط - زيد).

(٥) في الأصل: إحدى والمثبت من ق وع وب ود.

(٦) زيادة من ق وع ود.

(٧) سورة يوسف، من الآية ٤. وهي بتمامها ﴿إِذْ قَالَ يُوسُفُ لِأَخِيهِ يَكَابُثَ إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ  
رَأَيْتُهُمْ لِي سَاجِدِينَ﴾.

(٨) سورة المائدة، من الآية ١٢. وهي بتمامها ﴿وَلَقَدْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَءِيلَ وَبَعَثْنَا مِنْهُمُ اثْنَيْ عَشَرَ  
نَقِيبًا وَقَالَ اللَّهُ إِنِّي مَعَكُمْ لَئِنْ أَقَمْتُمُ الصَّلَاةَ وَآتَيْتُمُ الزَّكَاةَ وَآمَنْتُمْ بِرُسُلِي وَعَزَرْتُمْهُمْ فَأَرْسَلْنَاكُمْ  
أَنَّهُ قَرِيبًا حَسَنًا لَّا كُفْرَانَ عَنْكُمْ سَتَأْتِيَكُمْ وَلَأَدْخُلَنَّكُمْ بَنَاتُ جَبْرِ مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ فَمَنْ كَفَرَ  
بَعْدَ ذَلِكَ مِنْكُمْ فَقَدْ ضَلَّ سَوَاءَ السَّبِيلِ﴾.

(٩) سورة الأعراف، من الآية ١٤٢. وهي بتمامها ﴿وَوَاعَدْنَا مُوسَى ثَلَاثِينَ لَيْلَةً وَأَتَمَمْنَاهَا بِعَشْرِ فَنَزَّلْنَا مُبَارَكًا مِنْ رَبِّهِ  
أَنبِئِينَكَ لَيْلَةً وَقَالَ مُوسَى لِأَخِيهِ هَارُونَ أَخْلِفْ فِي قَوْمِي وَأَصْلِحْ وَلَا تَتَّبِعْ سَبِيلَ الْمُفْسِدِينَ﴾.

(١٠) سورة ص، من الآية ٢٣. وهي بتمامها ﴿إِنَّ هَذَا أَخِي لَهُ يَسَعُ وَيَسْعُونَ نَجَةً وَاحِدَةً فَقَالَ أَكُونِيهَا وَعَزَّنِي فِي  
الْخَطَابِ﴾.

## [ تمييز كم الاستفهامية ]

ومنه - أي: تمييز العدد - تمييز<sup>(١)</sup> كم الاستفهامية؛ بأن تكون بمعنى: أي عدد؟  
ويتعين إفراؤه وكذا نصبه؛ نحو: كم عبداً ملكت؟، ما لم تجر كم بحرف كما سيأتي، فعبداً  
منصوب على التمييز لكم<sup>(٢)</sup>، وهو<sup>(٣)</sup> مفعول مُقَدَّم كناية عن عدد مبهم الجنس والمقدار،  
ولهذا فصل تمييزها<sup>(٤)</sup> عما قبله.

## [ تمييز كم الخبرية ]<sup>(٥)</sup>

فأما<sup>(٦)</sup> تمييز كم الخبرية - بأن تكون بمعنى عدد كثير - فمجرور أبداً بإضافتها إليه؛  
حلاً لها على ما هي مُشابهة له من العدد، وهو حينئذ إما:

أ/ مُفْرَد، وهو / ٧٧ أ / أبلغ وأكثر<sup>(٧)</sup>؛ كتمييز المائة فما فوقها من المئين والألوف فإنه  
مجرور مُفْرَد؛ فتقول: كم عبد ملكت! بالجر والإفراد، كما تقول: مائة عبد، أو ألف غلام  
ملك. وفي معنى المفرد ما يؤدي معنى الجمع؛ نحو: كم قوم صدقوني!

وقد تميز المائة بمفرد منصوب؛ كقوله:

١٨١ - إذا عاش الفتى مائتين عاماً

(١) سقطت تمييز من ع.

(٢) في ق وع: بكم.

(٣) في ق وس: وهي.

(٤) في ق: تميزه.

(٥) قال ابن هشام في قطر الندى: فأما تمييز الخبرية فمجرور مُفْرَد كتمييز المائة وما فوقها، أو مجموع كتمييز العشرة  
وما دونها (انظر: شرح قطر الندى ص ٢٣٨).

(٦) في ع: وأما.

(٧) في باقي النسخ أكثر وأبلغ.

(٨) صدر بيت من الوافر للربيع بن ضبع الفزاري في الكتاب ١/ ٢٠٨، ٢/ ١٦٢، وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك  
٤/ ٢٥٥، وخزانة الأدب ٧/ ٣٧٩، والدرر اللوامع على جمع الهوامع ٤/ ٤١، وعجزه: فقد أودى السرّة والفناء.

والشاهد فيه: (مائتين عاماً) حيث جاء تمييز المائة مفرداً منصوباً، وهذا شاذ عند الجمهور خلافاً لابن كيسان.  
(انظر: جمع الهوامع ٢/ ٢٧٢).

وقد تُضافُ إلى جمعٍ؛ نحو: ﴿ثَلَاثَ مِائَةٍ سِتِينَ﴾<sup>(١)</sup> على قراءة الإضافة.

ب/ أو مجموع؛ كتمييز العشرة مفردة فما دونها من التسعة إلى الثلاثة؛ فإنه مجرورٌ بمجموعٍ إلا إذا كان بلفظِ المائة - كعشر مائة أو ثلاثمائة رجلٍ - فمَجْرُورٌ مُفْرَدٌ، فتقول: كم رجالٍ ملكتَ، بالجرِّ والجمع، كما تقول: عشرة رجالٍ أو ثلاثة رجالٍ جاءوكَ.

وقد يكونُ تمييزُ العشرة فما دونها اسمَ جنسٍ أو اسمَ جمعٍ فيَجْرُ "بِمَنْ فِي الْغَالِبِ؛ نحو: عِنْدِي ثَلَاثَةٌ مِنَ الْغَنَمِ، وعشرةٌ مِنَ الْقَوْمِ، وقد يُجرُّ بالإضافة؛ نحو: ﴿تِسْعَةُ رَهْطٍ﴾<sup>(٢)</sup>، و«لَيْسَ فِيهَا دُونَ خَمْسٍ ذُوُّ صِدْقَةٍ»<sup>(٣)</sup>.

وعبارته تُوهِمُ أَنَّ الْوَاحِدَ وَالْاِثْنَيْنِ يُمَيِّزَانِ؛ وَلَيْسَ كَذَلِكَ كَمَا فِي الشُّذُورِ<sup>(٤)</sup>. وقد عَلِمَ مِنْ كَلَامِهِ - رَحِمَهُ اللَّهُ [تعالى] <sup>(٥)</sup> - أَنَّ تَمْيِيزَ الْأَحَدِ عَشَرَ<sup>(٦)</sup> وَالتَّسْعِينَ وَمَا بَيْنَهُمَا مُفْرَدٌ مَنْصُوبٌ.

وَأَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَقَطَعْنَهُمْ اثْنَتَيْ عَشْرَةَ أَسْبَاطًا﴾<sup>(٧)</sup> فَالْتَمِيزُ مَحْذُوفٌ؛ أَي: فِرْقَةٌ، وَأَسْبَاطًا بَدَلٌ مِنْ اثْنَتَيْ عَشْرَةَ.

[إِعْرَابُ تَمْيِيزِ كَمْ الِاسْتِفْهَامِيَّةِ الْمَجْرُورَةِ بِحَرْفِ جَرٍّ<sup>(٨)</sup>]

وَلَكْ فِي تَمْيِيزِ كَمْ الِاسْتِفْهَامِيَّةِ - إِذَا كَانَ مُتَّصِلًا بِهَا<sup>(٩)</sup> - الْمَجْرُورَةُ بِالْحَرْفِ وَجِهَانٍ:

١/ جَرُّ بِمَنْ مُضْمَرَةٌ عَلَى الْأَصَحِّ<sup>(١٠)</sup> - وَيجوزُ إِظْهَارُهَا - لَا بِإِضَافَةٍ كَمْ إِلَيْهِ؛ لِأَنَّهَا بِمَنْزِلَةِ عَدَدٍ مُرَكَّبٍ، وَهُوَ لَا يَعْمَلُ الْجَرُّ فِي تَمْيِيزِهِ، فَكَذَلِكَ مَا كَانَ بِمَنْزِلَتِهِ.

٢/ وَنَصْبٌ عَلَى التَّمْيِيزِ؛ فَتَقُولُ: بِكُمْ دِرْهَمًا أَوْ بِكُمْ دِرْهَمٌ اشْتَرَيْتَ عَبْدَكَ؟، / ٧٧ ب / وَقَيَّدَهَا بِالْمَجْرُورَةِ؛ لِأَنَّهَا إِذَا لَمْ تَكُنْ كَذَلِكَ وَجَبَ نَصْبُ تَمْيِيزِهَا<sup>(١١)</sup>، كَمَا إِذَا جُرَتْ بِالْحَرْفِ وَلَمْ يَتَّصِلْ بِهَا<sup>(١٢)</sup>.

[الْفَرْقُ بَيْنَ كَمْ الِاسْتِفْهَامِيَّةِ وَالْخَبَرِيَّةِ]

وَفِي كَلَامِهِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ كَمْ اسْمٌ سِوَاءٍ كَانَتْ اسْتِفْهَامِيَّةً أَمْ خَبَرِيَّةً.

(١) سورة الأعراف، من الآية ١٦٠. وهي بتمامها ﴿وَقَطَعْنَهُمْ اثْنَتَيْ عَشْرَةَ أَسْبَاطًا أَسْمَاءً وَأَوْحَيْنَا إِلَى مُوسَى إِذِ اسْتَسْقَاهُ قَوْمُهُ آبَ صَرْبٍ نَعْمَا لَكَ الْحَجَرَ فَانْبَجَسَتْ مِنْهُ اثْنَتَا عَشْرَةَ نَجْسًا قَدْ عَلِمَ كُلُّ أُنَاسٍ مَشْرِبَهُمْ وَطَلَّلْنَا عَلَيْهِمُ الْغَمَّ وَأَوْرَثْنَا عَلَيْهِمُ الْمَرَكَ وَالسَّلَوى كُلُّوا مِنْ طَيْبَاتِ مَا رَزَقْنَاهُمْ وَمَا ظَلَمُونَا وَلَكِنْ كَانُوا أَنْفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ﴾.

(٢) قال ابن هشام في قطر الندى: وَلَكْ فِي تَمْيِيزِ الِاسْتِفْهَامِيَّةِ الْمَجْرُورَةِ بِالْحَرْفِ جَرُّ وَنَصْبٌ. (انظر: شرح قطر الندى ص ٢٣٨).

(٣) سقطت بها من ق وس.

(٤) هذا رأي الجمهور وخالف الزجاج حيث رأى أَنَّ التَّمْيِيزَ مجرور بإضافة كم لا بإظهار من. (انظر: الكتاب ٢/ ١٦٠، وشرح شذور الذهب ص ٣٣٥، وارتشاف الضرب ٢/ ٧٧٨-٧٧٩، وشرح الأشموني ٤/ ٨٠، وجمع الموامع ٢/ ٢٧٥).

(٥) نحو: كم شخصاً سافر؟

(٦) نحو: فيه درهماً دفعتم؟

(١) سورة الكهف، من الآية ٢٥. والآية بتمامها ﴿وَلَيْسُوا فِي كَهْفِهِمْ ثَلَاثَ مِائَةٍ سِتِينَ وَارْتَدُّوا ذُنُوبَهُمْ﴾، قرأ حمزة والكسائي وخلف بغير التنوين على الإضافة، حيث أوقعوا الجمع في سنين موقع المفرد، وهذا موضع الشاهد. وقرأ الباقون بتنوين (مائة)، وعليه فيكون سنين بدلاً من ثلاثمائة أو عطف بيان عند الكوفيين ولا شاهد في هذه القراءة. (انظر: الحجة في القراءات السبع ص ١٣٠، وإتحاف فضلاء البشر ص ٣٦٥).

(٢) في الأصل: مجرور والمثبت من باقي النسخ.

(٣) سورة النمل، من الآية ٤٨، وهي بتمامها ﴿وَكُنَّا فِي الْمَدِينَةِ تِسْعَةً رَهْطٍ يُفْسِدُونَ فِي الْأَرْضِ وَلَا يُصْلِحُونَ﴾.

(٤) الحديث برواية أبي سعيد الخدري قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: لَيْسَ فِيهَا دُونَ خَمْسٍ ذُوُّ صِدْقَةٍ مِنَ الْإِبِلِ، وَلَيْسَ فِيهَا دُونَ خَمْسٍ أَوَاقٍ صِدْقَةٍ، وَلَيْسَ فِيهَا دُونَ خَمْسَةِ أَوْسُقٍ صِدْقَةٍ. (انظر: صحيح البخاري، كتاب الزكاة، باب زكاة الورق، رقم ١٣٥٥، وسنن أبي داود، كتاب الزكاة، باب ما تجب فيه الزكاة، رقم ١٣٣٢).

(٥) انظر: شرح شذور الذهب ص ص ٣٣١-٣٣٢.

(٦) زيادة من ق.

(٧) في الأصل عشر، والمثبت من ق وع وب وس.



ويشتركان في الاسمى، والبناء على السكون، ولزوم التصدير، والاحتياج إلى التمييز.

ويفترقان من عشرة أوجه ذكرها الأبناسي<sup>(١)</sup> في شرحه على الألفية<sup>(٢)</sup>.

[تمييز النسبة]<sup>(٣)</sup>

وأشار إلى النوع الأول بقوله: وقد يكون التمييز مفسراً للنسبة:

■ في الجمل كما سيأتي.

■ وفي الوصف إلى مرفوعه؛ كزيد متصبب عرقاً، ومحمد طيب نفساً.

■ وفي الإضافة؛ كأعجبني طيب زيد علماً، وقرب محمد داراً؛ أي: طيب علم زيد،

وقرب دار محمد<sup>(٤)</sup>.

(١) الأبناسي: هو إبراهيم بن موسى بن أيوب الأبناسي القاهري الشافعي برهان الدين أبو إسحق، عالم فقيه محدث نحوي، ولد بأبناس من أعمال القاهرة، وتوفي ٨٠٢ هـ، وله مصنفات منها: الشذى الفياح في مختصر ابن الصلاح، وشرح ألفية ابن مالك.. (انظر: بهجة الناظرين ١/ ٩٢، ٢/ ٩٣، ومعجم المؤلفين ١/ ١١٧).

(٢) الوجوه العشرة كما نقلها يس الحمصي في حاشيته على مجيب النداء كما يلي:

الأول: أن تمييز الاستفهامية أصله النصب، وتميز الخبرية أصله الجر.

الثاني: أن تمييز الاستفهامية مفرد، وتميز الخبرية يكون مفرداً أو جمعاً، وإفراده أكثر وأبلغ.

الثالث: جواز الفصل بين الاستفهامية وتميزها خلافاً للخبرية إلا في الضرورة.

الرابع والخامس: الاستفهامية تحتاج إلى جواب، ولا تدل على التأكيد خلافاً للخبرية.

السادس: الاستفهامية لا يعطف عليها بلا خلافاً للخبرية؛ فيقال: كم رجل جاءني لا رجل ولا رجلين!

السابع: الخبرية تختص بالماضي بخلاف الاستفهامية، فيقال: كم عبداً سأملكه؟ وكم عبداً أملكه؟

الثامن: الخبرية تحتمل الصدق والكذب بخلاف الاستفهامية.

التاسع: المبدل من الخبرية لا يقرن بهمة الاستفهام خلافاً للاستفهامية.

العاشر: الاستفهامية إذا فصل عنها تميزاً بالنظر والمجرور وجب نصبه خلافاً للخبرية. (انظر: حاشية

الحمصي ١٠٥/٢).

(٣) قال ابن هشام في قطر الندى: ويكون التمييز مفسراً للنسبة: محولاً؛ ك﴿وَأَشْتَعَلَ الرَّأْسُ سَيْبًا﴾ و﴿وَفَجَّرْنَا

الْأَرْضَ عُيُونًا﴾، ﴿أَنَا أَكْثَرُ مِنْكَ مَالًا﴾، أو غير محوّل؛ نحو: امتلاً الإناء ماءً (انظر: شرح قطر الندى ص ٢٣٨).

(٤) سقطت قد من ع وس.

(٥) في الأصل: زيد، والمثبت من ق وع ود.

[أقسام تمييز النسبة]

وهو قسمان؛ لأنه<sup>(١)</sup>:

١/ إما أن يكون محولاً، وهو ثلاثة أقسام:

أ - محوّل عن مضاف فاعل؛ ك﴿وَأَشْتَعَلَ الرَّأْسُ سَيْبًا﴾<sup>(٢)</sup>، أصله: اشتعل شيب الرأس، فحوّل الإسناد عن المضاف إلى المضاف إليه، ثم جيء بالمضاف بعد ذلك تمييزاً مبالغة وتأكيداً؛ إذ ذكر الشيء محملاً ثم مفسراً أوقع في النفس من ذكره مفسراً أولاً.

ب - ومحوّل عن مضاف مفعول؛ نحو: ﴿وَفَجَّرْنَا الْأَرْضَ عُيُونًا﴾<sup>(٣)</sup>، أصله: وفجّرنا عيون الأرض، فحوّل المفعول وجعل تمييزاً، وأوقع الفعل على الأرض.

ج - ومحوّل عن مضاف غيرهما؛ كمحوّل عن مبتدأ، وذلك بعد اسم التفضيل الصالح للإخبار به عنه<sup>(٤)</sup>؛ نحو: ﴿أَنَا أَكْثَرُ مِنْكَ مَالًا﴾<sup>(٥)</sup>، أصله: مالي أكثر، وفُحِذَفَ المضاف، وأقيم ضمير المتكلم مقامه، فارتفع وانفصل، فصار: أنا أكثر منك، ثم جيء بالمحذوف تمييزاً. ومثله: زيد أكرم منك أباً، وأجل منك وجهاً.

٢/ أو غير محوّل عن شيء أصلاً؛ وهذا هو القسم الثاني، نحو: امتلاً الإناء ماءً، والله درّه فارساً، ٧٨ أ / ونحوه بما يفيد التعجب؛ لأن مثل هذا التركيب وضع ابتداءً هكذا غير محوّل، وهو قليل في الكلام.

(١) سقطت لأنه من ق.

(٢) سورة مريم، من الآية ٤. وهي بتمامها ﴿قَالَ رَبِّ إِنِّي وَهَنَ الْعَظْمُ مِنِّي وَأَشْتَعَلَ الرَّأْسُ سَيْبًا وَلَمْ أَكُنْ بِدُعَائِكَ رَبِّ شَقِيًّا﴾.

(٣) سورة القمر، من الآية ١٢. وهي بتمامها ﴿وَفَجَّرْنَا الْأَرْضَ عُيُونًا فَالْتَقَى الْمَاءُ عَلَى أَمْرٍ قَدْ قُدِرَ﴾.

(٤) في: ق وعنه.

(٥) سورة الكهف، من الآية ٣٤. وهي بتمامها ﴿وَكُنْتُ لَهُمْ نَصِيرًا لَقَدْ لَعَنَّاهُ فَجَاءَ نُجُودُهُ أَنَا أَكْثَرُ مِنْكَ مَالًا وَأَعَزُّ نَفَرًا﴾.

والحال والتمييز قد يؤكّدان؛ فلا يُفسران هيئة ولا ذاتاً، بل يفيدان مجرّد التأكيد:

فالحال <sup>(٢)</sup> المؤكّدة - وهي ما يُستفادُ معناها من غيرها - ثلاثة أقسام:

- لأنها إما مؤكّدة لعاملها لفظاً ومعنى؛ نحو: ﴿وَأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولًا﴾ <sup>(٣)</sup>، أو معنى فقط؛ نحو: ﴿وَلَا تَعْتَوُوا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ﴾ <sup>(٤)</sup>؛ لأنّ العتو هو الفساد معنى. ومثله: ﴿وَلَيْ مُدْرِكًا﴾ <sup>(٥)</sup>، ﴿فَنَبَسَرَهُ سَاحِجًا﴾ <sup>(٦)</sup>.

• وإما مؤكّدة لصاحبها؛ نحو: ﴿لَا مَنَ مَن فِي الْأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعًا﴾ <sup>(٧)</sup>، ونحو: جاء الناس قاطبةً.

- وإما لمضمون جملة قبلها مركبة <sup>(٨)</sup> من اسمين معرفتين جامدتين <sup>(٩)</sup>؛ كزيد أبوك عطوفاً، فعطوفاً حال مؤكّدة لمضمون زيد أبوك، وعاملها محذوف وجوباً تقديره: أحقه أو أعرفه. ومثله قوله:

١٨٢ - أنا ابن دارة معروفاً بها نسيي ..... <sup>(١٠)</sup>

والتمييز المؤكّد نحو قوله - هو أبو طالب بن عبد المطلب -:

١٨٣ - ولقد علمت بأنّ دين محمد من خير أديان البرية ديناً <sup>(١١)</sup>

فديننا تمييز مؤكّد كما قال ابن مالك <sup>(١٢)</sup>.

والجمهور منعوا وقوع التمييز مؤكّداً، وأولوا ما ورد <sup>(١٣)</sup>. ووافقهم في المعنى <sup>(١٤)</sup>. ومنه على القول <sup>(١٥)</sup> بجواز الجمع بين فاعل نعم وبش الظاهر وتمييزهما قوله:

(١) قال ابن هشام في قطر الندى: «وقد يؤكّدان، نحو: ﴿وَلَا تَعْتَوُوا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ﴾، وقوله: من خير أديان البرية ديناً، ومنه: بشّ الفحل فحلهم فحلاً، خلافاً لسيبويه». (انظر: شرح قطر الندى ص ٢٣٨).

(٢) في ق وس: والحال.

(٣) في ع وب وس: استفيد.

(٤) طمس في ب في الأوراق ٨٩-٩١.

(٥) سورة النساء، من الآية ٧٩. وهي بتمامها ﴿مَا أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ فَمِنَ اللَّهِ وَمَا أَصَابَكَ مِنْ سَيِّئَةٍ فَمِنَ نَفْسِكَ وَأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولًا وَكَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا﴾.

(٦) سورة البقرة، من الآية ٦٠. وهي بتمامها ﴿وَإِذْ أَسْتَفْتَىٰ مُوسَىٰ لِقَوْمِهِ فَقُلْنَا اضْرِبْ بِعَصَاكَ الْحَجَرَ فَانفَجَرَتْ مِنْهُ اثْنَتَا عَشْرَةَ نَضِيبًا قَدْ عَصَىٰ كُلُّ أُنَاسٍ مَّشْرِبَهُمْ كُتُوبًا وَتَرَكُوا مِنْ رِزْقِ اللَّهِ وَلَا تَعْتَوُوا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ﴾.

(٧) سورة النمل من الآية ١٠، وسورة القصص من الآية ٣١. وتام آية النمل ﴿وَأَنِّي عَصَاكَ فَلَئِمَّا رَأَاهَا تَهْتَرُ كَأَنَّهُ جَانٌّ وَلَّى مُدْبِرًا وَلَّى مُعِيبٌ يَمُوسَى لَا تَخَفْ إِنِّي لَا يَخَافُ لَدُنِيَ الْمُرْسَلُونَ﴾، وتام آية القصص ﴿وَأَنِّي عَصَاكَ فَلَئِمَّا رَأَاهَا تَهْتَرُ كَأَنَّهُ جَانٌّ وَلَّى مُدْبِرًا وَلَّى مُعِيبٌ يَمُوسَى أَقْبَلْ وَلَا تَخَفْ إِنَّكَ مِنَ الْآمِنِينَ﴾.

(٨) سورة النمل، من الآية ١٩. وهي بتمامها ﴿فَنَبَسَرَهُ سَاحِجًا مِّن قَوْلِهَا وَقَالَ رَبِّ أَوْزِعْنِي أَن أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَىٰ وَالِدَتِي وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ وَأَدْخِلْنِي رَحْمَتَكَ فِي عِبَادِكَ الصَّالِحِينَ﴾.

(٩) سورة يونس، من الآية ٩٩. وهي بتمامها ﴿وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَآمَنَ مَن فِي الْأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعًا أَنَا نَتُكْرِهُ النَّاسَ حَتَّىٰ يَكُونُوا مُؤْمِنِينَ﴾.

(١) في ق: متربة.

(٢) في ق: جامدتين.

(٣) صدر بيت من البسيط لسالم بن دارة من قصيدة يهجو فيها فزارة في الكتاب ٧٩/٢، وشرح المفضل ٦٤/٢، وخزانة الأدب ٤٦٨/١، والدرر اللوامع على جمع الهوامع ١١/٤. وعجزه: وهل بدارة يا للناس من عار. والشاهد فيه: (أنا ابن دارة معروفاً) حيث جاء الحال (معروفاً) مؤكّداً لمضمون الجملة (أنا ابن دارة) وعامل الحال محذوف وجوباً تقديره أخق (ودارة) اسم لأمه أو قبيلته.

(٤) البيت من الكامل لأبي طالب في خزانة الأدب ٧٦/٢، وشرح شواهد المغني ٦٨٧/٢، والمقاصد النحوية ٨/٤.

والشاهد فيه: (ديننا) حيث جاء تمييزاً مؤكّداً لمضمون الجملة السابقة أنّ دين محمد من خير أديان البرية.

(٥) انظر: شرح التسهيل ٣٤٨/٢.

(٦) انظر: جمع الهوامع ٢٦٩/٢. ومثال ما أوله الجمهور قوله تعالى: ﴿إِنَّ عِدَّةَ الشُّهُورِ عِنْدَ اللَّهِ اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا﴾ - التوبة: ٣٦ - فاعتبروا (شهوراً) تمييزاً ميباً لعامله مع أنّه مؤكّد لما فهم من إنّ عدة الشهور لكنّه بالنسبة إلى عامله (اثنا عشر) فهو مبين لا مؤكّد خلافاً لابن مالك.

(٧) انظر: مغني اللبيب ص ٦٠٤.

(٨) في المسألة ثلاثة أقوال:

الأول: المنع مطلقاً عند سيبويه والسيرافي وجماعة.

والثاني: الجواز مطلقاً، قال به المبرد وابن السراج وصحّحه ابن مالك.

١٨٤ - والتغليبيون بِشَسِ الفحلُ فعلُهُم فحلاً، وأُمُّهُم زَلَاءٌ مِنطِيقٌ<sup>(١)</sup>

وصحَّحهُ ابنُ مالِكٍ، قالَ: لأنَّ التَّمييزَ قد يُجاءُ بِهِ توكيداً<sup>(٢)</sup> كما سبقَ خِلافاً لسيبويه<sup>(٣)</sup> وموافقيهِ في منع ذلك؛ لاستغناء الفاعلِ بظهورِهِ عَنِ التَّمييزِ المُبَيِّنِ لَهُ، ففحلاً حالٌ عنده مؤكَّدة.

### [نَاصِبُ التَّمييزِ]

واعلم أنَّ نَاصِبَ التَّمييزِ:

أ . مفسَّرُهُ؛ إِنْ كَانَ مُفْرَداً<sup>(٤)</sup>.

ب. والفعلُ أو شَبهُهُ؛ إِنْ كَانَ نِسْبَةً<sup>(٥)</sup>.

والثالث: التفصيل حيث قيده ابن عصفور بإفادة التمييز فائدة زائدة على الفاعل. نحو: نعم الرجل فارساً زيداً، وإلا فلا، نحو: نعم الرجل رجلاً زيداً، فإن كان الفاعل مضمرًا جاز الجمع بينه وبين التمييز اتفاقاً. (انظر: الكتاب ١٧٥-١٧٩، والمقتضب ١٥٠/٢، وشرح المفصل ١٣٢-١٣٣، وشرح التسهيل ٣٤٧/٢، وشرح ابن عقيل ١٤١-١٤٢).  
(١) البيت من البسيط لجرير في ديوانه ص ١٩٢، وشرح ابن عقيل ١٤١/٢، والمقاصد النحوية ٧/٤، والدرر اللوامع على همع الهوامع ٢٠٨/٥.  
اللغة: زلاء المرأة قليلة لحم الإليتين، ومنطيق أي أنها تتأزر بما يعظم عجزتها. والبيت في هجاء الأخطل، حيث ذم أصله، ونعتهم بالفقر الشديد وسوء العيش، مما يضطر نساءهم للخدمة والعمل، فذهب عنهم اللحم، وذلك مما تدم به المرأة عند العرب.  
والشاهد فيه: (بشس الفحل فعلهم فحلاً) حيث جاء التمييز فحلاً مؤكداً لفاعل بشس وهو الفحل، وفيه أيضاً شاهد على الجمع في كلام واحد بين فاعل بشس الظاهر وهو الفحل والتمييز فعلاً.

(٢) انظر: شرح التسهيل ٣٤١/٢، ٣٤٧.

(٣) انظر تفصيل هذه المسألة في الصفحة السابقة.

(٤) نحو: اشتريت عشرين كتاباً، وقد اختلف النحاة في توجيه هذا المميز فقالوا لشبهه باسم الفاعل المجموع، نحو: هؤلاء ضاربون زيداً، لذا عمل فيها بعده.

(٥) نحو: طاب زيد نفساً، وهو طيبٌ - معاملةً. فالعامل في هاتين الجملتين هو الفعل (طاب) وشبهه (طيبٌ)، وهذا هو رأي الجمهور، وخالفهم ابن عصفور فقال إن الناصب هو الجملة التي انتصب التمييز عن تمامها.

ولا يتقدَّم / ٧٨ ب / على ناصبه مُطلقاً<sup>(٦)</sup> خِلافاً للكسائيِّ والمازنيِّ والمُبرِّدِ في الفعلِ المُتصرِّفِ<sup>(٧)</sup>، ووافَقَهُم في التسهيلِ والعمدة<sup>(٨)</sup>، ونصَّ في الألفية<sup>(٩)</sup> على قِلَّتِهِ.

ولكَ في تَمييزِ المُفردِ جرُّهُ بإضافةِ المُفردِ إليه<sup>(١٠)</sup> إلَّا إذا كانَ المُفردُ عدداً، كعشرين رجلاً، أو مُضافاً ك﴿يَلِ الْأَرْضِ ذَهَبًا﴾<sup>(١١)</sup>، وجرُّهُ أيضاً بِمِنْ إلَّا إذا كانَ المُفردُ عدداً.

وأما تَمييزُ النِسْبَةِ فلا يُجرُّ بالإضافة، ويُجرُّ بِمِنْ إذا كانَ غيرَ مُحَوَّلٍ؛ نحو: ما أحسنهُ رجلاً، ولله دُرَّةٌ فارساً، ونعمَ رجلاً زيداً<sup>(١٢)</sup>، بخلاف ما أحسنهُ أدباً! وطابَ مُحَمَّدٌ نفساً، وزيدٌ أكثرُ مالاً.

(انظر: شرح جل الزجاجي ٢/٢٩١، وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ٢/٣٦٤، وشرح الأشموني ١٩٥/٢، وجمع الهوامع ٢/٢٦٥-٢٦٦).

(١) أي متصرفاً كان أو جامداً وهذا هو رأي جمهور البصريين. (انظر: الكتاب ١/٢٠٤-٢٠٥، والإنصاف في مسائل الخلاف - المسألة ١٢٠-١٢٨، وشرح الكافية ١٠٧/٢).

(٢) نحو: نفساً طاب زيداً، وعرقاً تصبى (انظر: المقتضب ٣٦-٣٧، وشرح المفصل ٧٣/٢).

(٣) انظر: شرح التسهيل ٢/٣٠٢، وشرح العمدة ص ٣٥٨-٣٥٩، وقد ذكر في شرح التسهيل ستة أوجه يرد فيها على سيبويه والجمهور ممن منعوا تقديم التمييز على عامله إذا كان فعلاً متصرفاً.

(٤) قال ابن مالك:

وعايلَ التَّمييزِ قَدَّم مُطلقاً والفعلُ ذو التصريفِ نَزَرًا سُبِقَا

(انظر: شرح ابن عقيل ١/٥٥٤).

(٥) نحو: اشتريت رطلاً لبناً، أو رطلَ لبنٍ، أو رطلاً من لبنٍ.

(٦) سورة آل عمران، من الآية ٩١. وهي بنهاها: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَمَاتُوا وَهُمْ كُفَّارٌ فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْ أَحَدِهِمْ نِيلٌ إِلَّا أَرْضٌ ذَهَابًا وَلَوْ أَفْتَدَى بِهٖ أُولَئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ وَمَا لَهُمْ مِنْ نَاصِرِينَ﴾.

ومنها المُسْتَنَى؛ وهو - كما قال الرضي<sup>(٢)</sup> - المذكور بعد إلاً أو إحدى أخواتها مُخَالِفاً لما قبلها نقياً وإثباتاً. وهو من حيث هو منصوبٌ وغيره<sup>(٣)</sup>، وذكر غير المنصوب معه إنما هو على سبيل الاستطراد، وإفادة إلتهايم القسمة، وإن كان الكلام بما ليس فيه<sup>(٤)</sup>.

[تعريف الاستثناء]

وأما الاستثناء فهو الإخراج<sup>(٥)</sup> بإلاً أو إحدى أخواتها، حقيقة أو حكماً، من متعدّد.

وهو حقيقة في المتّصل<sup>(٦)</sup>، مجاز في المنقطع<sup>(٧)</sup>.

[أدوات الاستثناء]

وأدوات الاستثناء ثمانية؛ وهي أربعة أقسام:

- ما هو حرف؛ وهو إلاً.
- وما هو فعل؛ وهو ليس ولا يكون.
- وما هو مُشترَك بين الفعل والحرف؛ وهو خلا وعدا وحاشا.

(١) قال ابن هشام في قطر الندى: والمُسْتَنَى بإلاً من كلام تامٍّ موجب؛ نحو: ﴿فَتَرَبُّوا مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا مِنْهُمْ﴾ (انظر: شرح قطر الندى ص ٢٤٣).

(٢) انظر: شرح الكافية ١١٢/٢.

(٣) أي: بما لا يعرب مستثنى فاعلاً كان كما في: ما قام إلا عليٌّ، أم خبراً كما في قوله تعالى: ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ﴾ - آل عمران: ١٤٤ -.

(٤) في ع ود: وإن كان مما ليس الكلام فيه.

(٥) في ق وس ود: إخراج.

(٦) الاستثناء المتصل هو ما كان المستثنى من جنس المستثنى منه، نحو: ما حضر الطلاب إلا عليّاً.

(٧) الاستثناء المنقطع هو ما كان المستثنى من غير جنس المستثنى منه ولكنه مقدّر الدخول فيه مجازاً، نحو: حضر المسافرون إلا حقائبهم.

• وما هو اسم؛ وهو غير ويسوى - بلغاتها<sup>(١)</sup> -.

[أولاً: المُسْتَنَى بإلاً<sup>(٢)</sup>]

وبداً بالكلام على المُسْتَنَى بإلاً؛ لأنّها أصل أدوات الاستثناء، وغيرها يُقدَّرُ بها، وإن كان الأولى البداءة بها هو مُتعيّنُ نصبه على كلّ حال، كالمُسْتَنَى بليس ولا يكون كما فعل في الشذور<sup>(٣)</sup>.

[أحكام المُسْتَنَى بإلاً]

ثمَّ المُسْتَنَى بإلاً له أحوال؛ لآته:

- ١/ إن كان من كلام تامٍّ؛ بأن كان المُسْتَنَى مِنْهُ مذكوراً، مُوجب - بفتح الجيم - بأن لم يُسبق بنفي أو شبهة؛ وجب نصبه بها<sup>(٤)</sup> على الأصح<sup>(٥)</sup>، سواء كان<sup>(٦)</sup> الاستثناء:

(١) وهي: يسوى، ويسواء، وسوى، وسواء (انظر: القاموس المحيط - سوا).

(٢) قال ابن هشام في قطر الندى: والمستثنى بإلاً من كلام تامٍّ موجب؛ نحو: ﴿فَتَرَبُّوا مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا مِنْهُمْ﴾، فإن فُقد الإيجاب ترجّح البدل في المتّصل؛ نحو: ﴿مَا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِنْهُمْ﴾، والنصب في المنقطع عند بني تميم، ووجب عند الحجازيين، نحو: ﴿مَا لَكُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا أَنْبَاءُ الظَّنِّ﴾ ما لم يتقدم فيها فالنصب، نحو قوله:

ومالي إلا آل أحمد شبيعة ومالي إلا مذهب الحق مذهب

أو فقد التام فعل حسب العوامل؛ نحو: ﴿وَمَا أَمْرُنَا إِلَّا وَجْدَةٌ﴾ (انظر: شرح قطر الندى ٢٤٤).

(٣) انظر: شرح شذور الذهب ص ٣٤٠.

(٤) في ق: بها نصبه.

(٥) في مسألة ناصب المستثنى أقوال أبرزها ما يلي:

أ - أنه إلا وصححه ابن مالك وعزاه لسيبويه والمبرد في أحد قوليه، وهذا ما تبناه الفاكهي هنا.  
ب - أنه بما قبل إلا من فعل ونحوه من غير أن يُعدّى إليه بواسطة إلا، وعُزي لابن خروف.  
ج - أنه بما قبل إلا مُعدّى إليه بواسطة السيرافي وابن البادش والفراسي وآخرون.  
د - أنه بـ أستنى مضمراً، وعليه المبرد والزجاج، فيما نقله السيرافي.  
هـ - أنه انتصب عن تمام الكلام، وهو في ذلك بمنزلة التمييز، وصححه ابن عصفور.

(انظر: الكتاب ٢/ ٣١٠ و ٣٣٠، والمقتضب ٤/ ٣٩٠، والإنصاف في مسائل الخلاف - المسألة ٣٤ - ١/ ٢٦٠ - ٢٦٤،

وشرح المفصل ٢/ ٧٦ - ٧٧، شرح جل الزجاجي ٢/ ٢٥٦ - ٢٥٨، وشرح الأشموني ٢/ ١٤٣، مع الهوامع ٢/ ١٨٨).

(٦) في ق: أكان.

أ. مُتَّصِلًا؛ ﴿فَتَرَبُّوا مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا﴾<sup>(١)</sup>.

ب. أو مُنْقَطِعًا؛ نحو: قَامَ الْقَوْمُ إِلَّا حَارًّا. / ١٧٩ /

ج. تَأَخَّرَ الْمُسْتَنَى عَنِ الْمُسْتَنَى مِنْهُ؛ كَمَا مَرَّ.

د. أَمَّ تَقَدَّمَ؛ نحو: قَامَ إِلَّا زَيْدًا الْقَوْمُ.

٢/ فَإِنْ كَانَ الْكَلَامُ تَامًا، وَلَكِنْ قُدِّمَ مِنْهُ الْإِيجَابُ؛ بِأَنْ اشْتَمَلَ عَلَى نَفْيٍ أَوْ شَبِيهِ تَرْجَحَ:

عِنْدَ الْبَصْرِيِّينَ<sup>(٢)</sup> الْبَدَلُ؛ أَي: إِتْبَاعُ الْمُسْتَنَى لِلْمُسْتَنَى مِنْهُ فِي إِعْرَابِهِ بَدَلٌ بَعْضٍ مِنْ كُلِّ. وَالنَّسَقُ عِنْدَ الْكُوفِيِّينَ<sup>(٣)</sup> عَلَى النَّصْبِ: فِي الْإِسْتِثْنَاءِ الْمُتَّصِلِ - بِأَنْ كَانَ الْمُسْتَنَى مِنْ جِنْسِ الْمُسْتَنَى مِنْهُ -، نَحْو: ﴿مَا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِنْهُمْ﴾<sup>(٤)</sup>، بَرَفِعَ قَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ بَدَلٌ مِنَ الْوَاوِ فِي فَعَلُوهُ، وَقَرَأَ ابْنُ عَامِرٍ بِالنَّصْبِ عَلَى الْإِسْتِثْنَاءِ.

[دَلِيلُ التَّرْجِيحِ عِنْدَ الْبَصْرِيِّينَ]

وَالدَّلِيلُ عَلَى أَنَّ الْإِتْبَاعَ أَرْجَحُ إِجْمَاعُ السَّبْعَةِ عَلَى قِرَاءَةِ<sup>(٥)</sup> الرِّفْعِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَوْ يَكُنْ لَهُمْ شُهَدَاءُ إِلَّا أَنْفُسُهُمْ﴾<sup>(٦)</sup>، وَقَوْلِهِ: ﴿وَمَنْ يَقْنَطُ مِنْ رَحْمَةِ رَبِّهِ إِلَّا الضَّالُّونَ﴾<sup>(٧)</sup>.

(١) سورة البقرة، من الآية ٢٤٩. وَهِيَ بِنِهَايِهَا ﴿فَلَمَّا فَصَلَ طَالُوتُ قَالَ لِلْجُنُودِ إِنَّا اللَّهُ مُبْتَلِيكُمْ بِنَهَرٍ فَمَنْ شَرِبَ مِنْهُ فَلَيْسَ مِنِّي وَمَنْ لَمْ يَطْعَمْهُ فَإِنَّهُ مِنِّي إِلَّا مَنِ اغْتَرَفَ غُرْفَةً يَدُّوهُ فَتَرَبُّوا مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا مِنْهُمْ فَلَمَّا جَاوَزَهُ هُوَ وَالَّذِينَ آمَنُوا مَعَهُ قَالُوا لَا طَاقَةَ لَنَا الْيَوْمَ بِجَالُوتَ وَجُنُودِهِ قَالَ الَّذِينَ يَظُنُّونَ أَنَّهُمْ مُلْقَوْنَ آلِهَةً كَمِمْ مِنْ فِكْرِهِ قَلِيلًا غَلَبَتْ فِيهِ كَثِيرُهُ يَإِذْنِ اللَّهِ وَاللَّهُ مَعَ الصَّادِقِينَ﴾.

(٢) فِي قَوْصِد: الْبَصْرِيِّ.

(٣) فِي قَوْصِد: الْكُوفِيُّ.

(٤) سورة النساء، من الآية ٦٦. فَقَدْ قَرَأَ الْجُمْهُورُ قَلِيلٌ عَلَى الْبَدَلِ، أَوِ النَّسَقِ عِنْدَ الْكُوفِيِّينَ خِلَافًا لِابْنِ عَامِرٍ، حَيْثُ قَرَأَهَا قَلِيلًا بِالنَّصْبِ عَلَى الْإِسْتِثْنَاءِ (انظر: إِنْجَافُ فِضْلَاءِ الْبَشَرِ ص ٢٤٣)، وَالْآيَةُ بِنِهَايِهَا ﴿وَلَوْ أَنَّا كُنْتُمْ عَلَيْنَهُمْ أَن أَفْلَحُوا أَنْفُسَكُمْ أَوْ أَخْرَجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ مَا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِنْهُمْ وَلَوْ أَنَّهُمْ فَعَلُوا مَا يُوعَدُونَ لَكَانَ خَبَرًا لَهُمْ وَأَشَدَّ تَلِيْسًا﴾.

(٥) سَقَطَتْ قِرَاءَةُ مَنْ فِي وَصِد.

(٦) سورة النور، من الآية ٦. وَهِيَ بِنِهَايِهَا ﴿وَالَّذِينَ يَزْمِنُ آزْوَاجَهُمْ وَلَا يَكُنْ لَهُمْ شُهَدَاءُ إِلَّا أَنْفُسُهُمْ فَشَهَدَةُ أَحَدِهِمْ أَرْبَعُ شَهَدَاتٍ بِاللَّهِ إِنَّهُ لَمِنَ الصَّادِقِينَ﴾.

(٧) سورة الحجر، من الآية ٥٦. وَهِيَ بِنِهَايِهَا ﴿قَالَ وَمَنْ يَقْنَطُ مِنْ رَحْمَةِ رَبِّهِ إِلَّا الضَّالُّونَ﴾.

وَلَا يَمْنَعُ تَرْجِيحُ<sup>(١)</sup> الْبَدَلِ تَأَخُّرَ صِفَةِ الْمُسْتَنَى مِنْهُ عَنِ<sup>(٢)</sup> الْمُسْتَنَى؛ خِلَافًا لِلْمَازِنِيِّ<sup>(٣)</sup> كَمَا سَيَأْتِي<sup>(٤)</sup>.

وَإِذَا تَعَدَّرَ الْبَدَلُ عَلَى اللَّفْظِ أُبْدِلَ عَلَى الْمَوْضِعِ؛ نَحْو: مَا جَاءَنِي مِنْ أَحَدٍ إِلَّا زَيْدٌ، وَلَا أَحَدٌ فِيهَا إِلَّا عَمْرُو، وَمَا زَيْدٌ بِشَيْءٍ إِلَّا شَيْءٌ لَا يُعْبَأُ بِهِ، بِالرَّفْعِ فِي الثَّلَاثَةِ عَلَى الْبَدَلِ؛ تَحَلًّا عَلَى الْمَحَلِّ، وَبِالنَّصْبِ عَلَى الْإِسْتِثْنَاءِ.

[الْخِلَافُ فِي الْإِسْتِثْنَاءِ الْمُنْقَطِعِ]

وَيَتَرَجَّحُ النَّصْبُ عَلَى الْبَدَلِ<sup>(٥)</sup> فِي الْمُنْقَطِعِ - بِأَنْ كَانَ الْمُسْتَنَى مِنْ غَيْرِ جِنْسِ الْمُسْتَنَى مِنْهُ - عِنْدَ بَنِي تَمِيمٍ؛ نَحْو: مَا قَامَ أَحَدٌ إِلَّا حَارًّا، بِالنَّصْبِ عَلَى الْإِسْتِثْنَاءِ مَعَ جَوَازِ الرَّفْعِ أَيْضًا عَلَى الْبَدَلِ<sup>(٦)</sup>؛ إِنْ صَحَّ حَذْفُ الْمُبْدَلِ مِنْهُ، وَإِقَامَةُ<sup>(٧)</sup> الْبَدَلِ مَقَامَهُ اسْتِدْلَالًا بِقَوْلِهِ:

(١) فِي قَوْصِد: تَرْجَحَ.

(٢) فِي قَوْصِد: عَلَى.

(٣) اِخْتَلَفَ النِّهَاةُ فِي مَسْأَلَةِ تَقَدُّمِ الْمُسْتَنَى عَلَى صِفَةِ الْمُسْتَنَى مِنْهُ وَحْدَهُ كَمَا فِي نَحْوِ مَا فِيهَا رَجُلٌ إِلَّا أَخْرَجَ صَالِحٌ عَلَى أَسَاسِ أَنَّ (صَالِحٌ) نَعْتٌ لِلْمُسْتَنَى مِنْهُ (رَجُلٌ) وَقَدْ تَقَدَّمَ الْمُسْتَنَى (أَخْرَجَ) عَلَيْهَا، وَأَبْرَزَ الْأَقْوَالُ فِي حُكْمِ الْمُسْتَنَى هِيَ:

١ - وَجُوبُ نَصْبِ الْمُسْتَنَى كَحُكْمِهِ إِذَا تَقَدَّمَ عَلَى الْمُسْتَنَى مِنْهُ نَفْسَهُ، وَهَذَا رَأْيُ الْمَازِنِيِّ كَمَا نَقَلَهُ ابْنُ الْخَبَّازِ فِي شَرْحِهِ عَلَى أَلْفِيَةِ ابْنِ مَعْطِي.

٢ - تَرْجِيحُ نَصْبِ الْمُسْتَنَى عَلَى الْإِتْبَاعِ، وَهُوَ لِلْمَازِنِيِّ كَمَا فِي الْمُقْتَضَبِ وَأَوْضَحَ الْمَسَالِكِ.

٣ - تَرْجِيحُ الْإِتْبَاعِ عَلَى النَّصْبِ، وَهُوَ مَذْهَبُ سَبْيُوهِ وَابْتِخَارُهُ الْمَبْرَدِ.

٤ - اسْتَوَاءُ النَّصْبِ وَالْإِتْبَاعِ، وَهُوَ اخْتِيَارُ ابْنِ مَالِكٍ. (انظر: الْكِتَابُ ٢/ ٣٣٦، وَالْمُقْتَضَبُ ٤/ ٣٩٩-٤٠٠، وَشَرْحُ الْكَافِيَةِ الشَّافِيَةِ ١/ ٣١٧، وَأَوْضَحُ الْمَسَالِكِ إِلَى أَلْفِيَةِ ابْنِ مَالِكٍ ٢/ ٢٦٠، وَهَمْعُ الْهَوَامِعِ ٢/ ١٩٢).

(٤) انظر: ص ٣٢٠ مِنْ هَذَا الْكِتَابِ.

(٥) فِي ع: الْبَدَلِ.

(٦) فِي ع: الْبَدَلِ.

(٧) سَقَطَتْ الْمُبْدَلُ مِنْهُ وَإِقَامَتُهُ مِنْ ع.

١٨٥- وبلدة ليس بها أنيس إلا البعافير وإلا العيس<sup>(١)</sup>

ووجب عند الحجازيين، ويلغتهم جاء التنزيل؛ نحو: ﴿مَا لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا ابْتِغَاءَ الْقُلُوبِ﴾<sup>(٢)</sup>، بالنصب في قراءة السبعة؛ ونحو: ﴿مَنْ يَغْمِرْ جُرَيْجًا﴾<sup>(٣)</sup> إِلَّا ابْتِغَاءَ وَجْهِهِ الْأَعْلَى<sup>(٤)</sup>، بالنصب. وأجيب عن البيت بأن / المراد بالأنيس ما يؤانس؛ فهو أعم من الإنسان، فيكون متصلاً لا منقطعاً.

[أحكام تقدم المستثنى على المستثنى منه]

وهذا كله ما لم يتقدم المستثنى على المستثنى منه فيهما؛ أي: في المتصل والمنقطع الكائنين في كلام تام غير موجب؛ فإن تقدم فالنصب حيث وجب، كقول الكمي:

١٨٦- وما لي إلا آل أحمد شيعة وما لي إلا مذهب الحق مذهب<sup>(٥)</sup>

(١) البيت من الرجز لعامر بن الحارث المعروف بجران العود في ديوانه ص ٩٧، والكتاب ٣٢٢/٢، وشرح المفصل ١١٧/٢، وخزانة الأدب ١٥/١٠-١٨.

اللغة: البعافير: جمع يعفور وهو ظبي بلون التراب، والعيس: جمع أعيس وعيساء، وهي الإبل البيض يخالط بياضها شيء من الشفرة، وقد تستعار لبقر الوحش لبياضها. (انظر: القاموس المحيط - عفر، عيس).

والشاهد فيه: قوله (إلا البعافير) حيث أبدل المستثنى من المستثنى منه مع أن الاستثناء منقطع، وهذا خاص بالتميميين خلافاً للحجازيين الذين يوجبون النصب. وقد وجه سيبويه هذا البيت توجيهين يخرجانه من الاستثناء المنقطع، فالأول أنه جعله من الاستثناء المفرغ، لأن ذكر المستثنى منه (أنيس) مساو لحذفه في المعنى فكانه قال: (ليس بها إلا البعافير)، والوجه الثاني أنه توسع في معنى المستثنى (البعافير) حتى جعله نوعاً من المستثنى منه، فالاستثناء عنده متصل، ومثل ذلك قولهم عتابه السيف، حيث جعلوا العتاب أنواعاً، وجعلوا السيف نوعاً منه. (انظر: الكتاب ٣١٩/٢-٣٢٠، وشرح المفصل ١١٧/٢).

(٢) سورة النساء، من الآية ١٥٧. وهي بنهاها ﴿وَقَوْلِهِمْ إِنَّا قَتَلْنَا الْمَسِيحَ عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ رَسُولَ اللَّهِ وَمَا قَتَلُوهُ وَمَا صَلَبُوهُ وَلَكِنْ شُبِّهَ لَهُمْ وَإِنَّ الَّذِينَ اخْتَلَفُوا فِيهِ لَفِي شَكٍّ مِنْهُ مَا لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا ابْتِغَاءَ الْقُلُوبِ وَمَا قَتَلُوهُ يَقِينًا﴾.

(٣) سورة الليل، من الآيتين ١٩ و ٢٠. وهما بنهاهما ﴿وَمَا لِأَحَدٍ عِنْدَهُ مِنْ نِعْمَةٍ تُجْزَى إِلَّا ابْتِغَاءَ وَجْهِهِ الْأَعْلَى﴾.

(٤) البيت من الطويل للكميت الأسدي من قصيدة هاشمية، وقد ورد في شرح أبيات سيبويه ١٣٥/٢، والإنصاف في مسائل الخلاف ٢٧٥/١، وخزانة الأدب ٣١٤/٤، والدرر اللوامع على معجم الخوامع ١٦١/٢.

والشاهد فيه: قوله (ما لي إلا آل أحمد) و(ما لي إلا مذهب الحق) فكلا الجملتين تشتمل على مستثنى متقدم على المستثنى منه، وهو واجب النصب، ولا يجوز فيه الإبدال حتى لا يتقدم التابع على المتبوع.

وإنما<sup>(٦)</sup> امتنع فيه الإبدال؛ لأن التابع لا يتقدم على متبوعه.

ومثله في وجوب النصب عند المازني تقدم المستثنى على صفة المستثنى منه؛ نحو: ما أتاني أحدٌ إلا أباك<sup>(٧)</sup> خيرٌ من زيد، والراجح ما تقدم<sup>(٨)</sup>.

وأما تقدم المستثنى على جزئي الكلام - نحو: إلا زيداً ما جاء<sup>(٩)</sup> أحد - فغير جائز.

[الاستثناء المفرغ]

أو فقد التمام من الكلام المنفي - بأن لم يُصرَّح فيه بالمستثنى منه - فعلى حسب العوامل الواقعة قبل ألا يكون المستثنى، ولا عمل لئلاً فيه، بل العمل لما قبلها:

- فإن اقتضى الرفع رفع ما بعدها؛ نحو: ﴿وَمَا أَمْرُنَا إِلَّا وَحْدَةً﴾<sup>(١٠)</sup>.
- أو التصب نصب؛ نحو: ﴿وَلَا تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ إِلَّا الْحَقَّ﴾<sup>(١١)</sup>.
- أو الجر جر؛ نحو: ﴿وَلَا تُجَدِّلُوا أَهْلَ الْكِتَابِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ﴾<sup>(١٢)</sup>.

ويسمى هذا الاستثناء مفرغاً؛ لأن ما قبل ألا تفرغ للعمل فيها بعدها، وإن كان المستثنى منه مقدراً في التحقيق؛ لجواز ما قام إلا هندي، وامتناع قام<sup>(١٣)</sup> هندي.

(١) نهاية الطمس في ب.

(٢) في ق: إياك.

(٣) انظر: ص ٣١٨ من هذا الكتاب.

(٤) في ع: جاني.

(٥) سورة القمر، من الآية ٥٠. وهي بنهاها ﴿وَمَا أَمْرُنَا إِلَّا وَحْدَةً كُلُّجٍ بِالنَّصْرِ﴾.

(٦) سورة النساء، من الآية ١٧١. وهي بنهاها ﴿يَا أَهْلَ الْكِتَابِ لَا تَغْلُوا فِي دِينِكُمْ وَلَا تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ إِلَّا الْحَقَّ إِنَّمَا الْمَسِيحُ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ رَسُولُ اللَّهِ وَكَلِمَتُهُ أَلْفَهُمَا إِلَى مَرْيَمَ وَرُوحٌ مِنْهُ فَآمَنُوا بِاللَّهِ وَرُسُلِهِ وَلَا تَقُولُوا ثَلَاثَةٌ انْتَهُوا خِيَرًا لَكُمْ إِنَّمَا اللَّهُ وَاحِدٌ سُبْحَانَهُ أَنْ يَكُونَ لَهُ وَلَدٌ لَهُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ وَكَفَى بِاللَّهِ وَكِيلًا﴾.

(٧) سورة العنكبوت، من الآية ٤٦. وهي بنهاها ﴿وَلَا تُجَدِّلُوا أَهْلَ الْكِتَابِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ إِلَّا الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْهُمْ وَقُولُوا آمَنَّا بِالَّذِي أُنْزِلَ إِلَيْنَا وَأُنْزِلَ إِلَيْكُمْ وَإِلَهُنَا وَإِلَهُكُمْ وَبِعَدِّ وَحْدَةٍ لَهُمْ وَسَلَامُكُمْ﴾.

(٨) في الأصل ما قام، والتبت من ق وع وس ود.

وشرطُ صحّةِ التفرّيعِ تقدّمُ نفيٍّ أو شبهه، فلو قال: أو فُقد<sup>(١)</sup>؛ أي: التهام والإيجاب؛ لكان أولى.

[ثانياً: المُستثنى بغيرِ وسوى<sup>(٢)</sup>]

ويُستثنى بغيرِ وسوىٍ خافضينِ للمُستثنى دائماً بإضافتهما إليه مُعرّبين - أي: غيرَ لفظاً وسوىٍ تقديراً - بإعرابِ الاسمِ الذي يقعُ بعدَ إلّا؛ وهو المُستثنى بها على التفصيلِ السابق: فيجبُ النصبُ في نحو: قامَ القومُ غيرَ أو سِوى زيدٍ، وترجعُ عندَ بني<sup>(٣)</sup> تميمٍ في نحو:

٨٠ / ما فيها أحدٌ غيرَ أو سِوى زيدٍ<sup>(٤)</sup>، والبدلُ في نحو: ما جاءَ أحدٌ غيرَ أو سِوى زيدٍ، وعلى حَسَبِ ما يقتضيهُ العاَمِلُ من فاعِلٍ أو مفعولٍ أو غيرِ ذلك في نحو: ما قامَ غيرُ أو سِوى زيدٍ، وما رأيتُ غيرَ أو سِوى زيدٍ، وما مررتُ بغيرِ أو بسِوى زيدٍ.

[الخلافُ في استعمالِ سِوى]

وكونُ سِوى كغيرٍ فيما تقدّمَ هو مذهبُ الزّجاجيّ<sup>(٥)</sup>، واختاره ابنُ مالك<sup>(٦)</sup>؛ ليورودها:

• فاعلاً في حكايةِ الفراء: أتاني سِوالك<sup>(٧)</sup>.

(١) في ق وس ود: فقد.

(٢) قال ابن هشام في قطر الندى: ويستثنى بغيرِ وسوىٍ خافضينِ مُعرّبينِ بإعرابِ الاسمِ الذي بعدَ إلّا (انظر: شرح قطر الندى ص ٢٤٧).

(٣) سقطت بني من ق وس ود.

(٤) في الأصل حمار، والمثبت من ع وس ود.

(٥) في ق وس ود: الزّجاج.

(٦) انظر: شرح التسهيل ٢/ ٢٣٢-٢٣٣، ومغني اللبيب ص ١٨٨.

(٧) انظر: الكتاب ٢/ ٣٥٠، وشرح التسهيل ٢/ ٢٣٣، وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ٢/ ٢٨١.

• ومبتدأ في قوله:

١٨٧ - فسِوالكُ بِائُعُها وَأنتَ المُشترى<sup>(١)</sup> .....

• واسماً لليس في قوله:

١٨٨ - أأتركُ ليلى لیس بيني وبينها سِوى ليلةٍ إني إذا لصبور<sup>(٢)</sup>

• ومجرورة في قوله - عليه الصلاة والسلام<sup>(٣)</sup> -: «دعوتُ ربِّي أن لا يسلطَ على أمتي عدوٌّ من سِوى أنفسهم<sup>(٤)</sup>».

ومذهبُ الجمهور<sup>(٥)</sup> أنّها لا تُستعملُ إلّا ظرفاً، ولا تخرجُ عنه إلّا في الضّرورة.

(١) عجز بيت من الكامل لابن المولى محمد بن عبد الله في شرح ديوان الحماسة ص ١٢٣٥، وشرح ابن عقيل ٥٠٩/١، والمقاصد النحوية ٣/ ١٢٥، والدرر اللوامع على همع الهوامع ٣/ ٩٢، وصدرة: وإذا بُاع كريمة أو تُشترى.

والشاهد فيه: (فسِوالكُ بائعها) حيث جاءت سِوى بمبتدأ بمعنى غير.

(٢) البيت من الطويل لمجنون ليلي في ديوانه ص ١٠٨، وشرح الأشموني ٢/ ١٥٩، والدرر اللوامع على همع الهوامع ٣/ ٩٣.

والشاهد فيه: (ليس بيني وبينها سِوى ليلةٍ) حيث جاءت (سِوى) اسماً لليس، وهي بمعنى غير.

(٣) بعدها في ق: وَشَرَفَ وَكَرَّمَ وَعَظَّمَ.

(٤) من حديث أبي أسماء عن ثوبان قال: قال رسول الله ﷺ ثم إن الله زوى لي الأرض، فرأيت مشارقها ومغاربها، وإن أمتي سيبلغ ملكها ما زوى لي منها، وأعطيت الكنزين الأحمر والأصفر، وإني سألت ربي لأمتي أن لا يهلكها بسنة عامة، وأن لا يسلطَ عليهم عدوٌّ من سِوى أنفسهم فيستبيح بيضتهم، وإن ربي قال: يا محمد، إني إذا قضيت قضاء فإنه لا يرد، وإني أعطيتك لأمتك أن لا أهلكهم بسنة عامة، وأن لا أسلطَ عليهم عدوٌّ من سِوى أنفسهم، فيستبيح بيضتهم، ولو اجتمع عليهم من بأقطارها، أو قال: من بين أقطارها حتى يكون بعضهم يهلك بعضها، ويسبي بعضهم بعضاً. قال أبو عيسى الترمذي هذا حديث حسن صحيح (انظر: صحيح مسلم ٤/ ٢٢١٥، برقم ٢٨٨٩، والمستدرک على الصحيحين ٤/ ٤٩٦، برقم ٨٣٩٠، وسنن الترمذي ٤/ ٤٧٢، برقم ٢١٧٦).

(٥) انظر: الكتاب ١/ ٣١، والمقرب ١/ ١٧٢.

وقال الرَّمَانِيُّ<sup>(١)</sup>: إِنَّهَا تُسْتَعْمَلُ ظَرْفًا غَالِبًا وَكَغَيْرِ قَلِيلًا، وَاخْتَارَهُ فِي الْأَوْضَحِ  
وَالْجَامِعِ<sup>(٢)</sup>.

[اللغات في سِوَى]

وفيهما أربع لغات<sup>(٣)</sup>: كسر السين مقصورة وممدودة، وضمها مقصورة، وفتحها  
ممدودة.

[ثالثاً: المُستثنى بخلا وعدا وحاشا]<sup>(٤)</sup>

[أ/ استعمالها كأفعالٍ ناصيةٍ للمُستثنى]

وَيُسْتثنى بخلا وعدا مجرّدين عن ما، وحاشا - ولا تصحب [ما]<sup>(٥)</sup> - نواصب  
للمُستثنى على تقدير كونها أفعالاً جامدة متعديّة إليه، استقرّ<sup>(٦)</sup> فاعلُها فيها، وهو عائِدٌ على  
اسمِ الفاعِلِ المفهوم من الفعل السابق، أو على البعضِ المفهوم من الكلِّ السابق.

وجملة الاستثناء هل<sup>(٧)</sup> هي حالٌ فمحلُّها النصب، أو مُستأنفةٌ فلا محلَّ لها؟ قولان؛

(١) الرمانى هو: علي بن عيسى بن علي بن عبد الله، أبو الحسن الرمانى، ويعرف بالإخشيدي والوراق، المتوفى  
ببغداد سنة ٣٨٤هـ، أديب نحوي لغوي فقيه مفسر موسوعي، أخذ عن ابن السراج وابن دريد والزجاج،  
من مصنفاته: كتاب سيبويه - وقد حققه المتولي رمضان أحد وطبع في القاهرة ١٩٨٨-، والجامع الكبير في  
التفسير، ومعاني الحروف، والمبتدأ في النحو... وغيرها. (انظر: معجم الأدباء ٧٣/١٤-٧٨، وبغية الوعاة  
٣٤٤/١، وشذرات الذهب ١٠٩/٣، وهدية العارفين ١/٦٨٣).

(٢) انظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ٢/٢٨١، والجامع الصغير في النحو ص ١٣٣.

(٣) أي: سوى، وسواء، وسوى، وسواء.

(٤) قال ابن هشام في قطر الندى: وبخلا وعدا وحاشا، نواصب أو خوفاض، وبها عدا وليس ولا يكون  
نواصب. (انظر: شرح قطر الندى ص ٢٤٧).

(٥) زيادة من باقي النسخ.

(٦) في ق وع وس ود: استقر.

(٧) سقطت هل من ع.

٦٦١١١٨

صحّح ابن عصفور<sup>(١)</sup> مِنْهَا الثاني<sup>(٢)</sup>.

[ب/ أو استعمالها كحروفٍ جاريةٍ للمُستثنى]

أو خوفاض له على تقدير كونها حروف جر. واختار في المُغني أنّها غير مُتعلّقة بشيء،  
وفيه: يجوز في نحو: قام القوم حاشاك كون الضمير منصوباً، وكونه مجروراً؛ فإنّ<sup>(٣)</sup> قلت:  
حاشاي تعين الجرّ، وحاشاني<sup>(٤)</sup> تعين النصب، وكذا القول في خلا وعدا انتهى<sup>(٥)</sup>. / ٨٠ ب /  
[مجيء حاشا اسماً]

وإذا ولي حاشا مجرور باللام، فارقت الحرفيّة قطعاً<sup>(٦)</sup>؛ إذ لا يدخل جارٌّ على جارّ.  
والصحيح<sup>(٧)</sup> أنّها حينئذ اسمٌ مُتّصِبٌ انتصاب المصدر الواقع بدلاً من اللفظ بالفعل،

(١) قلت: ما صحّحه ابن عصفور في المقرب وشرح الجمل هو القول الأول، أي اعتبار جملة الاستثناء في محل  
نصب حال. (انظر: المقرب ١/١٧٣، وشرح جل الزجّاجي ٢/٢٦٥).

(٢) بل في المسألة ثلاثة أقوال:

الأول: أنّها في محل نصب وعليه ابن عصفور في المقرب.

والثاني: أنّها مستأنفة وعليه ابن عصفور كما في مغني اللبيب.

والثالث: جواز الوجهين وعليه السيرافي وابن هشام.

(انظر: المقرب ١/١٧٣، ومغني اللبيب ص ٥٠٥، وشرح الأشموني ٢/١٦٣).

(٣) في ق: فإذا.

(٤) في ق: أو حاشاني.

(٥) انظر: مغني اللبيب ص ٧٣٢.

(٦) خلافاً لسيبويه وأكثر البصريين إذ التزموا القول بحرفيتها، والصحيح جوازه لسأعه كقولهم: اللهم اغفر لي  
ولن يسمع، حاشا الشيطان وأبا الإصبع (انظر: الكتاب ٢/٣٤٩، وشرح التسهيل ٢/٢٢٥، وارتشاف  
الضرب ٣/١٥٣٢، وشرح الأشموني ٢/١٦٥، وشرح التصريح ١/٣٦٥).

(٧) اختلف في (حاشا) إذا وليها اسم مجرور باللام على ثلاثة أقوال:

١ - هي فعل، وقال به المبرد وغيره كابن جني والكوفيّين.

٢ - هي اسم، وانتصب انتصاب المصدر الواقع بدلاً من اللفظ بالفعل وهو رأي الجمهور، وصحّحه ابن  
مالك وابن هشام وأبو حيان والسيوطي.

٣ - هي اسم فعل بمعنى أتبرأ أو برئت، قال به البعض. (انظر: المقتضب ٤/٣٩١، وشرح التسهيل ٢/٢٢٧،  
ومغني اللبيب ص ١٦٥، وتفسير البحر المحيط ٥/٣٠٣-٣٠٤، وارتشاف الضرب ٣/١٥٣٥-١٥٣٦،  
والجنى الداني ٥٦٠، وشرح الأشموني ٢/١٦٦، وجمع الهوامع ٢/٢١٤).



ومعناه التنزيه، فمن قال: حاشا لله؛ كأنه قال: تنزيهاً لله، واللام حينئذٍ مقوية للعامل؛ كما في نحو:

﴿فَعَالَ لِمَا يُرِيدُ﴾<sup>(١)</sup>. قال في المغني<sup>(٢)</sup>: ويؤيد هذا قراءة بعضهم: ﴿حَشَى لِلَّهِ﴾<sup>(٣)</sup> بالتنوين؛ فهذا كقولهم: رعيًا لك.

[تَعْيُنُ فَعَلِيَّةٌ مَا خَلَا وَمَا عَدَا وَيُلْحَقُ بِهَا لَيْسَ وَلَا يَكُونُ]

ويُستثنى بما خلا، وما عدا، وليس، ولا يكون نواصب للمُستثنى فقط، ولو كان ما قبله منفياً، وإثماً وجب النصب بعد الأولين لوقوعهما بعد ما المصدرية التي لا يليها الحرف، لكن نص في التسهيل<sup>(٤)</sup> أنها لا توصل بفعل جامد، فدخولها على هذا مُشْكِلٌ<sup>(٥)</sup>. وجوز<sup>(٦)</sup> بعضهم<sup>(٧)</sup> الجرَّ بهما<sup>(٨)</sup> بتقدير ما زائدة، وردة في المغني.

(١) سورة هود من الآية ١٠٧، وسورة البروج من الآية ١٦. وتام آية هود ﴿حَلِيلِيكَ فِيهَا مَا دَامَتِ الْأَنْتَرُتُ وَالْأَرْضُ إِلَّا مَا شَاءَ رَبُّكَ إِنَّ رَبَّكَ فَعَّالٌ لِمَا يُرِيدُ﴾.

(٢) انظر: مغني اللبيب ص ١٦٥.

(٣) سورة يوسف، من الآية ٣١، والآية ٥١. وهذه قراءة أبي السَّيَّال، وقرأ الجمهور حاش دون ألف، وقرأ الحسن حاش وقرأ أبي وعبد الله حاشى الله - بالإضافة - (انظر: معاني القرآن للفراء ٢/٤٢، وتفسير البحر المحيط ٥/٣٠٣). وتام الآية الأولى ﴿فَلَمَّا سَمِعَتْ بِمَكْرِهِنَّ أَرْسَلَتْ إِلَيْهِنَّ وَأَعْتَدَتْ لَهُنَّ مُتَّكًا وَأَاتَتْ كُلَّ وَجْدَةٍ مِّنْهُنَّ سِكِّينًا وَقَالَتِ اخْرُجْ عَلَيْهِنَّ فَلَمَّا رَأَيْنَهُ أَكْبَرْنَهُ وَقَطَّعْنَ أَيْدِيَهُنَّ وَقُلْنَ حَاشَ لِلَّهِ مَا هَذَا بَشَرًا إِنْ هَذَا إِلَّا مَلَكٌ كَرِيمٌ﴾ وتام الآية الثانية ﴿قَالَ مَا خَطْبُكُمْ إِذْ رَوَدُّنَّ يُوسُفَ عَنْ نَفْسِهِ قُلْنَ حَاشَ لِلَّهِ مَا عَلِمْنَا عَلَيْهِ مِنْ سُوءٍ قَالَتِ امْرَأَتُ الْعَزِيزِ الْقَنْصَصَ الْحَقُّ أَنَا رَوَدُّهُ عَنْ نَفْسِهِ وَإِنَّهُ لَمِنَ الضَّالِّينَ﴾.

(٤) انظر: شرح التسهيل ٢/٢٢٦؛ قال ابن مالك: فإن الدليل يقتضي ألا توصل ما وغيرها من الحروف الموصولة بالأفعال إلا بفعل له مصدر مستعمل؛ حتى يُقدَّر الحرف وصلته واقعين موقع ذلك المصدر، ومعلوم أن أفعال هذا الباب ليس لها مصادر مستعملة، فإذا وُجِّلَ ببعضها حرف مصدري فهو على خلاف الأصل...

(٥) الإشكال هنا يكمن في كون خلا وعدا أفعالاً جامدة، وما المصدرية لا تدخل إلا على فعل متصرف حتى يمكن تأويله مع ما بمصدر مؤول.

(٦) في ع: وقد جوز.

(٧) وقال به الجرمي والرعي والكسائي والفارسي وابن جني. (انظر: مغني اللبيب ص ١٧٩، والجنى الداني ٤٣٦،

وهمع الهوامع ٢/٢١٣).

(٨) في ع: بها.

[الخلاف في إعراب ما في ما خلا وما عدا]

وموضع ما وصلتها نصب بلا خلاف، لكن هل هو على الحال، والمعنى قاموا مجاوزين زيداً؟ أو على الظرفية على حذف مضاف؛ والمعنى: قاموا وقت مجاوزتهم زيداً؟ فيه قولان<sup>(١)</sup>.

وإنما وجب نصب المُستثنى بعد الأخيرين؛ لأنه خبرُهُما، واسمُهُما مُستَثَرٌ فيهما. والكلام فيما يعودُ عليه وفي محل الجملة كالكلام السابق في خلا وعدا وحاشا. ولا يُستثنى بخلا وما بعدها مُنْقَطِعاً<sup>(٢)</sup>، وأفهم كلامه أن جواز الوجهين في خلا وعدا إذا تجردا عن ما، وأن حاشا لا تفتن بها<sup>(٣)</sup>، وهو كذلك.

(١) بل في المسألة ثلاثة أقوال:

١- في محل نصب على الحال، قاله السيرافي.

٢- في محل نصب على الاستثناء انتصاب غير، قاله ابن خروف.

٣- في محل نصب على الظرفية لأن ما مصدرية ظرفية.

(انظر: الجنى الداني ٤٣٨، وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ٢/٢٩٢، وارتشاف الضرب ٣/١٥٣٤-

١٥٣٥، وشرح الأشموني ٢/١٦٤، وجمع الهوامع ٢/٢١٣).

(٢) أي: في الاستثناء المنقطع، فلا يجوز: حضر المسافرون ليس حقائبهم.

(٣) انظر: الكتاب ٢/٣٥٠.

## [المخفوضات]

باب في ذكر المخفوضات؛ وهي ثلاثة أقسام:

أ. مخفوض بالحرف.

ب. ومخفوض بالمضاف؛ ويرجع إليها المخفوض من التوابع.

ج. ومخفوض بالمجاورة<sup>(١)</sup>؛ وأسقطه لشدوده كالمرفوع<sup>(٢)</sup> بها.

## [أولاً: المخفوض بالحرف]

وقدّم الأول لأنه الأصل، ثمّ إنّه نوعان: ما يجزّ الظاهر والمضمّر، وما يجزّ الظاهر فقط.

[١/ ما يجزّ الظاهر والمضمّر]<sup>(٣)</sup>

وأشار<sup>(٤)</sup> / ٨١ / أ إلى الأول مبتدئاً به لعمومه بقوله: يُخَفِّضُ الاسمُ:

(١) نحو قولهم: هذا جحرٌ ضبٌّ خربٌ حيث جُرَّ (خرب) بسبب مجاورته للاسم المجرور (ضب) ونحو: يا صاح بلِّغ ذوي الزوجات كلَّهم، حيث جرّ التوكيد (كلَّهم) لمجاورته للمضاف إليه المجرور (الزوجات)، وأصله أن يكون منصوباً لآته توكيد ل (ذوي) المفعول به، وقد اختلف العلماء في مسألة الخفض على الجوار على أقوال:

الأول: إثباته في اللغة، ويكون في النعت قليلاً والتوكيد نادراً، وهذا رأي جمهور البصريين والكوفيين.

الثاني: إنكاره وتأويل ما ورد منه، وقال بذلك السيرافي وابن جني وأولوا ما ورد.

الثالث: قصره على السماع، ومنع القياس عليه، وقال به الفراء. (انظر: الكتاب ١/ ٤٣٧، وارتشاف الضرب ٤/ ١٩١٢-١٩١٣، ومغني اللبيب ص ٨١٥-٨٩٧، وشرح الأشموني ٣/ ٥٧، وجمع الهوامع ٢/ ٤٤٠-٤٤٢، وخزانة الأدب ٩١/ ٥).

(٢) ومثال المرفوع على الجوار قول المتنخل الهذلي:

(السالك الثغرة البيضان كالشها  
مئني الهلوك عليها الخيعل الفضل)

و(الفضل) نعت (للهلوك) المجرورة، لكنها رُفعت لمجاورتها للمرفوع (الخيعل).

(والمهلوك: الفاجرة من النساء، والخيعل: الفرو، والفضل: المرأة في ثوب واحد، والثغرة: ما يلي دار الحرب أو موضع المخافة من فروج البلدان، وكالتها: حافظها. (انظر: ارتشاف الضرب ٤/ ١٩١٤، والقاموس المحيط - خعل/ فضل/ ثغر/ كلا).

(٣) قال ابن هشام في قطر الندى: باب، يُخَفِّضُ الاسم إما بحرف مشترك، وهو: من، وإلى، وعن، وعلى، وفي،

واللام للقسمة وغيره. (انظر: شرح قطر الندى ص ٢٤٩).

(٤) في باقي النسخ أكثر.

أ/ إما بحرفٍ مُشترِكٍ بين الظاهر والمضمّر، وهو سبعة:

١/ من؛ نحو: ﴿مِنْكَ وَمِنْ نوحٍ﴾<sup>(١)</sup>، وهي:

أ. لبيان الجنس؛ نحو: ﴿فَأَجْتَبَيْنَاهُ الرِّجْسَ مِنَ الْآوْتَيْنِ﴾<sup>(٢)</sup>.

ب. وللتبعية؛ ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَقُولُ ءَامَنَّا بِاللّٰهِ﴾<sup>(٣)</sup>.

ج. ولا ابتداء الغاية مكاناً أو زماناً أو غيرهما؛ نحو: ﴿مِنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾<sup>(٤)</sup>.

﴿مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ﴾<sup>(٥)</sup>، ﴿إِنَّهُ مِنْ سُلَيْمَنَ﴾<sup>(٦)</sup>.

د. وللبدل؛ نحو: ﴿أَرْضَيْتُهُ بِالْحَيَوَةِ الدُّنْيَا مِنَ الْآخِرَةِ﴾<sup>(٧)</sup>.

هـ. وللتعليل؛ نحو: ﴿مِمَّا خَطَبْتَهُمْ أَغْرُقُوا﴾<sup>(٨)</sup>.

(١) سورة الأحزاب، من الآية ٧. وهي بتامها ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِنَ النَّبِيِّينَ مِيثَاقَهُمْ وَمِنْكَ وَمِنْ نُوحٍ وَإِبْرَاهِيمَ وَمُوسَىٰ وَعِيسَىٰ ابْنِ مَرْيَمَ وَأَخَذْنَا مِنْهُم مِّيثَاقًا عَلِيًّا﴾.

(٢) سورة الحج، من الآية ٣٠. وهي بتامها ﴿ذَٰلِكَ وَمَنْ يُعْظِمْ حُرْمَتَ اللَّهِ فَهُوَ حُرٌّ لَّهُ. عِنْدَ رَبِّهِ. وَأُحِلَّتْ لَكُمُ الْآفَاقُ إِلَّا مَا يَشْتَلِي عَلَيْكُمْ فَأَجْتَبَيْنَاهُ الرِّجْسَ مِنَ الْآوْتَيْنِ وَأَجْتَبَيْنَاهُ فَوَلَّكَ الزُّورَ﴾.

(٣) سورة البقرة من الآية ٨، وسورة العنكبوت من الآية ١٠. وتام آية البقرة ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَقُولُ ءَامَنَّا بِاللّٰهِ وَبِالْيَوْمِ الْآخِرِ وَمَا هُمْ بِمُؤْمِنِينَ﴾. وتام آية العنكبوت ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَقُولُ ءَامَنَّا بِاللّٰهِ فَإِذَا أُوذِيَ فِي اللَّهِ جَعَلَ فِتْنَةً لِلنَّاسِ كَذَّابٌ لِلّٰهِ وَلَٰكِنْ جَاءَ نَصْرٌ مِّنَ رَبِّكَ لَيَقُولُنَّ إِنَّا كُنَّا مَعَكُمْ أَوَلَيْسَ اللَّهُ بِأَعْلَمَ بِمَا فِي صُدُورِ الْعَالَمِينَ﴾.

(٤) سورة الإسراء من الآية ١، وهنا ابتداء الغاية المكانية. والآية بتامها ﴿سُبْحَنَ الَّذِي أَسْرَىٰ بِعَبْدِهِ. لَيْلًا مِّنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الْأَقْصَا الَّذِي بَنَيْنَا حَوْلَهُ. لِنُرِيَهُ. مِن ءَابِينَا إِنَّهُ هُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾.

(٥) سورة التوبة من الآية ١٠٨، وهنا ابتداء الغاية الزمانية. والآية بتامها ﴿لَا تَقْعُدُوا فِيهِ أَبَدًا لَقَسْمُهُ أُنِيسَ عَلَى الْغَفْوَةِ مِن أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَقُّ أَن تَقُومَ فِيهِ فِيهِ رِجَالٌ يُحْشَرُونَ أَن يَسْطَرُفُّوا أَلَّا يَكُونَ لِللّٰهِ مِثْلُ شَيْءٍ﴾.

(٦) سورة النمل من الآية ٣٠، وهنا ابتداء الغاية فيما نُزِّل منزلة المكان. وتتمتها ﴿إِنَّهُ مِن سُلَيْمَنَ وَإِنَّهُ يَمْدُدُ إِلَيْكَ الْحَبْلَ بِالْبَحْرِ﴾.

(٧) سورة التوبة من الآية ٣٨، ومن الآخرة: أي بدلها. والآية بتامها ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا مَا لَكُمْ إِذَا قِيلَ لَكُمُ آفَاقُ اللَّهِ اتَّقَوْهُ إِلَى الْأَرْضِ أَرْضَيْتُهُ بِالْحَيَوَةِ الدُّنْيَا مِنَ الْآخِرَةِ فَمَا مَتَّعُ الْحَيَوَةِ الدُّنْيَا فِي الْآخِرَةِ إِلَّا قَلِيلٌ﴾.

(٨) سورة نوح، من الآية ٢٥. قرأ أبو عمرو خطاياهم، وقرأ الباقون خطيتهم. (انظر: تفسير البحر المحيط ٨/ ٣٣٦، وإحاف فضلاء البشر ص ٥٥٨). والآية بتامها ﴿مِمَّا خَطَبْتَهُمْ أَغْرُقُوا فَأَغْرَقُوا أَنَّا كُنَّا نَسُوءُهُمْ مِن دُونِ اللَّهِ وَأَنصَرَا﴾.

و . وللتأكيد بعد نفي أو شبهه؛ نحو:

١٨٩ - ..... مالباغ ومن مقرر

و ﴿هَلْ مِنْ خَلْقٍ غَيْرِ اللَّهِ﴾<sup>(١)</sup>.

ز . وللاستعلاء؛ نحو: ﴿وَصَرْنَاهُ مِنَ الْقَوْمِ﴾<sup>(٢)</sup>.

ح . وللظرفية؛ نحو: ﴿مَاذَا خَلَقُوا مِنَ الْأَرْضِ﴾<sup>(٣)</sup>.

(١) جزء من بيت من ألفية ابن مالك، والبيت بتمامه:  
وَرِيدٌ فِي نَفْسِي وَشِبْهِهِ قَبْجَرٌ  
نَكْرَةٌ كَمَا لِبَاغٍ مِنْ مَقَرٍّ

وقد اختلف النحاة في مجيئها زائدة للتوكيد، فجمهور البصريين اشترطوا لذلك شرطين: أن يكون مجرورها نكرة، وأن تسبق بنفي أو شبهه كالنهي والاستفهام، ووافقهم الأخفش في الشرط الثاني دون الأول، ووافقهم الكوفيون في الشرط الأول دون الثاني. (انظر: شرح ابن عقيل ١٧/٢ - ١٩).

(٢) سورة فاطر، من الآية ٣. حيث جاءت (من) زائدة تفيد التوكيد. والآية بتمامها ﴿يَتَأْتِيَ النَّاسُ أَذْكَرُوا نِعْمَتَ اللَّهِ عَلَيْكَ هَلْ مِنْ خَلْقٍ غَيْرِ اللَّهِ يَرْزُقُكُمْ مِنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ إِلَّا هُوَ فَأَنْتَ تُؤْفِكُونَ﴾.

(٣) سورة الأنبياء، من الآية ٧٧. أي: على القوم. وتنتمها ﴿وَصَرْنَاهُ مِنَ الْقَوْمِ الَّذِينَ كَذَبُوا بِآيَاتِنَا إِنَّهُمْ كَانُوا قَوْمَ سَوْءٍ فَأَغْرَقْنَاهُمْ أَجْمَعِينَ﴾.

(٤) سورة فاطر من الآية ٤٠، وسورة الأحقاف من الآية ٤. أي: في الأرض. وتمام آية فاطر ﴿قُلْ أَرَأَيْتُمْ شُرَكَاءَكُمْ الَّذِينَ دَعَوْنَ مِنْ دُونِ اللَّهِ أَرُونِي مَاذَا خَلَقُوا مِنَ الْأَرْضِ أَمْ لَهُمْ شِرْكٌ فِي السَّمَوَاتِ أَمْ آتَيْنَاهُمْ كِتَابًا فَهُمْ عَلَى بَيِّنَةٍ مِنْهُ بَلْ إِنْ يَعِدُ الْقَلِيلُ لِمُوتٍ بِبَعْضِهِمْ بَعْضًا إِلَّا غُرُورًا﴾. وتمام آية الأحقاف ﴿قُلْ أَرَأَيْتُمْ مَا تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ أَرُونِي مَاذَا خَلَقُوا مِنَ الْأَرْضِ أَمْ لَهُمْ شِرْكٌ فِي السَّمَوَاتِ أَتُنْتَوِي بِكِتَابٍ مِنْ قَبْلِ هَذَا أَوْ أَنْتَرْوِ مَتَّ عَلِيَانٍ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾. ومن المعاني الأخرى لـ من:

١ - المجاوزة، فتكون بمعنيين، كقوله تعالى: ﴿قَوْلٌ لِلْقَاسِيَةِ قُلُوبُهُمْ مِنْ ذِكْرِ اللَّهِ﴾ - الزمر: ٢٢ -، أي: عن ذكر الله.

٢ - انتهاء الغاية، نحو: قربت منه، أي: تقربت إليه.

٣ - الفصل، نحو قوله تعالى ﴿وَاللَّهُ يَعْلَمُ الْمُفْسِدَ مِنَ الْمُصْلِحِ﴾ - البقرة: ٢٢٠ -.

٤ - الاستعانة، كقوله تعالى: ﴿يَنْظُرُونَ مِنْ طَرْفٍ خَفِيٍّ﴾ - الشورى: ٤٥ - أي: بطرف خفي.

٥ - للقسم بالرب فقط، نحو: من ربي إنك لأثير. (انظر: شرح التسهيل ٣/٣ - ١١، والجني الداني ص ٣٠٨ - ٣١٥).

٢ / وإلى؛ نحو: ﴿إِلَى اللَّهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا﴾<sup>(١)</sup> و ﴿إِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾<sup>(٢)</sup>، وهي:

أ . لانتهاية الغاية مطلقاً؛ نحو: ﴿إِلَى الْمَسْجِدِ الْأَقْصَا﴾<sup>(٣)</sup>، ﴿ثُمَّ أُنْزِلُوا إِلَى الْأَيْلِ﴾<sup>(٤)</sup>.

ب . وللمصاحبة؛ نحو: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ إِلَى أَمْوَالِكُمْ﴾<sup>(٥)</sup>.

ج . وللظرفية؛ نحو:

١٩٠ - فَلَا تَتْرُكْنِي بِالْوَعِيدِ كَأَنِّي  
إِلَى النَّاسِ مَطْلِي بِهِ الْقَارُ أَجْرَبُ

(١) سورة المائدة من الآية ٤٨، والآية ١٠٥. وتنتمها ﴿... فَاسْتَقِمْوا الْخَيْرَاتِ إِلَى اللَّهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا فَيُنْزِلُكُمْ يَمًا كَثُرَتْ فِيهِ تَخْلِيلُونَ﴾. ﴿يَتَأْتِيَ الَّذِينَ آمَنُوا عَلَيْكُمْ أَنْفُسُكُمْ لَا يَصْرُكُمْ مَنْ صَلَّى إِذَا اهْتَدَيْتُمْ إِلَى اللَّهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا فَيُنْزِلُكُمْ يَمًا كَثُرَتْ تَعْمَلُونَ﴾.

(٢) سورة البقرة من الآية ٢٤٥، وسورة يونس من الآية ٥٦، وهود من الآية ٣٤، والقصاص من الآيتين ٧٠ و٨٨، والروم من الآية ١١، ..... وتمام آية البقرة ﴿مَنْ ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا فَيُضَاعِفَهُ لَهُ أَضْعَافًا كَثِيرَةً وَاللَّهُ يَقْبِضُ وَيَبْصُطُ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾.

(٣) سورة الإسراء، من الآية ١. و(إلى) هنا تفيد انتهاء الغاية المكانية. والآية بتمامها ﴿سُبْحَنَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ. لَيْلًا مَرَجَ الْجَبَابِرِينَ إِلَى الْمَسْجِدِ الْأَقْصَا الَّذِي بَنَيْنَا لَهُ حِوْلَهُ لِنُذِيقَهُ مِنْ آيَاتِنَا إِنَّهُ هُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾.

(٤) سورة البقرة من الآية ١٨٧. و(إلى) هنا تفيد انتهاء الغاية الزمانية. وتنتمها ﴿أَجَلٌ لَكُمْ لَيْلَةَ الْقِيَامِ أَزِفَتْ إِلَى نَسَائِكُمْ هُنَّ لِيَّاسٌ لَكُمْ وَأَنْتُمْ لِيَاسٌ لَهُنَّ عَلِمَ اللَّهُ أَنْكُمْ كُنْتُمْ تَحْتَانُونَ أَنْفُسُكُمْ فَتَابَ عَلَيْكُمْ وَعَفَا عَنْكُمْ فَاتَّقُوا بَنِي رُؤُسٍ وَأَتَعُوا مَا كَتَبَ اللَّهُ لَكُمْ وَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يَبَيِّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ ثُمَّ أَنْتُمْ بِالْأَيْمَانِ إِلَى الْأَيْلِ وَلَا تُبَشِّرُوهُمْ وَأَنْتُمْ عَنْهُمْ فِي السَّجْدِ يَلِكُ حُدُودُ اللَّهِ فَلَا تَقْرُبُوهَا كَذَلِكَ يَبَيِّنُ اللَّهُ آيَاتِهِ لِلنَّاسِ لَعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ﴾.

(٥) سورة النساء، من الآية ٢. و(إلى) هنا بمعنى مع. والآية بتمامها ﴿وَمَا أَوْفَوْا بِبَيْعَتِهِمْ وَلَا تَنْبَذُوا الْحَقَّ بِالطَّبِيبِ وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ إِلَى أَمْوَالِكُمْ إِنَّه كَانَ حُوبًا كَبِيرًا﴾.

(٦) البيت من الطويل للناطقة الديباني في ديوانه ص ٧٣، ولسان العرب - طل، وخزانة الأدب ٩/٤٦٥، والدرر اللوامع على جمع الهوامع ٤/١٠١. اللغة: (القار): شيء أسود يطل به السفن والإبل، أو الرُفْت. (انظر: القاموس المحيط - قير).

والشاهد فيه: (إلى الناس) حيث جاءت (إلى) بمعنى (في) الظرفية.

د . ولغير<sup>(١)</sup> ذلك<sup>(٢)</sup>.

٣/ وعن؛ نحو: ﴿يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَذَا﴾<sup>(٣)</sup>، ﴿عَفَا اللَّهُ عَنْكَ﴾<sup>(٤)</sup>، وهي:

أ . للمجاورة؛ كسرت عن البلد.

ب . للبعدية؛ نحو: ﴿طَبَقًا عَنْ طَبَقٍ﴾<sup>(٥)</sup>.

ج . للبدل؛ نحو: ﴿يَوْمًا لَا تَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا﴾<sup>(٦)</sup>.

د . للاستعلاء؛ نحو: ﴿فَإِنَّمَا يَبْجَلُ عَنْ نَفْسِهِ﴾<sup>(٧)</sup>.

هـ . وللتعليل؛ نحو: ﴿إِلَّا عَنْ مَوْعِدَةٍ وَعَدَهَا إِيَّاهُ﴾<sup>(٨)</sup>.

و . ولغير<sup>(٩)</sup> ذلك<sup>(١٠)</sup>.

٤/ وعلى؛ نحو: ﴿وَعَلَيْهَا وَعَلَى الْفُلْكِ تُحْمَلُونَ﴾<sup>(١١)</sup>، وهي:

أ - للاستعلاء؛ أي: العلو، وهو حسِّي - كما مر - ومعنوي؛ نحو: ﴿عَلَى الْعَرْشِ أَسْتَوِي﴾<sup>(١٢)</sup>.

ب - وللمصاحبة؛ نحو: ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَذُو مَغْفِرَةٍ لِلنَّاسِ عَلَى ظُلْمِهِمْ﴾<sup>(١٣)</sup>.

ج - وللظرفية؛ نحو: ﴿عَلَى مَلِكٍ سُلَيْمَنَ﴾<sup>(١٤)</sup>.

(١) في الأصل وغير والمثبت من ق وب وس.

(٢) من المعاني الأخرى للبي:

١/ بمعنى اللام، كما في قوله تعالى: ﴿وَالْأَمْرُ إِلَيْكِ﴾ - النمل: ٣٣ - أي لك.

٢/ بمعنى الباء، كما في قوله تعالى: ﴿وَلَمَّا خَلَّوْا إِلَى شَيطَانِهِمْ﴾ - البقرة: ١٤ - أي: بشياطينهم.

٣/ بمعنى من، كما في قول الشاعر: أيسقى فلا يروى إلي ابن أحرأ، أي: مني.

٤/ بمعنى التبيين، نحو قوله تعالى: ﴿رَبِّ إِلَيْهِنَّ أَحْبُّ إِلَى﴾ - يوسف: ٣٣ - لأنها بينت فاعلية مجرورها.

وذلك خاص بكل من صيغة التعجب والتفصيل.

(انظر: شرح التسهيل ٣/ ١٢-١٤، ومغني اللبيب ١٠٤-١٠٥، وجمع الموامع ٢/ ٣٣٢-٣٣٤).

(٣) سورة يوسف، من الآية ٢٩. والآية بتامها ﴿يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَذَا وَاسْتَغْفِرِي لِذَنبِكِ إِنَّكِ كُنتِ مِنَ الْفَاطِيحِينَ﴾.

(٤) سورة التوبة، من الآية ٤٣. والآية بتامها ﴿عَفَا اللَّهُ عَنْكَ لِمَ أَذِنَتْ لَهُمْ حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكَ الْإِثْمُ صَدَقُوا

وَقَمَلَرُ الْكَذِبِينَ﴾.

(٥) سورة الانشقاق، من الآية ١٩. أي حالة بعد حالة. والآية بتامها ﴿لَتَرْكُنَّ طَبَقًا عَنْ طَبَقٍ﴾.

(٦) سورة البقرة، من الآيتين ٤٨ و ١٢٣، أي بدلاً منها. والابتان بتامها ﴿وَأَنفَعُوا يَوْمًا لَا تَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا وَلَا يُقْبَلُ مِنْهَا شَفَعَةٌ وَلَا يُؤْخَذُ مِنْهَا عَدْلٌ وَلَا هُمْ يُنصَرُونَ﴾.

﴿وَأَنفَعُوا يَوْمًا لَا تَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا وَلَا يُقْبَلُ مِنْهَا عَدْلٌ وَلَا تَنفَعُهَا شَفَعَةٌ وَلَا هُمْ يُنصَرُونَ﴾.

(٧) سورة محمد، من الآية ٣٨. أي: على نفسه. والآية بتامها ﴿هَآأَنذَرْتُكَ هَآؤُلَآءِ تُدْعَوْنَ لِتُغْفَرُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَمِنْكُمْ مَنْ يَبْجَلُ وَمَنْ يَبْجَلْ فَإِنَّمَا يَبْجَلُ عَنْ نَفْسِهِ وَاللَّهُ الْغَنِيُّ وَأَنتُمُ الْفُقَرَاءُ وَإِن تَتَوَلَّوْا يَسْتَبَدِلْ قَوْمًا غَيْرَكُمْ

ثُمَّ لَا يَكُونُوا أَمْثَلَكُمْ﴾.

(١) سورة التوبة، من الآية ١١٤. والآية بتامها ﴿وَمَا كَانَ اسْتِغْفَارُ إِبْرَاهِيمَ لِأَبِيهِ إِلَّا عَنْ مَوْعِدَةٍ وَعَدَهَا إِيَّاهُ فَلَمَّا تَبَيَّنَ لَهُ أَنَّهُ عَدُوٌّ لِلَّهِ تَبَرَّأَ مِنْهُ إِنَّ إِبْرَاهِيمَ لَأَوَّاهٌ حَلِيمٌ﴾.

(٢) في الأصل وغير والمثبت من ق وب وس.

(٣) من المعاني الأخرى لـ عن:

١ - أن تأتي بمعنى (في) الظرفية، كقول الأعشى: وَلَا تَكُ عَنْ حَمْلِ الرِّبَاعَةِ وَاثِبًا.

٢ - أو أن تأتي زائدة ضرورة، نحو قول الشاعر: فهلاً التي عن بين جنبيك تدفع.

٣ - مرادفة لـ من، كقوله تعالى ﴿وَهُوَ الَّذِي يَقْبَلُ التَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِ﴾ - الشورى: ٢٥ - أي: منهم.

٤ - الاستعانة، نحو: رميت على القوس أي: بها. (انظر: شرح التسهيل ٣/ ٢٨-٣٢، ومغني اللبيب ص

١٩٦-١٩٨).

(٤) سورة المؤمنون الآية ٢٢، وسورة غافر من الآية ٨٠. وآية غافر بتامها ﴿وَلَكُمْ فِيهَا مَنَافِعُ وَلِتَبَلَّغُوا عَلَيْهَا

حَاجَةً فِي صُدُورِكُمْ وَعَلَيْهَا وَعَلَى الْفُلْكِ تُحْمَلُونَ﴾.

(٥) سورة طه، من الآية ٥. والآية بتامها ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ أَسْتَوِي﴾.

(٦) سورة الرعد، من الآية ٦. أي: مع ظلمهم. والآية بتامها ﴿وَيَسْتَعِجِلُونَكَ بِالسَّيِّئَةِ قَبْلَ الْحَسَنَةِ وَقَدْ خَلَتْ

مِنْ قَبْلِهِمُ الْمَثَلَتُ وَإِنَّ رَبَّكَ لَذُو مَغْفِرَةٍ لِلنَّاسِ عَلَى ظُلْمِهِمْ وَإِنَّ رَبَّكَ لَشَدِيدُ الْعِقَابِ﴾.

(٧) سورة البقرة، من الآية ١٠٢. أي: في ملك سليمان. والآية بتامها ﴿وَأَنفَعُوا مَا تُلْقُوا الشَّيْطَانُ عَلَى مَلِكٍ

سُلَيْمَنَ وَمَا كَفَرَ سُلَيْمَنُ وَلَكِنَّ الشَّيْطَانَ كَفَرُوا يَعْلَمُونَ النَّاسُ إِلَٰهٌ خَيْرٌ وَمَا أَنزَلَ عَلَى الْمَلَائِكَةِ

بِأَنبَاءٍ هُنَزَتْ وَمُزِنَتْ.....﴾.

د - وللمجاورة؛ نحو:

١٩١- إذا رضي علي بنو قشير.....<sup>(١)</sup>

هـ - وللتعليل؛ نحو: ﴿وَلْيُكْفِرُوا اللَّهَ عَلَى مَا هَدَيْتَكُمْ﴾<sup>(٢)</sup>.

و - ولغير ذلك<sup>(٣)</sup>.

٥/ وفي؛ نحو: ﴿فِي جَنَّتِ التَّيْمِيرِ﴾<sup>(٤)</sup>، ﴿وَفِيهَا مَا نَشْتَهِيهِ الْإِنْسُ﴾<sup>(٥)</sup>، / ٨١ ب /

وهي:

(١) صدر بيت من الوافر للقيط في شرح المفصل ١/ ١٢٠، ولسان العرب - رضي، وخزانة الأدب ١٠/ ١٣٢، والدرر اللوامع على مع الهوامع ٤/ ١٣٥، وعجزة: لعمر الله أعجبتني رضاها. والشاهد فيه: (رضيت علي) أي: عني، لأن رضي تُعدى بعن لا على.

(٢) سورة البقرة، من الآية ١٨٥. أي: لهدايته إياكم. وهي بتمامها ﴿شَهْرَ رَمَضَانَ الَّذِي أُنْزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ هُدًى لِّلنَّاسِ وَبَيِّنَاتٍ مِّنَ الْهُدَى وَالْفُرْقَانِ فَمَن شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ وَمَن كَانَ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ وَلِتُكْمِلُوا الْعِدَّةَ وَلِتُكَبِّرُوا اللَّهَ عَلَى مَا هَدَيْتَكُمْ وَلَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾.

(٣) من المعاني الأخرى لـ (على):

١ - أن ترد بمعنى من، كقوله تعالى: ﴿إِذَا أَكْمَلُوا عَلَى النَّاسِ﴾ - المطففين: ٢ - أي: من الناس.  
٢ - أن ترد بمعنى الباء، كقوله تعالى: ﴿حَقِيقٌ عَلَى أَن لَا أَقُولَ عَلَى اللَّهِ إِلَّا الْحَقُّ﴾ - الأعراف: ١٠٥ - أي: بأن لا...

٣ - أن تكون زائدة للتأكيد، كقوله عليه السلام: من حلف على يمين فرأى غيرها خيراً منها فليأت الذي هو خير وليكفر عن يمينه. أي: من حلف يميناً. (انظر: سنن النسائي ٧/ ١٠ برقم ٣٧٨٥، وشرح التسهيل ٣/ ٣٢-٣٤، ومغني اللبيب ١٩٠-١٩٣، ومع الهوامع ٢/ ٣٥٥-٣٥٨).

(٤) سورة يونس من الآية ٩، وسورة الحج من الآية ٥٩، وسورة الصافات الآية ٤٣، وسورة الواقعة الآية ١٢. وتام الآية في سورة يونس ﴿إِنَّ إِلَٰهَكُمْ إِلَٰهٌ وَاحِدٌ أَعْمُوا إِلَٰهًا غَيْرَ الَّذِي تَدْعُونَ رَّبُّهُمْ يُبَيِّنُ لَكُمْ تَحْرِيرَ الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ مِلَّةَ الْفَاسِقِ الَّذِينَ هَدَىٰ لَمْ يَكُنْ لَهُ سُلْطَانٌ عَلَىٰ شَيْءٍ مِّنَ الْإِسْلَامِ فَذَرُوهُ حَيْثُ يَشَاءُونَ إِنَّ إِلَٰهَكُمْ إِلَٰهٌ وَاحِدٌ﴾.

(٥) سورة الزخرف، من الآية ٧١. قرأ نافع وابن عامر وحفص ويعقوب بهاء بعد الباء (تشتيه) والباقيون بحذفها (تشتي). (انظر: الحجة في القراءات السبع ص ٢١٠، وإتحاف فضلاء البشر ص ٤٩٧). والآية بتمامها ﴿يُطَافُ عَلَيْهِمْ بِصِحَافٍ مِّنْ ذَهَبٍ وَأَكْوَابٍ وَفِيهَا مَا نَشْتَهِيهِ الْإِنْسُ وَتِلْكَ الْأَعْيُنُ تُرِيتُ فِيهَا خَلِيدُونَ﴾.

أ - للمظرفية؛ أي: حلول شيء في غيره حقيقة أو مجازاً؛ قال الجرجاني<sup>(١)</sup>. فامظرفية الحقيقة حيث كان لمظرف احتواء ولمظروف تحييز؛ نحو: الدرهم<sup>(٢)</sup> في الكيس، والمجازية إذا فُقد الاحتواء؛ نحو: زيد في البرية، أو التحييز؛ نحو: في صدر فلان علم، أو فُقد معاً؛ نحو: في نفسه علم.

ب. وللمصاحبة؛ نحو: ﴿أَدْخُلُوا فِي أُمَمٍ﴾<sup>(٣)</sup>.

ج. وللسبيبة؛ نحو: ﴿لَمَسَكُمُ فِي مَا أَفَضْتُمْ فِيهِ﴾<sup>(٤)</sup>.

د. وللاستعلاء؛ نحو: ﴿وَلَا صَلَّيْنَاكُمْ فِي جُدُوعِ النَّخْلِ﴾<sup>(٥)</sup>.

هـ. ولغير ذلك<sup>(٦)</sup>.

(١) هو علي الجرجاني في كتابه التعريفات ص ١٤٣.

(٢) في ق: الدراهم.

(٣) سورة الأعراف، من الآية ٣٨. أي: مع أمم. وتتمتها ﴿قَالَ أَدْخُلُوا فِي أُمَمٍ قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِكُم مِّنَ الْجِنِّ وَالْإِنسِ فِي النَّارِ﴾.

(٤) سورة النور، من الآية ١٤. أي: بسبب إفاضتكم وخوضكم. والآية بتمامها ﴿وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ لَمَسَكُمُ فِي مَا أَفَضْتُمْ فِيهِ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾.

(٥) سورة طه، من الآية ٧١. أي: على جذوع النخل. والآية بتمامها ﴿قَالَ آمَنْتُمْ لَهُ. قِيلَ أَن مَادَنَ لَّكُمْ إِنَّهُ لَكَيْدٌ كَذِبٌ أَلَّى عَلِمْتُمْ الشَّيْرَ فَلَا قِطْعَانَ بِيَدِيكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ مِّنْ جُلُوعِ النَّخْلِ وَلَقَدْ عَلِمْتُمْ أَنَّ شَدَّ عَذَابًا وَأَنَّهُنَّ﴾.

(٦) من المعاني الأخرى لـ (في):

١ - مرادفة الباء، كقول الشاعر:

ويركبُ يوم الروحِ منا فوارسُ بصيرون في طعن الأباهر والكُلِّ

٢ - مرادفة إلى، كقوله تعالى: ﴿فَرَدُّوا أَيْدِيَهُمْ فِي أَفْوَاهِهِمْ﴾ - سورة إبراهيم: ٦ -، أي: إلى أفواههم.

٣ - المقايسة بين فاضل ومفضل، كقوله تعالى: ﴿فَمَا مَنَعَ الْحَيَوُ الدُّنْيَا فِي الْآخِرَةِ إِلَّا قَلِيلٌ﴾؛ سورة التوبة: ٣٨.

٤ - التعويض؛ نحو: ضربت فيمن رغبت، أي: ضربت من رغبت فيه. (انظر: شرح التسهيل ٣/ ٢٥-٢٨، ومغني اللبيب ص ٢٢٣-٢٢٦، ومع الهوامع ٢/ ٣٦٠-٣٦٢).

٦ / واللام<sup>(١)</sup>؛ نحو: ﴿لِلَّهِ مَا فِي السَّمَوَاتِ﴾<sup>(٢)</sup>، ﴿لَهُ فِيهَا﴾<sup>(٣)</sup>؛ وهي:

أ . لِلْمَلِكِ؛ نحو: المالُ لِرَيدٍ.

ب . وَلِلْإِخْتِصَاصِ؛ نحو: ﴿الْجَنَّةُ لِلْمُتَّقِينَ﴾<sup>(٤)</sup>.

ج . وَلِلْإِسْتِحْقَاقِ؛ نحو: النارُ لِلْكَافِرِينَ<sup>(٥)</sup>؛ أي: عذابُها.

د . وَلِلتَّعْلِيلِ؛ نحو:

١٩٢ - وَإِنِّي لَتَعْرِوْنِي لِذِكْرِكِ هَرَّةٌ .....<sup>(٦)</sup>

أ . وَلِلتَّعَجُّبِ؛ نحو: اللهُ دُرُّكَ فَارِسًا<sup>(٧)</sup>!

ب . وَلِلْإِسْتِعْلَاءِ؛ نحو: ﴿يَخْرُجُونَ لِلْأَذْقَانِ﴾<sup>(٨)</sup>.

ج . وَلِلْقِسْمِ؛ نحو: اللهُ لَا يُؤَخِّرُ الْأَجَلَ.

(١) وهي مكسورة مع كل ظاهر إلا مع المُسْتَغَاثِ المباشر ليا فمفتوحة؛ نحو: يا الله، ومفتوحة مع كل مضمّر إلا ياء المتكلم فمكسورة. (انظر: مغني اللبيب ص ٢٧٤).

(٢) سورة البقرة من الآية ٢٨٤، وسورة الحديد من الآية ١، وسورة الحشر من الآية ١، وسورة الجمعة من الآية ١٠. النخ. وتام آية الحديد ﴿سَبِّحْ لِلَّهِ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَهُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾.

(٣) في الأصل وق: له ما فيها وهو تصحيف إما بزيادة ما، والآية عندئذ ﴿لَهُ فِيهَا مِنْ كُلِّ الثَّمَرَاتِ﴾ - البقرة: ٢٦٦ -، أو بزيادة ها، والآية عندئذ ﴿لَهُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ﴾ - البقرة: ٢٥٥ -.

(٤) في باقي النسخ: الجنة للمؤمنين، وهي عندئذ مثال لا آية كريمة.

(٥) سورة الشعراء من الآية ٩٠، وسورة ق من الآية ٣١، وتامهما مرتبة ﴿وَأُزْلِفَتِ الْجَنَّةُ لِلْمُتَّقِينَ﴾. ﴿وَأُزْلِفَتِ الْجَنَّةُ لِلْمُتَّقِينَ غَيْرَ بَعِيدٍ﴾.

(٦) في ق: للكافر.

(٧) صدر بيت من الطويل مَرَّ الاستشهاد به ص ٢٩١. وعجزه: كما انتفض العصفورُ بِلَلِّهِ القطر.

والشاهد فيه: (لذكرالك) أي لأجل ذكرالك.

(٨) سقطت فارساً من ق وع وس.

(٩) سورة الإسراء من الآية ١٠٧. أي: يخرجون على الأذقان. وتام الآية ﴿قُلْ آمِنُوا بِهِ أَوْ لَا تُؤْمِنُوا إِنَّ الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ مِنْ قَبْلِهِ إِذَا يُتْلَى عَلَيْهِمْ يَخِرُّونَ لِلْأَذْقَانِ سُجَّدًا﴾.

د . وَلِلْعَاقِبَةِ؛ نحو:

١٩٣ - لِدُّوا لِلْمَوْتِ وابنُوا لِلْخَرَابِ فَكُلُّكُمْ يَصِيرُ إِلَى التَّرَابِ<sup>(١٠)</sup>

ط . وَلِغَيْرِ ذَلِكَ<sup>(١١)</sup>.

٧ / والباء؛ ولا فرقَ بَيْنَ أَنْ تَكُونَ:

أ . لِلْقِسْمِ؛ نحو: باللهِ لَا فَعْلَنَ وَبِهِ لَتَفَعْلَنَ.

ب . أَوْ<sup>(١٢)</sup> غَيْرِهِ مِنْ تَبْعِيضٍ؛ نحو: ﴿عَيْنَا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ اللَّهِ﴾<sup>(١٣)</sup>.

ج . واستعانة؛ نحو: كتبتُ بالقلم.

(١) سقط عجز البيت من ق وع وس ود.

(٢) البيت من الوافر لأبي العتاهية في ديوانه ص ٣٣، والجنى الداني ص ٩٨، والذرر اللوامع على جمع الموامع ١٦٧/٤. والشاهد فيه: (لدوا للموت... للخراب) حيث جاءت اللام للعاقبة لا للتعليل، إذ لا يعقل أن يكون علة الولادة هي الموت، وسبب البناء هو الخراب.

(٣) من المعاني البارزة الأخرى لللام - التي ذكر لها النحاة نحواً من أربعين معنى، وحصر المرادي ثلاثين منها -:

١ - التعدية؛ نحو: ما أَضْرَبَ الرجلُ لأخيه!.

٢ - التوكيد، وهي الزائدة؛ نحو: أعطيت لصديقي هديةً.

٣ - انتهاء الغاية، نحو قوله تعالى: ﴿كُلُّ يَخْرَى لِأَجَلٍ مُّسَمًّى﴾ - فاطر: ١٣ - أي: إلى أجل مُسمى.

٤ - البعدية، نحو قوله تعالى: ﴿أَفَرَأَيْتُمُ اللَّيْلَ إِذَا كُنَّ السَّيِّسُ﴾ - الإسراء: ٧٨ - أي بعده.

٥ - تقوية العامل الضعيف ليأخذ معموله سواء ضَعُفَ لئَاخِرِهِ عن معموله؛ كقوله تعالى ﴿إِنْ كُنْتُمْ لِلرَّحْمَةِ بِأَعْيُنٍ﴾ - يوسف: ٤٣ -، أو ضَعُفَ بكونه فرعاً في العمل، كقوله تعالى: ﴿فَقَالَ لِمَا يُرِيدُ﴾ - البروج: ١٦ -.

٦ - شبه التملك، نحو قوله تعالى ﴿جَعَلَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا﴾ - النحل: ٧٢ -.

الظرفية بمعنى في، نحو قوله تعالى ﴿وَفَضَحَ الْمَرْزُوقَ الْفَيْسَ لِيَوْمِ الْقِيَامَةِ﴾ - الأنبياء: ٤٧ - أي في يوم القيامة.

الظرفية بمعنى عند، كقولهم: كتبتهم لخمسي خلون من شوال، أي عندها.

موافقة من، نحو: سمعتُ له صراخاً. أي: منه. (انظر: الجنى الداني ص ص ٩٦-١٠٩، ومغني اللبيب ص ص ٢٧٥-٢٩١، وارتشاف الضرب ١٧٠٧/٤-١٧٠٩، وشرح الأشموني ٢/٢١٥-٢١٨).

(٤) في ق: و.

(٥) سورة الإنسان، من الآية ٦. أي منها. وهي بتمامها ﴿عَيْنَا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ اللَّهِ يُفَجِّرُونَهَا تَفْجِيرًا﴾.

د. وظرفية؛ نحو: ﴿نَجَّيْنَاهُمْ بِسَحَرٍ﴾<sup>(١)</sup>.

هـ. ومصاحبة؛ نحو: أُدْخِلُوا<sup>(٢)</sup> باللص.

و. وسببية؛ نحو: ﴿فِيمَا نَقُصُّهُمْ تَسْتَقْهَمُ﴾<sup>(٣)</sup>.

ز. وتعويضي؛ نحو: بعث هذا بهذا.

ح. وتوكيد؛ نحو: ﴿وَكُنْ بِاللهِ شَهِيدًا﴾<sup>(٤)</sup>، و:

١٩٤ - كَفَى بِجِسْمِي نُحُولًا أَنِّي رَجُلٌ .....

ط. وبدل؛ نحو: «ما يسرني أنني» شهدت بدران بالعقبة<sup>(٥)</sup>.

ي. وتعديّة؛ نحو: ﴿ذَهَبَ اللهُ بِنُورِهِمْ﴾<sup>(٦)</sup>.

(١) سورة القمر، من الآية ٣٤. أي: في سحر. وهي بتمامها ﴿إِنَّا أَرْسَلْنَا عَلَيْهِمْ حَاسِبًا إِلَّا نَالَ لُوطٌ نَجَّيْنَاهُمْ بِسَحَرٍ﴾.

(٢) في ق و ب وس: دخلوا.

(٣) سورة النساء من الآية ١٥٥، وسورة المائدة من الآية ١٣. أي: بسبب نقضهم. وآية النساء بتمامها ﴿فِيمَا نَقُصُّهُمْ تَسْتَقْهَمُ وَكُفِّرْهُمْ بِآيَاتِ اللَّهِ وَقُلِّلْهُمْ الْآيَاتِ بِغَيْرِ حَقٍّ وَقُولِهِمْ قُلُوبُنَا غُلْفٌ كُلِّ طَعِ اللَّهُ عَلَيْهِمْ يَكْفُرْهُمْ فَلَا يُؤْمِنُونَ إِلَّا قَلِيلًا﴾.

(٤) سورة النساء من الآية ٧٩ و ١٦٦، وسورة الفتح من الآية ٢٨. وآية النساء بتمامها ﴿مَا أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ فَرَأَى اللَّهُ وَمَا أَصَابَكَ مِنْ سَيِّئَةٍ فَرَأَى نَفْسِكَ وَأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولًا وَكَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا﴾.

(٥) صدر بيت من البسيط للمتنبى في ديوانه - بشرح العكبري - ٤٣٤/٢، والجنى الداني ص ٥٣، ومغني اللبيب ص ١٤٨، وخزانة الأدب ٦٢/٦، وعجزة: لولا مخاطبتي إياك لم ترني.

موطن التمثيل: - لا للاستشهاد لأن المتنبي لا يحتج بلغته - (بجسمي) حيث جاءت الباء زائدة.

(٦) في ق و ب وس: أني.

(٧) الأثر للصحابي الجليل رفاعه بن رافع - من أهل العقبة - وكان يقول لابنه: ما يسرني أني شهدت بدران بالعقبة.

(انظر: التاريخ الصغير ١/٢٤، والإصابة ٢/٤٤٤، برقم ٢٥٤٦، وفتح الباري ٧/٣١٢، برقم ٣٧٧٢).

والشاهد قوله: (بدران بالعقبة) أي: بدل العقبة، يريد أن شهود العقبة عنده أفضل من شهود بدر.

(٨) سورة البقرة من الآية ١٧. وتسمى هذا الباء بباء النقل. (انظر: مغني اللبيب ص ١٣٨). والآية بتمامها ﴿يُنَادِيهِمْ كَذِبًا أُولَئِكَ الَّذِينَ امْكُرُوا اللَّهَ إِفْكَارًا فَذَرَوْهُم مَّا حَوَّلَهُ ذَهَبَ اللَّهُ بِنُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ فِي ظُلُمْتٍ لَا يَنُورُونَ﴾.

ك. ومجاورة؛ نحو: ﴿فَتَنَلَّ بِهِ خَيْرًا﴾<sup>(١)</sup>.

ل. وإلصاق حقيقة؛ نحو: بقلبي غرام؛ أي: لصق به؛ بمعنى: قام به. أو مجازاً؛ نحو:

مررت بزيد؛ أي: ألصقت مُروري بمكان يقرب منه<sup>(٢)</sup>.

[٢/ ما يجز الظاهر فقط]<sup>(٣)</sup>

ثُمَّ أَشَارَ إِلَى الثَّانِي بِقَوْلِهِ: أَوْ مُخْتَصَّ بِالظَّاهِرِ أَي: بِخَفْضِهِ؛ وَهُوَ سَبْعَةٌ أَيْضًا:

١/ رَبٌّ؛ وَهِيَ<sup>(١)</sup> مَوْضُوعَةٌ لِلتَّكْثِيرِ وَالتَّقْلِيلِ، لَكِنَّ اسْتِعْمَالَهَا / ٨٢ أ/ فِي الْأَوَّلِ كَثِيرٌ،

وَمِنْهُ: ﴿رُبَّمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ كَانُوا مُسْلِمِينَ﴾<sup>(٢)</sup>.

ولها صدر<sup>(٣)</sup> الكلام من بين أحرف الخفض. ولا يجزئها إلا فرداً خاصاً من الظاهر؛

وهو التَّكْرَرُ لَفْظًا وَمَعْنَى، أَوْ مَعْنَى فَقَطْ؛ نَحْو: رَبُّ رَجُلٍ وَأَخِيهِ. وَالْغَالِبُ فِي هَذَا الظَّاهِرِ

وَصْفُهُ، كَمَا أَنَّ الْغَالِبَ حَذْفُ مُتَعَلِّقِهَا، وَمُضِيَّةُ.

(١) سورة الفرقان، من الآية ٥٩. أي: عنه. والآية بتمامها ﴿الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ الرَّحْمَنُ فَتَنَلَّ بِهِ خَيْرًا﴾.

(٢) ومن المعاني الأخرى للباء: ١ - الاستعلاء، كقول الشاعر: أرب يول الثعلبان برأسه، أي: على رأسه.

٢ - الغاية، كقوله تعالى: ﴿وَقَدْ أَحْسَنَ بِي﴾ - يوسف: ١٠٠ -، أي: إلي.

(انظر: مغني اللبيب ص ص ١٤٢ - ١٤٣، وجمع الهوامع ٢/٣٣٥ - ٣٣٧).

(٣) قال ابن هشام في قطر الندى: يُخَفَّضُ الاسم إما بحرف مشترك... أو مختص بالظاهر، وهو: رَبٌّ، وَمُدٌّ، وَمَنْدُ،

وَالْكَافُ، وَحَنَى، وَوَاو الْقِسْمِ، وَتَاوَهُ. (انظر: شرح قطر الندى ص ٢٤٩).

(٤) سقطت وهي من ق.

(٥) سورة الحجر من الآية ٢. وهي بتمامها ﴿رُبَّمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ كَانُوا مُسْلِمِينَ﴾، قرأ نافع وعاصم

وأبو جعفر بتخفيف الباء (رُبَّمَا)، والباقون بتشديدها (رُبَّمَا)، (انظر: الحجة في القراءات السبع ص ١١٧،

وإتحاف فضلاء البشر ص ٣٤٥).

(٦) في الأصل: مصدر، والمثبت من ق و ب وس.

وقد تُحذف فيجب بقاء عملها، وذلك بعد الواو كثير؛ كقوله:

١٩٥- وليل كموج البحر أرخى سدوله .....

وبعد الفاء قليل؛ كقوله:

١٩٦- فَمِثْلِكَ حُبْلَى قَدْ طَرَقَتْ وَمُرْضِع .....

وبعد بل أقل؛ كقوله:

١٩٧- بلْ بِلْدٍ مَلَأَ الْفِجَاجَ<sup>(١)</sup> قَتْمَهُ<sup>(٢)</sup>

وقد تجرُّ ربُّ ضمير الغيبة؛ فيلزم إفراؤه وتذكيره وتفسيره بتمييز<sup>(٣)</sup> مطابق للمعنى؛ نحو: زُبَّةُ رجلاً أو امرأة أو رجلين أو رجلاً أو نساء.

(١) صدر بيت من الطويل لامرئ القيس في ديوانه ص ١٨، والمقاصد النحوية ٣/ ٣٣٨، وخزانة الأدب ٢/ ٣٢٦ و ٣/ ٢٧١، وبلا نسبة في شرح الأشموني ٢/ ٣٠٠. وعجزه: علي بأنواع الموم لبيتلي.

اللغة: سدوله: واحداً سدل وهو الستر، بيتلي: يختبر ويمتحن.

الشاهد فيه: (وليل) حيث جرَّ برب المحذوفة بعد الواو، وهذا كثير في اللغة.

(٢) صدر بيت من الطويل من معلقة امرئ القيس في ديوانه ص ١٢، والكتاب ٢/ ١٦٣، وخزانة الأدب ١/ ٣٣٤،

والدرر اللوامع على جمع الموامع ٤/ ١٩٣، وعجزه: فألهيتها عن ذي ثنائم تحول.

اللغة: طرقت: من الإطراق، وهو الإتيان ليلاً، ثنائم: جمع تميمة، وهي ما يعلق على جبهة الصبي لتقيه من العين، تحول: هو الطفل إذا مرَّ عليه حول.

الشاهد فيه: (فمثلك) حيث جرَّ مثل برب المحذوفة بعد الفاء، وذلك قليل.

(٣) طمس في الأصل، والمثبت من ق وع وب وس.

(٤) البيت من مشطور الرجز لرؤبة بن العجاج في ديوانه ص ١٥٠، وشرح المفصل ٨/ ١٠٥، والمقاصد النحوية ٣/ ٣٣٥،

والدرر اللوامع على جمع الهوامع ١/ ١١٤، وبعده: لا يُشترى كتأته وجهه.

اللغة: الفيجاج: جمع فِجَج، وهو الطريق الواسع بين الجبلين، القتم: الغبار، والجهرم: البساط.

الشاهد فيه: (بل بليد) حيث حذف حرف الجر رب وأبقى عمله بعد بل، وهذا قليل في اللغة.

(٥) في ق: بتمييز.

٢-٣/ ومُذ ومُنْذ؛ ولا تجرُّ<sup>(١)</sup>، إلا نوعاً خاصاً من الظاهر؛ وهو الزمن المُتَّحِينَ<sup>(٢)</sup>

غير المُستقبل:

# ماضياً كان؛ وهما فيه لابتداء الغاية، نحو: ما رأيته مُنْذ<sup>(٣)</sup> يوم الجمعة.

# أو حاضراً؛ وهما فيه للظرفية، نحو: ما رأيته مُنْذ<sup>(٤)</sup> يومنا.

قال في الجامع<sup>(٥)</sup>: ولك رفع تاليهما خبراً عنهما؛ فمعناهما الابتداء أو<sup>(٦)</sup> الأمد. ويردان<sup>(٧)</sup> ظرفين مُضافين للفعلية بكثرة والاسمية بقلّة.

٤/ والكاف؛ وهي:

أ. للتشبيه، نحو: زيد كالأسد.

ب. وللتعليل؛ نحو: ﴿وَأَذْكُرُوهُ كَمَا هَدَنَكُمْ﴾<sup>(٨)</sup>.

ج. وللتوكيد؛ نحو: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾<sup>(٩)</sup>.

(١) في ق وب وس: تجرُّ.

(٢) في ق وع وب: المعين.

(٣) في ق وع وب وس: مُذ.

(٤) في ق وع وب وس: مُذ.

(٥) انظر: الجامع الصغير في النحو ص ١٣٦.

(٦) في ق: و.

(٧) في ع: فيردان.

(٨) سورة البقرة، من الآية ١٩٨. أي: لهدايتكم. والآية بتامها ﴿لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَبْتَغُوا فَضْلاً مِنْ رَبِّكُمْ﴾ فلياً أقضت من عرفت فأذكروا الله عند المشعر الحرام وأذكروا كما هَدَنَكُمْ وإن كنتم من قبله لمن الضالين.

(٩) سورة الشورى، من الآية ١١. والآية بتامها ﴿فَاطْرُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ جَعَلَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجاً وَمِنَ الْأَنْعَامِ أَزْوَاجاً يَذُرُّكُمْ فِيهِ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾.



د . ولغير ذلك<sup>(١)</sup>، وجزؤها للضمير شاذ<sup>(٢)</sup>.

هـ / وكذلك حتى؛ وهي لانتهاء الغاية مطلقاً. ولا تكون جارة إلا آخراً أو متصلاً  
بآخر، فلا يقال: سهرت البارحة حتى نصفها.

ثم إن كان ما بعدها اسماً غير داخل فيما قبلها - إمّا لكونه غير جزء له؛ نحو: ﴿سَلِّمْ  
هِيَ حَتَّى مَطْلَعِ الْفَجْرِ﴾<sup>(٣)</sup>، أو لكونه جزءاً كيوم لم يقع الفعل عليه؛ نحو: صمتُ الأيام حتى  
يوم \* العيد - فالجُرُ بها<sup>(٤)</sup> مُتَعَيِّنٌ.

وإن كان جزءاً ممتاً ٨٢ ب / قبلها، ولم يتعدّز دخولُه؛ نحو: صمتُ الأيام حتى  
يوم \* الثلاثاء؛ فالجُرُ بها جائزٌ، ويجوزُ العطفُ.

فائدة: متى دلّت قرينة على دخول الغاية في حكم ما قبلها<sup>(٥)</sup> أو على عدمه<sup>(٦)</sup>، فواضحٌ

أنّه يُعْمَلُ به<sup>(٧)</sup>، وإلا فأقوال<sup>(٨)</sup>: أصحُّها الدخولُ معَ حتى دونَ إلى حملاً على الغالب؛ لأنَّ  
الأكثرَ معَ القرينة عدمُ الدخولِ في إلى، والدخولُ في حتى. فإن كانت حتى عاطفة دخلت  
اتفاقاً<sup>(٩)</sup>؛ لأنّها بمنزلة الواو.

٦ / والواو - أي: واو القسم -؛ نحو: والله، والنبى، والكعبة<sup>(١٠)</sup>، وهي مع ما قبلها لا  
تختص بظاهر مُعَيِّن.

٧ / والتاء - أي: تاؤه -، ولا يُجُرُّ بها إلا لفظُ الله، وربُّ مضافاً للكعبة، أو لياءِ  
المُتَكَلِّمِ؛ نحو: تالله، وتربُّ الكعبة، وتربُّي لأفعلن كذا<sup>(١١)</sup>. وقولهم: وتالرحمن، وتحياتك  
نادرٌ.

(١) نحو قوله تعالى: ﴿تَذَكَّرُوا الصِّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ﴾ - البقرة: ١٨٧ - حيث إن الليل لا يدخل في حكم ما قبله بدليل  
أن الصيام ينتهي في أول الليل.

(٢) إذا لم تقترن (حتى) أو (إلى) الغائيتين بقرينة تدل على دخول ما بعدهما في حكم ما قبلها أو عدم دخوله، ففي  
المسألة أربعة أقوال:

الأول: أنه يدخل فيهما.

الثاني: أنه لا يدخل فيهما.

الثالث: التفصيل؛ فيدخل فيهما إن كان من جنس ما قبله وإلا فلا.

الرابع: أنه مع (حتى) دون (إلى) حملاً على الغالب فيهما، فالغالب في (حتى) الدخول، وفي (إلى) عدمه، وهذا  
رأي الجمهور وقد صحّحه الفاكهي هنا.

(انظر: الكتاب ٤ / ٢٣١، ومعاني القرآن للفراء ١ / ١٣٧-١٣٨، والجنى الداني ٥٤٥-٥٤٦، وارتشاف  
الضرب ٤ / ١٧٣٠، والمساعد ٢ / ٢٥٣-٢٥٤، وجمع المواع ٢ / ٣٤٥).

(٣) انظر: مغني اللبيب ص ١٦٨.

(٤) هي صيغ قسم وإن كان الحلف بغير الله شركاً، لكنها مما عمت به البلوى، والله المستعان.

(٥) سقطت كذا من ق و ع وب وس.

(١) من المعاني الأخرى للكاف:

١ - الاستعلاء، نحو: كيف أصبحت؟ فقال: كخبر، أي: علي خير.

٢ - المبادرة وذلك إذا اتصلت بها، نحو: سلّم كما تدخل، أي إذا دخلت فبادر بالسلام. وهو معنى  
غريب رده الكثيرون. (انظر: الجنى الداني ٨٤-٨٦، ومغني اللبيب ص ٢٣٥-٢٣٧، وارتشاف  
الضرب ٤ / ١٧١٢).

(٢) كما في قول العجاج: وأُمّ أوعالٍ كها أو أقربا (انظر: الكتاب ٢ / ٣٨٤ وارتشاف الضرب ٤ / ١٧١٠).

(٣) سورة القدر، الآية ٥.

(٤) في ق: بها.

(٥) ما بين النجمتين ساقط من ب وس.

(٦) نحو قوله تعالى: ﴿وَأَيَّدِيكُمْ إِلَى الصِّرَافِ﴾ - المائدة: ٦ - حيث دلّت السنة المطهرة على دخول المرافق في

الغسل، ونحو قول الشاعر: (ألقي الصحيفة كي يخفّف رحله والزاد حتى نعله ألفها)

حيث دلّ السياق على أنّه ما بعد حتى داخل في حكم ما قبلها وهو الإلقاء.

(٧) في ب: عدده.

ومن حروفِ الخفض: خلا وحاشا وعدا - وقد مرَّ الكلامُ عليها<sup>(١)</sup>، ومنها أيضاً لعلَّ ومتى وكَي ولولا<sup>(٢)</sup>، وإنَّما أسقطها؛ لأنَّ الجرَّ بها شاذٌّ.

### [أقسام حروف الجرِّ]

تنبيه: قال ابنُ عُصفورٍ في شرح الجُملي<sup>(٣)</sup>: حُرُوفُ الجرِّ على أربعةٍ<sup>(٤)</sup> أقسام:

- قِسْمٌ لَا يُسْتَعْمَلُ إِلَّا حَرْفًا<sup>(٥)</sup>.
- وَقِسْمٌ يُسْتَعْمَلُ حَرْفًا وَاسْمًا؛ وَهُوَ مُنْذٌ وَمُنْذٌ وَعَنْ<sup>(٦)</sup> وَكَافٍ التَّشْبِيهِ<sup>(٧)</sup>.

▪ وَقِسْمٌ يُسْتَعْمَلُ حَرْفًا وَفِعْلًا؛ وَهُوَ حَاشَا<sup>(٨)</sup> وَخَلَا<sup>(٩)</sup>.

▪ وَقِسْمٌ يُسْتَعْمَلُ حَرْفًا وَاسْمًا وَفِعْلًا؛ وَهُوَ عَلَى<sup>(١٠)</sup> انْتَهَى. وَكَخَلَا وَعَدَا كَمَا مَرَّ.

### [مجيءُ أفعالٍ وأسماءٍ على هيئة بعضِ حروفِ الجرِّ]

وَفِي الْحَبِيشِيِّ أَنَّ اللَّامَ جَاءَتْ فِعْلًا فِي قَوْلِكَ: لِي زَيْدًا<sup>(١١)</sup>، وَمِنْ كَذَلِكَ إِذَا كَانَ أَمْرًا مِنْ مَانَ يَمِينُ<sup>(١٢)</sup>، وَإِلَى<sup>(١٣)</sup> اسْمًا بِمَعْنَى التَّعْمَةِ، وَفِي فِعْلٍ أَمْرٍ لِيُؤْنِثَ مِنْ وَفَى يَفِي<sup>(١٤)</sup> وَاسْمًا مِنَ الْأَسْمَاءِ السَّتَةِ.

(١) حاشا في اللغة على ثلاثة أقسام:

- ١ - أن تكون فعلاً ماضياً تاماً بمعنى (أستني)، ومضارعاً (أحاشي)، كقول النابغة: لا أحنني من الأقوام من أجد.
  - ٢ - أن تكون للتنزيه لا للاستثناء، وهي عندئذ فعل عند الكوفيين والمبرد والزجاج ومالك.
  - ٣ - أن تكون استثنائية، نحو: قام القوم حاشا زيد، وهي عندئذ حرف عند جمهور البصريين، وتحتل الوجهين: الحرفية والفعلية، وهذا هو مذهب المازني والمبرد والزجاج وصححه المرادي، ومنه قول الجميع: حاشا أبي ثوبان إن به ضناً عن الملحاة والشتم
- فقد روي أيضاً: حاشا أبا ثوبان.

(انظر: الإنصاف في مسائل الخلاف ١/٢٧٨، والجنى الداني ص ٥٥٨-٥٦٤).

(٢) خلا لفظ مشترك فيكون حرفاً وفعلاً متعدياً، وهو من أدوات الاستثناء، نحو: قام القوم خلا زيدا أو زيداً. لكنه يتعين فعلاً إذا سبق بما المصدرية، نحو: قام القوم ما خلا زيدا.

(٣) على ترد حرفاً واسماً وفعلاً، فهي اسم إذا دخل عليها حرف جر، نحو قول الشاعر في وصف قطاة:

عَدَتْ مِنْ عَلَيْهِ بَعْدَمَا تَمَّ ظِمُّوْهَا

أي: من فوقه. وفعل من العلو فترفع الفاعل، كقوله تعالى: ﴿إِنَّ رِجْوَثَ عَلَا فِي الْأَرْضِ﴾ - القصص: ٤ -، وحرف في غير ذلك، نحو قولهم: على الثمرة مثلها زُيْدًا. (انظر: الجنى الداني ص ٤٧٠-٤٧٥).

(٤) في الأصل: لزيداً، والمثبت من ب. و(ل): هي الأمر من الفعل (وَلَّى)، وولي الشيء، وولي عليه ولاية وولاية: الخطة والإمارة والسلطان، والوَلِيُّ: القُرب والدنو. (انظر: القاموس المحيط - ولي).

(٥) في القاموس: مان يمين: كذب، فهو مائن وميَّان، ومان الأرض: شَقَّهَا لِلزَّرَاعَةِ. (انظر: القاموس المحيط - مين).

(٦) الآلاء: النعم، واحدها: إِي وألُو وألَى وإِلَى. (انظر: القاموس المحيط - إِي).

(٧) في ق: تغي.

(١) انظر: باب الاستثناء من هذا الكتاب ص ٣١٦.

(٢) مثال مجيء لعلَّ جارة - وهي محصورة في لغة بني عقيل -: (لعلَّ أبي المغوار منك قريب).

ومثال مجيء متى جارة - وهي محصورة في لغة بني هذيل - وهي عندهم بمعنى (من) الابتدائية، فيقولون: (أخرجها متى كمة)، أي: من كمة. ومثال مجيء كي جارة وذلك إذا دخلت على ما الاستفهامية أو ما المصدرية أو أن المصدرية، نحو: كيمه؟ - أي: له -، وجئت كي تكرمني - إذا قدرت أن بعدها -، ويراد الفتى كيما يضرب وينفع - أي للضر والنفع -.

ومثال مجيء لولا جارة: لولاي ولولاك ولولاه. (انظر: مغني اللبيب ص ٢٤١، ٢٤٢، ٣٦١، ٣٧٧، ٤٤٠).

(٣) انظر: شرح جمل الزَّجَاجِي ١/٤٨٥.

(٤) في ب: ثلاثة.

(٥) سقط هذا القسم من ب.

(٦) (منذ ومنذ): لفظان مشتركان فهما حرفا جر، واسمان على مذهب الجمهور، فهما حرفان إذا انجرَّ ما بعدهما نحو: ما رأيته منذ يومين، واسمان إذا ارتفع ما بعدهما، نحو: ما رأيته منذ يوم الجمعة أو منذ يومان. (انظر: الجنى الداني ٣٠٤-٥٠٠، ٥٠٤).

(٧) (عن): لفظ مشترك، تكون اسماً وحرفاً، فتكون اسماً، إذا دخل عليها حرف الجر، ولا تجرَّ بغير من وعلى، فهي حينئذ اسم معنى جانب كقول الشاعر: على عن يميني مَرَّت الطيرُ سُنْحَا.

(٨) (الكاف): لفظ مشترك، فيكون اسماً وحرفاً، وتعين حرفيته في مواضع منها إذا وقعت زائدة، نحو: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ - الشورى: ١١ -، وتعين اسميتها إذا جُرَّت بحرف جر أو أضيف إليها أو وقعت فاعلاً أو مبتدأ أو اسماً لكان، نحو: لو كان في قلبي كقدر قلامية، ويجوز الأمران فيما عدا ذلك نحو: زيد كالأسد. (انظر: الجنى الداني ص ٧٨-٨٤، ٢٤٢، ٣٤٣، ٥٠٠-٥٠٤).

## [ثانياً: المخفوض بإضافة<sup>(١)</sup>]

ولَمَّا فَرَعَ مِنَ الْقِسْمِ الْأَوَّلِ أَخَذَ يَتَكَلَّمُ عَلَى الثَّانِي، فَقَالَ: أَوْ بِإِضَافَةِ اسْمٍ؛ أَي: يُخَفِّضُ  
الاسْمُ بِمَا مَرَّ، أَوْ بِسَبَبِ إِضَافَةِ اسْمٍ إِلَيْهِ؛ إِذِ الْعَامِلُ فِي الْمُضَافِ إِلَيْهِ هُوَ الْمُضَافُ - كَمَا  
فِي الْأَوْضَحِ<sup>(٢)</sup> وَغَيْرِهِ<sup>(٣)</sup>، وَهُوَ الْأَصَحُّ؛ لِاتِّصَالِ الضَّمِيرِ لِلْمُضَافِ<sup>(٤)</sup> إِلَيْهِ بِهِ، وَهُوَ لَا يَتَّصِلُ  
إِلَّا بِعَامِلِهِ - لَا الْإِضَافَةَ نَفْسُهَا<sup>(٥)</sup> كَمَا هُوَ / ٨٣ أ / ظَاهِرٌ عِبَارَتِهِ خِلَافاً لِلْأَخْفَشِ، وَلَا  
الْحَرْفُ الْمُقَدَّرُ خِلَافاً لِبَعْضِهِمْ<sup>(٦)</sup>.

## [ضابطها]

والإضافة إسناد اسم إلى آخر يتنزيله من الأول منزلة تنوينه أو ما يقوم مقامه.  
ولهذا وجب تجريد المضاف من التنوين ومن النون؛ لقيام المضاف إليه مقامه في  
نحو: ضارباً زيد. وتصحح<sup>(٧)</sup> بأدنى ملابسة<sup>(٨)</sup>.

(١) قال ابن هشام في قطر الندى: «أو بإضافة اسم على معنى اللام كغلام زيد، أو من كخاتم حديد، أو في ك مكر  
الليل، وتسمى معنوية، لأنها للتعريف أو التخصيص». (انظر: شرح قطر الندى ص ٢٥٣).

(٢) انظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ٨٤ / ٣.

(٣) سقطت وغيره من ب.

(٤) في ب وس ود: المضاف.

(٥) في ب: بنفسها.

(٦) كالزجاج وابن الحاجب وابن مالك، وقد اختلفوا في تقدير الحرف: فقيل هي اللام كما عند الجمهور، وقيل  
من عند قوم، وقيل في ثبته عليها ابن مالك، وقيل عند كما عند الكوفيين، وقيل يختلف تقدير الحرف وفقاً  
للباق كما عند ابن مالك وغيره. (انظر: شرح الكافية ٢ / ٢٣٧، وشرح التسهيل ٣ / ٨٧، وأوضح المسالك  
إلى ألفية ابن مالك ٨٤ / ٣، وجمع الهوامع ٢ / ٤١٢ - ٤١٣).

(٧) في ع وب وس: ويصح.

(٨) كقوله تعالى: ﴿لَا تَلْبِسُوا الْعِشْيَةَ أَوَّحُهَا﴾ - النازعات: ٤٦ - لأن الضحى والعشية طرفا النهار، فلما اشتركا  
جازت الإضافة بينهما.

ومُرَادُهُ بِالْإِسْمِ مَا يُقَابِلُ الْوَصْفَ الْعَامِلَ عَمَلِ الْفِعْلِ، بِدَلِيلِ الْعَطْفِ الْآتِي الدَّالِّ  
عَلَى الْمُغَايَرَةِ؛ فَدَخَلَ نَحْوُ: كَاتِبُ الْقَاضِي، وَأَعْجَبَنِي ضَرْبُ زَيْدٍ؛ إِذِ الْمُضَافُ فِي  
الْأَوَّلِ - وَإِنْ كَانَ وَصفاً - لَيْسَ بِعَامِلٍ، وَفِي الثَّانِي - وَإِنْ كَانَ عَامِلاً - لَيْسَ بِوَصْفٍ.  
[الإضافة المحضة أو المعنوية: أقسامها وأسماؤها ودلالاتها]

وهذه الإضافة ثلاثة أقسام؛ لأئها إمّا:

١ / على معنى اللام التي للملك أو لشبهه:

• تحقيقاً، حيث يمكن النطق بها؛ كغلام زيد.

• وتقديراً، حيث لا يمكن ذلك؛ كذي مالٍ، وعند زيد، ومع بكر.

وامتحان هذا بأن يؤتى مكان المضاف بما يرادفه أو ما<sup>(١)</sup> يقاربه؛ نحو: صاحب  
ومكان ومُصَاحِبٌ.

٢ / أو على معنى من البيانية؛ وذلك إذا كان المضاف إليه كلاً للمضاف، وصالحاً  
للإخبار به عنه؛ كخاتم حديد، وثوب خز.

ولك في هذا نصب الثاني على التمييز أو الحال، وإتباعه للأول بدلاً أو عطف بيان أو  
نعتاً بتأويله بالمشتق؛ أي: مَصْوُغٌ مِنْ حَدِيدٍ.

٣ / أو على معنى في الظرفية عند بعضهم، وذلك إذا كان الثاني ظرفاً للأول؛ كمكر  
الليل، وشهيد الدار. واختاره ابن مالك<sup>(٢)</sup>؛ لكثرة وقوعه<sup>(٣)</sup> في الكلام الفصيح<sup>(٤)</sup> بالنقل  
الصحيح. وأكثرهم<sup>(٥)</sup> نفى هذا القسم، وما أوهم<sup>(٦)</sup> معنى في فهو على معنى اللام مجازاً.

(١) سقطت ما من باقي النسخ.

(٢) انظر: شرح التسهيل ٣ / ٨٧.

(٣) في ق وب وس: وروده.

(٤) نحو قوله تعالى: ﴿وَهُوَ الَّذِي الْخَصَاةَ﴾ - البقرة: ٢٠٤ - أي: في الخصام، وقوله ﴿يَلْ مَكْرَ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ﴾ -

سبا: ٣٣ - أي في الليل....

(٥) انظر: شرح التسهيل ٣ / ٨٧.

(٦) في ع: أفهم.

وُتَسَمَّى هذه الإضافة المُتَقَسِّمَةُ لما ذَكَرَهُ<sup>(١)</sup>:

# مُحَضَّة؛ لَأَنَّهَا خَالِصَةٌ مِنْ تَقْدِيرِ الْإِنْفَصَالِ.

# وَمَعْنَوِيَّة؛ لِإِفَادَتِهَا أَمْرًا مَعْنَوِيًّا، لَأَنَّهَا مُفِيدَةٌ:

أ. لِلتَّعْرِيفِ؛ أَي: لِتَعْرِيفِ الْمُضَافِ / ٨٣ ب / بِالْمُضَافِ إِلَيْهِ \* إِنْ كَانَ مَعْرِفَةً؛ كضارب زيد أمسي.

ب. أَوِ التَّخْصِصِ؛ أَي: لِتَخْصِصِ الْمُضَافِ بِالْمُضَافِ إِلَيْهِ \* إِنْ كَانَ نَكْرَةً؛ كضارب رجل أمسي. قَالَ فِي الْمُغْنِي<sup>(٢)</sup>: وَالْمُرَادُ بِالتَّخْصِصِ؛ أَي: الَّذِي لَمْ يَبْلُغْ دَرَجَةَ التَّعْرِيفِ؛ فَإِنَّ غِلَامَ رَجُلٍ أَخْصَصَ مِنْ غِلَامٍ، لَكِنَّهُ لَمْ يَتَمَيَّزْ بَعِيْنِهِ كَمَا يَتَمَيَّزُ غِلَامُ زَيْدٍ.

وَكَغِلَامِ رَجُلٍ مَا كَانَ مُتَوَعِّلًا فِي الْإِبْهَامِ كَغَيْرِ وَمِثْلِ - إِذَا أُريدَ بِهِمَا مُطْلَقُ الْمُغَايِرَةِ وَالْمُثَالَةِ -، أَوْ وَاقِعًا مَوْقِعَ نَكْرَةٍ لَا تَقْبَلُ التَّعْرِيفَ؛ كَجَاءَ زَيْدٌ وَحْدَهُ، وَلَا أَبَاهُ، وَرُبَّ رَجُلٍ وَأَخِيهِ، وَكَمْ نَاقَةٍ وَفَصِيلَهَا.

[الإضافة اللفظية: أقسامها وأسمائها ودلالاتها]

أَوِ بِإِضَافَةِ الْوَصْفِ - عَطْفًا عَلَى قَوْلِهِ أَوْ بِإِضَافَةِ اسْمٍ فَيَكُونُ قَسِيمًا<sup>(٣)</sup> لَهُ -؛ أَي: يُخَفِّضُ الْأِسْمُ بِإِضَافَةِ الْأِسْمِ كَمَا مَرَّ، وَبِإِضَافَةِ<sup>(٤)</sup> الْوَصْفِ الْعَامِلِ عَمَلَ الْفِعْلِ<sup>(٥)</sup> إِلَى مَعْمُولِهِ؛ بَأَن كَانَ يَمَعْنَى الْحَالِ وَالْإِسْتِقْبَالِ<sup>(٦)</sup>، سِوَاءَ كَانَ:

(١) فِي قَوْعٍ ذَكَرَ.

(٢) مَا بَيْنَ النُّجُومَتَيْنِ سَاقِطٌ مِنْ ب.

(٣) انْظُرْ: مَغْنِي اللَّيْبِ ص ٦٦٣.

(٤) فِي بَاقِي النُّسخِ: تَمَيَّزَ.

(٥) فِي ع: قَسِيمًا.

(٦) فِي ق: أَي: يُخَفِّضُ الْأِسْمُ كَمَا يُخَفِّضُ بِإِضَافَةٍ.

(٧) سَقَطَتْ عَمَلُ الْفِعْلِ مِنْ ع.

(٨) فِي ق: أَوِ الْإِسْتِقْبَالِ.

أ. اسْمَ فَاعِلٍ؛ ك﴿بَلِّغِ الْكُتُبَةَ﴾<sup>(١)</sup>، وَضَارِبُ زَيْدٍ الْآنَ أَوْ غَدًا.

ب. أَوْ اسْمَ مَفْعُولٍ؛ كَمُرُوعِ الْقَلْبِ، وَمَعْمُورِ الدَّارِ - الْآنَ أَوْ غَدًا.

ج. أَوْ صِفَةً مُشَبَّهَةً؛ كَعَظِيمِ الْأَمَلِ وَحَسَنِ الْوَجْهِ.

وُتَسَمَّى هذه الإضافة:

# غَيْرَ مُحَضَّة؛ لَأَنَّهَا فِي تَقْدِيرِ الْإِنْفَصَالِ.

# وَلَفْظِيَّة؛ لِإِفَادَتِهَا أَمْرًا لَفْظِيًّا؛ لَأَنَّهَا جِيءَ بِهَا:

■ لِجُرْدِ التَّخْفِيفِ فِي اللَّفْظِ بِحَذْفِ التَّنْوِينِ أَوْ مَا يَقُومُ مَقَامَهُ.

■ أَوْ لِرَفْعِ الْقُبْحِ كَمَا فِي نَحْوِ: حَسَنِ الْوَجْهِ؛ فَإِنَّ فِي جَرِّهِ تَخْلُصًا مِنْ قُبْحِ رَفْعِهِ بِخُلُوعِ الصِّفَةِ لَفْظًا مِنْ ضَمِيرٍ يَعُودُ عَلَى الْمَوْصُوفِ، وَمِنْ قُبْحِ نَصْبِهِ بِإِجْرَاءِ وَصْفِ الْقَاصِرِ يَجْرِي الْمُتَعَدِّي.

فَلَا يُفِيدُ الْمُضَافَ تَعْرِيفًا<sup>(٢)</sup>؛ وَلِهَذَا صَحَّ وَصْفُ النَكْرَةِ بِهِ فِي نَحْوِ: ﴿هَذَا بَلِّغِ الْكُتُبَةَ﴾<sup>(٣)</sup>، وَوُقُوعُهُ حَالًا فِي نَحْوِ: ﴿ثَانِي عَطْفِهِ﴾<sup>(٤)</sup>، وَلَا تَخْصِصًا؛ لِأَنَّهُ أَصْلُ ضَارِبِ زَيْدٍ: ضَارِبُ زَيْدٍ إِلَّا ضَارِبٌ كَمَا تُؤْهِمُ، فَالِاخْتِصَاصُ مَوْجُودٌ قَبْلَ الْإِضَافَةِ.

(١) سُورَةُ الْمَائِدَةِ مِنَ الْآيَةِ ٩٥. وَهِيَ بِتَامِهَا: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْتُلُوا الصَّيْدَ وَأَنْتُمْ حُرْمٌ وَمَنْ قَتَلَ مِنْكُمْ مَتَعِدًا فُجْرَاءً يُثَلَّ مَا قَتَلَ مِنَ النَّعْمِ يَحْكُمُ بِهِ ذَوَا عَدْلٍ مِنْكُمْ هَذَا بَلِّغِ الْكُتُبَةَ أَوْ كَثْرَةً طَعَامُ مَسْكِينٍ أَوْ عَدَلُ ذَلِكَ صِيَامًا لِيَذُوقَ وَبَالَ أَمْرِهُ. عَفَا اللَّهُ عَنْكَ سَلَفٌ وَمَنْ عَادَ فَيَسْتَفِمْ أَلَمْ يَكُنْ لَهُ مِنَ اللَّهِ عَزِيزٌ ذُو انْتِقَامٍ﴾.

(٢) فِي ع وَب: وَس: أَم.

(٣) فِي ب: أَم.

(٤) فِي د: أَم.

(٥) فِي ق: تَعْرِيفَهَا.

(٦) سُورَةُ الْمَائِدَةِ مِنَ الْآيَةِ ٩٥.

(٧) سُورَةُ الْحَجِّ مِنَ الْآيَةِ ٩. وَغَامِهَا مَعَ الْآيَةِ السَّابِقَةِ ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَجْعَلُ فِي اللَّهِ عِصْيَانَهُ وَلَا هُدًى وَلَا كِتَابَ مُبِينٍ﴾<sup>(٨)</sup> ثَانِي عَطْفِهِ. لِيُضِلَّ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ لَهُ فِي الدُّنْيَا خِزْيٌ وَنَذِيرُهُ. يَوْمَ الْقِيَامَةِ عَذَابُ الْحَرِيقِ.

[ما يمتنع اجتماعه مع الإضافة]

ولا تُجمَعُ الإضافة وجوباً:

أ . تنويناً / ٨٤ أ / ولو مُقدَّراً؛ لأنَّه يدلُّ على الانفصال، والإضافة تدلُّ على الاتصال، فلا يُجمَعُ بينهما.

ب . ولا نوناً تالية للإعراب؛ وهي نونُ المُثنَّى والمجموع<sup>(١)</sup> على حدِّه وشبههما؛ كضارباً زيد، وضاربو عمرو، مُطلقاً عن التقييد بما يأتي. بخلاف نونِ المُفرد وجمع التكرير كشيطان وشياطين؛ فإنَّها تُجمَعُها لأنَّها غيرُ تالية للإعراب، بل هو تالٍ لها أو عليها.

ج . ولا ما فيه أل؛ لأنَّ المقصودَ منها أصالة التعريف، وهو حاصلٌ لما فيه أل بغيرها؛ ولهذا لا تُجمَعُ العَلَمُ باقياً على عِلْمِيَّتِهِ، فلا يُقالُ: الغلاميُّ، ولا زيدُكم، بل يجب حذفُ أل من الغلام، ويُقدَّرُ في زيد الشيعيُّ إلّا في:

[المسائل الخمس التي اغتفر فيها الجمع بين أل والإضافة]

(١) نحو: الضارباً زيد؛ بما المُضافُ فيه وصفٌ مُثنًى، والمُضافُ إليه مَعْمُولُهُ.  
(٢) ونحو: الضاربو زيد؛ بما المُضافُ فيه وصفٌ مُجموعٌ على حدِّ المُثنَّى، والمُضافُ إليه مَعْمُولُهُ.

(٣) ونحو: الضاربُ الرجل؛ بما المُضافُ إليه الوصفُ بأل أيضاً<sup>(٢)</sup>.  
(٤) ونحو: الضاربُ رأسِ الرجل؛ بما المُضافُ إليه مُضافٌ لما هي فيه.  
(٥) ونحو: مررتُ بالرجلِ الضاربِ غلامه؛ بما المُضافُ إليه مُضافٌ لِضميرِ عائِدٍ على ما هي فيه.

(١) في ب: الجمع.

(٢) سقط هذا السطر من ق.

فهذه المسائل الخمسُ اغتفِرَ فيها الجمعُ بين أل والإضافة، وما عداها لا يجوزُ فيه ذلك على الرَّاجح<sup>(٣)</sup>.

والأمورُ التي يكتسبُها الاسمُ بالإضافة عشرةٌ ذَكَرَها في المُغني<sup>(٤)</sup>.

(١) جَوَزَ بعضهم: الضاربُ الرجلُ الشافِعُ ممَّا المضافُ إليه ضميرُ يعود على مُعرَفٍ (بأل)، ومنعه المبرد، وجوز المبرد والزنجشري: الضاربُك والضاربِي، ومنعه سيبويه والأخفش. وجوز الكوفيون: الثلاثة الأثواب، ومنعه الجمهور. (انظر: المقتضب ١٤٤/٤-١٤٧، والإنصاف في مسائل الخلاف ٣١٢/١-٣٢٢، وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ٩٩/٣-١٠١، وجمع الهوامع ٤١٧/٢-٤١٨).

(٢) ذكر في مغني اللبيب أحد عشر أمراً يكتسبها الاسم بالإضافة، هي:

١ - التعريف، نحو: غلام زيد.

٢ - التخصيص، نحو: غلام امرأة.

٣ - التخفيف، نحو: ضارباً عمرو، وضاربو بكر.

٤ - إزالة القبح، نحو: مررتُ بالرجلِ الحسنِ الوجهِ، إذ يقبح رفع الوجه بدل إضافته لخلو الصفة (الحسن) لفظاً من ضمير الموصوف (الرجل).

٥ - تذكير المؤنث، نحو:

إنارة العقلِ مكسوفٌ بطوعِ هوى وعقلُ عاصي الهوى يزداد تنويراً

٦ - تأنيث المذكر، نحو:

(وما حُبَّ الديار شغفنَ قلبي ولكن حب من سكن الديارا).

٧ - الظرفية، كقوله تعالى ﴿تَوَقَّأَكُلَهَا كُلِّ حِينٍ يَأْذِنُ رَبُّهَا﴾ - إبراهيم: ٢٥ -.

٨ - المصدرية، كقوله تعالى: ﴿وَيَسْئَلُونَ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَيْ مَقْلَبٍ يَنْقَلِبُونَ﴾ - الشعراء: ٢٢٧ - فأي: مفعول مطلق للفعل ينقلبون.

٩ - وجوب التصدر، نحو: غلامٌ من عندك؟، فغلام واجب التقديم لأنه أضيف إلى من الاستفهامية ذات الصدارة.

١٠ - الإعراب، نحو: هذه خمسة عشرَ زيدَ فيمن أعربه، والأكثر البناء.

١١ - البناء مع خلاف بين النحاة في حكمه، وذلك إذا كان المضاف مبهاً كغير ومثل ودون، كقوله تعالى: ﴿وَمِمَّا دُونَ ذَلِكَ﴾ - الجن: ١١ -.

(انظر: مغني اللبيب ص ص ٦٦٣-٦٧٣).

## باب في ذكر الأسماء العاملة عمل فعلها<sup>(١)</sup>

يعمل عمل فعله من الأسماء سبعة، وزاد في الشذور<sup>(٢)</sup> اسم المصدر والظرف والمجرور المعتمدين، فعلى هذا تكون عشرة:

### [١ / إعمال اسم الفعل]<sup>(٣)</sup>

أحدها: اسم الفعل؛ وهو ما ناب عن الفعل، وليس فضلة ولا متأثراً بعمل<sup>(٤)</sup>. ويدل على اسميته قبوله بعض علامات الاسم: كالتنوين والتعريف ومخالفة أوزانه أوزان الفعل.

والصحيح<sup>(٥)</sup> أن مدلوله لفظ الفعل، / ٨٤ ب / وأنه<sup>(٦)</sup> لا موضع له من الإعراب.

(١) في س: أفعالها.

(٢) انظر: شرح شذور الذهب ص ٥٣٢-٥٣٦.

(٣) قال ابن هشام في قطر الندى: باب؛ يعمل عمل فعله سبعة: اسم الفعل؛ كهيئات، وصة، ووي، بمعنى: بُعد، واسكت، وأعجب. (انظر: شرح قطر الندى ص ٢٥٥-٢٥٦).

(٤) حيث لا يدخل عليه عامل بخلاف المصدر وباقي المشتقات.

(٥) اختلف النحاة في تصنيف اسم الفعل على أقوال كالتالي:

١ / ذهب جمهور البصريين إلى أنها أسماء، ثم اختلفوا في دلالتها أو مسماها:

أ . مدلولها هو لفظ الفعل، ومن ثم فلا محل له من الإعراب.

ب . مدلولها هو مدلول الفعل من الحدث والزمان، ومن ثم فموضعه رفع بالابتداء، وأغنى مرفوعه عن الخبر.

ج . مدلولها هو مدلول المصدر، ومن ثم فموضعه نصب بالفعل الذي ناب المصدر عنه.

٢ / ذهب الكوفيون إلى أنها أفعال لدلالتها على الحدث والزمان.

٣ / ذهب ابن صابر النحوي من المتأخرين إلى اعتبارها قسماً زائداً على أقسام الكلمة الثلاثة سماء الخالفة.

(انظر: الكتاب ٣/ ٥٢٩، ٢٢٩/٤، والمساعد على تسهيل الفوائد ٢/ ٦٣٩، وشرح الأشموني ٣/ ١٩٥،

وشرح التصريح على التوضيح ٢/ ١٩٥، وجمع الهوامع ٣/ ٨٢-٨٣، وحاشية الحمصي ٢/ ١٣٩).

(٦) في ب: فأنه.

## [أنواعه من حيث الزمن]

وهو ثلاثة أنواع:

١ . ما هو بمعنى الماضي؛ كهيئات بتثليث التاء، وشتان وهو قليل.

٢ . وما هو بمعنى الأمر؛ نحو: صة، ودونكة، وعليكة وهو الغالب.

٣ . وما هو بمعنى المضارع؛ نحو: وا<sup>(١)</sup>، وأوة، وأف وهو دون الأول.

### [معاني بعض أسماء الأفعال السماعية]

• فهيات بمعنى بُعد؛ كقوله:

١٩٨ - فهيات هيئات العقيق ومن به وهيات خل بالعقيق نواصله<sup>(٢)</sup>

• وشتان بمعنى افتراق؛ كقوله:

١٩٩ - شتان هذا والعناق والنوم والمشرّب البارد في ظل الدوم<sup>(٣)</sup>

(١) في ق: واي.

(٢) سقطت نواصله من ع.

(٣) البيت من الطويل لجرير بن عطية في ديوانه ص ٩٦٥، وشرح المفصل ٤/ ٣٥، وأوضح المسالك إلى ألفية ابن

مالك ٤/ ٨٧، ٢/ ١٩٣، والدرر اللوامع ٥/ ٣٢٤.

الشاهد فيه: (هيئات العقيق) فهيات اسم فعل ماضٍ بمعنى بُعد، وقد عمل كما يعمل الفعل بُعد الذي هو بمعناه.

(٤) في ق: الدوام.

(٥) البيت من الرجز للقيط بن زرارة الدارمي في الأغاني ١١/ ١٣٥، وخزانة الأدب ٦/ ٢٨٤، ولسان العرب -

دوم، وبلا نسبة في المفصل في صناعة الإعراب ١/ ٢٠٤، وشرح شذور الذهب ص ٥٢٥.

اللغة: شتان بُعد وافتراق، العناق المعانقة، الدوم الدائم.

موطن الشاهد: (شتان هذا) حيث رفع اسم الفعل الماضي الاسم الظاهر هذا.

وقد تُرَادُ ما قَبْلَ فاعِلِ شَتَانَ<sup>(١)</sup>؛ كَقَوْلِهِ:

٢٠٠- لَشَتَانَ مَا بَيْنَ الْبِزِيدَيْنِ فِي النَّدَى

• وَصَهُ بِمَعْنَى: اسْكُتْ.

• وَدُونَكُهُ بِمَعْنَى: خُذْهُ.

• وَعَلَيْكَهُ بِمَعْنَى: الزَّمُهُ؛ نَحْوَ: ﴿عَلَيْكُمْ أَنْفُسَكُمْ﴾<sup>(٢)</sup>.

• وَوَا بِمَعْنَى: أَعْجَبْ؛ كَقَوْلِهِ:

٢٠١- وَابَّيْ أَنْتِ وَقُولِ الْأَشْنَبُ<sup>(٣)</sup>

وَمِثْلُهُ وَيٍّ، وَوَاهَا.

(١) خلافاً للكسائي إذ منع أن يُقال: شتان ما بين زيد وعمرو، وجوزّه غيره محتجاً بما ورد من أشعار، ومنها:

شتان ما يومي على كورها ويوم حيان أخي جابر. (انظر: شرح شذور الذهب ص ٥٢٧، وخزانة الأدب ٦/ ٢٧٥-٢٧٩).

(٢) صدر بيت من الطويل لربيعة بن ثابت في ديوانه ص ١٢٤، والأغاني ٣٨/ ١٤، وشرح المفصل ٣٧/ ٤، وخزانة الأدب ٦/ ٢٧٥، وبلا نسبة في شرح شذور الذهب ص ٥٢٧، وعجزة: يزيد سليم والأغر بن حاتم موطن الشاهد: (لشتان ما بين اليزيديين) حيث جاءت ما فاصلة بين اسم الفعل شتان وفاعله بين اليزيديين - على رأي الفاكهي - على اعتبار ما زائدة، في حين يرى آخرون أن ما اسم موصول فاعل، وهذا البيت يرد على الأصمعي الذي منع مجيء ما بعد شتان.

(٣) سورة المائدة، من الآية ١٠٥، أي: الزموا شأن أنفسكم. والآية بتامها: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا عَلَيْكُمْ أَنْفُسَكُمْ لَا يَضُرَّكُمْ مَنْ ضَلَّ إِذَا اهْتَدَيْتُمْ إِلَى اللَّهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا فَيُنَبِّئُكُمْ بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ﴾.

(٤) البيت من مشطور الرجز لراجز من بني تميم في شرح شواهد المغني ٧٨٦/ ٢، والمقاصد النحوية ٣١٠/ ٤، والدرر اللوامع ٣٠٤/ ٥، وبلا نسبة في لسان العرب - زرنب، وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ٨٣/ ٤. وبعده:

كأنا ذُرٌّ عليه الزرنب أو زنجبيل وهو عندي أطيب

اللغة: الأشنب وصف من الشنب، وهو عذوبة ماء الفم مع رقة الأسنان، والزرنب: نبت صحراوي طيب الرائحة. الشاهد فيه: (وا) فإنه اسم فعل بمعنى أعجب.

• وَأَوْه بِمَعْنَى: اتَّوَجَّعْ.

• وَأُفَّ بِمَعْنَى: اتَّضَجَّرْ.

وهذه الأنواع كلها سماعية.

[صياغة أسماء الأفعال القياسية]

والقياسي من اسم الفعل ما صيغ من فعل ثلاثي تام على وزن فعال؛ كتنزال<sup>(١)</sup>.

وشدَّ صوغه من الرباعي؛ كقرقار<sup>(٢)</sup> بمعنى: قرقر<sup>(٣)</sup>.

[أنواعه من حيث الوضع]

وقد يؤخذ مما مثّلنا أن اسم الفعل ضربان:

أ. مُرَجَّلٌ؛ وهو ما وُضِعَ مِنْ أَوَّلِ الْأَمْرِ اسماً للفعل؛ كشتان.

ب. وَمَنْقُولٌ؛ وهو ما وُضِعَ لِغَيْرِهِ ثُمَّ نُقِلَ إِلَيْهِ؛ كَعَلَيْكَ وَإِلَيْكَ.

[عمله]

ثُمَّ إِنَّهُ يَعْمَلُ عَمَلَ فِعْلِهِ<sup>(٤)</sup>؛ فِيرْفَعُ الْفَاعِلَ ظَاهِراً وَمُسْتَتِراً<sup>(٥)</sup>، وَيَتَعَدَّى إِلَى الْمَفْعُولِ<sup>(٦)</sup> بِوَسْطَةِ غَيْرِهَا<sup>(٧)</sup>.

(١) وخالف في ذلك المبرد حيث منع القياس مطلقاً في اسم الفعل، وما ورد فهو عنده من المسموع (انظر: شرح الكافية ٣/ ١٨٨، وارتشاف الضرب ٥/ ٢٢٩٠).

(٢) قرقار: مبنية على الكسر، أي استقرى. وقرقرت الدجاجة: رددت صوتها، وقرقر بطنه: صوّت. (انظر: لسان العرب - قرر، والقاموس المحيط - قرر).

(٣) في ق: قرفار بمعنى فرفر، وفي ب: قوقار بمعنى قوقر.

(٤) في ق وع وب ود: مسناه.

(٥) نحو: هيهات زيد، وصه يا علي.

(٦) نحو: رويد المحتاج؛ أي: أمهله.

(٧) في ق: أو غيرها.

لَكِنْ مَحَالِفُهُ، بَلَزُومِ الْبِنَاءِ مُطْلَقًا، وَالتَّجَرُّدِ مِنَ الْعَوَامِلِ، وَأَنَّ مِنْهُ مَا<sup>(١١)</sup> يَتَوَنُّ لَزُومًا<sup>(١٢)</sup>؛  
نَحْوَ: وَاهَاً وَوَيْهًا، وَجَوَازًا: كَصِهِ وَمِهِ، وَذَلِكَ لِلتَّنْكِيرِ، وَأَنَّهُ لَا يُؤَكِّدُ بِالنُّونِ، وَلَا يُحَذِّفُ،  
وَلَا يُبَرِّزُ ضَمِيرَهُ<sup>(١٣)</sup>، وَلَا يُضَافُ، وَلَا يُنْصَبُ الْمُضَارِعُ فِي جَوَابِ الطَّلَبِ<sup>(١٤)</sup> مِنْهُ كَمَا سَيَأْتِي.

ولا يتأخر عن معموله لقصور درجته عن مستواه بسبب كونه فرعاً في العمل خلافاً للكسائي<sup>(١١)</sup>،  
وتمسكه بقوله تعالى: ﴿كَتَبَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ﴾<sup>(١٢)</sup> وما أشبه ذلك<sup>(١٣)</sup> / ١٨٥ / لا حجة فيه؛ لأنه متأول<sup>(١٤)</sup> على  
أنه مصدر منصوب بإضمار فعل مؤكّد لمضمون الجملة السابقة من قوله تعالى: ﴿حُرِّمَتْ  
عَلَيْكُمْ﴾<sup>(١٥)</sup>، فكانه قال: كتب الله ذلك عليكم كتاباً وعليكم متعلّق بالمصدر أو بالعامل المحذوف.

(۲) فی ب: لا.

(۳) فی ع: وجوباً.

(٤) أي: يستوي خطاب المفرد والمثنى، والجمع والمذكر والمؤنث؛ فنقول: صه يا زيدان أو زيدون أو هند أو هندات.

(٥) في ق و ع و د: الطلبي.

(٦) انظر: شرح الأشموني ٢٠٦/٣، وارتشاف الضرب ٢٣١١/٥، وجمع الهوامع ٨٢/٣، وخزانة الأدب ٣٣٩/٤.

(٧) سورة النساء، من الآية ٢٤. وهي بتامها ﴿وَالْمُتَّصِفَاتُ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ كُتِبَ عَلَيْكُمْ وَأُحِلَّ لَكُمْ مَا وَرَاءَهُ ذَلِكَ أَنْ تَبْتَغُوا أَمْوَالَكُمْ مَخْصِيصِينَ غَيْرِ مُسْفِحِينَ ۚ فَمَا اسْتَعْتَقْتُمْ بِهِ مِنْهُنَّ فَآتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ ۚ وَبِضْءٍ وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا تَرَكْتُمْ بِهِ مِنْ بَعْدِ الْفَرِضَةِ ۚ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا ۝﴾

(٨) في ق وب ود وس: وما أشبهه.

(۹) فی ق: يتأول.

(۱۰) سقطت تعالیٰ من ق و ع و ب و س.

(١١) سورة النساء من الآية ٢٣. وهي بتمامها ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ وَبَنَاتُكُمْ وَأَخَوَاتُكُمْ وَعَوَّالُكُمْ وَكَهَنَاتُكُمْ وَبَنَاتُ الْأَخِ وَبَنَاتُ الْأُخْتِ وَأَهْلُ الْبَيْتِ الَّذِي أَرْضَعْتُمْ وَأَخَوَاتُكُمْ رَبَّ الرَّضْعَةِ وَأُمَّهُنَّ أُولَئِكَ حُرِّمٌ عَلَيْكُمْ بِمَا بَيَّنَّ اللَّهُ فِي الْكِتَابِ لَكُمْ فِي حُجُورِكُمْ مِنَ نِسَائِكُمُ اللَّاتِي دَخَلْتُمْ بِهِنَّ فَإِنْ لَمْ تَكُونَا دَخَلْتُمْ بِهِنَّ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ وَحَلَّالٌ بَيْنَايَكُمْ الَّذِينَ مِنْ أَصْلَابِكُمْ وَأَنْ تَتَّبِعُوا بُنَيَّ الْأَخْتَيْنِ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَفُورًا رَحِيمًا﴾.

..... ٢٠٢- مَكَانَكَ نُحْمَدِي أَوْ تَسْتَرْجِي<sup>(١)</sup>

فمَكَانَاكَ بِمعنى: أُثْبِتِي، ومُحَمَّدِي جَزْؤٌ مِنْ شَرْطٍ مَحْذُوفٍ تَقْدِيرُهُ فَإِنْ تَثْبِيتِي مُحَمَّدِي، وَلَكِنَّهُ لَا يُنْصَبُ فِي جَوَابِ الطَّلَبِ مِنْهُ، وَإِنْ كَانَ اسْمُ الْفَعْلِ مِنْ لَفْظِ الْفَعْلِ؛ فَلَا تَقُولُ: نَزَالِ فَنُحَدِّثُكَ، بِالنَّصْبِ عَلَى الرَّاجِحِ<sup>(١)</sup>.

[٢/ إعمال المصدر] <sup>٩</sup>(٢)

والثاني منها المصدر؛ وهو اسمُ الحدثِ الجاري على الفعل<sup>(١١)</sup>.

(١) عجز بيت من الوافر، لعمرو بن الإطناية الخزرجي في الحيوان ٤٢٥/٦، وخزانة الأدب ٤٢٨/٢، والدرر

اللوامع ٨٤ / ٤. وصدرة: وقولی کلما جشأت وجاشت

اللغة: جسأت نارت للقيء، أو دارت للغثيان، وجاشت: غلت كما الماء في القدر، ومكانك: اثبتى وقرى.

والشاهد فيه: (مكانك مُحمّدي) حيث جاء الفعل (مُحمّدي) مجزوماً بحذف النون لوقوعه في جواب اسم فعل الأمر (مكانك).

(٢) هذا رأى الجمهور، وصححه أبو حيان محتجاً بأنه غير مسموع، خلافاً للكسائي، حيث جوزه قياساً،

نحو: حسبك الحديث فينام الناس، وصّة فأحدثك، ونزال فتزل، وخلافا لابن جني وابن عصفور حيث أجازا النصب بعد اسم فعل الأمر إذا كان مشتقاً، نحو: تَرَاكٍ فتتركك. (انظر: الكتاب ٣/ ٣٤-٣٥، والمقرب ١/ ١٣٣، وشرح الأشموني ٣/ ٣٠٤، ٣١٢، وارتشاف الضرب ٤/ ١٦٦٩، وهم الهوامع ٢/ ٣٠٦).

(٣) قال ابن هشام في قطر الندى: «والمصدر كضرب وإكرام، إن حلَّ محلَّه فعلٌ مع أن، أو مع ما، ولم يكن: مُضْغَرًّا، ولا مُضْمَرًّا، ولا محدودًا، ولا منعوًا قبل العمل، ولا بخدوفاً، ولا مفصولاً من المعمول، ولا مؤخرًا عنه». (انظر: شرح قطر الندى ص ٢٦٠).

(٤) أي: ما اشتمل على جميع حروف فعله، وخرج بهذا القيد اسم المصدر كعطاء. (انظر: حاشية الحمصي ١٤٣/٢).



## [عمله]

ويعمل عمل فعله الذي اشتق منه؛ فيرفع الفاعل ويتعدى إلى المفعول بواسطة وغيرها، وقد يتعدى إلى مفعولين فأكثر<sup>(١)</sup>.

وقد مرَّ أنه يجوز حذف فاعله، وأنه لا يغير عند<sup>(٢)</sup> إسناده إلى نائب الفاعل.

وفي تمثيله للمصدر بقوله: كضرب وإكرام إشارة إلى أن المصدر المزد يعمَلُ عمل المجزئ.

## [شروط عمله]

لكنَّ عمل المصدر مشروط بأمرين:

أحدهما وجودي؛ وإليه أشار بقوله: إنَّ حلَّ "تحلَّ" فعل مع أن المصدرية والزمان ماضي أو مستقبل؛ كعجبت من ضربك زيدا أمس أو غداً؛ أي: من أن ضربته أمس، ومن أن تضربه غداً. أو مع ما<sup>(٣)</sup> أختها والزمان حال فقط: كعجبت من ضربك زيدا الآن؛ أي: بما تضربه<sup>(٤)</sup> الآن، فإن لم يحل محله ذلك امتنع عمله؛ كما في نحو: ضرباً زيدا<sup>(٥)</sup>، وضربت

(١) سقطت فأكثر من ع.

(٢) مثال ما تعدى إلى واحد قوله تعالى: ﴿كَذَرِكُوا أَبَاءَكُمْ﴾ - البقرة: ٢٠٠-، ومثال المصدر الذي تعدى إلى اثنين: أزعجني ظنك جارك سارقاً، ومثال المصدر الذي تعدى إلى ثلاثة مفاعيل: عجبت من إعلامك زيدا جارك سارقاً.

(٣) انظر باب الفاعل من هذا الكتاب ص ٢٤٠.

(٤) في ق: عن.

(٥) في ب: يحل.

(٦) في ق وب ودوس: محله.

(٧) الفرق بين (ما) المصدرية و(أن) المصدرية أن (ما) تدخل على الفعل مطلقاً، أما (أن) فإنها لا تدخل على الفعل الدال على الحال، لكنها أم الباب فلا يعدل عنها إلا إذا كان الفعل دالاً على الحال، فتستبدل عندئذ بـ(ما). (انظر: الجنى الداني ٢١٦ و ٣٣٢، وحاشية الحمصي ١٤٣/٢).

(٨) في ع: ضربته.

(٩) (زيداً) هنا مفعول به لفعل محذوف تقديره (اضرب)، وهذا الفعل هو الناصب للمصدر (ضرباً)، وأجاز بعض النحاة اعتبار (زيداً) مفعولاً به للمصدر، لكن هذا مردود بأن المصدر حل هنا محل الفعل دون حرفه المصدرية فامتنع عمله. (انظر: شرح قطر الندى ص ٢٦١).

ضرباً زيداً<sup>(٦)</sup>؛ فلا يصح نصبك زيدا بضرباً، خلافاً لابن مالك<sup>(٧)</sup> في الأول؛ ولهذا جعل الثاني في نحو: فإذا له صوت صوت حمار، منصوباً بفعل محذوف لا بالمصدر<sup>(٨)</sup>.

الأمر الثاني عديمي؛ وهو المشار إليه بقوله: ولم يكن المصدر:

١/ مُصَغَّرًا؛ فلا يُقال: أعجبتني ضربك / ٨٥ ب / زيدا<sup>(٩)</sup>؛ لبعيد شبهه عن الفعل

بالتصغير الذي هو من خواص الأسماء.

٢/ ولا مُضَمَّرًا؛ فلا يُقال: ضربك المسمى حسن، وهو المحسن قبيح؛ لعدم

حروف الفعل؛ ولهذا لم يعمل محذوفاً كما سيأتي<sup>(١٠)</sup>.

٣/ ولا محذوفاً بالتاء، فلا يُقال: أعجبتني ضربك زيدا؛ لأن صيغة الوحدة ليست

الصيغة التي اشتق منها الفعل، فإن ورد حكم بشذوذه<sup>(١١)</sup>.

(١) سقطت ضربت ضرباً زيداً من ع.

(٢) لأنه لا يرى أن عمل المصدر مشروط بتقدير حرف مصدري، بل هذا هو الغالب، وقد رد عليه أبو حيان.

(انظر: شرح التسهيل ٤٣٩/٢، وشرح الكافية الشافية ٤٥٢/١، وارتشاف الضرب ٢٢٥٦/٥).

(٣) لأن المصدر (صوت) لا يحل محل فعل مع حرف مصدري، بل إنه لا يحل محل فعل أصلاً؛ لأن المعنى: مرتت بزيد وهو في حالة تصويت. (انظر: شرح قطر الندى ص ٢٦١).

(٤) سقطت زيدا من ع.

(٥) في ق: لا.

(٦) وأجاز الكوفيون إعماله مضمراً مطلقاً، فأجازوا: مروري بزيد حسن، وهو بعمرو قبيح على أساس أن - بعمرو - عندهم متعلق بهو. وأجاز ابن جني والرماني إعماله مضمراً في المجرور فقط. (انظر: ارتشاف الضرب ٢٢٥٧/٥، والمساعد على تسهيل الفوائد ٢٢٦/٢، وشرح الأشموني ٢٨٦/٢).

(٧) كقول الشاعر:

يُجايي بهو الجلد الذي هو حازم بضربة كَفَّيهِ الملا نفس راكب

والشاهد فيه: قوله (ضربة كفيه الملا)، حيث أعمل المصدر فأضافه إلى فاعله (كفيه) ونصب بها مفعوله (الملا).

وإعماله المصدر شاذ هنا لأنه مصدر للمرة. (انظر: شرح التسهيل ٤٣٦/٢، وشرح قطر الندى ص ٢٦٣، وشرح الأشموني ٢/٣٣٥).

٤ / ولا ممنوعاً قبل تمام عمله؛ فلا يُقال: عرفتُ سَوْقَكَ العنيفَ الإبلَ؛ لأنَّه مع معموله كموصولٍ مع ضلَّته، فلا يُفصلُ بينهما؛ فإنَّ نُعيتَ<sup>(١)</sup> بعده جازاً؛ نحو: إنَّ هَجْرَكَ إِيَّايَ الْمُفْرِطَ لَمْهَلِكُ. ولو قال: ولا متبوعاً لكان أولى؛ فإنَّ حُكْمَ سائرِ التوابعِ حُكْمُ النعتِ.

٥ / ولا محذوفاً؛ لعدم وجودِ حروفِ الفعلِ.

٦ / ولا مفصلاً من المعمولِ - أي: من معموله - بأجنبيٍّ؛ لأنَّ معموله بمنزلة الصلّة من الموصولِ، فلا يُفصلُ بينهما.

٧ / ولا متأخراً عنه - أي: عن معموله ولو<sup>(٢)</sup> ظرفاً؛ فلا يُقال: أعجبنِي زَيْدًا ضَرْبُكَ؛ لما مرَّ من أنَّ معموله بمنزلة الصلّة، وهي لا تتقدّم على الموصولِ.

قالَ التفتازانيُّ: (٣) والحقُّ جوازُ تقديمِ معمولِ المصدرِ إذا كانَ ظرفاً؛ لأنَّه ممَّا فيه رائحةُ الفعلِ.

(١) في ب: وقعت.

(٢) في ق: ولا.

(٣) التفتازاني: هو سعد الدين مسعود بن عمر بن عبد الله الهروي الخراساني الشهير بالتفتازاني، توفي بسمرقند سنة ٧٩٢هـ، عالم في اللغة والمعاني والفقه والمنطق وغيرها، من تصانيفه الكثيرة: شرح تلخيص المفتاح في المعاني والبيان، وحاشية على كشف الزخشي، والهادي في النحو، وتركيب الجليل في النحو. (انظر: شذرات الذهب ٦/ ٣١٩-٣٢٢، وهدية العارفين ٢/ ٤٢٩-٤٣٠، ومعجم المؤلفين ١٢/ ٢٢٨).

(٤) في ق: والحق تقديم جوازا.

(٥) سقطت معمول من س.

(٦) في ق وب ود وس: يكفيه.

٨ / وظاهرُ اقتصاره على ما ذكرَ أَنَّهُ لا يُشترطُ في إعماله أن يكونَ بِمعنى الحالِ أو الاستقبالِ، وهو كذلك؛ لأنَّه عَمِلَ لكونه أصلَ الفعلِ بخلافِ اسمِ الفاعِلِ، قاله ابنُ مالك<sup>(١)</sup>.

٩ / وأنَّه لا يُشترطُ فيه أيضاً أن يكونَ مُفرداً، وقد اشترطه بعضهم<sup>(٢)</sup>؛ فمَنَعَ إعمالَ [المصدرِ]<sup>(٣)</sup> المُثنَّى والمجموع، وجَزَمَ به ابنُ مالك، قال: لأنَّ لفظَها مُغايِرٌ للفظِ المصدرِ الذي هو أصلُ الفعلِ، فإنَّ ظَفِرنا في كلامِ العربِ<sup>(٤)</sup> بإعمالِ شيءٍ من ذلك قُبِلَ ولم يُقَسَّ عليه<sup>(٥)</sup>.

[أحوال المصدر عند الإعمال]<sup>(٦)</sup>

ثمَّ المَصْدَرُ يَعْمَلُ مُضَافاً / ٨٦ أ / ومُنوناً ومَقْرُوناً<sup>(٧)</sup> بَالٌ.

(١) انظر: شرح التسهيل ٢/ ٣٣٤.

(٢) منهم ابن هشام اللخمي، وابن عصفور، وابن مالك في شرح الكافية، وأجازه في شرح التسهيل مع إقراره بالقلة، واستشهد على ذلك بقول الشاعر:

وقد وعدتُك موعداً لو وَفَّتْ به واعيدَ عرقوبُ أخاه يثرب

واختار أبو حيان والسيوطي المنع. (انظر: المقرب ١/ ١٣١، وشرح التسهيل ٢/ ٤٣٤-٤٣٥، وارتشاف الضرب ٥/ ٢٢٥٨، وجمع الهوامع ٣/ ٤٣-٤٤).

(٣) زيادة من ق.

(٤) من ما حكي عن العرب: تركته بملاحس البقر أولادها، وقول علقمة السابق ذكره:

وعدتَ وكان الخلفُ منك سبجاً مواعيد عرقوب أخاه يثرب

(انظر: مجمع الأمثال ١/ ١٣٥، وارتشاف الضرب ٥/ ٢٢٥٧، ولسان العرب - لحس، وجمع الهوامع ٣/ ٤٤).

(٥) انظر: شرح الكافية الشافية ١/ ٤٥٣.

(٦) قال ابن هشام في قطر الندى: «إعماله مُضَافاً أكثر، نحو: ﴿وَلَوْ لَا دَفَعُ اللَّهُ أُنَاسًا﴾ وقول الشاعر: ألا إن

ظَلَمَ نفسهُ المرءُ بَيْنَ، ومُنوناً أَقْبَسَ، نحو: ﴿أَوْ لَطَعَنَ فِي بَوْرِي مَسْعَبَرٌ﴾<sup>(١)</sup> يَمِينًا، وبأل شاذٌّ، نحو: وكيف

التوقِّيَ ظَهَرُ ما أنتَ رَاكِبُهُ». (انظر: شرح قطر الندى ص ٢٦٠).

(٧) في ق وب ود وس: محله.

أ/ ولكن إعماله حالة كونه مضافاً للفاعل مع ذكر المفعول وتركه؛ أكثر استعمالاً من عكسه، ومن إعماله مُنَوَّنًا وبأل؛ لأنَّ الفاعل عمدة، فإضافة العاقل إليه أهم، ولأنَّ نسبة الحدث لمن وجد منه أظهر من نسبته لمن وقع عليه؛ لكونه فضلة؛ نحو: ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ﴾<sup>(١)</sup>، ﴿رَبَّنَا وَتَقَبَّلْ دُعَاءَ﴾<sup>(٢)</sup>، أي: دعائي إياك.

ب/ وأما إعماله مضافاً للمفعول مع ترك الفاعل فكثير؛ نحو: ﴿لَا يَسْتَمُ الْإِنْسَانُ مِنْ دُعَاءِ الْخَيْرِ﴾<sup>(٣)</sup>، ومع ذكره قليل وليس خاصاً بالشعر<sup>(٤)</sup> - كما قيل - بدليل قوله

(١) سورة البقرة، من الآية ٢٥١، وسورة الحج من الآية ٤٠. حيث أضيف المصدر (دفع) إلى فاعله (الله) ونصب مفعوله (الناس). وتام الآيتين على الترتيب ﴿فَهَزَمُوهُمْ يَدْرِبُ اللَّهُ وَقَتْلَ دَاوُدَ جَالُوتَ﴾ و﴿وَأَنَّكَ اللَّهُ الْمَلِكُ وَالْحَكِيمُ وَعَلِمَهُ وَمَكَائِكَ﴾ وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضُهُمْ بِبَعْضٍ لَفَسَدَتِ الْأَرْضُ وَلَكِنَّ اللَّهَ ذُو فَضْلٍ عَلَى الْعَالَمِينَ ﴿الَّذِينَ أَخْرَجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ بَعِيثَ حَتَّىٰ إِلَّا أَنْ يَقُولُوا رَبُّنَا اللَّهُ وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضُهُمْ بِبَعْضٍ لَفَسَدَتِ الْأَرْضُ وَلَكِنَّ اللَّهَ ذُو فَضْلٍ عَلَى الْعَالَمِينَ﴾ وَمَسْجِدٌ يُذَكِّرُ فِيهَا أَنَّهُمْ اللَّهُ كَثِيرًا وَلَيَنْصُرَنَّ اللَّهُ مَنْ يَنْصُرُهُ إِنَّ اللَّهَ لَقَوِيٌّ عَزِيزٌ.

(٢) سورة إبراهيم من الآية ٤٠. وهي بتمامها ﴿رَبِّ اجْعَلْنِي مُقِيمَ الصَّلَاةِ وَمِنْ ذُرِّيَّتِي رَبَّنَا وَتَقَبَّلْ دُعَاءَ﴾، قرئ دعاء ودعائي، فقرا ورش وأبو عمرو وحمة وأبو جعفر بإثبات الياء وصلأ دعائي، وقرأ الباقر بحذف الياء دعاء. (انظر: إتحاف فضلاء البشر ص ٢٤٣). والشاهد في الآية (دعائي) حيث أضيف المصدر إلى فاعله (يا المتكلم) وقد حُذف مفعوله اختصاراً (إياك).

(٣) سورة فصلت من الآية ٤٩، وهي بتمامها ﴿لَا يَسْتَمُ الْإِنْسَانُ مِنْ دُعَاءِ الْخَيْرِ وَإِنْ مَسَّهُ الشَّرُّ فَيَنْوَسُ قَنُوطٌ﴾، حيث جاء المصدر (دعاء) مضافاً إلى المفعول به (الخير) والفاعل ضمير مستتر.

(٤) سقطت مع من ق.

(٥) كقول الأثير الأسدي:

أفنى تلادي وما جمعت من نشب قرغ القواقيز أفواه الأباريق

اللغة: النشب: العقار والمال، القواقيز: جمع قازوزة وهي قدح أو مشربة يشرب بها الخمر والشاهد فيه: (قرغ القواقيز أفواه) حيث أعمل المصدر (قرغ) فأضيف إلى مفعوله (قواقيز) وجاء فاعله ظاهراً (أفواه). (انظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ٣/ ٢١٢).

عليه الصلاة والسلام<sup>(١)</sup>: «وحج البيت من استطاع إليه سبيلاً»<sup>(٢)</sup>.

ج/ وقد يضاف إلى الظرف توسعاً، فيعمل فيما بعده الرفع والنصب؛ نحو: عجبت من ضرب يوم الجمعة زيداً عمراً.

## ٢ - إعمال المصدر المنون

وإعماله حال<sup>(٣)</sup> كونه [نكرة]<sup>(٤)</sup> مُنَوَّنًا - أي: مُجَرَّدًا من أل والإضافة - أقيس من إعماله مضافاً وبأل؛ لأنه يشبه الفعل لكونه نكرة؛ نحو: ﴿أَوْ يُطْعَمُ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبٍ﴾<sup>(٥)</sup> يَتِيمًا<sup>(٦)</sup>؛ أي: أن يطعم يتيمًا.

(١) بعدها في ق: ﴿وَشَرَفَ وَعَظَمَ وَكْرَمَ﴾.

(٢) جزء من حديث أنس بن مالك ؓ قال: ثم بُيِّنَا أَنْ نَسْأَلَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنْ شَيْءٍ، فَكَانَ يَعْجِبُنَا أَنْ يَجِيءَ الرَّجُلُ مِنْ أَهْلِ الْبَادِيَةِ الْعَاقِلِ، فَيَسْأَلُهُ وَنَحْنُ نَسْمَعُ، فَجَاءَ رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ الْبَادِيَةِ فَقَالَ: يَا مُحَمَّدُ، أَنَا نَا رَسُولُكَ، فَزَعَمَ لَنَا أَنَّكَ تَزْعُمُ أَنَّ اللَّهَ أَرْسَلَكَ! قَالَ: صَدَقَ. قَالَ: فَمَنْ خَلَقَ السَّمَاءَ؟ قَالَ: اللَّهُ. قَالَ: فَمَنْ خَلَقَ الْأَرْضَ؟ قَالَ: اللَّهُ. قَالَ: فَمَنْ نَصَبَ هَذِهِ الْجِبَالَ وَجَعَلَ فِيهَا مَا جَعَلَ؟ قَالَ: اللَّهُ. قَالَ: فَبِالَّذِي خَلَقَ السَّمَاءَ وَخَلَقَ الْأَرْضَ وَنَصَبَ هَذِهِ الْجِبَالَ اللَّهُ أَرْسَلَكَ؟ قَالَ: نَعَمْ. قَالَ: وَزَعَمَ رَسُولُكَ أَنَّ عَلَيْنَا خَمْسَ صَلَوَاتٍ فِي يَوْمِنَا وَلَيْلَتِنَا! قَالَ: صَدَقَ. قَالَ: فَبِالَّذِي أَرْسَلَكَ اللَّهُ التَّابِعِينَ هَذَا؟ قَالَ: نَعَمْ. قَالَ: وَزَعَمَ رَسُولُكَ أَنَّ عَلَيْنَا زَكَاةً فِي أَمْوَالِنَا! قَالَ: صَدَقَ. قَالَ: فَبِالَّذِي أَرْسَلَكَ اللَّهُ التَّابِعِينَ هَذَا؟ قَالَ: نَعَمْ. قَالَ: وَزَعَمَ رَسُولُكَ أَنَّ عَلَيْنَا صَوْمَ شَهْرِ رَمَضَانَ فِي سَنَتِنَا! قَالَ: صَدَقَ. قَالَ: فَبِالَّذِي أَرْسَلَكَ اللَّهُ التَّابِعِينَ هَذَا؟ قَالَ: نَعَمْ. قَالَ: وَزَعَمَ رَسُولُكَ أَنَّ عَلَيْنَا حَجَّ الْبَيْتِ مَنْ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا! قَالَ: صَدَقَ. قَالَ: ثُمَّ وَلَّى، وَالَّذِي بَعَثَكَ بِالْحَقِّ، لَا أَزِيدُ عَلَيْهِنَّ وَلَا أَنْقُصُ مِنْهِنَّ. فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ لَمَنْ صَدَقَ لِيَدْخُلَنَّ الْجَنَّةَ. (انظر: صحيح مسلم ١/ ٤١، ومسند أحمد ٣/ ١٤٣، برقم ١٢٤٧٩، وسنن البيهقي الكبرى ٤/ ٣٢٥).

(٣) في ق وع: حالة.

(٤) زيادة في ق.

(٥) سورة البلد، من الآيات ١٤-١٥. وهما بتمامهما ﴿أَوْ يُطْعَمُ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبٍ﴾<sup>(١)</sup> يَتِيمًا ذَا مَقْرَبٍ<sup>(٢)</sup>.

### ٣- إعمال المصدر المُعرّف بأل

وإعماله مقروناً بأل شاذ<sup>(١)</sup>؛ لِيُعِدَّ عَنْ مُشَابَهَةِ الْفَعْلِ بِاقْتِرَانِهِ بِأَلْ؛ نَحْوَ قَوْلِهِ:

٢٠٣- عَجِبْتُ مِنَ الرِّزْقِ الْمُسِيءِ إِيَّاهُ .....<sup>(٢)</sup>

بنصبِ المُسيءِ ورفعِ إِيَّاهُ بِالرِّزْقِ الَّذِي هُوَ مَصْدَرٌ. وَعُورِضَ بِأَنْ الْإِضَافَةَ كَالْتَعْرِيفِ بِأَلْ فَهَلَا بَعْدَ مَعَهَا الْمَصْدَرُ عَنِ الْفَعْلِ، وَأُجِيبَ بِأَنَّهَا مُتَأَخِّرَةٌ عَنْهُ؛ فَهُوَ قَبْلَهَا وَاقِعٌ مَوْقِعَ الْفَعْلِ بِخِلَافِ الْمَقْرُونِ بِأَلْ.

### [تابع معمول المصدر]

تتمة: يجوزُ في تابعِ الْفَاعِلِ الْمَجْرُورِ بِالْمَصْدَرِ .. كَعَجِبْتُ مِنْ ضَرْبِ زَيْدِ الظَّرِيفِ - الْجَرْ حَمَلًا عَلَى الْلفظِ، وَالرَّفْعُ حَمَلًا عَلَى الْمَحَلِّ<sup>(٣)</sup>. وفي تابعِ

(١) اختلف النحاة في إعمال المصدر اذا عُرِفَ بأل على أقوال:

أولها - أنه يعمل، ولكنه أقل من المنون والمضاف، وهذا رأي الجمهور.

ثانيها - أنه لا يعمل مطلقاً، وقد رُوِيَ له عاملاً، وعليه الكوفيون والبغداديون وقوم من البصريين كابن السراج.

ثالثها - يجوزُ إعماله على قُبْح، وهو مذهب الفارسي وبعض البصريين.

رابعها - يعمل اذا عاقبت (أل) الضمير وإلا فلا، نحو: إنك والضرب خالداً لمسيءٍ إليك، وهو قول ابن

طلحة وابن الطراوة واختاره أبو حيان.

(انظر: الكتاب ١/١٩٢، والأصول في النحو ١/١٣٧، والمقتصد في شرح الإيضاح ١/٥٦٣-٥٦٤، وشرح التسهيل

٢/٤٤٣-٤٤٤، وارتشاف الضرب ٥/٢٢٦١، وشرح التصريح على التوضيح ٢/٦٣، وجمع الهوامع ٣/٤٧-٤٨).

(٢) صدر بيت من الطويل بلا نسبة في شرح قطر الندى ص ٢٦٩، وشرح التصريح على التوضيح ٢/٦٣.

وعجزه: ومن ترك بعض الصالحين فقيراً.

والشاهد فيه: (الرِّزْقُ الْمُسِيءُ إِيَّاهُ) حيث أضاف المصدر المقترن بأل (الرِّزْقُ) إلى مفعوله (المسيء)، ثم أتى

بفاعله (إِيَّاهُ)، وإعماله شاذٌّ قياساً واستعمالاً؛ ورُوي البيت (المسيء) فلا يكون عندئذ مضافاً إليه بل مفعول به.

(٣) وعليه قول لبيد العامري:

حتى تهجرَ في الرِّوَا حَاجَها طَلَسَ الْمُعْتَبِرُ حَقَّهَ الْمَظْلُومُ

حيث جاء المظلوم نعتاً للمعقب فُرِّعَ حَمَلًا عَلَى مَحَلِّ الْمَعْقَبِ وَهُوَ الرِّفْعُ عَلَى الْفَاعِلِيَّةِ. (انظر: أوضح المسالك

إلى ألفية ابن مالك ٣/٢١٤).

المفعول<sup>(٤)</sup> .. كَأَعْجَبَنِي أَكَلَ اللَّحْمِ وَالْخَبِيزَ - الْجَرْ أَيْضاً عَلَى الْلفظِ، وَالنَّصْبُ عَلَى الْمَحَلِّ  
إِنْ قُدِّرَ الْمَصْدَرُ بِأَنْ وَفَعَلَ الْفَاعِلِ.

### [٣/ إعمال اسم الفاعل]<sup>(٥)</sup>

والثالثُ مِنْهَا اسْمُ الْفَاعِلِ / ٨٦ ب / وَلَوْ مُثْنَى أَوْ مَجْمُوعاً<sup>(٦)</sup>؛ وَهُوَ مَا اشْتَقَّ مِنْ  
مَصْدَرٍ فَعَلَ لِمَنْ قَامَ بِهِ عَلَى مَعْنَى الْخُدُوثِ<sup>(٧)</sup>.

### [عمله وعلته إعماله]

ويعملُ عَمَلُ فَعْلِهِ الْمَبْنِيِّ لِلْفَاعِلِ لِأَزْمَاً وَمُتَعَدِّياً.

وإنَّما عَمَلٌ لِمِشَابَهَتِهِ لِلْمُضَارِعِ فِي: الزَّيْنَةِ، وَالتَّذْكِيرِ، وَالتَّأْنِيثِ، وَدَلَالَتِهِ عَلَى الْمَصْدَرِ،  
وَاحْتِمَالِهِ أَحَدَ الزَّمَانِينَ<sup>(٨)</sup>، وَدُخُولِ لَامِ الْابْتِدَاءِ عَلَيْهِ.

(١) نحو قول الشاعر:

هَوَيْتُ ثَنَاءً مُسْتَطَاباً مُؤَبِّدًا فَلَمْ تَحُلْ مِنْ تَهْمِيدِ تَجْدٍ وَشُودْدَا

حيث جاءت سُودْدَا معطوفاً على مجد المنصوبة محلاً، فانتصبت سُودْدَا مراعاةً لمحل تجد.

(انظر: شرح التسهيل ٢/٤٤٧).

(٢) قال ابن هشام في قطر الندى: واسمُ الْفَاعِلِ كضاربٍ ومُكْرَمٍ. (انظر: شرح قطر الندى ص ٢٦٩).

(٣) فمن إعمال المثنى قول عنترة:

السَّامِتِي عَرَضِي وَلَمْ أَشْتَمِهَا وَالنَّازِرِينَ إِذَا لَمْ أَلْقِهَا دَمِي

حيث جاء (دمي) مفعولاً به لاسم الْفَاعِلِ الْمثنى الْنازِرِينَ، ومن إعمال الجمع قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا

اللَّهُ كَثِيرًا وَالَّذِينَ كَفَرُوا﴾، وقول طرفة بن العبد:

ثُمَّ زَادُوا أَتَمَّهُمْ فِي قَوْمِهِمْ عَقُرَ ذَنبِهِمْ غَيْرُ فُجَرٍ

(انظر: شرح الكافية الشافية ١/٤٦٥-٤٦٦، وشرح الأشموني ٢/٢٩٩-٣٠٠).

(٤) في ق وع: الحدث.

(٥) في باقي النسخ: الزمانين.

وفي تمثيله لاسم<sup>(١)</sup> الفاعل بقوله: كضارب ومكرم إشارة إلى أنه:

أ. يُصاغ من الثلاثي على زنة فاعلٍ.

ب. ومن غيره على زنة المضارع بإبدال حرف المضارعة ميماً و كسر ما قبل آخره.

[شروط إعماله عمَل فعله]

ثُمَّ إِنَّهُ إِنْ صَغُرَ<sup>(٢)</sup> أَوْ وُصِفَ لَمْ يَعْمَلْ؛ لِيُبَيِّنَ الفعلَ حينئذٍ؛ إِذِ التَّصْغِيرُ وَالْوُصْفُ مِنَ خِصَائِصِ الْأَسْمَاءِ.

[صُورُ اسْمِ الْفَاعِلِ الْعَامِلِ<sup>(٣)</sup>]

١/ فَإِنْ لَمْ يُصَغَّرْ وَلَمْ يُوصَفْ؛ فَإِنْ كَانَ مَقْرُونًا بِأَلٍ كَالضَّارِبِ عَمِلَ عَمَلُ فِعْلِهِ مُطْلَقًا؛ أَيْ: مَاضِيًا وَحَالًا وَمُسْتَقْبَلًا، مُعْتَمِدًا<sup>(٤)</sup> أَوْ<sup>(٥)</sup> غَيْرَ مُعْتَمِدٍ؛ لِيُوقِعَهُ حِينَئِذٍ مَوْقِعَ الْفِعْلِ؛ إِذْ حَقَّ الصَّلَاةُ أَنْ تَكُونَ فِعْلًا؛ كَجَاءِ الضَّارِبِ زَيْدًا أَمْسٍ أَوْ الْآنَ أَوْ غَدًا.

٢/ أَوْ كَانَ مُجْرَدًا مِنْهَا فَبَشْرَطَيْنِ - \* لَا بُدَّ مِنْهَا لِصِحَّةِ عَمَلِهِ فِي الْمَنْصُوبِ -:

• كَوْنِهِ حَالًا أَوْ اسْتِقْبَالًا<sup>(٦)</sup>؛ لِتَحَقُّقِ<sup>(٧)</sup> مُشَابَهَتِهِ لِلْمُضَارِعِ.

(١) في ب: باسم.

(٢) اختلف النحاة في إعمال اسم الفاعل المصغر، فمنعه الجمهور وأجازوه الكوفيون إلا الفراء، واحتج الكسائي على إعمال المصغر بما حكى عن العرب: أظنني مُرْتَحِلًا وشوَيْثِرًا فوسخًا. (انظر: الكتاب ٣/ ٤٨٠، وشرح الكافية الشافية ١/ ٤٦٦، وشرح التصريح على التوضيح ٢/ ٦٥، وجمع الهوامع ٣/ ٥٤).

(٣) قال ابن هشام في قطر الندى: فإن كان بأل عمل مطلقاً، أو مجرداً فبشرطين: كونه حالاً أو استقبالاً، واعتباره على نفي أو استفهام، أو مجر عنده، أو موصوف (انظر: شرح قطر الندى ص ٢٦٩-٢٧٠).

(٤) في ق: معتمد.

(٥) في ع وب ود: و.

(٦) ما بين النجمتين ساقط من ق.

(٧) في ق: للتحقق، وفي س: ليتحقق.

• واعتماده ولو تقديرًا على:

أ. نفي؛ نحو: ما ضاربٌ زيدٌ عمراً الآن أو غداً.

ب. أو على استفهام؛ نحو: أضرارٌ زيدٌ بكرةً الآن أو غداً؟ أو مُهينٌ خالدٌ بشراً أم مُكرِّمُهُ؟ أي: أُمهينٌ.

ج. لي مُجِبِّ عنه؛ نحو: زيدٌ ضاربٌ خالدًا الآن أو غداً، و﴿تَخَلَّفَ الْوَلَدُ﴾<sup>(١)</sup>، أي: صنف.

د. أو على موصوف؛ نحو: مررتُ برجلٍ ضاربٍ عمراً الآن أو غداً، ومنه نحو: يا طالعاً جبلاً؛ أي: يا رجلاً.

هـ. أو على ذي حال؛ كجاءَ زيدٌ راكباً فرساً الآن أو غداً.

[تَحَقُّقُ الشَّرْطَيْنِ غَيْرُ مُوجِبٍ لِلْإِعْمَالِ]

ثُمَّ إِنْ وَجُدَ<sup>(٢)</sup> هَذَيْنِ الشَّرْطَيْنِ لَا يُوجِبُ عَمَلَهُ، بَلْ تَحْوِزُ<sup>(٣)</sup> إِضَافَتُهُ إِلَى مَفْعُولِهِ، وَقَدْ قُرِئَ بِالْوَجْهَيْنِ: ﴿إِنَّ اللَّهَ بَلَّغَ أَمْرِهِ﴾<sup>(٤)</sup>، ﴿هَلْ هُنَّ كَسِفَتُ ضُرَيْهَ﴾<sup>(٥)</sup>، فَإِنْ اقْتَضَى / ٨٧ / مَفْعُولًا آخَرَ تَعَيَّنَ نَصْبُهُ؛ نَحْوُ: أَنْتَ كَاسِي خَالِدًا<sup>(٦)</sup> ثَوْبًا الْآنَ أَوْ غَدًا.

(١) سورة النحل من الآية ٦٩، وسورة فاطر من الآية ٢٨. وتام آية النحل ﴿ثُمَّ كُلِي مِنْ كُلِّ الثَّمَرَاتِ فَاسْلُكِي سُبُلَ رَبِّكِ ذُلُلًا يَخْرُجُ مِنْ بَطُونِهَا شَرَابٌ مُخْتَلِفٌ أَلْوَنُهُ، فِيهِ شِفَاءٌ لِلنَّاسِ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَةً لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ﴾.

(٢) في ق: وجد.

(٣) في باقي النسخ: يجوز.

(٤) سورة الطلاق من الآية ٣. وهي بتمامها ﴿وَيَرْزُقُهُ مِنْ حَيْثُ لَا يَحْتَسِبُ وَمَنْ يَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ فَهُوَ حَسْبُهُ إِنَّ اللَّهَ بَلَّغَ أَمْرِهِ قَدْ جَعَلَ اللَّهُ لِكُلِّ شَيْءٍ قَدْرًا﴾، قرأ حفص بغير تنوين ﴿بَلَّغَ أَمْرِهِ﴾، وقرأ الباقر والتونين ﴿بَلَّغَ أَمْرِهِ﴾. (انظر: تقريب النشر ص ١٩٩، وإتحاف فضلاء البشر ص ٥٤٦).

(٥) سورة الزمر، من الآية ٣٨. وهي بتمامها ﴿وَلَمَّا سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ قُلْ أَفَرَأَيْتُمْ مَا تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ إِنْ أَرَادَنِيَ اللَّهُ بِضُرٍّ هَلْ هُنَّ كَاسِفَتُ ضُرَيْهِ أَوْ أَرَادَنِي بِرَحْمَةٍ هَلْ هُنَّ مُمْسِكَتُ رَحْمَتِهِ قُلْ حَسْبِيَ اللَّهُ عَلَيْهِ يَتَوَكَّلُ الْمُتَوَكِّلُونَ﴾، قرأ أبو عمرو ويعقوب بالتونين ﴿كَاسِفَتُ ضُرَيْهِ﴾ ووافقهم الزبيدي والحسن وابن محيصن، وقرأ الباقر بغير تنوين ﴿كَاسِفَتُ ضُرَيْهِ﴾. (انظر: تقريب النشر ص ١٨٦، وإتحاف فضلاء البشر ص ٤٨١).

(٦) في ق وب وس: خالد.

ولك في تابع المفعول المجرور باسم الفاعل:

٢٠٤- ..... كمُبْتَغِي جَاءَ وَمَالًا مِّنْ نَّهْضٍ

أ/ الجرّ على اللفظ.

ب/ والنصب على المحلّ عند بعضهم، أو بإضمار عاملٍ من وصفٍ أو فعلٍ عند الجميع.

[مخالفة الكسائي والأخفش لشرطي المجرد من أل]

وفهم من كلامه أن اسم الفاعل إذا كان بمعنى الماضي أو لم يعتمد لم يعمل، وقد خالف في الأول الكسائي<sup>(١)</sup>؛ فأجاز عمله محتجاً بقوله تعالى: ﴿وَكَلْبُهُمْ بَنِيَّ ذُرَاعِيهِ﴾<sup>(٢)</sup>؛ فبسيط بمعنى الماضي، وقد عمل في ذراعيه النصب. ولا حجة له فيه؛ لأنه على إرادة حكاية الحال الماضية بأن يقرض ما وقع واقعاً الآن، فيعبر عنه بالمضارع بدليل أن الواو في وكلبهم للحال؛ ولهذا قال: ونقلبهم، ولم يقل: وقلبناهم.

(١) عجز بيت من ألفية ابن مالك، وصدره:

واجرّز أو أنصب تابع الذي انخفض.

وموطن التمثيل: (ومالاً) حيث جاءت اسماً معطوفاً على (جاء)، وقد عطف على محله وهو النصب.

(٢) سقطت من وصف أو فعل من ب.

(٣) قال ابن هشام في قطر الندى: ﴿بَنِيَّ ذُرَاعِيهِ﴾ على حكاية الحال خلافاً للكسائي، وخير بنو لهب على التقديم والتأخير، وتقديره: خير كظهر خلافاً للأخفش. (انظر: شرح قطر الندى ص ٢٧٠).

(٤) انظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ٣/ ٢١٧، وشرح ابن عقيل ٢/ ٩٣-٩٤، وشرح الأشموني ٢/ ٢٩٣.

(٥) سورة الكهف، من الآية ١٨. وهي بتمامها ﴿وَنَحْنَبَّهُمْ أَفْكَاسًا وَهُمْ رُفُودٌ وَنَقْلَبُهُمْ ذَاتَ الْيَمِينِ وَذَاتَ الْشِّمَالِ وَكَلْبُهُمْ بَنِيَّ ذُرَاعِيهِ لَوِ اطَّلَعْتَ عَلَيْهِمْ لَوَلَّيْتَ مِنْهُمْ فِرَارًا وَلَمُلِئْتَ مِنْهُمْ رُغْبًا﴾.

وخالف في الثاني الأخفش<sup>(١)</sup>؛ فأجاز عمله، واحتج بقوله:٢٠٥- خير بنو لهب فلا تك ملغياً [مقالة لهبي إذا الطير مرت]<sup>(٢)</sup>

ولا حجة له فيه؛ لجواز حمله على التقديم والتأخير، يجعل الوصف خبراً مقدماً، ولما كان هذا الحمل يلزم منه الإخبار بالمفرد عن الجمع؛ قال<sup>(٣)</sup>: وتقديره<sup>(٤)</sup> خير كظهر في: ﴿وَالْمَلَيْكَةُ بَعْدَ ذَلِكَ ظَهِيرٌ﴾<sup>(٥)</sup>، وفعل على زنة المصادر كالصهيل والتعيق<sup>(٦)</sup>، والمصدر<sup>(٧)</sup> يُخْبِرُ بِهِ عن المفرد والمثنى والمجموع، فأعطي حكماً<sup>(٨)</sup> ما هو على زنته.

(١) ووافقه الكوفيون.. (انظر: شرح الكافية الشافية ١/ ١٤٣، وارتشاف الضرب ٥/ ٢٢٧١، وجمع الهوامع ٥٤/ ٢).

(٢) زيادة من ق وب ود.

(٣) صدر بيت من الطويل لبعض الطائيين في شرح الكافية الشافية ١/ ١٤٣، والمقاصد النحوية ١/ ٥١٨، وبلا نسبة في أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ١/ ١٩١، والدرر اللوامع ٢/ ٧، وعجزه: مقالة لهبي إذا الطير مرت.

والشاهد فيه: (خير بنو لهب) حيث استغنى بفاعل (خير) عن الخبر، مع أنه لم يسبق بنفي ولا استفهام، وهذا توجيه الأخفش والكوفيّين أما البصريّون فأولوه على اعتبار (بنو) مبتدأ مؤخر، و(خير) خبر مقدم ولا شاهد فيه عندئذ.

(٤) في ب: على.

(٥) انظر: شرح قطر الندى ص ٢٠.

(٦) في الأصل: تقدير والمثبت من قطر الندى لأنه نص مقتبس.

(٧) سورة التحريم، من الآية ٤. وهي بتمامها ﴿إِنْ تُوبَا إِلَى اللَّهِ فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا وَإِنْ تَظَاهَرَا عَلَيْهِ فَإِنَّ اللَّهَ هُوَ مَوْلَاهُ وَجِبْرِيلُ وَصَالِحُ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمَلَائِكَةُ بَعْدَ ذَلِكَ ظَهِيرٌ﴾.

(٨) في ع ود: والنهيق.

(٩) سقطت والمصدر من ق وس.

(١٠) سقطت حكم من ق وس.

#### [٤/ إعمال صيغة المُبالغة]<sup>(١)</sup>

والرابعُ منها المثالُ ولو مُثْنًى أو مجموعاً؛ وهو ما - أي: اسمٌ - حُوِّلَ للمبالغة والتكثير في الفعلِ مِن صيغةِ اسمِ فاعِلٍ الثلاثيِّ إلى صيغة:

١. فَعَالٍ - بتشديد العين - كضَرَابٍ.

٢. أو فَعُولٍ - بفتح الفاء - كضَرُوبٍ.

٣. أو مِفْعَالٍ - بكسر الميم - كِمَضْرَابٍ.

والتحويلُ إلى هذه الثلاثة بكثرة؛ ولهذا وافقَ جميعُ البصريينَ سيبويه<sup>(٢)</sup> على جوازِ إعمالها.

٤. أو فَعِيلٍ - بكسر العينِ وبعدها<sup>(٣)</sup> ياءٌ - كسميعٍ.

٥. أو فَعِلٍ - بكسر العينِ مِن غيرِ ياءٍ - كحذِرٍ.

٨٧ ب / والتحويلُ إليهما<sup>(٤)</sup> بقلَّةٍ؛ ولهذا مَنَعَ بعضُهُم<sup>(٥)</sup> إعمالهما.

#### [منع الكوفيَّينَ لِعِمالِ صيغِ المُبالغة]

وأما الكوفيُّونَ<sup>(٦)</sup> فمَنَعُوا إعمالَ الخمسةِ نظراً إلى أنَّها لا تُجاري الفعلَ وزادتْ عليه<sup>(٧)</sup> بالمبالغة: فَبَعُدَ شَبْهُهَا عَنْهُ، وَقَدَّرُوا لِلْمَنْصُوبِ بَعْدَهَا عَامِلًا.

(١) قال ابن هشام في قطر الندى: والمثال؛ وهو ما حُوِّلَ للمبالغة من فاعلٍ إلى فَعَالٍ أو مفعولٍ أو فَعُولٍ أو مِفْعَالٍ بكثرة، أو فَعِيلٍ أو فَعِلٍ بقلَّةٍ، نحو: أَمَا الْعَسَلُ فَأَنَا شَرَّابٌ (انظر: شرح قطر الندى ص ٢٧٠).

(٢) انظر: الكتاب ١/ ١١٠-١١٤.

(٣) في ق: بعدها.

(٤) في ع: إليهما.

(٥) منهم: المازني والمبرد وأبو حيان وأكثر البصريين. وأجاز الجرمي وابن خروف إعمالَ فَعِيلٍ دون فَعِلٍ. (انظر: المقتضب ١١٤/٢-١١٥، وشرح الكافية ٣/ ٤٩١، وارتشاف الضرب ٥/ ٢٢٨٣، وشرح التصريح على التوضيح ٢/ ٦٨، وجمع الهوامع ٣/ ٥٩).

(٦) انظر: شرح الكافية ٣/ ٤٩٢، وارتشاف الضرب ٥/ ٢٢٨٣، وجمع الهوامع ٣/ ٥٩.

(٧) في ع: عليها.

والصحيحُ جوازُ إعمالها حملاً على أصلها وهو اسمُ الفاعِلِ؛ لإفادتها ما يفيدُه مُكْرَرًا<sup>(٨)</sup>، ولورودِ السماعِ به؛ نحو ما حكاه سيبويه<sup>(٩)</sup>: أَمَا الْعَسَلُ فَأَنَا شَرَّابٌ - بنصبِ العسل، وإنَّه لَيُنْحَارُ بوائِكُها، وقولهم: إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ ذَنْبِ الْعَاصِينَ، وَإِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ دَعَاءِ مَنْ دَعَاهُ، وقوله:

٢٠٦ - أَتَانِي أَتْهُمْ مَرْقُونٌ عِرْضِي.....<sup>(١٠)</sup>

والمشهورُ<sup>(١١)</sup> أَنَّ هذه الأمثلة لا تتفاوت في المبالغة.

#### [٥/ إعمال اسم المفعول]<sup>(١٢)</sup>

والخامسُ منها اسمُ المفعولِ ولو مُثْنًى أو مجموعاً؛ وهو ما اشتقَّ من مصدرٍ فَعِلٍ لَمَنَ وَقَعَ عَلَيْهِ.

[صياغته]

ومثَّلَ لَهُ بِقَوْلِهِ: كَمَضْرُوبٍ وَمُكْرَمٍ للإشارة إلى أَنَّهُ يُصَاغُ:

- مِنَ الثَّلَاثِيَّ عَلَى زِنَةِ مَفْعُولٍ.
- وَمِنْ غَيْرِهِ عَلَى زِنَةِ الْمَضَارِعِ بِمِيمٍ مضمومةٍ في أَوَّلِهِ وَفَتْحٍ مَا قَبْلَ آخِرِهِ.

(١) في ق: تكرر.

(٢) انظر: الكتاب ١/ ١١١-١١٢. والبوائك: جمع بانكة، وهي الناقة السمينة الفتية الحسنة، وبالك البعير بُؤوكاً:

إِذَا سَجِنَ (انظر: لسان العرب للبوك، والقاموس المحيط - بوك).

(٣) صدر بيت من الوافر لزيد الخيل في ديوانه ص ١٧٦، وخزانة الأدب ٨/ ١٦٩، والدرر اللوامع ٥/ ٢٧٢.

وعجزه: جَحَاشُ الْكَرْمَلَيْنِ لَهَا فَدِيدٌ.

اللغة: (جحاش) جمع جحش وهو ولد الحمار، و(الكرملين): اسم موضع، و(فديد): صوت.

والشاهد فيه: (مرقون عِرْضِي) حيث أُعْمِلَ جَمْعُ صِيغَةِ الْمَبَالِغَةِ (مَرْقُونٌ) وَأَخَذَتْ مَفْعُولَهَا (عِرْضِي)، وَقَدْ اعْتَمَدَ اسْمَ الْمَبَالِغَةِ هُنَا عَلَى مُخْتَرَعِهِ، وَهُوَ اسْمُ إِنْ.

(٤) خالف في ذلك ابن طلحة فادعى تفاوتها في المبالغة، ففعلون لمن كثر من الفعل، وفَعَالٌ لمن صار له كالصناعة، ومِفْعَالٌ لمن صار له كالألة، وفَعِيلٌ لمن صار له كالطبيعة، وفَعِلٌ لمن صار له كالعادة. (انظر: ارتشاف الضرب ٥/ ٢٢٨١، وجمع الهوامع ٣/ ٥٩).

(٥) قال ابن هشام في قطر الندى: واسمُ المفعولِ؛ كَمَضْرُوبٍ وَمُكْرَمٍ، وَيَعْمَلُ عَمَلًا عَلَيْهِ؛ وَهُوَ كَاسِمُ الْفَاعِلِ (انظر: شرح قطر الندى ص ٢٧٧).

## [صَوْغُهُ مِنَ الْفَعْلِ الْإِلَازِمِ]

ولا يُصاغُ مِنَ الْإِلَازِمِ إِلَّا بَعْدَ أَنْ يَتَعَدَّى<sup>(١)</sup> بِحَرْفِ الْجَرِّ؛ إِذْ لَيْسَ لَهُ مَفْعُولٌ: كَمَمْرُورٌ بِهِ أَوْ بِهَا أَوْ بِهِمْ أَوْ بِهِنَّ، وَلَا يُثْنَى حِينَئِذٍ وَلَا يُجْمَعُ كَالْفَعْلِ بِخِلَافِ الْمَصْوَغِ مِنَ الْمُتَعَدِّي.

## [عَمَلُهُ]

ويعملُ عملَ فِعْلِهِ الْمُبْنِيِّ لِلْمَفْعُولِ؛ فَيَرْفَعُ نَائِبَ الْفَاعِلِ، يَقُولُ: زَيْدٌ مَضْرُوبٌ عَبْدُهُ، كَمَا يَقُولُ: ضَرَبَ عَبْدُهُ، وَمَا سِوَاهُ مِمَّا يَتَعَلَّقُ بِالرَّافِعِ إِنْ كَانَ<sup>(٢)</sup> مَنْصُوبًا لَفْظًا أَوْ مَحَلًّا.

## [شُرُوطُ إِعْمَالِ صَيْغِ الْمَبَالِغَةِ وَاسْمِ الْمَفْعُولِ عَمَلُ الْفَعْلِ]

وهما - أي: المثالُ واسمُ المفعولِ - كاسمِ الْفَاعِلِ فِي جَمِيعِ مَا اشْتَرَطَ فِيهِ لِصِحَّةِ عَمَلِهِ، حَتَّى فِي عَدَمِ التَّصْغِيرِ وَالْوَصْفِ.

وَلَكَّ فِي اسْمِ الْمَفْعُولِ خَاصَّةٌ إِضَافَتُهُ إِلَى مَرْفُوعِهِ مَعْنَى؛ إِذَا<sup>(٣)</sup> حُوِّلَ الْإِسْنَادُ إِلَى ضَمِيرِ مَوْصُوفِهِ<sup>(٤)</sup>؛ نَحْوُ: زَيْدٌ مَضْرُوبُ الْعَبْدِ، وَالْأَصْلُ: مَضْرُوبٌ عَبْدُهُ، فَحَوَّلَتِ الْإِسْنَادَ ثُمَّ أَصْفَتْ<sup>(٥)</sup>، وَهُوَ حِينَئِذٍ<sup>(٦)</sup> جَارٍ يَجْرِي الصِّفَةُ / ٨٨ / الْمُشَبَّهَةُ.

(١) فِي قِوَابِ وَدُوسٍ: يَتَعَدَّى.

(٢) سَقَطَتْ إِنْ كَانَ مِنْ ع.

(٣) فِي ق: إِذْ.

(٤) فِي ع: مَوْصُوفٍ.

(٥) فِي قِوَابِ وَدُوسٍ: أَصْبَحَتْ.

(٦) سَقَطَتْ حِينَئِذٍ مِنْ ع.

## [٦ / إِعْمَالُ الصِّفَةِ الْمُشَبَّهَةِ<sup>(١)</sup>]

وَالسَّادِسُ مِنْهَا الصِّفَةُ الْمُشَبَّهَةُ بِاسْمِ الْفَاعِلِ الْمُتَعَدِّي لِوَاحِدٍ فِي أُمُورٍ سَتَاتِي؛ وَلِهَذَا عَمَلَتْ عَمَلَهُ النَّصَبَ، وَإِنْ كَانَ الْأَصْلُ أَنْ لَا تَعْمَلَ؛ لِإِبْيَاقِهَا الْفَعْلَ بِدَلَالَتِهَا عَلَى الثَّبُوتِ، وَلِكُونِهَا مَأْخُودَةً مِنَ الْقَاصِرِ.

## [ضَابِطُهَا]

وَهِيَ الصِّفَةُ الْمَصْوَغَةُ مِنَ فَعْلِ قَاصِرٍ لِغَيْرِ تَفْضِيلٍ؛ لِإِفَادَةِ نَسْبَةِ الْحَدِيثِ إِلَى مَوْصُوفِهَا عَلَى جِهَةِ الثَّبُوتِ.

فَإِذَا قُلْتُ: زَيْدٌ حَسَنٌ فَمَعْنَاهُ إِثْبَاتُ الْحُسْنِ لَهُ وَاسْتِمْرَارُهُ فِي سَائِرِ أَوْقَاتٍ وَجُودِهِ؛ لَا أَنَّهُ مُتَجَدِّدٌ حَدِيثٌ، وَيَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ تَحْوِيلُ الصِّفَةِ عَلَى سَبِيلِ الْإِطْرَادِ إِلَى صِيغَةِ اسْمِ الْفَاعِلِ عِنْدَ قَصْدِ الْحَدِيثِ<sup>(٢)</sup>؛ كَمَا يُقَالُ فِي حَسَنِ: حَاسِنٌ، وَفِي ضَيْقٍ: ضَائِقٌ، قَالَ تَعَالَى: ﴿وَصَآئِقُ يَوْمٍ صَدْرُكَ﴾<sup>(٣)</sup>.

## [أَوْجُهُ الشَّبهِ بَيْنَ الصِّفَةِ الْمُشَبَّهَةِ وَاسْمِ الْفَاعِلِ]

ثُمَّ اَعْلَمْ أَنَّ هَذِهِ الصِّفَةَ تُشَارِكُ اسْمَ الْفَاعِلِ فِي:

- الدَّلَالَةُ عَلَى الْحَدِيثِ<sup>(٤)</sup> وَصَاحِبِهِ.
- وَفِي التَّذْكِيرِ وَالتَّأْنِيثِ وَالتَّثْنِيَةِ وَالْجَمْعِ.

(١) قَالَ ابْنُ هِشَامٍ فِي قَطْرِ النَّدَى: «وَالصِّفَةُ الْمُشَبَّهَةُ بِاسْمِ الْفَاعِلِ الْمُتَعَدِّي لِوَاحِدٍ؛ وَهِيَ الصِّفَةُ الْمَصْوَغَةُ لِغَيْرِ تَفْضِيلٍ لِإِفَادَةِ الثَّبُوتِ، كَحَسَنِ وَظَرِيفٍ وَضَائِقٍ، وَلَا يَتَقَدَّمُهَا مَعْمُولُهَا وَلَا يَكُونُ أَجْنَبِيًّا». (انظر: شرح قطر الندى ص ٢٧٧).

(٢) فِي ق: الْحَدِيثِ.

(٣) سُورَةُ هُودٍ، مِنَ الْآيَةِ ١٢. وَهِيَ بِتَامِهَا ﴿فَلَعَلَّكَ نَارُكَ بَعْضَ مَا يُرْسَوْنَ إِلَيْكَ وَصَآئِقُ يَوْمٍ صَدْرُكَ أَنْ يَقُولُوا لَوْلَا أَنْزَلَ عَلَيْهِ كُتْرٌ أَوْ جَاءَ مَعَهُ مَلَكٌ إِنَّمَا أَنْتَ نَذِيرٌ وَاللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ وَكِيلٌ﴾.

(٤) سَقَطَتْ حِينَئِذٍ.



• والاعتماد على واحدٍ مما مرَّ<sup>(١)</sup>. لكنَّ النَّصْبَ هنا على التشبيه بالمفعول به بخلافه<sup>(٢)</sup>.  
ثَمَّةً.

### [أوجه الاختلاف بينهما]

وتتميز عنه بأمور منها:

١. أنَّها تُصاغ من اللازم دون المتعدي، وهو يُصاغُ ونهها<sup>(٣)</sup>.
٢. ومنها أنَّها للزمن الحاضر الدائم؛ أي: الماضي المُستمرّ دون المنقطع والمُستقبل بخلافه<sup>(٤)</sup>.

٣. منها أنَّها تكون غير مُجارية للمُضارع في تحريكه وسكونه؛ وهو النالِب في المبتدئة من الثلاثي كحَسَنٍ وظَرِيفٍ<sup>(٥)</sup>، ومُجارية له؛ نحو: طاهرٍ وضامِرٍ<sup>(٦)</sup>، واسمُ الفاعِل لا يكون إلَّا مُجاريًا.

٤. ومنها أنَّها لا يتقدّم معمولُها المنصوبُ عليها<sup>(٧)</sup>؛ لأنَّها فرعُ اسمِ الفاعِل في العملِ

(١) كالاستفهام والنفي والمخبر عنه والمنعوت وصاحب الحال (انظر: ص ٣٥٣ من هذا الكتاب).

(٢) في ب وس: بخلاف.

(٣) نحو: قائم وضارب؛ فالأول من (قام) اللازم والثاني من (ضارب) المتعدي، أما الصفة المشبهة فلا تشتق إلا من لازم نحو: الحسن، والجميل.

(٤) اسم الفاعل يكون للماضي وللحال وللآستقبال، فنقول: زيد كاتب أمسٍ أو الآن أو غداً، أما الصفة المشبهة فلا تدل على الماضي المنقطع، ولا على المستقبل، وتقتصر في الدلالة على الحال الدائم، نحو: هي طويلة؛ أي الآن وفي المستقبل.

(٥) لأنَّ حَسَنٌ لا تجاري تحسُّن، وظريف لا تجاري يظرفُ في الحركات والسكنات، أما طاهر فإنَّها مُجارية ليظهر وما نعينه بالمجازاة هو مجيء الحروف وفقاً لمجيئها في الفعل المضارع متحرك فساكن ثم متحركان، بغض النظر عن نوع الحركة.

(٦) في ق: وصابر.

(٧) فلا نقول: زيدٌ وجهه حسنٌ؛ لأنَّ الصفة ضعيفة فلا تعمل فيما قبلها، بخلاف زيداً أنا ضاربٌ، فيجوز اعتبار (زيداً) مفعولاً به لاسم الفاعل المتأخر ضارب.

بخلاف منصوبه، ومن ثمَّ صَحَّ النَّصْبُ في نحو: زيداً أنا ضاربُهُ<sup>(٨)</sup>، وامتنع في نحو: زيدٌ أبوه حسنٌ وجهه<sup>(٩)</sup>.

٥. ومنها أنَّ معمولها لا يكون أجنبيّاً بل سببياً؛ أي: اسماً ظاهراً متصلاً بضمير موصوفها ولو تقديراً، كما في نحو: / ٨٨ ب / زيدٌ حسنٌ وجهاً، أي: منه؛ فلا يُقال: زيدٌ حسنٌ عمراً، كما يُقال: زيدٌ ضاربٌ عمراً؛ لأنَّها مأخوذة من فعلٍ لازم، وقد جرت على الاسم فلا تقتضي حينئذٍ<sup>(١٠)</sup> إلَّا ضميره، أو سببيه كما في اسمِ الفاعِل اللازم.

والمُرَادُ بمعمولها ما عملها فيه بحقَّ الشَّيْء<sup>(١١)</sup>؛ فلا يَرُدُّ: زيدٌ بك فرحٌ؛ إذ عملها في الظرف وعديله<sup>(١٢)</sup> بما فيها من معنى الفعل.

٦. ومنها أنَّ معمولها مُشبَّه بالمفعول به، ولا يُراعى له محلٌّ بالعطف وغيره<sup>(١٣)</sup>، ولا يُفصلُ بينه وبينها بفاصلٍ ولو ظرفاً<sup>(١٤)</sup>؛ وأنَّها<sup>(١٥)</sup> لا تعملُ محذوفة<sup>(١٦)</sup>، ولا تنصبُ الضمير<sup>(١٧)</sup>،

(١) (زيداً) في هذا المثال منصوبة باسم الفاعل المحذوف (ضارب) المُفسَّر بقوله ضاربه، ويستدل من خلال هذا المثال على جواز تقدّم معمول المنصوب لاسم الفاعل على عامله، لأنَّ ما يعمل في المُتقدِّم عليه يصح أن يفسر عاملاً. (انظر: حاشية الحمصي ٢/ ١٥١).

(٢) امتنع هنا نصب (أبوه) بصفة محذوفة لأنَّ (حسنٌ) لا تقوى على تفسير عامل محذوف، لأنها لا تعمل في متقدم، وما لا يعمل لا يُفسَّر عاملاً، فوجب رفع (أبوه) على أنه مبتدأ ثانٍ، و(حسنٌ) خبره، والجملة الاسمية خبر لـ(زيد). (انظر: حاشية الحمصي ٢/ ١٥١).

(٣) سقطت حينئذ من ع.

(٤) وهو النصب على طريق المفعول به، أما ما كان فاعلاً فلا يشترط أن يكون سببياً، نحو: أحسنُ الزيدان؟.

(٥) أي الجار والمجرور، وكذا عملها في الحال والتمييز. (انظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ٣/ ٢٤٩).

(٦) فلا يقال: جاء الرجلُ الحسنُ الوجهُ نفسه، وهو حسنُ الوجه والبدن.

(٧) فيمتنع نحو: كريمٌ فيها حسبُ الآباءِ إلا في الضرورة كقول الخطيئة: والظليُّون إذا ما يُنسبون أباً (انظر: ديوان الخطيئة ص ١٦، وجمع الهوامع ٣/ ٦٢).

(٨) في الأصل فإنها والمثبت من باقي النسخ.

(٩) فيمتنع نحو: زيدٌ أباه حسنٌ وجهه.

(١٠) نحو: حسن الوجه جميلٌ إياه، وقد أجازَه الفراءُ خلافاً للجمهور. (انظر: مغني اللبيب ص ٦٠٠، وحاشية الحمصي ٢/ ١٥٢).

ولا تتعرفُ بالإضافة دائماً<sup>(١)</sup>، وأنها تُؤنَّث بالالف<sup>(٢)</sup>، وتُحالِفُ فِعْلَهَا فتَنْصُبُ مع قصوره، ويجوزُ<sup>(٣)</sup> إضافتها إلى فاعِلِها معنى<sup>(٤)</sup> من غير ضعفٍ ولا قَلَّةٍ في الكلام، وأنَّ أُل الداخلةَ عليها حرفُ تعريفٍ، واسمُ الفاعلِ على الخلافِ<sup>(٥)</sup> منها في ذلك كُلِّهِ.

### [حالات معمولها]<sup>(٦)</sup>

وليعمُولها بالنسبة لعملِها فيه ثلاثُ حالات:

- أحدها أنَّ<sup>(٧)</sup> يُرْفَع على الفاعليةِ باتِّفاقٍ بعدَ إخلائها ضرورةً من ضميرِ موصوفها؛ كزَيْدٌ حَسَنٌ وجهُهُ، أو على الإبدالِ عندَ بعضهم<sup>(٨)</sup> من الضميرِ فيها.
- وثانيها أنَّ<sup>(٩)</sup> يُنْصَب على التمييزِ، أو على التشبيهِ بالمفعولِ بهِ إنَّ كَانَ نكرةً؛ كزَيْدٌ حَسَنٌ وجهها، أو عليه<sup>(١٠)</sup> فقط إنَّ كَانَ معرفةً؛ كزَيْدٌ حَسَنٌ الوجه، ولهذا قَالَ: والثاني مُتَعَيِّنٌ<sup>(١١)</sup> في المعرفة.

وثالثُها أنَّ يُخَفَّضُ بالإضافة؛ أي بِسببِها، كزَيْدٌ حَسَنٌ الوجهِ إلا إذا كانتِ الصفةُ بأُل وهو<sup>(١٢)</sup>:

- أ. مجرَّدُ عنها<sup>(١٣)</sup> والإضافة؛ كالحسنِ وجهٌ.
  - ب. أو مُضَافٌ للمُجرَّدِ مِنْهَا<sup>(١٤)</sup>؛ كالحسنِ وجهُ أب.
  - ج. أو مُضَافٌ لضميرِ الموصوفِ؛ كالحسنِ وجهُهُ.
  - د. أو لمُضَافٍ لضميرِهِ<sup>(١٥)</sup> كالحسنِ وجهُ أبيه؛ لامتناعِ إضافةٍ ما فيه أُل لشيءٍ من ذلك.
- وإذا خُفِّضَ المَعْمُولُ بالإضافة، فلا تَخْرُجُ<sup>(١٦)</sup> بذلكَ عَنْ كونِها<sup>(١٧)</sup> صفةً مُشَبَّهَةً؛ لأنَّ الحَفْضَ ناشِئٌ عَنِ النصبِ / ٨٩ أ / لا عَنِ الرَفْعِ، لثَلَا يَلْزَمُ إضافةُ الشَيءِ إلى نَفْسِهِ؛ إذِ الصِّفَةُ عَيْنٌ<sup>(١٨)</sup> مرفوعةٌ<sup>(١٩)</sup> في المَعْنَى، وَغَيْرُ<sup>(٢٠)</sup> منصوبها.
- [تَجْمَلُ صُورُ الصِّفَةِ المُشَبَّهَةِ مَعَ مَعْمُولِهَا]
- واعلَمْ أَنَّ الصُّورَ الحاصِلَةَ مِنَ الصِّفَةِ وَمَعْمُولِهَا مَعَ قَطْعِ النَّظَرِ عَنْ إفرادِها<sup>(٢١)</sup> وتذكيرِها وَأُضْدَادِهما سَتٌ<sup>(٢٢)</sup> وثلاثونَ صورةً:
- # لأنَّ الصِّفَةَ إمَّا نكرةٌ أو معرفةٌ، وهي: إمَّا رافعةٌ أو ناصبةٌ أو جارةٌ؛ فهذه سَتٌ<sup>(٢٣)</sup> حالاتٍ مِنْ ضَرْبِ اثْنَيْنِ في ثلاثَةٍ.

(١) أي: معمولها.

(٢) في ق و د: منها.

(٣) في ق و د وس: منها.

(٤) أي: مُضَافٌ لمُضَافٍ لضميرِ.

(٥) في ع وس: يخرج.

(٦) في ع: كونه.

(٧) في د: غير.

(٨) في ع: موصوفها.

(٩) في ق: وعين.

(١٠) في ع: انفرادها.

(١١) في ع وب: ستة.

(١٢) في ع وب: ستة.

(١) لأنَّ إضافتها إضافة لفظية لا معنوية، وهذا حال كل المشتقات إذا أضيفت.

(٢) إضافة إلى تأنيثها بالتاء نحو: حمراء، وحسنة خلافاً لاسم الفاعل الذي يؤنَّث بالتاء فقط، نحو: خالدة، وحسنة.

(٣) في ب: يجوز.

(٤) نحو: هذا حسنُ الوجه، ونقيُّ الثغر، وطاهرُ العِرض، أما اسمُ الفاعلِ فَإِنَّهُ لَا يُضَافُ إلى فاعله إلا بضعف

وهو قليلٌ نحو: زيدٌ كاتبُ الأدب.

(٥) في ب ود: خلاف.

(٦) قال ابن هشام في قطر الندى: ويُرفَعُ على الفاعلية أو الإبدال، ويُنْصَبُ على التمييز أو التشبيه بالمفعول به،

والثاني يتعيَّنُ في المعرفة، ويُخَفَّضُ بالإضافة (انظر: شرح قطر الندى ص ٢٧٧).

(٧) سقطت أن من ب في المواضع الثلاث من حالات معمولها.

(٨) كأبي علي الفارسي (انظر: الإيضاح العضدي ص ١٨٤، والمقتصد في شرح الإيضاح ٥٤٤/١، وأوضح

المسالك إلى ألفية ابن مالك ٣/٢٤٩، وارتشاف الضرب ٥/٢٣٥٢، وجمع الهوامع ٣/٦٤).

(٩) في ق: أو.

(١٠) أي: على التشبيه بالمفعول به؛ لأنَّ التمييز لا يكون معرفة.

(١١) في ب: يتعيَّن.

# ومعمولها له أيضاً ست حالات؛ لأنَّه: إمَّا بأل كالوجه، أو مُضافاً<sup>(١)</sup> لِمَا فِيهِ أَلٌ<sup>(٢)</sup> كوجه الأب، أو للضمير كوجهه، أو مُضافاً<sup>(٣)</sup> للضمير كوجه أبيه، أو مُجرَّداً<sup>(٤)</sup> من أَل والإضافة كوجه، أو مُضافاً<sup>(٥)</sup> للمجرَّد مِنْهَا كوجه أب.

فالأصوَرُ ستُّ<sup>(٦)</sup> وثلاثون صورةً من ضربِ ستِّ<sup>(٧)</sup> في مثلِها، الممتنعُ<sup>(٨)</sup> مِنْهَا الأربعةُ<sup>(٩)</sup> التي اسْتُثْنِيَتْ<sup>(١٠)</sup>، والبقيةُ جائزةٌ إلَّا أنَّ فِيهَا قَبِيحاً وَضَعِيفاً وَحَسَناً؛ فالقبيحُ أربعُ صورٍ<sup>(١١)</sup>، والضعيفُ ستُّ<sup>(١٢)</sup>، والباقي حسنٌ؛ وبيانُ ذلك يُطلبُ مِنْ<sup>(١٣)</sup> المبسوطات.

(١) في ع: مضافاً.

(٢) سقطت أَل من ع.

(٣) في الأصل: مضافاً، والمثبت من ع وب وس.

(٤) في ق: مجرداً.

(٥) في ع: مضافاً.

(٦) في ع: ستة.

(٧) في ع: ستة.

(٨) في ق: امتنع.

(٩) في الأصل الأربع، والمثبت من ق وس.

(١٠) انظر الصفحة السابقة من هذا الكتاب.

(١١) وضابط هذه الصور القبيحة أن ترفع الصفة النكرة مطلقاً، وأمثلتها:

١- حسنٌ وجهٌ. ٢- حسنٌ وجهُ الأب.

٣- الحسنُ وجهٌ. ٤- الحسنُ وجهُ الأب.

(انظر: شرح الكافية ٥١٢-٥٠٣/٣، وشرح المفصل ٨٣-٩٠، وجمع الهوامع ٦٤-٦٧/٣، وحاشية الحمصي ١٥٣/٢).

(١٢) وضابط هذه الصور الضعيفة أن تنصب الصفة النكرة المعرفة مطلقاً أو تخفّض صاحب الضمير أو صاحب

صاحبه، وأمثلتها هي:

١- حسنٌ الوجه. ٢- حسنٌ وجهُ الأب. ٣- حسنٌ وجهه.

٤- حسنٌ وجهُ أبيه. ٥- حسنٌ وجهه. ٦- حسنٌ وجو أبيه.

(انظر: شرح الكافية ٥١٢-٥٠٣/٣، وشرح المفصل ٨٣-٩٠، وجمع الهوامع ٦٤-٦٧/٣، وحاشية الحمصي ١٥٣/٢).

(١٣) في ق: في.

## [٧/ إعمال اسم التفضيل]<sup>(١)</sup>

والسابع مِنْهَا اسمُ التفضيل، وآخرُه لأنَّ عملُه في المرفوعِ الظاهرِ غيرُ مطَّردٍ كما ستعرفُه.

### [ضابطه]

وهو الصفةُ الدالةُ على المشاركةِ والزيادةِ لصاحبِها على غيره في أصلِ الفعلِ.

### [صيغته وشروطه]

وشرطُ التفضيلِ أن يكونَ على وزنِ أفعلٍ؛ سواءً صيغَ مِنْ فعلٍ لازمٍ كأكرمَ، أمْ مُتَعَدِّ كأضربَ وأعلمَ، ولا يَرِدُ خَيْرٌ وَشَرٌّ؛ فَإِنَّهُمَا لِلتَّفْضِيلِ لأنَّ أصلَهما أَخِيرٌ وَأَشَرٌ فَخُفِّفَا بِالْحَذْفِ؛ لكثرةِ الاستعمالِ، ورُبَّمَا جاءَ على القياسِ<sup>(٢)</sup>، وأما قولُه:

٢٠٧- ..... وَحَبُّ شَيْءٍ إِلَى الْإِنْسَانِ مَا مُنْعَا<sup>(٣)</sup>

فضرورةٌ، ولا يُصاغُ إلَّا بِمَا صِيغَ مِنْهُ فَعَلُ التَّعَجُّبِ كما سيأتي في بابِه<sup>(٤)</sup>.

(١) قال ابن هشام في قطر الندى: «واسمُ التفضيلِ، وهو: الصفةُ الدالةُ على المشاركةِ والزيادةِ؛ كأكرمَ». (انظر:

شرح قطر الندى ص ٢٨٠).

(٢) في ق وع ود: أو من.

(٣) مثاله قراءة أبي قلابة «مَنْ الْكَذَّابُ الْآخِرُ» - القمر: ٢٦ - وقول الشاعر: بلال خيرُ الناسِ وابنُ الأخير.

(انظر: تفسير البحر المحيط ١٧٩/٨، والدرر اللوامع ٢٦٥/٦).

(٤) عجز بيت من البسيط للأحوص في ديوانه ص ١٥٣، والأغاني ٣٠١/٤، والعقد الفريد ٣٠٦/٣، وشرح

التسهيل ٣٨٢/٢، وجاء في ديوان مجنون ليل ص ١٥٨. وصدرة: وزادني كلفاً بالحب ما منعت.

والشاهد فيه: (حب) حيث حذفت همزتها شذوذاً وأصلها أحبُّ.

(٥) حيث يصاغ أفعل التفضيل من الفعل إذا اجتمعت فيه شروط ثنائية: فعل، ثلاثي، تام، مثبت، مبني

للمعلوم، قابل للتفاوت، ليس الوصف فيه على وزن أفعل. (انظر: مبحث التعجب من هذا الكتاب

ص ٤٢١).

١/ ويُستعمل بيمين - ولو تقديرًا<sup>(٢)</sup> - جارة للمفضل عليه، إذا جرد من ال والإضافة؛ نحو: ﴿أَنَا أَكْثَرُ مِنْكَ مَالًا وَأَعَزُّ نَفَرًا﴾<sup>(٣)</sup>، وهي لا ابتداء الغاية ارتفاعاً وانحطاطاً<sup>(٤)</sup>، أو للمجاززة<sup>(٥)</sup>، ولا يُفصل بينها<sup>(٦)</sup> وبين مجرورها بأجنبي<sup>(٧)</sup>، / ٨٩ ب / ولا يجوز تقديمه<sup>(٨)</sup> معها على اسم التفضيل إلا أن يكون اسم استفهام، أو مضافاً<sup>(٩)</sup> إلى استفهام فيجب حينئذ<sup>(١٠)</sup>؛ كيمَنَ أنتَ أفضل؟ ومن غلام من أنتَ أجمل؟.

٢/ ومضافاً<sup>(١١)</sup> لنكرة<sup>(١٢)</sup> مطابقة للمفضل وجوباً، فيُفرد ويُذكر في هذه الحالة، وكذا في التي<sup>(١٣)</sup> قبلها<sup>(١٤)</sup> وجوباً، وإن كان المفضل بخلاف ذلك؛ فتقول في الحالة الأولى: زيد أو هند أو الزيدان أو الهندان أو الزيدون أو الهندات أفضل من عمرو، وأما قوله:

(١) قال ابن هشام في قطر الندى: ويستعمل بيمين، ومضافاً لنكرة، فيُفرد ويُذكر. وبأل فيطابق، ومضافاً لمعرفة فوجهان. (انظر: شرح قطر الندى ص ٢٨٠).

(٢) كما في ﴿وَأَعَزُّ نَفَرًا﴾ أي: أعز منك. (٣) سورة الكهف من الآية ٣٤. وهي بتمامها ﴿وَكَاثِلُهُ لَمْ يَفْقَأْ لَصَاحِبِهِ، وَهُوَ بِحَاوِرَةٍ، أَنَا أَكْثَرُ مِنْكَ مَالًا وَأَعَزُّ نَفَرًا﴾.

(٤) مثال الارتفاع: أفضل منه، ومثال الانحطاط: شر منه.

(٥) فمعنى زيد أفضل من عمرو، أي: زيد جاوز عمراً في الفضل.

(٦) في الأصل بينهما، والمثبت من باقي النسخ.

(٧) في ع: تقديمها، مع إسقاط معها.

(٨) في ب ود: مضاف.

(٩) وما ورد خلاف ذلك فهو شاذ، كقول ذي الرمة:

ولا عيب فيها غير أن سريها قطوف وألا شيء منهن أكل

(انظر: ديوان ذي الرمة ص ١٦٠، وشرح الأشموني ٣٨٩/٢، وشرح التسهيل ٣٨٣/٢).

(١٠) في ق: أو مضافاً.

(١١) في س: إلى نكرة.

(١٢) في ق: الذي.

(١٣) في ع: مثلها.

[حصباء دُرٌّ عَلَى أَرْضٍ مِنَ الذَّهَبِ]<sup>(٢)</sup>

فإما لحن، أو لم يقصد حقيقة المفاضلة.

وفي الثانية: زيد أفضل رجل، والزيدان أفضل رجلين، والزيدون أفضل رجال، وهند أفضل امرأة، والهندان أفضل امرأتين، والهندات أفضل نساء، وأما قوله تعالى: ﴿وَلَا تَكُونُوا أَوَّلَ كَافِرٍ بِهِ﴾<sup>(٣)</sup>، فالتقدير أول فريق كافر، ولا<sup>(٤)</sup> يَكُنْ كُلُّ مِنْكُمْ أَوَّلَ كَافِرٍ.

٣/ ويُستعمل مقروناً بأل؛ فيطابق وجوباً موصوفه إفراداً وتذكيراً وفعليهما؛ فتقول: زيد الأفضل، والزيدان الأفضلان، والزيدون الأفضلون أو الأفاضل، وهند الفضلى، والهندان الفضليان، والهندات الفضليات أو الفضل.

٤/ ومضافاً لمعرفة<sup>(٥)</sup>؛ فوجهان، أي:

(١) في ق وب: كبرى وصغرى.

(٢) زيادة من ق.

(٣) البيت من البسيط لأبي نواس في ديوانه ص ٣٤، وشرح المفصل ١٠٢/٦، وشرح التسهيل ٣٩٠/٢، وخزانة الأدب ٢٧٧/٨.

اللغة: الفواقع جمع فاقعة، وأراد بها ما يعلو فوق الكأس من النفاخات إذا مُرِجت الخمر بالماء، ويُروى مكانها (ففاقعها) وهي بنفس المعنى السابق، والحصباء صغار الحصى.

موطن التمثيل: قوله (صغرى وكبرى) في الأصل أصغر وأكبر لأن اسم التفضيل هنا نكرة غير مضاف؛ لذا وجب إفراده وتذكيره، ومن هنا فقد اعتبر البيت لحناً، أو أن البيت صحيح إذا لم يقصد بصغرى التفضيل بل الصفة المشبهة الصغيرة وهذا هو الأقرب، وعندئذ فلا لحن في البيت. (انظر: سبيل الهدى بتحقيق شرح قطر الندى ص ٣١٧).

(٤) سورة البقرة من الآية ٤١. وتمتها ﴿وَمَا آمَنُوا بِمَا أَنزَلْتُ مُصَدِّقًا لِمَا مَعَكُمْ وَلَا تَكُونُوا أَوَّلَ كَافِرٍ بِهِ، وَلَا تَشْتَرُوا بِآبَائِكُمْ ثَمَنًا قَلِيلًا وَإِنَّي فَأَقْتُون﴾.

(٥) في ع: أو لا.

(٦) في ب: ومضاف المعرفة.

أ/ المطابقة إجراء له مجرى المَعْرِفِ بَأَلْ؛ نحو: ﴿أَكْثَرَ مُجْرِمِيهَا﴾<sup>(١)</sup>.

ب/ وعدمُها<sup>(٢)</sup> - وهو الغالب - إجراء له مجرى المُجَرَّدِ؛ نحو: ﴿وَلَنَجْذِثَهُمْ أَخْرَصَ النَّاسِ [عَلَى حَيَوتِهِمْ]﴾<sup>(٣)</sup>.

نَعَمْ؛ إِنْ اسْتُعْمِلَ أَفْضَلُ<sup>(٤)</sup> لِغَيْرِ تَفْضِيلٍ وَجِبَتْ الْمُطَابَقَةُ؛ كَقَوْلِهِم: النَّاقِصُ وَالْأَشْجُ<sup>(٥)</sup> أَعْدَلَا بَنِي مِرْوَانَ أَي: عَادِلَاهُمْ؛ إِذْ لَيْسَ فِيهِمْ<sup>(٦)</sup> عَادِلٌ غَيْرُهُمَا حَتَّى يُقْصَدَ التَّفْضِيلُ، وَلَا يُقَاسُ عَلَى ذَلِكَ خِلَافًا لِلْمَبْرُودِ<sup>(٧)</sup>، وَفِي هَذِهِ الْحَالَةِ وَاللَّتَيْنِ قَبْلَهَا لَا يُسْتَعْمَلُ بِمَنْ.

[عَمَلُهُ كَنَاصِبٍ]<sup>(٨)</sup>

واعلم أَنَّهُ يَنْصَبُ التَّمْيِيزَ وَالْحَالَ وَالظَّرْفَ [مُطْلَقًا]<sup>(٩)</sup>.

وَلَا يَنْصَبُ الْمَفْعُولَ مَعَهُ، وَلَا لَهُ، وَلَا الْمُطْلَقَ.

(١) سورة الأنعام، من الآية ١٢٣. وهي بتمامها ﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَا فِي كُلِّ قَرْيَةٍ أَكْثَرَ مُجْرِمِيهَا لِيَسْتَكْبَرُوا فِيهَا وَمَا يَتَعَكَّرُونَ إِلَّا بِأَنْفُسِهِمْ وَمَا يَشْعُرُونَ﴾.

(٢) في الأصل وعدمه والمثبت من ق وع وب وس.

(٣) زيادة من ق وب ود.

(٤) سورة البقرة، من الآية ٩٦. وهي بتمامها ﴿وَلَنَجْذِثَهُمْ أَخْرَصَ النَّاسِ عَلَى حَيَوتِهِمْ مِنَ الَّذِينَ أَشْرَكُوا يَوْمَئِذٍ يُؤَذُّوهُمُ لِئَلَّا يُعْمَرُوا لَعْنَهُمْ وَإِذْ هُمْ لَا يَعْلَمُونَ﴾.

(٥) في ق وع وب وس: أفعل.

(٦) (الناقص) هو يزيد بن الوليد بن عبد الملك بن مروان، وُسْمِيَ لذلك لأنه أنقص من رواتب الجند، و(الأشج) هو لقب لعمر بن عبد العزيز رضي الله عنه لأنه كان مشجوجاً في وجهه.

(٧) في ق: منهم.

(٨) انظر المقتضب ٣/ ٢٤٥-٢٤٧، وشرح التسهيل ٢/ ٣٨٩، وارتشاف الضرب ٥/ ٢٣٢٦.

(٩) في ق وب: والتي.

(١٠) قال ابن هشام في قطر الندى: وَلَا يَنْصَبُ الْمَفْعُولَ مُطْلَقًا، وَلَا يَرْفَعُ فِي الْغَالِبِ ظَاهِرًا إِلَّا فِي مَسْأَلَةِ الْكُحْلِ (انظر: شرح قطر الندى ص ٢٨٠).

(١١) زيادة من ق.

(١٢) نحو: هو أَفْضَلُ خَلْقًا، وجاء الأذكي مترتباً، وهو أَحْسَنُ مِنْهُ جِئَةً. قال سيوبه: هو خير منك أبا وأحسن منك وجهاً (انظر: الكتاب ١/ ٢٠٢).

[الْخِلَافُ فِي نَصْبِهِ لِلْمَفْعُولِ بِهِ]

١/ وَلَا يَنْصَبُ<sup>(١)</sup> الْمَفْعُولَ بِهِ / ٩٠ أ/ عَلَى الْأَصَحِّ<sup>(٢)</sup> مُطْلَقًا؛ أَي: سِوَاءَ كَانَ<sup>(٣)</sup> ظَاهِرًا أَمْ<sup>(٤)</sup> غَيْرُهُ، بَلْ يَصِلُ إِلَيْهِ بِاللَّامِ: كَزَيْدٌ أَدْعَى لِلْعِلْمِ وَأَبْدَلُ<sup>(٥)</sup> لِلْمَعْرُوفِ، أَوْ بِالْبَاءِ:

كَخَالِدٌ أَعْرَفُ بِالنَّحْوِ وَأَجْهَلُ بِالْفِقْهِ. فَإِنْ كَانَ فَعْلُهُ يَتَعَدَّى لِاثْنَيْنِ نَصَبَتْ الْآخَرُ بِفَعْلٍ مُقَدَّرٍ<sup>(٦)</sup>؛ كَزَيْدٌ أَكْسَى لِلْفُقَرَاءِ الثِّيَابَ؛ أَي: يَكْسُوهُمْ الثِّيَابَ.

٢/ وَأَجَازَ بَعْضُهُمْ نَصْبَهُ بِهِ مُطْلَقًا<sup>(٧)</sup>، وَنَقَلَهُ الْمُصَنِّفُ فِي حَوَاشِي التَّسْهِيلِ<sup>(٨)</sup> عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ<sup>(٩)</sup>.

٣/ وَبَعْضُهُمْ<sup>(١٠)</sup> إِنْ أَوَّلَ بِمَا لَا تَفْضِيلَ فِيهِ، قَالَ الدَّمَامِينِيُّ<sup>(١١)</sup>: وَهَذَا الرَّأْيُ حَسَنٌ، فَيَنْصَبُ حِينَ التَّأْوِيلِ، كَمَا أَنَّهُ يُضَافُ حِينَئِذٍ إِلَى مَا لَيْسَ بَعْضُهُ، فَيَجْرِي حَكْمُ النَّصْبِ وَالْجَرِّ عَلَى طَرِيقَةٍ وَاحِدَةٍ، كَمَا أَنَّهُ إِذَا صَحَّ وَقِيعُ الْفِعْلِ مَحَلُّهُ رَفَعَ الظَّاهِرَ.

فَقَدْ اسْتَبَانَ لَكَ أَنَّ مَا فِي الشَّرْحِ<sup>(١٢)</sup> مِنْ حِكَايَةِ الْإِجْمَاعِ عَلَى مَنَعِ عَمَلِهِ فِيهِ مَنظُورٌ فِيهِ.

(١) سقطت ينصب من ق وع وب وس.

(٢) انظر: شرح التسهيل ٢/ ٣٩٧، وارتشاف الضرب ٥/ ٢٣٢٦-٢٣٢٨، وجمع الهوامع ٣/ ٧٥.

(٣) في ب: أَكَانَ.

(٤) في ق: أَوْ.

(٥) في ع: أَوْ أَبْدَل.

(٦) سقطت مقدر من ب.

(٧) أي: دون الاستعانة بحرف جر كاللام أو الباء.

(٨) حواشي التسهيل هو أحد كتب ابن هشام المفقودة (انظر: مقدمة هذا التحقيق ص ٢٨).

(٩) هو محمد بن مسعود الغزني المتوفى ٤٢١ هـ، هكذا سَمَاهُ أَبُو حِيَانَ وَسَمَاهُ ابْنُ هِشَامِ ابْنُ الذَّكِيِّ، كَانَ كَثِيرَ الْمَخَالَفَةِ لِأَقْوَالِ النَّحْوِيِّينَ، وَانْظُرْ رَأْيَهُ فِي ارْتِشَافِ الضَّرْبِ ٥/ ٢٣٢٦. (انظر: بغية الوعاة ١/ ٢٤٥، وكشف الظنون ص ٢٣٦).

(١٠) أي: أَجَازَ بَعْضُهُمْ، نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى ﴿اللَّهُ اللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْمَلُ رِسَالَتَهُ﴾ - الْأَنْعَامُ ١٢٤ - عَلَى اعْتِبَارِ أَعْلَمُ صِفَةً مُشَبَّهَةً لَا تَفْضِيلَ فِيهَا، وَحَيْثُ مَفْعُولٌ بِهِ لِأَعْلَمَ. (انظر: شرح التسهيل ٢/ ٣٩٧).

(١١) لم أجده في تحفة الغريب ولا في الجزء المحقق من شرح التسهيل للدَّمَامِينِيِّ.

(١٢) قال ابن هشام في قطر الندى: وَأَجْمَعُوا عَلَى أَنَّهُ لَا يَنْصَبُ الْمَفْعُولُ بِهِ مُطْلَقًا. (انظر: شرح قطر الندى ص ٢٨٢).

## [ عمله كرافع لفاعله ]

وَيَرْفَعُ الضَّمِيرَ المُسْتَتِرَ فِي كُلِّ لُغَةٍ، وَلَا يَرْفَعُ فِي الْغَالِبِ اسْمًا ظَاهِرًا<sup>(١)</sup> وَلَا ضَمِيرًا مُنْفَصِلًا؛ لِكَوْنِهِ لَيْسَ لَهُ فِعْلٌ بِمَعْنَاهُ إِلَّا فِي مَسْأَلَةِ الْكُحْلِ؛ فَإِنَّهُ يَرْفَعُ ذَلِكَ إِجْمَاعًا؛ لِأَنَّهُ يَصِحُّ وَقَوْعُ فِعْلٍ بِمَعْنَاهُ مَوْقَعُهُ.

## [ مسألة الكحل ]

وَضَابِطُهَا أَنْ يَكُونَ صِفَةً لِاسْمٍ جَنْسٍ مَسْبُوقًا<sup>(٢)</sup> بِنَفْيٍ أَوْ شَبْهِهِ<sup>(٣)</sup>، وَمَرْفُوعُهُ أَجْنَبِيًّا مُفَضَّلًا عَلَى نَفْسِهِ بِاعْتِبَارَيْنِ؛ نَحْوُ: مَا رَأَيْتُ رَجُلًا أَحْسَنَ فِي عَيْنِهِ الْكُحْلُ مِنْهُ فِي عَيْنِ زَيْدٍ<sup>(٤)</sup>، وَبِهِ عُرِفَتِ الْمَسْأَلَةُ بِمَسْأَلَةِ الْكُحْلِ، وَأُفِرِدَتْ بِالتَّأْلِيفِ.

وَالْأَسْلُ أَنْ يَقَعَ هَذَا الظَّاهِرُ بَيْنَ ضَمِيرَيْنِ: أَوَّلُهُا لِلْمَوْصُوفِ، وَثَانِيهَا لِلظَّاهِرِ كَمَا فِي الْمَثَالِ، وَقَدْ يُحَذَفُ الضَّمِيرُ الثَّانِي وَتَدْخُلُ مِنْ إِمَّا:

• عَلَى "الظَّاهِرِ" نَحْوُ: مِنْ كُحْلِ عَيْنِ زَيْدٍ.

• أَوْ مَحَلَّهُ: نَحْوُ: مِنْ عَيْنِ زَيْدٍ.

• أَوْ ذِي الْمَحَلِّ: نَحْوُ: مِنْ زَيْدٍ.

وَلَمْ يَقَعْ هَذَا التَّرَكِيبُ فِي الْقُرْآنِ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يُعَرَّبَ الْمَرْفُوعُ فِيهِ مُبْتَدَأً وَأَفْعَلُ خَبَرُهُ؛ لِثَلَاثٍ يَلْزَمُ الْفَصْلُ بَيْنَ أَفْعَلٍ / ٩٠ ب / وَمِنْ "بِأَجْنَبِيٍّ"، وَقَدْ يَرْفَعُ الظَّاهِرُ مُطْلَقًا فِي لُغَةٍ حَكَاهَا سِيبَوِيهِ<sup>(٥)</sup>؛ نَحْوُ: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ أَفْضَلُ مِنْهُ أَبَوُهُ، وَعَنْهَا احْتَرَزَ بِقَوْلِهِ: فِي الْغَالِبِ.

(١) نَحْوُ: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ - أَفْضَلُ مِنْهُ أَبَوُهُ فـ (أَبَوُهُ) مَرْفُوعٌ بِاسْمِ التَّفْضِيلِ (أَفْضَلُ) وَهَذِهِ لُغَةٌ قَلِيلَةٌ. (انظر: شرح قطر الندى ص ٢٨٢).

(٢) فِي ع وَب وَد وَس: مَسْبُوقٌ.

(٣) هُوَ النَّهْيُ أَوْ الِاسْتِفْهَامُ الَّذِي فِيهِ مَعْنَى النَّفْيِ، كَقَوْلِكَ: لَا يَكُنْ غَيْرُكَ أَحَبَّ إِلَيَّ الْخَيْرُ مِنْهُ إِلَيْكَ، وَهَلْ فِي النَّاسِ رَجُلٌ أَحَقُّ بِهَذَا الْحَمْدِ مِنْهُ بِمَحْسَنٍ لَا يَمُنُّ بِمَنَّهُ. (انظر: شرح التسهيل ٢/ ٣٩٧).

(٤) (أَحْسَنُ): نَعْتُ لِرَجُلٍ، وَ(الْكُحْلُ): فَاعِلٌ لِاسْمِ التَّفْضِيلِ أَحْسَنُ (انظر: ارتشاف الضرب ٥/ ٢٣٣٦-٢٣٣٧).

(٥) سَقَطَتْ عَلَى مَنْ ع.

(٦) فِي ق: وَبَيْنَ مَنْ.

(٧) انظر: الكتاب ٢/ ٣١-٣٢، وَشَرْحُ التَّسْهِيلِ ٢/ ٣٩٣.

## بَابُ التَّوَابِعِ<sup>(١)</sup>

وَهِيَ جَمْعُ تَابِعٍ؛ وَهُوَ الْمُشَارِكُ مَا قَبْلَهُ فِي إِعْرَابِهِ الْحَاصِلِ وَالْمُتَجَدِّدِ غَيْرِ خَيْرٍ<sup>(٢)</sup>.

وَإِطْلَاقُ التَّابِعِ عَلَى الْحَرْفِ وَالْفِعْلِ الْغَيْرِ<sup>(٣)</sup> الْمُعْرَبِ بِجَازٍ؛ إِذْ<sup>(٤)</sup> لَا إِعْرَابَ فِيهَا تَقَعُ فِيهِ التَّبَعِيَّةُ.

## وَالْعَامِلُ فِي التَّابِعِ<sup>(٥)</sup>:

هُوَ الْعَامِلُ فِي الْمَتْبُوعِ إِلَّا فِي الْبَدَلِ؛ فَإِنَّ الْعَامِلَ فِيهِ مُقَدَّرٌ خِلَافًا لِلْمَبْرَدِ<sup>(٦)</sup>، بِدَلِيلِ ظُهُورِهِ فِي بَعْضِ الْمَوَاضِعِ<sup>(٧)</sup>، وَلَا يَجُوزُ الْفَصْلُ بَيْنَ التَّابِعِ وَمَتْبُوعِهِ بِأَجْنَبِيٍّ، وَلَا تَقْدُمُهُ<sup>(٨)</sup> عَلَيْهِ كَمَا يُفْهَمُ قَوْلُهُ: يَتَّبِعُ مَا قَبْلَهُ فِي إِعْرَابِهِ خَمْسَةٌ بِاسْتِقْرَاءٍ<sup>(٩)</sup>: نَعْتُ، وَتَوَكِيدٌ، وَعَظْفٌ

(١) قَالَ ابْنُ هِشَامٍ فِي قَطْرِ النَّدَى: بَابُ التَّوَابِعِ؛ يَتَّبِعُ مَا قَبْلَهُ فِي إِعْرَابِهِ خَمْسَةٌ. (انظر: شرح قطر الندى ص ٢٨٣).

(٢) خَرَجَ بِقَوْلِهِ إِعْرَابِهِ الْحَاصِلِ الْحَالُ مِنَ الْمَرْفُوعِ وَتَمْيِيزُهُ، وَخَرَجَ بِقَوْلِهِ وَالْمُتَجَدِّدُ: حَالُ الْمَنْصُوبِ وَتَمْيِيزُهُ وَالْمَفْعُولُ الثَّانِي فِي بَابِ أَعْطَى، وَخَرَجَ بِقَوْلِهِ غَيْرِ خَيْرٍ: الْأَسْمُ الثَّانِي فِي نَحْوِ: الرِّمَانُ حَلَوٌ حَامِضٌ، فَإِنَّ حَامِضًا لَيْسَ تَابِعًا لِمَا قَبْلَهَا، بَلْ جُزْءٌ مِنَ الْخَيْرِ. (انظر: حاشية الحمصي ٢/ ١٥٨-١٥٩).

(٣) يَقُولُ مُحَمَّدُ الْعَدْنَانِيُّ: وَيَقُولُونَ: الرَّجُلُ الْغَيْرُ الْمُتَعَلِّمُ شَرٌّ عَظِيمٌ. وَالصَّوَابُ: الرَّجُلُ الْغَيْرُ الْمُتَعَلِّمُ شَرٌّ عَظِيمٌ... وَلَا تَدْخُلُ الْأَلْفُ وَاللَّامُ عَلَى غَيْرٍ.... لِأَنَّهَا شَدِيدَةُ الْإِبْهَامِ لَا تَقْبَلُ التَّعْرِيفَ. (انظر: معجم الأخطاء الشائعة ص ١٩٠).

(٤) فِي ع: وَ.

(٥) فِي ق وَ ع وَ د وَس: يَقَعُ.

(٦) كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿تَكُونُ لَنَا عِيدًا لِأَوَّلِنَا﴾ - الْمَائِدَةُ: ١١٤ - (فَأَوْلُنَا) بَدَلٌ مِنْ (لَنَا)، وَقَدْ تَكَرَّرَ الْعَامِلُ (لَا مَ الْجَزْ).

(٧) انظر: المقتضب ٤/ ٢٩٥.

(٨) اخْتَلَفَ النَّحَاةُ فِي الْعَامِلِ فِي التَّابِعِ عَدَا الْبَدَلِ كَمَا يَلِي:

١ - عَامِلُ التَّابِعِ هُوَ نَفْسُهُ الْعَامِلُ فِي الْمَتْبُوعِ، وَهُوَ رَأْيُ الْجُمْهُورِ وَتُسَبِّبُ إِلَى سِيبَوِيهِ وَابْتِخَارُهُ ابْنَ مَالِكٍ.

٢ - الْعَامِلُ فِيهِ هُوَ التَّبَعِيَّةُ، وَقَالَ بِهِ الْخَلِيلُ وَسِيبَوِيهِ وَالْأَخْفَشُ وَالْجَرْمِي. (انظر: الكتاب ١/ ٤٢١-٤٢٢،

وَالْمَقْتَضِبُ ٤/ ٣١٥، وَارْتِشَافُ الضَّرْبِ ٤/ ١٩٢٥-١٩٢٦، وَشَرْحُ التَّصْرِيحِ عَلَى التَّوْضِيحِ ٢/ ١٠٨،

وَمَعْمُ الْهَوَامِعِ ٣/ ١١٣-١١٤).

(٩) فِي ق: تَقْدِيمُهُ.

(١٠) فِي ب وَ د وَس: بِالْإِسْتِقْرَاءِ.

بيان، ونسق، وبدل. ومن فصل في التوكيد جعلها ستاً<sup>(١)</sup>، ومن أطلق العطف وجعله شاملاً للبيان جعلها أربعاً<sup>(٢)</sup>.

### [ترتيب التوابع إذا اجتمعت]

والأولى أن يتبدى<sup>(٣)</sup> منها<sup>(٤)</sup> بالتع، ثم بالبيان، ثم بالتوكيد، ثم بالبدل، ثم بالنسق، بل قيل: هو الصواب؛ لأنها<sup>(٥)</sup> إذا اجتمعت في التبعية رُتبت كذلك كما في التسهيل<sup>(٦)</sup>.

### [١/ النعت أو الصفة<sup>(٧)</sup>]

أحدها النعت<sup>(٨)</sup>؛ ويرادفه الوصف والصفة؛ وهو التابع - هذا كالجنس - المشتق أو المؤول به<sup>(٩)</sup>، أخرج به غيره<sup>(١٠)</sup> منها ما عدا التوكيد اللفظي المشتق في قوله<sup>(١١)</sup>: المبين للفظ متبوعه.

(١) أي: توكيد لفظي، وتوكيد معنوي.

(٢) كالتراجعي مثلاً. (انظر: الجمل في النحو ص ٣).

(٣) في ع وس: يبدأ.

(٤) سقطت منها في ق.

(٥) في الأصل: لا أنها وهو تصحيف، والمثبت من ق وع وب ود.

(٦) قال ابن مالك: ويبدأ اجتماع التوابع بالنعت؛ لأنه كجزء من متبوعه، ثم بعطف البيان؛ لأنه جار مجراه، ثم بالتوكيد؛ لأنه شبيه بعطف البيان في جريانه مجري النعت، ثم بالبدل؛ لكونه تابعاً كلا تابع، لكونه كالمستقل، ثم بعطف النسق، لأنه تابع بواسطة؛ فيقال: مررت بأخيك الكريم محمد نفسه رجل صالح ورجل آخر. (انظر: شرح التسهيل ٣/ ٢٠١).

(٧) قال ابن هشام في قطر الندى: النعت: وهو التابع، المشتق أو المؤول به، المبين للفظ متبوعه. (شرح قطر الندى ص ٢٨٣).

(٨) هذه تسمية الكوفيين، وربما قاله البصريون والأكثر عندهم الوصف والصفة. (انظر: همع الهوامع ٣/ ١١٧).

(٩) سقط به من ق.

(١٠) لأن باقي التوابع جوامد لا مشتقات في الغالب.

(١١) في ق: فإنه أخرجه بقوله.

### [أنواعه]

١/ والمشتق ما دل على حدث وصاحبه؛ كأساء الفاعل، والمفعول، والتفضيل، والصفة المشبهة.

٢/ والمؤول به ما أقيم مقامه من الأسماء العارية عن الاشتقاق؛ كاسم الإشارة، وذي بمعنى صاحب، والمنسوب<sup>(١)</sup>: كجاءني زيد هذا؛ أي: الحاضر، ورجل ذو مال؛ أي: صاحبه، ورجل دمشقي؛ أي: منسوب إلى دمشق. ومن المؤول به<sup>(٢)</sup> الجملة الخبرية<sup>(٣)</sup> في نحو: ﴿وَأَتَقُوا يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى اللَّهِ﴾<sup>(٤)</sup>، وقوله:

٢٠٩ - ولقد أمر على اللثيم يسبني ..... / ٩١ أ

وكذا المصدر الملتزم إفراؤه وتذكيره في نحو: مررت برجل عدل؛ أي: عادِل عند الكوفيين، وذي عدل عند البصريين<sup>(٥)</sup>.

(١) سقطت والمنسوب من ب.

(٢) سقطت به من ق.

(٣) سقطت الخبرية من ق.

(٤) سورة البقرة، من الآية ٢٨١. وهي بتمامها ﴿وَأَتَقُوا يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى اللَّهِ ثُمَّ تُوَفَّى كُلُّ نَفْسٍ مَا كَسَبَتْ وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ﴾، والشاهد: تُرجعون فيه إلى الله حيث جاءت هذه الجملة الخبرية في محل نصب نعت.

(٥) صدر بيت من الكامل لرجل من سلول في الكتاب ٣/ ٢٤، وشرح التصريح على التوضيح ١١/ ٢، والدرر اللوامع ٧٨/ ١، ونُيب لغيره في المصادر الأخرى.

وعجزه: فمضيت نُثت قلت: لا يعينني

والشاهد فيه: (يسبني) حيث جاءت هذه الجملة الخبرية مؤولة بنعت مجرور للثيم النكرة معنى المعرفة لفظاً، ولك فيها اعتبار جملة (يسبني) في محل نصب حال.

(٦) انظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ٣/ ٣١٢، وشرح الأشموني ٣/ ٦٤.

وفائدته حقيقةً كان أو غيره:

أ . تخصيصٌ لمتبوعه إن كان نكرة؛ كجاءني رجلٌ تاجرٌ أو تاجرٌ أبوه. والتخصيصُ تقليلُ الاشتراكِ في النكرات.

ب . أو توضيحٌ له إن كان معرفة؛ كجاءني زيدُ الفاضلِ أو الفاضلُ أبوه. والتوضيحُ رفعُ الاشتراكِ في المعارف.

ج . أو مجردُ مدحٍ له<sup>(٢)</sup>؛ نحو: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾<sup>(٣)</sup>.

د . أو ذمٌّ؛ نحو: أعوذُ باللهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ.

هـ . أو ترخُّمٍ عليه؛ نحو: اللهم اغفرْ لعبيدِكَ الضعفاء<sup>(٤)</sup>.

و . أو توكيدٌ لهما دلٌّ عليه متبوعه؛ كضربتُ ضربةً واحدةً؛ \* لأنَّه قد عَلِمَ من ضربةٍ أنَّها ضربةٌ واحدةٌ\*<sup>(٥)</sup>؛ فلم يُفِدِ النعتُ إلَّا مجردَ التوكيدِ، ومنه قولُهُمْ: مَضَى أَمْسِ الدَّائِرُ.

ز . وقالَ بعضهم<sup>(٦)</sup>؛ أو تعميمٌ؛ نحو: إِنَّ اللَّهَ يُحْشِرُ عِبَادَهُ الْأَوَّلِينَ وَالْآخِرِينَ.

ح . أو تفصيلٌ<sup>(٧)</sup>؛ نحو: مررتُ برجلينِ عربيٍّ وعجميٍّ.

(١) قال ابن هشام في قطر الندى: وفائدته تخصيصٌ، أو توضيحٌ، أو مدحٌ، أو ذمٌّ، أو ترخُّمٌ، أو توكيدٌ. (انظر: شرح قطر الندى ص ٢٨٤).

(٢) سقطت له من ع.

(٣) سورة الفاتحة، من الآية ٢، حيث جاء النعت رب العالمين مفيداً المدح للمنعمات الله.

(٤) في باقي النسخ: اللهم الطف بعبادك الضعفاء.

(٥) ما بين النجمتين ساقط من ع.

(٦) كابن مالك وأبي حيان والأشموني. (انظر: شرح التسهيل ١٦٨/٣ وارتشاف الضرب ١٩٠٧/٤، وشرح الأشموني ٥٩/٣).

(٧) في ق: أو للمفصل.

ط . أو إبهامٌ؛ نحو: تصدَّقْ بصدقةٍ قليلةٍ أو كثيرة.

ي . قال البدْرُ الدماميني عن بعضهم<sup>(٨)</sup>: «أو إعلامُ المُخاطَبِ بأنَّ» المُتَكَلِّمَ عالمٌ بحالٍ من ذكرٍ، يُقالُ لك: أرايتَ قاضي بلدنا؛ فتقولُ: رأيتَ قاضيكم الكريمَ الفقيهَ، وليسَ هذا للتوضيحِ؛ لأنَّ مرادهم به الإيضاحُ للمُخاطَبِ وهو بالفرضِ في مثالنا عالمٌ بما ذُكِرَ غيرُ محتاجٍ إلى إيضاحِهِ لَهُ ولا للمدحِ؛ فإنَّ غرضَ المُتَكَلِّمِ إعلامُ السامعِ بأنَّه عالمٌ بحالٍ هذا الموصوفِ لا مجردَ الثناءِ عليه<sup>(٩)</sup>.

[أوجهُ تبعيةِ النعتِ للمنعماتِ]<sup>(١٠)</sup>

والنعتُ من حيثُ هو<sup>(١١)</sup> يتبعُ منعوتهُ في اثنينٍ من خمسةٍ:

• واحدٌ من أوجهِ الإعرابِ الثلاثةِ: الرفعُ والنصبُ والجرُّ.

• وواحدٌ من التعريفِ والتنكيرِ سواءَ رَفَعَ ضميره<sup>(١٢)</sup> أم اسماً ظاهراً؛ فلا يُتبعُ معرفةً بنكرة<sup>(١٣)</sup> ولا عكسه<sup>(١٤)</sup>. نَعَمْ؛ المُعرَّفُ بلامِ الجنسِ يجوزُ أن يُتبعَ بنكرةٍ مخصوصةٍ؛ كقولهم:

(١) هو ابن الخباز كما جاء في حاشية الصبان على شرح الأشموني ٥٩/٣.

(٢) في ق: أن.

(٣) قال ابن هشام في قطر الندى: ويتبعُ منعوتهُ في واحدٍ من أوجهِ الإعرابِ، ومن التعريفِ والتنكيرِ، ثُمَّ إن رَفَعَ ضميراً مستتراً تبعَ في واحدٍ من التذكيرِ والتأنيثِ، وواحدٍ من الأفرادِ وفرعيه، وإلا فهو كالفعلِ، والأحسنُ:

جاءني رجلٌ قعودٌ غلامُهُ، ثم: قاعدٌ، ثم: قاعدون. (انظر: شرح قطر الندى ص ٢٨٥).

(٤) من حيث هو: أي بغض النظر عن عمله.

(٥) في ق: ضميراً، وفي ع: ضمير منعوته.

(٦) وإذا ورد فإنَّه مؤوَّل، فمثال مجيء النعت نكرة والمنعمات معرفة قوله تعالى: ﴿تِلْكَ آيَاتُ بَيِّنَاتٍ﴾ - الفاتحة: ٣ -

فمالك وصف أضيف فالإضافة لفظية، وقد نُعت به معرفة، ورُدَّ هذا بأنَّ الإضافة لفظية في الوصف إذا لم

يرد به الاستمرار في جميع الأزمنة. (انظر: حاشية الحمصي ١٦٢/٢).

(٧) هذا مذهب سيويه وجهور البصريين، فلا يجوز عندهم التخالف بين النعت والمنعمات إلا إذا كان الموصوف

مُعرَّفاً بآل الجنسية، أو إذا كان النعت مقطوعاً عن منعوته. (انظر: الكتاب ٤٢١/١-٤٢٢، وشرح

الأشموني ٦٠/٣).



ما ينبغي للرجل مثلك أو خير منك / ٩١ ب / أن يفعل كذا<sup>(١)</sup>. ويجب في النعت<sup>(٢)</sup> أن يكون مساوياً لمنعوت<sup>(٣)</sup> في التعريف أو دونه؛ فنحو: بالرجل أخيك<sup>(٤)</sup> بدل.

ثم إن رفع النعت ضميراً<sup>(٥)</sup> مستتراً عائداً على المنعوت تبع<sup>(٦)</sup> منعوته - ولو كان معناه ليما بعده كما في: جاءني رجل حسن وجهاً<sup>(٧)</sup> - في اثنين أيضاً من خمسة:

(١) أل في الرجل جنسية، وعليه فالمنعوت نكرة، والنعت نكرة مخصصة بالإضافة في مثلك وبشبه الجملة في خير منك، وجوز هذا الخليل، واعتبر الأخفش أن أل في الرجل زائدة، فهو من وصف النكرة بالنكرة. (انظر: الكتاب ١٣/٢، ومعاني القرآن للأخفش ١٦/١-١٧).

(٢) في المسألة خلاف على أقوال:

أ - فالجمهور على أن النعت يجب أن يكون مساوياً لمنعوته في التعريف أو دونه، نحو: رأيت الرجل الصالح وزيداً الفاضل.

ب - والفراء يميز وصف الأعم بالأخص، نحو: مرت بالرجل أخيك.

ج - وابن خروف يميز وصف المعرفة بالمعرفة والنكرة بالنكرة دوناً اعتباراً لدرجة التعريف أو التذكير.

د - والكوفيون يميزون المخالفة بشرط أن يكون في المدح أو الذم فقط، ومثلوا عليه بقوله تعالى ﴿وَبَلَّ لَيْكَلٍ هَمَزَ لَمَزَةٍ﴾<sup>(٨)</sup> الذي جمع<sup>(٩)</sup> - الهمة: ١، ٢ -.

هـ - والأخفش جوز وصف النكرة المخصصة بالمعرفة، ومثل عليه بقوله تعالى ﴿فَتَأَخَّرَانِ يَوْمَئِذٍ مَقَامَهُمَا﴾<sup>(١٠)</sup> من الذين استحق عليهم الأولين<sup>(١١)</sup> - المائدة: ١٠٧ - فقال: الأوليان صفة لـ (آخران).

و - وأجاز ابن الطراوة وصف المعرفة بالنكرة إذا كان الوصف خاصاً بالموصوف، ومنه قول الشاعر:

في أنيابها السم نافع، فنافع نعت للسم مع أنها نكرة.

ز - وقيل غير ذلك، وقد أول الجمهور أدلة المخالفين بالبدلية. (انظر: الكتاب ١٣/٢، ٤٢٢-٤٢١، ١٣/٢، وارتشاف الضرب ١٩٠٨-١٩٠٩، والمساعد على تسهيل الفوائد ٤٠٢/٢، وشرح الأشموني ٦٠/٣، وجمع الهوامع ١١٨/٣).

(٣) في ق وع وب: لتبوعه.

(٤) في هذا المثال - وأصله: مرت بالرجل أخيك - جاء أخيك مضافاً إلى ضمير فهو في رتبته أو في رتبة العلم لا

المعرف بال، وعليه ووفقاً لرأي الجمهور لا يجوز اعتبار أخيك نعتاً بل بدلاً. (انظر: حاشية الحمصي ١٦٢/٢).

(٥) سقطت ضميراً من ق.

(٦) في ق وع وب: يتبع.

(٧) في ع: وجهه.

• واحد من التذكير والتأنيث.

• وواحد من الأفراد وفرعيه من تثنية وجمع<sup>(١)</sup>.

فيصير بهذا مع ما مر مطابقة<sup>(٢)</sup> في أربعة من عشرة ما لم يمنع مانع من التبعية، كما في الملتزم أفراد وتذكيره؛ كأفعل من، أو تذكيره؛ كمفعول بمعنى فاعل، وفعليل بمعنى مفعول؛ كامرأة صبور وجريح، أو تأنيثه؛ كرجل ربعة<sup>(٣)</sup> وهمة<sup>(٤)</sup>، وامرأة ربعة وهمة<sup>(٥)</sup>.

### [النعت السببي]

وإلا - أي: وإن لم<sup>(٦)</sup> يرفع ذلك؛ بأن رفع ظاهراً أو ضميراً بارزاً - فهو بالنسبة إلى الخمسة الثانية<sup>(٧)</sup> كالفعل الحال محله، فيفقد لرفعه ذلك، ويطبّق في التذكير والتأنيث المرفوع لا المنعوت؛ كمررت برجلين قائمة أمهما، وبرجال قائم أباهم، كما في الفعل الحال محله، ويسمى حيثئذ سببياً.

نعم، إن رفع جمعاً جاز أن يجمع جمع تكسير لجريانه بحرى المفرد، بل يترجّح على الأفراد؛ ولهذا قال: والأحسن نحو<sup>(٨)</sup>: جاءني رجل قعود غلماؤه - بلفظ التكسير - ثم: قاعد غلماؤه؛ بالأفراد الذي هو قياس الفعل؛ لأنك تقول: قعد غلماؤه لا قعدوا غلماؤه في اللغة الفصحى - وقيل: أفراد أرحج مطلقاً؛ لجريانه بحرى الفعل، وقيل: إن تبع مفرداً أو مثني - ثم يلي أفراداً باتفاق: قاعدون غلماؤه، بجمعيه<sup>(٩)</sup> جمع سلامة، وهو ضعيف؛ لأنه خاص ببلغة أكلوني البراغيث.

(١) في ق: أو جمع.

(٢) في ق وع وس: مطابقاً.

(٣) الرُبْعَةُ: هو الرجل بين الطول والقصر أو الوسيط القامة، والمرأة أيضاً رُبْعَةٌ. (انظر: القاموس المحيط - ربع).

(٤) الهمة: النخاز، يستوي فيه المذكر والمؤنث، ويقال همة: اغتابه وغض منه. (انظر: القاموس المحيط - همز).

(٥) في ع: لم يكن.

(٦) في ب: الباقية.

(٧) في ع: أن يقال.

(٨) في ب: تجمعه.

## [قطعُ النعتِ عن منعوتِهِ<sup>(١)</sup>]

ويجوزُ قطعُ الصفةِ - ولو تعدّدت - عنِ التبعيّةِ المعلومِ<sup>(٢)</sup> موصوفُها بدونها، حقيقةً أو ادعاءً؛ بأن يُنزلَ منزلةَ المعلومِ لأمرٍ ما:

• رفعاً بتقديرٍ / ٩٢ أ / هو في حالةِ النصبِ والجرِّ<sup>(٣)</sup>.

• ونصباً بتقديرٍ فعلٍ في حالِ الرفعِ والجرِّ تقديرُهُ<sup>(٤)</sup> أعني في نعتِ التوضيحِ<sup>(٥)</sup>، أو أمدحُ في المدحِ<sup>(٦)</sup>، أو أذمُّ في الذمِّ<sup>(٧)</sup>، أو أرحمُ<sup>(٨)</sup> في الترحمِ<sup>(٩)</sup>، أو غيرُ ذلك بما<sup>(١٠)</sup> يناسبُ الصفةَ. ولا يجوزُ إظهارُ المُقدّرِ إلّا في نعتِ التوضيحِ والتخصيصِ<sup>(١١)</sup>.

## [امتناعُ قطعِ النعتِ]

وإذا جرتِ الصفةُ على مُشارٍ به<sup>(١٢)</sup>، أو كانتِ للتوكيدِ<sup>(١٣)</sup>، أو مُلتزمةَ الذكرِ<sup>(١٤)</sup>؛ كالجَمِّ الغفيرِ؛ امتنعَ قطعُها كما يمتنعُ إذا لم يُعلمَ موصوفُها إلّا بها<sup>(١٥)</sup>، ولا فرقَ حينئذٍ بينَ تعدُّدها واتّحادها.

## [تعدُّدُ النعتِ وقطعُهُ]

فلو احتاجَ في حالِ<sup>(١٦)</sup> تعدُّدها إلى بعضها فقط<sup>(١٧)</sup> جازَ فيما عدا ذلكَ البعضُ القطعُ والإتياعُ والجمعُ بينهما؛ بشرطِ تقدُّمِ المُتَّبِعِ<sup>(١٨)</sup>.

(١) نحو: هذا العالمُ صادقٌ.

(٢) كقولِ تعالى: ﴿لَا تَنْجِدُوا الْإِنْسَانَ﴾ - النحل: ٥١ -.

(٣) الملتزمُ الذكرُ هو الذي التزمتِ العربُ النعتُ به إذا جاء وصفاً، نحو: جاءوا الجَمُّ الغفيرُ، أي: مجتمعين كثيرين، ونظرتُ إلى الشَّعْرى العُبور - وسُمِّيتِ الشَّعْرى عبوراً لعبورها المجرةَ، والشَّعْرى: كوكبٌ نيرٌ يطلعُ عند شدةِ الحرِّ. (انظر: حاشية الصبان على شرح الأشموني ٦٩/٣، والمعجم الوسيط لأجم، وشعر).

(٤) نحو: مررتُ بهذا الرجلِ.

(٥) سقطتِ حالُ من ب.

(٦) نحو: مررتُ بزيدِ التاجرِ الفقيهِ الكاتبِ، فإن كان (زيد) لا يشاركه أحدٌ في صفةِ (التجارة) وجبَ إتياعُ (تاجر) فقط، وجازَ في الباقي القطعُ أو الإتياعُ، نحو: مررتُ بزيدِ التاجرِ الفقيهِ الكاتبِ، أما إن كان زيدٌ معروفاً دون حاجةٍ إلى أي من هذه الصفاتِ، فلكَ قطعُ هذه الصفاتِ أو إتياعُها، نحو: مررتُ بزيدِ التاجرِ الفقيهِ - الكاتبِ -.

(٧) قال بعضهم لا يشترطُ تقديمُ المُتَّبِعِ على المقطوعِ لأنّه عارضٌ لفظي، ومنه قوله تعالى: ﴿لَنَكِينِ الرَّسُولِ فِي أَوَّلِيهِمْ وَلَئِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ ذَلِكُمْ وَلَئِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ ذَلِكُمْ وَلَئِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ ذَلِكُمْ﴾ - النساء: ١٦٢ - ومنه قولُ الخرنق:

لا يبعذن قومي الذين هم سَمُ العداةِ وآفةُ الجزيرِ

النازلين بكل مُعتزركِ والطيّبون معاقدا الأزرِ

(انظر: الكتاب ٥٧-٥٨، وشرح الأشموني ٦٨-٦٩، وجمع الهوامع ١٢٥/٣).

(١) قال ابن هشام في قطر الندى: ويجوز قطع الصفة المعلوم موصوفها حقيقة أو ادعاءً؛ رفعاً بتقدير هو، ونصباً بتقدير: أعني أو أمدح أو أذم أو أرحم (انظر: شرح قطر الندى ٢٨٨).

(٢) المعلوم نعت للصفة لا للتبعية، أي: الصفة المعلوم موصوفها.

(٣) مثال المنعوت المنصوب: رأيت فتاة جميلة، ومثال المنعوت المجرور: مررت برجلٍ طويلٍ.

(٤) في ع: بتقديره.

(٥) نحو: سافر زيدٌ الصادقُ - على الإتياع - أو الصادقُ - على القطع بتقدير أعني -، أو الصادقُ - على القطع بتقدير هو الصادقُ.

(٦) نحو قوله تعالى: ﴿الْمَسْكُونَةُ لِلْوَرِيِّ الْعَالَمِينَ﴾ - على الإتياع -، أو ربِّ العالمين - على القطع بتقدير أمدح -، أو ربِّ العالمين - على القطع بتقدير هو ربِّ.

(٧) كقوله تعالى: ﴿وَأَمْرًا لَهُمْ حَمَالَةَ الْحَطَبِ﴾ - المسد: ٤ - أي: أذمُّ حمالة الحطب.

(٨) في ق وس: أترحم، وقد سقطت في الترحم من ب.

(٩) نحو: مررتُ بالرجلِ المسكينِ - على الإتياع -، أو المسكينِ - على القطع بتقدير أرحم -، أو المسكينِ - على القطع بتقدير هو المسكينِ -.

(١٠) في ب: بها.

(١١) نحو: مررتُ برجلٍ شاعرٍ أو شاعراً أو شاعرٌ، فيجوزُ إظهارُ المُقدّرِ عند القطع فتقول: مررتُ برجلٍ هو شاعرٌ أو أخصُّ شاعراً.

وفي قوله رفعاً إلى آخره إشارة إلى حقيقة القطع. قال الشاطبي: (١) وجملته الصفة المقطوعة مع عاملها لا محل لها من الإعراب؛ إذ القطع مقتضى للاستئناف (٢).

فائدة: [أقسام الأسماء من حيث النعتية]

اعلم أن الأسماء في نعتها (٣) والنعت بها على أربعة أقسام:

١. قسم "لا يُنعت ولا يُنعت به؛ كاسم الفعل والمضمر - ولو لغائب" -؛ لأنه لما شابه الحرف من جهة افتقاره إلى ما يفسره لم يُنعت، ولكونه ليس بمشتق ولا في حكمه لم يُنعت به. وما أحسن قول القائل (٤):
- أضمرت في القلب هوى شادين (٥) مُشتغلٍ بالنحو لا يُنصف (٦)

٤

(١) شرح الشاطبي على الألفية المسمى المقاصد الشافية في حل الخلاصة الكافية، وهي مخطوطة مفقودة عثر على جزء يسير منها، فقام عبدالله الحسيني هلال بتحقيقه وهو مبحث الحال فقط. وهو مطبوع في مطبعة الحسين في القاهرة عام ١٩٩٠م.

(٢) في باقي النسخ: يقتضي الاستئناف.

(٣) في ق: نفسها.

(٤) سقطت قسم من ب.

(٥) خلافاً للكسائي، حيث جوز نعت ضمير الغائب إذا كان لمدح أو ذم أو ترحم محتجاً بقوله تعالى ﴿قُلْ إِنَّ رَبِّي يَبْفِئُ بِالْحَقِّ عِلْمَ الْقُيُوبِ﴾ - سبأ: ٤٨ - وقولهم: اللهم صل عليه الرؤوف الرحيم، وقولهم: مررت به المسكين وقد خرج الجمهور هذه على البدلية. (انظر: المساعد على تسهيل الفوائد ٤١٩/٢، وشرح الأشموني ٧٣/٣، وجمع الهوامع ١٢١/٣).

(٦) في ب ود وس: ولأنه.

(٧) البيتان من السريع للعالم نجم الدين القحقازي (-٧٤٥هـ) في كل من بغية الوعاة ١٦٦/٢، وفوات الوفيات ٢٥/٣، ومعاهد التنصيص على شواهد التلخيص ١٥٠/٤.

(٨) في الأصل شاذن، والمثبت من ب.

(٩) في ب: يقرأ في النحو ولا يتصف.

(١٠) في ق وع وس: يوصف.

وصفت ما أضمرت يوماً له قال لي: المضمّر لا يوصف

٢. وقسم يُنعت ولا يُنعت به؛ [وهو] (١) كالعلم، وإنما نُعت لإزالة الاشتراك، ولم يُنعت به لهما مر (٢).

٣. وقسم يُنعت ويُنعت به؛ وهو اسم الإشارة (٣)، ونعته مصحوب أل.

٤. وقسم يُنعت به ولا يُنعت؛ وهو أي، كمررت برجلٍ أي رجلٍ (٤).

[٢/ التوكيد]

والثاني من التوابع التوكيد؛ أي: المؤكّد بكسر الكاف من إطلاق المصدر مُراداً به اسم الفاعل، ويُقال فيه التأكيد، والأول أفصح (٥).

وعرفه ابن مالك (٦) بأنه تابع يُقصد به كون المتبوع ٩٢ ب / على ظاهره.

(١) زيادة من ق.

(٢) أي: لكونه ليس بمشتق ولا في حكمه فلم يُنعت به.

(٣) خلافاً للكوفيين والزجاج والسهلي؛ لأنه جامد والغالب فيما يتبعه الجمود أيضاً، أما الجمهور فعلى جواز مجيء اسم الإشارة نعتاً أو منعوته، واستشهدوا بقوله تعالى ﴿قُلْ فَعَلَهُ كَبِيرُهُمْ هَذَا﴾ - الأنبياء: ٦٣ - وقوله ﴿أَرَأَيْتَ بَيْنَكَ هَذَا الَّذِي كَرَّمْتَ عَلَيَّ﴾ - الإسراء: ٦٢ -.

(٤) (انظر: نتائج الفكر ص ٢١٤، وشرح التسهيل ١٨١/٣، وارتشاف الضرب ١٩٣٣/٤، وجمع الهوامع ١٢١/٣).

(٥) ولا يجوز: مررت بأي رجلٍ.

(٦) قال ابن هشام في قطر الندى: «والتوكيد، وهو إما لفظي، نحو: أخاك أخاك إن من لا أخ له، ونحو: أتاك أتاك اللاحقون احبسي احبسي، ونحو: لا لا أبوح بحب بئنة إنها». (انظر: شرح قطر الندى ص ٢٨٩).

(٦) قال ابن منظور: أئد العهد والعقد: لغة في وكّده، وقيل هو بدل، والتأكيد لغة في التوكيد، وقد أئدت الشيء وكّدت. وكّدت العقد والعهد: أوثقه، والهمز فيه لغة. يُقال: أوكّدت وأكّدت وأكّدت إيكاداً، وبألواو أفصح. والهمز في العقد أجود، ونقول: إذا عقدت فأكّدت، وإذا حلفت فوكّدت. (انظر: لسان العرب - وكد، أكّد).

(٧) انظر: شرح الكافية الشافية ٥٢٣/١، وفيه يُعترض بدلاً من يُقصد والمعنى بمجمله واحد.

## [أقسام التوكيد]

وهو قسمان:

١ / لأنه "إما لفظي؛ وهو إعادة اللفظ الأول أو موافقه"، ويجري في جميع الألفاظ:

أ . فيكون في الاسم؛ نحو قوله:

٢١٠ - أَخَاكَ أَخَاكَ إِنَّ مَنْ لَا أَخَالَه كَسَاعٍ إِلَى الْهَيْجَا بغير سلاح<sup>(١)</sup>

ومنه توكيد الضمير المتصل بالمنفصل<sup>(٢)</sup>.

ب . وفي "الفعل وحده، وفيه مع" فاعليه، وقد اجتماعا في نحو قوله:

٢١١ - فَأَيْنَ إِلَى أَيْنَ السَّجَاةُ بِيغْلَتِي أَتَاكَ أَتَاكَ الْلاحِقُونَ أَحْبَسِ أَحْبَسِ<sup>(٣)</sup>

ج . وفي الحرف نحو قوله:

٢١٢ - لَا لَا أَبُوحَ بِحَبِّ بَشْتِهِ إِنَّمَا أَخَذْتُ عَلَيَّ مَوَائِقًا وَعُهُودًا<sup>(٤)</sup>

(١) سقطت لأنه من ق.

(٢) في ق: مرادفه.

(٣) البيت من الطويل لمسكين الدارمي في ديوانه ص ٢٩، وشرح أبيات سيبويه ١/١٢٧، والأغاني ٢٠/١٧١، وخزانة الأدب ٣/٦٥، وبلا نسبة في الكتاب ١/٢٥٦.

والشاهد فيه: (أخاك أخاك) حيث جاءت (أخاك) الثانية توكيداً لفظياً لـ (أخاك) الأولى.

(٤) نحو: قمْتُ أنا، وأكرمْتَنِي أنا، ومررتُ بك أنت، وأكرمته هو.

(٥) في ق: ويجري في.

(٦) في ع: ويرفع.

(٧) البيت من الطويل بلا نسبة في أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ٢/١٩٤، وخزانة الأدب ٥/١٥٨، والمقاصد النحوية ٣/٩، والدرر اللوامع ٥/٣٢٣.

والشاهد فيه: قوله (أتاك أتاك) وقوله (أحبس أحبس)، ففي العبارة الأولى فعلٌ أكَّدَ دون فاعله، وفي العبارة

الثانية فعلٌ أكَّدَ مع فاعله المستتر.

(٨) البيت من الكامل لجميل بثينة في ديوانه ص ٥٨، وشرح التصريح على التوضيح ٢/١٢٩، وخزانة الأدب

٥/١٥٩، والدرر اللوامع ٦/٤٧.

والشاهد فيه: (لا لا) حيث أكَّدَ حرف الجواب (لا) توكيداً لفظياً بإعادة الحرف نفسه دون فاصل لأن الحرف جوابي.

ومنه قوله:

٢١٣ - أَجَلٌ جَيْرٍ إِنْ كَانَتْ أُبَيِّحَتْ دَعَائِرُهُ<sup>(١)</sup>

[شرط توكيد الحرف غير الجوابي]

ويُشترط في الحرف غير الجوابي أن لا يُعاد إلا مع ما اتصل به؛ كعجبتُ منك منك،

وإن زيدا إن زيدا أو إنه قائم، وما ورد بخلاف ذلك فشاذ<sup>(٢)</sup>. ولك أن تقول: من أين لهم أن

التأكيد في مثل هذا للحرف وحده؟ ولم لا يجوز أن يكون لمجموع الحرف وما اتصل به؟.

د . وإذا<sup>(٣)</sup> كان المؤكَّد جملةً فالأكثر منه<sup>(٤)</sup> اقترائها بالعاطف، حيث لا لبس، وقيدته في

الارتشاف والجامع<sup>(٥)</sup> بثم خاصة؛ نحو: ﴿أَوَلَا لَكَ فَاؤُلَ﴾ الآية<sup>(٦)</sup>؛ فإن حصل لبس<sup>(٧)</sup> وجب

(١) عجز بيت من الطويل لمُضَرَّس بن ربعي في ديوانه ص ٧٦، وخزانة الأدب ١٠/١٠٣، وشرح شواهد المغني ١/٣٦٢، وصدره: وَقُلْنَ: على الفردوس أولُ مُشْرِبٍ.

اللغة: الفردوس روضة باليامة، والدعائر جمع دعثور، وهو الحوض المثلث، والهاء في دعائره تعود على الفردوس، والنون في قلن تعود على النساء المرتحلات مع الشاعر يطلبين الاستراحة.

والشاهد فيه: (أَجَلٌ جَيْرٍ) حيث أكَّدَ حرف الجواب الأول أجل بحرف الجواب المرادف له جَيْرٍ

(٢) خلافاً للزحشري في تجويز ذلك اختياراً، ومنه البيتان:

إِنَّ الْكَرِيمَ يَحْلُمُ مَا لَمْ يَرَيْنَ مِنْ أَجَارَةٍ قَدْ ضَيَا

فَلَا وَاللهَ لَا يُلْغِي لِمَا بِي وَلَا لِيْلِمَا بِهِمْ أَبَدًا دَوَاءُ

حيث جاء في البيت الأول بـ (إن) مؤكدة بمثلها دون فاصل، وفي البيت الثاني جاء باللام (ل) مؤكدة بمثلها

(لما) دون فاصل، وهو شاذ عند الجمهور، وقياسي عند الزحشري. (انظر: شرح المفصل ٣/٤١، وأوضح

المسالك إلى ألفية ابن مالك ٣/٣٤٠-٣٤٥، وجمع الهوامع ٣/١٤٦).

(٣) في ب: وإن.

(٤) سقطت منه من ق وب ود وس.

(٥) انظر: ارتشاف الضرب ٤/١٩٥٩، والجامع الصغير في النحو ص ١٨٩. وقد استدَلَّ أبو حيان على ذلك

بقوله تعالى: ﴿وَمَا أَدْرَاكَ مَا يَوْمَ الدِّينِ﴾ ثمَّ مَا أَدْرَاكَ مَا يَوْمَ الدِّينِ ﴿١٧﴾ (الانفطار: ١٧-١٨).

(٦) سورة القيامة الآية ٣٤، وجاء بعدها ﴿ثُمَّ أَوَلَى لَكَ فَاؤُلَ﴾.

(٧) سقطت لبس من ق وع وب وس.

تركه؛ كضربت زيداً ضربت زيداً<sup>(١)</sup> إذ لو جيء به لتوهم تكرار الضرب منك، والفرض أنه لم يقع منك إلا مرة واحدة.

[ما ليس من التوكيد اللفظي]<sup>(٢)</sup>

وليس منه ما كرر في قوله تعالى: ﴿دَكَدَكَ﴾<sup>(٣)</sup>؛ لأنه لم يؤت به للتأكيد، إذ مؤداه غير مؤدَى الأول، وإنما هو منصوب على الحال، والمعنى: مكرراً<sup>(٤)</sup> عليها الدك، كعلمته الحساب باباً باباً، وهو ظاهر<sup>(٥)</sup> قول الزمخشري<sup>(٦)</sup>.

وفي قوله: ﴿صَفَا صَفَا﴾<sup>(٧)</sup>؛ لهما مر، بل هو<sup>(٨)</sup> على الحال أيضاً؛ أي: مُصطفين أو ذوي صفوف كثيرة، وقيل: إن المكرر فيها ذكر توكيد؛ وعليه كثير من النحاة، وجرى عليه في الشذور في دكا دكا<sup>(٩)</sup>.

والمختار / ٩٣ أ / في نحو<sup>(١٠)</sup>: علمته الحساب باباً باباً أن المكرر وما قبله منصوبان بالعامِلِ المُتَقَدِّمِ<sup>(١١)</sup>؛ لأن مجموعهما<sup>(١٢)</sup> هو الحال، ونظيره في الخبر: هذا حلو حامض.

(١) سقطت زيداً من ق.

(٢) قال ابن هشام في قطر الندى: وليس منه ﴿دَكَدَكَ﴾ و﴿صَفَا صَفَا﴾. (انظر: شرح قطر الندى ص ٢٨٩).

(٣) سورة الفجر، من الآية ٢١. والآية بتمامها ﴿كَلَّا إِذَا دُكِّيَ أَتَرَضُّ دَكَدَكَ﴾.

(٤) في ق: تكرر.

(٥) سقطت ظاهر من ب ود.

(٦) قال الزمخشري: ﴿دَكَدَكَ﴾ دكا بعد دك، كقوله: حسبته باباً باباً، أي: كرر عليها الدك حتى عادت هباءً منبثاً.

(انظر: الكشف ٧٥٤ / ٤).

(٧) سورة الفجر، من الآية ٢٢. والآية بتمامها ﴿وَجَاءَ رَبُّكَ وَالْمَلَكُ صَفَا صَفَا﴾.

(٨) سقطت هو من ع.

(٩) في ق ود: أي.

(١٠) انظر: شرح شذور الذهب ص ٥٥٤.

(١١) سقطت نحو من ق.

(١٢) في ق: المقدم.

(١٣) في ق: مجموعها.

٢ / أو معنوي؛ قسيم قوله لفظي، وهو قسمان:

- ما يقرر أمر المتبوع في النسبة؛ بأن يرفع توهم الإسناد إلى غيره<sup>(١)</sup>.
- وما يقرر أمره في الشمول بأن يرفع توهم إرادة الخصوص بها<sup>(٢)</sup> ظاهرة العموم<sup>(٣)</sup>.

[قسما التوكيد المعنوي]<sup>(٤)</sup>

أ / فالأول يكون بالنفس والعين؛ كجاء زيد نفسه أو عينه، فلو اقتصرت على المؤكد - بفتح الكاف -؛ لاحتمل<sup>(٥)</sup> أن يكون<sup>(٦)</sup> الجائي خبره أو متاعه بارتكاب المجاز<sup>(٧)</sup>، فيذكر المؤكد ارتفع ذلك الاحتمال عما<sup>(٨)</sup> ظاهرة الحقيقة.

[أحكام العين والنفس المجتمعين كمؤكدين]

١ / وتكون العين مؤخرة<sup>(٩)</sup> عنها؛ أي: عن النفس وجوباً، إن اجتمعا في اللفظ؛ كجاء زيد نفسه عينه؛ لأن النفس عبارة عن جملة الشيء، والعين مستعاره في التعبير عن الجملة.

(١) كما في قولك: جاء الخليفة، فيحتمل أن الذي جاء رسوله أو كتابه أو جنده لا الخليفة نفسه.

(٢) في ق: بما.

(٣) كما في قولك: جاء القوم، فيحتمل أن الذي جاء بعضهم أو شطرهم، لا القوم جميعهم.

(٤) قال ابن هشام في قطر الندى: أو معنوي، وهو بالنفس والعين مؤخرة عنها، إن اجتمعا، وتجمعان على أفعل مع غير المفرد. وبكل لغير مثنى إن تجزأ بنفسه أو بعامله. وبكلا وكلتاه إن صح وقوع المفرد موقعه واتحد معنى المسند، ويضفن لضمير المؤكد، وبأجمع وجمعاء وجمعها غير مضافة. (انظر: شرح قطر الندى ص ٢٩٢).

(٥) في ع: لاحتمال.

(٦) سقطت يكون من ق وب.

(٧) في ع: المجازي.

(٨) في ع: بها.

(٩) في ق وب ود: متأخرة.

٢/ وَيُجْمَعَانِ جَمْعَ قَلَةٍ عَلَى أَفْعَلٍ بِضَمِّ الْعَيْنِ مَعَ غَيْرِ الْمُفْرَدِ مِنْ اثْنَيْنِ أَوْ جَمَاعَةٍ، لَكِنْ ذَلِكَ<sup>(١)</sup> مَعَ الْجَمَاعَةِ وَاجِبٌ، وَمَعَ الْاِثْنَيْنِ رَاجِحٌ<sup>(٢)</sup>، وَيَلِيهِ الْإِفْرَادُ؛ تَقُولُ<sup>(٣)</sup>: جَاءَ الزَّيْدَانِ أَوْ زَيْدٌ وَعَمْرُو أَنفُسُهُمَا أَوْ أَعْيُنُهُمَا، وَجَاءَ الزَّيْدُونَ أَوْ زَيْدٌ وَعَمْرُو وَبَكَرَ أَنفُسُهُمْ أَوْ أَعْيُنُهُمْ، وَجَاءَتِ الْمَهْدَاتُ أَنفُسُهُنَّ أَوْ أَعْيُنُهُنَّ.

٣/ وَيَخْتَصَّانِ بِجَوَازِ جَرِّهِمَا بَيَاءً زَائِدَةً<sup>(٤)</sup>.

٤/ وَلَا يُؤَكَّدُ بِهِمَا غَالِبًا<sup>(٥)</sup> ضَمِيرٌ رَفِيعٌ مُتَّصِلٌ إِلَّا بَعْدَ تَوْكِيدِهِ بِمُنْفَصِلٍ<sup>(٦)</sup> مُطَابِقٍ لِلْمُؤَكَّدِ؛ كَزَيْدٌ جَاءَ هُوَ نَفْسُهُ، وَالزَّيْدَانِ جَاءَ هُمَا أَنفُسُهُمَا.

٥/ وَعُلِمَ بِمَا مَرَّ أَنَّهُ لَا يُؤَكَّدُ بِنَفْسٍ وَعَيُونٍ، وَأَنَّهُ يَجُوزُ عَلَى مَرْجُوحٍ: جَاءَ

الزَّيْدَانِ نَفْسَاهُمَا أَوْ نَفْسُهُمَا<sup>(٧)</sup>، وَإِنَّمَا كَانَ نَحْوُ نَفْسَاهُمَا مَرْجُوحًا<sup>(٨)</sup> - وَإِنْ كَانَ هُوَ الْأَصْلُ - كَرَاهَةً<sup>(٩)</sup> اجْتِمَاعِ شَيْئَيْنِ فِيهَا هُوَ كَالشَّيْءِ الْوَاحِدِ، وَعُدْلٌ إِلَى الْجَمْعِ؛ لِأَنَّ التَّنْيَةَ جَمْعٌ فِي الْمَعْنَى.

(١) فِي ق: ذَلِكَ.

(٢) وَيَجُوزُ إِفْرَادُهَا مَعَ الْمُثْنَى، وَهُوَ مَرْجُوحٌ؛ نَحْوُ: جَاءَ الزَّيْدَانِ نَفْسُهُمَا.

(٣) فِي ع: فَتَقُولُ.

(٤) نَحْوُ: جَاءَ زَيْدٌ بِنَفْسِهِ أَوْ بَعَيْنِهِ، وَجَعَلَ بَعْضَ النَّحَاةِ مِنْهَا قَوْلَهُ تَعَالَى: ﴿يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ﴾ - الْبَقَرَةُ: ٢٢٨ -.

(انظر: هَمْعُ الْهَوَامِعِ ٣/ ١٣٧).

(٥) وَمَنْ الْقَلِيلُ: قَامُوا أَنفُسَهُمْ فَإِنَّهُ جَائِزٌ عِنْدَ الْأَخْفَشِ عَلَى ضَعْفٍ. (انظر: شَرْحُ الْمَفْصَلِ ٣/ ٤٢، وَشَرْحُ

التَّسْهِيلِ ٣/ ١٥٢، وَارْتِشَافُ الضَّرْبِ ٤/ ١٩٤٧).

(٦) أَوْ أَيْ فَاَصْلُ آخَرٍ، فَإِنَّهُ جَائِزٌ بِلَا خِلَافٍ، نَحْوُ: هَلُمَّ لَكُمْ أَنفُسَكُمْ (انظر: الْكِتَابُ ١/ ٢٤٨، وَارْتِشَافُ

الضَّرْبِ ٤/ ١٩٤٧-١٩٤٨، وَهَمْعُ الْهَوَامِعِ ٣/ ١٣٦).

(٧) قَالَ أَبُو حَيَّانٍ: وَقَدْ وَهَمَ ابْنُ النَّاطِمِ تَابِعًا لِأَبِيهِ، فَأَجَازَ أَنْ تَقُولَ فِي تَنْْيَةِ الْمُؤَكَّدِ: قَامَ الزَّيْدَانِ نَفْسَاهُمَا، وَكَذَا

عَيْنَاهُمَا، وَلَمْ يَذْهَبْ إِلَى ذَلِكَ أَحَدٌ مِنَ النَّحْوِيِّينَ (انظر: ارْتِشَافُ الضَّرْبِ ٤/ ١٩٤٧).

(٨) فِي ق: مَرْجُوحَانِ.

(٩) سَقَطَتِ كَرَاهَةُ مَنْ ع.

ب/ وَالْقِسْمُ الثَّانِي يَكُونُ بِكُلِّ وَكَذَا بِجَمِيعٍ وَعَامَّةٍ، وَأَسْقَطَهَا لِغَرَابَةِ التَّوَكِيدِ بِهِمَا لِغَيْرِ الْمُثْنَى / ٩٣ ب/ مِنْ مُفْرَدٍ أَوْ جَمْعٍ.

[شَرَطُ التَّوَكِيدِ بِكُلِّ وَأَخَوَاتِهَا]

لَكِنْ إِنَّمَا يُؤَكَّدُ بِهِمَا<sup>(١)</sup> إِنْ تَجَزَّأَ الْغَيْرُ؛ أَي: كَانَ<sup>(٢)</sup> ذَا أَجْزَاءٍ يَصْخُ وَوَقُوعُ بَعْضِهَا مَوْقَعُهُ:

▪ إِمَّا بِنَفْسِهِ؛ كَجَاءَ الْقَوْمُ كُلُّهُمْ أَوْ جَمِيعُهُمْ أَوْ عَامَّتُهُمْ.

▪ أَوْ بِعَامِلِهِ؛ كَبَعْتُ الْعَبْدُ كُلَّهُ أَوْ عَامَّتَهُ أَوْ جَمِيعَهُ<sup>(٣)</sup>.

وَلَمَّا كَانَ الْغَرَضُ مِنْ هَذِهِ الْأَلْفَاظِ رَفْعُ تَوْهَمٍ أَنْ يُرَادَ بِالْمُتَّبِعِ الْخَصُوصُ، اشْتَرَطَ فِيهِ مَا ذَكَرَ؛ لِيَمْكُنَ تَوْهَمَ إِرَادَةِ الْبَعْضِ بِالْكُلِّ<sup>(٤)</sup>، فَيَرْفَعُ بِالتَّوَكِيدِ.

[شَرَطُ التَّوَكِيدِ بِكُلَّا وَكِلْتَا]

وَيَكُونُ بِكُلَّا وَكِلْتَا لَه - أَيِ لِلْمُثْنَى - إِنْ:

أ - صَحَّ وَقُوعُ الْمَفْرَدِ مَوْقَعَهُ؛ لِيَمْكُنَ تَوْهَمَ إِرَادَةِ الْبَعْضِ بِالْكُلِّ؛ كَجَاءَ الزَّيْدَانِ كِلَاهُمَا، وَالْمَرْأَتَانِ كِلْتَاهُمَا؛ إِذْ يَصْخُ حُلُولُ الْمُفْرَدِ حُلًّا الْمُؤَكَّدِ بِهِمَا، وَيُحْتَمَلُ أَنَّهُ أُطْلِقَ الْمُثْنَى وَأُرِيدَ بِهِ وَاحِدًا<sup>(٥)</sup>، فَلَا يَقَالُ: اخْتَصَمَ الزَّيْدَانِ كِلَاهُمَا؛ لِعَدَمِ صَحَّةِ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ الْاِخْتِصَامَ لَا يَكُونُ إِلَّا بَيْنَ اثْنَيْنِ، وَيَدُلُّ عَلَى الْمَنْعِ إِجْمَاعُهُمْ عَلَى مَنْعِ جَاءَ زَيْدٌ كُلُّهُ لِعَدَمِ الْفَائِدَةِ.

(١) فِي ق وَب وَد: وَلَكِنْ إِنَّمَا يُؤَكَّدُ بِهِمَا.

(٢) فِي ق: إِنْ كَانَ.

(٣) فِي ق: أَوْ جَمِيعُهُ أَوْ عَامَتُهُ.

(٤) سَقَطَتِ بِالْكُلِّ مَنْ ق.

(٥) فِي ق وَد: وَأُرَادَ بِهِ وَاحِدًا.

هذا ما ذهب إليه جمع<sup>(١)</sup>، والمنقول عن الجمهور الجواز<sup>(٢)</sup>، وعليه ابن مالك<sup>(٣)</sup>؛ محتجّين بأن التوكيد قد يأتي للتقوية لا لرفع الاحتمال.

ب - واتَّخَذَ معنى المُسْنَدِ إلى المؤكِّد؛ فلا يُقال: مات زيدٌ وعاش بكرٌ<sup>(٤)</sup> كلاهما لاختلاف المُسْنَدِ.

وكما يؤكِّد بكلّ الجمع وبكلا المُثنى، يؤكِّد بهما ما في معنى ذلك؛ كجاء زيدٌ وعمرٌ وبكرٌ كلُّهم، وجاء زيدٌ وخالدٌ كلاهما.

### [شرط المطابقة في ألفاظ التوكيد المعنوي]

وجميع هذه<sup>(٥)</sup> الألفاظ المتقدمة يُضْفَنَ وجوباً لضمير مُطابِقٍ للمؤكِّد<sup>(٦)</sup> إفراداً وتثنيةً وجمعاً وتذكيراً وتأنثياً؛ ليرتبطَ به، وليدلَّ على مَنْ هو له كما مثلنا، وأما نحو قوله:

يا أشبه الناس كلَّ الناس بالقمر<sup>(٧)</sup> ..... ٢١٤ -

(١) منهم: الفراء وهشام والفارسي والأخفش في رواية عنه وصححه أبو حيان قانلاً: والصحيح المنع، لا يحفظ عن عربي شيء من تلك الصور. (انظر: ارتشاف الضرب ٤/١٩٤٨، والمساعد على تسهيل الفوائد ٢/٣٨٦، وشرح الأشموني ٣/٧٥، وشرح التصريح على التوضيح ٢/١٢٣).

(٢) انظر: المقتضب ٣/٢٤٢-٢٤٣، وارتشاف الضرب ٤/١٩٤٨، وجمع الهوامع ٣/١٣٧.

(٣) انظر: شرح التسهيل ٣/١٥٢-١٥٣.

(٤) في ب ود: عمرو.

(٥) سقطت هذه من ق و ع وب.

(٦) في باقي النسخ: يطابق المؤكِّد.

(٧) عجز بيت من البسيط لعمر بن أبي ربيعة في ديوانه ص ١٤٥، وشرح عمدة الحفاظ ص ٥٥٧، وشرح شواهد المغني ٢/٥١٨، وخزانة الأدب ٩/٣٥، وصدرة: كم قد ذكرتك لو أجزى بذكركم.

والشاهد فيه: قوله (كلُّ الناس) حيث جاء التوكيد المعنوي بـ (كل) دون أن يضاف لضمير المؤكِّد بل إلى الاسم الظاهر (الناس)، وهذا جائز عن ابن مالك، وردّه أبو حيان بأن (كل) هنا نعت لا توكيد. (انظر: شرح التسهيل ٣/١٥٤-١٥٥، وارتشاف الضرب ٤/١٩٥٦، وجمع الهوامع ٣/١٣٩).

فكل فيه نعت؛ أي: الكاملين في الحُسْن، كما في: مررت بالرجلِ كلِّ الرجلِ<sup>(١)</sup>.  
[أحكام التوكيد بأجمع ومشتقاتها]

١. ويكون بأجمع للمفرد المذكر، وجمعا للمؤنث، وجمعها؛ فجمع أجمع أجمعون، وجمع جمعاء مُجْع.

٢. ولا يؤكِّد<sup>(٢)</sup> بهذه<sup>(٣)</sup> الألفاظ في الأكثر<sup>(٤)</sup> إلا بعد كل؛ فلهذا / ٩٤ أ / كانت غير مضافة لضمير المؤكِّد؛ كجاء الجيش كله أجمع، والقبيلة كلها جمعاء، والقوم كلُّهم أجمعون، والنساء كلُّهن مُجْع.

٣. والظاهر أن التوكيد بها بعد كل توكيد بالمرادف، وزعم بعضهم<sup>(٥)</sup> أن كلاً ترفع<sup>(٦)</sup> احتمال التخصيص، وأجمع ترفع<sup>(٧)</sup> احتمال التفرُّق؛ وهو مردود بقوله تعالى: ﴿لَاغَوَيْنَهُم أَجْمَعِينَ﴾<sup>(٨)</sup>؛ إذ الإغواء لا يختص بوقت واحد، فلا دلالة لأجمع<sup>(٩)</sup> على اتِّحاد الوقت.

٤. وفهم من كلامه أن أجمع وجمعاء لا يُثنَّيان<sup>(١٠)</sup>، وأن ما عداهما<sup>(١١)</sup> من ألفاظ التوكيد

(١) في ع: مررت بالرجال كل الرجال.

(٢) في ق: يكون.

(٣) في ع: بين.

(٤) ومن غير الأكثر قوله تعالى ﴿لَاغَوَيْنَهُم أَجْمَعِينَ﴾ - سورة ص: ٨٢ - وقوله تعالى: ﴿وَإِنْ جَهَنَّمُ لَمَوْعِدُهُمْ أَجْمَعِينَ﴾ - الحجر: ٤٣ -

(٥) كالقراء والمبرد. (انظر: شرح التسهيل ٣/١٦٢، وارتشاف الضرب ٤/١٩٥٦، وشرح الأشموني ٣/٧٧).

(٦) في ق: يرفع.

(٧) في ق: يرفع.

(٨) سورة ص، من الآية ٨٢. وهي بتمامها ﴿قَالَ فَعَزَّزْتُكَ لِأَغْوَيْنَهُم أَجْمَعِينَ﴾.

(٩) في ع: في أجمع.

(١٠) خلافاً للكوفيين والأخفش والبغداديين، إذ أجازوا تثنيتهما، فقالوا: جاء الزيدان أجمعان، والهندان جمعاوان (انظر: شرح التسهيل ٣/١٥٥، وشرح الكافية الشافية ١/٥٢٧، وارتشاف الضرب ٤/١٩٥١).

(١١) في ع: عداها.

معرفة، وأما أجمع فصرّح في الشرح<sup>(١)</sup> بأنه معرفة بنية الإضافة<sup>(٢)</sup>، ومثله جمعاء.

٥. تنمّة: أكدوا بعد أجمع بأكتع فأبصع فأبتع، وبعد جمعاء بكتعاء فبصعاء فببتعاء،  
وشدّ<sup>(٣)</sup> مجيء ذلك على خلاف هذا، وتسمى توابع أجمع؛ تقول: جاء القوم كلُّهم أجمعون  
أكتعون أبصعون أبتعون.

[أحكام متفرقة في التوكيد<sup>(٤)</sup>]

١/ ولا يجوز في ألفاظ التوكيد القطع إلى الرفع، ولا إلى النصب، ولا عطف بعضها  
على بعض، ولا إبتاعها لنكرة<sup>(٥)</sup> بخلاف النعت كما قال، وبخلاف النعت المتعددة  
لواحد؛ نحو: جاء زيد الفقيه الكاتب الشاعر، يجوز أن تتعاطف لاختلاف معانيها؛ كقوله  
تعالى: ﴿سَيَجْعَلُ اللَّهُ لَكُمْ آيَاتٍ﴾ الآية<sup>(٦)</sup>، ولا يجوز أن تتعاطف<sup>(٧)</sup> المؤكّدات، بل تُورَدُ مُتَبَاعَةً  
دون فصل - كما تقدّم - لا تُحدِثُ معناها؛ فنزلت منزلة الشيء الواحد.

وإذا نُعتَ بمفرد وظرف وجملة، قال في الجامع<sup>(٨)</sup>: فالأرجح أن يُبدَأَ بالمفرد فالظرف  
فالجملة.

٢/ والمؤكّدات لا يجوز أن يتبعن نكرة مطلقاً عند البصريين؛ لِمَا تقدّم من أنّها  
معارف بالإضافة، ونذر قوله:

٢١٥- لكنّه شاقّة أن<sup>(٩)</sup> قيل: ذارِجِب ياليت عدّة حولٍ كلّهِ رَجِب<sup>(١٠)</sup>

وأجاز بعض الكوفيين ذلك مطلقاً، وبعضهم إن أفادت النكرة، وصحّحه في  
الأوضح<sup>(١١)</sup>، وقال ابن مالك<sup>(١٢)</sup>: هو أولى بالصواب لصحّة ٩٤ ب / السماع  
بذلك، ولأنّ من قال: (صمّتُ شهراً) قد يريدُ جميعه، وقد يريدُ أكثره، ففي قوله  
احتمالُ يرفعه التوكيد. واستند في<sup>(١٣)</sup> السماع إلى شواهد من كلام العرب أوردّها<sup>(١٤)</sup>،

(١) انظر: الجامع الصغير في النحو ص ١٨٥.

(٢) البيت من السيط لعبدالله بن مسلم بن جنوب الهذلي في مجالس ثعلب ٢/ ٤٠٧، وبلا نسبة في أسرار العربية  
ص ١٥٤، وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ٣/ ٣٣٢، والمقاصد النحوية ٤/ ٩٦، وخزانة الأدب ٥/ ١٧٠.

اللغة: شاقه: أعجبه، والحول: العام.

والشاهد فيه: قوله (حول كلّه) حيث أكد النكرة المفيدة المحددة (حول) بلفظة (كلّه)، وهو سائغ عند ابن  
مالك والكوفيين لأنّ النكرة فيه مخصوصة.

(٣) في الأصل إذ، والمثبت من ق و ع وب ود.

(٤) انظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ٣/ ٣٣٢.

(٥) انظر: شرح الكافية الشافية ١/ ٥٢٦.

(٦) في ق: واستدل إلى.

(٧) كقول الراجز:

قد صرّيت البكرة يوماً أجمعاً

وكقول الآخر:

ياليتني كنت صبياً مُرضعاً تحملني الذلفاء حولاً أكتعا.

(انظر: شرح المفصل ٣/ ٤٤-٤٥، وشرح الكافية الشافية ١/ ٥٢٦).

(١) انظر: شرح قطر الندى ص ٢٩٤.

(٢) اتفق النحاة على أنّ ألفاظ التوكيد معارف، فأما ما أضيف إلى الضمير فظاهر، وأما (أجمع) وتابعه، ففي تعريفه  
قولان: أحدهما أنه بنية الإضافة، وبه قال سيبويه والسهيلي، والثاني: أنه بالعلمية علّق على معنى الإحاطة لما  
يتبعه. (انظر: الكتاب ٣/ ٢٢٤، ونتائج الفكر ص ٢٨٦، وارتشاف الضرب ٤/ ١٩٥١).

(٣) نحو قول الشاعر: (تحملني الذلفاء حولاً أكتعا) - أي كاملاً -، ومجيء (أكتع) توكيداً قبل (أجمع) شاذّ عند  
الجمهور خلافاً للكوفيين وابن كيسان وابن مالك، فقد أجازوه مستدلين بالبيت السابق وبآيات أخرى.

(انظر: شرح التسهيل ٣/ ١٥٦-١٥٧، وجمع الهوامع ٣/ ١٤٠).

(٤) قال ابن هشام في قطر الندى: «وهي بخلاف النعت: لا يجوز أن تتعاطف المؤكّدات، ولا أن يتبعن نكرة،  
ونذر: ياليت عدّة حول كلّه رَجِب». (انظر: شرح قطر الندى ص ٢٩٥).

(٥) خلافاً لبعض الكوفيين والأحفش الذين أجازوا توكيد النكرة مطلقاً، وخلافاً لابن مالك وآخرين الذين  
أجازوا توكيد النكرة إذا أفادت، نحو: صمّتُ شهراً كلّه، ومثال ما لم يفد: اعتكفت وقتاً كلّه. (انظر: شرح

التسهيل ٣/ ١٥٨-١٥٩).

(٦) سورة الأعلى، الآية ١.

(٧) في ق: يتعاطف.



ومن الوارد قول عائشة<sup>(١)</sup> - رضي الله تعالى عنها -: «ما رأيت رسول الله ﷺ صام شهراً كله إلا رمضان». وتحصل الفائدة بأن تكون النكرة محدودة، والتوكيد من الفاظ الإحاطة كما في البيت، ومن أنشد شهراً مكان حول فقد حَرَفَهُ، قاله في الأوضح<sup>(٢)</sup>.

### [٣/ عطف البيان]<sup>(٣)</sup>

والثالث منها عطف البيان؛ أي: معطوف البيان؛ سُمِّيَ بذلك لأنه تكرر لزيادة بيان، فكانت رَدَدَتُهُ على نفسه، ولم يحتج إلى حرف؛ لأنه عَيْنُ الْأَوَّلِ.

### [ضابطه]

وهو تابع موضح لمتبوعه إن كان معرفة، أو مخصص له إن كان نكرة كالنعت؛ لكنه مخالف له في أنه جامد غير مؤول بمشتق.

وقد تقدم معنى التوضيح والتخصيص، وخرج بقوله موضح أو مخصص بقيته التوابع غير النعت، وبها بعده النعت.

(١) الحديث برواية عبد الله بن شقيق قال: قُلْتُ لِعَائِشَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا -: أَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَصُومُ شَهْرًا كُلَّهُ؟ قَالَتْ: مَا عَلِمْتُهُ صَامَ شَهْرًا كُلَّهُ إِلَّا رَمَضَانَ، وَلَا أَفْطَرَهُ كُلَّهُ حَتَّى يَصُومَ مِنْهُ حَتَّى مَضَى لَيْسِيلُهُ. (انظر: صحيح مسلم ٨١٠/٢ برقم ١١٥٦، و مسند أحمد ١٧١/٦ برقم ٢٥٤٢٤، والسنن الكبرى ٨٤/٢ برقم ٢٤٩٤).

(٢) سقطت تعالى من ع وب ود.

(٣) انظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ٣/٣٣٥.

(٤) قال ابن هشام في قطر الندى: وعطف البيان، وهو: تابع، موضح أو مخصص، جامد، غير مؤول (انظر: شرح قطر الندى ص ٢٩٧).

(٥) في ق: بزيادة.

### [حكمه]<sup>(١)</sup>

فيوافق<sup>(٢)</sup> متبوعه في أربعة من عشرة أشياء تقدمت في النعت<sup>(٣)</sup>؛ ك:

٢١٦ - أقسم بالله أبو حفص عمر<sup>(٤)</sup>

فعمر عطف بيان لأبي حفص ذكر لإيضاحه، وقد تبعه في الرفع والإفراد والتذكير والتعريف. وهذا خاتم حديد؛ فحديد عطف بيان لخاتم ذكر لتخصيصه، وقد تبعه في الثلاثة الأول والتنكير.

### [الخلاف في مجيئه من النكرة]

وأفهم كلامه أن عطف البيان لا يخالف متبوعه تعريفاً وتنكيراً، وأنه [قد] يكون في النكرات، ومنع بعضهم<sup>(٥)</sup> ذلك، وخصه<sup>(٦)</sup> بالمعارف، وأوجب البدلية فيما

(١) قال ابن هشام في قطر الندى: فيوافق متبوعه، كأقسم بالله أبو حفص عمر، وهذا خاتم حديد. (انظر: شرح قطر الندى ص ٢٩٨).

(٢) في ق: يوافق.

(٣) انظر: ص ٣٧٠ و ٣٧١ من هذا الكتاب.

(٤) البيت من الرجز المشطور لرؤية في شرح المفصل ٧١/٣ وليس في ديوانه، ولأعرابي في لسان العرب - نقب/ فجر، وشرح التصريح على التوضيح ١/١٢١، وخزانة الأدب ٥/١٥٤. وبعده:

مَا مَسَّهَا مِنْ نَقَبٍ وَلَا دَبَرٍ فَاعْفِرْ لَهُ اللَّهُمَّ إِنْ كَانَ فَجَرُ

اللغة: الحفص: اسم من أساء الأسد، أو ترخيم لحفصة بنت الفاروق رضي الله عنه، ونقب: جرح في ظهر البعير أو خفة، وفجر: مال عن الصدق. ونسها: أي ناقته.

الشاهد فيه: قوله (أبو حفص عمر) حيث جاء عطف البيان في المعرفة، فعمر وأبو حفص علما.

(٥) زيادة من ب.

(٦) ذهب الشلوين إلى أن هذا هو مذهب البصريين خلافاً للكوفيين والفارسي وابن جني والزمخشري وابن عصفور، وصححه ابن مالك والسيوطي. (انظر: شرح جبل الزجاجي ١/٣٠٠، وشرح الكافية الشافية ١/٥٣٤، وارتشاف الضرب ٤/١٩٤٣، والمساعد على تسهيل الفوائد ٢/٤٢٣-٤٢٤، وشرح الأشموني ٣/٨٦، وجمع الهوامع ٣/١٣٢).

(٧) في ق: وخصه.

استند إليه المُجيز<sup>(١)</sup>؛ محتجاً بأنَّ البيانَ بيانٌ كاسمِهِ، والنكرةُ مجهولةٌ، والمجهولُ لا يُبينُ المجهولَ.

ودُفِعَ بأنَّ بعضَ النكراتِ قد يكونُ<sup>(٢)</sup> أخصَّ من بعضٍ، والأخصُّ / ٩٥ / يُعَيَّنُ<sup>(٣)</sup> غيرُهُ.

[جوازُ إعرابه بدلاً<sup>(٤)</sup>]

ويعرَّبُ بدلٌ كلٌّ من كلٍّ<sup>(٥)</sup>؛ لِمَا فِيهِ مِنْ تقريرِ معنى الكلامِ وتوكيدهِ؛ لِكُونِهِ عَلَى نِيَّةِ تَكَرُّرِ الْعَامِلِ، وَذَلِكَ مُطَرِّدٌ<sup>(٦)</sup> لَمْ يَمْتَنِعِ الْإِسْتِغْنَاءُ عَنْهُ أَوْ إِحْلَالُهُ مَحَلَّ الْأَوَّلِ.

فإن امتنع ذلك<sup>(٧)</sup> تعيَّنَ كَوْنُهُ عَطْفَ بَيَانٍ؛ كَقَوْلِكَ: هُنْدٌ قَامَ زَيْدٌ أَخُوها؛ فَأَخُوها عَطْفٌ بَيَانٍ عَلَى زَيْدٍ لَا بَدَلٍ؛ لِأَنَّ الْبَدَلَ فِي نِيَّةِ تَكَرُّرِ الْعَامِلِ، فَهَوُا مِنْ جَمَلَةٍ أُخْرَى، فَتَخَلُّو الْجُمْلَةُ الْمُخْتَبَرُ بِهَا<sup>(٨)</sup> عَنْ رَابِطٍ لَهَا بِالْمَبْتَدَأِ<sup>(٩)</sup>؛ كَقَوْلِهِ - أَي: الشاعِرُ<sup>(١٠)</sup> -:

(١) من أدلة المثبتين لمجيء عطف البيان من النكرة قوله تعالى: ﴿أَزْكَنَّهُ طَعَامُ مَسْكِينٍ﴾ - المائدة: ٩٥ - وقوله تعالى: ﴿مِنْ مَاءٍ مَكِيدٍ﴾ - إبراهيم: ١٦ - وقوله تعالى: ﴿مِنْ شَجَرٍ مَبْرُكٍ زَيْتُونٍ﴾ - النور: ٣٥ - حيث اعتبروا (صديد) عطف بيان على (ماء)، و(زيتونة) عطف بيان على (شجرة)، و(طعام) عطف بيان على (كفارة)، أما المانعون فاعتبروا ما سبق بدلاً.

(٢) سقطت قد يكون من ق.

(٣) في ق وب وس: يبين.

(٤) قال ابن هشام في قطر الندى: «ويعرَّبُ بدل كلٍّ من كلٍّ، إن لم يمتنع إحلاله محلَّ الأول كقوله: أنا ابن التارك البكري بشر، وقوله: أيا أخويننا عبد شمس ونوفلا». (انظر: شرح قطر الندى ص ٢٩٨).

(٥) يجوز إعراب عطف البيان بدل كلٍّ من كلٍّ بخلاف العكس، لأنَّ البديل لا يشترط فيه التوافق في التعريف والتذكير والإفراد والتثنية والجمع. (انظر: ارتشاف الضرب ٤/ ١٩٤٤، وفتح الهوامع ٣/ ١٣٣).

(٦) في ق: إذا.

(٧) أي: امتنع الاستغناء عن عطف البيان.

(٨) في ق: عنها.

(٩) في ب: بالابتداء.

(١٠) في ق: كقول الشاعر.

٢١٧- أنا ابنُ التاركِ البكريِّ بِشَرٍ عليه الطيرُ ترقبهُ وقوعاً<sup>(١)</sup>

فبِشَرٍ عطفٌ بيانٍ على البكريِّ لا بدلٌ؛ إذ لا يحلُّ محله؛ لأنَّه يستلزمُ إضافةَ الوصفِ المُفْرَدِ المقرونِ بألٍ إلى الخاليِ عنها، وعنِ الإضافةِ لتاليها، وهو غيرُ جائزٍ كما تقدَّم. وقولِهِ:

٢١٨- أيا أخويننا عبدَ شمسٍ ونوفلاً أُعيدُ كما بالله أن تُحدثا حرباً<sup>(٢)</sup>

فعبدُ شمسٍ ونوفلاً عطفان<sup>(٣)</sup> بيانٍ على أخويننا لا بدلان؛ لأنَّهما لو كانا كذلك لكانا في تقديرِ حرفِ النداءِ، فيلزمُ ضمُّ نوفلٍ؛ لأنَّه مُفْرَدٌ معرفةٌ.

ومِمَّا يَمْتَنِعُ إِحْلَالُهُ مَحَلَّ الْأَوَّلِ نَحْوُ: يَا زَيْدُ الْحَارِثُ<sup>(٤)</sup>، وَيَا أَيُّهَا الرَّجُلُ غِلَامٌ<sup>(٥)</sup> زَيْدٌ<sup>(٦)</sup>، وَخَالِدٌ أَفْضَلُ النَّاسِ الرَّجَالِ وَالنِّسَاءِ<sup>(٧)</sup>.

(١) البيت من الوافر للمرار الأسدي في ديوانه ص ٤٦٥، والكتاب ١/ ١٨٢، وشرح المفصل ٣/ ٧٢، وخزانة الأدب ٤/ ٢٨٤.

والشاهد فيه: (البكريُّ بِشَرٍ) حيث جاء بشر عطف بيان للبكري، ولا يجوز اعتباره بدلاً لأنَّ بشر مجرَّد من أل، ولا يجوز مجيء المضاف التارك مقترناً بأل في حين يجيء المضاف إليه مجزئاً منها.

(٢) البيت من الطويل لطالب بن أبي طالب في شرح التصريح على التوضيح ٢/ ١٣٢، والمقاصد النحوية ٤/ ١١٩، والدرر اللوامع ٦/ ٢٦.

والشاهد فيه: (عبد شمس ونوفلا) فإنه يتعين في عبد شمس العطف البياني ونوفلا عطف النسق، ولا يجوز في عبد شمس أن تعرب بدلاً؛ لأنَّه على نية تكرار العامل، ومن ثَمَّ فَإِنَّ نَوْفَلَ تَبْنَى عَلَى الزَّمِّ، وَالرَّوَايَةُ بِنَصْبِهِ فَلَا بَدَلَ إِذَنْ.

(٣) في ق ود: عطف.

(٤) لأنَّ (الحارث) معرّف بأل، فلا تدخله (يا) النداء إلا بواسطة (أيها).

(٥) سقطت غلام من ع وب وس ود.

(٦) لأنَّ (غلام زيد) مجرد من أل، و(أي) يجب أن يكون وضعها معرّفاً بأل كما هو الحال في (الرجل).

(٧) لأنَّ المفضَّل أحدهما، وعلى اعتبار البديل تصبح الجملة: خالد أفضل الرجال والنساء، ومعلوم أنَّ أفعل التفضيل بعض ما يُضاف إليه، فيلزم كون خالد بعض النساء، وهذا ممتنع.

## [الفرق بين عطف البيان والبذل]

تنبيه: تعين عطف البيان فيما ذكر مبني على أن البدل لا بد أن يكون صالحاً للإحلال محل الأول. قال المصنف في حاشيته<sup>(١)</sup> على التسهيل<sup>(٢)</sup>: «وفيه نظر؛ لأنهم يغتفرون في الثواني ما لا يغتفرون في الأوائل، وقد أجازوا في أنك أنت كون أنت تأكيداً، وكونه بدلاً مع أنه لا يجوز أن أنت».

وقال أبو سعيد علي بن مسعود<sup>(٣)</sup> في كتابه المستوفى<sup>(٤)</sup>: «أولى ما يقال في نعم الرجل زيد أن زيداً بدلاً من الرجل، ولا يلزم أن يجوز نعم زيد ومذهب سيويه<sup>(٥)</sup> أن المبدل منه في حكم الطرح والبدل هو المعتد كذا<sup>(٦)</sup>».

وقال الإمام الرازي<sup>(٧)</sup>: «وهذا الاستثناء مبني على أن المبدل منه ليس / ٩٥ ب / مُهدراً بالكلية؛ لأنه قد يحتاج إليه لغرض آخر؛ كقولك: زيد رأيت غلامه رجلاً صالحاً، فلو أسقطه لم يصح كلامه، وعليه التبعية [وعليه الرضي والسعد التفتازاني]<sup>(٨)</sup>». وقد

(١) في ق وب ود: حواشيه.

(٢) حواشي التسهيل كتاب مفقود لابن هشام.

(٣) هو علي بن مسعود بن محمود بن الحكم الفرخان؛ القاضي كمال الدين أبو سعد: هو صاحب المستوفى في النحو، وكان أبو حيان قد أكثر من النقل عنه، وسماه هكذا ابن مكتوم في تذكرته. (انظر: بغية الرعاة ٢/ ٢٠٦). وكتابه المستوفى مطبوع بتحقيق محمد بدوي المختون، وقد طبع في القاهرة ١٤٠٧ هـ.

(٤) هو كتاب المستوفى في النحو وهو كتاب لم أقف عليه؛ لتعسر الوصول إليه.

(٥) سقطت يلزم أن من ع.

(٦) انظر: الكتاب ٢/ ٣٣١، ووافقه في الرأي المبرد في المفتضب ٤/ ٤٠٠.

(٧) ما بين النجمتين ساقط من ق وع.

(٨) الرازي هو: محمد بن عمر بن الحسن التيمي البكري، أبو عبد الله، فخر الدين الرازي (٦٠٦ هـ): الإمام المفسر. وهو قرشي النسب. أصله من طبرستان، ومولده في الري وإليها نسبته. من تصانيفه مفاتيح الغيب في تفسير القرآن الكريم، والمسائل الخمسون في أصول الكلام، ونهاية الإيجاز في دراية الإعجاز بلاغة، وغيرها. (انظر: الوفيات ١/ ٤٧٤، ومفتاح السعادة ١/ ٤٤٥ - ٤٥١، ولسان الميزان ٤/ ٤٢٦، والبداية والنهاية ١٣/ ٦٦-٦٧، وطبقات الشافعية ٥/ ٣٣).

(٩) زيادة من ق وع ود.

ذكروا فروقاً آخر<sup>(١)</sup> بين البيان والبدل يُطلب<sup>(٢)</sup> من المطولات<sup>(٣)</sup>.

## [٤ / عطف النسق]

والرابع منها عطف النسق - بفتح السين -؛ اسم مصدر<sup>(٤)</sup> بمعنى اسم المفعول، يُقال: نسقت الكلام أنسقه؛ أي عطفْتُ بعضه على بعض، والمصدر بالتسكين<sup>(٥)</sup>.

## [ضابطه]

وهو تابع يتوسط بينه وبين متبوعه في الإتيان أحد حروف العطف الآتية.

(١) في الأصل فرقاً آخر، والمثبت من ق.

(٢) في ق: تطلب.

(٣) أورد ابن هشام في مغني اللبيب ثمانية أوجه في الفرق بين عطف البيان والبدل، ملخصها:

١- أن العطف لا يكون مضمراً ولا تابعاً لمضمراً، بخلاف البدل فيكون تابعاً للمضممر باتفاق؛ نحو: قوله تعالى: ﴿وَرَبُّهُ مَاقُولٌ﴾ - مريم: ٨٠ - كما يكون مضمراً تابعاً لمضمراً أو لظاهر، نحو: رأيته إياه، ورأيت زيدا إياه.

٢- أن عطف البيان يوافق متبوعه في التعريف والتكثير، بخلاف البدل نحو قوله تعالى: ﴿إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾ صِرَاطُ اللَّهِ - السورى: ٥٢-٥٣ -، ونحو قوله تعالى: ﴿لَتَسْفُكُنَّ النَّاصِيَةَ﴾ نَاصِيَةُ كَذِبٍ - العلق: ١٥-١٦.

٣- أن العطف لا يكون جملة بخلاف البدل، نحو قوله تعالى: ﴿وَأَسْرُوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا هَلْ هَذَا إِلَّا بَشَرٌ مِمَّنْ لَكُمْ﴾ الأنبياء: ٣.

٤- أنه لا يكون تابعاً لجملة، بخلاف البدل، نحو قوله تعالى: ﴿أَمَذْكُرَ بِمَا تَعْمَلُونَ﴾ أَمَذْكُرَ يَأْتَمِرُ وَيَتَّبِعُ الشعراء: ١٣٢-١٣٣.

٥- أنه لا يكون فعلاً تابعاً لفعل، بخلاف البدل كقوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَامًا﴾ يَضَعَفُ لَهُ الْعَذَابُ الفرقان: ٦٨-٦٩.

٦- أنه لا يكون بلفظ الأول، بخلاف البدل فيأتي بلفظ الأول بشرط أن يكون مع الثاني زيادة بيان كقراءة يعقوب ﴿وَرَبِّ كُلِّ أُمَّةٍ جَائِيَةٌ كُلُّ أُمَّةٍ تُدْعَى إِلَى كِتَابِهَا﴾ - الجاثية: ٢٨ -.

٧- أنه ليس في نية إحلاله محل الأول، بخلاف البدل لهذا امتنع البدل وتعين البيان في نحو: يا زيد الحارث.

٨- أنه ليس في التقدير من جملة أخرى، بخلاف البدل، ولهذا امتنع البدل وتعين البيان في نحو قولك: هند قام عمرو وأخوها. (انظر: مغني اللبيب ص ٥٩٣-٥٩٧).

(٤) قال ابن هشام في قطر الندى: وعطف النسق. (انظر: شرح قطر الندى ص ٣٠١).

(٥) والنسق: ما كان على نظام واحد من كل شيء. (انظر: المعجم الوسيط - نسق).

(٦) قال ابن منظور: النسق من كل شيء: ما كان على طريقة نظام واحد... وقد نسقته تنسيقاً، ويُحَفَّفُ... ونسق الشيء ينسقه نسقاً، ونسقه نظمته على السواء، والاسم النسق... والنحويون يسمون حروف العطف حروف النسق؛ لأن الشيء إذا عطف عليه شيئاً بعده جرى مجرى واحداً (انظر: لسان العرب/ نسق).

## [أنواع العطف]

ثمَّ العطفُ:

أ . إمّا على اللفظ؛ وهو الأصل، وشرطه إمكان توجه العامل إلى المعطوف<sup>(١)</sup>.

ب . أو على المحل؛ وله شروط ثلاثة:

• إمكان ظهور ذلك المحل في الفصح<sup>(٢)</sup>.

• وكون الموضع بحق الأصلية<sup>(٣)</sup>.

• ووجود المحرّز<sup>(٤)</sup>؛ أي: الطالب لذلك المحلّ<sup>(٥)</sup>.

ج . أو على التوهم؛ وشرط صحته دخول ذلك العامل المتوهم<sup>(٦)</sup>، وشرط حسنه كثرة

دخوله هناك<sup>(٧)</sup>.

## [أقسام حروف العطف]

وحروف العطف تسعة؛ وهي قسمان:

أ/ ما يقتضي التشريك في اللفظ والمعنى؛ وهو ستة: الواو، والفاء، وثم، وحتى، وأو، وأم.

ب/ وما يقتضي التشريك في اللفظ فقط؛ وهو ثلاثة: بل، ولا، ولكن.

[١/ الواو]<sup>(١)</sup>

والعطف يكون بالواو؛ لمطلق الجمع بين المتعاطفين في الحكم لا بقيد ترتيب<sup>(٢)</sup> ولا معية؛ فتعطف الشيء على:

أ . مُصاحبه في الحكم؛ نحو: ﴿فَأَجْنَحْنُهُ وَاصْحَبَ السِّفِينَ وَجَعَلْنَاهَا آيَةً لِلْعَالَمِينَ﴾<sup>(٣)</sup>.

ب . وعلى سابقه؛ نحو: ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا وَإِبْرَاهِيمَ﴾<sup>(٤)</sup>.

ج . وعلى لاحق؛ نحو: ﴿كَذَلِكَ يُوحِي إِلَيْكَ وَإِلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكَ﴾<sup>(٥)</sup>.

فلو قيل: جاء زيد وعمرو، احتمل المعاني الثلاثة المذكورة، وهي مختلفة في الكثرة والقلّة، فمجيئها<sup>(٦)</sup> للمعية أكثر، ولترتيب كثير، ولعكسه<sup>(٧)</sup> قليل.

فقد ظهر لك أنّ استعمالها في كلّ من هذه الثلاثة - من حيث إنّهُ جمع - استعمال حقيقي، وقد

(١) فإذا اختل الشرط عُطف على المحلّ، نحو: ما جاءني من امرأة ولا زيد، لأن (من) الزائدة لا تعمل في المعارف (زيد).

(٢) نحو: ليس زيد بقاتم أو مسافراً، فيجوز أن تسقط الباء فينصب: ليس زيد قائماً أو مسافراً، ولا يجوز: مررت بزيد وعمراً لأنه لا يجوز: مررت بزيداً. (انظر: حاشية الحمصي ١٧٢/٢).

(٣) فلا يجوز: هذا ضارب زيد وأخيه لأن الأصل في اسم الفاعل للمستوفي للشروط الإعمال لا الإضافة، وخالف في هذا الشرط البغداديون. (انظر: همع الموامع ١٩٦/٣).

(٤) في ق وب ود: المجوز.

(٥) فلا يجوز: إن زيداً وعمرو مسافران لأن (زيداً) كانت مرفوعة بالابتداء، فلما دخلت (إن) زال الابتداء، فلا يعطف على محلّ (زيد) قبل دخول (إن). وخالف في هذا الشرط الكوفيون وبعض البصريين. (انظر: همع الموامع ١٩٦/٣).

(٦) نحو قول الشاعر:

وما كنت ذا كبر فيهم ولا مُنْشِ فيهم مُنْجول

حيث عطف (منمش) على خبر كان (ذا) بعد أن توهم دخول الباء عليه (وما كنت بذئ...)، ودخول الباء على خبر (كان) صحيح، ولكنه قليل. (انظر: همع الموامع ١٩٧/٣، وشرح شواهد المغني ٨٦٩/٢، والدرر اللوامع ١٦٥/٦، وحاشية الحمصي ١٧٣/٢) نيرب: النيمة، منمل: كثير النيمة، منمش: مفسد ذات البين.

(٧) نحو قول زهير:

بدالي أتى لست مُذْرك ما مضى ولا سابق شيئاً إذا كان جاثباً

حيث عطف (سابق) على خبر ليس (مذرك)، بعد أن توهم دخول الباء عليه (لست بمذرك)، ودخول الباء على خبر (ليس) كثير حسن. (انظر: ديوان زهير ص ٢٨٧، وهمع الموامع ١٩٦/٣، وحاشية الحمصي ١٧٣/٢).

(١) قال ابن هشام في قطر الندى: بالواو؛ وهي لمطلق الجمع (انظر: شرح قطر الندى ص ٣٠١).

(٢) في ق وب ود: لا يفيد ترتيباً.

(٣) سورة العنكبوت، من الآية ١٥. وهي بنهاها ﴿فَأَجْنَحْنُهُ وَاصْحَبَ السِّفِينَ وَجَعَلْنَاهَا آيَةً لِلْعَالَمِينَ﴾.

(٤) في الأصل لقد، والمثبت من ق و ع ود وكذا القرآن الكريم.

(٥) سورة الحديد، من الآية ٢٦. وهي بنهاها ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا وَإِبْرَاهِيمَ وَجَعَلْنَاهُ فِي ذُرِّيَّتِهِمَا النُّبُوَّةَ وَالْكِتَابَ فَمِثْنَهُمْ مُمَّنَّوً وَكَثِيرٌ مِّنْهُمْ فَاسِقُونَ﴾.

(٦) سورة الشورى، من الآية ٣ وتام الآية ﴿كَذَلِكَ يُوحِي إِلَيْكَ وَإِلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكَ اللَّهُ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾.

(٧) في الأصل فجئتها، والمثبت من ق و ع ود.

(٨) في ع: وبعبكسه.

ذَكَرُوا لَهَا أَحَدًا<sup>(١)</sup> وعشرين<sup>(٢)</sup> وجهاً تختص بها من بين أخواتها لسنا بصدد ذكرها، فعليك بالمطولات.

(١) في ع: إحدى وعشرين حكماً، وفي ب ود: أحدا وعشرين حكماً.

(٢) وهذه الأوجه هي:

١. مطلق الجمع - كما اتضح في المتن - نحو: جاء عليٌّ وهندٌ.
٢. عطف السببي على الأجنبي في الاشتغال، نحو: زيداً ضربتُ عمراً وأخاه.
٣. عطف ما تضمنته الأول إذا كان المعطوف ذا مزية، نحو قوله تعالى: ﴿حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوُسْطَى﴾ - البقرة: ٢٣٨.
٤. عطف الشيء على مرادفه، نحو قوله تعالى: ﴿لِكُلِّ جَعَلْنَا مِنْكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا﴾ - المائدة: ٤٨.
٥. عطف عامل قد حذف وبقي معموله، نحو قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ تَبَوَّءُوا الدَّارَ وَالْإِيمَانَ﴾ - الحشر: ٩.
٦. جواز فصلها من معطوفها بظرف أو عليه، نحو قوله تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا مِنْ بَيْنِ أَيْدِيهِمْ سَبَاطًا مِنْ خَلْفِهِمْ سَدًّا﴾ - يس: ٩.
٧. جواز تقديمها وتقديم معطوفها في الضرورة، كقول الشاعر:  
(جمعتُ ونُحْشاً غَيْبَةً ونَمِيمَةً  
خصلاً ثلاثاً لست عنها بمرعوي)
٨. جواز العطف على الجوار في الجر خاصة، نحو قوله تعالى: ﴿وَأَمْسَحُوا رُءُوسَكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ﴾ - المائدة: ٦.
٩. جواز حذفها إن أُمِنَ اللبس، نحو قول الشاعر: كيف أصبحت كيف أصبحت.....
١٠. جواز إيلائها (لا) إذا عطف مفرداً بعد تنجي، نحو قوله تعالى: ﴿وَلَا تَهْدِي وَلَا تَلْتَفِتْ﴾ - المائدة: ٢، أو نفي، كقوله تعالى: ﴿فَلَا رَفَتْ وَلَا فُسُوكَ﴾ - البقرة: ١٩٧، أو مؤول بالنفي، كقوله تعالى: ﴿وَلَا تَسْأَلِينَ﴾ - الفاتحة: ٧.
١١. جواز إيلائها (إما) مسبوقه بمثلها غالباً إذا عطف مفرداً، كقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا شَاكِرَا رَبِّكَ إِذَا كَفَرَا﴾ - الإنسان: ٣.
١٢. عطف العقد على النيف، نحو: واحد وعشرون.
١٣. عطف النعوت المفرقة مع اجتماع منوعتها، كقول الشاعر: على ربعين مسلوب وبالي.
١٤. عطف ما حقه التثنية والجمع، كقول الفرزدق:  
إِنَّ الرِّزْيَةَ لَا رِزْيَةَ بَعْدَهَا  
فقدان مثل محمد ومحمد
١٥. عطف العام على الخاص، نحو قوله تعالى: ﴿رَبِّ أَغْفِرْ لِي وَلِرَبِّدِي وَلِمَنْ دَخَلَ بَيْتِي مُؤْمِنًا وَلِلْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ﴾ - نوح: ٢٨.
١٦. اقتراحها ولكن، نحو قوله تعالى: ﴿وَلَكِنْ رَّبُّكَ اللَّهُ﴾ - الأحزاب: ٤٠.
١٧. امتناع الحكاية معها، فلا يقال: ومن زيداً؟ - حكاية لمن قال: رأيتُ زيداً.
١٨. العطف التلقيني، نحو قوله تعالى: ﴿مَنْ ءَامَنَ مِنْهُمْ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ قَالَ وَمَنْ كَفَرَ﴾ - البقرة: ١٢٦.
١٩. العطف في التحذير والإغراء، نحو قوله تعالى: ﴿ثَاقِفَ اللَّهِ وَسُقْيَهَا﴾ - الشمس: ١٣، ونحو: المروءة والنجدة.
٢٠. عطف السابق على اللاحق، نحو قوله تعالى: ﴿كَذَلِكَ يُرْحِمُ إِلَيْكَ وَإِلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكَ﴾ - الشورى: ٣.
٢١. عطف (أي) على مثلها: نحو قول الشاعر: أيُّ وأيك فارسُ الأحزاب.
- (انظر: مغني اللبيب ص ص ٤٦٤-٤٦٧، وحاشية الصبان ٩٥/٣، وشرح التصريح على التوضيح ١٣٦/٢-١٣٨).

[٢/ الفاء]<sup>(١)</sup>

والفاء للجمع في الحكم مع ٩٦ أ / الترتيب المعنوي والذكرى، وأكثر ما يكون هذا في:

أ . عطف مُفَصِّلٍ على مُجْمَلٍ؛ نحو: ﴿وَنَادَى نُوحٌ رَبَّهُ فَقَالَ رَبِّ إِنَّ ابْنِي مِنْ أَهْلِي﴾<sup>(١)</sup> الآية.

ب . والتعقيب؛ وهو وقوعُ المعطوف عَقَبَ المعطوف عليه بلا مُهلَةٍ، لكنه في كل شيء بحسبه؛ تقول: قام زيدٌ فعمرو، إذا أعقب قيامَ عمرو قيامَ زيدٍ<sup>(٢)</sup>، ودخلتُ البصرةَ فالكوفة؛ إذا لم تَقُمْ في البصرة ولا بينهما، وتزوج فلانٌ فولدَ له؛ إذا لم يكن بين التزوج والولادة إلا مدة الحمل مع لحظة الوطء ومقدمته<sup>(٣)</sup>.

وأما قوله تعالى\*: ﴿أَهْلَكْنَاهَا فَجَاءَهَا بِأُسْنَا﴾<sup>(٤)</sup>؛ فمعناه: أردنا إهلاكها فجاءها، وقوله\*: ﴿فَجَعَلَهُ غُثَاءً أَحْوَى﴾<sup>(٥)</sup>؛ فمعناه: فمضت مدة فجعله.

ج . أو الفاء بمعنى ثُمَّ.

د . وقد تأتي للسببية؛ فيلزمها التعقيب.

(١) قال ابن هشام في قطر الندى: والفاء للترتيب والتعقيب (انظر: شرح قطر الندى ص ٣٠٢).

(٢) سورة هود، من الآية ٣. وهي بتمامها ﴿وَأَن تَسْتَغْفِرُوا رَبَّكُمْ ثُمَّ تُنَوِّسُوا إِلَيْهِ يُنْعِمْكُمْ تَتَغَا حَسَنًا إِلَىٰ أَهْلِ بُيُوتِكُمْ كُلِّ ذِي فَضْلٍ فَضْلُهُ، وَإِن تَوَلَّوْا فَإِنِّي أَخَافُ عَلَيْكُمْ عَذَابَ يَوْمٍ كَبِيرٍ﴾.

(٣) في ق وع: إذا أعقب قيام زيد قيام عمرو.

(٤) في ع ود: التزويج.

(٥) في ع ود: ومقدماته.

(٦) سورة الأعراف، من الآية ٤، والآية بتمامها ﴿وَكَمْ مِنْ قَرِيْبٍ أَهْلَكْنَاهَا فَجَاءَهَا بِأُسْنَانِيَّتًا أَوْ هُمْ قَائِلُونَ﴾.

(٧) ما بين النجمتين ساقط من ق.

(٨) سورة الأعلى، الآية ٥.

وهذا هو الغالب على الفاء المتوسطة بين الجمل المتعاطفة؛ نحو: ﴿فَوَكَرَهُ مُوسَى فَقَضَى عَلَيْهِ﴾<sup>(١)</sup>، وقول كعب:

٢١٩- بانث سعاد فقلبي اليوم متبول

هـ. وقد تأتي الفاء لجُرد السببية والربط لا غير؛ نحو: إن جئتني فأنا أكرمك،  
وحيث لا يلزمها التعقيب، \* وعلى هذا يُحمَل إطلاق قول ابن الحاجب في أماليه<sup>(٢)</sup>: إنَّ  
الفاء السببية لا يلزمها التعقيب\*<sup>(٣)</sup>.

[٣/ ثَمَّ]

أ. وثُمَّ للجمع مع الترتيب - كما تقدّم - والمُهْلَة؛ أي: التراخي<sup>(٤)</sup> في الزمان؛ نحو:  
﴿ثُمَّ إِذْ أَسَاءَ أَنْشَرَهُ﴾<sup>(٥)</sup>، ونحو: ﴿ثُمَّ أَجْنَبَهُ رَبُّهُ، فَثَابَ عَلَيْهِ وَهَدَى﴾<sup>(٦)</sup>.

(١) سورة القصص، من الآية ١٥. والآية بتامها ﴿وَدَخَلَ الْمَدِينَةَ عَلَىٰ حِينٍ غَفْلَةٍ مِنْ أَهْلِهَا فَوَجَدَ فِيهَا رَجُلَيْنِ يَقْتَتِلَانِ هَذَا مِنْ شِيعَةِهُ وَهَذَا مِنْ شِيعَةِهُ فَاسْتَفْتَاهُ الَّذِي مِنْ شِيعَتِهِ عَلَى الَّذِي مِنْ عَدُوِّهِ فَوَكَرَهُ مُوسَى فَقَضَى عَلَيْهِ قَالَ هَذَا مِنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ إِنَّهُ عَدُوٌّ مُضِلٌّ مُبِينٌ﴾.

(٢) البيت من البسيط لكعب بن زهير رضي الله عنه في ديوانه ص ٦، ولسان العرب/ تيل، وأساس البلاغة/ تيل.  
اللغة: المتبول هو المسقوم من الهوى والعشق.

موطن الشاهد: (بانث سعاد فقلبي) حيث عطف الفاء جملتين ثانيهما مسببة عن الأولى.

(٣) قلت: لم أهدت إلى هذا النص في أمالي ابن الحاجب، بل وجدت نصاً يخالف ظاهره ما جاء هنا؛ قال ابن  
الحاجب: فإنك لو قلت قام زيد فخرج عمرو، أو ثم خرج عمرو فإنه يفهم منه ما فهم في المفرد، وهو أن هذا  
مشعر بالتعقيب ولا مهلة، وهذا مشعر بالتعقيب والمهلة (انظر: أمالي ابن الحاجب ٦٩٠/٢).

(٤) ما بين النجمتين ساقط من ق.

(٥) قال ابن هشام في قطر الندى: وثُمَّ للترتيب والتراخي (انظر: شرح قطر الندى ص ٣٠٣).

(٦) في ق وب: للتراخي.

(٧) سورة عبس، الآية ٢٢.

(٨) سورة طه، الآية ١٢٢.

ب. وقد تأتي بمعنى الواو؛ نحو: ﴿خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَجِدَةٍ ثُمَّ جَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا﴾<sup>(١)</sup>.

ج. وبمعنى الفاء؛ كقوله:

٢٢٠- [كَهَزَّ الرُّدَيْنِيَّ تَحْتَ الْعِجَاجِ]<sup>(٢)</sup> جَرَى فِي الْأَنْابِيبِ ثَمَّ اضْطَرَبَ<sup>(٣)</sup>

[٤/ حَتَّى]

أ. وحتى للجمع مع الغاية؛ بأن يكون ما بعدها غاية لما قبلها في زيادة أو نقص  
ينقطع الحكم عنده<sup>(٤)</sup>.

ب. والتدرج؛ بأن ينقضي ما قبلها شيئاً فشيئاً إلى أن يبلغ الغاية، ولهذا اشترط في  
المعطوف بها<sup>(٥)</sup>:

(١) سورة الزمر، من الآية ٦. والآية بتامها ﴿خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَجِدَةٍ ثُمَّ جَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَأَنْزَلَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِهِمْ زُجَّجَ آرَاجٍ يَخْلُقُكُمْ فِي بُطُونِ أُمَّهَاتِكُمْ خَلْقًا مِنْ بَعْدِ خَلْقٍ فِي ظُلُمَاتٍ ثَلَاثٍ ذَلِكُمْ اللَّهُ رَبُّكُمْ لَهُ الْمُلْكُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ قَاتِلُوا أَشْرُوكَ﴾.

(٢) زيادة من س.

(٣) البيت من المتقارب لأبي دواد الإبادي في ديوانه ص ٢٩٢، والمقاصد النحوية ١٣١/٤، والدرر اللوامع ٩٦/٦.

اللغة: الرديني صفة للرمح، منسوب إلى امرأة اسمها ردينة، كانت تقوم الرماح بصورة متقنة، والأنابيب جمع  
أنبوبة، وهي ما بين كل عقدتين في الرمح، والمشبّه في البيت فرس كانت تحت الممدوح.  
والشاهد فيه: (ثم اضطرب) حيث جاءت (ثم) بمعنى الفاء، لأن هز الرمح مع الجري يعقبه اضطراب دون  
تراخي.

(٤) قال ابن هشام في قطر الندى: وحتى للغاية والتدرج؛ لا الترتيب (انظر: شرح قطر الندى ص ٣٠٣).

(٥) في ق: عندها.

(٦) فمثال ما كان بعدها غاية لما قبلها في الزيادة: مات الناس حتى الأنبياء، ومثال ما كان بعدها غاية لما قبلها في

النقص: زارك الناس حتى الحجامون، وقد اجتماعاً في قول الشاعر:

قهرناكم حتى الكفاة، فأنتم تمابوننا حتى بنينا الأصاغرا

(انظر مغني اللبيب ص ١٧٢).

(٧) سقطت بها من ق.

■ أَنْ يَكُونَ بَعْضاً يَمَّا / ٩٦ ب / قَبْلَهَا - وَلَوْ تَقْدِيرًا - كَقَوْلِهِ<sup>(١)</sup>:

٢٢١- أَلْقَى الصَّحِيفَةَ كَيْ يُخَفِّفَ رَحْلَهُ وَالزَّادَ حَتَّى نَعْلَهُ أَلْقَاهَا<sup>(٢)</sup>

إِذَا الْمَرَادُ: أَلْقَى مَا يَثْقُلُهُ حَتَّى نَعْلَهُ.

■ أَوْ شَبِيهَا بِالْبَعْضِ؛ نَحْوُ: أَعْجَبْتَنِي الْجَارِيَةُ حَتَّى كَلَامُهَا، وَيَمْتَنِعُ<sup>(٣)</sup> حَتَّى وَلَدُهَا.

■ وَشَرَطُ الْمَعْطُوفِ بِهَا أَيْضاً<sup>(٤)</sup> أَنْ يَكُونَ اسماً ظاهراً<sup>(٥)</sup>.

قَالَ الْمُصَنِّفُ<sup>(٦)</sup>: وَالضَّابِطُ أَنَّ مَا صَحَّ اسْتِثْنَاؤُهُ صَحَّ دُخُولُهَا عَلَيْهِ، وَمَا لَا فَلَا.

[هل تدلُّ حَتَّى عَلَى التَّرْتِيبِ؟]

لَا لِلتَّرْتِيبِ؛ فَلَا تَفِيدُهُ، بَلْ هِيَ كَالْوَاوِ لِلْجَمْعِ<sup>(٧)</sup> لَا كَالْفَاءِ خِلَافاً لِلزَّمْخَشَرِيِّ<sup>(٨)</sup>؛ لِأَنَّكَ<sup>(٩)</sup> تَقُولُ: حَفِظْتُ الْقُرْآنَ حَتَّى سُورَةِ الْبَقَرَةِ؛ وَإِنْ كَانَتْ<sup>(١٠)</sup> أَوَّلَ مَا حَفِظْتَهُ<sup>(١١)</sup>، وَمَاتَ كُلُّ أَبِي لِي حَتَّى آدَمَ.

(١) فِي ق: وَع: كَمَا فِي قَوْلِهِ.

(٢) الْبَيْتُ مِنَ الْكَامِلِ لِلْمُتَمَلِّسِ فِي مَلْحَقِ دِيَوَانِهِ ص ٣٢٧، وَشَرَحَ شَوَاهِدُ الْمَغْنِيِّ ١٠ / ٣٧٠، وَلَأَبِي مِرْوَانَ النَّحْوِيِّ فِي الْكِتَابِ ١ / ٩٧، وَالدَّرَرُ اللَّوَامِعُ ٤ / ١١٣.

وَالشَّاهِدُ فِيهِ: (حَتَّى نَعْلَهُ أَلْقَاهَا) حَيْثُ جَاءَ الْمَعْطُوفُ بِحَتَّى كَالْجُزْءِ مِنَ الْمَعْطُوفِ عَلَيْهِ، لِأَنَّ الْبَيْتَ مُؤَوَّلٌ؛ أَيْ: أَلْقَى مَا يَثْقُلُهُ حَتَّى نَعْلَهُ.

(٣) فِي ع: وَيَمْنَعُ.

(٤) سَقَطَتْ أَيْضاً مِنْ ق.

(٥) لِأَنَّ حَتَّى لَا تَحْجِزُ الْمَضْمَرَ وَلَا تَعْطِفُهُ، فَلَا يَجُوزُ: ضَرَبْتُ الْقَوْمَ حَتَّى لَيْكًا، وَلَا: قَامُوا حَتَّى أَنْتَ. وَهَذَا عَلَى مَذْهَبِ جُمْهُورِ الْبَصَرِيِّينَ، وَأَجَازُ الْمُبَرِّدِ وَالْكُوفِيِّينَ أَنَّ تَحْجِزَ حَتَّى الْمَضْمَرَ نَحْوُ: ضَرَبْتُ الْقَوْمَ حَتَّى كَ. (انظر: ارتشاف الضرب ٤ / ٢٠٠٠)

(٦) انظر: مغني اللبيب ص ١٧١، وَأَوْضَحَ الْمَسَالِكَ إِلَى أَلْفِيَةِ ابْنِ مَالِكٍ ٣ / ٣٦٧ - بِتَصْرِفٍ -.

(٧) فِي ع: لَمَطُوعُ الْجَمْعِ.

(٨) انظر: شرح المفصل ٨ / ٩٤.

(٩) فِي ع: فَإِنَّكَ.

(١٠) فِي ق: وَد: كَانَ.

(١١) فِي ق: حَفِظْتُ.

وَمَنْ ادَّعَى أَنَّهَا لِلتَّرْتِيبِ فَمُرَادُهُ فِيهَا يَظْهَرُ التَّرْتِيبُ الذَّهْنِيُّ عَلَى سَبِيلِ التَّنْذِيرِ، كَمَا أَفْصَحَ بِهِ ابْنُ<sup>(١)</sup> الْحَاجِبِ<sup>(٢)</sup> وَالتَّفْتَاوَانِيُّ<sup>(٣)</sup> فِي الْمُطَوَّلِ<sup>(٤)</sup> وَالكَافِيَجِيِّ فِي شَرْحِ الْقَوَاعِدِ<sup>(٥)</sup>.

ج. وَإِذَا عَطَفْتَ بِهَا عَلَى مَجْرُورٍ؛ فَلَا أَحْسَنُ إِعَادَةَ الْجَارِّ فَرَقًا بَيْنَهَا وَبَيْنَ الْجَارَةِ. وَقَالَ فِي التَّسْهِيلِ<sup>(٦)</sup>: يَجِبُ<sup>(٧)</sup> مَا لَمْ يَتَعَيَّنِ الْعَطْفُ؛ كَعَجَبْتُ مِنَ الْقَوْمِ حَتَّى بَيْنَهُمْ. وَاسْتَحْسَنَهُ الْمُصَنِّفُ<sup>(٨)</sup> وَالدَّمَامِينِيُّ<sup>(٩)</sup>، وَجَزَمَ بِهِ فِي الْجَامِعِ<sup>(١٠)</sup>، وَرَدَّهُ أَبُو حَيَّانَ<sup>(١١)</sup>، وَالْعَطْفُ بِهَا قَلِيلٌ؛ وَلِذَا<sup>(١٢)</sup> أَنْكَرَهُ الْكُوفِيُّونَ<sup>(١٣)</sup>.

[٥ / أَوْ]<sup>(١٤)</sup>

وَأَوْ لِأَحَدِ الشَّيْئَيْنِ؛ نَحْوُ: ﴿لَيْسْنَا يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ﴾<sup>(١٥)</sup>، أَوْ الْأَشْيَاءِ؛ نَحْوُ:

(١) قِيلَ فِي ق: كَلَام.

(٢) انظر: شرح الكافية ٤ / ٣٨٩.

(٣) بَعْدَهَا فِي ق: رَحِمَهُمَا اللَّهُ تَعَالَى.

(٤) فِي ق: الْمَطُولَاتُ، وَانظر: المطول - شرح تلخيص مفتاح العلوم - ص ص ٢٤٧-٢٤٨.

(٥) انظر: شرح قواعد الإعراب ص ٣٢٣، وَالكَافِيَجِيُّ هُوَ: مُحَمَّدُ بْنُ سُلَيْمَانَ بْنِ سَعْدِ الرَّومِيِّ الْبَرْعَمِيِّ، أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْكَافِيَجِيُّ الْخَفِيِّ الْمُتَوَفَّى فِي مِصْرَ ٨٧٩ هـ، عَالِمٌ مُوسَوِعِي وَلَهُ مَصْنُفَاتٌ فِي اللُّغَةِ وَالْحَدِيثِ وَالتَّفْسِيرِ وَالْمَنْطِقِ، مِنْهَا: شَرْحُ قَوَاعِدِ الْإِعْرَابِ، وَمَخْتَصَرُ فِي عُلُومِ الْحَدِيثِ، وَالتَّيْسِيرُ فِي عُلُومِ التَّفْسِيرِ... وَغَيْرُهَا. (انظر: بغية الوعاة ١ / ١١٧-١١٩).

(٦) انظر: شرح التسهيل ٣ / ٢١٥، ٢١٦.

(٧) فِي ق: بَلْ يَجِبُ.

(٨) انظر: مغني اللبيب ص ١٧٢.

(٩) فِي ق: الزَّجَاجِيُّ. وَانظر: تحفة الغريب للدَّمَامِينِيِّ فِي الْكَلَامِ عَلَى مَغْنِيِّ اللَّيْبِ بِتَحْقِيقِ حَيَّانٍ ص ٢١٦.

(١٠) انظر: الجامع الصغير فِي النَّحْوِ ص ١٩٧.

(١١) انظر: ارتشاف الضرب ٤ / ٢٠٠٠، وَمَغْنِيُّ اللَّيْبِ ص ١٧٢.

(١٢) فِي ق: وَلِهَذَا.

(١٣) انظر: المقتصد فِي شَرْحِ الْإِيضَاحِ ٢ / ٩٥٦، وَمَغْنِيُّ اللَّيْبِ ص ١٧٣، وَارْتِشَافُ الضَّرْبِ ٤ / ١٩٧٨.

(١٤) قَالَ ابْنُ هِشَامٍ فِي قَطْرِ النَّدَى: وَأَوْ لِأَحَدِ الشَّيْئَيْنِ أَوْ الْأَشْيَاءِ، مَفِيدَةٌ بَعْدَ الطَّلَبِ التَّخْيِيرِ أَوْ الْإِبَاحَةِ، وَبَعْدَ الْخَيْرِ الشُّكِّ أَوْ التَّشْكِيكِ. (انظر: شرح قطر الندى ص ٣٠٥).

(١٥) سُورَةُ الْكَهْفِ مِنَ الْآيَةِ ١٩، وَسُورَةُ الْمُؤْمِنُونَ مِنَ الْآيَةِ ١١٣. وَتَمَامُ آيَةِ الْمُؤْمِنُونَ ﴿قَالُوا لَيْسْنَا يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ فَسَلِّ الْعَايِينَ﴾.

﴿فَكَفَّرْنَاهُ بِإِطْعَامِ عَشْرَةِ مَسْكِينٍ﴾ الآية<sup>(١)</sup>، مفيدة بعد الطلب:

أ. إما التخيير بين المتعاطفين؛ نحو: تزوج هنداً أو أختها.

ب. أو الإباحة؛ نحو: تعلم فقهاً أو نحواً.

والفرق بينهما جواز الجمع في الإباحة دونة. قال الشُّمْنِي<sup>(٢)</sup>: وليس المرادُ بها الإباحة الشرعية؛ لأنَّ الكلامَ في معنى أو بحسب اللغة قبل ظهور الشرع، بل المرادُ الإباحة بحسب العقل، أو بحسب العرف في أي وقت كان، وعند أي قوم كانوا.

ومفيدة بعد الخير: / ٩٧ / أ

أ. إما الشك<sup>(٣)</sup> من المتكلم؛ كجاء زيد أو بكر.

ب. أو التشكيك للسامع؛ أي: إيقاعه في الشك، ويُعبر عنه بالإبهام؛ نحو: ﴿قُلْ مَنْ يَرْزُقُكُمْ مِنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ قُلْ لِلَّهِ وَإِنَّا أَوْيَاكُمْ لَعَلَى هُدًى أَوْ فِي ضَلَالٍ مُبِينٍ﴾<sup>(٤)</sup>.

ج. أو التقسيم؛ نحو: الاسمُ نكرة أو معرفة، ومنه قوله:

٢٢٢- [وقالوا]<sup>(١)</sup> لنا ثنتان لا بدَّ منهما صدور رماح أُشرِعت أو سلاسل<sup>(٢)</sup>

د. قال بعضهم: أو الإضراب؛ نحو: ﴿وَأَرْسَلْنَاهُ بِمِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ﴾<sup>(٣)</sup>.

هـ. وقد تأتي بمعنى الواو؛ كقوله:

٢٢٣- جاء الخلاف أو كانت له قدراً كما أتى ربُّه موسى على قدر<sup>(٤)</sup>

فائدتان:

الأولى: لا يُعطَفُ بأو بعد همزة التسوية للتنافي بينهما؛ لأنَّ أو تقتضي أحد الشيئين أو الأشياء، والتسوية تقتضي شيئين لا أحدهما<sup>(٥)</sup>، فإن لم توجد الهمزة جازَ العطفُ بها، نصَّ عليه السيرافي في شرح الكتاب<sup>(٦)</sup>؛ نحو: سواءٌ عليَّ قمت<sup>(٧)</sup> أو قعدت، ومنه قولُ الفقهاء: سواءٌ كانَ كذاً أو كذاً، وقراءة ابنِ مُحْيِصِنٍ: ﴿أَنْذَرْتَهُمْ﴾<sup>(٨)</sup> أمرٌ تُنذِرُهُمْ<sup>(٩)</sup>، وأما تحطُّهُ

(١) في باقي النسخ: حله.

(٢) البيت من الطويل، لجعفر بن علبة الحارثي في شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ٣٧، وشرح شواهد المغني ١

/ ٢٠٣، والدرر اللوامع ٦ / ١١٩.

والشاهد فيه: (صدور رماح أو سلاسل) حيث جاءت (أو) مفيدة بيان أقسام العبارة الأولى لنا ثنتان....

(٣) سورة الصافات الآية ١٤٧.

(٤) سقط عجز البيت من ق و ع وب وس.

(٥) البيت من البسيط لجبري في ديوانه ص ٤١٦، وشرح شواهد المغني ١ / ١٩٦، والمقاصد النحوية ٢ / ٤٨٥،

وخزانة الأدب ١١ / ٦٩. والشاهد فيه: (أو كانت) بمعنى وكانت.

(٦) في ق وس: تقتضي تعيين أحدهما، وفي ب: تقتضي نفس أحدهما.

(٧) انظر: تحفة الغريب في شرح مغني اللبيب محققاً ص ٧.

(٨) في ق: أقم.

(٩) سقطت أنذرهم من ق و ع وب ود.

(١٠) سورة البقرة من الآية ٦، وسورة يس من الآية ١٠، وتامها على الترتيب ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ

أَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾، ﴿وَسَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنذِرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾، وقد قرأ الجمهور

﴿أَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ﴾، وقراءة ابن محيصن شاذة، نقلها - كما في مغني اللبيب - أبو القاسم يوسف

الهلبي في كتابه الكامل من طريق الزعفراني. (انظر: النشر في القراءات العشر ٢ / ٢٠٧، وتفسير القرطبي

١ / ١٨٤-١٨٥، وشرح إعراب القرآن للنحاس ١ / ١٣٤-١٣٥، ومغني اللبيب ص ٦٣-٦٤).

(١) سورة المائدة، من الآية ٨٩. وهي بتمامها ﴿لَا يُؤَاخِذُكُمُ اللَّهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ وَلَكِنْ يُؤَاخِذُكُمْ بِمَا عَقَّدْتُمُ الْأَيْمَانَ فَكَفَّرتُكُمْ بِطَعَامِ عَشْرَةِ مَسْكِينٍ مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعَمُونَ أَهْلِيكُمْ أَوْ كِسْوَتُهُمْ أَوْ تَحْرِيرَ رَقَبَةٍ فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ ذَلِكَ كَفَّرتُكُمْ بِأَيْمَانِكُمْ إِذَا حَلَفْتُمْ وَاحْفَظُوا أَيْمَانَكُمْ كَذَلِكَ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ آيَاتِهِ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾.

(٢) انظر: المنصف من الكلام على مغني ابن هشام بتحقيق محمد حافظ ص ١٧٥، والشُّمْنِي هو: أحمد بن محمد بن محمد بن حسن بن علي بن يحيى بن محمد بن خلف الله التميمي، الداري القسطيني الأصل، ويعرف بالشُّمْنِي (تقي الدين أبو العباس) مفسر، محدث، فقيه، أصولي متكلم، نحوي (- ٨٧٢ هـ)، من تصانيفه: شرح المغني لابن هشام، ومنهج المسالك إلى ألفية ابن مالك في النحو. (انظر: الضوء اللامع ٢ / ١٧٤-١٧٨، وشذرات الذهب ٧ / ٣١٣-٣١٤، ومعجم المؤلفين ٢ / ١٤٩).

(٣) في ق: في.

(٤) في ب: للشك.

(٥) سورة سبأ، من الآية ٢٤. وهي بتمامها ﴿قُلْ مَنْ يَرْزُقُكُمْ مِنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ قُلْ لِلَّهِ وَإِنَّا أَوْيَاكُمْ لَعَلَى هُدًى أَوْ فِي ضَلَالٍ مُبِينٍ﴾.



المُصَنَّفُ<sup>(١)</sup> لهم في ذلك فقد ناقشه فيها<sup>(٢)</sup> الدماميني<sup>(٣)</sup>.

الثانية<sup>(٤)</sup>: إذا نُهي عن المُباح<sup>(٥)</sup> امتنع فعِل جميع<sup>(٦)</sup> ما كَانَ مُباحاً باتِّفاقٍ مِنَ النِّحَاةِ، وَحُكْمُ الْمُخَيَّرِ فِيهِ حُكْمُ الْمُبَاحِ عِنْدَ السِّيَرَانِي<sup>(٧)</sup>، وَوَافَقَهُ فِي الْمُغْنِي<sup>(٨)</sup>، وَصَحَّحَهُ ابْنُ عَصْفُورٍ<sup>(٩)</sup>، وَجَوَّزَ ابْنُ كَيْسَانَ<sup>(١٠)</sup> كَوْنَ النَّهْيِ<sup>(١١)</sup> عَنْ وَاحِدٍ وَعَنِ الْجَمِيعِ؛ فَإِذَا قُلْتُ: لَا تَأْخُذْ دِينَاراً أَوْ ثوباً جَازَ عِنْدَهُ أَنْ يَكُونَ نَهياً عَنِ الْجَمِيعِ وَعَنِ أَحَدِهِمَا عَلَى مُقَابَلَةِ الْأَمْرِ؛ لِأَنَّ<sup>(١٢)</sup> الْأَمْرَ كَانَ بِأَخْذِ أَحَدِهِمَا، وَهَذَا مِنَ الْقَوْلَانِ جَارِيَانٍ فِي نَحْوِ: مَا جَاءَنِي زَيْدٌ أَوْ عَمْرُو.

[٦/ أم وأنواعها]<sup>(١٣)</sup>

١/ وأم لطلب التعيين إن وقعت بعد همزة داخلية على أحد المُستَوِيَيْنِ في الحكم في ظنَّ المُتَكَلِّمِ؛ نَحْوُ: أَزِيدٌ عِنْدَكَ أَمْ عَمْرُو؟؛ إِذَا كُنْتَ عَالِماً بِأَحَدِهِمَا<sup>(١٤)</sup> عِنْدَهُ لَا بَعِيْنِهِ؛

(١) انظر: مغني اللبيب ص ٦٣.

(٢) سقطت فيها من ع.

(٣) انظر: تحفة الغريب في الكلام على مغني اللبيب محققاً ص ص ٧-٩.

(٤) في ع: الثاني.

(٥) نحو قوله تعالى: ﴿وَلَا تَطْغَوْا فِيهِمْ، إِنَّمَا أَوْكُرُوا﴾ - الانسان: ٢٤ -.

(٦) سقطت جميع من ع.

(٧) انظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٤/ ٦٥٦-٦٥٧، ومغني اللبيب ص ٨٨، وارتشاف الضرب ٤/ ١٩٩٠.

(٨) انظر: مغني اللبيب ص ٨٨.

(٩) قلت: لم أجد لذلك ذكراً في كتب ابن عصفور التي أعرفها كالمقرب وشرح جمل الزجاجي (انظر مثلاً: شرح

جمل الزجاجي ١/ ٢٣٦-٢٤٠).

(١٠) انظر: الجنى الداني ص ٣٢١، وارتشاف الضرب ٤/ ١٩٩٠.

(١١) في ق: المنهي.

(١٢) في ق: بأن، مع إسقاط الأمر.

(١٣) قال ابن هشام في قطر الندى: وأم لطلب التعيين بعد همزة داخلية على أحد المُستَوِيَيْنِ. (انظر: شرح قطر

الندى ص ٣٠٦).

(١٤) في ق ود: بأن أحدهما.

ولهذا يُجَابُ بتعيين أحدهما لا بعندي أحدهما؛ ٩٧ ب / لِأَنَّهُ مَعْلُومٌ لِلْسَّائِلِ. وعلامتها صحة الاستغناء عنها بأي، وتُسمَّى حينئذٍ مُتَّصِلَةً؛ لِأَنَّ مَا قَبْلَهَا وَمَا بَعْدَهَا لَا يُغْنِي أَحَدُهُمَا عَنِ الْآخَرِ، فَتُسَمِّيْتُهُ بِذَلِكَ لِأَمْرِ خَارِجٍ عَنْهَا. وَيُقَالُ لَهَا الْمُعَادِلَةُ؛ لِإِعَادِلَتِهَا الْهَمْزَةُ<sup>(١)</sup> فِي إِفَادَتِهَا<sup>(٢)</sup> الِاسْتِفْهَامَ.

وتُسمَّى أيضاً بِذَلِكَ إِنْ وَقَعَتْ بَعْدَ هَمْزَةِ التَّسْوِيَةِ<sup>(٣)</sup> - وَهِيَ الدَّاخِلَةُ عَلَى جُمْلَةٍ فِي مَحَلِّ الْمَصْدَرِ -؛ نَحْوُ: مَا أَدْرِي أَقَمْتَ أَمْ قَعَدْتَ؟ ﴿سَوَاءٌ عَلَيْكَ أَدَعَوْتُوهُمْ أَمْ أَسْتَرْصِمْتُوهُمْ﴾<sup>(٤)</sup>.

٢/ فَإِنْ وَقَعَتْ أَمْ بَعْدَ غَيْرِ هَمْزَةِ التَّسْوِيَةِ، وَهَمْزَةُ<sup>(٥)</sup> يُطْلَبُ بِهَا وَيَأْمُ التَّعْيِينُ، كَانَتْ مُنْقَطِعَةً بِمَعْنَى بَلْ مُخْتَصَّةٌ بِالْجُمْلِ<sup>(٦)</sup>؛ نَحْوُ: ﴿أَمْ هَلْ تَسْتَرِي الظُّلُمْتُ وَالنُّورُ﴾<sup>(٧)</sup> أي: بَلْ هَلْ<sup>(٨)</sup>. وَقَدْ تَتَضَمَّنُ مَعَ<sup>(٩)</sup> ذَلِكَ:

■ الِاسْتِفْهَامَ الْحَقِيقِيَّ؛ نَحْوُ: إِنَّمَا لِابِلٍ أَمْ شَاءَ؟؛ أَيْ: بَلْ أَهِيَ شَاءَ؟.

■ أَوِ الْإِنْكَارِيَّ؛ نَحْوُ: ﴿أَمْ لَهُ الْبَنَتْ وَلَكُمْ الْبَنُونَ﴾<sup>(١٠)</sup>؛ إِذْ لَوْ جُعِلَتْ لِلْإِضْرَابِ الْمَخْضِي، لَزِمَ الْمُحَالُ.

(١) سقطت الهمزة من ق.

(٢) في ق وع وس: إفادة.

(٣) وكذلك لمعادلتها الهمزة في إفادة التسوية (انظر: همع الموامع ٣/ ١٦٦).

(٤) سورة الأعراف، من الآية ١٩٣، وهي بتامها: ﴿وَإِنْ تَدْعُوهُمْ إِلَى الْهُدَى لَا يَسْتَجِيبُكُمْ سَوَاءٌ عَلَيْكُمْ أَدَعَوْتُمْهُمْ أَمْ أَسْتَرْصِمْتُمْهُمْ﴾ وفي الآية همزة التسوية، وتؤوّل هي وما بعدها بمصدر. أي: دعاؤهم وعدمه سواء.

(٥) أي همزة الاستفهام.

(٦) أي: التي لا تؤوّل بمفرد، والجُمْلَةُ التي بعدها للاستئناف.

(٧) سورة الرعد، من الآية ١٦، وهي بتامها: ﴿قُلْ مَنْ رَبُّ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ قُلِ اللَّهُ قُلْ أَتَأْخُذْتُمْ مِنْ دُونِهِ آلِهَةً لَا يَمْلِكُونَ لِإِفْعَالٍ نَفْعًا وَلَا ضَرًّا قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الْأَعْمَى وَالْبَصِيرُ أَمْ هَلْ تَسْتَرِي الظُّلُمْتُ وَالنُّورُ أَمْ جَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَاءَ خَلَقُوا كَخَلْقِهِ فَتَشَبَّهُوا الْخَلْقَ عَلَيْهِمْ قُلِ اللَّهُ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ وَهُوَ الْوَاحِدُ الْقَهَّارُ﴾.

(٨) في ق: هي.

(٩) في ق: معنى.

(١٠) سورة الطور، الآية ٣٩.

٣/ وقد تردُّ مُحْتَمِلَةٌ لِلاتِّصَالِ وَالانْقِطَاعِ؛ نَحْوُ: ﴿أَمْ نَقُولُونَ عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾<sup>(١)</sup>.  
وَسُمِّيَتْ مُنْقَطِعَةً؛ لِيُوقِعَهَا بَيْنَ جُمْلَتَيْنِ مُسْتَقِلَّتَيْنِ، فَمَا بَعْدَهَا مُنْقَطِعٌ عَمَّا قَبْلَهَا.

[٧/ لا]<sup>(٢)</sup>

وللردِّ؛ أي: ردَّ السامع عن الخطأ في الحكم إلى الصواب فيه لا، فهي لِنَفْيِ الْحُكْمِ عَنْ تَالِيهَا، وَقَصْرِهِ عَلَى<sup>(٣)</sup> مَتَلُوْهَا: إِمَّا قَصَرَ إِفْرَادَ<sup>(٤)</sup>، أَوْ قَلْبَ<sup>(٥)</sup>.

[شروطها]

أ . وَلِهَذَا لَا يُعْطَفُ بِهَا إِلَّا بَعْدَ إِيْجَابٍ أَوْ أَمْرٍ<sup>(٦)</sup> أَوْ نِدَاءٍ<sup>(٧)</sup>؛ كَزَيْدٌ كَاتِبٌ لَا شَاعِرٌ رَدًّا عَلَى مَنْ اعْتَقَدَ اتِّصَافَ زَيْدٍ بِالشَّعْرِ وَالكِتَابَةِ أَوْ اتِّصَافِهِ بِالشَّعْرِ فَقَطْ. ب. وَذَكَرَ السَّهْلِيُّ<sup>(٨)</sup>

(١) سورة البقرة، من الآية ٨٠. وهي بنامها ﴿وَقَالُوا لَنْ تَمْسَنَا السَّكَاةُ إِلَّا أَسَافًا مَّفْرُودَةً﴾ فَلِأَنَّ خَدِّعْتُمْ عِنْدَ اللَّهِ عَهْدًا فَلَنْ تُخْلَفَ اللَّهُ عَهْدُهُ أَمْ نَقُولُونَ عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾. قال الزمخشري: وأم إما أن تكون معادلة بمعنى: أي الأمرين كائن على سبيل التقرير، لأن العلم واقع بكون أحدهما، ويجوز أن تكون منقطعة (تفسير الكشاف ١/ ١٨٥).

(٢) قال ابن هشام في قطر الندى: وللردِّ عن الخطأ في الحكم لا بعد إيجاب، ولكن ببل بعد نفي، ولصرف الحكم إلى ما بعدها بل بعد إيجاب (انظر: شرح قطر الندى ص ٣٠٦).

(٣) في ب وس: عن.

(٤) قصر الإفراد: هو تخصيص الموصوف عن السامع بوصف دون ثان، كقولك: زيدٌ شاعر لا منجم، لمن يعتقد شاعراً ومنجماً، أو قولك: زيد قائم لا قاعد، لمن يتوهم زيدا على أحد الوصفين من غير ترجيح. (انظر: مفتاح العلوم ص ٤٠٠).

(٥) قصر القلب: هو تخصيص الموصوف عند السامع بوصف بعكس ما يعتقد، بمعنى أن المتكلم يقلب فيه حكم السامع، كقولك: ما شاعر إلا زيد، لمن يعتقد زيدا شاعراً لكنه يدعي وجود شاعر آخر. (انظر: مفتاح العلوم للسكاكي ص ٤٠٠).

(٦) نحو: اضرب زيدا لا عمرواً.

(٧) نحو: يا ابن أخي لا ابن عمي.

(٨) انظر: نتائج الفكر ص ٢٠٢.

وَالْأَبْدِيُّ<sup>(٩)</sup> أَنْ مِنْ شَرَطِ الْعَطْفِ بِهَا أَنْ لَا يَصْدُقَ أَحَدُ مُتَعَاظِفَيْهَا عَلَى الْآخَرِ؛ فَلَا يَجُوزُ: جَاءَنِي رَجُلٌ لَا زَيْدٌ، بِخِلَافِ لَا امْرَأَةً. قَالَ فِي الْأَوْضَحِ<sup>(١٠)</sup>: وَهُوَ الْحَقُّ. وَمَنْعَ الزَّجَاجِيِّ<sup>(١١)</sup> الْعَطْفَ بِهَا عَلَى مَعْمُولِ الْفِعْلِ الْمَاضِيِّ، وَيَرُدُّهُ<sup>(١٢)</sup> قَوْلُهُمْ: نَفَعَكَ جَدُّكَ لَا كَذَلِكَ<sup>(١٣)</sup>.

[٥-٦/ لكن وبلى]

وللردِّ عن الخطأ في الحكم لكن وبلى واقعين بعد نفي / ٩٨ / أ أو نهي، فهما لتقرير حكم مَتَلُوْهَا وإثبات نقيضه لتاليهما<sup>(١٤)</sup>؛ نحو: ما جاءني زيدٌ لكن عمرو أو بل عمرو، ولا تضرب زيدا لكن عمرواً أو بل عمرواً، رداً على مَنْ اعْتَقَدَ أَنَّ الْجَائِيَّ أَوْ الْمَضْرُوبَ زَيْدٌ لَا عَمْرُوٌّ؛ فَهُمَا لِقَصْرِ الْقَلْبِ لَا غَيْرُ، وَمِنْ ثَمَّ وَجَبَ الرُّفْعُ فِي نَحْوِ: مَا زَيْدٌ قَائِمًا لَكِنْ أَوْ بَلْ قَاعِدٌ.

٤

(١) هو أحمد بن محمد بن محمد البجائي المغربي المالكي شهاب الدين الأبيدي أو الأبيدي، من أهل أبدة بقرب جيتان الأندلسية، ارتحل إلى الشرق وتوفي في مصر ٨٦٠ هـ، عالم في اللغة والمنطق والفقه، من مصنفاته: كتاب حدود النحو، وشرح الجزولية. (انظر: الضوء اللامع ٢/ ١٨٠-١٨١، والأعلام ١/ ٢٢٩، ومعجم المؤلفين ٢/ ١٥٠) وانظر: شرح الجزولية للأبيدي بتحقيق سعد الغامدي بمكة وهو غير مطبوع.

(٢) انظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ٣/ ٣٨٨.

(٣) فلا يجوز عنده: جاءني زيد لا عمرو. ونُسب هذا القول في شرح الكافية وارتشاف الضرب إلى الزجاج (انظر: شرح الكافية ٤/ ٤٢٧، وارتشاف الضرب ٤/ ١٩٩٧، وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ٣/ ٣٨٨).

(٤) في ق: ويرد.

(٥) لكن ما ورد في الجمل في النحو يخالف هذا النقل، قال الزجاجي: وتقول قام محمد لا أخوك ترفع محمداً بفعله، وأخوك عطف عليه، فالقائم محمد دون الأخ، وإن كان قد سركه في الإعراب. (انظر: الجمل في النحو ص ١٩).

(٦) في ع: لتاليها، وهي ساقطة من ب.

(٧) في ع: جاء زيد.

وشرط العطف بلكن:

■ إفراؤ معطوفها<sup>(١)</sup>.

■ وقوعها بعد نفي أو نهي.

■ وعدم اقترانها بالواو.

فإن تلتها جملة أو تلت أو أو<sup>(٢)</sup> وقعت بعد إثبات<sup>(٣)</sup> أو أمر<sup>(٤)</sup>؛ فهي حرف ابتداء

للاستدراك.

[العطف ببل بعد إيجاب]

ولصرف الحكم عن المتلو بأن يُنقل إلى ما بعدها، ويصير المتلو كأنه مسكوت عنه بل واقعة بعد إيجاب أو أمر: كجاء زيد بل عمرو، واضرب زيدا بل عمرو؛ فمفادها نقل الحكم بالمجيء والأمر بالضرب<sup>(٥)</sup> عن زيد وإثبات ذلك لعمرو.

[العطف بلكن بعد إيجاب]

وأفهم كلامه أن لكن لا يعطف بها بعد الإيجاب، وهو مذهب البصريين؛ لأنه لم يُسمع. وجوزة غيرهم<sup>(٦)</sup> قياساً على بل.

(١) في ق: معطوفها.

(٢) قوله تعالى: ﴿وَمَا ظَنَنْتَهُمْ وَلَكِنْ كَانُوا لَهُمْ أَعْدَاءُ﴾ - الزخرف: ٧٦ - وكذا إن تلتها جملة ولم تلي (لكن) واواً، نحو: إن ابن ورقاء لا تحشى بواوّه لكن وقائعه في الحرب تُنظر.

(٣) سقطت أو من ع وق.

(٤) نحو: رأيت الفارس لكن جواده، خلافاً للكوفيين، إذ أجازوا العطف بلكن بعد الإثبات، نحو: أتاني زيد لكن عمرو. (انظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ٣/ ٣٨٦، وارتشاف الضرب ٤/ ١٩٩٨).

(٥) نحو: أعط الفقير لكن المسكين.

(٦) سقطت والأمر بالضرب من ق.

(٧) وهم الكوفيون والمبرد؛ فيجوز عندهم: قام زيد لكن عمرو. (انظر: المقتضب ١/ ١٢، وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ٣/ ٣٨٦، وشرح الأشموني ٣/ ١١٠، وجمع الهوامع ٣/ ١٨٥).

وأن بل في غير الإيجاب لا تفيد صرف الحكم إلى ما بعدها<sup>(١)</sup>، وجوزة

المُبرّد<sup>(٢)</sup> كما بعد الإيجاب؛ فعلى قوله يجوز<sup>(٣)</sup>: ما زيد قائماً بل قاعداً، بالنصب على

معنى<sup>(٤)</sup>: ما هو قاعداً، واستعمال العرب على خلاف ذلك<sup>(٥)</sup>.

تنبيه [في أحكام عامة للعطف]

أ. يجوز عطف الفعل على مثله - إن اتحدا في الزمان، ولا يضّر اختلافهما في اللفظ -

وعلى اسم يشبهه، وبالعكس. وعطف<sup>(٦)</sup> الاسم على الفعلية، وبالعكس.

ب. والعطف على الضمير المرفوع المتصل من غير فاصل ضعيف<sup>(٧)</sup>.

ج. ولا يجب إعادة الخافض إذا أريد العطف على الضمير المجزور؛ كما قاله ابن مالك<sup>(٨)</sup>

(١) أي إذا جاءت (بل) بعد نفي أو نهي فإنها تعطي الحكم لما قبلها وتثبت ضده لما بعدها، نحو: ما قام زيد بل عمرو، ولا تضرب زيدا بل عمرو.

(٢) أي جوز المبرد أن تنقل (بل) بعد نفي أو نهي - حكم ما قبلها إلى ما بعدها، نحو: ما قام زيد بل عمرو، أي: بل ما قام عمرو (انظر: المقتضب ١/ ١٢، وشرح التسهيل ٣/ ٢٢٦، ومغني اللبيب ص ١٥٢، وجمع الهوامع ٣/ ١٨٠).

(٣) سقطت يجوز من ق.

(٤) سقطت معنى من ق، وسقطت العبارة على معنى ما هو قاعداً من ع.

(٥) كقول الشاعر:

لو اعتصمت بنا لم تعتصم بعدي بل أولياء كفاة غير أوغاد

أي: بل تعتصم (انظر: شرح التسهيل ٣/ ٢٢٦، والدرر اللوامع ٦/ ١٣٣).

(٦) في ب: وهو عطف.

(٧) نحو: قمت وزيد. وفي المسألة خلاف؛ فالبصريون يمنعون العطف على الضمير المرفوع المتصل دون فاصل، نحو: قمت أنا وزيد وقوله تعالى: ﴿قَالَ لَقَدْ كُنْتُمْ أَنْتُمْ وَآبَاؤُكُمْ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ﴾ - الأنبياء: ٥٤ - وجوزة الكوفيون والفارسي من غير فصل (انظر: ارتشاف الضرب ٤/ ٢٠١٣، وشرح التصريح على التوضيح ٢/ ١٥٠).

(٨) انظر: شرح التسهيل ٣/ ٢٣٠.

وجماعة<sup>(١)</sup> خلافاً للجمهور. قال جدِّي<sup>(٢)</sup> - رحمه الله [تعالى]<sup>(٣)</sup> -: والشواهد<sup>(٤)</sup> لها قائله كثيرة، والاحتمالات لا تنفي الظهور فلا تقدح<sup>(٥)</sup>؛ إذ المسألة ليست قطعية، فينبغي المصير إليه ورفض القياس؛ إذ البحث<sup>(٦)</sup> لغوي.

### [٥/ البدل<sup>(٧)</sup>]

والخامس منها البدل؛ وهو تابع مقصود بالحكم المنسوب إلى متبوعه / ٩٨ ب / إثباتاً ونفيًا<sup>(٨)</sup> بلا واسطة.

(١) الجماعة هم يونس والأخفش والكوفيون واختاره الشلوبين. وقد استدلوا بقراءة ابن عباس ﴿وَأَنقَرُوا اللَّهَ أَلَدَىٰ نَسْأَةِ لُونِ يَوْمَ الْأَرْحَامِ﴾ - النساء: ١ - (انظر: شرح التسهيل ٢٣٠/٣، ٢٣٢، وارتشاف الضرب ٢٠١٣/٤، والمساعد على تسهيل الفوائد ٤٧٠/٢، وشرح الأشموني ١١٤/٣، وشرح التصريح على التوضيح ١٥١/٢).

(٢) مَرَّتْ ترجمته في ص ٦٢ من هذا الكتاب.

(٣) زيادة من ق وع.

(٤) منها قوله تعالى: ﴿وَكُفِّرْ بِيَوْمِهِ وَالْمَسْجِدَ الْأَحْرَارِ﴾ - البقرة: ٢١٧ -، وقوله تعالى: ﴿وَأَنقَرُوا اللَّهَ أَلَدَىٰ نَسْأَةِ لُونِ يَوْمَ الْأَرْحَامِ﴾ - النساء: ١ - ومنه قول الشاعر:

فاليوم قَرَبْتُ تَهْجُونَا وَتَشْتَمُنَا فَاهْزَبْ فَمَا بَكَ وَالْأَيَّامُ مِنْ عَجَبٍ

وقول آخر:

نُعَلِّقُ فِي مِثْلِ السَّوَارِي سَيُوفُنَا وَمَا بَيْنَهُمَا وَالْكَعْبُ غُوطٌ نَفَانِفُ

(انظر: شرح التسهيل ٢٣٢-٢٣٥، وشرح الأشموني ١١٤-١١٥، وشرح التصريح على التوضيح ١٥٢/٢).

(٥) في ق وع وب ود: يقدح.

(٦) في ق وع وس: المبحث.

(٧) قال ابن هشام في قطر الندى: «البدل؛ وهو تابع مقصود بالحكم، بلا واسطة. وهو ستة: بدل كل؛ نحو: ﴿مَقَارًا (٢١) حَدَائِقَ﴾، وبعض؛ نحو: ﴿مَنْ أَسْتَطَاعَ﴾، واشتغال؛ نحو: ﴿فَتَالِي فِيهِ﴾، وإضراب؛ وغلط؛ ونسيان؛ نحو: تصدقت بدرهم دينار بحسب قصيد الأول والثاني، أو الثاني وسبق اللسان، أو الأول وتبين الخطأ». (انظر: شرح قطر الندى ص ٣٠٨).

(٨) في ق ود وس: أو نفيًا.

### [محتزات التعريف]

فخرج بمقصود غيره من نعت وتوكيد وعطف بيان؛ فإنها متمات للمقصود بالحكم، ومعطوف بلا وبيل<sup>(١)</sup> بعد نفي وبلكن، وبنفي الواسطة المقصود بها؛ وهو المعطوف ببقية أحرف العطف. فائدته<sup>(٢)</sup>

والغرض منه أن يذكر الاسم مقصوداً<sup>(٣)</sup> بالنسبة بعد التوطئة لذكره بالتصريح بتلك النسبة إلى ما قبله؛ لإفادة توكيد الحكم وتقريره، ولهذا يقولون<sup>(٤)</sup>: البدل في حكم تكرار العامل.

### [أقسام البدل]

وهو ستة أقسام:

أحدها: بدل كل من كل<sup>(٥)</sup>؛ وهو ما كان مدلوله مدلول الأول؛ نحو: ﴿مَقَارًا (٢١) حَدَائِقَ (وَأَعْنَابًا)﴾<sup>(٦)</sup>، وجاء<sup>(٧)</sup> زيد أخوك. وسماه ابن مالك<sup>(٨)</sup> البدل المطابق؛ لوجوده فيما لا يطلق عليه كل<sup>(٩)</sup>، ولا يحتاج إلى ضمير يعود إلى<sup>(١٠)</sup> المبدل منه، كالجملة التي هي عين المبتدأ<sup>(١١)</sup>.

(١) في ق: وبيل.

(٢) في ع: مقصود.

(٣) انظر: الكتاب ٣٨٦/٢.

(٤) سقطت من كل من ع.

(٥) زيادة من ق.

(٦) سورة النبأ، من الآيتين ٣١ و ٣٢. وهما بتمامهما: ﴿إِنَّ لِلنَّاسِ مَقَارًا (٢١) حَدَائِقَ وَأَعْنَابًا﴾.

(٧) في ق وع: جاءني.

(٨) انظر: شرح الكافية الشافية ٥٧٥/١.

(٩) أي: لأن البدل المطابق عبارة تشمل ما كانت له أجزاء وما لا أجزاء له، أما عبارة بدل الكل من الكل فإنها مختصرة في دلالتها على ما له أجزاء فقط، وذلك غير مشترك للإجماع على صحة البدلية في أساء الله كقوله تعالى: ﴿..... حَرِطَ الْعَزِيزُ الْحَمِيدُ (١) اللَّهُ الَّذِي لَهُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ وَوَيْلٌ لِلْكَافِرِينَ مِنْ عَذَابٍ شَدِيدٍ﴾ - إبراهيم: ١-٢. (انظر: شرح الكافية الشافية ٥٧٥/١).

(١٠) في ق: على.

(١١) كقوله تعالى: ﴿الْحَاقَّةُ (١) مَا الْخَافَةُ﴾ - الحاقة: ١-٢.

وثانيها: بدل بعض من كل؛ وهو ما كان مدلوله بعض مدلول<sup>(١)</sup> الأول، سواء كان ذلك البعض نصفاً أم أقل أم أكثر على الصحيح<sup>(٢)</sup>، ولا بد من اتصاله<sup>(٣)</sup> بضمير يعود على<sup>(٤)</sup> المبدل منه<sup>(٥)</sup>:

■ مذكور؛ كأكلت الرغيف نصفه أو ثلثه.

■ أو مقدّر؛ نحو: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾<sup>(٦)</sup>، أي: منهم، فمن بدل بعض من الناس؛ لأن المستطيع بعض من<sup>(٧)</sup> الناس لا كلهم. وقال ابن الدهان<sup>(٨)</sup>: بدل كل [من كل]<sup>(٩)</sup>، والمراد بالناس المستطيع، فهو عام أريد به خاص؛ لأن الله لا يكلف الحج من<sup>(١٠)</sup> لا يستطيع.

(١) في الأصل مدلوله، والمثبت من ق وب ود وس.

(٢) خلافاً للكسائي وهشام حيث اشترطا فيه أن لا يقع إلا على ما دون النصف فقط (انظر: شرح التصريح على التوضيح على التوضيح ١٥٦/٢، وحاشية الحمصي ١٨٦/٢).

(٣) في الأصل باتصاله، والمثبت من باقي النسخ.

(٤) في باقي النسخ: إلى.

(٥) خلافاً لابن مالك إذ يقول: واشترط أكثر النحويين مصاحبة بدل البعض والاشتغال ضميراً عائداً على المبدل منه. والصحيح عدم اشتراطه، لكن وجوده أكثر من عدمه (انظر: شرح الكافية الشافية ٥٧٦/١).

(٦) سورة آل عمران، من الآية ٩٧. وهي بتمامها ﴿فِيهِ آيَاتٌ بَيِّنَاتٌ مِّمَّا يَتَذَكَّرُونَ وَمَنْ دَخَلَهُ كَانَ آمِنًا وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا وَمَنْ كَفَرَ فَإِنَّ اللَّهَ غَنِيٌّ عَنِ الْعَالَمِينَ﴾.

(٧) سقطت من من ق و ع.

(٨) في ق: هارون، وفي ع وب وس ود: برهان، وابن الدهان هو: سعيد بن المبارك بن علي بن عبد الله المعروف بابن الدهان النحوي المتوفى سنة ٥٦٩ هـ، إمام في اللغة والنحو والتفسير والحديث، من مصنفاته: شرح الإيضاح، والفصول في النحو، وتفسير القرآن وديوان شعر. قال فيه العباد الأصفهاني: كان ابن الدهان سيويه عصره، وكان يقال حينئذ: النحويون ببغداد أربعة: ابن الجواليقي، وابن الشجري، وابن الخشاب، وابن الدهان (انظر: وفيات الأعيان ١٧٨٢/٢، وبغية الوعاة ٥٨٧/١).

(٩) زيادة من ق.

(١٠) في ق: لمن.

ومنع إدخال آل على كل وبعض هو مذهب الجمهور؛ لملازمتها<sup>(١)</sup> الإضافة<sup>(٢)</sup>، وهي لا تجمع آل كما مر، وأجازة الأخفش<sup>(٣)</sup> والفارسي<sup>(٤)</sup>.

وثالثها: بدل اشتغال؛ وهو ما كان بينه وبين الأول ملازمة؛ أي: تعلق بغير الجزئية<sup>(٥)</sup> والكلية. وأمره في الضمير كما مر في بدل بعض من كل؛ نحو: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ وَفِتَالٍ فِيهِ﴾<sup>(٦)</sup>، فقتال بدل اشتغال من الشهر؛ لملازمته له بوقوعه فيه. ونحو: ﴿قِيلَ أَفْحَسَبُ الْأَخْدُودُ﴾<sup>(٧)</sup> النار<sup>(٨)</sup>، أي: فيه، أو<sup>(٩)</sup> الأصل ناره، ثم<sup>(١٠)</sup> نابت آل عن الضمير. ٩٩/أ.

وشرط صحته: إمكان فهم معناه عند حذفه، وحسن<sup>(١١)</sup> الكلام بتقدير حذفه؛ ولهذا جعل نحو: أعجبني زيد أخوه بدل إضراب؛ إذ لا يمكن فهم المعنى عند حذفه، وامتنع

(١) في ق و ع وب ود: لملازمتها.

(٢) إما لفظاً أو معنى، ولهذا حكى سيويه: مررت بكل قائماً، فلولا أنه معرفة ما جاز نصب الحال عنه. قال ابن هشام: وإنما لم أقل بدل الكل من الكل حذراً من مذهب من لا يميز إدخال آل على كل، وقد استعمله الزجاجي في جملة، واعتذر عنه بأنه تسامح فيه موافقة للناس (انظر: شرح قطر الندى ص ٣٠٩، وحاشية الحمصي ١٨٧/٢).

(٣) ووافقهم الجرجاني وابن عصفور وأبو حيان، قال الحمصي: استدلالاً بقولهم: مررت بهم كلاً؛ بالنصب على الحال فهو دليل على أن (كلاً) نكرة. (انظر: المقتصد ٩٣٠/٢، وشرح جمل الزجاجي ٢٩٠/١ وارتشاف الضرب ١٩٦٩/٤، وحاشية الحمصي ١٨٧/٢).

(٤) في الأصل الجزئية، والمثبت من ق وب.

(٥) سورة البقرة، من الآية ٢١٧. وهي بتمامها ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ وَفِتَالٍ فِيهِ قُلْ وَفِتَالٍ فِيهِ كَبِيرٌ وَصَدٌّ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ وَكُفْرٌ بِهِ وَالْمَسْجِدَ الْحَرَامِ وَإِخْرَاجُ أَهْلِهِ مِنْهُ أَكْبَرُ عِنْدَ اللَّهِ وَالْفِتْنَةُ أَكْبَرُ مِنَ الْقَتْلِ وَلَا يَزَالُونَ يَقْتُلُوكُمْ حَتَّى يَرُدُّوكُمْ عَنْ دِينِكُمْ إِنِ اسْتَطَاعُوا وَمَنْ يَرْتَدِدْ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ فَيَمُتْ وَهُوَ كَاْفِرٌ فَأُولَئِكَ حَبِطَتْ أَعْمَلُهُمْ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَأُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾.

(٦) سورة البروج، من الآيتين ٤ و ٥. والآيتان بتمامهما: ﴿قِيلَ أَفْحَسَبُ الْأَخْدُودُ﴾<sup>(١)</sup> النار ذات ألؤود. واعتبر الفراء النار بدل كل من كل، لأنه عبر بالأخدود عن النار لما كان مشتملاً عليها. (انظر: معاني القرآن للفراء ٢٥٣/٣).

(٧) في ب: إذ.

(٨) سقطت ثم من ع.

(٩) في ق و ع: من حسن.

نحو: أَسْرَجْتُ زَيْدًا دَابَّةً؛ لِأَنَّهُ - وَإِنْ فُهِمَ مَعْنَاهُ عِنْدَ حَذْفِهِ<sup>(١)</sup> - لَا يَحْسُنُ اسْتِعْمَالُهُ، بَلْ لَا يُسْتَعْمَلُ، وَبِتَقْدِيرِ وَرُودِ مِثْلِهِ يُحْمَلُ عَلَى الْغَلَطِ أَوْ<sup>(٢)</sup> نَحْوِهِ.

ورابعها: بَدَلُ إِضْرَابٍ؛ وَهُوَ مَا يُقْصَدُ ذِكْرُ مَتَبَوِّعِهِ كَمَا يُقْصَدُ ذِكْرُهُ، وَلَا عِلَاقَةَ بَيْنَهُمَا، وَيُسَمَّى بَدَلُ الْبَدَاءِ؛ لِأَنَّ الْمُتَكَلِّمَ يُخَيِّرُ بَشْيَءً ثُمَّ يَبْدُو لَهُ أَنَّ يُخَيِّرَ بَآخَرَ مِنْ غَيْرِ إِبْطَالِ<sup>(٣)</sup> الْأَوَّلِ.

ونفاؤه بعضهم<sup>(٤)</sup> [مُطْلَقًا]<sup>(٥)</sup>، وَادَّعَى أَنَّ مَا اسْتَدْلُوا بِهِ<sup>(٦)</sup> عَلَى ثُبُوتِهِ مَحْمُولٌ عَلَى إِضْرَابٍ بَلْ.

وخامسها: بَدَلُ غَلَطٍ؛ وَهُوَ مَا لَا يُقْصَدُ مَتَبَوِّعُهُ، بَلْ سَبَقَ إِلَيْهِ اللَّسَانُ.

وخصَّه بعضهم<sup>(٧)</sup> بِالشَّعْرِ؛ قَالَ: لِيُجَوِّدَ فِيهِ دُونَ النَّشْرِ. وَعَكَّسَ بَعْضُهُمْ<sup>(٨)</sup>؛ لِأَنَّ

(١) في ق وع: الحذف.

(٢) في ب: و.

(٣) في ب: يبطاله.

(٤) منهم المبرد وخطاب الماردي (انظر: المقتضب ٢٦-٢٨/١ و ٢٩٧/٤، وارتشاف الضرب ٤/١٩٧٠، والمساعد على تسهيل الفوائد ٢/٤٣٤).

(٥) زيادة من ق ود.

(٦) منه الحديث الذي يرويه عمار بن ياسر - رضي الله عنه - قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: ثُمَّ إِنَّ الرَّجُلَ لَيَنْصَرِفُ وَمَا كَتَبَ لَهُ إِلَّا عَشْرَ صَلَاتِهِ تَسْعَاهُ ثَمْنَاهَا سَبْعَاهَا سِدْسُهَا خَمْسَاهَا رُبْعَاهَا ثَلَاثُهَا نِصْفُهَا. (انظر: سنن أبي داود ٢١١/١، برقم ٧٩٦، وسنن البيهقي الكبرى ٢/٢٨١، برقم ٣٣٤٢، ومسند أحمد ٤/٣٢١، وشرح التسهيل ٣/١٩٥). وكقولك: مررتُ برجلٍ امرأةٍ، ونحو: أعطِ السائلَ رَغِيْفًا دَرْهَمًا.

(٧) كأبي محمد بن السيد البطليوسي، واستشهد بقول ذي الرُّمَّة:

لَمِبَاءٌ فِي شَفَتَيْهَا حُوءٌ لَعَسٌ      وَفِي اللَّثَاثِ فِي أَنْيَابِهَا شَنْبُ

فلعس بدل غلط، لأنَّ الْحَوَّةَ السَّوَادَ بَعِينَهُ، وَاللَّعْسَ سَوَادًا مُشْرَبًا بِحَمْرَةٍ. (انظر: ديوان ذي الرُّمَّة ص ٣٢، وجمع الهوامع ٣/١٤٩).

(٨) قال المبرد: وذلك قولك: مررت برجلٍ حمراءٍ، أراد أن يقول: مررت بحمارٍ... فهذا البديل لا يكون مثله في قرآن ولا شعر، ولكنَّ إِنْ وَقَعَ مِثْلُهُ فِي الْكَلَامِ غَلَطًا أَوْ نِسْيَانًا، فَهَكَذَا إِعْرَابُهُ. (انظر: المقتضب ١/٢٨).

الشَّعْرَ إِنَّمَا يَقَعُ عَنْ تَرَوٍّ وَفَكْرٍ. وَنِفَاؤُهُ بَعْضُهُمْ<sup>(٩)</sup> مُطْلَقًا، وَادَّعَى أَنَّهُ تَطَلُّبُهُ<sup>(١٠)</sup> فَلَمْ يَجِدْهُ، وَأَنَّهُ طَالَبٌ بِهِ مَنْ لَقِيَهُ فَلَمْ يَعْرِفْهُ. وَمَذْهَبُ سَيَبَوِيهِ<sup>(١١)</sup> وَالْأَكْثَرُ جَوَازُهُ مُطْلَقًا.

وسادسها: بَدَلُ نِسْيَانٍ؛ وَهُوَ مَا يُقْصَدُ مَتَبَوِّعُهُ، ثُمَّ يَتَبَيَّنُ فُسَادُ قَصْدِهِ؛ نَحْوُ: تَصَدَّقْتُ بِدَرْهَمٍ دِينَارٍ. هَذَا<sup>(١٢)</sup> يَصْلُحُ مَثَلًا لِلثَّلَاثَةِ الْآخِرَةِ:

# إِذَا يُحْتَمَلُ أَنَّ يَكُونَ الْمُتَكَلِّمُ قَصَدَ الْإِخْبَارِ بِالتَّصَدُّقِ بِالدَّرْهَمِ، ثُمَّ أَضْرَبَ عَنْهُ إِلَى الْإِخْبَارِ بِالتَّصَدُّقِ بِالدِّينَارِ، وَجَعَلَ الْأَوَّلَ فِي حُكْمِ الْمَتْرُوكِ؛ فَيَكُونُ<sup>(١٣)</sup> بَدَلُ إِضْرَابٍ<sup>(١٤)</sup>، وَهَذَا مَعْنَى<sup>(١٥)</sup> قَوْلِهِ: بِحَسَبِ قَصْدِ الْأَوَّلِ وَالثَّانِي<sup>(١٦)</sup>.

# وَأَنْ يَكُونَ قَصَدَ الْإِخْبَارِ بِالتَّصَدُّقِ بِالدِّينَارِ، فَسَبَقَ لِسَانُهُ إِلَى الدَّرْهَمِ؛ فَيَكُونُ بَدَلُ غَلَطٍ، أَيْ: بَدَلًا عَنِ اللَّفْظِ الَّذِي ذُكِرَ غَلَطًا؛ وَهُوَ الْمُبْدَلُ مِنْهُ، وَهَذَا مَعْنَى قَوْلِهِ: أَوِ الثَّانِي، وَسَبَقَ اللَّسَانُ إِلَى الْأَوَّلِ. / ٩٩ ب /

# وَأَنْ يَكُونَ قَصَدَ الْإِخْبَارِ بِالتَّصَدُّقِ بِالدَّرْهَمِ، ثُمَّ تَبَيَّنَ لَهُ<sup>(١٧)</sup> أَنَّ الصَّوَابَ الْإِخْبَارُ بِالتَّصَدُّقِ بِالدِّينَارِ؛ لِظَهْوَرِ الْخَطَأِ فِي الْقَصْدِ الْأَوَّلِ، فَيَكُونُ بَدَلُ نِسْيَانٍ؛ أَيْ: بَدَلُ شَيْءٍ ذُكِرَ نِسْيَانًا، وَهَذَا مَعْنَى قَوْلِهِ: أَوِ الْأَوَّلِ، وَتَبَيَّنَ الْخَطَأُ فِي قَصْدِهِ.

(١) انظر: جمع الهوامع ٣/١٤٩.

(٢) في ق ود: طلبه.

(٣) انظر: الكتاب ١/٤٣٩، وشرح التسهيل ٣/١٩٥.

(٤) في ق: وهذا.

(٥) في ق: ليكون.

(٦) في ع: الإضراب.

(٧) سقطت معنى من ع.

(٨) في ق: أَوِ الثَّانِي.

(٩) سقطت له من ق.

والأحسن أن يعطف<sup>(٣)</sup> التابع في هذه الثلاثة<sup>(٤)</sup> ببل، فيكون من عطف النسق.

## تتمّة<sup>(٥)</sup> [في أحكام البدل]

١ / اعلم أن البدل يوافق متبوعه في:

■ واحد من أوجه الإعراب مطلقاً.

■ وكذا في واحد من التذكير والإفراد وضدّيها إن كان بدل كل؛ ما لم يمنع مانع من

التثنية والجمع بكون<sup>(٦)</sup> أحدهما مصدراً<sup>(٧)</sup> أو فُصِدَ به التفصيل<sup>(٨)</sup>.

ويُحالَفُه في التعريف والإظهار وضدّيها؛ فتبدل المعرفة من مثلها<sup>(٩)</sup> ومن النكرة<sup>(١٠)</sup>،

والنكرة من مثلها<sup>(١١)</sup> ومن المعرفة<sup>(١٢)</sup>، لكن إن اتحد اللفظ في إبدال النكرة من مثلها اشترط

أن يكون مع الثاني زيادة بيان<sup>(١٣)</sup>، كما في إبدال الفعل من مثله<sup>(١٤)</sup>.

(١) في ب: تعطف.

(٢) أي: بدل الإضراب والغلط والنسيان.

(٣) في ع: تنبيه.

(٤) في ق و ب: لكون، وفي س: ككون.

(٥) نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّ الْمَشْقِينَ مَقَارًا﴾ (٣١) حَدَّائِنَ ﴿٣٠﴾ - النبا: ٣٠ و ٣١، حيث أبدل الجمع من المفرد لأن المفرد مصدر.

(٦) في باقي النسخ التفصيل، وهو تصحيف. ومثال بدل التفصيل قوله عليه السلام: أذن لها بنفسين: نفس في

الشتاء، ونفس في الصيف حيث أبدل المفرد (نفس) من المثني (نفسين) لأنه فُصِدَ به التفصيل، ونحو: مررت

بإخوتك زيد وبكر وخالد.

(٧) كقوله تعالى: ﴿أَعِدْنَا الْمَرْطُ السَّيِّمَ﴾ (١) مِرْطُ الَّذِينَ أَنْتَ عَلَيْهِمْ ﴿٢﴾ - الفاتحة: ٦ و ٧ -.

(٨) كقوله تعالى: ﴿إِلَى مِرْطُ مُسْتَقِيمٍ﴾ (٢) مِرْطُ اللَّهِ ﴿١﴾ - الشورى: ٥٢ و ٥٣ -.

(٩) كقوله تعالى: ﴿إِنَّ الْمَشْقِينَ مَقَارًا﴾ (٣١) حَدَّائِنَ ﴿٣٠﴾ - النبا: ٣١ و ٣٢ -.

(١٠) كقوله تعالى: ﴿لَتَنْفَعَا يَا تَائِبِينَ﴾ (١٥) تَائِبِينَ كَذِبَ عَاطِقَةٍ ﴿١٦﴾ - العلق: ١٥ و ١٦ -.

(١١) هذا الشرط وضعه الكوفيون والبغداديون والزخشي والجرجاني لأن البدل للإيضاح، والشيء لا يوضح

بما هو أخفى منه، فلا تحصل فائدة بدون الصفة، واستدلوا بقراءة يعقوب: ﴿وَرَى كُلُّ أُنْثَى جَائِيَةً كُلُّ أُنْثَى تَدْعَى إِلَى

كِتَابِهَا﴾ - الجاثية: ٢٨ - حيث أبدل (كل أمة) الثانية من الأولى وكلاهما نكرتان، لكن الثانية ذكر فيها سبب

الجنثو. (انظر: شرح التسهيل ٣/ ١٩٣، وارتشاف الضرب ٤/ ١٩٦٢، وحاشية الحمصي ٢/ ١٨٨).

(١٢) نحو قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَامًا﴾ (١٨) يُضَاعَفُ ﴿١٩﴾ - الفرقان: ٦٨ -.

٢ / وَيُبْدَلُ الظاهر من مثله<sup>(١)</sup> ومن المضمير<sup>(٢)</sup>، والمضمّر<sup>(٣)</sup> من مثله<sup>(٤)</sup> وكذا من

الظاهر<sup>(٥)</sup> عند الجمهور. ووافقهم في شرح الشذور<sup>(٦)</sup>، ولكنّه<sup>(٧)</sup> خالفهم في الأوضح<sup>(٨)</sup> تبعاً

لابن مالك<sup>(٩)</sup>.

٣ / ولا يُبدَلُ ظاهر من ضمير<sup>(١٠)</sup> حاضر بدل كل إلا إذا أفاد الإحاطة<sup>(١١)</sup>.

٤ / وتُبدَلُ الجملة من مثله<sup>(١٢)</sup> ومن المفرد<sup>(١٣)</sup>.

(١) نحو: أعجبني الطالب خلقة، وجاءني زيد أخوك.

(٢) كقوله تعالى: ﴿وَأَسْرُوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾ - الأنبياء: ٣ - حيث أبدل الظاهر (الذين) من المضمير (واو)

الجماعة) في أسروا.

(٣) سقطت والمضمير في ق.

(٤) نحو: ضربته إياه، خلافاً للكوفيين وابن مالك وابن هشام في أوضحه لأنه عندهم من باب التوكيد (انظر:

أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ٣/ ٤٠٤).

(٥) نحو: رأيت زيداً إياه، وردّه ابن هشام في الأوضح بأنه غير مسموع. (انظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن

مالك ٣/ ٤٠٥).

(٦) انظر: شرح الشذور ص ٥٧٣.

(٧) في ع ود: ولكن، وفي ب وس: لكنه.

(٨) انظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ٣/ ٤٠٤-٤٠٥.

(٩) انظر: شرح التسهيل ٣/ ١٩٢.

(١٠) في ق: مضمير.

(١١) كقوله تعالى: ﴿تَكُونُ لَنَا عِيدًا لِأَوَّلِنَا وَآخِرِنَا﴾ - المائدة: ١١٤ -، حيث جاء الظاهر (أولنا) بدل كل

من (لنا) وهو ضمير حاضر وقد دلّ على الإحاطة، وهو جائز. أما إذا لم يدلّ الضمير الحاضر على إحاطة فلا

يجوز أن يُبدَلُ بظاهر، خلافاً للكوفيين والأخفش، حيث أجازوه تمسكاً بقول الشاعر:

يَكُنْ قُرَيْشٍ كُنِينَا كُلُّ مُفْضِلَةٍ وَأَمْ نَهْجُ الْمُدَى مَنْ كَانَ ضَلِيلًا

حيث أبدل الاسم الظاهر (قريش) من ضمير الحاضر (الكاف) المجرور محلاً بالباء، مع أنه لا يدل على

إحاطة.

(١٢) كقوله تعالى: ﴿أَمَذَكُ يَمَاقِلُونَ﴾ (٣٢) أَمَذَكُ يَأْتَلُونَ وَيَتِينَ ﴿١٣﴾ - الشعراء: ١٣٢ و ١٣٣ -.

(١٣) كقوله تعالى: ﴿أَفَلَا يَنْظُرُونَ إِلَى الْإِبِلِ كَيْفَ خُلِقَتْ﴾ - الغاشية: ١٧ -.

٥/ قال المصنف<sup>(١)</sup> في الجامع<sup>(٢)</sup>: ويجوز قطع البدل، ويحسن مع الفصل؛ نحو: ﴿يَشْرَبُ مِنْ ذَلِكَ النَّارُ﴾<sup>(٣)</sup>، ويجب إن تبع مُتَعَدِّداً ولم يف به؛ نحو: «انْقُتُوا الموبقات: الشرك والسحر»<sup>(٤)</sup>.

## باب العدد<sup>(١)</sup>

باب في ذكر<sup>(٢)</sup> حكم<sup>(٣)</sup> ألفاظ العدد تذكيراً وتأنياً؛ وهو ما وُضِعَ لكميةً أحاد الأشياء، قاله ابن الحاجب<sup>(٤)</sup>. فالواحد عنده عدد<sup>(٥)</sup> [حقيقة]<sup>(٦)</sup>، وهو المناسب لقول النحاة: إنَّ الواحدَ والاثنين وما وازنَ فاعلاً يَجْرَيْنِ<sup>(٧)</sup> على القياس.

### [أقسام ألفاظ العدد]

١/ العدد من ثلاثة إلى تسعة جارٍ على خلاف القياس؛ لأنه يُؤنَّثُ مع المُذَكَّرِ، ويُذَكَّرُ مع المؤنَّث ولو مجازياً / ١٠٠ أ /:

- مفرداً كان العدد؛ نحو: ثلاثة رجالٍ، وتسع نسوة، و﴿سَبْعَ لَيَالٍ وَتَمَنِيَةَ أَيَّامٍ﴾<sup>(٨)</sup>.
- أو مُركَّباً مع العشرة؛ نحو: ثلاثة عشر رجلاً<sup>(٩)</sup>، وتسع عشرة امرأة<sup>(١٠)</sup>.

(١) قال ابن هشام في قطر الندى: باب: العدد من ثلاثة إلى تسعة يؤنَّثُ مع المذكر، ويُذَكَّرُ مع المؤنَّث دائماً، نحو: ﴿سَبْعَ لَيَالٍ وَتَمَنِيَةَ أَيَّامٍ﴾، وكذلك العشرة إن لم تُركَّب. وما دون الثلاثة، وفاعل كالثالث ورابع على القياس دائماً (انظر: شرح قطر الندى ص ٣١٠).

(٢) سقطت ذكر من ب وق.

(٣) في ق: حقيقة.

(٤) انظر: شرح الكافية ٣/ ٣٥٤.

(٥) خلافاً للخشب، إذ يرى أن الواحد ليس من العدد، لأن العدد عندهم هو الزائد على الواحد. (انظر: شرح الكافية ٣/ ٣٥٤-٣٥٥).

(٦) زيادة من ق.

(٧) في ق وب ود وس: يجري.

(٨) سورة الحاقة، من الآية ٧. وهي بتمامها ﴿سَخَّرَهَا عَلَيْهِمْ سَبْعَ لَيَالٍ وَتَمَنِيَةَ أَيَّامٍ حُسُوماً فَدَرَى الْقَوْمَ فِيهَا صَرْعَى كَأَنَّهُمْ أُعِجَابُ غُلَّيْ حَارِيَةٍ﴾.

(٩) سقطت ثلاثة عشرة رجلاً من ب.

(١٠) في باقي النسخ: تسع عشر نسوة.

(١) سقطت المصنف من ع وب.

(٢) انظر: الجامع الصغير في النحو ص ٢٠١.

(٣) سورة الحج، من الآية ٧٢. وهي بتمامها: ﴿وَإِذَا نُنِجْنَاهُمْ بِمَنْتَرٍ نَعْرِفُ فِي وُجُوهِ الَّذِينَ كَفَرُوا الْمُنْكَرَ يَكَادِرُونَ بِأَلْدِيكَ يَتْلُونَ عَلَيْهِمْ ءَايَاتِنَا قُلْ أَفَأُنَبِّئُكُمْ بِشَرِّ مِمَّنْ ذَلِكَ النَّارُ وَعَدَهَا اللَّهُ الَّذِينَ كَفَرُوا وَيَتَنَّ الْمَصِيرُ﴾، والشاهد: النار حيث أبدلت من شرٍّ، ثم قطعت عن التبعة فهي خبر المبتدأ محذوف وجوباً هي النار.

(٤) جزء من حديث طويل برواية عن أبي هريرة - رضي الله عنه - أن رسول الله ﷺ قال: ثم اجتنبوا الموبقات الشرك بالله والسحر. وفي رواية أخرى لأبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال: ثم اجتنبوا السبع الموبقات. قيل: يا رسول الله، وما هن؟ قال: الشرك بالله، والسحر، وقتل النفس التي حَرَّمَ الله إلا بالحق، وأكل مال اليتيم، وأكل الربا، والتولي يوم الزحف، وقذف المحصنات الغافلات المؤمنات. وللحديث روايات أخرى، ومنها ما صححه الألباني وهو قوله عليه السلام: اجتنبوا السبع الموبقات: الشرك بالله، والسحر، وقتل النفس التي حرم الله إلا بالحق، وأكل الربا، وأكل مال اليتيم، والتولي يوم الزحف، وقذف المحصنات المؤمنات الغافلات. (انظر: صحيح البخاري ٢/ ٢١٧٥، برقم ٥٤٣١، وسنن أبي داود ٣/ ١١٥، وإرواء الغليل ج ٥، برقم ١٣٣٥).



٢ / وكذا العشرة تُؤنَّث مع المُذكر، وتُذكر مع المؤنَّث إن لم تُركَّب؛ بأن كانت مفردة: كعشرة رجال، وعشر نسوة، فإن رُكِّبت جرت على القياس.

وأما نحو [قوله تعالى] <sup>(١)</sup>: ﴿مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَالِهَا﴾ فعلى حذف مُضاف؛ أي: عشر حسنات أمثالها، ولولاه لقليل: عشرة؛ لأنَّ المثل مُذكر، والمُعتبر مع الجمع حال مفرد في التذكير والتأنيث كما في الألفية <sup>(٢)</sup> والتسهيل <sup>(٣)</sup>.

### [جواز الموافقة والمخالفة إذا حُذِفَ المعدود]

ومحل ما ذكر إذا لم يُحذف المعدود، فإن حُذِفَ جاز حذف التاء <sup>(٤)</sup> مع المذكر <sup>(٥)</sup>؛ نحو: ﴿أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا﴾ <sup>(٦)</sup>، وفي الحديث <sup>(٧)</sup>: «وَأَتْبَعُهُ بَسْتُ مِنْ شَوَالٍ».

٣ / وما دون الثلاثة <sup>(٨)</sup> من واحد واثنين، وما وازن فاعلاً <sup>(٩)</sup> من ألفاظ العدد كالثالث

(١) زيادة من ق.

(٢) سورة الأنعام، من الآية ١٦٠. وهي بتمامها ﴿مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَالِهَا وَمَنْ جَاءَ بِالسَّيِّئَةِ فَلَا يُجْزَى إِلَّا نَجْمُهَا وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ﴾.

(٣) قال ابن مالك:

ثلاثة بالتاء قبل للعشرة في عد ما أحاده مُذكَّرة

(انظر: شرح ابن عقيل ٢/ ٣٤٥).

(٤) انظر: شرح التسهيل ٢/ ٣١١.

(٥) في د: التابع المذكور.

(٦) سقطت مع المذكر من ب ود.

(٧) سورة البقرة، من الآية ٢٣٤. أي: عشرة أيام. وهي بتمامها ﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا فَإِذَا بَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا فَعَلْنَ فِي أَنْفُسِهِنَّ وَالْمَعْرُوفُ وَاللَّهُ يَمُنُّ بِمَا فَعَلْنَ خَيْرٌ﴾.

(٨) الحديث برواية أبي أيوب - رضي الله عنه - عَنْ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَنْ صَامَ رَمَضَانَ، ثُمَّ أَتْبَعَهُ بَسْتُ مِنْ شَوَالٍ فَكَفَّارًا صَامَ الدَّمَرُ». (انظر: سنن أبي داود ٢/ ٣٢٤، رقم ٢٠٧٨، والمسنَد المستخرج على صحيح الإمام مسلم ٣/ ٢٤٤، برقم ٢٦٥٣، والمُنتخب من مسند عبد بن حميد ١/ ١٠٤، برقم ٢٢٨).

(٩) في ب: الثلاث.

(١٠) في ب ود وس: وما وازنه فاعل.

ورابع إلى عاشر، يجريان على القياس؛ فيُذكران مع المذكر ويؤنَّثان مع المؤنَّث دائماً، مفرداً كان العدد أو مركباً؛ تقول في المُذكر: واحد، واثنان، والجزء الثالث، أو الخامس عشر <sup>(١)</sup>، أو السادس والعشرون، وفي المؤنَّث: واحدة، واثنان، وثلاثة <sup>(٢)</sup>، والمقالة الرابعة، أو الخامسة عشرة <sup>(٣)</sup>، أو السادسة والعشرون.

### [أحوال اسم العدد الذي على وزن اسم الفاعل] <sup>(٤)</sup>

ولاسم الفاعل المصوغ من اثنين فما فوق إلى العشرة <sup>(٥)</sup> أربعة أحوال أشار إليها بقوله:

١. فيفردُ فاعِلٌ عن الإضافة؛ فيفيدُ حينئذٍ الاتصافَ بمعناه مجزئاً: كالثالث ورابع، ومعناه واحدٌ موصوفٌ بهذه الصفة؛ قال النابغة:

٢٢٤ - توهمتُ آياتٍ لها فعرفتُها لستَ أعوام، وذا العامُ سابعٌ <sup>(٦)</sup>

٢. أو يُضاف <sup>(٧)</sup> لِمَا اشتقَّ منه؛ فيفيدُ حينئذٍ أنَّ الموصوفَ به بعضُ تلك العدد المعينة لا غير؛ كرابيع أربعة، أي: بعضُ جماعةٍ منحصرةٍ / ١٠٠ ب / في أربعة، وهذه الإضافة

(١) سقطت عشر من ق.

(٢) في ب: ثلاثة.

(٣) في ق ود وس: عشر.

(٤) قال ابن هشام في قطر الندى: ويُفردُ فاعِلٌ، أو يُضافُ لما اشتقَّ منه، أو لما دونه، أو ينصبُ ما دونه. (انظر:

شرح قطر الندى ص ٣١٠).

(٥) في ق: عشرة.

(٦) البيت من الطويل للناطقة الذبياني في ديوانه ص ٣١، والكتاب ٨٦/٢، وشرح أبيات سيويه ٤٤٧/١، وخزانة الأدب ٢/ ٤٥٣، وبلا نسبة في أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ٤/ ٢٦١.

والشاهد فيه: (ذا العام سابع) حيث جاء العدد (سابع) على وزن (فاعل) ولم يُضَفْ، ومعناه أنَّ هذا العام هو العام السابع منذ هجران المحبوبة لديارها.

(٧) في ع: أو مضافاً.

واجبة عند الجمهور<sup>(١)</sup> كإضافة بعض إلى كله<sup>(٢)</sup>.

٣. أو يُضاف لما دونه - أي: تحته من العدد -؛ فيفيد حينئذ معنى التصيير والتحويل،  
 كهذا رابع ثلاثة؛ أي: جاعل الثلاثة بنفسه أربعة؛ قال [الله] تعالى: ﴿مَا يَكُونُ مِنْ  
 نَجْوَى ثَلَاثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ وَلَا خَمْسَةٍ إِلَّا هُوَ سَادِسُهُمْ﴾.

٤. وتتعين إضافته إن كان بمعنى الماضي؛ وإلا جاز تنوينه والنصب به<sup>(٣)</sup>؛ كما قال: أو  
 ينصب ما دونه؛ لكونه اسم فاعل حقيقة، لكن بشرط الاعتماد على واحدٍ بما مرَّ في اسم  
 الفاعل؛ فيقال: هذا رابع ثلاثة، كما يُقال: هذا ضاربٌ زيداً.

ويُسْتثنى من إطلاقه ثاني<sup>(٤)</sup>؛ فلا يجوز<sup>(٥)</sup> إضافته لما دونه، ولا إعماله، نص عليه  
 سيويه<sup>(٦)</sup>، وأجازهُ الكسائي، وحكاه عن العرب<sup>(٧)</sup>.

(١) خلافاً للأخفش في أحد قوليه وقُطرب والكسائي وتعلب إذ أجازوا فيه الإضافة إلى الثاني ونصبه له، نحو:  
 رابع أربعة، أو رابع أربعة. (انظر: شرح التسهيل ٣٢٤/٢، وارتشاف الضرب ٧٦٧/٢، وأوضح المسالك  
 إلى ألفية ابن مالك ٢٦٢/٤، وشرح التصريح على التوضيح ٢٧٦/٢، ومع الهوامع ٢٢٤/٣).

(٢) في ب: كل.

(٣) زيادة من ق وب.

(٤) سورة المجادلة، من الآية ٧. وهي بنهاها ﴿إِنَّمَا تَرَأَى أَنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ مَا يَكُونُ مِنْ نَجْوَى  
 ثَلَاثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ وَلَا خَمْسَةٍ إِلَّا هُوَ سَادِسُهُمْ وَلَا آدَنَى مِنْ ذَلِكَ وَلَا أَكْثَرُ إِلَّا هُوَ مَعَهُمْ إِنَّمَا كَانُوا أَنْفُسَهُمْ يَمَاعِلُوا يَوْمَ  
 الْقِيَامَةِ إِنَّ اللَّهَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾.

(٥) سقطت به من ق.

(٦) انظر: مبحث إعمال اسم الفاعل في هذا الكتاب ص ٣٥٢.

(٧) في ب: ثاني.

(٨) في ب وس: يجوز.

(٩) انظر: الكتاب ٥٥٩/٣. حيث يقول فيه: ألا ترى أنك لا تسمع أحداً يقول: ثبت الواحد، ولا ثاني واحد.

(١٠) حكى الكسائي عن العرب قولهم: ثاني واحد وحكى الجوهري ثاني واحداً. (انظر: أوضح المسالك إلى ألفية  
 ابن مالك ٢٦٢/٤، وشرح التصريح على التوضيح ٢٧٧/٢).

## باب في ذكر موانع الصرف<sup>(١)</sup>

اعلم أن الاسم إن أشبه الحرف بُني، وسُمي غير مُتمكّن، وإلا أعرب وسُمي<sup>(٢)</sup>  
 مُتمكّناً، ثم المُتمكّن<sup>(٣)</sup> إن لم يشبه الفعل صُرف وسُمي<sup>(٤)</sup> أمكّن؛ وإلا مُنع<sup>(٥)</sup> الصرف  
 وسُمي<sup>(٦)</sup> غير مُنصرف وغير أمكّن.

### [أوجه شبه الاسم الممنوع من الصرف بالفعل]

والمُعْتَبَرُ من<sup>(٧)</sup> شبه الفعل في منع الصرف كون الاسم فيه عِلَتان<sup>(٨)</sup> فرعتان:  
 ▪ إحداهما لفظية.

▪ والأخرى معنوية أو فرعية تقوم مقامهما؛ لأن في الفعل فرعتين عن الاسم:  
 إحداهما لفظية؛ وهي اشتقاقه من المصدر<sup>(٩)</sup>، والأخرى معنوية؛ وهي افتقاره إلى الفاعل،  
 والفاعل لا يكون إلا اسماً، فلا يكمل شبه الاسم بالفعل بحيث يُحمّل عليه في الحكم إلا إذا  
 وُجدت فيه الفرعتان أو ما قام مقامهما، وحينئذ ينقل كالفعل؛ فلا يدخله جر ولا تنوين.

(١) قال ابن هشام في قطر الندى: باب: موانع صرف الاسم تسعة يجمعها:

وزن المركب عجمة تعريفها عدل ووصف الجمع زدتان

(انظر: شرح قطر الندى ص ٣١١).

(٢) في ب ود: ويسمى.

(٣) في ع: الممكن.

(٤) في ب ود: ويسمى.

(٥) في ق: منع من.

(٦) في ق وب: ويسمى.

(٧) في ق: في.

(٨) سقطت علتان من ع وب.

(٩) على رأي البصريين خلافاً للكوفيين الذين يزعمون أن الفعل هو أصل المشتقات. (انظر: الإنصاف في مسائل  
 الخلاف، - المسألة ٢٨ - ٢٣٥/١ - ٢٣٩).

## [العلل التي تمنع الاسم من الصرف]

موانع صرف<sup>(١)</sup> الاسم - وتسمى عللاً - تسعة عند الجمهور<sup>(٢)</sup>؛ وهي:

١. وزن الفعل<sup>(٣)</sup>؛ وهو فرع عن وزن الاسم، إذ وزن كل منهما مخالف لوزن الآخر، فإذا وُجد في الاسم وزن الفعل كان فرعاً بالنسبة إلى وزنه.

٢. والتركيب<sup>(٤)</sup>؛ وهو فرع / ١٠١ أ / الأفراد<sup>(٥)</sup>.

٣. والعجمة<sup>(٦)</sup>؛ وهي فرع العربية لأصالة لغة كل قوم عندهم بالنسبة إلى ما يأخذونه من غيرها.

٤. والتعريف<sup>(٧)</sup>؛ وهو فرع التنكير.

٥. والعدل<sup>(٨)</sup>؛ وهو فرع المعدول عنه.

٦. والوصف<sup>(٩)</sup>؛ وهو فرع الموصوف.

٧. والجمع<sup>(١٠)</sup>؛ وهو فرع الواحد.

٨. وزيادة الألف والنون<sup>(١١)</sup>؛ وهي فرع المزيد عليه.

٩. والتأنيث<sup>(١٢)</sup>؛ وهو فرع التذكير.

وتسمية كل واحد منها<sup>(١٣)</sup> مانعاً وعلّة مجاز؛ إذ كلٌّ منها<sup>(١٤)</sup> جزء علّة وجزء مانع، والمانع التام والعلّة التامة إنّما هو مجموع اثنين منها، أو واحدة تقوم مقامهما، وهذه التسع يجمعها:

جمع ووزن وعدل وصف<sup>(١٥)</sup> معرفة تركيب عجمة تأنيث زيادتها<sup>(١٦)</sup>

وهو أحسن مما في الشرح<sup>(١٧)</sup>، ومن قوله<sup>(١٨)</sup>:

وزن المركب عجمة تعريفها عدل ووصف الجمع زد تأنيثها<sup>(١٩)</sup>

لذكرها كلها بصرائح أسائها من غير اشتقاق.

(١) أي: صيغ منتهى الجمع، وسيأتي تعريفها في المتن.

(٢) نحو: حسان وعطشان.

(٣) نحو: فاطمة وزينب وطلحة.

(٤) في ق: منها.

(٥) في ب وس: منها.

(٦) في ق: ووصف.

(٧) البيت من البسيط بلا نسبة في شرح كتاب الحدود في النحو للفاكهي ص ١٢٥.

(٨) قال في الشرح:

اجمع، وزن، عادلاً، أنت، بمعرفة ركب، وزد عجمة، فالوصف، قد كمل

نسبه ابن هشام في شرح شذور الذهب إلى بعض النحويين، وفي شرح قطر الندى إلى بهاء الدين بن النحاس النحوي، وقبله قوله: موانع الصرف تسع إن أردت بها عوناً لتبلغ في إعرابك الأملا (انظر: شرح قطر الندى ص ٣١٢، وشرح شذور الذهب ص ٥٨٨).

(٩) البيت ذكره ابن هشام في قطر الندى دون نسبة ولعله من نظمه. (انظر: شرح قطر الندى ص ٣١١).

(١٠) في ع: تأنيثها.

(١) في ع: الصرف، مع إسقاط الاسم.

(٢) زاد بعضهم عللاً أخرى، منها:

١ - العلم المنتهي بألف الإلحاق المقصورة، كأرطى جمع أرطاة؛ وهو نبات شجري صحراوي.

٢ - العلم المنتهي بألف التكثير، نحو: قَبْئَرَى أي: الجمل العظيم (انظر: المقتضب ٣/ ٣٣٨، وجمع الموامع ١/ ١٠٨).

(٣) نحو: أحمد ويزيد وشمر.

(٤) أي التركيب المزجي؛ وهو كل اسمين جُعلا اسماً واحداً بتزليل ثانيهما من الأول منزلة هاء التأنيث - دون إضافة أو إسناد: كجلبك ومعديكرب.

(٥) في ع: من الأفراد.

(٦) العجمي: كل ما نُقل إلى اللسان العربي من لسان غيرها من الأمم كالفارسية والحبشية وغيرها، نحو: إبراهيم واسحق...

(٧) أي: العلمية.

(٨) العدل: هو صرفك لفظاً أولاً بالمُسَمَّى إلى آخر، نحو: عُمر، حيث عدل به عن عامر.

(٩) أي: أن يدل على صفة.

[أمثلة على الممنوع من الصرف]<sup>(١)</sup>

وأشار إلى أمثلتها على الترتيب بقوله: كأحمد؛ فيه الوزن والعلمية، وأحمر؛ فيه الوزن والوصف، وبعلبك؛ فيه التركيب<sup>(٢)</sup> والعلمية، وإبراهيم؛ فيه العجمة والعلمية، وعمر؛ فيه العدل والعلمية<sup>(٣)</sup>، وأخر - يضم أوله وفتح ثانيه -؛ فيه العدل والوصف، ومساجد ودنانير؛ فيها<sup>(٤)</sup> الجمع، أي: صيغة مُتَنَهِي الجمع، وسلمان؛ فيه العلمية وزيادة الألف والنون، وسكران؛ فيه الوصف والزيادة، وفاطمة؛ فيه التانيث بالتاء<sup>(٥)</sup> والعلمية، ومثله طلحة، وفائدة ذكره التنبيه على أن مُسَمَّى التانيث يكون مذكراً أيضاً، وزينب؛ فيه العلمية والتانيث المعنوي، وسلمى؛ فيه التانيث بالألف المقصورة، وصحراء؛ فيه التانيث بالألف الممدودة.

[أقسام العلي المانعة من الصرف]

ثُمَّ إِنَّ هَذِهِ الْمَوَانِعَ قَسَمَانِ:

١. ما يستقل بالمانع من الصرف من غير مُجَامَعَةٍ مانع آخر.

٢. وما لا بُدَّ فِيهِ \* مِنْ مُجَامَعَةٍ مانع آخر، ثُمَّ مَا فِيهِ \* مانعان قسمان:

أ. قَسَمٌ يَمْتَنِعُ / ١٠١ ب / صرفه معرفة فقط؛ وهو ما كانت العلمية إحدى علته، والأخرى التركيب، أو التانيث، أو العجمة، أو الزيادة، أو وزن الفعل، أو العدل.

(١) قال ابن هشام في قطر الندى: كأحمد، وأحمر، وبعلبك، وإبراهيم، وعمر، وأخر، وأحاد، وموخذ إلى الأربعة، ومساجد، ودنانير، وسلمان، وسكران، وفاطمة، وطلحة، وزينب، وسلمى، وصحراء (انظر: شرح قطر الندى ص ٣١٢).

(٢) أي التركيب المزجي، أما التركيب الإضافي كأبي زيد، والتركيب الإسنادي كشاب قرناها فلا يمنعان من الصرف.

(٣) في ق: والوصف.

(٤) في ب ود: فيها.

(٥) سقطت بالتاء من ق وع ود.

(٦) ما بين النجمتين ساقط من ع.

ب. وقسم يمتنع صرفه مطلقاً؛ وهو ما وُضِعَ صفة، وكان مُوَازِنًا للفعل، أو معدولاً، أو في آخره ألف ونون.

[أ/ ما يمتنع بعلة واحدة]<sup>(١)</sup>

وقد شرع في بيانها بعد ذكرها إجمالاً؛ فقال:

أ. فألف التانيث مطلقاً<sup>(٢)</sup>؛ كجرحى وأصدقاء.

ب. والجمع الذي لا نظير له في الأحاد العربية<sup>(٣)</sup>؛ أي: لا مفرد على وزنه، وهو ما أوله مفتوح، وثالثه ألف غير عَوْضٍ، بعدها حرفان أو ثلاثة أوسطها ساكن، وما يلي الألف مكسور لا يعارض<sup>(٤)</sup>؛ كمصاييح ودواب.

[لماذا تُغني هذه العلة عن علتين؟]

كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا عَلَى انْفِرَادِهِ يَسْتَأْثِرُ - أَي يَسْتَقِلُّ - بِالْمَنَعِ مِنَ الصَّرْفِ مِنْ غَيْرِ مُجَامَعَةٍ مانع آخر؛ لقيامه مقام علتين:

■ أما الألف؛ فلأنها زيادة<sup>(٥)</sup> لازمة لبناء ما هي فيه، دالة على تانيثه بخلاف غيرها<sup>(٦)</sup>، ففي المؤنث بها فرعية لفظية - وهي لزوم الزيادة حتى كأنها أصلية - وفرعية معنوية؛ وهي دلالة على التانيث.

(١) قال ابن هشام في قطر الندى: فألف التانيث، والجمع الذي لا نظير له في الأحاد كل منها يستأثر بالمانع (انظر: شرح قطر الندى ص ٣١٢).

(٢) أي: سواء كانت مقصورة كجرحى، أو ممدودة كأصدقاء.

(٣) لأنه لا يوجد مفرد ثالث ألف وبعده حرفان أو ثلاثة إلا وأوله مضموم الأول، نحو: عُذافِر! أي الجمل الشديد (انظر: حاشية الحمصي ١٩٤/٢).

(٤) نحو: توابن، فهي مصروفة لأن ما بعد الألف مضموم الأصل، وكسرت عارضه إذ أصله على وزن تفاعل.

(٥) في ق ود: زائدة.

(٦) أي: تاء التانيث؛ لأنها ليست لازمة لما هي فيه، بل مقدرة الانفصال غالباً.

■ وأما الجمع؛ فلأنَّ فيه فرعِيَّةً لفظيَّةً من جهة عدم النظير، وفرعِيَّةً معنويَّةً من جهة الجمع؛ إذ "لفظُهُ خارجٌ عن وضعِ الأحادِ العربيَّة، وإذا سُمِّي به - كحَصَاجِرٍ - مُنِعَ من "الصرفِ نظراً إلى أصلِهِ"، وكذا لو طرأ تنكيرُهُ بعدَ التسمية؛ لذلك "وَأَمَّا منعُ سراويلٍ"؛ فإمَّا لأنَّهُ أعجميٌّ مُجَلَّ على مُوازِنِهِ في العربيَّة اعتداداً بشبهِ الجمع، أو لأنَّهُ عربيٌّ جمعٌ سرِوَالَةٍ تقديراً.

[ب/ ما يُمنعُ بعلتين] (١)

والبواقي من الموانع لا يستأثرُ كُلُّ مِنْهُنَّ "بالمَنع، بل لا بدَّ في حقيقةِ" المنعِ من مُجماعةٍ "كُلِّ عِلَّةٍ - المناسبِ" مانعٍ - مِنْهُنَّ أحدَ أمرين:

■ إمَّا الصفة؛ وهي ما وُضِعَ لذاتٍ مُبهمَةٍ باعتبارِ معنى مُعيَّنٍ مقصودٍ بالوضع.

(١) في الأصل وإذا، والمثبت من ق وب ود.

(٢) الحَصَاجِرُ - بكسر الحاء وفتح الضاد - العَظِيمُ البطنِ الواسِعُ، جمعها: حَصَاجِرٌ. وحَصَاجِرٌ: اسمٌ للضعف، أو لولدها، معرفة لا ينصرف، لأنه اسمٌ لواحدٍ على بنية الجمع. (انظر: القاموس المحيط - حضجرا).

(٣) سقطت من من ب.

(٤) لأنَّهُ منقولٌ عن الجمع.

(٥) أي: نظراً إلى أصله وهو الجمع. وفي ب وس: كذلك.

(٦) اختلف في (سراويل) فمذهب سيبويه أنه مفرد أعجمي، لا يصرف معرفة ولا نكرة، لأنه يشبه وزن صيغ منتهى الجموع. وقال غيره: هو مفرد، يُصَرَّفُ نكرةً ويمنع معرفة، وقال آخرون بالمنع في الحالتين لأنه جمع سرِوَالَةٍ (انظر: الكتاب ٣/ ٢٢٩، ولسان العرب لاسرل، وشرح الأشموني ٣/ ٢٤٦-٢٤٨، وجمع الهوامع ١/ ٨٨-٨٩).

(٧) قال ابن هشام في قطر الندى: والبواقي لا بدَّ من مُجماعةٍ كُلِّ عِلَّةٍ مِنْهُنَّ للصفة أو العلمية (انظر: شرح قطر الندى ص ٣١٢).

(٨) في ق: منها.

(٩) في ب ود وس: تحقَّقه، مع إسقاط المنع.

(١٠) في ق: بل لا بدَّ في تحقيقه من مجامعته.

(١١) في ق: المناسبة.

■ أو العلمية - وهي المُرادُ بالمعرفة (١) - وإنَّما وجبَ ذلك؛ لِمَا مرَّ مِنْ أَنَّهُ يُعْتَبَرُ في المنع أن تكونَ إحدى "العِلَّتَيْنِ لفظيَّةً والأخرى معنويَّة، والصفةُ والعلميَّة معنويتان" (٢)، والستُ (٣) البواقي "كُلُّها لفظيَّة". وأفهمَ كلامُهُ أَنَّ الصفةَ والعلميَّة لا يجتمعان، وهو كذلك. [العِلَلُ الفرعيَّة التي تجتمعُ مع العلميَّة] (٤)

١. وتتعيَّنُ العلميَّة مع التركيب - أي (١): المزجيُّ المختومُ بغيرِ وِيه - / ١٠٢ أ / كمَعْدِيكَرَبٍ؛ إذ هو المانعُ من الصرفِ بخلافِ ما خُتِمَ بَوَيْهِ، وما رُكِّبَ مِنَ الأعدادِ (٢) والظروفِ (٣) والأحوالِ (٤) فَمَبْنِيٍّ، والإضافيِّ (٥) فَمَصْرُوفٌ، والإسناديِّ (٦) فَمَحْكِيٍّ. والأفصحُ فيه (٧) أن يُعَرَّبَ ثانيَ جزأيه إعرابَ ما لا ينصرفُ، ويُبنى الأولُ على الفتح ما لم يكنْ آخِرُهُ ياءً فيسكُنُ.

٤ (١) أي في بيت الشاعر:

جمع ووزنٌ وعدلٌ وصف معرفة تركيب عجمة تأنيت زيادتها

(انظر: ص ٤٠٩ من هذا الكتاب).

(٢) في ب ود: إحدى.

(٣) في ق: معنويان.

(٤) في ب ود: والستة.

(٥) انظر: ص ٤٠٨-٤٠٩ من هذا الكتاب.

(٦) قال ابن هشام في قطر الندى: وتتعيَّنُ العلميَّة مع التركيب، والتأنيت، والعجمة؛ وشرطُ العُجمة: علميَّة في العجمة، وزيادة على الثلاثة. (انظر: شرح قطر الندى ص ٣١٢).

(٧) سقطت أي من ق.

(٨) كأحد عشر، وثلاثة عشر...

(٩) نحو: يأتينا صباح مساء - كظرف الزمان -، وسَهَلَتِ الهَمْزَةُ بينَ يينَ - للظرفية المكانية -.

(١٠) نحو: هو جاري بيت بيت.

(١١) نحو: أبي علي.

(١٢) نحو: قبيلة شاب قرناها قبيلة عربية.

(١٣) أي: المركَّبُ تركيباً مزجياً، ويجوز فيه أيضاً أن يُبنى على فتح الجزأين، أو يعرب أوله ويُضاف إلى آخره.

(انظر: الكتاب ٣/ ٢٩٦-٢٩٧، وحاشية الحمصي ٢/ ١٩٦).

٢. ومع التانيث؛ أي: بغير الألف لاستقلالها بالمنع كما مر، سواءً أكان<sup>(١)</sup> علماً لمؤنث<sup>(٢)</sup> أم<sup>(٣)</sup> لذكر<sup>(٤)</sup>؟ زائداً على ثلاثة أحرف أم لا<sup>(٥)</sup>؟ تحرك<sup>(٦)</sup> الوسط أم لا<sup>(٧)</sup>؟ أعجمياً أم لا<sup>(٨)</sup>؟ منقولاً من مذكر إلى مؤنث أم لا<sup>(٩)</sup>؟ لكن شرط<sup>(١٠)</sup> تحتم التانيث المعنوي في منع الصرف أحد أمور أربعة:

- إما زيادة على ثلاثة أحرف؛ كزنب؛ لتنزيل الزائد منزلة التاء.
  - أو تحرك الوسط؛ كسقر<sup>(١١)</sup>؛ لتنزيل الحركة منزلة الزائد<sup>(١٢)</sup>.
  - أو العجمة؛ كبخ - اسم بلد -؛ لتنزيلها منزلة الحركة.
  - أو النقل من مذكر إلى مؤنث؛ كزيد - اسم امرأة -؛ لأنه ينقله إلى المؤنث حصل<sup>(١٣)</sup> له ثقل عادل خفة اللفظ.
- وما عدا ذلك من الثلاثي - كهندي - يجوز فيه الوجهان كما سيجيء<sup>(١٤)</sup>.

وإذا سُمِّيَ بالمؤنث المعنوي مُذكراً<sup>(١٥)</sup>؛ فشرطه في منع الصرف الزيادة على ثلاثة أحرف ولو تقديرًا.

فائدة [في جواز الصرف والمنع وفقاً لقصد المتكلم]

أسماء القبائل والبلاد والكلم وحروف الهجاء، صرفها ومنعها مبنيان على المعنى الذي يقصده المتكلم؛ فإن أراد أبا أو حياً<sup>(١٦)</sup> أو مكاناً أو لفظاً أو حرفاً صرف ذلك<sup>(١٧)</sup>، أو أمّاً أو قبيلة أو بقعة أو سورة أو كلمة منع ذلك<sup>(١٨)</sup>.

٣. ومع العجمة؛ وهي كون الكلمة من أوضاع غير<sup>(١٩)</sup> العرب، وشرط العجمة في المنع:

- علميته في اللغة العجمية<sup>(٢٠)</sup>؛ بأن تُثقل الكلمة وهي علم في لغة<sup>(٢١)</sup> العجم إلى لسان العرب<sup>(٢٢)</sup>.
- وزيادة على الثلاثة<sup>(٢٣)</sup> كإبراهيم، بخلاف الثلاثي فيصرف، وإن كان علماً في العجمية كشييت<sup>(٢٤)</sup> ونوح؛ بخلاف ما يُنقل من لسانهم وهو نكرة كلجام، وما كان نكرة

(١) نحو: زنب وهند اسمين للمذكرين.

(٢) في ق: جداً.

(٣) وأمثلة على الترتيب: نيم - كاب -، وقريش - كحي -، ومصر - كمكان -، وهود - في نحو قرأت هوداً إن جعلته اسم النبي، وباء - كحرف -.

(٤) وأمثلة على الترتيب: باهلة الكأم -، ويهود الكفيلة -، ومصر - كبقعة -، وهود - كسرة - في نحو: قرأت هود وباء - ككلمة -.

(٥) سقطت غير من ب ود.

(٦) اختلف النحاة في اشتراط كونه علماً في لسان العجم، فالجمهور لا يشترط ذلك، وخالفهم ابن الحاجب ونقل عن ظاهر مذهب سيويه إذ يشترطون كونه علماً، وعلى قولهم يُصرف قالون لأنه في الرومية صفة معناها أصبت، ثم سُمِّيَ به أحد رواة القراءة لجودة قراءته ثم أصبح علماً في لغة العرب. (انظر: لسان العرب - قلن، وجمع الموامع ١/ ١٠٩-١١٠، وحاشية الحمصي ٢/ ١٩٧).

(٧) في ق وع وب: الأعجمية.

(٨) سقطت لغة من ق وب ود.

(٩) خالف الزخشري هنا فأجاز الصرف ومنعه في نحو: لوط وقد رده الرضي (انظر: شرح الكافية ١/ ١٢٣).

(١٠) في ق وع وب وس: شتر.

(١) في ق وب ود: كان.

(٢) في ب ود: أو.

(٣) نحو: فاطمة وطلحة.

(٤) نحو: زنب ودغد.

(٥) في ب: تحرك.

(٦) نحو: سمر وهند.

(٧) نحو: دمشق وبغداد.

(٨) في ق: ل.

(٩) نحو: زيد اسم امرأة وفاطمة.

(١٠) في ق: بشرط.

(١١) اسم من أسماء جهنم، قال تعالى ﴿سَاطِئِي سَقَرًا﴾ وَمَا أَذِيكَ مَاسَقَرًا المذثر: ٢٦ و ٢٧.

(١٢) في ع: الحرف الزائد.

(١٣) في ب: جعل.

(١٤) انظر: ص ٤١٨ من هذا الكتاب.

في لسانهم ثُمَّ نُقِلَ في أوَّلِ أحوالِهِ علماً [كَبُندَار]؛<sup>(١)</sup> فَيُصَرَّفُ أيضاً لانتفاءِ علميَّته في لغة العجم.

وَتُعَرَفُ<sup>(٢)</sup> عُجْمَةُ<sup>(٣)</sup> الاسمِ بأمورٍ؛ منها:

• خروجُهُ عن أبْنِيَةِ العربِ؛ كإِسْمَاعِيلَ.

• ومنها نَقْلُ الأئِمَّةِ<sup>(٤)</sup>.

• ومنها أن يجتمع فيه ما لا يجتمع في كلامِ العربِ: كالجيمِ والصادِ؛ كصَوَلْجانٍ<sup>(٥)</sup>،

أو القافِ؛ كمنجنيقٍ<sup>(٦)</sup>، أو الكافِ؛ كسُكْرُجَةٍ<sup>(٧)</sup>.

(١) زيادة من ق و ع وب وس.

(٢) في ع وس: ويعرف.

(٣) في ق: عجمية.

(٤) ومنها أيضاً:

١- أن يكون في أوله نون بعدها راء، نحو: نرجس.

٢- أن يكون آخره زاي قبلها دال، نحو: مهندز.

٣- أن يكون رُباعياً أو أكثر وقد عري من حروف الذلاقة المجموعة في قولهم فر من لب، باستثناء كلمة عسجد - لحقة السين وهشاشتها - (انظر: المزهري في علوم اللغة وأنواعها ١/ ٢٧٠، ومع الهوامع ١/ ١١٠-١١١، وحاشية الحمصي ١٩٨/٢).

(٥) أي علماء اللغة كالخليل والجواليقي والفارسي والخفاجي....

(٦) الصَّوَلْجان - بفتح الصاد واللام -: المَخْجَن وهو كل معوج الرأس، والصولج: عصا معقوف طرفها يضرب بها الفارس الكرة. ومنه صولجان الملك. وهي عصا يحملها الملك ترمز لسلطانه (انظر: القاموس المحيط والمعجم الوسيط لأصلح).

(٧) المنجنيق لا يفتح الميم وكسرهما -: آلة تُرمى بها الحجارة، مُعَرَّبَةٌ فارسيَّتُها: مَن جَه نيك، أي: أنا من أجودني. (انظر: القاموس المحيط - جنت).

(٨) السُّكْرُجَةُ: إناء صغير يؤكل فيه الشيء القليل من الأذم، أو كل ما يوضع فيه الكوامخ ونحوها على المائدة حول الأطعمة للتشهيء والهضم - معربة من الفارسية - وجمعها سكارج وقال بعضهم: الصواب أسْكُرْجَة بالهمزة. (انظر: المسائل الحلبيات ص ٣٥٠، وشفاء الغليل ص ١٧٤، والمعجم الوسيط - سكرج).

وجميعُ أسماءِ / ١٠٢ ب / الأنبياء - عليهمُ الصلاةُ والسلامُ - أعجميَّةٌ إلا أربعة: محمداً ﷺ وصالحاً وشُعَيْباً وهوداً، وأُلْحِقَ بها في الصَّرفِ: لوطٌ ونوحٌ وشيثٌ؛ فهذه السبعةُ منصرفةٌ، ويجمعُها:

تذَكَّرُ شُعَيْباً، ثُمَّ نوحاً وصالحاً وهوداً ولوطاً، ثُمَّ شَيْتاً محمداً وأفهمَ كلامُهُ:

• أن هذه الموانع الثلاثة لا يُؤثِّرُ شيءٌ منها في المنعِ مع غيرِ العلميَّةِ؛ وهو كذلك. فَيُصَرَّفُ صَنْجَةٌ<sup>(١)</sup> وقائمةٌ، وإن وُجِدَ فيهما علَّةٌ أخرى مع التَّأْنِيثِ؛ وهي العُجْمَةُ<sup>(٢)</sup> في صَنْجَةٍ، والصفةُ في قائمةٍ، وَيُصَرَّفُ أَذْرِيْجانٌ إذا نُكِّرَ؛ وإن وُجِدَ فيه العُجْمَةُ والتركيبُ والزيادةُ<sup>(٣)</sup>.

### [ العلل الفرعية التي تجتمع مع العلم أو الصفة ]

• وأنَّ غيرَها من العدلِ والوزنِ والزيادة لا تتعيَّنُ العلميَّةُ معهُ، وهو كذلك أيضاً. فَتَمْنَعُ<sup>(٤)</sup> مع العلميَّةِ تَارَةً وَمَعَ الصِّفَةِ أُخْرَى.

أ/ فمثالُ العدلِ مع العلميَّةِ عُمَرُ وَزُقَرُ مَعْدُولَيْنِ عَنْ: عامِرٍ وزافِرٍ - تقديراً - . وطريقُ العلمِ بعدلٍ ما جاءَ على فُعَلٍ عَلَماً سَماعُهُ غيرَ مصروفٍ<sup>(٥)</sup> عارياً من سائرِ الموانعِ، فَإِنْ وَرَدَ مَصْرُوفاً فغيرُ مَعْدُولٍ، وكذا إِنْ وَرَدَ مَمْنُوعاً وفيه مع<sup>(٦)</sup> العلميَّةِ مانعٌ آخَرُ<sup>(٧)</sup>؛

(١) الصَّنْجَةُ: هي السَّنْجَةُ، وسنْجَةُ الميزان: ما يُوزَنُ به كالرطل والأوقية. (انظر: المعجم الوسيط - صنج وسنج).

(٢) في ع: العجمية.

(٣) في ع: أو الزيادة.

(٤) في ع: فيمنع، وفي ب ود: فيمنع.

(٥) في ق: متصرف، وفي ب: مصروفة.

(٦) سقطت مع من ب.

(٧) سقطت آخر من ق وب.

كُطُوِيٍّ<sup>(١)</sup> فَإِنَّ فِيهِ مَعَ الْعِلْمِيَّةِ التَّائِيْتُ بِاعْتِبَارِ الْبَقْعَةِ؛ فَلَا حَاجَةَ إِلَى تَكْلَافِ الْعَدَلِ<sup>(٢)</sup> مَعَ إِمْكَانٍ غَيْرِهِ.

ومثاله مَعَ الصِّفَةِ ﴿مَتْنِيٌّ وَتَلْتَّ وَرَبَّعٌ﴾<sup>(٣)</sup>؛ فهذه معدولةٌ عَنْ اثْنَيْنِ اثْنَيْنِ، وَثَلَاثَةٍ ثَلَاثَةٍ، وَأَرْبَعَةٍ أَرْبَعَةٍ تَحْقِيقًا. وَجَوَّزَ بَعْضُهُمْ<sup>(٤)</sup> الْعَدَلَ إِلَى عَشَارٍ وَمَعَشِيرٍ.

ب/ ومثال الوزنِ مَعَ الْعِلْمِيَّةِ أَحْمَدُ، وَمَعَ الصِّفَةِ أَحْمَرُ. وَلَا يَكُونُ مَانِعًا مِنَ الصَّرْفِ مَعَ الصِّفَةِ إِلَّا فِي أَفْعَلَ بِخِلَافِ الْوِزْنِ الْمَانِعِ مَعَ الْعِلْمِيَّةِ. وَشَرَطُ تَأْثِيرِهِ اخْتِصَاصُهُ بِالْفِعْلِ؛ كَشَمَّرَ وَضَرَبَ - عِلْمَيْنِ -، أَوْ كَوْنُهُ بِالْفِعْلِ أَوَّلَى؛ كَأَصْبَغَ وَأَحْمَرَ - عِلْمَيْنِ.

ج/ ومثال الزيادة مَعَ الْعِلْمِيَّةِ؛ عُثْمَانُ وَعِمْرَانُ، وَمَعَ الصِّفَةِ؛ عَطْشَانٌ وَسَكَرَانٌ. وَلَا تَكُونُ مَانِعَةً مَعَ الصِّفَةِ<sup>(٥)</sup> إِلَّا فِي وَزْنِ فَعْلَانٍ بِخِلَافِ الزِّيَادَةِ مَعَ الْعِلْمِيَّةِ. وَأَمَّا حَسَانٌ وَشَيْطَانٌ<sup>(٦)</sup>؛ فَإِنَّ جُعِلَا مِنَ الْحَسِّ وَالشَّيْطِ مُنْعَا، أَوْ مِنَ الْحُسْنِ وَالشُّطَنِ صُرُوفًا.

(١) اسم للواد المقدس في سيناء.

(٢) في ع: العدول.

(٣) سورة النساء، من الآية ٣، وهي بتمامها ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تُقْسِطُوا فِي الْيَمِينِ فَأَنكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ الْبَنَاتِ وَمَتْنٌ وَتَلْتَّ وَرَبَّعٌ فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تَعْدِلُوا فَوَاحِدَةٌ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ ذَلِكَ أَذَىٰ أَلَّا تَعْلَمُوا﴾، وسورة فاطر، من الآية الأولى، وهي بتمامها ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ فَاطِرِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ جَاعِلِ الْمَلَكِ رُسُلًا أُولَٰئِكَ أَجِبُوا رَبِّيَ وَأَمَّا حَسَانٌ إِنَّ اللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾.

(٤) اختلف النحاة في سُدَاسٍ وَمُسَدَسٍ، وَسُبَاعٍ وَمُسَبَّعٍ، وَثَمَانٍ وَمُتَمَنٍّ، وَتُسَاعٍ وَمُتَسَعٍ فَالْبَصْرِيُّونَ لَا يَجِيزُونَهَا لِأَنَّهُمْ لَمْ تُسَمَّعْ، وَأَجَازَهَا الْكُوفِيُّونَ وَالْمَبْدُ وَالزَّجَاجُ لِقِيَاسِهَا عَلَى مَا سَمِعَ وَهُوَ أَحَادٌ وَمَوْحَدٌ، وَثَمَانٌ وَمَتْنٌ، وَثَلَاثٌ وَمَتْلٌ وَعُشَارٌ وَمَعَشِيرٌ. (انظر: المقتضب ٣/ ٣٨٠، شرح الكافية ١/ ٩٧، ومعجم الهوامع ١/ ٩٢).

(٥) في الأصل من الصرف، والمثبت من باقي النسخ.

(٦) تحتمل كلمة شيطان أن تكون مشتقة من الشيط أو الشطن، فأما الشَّيْط فهو من شَاطِطٍ يَشِيطُ إِذَا احْتَرَقَ أَوْ هَلَكَ. وَأَمَّا الشُّطَنُ فهو من شَطَنَ: إِذَا خَالَفَهُ، وَالشَّاطِنُ الْحَبِثُ وَمِنَهُ الشَّيْطَانُ الْمَعْرُوفُ. (انظر: القاموس المحيط - شيط وشطن).

وشرطُ الصِّفَةِ<sup>(٧)</sup> - أَي: تَأْثِيرُهَا - الَّتِي عَلَى وَزْنِ أَفْعَلَ، أَوْ عَلَى وَزْنِ فَعْلَانٍ أَمْرَانِ:

١. أَصَالَتُهُمَا<sup>(٨)</sup>؛ بِأَنْ تَكُونَ الْكَلِمَةُ فِي الْأَصْلِ صِفَةً<sup>(٩)</sup>.

٢. وَعَدَمُ قَبُولِهَا<sup>(١٠)</sup> التَّاءَ؛ إِمَّا لِأَنَّهُ لَا مُؤَنَّثَ لَهَا؛ كَأَكْمَرَ<sup>(١١)</sup> لِكَبِيرِ الْكَمَرَةِ، وَلِحَيَانَ<sup>(١٢)</sup> لِكَبِيرِ اللَّحْيَةِ، أَوْ لَهَا مُؤَنَّثٌ عَلَى فُعْلَيْ بِالضَّمِّ؛ كَأَفْضَلَ، أَوْ فُعْلَيْ بِالْفَتْحِ؛ كَسَكَرَانَ<sup>(١٣)</sup> / ١٠٣ / وَغَضَبَانَ.

[ما انصرف من الصفات التي على وزن فَعْلَان]

وَجَمِيعُ أَبْنِيَةِ فَعْلَانٍ مُؤَنَّثَاتُهَا عَلَى فَعْلَى إِلَّا أَرْبَعَ عَشْرَةَ لَفْظَةً<sup>(١٤)</sup> جَاءَتْ مُؤَنَّثَاتُهَا عَلَى فَعْلَانِيَةٍ فَتَصَرَّفَتْ؛ وَبِجَمْعِهَا<sup>(١٥)</sup>:

أَجِرَزُ فَعْلَى لَفَعْلَانَا إِذَا اسْتَشْنَيْتَ حَبْلَانَا

وَدَخْنَانَا<sup>(١٦)</sup> وَسَخْنَانَا<sup>(١٧)</sup> وَسَخْنَانَا<sup>(١٨)</sup> وَصَحْنَانَا<sup>(١٩)</sup>

(١) قَالَ ابْنُ هِشَامٍ فِي قَطْرِ النَّدَى: وَالصِّفَةُ: أَصَالَتُهَا، وَعَدَمُ قَبُولِهَا التَّاءَ، فَعُرْيَانٌ وَأَرْمَلٌ، وَصَفْوَانٌ وَأَرْبَبٌ - بِمَعْنَى قَاسٍ وَذَلِيلٍ - مُنْصَرَفَةٌ (انظر: شرح قطر الندى ص ٣١٢).

(٢) سَقَطَتْ أَصَالَتُهُمَا مِنْ ق، وَفِي س: أَصَالَتُهَا.

(٣) نَحْوُ: أَحْمَرُ، بِخِلَافِ الْوَصْفِيَّةِ الْعَارِضَةِ، نَحْوُ: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ أَرْبَبٍ - أَي: ذَلِيلٍ -.

(٤) فِي ب وَد: قَبُولُ.

(٥) الْكَمَرَةُ: رَأْسُ الذَّكَرِ وَجَمْعُهَا كَمَرٌ. (انظر: القاموس المحيط - كمر).

(٦) وَرَدَ فِي لِسَانِ الْعَرَبِ: لِحْيَانَةٌ لِلْمُؤَنَّثِ، وَهَذَا يُخَالِفُ مَا ذَكَرَ هُنَا. (انظر: لسان العرب - لحا).

(٧) سَقَطَتْ لَفْظَةٌ مِنْ ع.

(٨) هَذِهِ الْأَبْيَاتُ لِابْنِ مَالِكٍ عَدَا الْبَيْتِ الْآخِرِ فَهُوَ لِلْمَرَادِيِّ (انظر: توضيح المقاصد والمسالك ٣/ ١١٩١-١١٩٢،

وشرح الأشموني ٣/ ٢٣٢، وحاشية الحمصي ٢/ ٢٠٠).

(٩) الْحَبْلُ: الْغَضَبُ، وَهُوَ حَبْلَانٌ وَهِيَ حَبْلَانٌ، أَمَّا الْحَبْلُ: بِمَعْنَى الْإِمْتِلَاقِ فَهُوَ حَبْلَانٌ وَهِيَ حَبْلٌ - وَقَدْ يُضَمَّنُ -

(انظر: القاموس المحيط - حبل).

(١٠) الدُّخْنَةُ: كُدْرَةٌ فِي سَوَادٍ، وَيَوْمٌ دَخْنَانٌ: كَسَخْنَانٍ. (انظر: القاموس المحيط - دخن).

(١١) السُّخْنُ: الْحَارُّ، وَيَوْمٌ سَحْنٌ وَسَخْنَانٌ وَسَخْنَانٌ، وَاللَّيْلَةُ بِالْهَاءِ. (انظر: القاموس المحيط - سخن).

(١٢) رَجُلٌ سَيْفَانٌ: طَوِيلٌ مَشْقُوقٌ ضَامِرٌ، وَهِيَ: بَهَاءٌ. (انظر: القاموس المحيط - سيف).

(١٣) الصُّحُو: ذَهَابُ الْغَيْمِ أَوْ الشُّكْرِ، وَصَحْوَانٌ مِثْلُ سَكَرَانَ (انظر: لسان العرب - صحو، والقاموس المحيط - صحو).



وَصَوُجَانَا<sup>(١)</sup> وَعَلَانَا<sup>(٢)</sup> وَقَشُونَا<sup>(٣)</sup> وَمَصَانَا<sup>(٤)</sup>  
وَمَوْتَانَا<sup>(٥)</sup> وَنَدْمَانَا<sup>(٦)</sup> وَأَتْبَعَهُنَّ نَصْرَانَا<sup>(٧)</sup>  
وَرِذْفِيهِنَّ خَمَصَانَا<sup>(٨)</sup> عَلَى لُغَةٍ وَأَلْيَانَا<sup>(٩)</sup>

[شرط الصفة التي على وزن فعلان حتى تُمنع]

وَفِيهِمْ مِنْ كَلَامِهِ أَنَّ الصِّفَةَ الْعَارِضَةَ وَالْقَابِلَةَ<sup>(١٠)</sup> لِلتَّاءِ لَا أَثَرُ لَهَا فِي الْمَنْعِ؛ وَلِهَذَا قَالَ:  
فَعُرْيَانُ<sup>(١١)</sup> وَأَرْمَلٌ وَصَفَوَانُ وَأَرْنَبٌ - إِذَا كَانَ صَفَوَانٌ بِمَعْنَى قَاسٍ، وَأَرْنَبٌ بِمَعْنَى ذَلِيلٍ؛  
أَيَّ ضَعِيفٌ - مُنْصَرِفَةٌ؛ لِقَبُولِ الْأَوَّلِينَ التَّاءِ؛ تَقُولُ: عُريَانَةٌ وَأَرْمَلَةٌ، وَلِعُرُوضٍ وَصِفِيَّةٍ

(١) الصَّوْجَانُ: كُلُّ يَابِسٍ الصُّلْبِ مِنَ الدَّوَابِّ وَالنَّاسِ، وَالصَّوْجَانُ وَالصَّوْجَانَةُ: الصَّوْجَانُ. (انظر: القاموس المحيط - صوح/ وضوح).

(٢) الْعَلَانُ مِنَ الْعَلِّ: وَهُوَ الصَّغِيرُ الْجِسْمِ أَوْ الرَّجُلُ الْمُسْنَنُ النَّحِيفُ أَوْ الْجَاهِلُ وَهِيَ عَلَانَةٌ. (انظر: القاموس المحيط - عل).

(٣) الْقَشُونُ: الرَّجُلُ الْقَلِيلُ اللَّحْمِ، وَكَذَا الْقَشُونُ. (انظر: القاموس المحيط - قش، والمعجم الوسيط - قشن).

(٤) يُقَالُ: يَا مَصَانٌ وَلَهَا مَصَانَةٌ: شَتْمٌ؛ أَيْ: يَا مَاصٌ يَظُرُّ أَمَّهُ أَوْ رَاضِعَ الْغَنَمِ لَوْ مَا. (انظر: القاموس المحيط - مصص).

(٥) يُقَالُ: رَجُلٌ مَوْتَانُ الْفَوَادِ: بَلِيدٌ، وَهِيَ بَهَاءٌ. (انظر: القاموس المحيط - موت).

(٦) يُقَالُ: نَادِمَةٌ مَنَادِمَةٌ وَنِدَامًا: جَالِسَةٌ عَلَى الشَّرَابِ، فَهُوَ نَذِيمٌ وَنَدِمَانٌ، وَهِيَ نَدِمَانَةٌ. (انظر: القاموس المحيط - ندم).

(٧) النَّصَارَى: جَمْعُ نَصْرَانٍ، كَالنَّدَامَى جَمْعُ نَدِمَانٍ، وَالنَّصْرَانِيَّةُ دِينُهُمْ. (نظر: القاموس المحيط - نصر).

(٨) الْخَمَصَةُ: الْجُرْعُ، وَرَجُلٌ خَمَصَانٌ وَخَمِصُ الْخَشَى: ضَامِرُ الْبَطْنِ، وَهِيَ خَمَصَانَةٌ وَخَمِصَةٌ. (انظر: القاموس المحيط - خمس).

(٩) الْأَلْيَةُ: الْعَجِيزَةُ، أَوْ مَا رَكِبَ الْعَجُزُ مِنْ شَحْمٍ وَلَحْمٍ، وَكَبَشٌ أَلْيَانٌ وَنَعْبَةٌ أَلْيَانَةٌ، وَكَذَا الرَّجُلُ وَالْمَرَأَةُ. (انظر: القاموس المحيط - ألي).

(١٠) فِي ق: الْمَارِضَةُ وَالْمُقَابِلَةُ.

(١١) اعْتَرَضَ الْحَمِصِي عَلَى الْمُؤَلِّفِ لِأَنَّهُ جَاءَ بِعُرْيَانٍ مَثَلًا، وَذَلِكَ لِأَنَّ الصِّفَةَ الْمَنْعُودَةَ مِنَ الصَّرْفِ يَشْتَرِطُ فِيهَا فَتْحُ الْفَاءِ، أَمَّا مَضْمُومَةُ الْفَاءِ فَمُؤَنَّثَةٌ لَا يَجِيءُ إِلَّا بِالتَّاءِ أَصْلًا كَعُرْيَانٍ وَعُرْيَانَةٍ، وَأَمَّا مَكْسُورَةُ الْفَاءِ فَلَمْ تُسْمَعْ فِي الصِّفَاتِ. (انظر: حاشية الحمصي ٢/ ٢٠٠). وَأَقُولُ إِنَّ اعْتِرَاضَ الْحَمِصِيِّ فِي مَحَلِّهِ لِأَنَّ الْمُؤَلِّفَ نَصَّ عَلَى أَنَّ (فعلان) يَفْتَحُ الْعَيْنَ هِيَ الَّتِي تَرِدُ فِي الصِّفَةِ أَمَّا فعلان وفعلان فلا يردان في الصِّفَاتِ الْمَنْعُودَةِ مِنَ الصَّرْفِ.

الْأَخِيرِينَ<sup>(١٢)</sup>؛ إِذْ صَفَوَانُ فِي الْأَصْلِ وَضِعَ اسْمًا لِلْحَجَرِ الْأَمْلَسِ، وَأَرْنَبٌ وَضِعَ اسْمًا لِدَابَّةٍ مَعْرُوفَةٍ، فَلَا أَثَرَ لَطَرُوِّ الْوَصْفِيَّةِ كَمَا لَا أَثَرَ<sup>(١٣)</sup> لَطَرُوِّ الْأَسْمِيَّةِ؛ كَأَبْطَحَ وَأَدْهَمَ<sup>(١٤)</sup> وَأَرْقَمَ<sup>(١٥)</sup>.

[الخلاف<sup>(١٦)</sup> فِي جَوَازِ الصَّرْفِ وَالْمَنْعِ فِي نَحْوِ هِنْدَ<sup>(١٧)</sup>]

# وَيَجُوزُ فِي نَحْوِ هِنْدَ مِمَّا هُوَ [ثَلَاثِي]<sup>(١٨)</sup> سَاكِنُ الْوَسْطِ وَجِهَانُ:

■ الصَّرْفُ؛ لِانْتِقَاءِ شَرْطٍ وَجُوبِ تَأْثِيرِ التَّائِيثِ الْمَعْنَوِيِّ.

■ وَعَدْمُهُ؛ وَهُوَ أَوَّلَى نَظَرًا إِلَى وَجُودِ الْعَلْتَيْنِ، فَهِيَ يُؤْثِرَانِ جَوَازَ مَنَعِ الصَّرْفِ لَا تَحْتُمُهُ.

(١) فِي ق: الْآخِرِينَ.

(٢) فِي الْأَصْلِ ثَرٌ، وَالْمَثْبُوتُ مِنْ ق.

(٣) سَقَطَتْ أَدْهَمُ مِنْ ب.

(٤) قَالَ الْجَوْهَرِيُّ: الْأَبْطَحُ مَسِيلٌ وَاسِعٌ فِيهِ دُقَاقُ الْحَصَى. ابْنُ سِيدِهِ: وَقِيلَ يَطْحَاءُ الْوَادِي تَرَابٌ لَيِّنٌ مِمَّا جَرَّتُهُ السُّيُوفُ، وَالْجَمْعُ يَطْحَاوَاتٌ وَيَطْحُحُ. يُقَالُ: يَطْحُحُ بَطْحُحٌ، كَمَا يُقَالُ أَعْوَامٌ عَوْمٌ، فَإِنْ اتَّسَعَ وَعَرَّضَ، فَهُوَ الْأَبْطَحُ، وَالْجَمْعُ الْأَبَاطِيحُ. كَثُرَ وَهْ تَكْسِيرُ الْأَسْمَاءِ، وَإِنْ كَانَ فِي الْأَصْلِ صِفَةٌ لَأَنَّهُ غَلَبَ كَالْأَبْرَقِ وَالْأَجْرَجِ فَجَرَى مَجْرَى أَفْكَلٍ. (انظر: لسان العرب والقاموس المحيط/ بطح). وَالْأَدْهَمُ: الْأَسْوَدُ، وَالْجَدِيدُ مِنَ الْأَثَارِ، وَالْقَدِيمُ الدَّارِسُ، ضِدٌّ، وَ- مِنَ الْبَعِيرِ: الشَّدِيدُ الْوُزْقَةِ حَتَّى يَذْهَبَ الْبَيَاضُ، وَهِيَ ذَهْمَاءُ. وَقَدْ اذْهَمَ الْقَرَسُ اذْهِيمًا: صَارَ اذْهَمًا. وَاذْهَمَ الشَّيْءُ اذْهِيمًا: اسْوَدَّ، وَالْقَيْدُ، ج: أَذَاهِمُ. (انظر: القاموس المحيط/ دهم). وَالْأَرْقَمُ: أَخْبَثُ الْحَيَاتِ، وَأَطْلَبُهَا لِلنَّاسِ، أَوْ مَا فِيهِ سَوَادٌ وَبَيَاضٌ، أَوْ ذَكَرُ الْحَيَاتِ، وَالْأَنْثَى: رَقْنَاءُ، وَحَيٌّ مِنْ تَغْلِبِ. (انظر: القاموس المحيط/ رقم).

(٥) فِي الْمَسْأَلَةِ مَذَاهِبُ: الْأَوَّلُ: جَوَازُ الْأَمْرَيْنِ: الصَّرْفِ وَتَرْكِهِ، وَعَلِيهِ الْجُمْهُورُ وَسَيُوبِيهِ.

الثَّانِي: الْمَنْعُ مُطْلَقًا، وَعَلِيهِ الزَّجَاجُ وَالْأَخْفَشُ فِي رَوَايَةِ عَنْهُ.

وَالثَّالِثُ: الْمَنْعُ إِذَا كَانَ اسْمًا لِبَلَدٍ كَقَيْدٍ، وَإِلَّا فَيَجُوزُ الْوَجْهَانُ، وَعَلِيهِ الْفَرَاءُ. (انظر: الكتاب ٣/ ٢٤٠-٢٤١، والمقتضب ٣/ ٣٥٠، وتوضيح المقاصد والمسالك ٣/ ١٢٠٧، وشرح الأشموني ٣/ ٢٥٤، وجمع الهوامع ١١٣/١).

(٦) قَالَ ابْنُ هِشَامٍ فِي قَطْرِ النَّدَى: وَيَجُوزُ فِي نَحْوِ هِنْدَ وَجِهَانُ، بِخِلَافِ زَيْنَبَ وَسَقَرٍ وَتَلَخَّ. (انظر: شرح قطر الندى ص ٣١٢).

(٧) زِيَادَةُ مِنْ ع وَب وَس وَد.

# وأوجب السيرافي الصرف نظراً إلى أن سكون الوسط قابل إحدى العلتين فتساقطاً؛ فبقي بلا سبب.

# وأجرى المبرد والجزمي<sup>(١)</sup> الوجهين في نحو: زيد اسم امرأة.

بخلاف زينب وسقر وبلخ وزيد - اسم امرأة؛ فإنها تمنوعة الصرف حتماً؛ لوجود العلتين فيها مع وجود شرط<sup>(٢)</sup> تحتم منع صرفها كما تقدم<sup>(٣)</sup>.

[منع حذام وأمس من الصرف عند بني تميم]<sup>(٤)</sup>

وكعمر في منع الصرف للعلمية<sup>(٥)</sup> والعدل<sup>(٦)</sup> عند جمهور بني تميم باب حذام؛ وهو ما كان على وزن فعال علماً لمؤنث، وهو معدول عن فاعلة إن لم يُحتم براء؛ فإن تحتم بها - كسفار<sup>(٧)</sup> - بُني على الكسر عندهم كالحجازيين القائلين بالبناء مطلقاً.

وأمس لمعين بأن يُراد به اليوم الذي قبل يومك، وهو معدول عما فيه أل؛ وهو الأمس إن كان مرفوعاً؛ نحو: مضى أمس - بالرفع من غير تنوين -، فإن كان منصوباً أو مجروراً بُني على الكسر عندهم كالحجازيين القائلين بالبناء مطلقاً.

(١) اختلف النحاة في تسمية المؤنث بمذكر، نحو: زيد وعمرو، فالجمهور على أنه ممنوع من الصرف، وأجاز الوجهين عيسى بن عمر ويونس والجزمي والمبرد. (انظر: الكتاب ٢٤٢/٣، والمقتضب ٣٥١/٣-٣٥٢، وشرح الكافية ١١٨/١، وشرح الأشموني ٢٥٣/٣).

(٢) سقط شرط من ب ود.

(٣) انظر: ص ٤١٢ من هذا الكتاب.

(٤) قال ابن هشام في قطر الندى: وكعمر عند تميم باب حذام، إن لم يُحتم براء كسفار، وأمس لمعين إن كان مرفوعاً، وبعضهم لم يشترط فيها، وسحر عند الجميع إن كان ظرفاً معيناً (انظر: شرح قطر الندى ص ٣١٢).

(٥) في ع: العلمية.

(٦) هذا مذهب سيويه، وذهب المبرد إلى أن المانع له هو العلمية والتأنيث كزينب وأمثلة، فلا يكون معدولاً.

(انظر: الكتاب ٢٧٧/٣، والمقتضب ٣٦٨/٣، وجمع الهوامع ٩٥/١).

(٧) اسم ماء أو بئر. (انظر: لسان العرب لا سفر).

[لغة أخرى لبعض التميميين في حذام وأمس]

وبعضهم - أي بني تميم - لم يشترط ما اشترطه الجمهور منهم فيها - أي في باب حذام وفي أمس -، بل ذهب إلى إعرابها<sup>(١)</sup> إعراب ما لا ينصرف مطلقاً، وقد مر الكلام عليهما في ١٠٣ ب / صدر المقدمة<sup>(٢)</sup>؛ فراجعهُ.

[منع سحر من الصرف]

وكعمر سحر عند الجميع من العرب؛ إن كان<sup>(٣)</sup> ظرفاً معيناً بأن يُراد به سحر يوم معين، وهو معدول عما فيه أل؛ وهو السحر، نحو: جئت يوم الجمعة سحر.

فإن كان مبهماً - أي نكرة - صُرِفَ<sup>(٤)</sup>؛ نحو: ﴿يَجْتَنِّهِمْ يَسْحَرُ﴾<sup>(٥)</sup>، أو مُستعملاً غير ظرفٍ وجب تعريفه بأل أو بالإضافة؛ نحو: طاب السحر سحر<sup>(٦)</sup> ليلتنا، وإن كان بأل أو مُضافاً صُرِفَ<sup>(٧)</sup> أيضاً؛ كجئتكَ يوم الجمعة السحر أو سحره [والله أعلم]<sup>(٨)</sup>.

(١) سقطت بني من باقي النسخ.

(٢) سقطت في من ق وب ود.

(٣) سقطت إعرابها من ق.

(٤) انظر: ص ١٥ من هذا الكتاب.

(٥) سقط إن كان من ق.

(٦) في ق: صرفت.

(٧) سورة القمر، من الآية ٣٤. وهي بتامها ﴿إِنَّا أَرْسَلْنَا عَلَيْهِمْ حَاصِبًا إِلَّا آلَ لُوطٍ نَجَّيْنَاهُمْ بِسَحَرٍ﴾.

(٨) في الأصل لسحر، والمثبت من ق وب وس ود.

(٩) يؤخذ من هذا أن صرف الممنوع من الصرف يتم بإضافته أو إدخال آل عليه. (انظر: الكتاب ٢٢١/٣).

(١٠) زيادة من ع.

## بابُ التعجب<sup>(١)</sup>

بابُ في ذكرِ<sup>(٢)</sup> صيغَتَيِ التعجبِ، وما يُبنى مِنْهُ فعلاً التعجبِ واسمُ التفضيلِ.  
[تعريفه]

التعجبُ انفعالٌ يَحْدُثُ فِي النَّفْسِ عِنْدَ الشُّعُورِ بِأَمْرٍ خَفِيَ سَبَبُهُ، وَخَرَجَ عَنْ نِظَائِرِهِ؛ وَلِهَذَا يُقَالُ: إِذَا ظَهَرَ السَّبَبُ بَطَلَ الْعَجَبُ، فَلَا يُطْلَقُ عَلَى اللَّهِ تَعَالَى أَنَّهُ مُتَعَجِّبٌ؛ لِأَنَّهُ لَا يَخْفَى عَلَيْهِ شَيْءٌ، وَمَا وَرَدَ مِنْهُ فِي كَلَامِهِ الْعَزِيزِ كَقَوْلِهِ: ﴿فَمَا أَصْبَرَهُمْ عَلَى النَّارِ﴾<sup>(٣)</sup> مَصْرُوفٌ إِلَى الْمُخَاطَبِ؛ أَي: يَجِبُ<sup>(٤)</sup> أَنْ يَتَعَجَّبَ<sup>(٥)</sup> الْعِبَادُ مِنْهُ.

## [صِيغُ التعجبِ]

ولهُ صِيغٌ كَثِيرَةٌ دَالَّةٌ عَلَيْهِ:

■ مِنْهَا مَا هُوَ بِالْقَرِينَةِ؛ نَحْوُ: ﴿كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ﴾<sup>(٦)</sup>، وَ«سُبْحَانَ اللَّهِ إِنْ الْمُؤْمِنَ لَا يَنْجُسُ»<sup>(٧)</sup>، وَلِلَّهِ دَرَّةٌ فَارِسًا!

(١) قَالَ ابْنُ هِشَامٍ فِي قَطْرِ النَّدَى: «بَابُ: التَّعَجُّبُ لَهُ صِيغَتَانِ: مَا أَفْعَلُ زَيْدًا.... وَأَفْعِلْ بِهِ» (انظر: شرح قطر الندى ص ٣٢٠).

(٢) سَقَطَتْ ذِكْرُ مَنْ ق.

(٣) سُورَةُ الْبَقَرَةِ، مِنَ الْآيَةِ ١٧٥. وَهِيَ بَيْنَاهُمَا ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ اشْتَرَوُا الضَّلَالَةَ بِالْهُدَى وَالْعَذَابَ بِالْمَغْفِرَةِ فَمَا أَصْبَرَهُمْ عَلَى النَّارِ﴾.

(٤) سَقَطَتْ يَجِبُ مِنْ ع.

(٥) فِي ب وَس: تَتَعَجَّبُ.

(٦) سُورَةُ الْبَقَرَةِ، مِنَ الْآيَةِ ٢٨. وَهِيَ بَيْنَاهُمَا ﴿كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ وَكُنْتُمْ أَمْوَانًا فَأَخْبَاكُمُ ثُمَّ يُبَيِّنُكُمْ ثُمَّ يُجِيبُكُمْ ثُمَّ إِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾.

(٧) حَدِيثُ شَرِيفِ بَرَوَايَةِ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّهُ لَقِيَ النَّبِيَّ ﷺ فِي طَرِيقٍ مِنْ طُرُقِ الْمَدِينَةِ، وَهُوَ حُبٌّ، فَانْتَسَلَ فَذَهَبَ فَانْتَسَلَ، فَتَفَقَّدهُ النَّبِيُّ ﷺ فَلَمَّا جَاءَهُ قَالَ: أَيْنَ كُنْتَ يَا أَبَا هُرَيْرَةَ؟ قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، لَقِيتَنِي وَأَنَا حُبٌّ، فَكَرِهْتُ أَنْ أَجَالِسَكَ حَتَّى أَغْتَسِلَ. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: سُبْحَانَ اللَّهِ إِنْ الْمُؤْمِنَ لَا يَنْجُسُ. (انظر: صحيح البخاري ١٠٩/١، برقم ٢٧٩، وصحيح مسلم ١/٢٨٢، برقم ٣٧١، ومسند أحمد ٢/٢٣٥، برقم ٧٢١)..

■ وَمِنْهَا مَا هُوَ بِالْوَضْعِ؛ وَهُوَ ثَلَاثُ صِيغٍ اقْتَصَرَ مِنْهَا هُنَا عَلَى صِيغَتَيْنِ لِاسْتِهْزَائِهِمَا؛ فَقَالَ: التَّعَجُّبُ لَهُ صِيغَتَانِ وَضَعًا لِإِنْشَائِهِ:

أَحَدُهُمَا: مَا أَفْعَلُ زَيْدًا!؛ نَحْوُ: مَا أَحْسَنَ زَيْدًا!.

## [وَجْهُ إِعْرَابِ مَا أَفْعَلُ!]<sup>(٨)</sup>

١/ وَهَذَا اللَّفْظُ إِعْرَابُهُ: مَا مَبْتَدَأٌ؛ لِأَنَّهَا مُجَرَّدَةٌ عَنْ عَامِلٍ لَفْظِيٍّ لِلإِسْنَادِ إِلَيْهَا، وَحُكِّيَ عَنِ الْكَسَائِيِّ<sup>(٩)</sup> أَنَّهَا لَا مَوْضِعَ لَهَا مِنَ الْإِعْرَابِ، وَهِيَ عِنْدَ سَيَبَوِيهِ<sup>(١٠)</sup> نَكْرَةٌ تَامَّةٌ بِمَعْنَى شَيْءٍ، وَسَوْغٌ الْإِبْتِدَاءِ بِهَا تَضَمُّنُهَا مَعْنَى التَّعَجُّبِ، وَأَفْعَلُ فَعْلٌ مَاضٍ<sup>(١١)</sup> غَيْرُ مُتَصَرِّفٍ؛ لِلزَّوْمِ مَعَ يَاءِ الْمُتَكَلِّمِ نَوْنُ الْوَقَايَةِ؛ نَحْوُ: مَا أَفْقَرَنِي إِلَى عَفْوِ اللَّهِ [تَعَالَى]<sup>(١٢)</sup>!.. وَأَمَّا قَوْلُهُ:

٢٢٥- يَا مَا أُمْلِيحُ غِرْلَانَا شَدَنَّا لَنَا!.....<sup>(١٣)</sup>

فَشَادٌّ، وَفَاعِلُهُ ضَمِيرٌ مُسْتَرٌّ مُفْرَدٌ مُذَكَّرٌ غَائِبٌ - لَا يُتَّبَعُ بِعَظْفٍ وَلَا تَوْكِيدٍ وَلَا بَدَلٍ<sup>(١٤)</sup> - عَائِدٌ عَلَى مَا، وَلِهَذَا أُجْمِعُوا عَلَى اسْمِيَّتِهَا، وَزَيْدًا مَنْصُوبٌ بِأَفْعَلٍ عَلَى أَنَّهُ مَفْعُولٌ بِهِ؛ لِتَعْدِي أَفْعَلٍ بِهَمْزَةِ النُّقْلِ، وَالْجُمْلَةُ الْفَعْلِيَّةُ فِي مَحَلِّ رَفْعٍ خَيْرُهَا<sup>(١٥)</sup>.

(١) قَالَ ابْنُ هِشَامٍ فِي قَطْرِ النَّدَى: وَإِعْرَابُهُ: مَا مَبْتَدَأٌ بِمَعْنَى شَيْءٍ عَظِيمٍ، وَأَفْعَلُ فَعْلٌ مَاضٍ فَاعِلُهُ ضَمِيرٌ مَا، وَزَيْدًا مَفْعُولٌ بِهِ، وَالْجُمْلَةُ خَبَرٌ مَا (انظر: شرح قطر الندى ص ٣٢٠).

(٢) انظر: ارتشاف الضرب ٤/٢٠٦٥، وشرح التصريح على التوضيح ٨٧/٢، وجمع الهوامع ٣٧/٣. قَالَ أَبُو حَيَّانٍ: مَا مَبْتَدَأٌ إِجْمَاعًا إِلَّا خِلَافًا شَادًا عَنِ الْكَسَائِيِّ أَنَّهُ لَا مَوْضِعَ لَهُ مِنَ الْإِعْرَابِ.

(٣) انظر: الكتاب ١/٧٢.

(٤) خِلَافًا لِلْكُوفِيِّينَ دُونَ الْكَسَائِيِّ إِذْ يَرُونَهُ اسْمًا. (انظر: شرح التسهيل ٢/٣٦٢، وارتشاف الضرب ٤/٢٠٦٦، والمساعد على تسهيل الفوائد ٢/١٤٧).

(٥) زِيَادَةٌ مِنْ ب.

(٦) صَدْرُ بَيْتٍ مِنَ الْبَسِيطِ لِمَجْنُونٍ لَيْلَى فِي دِيَوَانِهِ ص ١٣٠، وَلَهُ أَوْ لغيرِهِ فِي شَرْحِ الْمَفْصَلِ ٥/١٣٥، وَخَزَانَةُ الْأَدَبِ ٩٣/١، وَالدَّرَرُ اللَّوَامِعُ ١/٢٣٤. وَعَجَزَهُ: مَنْ هُوَ لَيَّائِي كُنَّ الضَّالَّ وَالسَّمِيرُ

وَالشَّاهِدُ فِيهِ: قَوْلُهُ (يَا مَا أُمْلِيحُ) حَيْثُ صَغُرَ فَعْلُ التَّعَجُّبِ شَدُودًا.

(٧) لِأَنَّهُ اتَّخَذَ عَنْ مَعْنَى الْفَاعِلِيَّةِ بَلْ مَعْنَاهُ فِي نَحْوِ: مَا أَحْسَنَ زَيْدًا!؛ أَيُّ حُسْنٍ حُسْنُ زَيْدٍ. فَلَوْ جِيءَ بِتَوَابِعِهِ أَوْ أَخْبَرَتْ عَنْهُ، لَاعْتَبِرَ بَعْدَ اتِّحَانِهِ (انظر: شرح الكافية ٤/٢٣٠).

(٨) فِي قِي فِي وَع: خَبَرٌ مَا، وَسَقَطَتْ خَبَرُهَا مِنْ د.

٢ / وَعِنْدَ الْأَخْفَشِ<sup>(١)</sup> مَا مَعْرِفَةٌ نَاقِصَةٌ بِمَعْنَى الَّذِي، وَالْجُمْلَةُ صِلَةٌ لَهَا<sup>(٢)</sup>، أَوْ نَكْرَةٌ نَاقِصَةٌ<sup>(٣)</sup> / ١٠٤ أ / بِمَعْنَى شَيْءٍ، وَالْجُمْلَةُ صِفَةٌ لَهَا، وَعَلَيْهَا فَالْخَبَرُ مَحْذُوفٌ وَجُوبًا؛ أَي: شَيْءٌ عَظِيمٌ.

٣ / وَعِنْدَ بَعْضِهِمْ<sup>(٤)</sup> مَا اسْتِفْهَامِيَّةٌ؛ كَأَنَّهُ جَهْلٌ سَبَبٌ حُسْنِهِ فَاسْتَفْهَمَ عَنْهُ، وَالْفِعْلُ خَبَرُهَا، وَالتَّقْدِيرُ: أَيُّ شَيْءٍ أَحْسَنَ<sup>(٥)</sup> زَيْدًا؟ أَي: جَعَلَهُ حَسَنًا. قَالَهُ ابْنُ الْحَاجِبِ<sup>(٦)</sup>.

وهذا التقدير<sup>(٧)</sup> باعتبار الأصل قبل نقلها إلى التعجب، لا أنَّهَا الْآنَ بهذا المعنى، وإنَّهَا معناها الإنشاء؛ كما تقول في بَعَثْتُ واشتريت<sup>(٨)</sup> فِعْلٌ ماضٍ وفاعِلٌ؛ يَعْنِي فِي الْأَصْلِ إِذَا كُنْتَ مُرِيدًا بِهِ مَعْنَى الْإِنْشَاءِ، فَكَذَلِكَ هَذَا.

والثانية: أَفْعِلْ بِهِ؛ كَأَحْسَنَ زَيْدٍ، وَهُوَ<sup>(٩)</sup> بِمَعْنَى: مَا أَفْعَلَهُ!؛ فَمَدُلُوهُمَا مِنْ حَيْثُ التَّعْجُّبُ وَاحِدٌ.

[وجوه إعرابِ أَفْعِلْ بِهِ!]<sup>(١٠)</sup>

١ / وَأَفْعِلْ فِعْلٌ<sup>(١١)</sup> تَعْجُبٌ لِأَزْمٍ لَصِيغَةِ الْأَمْرِ، وَلَيْسَ بِأَمْرٍ حَقِيقَةً؛ إِذْ لَا مَعْنَى لَهُ،

(١) انظر: شرح الكافية ٢٢٧/٤، وشرح التسهيل ٣٦٢/٢، وارتشاف الضرب ٢٠٦٥/٤.

(٢) في د: صلتها.

(٣) في ب: لها صفة.

(٤) قال به الفراء وابن درستويه والكوفيون. (انظر: شرح الكافية ٢٢٧/٤، وشرح التسهيل ٣٦٤/٢).

(٥) في ق وع: حسن.

(٦) انظر: شرح الكافية ٢٢٧/٤.

(٧) في باقي النسخ: وهذه التقديرات.

(٨) سقطت واشتريت من ق وع وب ود.

(٩) في ب: وهي.

(١٠) قال ابن هشام في قطر الندى: وَأَفْعِلْ بِهِ، وَهُوَ بِمَعْنَى: مَا أَفْعَلَهُ!، وَأَصْلُهُ: أَفْعَلْ؛ أَي: صَارَ ذَا كَذَا؛ كَأَعَدَّ

البعير؛ أَي: صَارَ ذَا غَدَّةٍ، فَغَيَّرَ اللَّفْظَ، وَزِيدَتِ الْبَاءُ فِي الْفَاعِلِ لِإِصْلَاحِ اللَّفْظِ، فَمَنْ تَمَّ لَزَمَتْ هُنَا، بِخِلَافِهَا

فِي فَاعِلٍ كَفَى (انظر: شرح قطر الندى ص ٣٢٠).

(١١) سقط فعل من ق.

وَأَصْلُهُ عِنْدَ سَيَوِيهِ<sup>(١)</sup> أَفْعَلْ بِصِيغَةِ الْمَاضِي، وَهَمْزُهُ لِلصَّرْفَةِ؛ أَي: صَارَ ذَا كَذَا؛ كَأَعَدَّ الْبَعِيرُ؛ أَي: صَارَ ذَا غَدَّةٍ، وَأَبْقَلَتِ الْأَرْضُ؛ أَي: صَارَتْ ذَاتَ<sup>(٢)</sup> بَقْلٍ، وَأَثْمَرَتِ الشَّجَرَةُ؛ أَي: صَارَتْ ذَاتَ<sup>(٣)</sup> ثَمَرَةٍ. فَغَيَّرَ اللَّفْظَ مِنْ صِيغَةِ الْمَاضِي إِلَى صِيغَةِ الْأَمْرِ.

وزِيدَتِ الْبَاءُ فِي الْفَاعِلِ<sup>(٤)</sup> قَصْدًا لِإِصْلَاحِهِ؛ لِأَنَّ أَفْعَلْ لَهَا غُيِّرَتْ صِيغَتُهُ [إِلَى صِيغَةِ الْأَمْرِ]<sup>(٥)</sup> قَبَّحَ إِسْنَادُهُ لِلظَّاهِرِ؛ لِكُونِهِ عَلَى صُورَةِ الْأَمْرِ، فَزِيدَتِ الْبَاءُ صَوْنًا لِلْفِظِ عَنِ الْإِسْتِقْبَاحِ، فَمَنْ تَمَّ - أَي: مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ - لَزِمَتِ الْبَاءُ هُنَا؛ فَلَا يَجُوزُ حَذْفُهَا إِلَّا أَنْ يَكُونَ<sup>(٦)</sup> الْفَاعِلُ أَنْ وَصَلَتْهَا<sup>(٧)</sup>، بِخِلَافِهَا فِي فَاعِلٍ كَفَى؛ فَيَجُوزُ تَرْكُهَا؛ كَقَوْلِهِ:

كَفَى الشَّيْبُ وَالْإِسْلَامُ لِلْمَرْءِ نَاهِيًا<sup>(٨)</sup> ٢٢٦ - .....

٢ / وَذَهَبَ جَمَاعَةٌ<sup>(٩)</sup> إِلَى أَنَّ الْمَجْرُورَ بِالْبَاءِ فِي مَحَلِّ نَصْبٍ عَلَى الْمَفْعُولِيَّةِ؛ إِذْ هُوَ الْمُتَعَجَّبُ مِنْهُ وَالْبَاءُ لِلتَّعْدِيَةِ، فَعَلَى هَذَا يَكُونُ أَفْعِلْ أَمْرًا حَقِيقَةً لَا خَبْرًا، وَفِيهِ ضَمِيرٌ \* مُسْتَرٌّ

(١) انظر: الكتاب ٩٧/٤.

(٢) في باقي النسخ: ذا.

(٣) في باقي النسخ: ذا.

(٤) سقطت في الفاعل من ب.

(٥) زيادة من ب.

(٦) في ق وع: إلا إذا كان، وفي ب وس ود: إلا إن كان.

(٧) نحو قول العباس بن مرداس:

وقال نبي المسلمين تقدّموا وأحب إلينا أن نكون المُقَدِّمًا.

(انظر: ديوان العباس ص ١٢٠، وشرح التسهيل ٣٦٧/٢، وارتشاف الضرب ٢٠٦٧/٤).

(٨) عجز بيت من الطويل لسحيم عبد بني الحسحاس في الكتاب ٢٦/٢، و٢٢٥/٤، والإنصاف في مسائل

الخلافا ١/١٦٨، وخزانة الأدب ١/٢٦٧. وصدرة: عُمَيْرَةٌ وَدَّعَ إِنْ تَجَهَّزَتْ غَازِيًا.

والشاهد فيه: (كفى الشيب) حيث حذفت الباء الزائدة بعد كفى، وارتفع ما بعدها على الفاعلية.

(٩) هو قول الفراء والزجاج والزخشي وابن خروف وابن كيسان. (انظر: شرح الكافية ٢٢٨/٤، وشرح

التسهيل ٣٦٥/٢، وارتشاف الضرب ٢٠٦٧/٤، وشرح الأشموني ١٩/٣، ومع الهوامع ٣٨/٣).

هو الفاعل، لكنَّ ذلكَ الضميرَ ضميرٌ<sup>(١)</sup> المصدرِ عندَ<sup>(٢)</sup> بعضهم؛ كأنه قال: يا حُسْنُ أَحْسِنْ بزيد، وعندَ بعضهم ضميرُ المُخاطَبِ؛ أي: أمرٌ لكلِّ واحدٍ بأن يجعلَ زيداً حسناً؛ أي بأن يصفه بالحسن، ثُمَّ أَجْرِي مَجْرَى الأمثالِ، فلم يُغَيَّرْ عن لفظِ الواحدِ، تقول: يا رجلُ ويا هندُ ويا رجلاً ويا رجلاً أحسنْ بزيد.

[شروطُ الصوغِ القياسي لفعلي التعجب واسم التفضيل]<sup>(٣)</sup>

ولما شاركَ أَفْعُلُ التفضيلِ فِعْلِيَّ التعجبِ فيما يُبينانِ منه ضَمَّةُ / ١٠٤ ب / إليهما حفظاً على الاختصارِ؛ فقال: وإنما يُبْنَى قياساً فعلاً التعجبِ وأفعُلُ التفضيلِ من:

١-٢ / فعلٍ مُتَصَرِّفٍ؛ فلا يُبْنَى<sup>(٤)</sup> من اسمٍ، ولا من<sup>(٥)</sup> فعلٍ غيرِ مُتَصَرِّفٍ: كَنِعَمَ وبِئْسَ وليس<sup>(٦)</sup>.

٣ / ثلاثيٌّ<sup>(٧)</sup> مُجَرَّدٌ؛ فلا يُبْنَى<sup>(٨)</sup> من رباعيٍّ مطلقاً، ولا من ثلاثيٍّ مزيدٍ: كَدَحْرَجَ وتَدَحْرَجَ وانطلقَ واستخرجَ.

(١) ما بين النجمتين ساقط من ق.

(٢) في ب ود: عندهم، مع إسقاط بعضهم.

(٣) قال ابن هشام في قطر الندى: وإنما يُبْنَى فعلاً التعجب واسمُ التفضيل من: فعل ثلاثي مُتَّبَعٌ مُتَّفَاوِتٌ تامٌّ مبني للفاعل، ليس اسمُ فاعليه على أَفْعُلٍ (انظر: شرح قطر الندى ص ٣٢٠).

(٤) في ب: شيء.

(٥) سقطت من من ق.

(٦) سقطت وليس من ق و ب وس.

(٧) استثنى من المزيد ما جاء على وزن أَفْعُلٍ نحو: أذهب وأظلم، حيث اختلف فيه العلماء، فأجازه سيويه والمحققون واختاره ابن مالك، ومنعه مطلقاً المبرد والمازني والأخفش وابن السراج، وأجازه ابن عصفور إذا كانت همزته لغبر النقل كأقفر وأظلم ومنعه إذا كانت همزته للنقل كأذهب وأعلم. (انظر: المقتضب ٤/ ١٨١-١٨٢، والأصول في النحو ٣/ ١٥٢، وشرح الكافية ٤/ ٢٢٤، وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ٣/ ٢٦٦، وارتشاف الضرب ٤/ ٢٠٧٨، والمساعد على تسهيل الفوائد ٢/ ١٦٤، وشرح التصريح على التوضيح ٢/ ٩١).

(٨) في ب: شيء.

٤ / مُتَّبَعٌ؛ فلا يُبْنَى<sup>(٩)</sup> من منفيٍّ - وإن لم يكن مُلَازِماً للنفي - نحو: ما صَرَبَ زيدٌ، وما عاج بالدواء؛ أي: ما انتفع به.

٥ / متفاوتٍ في المعنى؛ أي: قابلٍ للتفاضل<sup>(١٠)</sup> بالنسبة لِمَنْ يقومُ به، فلا يُبْنَى من غيره؛ [فلا مزية لبعض فاعليه على بعض]<sup>(١١)</sup>: كَمَا تَفَنَّى؛ لأنَّ حَقِيقَتَهُمَا لا تَفَاوَتْ<sup>(١٢)</sup> فيها.

٦ / تامٌّ؛ فلا يُبْنَى من ناقصٍ: ككَانَ وكَاذَ، [فلا يُقال: ما يكونُ زيدٌ قائماً!]<sup>(١٣)</sup>.

٧ / مبنيٌّ للفاعلِ؛ فلا يُبْنَى من مبنيٍّ للمفعولِ: كضَرَبَ زيدٌ<sup>(١٤)</sup>؛ خوفَ الالتباسِ بالفاعلِ. فإن أَمِنَ اللبسُ بأن كَانَ مُلَازِماً للبناءِ للمفعولِ جازَ ذلكَ، وقد سُمِعَ مِنْ كلامِهِمْ: ما أَشْغَلَهُ! وما أَعْجَبَهُ برأيه! وما أَعْنَاهُ بِحَاجَتِكَ!؛ مِنْ: شُغِّلَ<sup>(١٥)</sup> وَأَعْجِبَ<sup>(١٦)</sup> وَعُنِيَ<sup>(١٧)</sup> - بالبناءِ للمفعولِ -، وجرى على ذلكَ ابنُ مالِكٍ<sup>(١٨)</sup> وولدهُ.

(١) في ب: شيء.

(٢) في ق وب: التفاضل.

(٣) زيادة من ب ود.

(٤) في ب: متفاوت.

(٥) زيادة من ب ود.

(٦) سقطت زيد من ق.

(٧) قال الفيروزآبادي: الشُّغْلُ، بالضم وبضمين، وبالفتح وبفتحين: ضِدُّ الفَرَاغِ، ج: أَشْغَالٌ وشُغُولٌ، وشَغْلُهُ، كَمَنَعَهُ، شُغْلًا، ويَضُمُّ، وأشغله لغةً جَيِّدَةً، أو قَلِيلَةً أو زَدِيَّةً، واشتغل به، وشُغِّلَ، كعُنِيَ، ويقالُ منه: ما أَشْغَلَهُ، وهو شَاذٌ، لأنه لا يُتَعَجَّبُ مِنَ المَجْهُولِ، وهو شُغِّلَ، ككَفِفَ، ومُشْتِغِلٌ، وفتح الغين نادرٌ (انظر: القاموس المحيط - شغل).

(٨) في ع: عجب. قال الرازي: عجب ع ج ب: العَجَبُ والعُجَابُ بالضم الأمر الذي يتعجب منه وكذا العُجَابُ بتشديد الجيم وهو أكثر وكذا الأعْجوبةُ والتَّعْجيبُ العجائب ولا يجمع عَجَبٌ ولا عَجِبٌ وقيل جمع عَجِبٍ عَجَائِبٌ.. وعَجِبَ منه من باب طرب وتَعَجَّبَ واشتَعَجَبَ بمعنى وعَجَّبَ غيره تعجيباً وأعْجَبَ بنفسه وبرأيه على ما لم يسم فاعله فهو مُعْجَبٌ بفتح الجيم والاسم العُجْبُ والعَجَبُ بالفتح أصل الذنب وهو أيضاً واحد العُجُوبِ (انظر: مختار الصحاح/ عجب).

(٩) في الأصل أعني، والمثبت من ع وب وس. قال الفيروزآبادي: عَنَاهُي الأَمْرُ يُعْنِيهِ وَيَعْنُوهُ عَنَاءٌ وَعَنَاءٌ وَعُنِيَّ: أَهْمَهُ. واعتنى به: اهتمَّ. وعُنِيَ، بالضم، عَنَاءَةً، وكرضي قَلِيلٌ، فهو به عَنِ. وَعَنِ الأَمْرُ يَعْنِي: تَرَكَّ، وَحَدَّثَ (انظر: القاموس المحيط - عني).

(١٠) انظر: شرح التسهيل ٢/ ٣٧٦، وشرح ابن الناظم على الألفية ٣٣٠.

٨ / لَيْسَ اسْمُ فَاعِلِهِ عَلَى وَزْنِ أَفْعَلَ؛ وَيُعَبَّرُ عَنْ هَذَا بِأَنْ لَا يَدُلَّ عَلَى لَوْنٍ أَوْ عَيْبٍ؛  
فَلَا يُبْنَى مِمَّا هُوَ كَذَلِكَ: كَعَوَرَ وَشَهَلَ<sup>(١)</sup>؛ لِثَلَا يَلْتَبَسَ اسْمُ التَّفْضِيلِ مِنْهُ بِاسْمِ الْفَاعِلِ،  
وَقِيَسَ عَلَيْهِ فِعْلُ التَّعَجُّبِ، لِتَسَاوِيهِمَا وَزناً وَمَعْنَى، وَجَرِيَانِهِمَا بِجَرَى وَاحِدٍ<sup>(٢)</sup> فِي أُمُورٍ  
كَثِيرَةٍ، قَالَهُ ابْنُ مَالِكٍ<sup>(٣)</sup>.

تَنْبِيْهُ [فِي التَّعَجُّبِ وَالتَّفْضِيلِ مِنْ فِعْلِ فَقَدْ أَحَدَ الشُّرُوطِ السَّابِقَةِ]

إِذَا أَرَدْتَ التَّعَجُّبَ أَوْ التَّفْضِيلَ مِنْ فِعْلِ عَدِمَ بَعْضُ هَذِهِ الشُّرُوطِ، فَتَوَصَّلْ إِلَيْهِ  
بِأَشَدِّ أَوْ أَشَدِّدْ أَوْ شَبَّهْهُمَا، وَاجْعَلْ مُصَدَّرَ الْعَادِمِ مَنْصُوباً بَعْدَ أَشَدِّ وَنَحْوِهِ فِيهِمَا، وَبِجَرَوْرٍ  
بِالْبَاءِ بَعْدَ أَشَدِّدْ وَنَحْوِهِ؛ تَقُولُ: زَيْدٌ أَشَدُّ بَيَاضاً! وَمَا أَشَدَّ بَيَاضَهُ! وَأَشَدُّدُ بَيَاضِهِ! وَمَا أَكْثَرَ  
أَنْ لَا يَقُومَ! وَمَا أَعْظَمَ مَا ضُرِبَ!.

وَأَمَّا الْجَامِدُ وَمَا لَا يَتَفَاوَتْ مَعْنَاهُ، فَلَا يُتَعَجَّبُ مِنْهُ الْبَتَّةَ، قَالَهُ فِي الْأَوْضَحِ<sup>(٤)</sup>.

[حَذَفُ الْمُتَعَجَّبِ مِنْهُ]

وَإِذَا عَلِمَ الْمُتَعَجَّبُ مِنْهُ<sup>(٥)</sup> جَاَزَ حَذْفُهُ؛ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أَسْمِعْ يَوْمَ وَأَنْبِئْ﴾<sup>(٦)</sup>، أَي: يَوْمَ  
وَقَوْلِ عَلِيٍّ - رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ -:

(١) الشَّهْلُ وَالشُّهْلَةُ: أَقَلُّ مِنَ الزَّرْقِ فِي الْحَدَقَةِ وَأَحْسَنُ مِنْهُ، أَوْ أَنْ تُشْرَبَ الْحَدَقَةُ حَمْرَةً، وَلَيْسَتْ خَطُوطاً، لَكِنْهَا  
قَلَّةٌ سَوَادُ الْحَدَقَةِ، حَتَّى كَأَنَّهُ يُضْرَبُ إِلَى الْحَمْرَةِ. وَيُقَالُ: شَهَلْتُ عَيْنَهُ: فَهُوَ أَشْهَلُ وَهِيَ شَهْلَاءُ. (انظر: القاموس  
المحيط - شهل، المعجم الوسيط - شهل).

(٢) فِي ب: وَاحِدٍ مِنْ.

(٣) انظر: شرح التسهيل ٢/ ٣٧٦.

(٤) انظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ٣/ ٢٧٠.

(٥) سَقَطَتْ مِنْهُ مِنْ ق.

(٦) سورة مريم، من الآية ٣٨. وَهِيَ بِتَامِهَا ﴿أَسْمِعْ يَوْمَ وَأَنْبِئْ يَوْمَ يَأْتُوكَ فَتَوَلَّى ثَوْبًا لَبِيًّا فَلْيَسْمِعِ تَأْوِيلَ الْآيَاتِ﴾.

٢٢٧ - جَزَى اللَّهُ عَنِّي - وَالْجَزَاءُ بِفَضْلِهِ رَبِيعَةٌ خَيْرٌ مِمَّا أَعَفَّ وَأَكْرَمًا<sup>(١)</sup>

/ ١٠٥ أ / أَي: مَا أَعَفَّهَا وَمَا أَكْرَمَهَا.

[تَقْدُّمُ الْمُتَعَجَّبِ مِنْهُ]

وَلَا يَجُوزُ تَقْدُّمُهُ<sup>(٢)</sup> عَلَى الْفِعْلِ - وَإِنْ قِيلَ إِنَّ الْمَجْرُورَ<sup>(٣)</sup> بِالْبَاءِ مَفْعُولٌ -؛ لِعَدَمِ تَصَرُّفِ<sup>(٤)</sup>  
الْفِعْلِ، وَلَا الْفَصْلَ بَيْنَهُمَا بِغَيْرِ ظَرْفٍ أَوْ مَجْرُورٍ<sup>(٥)</sup> مُتَعَلِّقِينَ بِالْفِعْلِ<sup>(٦)</sup>.

(١) الْبَيْتُ مِنَ الطَّوِيلِ لِلْإِمَامِ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ - كَرَّمَ اللَّهُ وَجْهَهُ - فِي دِيْوَانِهِ ص ١٧١، وَشَرْحُ الْأَشْمُونِيِّ ٣/ ٢٥،  
وَالْمَقَاصِدُ النَّحْوِيَّةُ ٣/ ٦٤٩، وَالدَّرَرُ اللَّوَامِعُ ٥/ ٢٤.

وَالشَّاهِدُ فِيهِ: (مَا أَعَفَّ وَأَكْرَمَا) أَي: مَا أَعَفَّهَا وَأَكْرَمَهَا حَيْثُ حَذَفَ مَفْعُولُ فِعْلِ التَّعَجُّبِ لِدَلَالَةِ السِّيَاقِ  
عَلَيْهِ.

(٢) فِي ق: تَقْدِيمُهُ.

(٣) فِي ع: الْمَفْعُولُ.

(٤) سَقَطَتْ تَصَرُّفٌ مِنْ ق.

(٥) كَقَوْلِ عَمْرِو بْنِ مَعْدٍ يَكْرَبُ: اللَّهُ دَرَّ بَنِي سُلَيْمٍ، مَا أَحْسَنَ فِي الْهَيْجَاءِ لِقَاءَهَا، وَقَوْلِ الْعَبَّاسِ بْنِ مَرْدَاسٍ:

وَقَالَ نَبِيُّ الْمُسْلِمِينَ تَقَدَّمُوا وَأُخْبِتْ إِلَيْنَا أَنْ نَكُونَ الْمُقَدَّمَا

(انظر: دِيْوَانُ الْعَبَّاسِ ص ١٢٠، وَشَرْحُ التَّسْهِيلِ ٢/ ٣٧٢، وَشَرْحُ الْأَلْفِيَّةِ لِابْنِ النَّازِمِ ص ٣٣٢).

(٦) أَمَّا إِذَا تَعَلَّقَ بِغَيْرِ الْفِعْلِ كَتَعَلُّقِهِ بِمَعْمُولِ فِعْلِ التَّعَجُّبِ لَمْ يُجْزِ الْفَصْلُ بِهِ اتِّفَاقاً، فَلَا يَجُوزُ: مَا أَحْسَنَ فِي الْمَسْجِدِ  
مَعْتَكِفاً؛ وَقَدْ جَوَّزَ ابْنُ مَالِكٍ الْفَصْلَ بِالْإِنْدَاءِ، كَقَوْلِ عَلِيٍّ: أَعَزَّ عَلِيٌّ أَبَا الْيَقْظَانِ أَنْ أَرَاكَ صَرِيحاً بِجَدَلًا، وَجَوَّزَ  
الْجَرْمِيَّ وَهْشَامُ الْفَصْلَ بِالْحَالِ، نَحْوُ: مَا أَحْسَنَ مَقْبَلًا زَيْدًا. وَأَجَازَ ابْنُ كَيْسَانَ الْفَصْلَ بِلَوْلَا وَمَصْحُوبِهَا،  
نَحْوُ: مَا أَحْسَنَ لَوْلَا بَخْلَهُ زَيْدًا.

(انظر: شرح الكافية ٤/ ٢٢٦، وَشَرْحُ التَّسْهِيلِ ٢/ ٣٧٢، وَارْتِشَافُ الضَّرْبِ ٤/ ٢٠٧١-٢٠٧٢، وَشَرْحُ  
الْأَلْفِيَّةِ لِابْنِ النَّازِمِ ٤٦٤، وَالْمُسَاعَدَةُ عَلَى تَسْهِيلِ الْفَوَائِدِ ٢/ ١٥٧، وَشَرْحُ التَّصْرِيحِ عَلَى التَّوْضِيحِ ٢/ ٩٠،  
وَهَمْعُ الْهَوَامِعِ ٣/ ٤٠).

## باب في [ذكر] الوقف، وبعض مسائل الخط

[تعريف الوقف]<sup>(١)</sup>

الوقف قطع النطق عند إخراج آخر<sup>(٢)</sup> اللفظة.

[وجوهه]

وفيه وجوه مختلفة في<sup>(٣)</sup> الحُسْنِ والمحل، وهي أحد عشر بالاستقراء:

١. الإسكان المجرد<sup>(٤)</sup>.

٢. الروم<sup>(٥)</sup>.

٣. الإشمام<sup>(٦)</sup>.

(١) زيادة من ب.

(٢) الوقف في اللغة أنواع، فإما أن يكون:

أ - اختيارياً، وهو ما كان مقصوداً لذاته، وقد فصل المؤلف أحكامه في المتن.

ب - اختيارياً، وهو ما قصد لا ذاته، بل لاختيار حال الشخص هل يحسن الوقف عند هذه الكلمة مثلاً؟

ج - تذكيراً، وهو المقصود به تذكُّر باقي اللفظ، فيؤتى في آخر الكلمة بمدة من جنس حركة آخرها، نحو: في الداري.

د - ترثيماً، وهو إضافة تنوين الترتيم في شطر البيت، نحو: أقلِّي اللوم عاذل والعتابن.

هـ - استثنائياً، وهو الواقع في الاستثبات والسؤال المقصود به تعيين مبهم، نحو: منو، لمن قال: جاءني رجل.

و - اضطرارياً، وهو ما لم يقصد لذاته، بل قطع النفس عنده. (انظر: حاشية الصبان ٤/٢٠٣).

(٣) سقطت آخر من ق وس.

(٤) سقطت في من ب.

(٥) أي عدم الحركة، نحو: وقف الغلام (انظر: الكتاب ٤/١٦٨).

(٦) الروم هو الإتيان بالحركة مع إضعاف صوتها، أي: إخفائه، لأنك تروم الحركة مختلساً لها ولا تتمها، وغرضه

بيان الفرق بين الساكن أصلاً والمُسَكَّن في الوقف، نحو: له صوت. (انظر: الكتاب ٤/١٦٨، شرح

الأشموني ٤/٢٠٩، وجمع الهوامع ٣/٣٩١).

(٧) الإشمام هو ضم الشفتين بعد الإسكان في المرفوع والمضموم للإشارة للحركة من غير صوت، ولا يدركه إلا

البصير لأنه لا صوت فيه (انظر: الكتاب ٤/١٦٨، وشرح الأشموني ٤/٢٠٩، وجمع الهوامع ٣/٣٩٢).

٤. إبدال تاء التانيث الاسمية<sup>(١)</sup> هاء<sup>(٢)</sup>.

٥. زيادة الألف<sup>(٣)</sup>.

٦. إلحاق هاء السكت<sup>(٤)</sup>.

٧. إثبات الواو والياء<sup>(٥)</sup>.

٨. أو حذفهما<sup>(٦)</sup>.

٩. إبدال الهمزة<sup>(٧)</sup>.

١٠. التضعيف<sup>(٨)</sup>.

١١. نقل الحركة<sup>(٩)</sup>.

(١) سقطت الاسمية من ق.

(٢) نحو: فاطمة، تصبح: فاطمة. (انظر: الكتاب ٤/١٦٦).

(٣) وذلك في المنون تنوين فتح، نحو: رأيتُ صديقاً (انظر: الكتاب ٤/١٦٦).

(٤) كأن تلحق هاء السكت الموقوف عليه وجوباً إذا كان فعلاً معتل الآخر محذوف الفاء أو العين، نحو: لا تَقْه في

قولك: لا تَقْه زيداً. ولا تَرَه في قولك: لا تَرَه زيداً. وتلحق هاء السكت آخر الفعل المعتل الآخر جوازاً إذا

سلمت فاؤه وعينه من الحذف، نحو: أرم أو أرمه في قولك: أرم متاعك البالي. (انظر: الكتاب ٤/١٥٩-١٦٢،

وجمع الهوامع ٣/٣٩٨-٣٩٩).

(٥) أي بإشباع الضمة والكسرة أو إبدال تنوين الضم والكسر بواو أو ياء، نحو: هذا زيدو، ومررت بزيدي،

كقول امرئ القيس: (أَغْرَكْ مِنِّي أَنْ حَبَكَ قَاتِلِي وَأَنْكَ تَأْمُرِي الْقَلْبَ بِفَعْلِي)، وتقول في منه: منهو، وفي

عليه: عليهي. (انظر: الكتاب ٤/١٦٧، وحاشية الصبان ٤/٢٠٥).

(٦) حذف الياء فتقف على نحو القاضي: القاض. (انظر: الكتاب ٤/١٨٥).

(٧) إبدال الهمزة بحرف من جنس حركتها، فيقال في نحو: هذا جزء؛ جُزُو (انظر: الكتاب ٤/١٧٨، وشرح

الأشموني ٤/٢١٢).

(٨) التضعيف هو تشديد الحرف الذي يُوقف عليه، والغرض به الإعلام بأن هذا الحرف متحرك في الأصل،

والحرف المزيد للوقف هو الساكن الذي قبله وهو المدغم، نحو: هذا الرجل. (انظر: الكتاب ٤/١٦٨-١٦٩،

وشرح الأشموني ٤/٢٠٩).

(٩) النقل بأن تنقل حركة الحرف الموقوف عليه إلى الحرف الساكن قبله، نحو: قام بَكُر. وقد يوقف على الألف

بالياء، فيوقف على المثني مثلاً بـ مُثْنِي، وقد يوقف على الياء بإبدالها جيباً، نحو: أبو عليج بدلاً من أبو علي.

(انظر: الكتاب ٤/١٧٣، و١٨١-١٨٢، وجمع الهوامع ٣/٣٩٣).

/ الوقف على الاسم المنتهي بتاء التانيث المتحرك ما قبلها<sup>(١)</sup>

إذا علمت ذلك فيوقف في الأفصح<sup>(٢)</sup> من اللغتين على نحو رحمة من كل اسم آخره تاء التانيث قبلها متحرك ولو تقديراً؛ كقناة<sup>(٣)</sup> وحياة - فإن أصل هذه الألف حرف علة متحرك انقلب عنه - بالهاء<sup>(٤)</sup>؛ أي: بإبدال التاء هاءً فرقاً بين التاء اللاحقة للاسم واللاحقة للفعل، ولم يعكسوا؛ لأنهم لو قالوا في ضربت: ضربه؛ لالتبس بالضمير المفعول<sup>(٥)</sup>.

[٢/ الوقف على الاسم المنتهي بتاء التانيث الساكن ما قبلها]

فإن كان ما قبل التاء ساكناً صحيحاً - كأخت وبنت - وقف عليها<sup>(٦)</sup> من غير إبدال، كاللاحقة<sup>(٧)</sup> للفعل والحرف<sup>(٨)</sup>.

[٣/ الوقف على جمع المؤنث السالم<sup>(٩)</sup>]

ويوقف في الأفصح<sup>(١٠)</sup> على نحو مسلمات بما هو جمع مؤنث سالم - وإن سمي به -

(١) قال ابن هشام في قطر الندى: باب: الوقف في الأفصح على نحو رحمة بالهاء (انظر: شرح قطر الندى ص ٣٢٥).

(٢) في ق: الأصح.

(٣) في ع وب: قناة.

(٤) أما اللغة الأخرى فهي الوقف عليها بالتاء، كقول بعضهم: يا أهل سورة البقرة. ومنه قول الشاعر: الله نجاك بكفي مسلّم. وعلي هذه اللغة كُتب في المصحف ألفاظ بالتاء كقوله تعالى: ﴿إِنَّ مَسَكْرَتَ الرَّفُورِ﴾ - الدخان ٤٣ - (انظر: الكتاب ٤/ ١٦٧، وشرح الأشموني ٤/ ٢١٤، وجمع الهوامع ٣/ ٣٩٧).

(٥) في ب: المفعول.

(٦) في ق: عليها.

(٧) بدءاً بهذه الكلمة إلى آخر الكتاب سقط تصويره من نسخة ب.

(٨) مثالها في الفعل: قامت وقعدت، ومثالها في الحرف: لات، وثمّت.

(٩) قال ابن هشام في قطر الندى: وعلى نحو مسلمات بالتاء (انظر: شرح قطر الندى ص ٣٢٥).

(١٠) ومن غير الأفصح الوقف على جمع المؤنث السالم بالهاء، وقد سُمع: دفن البناء من المكرمات، وكيف الإخوة والأخوات. (انظر: جمع الهوامع ٣/ ٣٩٧).

بالتاء من غير إبدال؛ لدلائلها على التانيث والجمعية جميعاً، فكروها إبطالاً<sup>(١١)</sup> صوريتها بخلاف التاء<sup>(١٢)</sup> في المفرد؛ فإنها تدل على التانيث المحض، وكمسلمات: هيات وأولات.

[٤/ الوقف على الاسم المنقوص<sup>(١٣)</sup>]

أ/ وعلى نحو قاضي بما هو منقوص منون غير محذوف العين رفعاً وجرّاً بالحذف، أي: بحذف الياء؛ لأن التنوين باقٍ تقديراً، وهو الموجب للحذف، تقول: هذا قاضٍ، ومررت بقاضٍ.

ب/ وفهم من كلامه أنه إذا وقف عليه نصباً لا تحذف ياؤه كما سيأتي<sup>(١٤)</sup>.

ج/ ومثله في الحذف عند سيبويه<sup>(١٥)</sup> المُنَادَى المقصود منه؛ كيا قاضٍ؛ لأن النداء باب حذف وتغيير مع عدم اختلال الكلمة هنا<sup>(١٦)</sup>، واختار الخليل<sup>(١٧)</sup> إثبات الياء؛ لأنها إن سقطت للتنوين، وهو منتفٍ في المُنَادَى المقصود.

د/ وعلى<sup>(١٨)</sup> نحو: القاضي بما هو منقوص / ١٠٥ ب / مقرون بأل فيها - أي: في الرفع والجر - بالإثبات للياء؛ إذ لا موجب لحذفها؛ فإن الوقف يقتضي السكون، وذلك حاصل مع إثباتها<sup>(١٩)</sup>.

هـ/ وأما المَعْرِفُ منه بالإضافة؛ نحو: قاضي مكة، فكلامهم قد يشعر بأن الحذف فيه أرجح<sup>(٢٠)</sup> من الإثبات.

(١) في ق: إبدال.

(٢) سقطت التاء من ع.

(٣) قال ابن هشام في قطر الندى: وعلى نحو قاضٍ رفعاً وجرّاً بالحذف، ونحو القاضي فيها بالإثبات (انظر: شرح قطر الندى ص ٣٢٦).

(٤) في ع: يأتي.

(٥) انظر: الكتاب ٤/ ١٨٤. قال سيبويه: وأما يؤس فقال: يا قاضٍ. وقول يونس أقوى.

(٦) في ق: منها.

(٧) قال سيبويه: وسألت الخليل عن القاضي في النداء فقال: أختار يا قاضي، لأنه ليس بمنون، كما أختار هذا القاضي (انظر: الكتاب ٤/ ١٨٤).

(٨) سقطت وعلى من ق.

(٩) في ع: إثبات العين.

(١٠) لأن الوقف يزيل الإضافة، فحكمه عندئذ حكم الاسم المنقوص غير المنون وغير المنصوب، فنقول عند الوقف: يا قاضٍ. (انظر: شرح الأشموني ٤/ ٢٠٨، وحاشية الحمصي ٢/ ٢٠٤).



## [أحكام الوقف في بعض اللغات القليلة<sup>(١)</sup>]

وقد يُعكس الأمرُ فيهنَّ:

### [أ/ الوقف على الاسم المنتهي بتاء التانيث المتحرك ما قبلها]

فيوقف في غير الأفصح<sup>(٢)</sup> على نحو رحمة بالتاء من غير إبدال، فيقال: رحمت، قال الراجز:

٢٢٨ - الله أنجأك<sup>(٣)</sup> بكفّي مسلمات من بعدما وبعدهما وبعدمت

كادت نفوس القوم عند الغلصمت وكادت الحرة أن تدعى أمت<sup>(٤)</sup>

قال أبو حيان<sup>(٥)</sup>: وعلى هذه اللغة كُتِبَ في المصحف ألفاظ بالتاء؛ نحو: ﴿إِنَّ شَجَرَتَ الزَّقُونِ﴾<sup>(٦)</sup>، ﴿أَهْرَاقِمْونَ رَحِمَتَ رَبِّكَ﴾<sup>(٧)</sup>.

### [ب/ الوقف على جمع المؤنث السالم]

وعلى نحو مُسلماتٍ بالهاء؛ سُمِعَ<sup>(٨)</sup>: دفنُ البناء من المكروماه، وحكي عن طيء: كيف البنون والبناء؟ وكيف الإخوة والأخوات؟.

## [ج/ الوقف على الاسم المنقوص]

أ/ وعلى نحو قاضي رفعاً وجرّاً بإثبات الياء؛ نظراً إلى زوالٍ مُوجبٍ حذفها في الوقف<sup>(٩)</sup>، وقد روي عن ابن كثير وورش في أحرف من القرآن<sup>(١٠)</sup>.

ب/ وعلى نحو القاضي فيها بالحذف؛ فرقاً بين الوصل والوقف، وعليه قراءة غير ابن كثير: ﴿الْكَبِيرُ الْمُتَعَالِ﴾<sup>(١١)</sup>، ﴿لِنُذِرَ يَوْمَ التَّلَاقِ﴾<sup>(١٢)</sup>.

### [٥/ الوقف على الاسم المنقوص المنصوب أو المَعْرِفِ بِأَل]

وليس لك في نصب نحو قاضي - مُنُوناً - ونحو القاضي - غير مُنُونٍ - إلا إثبات الياء، لكن المُنُونُ يُبدَلُ تنوينه ألفاً، فيقال: رأيت قاضياً، وغيره تسكنُ ياؤه؛ فيقال: رأيت القاضي.

وأما ما سقط تنوينه لمنع الصرف؛ كرايت جوارِي، فكالمنصوب المُنُونِ<sup>(١٣)</sup>، فنصَّ أبو حيان<sup>(١٤)</sup> على وجوب الوقف بالياء<sup>(١٥)</sup>، ومقتضى عبارة التسهيل<sup>(١٦)</sup> جواز الوجهين، وأن الإثبات أجود.

(١) أي بسبب زوال التنوين بالوقف، وعندئذ تعود الياء لآته لا ساكن بعدها - أي: التنوين -.

(٢) كقوله تعالى: ﴿وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادٍ﴾ - الرعد: ٧ - وقوله: ﴿وَمِن بَنِي إِسْرَءِيلَ أَنَّهُ قَالَهُ: مِن هَاهُنَا﴾ - الرعد: ٣٣ - حيث

قرأهما ابن كثير (هادي) في الموضعين، وكقوله تعالى: ﴿وَمَا لَهُمْ مِنَ اللَّهِ مِن وَاقٍ﴾ - الرعد: ٣٤ - حيث قرأ ابن كثير (واقي). (انظر: إنحاف فضلاء البشر ص ١٤٠).

(٣) سورة الرعد، من الآية ٩. وهي بتمامها ﴿عَلِمَ الْقَتِيبُ وَالشَّهَادَةُ الْكَبِيرُ الْمُتَعَالِ﴾، وقد قرأ ابن كثير المتعالي ووافقه يعقوب. (انظر: الكتاب ٤/ ١٦٧، وإنحاف فضلاء البشر ص ٣٣٩).

(٤) سورة غافر، من الآية ١٥. وهي بتمامها ﴿رَفِيعَ الدَّرَجَاتِ ذُو الْعَرْشِ يُلْقِي الرُّوحَ مِن أَمْرِهِ عَلَى مَنْ يَشَاءُ مِن عِبَادِهِ لِنُذِرَ يَوْمَ التَّلَاقِ﴾، وقد قرأ ابن كثير التلاقي ووافقه يعقوب. (انظر: إنحاف فضلاء البشر ص ٤٨٤).

(٥) قال ابن هشام في قطر الندى: وليس في نصب قاضي والقاضي إلا الياء. (انظر: شرح قطر الندى ص ٣٢٧).

(٦) أي: بإثبات الياء.

(٧) انظر: ارتشاف الضرب ٢/ ٨٠٤-٨٠٥.

(٨) ما بين النجمتين ساقط من ق وع وس ود.

(٩) أي: يجوز: رأيت جوارِي أو جواز (انظر: شرح ابن عقيل ٢/ ٤٣٢، وشرح الأشموني ٤/ ٢٠٧، وجمع الهوامع ٣/ ٣٨٧).

(١) قال ابن هشام في قطر الندى: وقد يُعكس الأمرُ فيهنَّ (انظر: شرح قطر الندى ص ٣٢٧).

(٢) انظر: الكتاب ٤/ ١٦٧.

(٣) في الأصل أنجأك الله، والمثبت من ق وع وب.

(٤) الأبيات من مشطور الرجز لأبي النجم العجلي في شرح التصريح على التوضيح ٢/ ٣٤٤، والدرر اللوامع ٦/ ٢٣٠.

اللغة: الغلصمة طرف الحلقوم، ومسلمة علم لرجل.

والشاهد فيه: قوله (مسلمت... الغلصمت... أمت)، وأصلها: مسلمة والغلصمة وأمة، حيث أبدل تاء

التانيث المربوطة بناءً مبسوطة، وهذه لغة قليلة، والأفصح إبدالها هاء.

(٥) انظر: ارتشاف الضرب ص ٨٠٠/ ٢ - بتصرف -، وهو منقول بتصرف عن شرح الكافية الشافية ٢/ ٣٣١.

(٦) سورة الدخان، الآية ٤٣.

(٧) سورة الزخرف، من الآية ٣٢. وهي بتمامها ﴿أَهْرَاقِمْونَ رَحِمَتَ رَبِّكَ تَحْنُ قَسَمْنَا بَيْنَهُمْ مَيعَشَتَهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَرَفَعْنَا بَعْضَهُمْ فَوْقَ بَعْضٍ دَرَجَاتٍ لِّيَتَّخِذَ بَعْضُهُمْ بَعْضًا سُخْرِيًّا وَرَحِمَتَ رَبِّكَ خَيْرٌ مِمَّا يَجْمَعُونَ﴾.

(٨) انظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ٤/ ٣٤٧.



ج . ونحو أَخْتُ ومُسلِمَاتٍ وقامْتُ بالتاء؛ لأنَّ الوقفَ عليها كذلك.

د . ونحو قاضٍ رفعاً وجراً بغير ياء.

هـ . ونحو القاضِي فِيهَا<sup>(١)</sup> بالياء؛ لأنَّ الوقفَ عليهما<sup>(٢)</sup> كذلك.

و . ومن النحاة<sup>(٣)</sup> مَنْ يَكْتُبُ إِذْنَ بالنون؛ لأنَّها مِنْ نفسِ الكلمةِ، كنونِ مِنْ وَعَنْ وهو الأولى<sup>(٤)</sup>؛ للفرقِ بَيْنَها وَبَيْنَ إذا التي هي ظرفٌ.

ز . وحلُّ كتابةِ النونِ الخفيفةِ<sup>(٥)</sup> بالألفِ عندَ عدمِ اللبسِ<sup>(٦)</sup>، أمَّا إنَّ<sup>(٧)</sup> حصلَ لَبْسٌ نحوَ: لا تَضْرِبَنَّ زَيْدًا، واضْرِبَنَّ عَمْرًا؛ فَتُكْتُبُ<sup>(٨)</sup> بالنونِ على الأصحِّ؛ لِئَلَّا يَلْتَبَسَ أَمْرُ الواحدِ أو نهيهِ بأمرِ الاثنينِ أو نهيِّها في الخطِّ.

[كتابة الألف الفارقة]<sup>(٩)</sup>

وَتُكْتُبُ أَلْفٌ زَائِدَةٌ في الخطِّ بعدَ واوِ الجماعةِ الْمُتَطَرِّفَةِ الْمُتَّصِلَةِ بفعلٍ ماضٍ؛ كَقَالُوا، أو أَمْرٍ كَقُولُوا، أو مضارعٍ<sup>(١٠)</sup> كَلَنْ<sup>(١١)</sup> يقولوا؛ فرقاً بَيْنَها وَبَيْنَ واوِ العطفِ.

(١) أي في الرفع والجر.

(٢) في ق: عليها.

(٣) كالمبرد مثلاً (انظر: المقتضب ١٠/٢، وشرح الكافية ٣/١٨).

(٤) في ع: أولى.

(٥) أي: نون التوكيد الخفيفة.

(٦) كقولهِ تعالى: ﴿لَا تَنْتَفِعُونَ بِهَا لَاصِيَةً﴾ - العلق: ١٥ - .

(٧) في ق ود: إذا.

(٨) في ق: فيكتبن.

(٩) قال ابن هشام في قطر الندى: وتكتب الألف بعد واو الجماعة كقَالُوا دون الأصلية كزَيْدٌ يدعو (انظر: شرح

قطر الندى ص ٣٣٠).

(١٠) اختلف البصريون في إلحاق الألف بالمضارع إذا اتصلت الواو به متطرفة، نحو: لن يضربوا، فالأخفش يجعله كالماضي والأمر في إلحاق الألف، وبعضُ البصريين لا يلحقها، نحو: لن يضربوا. (انظر: معجم الهوامع ٣/٤٧٤).

(١١) في ق وع: أن.

قال الجاربردي<sup>(١)</sup>: «فإنَّه وإن لم يحصلِ التباسٌ في نحو: ﴿كُلُوا وَاشْرَبُوا﴾<sup>(٢)</sup>، لأنَّ واوَهُ تُكْتُبُ مُتَّصِلَةً، بِخِلَافِ واوِ العطفِ، لكنْ قد<sup>(٣)</sup> يجيءُ مِنَ الأفعالِ ما لا تَتَّصِلُ<sup>(٤)</sup> بِهِ الواوُ صورةً؛ نحو: جَادُوا وسَادُوا؛ فيحصلُ الالتباسُ<sup>(٥)</sup>، فجعلُوا البابَ كُلَّهُ واحداً طرداً للبابِ<sup>(٦)</sup> دونَ الواوِ الأصليةِ<sup>(٧)</sup> ١٠٦ ب / في أبنية<sup>(٨)</sup> الكلمةِ، فلا يُكْتُبُ بعدها أَلْفٌ؛ كزَيْدٌ يدعو ويغزو؛ لِعَدَمِ الالتباسِ - وإنْ قُدِّرَ انفصالٌ - لأنَّ المُفْرَدَ لَيْسَ يدعُ ويغزو دونَ واوِ الجماعةِ غيرِ المُتَطَرِّفَةِ؛ كضربوكَ وضربوهم؛ لأنَّه لا يَلْتَبَسُ بواوِ العطفِ الذي يجيءُ<sup>(٩)</sup> بعدَ تمامِ الكلمةِ، وإنْ أَعْرَبَتْ هم توكيداً لواوِ الجمعِ زِدَتْ أَلْفًا؛ لأنَّ الواوَ حينئِذٍ مُتَطَرِّفَةٌ؛ لأنَّ المُؤَكَّدَ لَيْسَ كالجَزءِ ممَّا قبلَهُ مع أنَّه ضميرٌ مُنْفَصِلٌ<sup>(١٠)</sup>».

(١) الجاربردي هو أحمد بن الحسن بن يوسف الجاربردي، فخر الدين أبو المكارم: عالم فقيه توفى بتبريز ٧٤٦هـ، من تصانيفه: شرح منهاج البيضاوي في أصول الفقه، وشرح الشافية لابن الحاجب في التصريف، وغيرهما. (انظر: الدرر الكامنة ١/١٢٣-١٢٤، وشذرات الذهب ٦/١٤٨، ومعجم المؤلفين ١/١٩٨-١٩٩).

(٢) سورة البقرة من الآية ٦٠، وسورة الحاقة من الآية ٢٤، وسورة الطور من الآية ١٩، وسورة المرسلات من الآية ٤٣، وآية المرسلات بتمامها ﴿كُلُوا وَاشْرَبُوا هَنِيئًا بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ﴾.

(٣) سقطت قد من ق.

(٤) في ق وع: يتصل.

(٥) في ق: التباس.

(٦) في ق: له.

(٧) خلافاً للقرآن والكسائي، حيث يميز الفراء لحاق الألف الزائدة في المضارع إذا كان مرفوعاً، نحو: هو يدعو أو يدعو، وأجاز الكسائي لحاقها في المضارع المنصوب، نحو: لن يغزوا زيد (انظر: معجم الهوامع ٣/٤٧٤).

(٨) في ق: جيء به.

(٩) في ق: زيداً.

(١٠) انظر: مجموعة الشافية من علمي الصرف والخط بشرح الجاربردي وحاشية ابن جماعة على الشرح

٣٧٩/١.

## [الآراء في رسم الألف الفارقة]

وأما الواو المتصلة بالاسم كضاربو زيد<sup>(١)</sup>:

■ فَمِنْهُمْ<sup>(٢)</sup> مَنْ يَكْتُبُ بَعْدَهَا أَلْفًا كَمَا فِي الْفِعْلِ.

■ وَالْأَكْثَرُ يَحْدِفُونَهَا لِقَلَّةِ اتِّصَالِ وَاوِ الْجَمْعِ بِالْأَسْمِ، فَلَمْ يُبَالٍ فِيهِ بِالِاتِّبَاسِ إِنْ وَقَعَ.

وَمِنْهُمْ مَنْ يَحْدِفُ الْأَلْفَ فِي الْفِعْلِ وَالْأَسْمِ، وَإِنْ لَزِمَ الْإِتِّبَاسُ؛ لِنُدُورِهِ وَزَوَالِهِ بِالْقَرَائِنِ.

## [كتابة الألف اللينة المتطرفة<sup>(٣)</sup>]

أ/ وَتُرْسَمُ الْأَلْفُ الْمُتَطَرِّفَةُ فِي الْخَطِّ يَاءً عِنْدَ الْجُمْهُورِ<sup>(٤)</sup> إِنْ تَجَاوَزَتِ الْأَلْفُ الثَّلَاثَةَ الْأَحْرَفَ؛ بَأَنَّ كَانَتْ رَابِعَةً فَصَاعِدًا - وَلَمْ يَكُنْ مَا قَبْلَهَا يَاءً - سَوَاءً كَانَتْ زَائِدَةً لِلْإِلْحَاقِ<sup>(٥)</sup> أَمْ لِلتَّائِيَةِ<sup>(٦)</sup> أَمْ لغير ذلك، وَسَوَاءً أَكَانَ<sup>(٧)</sup> مَا هِيَ فِيهِ فِعْلًا؛ كَاسْتَدْعَى وَاسْتَقْصَى، أَوْ اسْمًا كَالْمُسْتَقْصَى<sup>(٨)</sup> وَالْمُصْطَفَى.

(١) سقطت منه من ق.

(٢) وهم الكوفيون، نحو: ضاربوا زيد (انظر: مع الهوامع ٣/ ٤٧٤).

(٣) قال ابن هشام في قطر الندى: وتُرسم الألف ياءً إن تجاوزت الثلاثة، كاستدعى، والمصطفى، أو كان أصلها

الياء كرمى والفتى، وألفاً في غيره كقفا والعصا (انظر: شرح قطر الندى ص ٣٣٠).

(٤) خلافاً للفارسي، حيث حكى عنه ابن عصفور أن جميع ما يأتي يكتب بالألف دائماً. (انظر: شرح جمل الزجاجة ٢/ ٣٥٣، ومع الهوامع ٣/ ٤٨٣).

(٥) نحو: أُرْطِي.

(٦) في ق وع ود: لإلحاق أم لتأنيث.

(٧) في ق وع: كان.

(٨) في ق: المستقصى.

/ فَإِنْ كَانَ مَا قَبْلَهَا يَاءً رُسِمَتْ أَلْفًا؛ كذُنْيَا وَحَيَا؛ كَرَاهَةِ اجْتِمَاعِ يَاءَيْنِ فِي الْخَطِّ إِلَّا يَحْبِي وَرَيْ<sup>(١)</sup> عَلَمَيْنِ؛ فَيُرْسَمَانِ يَاءً فَرَقًا بَيْنَهُمَا عَلَمَيْنِ، وَبَيْنَهُمَا فِعْلًا وَصَفَةً، وَلَمْ يَتَكَبَّرَا؛ لِثِقَلِ الْفِعْلِ وَالصَّفَةِ، وَكَوْنِ الْأَلْفِ أَخْفَ مِنَ الْيَاءِ.

ج/ أَوْ لَمْ تُجَاوِزِ الثَّلَاثَةَ، وَلَكِنْ كَانَ أَصْلُهَا الْيَاءُ؛ بَأَنَّ كَانَتْ مُنْقَلِبَةً عَنْهَا سَوَاءً أَكَانَ ذَلِكَ فِي فِعْلٍ؛ كَرَمَى وَهَدَى، أَمْ اسْمٍ؛ كَالرَّحَى وَالْفَتَى؟ فَإِنْ اتَّصَلَ بِالْأَلْفِ ضَمِيرٌ مُتَّصِلٌ فَالْمُخْتَارُ<sup>(٢)</sup> رَسْمُهَا أَلْفًا؛ كَرَمَاهُ وَاسْتَدْعَاهُ وَمُصْطَفَاهُ.

د/ وَتُرْسَمُ الْأَلْفُ أَلْفًا عَلَى حَالِهَا فِي غَيْرِهِ - أَي: غَيْرِ مَا مَرَّ - بَأَنَّ كَانَتْ ثَالِثَةً مُنْقَلِبَةً عَنْ وَاوِ سَوَاءً اتَّصَلَ بِهَا ضَمِيرٌ مُتَّصِلٌ أَمْ<sup>(٣)</sup> لَا؟ وَسَوَاءً أَكَانَ<sup>(٤)</sup> مَا هِيَ فِيهِ فِعْلًا؛ كَعَفَا وَدَعَا، أَمْ اسْمًا؛ كَالْقَفَا<sup>(٥)</sup> وَالْعَصَا؟.

## [طرق تمييز الواوي واليائي في الفعل<sup>(٦)</sup>]

ثُمَّ أَشَارَ إِلَى مَا يُتَعَرَّفُ<sup>(٧)</sup> بِهِ الْوَائِي مِنَ الْيَائِيِّ<sup>(٨)</sup> بِقَوْلِهِ: وَيَنْكَشِفُ أَمْرُ أَلْفِ الْفِعْلِ: أ/ بِالتَّاءِ - أَي بِاتِّصَالِ تَاءِ الْفَاعِلِ بِهِ - فَمَهْمَا ظَهَرَ فَهُوَ أَصْلُهُ؛ كَرَمِيْتُ وَعَفَوْتُ، فَعِلْمٌ بِالْأَوَّلِ أَنَّ أَلْفَ رَمَى مُنْقَلِبَةٌ عَنْ يَاءٍ، وَبِالثَّانِي أَنَّ أَلْفَ عَفَا عَنْ وَاوِ. وَلَوْ قَالَ بِالضَّمِيرِ / ١٠٧ أ/ المرفوع المُتَحَرِّكُ لَكَانَ أَعَمُّ؛ لِشُمُولِهِ نَحْو: رَمَيْتُ وَعَفَوْتُ.

(١) في ق وع: ريتا.

(٢) ويجوز كتابتها بالياء على خلاف بين النحاة (انظر: مع الهوامع ٣/ ٤٨٣).

(٣) في ق: أو.

(٤) في ق: كان.

(٥) القفا: وراء العنق، كالقافية، ويُذكر، وقد يُمدَّ. وجمعها: أففٍ وأففٍ وأففَاء... (انظر: القاموس المحيط ١/ ٢٢٢).

(٦) قال ابن هشام في قطر الندى: وينكشف أمر ألف الفعل بالياء كرميت وعفوت، والاسم بالتثنية كعصوين وفتين (انظر: شرح قطر الندى ص ٣٣٠).

(٧) في ق: يعرف.

(٨) في ع: الواو من الياء.

ب/ وينكشف أيضاً بالمضارع كيرمي ويعفو؛ لأنَّ الناقصَ اليائيَّ مكسورُ العين،  
والواويَّ مضمومُها.

ج/ ويكونُ الفاءُ واواً<sup>(١)</sup>؛ كَوَعَى؛ لأنَّ اللامَ حينئذٍ ياءٌ لا واوٌ؛ إذ ليسَ في كلامِهِم ما  
فاوؤه ولاؤه واوٌ.

د/ \*ويكونُ العينُ واواً؛ كَشَوَى؛ لأنَّ اللامَ حينئذٍ ياءٌ لا واوٌ؛ إذ ليسَ في كلامِهِم ما  
عينُهُ ولاؤه واوٌ<sup>(٢)</sup>.\*

[طرقُ تمييزِ الواويِّ واليائيِّ في الاسم]

وأمر<sup>(٣)</sup> ألفُ الاسم:

أ/ بالثنائية؛ فَمَهْمَا ظَهَرَ فِيهَا فَهُوَ أَصْلُهُ؛ كَعَصَوَيْنِ وَفَتَيْنِ، فَعُلِمَ أَنَّ أَلْفَ عَصَا عَنْ  
واوٍ، وَأَلْفَ فَتَى عَنْ يَاءٍ.

ب/ وينكشفُ أيضاً بالجمعِ بالألفِ والتاء؛ كالفَتَيَاتِ والقَنَوَاتِ [والعَصَوَاتِ]<sup>(٤)</sup>.

ج/ ويكونُ الفاءُ أو العينُ واواً كما<sup>(٥)</sup> مرَّ<sup>(٦)</sup>، وشذَّ<sup>(٧)</sup> نحو: الصَّوَى<sup>(٨)</sup> والقَوَى.

(١) وكذلك يكون الفاء ياء، لأنَّ اللام حينئذٍ واو لا ياء، لأنه ليس في كلامهم ما فاؤه ولاؤه ياء إلا يديتُ بمعنى:  
أنعمت. (انظر: حاشية الحمصي ٢/ ٢٠٦).

(٢) ويُستثنى من ذلك قَوَى، لأنَّ أصلها: قَوَو، وسيأتي ذكرها في المتن.

(٣) سقط ما بين النجمتين من ق.

(٤) أي: ينكشف، لأنَّ العبارة معطوفة على قوله وينكشف أمر ألف الفعل.....

(٥) زيادة من ع وس.

(٦) في ق ود: لما.

(٧) أي: في الفعل، لأنه لا يوجد في كلامهم ما فاؤه ولاؤه واو، ولا ما عينه ولاؤه واو أيضاً. فإذا ما جاءت الفاء  
أو العين واواً حكم ببيانية الألف المتطرفة، نحو: الومي والهوى. وزاد ابن الحاجب طريقتين في الاسم وهما:  
باسم المرة، نحو: رَمِيَةٌ وَغَزْوَةٌ، وباسم الهيئة، نحو: رَمِيَّةٌ وَغَزْوَةٌ (انظر: شرح الشافية ٣/ ٣٣٢).

(٨) لأنَّ القَوَى أصل ألفها واو، من قَوَو، وهي جمع: قَوَّةٌ.. والصَّوَى، جمع صَوَّةٌ وهي: صوت الصدى، أو ما غلظ  
وارتفع من الأرض، والحجر يكون علامة في الطريق. (انظر: القاموس المحيط - صوو، قوو).

(٩) في ق: الشوى.

د/ فَإِنْ جُهِلَ حَالُ الْأَلْفِ؛ أَمْتَقْلَبَةٌ عَنْ وَاوٍ أَوْ يَاءٍ؟ بَأَنَّ لَمْ يَكُنْ مَعَهَا شَيْءٌ مِنْ  
العلاماتِ المذكورة، فَإِنْ أُمِيلَتْ كُتِبَتْ بِالْيَاءِ؛ كَمَتَى، وَإِلَّا بِالْأَلْفِ.

وإنما كَتَبُوا لَدَى بِالْيَاءِ؛ لَانْقِلَابِ أَلْفِهِ يَاءً مَعَ الضميرِ فِي لَدُنْكَ، وَكِلَا يُكْتَبُ بِالْأَلْفِ  
إِذَا لَمْ تُصَفْ<sup>(١)</sup> إِلَى مُضْمَرٍ؛ لِأَنَّ أَلْفَهُ مُنْقَلَبَةٌ عَنْ وَاوٍ عِنْدَ الْبَصَرِيِّينَ<sup>(٢)</sup>.

[تمييزُ الواويِّ واليائيِّ في الحروف]

وَأَمَّا الْحُرُوفُ فَلَمْ تُكْتَبْ مِنْهَا بِالْيَاءِ غَيْرُ بَلَى؛ لِإِمَالَةِ أَلْفِهِ، وَإِلَى وَعَلَى لَانْقِلَابِ أَلْفِهَا  
يَاءً مَعَ الضميرِ فِي: إِلَيْكَ وَعَلَيْكَ، وَحَتَّى؛ حَمَلًا عَلَى إِلَى لِأَنَّهَا بِمَعْنَاهَا.

(١) في ق ود: يصف.

(٢) وخالف في ذلك بعض النحاة كأبي طالب العبدى (المتوفى سنة ٤٠٦ هـ)، فأروا أنها منقلبة عن ياء، فكتبها  
بالياء أيضاً: كلى. (انظر: لسان العرب - كلا، وحاشية الحمصي ٢/ ٢٠٧).

## همزة الوصل ومواضعها<sup>(١)</sup>

فصل في الكلام على مواضع همزة الوصل من الكلم، وبتأنيده<sup>(٢)</sup> تتم المقدمة؛ فنسأل الله تعالى حسن الخاتمة \* لَوْلَاهُ وَلِكَاتِبِهِ وَلِقَارِئِهِ وَلِلْمُسْلِمِينَ بِمَنِّهِ وَكَرَمِهِ \*<sup>(٣)</sup>.  
[ضابطها]

وهي همزة سابقة موجودة في الابتداء مفقودة في الدرج.  
[علة التسمية]

سُمِّيَتْ بذلك لأنَّ الْمُتَكَلِّمَ يَتَوَصَّلُ بِهَا إِلَى النُّطْقِ بِالسَّاكِنِ. وَيُسَمَّى الْخَلِيلُ سَلَمَ  
اللسان<sup>(٤)</sup> لذلك، وَقِيلَ<sup>(٥)</sup>: لِسْقُوطِهَا عِنْدَ وَصْلِ الْكَلِمَةِ بِهَا قَبْلَهَا.  
[أصلها وضبطها]

ومذهب الجمهور<sup>(٦)</sup> أنَّهَا زِيدَتْ سَاكِنَةٌ لَهَا فِيهِ مِنْ تَقْلِيلِ الزِّيَادَةِ، ثُمَّ لَمَّا اُحْتِجَجَ إِلَى  
تَحْرِيكِهَا حُرِّكَتْ بِالْكَسْرِ كَمَا هُوَ الْأَصْلُ. وَظَاهِرُ مَذْهَبِ<sup>(٧)</sup> سَيَّوِيهِ<sup>(٨)</sup> أَنَّهَا زِيدَتْ مُتَحَرِّكَةٌ  
بِالْكَسْرِ الَّتِي هِيَ أَعْدَلُ؛ لِأَنَّ نَحْتَا<sup>(٩)</sup> إِلَى مُتَحَرِّكِ لِسْكَوْنِ أَوَّلِ الْكَلِمَةِ، فزِيَادَتُهَا سَاكِنَةٌ  
لَيْسَتْ بِوَجْهِ، قَالَهُ التَّفْتَازَانِيُّ، وَقَدْ تُفْتَحُ تَخْفِيفًا وَتُضَمُّ إِتْبَاعًا. / ١٠٧ ب /

(١) قال ابن هشام في قطر الندى: فصل: همزة اسم بكسر وضم، واشت، وابن، وابنم، وابنة، وامري، وامرأة،  
وتشبهن، واثنتين، والغلام، وابنم الله في القسم لا بفتحها أو بكسر في أيمن، همزة وصل، أي: تثبت  
ابتداءً وتُحذف وصلاً (انظر: شرح قطر الندى ص ٣٣١).

(٢) في ق: وبكلامه.

(٣) ما بين النجمين ساقط من ق وع وس.

(٤) انظر: شرح الأشموني ٢٧٣ / ٤.

(٥) قاله الكوفيون... (انظر: شرح الأشموني ٢٧٣ / ٤، وحاشية الحمصي ٢ / ٢٠٧).

(٦) انظر: شرح الشافعية ٢ / ٢٦١.

(٧) في ع: كلام.

(٨) انظر: الكتاب ٤ / ١٤٤.

(٩) في ق: تحتاج.

## [مواضعها في الكلام]

ولا تكون في مضارع مطلقاً، ولا ماضي ثلاثي ولا رباعي، ولا حرف غير لام  
التعريف، ولا اسم غير ما سيجيء، بل تكون في مواضع أشار إليها وإلى بيان حركة الهمزة  
بقوله:

١ / همزة اسم مبتدأ، خبره سيأتي<sup>(١)</sup>؛ وأصله عند البصريين<sup>(٢)</sup> سَمُو كَقْنُو<sup>(٣)</sup>؛ لتكسيره  
على أسماء، وتصغيره على سَمَيَّ، حُذِفَتْ لَامُهُ لِلثَّقَلِ بِتَعَاقُبِ الْحَرَكَاتِ الْإِعْرَابِيَّةِ عَلَيْهَا،  
وُنُقِلَ<sup>(٤)</sup> سَكُونُ الْمِيمِ إِلَى السَّيْنِ؛ لِتَعَاقُبِ تِلْكَ الْحَرَكَاتِ عَلَيْهَا، ثُمَّ أُتِيَ بِالْهَمْزَةِ فِي أَوَّلِهِ بِكسْرِ  
لَهَا وَضَمٍّ<sup>(٥)</sup>، وَهُوَ قَلِيلٌ<sup>(٦)</sup>، وَالْمَجْرُورُ<sup>(٧)</sup> فِي مَحَلٍّ نَصَبٍ عَلَى الْحَالِ.

٢ / وهمزة است؛ وهو الدُّبُرُ، أصله سَتَّةٌ - بفتح أوله وثانيه - لتكسيره على أَسْتَاهُ،  
وتصغيره على سَتَّيْهِ.

٣ / وابن؛ أصله بَنُو - بفتح أوله وثانيه أيضاً -؛ لتكسيره على أبناء بوزن أفعال،  
حُذِفَتْ لَامُهُ تَخْفِيفًا، وَسُكِّنَتْ فَأُوْهُ لِتَكُونَ الْهَمْزَةُ عِوَضًا عَنِ الْمَحذُوفِ، ثُمَّ أُتِيَ بِهَا لِلتَّوَصُّلِ  
إِلَى النُّطْقِ بِالسَّاكِنِ.

(١) وهو قوله: همزة وصل. انظر: ص ٤٤٠ من هذا الكتاب.

(٢) أما عند الكوفيون فأصله وُسَمٌ - وهو العلامة - ثم حذفت منه الفاء، وزيدت همزة الوصل في أوله عوضاً عن

المحذوف، ووزنه إعل. (انظر: الإنصاف في مسائل الخلاف، المسألة الأولى ٦ / ١، وشرح الشافعية ٢ / ٢٥٨-٢٥٩).

(٣) القَنُو - بالكسر والضم: الكياسة، والكياسة: العِزْقُ الكبير. وجمعه: أَقْنَاءُ وقنوان. (انظر: القاموس المحيط -

قنو، كبس، المعجم الوسيط - قنوا).

(٤) في ق: فَنُقِلَ.

(٥) في ق: وبضم.

(٦) أي: أَسَمٌ.

(٧) المجرور هو بكسر من قول ابن هشام: همزة اسم بكسر وضم....



همزة وصل<sup>(١)</sup> خبرُ المبتدأ، ودخولها في هذه الأسماء سماعي، ويطرّد قياساً في لام التعريف وميمه.

١٣ / وفيما<sup>(٢)</sup> ذكره بقوله<sup>(٣)</sup>: وكذا همزة - الفعل<sup>(٤)</sup> - الماضي المتجاوز<sup>(٥)</sup> أربعة أحرف من الخماسي والسداسي همزة وصل؛ كاستخرج وانطلق.

١٤ / وكذا همزة أمره؛ كاستخرج وانطلق.

١٥ / وهمزة مصدره تبعاً لفعله، وهو منحصِر<sup>(٦)</sup> في أحد<sup>(٧)</sup> عشر بناء<sup>(٨)</sup>:

أ/ للافعال؛ كالاكتساب.

ب/ والانفعال؛ كالانطلاق.

ج/ والاستفعال؛ كالاستخراج.

د/ والأفعيّل؛ كالاخيار.

هـ/ والأفعيّل؛ كالاخيار.

و/ والأفعيّل؛ كالاغشيشاب<sup>(٩)</sup>.

ز/ والأفعيّل؛ كالاغشيشاب<sup>(١٠)</sup>.

ح/ والأفعيّل؛ كالاغشيشاب<sup>(١١)</sup>.

ط/ والأفعيّل؛ كالاغشيشاب<sup>(١٢)</sup> - من مزيد الثلاثي.

ي/ والأفعيّل؛ كالاغشيشاب<sup>(١٣)</sup>.

ك/ والأفعيّل؛ كالاغشيشاب<sup>(١٤)</sup> - من مزيد الرباعي.

١٦ / وهمزة أمر الفعل الثلاثي؛ إذا كان ثاني مضارعه ساكناً لفظاً عند حذف أوليه، وإلا فلا يحتاج إلى الهمزة؛ كما في هبّ وعدّ وقُلّ، ويُسْتَنى من ذلك: خذّ وكلّ ومُرّ؛ إذ يصدّق عليها أنّ ثاني مضارعه ساكنٌ لفظاً، مع أنّه لا يحتاج فيها عند الأكثر<sup>(١٥)</sup> إلى الهمزة<sup>(١٦)</sup>؛ كأقتل وأغزّ وأغزّي - بضمهم<sup>(١٧)</sup> - أي: يضمّ همزاتهنّ / ١٠٨ ب / مراعاةً لعين الفعل؛ إذ هي مضمومة، وإن كانت الضمة في الثالث<sup>(١٨)</sup> مقدّرة، ولا اعتداد بعروض الكسرة فيه، مع أنّ بعضهم جرّوه فيه كسر الهمزة<sup>(١٩)</sup>، وأصله أغزوي، فاستثقلت الكسرة على الواو، فنقلت إلى ما قبلها، ثمّ حذفت الواو لالتقاء الساكنين.

(١) أصل عبارة ابن هشام: همزة اسم.... همزة وصل (انظر: شرح قطر الندى ص ٣٣١).

(٢) أي: ويطرّد دخول همزة الوصل أيضاً.

(٣) قال ابن هشام في قطر الندى: وكذا همزة الماضي المتجاوز أربعة أحرف كاستخرج، وأمره، ومصدره، وأمر الثلاثي، كأقتل، وأغزّ، وأغزّي - بضمهم -، وأضرّب وامشوا واذهب - بكسر كالبواقي (انظر: شرح قطر الندى ص ٣٣١).

(٤) سقطت الفعل من ق.

(٥) في ق ود: المجاوز.

(٦) في ق: وهي منحصرة.

(٧) في ع: إحدى.

(٨) في ق وع: شيئاً.

(٩) بعدها في ع: والانقطاع.

(١) أعشبت الأرض وأعشوشبت: أنبتت عُشْباً. (انظر: القاموس المحيط - عشب).

(٢) الاغشيشاب: المضاء، والسرعة في السير، وذهاب المطر. (انظر: القاموس المحيط - جلود).

(٣) اقعنسس الفرس: تأخر ورجع إلى الخلف. (انظر: القاموس المحيط - قعس).

(٤) استلقى: نام على ظهره. (انظر: القاموس المحيط - سلق).

(٥) حرجم الإبل: ردّ بعضها على بعض، واحمرنجم الإبل: اجتمع بعضها على بعض، وازدحموا. (انظر: القاموس المحيط - حرجم).

(٦) في د: الأكثرين.

(٧) سقطت إلى الهمزة من ق.

(٨) في ع: بضمهم.

(٩) أي: أغزّي.

(١٠) أي: أغزّي.



## كلمة الختام

وَلْيَكُنْ هَذَا آخِرَ مَا أَرَدْنَا إِيرَادَهُ عَلَى هَذِهِ الْمَقْدَمَةِ.

والمسؤول من فضل من اطلع فيه على خلل أن يبادر إلى إصلاحه؛ إن لم يمكن<sup>(١)</sup>  
الجواب عنه على وجه حسن؛ \*ليكون ممن يدفع السيئة<sup>(٢)</sup> بالتي هي أحسن\*<sup>(٣)</sup>، لكن بعد  
مطالعته في ذلك ما يتحقق به الخلل، وبعد مشاورته في ذلك أهل فقه؛ فإن واضعه معترف  
بقصر الباع وكثرة الزلل، ولولا طمعه في أن يكون من الثلاثة التي<sup>(٤)</sup> إذا مات ابن آدم  
انقطع عمله إلا منها؛ ما كشف فضائحه ولا / ١٠٩ أ / عرض نفسه لتكليم الألسنة  
الجارية.

والحمد لله الذي هدانا لهذا، وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله، ﴿رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ  
نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَىٰ وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ وَأَذِلِّبْ لِي بِرَحْمَتِكَ فِي عِبَادِكَ  
الصَّالِحِينَ﴾<sup>(٥)</sup>.

(١) في ق: يكن.

(٢) سقطت السنة من ع وس ود.

(٣) ما بين النجمتين ساقط من ق.

(٤) في ق: الذين.

(٥) سورة النمل، من الآية ١٩. وهي بتمامها ﴿فَتَبَسَّمَ ضَاحِكًا مِّن قَوْلِهَا وَقَالَ رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ  
أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَىٰ وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ وَأَذِلِّبْ لِي بِرَحْمَتِكَ فِي  
عِبَادِكَ الصَّالِحِينَ﴾.

(٦) جاء بعدها في ع: تَمَّ الكتاب بعون الله الملك الوهاب سنة ٩٩٩ هـ، وهذه خاتمة  
نسخة ع.

واضرب واثموا وإذهب بكسر - أي كسر همزتين<sup>(١)</sup> - وجوباً؛ مراعاةً لعين الفعل  
في الأول، وكذا في الثاني؛ إذ ضمة شينيه عارضة، وأصله إمثيوا، فاستثقلت الضمة على  
الياء، فنقلت إلى الشين، ثم حذفت الياء لالتقاء الساكنين، وأما الثالث فإنما تركوا فيه  
المراعاة، وأوجبوا فيه الكسرة؛ لئلا يلتبس بالمضارع المبدوء بالهمزة حالة الوقف.  
وفهم من المثل أن الهمزة في الأمر من الثلاثي للوصل، سواء أكان عين مضارعه  
مفتوحة أم مضمومة أم مكسورة<sup>(٢)</sup>؛ وأنه لا اعتداد بعروض الكسر أو الضم كالباقي -  
أي: كما يجب الكسر في الباقي - من الفعل الماضي المتجاوز أربعة أحرف، ومصدره  
واسث واثنين<sup>(٣)</sup> وما بينهما من الأسماء المتقدمة.

## [اجتماع همزة الاستفهام وهمزة الوصل]

وإذا دخلت همزة الاستفهام على همزة الوصل، حذفت همزة الوصل<sup>(٤)</sup>؛ للاستغناء  
عنها ما لم تكن مفتوحة، فتبدل ألفاً على الأفصح<sup>(٥)</sup>؛ نحو: ألحسن عندك؟ وأيمن الله  
يمينك؟ لئلا يلتبس الاستفهام بالخبر؛ لالتحاد حركتها وحركة همزة الاستفهام.

(١) في ق: همزتين.

(٢) سقطت أم مكسورة من ق.

(٣) بعدها في ع: واثنتين.

(٤) كقوله تعالى: ﴿أَصْطَفَى الْبَنَاتِ عَلَى الْبَنِينَ؟﴾ - سورة الصافات: ١٥٣ - وأصلها: أصطفى، فلما اختلفت  
حركة همزة الاستفهام وحركة همزة الوصل ارتفع اللبس وحذفت همزة الوصل.

(٥) ومن غير الأفصح جعل همزة الوصل بين بين، كقول المثقب العبدى:

أَلْخَيْرُ الَّذِي أَنَا أَبْتَغِيهِ      أَمْ الشَّرُّ الَّذِي هُوَ يَبْتَغِيَنِي

(انظر: شرح الشافية ٢/ ٢٦٨).

قَالَ "مُؤَلَّفُهُ - رَحِمَهُ اللَّهُ وَغَفَرَ لَهُ وَلِجَمِيعِ الْمُسْلِمِينَ -: وَكَانَ الْفَرَاغُ مِنْ تَعْلِيْقِهِ يَوْمَ الْإِثْنَيْنِ ثَلَاثَ عَشَرَ رَجَبَ الْفَرْدِ سَنَةِ ٩٢٤ - أَحْسَنَ اللَّهُ عَاقِبَتَهَا - عَلَى يَدِ مُؤَلَّفِهِ الْفَقِيرِ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ عَلِيٍّ الْفَاكِهِيِّ الْمَكِّيِّ الشَّافِعِيِّ، غَفَرَ اللَّهُ لَهُ وَلِجَمِيعِ الْمُسْلِمِينَ. آمِينَ.

وَكَانَ الْفَرَاغُ مِنْ نَسْخِهِ نَهَارَ الْإِثْنَيْنِ، غُرَّةَ شَهْرِ شَعْبَانَ الْمُبَارِكِ، سَنَةِ ١١٠٧، عَلَى يَدِ أَفْقَرِ الْعِبَادِ وَأَحْوَجِهِمْ إِلَى اللَّهِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ؛ غَفَرَ اللَّهُ لَهُ، وَلِوَالِدَيْهِ، وَلِمَنْ قَرَأَ فِيهِ، وَاطَّلَعَ عَلَى النِّقْصِ، وَدَعَا لَهُ بِالْمَغْفِرَةِ - آمِينَ - وَلِصَاحِبِهِ، وَلِجَمِيعِ الْمُسْلِمِينَ. آمِينَ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ.

(١) سقطت هذه الفقرة حتى نهاية الكتاب في ع وس ود، وجاءت خواتيم هذه النسخ كما يلي:

١/ في نسخة ق:

وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ أَجْمَعِينَ، وَكَتَبَهَا بِيَدِهِ الْفَانِيَةُ الْعَبْدُ الْهَاقِيقُ، الْمُعْتَرِفُ بِالذَّنْبِ وَالتَّقْصِيرِ، الرَّاجِي عَفْوَ رَبِّهِ الْكَرِيمِ، وَشَفَاعَةَ سَيِّدِ الْمُرْسَلِينَ، عَبْدِ السَّلَامِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ مُحَمَّدٍ الدَّهْنَةِ، الشَّافِعِيِّ مَذْهَباً الْقَادِرِي طَرِيقَةً، زَيْنَهُ اللَّهُ بِاتِّبَاعِ أَهْلِ الْحَقَائِقِ، وَنَظْمَهُ فِي سَلَكِ أَرْبَابِ الدَّقَائِقِ، بِجَاهِ خِلَاصَةِ الْخَلَائِقِ، وَخْتَمَ لَهُ بِالْإِحْسَانِ، وَعَامَلَهُ بِالْفَضْلِ وَالْإِمْتِنَانِ، إِنَّهُ حَنَّانٌ مَنَّانٌ، سُلْطَانُ رِيَّانٍ، رَحِيمٌ رَحْمَانٌ، وَفَتَحَ عَلَيْهِ بِالْعِلْمِ النَّافِعِ الرَّافِعِ الْخَالِصِ مِنْ سَائِرِ الْكَدُورَاتِ، اللَّهُمَّ ائْمِنْ عَلَيَّ بِذَلِكَ يَا عَالَمَ الْخَفِيَّاتِ، وَتَوَصَّلْ فِي حُصُولِ ذَلِكَ بِجَاهِ سَيِّدِ الْبَرِّيَّاتِ، وَخِلَاصَةِ الْخَلَاصَاتِ، بِحَرِّ أَنْوَارِكَ، وَمَعْدَنِ أَسْرَارِكَ، وَيَا خَوَانَهُ مِنَ الْأَنْبِيَاءِ وَالْمُرْسَلِينَ، صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِمْ أَجْمَعِينَ، آمِينَ آمِينَ آمِينَ، وَلَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ الْعَلِيِّ الْعَظِيمِ.

وَكَمَلْتُ نَهَارَ السَّبْتِ فِي أَوَّلِ شَهْرِ صَفَرِ الْمُبَارَكِ مِنْ شَهْرِ أَلْفِ وَمِائَةِ وَثْنَيْنِ وَعِشْرِينَ.

٢/ في نسخة س:

وَكَانَ الْفَرَاغُ مِنْ تِمَامِ هَذِهِ النِّسْخَةِ عَلَى مَا وَجَدْنَاهُ فِيهَا صَبِيحَةَ يَوْمِ السَّبْتِ خَامِسَ وَالْعِشْرُونَ مِنْ جُمَادَى الثَّانِيَةِ سَنَةِ ١١٥٣ أَلْفَ وَمِائَةِ وَثَلَاثَةٍ وَخَمْسِينَ، عَلَى يَدِ الْفَقِيرِ الْحَقِيرِ، صَاحِبِ التَّقْصِيرِ، الْغَرِيقِ فِي بَحْرِ الذُّنُوبِ وَالْخَطَايَا، الَّذِي إِذَا حَضَرَ لَمْ يُعَدِّ، وَإِذَا غَابَ لَمْ يُنْقَدِ، سَرَحَانَ بْنِ عَبْدِ الْخَضِرِ الدِّيَلَمِيِّ، غَفَرَ اللَّهُ لَهَا ذُنُوبَهَا مَا تَقَدَّمَ وَمَا تَأَخَّرَ إِنَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ، وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى خَيْرِ خَلْقِهِ، وَأَفْضَلِ أَنْبِيَائِهِ وَرَسُولِهِ، مُحَمَّدٍ الْمَبْعُوثِ حَقًّا، وَعَلَى آلِهِ الطَّاهَرِينَ، وَأَصْحَابِهِ الْأَكْرَمِينَ، صَلَاةٌ دَائِمَةٌ لَا انْقِطَاعَ لَهَا، تَرَى مَا دَامَتِ السَّمَاوَاتُ وَالْأَرْضُ.

تَمَّ وَكَمَلَ بِعَوْنِ اللَّهِ وَحَسَنَ تَوْفِيقِهِ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ، تَمَّ.

٣/ في نسخة د:

قَالَ مُؤَلَّفُهُ - رَحِمَهُ اللَّهُ -: كَانَ الْفَرَاغُ يَوْمَ الْإِثْنَيْنِ ثَلَاثَ عَشَرَ رَجَبَ الْفَرْدِ سَنَةِ أَرْبَعَةِ وَعِشْرِينَ وَتِسْعِمِائَةٍ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ وَحْدَهُ وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ، وَآلِهِ وَصَحْبِهِ.

وَكَانَ الْفَرَاغُ مِنْ تَعْلِيْقِ هَذِهِ النِّسْخَةِ الْمُبَارَكَةِ نَهَارَ الْخَمِيسِ مِنَ الْعِشْرِ الْآخِرِ مِنْ شَهْرِ رَجَبِ الْفَرْدِ مِنْ عَامِ ١٠٥٨ هـ، أَحْسَنَ اللَّهُ خَتَامَهَا وَغَفَرَ لِكَاتِبِهَا وَمُسْتَكْتَبِهَا وَلِوَالِدَيْهَا... آمِينَ.

ملحق بـ «متن قطر الندي وبل الصدي»

لِلْعَلَامَةِ جَمَالِ الدِّينِ مُحَمَّدِ بْنِ يَوْسُفَ بْنِ هِشَامِ الْأَنْصَارِيِّ

(٧٠٨-٧٦١ هـ)

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الكلمة قول مفرد. وهي اسم وفعل وحرف.

فأما الاسم فيعرف بأل كـ (الرجل) وبالتنوين كـ (رجل) وبالحديث عنه كـ (ضربت).

وهو ضربان: مُعْرَبٌ وهو ما يَتَغَيَّرُ أَوَاخِرُهُ بسبب العوامل الداخلة عليه كـ (زيد)؛ وَمُنْبِيٌّ وهو بخلافه، كـ (هؤلاء) في لزوم الكسر، وكذلك حَذَامٌ وَأَمْسٌ في لغة الحجازيين، وكـ (أحد عشر) وأخواته في لزوم الفتح، وكَقَبْلٌ وبعْدٌ وأخواتهما في لزوم الضمِّ إِذَا حُذِفَ المضافُ إِلَيْهِ وَتَوَيَّ معناه، وكَمَنْ وَكَمْ في لزوم السكون وهو أصل البناء.

وأما الفعل فثلاثة أقسام:

ماضي. ويُعْرَفُ بِنَاءِ التَّائِيثِ السَّاكِنَةِ. وبنائه على الفتح كضرب، إلا مع واو الجماعة فَيُضَمُّ كـ (ضربوا)، والضمير المرفوع المتحرك فَيُسَكَّنُ كـ (ضربت). ومنه نِعَمَ وَيَسَّ وَعَسَى وليس في الأصح.

وأمر. ويعرف بدلالته على الطلب مع قبوله بَاءَ الْمُخَاطَبَةِ. وبنائه على السكون كـ (اضرب)، إلا المعتلَّ فعلى حذف آخره كـ (اغزُ واخشِ وارمِ)، ونحو قوما وقوموا وقومي فعلى حذف النون. ومنه هَلُمَّ في لغة تميم، وهَابَ وتَعَالَ في الأصح.

ومضارع. ويعرف بلم. وافتتاحه بحرف من تَأَيَّثُ، نحو نَقُومُ وَأَقُومُ وَيَقُومُ وَتَقُومُ. وَيُضَمُّ أَوَّلُهُ إِنْ كَانَ مَاضِيَهُ رُبَاعِيًّا كـ (يُدْحِجُ وَيُكْرِمُ)، ويفتح في غيره كـ (يَضْرِبُ وَيَسْتَخْرِجُ). ويسكن آخره مع نون النسوة نحو يَرِيضُنَّ وَإِلَّا أَنْ يَعْفُونَ، وَيُفْتَحُ مَعَ نُونِ التَّوَكُّيدِ الْمُبَاشِرَةِ لَفْظًا وَتَقْدِيرًا نَحْوَ لَيَنْبَذَنَّ، وَيَعْرَبُ فِيهَا عِدَا ذَلِكَ نَحْوَ يَقُومُ زَيْدٌ وَلَا تَتَبَعَنَّ لِتَبْلُؤَنَّ فِيمَا تَرَيْنَ وَلَا يَصْدُثَنَّ.

وأما الحرف، فيعرف بأن لا يقبل شيئاً من علامات الاسم والفعل، نحو هل وبل. وليس منه مهما وإذما، بل ما المصدرية ولما الرابطة في الأصح. وجميع الحروف مبنية.

والكلام لفظ مفيد. وأقل اثلاثه من اسمين كـ (زيد قائم)، أو فعل واسم كـ (قام زيد).



ومثل إنَّ لا النافية للجنس. لكن عملها خاصٌّ بالمتكررات المتصلة بها، نحو (لا صاحب علمٍ عمقوت) و (لا عشرين درهماً عندي).

وإن كان اسمها غير مضاف ولا شبهة بُني على الفتح في نحو (لا رجل) و (لا رجال)، وعليه أو على الكسر في نحو (لا مسلمات)، وعلى الباء في نحو (لا رجلين) و (لا مسلمين). ولك في نحو (لا حول ولا قوة) فتح الأول، وفي الثاني الفتح والنصب والرفع، كالصفة في نحو (لا رجل ظريف) ورفع فيمتنع النصب. وإن لم تُكرَّر لا، أو فُصلتِ الصفة، أو كانت غير مفردة، إمتنع الفتح.

الثالث ظَنٌّ ورأى وحسب ودَرَى وخال وزَعَمَ ووجد وعلم القليبات. فتنصبها مفعولين، نحو (رأيتُ الله أكبرَ كلِّ شيء).

ويُلقَبُ برجحان إن تأخرن نحو (القوم في أنري ظننتُ)، وبمساواة إن توسطن نحو (وفي الأراجيز خلَّتْ اللؤم والحقور).

وإن وليهن ما أو لا أو إن النافيات، أو لأم الابتداء أو القسم أو الاستفهام بطل عملهن في اللفظ وجوباً، وسُمِّي ذلك تعليقاً، نحو (لَتَعْلَمَ أَيُّ الحزبينِ أخصى).

باب: الفاعل مرفوع ك(قام زيد) و (مات عمرو). ولا يتأخر عامله عنه.

ولا تلحقه علامة تنبيه ولا جمع، بل يقال (قام رجلاً، ونساءً) كما يقال (قام رجل). وشذ (يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل) (أو تخرجي هم).

وتلحقه علامة تأنيب إن كان مؤنثاً ك(قامت هند) و (طلعت الشمس). ويجوز الوجهان في مجازي التأنيب الظاهر نحو (قد جاءكم موعظة من ربكم)، وفي الحقيقي المنفصل نحو (حَضَرَتِ القاضي امرأة) والمتصل في باب نعم وبش نحو (نَعِمَتِ المرأةُ هند)، وفي الجمع نحو (قالتِ الأعرابُ) إلّا جمعي التصحيح فَكُفِّرْ دَيْنَهُما نحو (قام الزيدون) و (قامتِ المهندات). وإنا امتنع في الشر (ما قامتِ إلا هند) لأنَّ الفاعل مذكَّرٌ محذوفٌ، كحذفه في نحو (أو إطعامٌ في يومِ ذي مسغبةٍ يتيمًا) و (قضي الأمر) و (أسمع بهم وأبصر)، ويمتنع في غيرهن.

والأصل أن يلي عامله. وقد يتأخر جوازاً نحو (ولقد جاء آلُ فرعونَ النذر) وكما أتى ربُّه موسى على قدر، ووجوباً نحو (وإذ ابتلى إبراهيمُ ربُّه) و (ضربني زيد). وقد يجب تأخير المفعول ك(ضربت زيداً) و (ما أحسن زيداً) و (ضرب موسى عيسى)، بخلاف (أرَضَعَتِ الصغرى الكبرى). وقد يتقدم على العامل جوازاً نحو (فريقاً هدى)، ووجوباً نحو (أيأ ما تدعو).

وإذا كان الفعل نعم أو بش فالفاعل إما مُعَرَّفٌ بآل الجنسية نحو (نعم العبد)، أو مضاف لما هي فيه نحو (وليعنم دارُ المتقين)، أو ضميرٌ مستترٌ مُقَسَّرٌ بتميز مطابقٍ للمخصوص نحو (بش للظالمين بدلاً).

بابُ النائب عن الفاعل: يُحَذَفُ الفاعلُ فينوب عنه في أحكامه كلها مفعول به، فإن لم يوجد فما اختص وتَصَرَّفَ من ظرف، أو مجرور، أو مصدر. ويُضَمُّ أولُ الفعل مطلقاً. ويشاركه ثاني نحو تُعَلِّمُ، وثالثُ نحو أُنْطَلِقُ. ويُفْتَحُ ما قبل الآخر في المضارع، ويُكْسَرُ في الماضي. ولك في نحو قال وباع الكسرُ مُخَلَصاً وَمُسْتَأْصَلاً وَضَمّاً والضمُّ مخلصاً.

بابُ الاشتغال: يجوز في نحو (زيداً ضربته) أو (ضربتُ أخاه) أو (مررتُ به): رفعُ زيدٍ بالابتداء؛ فالجملة بعده خبرٌ، ونصبُهُ بإضمار (ضربتُ) و (أَهَنْتُ) و (جاوزت) واجبة الحذف؛ فلا موضع للجملة بعده. ويترجح النصب في نحو (زيداً اضربه) لِطَلْبِ - ونحو (والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما) مُتَأَوَّلٌ - وفي نحو (والأنعام خلقها لكم) للتناسب، ونحو (أبشراً منا واحداً تُتَّبِعُهُ) (وما زيداً رأيته) لغلبة الفعل. ويجب في نحو (إن زيداً لَيَقِيتهُ فأكرمه) و (هَلْأ زيداً أكرمته) لوجوبه. ويجب الرفع في نحو (خرجتُ فإذا زيدٌ يضربه عمرو) لامتناعه. ويستويان في نحو (زيدٌ قام أبوه) و (عمرو أكرمته) للتكاثر. وليس منه (وكل شيء فعلوه في الزبر) و (أَزِيدُ ذهب به).

بابُ في التنارع: يجوز في نحو (ضربني، وضربتُ زيداً) إعمال الأول - واختاره الكوفيون - فيضمَر في الثاني كل ما يحتاجه، أو الثاني - واختاره البصريون - فيُضَمَر في الأول مرفوعه فقط، نحو (جَفَوْنِي ولم أَجِفْ الأَخِلَاءَ). وليس منه (كَفَّانِي - ولمْ أَطْلُب - قليلٌ من المال) لفساد المعنى.

بابُ: المفعول منصوب. وهو خمسة:

المفعول به، وهو ما وقع عليه فعل الفاعل ك(ضربت زيداً).

ومنه المُنَادِي، وإِنما يُنْصَب مضافاً ك(يا عبد الله)، أو شبهها بالمضاف ك(يا حسناً وجهه) و (يا طالعا جبلاً) و (يا رفيقاً بالعباد)، أو نكرة غير مقصودة كقول الأعمى: (يا رجلاً خذ بيدي). والمفردُ المعرفة يُبْنَى على ما يَرْقُع به، ك(يا زيد، يا زيدان، يا زيدون) و (يا رجل، لِمَعَيْنِ).

فصل: وتقول: (يا غلام) بالثلاث وبالياء فتحاً وإسكاناً وبالألف. و: (يا أَيْت، يا أُشَيْت، يا ابن أم، يا ابن عمٍ) يَفْتَحُ وكَسِر. وإِلْحَاقُ الألف أو الباء للأولين قبيحٌ، وللآخرين ضعيفٌ.

فصل: ويجري ما أُفرد أو أُضيف مقروناً بآل من نعت المبني وتأكيده وبيانه وتسقيفه المقرون بآل على لفظه أو محله، وما أُضيف مجرداً على محله، ونُعت أي على لفظه، والبدل والتسقي المجزؤ كالنمادى المستقل مطلقاً. ولك في نحو (يا زيد زيد اليعملات) فتحها أو ضم الأول.

فصل: ويجوز ترخيم النمادى المعرفة، وهو حذف آخره تخفيفاً. فذو التاء مطلقاً ك(يا طليح) و(يا ثُب). وغيره بشرط ضمه، وعلميته، ومجاوزته ثلاثة أحرف ك(يا جعف) ضمّاً وفتحاً. ويُحذف من نحو (سليمان ومنصور ومسكين) حرفان، ومن نحو متعدّي ك(ب الكلمة الثانية).

فصل: ويقول المستغيث: (يأله للمسلمين) بفتح لام المستغاث به، إلا في لام المعطوف الذي يتكرر معه يا، ونحو (يا زيد لعمرو) و(يا قوم للعجب العجيب). والنادب: (وا زيدا، وا أمير المؤمنين، وا رأساً) ولك إلحاق الهاء وفقاً.

والمفعول المطلق، وهو المصدر الفضلة المُسلط عليه عاملٌ من لفظه ك(ضربت ضرباً)، أو معناه ك(قعدت جلوساً). وقد ينوب عنه غيره ك(ضربته سوطاً) (فاجلدوهم ثمانين جلدة) (فلا تميلوا كلّ الميل) (ولو تقول علينا بعض الأقاويل).

وليس منه (فكلا منها رغداً).

والمفعول له، وهو المصدر المُعلّل لحدّث شاركة وقتاً وفاعلاً، ك(قمت إجلالاً لك). فإن فقد المُعلّل شرطاً جرّ بحرف التعليل، نحو (خلّق لك) (واني لتعروني لذكرائك جزّة) و(فجئت وقد نضت ليوم ثيابها).

والمفعول فيه، وهو ما سلط عليه عاملٌ على معنى في من اسم زمانٍ ك(ضمت يوم الخميس، أو حيناً، أو أسبوعاً)، أو اسم مكانٍ مهم، وهو الجهات الست كالأمام والفوق واليمين وعكسهن، ونحوهن ك(عند ولدي)، والمقادير كالفرسخ، وما صيغ من مصدرٍ عامله ك(قعدت مقعد زيد).

والمفعول ممّة، وهو اسم فضلة بعد واو أريد بها التخصيص على المعية مسبوقه بفعلٍ أو ما فيه حروفه ومعناه، ك(سرت والنيل) و(أنا سائر والنيل). وقد يجب النصب، كقولك: (لا تنة عن القبيح وإتيانه)، ومنه (قمت وزيداً) و(مررت بك وزيداً) على الأصح فيها. ويرجح في نحو قولك: (كن أنت وزيداً كالأخ). ويضعف في نحو (قام زيد وعمرو).

باب الحال: وهو وصف فضلة في جواب كيف، ك(ضربت اللص مكتوفاً). وشرطها التكرير، وصاحبها التعريف أو التخصيص أو التعميم أو التأخير، نحو (خشعاً أبصارهم يخرجون) (في أربعة أيام سواء للسائلين) (وما أهلكنا من قرية إلا لها منذرون) (ليّة موحشاً طلل).

والتمييز هو اسم فضلة نكرة جامد مُفسّر لما أنبهم من الذوات. وأكثر وقوعه بعد المقادير ك(جريب نخلاً، وصاع تمرأ، ومونين عسلاً) والعدد نحو (أحد عشر كوباً) إلى تسع وتسعين، ومنه تمييز كم الاستفهامية نحو (كم عبداً ملكت؟). فأما تمييز الخبرية فمجرور، مفرد كتمييز المئة وما فوقها، أو مجموع كتمييز العشرة وما دونها. ولك في تمييز الاستفهامية المجرورة بالحرف جرّ ونصب. ويكون التمييز مفسراً للنسبة محولاً ك(اشتعل الرأس شيباً) (وفجرنا الأرض عيوناً) (وأنا أكثر منك مالاً)، أو غير محوّل نحو (امتلاً الإناء ماء).

وقد يؤكّدان نحو (ولا تعنوا في الأرض مفسدين) وقوله: (من خير أديان البرية ديناً)، ومنه (بش الفحل فحلهم فحلاً) خلافاً ليسيوي.

والمستثنى ب(إلا) من كلام تامّ موجب نحو (فشربوا منه إلا قليلاً منهم). فإن فقد الإيجاب ترجّح البدل في المتصل نحو (ما فعلوه إلا قليل منهم) والنصب في المنقطع عند بني تميم - ووجب عند الحجازيين - نحو (ما لهم به من علم إلا اتباع الظن)، ما لم يتقدم فيها بالنصب، نحو قوله: (وما لي إلا آل محمد شيعةً وما لي إلا مذهب الحق مذهب)، أو فقد التمام فعلى حسب العوامل نحو (وما أقرنا إلا واحدة) ويسمى مُقرّغاً.

ويستثنى ب(غير وسوى) خافضين، مُعرّتين بإعراب الاسم الذي بعد إلا. وب(خلا وعدا وليس وحاشا) نواصب وخوافض. وب(ما خلا) وب(ما عدا) و(ليس) و(لا يكون) نواصب.

باب: يخفض الاسم إما بحرف مشترك - وهو من وإلى وعن وعلى وفي واللام والباء للقسم وغيره - أو مختص بالظاهر - وهو ربّ ومُذّ ومُنذّ والكاف وحتى وواو القسم وتأوه - أو بإضافة إلى اسم على معنى اللام ك(غلام زيد) أو من ك(خاتم حديد) أو في ك(مكر الليل) وتسمى معنوية لأنها للتعريف أو التخصيص، أو بإضافة الوصف إلى معموله ك(بالغ الكعبة) و(معمور الدار) و(حسن الوجه) وتسمى لفظية لأنها لمجرد التخفيف.

ولا تُجامع الإضافة تنويناً ولا نوناً تالية للإعراب مطلقاً، ولا آل إلا في نحو (الضارب زيد، والضارب زيد، والضارب الرجل، والضارب رأس الرجل، وبالرجل الضارب غلامه).

باب: يعمل عمل فعله سبعة:

اسم الفعل ك(هيئات، وصن، وري) بمعنى بُعد واسكت وأعجب. ولا يُحذف ولا يتأخر عن معموله. و(كتاب الله عليكم) مُتأوّل. ولا يبرز ضميره. ويُجزم المضارع في جواب الطلب منه نحو (مكانك مُحمّدي أو تسريحي)، ولا يُنصب.

والمصدر كضرب، وإكرام إن حَلَّ حَلَّهُ فعلٌ مع أن أو ما، ولم يكن مصغراً ولا مُضَمَّراً ولا مَنعُوتاً قبل العمل ولا محذوفاً ولا مفصلاً من المعمول ولا مؤخراً عنه. وإعماله مضافاً أكثر نحو (ولولا دَفْعُ الله الناس) وقول الشاعر: (ألا إن ظَلَمَ نَفْسِهِ المَرْءُ يَكِينٌ)، ومُتَوَّنًا أَقْسِمَ نحو (أو إطعام في يوم ذي مسغبة يتيماً)، وبِأَلِّ شاذٌ نحو (عَجَبْتُ من الرزقِ المَسِيءِ إلهَكُ) (وكيف التَّوَقُّيُّ ظَهَرَ ما أنت راكبه).

واسمُ الفاعلِ كضاربٍ ومُكْرِمٍ. فإن كان بَالٍ عَمَلٍ مطلقاً، أو مجرداً فيشرطين: كونه حالاً أو استقبلاً، واعتياده على نفي أو استفهام أو تحريم عنه أو موصوف. و (باسطٌ ذراعَيْه) على حكاية الحال خلافاً للكسائي، و (خَيْرٌ بَنُو هَاشِمٍ) على التقديم والتأخير وتقديره خيرٌ كظهرٍ خلافاً للأخفش.

والمثال، وهو ما حُوِّلَ للمبالغة من فاعلٍ إلى فَعَالٍ أو فَعُولٍ أو مِفْعَالٍ يَكْثَرُ، أو فَعِيلٍ أو فَعِيلٍ بِقَلَّةٍ، نحو (أما العسل فانا شَرَابٌ).

واسمُ المفعول، كَمَضْرُوبٍ ومُكْرَمٍ. ويعمل عمل فعله، وهو كاسم الفاعل.

والصفةُ المُشَبَّهَةُ باسمِ الفاعلِ المُتَعَدِّي لواحِدٍ، وهي الصفةُ المُصَوَّغَةُ لغير تفضيل لإفادَةِ الثبوت، كَحَسَنٍ وظَرِيفٍ وطاهِرٍ وضامِرٍ. ولا يتقدمها معمولها، ولا يكون أجنيباً، ويُرْفَعُ على الفاعليَّةِ أو الإبدالِ، ويُنْصَبُ على التمييز أو التشبيه بالمفعول به - والثاني يتعين في المعرفة -، ويُخَفَضُ بالإضافة.

واسمُ التفضيل، وهو الصفة الدالة على المشاركة والزيادة، كأَكْرَمٍ. ويُستعمل بَيْنَ ومضافاً لنكرة فَيَقْرَدُ وَيَذْكُرُ، وبِأَلٍ فيطابق، ومضافاً لمعرفية فوجهان. ولا يَنْصَبُ المفعول مطلقاً، ولا يَرْفَعُ في الغالب ظاهراً إلا في مسألة الكُخْلِ.

بابُ التوابع: يتبع ما قبله في إعرابه خمسة:

النعْتُ، وهو التابعُ المشتقُّ أو المؤوَّلُ به المَبِينُ لِلْفَظِ متبوعه. وفائدته تخصيصٌ أو توضيحٌ أو مدحٌ أو ذمٌّ أو تَرْحُمٌ أو توكيدٌ. ويتبع منوعته في واحدٍ من أوجه الإعراب، ومن التعريف والتوكيد. ثم إن رَفَعَ ضميراً مستتراً تَبَعَ في واحدٍ من التذكير والتأنيث، وواحدٍ من الأفراد وفعليه. وإلا فهو كالْفِعْلِ، والأحسن (جاءني رجلٌ قعودٌ غلاماً) ثم (قاعداً) ثم (قاعدون).

ويجوز قطع الصفة المعلوم موصوفها حقيقة أو ادعاءً، رفعاً بتقدير هو، ونصباً بتقدير أعني أو أمدح أو أذمُّ أو أرحم.

والتوكيد. وهو إما لفظيُّ نحو (أخاك أخاك إنَّ مَنْ لا أخا له) ونحو (أتاك أتاك اللاحقون إحسن إحسن) ونحو (لا لا أبوح بحُبِّ بئنة إني)، وليس منه (دكا دكا) و(صفا صفا)، أو معنويُّ وهو بالنفس

والعين مؤخرة عنها إن اجتمعتا، ويُجَمَعانِ على أَفْعَلٍ مع غير المفرد، ويَكُلُّ لغير مثنى إن تجزأ بنفسه أو بعامله، وبكلا وكلتا له إن صَحَّ وقوعُ المفردِ موقعه واتحد معنى المسند، ويَصْفَنَ لضمير المؤكَّد، وبأجمع وجماعة وجمعها غير مضافة، وهي بخلاف النعوت، لا يجوز أن تتعاطف المؤكَّدات، ولا أن يتبعن نكرة، ونذر (يا ليت عدة حول كلَّه رجب).

وعطفُ البيان. وهو تابعٌ موضحٌ أو مخصَّصٌ جامدٌ غير مؤوَّلٍ، فيوافق متبوعه، ك(أَقْسِمُ بالله أبو حفص عمر) و (هذا خاتمٌ حديث). ويُعَرَّبُ بدلُ كلِّ من كلِّ إن لم يمتنع إحلاله محلَّ الأول، كقوله: (أنا ابنُ التارِكِ البكريِّ بشر) وقوله: (أَيَّا أَخَوَيْنَا عبدَ شمسٍ ونوفلا).

وعطفُ النسق بالواو وهي لمطلق الجمع، والفاء للترتيب والتعقيب، وثم للترتيب والترخين وحتى للغاية والتدرج لا للترتيب، وأو لأحد الشيئين أو الأشياء مفيدة بعد الطلبِ التخيير أو الإباحة وبعد الخيرِ الشكِّ أو التشكيك، وأم لطلب التعيين بعد همزة داخلية على أحد المستويين، وللرَّدِّ عن الخطأ في الحكم (لا) بعد إيجاب و (لكن وبل) بعد نفي، ولصرف الحكم إلى ما بعدها (بل) بعد إيجاب.

والبدل. وهو تابعٌ مقصودٌ بالحكم بلا واسطة. وهو ستة: بدلُ كلِّ نحو (مفازاً حدثت)، وبعضٍ نحو (مَن استطاع)، واشتغالٍ نحو (قاتل فيه)، وإضرابٍ وغلطٍ نسيانٍ نحو (تَصَدَّقْتُ بـ درهمٍ دينارٍ) بحسب قصد الأول والثاني، أو الثاني وسبق اللسان، أو الأول وتبيين الخطأ.

باب: العدد من ثلاثة إلى تسعة يُؤنَّثُ مع المذكر ويُذكر مع المؤنث دائماً، نحو (سبع ليالٍ وثمانية أيام). وكذلك العشرة إن لم تتركب. وما دون الثلاثة وفاعلٌ كالثلاثِ ورابعٌ على القياس دائماً، ويُفرد فاعلٌ أو يُضاف لما اشْتُقَّ منه أو لما دونه أو يُنْصَبُ ما دونه.

باب: موانعُ صرف الاسم تسعة، يجمعها: (وزنُ المركَّبِ عَجْمَةٌ تُعْرِيفُهَا، عدَلٌ ووَصْفُ الجمعِ زِدْ تأنثاً) كأحمد وأحمد وبعلبك وإبراهيم وعمر وأخر وأحد وموجد إلى الأربعة ومساجد ودنانير ولسان وسكران وفاطمة وطلحة وزينب وسلمى وصحراء.

فألفُ التأنيث والجمع الذي لا نظيرَ له في الأحادِ كُلِّ منها يَسْتَأْثِرُ بالمتع. والبواقي لا بدَّ من مجامعة كلِّ علةٍ منهنَّ للصفة أو العلمية. وتعين العلمية مع التركيب والتأنيث والعجمة، وشرط العجمة علمية في العجمة وزيادة على الثلاثة، والصفة أصلتها وسدُم قبولها التاء، فعيان وأرمل وصفوان وأرنب بِمَعْنَى قاسٍ وذليلٍ منصرفةً. ويجوز في نحو هند وجهان، بخلاف زينب وسقر وبلخ. وكعمر عند تميم باب حذام إن لم يختم براء كسفاً، وأمسي لُعَيْنٍ إن كان مرفوعاً، وبعضهم لم يشترط فيها، وسخر عند الجميع إن كان ظرفاً مُعَيَّناً.

Ain Shams University  
Faculty Of Girls  
Ciro - Egypt

**“Mujeeb Annida  
fi Sharh  
Qatr Annada”**

Ph. D. Dissertation

Prepared By:

**Mu'men Omar Mohammed Al-Badarin**

Assistant Professor In Arabic language  
(linguistic & grammar)

Bethlehem University - Palestine

2006 A.C /1427 H

باب: التَّعَجُّبُ له صيغتان: (مَا أَفْعَلْ زَيْدًا) وإعرابه: ما مبتدأ بمعنى شيء عظيم، وأفْعَلْ فعلٌ ماضٍ فاعله ضميرٌ ما، وزَيْدًا مفعول به، والجملة خبرٌ ما؛ و (أَفْعِلْ بِهِ) وهو بمعنى ما أفْعَلْهُ، وأصله أَفْعَلْ أَي صارَ ذا كذا، كـ (أَعَدَّ البعيرُ) أَي صارَ ذا غُدَّةٍ، فُعْيِرَ اللفظ، وزِيدَتِ الباءُ في الفاعل لإصلاح اللفظ، فَمِنْ ثَمَّ لَزِمَتْ هُنا، بخلافها في فاعل كفى.

وإنما يُبنى فعلا التعجبِ واسمُ التفضيل، مِنْ فعلي ثلاثي مُبْتَنِيّ متفاوت تامٌ مبنيٌّ للفاعل ليس اسمُ فاعله أَفْعَلْ.

باب: الوقفُ في الأَفْصحِ على نحوِ رحمةِ بالهاءِ، وعلى نحوِ مسلماتٍ بالياءِ، وعلى نحوِ قاضي رفعاً وجراً بال حذف، ونحوِ القاضي فيها بالإثبات. ويوقف على (إذا) ونحوِ (لَتَسْفَعَا) و (رايتُ زيدا) بالألفِ كما يُكْتَبَنَ.

وَيُكْتَبُ الألفُ بعد واو الجماعة كـ (قالوا)، دون الأصلية كـ (زيد يدعو).

وَتُرْسَمُ الألفُ ياءً إن تجاوزت الثلاثة كـ (استدعى والمصطفى) أو كان أصلها الياء كـ (رمى والفتى)، وألفاً في غيره كـ (عفا) و (العصا).

وينكشف أمرُ ألفِ الفعلِ بالياء كـ (رَمَيْتُ وعَفَوْتُ)، والاسمُ بالثنية كـ عَصَوَيْنِ وَفَتَيْنِ.

فصل: همزةُ اسمِ بَكْسَرٍ وَضَمٍّ، واسْتِ ابنٍ وإِنِمْ وإِبْنَةُ وإِمْرِي وإِمْرَأَةٌ وَتَنْبِيْهٌ، وإِثْنَيْنِ وإِثْنَيْنِ، وَالْغَلَامِ وَأَيْمُنِ اللهُ فِي الْقِسْمِ بفتحها، أو بكسر في أَيْمُنِ: همزةٌ وصلٍ، أَي تَبْتُ ابتداءً وَتُحْدَفُ وصلًا.

وكذا همزةُ الماضي المتجاوزِ أربعةَ أحرف، كـ (استخرج)، وأَمْرِهِ ومصدرِهِ، وأَمْرٍ الثلاثي، كـ (أَقْتُلْ وأَغْزُ وأَغْزِي) بضمهم، و (أَضْرِبْ وإمْسُوا وإذْهَبْ) بكسر كالبواقي.

تم القطر بحمد الله وعونه

## ABSTRACT

**“Mujeeb Annida fi Sharh Qatr Annada”**

**Abdalla Ibn Ahmad almaky AlFakihiy” died in 972 A.H.**

**A Study and Verification**

Supervisors: Professor Afaf Moh’d Hasanin

& Professor Yassir Al-Mallah

Prepared by: Mu'men Omar Mohammed Al-Badarin

The main purpose of this research is to edit and investigate a classical book in Arabic syntax and grammar; at the time of its written, it received a wide reputation. In fact this book is an explanation of another book whose reputation exceeded all expectations; its title is “Qatr Annada wa Bal Assada”; it is an abridged learning text for Ibn Hisham al-Ansari died in 762 A.H. In light of its significance and distinct features, several scholars spent a great amount of time studying, organizing and annotating it. One of the most distinct explanations of the book is AL Fakihiy’s explanation titled, “Mujeeb Annida fi Sharh Qatr Annada” which was noted for its distinction, fame and comprehensiveness. Moreover, it was assessed as outstanding.

An elite of scholars explained or commented on it.

The research is divided into two sections in addition to an introduction.

The **introduction** highlights the subject matter and states the reasons behind the choice of the book, plan of action, main obstacles and most important sources and references consulted in the research.

**Section One** concerns the study and it is divided into a preface, two chapters and a conclusion.

**The preface** briefly states the political, social and cultural environment spread in the tenth hijra decade, which witnessed the collapse of the Mamlukes State and the expansion of the Ottoman Empire; it also shows the impact of this era on the intellectual life at that time.



## فهرس المصادر والمراجع

١. ابن هشام الأنصاري؛ آثاره ومذهبه النحوي، علي فوده نيل، نشر عمادة شئون المكتبات جامعة الملك سعود، الرياض ط١، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م.
٢. إنحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة، شهاب الدين أحمد بن محمد بن عبد الغني اندمياطي الشهير بالبناء (-١١١٧هـ)، تحقيق أنس مهرة، دار الكتب العلمية بيروت، ١٤٢٢هـ-٢٠٠١م.
٣. الأدب المصري في ظل الحكم العثماني، محمد سيد كيلاني، دار الفرجاني القاهرة، ١٩٦٥م.
٤. ارتشاف الضرب من لسان العرب، أبو حيان محمد بن يوسف الأندلسي (-٧٤٥هـ)، تحقيق: رجب عثمان محمد، ط١ مكتبة الخانجي القاهرة، ١٤١٨هـ-١٩٩٨م.
٥. أسرار العربية، أبو البركات كمال الدين عبد الرحمن بن محمد الأنباري (-٥٧٧هـ)، تحقيق: محمد حسين شمس الدين، ط١ دار الكتب العلمية بيروت، ١٤١٨هـ-١٩٩٧م.
٦. الأشباه والنظائر في النحو، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (-٩١١هـ)، ط١، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٤٠٤هـ-١٩٨٤م.
٧. الإصابة في تمييز الصحابة، أبو الفضل شهاب الدين أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (-٨٥٢هـ)، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض، ط١، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٣٢٨هـ.
٨. الأصول في النحو، أبو بكر محمد بن سهل بن السراج (-٣١٦هـ)، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، ط٣، مؤسسة الرسالة بيروت، ١٤١٧هـ-١٩٩٦م.
٩. إعراب القراءات الشواذ، أبو البقاء عبد الله بن الحسين العكبري (-٦١٦هـ)، دراسة وتحقيق محمد السيد أحمد عزور، ط١، عالم الكتب بيروت، ١٤١٧هـ-١٩٩٦م.
١٠. إعراب القرآن الكريم وبيانه، محيي الدين الدرويش، ط٤، دار ابن كثير دمشق ١٤١٥هـ-١٩٩٤م.
١١. إعراب القرآن، أبو جعفر النحاس (-٣٣٨هـ)، تحقيق: زهير غازي زاهد، دار الحديث القاهرة، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م.
١٢. الأعلام، خير الدين أنزركلي، ط٥، دار العلم للملايين بيروت، ١٩٨٠م.
١٣. الاقتراح في أصول النحو، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (-٩١١هـ)، دار الكتب العلمية بيروت.
١٤. أمالي ابن الحاجب، أبو عمرو جمال الدين عثمان بن عمر المعروف بابن الحاجب النحوي (-٦٤٦هـ)، تحقيق: فخر صالح سليمان قدارة، دار الجليل في بيروت ودار عمار في عمان، ١٤٠٩هـ-١٩٨٩م.

**Chapter One** highlights the life of this outstanding scholar in relation to title, family, bringing up, educational field, works and death.

**Chapter two** studies the book , “Mujeeb Annida fi Sharh Qatr Annada” in three areas of research:

- 1 - It introduces the book “Qatr Annada wa Bal Assada” in terms author, approach and an outline of other explanations of the book.
- 2 - It discusses the book “Mujeeb Annida fi Sharh Qatr Annada” and it elaborates on the attribution and chapters of the book, sources, explanation features, foundations relied on and al Fakhi’s approach in it.
- 3 - It holds a comparison among three explanations of the book , “Qatr Annada wa Bal Assada”, namely Ibn Hisham’s own explanation, “Sharh Qatir Al Nada wa bal as Sada”, As Shirbini’s explanation, “Mughith Al Nada fi Sharh Qatir al Nada” and Al Fakhi’s explanation, “Mujeeb Annida fi Sharh Qatr Annada” .

**Section Two** which is the investigation section is divided into two chapters; **Chapter one** states the reasons for the investigation, locations of copies in the world, depiction of the six manuscripts dedicated for the investigation.

**Chapter two** closes with showing copies of the manuscripts. It also includes a script of the book , “Mujeeb Annida fi Sharh Qatr Annada” which is scientifically investigated, and it closes with twelfth indexes classified as follows: Quranic Verses, approved and exceptional recitations, prophetic traditions, verses, Arabic sayings and proverbs, nouns, books mentioned the summary of the book, locations and states, controversy issues, references and sources, contents and finally index of indexes .

In conclusion, the main results I arrived in this research are in showing this classical and invaluable book in a new scientifically verified format documenting quoted texts in the summary, clarifying its mysteries. highlighting its poems and traditions and documenting verses quoted in it. Research has completely vindicated the author of the book.

١٥. أمالي ابن الشجري، هبة الله بن علي المعروف بابن الشجري، د. ط، د. ن، د. ت.
١٦. إنباه الرواة على أنباء النحاة، أبو الحسن علي بن يوسف القفطي (-٦٢٤هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط ١، دار الفكر العربي القاهرة، ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م.
١٧. الأنساب، أبو سعيد عبد الكريم بن محمد التميمي السمعاني (-٥٦٢هـ)، تحقيق: عبد الرحمن يحيى المعلمي، ط ٢، نشره محمد أمين دمع، بيروت.
١٨. الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، أبو البركات كمال الدين عبد الرحمن ابن محمد الأنباري (-٥٧٧هـ)، المكتبة العصرية، بيروت، ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م.
١٩. الأنموذج في النحو، أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري (-٥٣٨هـ)، دار الآفاق الجديدة بيروت.
٢٠. أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، أبو محمد عبد الله جمال الدين بن عبد الله بن يوسف ابن هشام الأنصاري المصري (-٧٦١هـ)، تحقيق: محمد يحيى الدين عبد الحميد، دار الفكر بيروت.
٢١. أيسر التفاسير لكلام العلي الكبير، أبو بكر جابر الجزائري، الطبعة الأولى الخاصة بالمولف، المدينة المنورة، ١٤١٤هـ-١٩٩٣م.
٢٢. الإيضاح العضدي، أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي (-٣٧٧هـ)، تحقيق: حسن شاذلي فروود، القاهرة، ١٣٨٩هـ-١٩٦٩م.
٢٣. إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون، اسماعيل باشا بن محمد الباباني البغدادي (-١٣٣٩هـ)، منشورات مكتبة المثنى بغداد.
٢٤. الإيضاح في شرح المفصل، أبو عمرو جمال الدين عثمان بن عمر المعروف بابن الحاجب النحوي (-٦٤٦هـ)، تحقيق: موسى بناي العلي، نشر وزارة الأوقاف والشئون الدينية، الجمهورية العراقية.
٢٥. الإيضاح في علل النحو، أبو القاسم عبد الرحمن بن اسحق الزجاجي، (-٣٤٠هـ)، تحقيق: مازن المبارك، ط ٤، دار النفائس بيروت، ١٤٠٢هـ-١٩٨٢م.
٢٦. البداية والنهاية، أبو الفداء الحافظ ابن كثير (-٧٧٤هـ)، تحقيق: أحمد بن عبد الوهاب فتية، دار الحديث القاهرة ودار زمزم الرياض، ط ١، ١٤١٣هـ-١٩٩٢م.
٢٧. البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن التاسع، محمد بن علي الشوكاني (-١٢٥٠هـ)، تحقيق: حسين العمري، ط ١، دار الفكر بيروت، ١٤١٩هـ-١٩٩٨م.
٢٨. البدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة من طريقي الشاطبية والدرزي، عبد الفتاح القاضي، ط ١، دار الكتاب العربي، ١٤٠١هـ-١٩٨١م.
٢٩. بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (-٩١١هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت.
٣٠. بلاد الترك في العصور الوسطى، زبيدة عطا، دار الفكر العربي بيروت.
٣١. بناء الجملة العربية في شعر بني سليم، مؤمن عمر البدارين، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة آل البيت المرق-الأردن، ١٤٢٠هـ-١٩٩٩م.
٣٢. بنو سليم، عبد القدوس الأنصاري، ط ١، بيروت، ١٣٩١هـ-١٩٧١م.
٣٣. تاج العروس من جواهر القاموس، محمد مرتضى الزبيدي (-١٢٠٥هـ)، ط ١، المطبعة الخيرية، مصر، ١٣٠٦هـ.
٣٤. تاج اللغة وصحاح العربية، أبو نصر اسماعيل بن حماد الجوهري (-٣٩٣هـ)، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، ط ٢، دار العلم للملايين بيروت، ١٣٩٩هـ-١٩٧٩م.
٣٥. تاريخ الأدب العربي «العصر العثماني»، عمر موسى باشا، ط ١، دار الفكر دمشق، ١٤٠٩هـ-١٩٨٩م.
٣٦. تاريخ الأدب العربي «عصر الدول والإمارات - الجزيرة العربية/ العراق/ إيران»، شوقي ضيف، ط ٣، دار المعارف القاهرة.
٣٧. تاريخ الأدب العربي «عصر الدول والإمارات - مصر»، شوقي ضيف، ط ٢، دار المعارف القاهرة.
٣٨. تاريخ الأدب العربي/ القسم السادس (١٠-١١)، كارل بروكلمان، ترجمة: محمود فهمي حجازي، الهيئة العامة للكتاب القاهرة، ١٩٩٥م.
٣٩. تاريخ الدولة العثمانية العلية، فريد محمد بك، دار الجيل بيروت، ١٩٧٧م.
٤٠. تاريخ الدولة العثمانية وحضارتها، محمود السيد، مؤسسة شباب الجامعة، مصر ٢٠٠٠م.
٤١. تاريخ عجائب الآثار في التراجم والأخبار، عبد الرحمن الجبرتي (-١٢٣٧هـ)، دار الجيل بيروت.
٤٢. تحفة الغريب في الكلام على مغني اللبيب، بدر الدين محمد بن أبي بكر الدماميني (-٨٢٧هـ)، الجزء الأول بتحقيق: عبد الله محمد حيّاني، رسالة أعدت لنيل درجة الماجستير في كلية آداب جامعة دمشق، ولم تشر، ١٤٢٢هـ-٢٠٠١م.
٤٣. تخلص الشواهد وتلخيص الفوائد، أبو محمد عبد الله جمال الدين بن عبد الله بن يوسف بن هشام الأنصاري المصري (-٧٦١هـ)، تحقيق: عباس الصالح، ١٩٨٦.
٤٤. تذكرة النحاة، أبو حيان محمد بن يوسف الأندلسي (-٧٤٥هـ)، تحقيق: عفيف عبد الرحمن، ط ١، مؤسسة الرسالة، ١٩٨٦م.
٤٥. تصحيح التصحيح وتحرير التحريف، صلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي (-٧٦٤هـ)، دار الكتب العلمية بيروت.

٤٦. التطبيق الصرفي، عبده الراجحي، دار المعرفة الجامعية القاهرة.
٤٧. تعليق لطيف على قواعد الإعراب لابن هشام، محمد بن خليل البصري (٨٨٩هـ)، تحقيق: هشام محمد عواد شويكي، رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراة في كلية النبات / القاهرة، ولم تنشر، ٢٠٠٣م.
٤٨. تفسير البحر المحيط، أبو حيان محمد بن يوسف الأندلسي (٧٤٥هـ)، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وآخرون، ط ١، دار الكتب العلمية بيروت، ١٤١٣هـ - ١٩٨٣م.
٤٩. تقريب النشر في القراءات العشر، أبو الخير شمس الدين محمد بن محمد المعروف بابن الجزري الدمشقي (٨٣٣هـ)، تحقيق: عبد الله محمد الخليل، ط ١، دار الكتب العلمية بيروت، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م.
٥٠. التمام في تفسير أشعار هذيل، أبو الفتح عثمان بن جني (٣٩٢هـ)، تحقيق: أحمد ناجي القيسي وخديجة الحديثي وأحمد المطلوب، ط ١، مطبعة العاني بغداد، ١٣٨١هـ - ١٩٦٢م.
٥١. تهذيب التهذيب، أبو الفضل شهاب الدين أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (٨٥٢هـ)، ط ١، دار صادر بيروت، ١٣٢٥هـ.
٥٢. تهذيب اللغة، أبو منصور محمد بن أحمد الأزهرى (٣٧٠هـ)، تحقيق: عبد السلام هارون وآخرين، القاهرة، ١٩٦٧م.
٥٣. توضيح المقاصد والمسالك إلى ألفية ابن مالك، بدر الدين الحسن بن قاسم المرادي المصري المعروف بابن أم قاسم (٧٤٩هـ)، تحقيق: عبد الرحمن علي سليمان، ط ١، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.
٥٤. التوطئة، أبو علي عمر بن محمد بن عمر الإشبيلي الأندلسي المعروف بالشلوبين، دراسة وتحقيق يوسف أحمد المطوع، د.ن.، ١٩٨١م.
٥٥. الجامع الصحيح المختصر، أبو عبد الله محمد بن إسحاق البخاري الجعفي (٢٥٦هـ)، تحقيق: مصطفى ديب البغا، ط ٣، دار ابن كثير واليامة بيروت، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.
٥٦. الجامع الصحيح سنن الترمذي، أبو عيسى محمد بن عيسى الترمذي السلمي (٢٧٩هـ)، تحقيق: أحمد محمد شاكر وآخرون، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
٥٧. الجامع الصغير في النحو، أبو محمد عبد الله جمال الدين بن عبد الله بن يوسف بن هشام الأنصاري المصري (٧٦١هـ)، تحقيق وتعليق: أحمد محمود الهرميل، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.
٥٨. الجامع في العروض والقوافي، أبو الحسن أحمد بن محمد العروضي (٣٤٢هـ)، تحقيق: زهير غازي زاهد وهلال ناجي، ط ١، دار الجيل بيروت، ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م.
٥٩. الجامع لأحكام القرآن، محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح القرطبي أبو عبد الله (٦٧١هـ)، تحقيق: أحمد عبد العليم البردوني، ط ٢، دار الشعب القاهرة، ١٣٧٢هـ.

٦٠. الجنى الداني في حروف المعاني، بدر الدين الحسن بن قاسم المرادي المصري المعروف بابن أم قاسم (٧٤٩هـ)، تحقيق: فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل، ط ١، دار الكتب العلمية بيروت، ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م.
٦١. حاشية الخصري على شرح ابن عقيل، محمد الخصري الشافعي، تحقيق: يوسف البقاعي، ط ١، دار الفكر بيروت، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.
٦٢. حاشية على شرح الفاكهي لقطر الندى، يس بن زين الدين العلمي الحمصي (١٠٦١هـ)، مطبعة مصطفى البابي الحلبي بمصر، ١٣٥٣هـ - ١٩٣٤م.
٦٣. الحجة في القراءات السبع، أبو عبد الله الحسين بن أحمد بن خالويه (٣٧٠هـ)، تحقيق: أحمد فريد المزيدي، ط ١، دار الكتب العلمية بيروت، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.
٦٤. حدود النحو، جمال الدين عبد الله بن أحمد المكي الفاكهي (٩٧٢هـ)، تحقيق: علي توفيق الحمد، دار الأمل إربد - الأردن.
٦٥. حدود النحو، شهاب الدين الأذني (٨٦٠هـ)، تحقيق: علي توفيق الحمد، دار الأمل إربد - الأردن.
٦٦. حسن المحاضرة في أخبار مصر والقاهرة، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (٩١١هـ)، تحقيق: خليل المنصور، ط ١، دار الكتب العلمية بيروت، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م.
٦٧. الحياة الأدبية بعد سقوط بغداد حتى العصر الحديث، محمد عبد المنعم خفاجي، ط ١ دار الجيل بيروت، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.
٦٨. خزائن الأدب ولب لباب لسان العرب، عبد القادر بن عمر البغدادي (١٠٩٣هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، ط ٣، مكتبة الخانجي القاهرة، ١٩٨٩م.
٦٩. الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جني (٣٩٢هـ)، تحقيق: محمد علي النجار، ط ٢، دار الكتب المصرية، القاهرة.
٧٠. خطط الشام، محمد كرد علي، دار العلم للملايين بيروت، ط ٢، ١٣٨٩هـ - ١٦٦٩م.
٧١. خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر، محمد أمين بن فضل الله المحبي (١١١١هـ)، دار الكتاب الإسلامي القاهرة.
٧٢. دائرة المعارف العربية، بطرس البستاني، دار المعرفة بيروت.
٧٣. الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، أبو الفضل شهاب الدين أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (٨٥٢هـ)، تحقيق: عبد الوارث محمد علي، ط ١، دار الكتب العلمية بيروت، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م.
٧٤. الدرر اللوامع على همع الموامع شرح جمع الجوامع، أحمد بن الأمين الشنقيطي، تحقيق عبد العال سالم مكرم، عالم الكتب القاهرة، ١٤٢١هـ - ٢٠٠١م.

٧٥. ديوان أبي الأسود الدؤلي، ظالم بن عمرو بن سفيان (-٦٩هـ)، تحقيق: محمد حسن آل ياسين، ط١، ١٩٨٢م.
٧٦. ديوان أبي العتاهية، أبو إسحاق إسماعيل بن القاسم العنزي بالولاء (-٢١١هـ)، دار الكتب العلمية، ١٤١٩هـ-١٩٩٨م.
٧٧. ديوان أبي دواد الإيادي، جارية أو حارثة بن الحجاج، ط١، منشورات مكتبة الحياة بيروت، ١٩٥٩م.
٧٨. ديوان أبي طالب عم النبي ﷺ، جمعه وشرحه محمد التونجي، دار الكتاب العربي بيروت، ط١ ١٩٩٤م.
٧٩. ديوان أبي نواس، الحسن بن هاني، شرح: إيليا أبو حاوي، الشركة العالمية للكتاب بيروت، ١٩٨٧م.
٨٠. ديوان الأعشى، ميمون بن قيس، شرح وتعليق: محمد محمد حسين، مؤسسة الرسالة بيروت، ١٩٨٣م.
٨١. ديوان الإمام علي بن أبي طالب - كرم الله وجهه -، جمع: نعيم زرزور، دار الكتب العلمية بيروت.
٨٢. ديوان الخطيئة، جبرول بن أوس، برواية وشرح ابن السكيت (-٢٤٦هـ)، ط١، مكتبة الخانجي القاهرة، ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م.
٨٣. ديوان السموأل بن عادياء، مطبوع مع ديوان عروة بن الورد، طبع وزارة الثقافة السورية، ١٩٦٦م.
٨٤. ديوان الطرماح، الحكم بن حكيم، تحقيق: عزة حسن، دمشق، ١٩٦٨م.
٨٥. ديوان العباس بن مرداس (-٢٠هـ)، جمع وتحقيق: يحيى الجبوري، ط١، مؤسسة الرسالة، ١٤١٢هـ، ١٩٩١م.
٨٦. ديوان العجاج، عبد الله بن روبة، برواية الأصمعي، تحقيق: عبد الحفيظ السطلي، مكتبة أطلس دمشق.
٨٧. ديوان النابغة الذبياني، زياد بن معاوية، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف القاهرة، ١٩٧٧م.
٨٨. ديوان امرئ القيس وملحقاته بشرح أبي سعيد السكري (-٢٧٥هـ)، تحقيق: أنور أبو سويلم، ط١، مركز زايد ٢٠٠٠م.
٨٩. ديوان أوس بن حجر، تحقيق: محمد يوسف نجم، دار بيروت للطباعة والنشر بيروت، ١٩٨٦م.
٩٠. ديوان تميم بن أبي مقبل، تحقيق: عزة حسن، مطبوعات مديرية إحياء التراث القديم في وزارة الثقافة السورية، ١٩٦٢م.
٩١. ديوان جرير، دار صادر بيروت، ١٣٨٠هـ-١٩٦٠م.
٩٢. ديوان حسان بن ثابت الأنصاري، دار صادر بيروت، ١٣٨١هـ-١٩٦١م.
٩٣. ديوان ذي الرمة، غيلان بن عقبة، برواية أبي العباس ثعلب، تحقيق: عبد القدوس أبي صالح، ط١، مؤسسة الإبيان بيروت، ١٩٨٢م.
٩٤. ديوان زهير بن أبي سلمى، دار صادر بيروت، ١٩٦٤م.
٩٥. ديوان طرفة بن العبد، شرحه وقدم له: محمد ناصر الدين، دار الكتب العلمية بيروت، ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م.

٩٦. ديوان عامر بن الحارث المعروف بجبران العود النميري، برواية أبي سعيد السكري، تحقيق: حودي القيسي، ط٢، منشورات وزارة الثقافة والإعلام العراقية، ١٩٨٢م.
٩٧. ديوان عبد الله بن رواحة الأنصاري الخزرجي، جمع وتحقيق: حسن محمد باجودة، ط١، مكتبة التراث القاهرة، ١٩٧٢م.
٩٨. ديوان عبيد بن الأبرص، دار بيروت للطباعة والنشر بيروت، ١٩٨٣م.
٩٩. ديوان عمر بن أبي ربيعة، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط٤، دار الأندلس، ١٩٨٨م.
١٠٠. ديوان كثير عزة، تحقيق: إحسان عباس، ط١، دار الثقافة بيروت، ١٩٧١م.
١٠١. ديوان كعب بن زهير، تحقيق: علي فاعور، ط١، دار الكتب العلمية بيروت، ١٩٨٧م.
١٠٢. ديوان كعب بن مالك الأنصاري، تحقيق: سامي مكّي العاني، ط١، منشورات مكتبة النهضة بغداد، ١٩٦٦م.
١٠٣. ديوان ليبد بن ربيعة العامري، تحقيق: إحسان عباس، ط٢، وزارة الإعلام الكويتية، ١٩٨٤م.
١٠٤. ديوان ليل الأخيلى، جمع وتحقيق: إبراهيم العطية و خليل العطية، دار الجمهورية بغداد، ١٩٦٧م.
١٠٥. ديوان مجنون ليل، قيس بن الملوّح، جمع وتحقيق: عبد الستار أحمد فراج، مكتبة مصر القاهرة.
١٠٦. ديوان مضر بن زبيعي، جمع وتحقيق: خليل إبراهيم العطية وعبد الله الجبوري، مطبعة دار البصري بغداد، ١٩٧٠م.
١٠٧. ديوان نصيب بن رباح، جمع وتحقيق: داود سلوم، ط١، مكتبة الأندلس بغداد، ١٩٦٨م.
١٠٨. ديوان يزيد بن مفرغ الحميري، جمع وتحقيق: عبد القدوس صالح، ط٢، مؤسسة الرسالة بيروت، ١٩٨٢م.
١٠٩. رصف المباني في شرح حروف المعاني، أحمد بن عبد النور المالقي (-٧٠٢هـ)، تحقيق: أحمد الخراط، ط٢، دار القلم، دمشق، ١٩٨٥.
١١٠. ربحانة الألبا وزهرة الحيا الدنيا، أبو العباس أحمد بن محمد شهاب الدين الخفاجي (-١٠٦٩هـ)، تحقيق: عبد الفتاح الحلو، مطبعة عيسى البابي الحلبي القاهرة، ١٣٨٦هـ-١٩٦٧م.
١١١. سر صناعة الإعراب، أبو الفتح عثمان بن جني (-٣٩٢هـ)، تحقيق: حسن هندواي، ط١، دار القلم دمشق، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م.
١١٢. السلسلة الضعيفة، محمد ناصر الدين الألباني، مكتبة المعارف الرياض.
١١٣. سنن ابن ماجه، أبو عبدالله محمد بن يزيد القزويني (-٢٧٥هـ)، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار الفكر بيروت.

١١٤. سنن أبي داود، أبو داود سليمان بن الأشعث السجستاني الأزدي (-٢٧٥هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر دمشق.
١١٥. سنن البيهقي الكبرى، أحمد بن الحسين بن علي بن موسى أبو بكر البيهقي (-٤٥٨هـ)، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، مكتبة دار الباز مكة المكرمة، ١٤١٤هـ/١٩٩٤م.
١١٦. سنن الدارمي، أبو محمد عبد الله بن عبد الرحمن الدارمي (-٢٥٥هـ)، تحقيق: فواز أحمد زمرلي وخالد السبع العلمي، ط١، دار الكتاب العربي بيروت، ١٤٠٧هـ.
١١٧. سير أعلام النبلاء، أبو عبد الله شمس الدين محمد بن أحمد الذهبي (-٧٤٨هـ)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، محمد نعيم العرقسوسي، ط٩، مؤسسة الرسالة، ١٤١٣هـ.
١١٨. شذا العرف في فن الصرف، أحمد بن محمد الحملاني، تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد، ط١، مكتبة الصفا القاهرة، ١٤٢٠هـ-١٩٩٩م.
١١٩. شذرات الذهب في أخبار من ذهب، أبو الفلاح عبد الحي بن عماد الحنبلي (-١٠٨٩هـ)، المكتب التجاري للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت.
١٢٠. شرح ابن النازم على ألفية ابن مالك، أبو عبد الله بدر الدين محمد بن الإمام جمال الدين ابن مالك المعروف بابن النازم (-٦٨٦هـ)، تحقيق: محمد باسل عيون السود، ط١، دار الكتب العلمية بيروت، ١٤٢٠هـ-٢٠٠٠م.
١٢١. شرح ابن عقيل، بهاء الدين عبد الله بن عقيل (-٧٦٩هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط١، دار الخير دمشق، ١٤١٠هـ-١٩٩٠م.
١٢٢. شرح أبيات سيويه، أبو محمد يوسف بن أبي سعيد السيرافي (-٣٨٥هـ)، تحقيق: محمد علي سلطاني، مطبعة الحجاز دمشق، ١٩٧٩م.
١٢٣. شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، علي بن محمد الأشموني (-٩٠٠هـ)، دار الفكر بيروت.
١٢٤. شرح التسهيل - تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد - أبو عبد الله جمال الدين محمد بن مالك (-٦٧٢هـ)، تحقيق: محمد عبد القادر عطا وطارق فتحي السيد، ط١، دار الكتب العلمية بيروت، ١٤٢٢هـ-٢٠٠١م.
١٢٥. شرح التصريح على التوضيح، خالد بن عبد الله الأزهرى (-٩٠٥هـ)، دار الفكر، دمشق.
١٢٦. شرح القصائد العشر: أبو زكريا يحيى بن علي التبريزي (-٥٠٢هـ)، تحقيق: عبد السلام الحوفي، ط١، دار الكتب العلمية بيروت، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م.
١٢٧. شرح الكافية الشافية، أبو عبد الله جمال الدين محمد بن مالك (-٦٧٢هـ)، تحقيق: علي محمد عوض وعادل أحمد عبد الموجود، ط١، دار الكتب العلمية بيروت، ١٤٢٠هـ-٢٠٠٠م.

١٢٨. شرح اللمحة البدرية في علم العربية لأبي حيان الأندلسي، أبو محمد عبد الله جمال الدين بن عبد الله ابن يوسف بن هشام الأنصاري المصري (-٧٦١هـ)، تحقيق: صلاح روائي، ط٢، دار مرجان للطباعة، القاهرة، ١٩٨٤م.
١٢٩. شرح المعلقات السبع، أبو عبد الله الحسين بن أحمد الزوزني، ط١، دار الكتب العلمية بيروت، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م.
١٣٠. شرح المفصل، أبو البقاء موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش (-٦٤٣هـ)، عالم الكتب، بيروت.
١٣١. شرح المقدمة الجزولية الكبير، أبو علي عمر بن محمد بن عمر الإشبيلي الأندلسي المعروف بالشلوبين، تحقيق: تركي العتيبي، ط٢، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤١٤هـ-١٩٩٤م.
١٣٢. شرح المكودي على الألفية في النحو والصرف، أبو زيد عبد الرحمن بن علي بن صالح المكودي (-٨٠٧هـ)، تحقيق: عبد الحميد هندواوي، ط١، المكتبة العصرية بيروت، ١٤٢٢هـ-٢٠٠١م.
١٣٣. شرح بانت سعاد (وبهامشه حاشية الباجوري)، أبو محمد عبد الله جمال الدين بن عبد الله بن يوسف بن هشام الأنصاري المصري (-٧٦١هـ)، ط١، المطبعة الأزهرية المصرية، ١٣١٧هـ.
١٣٤. شرح جل الزجاجي، أبو الحسن علي بن مؤمن المعروف بابن عصفور الأشبيلي (-٦٦٩هـ)، تحقيق: صاحب أبو جناح، ط١، عالم الكتب بيروت، ١٤١٩هـ-١٩٩٩م.
١٣٥. شرح ديوان الحامسة لأبي تمام، أبو علي أحمد بن محمد المرزوقي (-٤٢١هـ)، تحقيق: غريد الشيخ، ط١، دار الكتب العلمية بيروت، ١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م.
١٣٦. شرح شافية ابن الحاجب، رضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي (-٦٨٦هـ)، تحقيق: محمد نور الحسن ومحمد الزفزاف، ومحمد محيي الدين عبد الحميد، بيروت، ١٣٩٥هـ، ١٩٧٥م.
١٣٧. شرح شذور الذهب، أبو محمد عبد الله جمال الدين بن عبد الله بن يوسف بن هشام الأنصاري المصري (-٧٦١هـ)، تحقيق: بركات يوسف هبود، دار الفكر بيروت، ١٤١٤هـ-١٩٩٤م.
١٣٨. شرح شواهد المغني، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (-٩١١هـ)، تحقيق: محمد محمود الشنيطي، دار مكتبة الحياة بيروت.
١٣٩. شرح عمدة الحفاظ وعدة اللافظ، أبو عبد الله جمال الدين محمد بن مالك (-٦٧٢هـ)، تحقيق: عدنان عبد الرحمن الدوري، مطبعة العاني بغداد، ١٣٩٧هـ-١٩٧٧م.
١٤٠. شرح قطر الندى وبل الصدى، أبو محمد عبد الله جمال الدين بن عبد الله بن يوسف بن هشام الأنصاري المصري (-٧٦١هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط٢، المكتبة العصرية، بيروت، ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م.

١٤١. شرح قواعد الإعراب، أبو عبد الله محمد بن سليمان بن سعد الرومي الكافيجي (-٨٧٩ هـ)، تحقيق: محمد أحمد سويد، رسالة أعدت لنيل درجة الماجستير في كلية آداب جامعة دمشق، ولم تنشر، ١٤١٨ هـ-١٩٩٧.
١٤٢. شرح كافية ابن الحاجب، رضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي (-٦٨٦ هـ)، تحقيق: أحمد السيد أحمد، المكتبة التوفيقية، د. ط، د. ن.
١٤٣. شرح كتاب الحدود في النحو، جمال الدين عبد الله بن أحمد المكي الفاكهي (-٩٧٢ هـ)، تحقيق: المتولي رمضان أحمد الدميري، دار التضامن العربي القاهرة، ١٤٠٨ هـ-١٩٨٨ م.
١٤٤. شرح كتاب سيبويه، أبو سعيد السيرافي (-٣٦٨ هـ)، الجزء الأول، تحقيق: محمود فهمي حجازي ورمضان عبد التواب، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٠ م.
١٤٥. شعب الإيمان، أبو بكر أحمد بن الحسين البيهقي (-٤٥٨ هـ)، ط ١، تحقيق: محمد السعيد بسيوني زغلول، ط ١، دار الكتب العلمية بيروت، ١٤١٠ هـ.
١٤٦. شعر إبراهيم بن هرمة القرشي، تحقيق: محمد نفاع وحسين عطوان، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ١٩٦٩ م.
١٤٧. شعر ابن ميادة، الرماح بن أبرد، جمع وتحقيق: حنا جميل حداد، ط ١، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ١٩٨٢ م.
١٤٨. شعر زهير بن أبي سلمى، الأعمى الشنتمري (-٤٧٦ هـ)، تحقيق: فخر الدين قباوة، ط ١، دار الكتب العلمية بيروت، ١٤١٣ هـ-١٩٩٢ م.
١٤٩. شفاء الغليل فيما في كلام العرب من الدخيل، شهاب الدين أحمد بن محمد الخفاجي (-١٠٦٩ هـ)، تحقيق: محمد كشاش، ط ١، دار الكتب العلمية بيروت، ١٤١٨ هـ-١٩٩٨ م.
١٥٠. صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان، أبو حاتم محمد بن حبان التميمي البستي (-٣٥٤ هـ)، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، ط ٢، مؤسسة الرسالة بيروت، ١٤١٤ هـ-١٩٩٣ م.
١٥١. صحيح ابن خزيمة، أبو بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة السلمي النيسابوري (-٣١١ هـ)، تحقيق: محمد مصطفى الأعظمي، المكتب الإسلامي بيروت، ١٣٩٠ هـ-١٩٧٠ م.
١٥٢. صحيح مسلم بشرح النووي، أبو زكريا يحيى بن شرف بن مري النووي (-٦٧٦ هـ)، ط ٢، دار إحياء التراث العربي بيروت، ١٣٩٢ هـ.
١٥٣. صحيح مسلم، أبو الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري (-٢٦١ هـ)، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي بيروت.

١٥٤. الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، أبو الخير شمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوي (-٩٠٢ هـ)، دار مكتبة الحياة بيروت.
١٥٥. طبقات الشافعية، تاج الدين عبد الوهاب السبكي (-٧٧١ هـ)، تحقيق: محمود الطناحي ومحمد الحلو، ط ١، مطابع البابي الحلبي القاهرة، ١٨٨٣ هـ-١٩٦٤ م.
١٥٦. عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك، محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر بيروت.
١٥٧. عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح، بهاء الدين السبكي، وهو مطبوع مع شرحين آخرين لملتفتازاني وابن يعقوب المغربي ضمن كتاب «شروح التلخيص»، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه بمصر ١٩٧٣ هـ.
١٥٨. العقد الفريد، أبو عمر أحمد بن محمد بن عبد ربه الاندلسي (-٣٢٨ هـ)، تحقيق: أحمد أمين وأحمد الزين وإبراهيم الأبياري، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٣٨٥ هـ-١٩٦٥ م.
١٥٩. عمل اليوم والليلة، أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي النسائي (-٣٠٣ هـ)، تحقيق: فاروق حمادة، ط ٢، مؤسسة الرسالة بيروت، ١٤٠٦ هـ.
١٦٠. عون المعبود شرح سنن أبي داود، أبو الطيب محمد شمس الحق العظيم آبادي، ط ٢، دار الكتب العلمية بيروت، ١٤١٥ هـ.
١٦١. غاية النهاية في طبقات القراء، أبو الخير شمس الدين محمد بن محمد المعروف بابن الجزري الدمشقي (-٨٣٣ هـ)، غني بنشره: برجستراسر القاهرة، ١٤٠٢ هـ-١٩٨٢ م.
١٦٢. فتح الباري شرح صحيح البخاري، أبو الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني الشافعي (-٨٥٢ هـ)، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، محب الدين الخطيب، دار المعرفة بيروت، ١٣٧٩ هـ.
١٦٣. فن الإملاء في العربية، عبد الفتاح الحموز، ط ١، دار عمار عمان ١٤١٤ هـ-١٩٩٣ م.
١٦٤. فهرس المخطوطات العربية المصورة في قسم إحياء التراث الإسلامي، خضر محمد سلامة، القدس ١٤٠٧ هـ-١٩٨٦ م.
١٦٥. الفهرست، أبو الفرج محمد بن أبي إسحق المعروف بابن النديم (-٣٨٠ هـ)، تحقيق: يوسف علي طویل، ط ١، دار الكتب العلمية بيروت، ١٤١٦ هـ.
١٦٦. فوات الوفيات والذيل عليها، محمد بن شاكر الكتبي (-٧٦٤ هـ)، تحقيق: إحسان عباس، ط ١، دار صادر بيروت، ١٩٧٣ م.
١٦٧. الفواكه الجنية على متممة الأجر ومئة لأبي عبد الله محمد بن محمد الخطاطب الرعيني، جمال الدين عبد الله بن أحمد المكي الفاكهي (-٩٧٢ هـ)، تحقيق: محمود نصار، ط ١، دار الكتب العلمية بيروت، ١٤٢٥ هـ-٢٠٠٤ م.

- ١٦٨ . في أصول التاريخ العثماني، أحمد عبد الرحيم مصطفى، دار الشروق بيروت، ط٣، ١٤١٨هـ-١٩٩٨م.
- ١٦٩ . فيض القدير شرح الجامع الصغير، عبد الرؤوف المناوي، ط١، المكتبة التجارية الكبرى، مصر.
- ١٧٠ . القاموس المحيط، مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز آبادي (-٨١٧هـ)، تحقيق: محمد نعيم العرقسوسي وآخرون، ط٣، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤١٣-١٩٩٣م.
- ١٧١ . قطر الندى وبل الصدى، أبو محمد عبد الله جمال الدين بن عبد الله بن يوسف بن هشام الأنصاري المصري (-٧٦١هـ)، مطبعة البابي الحلبي وأولاده بمصر، ١٩٦٣م.
- ١٧٢ . الكامل في العروض والقوافي، محمد قنawi، مطبعة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة.
- ١٧٣ . كتاب الأغاني، أبو الفرج علي بن الحسين الأصفهاني (-٣٥٦هـ)، دار الثقافة بيروت، ١٣٨٠هـ-١٩٦١م.
- و ط دار الكتب، مصر.
- ١٧٤ . كتاب الألفية في النحو، أبو عبد الله جمال الدين محمد بن مالك (-٦٧٢هـ)، مكتبة طيبة، بيروت.
- ١٧٥ . كتاب الأمالي، أبو علي إسماعيل بن القاسم القالي البغدادي (-٣٥٦هـ)، ط٢، دار الحديث بيروت، ١٤٠٤هـ-١٩٨٤م.
- ١٧٦ . كتاب التعريفات، علي بن محمد الجرجاني (-٨١٦هـ)، ط٣، دار الكتب العلمية بيروت، ١٤٠٨-١٩٨٨م.
- ١٧٧ . كتاب الجمل في النحو، أبو القاسم عبد الرحمن بن اسحق الزجاجي، (-٣٤٠هـ)، تحقيق: علي توفيق الحمد، ط١، مؤسسة الرسالة بيروت، ١٤٠٤هـ-١٩٨٤م.
- ١٧٨ . الكتاب المصنف في الأحاديث والآثار «مصنف ابن أبي شيبة»، أبو بكر عبد الله بن محمد بن أبي شيبة الكوفي (-٢٣٥هـ)، تحقيق: كمال يوسف الحوت، ط١، مكتبة الرشد الرياض، ١٤٠٩هـ.
- ١٧٩ . الكتاب الموضح في وجوه القراءات وعللها، ابن أبي مريم نصر بن علي الشيرازي النحوي، تحقيق: عمر الكبيسي، ط١، الجماعة الخيرية لتحفيظ القرآن جدة، ١٤١٤هـ-١٩٩٣م.
- ١٨٠ . كتاب جمهرة الأمثال، أبو هلال الحسن بن عبد الله العسكري (-٣٩٥هـ)، تحقيق: أحمد عبد السلام، ط١، دار الكتب العلمية بيروت، ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م.
- ١٨١ . كتاب معاني القرآن، أبو الحسن سعيد بن مسعدة «الأخفش المتوسط» (-٢١٥هـ)، تحقيق: هدى قرّاعة، ط١، مكتبة الخانجي القاهرة، ١٤١١هـ-١٩٩٠م.
- ١٨٢ . الكتاب، أبو بشر عمرو بن عثمان سيبويه (-١٨٠هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، ط٣، مكتبة الخانجي القاهرة، ١٤٨٠هـ-١٩٨٨م.
- ١٨٣ . الكشف، أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري (-٥٣٨هـ)، تحقيق: عبد الرزاق المهدي، ط١، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٤١٧هـ، ١٩٩٧م.

- ١٨٤ . كشف الخفاء ومزيل الإلباس عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس، إسماعيل بن محمد العجلوني الجراحي (-١١٦٢هـ)، تحقيق: أحمد القلاش، ط٤، مؤسسة الرسالة بيروت.
- ١٨٥ . كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، مصطفى بن عبد الله المعروف بـ«حاجي خليفة» (-١٠٦٧هـ)، دار الفكر دمشق، ١٩٨٢م.
- ١٨٦ . الكليات، أبو البقاء أيوب بن موسى الحسيني الكفوي (-١٠٩٤هـ)، تحقيق: عدنان درويش ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة بيروت، ١٤١٩هـ-١٩٩٨م.
- ١٨٧ . الكواكب السائرة بأعيان المائة العاشرة، نجم الدين الغزي (-١٠٦١هـ)، ط٢، دار الآفاق الجديدة بيروت، ١٣٩٩هـ-١٩٧٩م.
- ١٨٨ . لب اللباب في تحرير الأنساب، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (-٩١١هـ)، تحقيق: محمد أحمد عبد العزيز وأشرف عبد العزيز، ط١، دار الكتب العلمية بيروت، ١٤١١هـ-١٩٩٠م.
- ١٨٩ . اللباب في تهذيب الأنساب، عز الدين ابن الأثير الجزري، دار صادر بيروت.
- ١٩٠ . اللباب في علل البناء والإعراب، أبو البقاء عبد الله بن الحسين العكبري (-٦١٦هـ)، تحقيق: غازي طليبات وعبد الإله نبهان، ط١، دار الفكر دمشق، ١٤٢٢هـ-٢٠٠١م.
- ١٩١ . لسان العرب، أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور (-٧١١هـ)، ط١، دار صادر بيروت، ١٤١٠هـ-١٩٩٠م.
- ١٩٢ . لسان الميزان، أبو الفضل شهاب الدين أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (-٨٥٢هـ)، عالم الكتب بيروت.
- ١٩٣ . لمع الأدلة، أبو البركات كمال الدين عبد الرحمن بن محمد الأنباري (-٥٧٧هـ)، مطبعة الجامعة السورية ١٩٥٧م.
- ١٩٤ . اللمع في العربية، أبو الفتح عثمان بن جني (-٣٩٢هـ)، تحقيق: حامد المؤمن، ط٢، عالم الكتب بيروت، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م.
- ١٩٥ . مجالس ثعلب، أبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب (-٢٩١هـ)، تحقيق: عبد السلام هارون، ط٥، دار المعارف القاهرة.
- ١٩٦ . المجتبى من السنن، أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي (-٣٠٣هـ)، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، ط٢، مكتب المطبوعات الإسلامية حلب، ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م.
- ١٩٧ . مجمع الأمثال، أبو الفضل أحمد بن محمد النيسابوري الميداني (-٥١٨هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار المعرفة بيروت، ١٣٧٤هـ-١٩٥٥م.

١٩٨. مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، علي بن أبي بكر الهيثمي (-٨٠٧هـ)، دار الريان للتراث، دار الكتاب العربي، القاهرة وبيروت، ١٤٠٧.
١٩٩. مجموعة الشافية من علمي الصرف والخط، أبو المكارم فخر الدين أحمد بن الحسن بن يوسف الجاربردي (-٧٤٦هـ)، عالم الكتب بيروت.
٢٠٠. محاضرات في الأدب المملوكي والعثماني، عمر موسى باشا، مطبعة الإحسان دمشق، ١٤٠٠هـ-١٩٨٠م.
٢٠١. المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات والايضاح عنها، أبو الفتح عثمان بن جني (-٣٩٢هـ)، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، ط١، دار الكتب العلمية بيروت، ١٤١٩هـ-١٩٩٨م.
٢٠٢. المحكم والمحيط الأعظم، أبو الحسن علي بن اسماعيل بن سيدة (-٤٥٨هـ)، تحقيق: مصطفى السقا وحسين نصار، ط١، مكتبة البابي الحلبي، مصر، ١٣٧٧هـ، ١٩٥٨م.
٢٠٣. مختصر في شواذ القراءات، أبو عبد الله الحسين بن أحمد بن خالويه (-٣٧٠هـ)، عني بنشره ج. برجستراسر، دار الهجرة القاهرة، ١٩٣٤م.
٢٠٤. المخصص، أبو الحسن علي بن اسماعيل بن سيدة (-٤٥٨هـ)، المكتب التجاري، بيروت.
٢٠٥. مخطوطة تحفة الغرب في الكلام على مغني اللبيب «الحاشية الهندية»، بدر الدين محمد بن أبي بكر الدماميني (-٨٢٧هـ)، مخطوطات مكتبة المسجد الأقصى المبارك بالقدس (رقم ٤٠٠/٢)، ٥٣٠ لوحة.
٢٠٦. الزهر في علوم اللغة وأنواعها، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (-٩١١هـ)، تحقيق: محمد أحمد جبار المولي وآخرون، ط٣، دار التراث، القاهرة.
٢٠٧. المسائل البصريات، أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي (-٣٧٧هـ)، تحقيق: محمد الشاطر أحمد، ط١، مطبعة المدني، القاهرة، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م.
٢٠٨. المسائل الحلبيات، أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي (-٣٧٧هـ)، تحقيق: حسن هنداي، ط١، دار القلم دمشق ودار المنارة بيروت، ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م.
٢٠٩. المساعد على تسهيل الفوائد، بهاء الدين عبد الله بن عقيل (-٧٦٩هـ)، تحقيق: محمد كامل بركات، دار المدني بجدة ودار الفكر بدمشق، ١٤٠٠هـ-١٤٠١هـ.
٢١٠. المستدرك على الصحيحين، أبو عبد الله محمد بن عبد الله الحاكم النيسابوري (-٤٠٥هـ)، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، ط١، دار الكتب العلمية بيروت، ١٤١١هـ-١٩٩٠م.
٢١١. مسند الإمام أحمد بن حنبل، أبو عبد الله أحمد بن حنبل الشيباني (-٢٤١هـ)، مؤسسة قرطبة مصر.
٢١٢. المسند المستخرج على صحيح الإمام مسلم، أبو نعيم أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق الأصبهاني (-٤٣٠هـ)، تحقيق: محمد حسن محمد حسن إسماعيل الشافعي، ط١، دار الكتب العلمية بيروت، ١٩٩٦م.

٢١٣. مشكل إعراب القرآن، أبو محمد مكي بن أبي طالب (-٤٣٧هـ)، تحقيق: ياسين محمد السواس، ط٢، دار اليمامة دمشق، ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م.
٢١٤. مصابيح المغاني، محمد بن علي «ابن نور الدين» (-٨٢٥هـ)، تحقيق: عائض العمري، ط١، دار المنار القاهرة، ١٤١٤-١٩٩٣م.
٢١٥. المطول «شرح تلخيص مفتاح العلوم»، سعد الدين مسعود بن عمر التفتازاني (-٧٩٢هـ)، تحقيق: عبد الحميد هنداي، ط١، دار الكتب العلمية بيروت، ١٤٢٢هـ-٢٠٠١م.
٢١٦. معالم الأدب العربي في العصر الحديث، عمر فروخ، ط١ دار العلم للملايين بيروت، ١٩٨٥م.
٢١٧. معاني القرآن وإعرابه، أبو إسحق إبراهيم بن السري (-٣١١هـ)، تحقيق: عبد الجليل عبده شلبي، دار الحديث القاهرة، ١٤٢٤هـ-٢٠٠٤م.
٢١٨. معاني القرآن، أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء (-٢٠٧هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط٢، عالم الكتب بيروت، ١٩٨٠م.
٢١٩. معاهد التنصيص على شواهد التلخيص، الشيخ عبد الرحيم بن أحمد العباسي (-٩٦٣هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، عالم الكتب بيروت، ١٣٦٧هـ-١٩٤٧م.
٢٢٠. معجم الأخطاء الشائعة، محمد العدناني، ط٢، مكتبة لبنان، ١٤١٤هـ-١٩٩٣م.
٢٢١. معجم الأدباء، ياقوت الحموي (-٦٢٦هـ)، مطبوعات دار المأمون دمشق، ١٣٥٧هـ-١٩٣٨م.
٢٢٢. معجم الشعراء، أبو عبد الله محمد بن عمران المرزباني، ط١، دار الجيل بيروت، ١٤١١هـ-١٩٩١م.
٢٢٣. معجم الشيوخ، أبو الحسن محمد بن أحمد بن جميع الصيداوي (-٤٠٢هـ)، تحقيق: عمر عبد السلام تدمري، ط١، مؤسسة الرسالة ودار الإيمان بيروت، طرابلس، ١٤٠٥.
٢٢٤. معجم العين، أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي (-١٧٥هـ)، تحقيق: مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي، ط١، مؤسسة دار الهجرة طهران، ١٤٠٩هـ-١٩٨٩م.
٢٢٥. معجم القراءات القرآنية، أحمد مختار عمر وعبد العال سالم مكرم، ط٢، مطبوعات جامعة الكويت، ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م.
٢٢٦. معجم المؤلفين «تراجم مصنفي الكتب العربية»، عمر رضا كحالة، دار إحياء التراث العربي بيروت.
٢٢٧. معجم المطبوعات العربية والمعربة، يوسف إليان سركيس، مكتبة الثقافة الدينية.
٢٢٨. المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية، إعداد: إميل بديع يعقوب، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٧هـ-١٩٩٦م.
٢٢٩. المعجم الوسيط، إبراهيم أنيس وآخرون، ط٢، مصر.



٢٣٠. معجم قبائل العرب القديمة والحديثة، عمر رضا كحالة، ط٨، مؤسسة الرسالة بيروت، ١٤٠٤هـ-١٩٨٣م.
٢٣١. معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار، أبو عبد الله شمس الدين محمد بن أحمد الذهبي (-٧٤٨هـ)، تحقيق: محمد السيد جاد الحق، ط١، دار الكتب الحديثة القاهرة.
٢٣٢. مغني اللبيب عن كتب الأعراب، أبو محمد عبد الله جمال الدين بن عبد الله بن يوسف بن هشام الأنصاري المصري (-٧٦١هـ)، تحقيق: مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، ط٥، دار الفكر بيروت، ١٩٧٩م.
٢٣٣. مغيث النذا في شرح قطر الندى، محمد بن محمد بن أحمد الشربيني (-٩٧٧هـ)، تحقيق: مريم فواز، رسالة قدمت لنيل درجة الماجستير في كلية آداب جامعة دمشق، ولم تنشر، ١٩٩٠م.
٢٣٤. مفتاح السعادة ومصباح السعادة في موضوعات العلوم، طاش كبري زاده «أحمد بن مصطفى»، تحقيق: كامل كامل البكري وعبد الوهاب أبو النور، مطبعة الاستقامة مصر، ١٩٦٨م.
٢٣٥. مفتاح العلوم، أبو يعقوب يوسف بن محمد بن علي السكاكي (-٦٢٦هـ)، تحقيق: عبد الحميد هنداي، ط١، دار الكتب العلمية بيروت، ١٤٢٠هـ-٢٠٠٠م.
٢٣٦. المفصل في علم اللغة، أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري (-٥٣٨هـ)، تحقيق: محمد عز الدين السعيد، ط١، دار إحياء العلوم بيروت، ١٤١٠هـ-١٩٩٠م.
٢٣٧. المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة، أبو الخير شمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوي (-٩٠٢هـ)، تحقيق: عبد الله محمد الصديق، ط٢، مكتبة الخانجي القاهرة، ١٤١٢هـ-١٩٩٢م.
٢٣٨. المقاصد الشافية في حل الخلاصة الكافية، أبو إسحق الشاطبي (-٧٩٠هـ)، مبحث الحال فقط، تحقيق: عبد الله حسيني هلال، مطبعة الحسين القاهرة، ١٩٩٠م.
٢٣٩. المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية المشهور بـ«شرح الشواهد الكبرى»، محمود بن أحمد العيني (-٨٥٥هـ)، مطبوع على هامش خزانة الأدب للبغداد، المطبعة الميرية ببلاط.
٢٤٠. مقامات الحريري المسمى بالمقامات الأدبية، أبو محمد القاسم بن علي الحريري البصري (-٥١٤هـ)، ط١، دار الكتب العلمية بيروت، ١٤١٣هـ-١٩٩٣م.
٢٤١. المقتصد في شرح الإيضاح، أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجاني (-٤٧١هـ)، تحقيق: كاظم بحر المرجان، دار الرشيد بغداد، ١٩٨٢.
٢٤٢. المقتضب، أبو العباس محمد بن يزيد المبرد (-٢٨٥هـ)، تحقيق: محمد عبد الخالق عزيمة، عالم الكتب بيروت.
٢٤٣. المقدمة الجزولية في النحو، أبو موسى عيسى بن عبد العزيز الجزولي (-٦٠٧هـ)، تحقيق: شعبان عبد الوهاب محمد، مطبعة أم القرى القاهرة، ١٩٨٨.
٢٤٤. المقرب، أبو الحسن علي بن مؤمن المعروف بابن عصفور الأسيطي (-٦٦٩هـ)، تحقيق: أحمد عبد الستار وعبد الله الجبوري، ط١، د.ن.، ١٣٩٢هـ-١٩٧٢م.
٢٤٥. الملل والنحل، أبو الفتح محمد بن عبد الكريم الشهرستاني (-٥٤٨هـ)، تحقيق: أحمد فهمي محمد، ط٢، دار الكتب العلمية بيروت، ١٤١٣هـ-١٩٩٢م.
٢٤٦. المنتخب من مسند عبد بن حميد، عبد بن حميد بن نصر أبو محمد الكشي (-٢٤٩هـ)، تحقيق: صبحي البدر السامرائي، محمود محمد خليل الصعدي، ط١، مكتبة السنة القاهرة، ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م.
٢٤٧. منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل، محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الخير دمشق، ١٤١٠هـ-١٩٩٠م.
٢٤٨. المنصف من الكلام على مغني ابن هشام، أبو العباس تقي الدين أحمد بن محمد التميمي ويعرف بالشمني (-٨٧٢هـ)، الجزء الأول بتحقيق محمد وليد حافظ، رسالة أعدت لنيل درجة الماجستير في كلية آداب جامعة دمشق، ولم تنشر، ١٤٠٧هـ-١٩٨٦م.
٢٤٩. الموسوعة العربية الميسرة، مؤسسة أعمال الموسوعة للنشر والتوزيع، ط١، ١٤١٦هـ-١٩٩٦م.
٢٥٠. الموشع على كافي ابن الحاجب، أبو بكر شمس الدين محمد بن أبي بكر بن محمد الخبيصي (-٧٣١هـ)، تحقيق: عصام درار الكوسى، رسالة أعدت لنيل درجة الماجستير في كلية آداب جامعة دمشق، ولم تنشر، ١٤١٨هـ-١٩٩٧م.
٢٥١. موطأ الإمام مالك، أبو عبد الله مالك بن أنس الأصبحي (-١٧٩هـ)، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي مصر.
٢٥٢. نتائج الفكر في النحو، أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله الشهيلي (-٥٨١هـ)، تحقيق: عادل عبد الموجود وعلي معوض، ط١، دار الكتب العلمية بيروت، ١٤١٢هـ-١٩٩٢م.
٢٥٣. النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، أبو المحاسن جمال الدين يوسف بن تغري بردي الأتابكي (-٨١٥هـ)، تحقيق: جمال محمد محرز وفهيم محمد شلتوت، الهيئة العامة للتأليف والنشر، ١٣٩١هـ-١٩٧١م.
٢٥٤. نشأة النحو، محمد الطنطاوي، ط٢، مطابع الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، ١٤١٠هـ-١٩٩٠م.

## فهرس المحتويات

| الموضوع  | الصفحة |
|--|--------|
| ملخص الرسالة.....  | ٥      |
| المقدمة.....   | ٨      |
| الفصل الأول: ترجمة مؤلف كتاب «مجب النداء في شرح قطر الندى».....      | ١٧     |
| اسمه ونسبه.....  | ١٧     |
| مولده ونشأته.....  | ١٧     |
| لقبه ومن شاركه فيه.....  | ١٨     |
| أسرته.....   | ١٩     |
| شيوخه وتلاميذه.....  | ٢٢     |
| منزله العلمية وأقوال العلماء فيه.....                                | ٢٢     |
| آثاره ومؤلفاته.....  | ٢٣     |
| وفاته.....   | ٢٤     |
| الفصل الثاني:.....   | ٢٥     |
| المبحث الأول: التعريف بمتن «قطر الندى وبآل الصدى»، وترجمة مؤلفه..... | ٢٥     |
| المطلب الأول: التعريف بابن هشام مؤلفه.....                           | ٢٧     |
| المطلب الثاني: منهج ابن هشام فيه.....                                | ٣٢     |
| المطلب الثالث: شروح قطر الندى.....                                   | ٣٣     |
| المبحث الثاني: دراسة الكتاب «مجب النداء في شرح قطر الندى».....       | ٣٨     |
| المطلب الأول: نسبة الكتاب.....                                       | ٣٨     |
| المطلب الثاني: أبواب الكتاب.....                                     | ٣٨     |
| المطلب الثالث: مصادر الفاكهي في «مجب النداء».....                    | ٤١     |

|  |  |
|--|--|
| ٢٥٥. النشر في القراءات العشر، أبو الخير شمس الدين محمد بن محمد المعروف بابن الجزري الدمشقي (-٨٣٣هـ)، تصحيح ومراجعة محمد علي ضباع، مطبعة مصطفى محمد، القاهرة.                     |  |
| ٢٥٦. نصب الراية لأحاديث الهداية، أبو محمد عبدالله بن يوسف الحنفي الزيلعي (-٧٦٢هـ)، تحقيق: محمد يوسف البنوري، دار الحديث مصر، ١٣٥٧هـ.   |  |
| ٢٥٧. نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب، وذكر وزيرها لسان الدين بن الخطيب، شهاب الدين أحمد بن محمد المقرئ التلمساني (-١٠٤١هـ)، تحقيق: إحسان عباس، ط٢، دار صادر بيروت، ١٣٨٩هـ-١٩٦٧م. |  |
| ٢٥٨. نفحة الريحانة ورشحة طلاء الحانة، محمد أمين بن فضل الله محب الله المحبي (-١١١١هـ)، تحقيق: عبد الفتاح الحلوة، دار إحياء الكتب العربية القاهرة، ١٣٨٧هـ-١٩٦٧م.                  |  |
| ٢٥٩. النكت الحسان في شرح غاية الإحسان، أبو حيان محمد بن يوسف الأندلسي (-٧٤٥هـ)، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، ط١ ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م.  |  |
| ٢٦٠. النوار في اللغة، أبو زيد سعيد بن أوس الأنصاري (-٢١٥هـ)، ط٢، دار الكتاب العربي بيروت، ١٩٦٧م.   |  |
| ٢٦١. النور السافر عن أخبار القرن العاشر، محيي الدين عبد القادر بن شيخ العيدروسسي (-١٠٣٨هـ)، ط١، دار الكتب العلمية بيروت، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م.   |  |
| ٢٦٢. هدية العارفين (أسماء المؤلفين وآثار المصنفين)، إسماعيل باشا بن محمد الباباني البغدادي (-١٣٣٩هـ)، مكتبة المثنى بيروت.  |  |
| ٢٦٣. همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (-٩١١هـ)، تحقيق: أحمد شمس الدين، ط١، دار الكتب العلمية بيروت، ١٤١٨هـ-١٩٩٨م.                        |  |
| ٢٦٤. الوافي بالوفيات، صلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي (-٧٦٤هـ)، تحقيق مجموعة من المحققين، مطبعة فرانز شتايز شتوتغارت، ١٤١١هـ-١٩٩١م.   |  |
| ٢٦٥. الوافية في شرح الكافية، ركن الدين الحسن بن محمد الاستراباذي (-٧١٥هـ)، تحقيق: نينيت حضور، رسالة أعدت لنيل درجة الماجستير في كلية آداب جامعة دمشق، ولم تنشر، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥.     |  |
| ٢٦٦. وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، شمس الدين أحمد بن محمد بن خلكان (-٦٨١هـ)، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر بيروت، ١٣٩٧هـ-١٩٧٧م.   |  |

| الموضوع   | الصفحة |
|---|--------|
| المطلب الرابع: خصائص الشرح                                    | ٤٥     |
| المطلب الخامس: منهج الفاكهي فيه                               | ٤٩     |
| المطلب السادس: شروح كتابه                                     | ٥٨     |
| المبحث الثالث: موازنة بين مجموعة من شروح قطر الندى            | ٦١     |
| شرح ابن هشام نفسه «شرح قطر الندى وبل الصدى»                   | ٦١     |
| شرح الشريبي «مغيث الندى في شرح قطر الندى»                     | ٦٥     |
| شرح الفاكهي «مجيّب الندى في شرح قطر الندى»                    | ٦٨     |
| الخاتمة   | ٧٢     |
| ثانياً: فهرس مادة التحقيق:                                    | ٧٧     |
| *** الفصل الأول: مخطوطات كتاب «مجيّب الندى إلى شرح قطر الندى» | ٧٨     |
| أولاً: دواعي التحقيق  | ٧٩     |
| ثانياً: نسخ المخطوطات في العالم                               | ٨٠     |
| ثالثاً: وصف المخطوطات المعتمدة في التحقيق                     | ٨١     |
| رابعاً: منهج التحقيق  | ٨٦     |
| صور من المخطوطات المعتمدة في التحقيق                          | ٨٩     |
| *** الفصل الثاني: نص الكتاب محققاً                            | ٩٣     |
| * خطبة الكتاب   | ٩٥     |
| * علم النحو: حذّه، وموضوعه، وغايته                            | ٩٧     |
| تعريف الكلمة  | ٩٩     |
| أقسام الكلمة  | ١٠٣    |
| أ/ الاسم: تعريفه وعلاماته                                     | ١٠٤    |
| أقسام الاسم   | ١٢٠    |
| تعريف الإعراب   | ١٢٠    |

| الموضوع  | الصفحة |
|--|--------|
| أنواع الاسم المعرب:                                | ٢١     |
| العامل: تعريفه وأحكامه                             | ٢٣     |
| الاسم المبني:                                      | ٢٣     |
| تعريف البناء:                                      | ٢٤     |
| علة بناء الأسماء:                                  | ٢٤     |
| أقسام الاسم المبني:                                | ٢٥     |
| ١/ الاسم المبني على الكسر                          | ٢٦     |
| ٢/ الاسم المبني على الفتح                          | ٢٩     |
| ٣/ الاسم المبني على الضم                           | ٣٠     |
| ٤/ الاسم المبني على السكون                         | ٣٣     |
| علامات بناء الأفعال والحروف:                       | ٣٤     |
| ب/ الفعل وأقسامه                                   | ٣٥     |
| أولاً: الفعل الماضي وعلامات بنائه                  | ٣٦     |
| ثانياً: فعل الأمر                                  | ٤١     |
| ثالثاً: الفعل المضارع: علاماته، وبنائه             | ٤٥     |
| أ/ الفعل المضارع المبني                            | ٤٩     |
| ب/ الفعل المضارع المعرب                            | ٥٢     |
| ج/ الحرف وعلامته                                   | ٥٦     |
| الخلاف في بعض الحروف: مهما وإذما وما المصدرية ولما | ٥٧     |
| أنواع الحروف من حيث الاختصاص والإعراب              | ٦٠     |
| بناء الحروف: علته وأنواعه                          | ٦٠     |
| تعريف الكلام                                       | ٦٢     |

| الموضوع                                    | الصفحة |
|--|--------|
| صور تأليف الكلام                           | ٦٤     |
| أنواع الإعراب وعلاماته                     | ٦٦     |
| أ/ علامات الإعراب الأصلية                  | ٦٧     |
| ب/ علامات الإعراب الفرعية                  | ٦٨     |
| / الأسماء الستة:                           | ٦٩     |
| / المثنى                                   | ٧٨     |
| / جمع المذكر السالم                        | ٧٩     |
| - المُلحق بالمثنى                          | ٨٣     |
| - المُلحق بجمع المذكر السالم               | ٨٥     |
| - المُلحق بما يُجمع بالالف والتاء المزيدين | ٨٩     |
| / الجمع بالالف والتاء المزيدين             | ٩٠     |
| / الممنوع من الصرف                         | ٩٤     |
| / الأفعال الخمسة                           | ٩٧     |
| / الفعل المضارع المعتل الآخر               | ١٠٠    |
| فصل في الإعراب التقديري                    | ١٠٤    |
| / الاسم المضاف إلى ياء التكلم              | ١٠٤    |
| / الاسم المقصور: تعريفه وإعرابه            | ١٠٥    |
| / الاسم المنقوص: إعرابه وتعرفه             | ١٠٦    |
| / الفعل المعتل الآخر                       | ١٠٦    |
| الفعل المضارع المرفوع                      | ١٠٨    |
| الفعل المضارع المنصوب:                     | ١٠٩    |
| / لَنْ:                                    | ١٠٩    |

| الموضوع                                      | الصفحة |
|--|--------|
| / كي المصدرية:                               | ١١٢    |
| / إذن:                                       | ١١٣    |
| / أن المصدرية                                | ١١٨    |
| * مواضع إضمار أن جوازاً                      | ١٢١    |
| * مواضع إظهار «أن» وجوباً                    | ١٢٥    |
| * مواضع إضمار «أن» وجوباً:                   | ١٢٥    |
| / بعد لام الجحود                             | ١٢٥    |
| / إضمار أن بعد حتى الجارة، ومعانيها          | ١٢٧    |
| / بعد أو العاطفة                             | ١٣١    |
| -/ بعد فاء السببية أو واو المعية             | ١٣٢    |
| الفعل المضارع المجزوم:                       | ١٣٨    |
| / الوقوع في جواب الطلب:                      | ١٣٩    |
| / لَمْ:                                      | ١٤٢    |
| / لَمَّا:                                    | ١٤٣    |
| -/ اللام و«لا» الطلبيتان:                    | ١٤٤    |
| / الأدوات الجازمة لفعلين، وموضع جزئيهما      | ١٤٦    |
| *** النكرة والمعرفة:                         | ١٦٠    |
| أ- النكرة: تعريفها والتفاوت في درجة التنكير: | ١٦١    |
| ب- المعرفة: تعريفها وأنواعها                 | ١٦١    |
| / الضمير: تسميته ومرتبته                     | ١٦٢    |
| / العلم                                      | ١٦٤    |
| / اسم الإشارة:                               | ١٧٩    |

| الموضوع   | الصفحة |
|---|--------|
| معاني الأفعال الناسخة إذا استعملت تامة          | ٢٥٢    |
| اختصاص «كان» ببعض الأحكام                       | ٢٥٤    |
| الحروف المشبهة بـ «ليس»                         | ٢٦٠    |
| أولاً: ما                                       | ٢٦٠    |
| ثانياً: «لا» النافية للوحدة                     | ٢٦٤    |
| ثالثاً: لا                                      | ٢٦٥    |
| رابعاً: إن النافية                              | ٢٦٧    |
| «إن وأخواتها»                                   | ٢٦٨    |
| - / إن وأن                                      | ٢٦٨    |
| / لكن   | ٢٦٨    |
| / كان   | ٢٦٩    |
| / ليت   | ٢٧١    |
| / لعل   | ٢٧١    |
| عمل إن وأخواتها                                 | ٢٧٣    |
| الخلافاً في رافع خبرهن                          | ٢٧٣    |
| أثر دخول «ما» الحرفية الزائدة على «إن» وأخواتها | ٢٧٤    |
| تخفيف إن وأخواتها                               | ٢٧٧    |
| أحكام توسط خبر «إن» وأخواتها وتقدمه             | ٢٨٤    |
| أحكام تقدم معمول الخبر                          | ٢٨٥    |
| حذف خبر إن وأخواتها                             | ٢٨٥    |
| حذف اسم «إن» وأخواتها                           | ٢٨٦    |
| فتح همزة «إن» وكسرها                            | ٢٨٦    |
| كسر همزة «إن»                                   | ٢٨٧    |

| الموضوع                                | الصفحة |
|--|--------|
| / الاسم الموصول:                       | ١٨٤    |
| / المَعْرُوفُ بـ «أل» والخلاف في معرفه | ٢٠٥    |
| / المُضَافُ إلى معرفة                  | ٢١١    |
| بابُ المبتدأ والخبر                    | ٢١٣    |
| علة أصالة تعريف المبتدأ                | ٢١٤    |
| مَوَغاتُ الابتداء بالنكرة              | ٢١٥    |
| أنواع الخبر                            | ٢١٦    |
| الاستغناء عن الخبر                     | ٢٢٦    |
| جواز تعدد الخبر                        | ٢٢٩    |
| أنواع التعدد في الخبر                  | ٢٢٩    |
| تقديم الخبر على المبتدأ                | ٢٣١    |
| باب في ذكر ما ينسخ المبتدأ والخبر      | ٢٣٩    |
| «كان» وأخواتها                         | ٢٤٠    |
| ترتيب «كان» مع معموليها                | ٢٤٤    |
| توسط الخبر جوازا                       | ٢٤٤    |
| توسط الخبر وجوباً                      | ٢٤٥    |
| تأخر الخبر وجوباً                      | ٢٤٥    |
| تقدم الخبر على الناسخ واسميه           | ٢٤٦    |
| الخلافاً في تقدم خبر «ليس»             | ٢٤٧    |
| الخلافاً في تقدم خبر «ما دام»          | ٢٤٨    |
| تعدد خبر النواسخ، وأنواعه              | ٢٤٩    |
| ما يُضْمَنُ معنى «صار» من النواسخ      | ٢٥٠    |
| مجيء غالب الأفعال الناسخة تامة         | ٢٥١    |

|   |     |
|---|-----|
| فتح همزة «إن» .....                           | ٢٩٠ |
| جواز فتح همزة «إن» وكسرها .....               | ٢٩١ |
| جواز دخول لام الابتداء .....                  | ٢٩٢ |
| وجوب دخول لام الابتداء .....                  | ٢٩٥ |
| *** شروط إعمال «لا» النافية للجنس .....       | ٢٩٨ |
| أقسام اسم «لا» النافية للجنس .....            | ٢٩٩ |
| أوجه إعراب «لا حول ولا قوة إلا بالله» .....   | ٣٠١ |
| أوجه إعراب التابع لاسم «لا» .....             | ٣٠٢ |
| مسائل لا يجوز فيها فتح التابع لاسم «لا» ..... | ٣٠٤ |
| حذف خبر «لا» النافية للجنس واسمها .....       | ٣٠٥ |
| *** ظن وأخواتها .....                         | ٣٠٥ |
| مجيء ظن وأخواتها غير ناسخة .....              | ٣٠٧ |
| عمل «ظن» وأخواتها .....                       | ٣٠٩ |
| إلغاء عملهن جوازاً .....                      | ٣١١ |
| علة جواز الإعمال والإلغاء .....               | ٣١٢ |
| تعليقهن عن العمل .....                        | ٣١٢ |
| حذف معموليها للدليل .....                     | ٣١٥ |
| إجراء القول بحرى «ظن» .....                   | ٣١٦ |
| *** باب في ذكر الفاعل وأحكامه .....           | ٣١٧ |
| لغة أكلوني البراغيث .....                     | ٣٢٠ |
| حالات وجوب تأنيث الفعل .....                  | ٣٢٣ |
| حالات جواز تأنيث الفعل .....                  | ٣٢٣ |
| وجوب تذكير الفعل .....                        | ٣٢٦ |

|  |     |
|--|-----|
| وجوب تأنيث الفعل .....                                   | ٣٢٦ |
| حذف الفاعل .....   | ٣٢٨ |
| أصالة اتصال الفعل بفاعله .....                           | ٣٣٠ |
| توسط المفعول بين الفعل وفاعله .....                      | ٣٣١ |
| وجوب تقدم الفاعل على المفعول .....                       | ٣٣٢ |
| مواضع تقدم المفعول على الفعل والفاعل .....               | ٣٣٤ |
| الخلاصة في أحوال تقدم الفاعل والمفعول .....              | ٣٣٥ |
| *** باب فاعل نعم ويش .....                               | ٣٣٦ |
| *** باب في ذكر النائب عن الفاعل .....                    | ٣٤٠ |
| أغراض حذف الفاعل: .....                                  | ٣٤٠ |
| أحكام النائب عن الفاعل وأنواعه: .....                    | ٣٤٠ |
| خلاف في أولوية النيابة .....                             | ٣٤٢ |
| تغيير الفعل عند بنائه للمجهول: .....                     | ٣٤٣ |
| ما يمتنع بناؤه للمجهول: .....                            | ٣٤٤ |
| اللغات في فاء الفعل الثلاثي الأجوف المبني للمجهول: ..... | ٣٤٤ |
| *** باب الاشتغال .....                                   | ٣٤٧ |
| أحكام الاسم المشتغل عنه .....                            | ٣٤٧ |
| يترجح الرفع على النصب في مسائل .....                     | ٣٤٧ |
| مسائل توهيم الاشتغال وليست منه: .....                    | ٣٥٣ |
| تنمة في دخول الاشتغال الأسماء المرفوعة: .....            | ٣٥٤ |
| *** باب التنازع في العمل .....                           | ٣٥٦ |
| أوجه إعمال المتنازعين .....                              | ٣٥٦ |
| حكم العامل الملقى في باب التنازع .....                   | ٣٥٨ |
| مسائل توهيم التنازع، وليست منه: .....                    | ٣٦٠ |

| الموضوع                                    | الصفحة |
|--|--------|
| النائبُ عن المفعولِ المُطلقِ:              | ٣٩١    |
| ثالثاً: المفعولُ لَهُ .....                | ٣٩٣    |
| ضابطُهُ:                                   | ٣٩٣    |
| محترزاتُ التعريفِ:                         | ٣٩٣    |
| حُكْمُ المفعولِ لَهُ إذا اختلَّتِ الشروطُ: | ٣٩٤    |
| رابعاً: المفعولُ فِيهِ .....               | ٣٩٦    |
| ضابطُهُ:                                   | ٣٩٧    |
| محترزاتُ التعريفِ:                         | ٣٩٧    |
| أقسامُ اسمِ الزمانِ:                       | ٣٩٧    |
| أقسامُ اسمِ المكانِ:                       | ٣٩٨    |
| حذفُ ناصبِ المفعولِ فِيهِ:                 | ٤٠٠    |
| خامساً: المفعولُ معهُ .....                | ٤٠٠    |
| ضابطُهُ:                                   | ٤٠١    |
| محترزاتُ التعريفِ:                         | ٤٠١    |
| أحوالُ المفعولِ معهُ .....                 | ٤٠٢    |
| سادساً: الحالُ .....                       | ٤٠٥    |
| أنواعُ الحالِ:                             | ٤٠٥    |
| محترزاتُ التعريفِ:                         | ٤٠٦    |
| الحالُ مُشتَقَّةٌ مُنْقَلَةٌ:              | ٤٠٦    |
| أنواعُ صاحبِ الحالِ:                       | ٤٠٦    |
| الأصلُ تنكيرُ الحالِ:                      | ٤٠٧    |
| تأويلُ الحالِ المعرفةً إلى نكرةٍ:          | ٤٠٧    |
| شروطُ صاحبِ الحالِ:                        | ٤٠٧    |

| الموضوع  | الصفحة |
|--|--------|
| *** المنصوباتُ في اللغةِ العربيةِ .....                                    | ٣٦٢    |
| أولاً: المفعولُ بهِ وأحكامه:   | ٣٦٢    |
| *** مِمَّا يُلْحَقُ بالمفعولِ بهِ: المنادى:                                | ٣٦٥    |
| أ/ أقسامُ المنادى:   | ٣٦٥    |
| - المنادى المُعَرَّبُ:   | ٣٦٥    |
| - المنادى المُبْنِيُّ:   | ٣٦٦    |
| ب/ إعرابهُ:  | ٣٦٦    |
| فصلٌ في أحكامِ تَوَابعِ المُنادى:  | ٣٧٢    |
| فصلٌ في ترخيمِ المُنادى:   | ٣٧٦    |
| فصلٌ في الاستغاثةِ والنَّدْبَةِ:   | ٣٨١    |
| الحالةُ الأولى: جرُ المُستغاثِ بهِ بلامٍ مفتوحةٍ .....                     | ٣٨١    |
| الحالةُ الثانيةُ: زيادةُ ألفٍ في آخرِ المُستغاثِ بهِ بدلاً من اللامِ ..... | ٣٨٣    |
| الحالةُ الثالثةُ: تجريدُ المُستغاثِ بِه من اللامِ والألفِ .....            | ٣٨٣    |
| فصل في النَّدْبَةِ:  | ٣٨٤    |
| حروفُ النَّدْبَةِ:   | ٣٨٥    |
| حكمُ المَندوبِ:  | ٣٨٥    |
| ما يلزمُ من إضافةِ الألفِ إلى المَندوبِ:                                   | ٣٨٦    |
| ثانياً: المفعولُ المُطلقُ .....  | ٣٨٧    |
| ضابطُهُ:   | ٣٨٧    |
| محترزاتُ التعريفِ:   | ٣٨٨    |
| أقسامُهُ:  | ٣٨٨    |
| حذفُ عاملِ المفعولِ المُطلقِ:  | ٣٨٩    |
| الأصلُ في المفعولِ المطلقِ المَصدريَّةُ:                                   | ٣٩٠    |

| الموضوع  | الصفحة |
|--|--------|
| / ما يجزئ الظاهر فقط: .....                                  | ٤٤٩    |
| أقسام حروف الجر .....  | ٤٥٤    |
| ثانيا: المخفوض بالإضافة .....                                | ٤٥٦    |
| الإضافة المحضة أو المعنوية: أقسامها وأسماؤها ودلالاتها ..... | ٤٥٧    |
| الإضافة اللفظية: أقسامها وأسماؤها ودلالاتها .....            | ٤٥٧    |
| ما يمتنع اجتماعه مع الإضافة: .....                           | ٤٦٠    |
| المسائل الخمس التي اغتفر فيها الجمع بين «أل» والإضافة: ..... | ٤٦٠    |
| *** باب في ذكر الأسماء العاملة عمل فعلها .....               | ٤٦٢    |
| / إعمال اسم الفعل .....                                      | ٤٦٢    |
| أنواعه من حيث الزمن: .....                                   | ٤٦٣    |
| معاني بعض أسماء الأفعال السماعية: .....                      | ٤٦٣    |
| صياغة أسماء الأفعال القياسية: .....                          | ٤٦٥    |
| أنواعه من حيث الوضع: .....                                   | ٤٦٥    |
| عمله: .....  | ٤٦٥    |
| الفروق بين اسم الفعل والفعل: .....                           | ٤٦٦    |
| حكم تأخره عن معموله: .....                                   | ٤٦٦    |
| / إعمال المصدر .....   | ٤٦٧    |
| عمله: .....  | ٤٦٨    |
| شروط عمله: .....   | ٤٦٨    |
| أحوال المصدر عند الإعمال: .....                              | ٤٧١    |
| - إعمال المصدر المضاف: .....                                 | ٤٧٢    |
| - إعمال المصدر المنون: .....                                 | ٤٧٣    |
| - إعمال المصدر المعروف بـ«أل»: .....                         | ٤٧٤    |

| الموضوع                                    | الصفحة |
|--|--------|
| تقدمها: .....                              | ٤١١    |
| حذفها: .....                               | ٤١٢    |
| حذف عاملها: .....                          | ٤١٢    |
| سابعا: التمييز .....                       | ٤١٣    |
| تعريفه: .....                              | ٤١٣    |
| أنواع التمييز: .....                       | ٤١٥    |
| تمييز «كم» الاستفهامية .....               | ٤١٧    |
| تمييز «كم» الخبرية .....                   | ٤١٧    |
| الفرق بين «كم» الاستفهامية والخبرية .....  | ٤١٩    |
| تمييز النسبة: .....                        | ٤٢٠    |
| أقسام تمييز النسبة: .....                  | ٤٢١    |
| ناصب التمييز .....                         | ٤٢٤    |
| ثامنا: المستثنى .....                      | ٤٢٦    |
| تعريف الاستثناء: .....                     | ٤٢٦    |
| أدوات الاستثناء: .....                     | ٤٢٦    |
| أولاً: المستثنى بـ«إلا» .....              | ٤٢٧    |
| ثانياً: المستثنى بـ«غير ويسوى»: .....      | ٤٣٢    |
| ثالثاً: المستثنى بـ«خلا وعدا وحاشا»: ..... | ٤٣٤    |
| أ/ استعمالها كأفعال ناصبة للمستثنى: .....  | ٤٣٤    |
| ب/ أو استعمالها كحروف جارة للمستثنى: ..... | ٤٣٥    |
| *** المخفوضات .....                        | ٤٣٨    |
| أولاً: المخفوض بالحرف .....                | ٤٣٨    |
| / ما يجزئ الظاهر والمضمَر .....            | ٤٣٨    |



| الموضوع  | الصفحة |
|--|--------|
| تابع معمول المصدر:                               | ٤٧٤    |
| / إعمال اسم الفاعل                               | ٤٧٥    |
| عمله وعلته وإعماله:                              | ٤٧٥    |
| صياغته:  | ٤٧٦    |
| شروط إعماله عمل فعله:                            | ٤٧٦    |
| صور اسم الفاعل العامل:                           | ٤٧٦    |
| تابع معمول اسم الفاعل:                           | ٤٧٨    |
| / إعمال صيغة المبالغة                            | ٤٨٠    |
| / إعمال اسم المفعول                              | ٤٨١    |
| صياغته:  | ٤٨١    |
| صوغه من الفعل اللازم:                            | ٤٨٢    |
| شروط إعمال صيغة المبالغة واسم المفعول عمل الفعل: | ٤٨٢    |
| / إعمال الصفة المشبهة:                           | ٤٨٣    |
| ضابطها:  | ٤٨٣    |
| أوجه الشبه بين الصفة المشبهة واسم الفاعل:        | ٤٨٣    |
| أوجه الاختلاف بينهما:                            | ٤٨٤    |
| حالات معمولها:                                   | ٤٨٦    |
| / إعمال اسم التفضيل:                             | ٤٨٩    |
| ضابطه:   | ٤٨٩    |
| صيغته وشروطه:                                    | ٤٨٩    |
| استعماله:  | ٤٩٠    |
| عمله كناصب:                                      | ٤٩٢    |
| الخلافاً في نصبه للمفعول به:                     | ٤٩٣    |

| الموضوع                               | الصفحة |
|---------------------------------------|--------|
| عمله كرافع لفاعله:                    | ٤٩٤    |
| مسألة الكحل:                          | ٤٩٤    |
| *** باب التوابع                       | ٤٩٥    |
| / النعت أو الصفة:                     | ٤٩٦    |
| أنواعه:                               | ٤٩٧    |
| فائدته:                               | ٤٩٨    |
| أوجه تبعية النعت للمنعوت:             | ٤٩٩    |
| قطع النعت عن منوعيته:                 | ٥٠٢    |
| تعدد النعت وقطعه:                     | ٥٠٣    |
| / التوكيد:                            | ٥٠٥    |
| أقسام التوكيد                         | ٥٠٦    |
| شرط توكيد الحرف غير الجوابي:          | ٥٠٧    |
| ما ليس من التوكيد اللفظي:             | ٥٠٨    |
| قسما التوكيد المعنوي:                 | ٥٠٩    |
| أحكام العين والنفس المجتمعين كمؤكدين: | ٥٠٩    |
| أحكام التوكيد بـ «أجمع» ومشتقاتها:    | ٥١٣    |
| أحكام متفرقة في التوكيد:              | ٥١٣    |
| / عطف البيان:                         | ٥١٦    |
| ضابطه:                                | ٥١٦    |
| الفرق بين عطف البيان والبدل:          | ٥٢٠    |
| / عطف النسق:                          | ٥٢١    |
| ضابطه:                                | ٥٢١    |
| أنواع العطف:                          | ٥٢٢    |

| الموضوع   | الصفحة |
|---|--------|
| العلل الفرعية التي تجتمع مع العلم أو الصفة                | ٥٦١    |
| ما انصرف من الصفات التي على وزن فَعْلَان:                 | ٥٦٣    |
| شرط الصفة التي على وزن «فَعْلَان» حتى تُمنع:              | ٥٦٤    |
| الخلاف في جواز الصرف والمنع في نحو «هند»                  | ٥٦٥    |
| منع «حذام وأمس» من الصرف عند بني تميم:                    | ٥٦٦    |
| لغة أخرى لبعض التميميين في «حذام وأمس»:                   | ٥٦٧    |
| منع «سَحَر» من الصرف:                                     | ٥٦٧    |
| *** باب التعجب  | ٥٦٨    |
| تعريفه:   | ٥٦٨    |
| صنع التعجب:   | ٥٦٨    |
| وجوه إعراب «ما أفعل!»:                                    | ٥٦٩    |
| وجوه إعراب «أفعل به!»:                                    | ٥٧٠    |
| شروط الصوغ القياسي لفعل التعجب واسم التفضيل:              | ٥٧٢    |
| تنبيه في التعجب والتفضيل من فعلٍ فقد أحد الشروط السابقة:  | ٥٧٤    |
| حذف المُتَعَجِّب منه:                                     | ٥٧٤    |
| تقديم المُتَعَجِّب منه:                                   | ٥٧٥    |
| *** باب في ذكر الوقف                                      | ٥٧٦    |
| / الوقف على الاسم المنتهي بتاء التانيث المتحرك ما قبلها:  | ٥٧٨    |
| / الوقف على الاسم المنتهي بتاء التانيث الساكن ما قبلها:   | ٥٧٨    |
| / الوقف على جمع المؤنث السالم:                            | ٥٧٨    |
| / الوقف على الاسم المنقوص:                                | ٥٧٩    |
| أحكام الوقف في بعض اللغات القليلة:                        | ٥٨٠    |
| أ/ الوقف على الاسم المنتهي بتاء التانيث المتحرك ما قبلها: | ٥٨٠    |

| الموضوع                                     | الصفحة |
|---|--------|
| أقسام حروف العطف:                           | ٥٢٣    |
| / الواو:                                    | ٥٢٣    |
| / الفاء:                                    | ٥٢٥    |
| / ثم:                                       | ٥٢٦    |
| / حتى:                                      | ٥٢٧    |
| / أو:                                       | ٥٢٩    |
| / أم وأنواعها:                              | ٥٣٢    |
| / لا:                                       | ٥٣٤    |
| -/ لكن وبلى:                                | ٥٣٥    |
| / البدل:                                    | ٥٣٨    |
| محترزات التعريف:                            | ٥٣٩    |
| أقسام البدل:                                | ٥٣٩    |
| *** باب العدد                               | ٥٤٧    |
| أقسام الفاظ العدد:                          | ٥٤٧    |
| جواز الموافقة والمخالفة إذا حُذِفَ المعدود: | ٥٤٨    |
| أحوال اسم العدد الذي على وزن اسم الفاعل:    | ٥٤٩    |
| *** باب في ذكر موانع الصرف                  | ٥٥١    |
| أوجه شبه الاسم المنوع من الصرف بالفعل:      | ٥٥١    |
| العلل التي تمنع الاسم من الصرف:             | ٥٥٢    |
| أقسام العلل المانعة من الصرف:               | ٥٥٤    |
| أ/ ما يُمنع بعلّة واحدة:                    | ٥٥٥    |
| ب/ ما يُمنع بعلتين:                         | ٥٥٦    |
| العلل الفرعية التي تجتمع مع العلمية:        | ٥٥٧    |

| الموضوع  | الصفحة |
|--|--------|
| ب/ الوقفُ على جمع المؤنث السالم: .....                     | ٥٨٠    |
| ج/ الوقفُ على الاسم المنقوص: .....                         | ٥٨١    |
| / الوقفُ على الاسم المنقوص المنصوب أو المُعرَّف بآل: ..... | ٥٨١    |
| / الوقفُ على إذن الجوابية: .....                           | ٥٨٢    |
| / الوقفُ على نون التوكيد الخفيفة: .....                    | ٥٨٢    |
| / الوقفُ على المنون: .....                                 | ٥٨٢    |
| *** كتابة ما يُوقفُ عليه: .....                            | ٥٨٣    |
| كتابة الألف الفارقة: .....                                 | ٥٨٤    |
| كتابة الألف اللينة المُتطرفة: .....                        | ٥٨٦    |
| طرقُ تمييز الواويِّ واليائيِّ في الفعل: .....              | ٥٨٧    |
| طرقُ تمييز الواويِّ واليائيِّ في الاسم: .....              | ٥٨٨    |
| تمييزُ الواويِّ واليائيِّ في الحروف: .....                 | ٥٨٩    |
| *** همزةُ الوصلِ ومواضعُها .....                           | ٥٩٠    |
| ضابطُها: .....   | ٥٩٠    |
| علةُ التسمية: .....  | ٥٩٠    |
| أصلُها وضبطُها .....                                       | ٥٩٠    |
| مواضعُها في الكلام: .....                                  | ٥٩١    |
| اللغاتُ في أيمنُ الله: .....                               | ٥٩٣    |
| اجتماعُ همزة الاستفهامِ وهمزة الوصلِ: .....                | ٥٩٦    |
| *** كلمة الختام: .....                                     | ٥٩٧    |
| ملحق بـ «متن قطر الندى وبل الصدى» .....                    | ٥٩٩    |
| ملخص الرسالة باللغة الإنجليزية "ABSTRACT" .....            | ٦١١    |
| فهرس المصادر والمراجع .....                                | ٦١٥    |
| فهرس المحتويات .....                                       | ٦٣٣    |